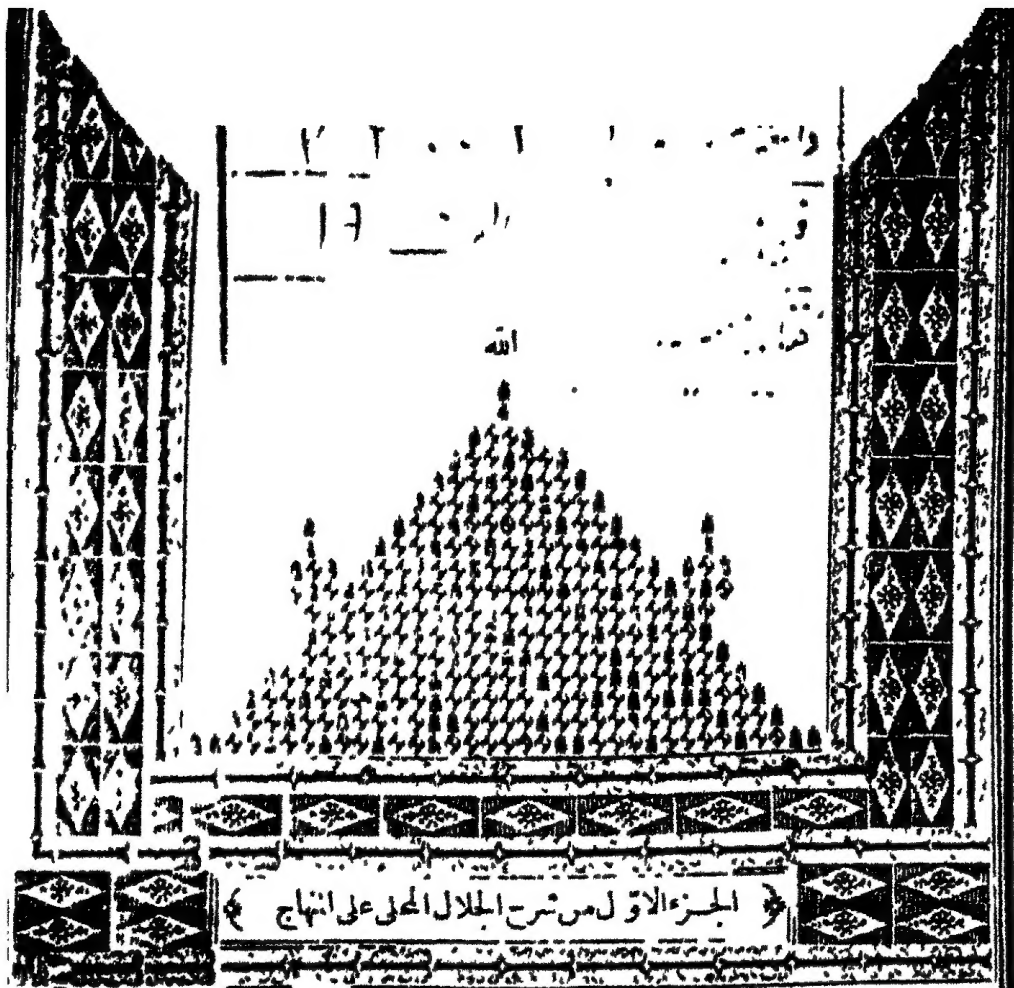


الجزء الاول من شرح المنهاج للعالم العلامة
والخبر الشهامة فريد عصره ووحيد عصره
الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى
تجده الله بعصره وأسكنه
يعفو عنه جناحه
آمين

وعلى هامشه حاشية الشيخ عميره على التمام والكمال نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على انعامه * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه * هذا ما دعت اليه حاجة المتفهمين لمنهاج الله من شرح يحل ألناطه * وبين مراده ويترجم مفاده * على وجه لطيف حال عن الحشو والتطويل * حاول الدليل والتعليل * والله أسأل أن يجمع بينه وهو حسن ومم لو كبريل * قل المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أنته (الحمد لله) هي من صيغ الحمد وهو الوصف بالجميل اذ التصدي بها انشاء على الله بضمه ونها من أنه ملكت لجميع الحمد من المطلق أو مستحق لأن يحمده ولا الاخبار بذلك (البر) بالنسبة أي المحسن (الخواص) بالنسبة أي المحسنين الحمد أي العطاء (الذي حلت) أي عظمت (نعمه) جمع نعمة بمعنى انعام (عن الاحصاء) أي السط (بلاعداد) أي يجمعها وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (المان) أي اسم (بالعطف) أي مقدار على الطاعة (والارشاد) أي الهداية لها (لهادي الى سبيل الرشاد) أي انه لا يضل عن طريقه وهو مستحق اني (الموفق لنته في النيس) أي انه رعو انهم في الشريعة (من اطاعه) أي رادبه الخير بذلك راجع للضمون (قول المتن) انبر

يقال بررت فلانا أبره أبره فأتا بره بوزار (قول الشارح) أي التبرير الجود قصته أن يقال هو من صيغ (الاحصاء) (قول الشارح) جمع نعمة الخ لا يقال تبره الاثر عن الاحصاء بعد أبلي في التعظيم من نعمة الله عن ذلك يقول احراء هذه الله سار على الباري سبحانه وتعالى عقب حمده يشعر بأن المصنف حمد على انعامه من الشج سعد الدين واستدعى انعامه لدى هو وسات على اماره أمكن في التعظيم من الحمد على الاثر (قول الشارح) أي يجمعها هو من دلالة اللام لانها تفيد الجموع (قول المتن) لطيف الظاهر أن الاسم سار لئلا يلزم تعلق الانعام بالاقدار على الطاعة (قول الشارح) التي هو الضلال والخلة كما قاله في النجاح (قول الشارح) أي انه لا يضل عن طريقه وهو مستحق للطيف (قول الشارح) أي أراد به الخير لم يفسره بما سبق وفاء بما في الحديث الآتي

(قول الشارح) له الضمير فيه راجع للغير من قوله أي أراد به الخير (قول الشارح) من يرد الله به خيرا الخ لا يقال فيه ترتيب التعقيد في الدين على إرادة الله به خيرا إنما لا يتناول على إرادة كل خيرا أخذ من مجموع التكرار في سياق الشرط وليس من عدم المجموع فالتسكير للتعظيم (قول الشارح) إذا كل من صفاته جميل أي والحمد هو الوصف بالجميل (قول الشارح) من حيث تنصبيه أي تعييه وهو صفة المالكية (قول الشارح) أي نعده الخ أي فكان المصنف قال أيضا أحده أبلغ حمد الخ لأنه مستحق للحمد (قول الشارح) أي أعلم أي وأدع عن أيضا (قول الشارح) لا ينسب بوجه أي لا فخلا ولا فرنا (قول الشارح) من عباده المؤمنين يقضي أن أسكفه لا يفعله شي من انعاسي الرائدة عن كثره (قول الشارح) التهانيد بدل الغفار أي كفاي التبريل (قول الشارح) لأن معنى التهانيد لا يقال هو معارض بما في التبريل لا نقول انتقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانعاس فكان ذكر العار هنا أنسب (قول المتن) المختار صفة كاشفة (٣) (قول الشارح) من الناس الأولى أن يقول من الخلق ليدعوهم لأن دعوتهم غير مشر

(قول المتن) لديه طرف يتوله راده (قول الشارح) شرعا أي وبه وهو منصوص على ريع الخاص (قول الشارح) فنسب العالم على ما به الظاهر أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح) أدناكم أخمير راجع لاهتمامه بسبب الله عليه وسلم أولامة (قول الشارح) شبه الخ أي فهو من الاستعارة التسمية المصرية والجامع يتحصل بكل منهما من الوصول إلى المقاصد وادع أن يصح تشبيهه في وقت بالمل كونه مكينة وإثبات أنه نفاق تخيل (قول الشارح) بلاعبادة أي أما الذي فلت مشغولا بالعبادة فلا يطلب تعويضه (قول الشارح) للتأني بينهما على هذا التقدير أي المدكور وهو العطف على الجار والمجرور معالنه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل وذكر بعد ذلك أن الأولى صرف الأوقات النفيسة فيه ولأن أن تسول مفاد الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل

(واختاره) (من العباد) هذا مأخوذ من حديث الصحابة من يرد الله به خيرا يقضيه في الدين (أحده أبلغ حمد) أي أنهاء (وأكله وأزكاه) أي أنجمه المعنى أصفه بجميع صفاته إذا كل منها جميل والقصد بذلك إيجاب الحمد المذكور وهو أبلغ من حمد إذ قل وذلك أو وقع في النفس من حيث تنصبيه وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله نعمه ونسبته أي نعده لأنه مستحق للحمد (وأشهد) أي أعلم (أن لا اله) أي لا معبود يتحق في الوجود (إلا الله) الواجب الوجود (الواحد) أي الذي لا تعدله فلا يقسم بوجه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (العنار) أي الستار لثوب من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها لعقاب عليها ولم يقل بدل الغفار شهارة لأن معنى القهر مأخوذ من سابقه إذ من شأن الواحد في ملكه القهر (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار) أي من الناس ليدعوهم إلى دين الإسلام (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه) أي عذبه والقصد بذلك المدح أي اللهم صل وسلم عليه وزده وذكر التشهد لحديث أبي داود والترمذي كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كليل الجنة أي قليلة البركة (أتم بعد) أي بعد تقدم (فإن لا تشغل بالعلم) انهم وشرعا الصادق بالغة والحديث والتفسير (من أفضل الطاعات) لأنهم امرؤدة ومنذوبة والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منه لأنه فرض كفاية وفي حديث حسن الترمذي فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم (و) من (أولى ما ذهبت فيه نفاست) أي وقت) وهو العبادات شبه شغل الوقت بها بصرف المال في وجوه الخير السمي بالانفاق ووصف الأوقات بالنفاست لأنه لا يحسن تعويض ما يفوت منها بلاعبادة وأضاف إليها ستمها للصح وقد يقال وهو من إضافة الأهم إلى الأخص كسجد الجامع ولا يصح عطف أولى على من أفضل لتأني بينهما على هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا رجمهم الله من التصنيف من الميسولات والمختصرات) في القصة والعجبة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة (وأسن مختصر المحرر بلا ما أي انما سم) امام الدين عبد الكريم (الراهي) منسوب إلى رافع بن خديج النخعي كجود بخطه فيما يحكي رحمه الله (ذي التوقيعات) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة في الدين من كراماته ما يحكي أن شجرة

والفضل في ذاته متفاوت الزتب ولا يلزم من كون أشرف بعض أفضل أنه يكون أفضل كالكثير من الفضل الذي هم الأماع أنه أفضلهم فلا تأني في الروعي في الواقعة من أن الاشتغال بعرفة الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن) وقد أكثره لي للتحقيق والتجسس إذا لا منافاة بينهما (قول المتن) أصحابنا أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن) من الميسولات أي من تصنيفها أو المراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فابعد به بيان أيضا قوله أيضا مجازا يرجع لقوله والعجبة هنا مجازا علاقته المشابهة في التودد والتعاون (قول المتن) وأسن مختصر أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح) امام الدين فيه تقديم التنب على الاسم وذلك مبني على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح العامة من تأخيره عن الاسم (قول المتن) ذي التوقيعات جمع تحقيق وتعميق المسائل إثباتها بالأدلة والتدقيق إثباتها بالأدلة وإثبات الأدلة بأدلة أخرى (قول الشارح) الكثرة في العلم أخذ من دلالة اللام لأنها تنبذ المجموع

(قول المتن) في وقت التصنيف ما يسرجه عليه القدير في قوله عليه مراجع التصنيف (قول المتن) حمزة الخبران (قول الشارح) ههنا الخ
 أي في الإشارة بيمين مصرحة (قول المتن) معقد خبر ثالث (قول المتن) من أولى الرغبات إلى آخره بيان لقوله وغيره (قول المتن) أن ينس أي يذكر
 المتن أو ظاهر (قول المتن) على ما صححه أي برجه (قول الشارح) حسبما طلع عليه صفة مصدر محذوف أي وفاة حسبما الخ (قول الشارح)
 المواضع الآتية أي التي استدرك عليه بأن الأكثر على خلاف ما رجه (قول المتن) كبر أي مانع من حفظ أكثر أهل العصر (قول المتن) البعض
 أهل العنايات هو استثناء منقطع والمراد بالبعض الأقل المتأمل للأكثر وضمير منهم لاهل العصر لا للاحق (قول الشارح) بأن لا يفتون الخ
 الباء للاستعانة (قول الشارح) من الزيادة أي من كونه زائدا (قول المتن) مع ما أسماه إليه به دله لعل على سق الخطبة (قول المتن) ان شاء الله تعالى تارة
 فيه ليسهل وأخيه (قوله) أي معصوبا أشار به إلى أنه حال من الضمير المحذوف في حنطة أي حال كونه ذلك المختصر معصوبا بما أخيه إليه (قول
 الشارح) في أثناء دفعه ليدفعهم من أن المفهوم مستقل (قول المتن) * (٤) * منها التنية أي المسببة (قول المتن) على قيود أي

سواء كانت مختصة تلك المسئلة أو مجمعة
 وكأنه أنت ضمير فيها باعتبار أن البعض
 اكتسب تأنيها من المضاف إليه أو لأن
 معناه مؤث (قول المتن) قيود في بعض
 المسائل أي معتبرة في بعض المسائل
 وانما جمعة من البعض متعدي (قول
 الشارح) بتأنيده كرأى جمع له عليه
 والضمير في فهمها يعود لبعض المسائل
 (قول المتن) محذوفات يرجع بقوله هي
 من الفصل (قول الشارح) أي
 متروكات الأحسن أن يقول يعني لأن
 هذا تفسير مراد إذا حذف يستدعي
 - بن وجود (قول الشارح) اكتفاء
 بذكرها في البسوطات أي له أول غيره
 (قول المتن) ومنها مواضع معطوف على
 قوله منها التنية (قول الشارح) الآتي
 ذكره الخ قيد مختص للمختار يحترزه
 عن مختار الراعي فانها مذكورة فيه
 على وقته (قول الشارح) ذكره الضمير
 راجع للمختار (قول الشارح) في
 مخالفتها أي للمختار (قول الشارح)
 نظرا لعله لقوله سترها (قول الشارح)

أنشأت عليه لما قد وقت التصنيف ما يسرجه عليه (وهو) أي المحزر (كثير العوائد عمدة في غمق
 المذهب) أي ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل بمجاء عن سكان المذهب (معقد
 للفتى وغيره من أولى الرغبات) أي أصحابها وهي ينفع الذين جمع ردة يسكروها (وقد ترم منسبه
 رحمه الله أبي نص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) فيها (ووي) بالتخصيص والتشديد
 (بما الترمه) حسبما طلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكا عليه التنية في المواضع الآتية (وهو)
 أي ما التزمه (من أهم أو) هو (أهم المطالبات) لطالب الله من أوقوف على المعنى من خلاف
 في مسأله (لكن في حجه) أي المحزر (كثير من حفظه أكثر أهل العصر) أي الراعي في حمله
 مختصر في الفتنة (البعض أهل العنايات) منهم ولا يكبر أي يعظم عليهم حنطه (فراحت) من الرأي في
 الأمور المهمة (اختصاره) بأنه يفتون شي من مقاصده (في نحو نصف حجه) هو سادس عاوة في
 الخارج من الزيادة على النصف يسير (ليسهل حفظه) أي المختصر بكل من عب في حنط مختصر
 (مع ما) أي معصوبا بذلك المختصر بما (أنه إليه ان شاء الله تعالى) في أثناءه ويدل ذلك قرب من ثلاثة
 أرباع أصله كما قيل (من النوائس المستجابات) أي المسخونات (منها التنية على قيود بعض
 المسائل) بأن تذكرها هي من الأصل محذوفات أي متروكات اكتفاء بذكرها في البسوطات (ومنها
 مواضع بسيرة) نحو خمين موعنا (ذكرها في المحزر على خلاف المختار في المذهب) الآتي ذكره فيها
 معها (كاستراها ان شاء الله تعالى) في خلافها نظر المذرك (واضحات) فذكر المختار فيها هو
 المراد ولو عبر به أولا كان حسنا (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير ما لو ان استعمال
 (أو موهم) أي موقع في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب) أي التبيان بذلك (بما وضع وأحصر
 منه عبارات جليات) أي لها هرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ الأبدال على المأني به مواضع
 للاستعمال العرفي وإن كان خلاف المعروف لغة من ادخالها على المتروك نحو أبدال الجيد بالردى
 أي أخذت الجيد بديل الردى (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف)
 قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المحزر فتارة بين شعرا مع القولين وأظهر الوجهين

فذكر المختار فيها هو المراد تفرع على قوله الآتي الخ (قول الشارح) ولو عبر به عطف على ذكر كفاء مقدرة (قول الشارح) وارة
 كان حسنا لم يقل كان أحسن لأنه لا حس عنده فيما وقع من التعبير (قول المتن) غريبا حال (قول الشارح) أي موقع في الوهم بديان المراد بالوهم
 ههنا يشمل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي (قول الشارح) أي الذهن لا أحد من التبيان يعني المراد به من المسائل (قول المتن) خلاف
 الصواب أي مخالفة أي في اعتقاده (قول الشارح) أي التبيان تفسير للأبدال وأخره يرتبط بالتبدل (قول المتن) وأوضع قسمته أن الأول به اصباح
 (قول المتن) عبارات جليات الباء اتسببية أو للاستعانة (قول الشارح) أي لها هرات أي منات لا مقابل النص (قول الشارح) من ادخالها باب
 المعروف (قول المتن) القولين أي أو الأفعال وكذلك قوله والوجهين أي أو الطريقين (قول المتن) والنص هو
 قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه (قول المتن) ومراتب الخلاف أي المخالف (قول الشارح) في المسائل الظاهر أن سائر ما مر
 تارة فيه (قول المتن) في جميع الحالات يعني المسائل التي ورد فيها ذلك (قول الشارح) فتارة بين أي النوع فقط وقوله وتارة لا أي النوع فقط

(قول المتن) فان قوى الخلاف أى المخالف (قول المتن) قلت أى فيما أريد ترجيعه (قول المتن) فان قوى الخلاف أى لم يرد الشارح رحمه الله عليه
 ماسلف احالة على ماسلف (قول الشارح) فان الصحيح منه الضمير فيه يرجع لقوله بذلك (قول الشارح) كأن يحكى بعضهم الخ الظاهر أن معنى
 الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسماً للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب (قول الشارح) لن تقدم راجع لقوله وجهين
 (قول الشارح) وأنه الضمير فيه يرجع للراد وقوله مجموع من ارادته واضح وأنما منع أغلبية فتضاء اثنا عشر أو واحد وهو بعيد وأما أغلبية المخالفين
 والمخالف فإن أريد أحدهما على التعيين فمجموع (٥) * وان أريد مجموعهما فمما يرعى ما يسلم (قول الشارح) لا يجعل به أى بذلك القول
 المخبر (قول الشارح) لا يجعل به أى

غالباً ويتوزن نسبه للامم (قول
 الشارح) وأخذت منه أنه بمصر رأى احداً
 واستنقرا (قول المتن) فالراجح خلافه
 قياس ماسلف أب يتسول فالأظهر
 أو المشهور خلافه (قول الشارح)
 في مظاها أى محالها التى بطن بها
 المسائل فيها والظاهر أن معدوم
 (قول المتن) ينبغي أى يطلب ويتعبر
 شرعاً حثوته منها (قول الشارح)
 الظهار للعدوى لآل الرابدة تسمى
 الاختصار وهو علة لكل من قوله
 صريح بوصفها وقوله وزاد عليه (قول
 المتن) وأقول فى أولها قلت الخ المراد
 بالاول والاخر معناهما العرفى فيصدق
 بما اتصل بالاول والاخر بالمعنى الحقيقى
 وقوله والله أعلم كأنه قصد به التبرى من
 دعوى الاعلية (قول الشارح) لتتم الخ
 أى مع استبرى من دعوى الاعلية (قول
 الشارح) وقد قال مثل ذلك قد هنا
 لتقليل وكذا قد الآتية (قول الشارح)
 وقد زاد عليه من غير تمييز لكن هذا
 النوع انما هو فى التلخيص مثل اللفظة
 واللفظتين (قول الشارح) فى هذا
 المختصر الاحسن فى هذا الكتاب (قول
 المتن) من زيادة لفظه وقوله بعدها
 فاعتمدها أى الزيادة (قول الشارح)

ونارة لا يبين نحوها مع والظاهر (حيث أقول فى الاظهر أو المشهور فى القواين أو القوال) للشافعى
 رضى الله عنه (فان قوى الخلاف) لتوفقه مدركه (قلت الاظهر) المشعر بطهور مقابله (والظاهر المشهور)
 انشهر امراته مقابله لضعف مدركه (وحيث أقول الاصح أو الصحيح) فى الوجهين أو أوجه (للاصحاب
 يستخرجونها من كلام الشافعى رضى الله عنه) فان قوى الخلاف قلت الاصح وأما الصحيح) ولم يعبر بذلك
 فى الأقوال تأذبا مع الامام الشافعى كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب
 فى الطريقين أو الطرق) وهى اختلاف الاصحاب فى حكاية المذهب كما يحكى بعضهم فى المسئلة
 قواين أو وجهين لم تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ثم الراجح الذى عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع
 أو الموافقة لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر فى المسائل ومقتضى من أن مراده الاول
 وأنه لا يعلب مجموع (وحيث أقول النص فهو نص الشافعى رحمه الله ويكون هكذا) أى مقابله
 (وجه ضعيف أو قول صحيح) من نص له فى نظير المسئلة لا يجعل به (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه
 أو القديم أو فى قول قديم فالجديد خلافه) والقديم ما نقله الشافعى بالعراق والجديد ما نقله بمصر وانعمل
 عليه الا فيما نبه عليه كما تم ادوات المغرب الى مغيب الشفق الاحمر فى القديم كما سياتى (وحيث أقول
 وقيل كذا هو وجهه ضعيف والصحة أو الاصح خلافه وحيث أقول وفى قول كذا فالراجح خلافه)
 ويتبين قوة اختلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أنعمها اليه) أى الى المختصر فى مظانها
 (ينبغي أن لا ينسى الكتاب) أى المختصر وما يضم اليه (منها) صريح بوصفها الشامل لما تقدم وزاد
 عليه الظهار للعدوى فى زيادتها فاعلم عارية عن النكيت بخلاف ما قبلها (وأقول فى أولها قلت
 وفى آخرها والله أعلم) لتبين عن مسائل المحرر وقد قل مثل ذلك فى استدراك التصحيح عليه وقد زاد
 عليه من غير تمييز كتبه فى وصل الخلا ولا يتكلم (وما وحده) أيها الشافعى فى هذا المختصر (من
 زيادة لفظه ونحوها على رضى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير وفى عضو طاهر فى قوله فى التيم
 الألب يكون بغيره دم كثير أو الشب الساحب فى عضو طاهر (وكذا ما وجدته من الاذكار من غير ألفاظ
 لما فى المحرر وغيره من كتب الشافعية فاعتمدها فى حقته من كتب الحبيب المعتمدة) فى نفسه لا اعتناء
 أهله بالظن بخلاف الفقهاء فانما يعنون غالباً بعناء (وقد أقدم بعض مسائل الفصل للنسبة
 أو اختصار ورجماً قدست فمسللاً للنسبة) كتقديم فصل الخير فى خزان الصيد على فصل القواين
 والاختصار (وأرجو ان تم هذا المختصر) وقد تم والله الحمد (أن يكون فى معنى الشرح للمحرر
 فاقى لا حذف) أى أسقط (منه شيئاً من أحكام أسلاوة من خلاف ولو كان واحداً) أى ضعيفاً
 جداً أجاز عن الساقط (مع) أى آتى بجميع ما شغل عليه معجوباً بما (أشرت اليه من النقائص)

كثير راجع لفظه وقوله وفى عضو ٢ ل ظاهراً راجع لخواص لفظه وقوله فى قوله أى النووى (قول المتن) وكذا
 ما وحده كذا حرم مستم وما مستم أمؤخر (قول المتن) فاعتمده جواب شرط مقتدر (قول الشارح) فى نقله الضمير راجع للحدث وقوله
 لا اعتناء أهله علة لكونها معتدة (قول المتن) ان تم جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضى أن المعلق هو الرجا والظاهر أنه المرجو كلاً لا ينفى
 (قول المتن) من الاحكام من بيانية (قول المتن) أصلاً أى أصل هذا النفي انعام أصلاً (قول المتن) ولو كان أى الخلاف بمعنى المخالف فيه استخدام
 (قول الشارح) أى ائى الى آخره يريد به أن عامل النظر مأخوذ من معنى قوله فاقى لا حذف الخ (قول المتن) النقائص ينفى أن يختص بمافيها
 تسكيت اد الزائد الحذف لا دخل له فى شرح عبارة المحرر

فلا يستتر التغير ودفع بأنه يكدر الماء والكدورة من أسباب الستر فان صفاء الماء ولا تغير به طهر جزما (ودونهما) أي والماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة) لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لمنطوق حديث الماء لا ينجسه شيء السابق نعم ان ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها (فان بلغها بماء ولا تغير به فطهور) لما تقدم (فلو كثر يبراد طهور) أي أو ورد عليه طهور أكثر منه (فلم يبلغها لم يطهر وقيل) هو (طاهر لا طهور) لأنه مغسول كالثوب وقيل هو طهور حكاة في التحقيق ردا بغسله الى أصله والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو اتقى البراد أو الطهورية أو الأكثرية فهو على نجاسته جزما ولا هنا اسم بمعنى غير طهر اعرابا فيما بعدها الكونها على صورة الحرف وهي معه صفة لما قبلها (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضونها في حياتها كالربور وانخفصاء (فلا تنجس مائعا) بموتها فيه (على المشهور) لمصلحة الاحتراز عنها الا أن تغيره بكثرته والثاني تجسه كغيرها ولو ماتت فيما نشأت منه كالعلق ودود الخ لم ينجسه جزما ولو طرحت في المائع بعد موتها نجسته جزما كما قاله في الشرح الصغير وقال في الكبير فيما نشؤه في الماء لو طرح فيه من خارج عاد الخلاف أي بموته فيه (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصرف لقلته كنقطة بول وما يعلق برجل الذباب من نجس فانه لا ينجس مائعا لما ذكر (قلت ذا القول أظهر والله أعلم) من متنايله وهو النجس كغيره والثوب والبدن كلما في ذلك (والجاري كراكد) في تجسه بالملاقاة (في التديس لا ينجس بلا تغير) لقوته فالجربة التي لا فاها النجس وهي كما قال في شرح المهذب الدفعة بين حافتي النهر في العرض على الجديد تنجس وان كان ماء النهر أكثر من قلتين فلا ينجس غيرها وان كان ماء النهر دون قلتين لان الجريات وان تواصلت حسا متفاصلة حكما اذ كل جربة طالبة لما امامها هاربة عما وراءها (والقلتان خمسمائة رطل بغدادى) أي أخذ من رواية البيهقي وغيره اذ بلغ الماء قلتين بقلل هجر لم ينجسه شيء والواحدة منها قدرها الشافعي أخذ من ابن جريج الراي لها بقرتين ونصف من قرب الخزاز وواحدتها لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وسيأتي في زكاة النساء انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أو وثلاثة أسباع أو ثلاثون وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية (تقريباً في الاصح) قدم تقريباً عكس المحرز لبشمه وما قبله التحجيم والمقابل فيما قبله مقل القلتان ألف رطل لان القرية قد تنسج مائتي رطل وقيل هما ستائة رطل لان القلة ما قبله البعير أي يحمله وبعير العرب لا يحمل غالباً أكثر من وسق وهو ستون صاعاً وثلاثمائة وعشرون رطلاً لا يحط عشرون للطرف والجل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيضراً أي شيء تقص وعلى التقريب انه سمع لا يضر في الخمسمائة تقص رطلين وقيل ثلاثة والمساحة على الخمسمائة ذراع ورباع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأدمى وهو شبران تقريباً (والتغير المؤثر بطاهر أو نجس طعم أولون أو ريح) أي أحد الثلاثة كاف واحترز بالمؤثر في النجس عن التغير بحقيقة على الشط (ولو اشتبه ماء طاهر بنجس) كأن ولغ كلب في احد المائين واشتبه (اجتهد) المشتبه عليه فيهما بأن يبحث عما بين النجس كرشاش حول اتائه أو قرب الكلب منه (وطهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل ان قدر على طاهر يتيقن فلا) يجوز له الاجتهاد فلهما فقله اجتهد أي جواز ان قدر على طاهر يتيقن ووجوب ان لم يقدر عليه كما ذكره في شرح المهذب (والاعمى كبصير) فيما ذكر (في الاظهر) لأنه يدرك أمارة النجس باللمس وغيره والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد بل يقلد (أو) اشتبه (ماء وبول) بأن انقطع راسخه (لم يجتهد) فلهما (على الصحيح) والثاني يجتهد كالماء من وفرق الأول بأن الماء أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه بخلاف البول (بل يخلطان) أو يراقان

(قول الشارح) فانه لا ينجس مائعا لما ذكر برجع لقوله لقلته (قول المتن) والجاري كراكد انظر هل الجاري من المائع غير الماء حكم الجاري من الماء في ان الجربة النجسة لا تتعدى لغيرها (قول المتن) اجتهد أي لان أصل الطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لما كان ترك الأصل في غير معين وجب النظر في التعيين

(قول الشارح) ينون الرفع الخ أي ولا يصح عطفه على يجتهد بشرب النون وكان نسخة الجمال الاسنوي التي وقعت له بحذف النون فانه قال انه يجوز
بحذف النون عطف على يجتهد انتهى واعلم ان الذي سلكه الاسنوي فيه اشكال فان العطف على يجتهد يفسد المعنى الا ان يقال ان بل تقررحكم
فأقبلها وتثبت ضد ما بعدها وانه مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالعطوف عليه (قول المتن) وتوضأ بكل
مرة أي ويعذر في تردده في الية للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تنفي بوجوده من الطهارة مع ان الحكم أعم فيما يظهر فرع * اذا
اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب * (٩) * ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويعتذر التردد في الية للضرورة انتهى

فقد انكشف لث انه ليس معني
الضرورة تعذر الاجتهاد (قول المتن)
واذا استعمل ما ظنه أي جميعه بقرينة
قول لشارح الآتي ولوبقي من الاول شيء
وحينئذ فنقول وتغير ظنه انما يأتي على
طريقتين الراجح تبغني انه يجوز الاجتهاد
ولا يجب لانه على تقدير مخالفة للاول
لا يعمل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة
هي المرادة من قول الشارح الآتي
بخلاف ما اذا لم يبق منه شيء اما لو تلف
أحد الاثنتين قبل الاجتهاد فلا اشكال
في وجوب الاجتهاد وجوازه عند
الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لو اجتهد
وتغير أو ظن طهارة أحدهما
ثم تلف أحدهما في الاولى أو الذي ظن
طهارته قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي
اذا تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى
أن يجب الاجتهاد ويجوز عند الامام
الرافعي لان المحذور في المسئلة الاولى
اعنى مسئلة التلف بالاستعمال متف هنا
الاهم الا ان يقال هذا أعطي ما ثبت له
من الاجتهاد فلا يجب اعادة الاجتهاد
فيه (قول الشارح) لم يعد جزمها هذا
بوجب ان مراده الازالة قبل الصلاة
وقبل التيمم اذ لو أراقه بينهما لم يصح

(ثم يتيمم) ويصلي بلا اعادة بخلاف ما اذا صلى قبل الخلط أو غشوه فيعيد لان معه طاهرا يتيقن وقيل
لا لتعذر استعماله وهكذا الكلام فيما اذا اجتهد في الماءين ولم يظهر له الطاهر وللأعمى في هذه
الحالة التقليد في الاصح بخلاف البصير قال في شرح المذهب فان لم يجد من يقبله أو وجد فتغير تيمم
وقوله بل يخلطان ينون الرفع كما في خطبه استثنافا وعطفافا على لم يجد من يقبله أو وجد فتغير تيمم
ان بل تعطف الجبل وهي هنا وفيما بعد لا انتقال من غرض الى آخر (أو) ماء (وماء ورد) بأن انقطعت
راحتة (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيهما (وقيل له الاجتهاد) فيهما كالماءين وقرن الاول بمثل
ما تقدم في البول (واذا استعمل ماء ظنه) الطاهر من الماءين بالاجتهاد (أراق الآخر) ندبائلا
يتشوش بتغير ظنه فيه (فان تركه) بلا اراقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة بامارة ظهرت له
واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه فيه (على النص) لثلاثة مقتض ظن بظن (بل يتيمم)
ويصلي (بلا اعادة في الاصح) اذ ليس معه طاهرا يتيقن والثاني يبعد لان معه طاهرا بالظن فان أراقه
قبل الصلاة لم يعد جزمها وخرج ابن سريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني فيورد الماء
لموارد الاول من البدن والثوب والمكان ويتوضأ منه ويصلي ولا يعيد كما لا يبعد الاول وهل يكفي
عنده الغسلة الواحدة في أعضاء الموضوع عن الحدث والنجس قال الرافعي لا وقال المصنف في شرح
المذهب نعم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسئلة تيقن النجاسة الآتية في باب
الغسل ولوبقي من الاول شيء وتغير ظنه ففیه النص والخبر لكن يبعد على النص ما صلى بالتيمم لان
معه طاهرا يتيقن وقيل لا لتعذر استعماله فان أراقهما او خلطهما قبل الصلاة لم يعد جزمها ولو كان
المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارته بما ظنه صلى بهاد كره في شرح المذهب
أو محدثا وقد اتفق مما ظهر منه شيء لزمه اعادة الاجتهاد بخلاف ما اذا لم يبق شيء ذكره في الروضة
كأصلها (ولو أخبر بتنجسه) أي الماء (مقبول الرواية) كاعبد والمرأة بخلاف الصبي (وبين
السبب) في تنجسه كولو غ كلب (أو كان قفها) في باب تنجس الماء (مواقفا) للخبر في مذهبه في ذلك
(اعتمده) من غير تبين السبب بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف فلا يعتمد من غير تبين السبب
لاحتمال أن يخبر بتنجس ما لم ينتجس عند الخبر (ويحتمل استعمال كل اثناء طاهر) في الطهارة
وغيرها بخلاف النجس كالمختم من جلد ميتة فيحرم استعماله في ماء قليل ويمنع تنجسهما به (الذهب
وفضة) أي اثناءهما (فيحرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال صلى الله عليه وسلم

الجزم لان من يجعل اذراقة شرطا لصحة التيمم لا ليعتبر الازاقة بينهما (قول الشارح) لزمه اعادة الاجتهاد أي اذا كان
الذي ظن نجاسته باقيا والا فان لم يكن هناك سوى بقية الذي ظن طهارته فلا يستعمله ولا يجتهد بل يتيمم ويصلي ولا اعادة سواء تغير ظنه فيه
أم لا كما صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد وهو طاهر (قول المتن) أو كان قفها موقفا لو شئت في موافقة ومخالفة فالظاهر انه كالمخالف
وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر (قول الشارح) على الرجال والنساء قال الرافعي تشمل معنى الخيلاء وان جازلهن الحلى بالذهب
والفضة تريننا كان اقتراش الحري يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم اللبس عليهن انتهى وصح النووي جواز اقتراسهن الحري لا طلاقه
الحديث

لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافه ما متفق عليه ويقاس بهira الاكل والشرب
عليهما (وكذا) يحرم (اتخاذ) أى اقتاؤه (في الاصح) لانه يجر الى استعماله والثاني لا اقتصارا
على مورد النهي من الاستعمال (ويحل الاناء الممّوه) أى المطلى بذهب أو فضة أى يحل
استعماله (في الاصح) لقلة الممّوه فكأنه معدوم والثاني يحرم للخلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر
الممّوه بحيث يحصل منه شيء بالعرض على الناحر حرم جزاء (و) يحل الاناء (النفيس) من غير الذهب
والفضة (كاقوت) أى يحل استعماله (في الانطهر) والثاني يحرم للخلاء وكسر قلوب الفقراء
ودفع ذلك بأنه لا يدركه الا الخواص وعلى الحرمة في المسئلتين يحرم الانتخاب في الاصح أحدا مما سبق
وصرح به المحامي في الثانية كما ذكره في شرح المهذب (وما ضبب) من اناء (بذهب أو فضة) نسبة كبريه
لزيته (حرم) استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة لرينة أو كبيرة لحاجه) جار
في الاصح (تطير الصغر والحاجة ومقابلها ينظر الى الزينة والصكبر) (ونسبة موضع الاستعمال)
نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الاصح) والثاني يحرم اناءها مطلى بالمباشر سواء استعمل
(قلت المذهب بتحريم) اناء (نسبة الذهب مطلقا والله أعلم) لان الخلاء فيه أشد من الاذن وأشد من
الاناء ما يصلح به خله من صفحة أو غيرها واطلاقها على ما هو للرينة توسع ومرجع الكبير دو الصغيرة
العرف وقيل وهو أشهر الكبيرة ما تستوعب جانبها من الاناء كشفة أو أذن والصغيرة دون ذلك
والاصل فيها ما روى البخاري ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسددا لا يمدحه
لانصداعه أى مشعبا يخطط فنه لانشقاقه وتوسع المصنف في نصب الضميمة بفعلها نصب المصنف
وعبارة المحرر والمضبب بالذهب والفضة ان كان ضبته كبيرة الى آخره

* (باب أسباب الحدث) *

أى المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ويعبر عنها بنواقض الوضوء (هى أربعة أحدها خروج منى من قبله) أى المتوضئ. (أو دبره) قال تعالى أوجاء أحدكم منكم من الغائط والآية والغائط المكن المظلم من الأرض تقضى فيه الحاجة سعى باسمه الخارج للخارجة وسواء فى انتقض الخارج - انعقاد كالبول والتادر كالدلم (الآلئى) فلا يقضى الوضوء كان احتمل انما تم بأعداد على وضوءه بهوجب الغسل الأعم من الوضوء وانما نقض الحيض مع استحبابه غسل لانه دسة متناه لوضوءه (ووا) مخرجها وانفتح) مخرج (تحت معدته) وهى من السرة الى المتسف حيث العذر أى تحت السرة كما قال فى الدقائق (نخرج) منه (المعتاد نقض وكذا تادر كدودى الطهر) شامه متناه المنسد فى المعتاد ضرورة فكذلك فى التادر والثاني يقول لا ضرورة فى قياسه متناه فى تادره بل ينس (أو) انفتح (فوقها) أى فوق المعدة بأن انفتح فى السرة ومافوقها كما قال فى الهند (وهو) أى أنه صلى (منسد أو تحتها وهو منفث فلا) يقضى الخارج منه المعتاد (فى الطهر) لانه من فوقها بقاء أى أنه اذا تحيله الطبيعة ندفعه الى أسفل ومن تحتها لا ضرورة الى مخرجه مع انقضاء غسله وانما يقضى لانه ضرورى الخروج يتحول مخرجه الى ما ذكر وعلى هذا لا يقضى التادر فى ما ذكر ولو لم يتدفعها والا صلى منفث فلا نقض كالق عوفيه وجهه وحيث قيل بالنقض فى المنفتح قليله حكمه صلى من احراء الاستنجاء فيه بالخروج وإيجاب الوضوء بمسه والغسل بالأبلاج فيه وتحریم النظر فى دفن العورة والأصابع المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالخروج عن القياس فلا يتعدى إلى الأصل الاصلى فأحكامه باقية ولو خلق الانسان مسدودا إلى ففتحة كالأصل فى انتقاض الوضوء - الخار - منه

(قول المتن) كما قوت منه العقيق كما قاله
في شرح المذهب ثم المراد بنفس الذات
دون الصفة فقط (قول المتن) أو صغيرة
لرنية الخ استشكل الاسنوى هذا باتفاق
الشخصين على تحريم تحلية السكين
والنقطة ونحوهما مطلقا واتخاذ سن
الخطاب ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن
النص ورد في تضبيب الاواني لكثرة
الحاجة اليه بخلاف غيره واعلم أيضا
انه لا يجوز تمويه السيف والخاتم
ونحوهما بالذهب وان لم يحصل منه شيء
بالعرض على النار قال الاسنوى
وقد يشكل على ما ذكرهنا من التويه
الآن يقال ذلك محمول على ما يلبس
بخلاف هذا أو يحمله ذلك على نفس
الفعل وهذا على الاستعمال قال ابن
التقيب الاستعمال أولى بالمنع من الفعل
بدليل جريان الخلاف في اتخاذ دون
الاستعمال

* (باب أسباب الحدث) *

(قول المتن) هي أربعة قال الأسنوي
 علامة النقص بها غير معقولة فلا يقاس
 على هذه الأربعة غيرها لذلك أن تقول
 التعاليل الآتية في مسائل اللبس تقتضي
 أنه معقول المعنى (قول المتن) من قبله
 قيل هذا التعبير من حيث شموله
 ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة
 ويخرج بولها أحسن من قول المحتر
 كغيره أحمد السبيلين (قول الشارح)
 وعلى هذا لا ينقض النادر في الأظهر
 كذا ذكره الأسنوي أيضا

تحت المعدة كان أوفوقها والمسدود كعضو زائد من الخنثى لا يجب بمسه وضوء ولا بإيلاجيه أو الإيلاج فيه غسل قاله الماوردي قال في شرح المهذب ولم أر غيره تصريحاً بما وافقته أو مخالفته (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو غيره كجنون أو انغماء أو سكر والاصل في ذلك حديث أبي داود وغيره العنان وكاء السهفن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث إذا لسه الدبر وكأوه حفاطه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعنان كناية عن اليقظة (الانوم محكم مقعده) أي اليقظة من مقعده فلا ينقض لامن خروج شيء فيه من دبره ولا عبرة باحتمال خروج رجب من القبل لندرته ولا تمكن لمن نام على قفاه ملصقاً مقعده بمقعره ولا لمن نام قاعداً وهو هزيل بين بعض مقعده ومقعره تتجاف (الثالث التقاء بشر في الرجل والمرأة) قال الله تعالى أولاً مستم النساء أي لستم كما قرئ به والممس باليد كما فسره به ابن عمر رضي الله عنهما والمعنى في النقض به أنه مظنة للاتساذ المثير للشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء فألحق به وأطلق عليه في الباب المس توسعاً (الاحمرما) فلا ينقض لسها (في الظاهر) لأنها ليست محللاً للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الآية والاول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسيأتي بيان ذلك في النكاح (والممس) وهو من وقع عليه المس رجلاً كان أو امرأة (كلامس) في انتقاض وضوئه (في الظاهر) لا شترأ كهما في لذة المس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا ينقض وقوفهم طاهر الآية في اقتصاره على اللامس (ولا تنقض صغيرة) أي من لم تبلغ حداً انتهى (وشعر) بفتح العين (وسنن وطفر في الاصح) لا تنقض المعنى في لس المذكورات لأن أولها ليس محللاً للشهوة وباقها لا يلتزم بله وان اتساذ بالنظر اليه والثاني ينقض نظراً إلى طاهر الآية في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة ويجري الخلاف في لس المرأة صغيرة لا يشتهى ذكره في شرح المهذب عن الدارمي ولا تنقض بالتقاء بشر في الرجلين والمرأتين والخنثيين والخنثى والرجل أو المرأة والبشرة طاهر الجلد (الرابع مس قبل الأدمي) ذكرنا أن أو أثني من نفسه أو غيره (بيطن الكف) الاصل في ذلك حديث الترمذي وابن حبان وغيرهما من مس ذكره وفي رواية فرجه فليتوضأ والمراد المس بيطن الكف لحديث ابن حبان إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ والافضاء لغة المس بيطن الكف ومس الفرج من غيره أخش من مسه من نفسه اهـ حرمة غيره ولهذا لا تعتدى النقض اليه وقيل فيه خلاف للموس وقد تقدم وقبل المرأة النافض مسه ملتقى شفرها ذكره في شرح المهذب قال فان مست ما وراء الشفرين لم ينقض بخلاف (وكذا في الجديد حاقة دبره) أي الأدمي قيا ساعلى قبله بجامع النقض بالخارج منهما والقديم لا ينقض بمسها وقوفهم طاهر الأحاديث السابقة في الاقتصار على القبل وعبر في شرح المهذب بالدبر وقال المراد به ملتقى المنفذات ما وراء ذلك من باطن الاليتين فلا ينقض بخلاف انتهى ولا محلقة ساكنة (لا فرج هيمه) أي لا ينقض مسه في الجديد إذا حرمة لها في ذلك والقديم وحكاة جمع جديد أنه ينقض كفرج الأدمي والرافعي في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم النقض وتعبه في الروضة بأن الأصحاب أطلقوا الخلاف في فرج الهيمه فلم يخصوا به القبل (وينقض فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الأشل وباليد السلاء في الاصح) لأن محل الحب في معنى الذكر لانه أصله ولشعور الاسم في غيره مما ذكر والثاني لا تنقض المذكورات لا تنقض الذكور في محل

(قول السارح) أي التمييز أي فلاستثناء الآتي في المتن متصل (قول السارح) والاول استنبط منها معنى خصصها اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه للميت أي مع أنها لا تشتهى وتنقض (قول السارح) والمحرم من حرم نكاحها أي على التأيد فلا ترد أخت الزوجة وخروج أصول الموطوءة بشبهة وفروعها بين وكذا لا يرد عليه أئمة المؤمنين رضي الله عنهم (قول المتن) وطفر فيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسر الظاء مع سكون الفاء وكسرها وأطفور (قول السارح) الاصل في ذلك حديث الترمذي الخ ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده أص في المقصود من حيث أن الافضاء هو المس بيطن الكف بخلاف المس قلت كانه لكثرة مخترجه وأيضا فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب (قول المتن) بيطن الكف خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافاً لا احمد رضي الله عنه وانما سميت كفالاً لأنها تكف الاذى عن البدن (قول السارح) ولهذا لا تعتدى النقض اليه أي بخلاف المس (قول السارح) والقديم وحكاة جمع جديد أنه ينقض كفرج الأدمي أي بجامع وجوب الغسل بالإيلاج في كل منهما (قول المتن) والصغير أي لشعور الاسم وهنك الحرمة بخلاف لس الصغيرة

(قول المتن) ولا يتنقض رأس الأصابع قال في شرح المهذب لو ثبتت أصابع زائدة في ظاهر الكف فلا تنقضها بخلاف ما لو ثبتت على استواء الأصابع في باطن الكف كذا رأيته على هامش القطعة (قول الشارح) وحرفها وحرف * (١٢) * الكف لا يشكل على هذا

الحق حرف الرجل بالاسفل في مسح الخلف لأن الأصل هنا بقاء الطهارة وهناك أن يكون المسح على الظاهر فاستحب الأصل في الموضعين * (تنبيه) * قال بعض العلماء المراد بما بين الأصابع الصميمة الفاصلة بين أصول الأصابع والمراد بحرف الأصابع ما يستتر إذا انضم الأصابع وإن كان المتبادر إلى الأفهام تفسير ما بينهما بهذا الأخير قلت بسبب هذا قول الشارح رحمه الله وحرفها وحرف الكف فان حرف الخنصر والابهام يدخلان في حرف الكف لانه الراحة مع بطون الأصابع قيل ويجوز أن يكون المراد بحروف الأصابع جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر الكف (قول المتن) ومس ورقه أى سواء كان باطن الكف أو غيره وسواء كان بمائل أو غيره (قول الشارح) تبعاً لها أى كما يفهم ذلك من قوة العبارة فتأمل * فائدة * لو كان القرآن منقوشاً على خشبة أو طعام امتنع حرق الخشبة وجاز أكل الطعام كذا نقله بعضهم عن القاضي والذى في الروضة كراهة الحرق لا غير

(فصل في آداب الخلاع وفي الاستنجاء (قول الشارح) والعصراء كالبيان نظير ذلك الصلاة في العصراء فيقدم اليمين عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه * فائدة * من الآداب أن لا يطيل القعود على الخلاع لانه يحدث منه البأسور وهو مكره كما قاله في الروضة (قول الشارح) ولكن شرعوا أو غزبوا أى إذا كان قاضي الحاجة في المدينة الشريفة وماسماتها والا قصد يكون التشريق والتغريب على سمت الكعبة

الجب ولا تنفقاء مظنة الشهوة في غيره (ولا يتنقض رأس الأصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف لخروجها عن سمت الكف وقيل تنقض لانهما من جنس بشرة باطن الكف (ويحرم بالحدث الصلاة) اجماعاً وفي الصحيحين حديث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ومنها صلاة الجنائز وفي معناها سجدة التلاوة (والطواف) قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فنطق فلا ينطق إلا بخير روى الحافظ عن علي بن محمد (وحمل المحقق ومس ورقه) قال تعالى لا يمسه إلا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي والحمل أدلة من المسح والمطهر بمعنى المتطهر ذكره في شرح المهذب (وكذا جلدته على الصحيح) لأنه كان في معنى ما ينجس من مسه لانه وعاء له ككسبه (وخريطة وصندوق فهما مصحف وما كتب لدرس قرآن كما في الصحيح) لشبهه الأولين المعدن للمصحف بالجلد والثالث بالمصحف والثاني لا يحرم مسها لأن الأثر في معنى المصحف والثالث ليس في معناه وحمل الثالث كسبه ومس الأولين وحمله ما وجد في مصحف في جامع (وأنه) حل حمله في أمتعة (و) في (تفسير ودناير) كالأحذية. فهما المقصودان وهو ما لا يجوز لاختلافه بالتعظيم ولو كان القرآن أكثر من التفسير حرم قطعاً عند بعضهم وروى في الأثرين في الأخيرين كالحمل (لا قلب ورقه يعود) فله لا يحل في الأصبع لأنه في معنى الحمل. قيل لم يرق بفعل القلب من جانب إلى آخر (و) الأصبع (أن الصبي المحبب إليه) من غير أن يمسها وحملهما الحاجة تعلمه منهما ومشقة استمراره على الطهارة والثاني عن قوله عليه السلام من لم يمسح يديه

(قلت الأصبع حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم) لأنه لا يمسح به في الصلاة ولو افكه على يده وقلبه به حرم قطعاً وقيل فيه وجهان (ومن يتوضأ لم يمسح يديه لم يمسح يديه) هل طرأ عليه (عمل يقينه) استحباباً لليقين والأصل في ذلك حديث مسلم أبو داود حتى يمسح يديه فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يمسح يديه أو يمسح يديه أو يمسح يديه التردد باستواء أو رجحان كما قاله في الدقائق فنطق الضم لا يعمل بظنه لأن ذكر استحباب التمسح أقوى منه وقال الرافعي يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث قل في الصلاة لا يمسح يديه أو يمسح يديه من الروضة (فلو يقينهما) أى الطهر والحدث بأن وجد أمته بعد طمئيع الشمس مثلاً (وجعلنا) أي منهما (فضد ما قبلهما) يأخذه (في الأصبع) فإن كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر به يتيمن بالطهارة وشك في تأخر الحدث عنها والأصل عدم تأخره وإن كان قبلهما متطهراً فهو الآن متطهر به يتيمن بالحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والأصل عدم تأخرها إن كان يقيناً بغيره لا يشك في تأخره تجددها فالظاهر تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهراً قال لم يمسح يديه أو يمسح يديه من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر إلى ما قبلهما ويلزمه أن يمسح يديه من غير مرجح قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعات من محققينا

اللباس (فصل) * في آداب الخلاع وفي الاستنجاء (قول الشارح) والعصراء كالبيان نظير ذلك الصلاة في العصراء فيقدم اليمين عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه * فائدة * من الآداب أن لا يطيل القعود على الخلاع لانه يحدث منه البأسور وهو مكره كما قاله في الروضة (قول الشارح) ولكن شرعوا أو غزبوا أى إذا كان قاضي الحاجة في المدينة الشريفة وماسماتها والا قصد يكون التشريق والتغريب على سمت الكعبة

* (فصل) * في آداب الخلاع وفي الاستنجاء (يقدم داخل الخلاع يساره والخارج يمينه) * فائدة * اليسار للمستقذر واليمين لغیره والخلاع بالذات المسكن الخالي تنزل إلى الناء العرفي بناءً على الحاجة عرفاً (ولا يحل) في الخلاع (ذكر الله تعالى) أى مكتوب ذكر من قرآن أو غيره تعالى له تعالى في الروضة مكره لا حرام والعصراء كالبيان في هذين الدينين (ويعد) في قضاء الحاجة (جالساً يساره) دون يمينه فيصحبها أن ذلك أسهل لخروج الخارج ولو بان فتم فتر بينهما فعدتهما (ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) أدباً في البنيان (ويحرم أن يصلي الله عليه وسلم إذا أتته الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يبول ولا غائط ولستم شرعوا أو غزبوا رواه الشيخان

وروي أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة
وروي ابن ماجه وغيره باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده أن
أناسا يكرهون استقبال القبلة بفر وجهم فقال أوقف فعلوها حتى لو اجتمعوا في القبلة فجمع الشافعي
رضي الله عنه بين هذه الأحاديث بحمل أولها المفيد للتحريم على الصغرى لأنها لا يشق فيها
اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وإن كان الأولي أنتركه نعم يجوز فعله في الصغرى إذا استمر جرتفع
قصر ثلثي ذراع فأكثر وقرب منه على ثلاثة أذرع فأقل ويجوز فعله في البنيان إذا لم يستمر فيه على الوجه
المذكور إلا أن يكون في النساء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وإن بعد السائر وقصر ذلك في شرح
المذهب وغيره وذكره كرفيه أنه لو أخرج ذيله قبالة القبلة حصل به الست في الأسع والمراد بالذراع ذراع
الآدمي (وبعد) عن الناس في الصغرى إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستمر)
عن أعين الناس في الصغرى ونحوها جرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو أخرج ذيله
حصل به الست (ولا يبول في ماء راكد) لحديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال
في الماء الراكد والنهي فيه للكرهية وإن كان قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجارية فنقل في شرح
المذهب عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل
مطلقا لأن فيه اتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (ولا يبول في حجر) لحديث أبي
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال في الحجر وهو بضم الجيم وسكون الحاء الثقوب وألحق
به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قبل أن الحن تسكن في ذلك فقد تؤذى من
يبول فيه (ومهم ريح) ثلاثا يحصل له رشاش البول (ومحدث وطريق) لحديث مسلم اتقوا اللعائين
قالوا وما اللعائنان قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في طلبهم تسببا بذلك فيلعن الناس لهما كثيرا
عادة فنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور وألحق بظن الناس
في الصنف موضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء ومثلها ما قول المصنف محدث بفتح الدال اسم
مكان التحدث وكلامه في البول وصريح في الروضة ككراهته في قارعة الطريق ومثلها التحدث في
التغوط فقال في شرح المذهب وغيره ظاهر كلام الأصحاب أنه في الطريق مكروه وينبغي أن يكون
محترما لما فيه من إيذاء المسلمين ونقل في الروضة ككراهتها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام
وأقره ومثل الطريق في ذلك التحدث وبعبارة الروضة هنا كاصلها ومنها أي الآداب أن لا يتخلى
في محدث الناس (وتحت مثمرة) صيانة للمثمرة الواقعة عن التلوث فتعافها النفس والتغوط
كالبول فيكرهان قال في شرح المذهب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره قال ولم يقلوا بالتحريم لأن
التنجس غير متيقن (ولا يتكلم) في بول أو تغوط بذكر أو غيره قال في الروضة يكره ذلك الضرورة
فإن عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يجزله لسانه وقدر روى ابن حبان وغيره حديث النهي عن
التحدث على الغائط (ولا يستنجي ماء في مجلسه) بل ينتقل عنه ثلاثا يحصل له رشاش ينحسه قال
في الروضة إلا في الخلعة المعدة لذلك فلا ينتقل لاهل بيته فها رشاش ولا ينتقل المستنجي بالحجر لا تنفاه
المعنى المذكور (ويستبرئ من البول) عند انقطاعه بالتخنج ونزله ذكر وغير ذلك وهو مستحب
لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه وشهد له
رواية البخاري في حديث القبرين لا يستبرئ (ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من
الخبث والحيث وعند خروجه فخر الله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) وذلك مستحب

(قول الشارح) جرتفع الخ الظاهر أن
الستبرئ في هذا الباب لا بد أن يكون
صريحا بحيث يستبرئ العورة (قول
الشارح) يحصل له رشاش البول أي
فخص بالاستقبال وهذا ما في الرافعي
وقال فيما روى من أنه صلى الله عليه
وسلم كان يستغفر الريح معناه ينظر
أن يجراها فلا يستقبلها ثلاثا يعود عليه
البول لكن يستدبرها انتهى ونافع
الولي العراقي في ذلك لما في الاستدبار
من عود الراشحة إليه (قول
الشارح) الذي يتخلى في طريق الناس
إلى آخره هذا مفرد والعائنان متى
فلا بد من تأويل وقد يصل هو متي
في المعنى باعتبار الطريق والظل (قول
المتن) وتحت مثمرة قال في شرح المذهب
سواء في ذلك المباحة والمعلوكة (قول
الشارح) قال في الروضة يكره ذلك
الضرورة أي ولو كان ذلك برذا السلام
(قول المتن) ويستبرئ * فائدة * يكره
حشا لا ككربيط ونحوه (قول
الشارح) لأن الظاهر من انقطاع
البول عدم عوده كما قاله في الكفاية تزداد
في الكفاية أيضا ولأن الماء يقطع
البول على ما قد قيل

(قول الشارح) والخبث يضم الخاء
والباء قال في شرح مسلم أكثر الروايات
باسكان الباء فتقيل هو المكر وهو مطلقا
وقيل الشر وقيل الكفر وقيل
الشيطان (قول المتن) ويجب الاستنجاء
خالف في هذا أبو خيفة والمزني قياسا
على الاثر الباقي بعد استعمال الحجر
وذهب بعض المالكية الى أن الحجر
لا يجزئ مع وجود الماء وذهب بعض
العلماء الى تعين الحجر (قول المتن)
وجمعهما الى آخره وما في قصة أهل
قبا من أن الثناء عليهم لجمعهم بين الماء
والحجر قال النووي لأصله قال النووي
بل وجه الثناء عليهم استعمالهم الماء
لأن العرب كانت تقتصر على الحجر (قول
المتن) وفي معنى الحجر كل جامد طاهر الخ
قلل النووي في شرح المذهب عن الخطابي
جواز استعمال الخالة ودقيق الباقلاء
في غسل الأيدي ونحوها قال الزركشي
والظاهر أن عدم استعمال المطعوم
لا يتعدى الاستنجاء الى سائر النجاسات
فيجوز استعمال الملح مع الماء في غسل الدم
قال وظاهره جواز استعمال الخبز ونحوه
في ذلك وفيه نظر (قول المتن) وجلد قتل
أن كان ابتداء كلام فلا خبر له وإن كان
معطوفا على كل لزم أن يكون قسيما مع
أنه فرد من كل جامد الخ وكذا إذا عطف
على جامد لزم مثل هذا ولو قال ومنه جلد
لكان أولى والمخلص أن يقال هو من
عطف الخاص على العام (قول المتن)
والوسط كل موضع صلح فيه بين كالمص
والجماعة والقلادة فإنه باسكان السين
لا غير وإن لم يصلح فيه بين كالمص
والساحة فالفتح ويجوز الاسكان على
ضعفه عليه النووي في الدقائق

في الصحراء والبيان كما قاله في الروضة وقدر روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء
قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث زاد ابن السكن وغيره في أوله بسم الله وروى أحمد
السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال غفر الله لى وروى ابن ماجه أنه صلى الله
عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني والخبث يضم الخاء والباء
جميع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد بذلك ذكر الشياطين وإنهم كما قاله في الدقائق والاستعاذة
منهم في البناء المعتدل قضاء الحاجة لأنه مأواه وفي الصحراء لأنه يصير مأوى لهم بخروج الخارج (ويجب
الاستنجاء) إزالة للنجاسة (بماء) على الأصل (أو حجر) لأن الشارع يجوز الاستنجاء به حيث فعله كإرواء
البخاري وأمر بفعله بقوله فيمارواه الشافعي وليستج بثلاثة أحجار أو أقل له مارواه مسلم وغيره من
نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فكان الواجب واحد من الماء والحجر
(وجمعهما) بأن يقدم الحجر (أفضل) من الاقتصار على أحدهما والاقتصار على الماء أفضل من
الاقتصار على الحجر لأنه يزيل العين والآخر بخلاف الحجر (وفي معنى الحجر) الوارد كل جامد طاهر فاع
غير محترق) كالخشب والخرف والحشيش فيجزي الاستنجاء به واحترق بالحامد الذي زاده على المحترق
عن ماء الورود ونحوه كما قاله في الدقائق وبالطاهر عن النجس كالبعر وبالقاع عن غيره كالتص
الامس وبغير محترق عنه كالمطعم وفي الصحاح النهي عن الاستنجاء بالعظم زاد مسلم فإنه طعام
أخوانكم يعني الجن فطعموا الناس كالحيز أولى فلا يجزئ الاستنجاء به واحد مما ذكر ويعصى به في المحترق
(وجلد) بالحرق عطا على جامد ويجوز الرفع عطا على كل (دبغ دون غيره في الظهور) فهم ما وجه الأجزاء
في المدبوغ أنه انتقل بالدبغ عن طبع اللعوم الى طبع الثياب ومقابلته يقول هو من جنس ما يؤثر
ووجه عدم الأجزاء في غير المدبوغ أنه مطعوم ومقابلته يقول هو قد فليحق بالثياب (وشرط الحجر)
أن يجزئ (أن لا يبيح النجس) الخارج (ولا ينتقل) عن الوضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه
(ولا يطرأ أجنبي) من النجاسات عليه فإن جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر تعين الماء (ولو نذر)
الخارج كالدمل والمذى (وأشرف فوق العادة ولم يجاوز ضعفته) في الغائط (وشقته) في البول (جار)
الحرق في الظاهر) في ذلك الخافه لتكرار وقوعه بالاعتدال الثاني لا بل تعين الماء فيه أن جواز الحجر
تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البلوى فلا يلحق به غيره أما المجاوز لما ذكره في تعينه فيه الماء جازما
وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه (ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزئ (ثلاث مسحات) بفتح
السين جمع مسحة بسكونها (ولو بأطراف حجر) أي بثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف حجر روى مسلم
عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها
ثلاثة أطراف حجر لأن المقصود عدد المسحات (فإن لم يتق) المحل بالثلاث (وجب التقاء) بالزيادة
عليها الى أن لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (وسن الايتار) بعد التقاء المذكور
إن لم يحصل بوتر كان حصل برابعة فيأتي بخامسة قال صلى الله عليه وسلم إذا استجمر أحدكم فليستجمر
وترامته في عليه (و) ستر (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فسد أبداً من مقدم الصفحة اليمنى
ويديره قليلا قليلا الى أن يصل الى موضع ابتدائه وبالثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلا قليلا
الى أن يصل الى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة جميعا (وقيل يوزع عن الجانبين
والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها
وبالثالث الوسط (ويستتر) الاستنجاء (بمساره) ناسيا به صلى الله عليه وسلم كإرواء أو دود وغيره
وروى مسلم عن سلمان نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين (ولا استنجاء لدود وبعر)

بفتح العين (باللوث في الاظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لانه لا يتخلو عن رطوبة خفية ويحزى الجرح فيه وقيل فيه قول النادر وعلى الاول يستحب الاستنجاء منه خوفا من الخلاف وقول المحرز لا يجب اوضح

(باب الوضوء)

هو مشتمل على فروض وسنن وبداء بالاول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم كل فرض منه أى فرضه كما في المحرز (سنة أحدها نية رفع حدث) عليه أى ما يصدق عليه حدث كأن ينوى رفع حدث البول الصادر منه أى رفع حكمه كحرمة الصلاة وعبارة المحرز وغيره رفع الحدث أى الذى عليه وعدل عنها الى ما قاله قال في الدقائق ليدخل فيه من نوى رفع بعض احداثه فانه ~~فيه~~ في الاصح ولو نوى غير ما عليه كأن بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح وضوءه في الاصح أو غا لطا صحت قطعا (أو) نية (استباحة مقنن الى طهر) أى وضوء كالصلاة والطواف ومس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء وفي شرح المذهب في نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لانه قد يكون تجديد أو الاصل في النية حديث الصحيحين المشهور انما الاعمال بالنيات (ومن دام حدثه كاستحاضة) ومن به سلس البول (كفاه نية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) لبقاء حدثه (على الصحيح فهما) وقيل لا تكفى نية الاستباحة بل لابد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لللاحق وقيل ~~كفى~~ نية الرفع لتضمها لنية الاستباحة (ومن نوى تبردا من نية معتبرة) كنية مما تقدم (جاز) لذلك أى لم يضرب في النية المعتبرة (على الصحيح) لحصوله من غير نية والثاني يضرب للاشترائي في النية بين العبادات وغيرها ونية التنظف كنية التبريد فيما ذكر (أو) نوى (ما يندب له وضوء كقراءة) أى نوى الوضوء قراءة القرآن أو نحوها (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفيه في النية (في الاصح) لان ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كماله فيتضمن قصده ما ذكر (ويجب قرنها بأول الوجه) أى بأول غسله فلا يكفي قرنها بما بعد الوجه مطلقا أو أول الغسولات وجوبها عنها ولا بما قبله لانه سنة تابعة للواجب (وقيل يكفي) قرنها (بسنة قبله) لانها من جملة الوضوء كغسل الكفين ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كنت وجب إعادة الغسل منه قبلها كما قاله في شرح المذهب فوجب قرنها بالاول ليعتد به (وله تقريقها على أعضائه) أى الوضوء كأن ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (في الاصح) كما يجوز تقريق أفعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تقريق النية في الصلاة على أجزائها (الثاني غسل وجهه) قال تعالى فاغسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت شعر رأسه غالبا) ومنتهى لحية أى آخرهما وهما العظماء اللذان عليهما الاسنان السفلى (وما بين أذنيه) عرضا لان المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهرا ما ذكر اذا يجب غسل داخل العين ولا يستحب ومنتهى الحيين من الوجه وان لم تشمل العبارة (فنه موضع الغم) وهو ما ثبت عليه الشعر من الجهة وليس منه موضع الصلح وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه احتراز بقوله غالبا (وكذا التحذيف) بالمعجة أى موضعه من الوجه (في الاصح) لمخاذاته باض الوجه وهو ما يندب عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والترعة فتعاد النساء والاشراف تحية شعره ليتسع الوجه (لا الترعتان) بفتح الزاى (وهما ياضان يكسفان الناصية) أى ليستا من الوجه فهما في تدوير الرأس (قلت صح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال

(باب الوضوء)
(قول الشارح) والاصل في النية الخ من الادلة أيضا من القرآن قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا لان المعنى فاغسلوا لا جلها كما تقول اذا ذهبت الى السلطان فلبس أى لاجله (قول المتن) كفاه نية الاستباحة الخ يجب الاستنوى جواز سائر الكيفيات في الوضوء المجدد قياسا على الصلاة المعتادة (قول المتن) دون الرفع في شرح الروض نقلا عن الرافعي أن حكمه كالتميم في أنه ان نوى استباحة الفرض استباحه والا فلا (قول الشارح) والثاني يقول قصده حالة كماله الضمير في قوله قصده يرجع للشخص والضمير في كماله يرجع لقوله ما يندب

شعره بشعر الرأس ونقل الرافي في شرحه ترجحه عن الأكثرين وتبع في المحرر ترجيح الغزالي للأول
(ويجب غسل كل هذب) بالهلمة (وما يجب وغذار) بالهمة (وشارب ونخذ) وهنقة شعرا
بفتح العين (وشرا) أي ظاهرا وباطنا سواء خفي الشعر أم كنف لأن كثافته نادرة فألحق بالغالب
(وقيل لا يجب باطن عنفقة كسفة) بالثلثة وقيل لا يجب غسل باطن الكسفة في الجميع لأن
كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة (والهبة ان خفت كهذب) فوجب غسلها ظاهرا
وباطنا (والا) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها العسر اتصال الماء اليه وغسل بعضها
الخارج عن الوجه بطريق التبعية له لحصول المواجهة به أيضا (وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه)
من الهبة وغيرها كالغذار خفيفا كان أو كثفا لا باطنا ولا ظاهرا لخروجه عن محل الفرض وما ذكر
من حكاية القولين في وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا تنسقه في شرح المذهب عن جماعة
وصوبه وحمل كلام الرافي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهرا لخارج وأن باطنه لا يجب
غسله قول واحد على الكشف وأسقط من الروضة الكلام في باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على
المحرر وعبارته وأما الهبة الكسفة فيكفي غسل ظاهرها في حد الوجه منها وإن كنت خفيفة فهي
كالشعر الخفيفة غالبا ويجب أيضا غسل ظاهرا لخارج من الهبة في أصح التوليى انتهى والخفيف
ما ترى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب والكشف ما يمنع الرؤية (الالب غسل يديه) من
الكفين والذراعين (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس قال تعالى وأيديكم إلى المرافق ودل
على دخولهما فعلة صلى الله عليه وسلم فيماري مسلم أن أباه ريرة تونس فغسل وجهه فأسبغ الوضوء
ثم غسل يده اليمنى حتى أشبع في العضد ثم اليسرى حتى أشبع في العضد ثم مسح برأسه ثم غسل رجله
اليمنى حتى أشبع في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى أشبع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ (فان قطع بعضه) أي بعض المذكور من اليدين واليد مؤنثة (وجب
غسل ما بقى) منه (أو من مرفقه) بأن فلن عظم الذراع من عظام العضد (فرأس عظام العضد)
يجب غسله (على الشهور) لأنه من المرفق ومقابلته يقول لا وانما وجب غسله حالة الاتصال
لضرورة غسل المرفق ومنهم من قطع بالوجوب وصححه في أصل الروضة (أو من) (فوقه) (ذهب) غسل
(بأق عضده) محافظة على التحميل وسيأتي (الرابع مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعره) بفتح العين
(في حذره) أي حذ الرأس بأن لا يخرج بالمدغنة ولو خرج عنه بالمدغنة لم يكفه المسح على الخارج قال تعالى
وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بياضته وعن الجماعة فدل على
الاكتفاء بجمع البعض والرأس مذكور (والاصح جواز غسله) لأنه مسح وزيادة (و) جواز (وضع اليد)
عليه (بلامد) لحصول المقصود من وصول الجهل إليه ومتايل أدب فبهما قول ما ذكر لا يسمى مسحاً
(الخامس غسل رجله مع كعبه) من كل رجل وهما العظامان الثاثان من الجانبين عنه مفصل
الساق والقدم قال تعالى وأرجلكم إلى الكعبين قرئ في السبع بالنصب وبالجر عطفاً على الأيدي لفظاً
في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والفصل بين المعطوفين للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسح
على غسل الرجلين ودل على دخول الكعبين في الغسل فعلة صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث
مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الأصل وسيأتي جواز المسح من الخبز بدله (السادس ترتيبه
هكذا) أي ذكر من البداية بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرأس للاتباع في حديث مسلم
السابق وغيره (فلواغتسل محدث) بنية الوضوء بدله (فأصح أنه لم يمكن ترتيبه) تب بأن غطس
ومك (قد الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أي وإن لم يمكن ترتيبه الترتيب فبهذا غسله وخرج

(قول الخارج) في وجوب غسل ظاهر
الخارج هذا بعمومه يشمل الخارج من
الهبة وغيرها من الشعور النادرة
الكثافة فتستفيد منه أن باطن
الخارج الكشف ولو من غذار ونحوه
لا يجب غسله قطعاً عند الشك فيكون
مقابل النهج وفي قول بالنظر للكشف
احجاب فغسل ظاهره فقط وإن كان
ظاهراً قوله وفي قول الخ بأي ذلك (قول
الخارج) وزاده مع غيره هو حكم ظاهر
الخارج من غير الهبة (قول الخارج)
حتى أشبع إلى آخره أي دخل فيها ومنه
الجوهري

في الحال من غير مكث (فلا) يصح له وضوء (قلت الاصح العجمة بلام مكث والله أعلم) لان الغسل يكفي للحدث الاكبر فلا يصغروا ولي وقيل لا يصح في المكث أيضا لان الترتيب فيه قد يرى لتحقيق (وسننه) أي الوضوء (السؤال هـ) حديث لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه اس خزيمة وغيره وحديث اذا استكمتم فاستنوا كوا عرضا رواه أبو داود وفي مراسيله والمراد عرض الاسنان قال في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستبالة طولا أي لانه يجرح اللثة (بكل خشن) لحصول المقصوده وأولاه الاراء قال ابن مسعود رضي الله عنه كنت أحتج برسول الله صلى الله عليه وسلم سواك من أراءه ابن حبان (لا اصبعه في الاصم) لانه لا يسمى استبالة والثاني يكفي واختاره في شرح المذهب لحصول المقصوده ويكفي باصبع غيره قطعاً كما قاله في الدقائق ونبه فيها على زيادته المستتي والمستتي منه على المحرز (ويستحب للصلاة) حديث الشيخين لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر ايجاب (وتغير الغم) بنوم أو غيره لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك أي يدلكر رواه الشيخان وروى النسائي وغيره حديث السواك مطهرة للغم بفتح الميم وكسر هاء أي آلة تنظفه من الراحة الكريهة (ولا يكره الا للصائم بعد الزوال) حديث الشيخين لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ربح المسك والخلاف بضم الخاء التغير والمراد الخلاف من بعد الزوال لحديث أعطيت أمتي في شهر رمضان خمسا قال وأما الثانية فانهم يمسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ربح المسك رواه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو بكر السمعاني في أماليه وقال هو حديث حسن كما ذكره المصنف في شرح المذهب عن حكاية ابن الصلاح والمساء بعد الزوال وأطيبية الخلاف تدل على طلب إبقائه فتذكره ازالتة (والتسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجده واقبال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتي بجاء فوضع يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا باسم الله فرأيت الماء يفور من بين أصابعه حتى توضعوا وكانوا نحو سبعين والوضوء بفتح الواو الماء الذي يتوضأ به وقوله بسم الله أي قائلين ذلك وهو المراد بالتسمية وأكملها في شرح المذهب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه ان حديث أني داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من جلة رواياته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قلس البركة (فان ترك) عمدا أو سهواً (ففي أثناءه) يأتي بها تداركها ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المذهب لفوات محلها وقال فيه اذا أتى بها في أثناءه يستحب أن يقول بسم الله على أوله وآخره والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ليناب على سنته المتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمي عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الاقليد (وغسل كفيه) حديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بقاء كفأ منه على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجها فغمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثاً الى آخره (فان لم يتيقن طهرهما) بأن ترد فيه (كره غمسهما في الاناء قبل غسلهما) لحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين باتت يده رواه الشيخان الا قوله ثلاثاً فسلم أشار بما علل به الى احتمال نجاسة اليد في النوم كأن تقع على محل الاستنجاء بالحجر لانهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويحتمل بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثاً كما ذكره في الروضة عن الشافعي وأصحاب الحديث والقصد بالثانية والثالثة تيمم الطهارة قال في الدقائق احتراز بالاناء عن البركة ونحوها والمراد اناء فيه دون قلتي فان تيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل

(قول المتن) الا للصائم بعد الزوال
أنظر هل في معناه المسك لترك التبة
وتحذرك (قول الشارح) والمراد
الخلاف الخ لك أن تشك في هذا بأنه
من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه
وهو لا يخص إلا أن يقال التخصيص
واقع بالمفهوم نظيره ما قبل في الحديث
من مس ذكره فليتوضأ مع الحديث مع
الافضاء ثم تأمل هذا الحديث مع
أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء
وتحذرك تحذرها متعارضين فما المرجح
لحديث الخلاف (قول المتن) وغسل
كفيه قبل في غسل الكفين والمضمضة
والاستنشاق لطيفة وهي الاحاطة
بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم
والريح

قبله كما ذكره في تصحيح التنبية (والمضمضة والاستنشاق) لانه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوئه
 كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ويحصلان بإيصال الماء الى داخل الفم والانف
 (والاظهر ان فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي (ثم الاصح) على الفصل (بضمض بغرفة ثلاثا
 ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) ومقابلته يفعلهما بست غرفات والترتيب بينهما شرط كما أفاده ثم (ويبالغ
 فمما غير الصائم) لحديث لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق
 إلا أن تكون صائما صححه الترمذي وغيره وفي رواية للذولابي في جمعه لحديث الثوري إذا توضأت
 فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائما واسنادها صحيح كما قاله ابن القطان والمبالغة في المضمضة
 أن يبلغ بالماء أقصى الخنك ووجهي الاسنان والثلاث وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس
 الى الخيشوم اما الصائم ففكره له المبالغة فيهما ذكره في شرح المذهب (قلت الاظهر تفضيل الجمع)
 بينهما (ثلاث غرفات بضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لحديث عبد الله بن زيد السابق وغيره
 وفي البخاري من حديثه بضمض واستنشاق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات وقيل يجمع بينهما غرفة
 بضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما في انه لا ينقل الى تطهير
 عضو الا بعد الفراغ مما قبله وروى أبو داود وحديث انه صلى الله عليه وسلم فصل بين المضمضة
 والاستنشاق لكن فيه راو ضعيف وروى ابن السكن في كتابه المسمى بالسنة النبوية - المأثورة
 ان علي بن أبي طالب وعثمان توضأ ثلاثا ثلاثا وأفرادا المضمضة من الاستنشاق ثم جاء ذلك توضحا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتليت الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم
 توضأ ثلاثا ثلاثا وحديث أبي داود عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح رأسه ثلاثا في مرة
 المذهب كابن الصلاح اسناده حسن وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة وتوضأ
 مرتين مرتين وفي حديث عبد الله بن زيد السابق انه غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين ومسح رأسه فآبل
 يديه وأدبر مرة واحدة (ويأخذ الشايبين) من الثلاث فيتمها وقيل بالاكثر حتى لا يقع في الريادة
 عليها وهي مسكروهة وقيل محرمة وقيل خلاف الاولى (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد
 الله بن زيد السابق والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق مسجته بالأخرى وإسما ميه
 على صدغيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يرتد بهما الى المبدأ وهذا من له شعيرة قلب بالذهب والرد ليعمل
 البلل الى جميعه والافلاحة الى الرذقلور ثم تحسب ثابته (ثم) مسح (أذنيه) طاهرهما وباطنهما
 بماء جديد لا يبلل ماء الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصححه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي
 صلى الله عليه وسلم توضأ فأخذ لأذنيه ماء خلف الماء الذي أخذ له رأسه ومسح صماخيه أيضا بماء
 جديد ثلاثا وأفاد تعبيره ثم اشتراط تأخير الأذنين عن مسح الرأس خلاف تعبيرة المحرر بالواو (فان
 عسر رفع العمامة) أولم يردنزعها (ككل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم
 توضأ فمسح بनावيته وعلى العمامة والافضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية (وتخليل اللحية الكثة)
 بالثلثة لانه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته صححه الترمذي وغيره وكانت كثة وروى أبو داود عن
 أنس انه صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفاه ماء فأدخله تحت خنكه فخلل به لحيته وقال هكذا
 أمرني ربي والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ذكره في شرح المذهب عن السرخسي وقال يستدل له
 بهذا الحديث (و) (تخليل) (أصابعه) لحديث لقيط السابق في المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق
 أصابع يديه ورجليه وفي الروضة كأصلها م يذ كرا الجمهور تخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كج
 وفيه حديث حمسه الترمذي أي وهو كما قال الراغبى ما روى ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال

(قول المتن) تفضيل الجمع أي وأما أصل
 السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك
 (قول الشارح) وفي البخاري من حديثه
 الى آخره هذا صرح من حديثه السابق
 وذلك لان قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثا
 ان كان مرجع الإشارة ادخال اليد
 وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية
 مقيدة للغرفات الثلاث كما هنا وان كان
 مرجعها مضمض واستنشاق لم يفد ذلك
 والله أعلم (قول الشارح) ودليل الفصل
 القياس على غيرهما الى آخره هذا قيد
 يرد عليه الكيفية الثانية من كيفيتي
 الوصل المتقدمتين (قول المتن) كمل
 بالمسح عليها الظاهر ان حركتها
 كالأصابع من الاستعمال برفع اليد في المرة
 الاولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده
 ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح
 صار الماء مستجلا بانفصاله عن الرأس
 وهذا ظاهر ولكن يفعل عنه كثير عند
 التكميل على العمامة ثم ذلك القدر
 المسوح من الرأس هل يمسح ما يجاذبه
 من العمامة ظاهر العبارة لا

اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل
 الاصابع بختصر يده اليسرى يمتد بختصر الرجل اليمنى ويختصر اليسرى وروى البيهقي
 والدارقطني بإسناد جيد كقوله في شرح المذهب عن عثمان رضى الله عنه انه توضأ فخلل بين أصابع
 قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم اليدين) من اليدين والرجلين
 على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحب التبا من ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتغسله وترجله تسريح الشعر وروى أبو داود
 وغيره عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأت فابدؤا بما منكم فان قدم اليسرى كره نص
 عليه في الام اما الكفان والخذان والاذنان فيطهران دفعة واحدة وتسق البداءة بأعلى الوجه
 للاتباع المذكور في شرح المذهب عن الماوردي (والحالة غزته وتجهيله) وهي غسل ما فوق الواجب
 من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين ان أمتي يدعون يوم القيامة غزرا
 محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل وحديث مسلم أنتم الغر المحجلون
 يوم القيامة من اسباغ الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته وتجهيله وغاية التحجيل استيعاب
 العضدين والساقين ويغسل في الغرة صفحة العنق مع مقدمات الرأس (والموالاة وأوجها القديم)
 وهي أن يوالى بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء
 والمزاج قال في الكفاية وبقدرا للمسح مغسولا دليل القديم حديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم
 رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة وقال
 في شرح المذهب انه ضعيف (ترك الاستعانة) في الصب عليه لانها ترفه لا تليق بالمعتبد فهي خلاف
 الاولى وقيل مكرهة والاستعانة في غسل الأعضاء مكرهة قطعاً وفي احضار الماء لأبسبها
 ولا يقال انها خلاف الاولى وحيث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقاً (و) ترك (النفض)
 للماء لان النفض كالتبري من العبادة فهو مكره وقيل خلاف الاولى والراجح في الروضة وشرح
 المذهب انه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التشفيف) بالرفع أي تركه (في الاصح) لانه صلى الله عليه
 وسلم بعد غسله من الجنابة أتمه بميونة بالمد يد فرده وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان
 والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي يختاره ونهله به والثالث انه مكرهه (وبقول
 بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) حديث مسلم من توضأ
 فقال أشهد الى آخره فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذي على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت
 أستغفر لك وأتوب اليك) لحديث الحاكم وصححه من توضحتم قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا أنت
 الى آخره كتب برق ثم طبع بطابع ولم يكسر الى يوم القيامة قوله برق أي فيه والطابع يفتح الباء
 وكسرها الخاتم ومعنى لم يكسر لا يتطرق اليه ابطال (وحذفت دعاء الاعضاء) المذكور في المحرر
 وهو أن يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد
 اليمنى اللهم أعطني كتابي يميني وحاسنني حسناً يسيراً وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني
 كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار وعند غسل
 الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وزاد على ذلك الرافي في الشرح عند مسح
 الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه (اذلاً أصله) كذا قال في الروضة
 وشرح المذهب أي لم ينجي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في الاذكار والتنقيح والرافي قال

(قول الشارح) بختصر يده اليسرى
 قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك
 سواء قال في التحقيق وهو المختار وقال
 في شرح المذهب وهو الراجح المختار
 (قول المتن) وتقدم اليدين قال الفضال
 في محاسن الشريعة الحكمة في تقديمها
 اليدين اذ اليدين من اليمن وهو حصول
 الخير والشمال تسمى الشوماء (قول
 المتن) والحالة غزته الخ قال الاسنوي
 كلامه يدل على انه يشترط اتصالهما
 بالواجب وانه ان شاء قدمهما وان شاء
 قدمه انتهى وقول الشارح وهي أي
 الحالة لكن عبارة الاسنوي والغزرة
 غسل مقدمات الرأس و صفحة العنق
 مع الوجه والتجهيل غسل بعض
 العضدين مع الذراعين وبعض الساقين
 مع الرجلين

باب مسح الخف (قول المتن) مسح الخف عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف انتهى قال بعض الأصحاب القراءتان في الأرجل بالنصب والجرك كالأيتين فقراءة النصب للغسل وقراءة الجرك للمسح وهو يرفع الحدث على الأصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الرافعي في الشرح الصغير (قول الشارح) أرخص للمسافر ثلاثة أيام الخ أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فاتصّب المضاف إليه اتصّاه على التوسع وانما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفاً ولا نصله أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله وقوله ان يمسح عليهما بدل من المصدر المقدّم الظاهر انه قدم هذه الرواية على رواية (٢٠) * مسلم لانها أتم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة

ورده الاثر عن السلف الصالحين فانهما نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال

* (باب مسح الخف) *

(يجوز في الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لابس الغسل أو المسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحترز وبالأوضوء عن الغسل فلا يجوز المسح فيه واجبا كان أو مندوبا كما نقله عنهم في شرح المهذب وهو كما قال مأخوذ من حديث الجنابة الآتي آخر الباب (للقيم يوم اوليلة والمسافر ثلاثة بلياليها) الحديث ابن خزيمة وحبان انه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام بلياليهن وللقيم يوم اوليلة اذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما وروى مسلم عن شريح ابن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر ويوم اوليلة للقيم (من الحديث بعد لبس) لان وقت المسح يدخل بالحدث فاعتبرت مدته منه واختار المصنف في شرح المهذب قول أبي ثور وابن المنذر ان ابتداء المدة من المسح لان قوة الاحاديث تعطيه والمراد بلياليهن ثلاث ليلان متصلة بهن سواء سبق اليوم الاول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا كأن أحدث وقت الفجر فلو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بقر الماضي منه من الليلة الرابعة واليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة القيم ثم مسح المسافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهب أبوا يابا فان كان دونها مسح في القصر مدة القيم وفيما فوقه الى أن يقيم كما سيأتي في قوله أو عكس والعاصي بسفره يمسح مدة القيم وصاحب الضرورة كالستحاضة يمسح لفرض ونوافل أو لنوافل فقط كما سيأتي (فان مسح حضرا ثم سافر أو عكس) أي مسح سافرا ثم أقام (لم يستوف مدة سفره) تغليا للحضر فيقتصر على مدته في الأول وكذا في الثاني ان أدام قبل مضى فان أقام بعدها لم يمسح ويجزئه ماضى وان زاد على يوم وليلة ولو مسح سافرا بعد حداثته حضرا استوفى مدة السفر ولو مسح أحد الخفين حضرا ثم الآخر سافرا مسح مدة السفر عند الرافعي تبعاً للقاضي حسين والبغوي وصحح المصنف مقالة المتولي والشاشي انه يمسح مدة الإقامة فقط (وشرطه أن يلبس بعد كمال طهر) للحديث الأول فلو لبسه قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجزئ المسح إلا أن ينزعها من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو أدخل أحدها بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزئ المسح إلا أن ينزع الأولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في ساق أخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتداء اللبس بعد غسلها ثم أحدث تبيل وصوبها الى موضع القدم لم يجزئ المسح ودخل في قوله طهر وضوء دائم الحدث كالستحاضة والوضوء المضموم اليه الأيم لمرض فيجوز بناء المسح عليهما واستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض ونوافل أو نوافل فقط

(قول الشارح) لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح) اليوم الاول ليلته اليوم مفعول مقدم وليسته فاعل (قول الشارح) كأن أحدث وقت الفجر عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالباء لان عدم سبق الليلة ليومها صادق بغير مدخول الكاف كما لا يخفى (قول الشارح) ثم مسح المسافر ثلاثة أي وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهب أبوا يابا وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لان الايام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الأسنوي حيث قال شرط جواز الثلاثة أن يكون السفر طويلا فان قيل انما لم يقيد السفر بالطويل لان القصر وهو ما دون اليوم والليلة لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بلياليهن قلنا ممنوع فان اسم السفر شامل للذهاب وللإياب وللإقامة بينهما اذا كانت دون ثلاثة انتهى وقولي يقتضي الخ محل وقفة فتأمل (قول المتن) فان مسح حضرا ثم سافر خرج بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلام غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيقا

مدة المسافر من ابتداء ما من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نهى عليه ولا يذهب الوهم الى خلافه والله أعلم (قول الشارح) ولو مسح سافرا بعد حداثته حضرا الخ أي ولا يضرك في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كالسافر بعد دخول وقت الصلاة حضرا فانه يجوز له قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

المتخذة من الجلد التي تلبس مع السكعب وهي جورب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما لصفاقتها أو لتجديدها من أو التعل على الاسفل (قول الشارح) مع كونه قويا كما في البسيط في البسيط اعتبر النفوذ والصب والقوة (قول المتن) ولا يجوز جرموقان هو فارسي معرب والجرموق خف فوق خف كذا عرفوه وجئت فكل رجل فيها جرموق وهو الخف الاعلى والثنية في المتن هذا الاعتبار (قول الشارح) هما خف الخ أي كل منهما خف أو أرا ديان حقيقة الجرموق مع قطع النظر من خصوص التنية هذا ولكن لظاهر عبارته كما ترى أن كلامه الاسفل والاعلى يعني جرموقا وان في كل رجل جرموقين وفيه بعد (قول الشارح) كل منهما صالح بينه أن هذه الصورة هي محل القولين دون باقي الصور الآتية في كلامه (قول الشارح) والثاني يجزئ أي ويصنع الاعلى بالاعلى لاعتناء الخف الاسفل والاسفل بدلا عن الرجل هذا هو الظاهر من ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضا يجوز ثالث وأكثر واعلم أن عدم الجواز بشكل عليه تجوز تعدد الانتظار في الرباعية في صلاة الخوف مع أن السنة انما وردت بانتظارين فما الفرق (قول الشارح) فان مسح الاسفل الخ مشرب ذلك يجزئ في مسألة القولين السابقة بأن يصور وصول البلل الى الاسفل من محل الخرز (قول المتن) ويكفي مسمى مسح الخ أي خلافا لابي حنيفة بالتقدير ثلاث أصابع ولأنك في التعميم الامواضع الغضون ولا أحد

قط ان كان فعسل به فرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر (سائر محل فرضه) وهو القدم بكعبه من كل الجوانب غير الاعلى فالوروى منه بأن يكون واسع الرأس لم يضر ولو كان به تخرق في محل الفرض ضرر قل أو أكثر ولو تخترقت البطانة أو الظهارة بكسر أو لهما والباقي صفيق لم يضر والاضر ولو تخترق قسام من موضعين غير متحاذيين لم يضر (طاهرا) بخلاف النعس كالمتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ قال في شرح المذهب والتمسح فلا يصح المسح عليه اذا نضح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس الخف ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بأسفل الخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافي كالجواز الحكم كذلك في غير المعفو عنها فيستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة من الخف وحمله كما قاله الجويني في البصرة يمكن تباع المشي فيه لتردد مسافر لحاجته عند الخط والترحال وغيرهما مما حجت به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك لغلظه كالخشة العظيمة أو رفته كجورب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك لسعته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا يتسع بالمشي عن قرب كفي المسح عليه (قيل وحللا) فلا يكفي المسح على الغضوب لانه رخصة والرخص لا تساط بالمعاصي والاصح لا يشترط ذلك فيكفي المسح على الغضوب كالوضوء بما يغصوب وعلى السروق وعلى الحرير للرجل وغيره وقوله حللا وسائر ما بينهما أحوال من ضمير يلبس أي وهو هذه الصفات (ولا يجوز منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذه الى الرجل كما في الحرير لوصب عليه كما في شرح المذهب كالتهاية مع كونه قويا كما في البسيط (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح والثاني يجزئ كما تخرق ظهارته من موضع وبطائنه من آخر وان نفذ الماء منه الى الرجل لوصب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح الى الرجل لحقه لم يجزئ المسح عليه كما جزم به الماوردي وهو خارج بشرط امكان تباع المشي (ولا) يجزئ (جرموقان في الاظهر) هما خف فوق خف كل منهما صالح للمسح لان الرخصة وردت في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لا تهم الحاجة اليه والثاني يجزئ لان شدة البرد قد تتجوج الى لبسه وفي نزعه عند كل وضوء للمسح على الاسفل مشقة ويجب بانه يدخل يده بينهما ويمسح الاسفل ولو لم يكن الاسفل صالحا للمسح فهو كاللحافة ويجوز المسح على الاعلى خروما ولو لم يكن الاعلى صالحا للمسح فهو كخرقة تلف على الاسفل فان مسح الاسفل أو الاعلى ووصل البلل الى الاسفل بقصده أو قصد هما أو أطلق اجزا وان قصد الاعلى فقط فلا ولو لم يصلح واحد منهما للمسح فواضع أنه لا اجزاء (ويجوز مشقوق قدم شد) بالعرى (في الاصح) لحصول السترو الارتفاق به والثاني لا كما لو لم يمسح على قدمه قطعة آدمى أو حكمها بالشدة فانه لا يمسح عليها وقرى الاول بعسر الارتفاق بها في الازالة والاعادة مع استيفاز المسافر ولو فتحت العرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (ويستحب مسح أعلا) الساتر لسط الرجل (وأسفله خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت مفرج بين اصابع يديه ولا يستحب استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزئ فلو وضع يده الميتة عليه ولم يمر بها أو قطر عليه أجزاء وقيل لا ويجزئ بخرقه وغيرها (ويكفي مسمى مسح يحاذي الفرض) من ظاهرا الخف دون باطنه الملاقي للبشرة فلا يكفي كما قاله في شرح المذهب اتفاقا (لا أسفل الرجل وعقبها فلا) يكفي (على المذهب) لانه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقفا على محل الرخصة والقول الثاني وهو يخرج كفي قياسا على الاعلى وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم (قلت حرفه كاسفله والله أعلم) في أنه لا يكفي

(قول المشرح) أو سفر اجمع سافر كركب وركب قاله الاسنوي (قول المشرح) دل الامر بالترجوع وجهه استغادة ذلك من حديث صفوان أن الاستثناء ليس من الأمر نابل من عدم الترجع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه بأمر نافي يكون الاثبات الذي أفاده الاستثناء مطلوباً ومأموراً به وتفسير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدوا الاياه (قول المتن) غسل قدميه أي والظاهر انقطاع المدة أيضاً كما في الجنابة ثم رأيت في الكفاية تصريح بأن نزع الرجل من الخف مبطل للمدة * (باب) * الغسل (قول المتن) الغسل قيل لما كان الغسل من الجنابة معلوماً قبل الاسلام من بقية دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما بقي الحج والنكاح لم يخرج الى بيان كيفية في الآية بخلاف الوضوء (قول المشرح) الا في الشهيد فسياق في أنه لا يغسل يريد بذلك أن المؤلف رحمه الله ذكره فلا يعترض به عليه (قول المتن) وكذا ولادة بلابل الظاهر أن الولادة المذكورة تحترم الوطء كالحيض والنفاس قيل ان الولادة بلا طحال توجد كثيراً في نساء الاكراد * فائدة * (٢٢) * اذا أوجنا الغسل منها فهل تبطل الصوم

الامع في التحقيق نعم والا قوى في شرح المذهب لا كالا حسلام (قول المشرح) والثاني يقول الولد لا يسمى منياً أي ويجب الوضوء كذا في الاسنوي وقد يفهم عدم وجوبه على الاول وفيه نظر لانه منعقد من منياً ومنى الرجل (قول المشرح) وتحصل للرجل أي تحقق وتوجد بالدخول الحشفة وخروج المنى فليست غيرهما والا فوجه اضافة الوجوب هنا الى أمر مترتب على دخول الحشفة وخروج المنى وعدم اعتبار ذلك في باقي الاسباب كالحيض (قول المتن) حشفة قال الامام وفي اعتبار قدر الحشفة في المهيمة كالقود ونحوه كلام يوكل الى فكر الفقيه * (فرع) * قال في الروضة لو استدخلت المرأة ذكراً مقطوعاً ففيه الوجوه في نقض الوضوء بحسه قال الاسنوي هـ كذا أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجميع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على الفقيه (قول المشرح) من مقطوعها يجوز أن يكون حالاً من المضاف وكذا من المضاف اليه لان المضاف بمعنى المماثل

الاقتصار عليه لقوله منه (ولامسح لشاك في بقاء المدة) كأن شك في وقت الحدث بعد اللبس لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا شك فيها رجع الى الأصل وهو الغسل (فان أجنب) لا بس الخف في أثناء المدة (وجب) عليه (تجدد لبس) ان أراد المسح بأن ينزع ويتطهر ثم يلبس وذلك اللبس انقطعت مدة المسح فيه بالجنابة لامر المشرح بنزع الخف من أجلها في حديث صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام وليا له من الامن جنابة صحبه الترمذي وغيره دل الامر بالترجوع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لاجل الجنابة فهي مانعة من المسح فاطعة للمدة حتى لو اغتسل لاس لا يسمع بقيتها كما هو مقتضى كذا المرافعي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا تبطل مدة المسح أنه يسمع بقيتها لارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحدهما في المدة أو انتهت (وهو يطهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بالترجوع أو بالانتهاء (وفي قول يتوضأ) لبطان كل الطهارة يبطان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر أنه لا يلزمه واحد منهما ويصلي بطهارته

* (باب الغسل) *

موجبه موت الا في الشهيد فسياق في أنه لا يغسل (وحيض ونفاس) فيجب عند استطاعتهما بالصلاة ونحوها (وكذا ولادة بلابل في الاصح) لان الولد منى منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منياً وعلى الاول يصح الغسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويجري الخلاف بتحقيقه في الفاء العلقية والمضغة بلابل (وحنابة) وتحصل للرجل (بدخول حشفة أو قدرها) من مقطوعها منه (فرجاً) قبلاً أو دبراً من آدمي أو مهيمة ويصير الآدمي جناباً كذلك أيضاً (وبخروج منى من طريقه المعتاد وغيره) كأنه كسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد له حكم المنخ الذي ذكر في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالعادة هناك وفي شرح المذهب انه الصواب وخبره في التحقيق (ويعرف سدقه أولدة) بالجمعة (بخروجه) وان لم يتدفق لقلته مع فتور الذكركه في ذلك ذكره في الروضة كأصلها وأستقطه من المحرر لا استلزام اللذة له (أوريج عجين رطباً وبياضاً بيض جافاً) وان لم يتدفق أو يلبس به كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل (فان فقدت الصفات) المذكورة في الخارج

فهو عامل ولانه كجزء أيضاً وعلى الاحتمال الثاني تفيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه ايضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذراً من أن يوهم خلاف ذلك بسبب تكرار الحشفة بذلك على أن هذا امراده أن الماتن في الكلام على التحليل في باب النكاح قالوا اذا اطلق الحرث لا تمحل له حتى تنكح وتنب قبلها حشفته أو قدرها قال المشرح من مقطوعها ولم يقل منه لان الصغير هناك يغني عنه (قول المشرح) حال من المضاف اليه في قدرها (قول المشرح) ويصير الآدمي جناباً نعم يستثنى منه الميت فلا تجب اعادته غسله لا تقطاع التكليف عنه (قول المتن) وبخروج منى سمي بذلك لانه يمني أي يصب فيقال أمني ومنى ومنى والاول أفصح (قول المشرح) مع فتور الذكركه يرجع لقول المتن أولدة بخروجه

(قول المتن) والمكث في المسجد أى ولو في هوائه ولو كان بعض المكان مسجداً على سبيل الشيوع حرم أيضاً اختلاف الاعتصاف وصحة الصلاة .
لأن موم التباعد عنه امامه فوق ثلثمائة ذراع (قول الشارح) ولا جنباً الا عابري سبيل أى فانه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية مواضعها قال الله تعالى لهذمت صوامع وبيع وصلوات * فائدة * (٢٣) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد

جنباً وما الى التوروى رحمه الله (قول المتن) والقرآن أى باللفظ ومثله اشارة الاخرس قاله القاضى في فتاويه (قول الشارح) أو حبض لو كان على المرأة حبض وجنابة فنوت أحدهما فقط ارتفع الآخر قطعاً واستشكل القطع مع جريان الخلاف في تطهيره من الوضوء قال الامام النووى والفرق صعب انتهى قلت قد يلوح فارق من جهة أن ينه رفع الحدث الاكبر من حيث اقتضاؤها تعميم جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الاعضاء يدك على قوتها استتباعها للصغر دون العكس (قول الشارح) وقد يكون مندوباً فيه نظر فان الوضوء قد يكون مندوباً ويصح فيه الوضوء (قول المتن) وتعميم شعره لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنابة فعل به كذا وكذا من النار قال علي فن ثم عادت شعر رأسي وكان يحجز شعره (قول الشارح) حتى الاظفار ليست من البشرة (قول المتن) ولا تجب مضمضة واستنشاق خلافاً لاى خفقة (قول المتن) ثم الوضوء الظاهر أنه يستحب أيضاً في الاغسال المستنونة أيضاً (قول الشارح) كغضون البطن والابط وكذا السرة وبين الالبتين ونحت الاظفار ونحت الركبتين (قول الشارح) خروجاً من خلاف الخ لنا قوله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأحى

(فلا غسل) به (والمرأة كرجل) في أن جنباتها تحصل بما ذكر في أن منها يعرف بالصفات المذكورة وقال الامام والغزالي لا يعرف منها الا بالتلذذ (ويحرم بها) أى بالجنبابة (ما حرم بالحدث) من الصلاة وغيرها المتقدم في باب (والمكث بالمسجد لا عبوره) أى الجواز به قال تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل وخرج بالمسجد الرباط ونحوه (والقرآن) ولو بعض آية لحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ويقرأ بكسر الهمزة على النهى وبضمها على الخبر المراد به النهى ذكره في شرح المذهب (وتحل أذكاره لا بقصد قرآن) كقوله عند الركب سبحان الذي يخبر لنا هذا وما كناه مقربين وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون فان قصد القرآن وحده أو مع الذكركم وان أطلق فلا كما اقتضاه كلام المصنف خلافاً للمحترز ونبه عليه في الدقائق وقال في شرح المذهب أشار العراقيون الى التحريم قال في الكفاية وهو الظاهر (وأقله) أى الغسل عن الجنابة أو الحيض أو النفاس (نية رفع جنباته) أو حبض أو ناس أى رفع حكم ذلك (أو استباحة مقتدر اليه) أى الى الغسل كأن ينوى به استباحة الصلاة أو غيرها مما يتوقف على الغسل (أو أداء فرض الغسل) أو فرض الغسل أو أداء الغسل كما في الحاوى الصغير قياساً على أداء الوضوء في شرح المذهب قال الرويانى لو نوى الجنب الغسل لم يجزئه لانه قديم يكون عادة وقد يكون مندوباً (مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن فالو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ومقرونة بالرفع في خط المصنف وقيل بالنصب صفة نية المقدرة المنصوبة بنية الملقوطة (وتعميم شعره) بفتح العين (وبشره) حتى الاظفار وما يظهر من صمغى الاذنين ومن فرج المرأة عند عودها لقضاء الحاجة وما تحت الشعر الكشيف ويجب تقص الضفائر ان لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقض (ولا تجب مضمضة واستنشاق) كما في الوضوء (وأكله ازالة القدر) بالمجعة كالتى على الفرج (ثم الوضوء) كاملاً (وفي قول يؤخر غسل قدميه) فيغسلهما بعد الغسل لحديث الشيخين عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ في غسله من الجنابة وضوء للصلاة زاد البخارى في رواية عن ميمونة غير رجله ثم غسلهما بعد الغسل (ثم تعهد معاظفة) كغضون البطن والابط (ثم يفيض الماء على رأسه ويخلله) وفي الروضة وأصلها أنه يخلل الشعر بالماء قبل افاضته ليكون بعد عن الاسراف في الماء وفي المذهب ويخلل الحية أيضاً (ثم) على (شقه الايمن ثم الايسر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في ظهوره رواه الشيخان من حديث عائشة (وبذلك) بدنه خروجه من خلاف من أوجبه (وبثلث) كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثاً ثم شقه الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً (وتتبع) المرأة (لحيض اثره) أى اثر الدم (مسكاً) بأن يجعله على قطنه وتدخله فخرجها للامر بما يؤدى ذلك في الصحيحين من حديث عائشة وتفسيرها قوله صلى الله عليه وسلم لسائلك عن الغسل من الحيض خذى فرصة من مسك قطهري بها بقولها الها يعنى يتبى بها اثر الدم ويكون ذلك بعد الغسل وحكمته تطيب المحل والنفاس كالحيض في ذلك والفرصة بكسر الفاء وبالصاد المهملة القطعة والاثربفتح الهمزة والثلاثة (والا) أى وان لم يتيسر المسك (فخوه) من الطيب فان لم يتيسر فالطين فان لم يتيسر كفى الماء ونبه في الدقائق على عدوله عن قول المحترز مسكاً ونحوه للاعلام بالترتيب في الاولوية

على رأسي ثلاث حبات فاذا أنا قد طهرت (قول الشارح) كوضوء بل أولى (قول المتن) وتتبع الحيض لوتر كنه كره (قول الشارح) كفى الماء عبارة الاسنوى كفى أى في حصول السنة كذا قاله الرافعى انتهى وقال غيره كفى في ازالة اللوم المترتب على ترك هذه السنة المؤكدة لانه كفى في حصولها ثم الظاهر ان المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى لا ادخال ماء في الفرج بدل الطيب المذكور (قول الشارح) للاعلام بالترتيب في الاولوية فيه رد على الاستوى حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وافادة الترتيب ظاهرة وكونها في الافضلية لا يفيد منها

(قول المتن) بخلاف الوضوء أي ولو كان مكملًا للتيمم وأما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكملًا للوضوء (قول الشارح) إذا صلى بالاول صلاة كما كانت حكمته ذلك أن لا يكون بدونه في معنى الكثرة الرابعة قال الاسنوي وهو مكروه اذا لم يؤد بالاول شيئًا قبلت ينبغي أن تكون كراهة تخريم لانه عبادة فاسدة حيثئذ (قول المتن) والغسل عن صاع من السنن * (٢٤) * أيضا أن يقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء * فرع * تسنن الموالاة فيه أيضا كالوضوء (قول الشارح) لان الماء يصير مستجلا أولا في النجس فلا يستعمل في الحدث أي ولا يضرب في ذلك قصد الحدث معه بل لوجود القصد للحدث ارتفع الخبث بدونه على رأى الرافعي رحمه الله تعالى وقوله مستجلا يوافق بحث الشنخين في مسئلة تحديد الحدث للنجس السالفة في الطهارة وقول الشارح ويرفعهما الماء معا أي جميعا (قول المتن) حصلا قال في البحر والاكمل أن يغسل الجنابة ثم للجمعة ذكره أصحابنا انتهى ولو صام يوم عاشوراء عنه وعن نذر قال الاسنوي القياس عدم العدة لواحد منهما لكن أفنى البارزى بحصولهما معا

* (باب النجاسة) *

(قوله) هي كل مسكر لما كان الاصل في الاعيان الطهارة لانها خلقت لنافع العباد وان كان في بعضها ضرر فبقية نفع من جهة أخرى شرع المؤلف في ضبط الاعيان النجسة ليعلم ان ماعداها في حكم الطهارة وقد استدلل على نجاسة الخمر بالاجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر قال الاسنوي كأنهما أراد اجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين والاهل خالف في ذلك ربيعة شيخ مالك والمنزني (قول الشارح) لانه لا يجوز اقتناؤه بحال نقضه الاسنوي بالحشرات انتهى

(ولا يستحب تجديده) أي الغسل لانه لم ينقل (بخلاف الوضوء) فيستن تجديده اذا صلى بالاول صلاة كما روى أبو داود وغيره حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات (ويستأن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مذكور الغسل عن صاع) حديث مسلم عن سفينة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويؤتته المد (ولا حمله) حتى لو نقص عن ذلك وأصبغ أجزاء والصاع أربعة أمداد والمد ثلث بالبغدادى وتقدم في الطهارة قدر الرطل (ومن به نجس يغسله ثم يغتسل ولا يكفي لهما غسلة) واحدة (وكذا في الوضوء) وذلك وجه في المسئلتين بحجة الرافعي لان الماء يصير مستجلا أولا في النجس فلا يستعمل في الحدث (قلت الامع تكفيه والله أعلم) ويرفعهما الماء معا (ومن اغتسل الجنابة وجعة حصلا) أي غسلاهما (أولا حدهما حصل) أي غسله (فقط) عملا بما نواه في كل وقت لا يصح الغسل في الاولى للاشارة في التبيين النفل والفرض وفي قول يحصل بغسل الجنابة غسل الجمعة لان المقصود به التنظيف وفي وجه يحصل غسل الجنابة بغسل الجمعة لان المقصود به حالة كمال ولا تكون الا بعد ارتفاع الجنابة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كفى الغسل) وان لم ينومعه الوضوء (على المذهب والله أعلم) لا ندرج الوضوء في الغسل والوجه الثاني لا يكفي الغسل وان نوى معه الوضوء بل لابد من الوضوء معه والثالث ان نوى مع الغسل الوضوء كفى والا فلا وفي الصورة الثانية طريق قاطع بالاكتفاء لتقدم الاكبر فيها فلا يؤثر بعده الا صغره فاطريقان في مجموع الصورتين من حيث الثانية لا في كل منهما ولو وجد الحدان معا فكأنه قد تم الا صغر

* (باب النجاسة) *

(هي كل مسكر مائع) كالخمر وهي المتخذة من ماء العنب والنبيد كالخمر من الزبيب واحترز هنا بمائع المزبد على المحترق عن البعز وغيره من الحشيش المسكر فانه حرام ليس بنجس قله في انده في ولا ترد عليه الخمر المعقودة فانها مائع في الاصل بخلاف الحشيش المذاب (وكذب وخنزير وفروعهما) أي فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة تغليا للنجس والاصل في نجاسة الكلب ما روى مسلم طهورا ناء أحدكم اذا وقع فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أو يهرق بتراب أي مطهره والخنزير أسوأ حالا من الكلب لانه لا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكلب (وميتة غير الآدمي واسمك والجراد) حرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم وميتة السمك والجراد طاهرة لحل تناولها وما وصوكم اذمى في الاظهر لقوله تعالى ولقد كرّمنا بني آدم وقضية السكرية أن لا نجس بنجاستهم بالاموت وسواء الكفار والصلوات (ودم) لما تقدم من تخريمه (وقبح) لانه دم مستعمل (وفي) كالغائط (وروث) بالثلثة كالبول (وبول) للامر بصب الماء عليه في حديث النخعيين المتقدم اول الطهارة (ومذى) بسكون الهمزة للامر بغسل الذكوة في حديث النخعيين في قصة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ويحصل عند ثوران الشهوة (وودى) بسكون الهمزة المحملة كالبول وهو يخرج عقبه أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا منى غير الآدمي في الاسح) لاستخدامه في الباطن

وذهب مالك رحمه الله الى طهارة الكلب والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما تعبدية * تنبيه * ما عدا ذلك من الحيوانات طاهر الا الدود المتولد من الميتة والحيوان المربي ببلن كلبه على وجه مرجوح فيها (قول الشارح) وكذا ميتة الآدمي في الاظهر خص الآدمي في شرح الترمذي الخلف بغير الشهد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالغسل عند أبي حنيفة واختاره البغوي قال الاسنوي والمعروف من مذهبنا خلاف ذلك (قول المتن) وفي لوقاء الماء أو نحوه قبل الاستحالة فينبغي كما قال الاسنوي أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالمكثرة أخذا من مسئلة الحب الصحيح اذا ألقته الدابة (قول المتن) وروث قال في الدقائق هو شامل للخارج من الآدمي وغيره بخلاف العذرة فانها خاصة بالآدمي

(قول الشارح) انها تحل المتى الخ قال المحاملي رحمه الله يستحب غسله وطبا وفركه يابس انتهى قلت لو قيل باستحبابه مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعيدا (قول الشارح) من الآدمي الطاهر انه قيد بذلك لان الامام الرافي رحمه الله قائل بنجاسة متى غير الآدمي فكذا علقته ومضغته فيما يظهر ثم رأيت الاسنوي قال يشترط في طهارة العلقه * (٢٥) * والمضغة على قاعدة الرافي أن يكونا من الآدمي فان متى غيره نجس عنده فهما أولى بالنجاسة منه قال ويدل عليه ترديده في هذا الكتاب في نجاستهما مع جزمه بطهارة المتى يعني من الآدمي واما على ما ذهب اليه المصنف من طهارة المتى المذكور ففيه نظر انتهى قال ابن النقيب لك أن تنزع كونهما أولى بالنجاسة من المتى فانهما صارا أقرب الى الحيوانية منه وهو أقرب الى الدسوية منهما وأما جزمه بطهارة المتى فهو في متى الآدمي والشارح رحمه الله لم يفرض الكلام فيه بل فرضه في متى غيره والخلاف فيه انتهى (قول الشارح) تنجس ذكر الجامع أي ويجب غسل البيض قال في الشامل اما الولد فلا يجب غسله اجماعا (قول الشارح) أولى بالنجاسة أي منها في الآدمي أي فيكون الاصح الطهارة في العلقه والمضغة غاية الامر انا ان قلنا بالرجوح وهو النجاسة في الآدمي فهنا أولى وهذا كما ترى ظاهر أو صريح في ان الشارح رحمه الله يرى ان الرافي قائل بطهارتهما من الحيوان الطاهر فيوافق ما سلف في النجاسة عن ابن النقيب (قول الشارح) والنجس المشتد الى آخره كأنه عرفها هنا لوقوعها في المتى أو ليرتب عليها المذكور بعد ذلك والا فقد عرفها أول الباب بقوله هي المتخذة من ماء العنب (قول الشارح) وقال البغوي الحقلت يدل له ما قال أعني الامام البغوي لو ألقى الماء في عصير العنب حالة عصره لاستقصاء ما فيه واستخراج

كالدلم (قلت الاصح طهارة متى غير الكلب والخنزير وفرغ أحدهما والله أعلم) لانه أصل حيوان طاهر ومتى الآدمي طاهر لحديث الشيخين عن عائشة أنها كانت تحل المتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه ومتى الكلب ونحوه نجس قطعاً (ولين ما لا يؤكل غير الآدمي) كلن الا لان لانه يستحيل في الباطن كالدلم ولبن ما يؤكل طاهر قال تعالى لنا خالصا سائغا للشاربين وكذا ابن الآدمي لانه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا ومن ذلك يؤخذ ان الكلام في لبن الانثى الكبيرة فيكون لبن الذكر والصغيرة نجسا كما صرح به بعضهم (والجزء المنفصل من الحلي كمنته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة وآلية الخروف نجسة (الشعر المأكول) يفتح العين (فطاهر) وفي معناه الصوف والوبر قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا الى حين واحترز بالماكول عن شعر غيره كالحمار فهو نجس (وليست العلقه والمضغة وورطوبة الفرج) من الآدمي (بنفس في الاصح) لان الاولين أصل الآدمي كل متى والثالث كعرقه والقائل بالنجاسة يقول الثالث متولد من محلها ينجس ذكر الجامع ويلحق الاولين بالدلم اذ العلقه دم غليظ والمضغة علقه حدثت فصارت كقطعة لحم قدر ما يصفى والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة وينبغي عليها في الثالث تنجس البيض (ولا يطهر نجس العين الا حمر تخللت) أي صارت خلا من غير طرح شيء فيها قطهر (وكذا ان تغلث من شمس الى ظل وعكسه) تطهر (في الاصح فان خللت بطرح شيء) فيها كالبيض والخبز الحار (فلا) تطهر لتنجس المطروح بها فينجسها بعد انتقالها خلاقا وقيل لاستعجاله بالمعالجة المحرمة فعوقب بضد قصده وينبغي على العلتين الخلاف في مسئلة النقل المذكورة والخمر المستخدم من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصاد عليها ان النبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالزبيب لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتنجس الماء به حالة الاشتداد فينجسه بعد الانقلاب خلا وقال البغوي يطهر لان الماء من ضرورته (و) الا (جلد نجس بالموت فيطهر بدفعه طاهره وكذا باطنه على الشهور) لحديث مسلم اذا دبغ الاهداب قد تطهر والثاني يقول آلة الدبغ لاتصل الى الباطن ودفع بها اتصل اليه بواسطة الماء وورطوبة الجلد فعلى الثاني لا يصلي فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشيء الرطب واحترز بقوله بالموت عن النجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يطهر بدفعه (والدبغ نزع فضوله بحريفة) بكسر الحاء كالقرظ والعصف والشث بالثلثة (لا شمس وتراب) فلا يحصل بهما الدبغ لبقاء فضلات الجلد وعفوته اذ لو وقع في الماء عاد اليه النتن (ولا يجب الماء في أثنائه) أي الدبغ (في الاصح) بناء على انه احوال ومقابلته مبني على انه ازالة ولا يضر عليه تغير الماء بالادوية لضرورة (والمدبوغ) على الاول (كتوب نجس) لملاقاة الادوية التي تنجس به قبل طهر عينه فيجب غسله (وما نجس بملاقاة شيء من كلب غسل سبعا احداها بتراب) قال صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في الاناء غاسلوه سبع مرات رواه الشيخان زاد مسلم في رواية أولا هن بالتراب وفي أخرى وعفروه النامنة بالتراب والمراد ان التراب يصاحب السابعة كما في رواية أبي داود السابعة بالتراب وبين هذه ورؤية أولا هن تعارض في محل التراب فيساقطان في تعيين محله ويكتفي بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية

لم يضر بخلاف لانه من ضروريته (قول المتن) وكذا باطنه قدر أيت على هامش قطعة الاسنوي حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظهره أبو الطيب انتهى (قول الشارح) كجلد الكلب خالف في هذا أبو خيفة رحمه الله تعالى (قول المتن) بحريفة هو الذي يحرف الهم قاله الاسنوي (قول المتن) لا شمس وتراب مثلها الملح كما في الزوائد (قول المتن) في أثنائه ربما يقتضي عدم جواز تقدمه وليس كذلك اذ لو وقع في الماء ثم استعمل الادوية طهر على الاصح (قول المتن) غسل سبعا قال الجلي في شرح الوسيط وتنجس ثمانية

(قول الشارح) لكثرة ما يلهث الله
اذلاع اللسان مع كثرة التنفس (قول
المتن) غير لبن أى ولو من غير آدمى ولو
مغلظا (قول الشارح) فنقصه قال
الجوهري النضج بالمعجعة مثل النضج
بالمهمله سواء انتهى وقيل ما شجن كالطين
فبالمعجعة وما رقى كالماء فبالمهمله
(قول الشارح) أى للتغذى الخ عبارة
ابن نونس شارح التنبيه لم يستقل بالطعام
أى يكفيه عن اللبن انتهى وقال ابن
نونس شارح التجهيز المراد بالمستقل أن
يكون غير اللبن غالبا في غذائه انتهى
(قول المتن) ولا يضرب بقاء لون إلى آخره
أى لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن
خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله انه ليس لى الا
ثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف
أصنع فقال اذا تطهرت فاغسله ثم صلى
فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفئك
الماء ولا يضرك أثره واه أحمد وأبو
داود ولكن فيه ابن لهيعة مختلف فيه
(قول الشارح) كلون الدم وريح الخمر
نقصهما بالتمثيل لان لتأوجها بالعفوع
لون الدم دون غيره ووجها بالعفوع
ريح الخمر دون غيره قول الشارح وفى
اللون وجه عبارة الخمر رقبته (قول
الشارح) كفى المستعمل فى رفع الحدث
تظهير لقوله لا تتقال المنع اليها (قول
الشارح) وفى القديم انها مطهرة يعبر
عن هذا بأن الغسالة حكم نفسها قبل
الورود وعن الثاني بأن لها حكم المحل
قبل الورد وعن الأول بأن لها حكم المحل
بعد الورد وعلى هذه الأقوال يبنى حكم
المتطابر من غسالات الكلب فلو تطابر
من الأولى فعلى الاظهر يغسل ستا وعلى
الثانى سبعا وعلى القديم لا شئ

الدارقطني احسدا هت بالبطناء ويقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر فيه مع انه
أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث ففي غيره بطريق الأولى (والاظهر
تعين التراب) جمع بين نوعي الطهور والثانى لا يقوم مقامه غيره كالاشنان والصابون وسياق جواز
التيميم برمل فيه غير فهو فى معنى التراب وجواز هتأولى (و) الاظهر (ان الخنزير ككلب)
فيما ذكرناه أسوأ حالا منه كما تقدم والثانى لا يلى كفى الغسل منه مرة واحدة بل تراب كغيره
من النجس ويجرى الخلاف فى المتولد من كلب وخنزير والمتولد من أحدهما وحيوان طاهر لانه ليس
كله اذ كره فى الروضة (ولا يلى تراب نجس ولا تراب) (مزوج بمائع) كالخل (فى الاصح) نظرا الى
أن القصد بالتراب التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهوية التراب ومزجه بماء ومقابل
الاصح نظرا الى مجرّد اسم التراب والى استعماله مزوج بجامع المحافظة على وجود السبع بالماء كما صرح به
ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء مستا والسابعة بالتراب الممزوج بمائع لم يكف قطعاً وما فى الروضة
كأصلها أنه يلى كفى فى وجهه قال فى شرح المذهب هو خطأ ظاهر وحكى فى التنقيح عن بعضهم أنه يلى كفى
المزج بمائع مع الغسل سبعا بالماء دون الغسل به مستا ثم صحح عدم الاجزاء فى الصورتين والواجب من
التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل وقيل يلى كفى ما ينطلق عليه الاسم ولا يجب
استعمال التراب فى الارض الترابية اذ لا معنى لترتيب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها
(وما نجس) يبول صبي لم يطعم غير لبن نضع بأن يرش عليه ماء يجمعه ويغلبه من غير سيلان بخلاف
الصبيّة فلا بد فى بولها من الغسل على الاصل ويتحقق بالسيلان والاصل فى ذلك حديث الشيخين
عن أم قيس انها جاءت بابل لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجره
فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء ففقهه ولم يغسله وروى الترمذى وغيره وحسنه
حديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بأن الاثلاف يحمل الصبي أكثر
نخفف فى بوله وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به وقوله لم يطعم بفتح الباء أى لم يتناول
وقوله غير لبن أى للتغذى كما ذكره فى شرح المذهب فلا يمنع النضج خشكه أول ولادته بئر وشحوه
ولا تناوله السفوف وشحوه للاصلاح (وما نجس بغيرهما) أى بغير الكلب وشحوه وغير بول الصبي
المذكور (ان لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ریح (كفى جرى
الماء) عليه مرة (وان كانت) عين منها فيه (وجب ازالة الطعم) ومحاولة غيره (ولا يضرب بقاء لون
أوريج عسر زواله) كلون الدم وريح الخمر بخلاف ما اذا سهل فيضرت (وفى الریح قول) انه يضرب
بقاؤه فى طهر المحل وفى اللون وجه كذلك فتركب المشقة فى زوالهما (قلت) كما قال الراغب
فى الشرح (فان بقيامعا ضرب على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهم على بقاء العين والثانى لا للمشقة
فى زوالهما كمالو كنافى محلين ولا تجب الاستعانة فى زوال الاثر بغير الماء وقيل نجس وصححه المصنف
فى التحقيق والتنقيح (وبشترط ورود الماء) على المحل (لا العصر) له (فى الاصح) فهما ومقابلته
فى الأولى قول ابن سريج فى الماء القليل اذا أورد عليه المحل النجس ليطهره كالثوب يغمس فى اجانة
ماء كذلك انه يطهره كمالو كان واردا بخلاف ما لو ألقته الریح فيه فينجس به والخلاف فى الثانية مبنى
على الخلاف الآتى فى طهارة الغسالة ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر فلا يشترط العصر والا شترط
ويقوم مقامه الجفاف فى الاصح (والاظهر طهارة غسالة) تفصل (بلا تغبر وقد طهر المحل) لان
(المنفصل بعض ما كان متصلا به وقد فرض طهره والثانى انها نجسة لا تتقال المنع اليها كفى المستعمل
فى رفع الحدث ومنه خرج وفى القديم انها مطهرة لما تقدم فى المستعمل فى رفع الحدث فان انفصلت

(قول الشارح) كأنحل الخ قال الاسنوي اما غير الدهن فبالاجماع واما الدهن فحل الخلاف كما قاله في الكفاية فيما اذا انفس الدهن يقول أو غير
وتحومها بما لا دهنية فيه فان كان الخس له ذلك الميتة لم يطهر بخلاف ولو عصى الشخص بإصابته الخماسة كأن نضح بها ثوبه أو دهنه وجب ازالتهما
على الفور والا فلا تطهير الصلاة ونحوها ذكره الاسنوي تفصيلا عن الروضة ثم قال واما العاصي بالجناية فيحتمل الحاقه بذلك والتعمه خلافه
لان ما عصى به في الخماسة باق بخلاف الجنب * (باب التيمم) * (قول المتن) يتيم المحدث والجنب قيل حكمه تخصيصهما كونهما محل النص في
القرآن والسنة (قول المتن) فان يتيم المسافر * (٢٧) * فقد قبل التقييده للغالب قلت لك أن تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة

يتيم الفقد وتوهم الوجود ويتيم
الوجود كما يعلم بالنظر في كلامه رحمه الله
وحيث أن الحال الثالث أن يتوهم
في كون المقيم فيها كالمسافر من كل وجه
بدليل أن المقيم يقصد الماء المتيقن وإن
خرج الوقت بخلاف المسافر (قوله) أيضا
فان يتيم المسافر فقد قال الولي العراقي
هو مشال لا قيد وقال الاسنوي هو
لغالب (قول الشارح) أي وقع في توهمه
أي ذهنه الخ يعني ليس المراد بالتوهم
في المتن معناه المعروف عند الأصوليين
وهو الطرف المرجوح بل المراد به وقوع
الشيء في الذهن راجعا أو مرجوحا
أو مستويا أو وقوعه وعدمه (قول المتن)
طلبه انما وجب الطلب لانه طهارة
ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الماء
وقوله من رحله هو مسكن الشخص من
بحر أو شعرا أو غيره ويطلق أيضا على
ما يستحب من الأثاث (قول المتن)
ورفته هم الجماعة يتزلون معا ويرحلون
معا سمو بذلك لارتفاق بعضهم ببعض
(قول الشارح) مستوعبا لهم قال العراقي
الأن يخشى فوت الوقت (قول المتن)
ضرر نفس الخ مثله مجرد الوحشية
بخلاف نظيره من الجمعة وتكبر النفس
والمال لا فائدة عدم الاختصاص به
واعلم ان خوف خروج الوقت مثل ذلك
كاسيأتي في كلام الشارح (قول

متغيرة أو غير متغيرة ولم يطهر المحل فنجسه قطعاً وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذ المحل كالتغير
في الأصح وهل يحكم بنجاسة المحل فيما اذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر به يدرك وجهان
أصحهما في التمهيد نعم والمستعمل في الكرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط
(ولو نجس مائع) كأنحل والدبس والدهن (تعذر) بالمعجزة (تطهيره وقيل يطهر الدهن) كالزيت
(بفسله) بأن يصب عليه في إناء ما يغليه ويحرك بخشبة حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ثم اذا سكن
وعلى الدهن الماء يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر ورد هذا الوجه بحديث
أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامدا فألقوها
وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية ذكرها الخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل
فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة في باب البيع

* (باب التيمم) *

هو إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشروط كما يؤخذ مما سيأتي (يتيم المحدث والجنب) ومثلهما
الحائض والنفساء (الأسباب أحدها فقد الماء) قال تعالى وإن كنتم جنبا فطهروا إلى قوله فلم تجدوا
ماء فتيمموا إلى آخره (فان يتيم المسافر فقد تيمم بلا طلب) اذ لا فائدة فيه (وان توهمه) أي وقع
في توهمه أي ذهنه وجوده أي جوز ذلك (طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوبا بما توهمه فيه
(من رحله) بأن يفتش فيه (ورفته) بضم الزاء وكسر هاء مستوعبا لهم كأن ينادي فيهم من معاه
يجوده (و) ان لم يجد في ذلك (نظر حواله ان كان بمستوى) من الأرض أي بجنا أو شعا أو خلفا
وأما (فان احتاج إلى تردد) بأن كان هناك وهدة أو جبل (تردد قدر نظره) في المستوى وهو
كما في الشرح الصغير غلوة سهم وفي الروضة كإصلاها انه يتردد ان لم يخف على نفسه أو ماله إلى حد يطعمه
غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم قيل وما هنا كالحذر أو زيد من ذلك بكثير (فان لم يجد
تيمم) لظن فقد (فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرا) كأن دخل وقت صلاة أخرى
لانه قد يطلع على ماء والثاني لا يجب لانه لو كان ثم ماء لظفر به بالطلب الأول ولو حدث ما يعقل معه
وجود الماء كطول ركب والطباق غمامة وجب الطلب قطعاً ولو انتقل إلى مكان آخر فكذلك
لكن كل موضع يتيقن بالطلب الأول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوته فيه لم يجب الطلب منه (فلو علم
ماء يصله المسافر لحاجته) كالاخطاب والاحتشاش وهذا فوق حد الغوث السابق (وجب قصده
ان لم يخف ضرر نفس أو مال) بخلاف ما اذا خاف ذلك قال في شرح المذهب إلا أن يكون المال قدرا
يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرة فيجب القصص مع خوف ضرره (فان كان فوق ذلك تيمم) ولا يجب

الشارح) قال في شرح المذهب الخ لم يتعرض لمثل ذلك في المطلب من حد الغوث السابق وهو ما اعتمدته شيخنا في المنهج وشرحه وفرق بحصول اليقين
هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تقتصر هنا ولا تقتصر هناك (قول المتن) فان كان فوق ذلك تيمم انظر هل الامر كذلك في المقيم أو لا لأن
القضاء لازم له على كل حال وفي شرح المقدسي ان المقيم يجب قصده الماء المتيقن وان خرج الوقت ناقلاً له عن الروضة كإصلاها وعلمه بما ذكرناه
ثم رأيت في الروضة مسطوراً كما قال وحيث قد فسلة البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر إلى بعد الوقت اذا كانت التوبة لا تصل إليه الا بعد خروج الوقت
يتعين فرضها في السفر

(قول الشارح) ولواتهسى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب الظاهر ان حد الغوث كذلك بدليل مسألة البر اذا علم ان النوبة لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت (قوله) قال الرافعي وجب قصده هو ما اقتضته عبارة المنهاج وقوله والمصنف لا يجب الظاهر ان المراد بعدم الوجوب ما يتصل بعدم الجواز (قول الشارح) ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت يعني ان فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كما ان مفضولية التجيل ناشئة عما بعدها وعبارة الاسنوي رحمه الله لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتوابعه أفضل (قول المتن) فتجيل التيمم أفضل هذا قد يشكل عليه استحباب التأخير لمن رجي زوال عذره المسقط للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تقبل أول الوقت غالبا وتأخير الظهور الى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع ان راجي الماء لا حد لتأخيرها فيلزم منه التأخير الى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة (قول الشارح) والثاني انتظاره أفضل هو مذهب الائمة الثلاثة (قول الشارح) لما تقدم ولان تأخير الظهور مأثور به عند شدة الحرر بحاقطة على الخشوع المسنون فتأخير الصلاة بحاقطة على الوضوء المقروض * (٢٨) * أولى والفرق لا يخفى (قول الشارح) واعترضه

قصد الماء لبعده ولواتهسى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصده خرج الوقت قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا يجب وكل منهما قل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب ما فهمه (ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تجيل التيمم ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت (أو طئه) آخر الوقت (فتجيل التيمم أفضل) من انتظاره (في الظاهر) ليأتي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها والثاني انتظاره أفضل لما تقدم قال الامام القولان فيما اذا اقتصر على صلاة واحدة فان صلى بالتيمم أول الوقت والوضوء آخره فهو النهاية في احراز الفضيلة وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا تستحب اعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حسين وذكر المصنف في شرح المذهب ان الرواية نقله أيضا عن الاصحاب ويحجب بأن هذا فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق الكلام ولو طبق عدم الماء آخر الوقت فتجيل الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه قال الرافعي فتجيل الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا وثوق بهذا النقل وتعقبه المصنف بتصریح الشيخ أبي حامد والماوردي والمجالي وآخرين بجرى ان القولين فيه (ولو وجد ماء لا يستحب فيه فالظاهر وجوب استعماله) في بعض أعضائه محدثاً كان أو جساماً ونحوه (وبكون قبل التيمم) عن الباقي للتأخير ومعه ماء والثاني لا يجب استعماله ويعدل الى التيمم مع وجوده ولو لم يجد تراى واجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان ولولم يجد الا ترى لا يكفيه للوجه واليدن وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان (ويجب شراؤه) أي الماء للطهارة (بتمن مثله) في ذلك الموضع في تلك الحالة ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن اشل وان قلت (الا أن يحتاج اليه) أي الفتن (لدين مستغرق أو مؤنة سفره) في ذهابه وإياه (أو نفقة حيوان محترم) معه كزوجته وعبده وبهيمة فيصرف الثمن الى ما ذكره ويقيم واحتراز المحترم عن غيره كالريد والسكب العقور (ولو وهب له ماء أو أعيدوا) أو رشاء (وجب القبول في الأصح ولو وهب ثمنه فلا) يجب قبوله قطعاً لعظم المنفعة فيه وختمت بما قبله ومقابل الأصح

ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء اعترضه أيضاً بأن الفرض هو الاقل على الأصح ولم تشمل فضيلة الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء وهو متف هنا (قول الشارح) ان الرواية نقله أيضاً عن الاصحاب الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب اعادتها (قول المتن) ولو وجد ماء لا يكفيه الا حسن قراءته بالماء والهمز ليجتزبه عما لو وجد شيئاً يصلح للسلح خاصة كبرد أو ثلج لا يذوب فان التيمم يكفيه ويجب القضاء على الحاضر دون المسافر على الأصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب * فرع * لو كان جنباً مثلاً وعلى بدنه نجاسة ووجد ماء يكفي أحدهما تعين للنجاسة فيغسلها ثم يتيمم ولو تيمم قبل غسلها جاز في الأصح (قول الشارح) والثاني لا يجب أي كالأول وجد بعض الرقبة في السفارة وجوابه ظاهر ثم تصويرهم يشعر بالجواز جزماً حتى اذا استعمل

المقدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذا قاله الاسنوي (قول المتن) بتمن مثله قال الرافعي فيه ثلاثة أوجه أظهرها عند الأكثرين انه المقدار الذي تنهى اليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة والثاني كالأول الا انه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات (قول الشارح) ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن المثل وان قلت مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها اغتفار الزيادة التي يجب بذلها في تحصيل الماء قال لان الآلة تبقى له والماء يجب تحصيله فيغفر ثمنه (قول المتن) الا أن يحتاج اليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره لو كان معه ما لا يحتاج اليه للعطش لكن يحتاج الى ثمنه في شيء من ذلك جاز له التيمم ذكره في شرح المذهب (قول المتن) لدين ولو مؤجلاً (قول المتن) مؤنة سفره أي ولو ساءلها ومثله سفر غيره لمن يخاف انقطاعه عنه (قول المتن) حيوان محترم معه قيد الشارح بالعبية هنا وترك ذلك في العطش الآتي والظاهر انهما بواء وقول المتن محترم أي ولو كافر وقول الشارح معه هذه عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر (قول المتن) ولو وهب قال وهب له وهب منه وباع له وباع منه فالأولى لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة (قول المتن) وجب القبول أي اذا كان ذلك بعد دخول الوقت

(قول الشارح) والاولى في الروضة وأصلها يريد بالاولى قبول المهمة والعارية والقرض وبالثانية سؤال ذلك (قول الشارح) ثم وزعته الاعادة أى ما دام امكان الوضوء باقيا فان تعذر بالرجوع أو التلف فلا كمال أو تلف الماء الذى معه بعد دخول الوقت ولو تغير غرض شرعى قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب (قول الشارح) أى الماس مثل الماء ثمته (قول المتن) فلم يجده بعد الطلب في الرافعى تصوير المسئلة بما اذا لم يجده وغلب على ظنه العدم قال الاسنوى وهو للاحتراز عما اذا تحقق بقاءه ولكن التبس عليه وضاق الوقت فانه لا يتيم بل يستمر على الطلب الى أن يجده كظنيره من الازدحام على البئر انتهى قلت فقد قالوا في مسئلة البئر لو علم ان النوبة لا تنتهى اليه الا بعد خروج الوقت يتيم وقول الشارح الآتى ووجده كذا هو في الرافعى وشرح المذهب وهو يتنصى الجزم بعدم * (٢٩) * القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده ما يشمل

الاعادة في الوقت أى فاقولان جاريان
 سواء وجد بعد ذلك في الوقت أو خارجه
 هذا هو الظاهر وخلافه بعيد جدا
 * تنبيه * قيد الاستوى محل القولين في
 الثانية بما اذا أمعن في الطلب ناظرا
 ذلك عن تصوير الرافعي رحمه الله (قول
 الشارح) وقيل في قضائه القولان محله
 اذا أمعن في الطلب (قول المتن) ولو مالا
 قال الشيخ أبو محمد لو غلب على ظنه لقي
 الماء عند الاحتياج اليه للعطش
 لو استعمل مامعه لزمه استعماله والظاهر
 ان هذه مقالة في الروضة أن يتروده
 وان كان يرجو الماء في الغد ولا يتحققه
 على الاصح (قول المتن) مرض يخاف
 معه مشله الخوف من حدوث المرض
 (قول المتن) على منفعة عضو أى كلا
 أو بعضا (قول الشارح) أى طول مدته
 أى وان لم يزد الالم ومثل ذلك زيادة
 المرض وان لم تطل المدة وعلة الاظهر
 ان الضرر بهذا أشد من بذل الزيادة
 البسيطة على ثمن الماء وقد حوزوا التميم
 لاجلها (قول الشارح) ومقابل الاظهر
 الخ استند قائله أيضا الى ما ورد عن ابن
 عباس من تفسير المرض بالذى يخاف
 معه التلف ولان الشين المذكور فوات
 جمال فقط (قول الشارح) فلا أثر لخوف

فيه نظر الى أصل المتن في الهبة ويقول في العارية اذا زادت قيمة المعار على ثمن الماء لم يجب قبولها
لانه قد يتلف فيضمه ولو وهب آلة الاستعمال يجب قبولها ولو أقرض الماء وجب قبوله على الصحيح
وفي شرح المذهب بناء على وجوب القبول فيما ذكرناه يجب سؤال الهبة والعارية في الأصح ومثلها
القرض والاولى في الروضة وأصلها وان لم يقبل في هذه الصورة وصلى بالتييم أم وزمنته الاعادة
وفيه انه لا يجب على مالك الماء الذي لا يحتاج اليه بذله لطهارة المحتاج اليه يبيع أو هبة أو قرض
في الأصح (ولو نسيه) أي الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يجده بعد الطلب) هذا تفسير اضلاله (فتيم)
في المستلثين وصلى ثم ذكره ووجده (قضى) الصلاة (في الاظهر) لوجود الماء معه ونسيته في اهماله
له حتى نسيه أو أضله الى التقصير والثاني لا يقضى لعذره بالنسيان وعدم الوجدان (ولو أضل رحله
في رحال) فتيم وصلى ثم وجده وفيه الماء (فلا يقضى) لانه لم يكن معه حال الصلاة ماء وقيل في قضاؤه
القولان (الثاني) من الاسباب (أن يحتاج اليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) من نفسه
أو رفيقه أو غير ذلك (ولو) كان الاحتياج اليه لما ذكر (مألا) أي في المال أي المستقبل فانه يجوز التيمم
(مع وجوده صيانة للروح أو غيرها من التلف وخرج بالمحترم غيره كما تقدم (الثالث) من الاسباب
مرض يخاف معه من استعماله) أي الماء (على منفعة عضو) يضم أوله وكسره ان تذهب كان يحصل
باستعماله محي أو خرس أو صمم وفي المحترق والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضا (وكذا
بطو البرء) أي طول مدته (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر) والاصل في التيمم
للمرض قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاءكم من الماء ما ذكر
ومقابل الاظهر يقول ليس في البطء والشين المذكور كبير ضرر والشين الاثر المتكرر من تغير
لون أو نخول أو استحساف وثغرة تبقى ولحمة تريد قاله الرافعي في آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه
من الروضة والظاهر قال الرافعي هنا ما يبدو عند المهنة غالبا كالوجه واليدين وقال في الجنائيات
في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخذ منه انه ما لا يكون كشفه هتكاً للروء وقيل ما عدا العورة
وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضوعين واحتترزوا بالفاحش عن اليسير كقليل سواد وبالتيقيد
بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكله ابن عبد السلام ويعتمد في خوف
ما ذكر قول عدل في الرواية وقيل لابد من اثنين (وشدة البرد كمرض) في جواز التيمم لها اذا خيف
من استعمال الماء المعجوز عن تسخينه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك (واذا امتنع استعماله)
أي الماء (في عضو) لعله (ان لم يكن عليه ساتر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب)

ذلك الإشارة ترجع لكل من قوله قليل ٨ الج ل سواد وقوله عن الفاحش (قول الشارح) واستشكله الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكال ما فيه من الضرر لاسيما اذا كان ذلك في مملوك نفيس فان الخسران فيه أكثر من الخسران الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأجيب بما حاصله انه يقتصر في الاستعمال من الضرر لالايقفة فربسبب التحصيل يدل ان الماء المستعني عنه يستعمل في المقارنة ولو بلغت قيمته أضعاف ثمن ماء الطهارة وبان نقصان القيمة غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة قال بعضهم ولان الخسران في مسألة الشراء يرجع الى المستعمل بخلاف هذه أي فان الخسران فيها يرجع الى مالك الرقيق (قول المتن) غسل العجيج المراد من ذلك العضو والجريح اما باقي الاعضاء فلا خلاف في وجوبه وعلى وجوب غسل باقي العضو الجريح بالقياس على وجوب غسل باقي الاعضاء عنده وقد أحدها

(قول الشارح) قول المحرر غسل الصبي هو اقرار منه على الطريقة المأطعة لانها الراحة (قول الشارح) لتغسل بالماء طهرتها الخ لو تعذر بنفسه وجبت الاستنابة ولو بأجرة فان تعذر في شرح المذهب انه يقضى لندوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه لان الواجب انما هو الغسل كذا نقله الراعي عن الامثله انتهى واستشكله الاسنوي بأن الجبيرة اذا تعذر غسل ماتحتها من الصبي يجب مسحه كائن على الشافعي واتفق عليه الاصحاب فانت قد تفرق بأن واجب الجبيرة المسح وهو بدل عن الصبي الذي تحتها فحيث أمكن مسح الصبي اتجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة (قول المتن) فان جرح عضوا الى آخره لا يقال اذا جرح بعض وجهه ويده مثلا ثم غسل صبي الوجه ينبغي أن يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبرا فيما يمكن غسله ساقطا فيما لا يمكن لا نأقول أحيب * (٣٠) * بأن العضو الواحد لا تنجز أظهاره ترتيبا وعدمه

(قول المتن) تجبيرة الخ ايضا حه ما قاله الراعي رحمه الله المعتبر في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئا من المضار السابقة قولهم بلقها قال والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه اتصال الماء وانما يقصد الانجبار انتهى وقوله لا يمكن نزعها قال الاسنوي الاولى ولا يمكن نزعها لان العبارة توهم ان الممكن النزع لا يسمى ساترا قلت يمكن دفعه بأن كان ناقصة والله أعلم (قول الشارح) بأن يخاف منه محذور مما سبق منه يعلم ان الجبيرة يجب نزعها وان وضعت على ظهره لم يمسح المحذور غاية الامر انها ان وضعت على حدث وجب القضاء والا فلا (قول الشارح) وفي التيمم هنا قول انه لا يجب الخ عللوا ذلك بأن المسح على الجبيرة بدل عن الصبي الذي تحتها دون الجرح فالتعليل مشكل نعم ظاهر عبارة الراعي وغيره انه بدل عن جميع ماتحتها وهذا التعليل يعضده (قول الشارح) ولا يتأقت مسحها أي على الاصح ومقابلته ثلاثة أيام للسافر ويوم وليلة للقيم قال الامام محل الخلاف اذا أمكن الرفع عند انقضاء المدة من غير ضرر فان لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدانة انتهى وفيه نظر يراجع من

والطريق الثاني في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ذلك في شرح المذهب وذكر في الدقائق انه عدل من قول المحرر غسل الصبي والصبي انه يتيم الى ما في المناهج لانه الصواب فان التيمم واجب قطعاً زاد في الروضة ثلاثين موضع الكسر بلا طهارة وقال لم أر خلافا في وجوب التيمم لاحد من أصحابنا ويطلب في غسل الصبي المجاور للعليل موضع خرقه مبلولة بقربه ويغامل عليها لتغسل بالماء طهرتها ما حواله من غير أن يسيل اليه (ولا ترتب بينهما) أي بين التيمم والغسل (الجنب) وجوبه والاولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في الجنب ونحوه وفي الحديث (فان كان) من به العلة (محدثا) فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل (رعاية الترتيب) الموضوع الثاني يتيم متى شاء كالجنب لان التيمم عبادة مستقلة والترتيب انما يراعى في العبادة الواحدة (فان جرح عضوا) أي المحدث (تيممان) على الاصح المذكور وعلى الثاني تيمم واحد وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد ويندب أن يجعل كل واحدة كعضو (واكان) بالعضو سائر (تجبيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور مما سبق (غسل الصبي وتيمم كالمسح) بما فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفي التيمم هنا قول انه لا يجب مسح وجوب غسل الصبي ومسح الجبيرة بالماء والقول بعدم وجوب غسل الصبي هو على القول بوجوب التيمم اكتفائه وانما راعى في الشرح حكي في قسم الساتر في وجوب غسل الصبي الطريقتين وفي وجوب التيمم القولين ثم قال في قسم عدم الساتر غسل الصبي وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في انقسام القول والجبيرة أو لا تيمم للكسر والاختلاع تجعل على موضعه والاصح بفتح اللام متحتاج اليه الجراحة من خراش أو قطة ونحوهما وله ولحمله حكم الجبيرة ومحلها فيما تقدم وما سيأتي (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) استعمال الماء ما أمكن (وقيل بعضها) كالخف ولا يتأقت مسحها ومسح الساتر متى شأ والمحدث وقت غسل العليل واحترز بماء عن التراب فلا يجب مسحها اذا كانت في محل التيمم ويشترط فيها ليكتفي بالامور الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصبي الا ما لا بد منه لاستئصاله ولو لم يغسله وجب بأن يضع خرقه مبلولة عليه ويعصرها لتغسل بالماء طهرتها وما سيأتي ان الجبيرة اذا وضعت على ظهره لم يجب القضاء أو على حدث وجب (فإذا تيمم) المذكور (لفرض ثاب) بل أدى بطهارته فرضا او التيمم وان انضم اليه غسل الصبي لا يؤدي به غير فرض ونوافل كالمسح (ولم يحدث لم يعد الجنب غسلا) لما غسله (ويبعد المحدث) غسل (ما بعد عليه) حيث كن رعاية الترتيب (وقيل يستأنفان) الغسل والوضوء ويأتي المحدث بالتيمم في محله وهذا يخرج من قول تقدم في مسح الخف

الاسنوي (قول الشارح) فلا يجب مسحها لكن يستحب وأما عدم الساتر فيستحب مسحها اتراب (قول الشارح) انه ولو قدر على غسله وجب الوضوء غسله ولكن أمكن مسحها بالماء ويجب أيضا (قول الشارح) على طهر أي كامل كخف لا طهارة الغرض فقط وبحيث في الخادم اب. عليه حديث أصغر لو وضعه في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن) لم يعد فيه أوله وقوله غسل بفتح أوله (قول الشارح) غسل هو بفتح أوله (قول الشارح) الغسل والوضوء قال في شرح المذهب اتفق الاصحاب في كل الطريق على ان استثنى الغسل عن واجب وقول الراعي فيه خلاف كفي الوضوء قال والذي قاله ضعيف أو متروك انتهى

* (فصل) * (قول المتن) يتيم بكل تراب ذهب أو خضرة رضي الله عنه إلى جوارحه بكل ما هو من جنس الأرض كالأحجار وغيرها وذهب مالك رضي الله عنه إلى ذلك وزاد الحق بكل ما هو متصل بالأرض كالأشجار والزرع لنا الآية فأنه أدلة على ذلك خصوصاً مع قوله تعالى منه فأنها تدل على أن المسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه وقد أنصف الزمخشري من الحنفية فأنه ذكر سؤال الأيدل على المنع بالحجر ونحوه ثم قال قلت هو كما يقول والحق أحق من المراء انتهى ولنا من السنة أيضاً حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وترابها وفي رواية وترابها طهوراً حيث لم يقل وطهوراً والتراب اسم جنس وقال المبرد جمع واحدة ترابة * (٣١) * (قول الشارح) ومن شأن التراب أي قتره المصنف تقييده بالغبار

كما فعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعي رضي الله عنه تراب له غبار ولذا قال الأسنوي لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار (قول المتن) وبرمل فيه غبار أي منه حتى لو سحق الرمل وتيم به جاز كما قاله النووي في فتاويه

لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له قال ابن النقيب في عبارة المتن المذكورة التيم بالغبار لا بالرمل (قول المتن) ومختلط بدقيق ونحوه ولومن فقات الأوراق التي تقع على الأرض

بكثرة (قول المتن) وقيل إن قل الخليلط جاز نقل الرافعي عن الإمام أن ضابط القلة والكثرة طهور الرؤية وعدمه ثم قال أعني الرافعي ولو اعتبرنا الأوصاف الثلاثة كما في الماء لكان

مسلكاً (قول الشارح) والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث كذا علمه الرافعي رحمه الله قال الأسنوي وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قول المتن) وكذا ما تكرر قال الرافعي انما يشيت له حكم الاستعمال

إذا انفصل بالكلية وأعرض التيم عنه قال الأسنوي وعليه فلو أخذ من الهواء وتيم به جاز (قول الشارح) فلم يعلق هو بفتح اللام (قول الشارح)

أنه إذا نزعها وانتهت المدة وهو بطهر المسح توضأ وجهه التخريج أن الطهارة في كل منهما مركبة من أصل وبدل وقد بطل الأصل بطلان البدل هناك فكذا هنا (وقيل المحدث كجنب) فلا يعيد غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته إذ تنقل بها وانما يعيد التيم لضعفه عن أداء الفرض (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) لما ذكرنا واحتراز بقوله ولم يحدث عما إذا أحدث فأنه كما سبق يغسل الصحيح من أعضاء الوضوء ويتيم عن العليل منها وقت غسله ويمسح الجبيرة بالماء إن كانت وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء يتيم الجنب مع الوضوء للجنابة

* (فصل يتيم بكل تراب طاهر) قال تعالى قيموا صعيداً طيباً أي تراباً طاهراً كما نُسره ابن عباس وغيره وطاهر هنا بمعنى الطهور لما سياتي في نفي التيم بالمستعمل (حتى ما يدوى به) كالطين الأرمني بكسر الهمزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (وبرمل فيه غبار) لأنه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لأبعدن) كنورة وزرنيخ بكسر الزاي (ومحاقة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالكيزان لأنه ليس في معنى التراب (ومختلط بدقيق ونحوه) لأن الخليلط يمنع وصول التراب إلى العضو (وقيل إن قل الخليلط جاز) كما في الماء (ولا يستعمل على الصبي) كالماء والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث بخلاف الماء ويدف بأنه انتقل إليه المنع (وهو) أي المستعمل (مابق بعضوه) حالة التيم (وكذا ما تكرر) بالثلثة حالة التيم من العضو (في الأصح) كالتنفط من الماء والثاني يقول التراب لكشفه يدفع بعضه بعضاً فلم يعلق ما تكرر منه بالعضو بخلاف الماء لرقته وبوخذه من حصر المستعمل فيما ذكر جواز تيم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيم بالتراب النجس وهو ما أصابه مانع نجس وجف (ويشترط قصد) أي التراب قال تعالى قيموا صعيداً أي اقصدوه بأن تقولوا إلى العضو (فلو سفته ربح عليه فردده ونوى لم يجزئ) بضم أوله لا تنقضاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وقيل إن قصد بوقوفه في مهب الريح التيم أجراً ما ذكر كالمؤثر في الوضوء للطهر (ولو ييم بأذنه) بأن نقل المأذون التراب إلى العضو وردده عليه ونوى الأذن (جاز) وإن لم يكن عذراً قامة لفعل مأذونه مقام فعله (وقيل يشترط عذر) ولو ييم غير أذنه لم يجزئ كالمؤثر ربح (وأركانه) أي التيم (نقل التراب) إلى العضو لما تقدم في الآية وفي ضمن النقل الواجب قرن التيم به كما سياتي القصد وانما صرح جوابه أولاً رعاية للفظ الآية على أن جماعة كفوا عن التصريح به بالنقل ذكره في الشرح الصغير بأصرح مما في الكبير (قلونقل) التراب (من وجهه إلى يد) بأن حدث عليه بعد مسحه

ولا مانع من ذلك أي كما يجوز وضوء الجماعة من الماء واحد قاله الأسنوي (قول المتن) وأركانه الخ ذكره خمسة أركان وجعل القصد شرطاً لركنائه في الروضة جعلها سبعة فعد القصد والتراب ركناً وما في المنهاج أولى قال بعضهم جعلوا القصد ركناً أولى من النقل لتعرض الآية لهم بخلاف النقل (قول الشارح) لما تقدم يعني من أن القصد شرط وانما يتحقق بالنقل قال الرافعي وغيره هذا الاستدلال أوضع منه انتهى (قول الشارح) ذكره في الشرح الصغير إلى آخره الظاهر أن مرجع الضمير قوله وفي ضمن النقل إلى هنا

(قول الشارح) وكذا لو أخذ من العضو إلى آخره مثله في جريان الخلاف والتبرجيع لو سفت الرمح ترابا على كفه فسمع به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب من الأرض وقبل المسح قال الاستوى بطل نقله وعليه النقل ثانيا واستشكل بما سلف وبمسألة التعلك انتهى وأجاب شيخنا في شرح الروض بأن محل الاحتياج إلى النقل ثانيا إذا لم يجد اليد بعد الحدث فإن قلت على ما قاله شيخنا متى نوى قلت يحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد مريد مسح الوجه ويحتمل تخريجها على التعلك فيكتفي بها عند وصول التراب للوجه وفيه بعد إذا نظرنا إلى ذلك يقتضي عدم اشتراط التية عند أول نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتعلك ما لو وضع وجهه على التراب الذي بيده مع التية لأنه حينئذ يصدق عليه أنه نقل بالعضو الممسوح اليه كما حلل بذلك مسألة التعلك وبالحللة فهذا المحل مشكل يحتاج إلى تأمل فإن قولهم يجب اقتران التية بأول النقل واستصحابها ذكرنا إلى المسح يشكل على ما قاله شيخنا ويرجح كلام الاستوى فليتأمل (قول الشارح) والثاني لا يكفي فيهما الضمير يرجع لكل من قول المتن فلونقل من وجه الخ أو من قول الشارح وكذا لو أخذ من العضو ورده (قول الشارح) كالنقل من بعض العضو إلى بعضه يريده التريدي على العضو يدل على قوله الآتي بخلاف تريده عليه يعني أن التريدي المذكور غير كاف لعدم تحقق النقل به لأنه تزييد لا نقل كما سلف في قول المتن فلو سفته مريح (قول الشارح) بخلاف تريده عليه أي فانه لا يسمى نقلا (قول الشارح) لانفصال التراب أي وبه يقطع عن التراب حكم النقل * (٣٢) * منه كما تقدم (قول الشارح)

(أو عكس) أي نقله من يده إلى وجهه (كفي في الأصح) وكذا لو أخذ من العضو ورده إليه يكفي في الأصح والثاني لا يكفي فيهما لأنه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه ودفع بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو بخلاف تريده عليه وعلى الأول لو نقل من إحدى اليدين إلى الأخرى بخبرة متلافيه وجهان في الكفاية أحدهما لا يكفي لانهما كعضو واحد والثاني وصححه في الجواهر يكفي لانفصال التراب ولو تعلك في التراب بالعضو من غير عذر قبل لا يكفي لعدم النقل والأصح يكفي لأنه نقل بالعضو الممسوح اليه ذكر التعليل في الشرح الصغير (ونبه استباحة الصلاة) أو نحوها كالطواف ومس المحض (لرفع الحدث) لأن التيمم لا يرفع (ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الأصح) والثاني يكفي كافي الوضوء وقرى الأول بأن التيمم طهارة ضرورية يعلم أن يكون مقصودا ولذلك لا يستحب تحديده بخلاف الوضوء ولو نوى التيمم لم يكف جزمه والكلام هنا في التية المحيطة للتيمم في الجملة وسيأتي ما يستباح به بسببها (ويجب قرنها بالنقل) أي بأوله الحاصل بالصرب (وكذا استدامتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) والثاني لا اكتفاء بقرنها قول اركان كافي الوضوء وأجاب الأول بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغيره بخلافه في الوضوء (ذو نوى) تيمم (فرضا ونفلا) أي استباحتهما (أبجاء) له وان لم يعين الفرض فبأي فرض شاء وان عين فرضا جاز له فعل فرض غيره (أو) نوى (فرضا فله النقل) معه (على المذهب) تبعاله وفي قول لا لأنه لم يره وفي ثالثه النقل بعد فعل الفرض لا قبله لأن التابع لا يتقدم وهذه الأقوال تختلف من حكاية قوانين في النقل المتقدم وطريقين في التأخر أحدهما فيه القولان وأصحهما التقطع بالجواز (أو) نوى (نفلا)

والأصح أنه يكفي الخ ينبغي أن يكون مثله ما لو أخذ التراب بيده من غير تية أو سفته مريح عليها ثم وضع وجهه عليه مع التية (قول المتن) لا رفع الحدث أي لأن التيمم لا يرفعه لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة عمر ويا عمر وصليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ثم إن إمامتهم مشككة على قول الشافعي تلزم إعادة التيمم من البرد (قول الشارح) والثاني يكفي كافي الوضوء قال ابن شعبة وتكون كن تيمم للنفل ثم رأيت الاستوى عزاء لشرح المذهب (قول المتن) أو فرضا الخ ولو نوى فرضين استباح أحدهما ولو نوى أن عليه فائنة قديم لها فبان خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوب تية الاستباحة ولأنه يرفع الحدث (قول المتن) أيضا

أو فرضا الخ له مع الفرض أيضا صلاة الجنابة كما سيأتي في المتن وأما خطبة الجمعة فهل له فعلها مع الفرض وقع أو الصلاة
 لشخنا في المنهج وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال له مع الفرض نقل وصلاة جنابة وخطبة الجمعة ثم قال بعد ذلك ولو نوى باتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع به بينها وبين صلاة الجمعة انتهى قلت قد صرح الاستوى عند قول المنهج ولا يصح التيمم غير فرض يشمل الرض فيه خطبة الجمعة وهذا هو النقل والحق بل كلامه في شرح الهجة كالصريح في ذلك والذي أوقعه في ذلك نظره إلى أنها من فروض الـ — تية فالتحتمها بالجنابة ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبة التيمم حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم خطبة الجمعة فلا يصح به الجمعة لأنها أعلى ورتب على فهمه هذا أن له تية النقل فعل خطبة الجمعة وخطبة التيمم حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم خطبة الجمعة فلا يصح به الجمعة لأنها أعلى وفروض الكفایات انتهى وبالحللة فليس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح في كلامهم وأما استسادة خطبة الجمعة بتية النقل فكلامهم كالصريح في امتناعه أيضا كما صرح في صحة الفرض بتية خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأيت ابن المقرئ صرح بما قدمه في إرشاده حيث قال ولتيمم فرض فرض واحد كخطبة ومنذورة ولو نوى غيره مع نفل وجنابة انتهى (قول المتن) أو نوى النقل وفي الفرض لم يمنع الفرض قطعا فيما يظهر

(ول الشارح) أما في الأولى كما لو نوى بوضوئه الخ هذا بوجه بأن الوضوء يرفع الحدث (قول الشارح) وأما الثانية فلأن الصلاة تتناول
 الفرض والنفل اختاره السنوي وعنده بأن المفرد المحكي بأل يعم وبأن ما استند اليه الأول من القياس على ما لو تخرم نية الصلاة حيث
 تعددت لا يرد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح (قول الشارح) وله نية النفل صلاة الجنازة زاد في المنهج
 وسائر فرض الكفاية وقضيته أنه يستتبع نية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر (قول الشارح) لأن النفل آكد منها أي لأنه من مهمات الدين
 بدليل حله للتخيرة ومنعها من المسح والقراءة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك (قول المتن) ولا ترتيب هو بالفتح لا بالرفع عطفًا على
 ايصاله ثم المراد في الوجوب لا السنة * (٣٣) * (قول المتن) فلو ضرب يديه قال السنوي يفهم منه أن الشرط عند من يوجب

الترتيب تأخر الضربة الماسحة لليد
 عن الماسحة للرجل لاعتباره
 ويفهم منه أيضا أنه لو ضرب اليدين
 قبل اليسار ثم مسح بيساره وجهه
 وبيمينه يساره جاز أيضا انتهى وانظر
 هل يشترط في الأخيرة أن ينوي
 مع ضربه باليسار أولا (قول المتن)
 ومسح وجهه الخ اعلم أنه إذا ضرب
 راحته بعد مسح الوجه تأدى
 فرضهما بمجرد الضرب وعماسة
 التراب وتبديل الماء الماصح الغبار
 الذي عليهما لمس محل آخر من
 اليدين فعلى الأول يكون ما ذكره
 في الكيفية المشهورة من أنه عند
 انتهائهما بمسح إحدى راحتيه
 بالآخرى مسحًا وعلى الثاني واجبا
 ثم انهم اغتفروا ونقل التراب من
 إحدى اليدين إلى الأخرى بخلاف
 الوضوء قال ابن الصباغ وغيره
 الفرق أن اليدين كعضو واحد
 فلا يحكم بالاستعمال إلا بانفصال
 والماء منفصل بخلاف التراب
 وأيضا التيمم يحتاج إلى ذلك فإنه

أو الصلاة تنفل) أي فعل النفل (لا الفرض على المذهب) أما في الأولى فلا أن الفرض أصل للنفل
 فلا يجعل نفعه وأما في الثانية فلا خذ بالاحوط وفي قول له فعل الفرض فهما أما في الأولى فكما لو نوى
 بوضوئه استحباحة صلاة النفل فله فعل الفرض وأما في الثانية فلا أن الصلاة تتناول الفرض والنفل
 وفي ثالثه فعل الفرض في الثانية دون الأولى والأقوال تحصلت من حكاية قولين في المسئلتين
 كما في شرح المذهب وطريقه قاطعة في الثانية بالجواز وقطع بعضهم في الأولى بعدمه والرافعي حكى
 الخلاف في الثانية وجهين وتبعه في الروضة ولو نوى نافلة معينة أو صلاة الجنازة جاز له فعل غيرها من
 النوافل معها وله نية النفل صلاة الجنازة كما سيأتي وتنجود التلاوة والشكر ومسح المحف وحله
 لأن النفل آكد منها فلو نوى من المحف مثلا استحباحه دون النفل كذلك في شرح المذهب (ومسح
 وجهه ثم يديه مع حرقبه) على وجه الاستيعاب ومما يغفل عنه ما يقبل من الانفعال على الشفة وعطف ثم
 لا فائدة وجوب الترتيب كما في الوضوء (ولا يجب إيصاله) أي التراب (منبت الشعر) بفتح العين
 (الخفيف) أحسره (ولا ترتيب في نقله في الأصح فلو ضرب يديه) دفعة واحدة (ومسح بيمينه وجهه
 ويساره بيمينه جاز) والثاني يجب الترتيب في النفل كالسجدة والركعة الأولى بأن المسح أصل والنفل وسيلة
 (وتندب التسمية) كالوضوء (ومسح وجهه ويديه بضرين قلت الأصح المنصوص وجوب ضربتين
 وإن أمكن بضربة واحدة وتخرقها والله أعلم) لأنه الوارد روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم
 بضرين مسح باحدهما وجهه وروى الحاكم حديث التيمم ضربتان بضربة للوجه وضربة لليدين إلى
 المرفقين ولو كان التراب ناعما كني وضع اليد عليه من غير ضرب (ويقدم بيمينه) على يساره (وأعلا
 وجهه) على أسفله كما في الوضوء (ويخفف الغبار) من المكففين إن كان كثيرا بأن يفضهما أو ينفضه
 منهما ثلاثا يشوش به في مسح الوجه (وموالاة التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل) أي موالاة كالوضوء
 كما ذكره الرافعي في الشرح في باب الوضوء أي تسنن الموالاة فهما وفي القديم تجب (ويندب تفريق
 أصابعه أولا) أي أول كل ضربة لأنه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة على الضربتين (ويجب نزع
 خاتمه في الثانية والله أعلم) ليصل التراب إلى محله وأما في الأولى فتدوب ليصير مسحا لجميع الوجه
 باليد (ومن تيمم لفقد ماء فوجد أن لم يكن في صلاة بطل) تيممه بالاجماع (إن لم يقرن) وجوده

لا يمكنه إتمام الذراع بكفها نقله ٩ ل السنوي (قول المتن) وجوب ضربتين ويستحب في كل ضربة
 أن يكون باليد جميعا (قول الشارح) لأنه أبلغ الخ أي ولا غنائها أيضا من اشتراط التحليل لكن إذا فرق في الأولى فقط يجب عليه التحليل
 لأن الواصل قبل مسح الوجه غير معتد به في المسح وإن كان كافيا في النفل لعدم اشتراط الترتيب فيه (قول الشارح) ليكون مسح جميع الوجه
 باليد * (تتمة) * لو كانت اليد نجسة فضر بها على تراب ومسحها وجهه جاز على الأصح ذكره في الروضة (قول المتن) فوجد من ذلك
 ما لو مسح شخصا يقول عندي ماء أو دغنه فلان بخلاف أو دغني فلان ماء نقله الرافعي في كفارة الظهار من بعضهم وأقره (قول المتن) أيضا فوجد
 مثله وجوده ومثل الوجدان توهمه بشرط أن يكون قبل الصلاة

(قول المتن) يمانع قال الاسنوي منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج الحقه به قبل الصلاة وجعله غير مؤثر مطلقا في أثناء الصلاة قلت ورأيت في كلام الاسنوي ما يخالفه بعمومه حيث قال في التعليل قول المناجج وان أسقطها فلا لأنها لم تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لانها متلازمان ألا ترى أنها يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ انتهى وهو كما ترى دال على أن التي لا يسقط فرضها بالتيمم يؤثر فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لمقتضى الارشاد وتصريح شارحه (قول المتن) والشرح فلا تبطل استشكل ذلك الاسنوي بما لو أبصر * (٣٤) * الاعمى في الصلاة بعد التقليد

في القبلة (قول المتن) وقيل يبطل النفل قال الاسنوي ادخاله للنافلة في الصلاة المتقسمة الى ما يسقطها وما لا يسقطها فيفسد أن التيمم المقسم ونحوه كما يلزمه قضاء القرية يستحب له قضاء النافلة المؤقتة على خلاف ما يقتضيه كلامهم (قول المتن) والاصح ان قطعها الى آخره أي ولا يستحب قبلها نفلا لانه انشاء نفل وتأثير الماء في الفرض كهو في النفل (قول الشارح) من اتمامها خروجا من خلاف من حرم الاتمام (قول المتن) لا يجاوز ركعتين أي لانه الاحب والمعهود فيه (قول الشارح) اذا وجد الماء قبل اتمامها خرج به ما لو شرع في الثالثة فله اتمامها (قول الشارح) ولو كان المنوي ركعة لم يزد عليها وارادة على الكتاب لان الواحد لا يسمى عددا (قول المتن) ولا يصلي بتيمم غير فرض له أن يصلي به مع الفرض المعتادة في الجماعة كالنسيئة في خمس يجمعها بتميم لان الفرض واحد (قول المتن) غير فرض خالف في هذه أبو حيفة رضي الله عنه (قول الشارح) في جواز الترك أي وعدم انحصار العدد (قول المتن) لهن متعلق

(بما عكس) بخلاف ما اذا اقترن بمانع فلا يبطل (أو في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة المقيم كما سبق (بطلت على المشهور) والثاني لابل يتها محافظته على حرمتها والخلاف في الروضة وغيرها وجهان وعبر في المحرر بالاصح وفي شرح المذهب بالمشهور بعد حكاية الثاني وجهها فانها موافق له بخلاف لاصطلاحه السابق (وان أسقطها) كصلاة المسافر كما سبق (فلا) تبطل فرضا كانت أو بدلا (وقيل يبطل النفل) لقصور حرمة عن حرمة الفرض (والاصح ان قطعها) أي الفريضة (ليتوضأ) ويصلي بدلها (أفضل) من اتمامها حيث وسع الوقت لذلك والثاني اتمامها أفضل (و) (الاصح) أن المتنفل لا يجاوز ركعتين في النفل المطلق اذا وجد الماء قبل تمامها فيسلم عنهما ويتوضأ ويصلي ماشاء (الامن نوى عدد اتيه) وان جاوز ركعتين لا تعقذ اتيه محليه ومقابل الاصح في الاول أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان المنوي ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتيمم غير فرض) لانه طهارة ضرورة (ويتنفل ماشاء) لان النفل لا ينحصر بخفف فيه (والنذر) بالمعجزة (كفرض في الظهور) والثاني لا فله أن يصلي مع الفرض الاصل (والاصح صحة جنائز مع فرض) لشبه صلاة الجنائز لنفل في جواز الترك وتعيينها عند انفراد المكلف عارض والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث ان لم تعين عليه صحت وان تعينت فلا تصح أيضا مع نقل بنته في أصح الوجه في شرح المذهب وعبر فيه بالجمع كما هنا ليفيد الصحة في المفرد المعبر به في المحرر من باب أولى (و) (الاصح) أن من نسي إحدى الخمس ولا يعلم عينا (كفاه تيمم لهن) لان الفرض واحد وما عداه وسيلة له والثاني يجب خمسة تيممات لوجوب الخمس (وان نسي مختلفتين) لا يعلم عينا (سلي كل صلاة) من الخمس (تيمم) وان شاء تيمم مرتين وصلي بالاول أربعاء (أي الصبح والظهر والعصر والمغرب) (ولثاني أربعاء نيس منها التي بدأ بها) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه أنه لا يتناول التيمم المنسيان الصبح والعشاء أو احدهما مع إحدى الثلاث أو يكوا ناس الثلاث وعلى كل حال كلاهما بتميم والثاني هو المستحسن عند الاصحاب وقوله ولا مثال لا شرط (أو) نسي (متنفلتين) لم يعلم عينا من صلوات يومين (صلى الخمس مرتين بتميمين) وفي الوجه السابق بعشر تيممات (وه بتميم فرض قبل) دخول (وقت فعله) لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ويدخل في وقت العمل متتابع فيه الثانية من وقت الاولى (وكذا النفل المؤقت) كالزواتب مع الفرائض وصلاة العيدين بتميم لا قبل وقته (في الاصح) والثاني يجوز ذلك توسعة في النفل وصلاة الجنائز كالنفل ويخبر وقتها بتيمم انفسل وسيأتي في أواخر الجنائز كراهتها قبل التكفين فيكره تيمم لها قبله اذا كان يؤخذ من شربة المذهب والصلاة المتندورة في وقت معين كلفرض الاسلي والنفل المطلق بتميم له كروية أرده وقت الكرامة (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) كالحبوس في موضع ليس فيه واحد من سائر ما يرضى في اجابته أو يصلي

(اسرصر)

بكفاه لا بتميم (قول المتن) ليس منها التي بدأ بها الظاهر أن فعله للاولى بالتيمم الثاني حرام فتأمل

(قول المتن) قبل وقت فعله قضيه أن الرتبة الثانية لا يصح التيمم لها الا بعد فعل الطهور وبه نريد في عند خروج وقت الفريضة (قول الشارح) وسيأتي في أواخر الجنائز هذا الكلام ربه. ونذكر منه عام حدة التيمم لجمعة يسلي كل خطبة لخمسة من سبعمائة من المنهج بخلافه

(قول الشارح) لحرمة الوقت أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فنهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أناسا في طلبها فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجددوا ماء فصالوا وهم على غير وضوء فأُنزل الله آية التيمم رواه الشيخان وقد تمسك من منع وجوب الاعادة بهذا الحديث وأجيب بأن ذلك كان قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاتهم اذ ذلك تغير طهور ناشئة عن عذر عام ويستفاد من قوله لحرمة الوقت أن الغائبة ولو غير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها (قول المتن) ويعيد اعلم أن كل موضع وجبت فيه الاعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كلاهما وهو الاقوى وقيل الاولى وقيل أحدهما لا بعينه قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الاولى (قول الشارح) لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها قضية كلامه في شرح المذهب تحريمها (قول المتن) ويقضى التيمم هذا بعمومه يشمل * (٣٥) * صلاة الجنائز فيستكلف الشخص التوجه الى القبر ليعيد الصلاة اذا وجد الماء بعد.

الفرض) لحرمة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وفي القديم أقوال أحدها يدب له الفعل والثاني يحرم (ويعيد) عليهما والثالث يجب ولا يعيد حكمه في أصل الروضة واختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها في قول قال به المزني وهو المختار لانه أدى وطيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء وذكره في الفتاوى على الجديد أنه انما يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فان كان فيما لا يسقط به كالحضر لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها واحترز بالفرض عن النفل فليس له فعله قطعاً (ويقضى التيمم لفقد الماء) لندور فقده في الإقامة وعلى المختار السابق لا يقضى (للمسافر) التيمم لفقده لعموم فقده في السفر (الا العاصي بسفره) كالآتي فيقضى (في الاصح) والثاني لا يقضى لوجوب تيممه كغيره وعورض بأن عدم القضاء رخصة فلا تنطاط بسفر المعصية وفي وجه لا يصح تيممه فليتب ليصح وما ذكر من القضاء في الإقامة وعدمه في السفر جري على الغالب فلو أقام في مقارة وطالت اقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء في الاصح (ومن تيمم لبرد قضي في الاظهر) لندور قد ما يسخن به الماء والثاني لا يقضى مطلقاً وبواقفه المختار السابق والثالث يقضى الحاضر دون المسافر (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقاً) أي في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر) بذلك من جبرة فأكثر مثلاً (فلا) يقضى لعموم المرض (الأن يكون بحرحه دم كثير) فيقضى لعدم العفو عن الكثير فيمارجه الرافي كما سياتي في شروط الصلاة وزاد المصنف لفظة كثير وقال في الدقائق لا بد منها أي في مراد الرافي للعفو عن القليل في محله وما سياتي له في شروط الصلاة من تشبهه بدم الاجنبى فلا يعفى عنه في الاصح محمول بقربة التشبيه على المتقل عن محله ورجح المصنف هناك العفو عن القليل والكثير (وان كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجبرة فأكثر (لم يقض في الاظهر ان وضع) السائر (على طهر) لانه حينئذ وقد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه بشبهه بالخف وما يحله لا يتضي والثاني يقول مسحه للعذر وهو نادر غير دائم (فان وضع) السائر (على حدث وجب نزعه) ان أمكن بأن لا يخاف منه ضرراً كما ذكره في شرح المذهب لينظف طهره فيضعه على طهر فلا يقضى كما تقدم (فان أعذر) نزعه لخوف محذور مما سبق كما ذكره في شرح المذهب (قصي) مع مسحه بالماء (على المسهور) لا تنفاه شبهه حينئذ بالخف والثاني لا يقضى للعذر والخلاف في القسمين فيما اذا كان السائر على غير محل التيمم فان كان على

والثالث يقضى الحاضر دون المسافر يدل له قضية عمرو اذ لم يقل أنه أمرهم بالقضاء وأجيب بأنه على التراخي وتأخير البيان جائز (قول الشارح) لعموم المرض أي فكان مسقطاً للشفقة كما أن الحيض لعمومه أسقط القضاء (قول الشارح) وما سياتي له أي للرافي (قول المتن) على طهر هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الاول كالحف نم بحث الزر كشي أن المحدث حدثاً أصغر ولو وضع اللصوق في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن) قصي على المشهور الذي في الشرحين وشرح المذهب وأشعرت به عبارة المحرر حكاه طريقتين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الخف فكان ينبغي التعبر به بالمذهب كما قاله الاسنوي

(قول الشارح) وابن الوكيل الخ قضية الطلاق أن كلامه هذا في الموضوع على حدث * (باب الحيض) * نقل البخاري في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بني إسرائيل انتهى وقيل بل وقع لانتحارها عند قطع الشجرة (قول المتن) تسع سنين أي تمامها وقيل نصفها وقيل الطعن فيها وهي جارية في إمكان بلوغها بالانزال بخلاف الصبي فتمام التاسعة وقيل نصف العاشرة وقيل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب (قول الشارح) قرية أي هلالية وهي ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وسدس يوم لقوله تعالى يسألونك عن الأهلة (قول الشارح) تقريبا وقيل تحديد أو عليه فقبل بضربة بقية اليوم وقيل إن رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة ويغدها يوما وليلة فالجميع حيض وإن انعكس فليس بحيض وإن كان يوما وليلة بعضه قبل وبعضه بعده فبعضه وجهاً والثاني قول المتولي * (٣٦) * وزعمه في التحقيق (قوله) كما يؤخذ

محله قضى قطعاً لنقص البدل والمبدل خرم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب مسكا رافعي عن جماعة ثم قال الطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وابن الوكيل قال الخلاف في القضاء إذا لم يقل بينهم فإن قلنا يتيم وتيم فلا قضاء قطعاً واستغنى المصنف بتعبيره بالشهور المشعر بضعف الخلاف عن تعبير المحرر كالشرح بأصح الطريقين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المسئتين الأظهر أنه أن وضع على طهر فلا إعادة والأوجب انتهى وعلى المختار السابق له لا تجب

* (باب الحيض) *

وما ذكره من الاستحاضة والنفاس (أقل سنة تسع سنين) قرية تقريبا فلورأت الدم قبل تمام التسعة بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض أو بما يسعهما فلا (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي آخر الباب (وأكثره خمسة عشر) يوما (بلياليها) وإن لم يتصل أخذ من المسئلة الآتية وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الإمام الشافعي رضي الله عنه (وأقل طهر بين الحيضتين) زمنا (خمسة عشر) يوما لأن الشهر لا يتخلو عادة عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل الطهر كذلك واحتز بقوله بين الحيضتين عن الطهر بين الحيض والنفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما تقدم الحيض كما سيأتي آخر الباب أو تأخر بأن رأت النساء أكثر النفاس وأنه قطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوما ذكره في شرح المذهب (ولا حائل أكثره) أي الطهر وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (ويحرم به) أي بالحيض (ما حرم بالجنابة) من الصلاة وغيرها (وعبور المسجدان خافت تلويثه) بالثلثة بالدم لغلبته أو عدم أحكامها الشدة فإن أمنت جاز العبور كالجنب (والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة) فلا يجب قضاؤها للثقة فيه بكثرتها (وما بين سرتها وركبتها) أي مباشرة بوطء أو غيره (وقيل لا يحرم غير الوطء) واختاره المصنف في التحقيق وغيره وسيأتي في كتاب الطلاق حرمة في حيض محسوسة لتضررها بطول المدة فإن زمان الحيض لا يحسب من العدة فإن كانت حاملا لم يحرم طلاقها لأن عدتها انما تنقضي بوضع الحمل (فاذا انقطع) أي الحيض (لم يحل قبل الغسل) مما حرم (غير الصوم والطلاق) فبحلان لانتفاء موانع الأول والمعنى الذي حرمه الثاني ولقطة الطلاق زادها على المحرر وقال إنها زيادة حسنة (والاستحاضة) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويقتصر (حدث دائم كسلس) أي سلس البول

يرجع لقوله متصلا (قوله أيضا) كما يؤخذ من مسألة تأتي هي قول المصنف والنقاء بين الحيض أذ قضية جعل أقل النقاء المتخلل بين دماء أقل الحيض حيفا أن لا تكون دماء الأقل التي تخللها ذلك النقاء أقل الحيض في حالة تخلله بل الحيض هي مع ذلك النقاء فيعلم بل لا ريب أن شرط تحقق أقل الحيض حيض فقط أن يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالحاصل أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون الامع الاتصال ادلو فرض نقاء في خلال دم اليوم والسئلة زاد الحيض عن الأقل (قول المتن) خمسة عشرة ذهب الحنفية إلى أن أكثر الحيض عشرة (قول الشارح) أخذ من المسئلة الآتية يرجع لقوله وإن لم يتصل (قول المتن) والصوم أي بالاجماع قال الإمام وهو تعبد لا يعقل معناه وقيل معناه كونه يضعفها (قول المتن) وما بين سرتها أي لأنه حرم الوطء رأيا لوطء فظاهر ويؤخذ من قوله ما بين سرتها وركبتها جواز الاستمتاع بهما (قول الشارح) أي مباشرة هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر خلافا

لما اقتضته عبارة الروضة والشرح وابن الرفعة من المنع حيث عبروا بالاستمتاع قال الاسنوي القياس تحريم مباشرتها له فيما بين وهو سرتها وركبتها (قول الشارح) بوطء وهو كبيرة (قول المتن) وقيل لا يحرم غير الوطء أي ولكن يذكره (قول الشارح) واختاره المصنف أي لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح وظاهر أن المراد على القول الوطء في الفرج (قول الشارح) وسيأتي في كتاب الطلاق الخ توطئة لهجة استثناء الطلاق أي إذا كانت حرمة معلومة مما ذكره هنا (قول الشارح) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويقتصر فسر هذا بعلل أن قوله حدث دائم ليس تفسير الاستحاضة (قول المتن) حدث دائم قال الاسنوي ليس تفسير الاستحاضة بل هو حكم اجمالي ولا يلزم أن السلس ونحوه استحاضة والسلس بفتح اللام مصدر قال الاسنوي بعد ذلك وقوله كسلس للتشبيه بالتمثيل

(قول الشارح) وهو أن لا يتقطع بفيدك أن السلس في المتن بفتح اللام (قول الشارح) بأن تشده الخ يسمى ذلك تلحماً واستغفاراً قال الاستنوي من اللجام ونظر الدابة لأنه يشبههما (قول الشارح) وإن كانت صائمة تركت الحشونها أي وانما لم تراع مصلحة الصلاة لدوام الاستحاضة وأن الحشو لا يزيل الدم بخلاف مسئلة الخطيط المتلع قبل الفجر وطرفه خارج فان الاصح مراعاة الصلاة (قول الشارح) والثاني لا يجب تجديدها أي لأنه لا معنى للامر بإزالة التجاسة مع استمرارها بخلاف الامر بإطهاره مع استمرار الحدث قال الاستنوي والوجهان جاريان فيما لو انتقضت طهارتها لم يسأور يمح أو نحوها كالأوراد صلاة فرض * (٣٧) * فإن بالوجب التجديد قطعاً (قول المتن) بعد الوضوء أي ولو في الصلاة

(قول الشارح) فوضوؤها بحاله قال في شرح البهجة الا اذا جددت الوضوء بعد الانقطاع فانه يبطل بهذا العود لأنه وضوء أزال الحدث فتأثر به

* (فصل) * (قول الشارح) فأكثر اندفع هذا ما قيل أقله لا يمكن أن يعبر أكثره (قول الشارح) أو معتادة رأث الدم بصفة أو بصفتين ولو تأخر القوى لأن الفرض عدم عبوره خمسة عشر (قول الشارح) في غيرها أي غير أيام المعتادة هذا يعوم به فبيدك أن الخلاف ثابت في الصغرة والكثرة الواقعين للمعتادة في غير أيام عادت لها وللبتداء المستحاضة وغيرها وظاهره اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال الثاني أن تكون مبتدأة فاذا رأث صغرة أو كدرة فلو وقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العادة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعي وغيره وظاهر هذا التصور انما هو في المستحاضة فلورأت المبتدأة ذلك ولم يحاوز أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام العادة محل نظر انتهى (قول الشارح) من سواد أو حمرة اقتصاره عليهما يقتضي أن تقدم الشقرة لا يكفي (قول الشارح)

وهو أن لا يتقطع (فلا تمنع الصوم والصلاة) للضرورة (فتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه) وجوبا بأن تشده بعد حشوه بقطنة مثلاً بخرقه مشقوقة الطرفين تخرج أحدهما إلى بطنها والآخر إلى صلبها وتربطهما بخرقه تشدها على وسطها كالكتكة وإن تأذت بالشدة تركه وإن كان الدم قليلاً ينفع بالحشو فلا حاجة للشدة وإن كانت صائمة تركت الحشونها أو اقتصرت على التدفيع (وتوضأ وقت الصلاة) كالتيتم (وبادريها) تغليلاً للحدث (فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانظار رجاء لم يضر والا فضرر على الصحيح) والثاني لا يضر كالتيتم (ويجب الوضوء لكل فرض) كالتيتم لبقاء الحدث (وكذا التجديد العصاة في الاصح) وإن لم تزل عن موضعها ولا طهر الدم بجوانبها قياساً على تجديد الوضوء والثاني لا يجب تجديدها الا اذا زالت عن موضعها زال وقوع أو طهر الدم بجوانبها وحيث قيل بتجديدها فتحذف ما يتعلق بها من غسل الفرج وابدال القطنة التي فيها (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت) ذلك (وسمع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوء أو الصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أما في الحالة الأولى فلا احتمال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل امكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوؤها باق بحاله فتسلي به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع ما ذكره وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة

* (فصل) * اذا (رأت) دماً (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبر أكثره) أي لم يحاوزه (فكله حيض) اسود كان اسود أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عادت أو لا الآن يكون عليها بقية طهر كأن رأث ثلاثة أيام دماً ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دماً ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح المذهب مفرقا (والصغرة والكثرة) أي كل منهما (حيض في الاصح) مطلقاً لأنه الاصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان والثاني لأنه ليس على لون الدم المعتاد الا في أيام العادة فهو فيها حيض اتفاقاً وقيل يشترط في كونه حيضاً في غيرها تقدم دم قوى من سواد أو حمرة عليه وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يكفي أي قد مر من القوى وقيل لا بد من يوم وليلة هذا ما في الروضة وأصلها في شرح المذهب لا فرق في جريان الخلاف بين المبتدأة والمعتادة وحكاية وجه في الواقع في أيام العادة باشتراط تقدم دم اسود أو أحمر عليه معترضاً بذلك على الرافعي وغيره في نفيهم الخلاف فيه (فإن عبره) أي عبر الدم أكثر الحيض أي جاوزه (فإن كانت) أي من عبرتهما أكثر الحيض وهي المستحاضة (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (عبرة بأن ترى قويا وضعيفا) بشرطيهما الآتية كالا سود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة الى الاسود قوي بالنسبة الى الاشقر والاشقر أقوى من الاصفر

بين المبتدأة والمعتادة أي ولو كانت الصغرة ١٠ لـ والكثرة واقعين في أيام العادة ولا ينافي ذلك قوله وحكاية وجه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم أن الذي في الاستنوي عن صاحب التتمة حكاية وجهين في أيام العادة أحدهما هذا الذي نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب والثاني اشتراط دم قوى سابق على الصغرة أو لاحق هكذا ذكره الاستنوي بعد أن نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة (قول الشارح) أي أول ما ابتدأها الدم أي فهي بفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في قولك ابتدأ الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدأت في الدم (قول المتن) بأن ترى قويا وضعيفا يرجع لقوله عبرة

(قول المتن) فالضعيف استحاضة أى وان تمادى سنين لان أكثر الطهر لاحد له صرح به الاسنوى وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش اذا كان دم الحيضة فانه دم أسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكى عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئى وصلى فانما هو عرق رواه أبو داود (فرع) * لو رأت خمسة أسود ثم أظلمت الحرة فالعشرة حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذاً من نظيره في المعتادة المبررة كما يأتي ان شاء الله تعالى (قول المتن) والقوى حيض أى مع لاحق له نسبي يمكن الجمع بينهما (قول المتن) ان لم ينقص من أقله الخ هذه الثلاثة شروط في تحقق التمييز مطلقاً سواء كان تمييزاً مبدأً أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم جريانها في تمييز المعتادة الآتى (قول المتن) ولا نقص الضعيف الى آخره قال الرافي رحمه الله لا نريد أن نجعل الضعيف طهراً والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوى لذلك بما لو رأت يوماً ولية أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه بلعلنا القوى حينئذ والضعيف طهراً والقوى بعده حيضاً آخر لم ينقصان الطهر عن أقله انتهى (قول المتن) أيضاً ولا نقص * (٣٨) * الضعيف عن أقل الطهر عبارة

ومن الاكدر اذا جعل احضاً وماله راحة كريمة أقوى مما لا راحة له والثنى أقوى من الرقيق فالمتن أو التميز من الاسودين مثلاً أقواهما والثنى التميز منهما أقوى من المتن أو التميز (فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله ولا عبراً أكثره ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط كأن رأت خمسة أيام أسود ثم أظلمت الحرة الى آخر الشهر أو خمسة عشر يوماً أحمر ثم خمسة عشر أسوداً وخمسة أحمر ثم خمسة أسوداً ثم باقى الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوماً أسوداً ويومين أحمر وهكذا الى آخر الشهر لهدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط تمييز وسيأتى حكمها وفي وجه في الصورة الثالثة ان خمسة الاحمر مع خمسة الاسود حيض (أو مبدأً لا مميزة بأن رأتها بصفة أو) بصفتين مثلاً تسكن (فندت شرط تمييز) من شرطه السابقة (فالطهر ان حيضاً يوماً ولية وطهر هاتين وعشرون) بقية شهر والثاني تمييز غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تمييز بينهما والأصح النظر الى عادة النساء ان كانت ستة فستة أو سبعة فسبعة وبقية الشهر طهرها والعبرة بنساء عشرين من الايون وقيل بنساء عسبائهم خاصة وقيل بنساء بلداهما وناحيتهما كذا في الروضة كأصلها ومعنى من انه يوم بشرية الثاني المعتبر في مهر المثل ما في الكفاية انه لا فرق بين الاقارب من الاب وألأم (أو معتادة ان سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (فقد الهما قدر او وقتاً) بأن كانت حافظة لذلك (وتنبت) المعتادة المرتب عليها ما ذكر (بمزة في الأصح) لانها في مقابلة الابتداء والثاني بمزتين لأنها من العود فن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت الى الخامسة على الثاني لتكثر رها واز الستة على الاول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت اليها على الاول وهي كبداية على الثاني ذكره الشيخ في المذهب (ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا المعتادة) المخالفة له (في الأصح) انه أقوى منها بظهوره والثاني يحكم بالعادة فلو كانت عادت خمسة من أول الشهر وبقية طهر فأتت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر حكم بأن حيضها العشرة على الاول والخمسة الاولى منها على الثاني وساق

الروضة ولا تنقص الخ يمكن جعله طهراً بين حقيقتين (قول الشارح) ثم خمسة عشر أسود أى فهي الحيض فلو جاوز الاسود خمسة عشر ولو مع نت تحدد في الخمسة عشر الاخيرة فهي فاقدة شرط تمييز خلافاً لما في المهمات فيما اذا كانت الخمسة عشر الاخيرة أغلظ مما قبلها انه عليه شيخنا في شرح الروض (قول الشارح) بخلاف ما لو رأت يوماً أسود الخ أى فليس هذا من التمييز المعتبر وان كانت جملة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر (قول الشارح) وفي وجه في الصورة الثالثة الى آخره علمه أن الحرة قويت بالتسبق والسواد بالون (قول المتن) فالأظهر أن حيضها الخ علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر محقق وفيما عداه مشكوك فيه وليس ثم امرأة ظاهرة من تمييز أو عادة ثم محل هذا اذا علمت وقت ابتداء الدم والافتحيرة (قول المتن) وطهرها ينبغي أن يقرأ بالنصب لانا وان قرعنا على

الاطهر لنا قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطاً (قول الشارح) بقية الشهر أولى من قول المتن تسع وعشرون فليأتمل (قول الشارح) والثاني تمييز بشديد الباء كما ضبطه الشارح رحمه الله (قول الشارح) والعبرة بنساء عشرين من ان آخره قال الرافي فهلا اعتبر عادت من في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشرات سناً وبعضهن سبعا اعتبر الأغلب فان استوى ابعضان أو حاض البعض دون الست والبعض فوق السبع ردت الى الست احتياطاً فان نقصت عادت من كلهن عن الست أو زادت على السبع فالأصح اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لانه أقرب الى عادت من (قول الشارح) ثم ستة في آخر ثم استحيضت أى في آخر (قول الشارح) حكم بأن حيضها العشرة على الاول اعلم أن المبدأ المميزة ذكرها في شأنها أن ما بعد القوى استحاضة وان تمادى سنين وقضية قولهم هنا أن التمييز ينسخ المعتادة السابقة ويثبت به عادة جديدة أن الأشهر التي تلي شهر التمييز تبيض المرأة فيها على قدر ما يثبت لها بالتمييز وان أظلمت اندمائها فيها بصفة واحدة وقد يشك على ما تقرر في المبدأ أنه قال ابن الصلاح فليحمل قولهم تثبت المعتادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر مميز عن الدم المطبق

(قول المتن) أو متغيرة الخ قال الرافعي إنما تخرج الحافظة للقدر عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض انتهى (قول المتن) ما دلت
بغنى لم تعلم ليشمل من اعتراها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم أفادت وهي مستحاضة (قول الشارح) ولا تميز زائعا التمييز فهو المعتبر (قول المتن)
ففي قول كبتة أي فعل على هذا القول لا عبرة بالتحير بل يقضى بأن حيضها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها احتياط نعم تخالف
الابتداء السابقة في أن حيض تلك من أول رؤية الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه (قول الشارح) فتحيض بتسديد الباء
يوما وليلة أي لأن العادة النسبية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالعدومة كما ان التمييز اذا فقد بعض الشرط كان كالعدم ولما في القول الثاني
من المشقة وقوله يوم وليلة أي من أول الشهر لانه الغالب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العدة في تريف هذا القول (قول
الشارح) وطهرها بقية الشهر أي الهلالي * (٣٩) * (قول المتن) والمشهور وجوب الاحتياط لكن تعتمد ثلاث أشهر في الحال

عليها طهر (أو) كانت (متغيرة بأن نسبت عاداتها قدرها وقتا) ولا تميز (ففي قول كبتة) غير مميزة
فتحيض يوم وليلة وطهرها بقية الشهر على الطهر السابق (والمشهور وجوب الاحتياط) وليست
كالمتباعدة لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فبحرم الوطء ومس المحض والقراءة في غير
الصلاة) لاحتمال الحيض (وتصلي الفرائض أبدا) لاحتمال الطهر (وكذا النفل في الأصح) اهتمامه
والثاني يقول لا ضرورة اليه (وتغتسل لكل فرض) بعد دخول الوقت لاحتمال انقطاع الدم حينئذ
قال في شرح المذهب عن الأصحاب فان علمت وقت انقطاعه كعند الغروب لزمتها الغسل كل يوم عقب
الغروب وتصلي به المغرب وتتوضأ لباقي الصلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه
(وتصوم رمضان) لاحتمال ان تكون طاهرة جميعه (ثم شهرا كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين
وتأتي بعده ثلاثين يوما متوالية (فيحصل) لها (من كل) منهما (أربعة عشر) يوما لاحتمال ان تحيض
فيهما أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم ويقطع في آخره فتصوم ستة عشر يوما من كل منهما فان كان رمضان
ناقصا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل
اليومان الباقيان) لان الحيض ان طرأ في اليوم الأول من صومها فغابته ان يقطع في السادس عشر
فيصح لها اليومان الاخيران وان طرأ في اليوم الثاني صح لها الأول والاخير أو في الثالث صح لها
الأولان أو في السادس عشر صح لها الثاني والثالث أو في السابع عشر صح لها السادس عشر والثالث
أو في الثامن عشر صح لها السادس عشر والسابع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع
عشر) من اليوم الأول لان الحيض ان طرأ في اليوم الأول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الأول
وان كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئا) من عاداتها
دون شيء كأن حفظت الوقت دون القدر أو عكس ذلك (فليقين) من حيض وطهر (حكمه وهي
في المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعا وجب الغسل
كل فرض) احتياطيا ويسمى محتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه والذي لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه
والحافضة للوقت كأن تقول كان حيضي يبتدئ أول الشهر فيوم وليلة منه حيض يقين ونصفه الثاني
طهر يقين وما بين ذلك محتمل الحيض والطهر والانقطاع والحافضة للوقت كأن تقول حيضي خمسة

دفع الضرر (قول المتن) فبحرم الوطء
أي وعليه النفقة ولا خيار لأن وطئها
يتوقع * (تنبيه) * حكم الاستمتاع بها
بغير الوطء كالحائض (قول المتن)
والقراءة في غير الصلاة بخلاف الصلاة
ولو غير الفاتحة (قول المتن) وكذا النفل
في الأصح خلاف نفل الصلاة جاز في نفل
الصوم والطواف أيضا لكن محل جواز
النفل مطلنا لم يخرج وقت القرينة
على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم
خلافا لما في الزوائد (قول المتن) لكل
فرض نعم يكفي غسل واحد للطواف
وركعتيه اذا أوجباهما (قول
الشارح) بعد دخول وقته أي ولا يلزمها
البدار لأنه يمكن تكرار الانقطاع
بين الغسل والصلاة أو ما احتمل وقوع
الفعل في الحيض والانقطاع بعده
فلا حيلة في دفعه وبحث الرافعي وجوب
البدار لان فيه تعليل الاحتمال (قول
المتن) كاملين لو قال كاملا كان أولى نعم
حصول أربعة عشر من كل تتوقف على
كون رمضان ثلاثين (قول المتن) ثم
تصوم من ثمانية عشر إلى آخره إشارة

إلى طريقة صد كورة في الحاوي وغيره كما كان قوله بعد ويمكن قضا يوم الخ إشارة إلى طريقة أخرى كذلك كذا صاحب المهجبة الأولى بقوله
أو فلتصم مثل الذي فات ولا * ثم من السابع عشر تبعا * وبين ذين اثنين كيف وقعا * هذا الضعف سبعة أيام * وانزل الخ
والثانية بقوله قبل ذلك * ومرة تأتي بقوت الصوم * مع واحد تزيد في عشرة * مع خمسة مفترقا ومرة * سابع عشر كل صوم وإلى *
خامس عشر الثاني عنه فعلا * الخ ثم اقتصار المصنف على قضاء الصوم ظاهري في عدم وجوب قضاء الصلاة لئلا يترجح كالرافعي الوجوب (قول
الشارح) صح الثاني والثالث أي لان الحيض السابق يقطع في الأول فيفسد (قول المتن) والسابع عشر إشارة إلى طريقة الدارمي وعلى الطريقة
الأولى إنما تخرج عن عهدة اليوم بأربعة أيام (قول الشارح) كأن تقول الخ هذا المثال يرشدك إلى ما قاله الدارمي رحمه الله من أن الحافضة للوقت
الحيض إنما تخرج عن التحير المطلق اذا حفظت أيضا قدر الدور وعلمت وقت ابتدائه هذا النظم ومنه نزلت

(قول المتن) والاطهر أن دم الحامل الى آخره أى ولا تنقض به العدة بالاقراء أى ان كان الحمل لصاحبها أو من شبهة فان كان من زنا انقضت العدة به (قول الشارح) ومقابلها فيها يقول هو دم فساد ويستند أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا أو طأس ألا لا توطن حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجه الدلالة أنه جعل الحيض دليلا على براءة الرحم فدل على أن الحامل لا تحيض ورتب أن الشارع انما حكم ببراءة الرحم به بناء على الغالب فان وقوع حيض الحامل نادر فاذا حاضت المرأة حصل الظن ببراءة الرحم اذا ظهر عدم حملها فان بان خلافه على التدوير بان تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العزل بمابان (قول الشارح) وسواء على الأول فتخل الخ بل لو اتصل بها كان كذلك (قول الشارح) ولم يجاوز الخ أى فان جاوز فهو استحاضة وان نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح) والنقاء فيها حيض في الاظهر أى ولو كثر حذرا (قول الشارح) والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها أى كالجماع (قول المتن) النفاس هو لغة * (٤٠) * الولادة (قول الشارح) أى الدم

الذي يعقب الولادة مثله لو ولدت ولدا جافا ثم رأت الدم قبل خمسة عشر فانها نفساء من حين الولادة على الاصح وقوله الولادة أى ولو علقته أو مضغه ولو خرج بين توأمين فهو حيض لان نفاس * (تنبيه) * لو ولدت ولم تزد ما أصلا الا بعد خمسة عشر يوما قال فلا نفاس لها بالنكحة في أصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب انتهى قلت ومنه يؤخذ جواز وطء هذه المرأة عقب الولادة (قول المتن) وأكثره ستون قال الاستوى أبدي الاستدلال بأوسهل الصلوك لذلك معنى لطيفا ذاقه بقله عن ابن الصلاح في فرائد رحله وهو أن متى يمكث في الرحم أربعين يوما لا يتغير ثم يمكث مثلها علقه ثم يمكث مثلها مضغة ثم ينفخ فيه الروح والولد يغتذى بدم الحيض وحينئذ فلا يجمع الدم من حين النفخ لانه غذاء للولد وانما يجمع قبل ذلك ومجموع المدة السابقة أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون أكثره ستين يوما انتهى قلت فضية هذا أن يكون الغالب أى غالب النفاس أربعة وعشرين أو ثمانية وعشرين ولم يقولوا به (قول الشارح) أى الدفعة وهي يضم الدال (قول الشارح) ولا ضبط في الضعيف أى لان

في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم اني في اليوم الاول طاهر فالساعات حيض يتيقن والاول طهر يتيقن كالعشرين الآخرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضا (والاطهر ان دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) أنما في الاولى فلانه بصفة دم الحيض ومقابلها فيها يقول هو دم فساد اذا الحمل يستخرج دم الحيض وسواء على الأول فتخل الخ بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوما أم أقل وقيل في تخل الاقل ليس بحيض وإنما الثانية وهي ان ترى وقتادما ووقتائما وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنقص الدماء عن أقل الحيض فهي حيض والنقاء فيها حيض في الاظهر تبعا لها والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعوا وانقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع النقاء منها على خمسة عشر يوما فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أى الدم الذي أوله يعقب الولادة (لحظة وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما فيها استقره الامام الشافعي رضي الله عنه وعبر بديل التحفظ في التحقيق كالنسيب بالجمعة أى الدفعة وفي الروضة كالشرح بأنه لا حد لأقله أى لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من جمعة ويعبر عن زمانها بالحظة فالمراد من العبارات واحد (ويجوز به ما حرر بالحيض) قياسا عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما سرت به الرافعي في بابه وانصف هنا (وعبوره ستين) يوما (كعبوره) أى الحيض (أكثره) فينظر أم ابتداء في النفاس أم معتادة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة الى التمييز بشرط أن لا يزيد القوى على ستين يوما ولا ضبط في الضعيف وغير المميزة الى لحظة في الاظهر والمعتادة مميزة الى التمييز لا العادة في الاصح وغير المميزة الحافظة الى العادة وثبتت بمرة في الاصح والناسية الى مرد المبتدأة في قول وتختاط في الآخر الاظهر في التحقيق

* (كتاب افصلا) *

(المكتوبات) أى المفروضات منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الحديث ضرورة وأمسله قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أر لراحمه وأسأله لتدفع حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للاعراني خمس صلوات في اليوم والليلة وتعادنا عنه الى ان أخبرهم أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة رواها الشيخان وغيرهما (اظهر وأول وقته

الطهر بين أكمل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر * (كتاب) * الصلاة (قول الشارح) أى المفروضات أى على العين روال (قول المتن) خمس الصبح لادم والظهر لادود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الرافعي في شرح المستند وأورد فيه خبرا (قول الشارح) ليلة الاسراء هي قبل الهجرة بستة وقيل بثمانية عشر شهرا (قول المتن) الظهر يدأ بها الايام أو صلاة سلاها جبريل لى صلى الله عليه وسلم فان قيل ايجاب الخمس كان ليلة الاسراء فلم يدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهر دون الصبح فالجواب محمول على حصول اعلامه صلى الله عليه وسلم بأن أول وجوب الخمس من الظهر ذكره النووي في شرح المذهب وأجاب غيره بأن الايمان بها يتوقف على بيانها ولم يبين الاعتدال الظهر * (فائدة) * قال الجوهرى الظهر بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى وقيل سميت بذلك لانها أول صلاة طهرت أولاها ففعل وقت الطهيرة

(قول المتن) ظل الشيء مثله الظل في اللغة الستر ثم الظل يكون في أول النهار إلى آخره والتي يختص بمابعد الزوال (قول الشارح) إلى وسط السماء هو يقع السين (قول الشارح) وذلك الميل هو الزوال هذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعد فقد حالة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها وعبارة الاستوى ثم إذا مالت الشمس إلى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق أن لم يكن قد بقي عند الاستواء ظل ويزداد أن كان قد بقي والتحول إلى المشرق بحدوثه أو زيادته هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر (قول الشارح) والعشاء إلى ثلث الليل أي انتهاء إلى الثلث (قول الشارح) فأسفر يحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الأسفار والأظفار كما ترى أنه أوقعها في الأسفار (قول الشارح) أي مصر ظل الشيء مثله قال الاستوى غير أنه لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة من وقت العصر إلا أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقيل أنها من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما * (فائدة) * العصر لغة العشي قال الجوهري ومنه سميت صلاة العصر انتهى والعصران الغداة والعشي (قول الشارح) وروى ابن أبي شيبة * (٤١) * إنما احتاج إلى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحة هذا دون ذلك فليتأمل

اذ يحتمل أن يريد فقد أدركها بمعنى وجبت (قول المتن) والاختيار إلى آخره قال الاستوى من هذا التعبير يعلم أن سميت بالاختيار لما فيه من الرجحان أي على غيره من باقي الوقت وقال في الاقليد سمى بذلك لاختيار جبريل إياه ثم عبارة المصنف وصنيعه يفيد أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك (قول المتن) وفي الجديد إلى آخره قالوا وذلك يسع العشاء لوجعت معها فان لم يسع بسبب الاشتغال بالأسباب فلا جمع وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مذهبها وسلفك ما في معناها ونقصه بأن سائر الصلوات يجوز مذهبها (قول المتن) وسرعة انظر هل المراد ستر جميع البدن وأفاد الاستوى رحمه الله أن الحرمة في غير الصلاة إنما يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط (قول الشارح) بالوسط المعتدل قال الاستوى السورة المتعبرة في الفرض تكون من قصار المفصل (قول المتن) ومد حتى غاب الشفق عبارة الراحى ومد إلى غروب الشفق قال الاستوى وهو يقتضي الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب قلت عبارة الكتاب أحسن

زوال الشمس) أي وقت زوالها وعبارة الوجيز وغيره يدخل وقته بالزوال (وآخره مصر) أي وقت مصر (ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده وبيان ذلك أن الشمس إذا طلعت وقع لكل شخص ظل طويل في جهة المغرب ثم يقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل إلى جهة المغرب فيتحول الظل إلى جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال والاصل في المواقيت حديث أئمة جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والنجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله أي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه نافية اشتراكهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس لم تخضر العصر وقوله حين أفطر الصائم أي حين دخل وقت افطاره وفي الصحيحين حديث إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم (وهو) أي مصر ظل الشيء مثله (أول وقت العصر) وعبارة الوجيز وغيره به يدخل وقت العصر (ويبقى وقته حتى تغرب) الشمس لحديث الصحيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة وقت العصر لم تغرب الشمس واسناده في مسلم (والاختيار أن لا تؤخر) بالقوائية (عن) وقت (مصر الظل مثله) بعد ظل الاستواء لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز إلى اسفرار الشمس ثم وقت كراهة أي يكره تأخير الصلاة إليه (والمغرب) يدخل وقتها (بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر في القديم) كما سأتى واحترز بالأحمر عما بعده من الاصفر ثم الأبيض ولم يذكره في المحرر لانصراف الاسم إليه لغة (وفي الجديد ينقض بعض قدر) زمن (وضوء وسرعة وأذان واقامة وخمس ركعات) لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها والحاجة إلى فعل ما ذكر معها اعتبره بعض قدر زمنه والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل وسأتى سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه صححه المصنف قتيبانه كما قال في الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات (ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (ومد) بالتطويل في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق الأحمر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب

خلافا لابن النقيب (قول الشارح) ١١ ل على الأصح في غير المغرب هذا المبني عليه صورته ما لو أخر غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح كما سأتى وهذا هو الآتي وأيضا فقوله المبني على الأصح صريح في ذلك لما سنعرفه من كلام الروضة وأيضا فكلام الروضة صريح أو كالمصرح في ذلك قلت فاحكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت إذا شرع في وقت يسعها قلت قال في الروضة لم يأثم قطعاً ولا يكره على الأصح ونقل من زوائد عن تعليق القانبي وجهاً قائلاً بالآثم قال الاستوى رحمه الله وقياس هذا الجزم بالجواز في المغرب انتهى قلت لعلمها فارق غيرها من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز إخراج بعضها عن الوقت في الصورة المذكورة فذهب إليه مقابل الأصح ومن ثم اتضح لك كون النبي صلى الله عليه وسلم المبني عليه هو تأخير غير المغرب من غير مد أي إذا قلنا بتحريم ذلك على الأصح قلنا في المغرب إذا خرج بعضها بالمد خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا ردماعاء تنوهم من أن الذي المغرب أولى بالجواز من غيرها

الشارح) ومده هو بضم الهمزة (قول المتن) والعشاء قال الاسنوى هو اسم لاول الظلام سميت الصلاة به لانها تفعل فيه (قول الشارح) المنصرف
 اليه الاسم يعني عن هذا أن يقول الالف واللام فيه العهد الذي كرى (قول المتن) ثلث الليل يجوز فيه ضم اللام واسكانها والنصف مثلث النون
 ويقال فيه نصيف على وزن رغيف وقالوا أيضا في الخمس وخمس وكذا في الثمن والتسع والعشر واختلفوا في الربع والسدس والسبع قال أبو عبيد
 ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم أنه قدم هذا الحكم على القول بعده مع أن حديثه ثابت قال في الكفاية لانه تظافر عليه خبر جبريل في رواية ابن
 عباس وخبر أبي موسى الأشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين * (٤٢) * (قول المتن) والصبح بالفجر

الصادق أي لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغزركم أذان بلال ولا هذا العارض لعموم الصبح حتى يستطير والصبح بالضم كما قاله الاسنوى وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح) مستطيل هذا تشبه العرب يذنب الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في أعلاه (قول الشارح) لحديث مسلم قدم هذا على حديث الصحيحين لانه أصرح منه (قول المتن) عن الاسفار أي الإضاءة يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى إلى لتوافق عبارة الروضة وغيرها وأيراد الجزء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق أنها أخرت عن الجزء الأول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنة آخرها للجزء الأول من الاختيار فالتأويل الأول أولى بل متعين (قول المتن) قلت يكره إلى آخره أي وما ورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجوار وهو خطاب مع من يشبهه عليه الحال (قول المتن) عمة هي في اللغة شدة الظلمة (قول المتن) والنوم قبلها قال الاسنوى سياق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما يعرض بعد

أه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كسبائي والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الأول بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كليهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقراءته لها أقرب من مغيب الشفق لتدبره ومده في الصلاة إلى ذلك يجوز بناؤه على امتداد وقتها اليه وعلى عدم امتداده اليه وبناءه قائل الثاني على الامتداد فقط (قلت القديم أظهر والله أعلم) ورجحه طائفة قال في شرح المذهب بل هو جديده أيضا لان الشافعي علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت فيها أحاديث منها حديث مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) أي الأحمر المنصرف اليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويبقى إلى الفجر) أي الصادق وسبائي لحديث مسلم ليس في النوم تفريط وانما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الخمس أي غير الصبح لم سبائي في وقتها (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (وفي قول نصفه) لحديث لولان أشق على أمتي لا خرت صلاة العشاء إلى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المذهب يقتضي أن الأكثرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنتشر نشوء معتز ضابطا لفق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيل ثم يذهب ويعقبه ظلمة (ويبقى الوقت حتى تطلع الشمس) لحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي حديث الصحيحين حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (قلت تكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عمة) للنهي عن الأول في حديث البخاري لا تغلظكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي انشاء وعمن الثاني في حديث مسلم لا تغلظكم الاعراب على اسم صلاتكم ألا انها العشاء وهم يعتمون بالابل ينتع أرلونه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه انهم يسمونها العمة لكونهم يعتمون بحلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث بعدها) لانه صلى الله عليه وسلم كان يكرههم سارواه الشيخان عن أبي برزة (الافى جبر والله أعلم) كترادة القرآن والحديث ومذاكرة الفقهاء وبناس الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويستحب جعل الصلاة لأول الوقت) لحديث

ابن

دخول الوقت وقبل الفعل ولما نال أن يقول ينبغي الكراهة أيضا قبله للغي السابق يعني خوف استغراق

الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاسنوى اطلاقه يشمل ما لوجهها مع المغرب جمع تقديم والمخه خلافة قال فان قلنا بعدم التصريح اهتبهل تكون بدخول الوقت أم بمعنى قدر زمن الفعل محل نظر قال والطلاق المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أصلى السنة أم لا (قول المتن) ويستحب تجهيل الصلاة لأول الوقت قال القاضي ولا خلاف في أنه لو اتممت الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسنا وخالف العزالي في الاحياء فقال ان المدة إلى خروج وقت الفضيلة خلاف الافضل

فمن يسن (ويسن) الإبراد الخ الحكمة في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للنشوع (تنبيه) محصل ما في السنوي أن أذان الظهر ركصاة (قول الشارح) والرابع أن ما وقع في الوقت أداء الخ الظاهر أنه على هذا ينوي الأداء فقط نظرا إلى الافتتاح قاله المحب الطبري (قول الشارح) وعلى القضاء يأثم الخ عبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا أو القضاء ومرجع الإشارة التحقيق (قول المتن) اجتهد بورد ونحوه لو أخبره عدل عن عيان كروية الفجر طالع امتنع الاجتهاد ومنه أذان المؤذن في الصلوات مكان ثقة عارفا وأما في يوم النجم فقد صحح النووي اعتماده خلافا للرافعي قال السنوي لأنه لا يتقاعده عن ذلك انتهى قلت ظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يمتنع عليه الاجتهاد * (فرع) * لو صلى من غير جهاد أعاد ولوطن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه * (٤٣) * (قول المتن) قضى في الاظهر اعلم أن لنا خلافا فيما لو تبين وقوعها بعد الوقت

أهي تقع قضاء أم أداء والصحيح الأول فالأظهر هنا مبني على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابلته مبني على الأداء (قول الشارح) أو بعده أي ولا تضمنية الاداء (قول الشارح) ان فات بعد تركه حتى ابن كعب عن ابن بنت الشافعي أن غير المذخور لا يقضي عملا بمفهوم الحديث من نسي صلاة أو نام عنها إلى آخره قال السنوي وحكمته التغليب وهو مذهب جماعة وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الأقل يد وأيده بأن تارك البعض عمد لا يسجد على وجه مع أنه أحوج إلى الجبر واعلم أن القاضي والمتولي والروائي في باب صفة الصلاة صرحوا بأن من أقصد الصلاة صارت قضاء وإن أوقعها في الوقت لان الخروج منها لا يجوز قال السنوي وحينئذ فيجبه أن يقال ان أوجبنا الفور لم يجز تأخيرها إلى آخر الوقت وان لم نوجبها ففي جواز اخراجها عن الوقت الأصلي نظروا فيجبه المنع انتهى (قول المتن) ويسن ترتيبه أي ولا يجب وان كان الوارد يوم الخندق هو الترتيب في قضاءه صلى الله عليه وسلم قياسا على الصوم قال السنوي ولان الفعل المجرد لا يدل عندنا سوى على الاستحباب ولو فاته الظهر بعذر والعصر بغير عذر فالظاهر مراعاة الترتيب أيضا ويحتمل خلافا (قول المتن) التي لا يخاف

ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لا قول وقهارواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين ولفظ الشيخين لوقتها فيشتغل أول الوقت بأسبابها كالطهارة والستر ونحوهما إلى أن يفعلها وسواء العشاء وغيرها (وفي قول تأخير العشاء أفضل) أي ما لم يجاوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المذهب ان تقديمها هو الذي والحب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (ويسن الإبراد بالظهر في شدة الحر) إلى أن يصير للبعثان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لحديث الشيخين أوردوا بالصلاة وفي رواية البخاري بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم أي هيجانها وفي استحباب الإبراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة وأصحهما لا لشدة الخطر في فواتها المؤدى إلى تأخيرها بالتسكسل وهذا مفسود في حق النبي صلى الله عليه وسلم (والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا ظل في طر يقصم اليه فلا يسن في بلد معتدل ولا لمن يصلي في بيته منفردا ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم ولا لمن كانت منازلهم قريبة من المسجد ولا لمن يمشون اليه من بعد في ظل والثاني لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لا طلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه (فالأصح انه ان وقع في الوقت (ركعة) فأكثر (فالجميع أداء والا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (قضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق ان الركعة تشمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكبير إلها فجعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها والوجه الثاني ان الجميع أداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء يأثم المصلي بالتأخير إلى ذلك وكذا على الاداء نظرا للتحقيق وقيل لا نظرا إلى الظاهر المستند إلى الحديث (ومن جهل الوقت) لغيم أو جسد في بيت مظلم أو غير ذلك (اجتهد بورد ونحوه) كخطاؤه وقيل ان قدر على الصبر إلى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد فقوله اجتهد أي جواز ان قدر وجوبه ان لم يقدر وسواء البصير والاعمى (فان يتيقن صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلم بعده (قضى في الاظهر) والثاني لا اعتبار بظنه فان علم في الوقت أعاد أي بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب (والا) أي وان لم يتيقن الصلاة قبل الوقت بأن يتيقن في الوقت أو بعده أو لم يتبين الحال (فلا) يقضي (ويبادر بالفائت) وجواب ان فات بغير عذر وبذا بان فات بعذر كالنوم والنسيان مسارعة إلى براءة الذمة (ويسن ترتيبه) كأن يقضي الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر (وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) محاكاة للأداء فان خاف فوتها بدأ بها وجوباً بالثلاثين فائتة (وتكره

فوتها صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين والروضة بالاتساع والضيق بالانوات وعدمه * (فرع) * قال في شرح المذهب يراعى الترتيب ولو فاتت الجماعة قال فيصلي أولا الفائت منفردا ثم ان أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها والا صلاها منفردا ومثله في زوائد الروضة في آخر صفة الصلاة واعتزله السنوي وأطال في ذلك ونقل عن البغوي وغيره أنه يبدأ بالحاضرة * (فرع) * لو شرع في الفائتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه لم يلزمه قضاؤها فلو قضاها ثم تبين أنها عليه لم يجزه بلا خلاف أقول فلو لم يتبين حتى مات الظاهر أن ذلك ينفعه في الآخرة كالوضوء احتياطا

(قول الشارح) والاستثناء في حديث أبي داود فيه أيضا أن جهنم لا تحبر يوم الجمعة (قول الشارح) رعاية للاختصار علة لقوله ولم يذ كر ذلك المصنف (قول الشارح) فإنه الضمير فيه يرجع لقوله ذلك (قول الشارح) لم تعتقد قال بعضهم لأن الأمر بالفعل لا يتناول جزئياته المكروهة (قول الشارح) كالصلاة في الحمام الفرق بينهما أن تتعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أماكن مخصوصة وأيضا فاللهي في الوقت راجع للذات وفي المكان لمعنى خارج كما بين في الأصول (قول الشارح) والثاني * (٤٤) * ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير

ونظر أيضا إلى أن سبها متأخرو هو الدعاء فكانت كصلاة الاستخارة قال الزاقي ولصاحب الوجه الأول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة (قول الشارح) فلا يكرهه قال المحاملي لكن الأولى أن لا يفعل حروجا من خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح) والثاني تكرهه فيه كغيره قال الاستنوي ولأن الحديثين إذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر لا يبرح انتهى ولك أن تقول المرجح أن أحاديث النهي في هذه الأوقات دللها التخصيص بخلاف هذا

* (فصل) * انما تجب الصلاة العبارة على مفهومها سؤال تقديره أن عدم الوجوب أن أريد به عدم وجوب المطالبة والعقاب معا وورد الكافر وإن أريد أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود الكافر أيضا على تقدير ارادة الثاني ذكر الاستنوي (قول الشارح) إذا أسلم ترغيا له في الاسلام ويثاب على الحرب التي لا تحتاج إلى نية كالعتق (قول المتن) المرتد * (فرع) * لو انتقل النصراني إلى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر أنه لا قضاء في مدة اليهود أيضا (قول الشارح) تغليظا عليه أي ولأنه التزم الصلاة بالاسلام فلا تنقط عنه بردة كحقوق الآدميين * (فرع) * لو أسلم أبوه في حال جنون الولد زمن الردة فالظاهر أنه لا يقضى من الآن لأنه جنون في زمن

الصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة للهني عنها في حديث مسلم والاستثناء في حديث أبي داود وغيره (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) بعد (العصر حتى تغرب) للهني عنها في حديث الشيخين وليس فيه ذكر الرمح وهو قريب وفي المحرر وغيره وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاضفر حتى تغرب أي للهني عنها في حديث مسلم السابق من غير ذكر الرمح ولم يذ كر ذلك المصنف كغيره مع قوله في شرح المذهب أن ذكره أجود رعاية للاختصار فإنه يندرج في قوله بعد الصبح والعصر أي لمن صلى من حين صلاته ولم يصل من الطلوع والاضفر وأشار الزاقي إلى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد إلى متعلق بالنعل وإلى متعلق بالزمان (الا) صلاة (السبب كفاية) فرض أو نفل أو صلاة جنازة كما في المحرر (و) صلاة (كسوف وخسوف) للمسجد (وسجدة شمس) أو تلاوة فلا تكره في الأوقات المذكورة لأنه صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر التي بعده فقضاها بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيل غير ذلك مما ذكر عليه في الفعل والوقت وحمل النهي على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكراهتها كراهة تحريم عملا بالأصل في النهي وقيل كراهة تنزيه فلا حرم بها لم تعتقد كصوم يوم العيد وقيل تعتقد كالصلاة في الحمام وأدرجت السجدة في الصلاة لشبهها بها في الشروط والأحكام وفي الروضة وأصلها لو دخل المسجد في أوقات الكراهة ليصل التحية فوجهان أقيسهما الكراهة كما لو أخر الفاتحة أيقضها في هذه الأوقات ولا تكره صلاة الاستسقاء فيها على الأصح والثاني ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير وتكره ركعتا الإحرام فيها على الأصح لأنه السبب ولم يوجد وقد لا يوجد والثاني يقول السبب ارادته وهي موجودة قال في شرح المذهب وهو قوي وسيأتي في صلاة العيدين وقتها من طلوع الشمس وركعتا الماوردي وغيره من ذوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الفجر على ما في الروضة وإن وقتها من طلوع الشمس فلا تكرهان قبل ارتفاعها ويسن تأخيرهما إليه كما سيأتي (والا) صلاة (في حرم مكة) المسجد وغيره لا سبب لها فلا تكره (على الصحيح) الحديث يأنى عهده مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح والثاني تكره فيه كغيره قال والصلاة في الحديث ركعتا الطواف ولها سبب

* (فصل) * انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل ذكرا كان أو أنثى (ظاهر) بخلاف الكافر فلا تجب عليه وجوب مطالبته في الدنيا لعدم محبتها منه لكن تجب عليه وجوب عقاب علمها في الآخرة كما تقرر في الأصول لتمكسه من فعلها بالاسلام وبخلاف الصبي والمجنون لعدم تكليدهما وبخلاف الخائض والنفساء لعدم محبتها منهما (ولا قضاء على الكافر) إذا أسلم ترغيا له في الاسلام (المرتد) بالجزر فإنه إذا عاد إلى الاسلام يجب عليه قضاء ما فاته في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تعليلها عليه بخلاف زمن الحيض والنفساء فيها والفرق أن اسقاط الصلاة فيها عن الخائض والنفساء عزيمة وعن المجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها (ولا قضاء على الصبي) ذكره كان أو أنثى إذا بلغ (ويؤمر بها سبع ويضرب عليها العشر) الحديث أبي داود وغيره مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ

الاسلام المحكوم به تبعا (قول الشارح) ذكره كان أو أنثى ظاهره الحلاق الصبي عني لا نثى وبه صرح الاستنوي نقله عن اللغة (قول المتن) ويؤمر بها إلى آخره يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع إلى البلوغ فإذا بلغ لم يؤمر ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام ثم أنه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا يكفي أحدهما قال الاستنوي والتعليم والضرب عليه بشرع ما يجزئ التمييز كما هو المعهود الآن... المقلد

(قول المتن) ولا قضاء على ذي حيض أي ولو نسببت فيه بخلاف الجنون إذا نسببت في محموله ومثله الانغماء (قول المتن) أو جنون وذلك لأنه لو
النس في الجنون أعني حديث رفع القلم عن ثلاث وقيس على الجنون من في معناه والأصل أن من لا تلزمه العبادة لا يلزمه قضاؤها خارج النسي
والناسي لحديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فبقي من عداها على الأصل * (فرع) * ذكر ابن الصلاح والنووي في طبقاتهما
عن السباوي في شرح البصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للبحلي أنه مكره وكذا في البحر قال بكره الحائض ويستحب
للجنون والمغشي عليه (قول المتن) بخلاف * (٤٥) * السكر أي ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف ما لو جهل حاله (قول الشارح) أخف

ما يقدر عليه أحد ظاهره أنه لا يعتبر
فعل الشخص نفسه (قول الشارح)
كما أن الجمعة الخ أي ولو فهم حديث من
أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك
الصلاة ورده القووي بأن المفهوم
لا يفيد عدم اللزوم وإنما يفيد أنها
لا تكون مؤداة (قول الشارح) وثلاث
للمغرب أي ثلاثة للمغرب في آخر وقت
العشاء زيادة على التكبيرة في آخر
وقت العشاء (قول الشارح) زمن إمكان
الطهارة لو زال الصبا آخر الوقت ثم
اعتراه جنون مثلاً بعد زمن يسع
الفرص فقط فينبغي لزومه لأن الطهارة
يمكن تقديمها على زوال المانع بل ينبغي
جريان مثل ذلك في زوال الكفر لأن
الطهارة ممكنة بأن يسلم هذا ولكن
قضية المتن والشرح خلاف ذلك (قول
المتن) وأجزأته على الصحيح أي لأنه
مأمور بها مضروب عليها وقد شرع فيها
شراطينها فلا يضر تغيير حاله إلى الكمال
كالعباد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة
ثم عتق قبل إتمامها وقبل فوات الجمعة
(قول المتن) ولا إعادة على الصحيح لا يقال
هذا نقل فكيف يسقط الفرض لانا
نقول أحجب بأنه مانع من تعليق الفرض
لامسقط (قول الشارح) لعدم التمكن

عشر سنين فاضربوه عليها وهو حديث صحيح كما قاله المصنف في شرح المذهب قال والامر والضرب
واجب على الولي أباً كان أو جداً أو وصياً أو قتيماً من جهة القاضي وفي الروضة كأصلها يجب على الآباء
والأقارب تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين
(ولا قضاء على شخص ذي حيض) أو نفاس إذا ظهر (أو جنون أو انغماء) إذا أفاق (بخلاف)
ذي (السكر) إذا أفاق منه فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة زمنه لتعديده بشرب السكر
فإن لم يعلم كونه مسكراً فلا قضاء (ولو زالت هذه الأسباب) أي الكفر والصبا والحيض والنفاس
والجنون والانغماء (وبقي من الوقت تكبيرة) أي قدرها (وجبت الصلاة) لا أدراك جزء من الوقت
كما يجب على المسافر الإتمام باقئدانه بمقيم في جزء من الصلاة (وفي قول يشترط ركعة) أخف
ما يقدر عليه أحد كما أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر بأدراك
تكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) بأدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لأن وقت
الثانية وقت للأولى في حوازل الجمع فكذا في الوجوب والثاني لا تجب الظهر والمغرب بما ذكر بل لا بد
من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين في المسافر وثلاث للمغرب لأن جمع الصلاتين المحققة
انما يتحقق إذا تمت الأولى وشرع في الثانية في الوقت ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء
بأدراك جزء مما بعدها لا تتقاء الجمع بينهما ولا يشترط في الوجوب أدراك زمن الطهارة ويشترط فيه
امتداد السلامة من الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة (ولو بلغ فيها) بالنسب (أتمها) وجوبا
(وأجزأته على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئها لا تدائها في حال النقصان
(أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالنسب أو الاختلام أو الحيض (فلا إعادة على الصحيح) والثاني تجب
لوقوعها حال النقصان (ولو حاضرت) أو نفست (أو وجن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغفره
ما ذكر (وجبت تلك) الصلاة (أن أدرك) من عرض له ذلك قبل ما عرض (قدر الفرض)
أخف ما يمكنه لتمكنه من فعله بأن كان متطهراً فإن لم تجزئ طهارته قبل الوقت كالتميم اشترط أدراك
زمن الطهارة أيضاً (والأ) أي وإن لم يدرك قدر الفرض (فلا) تجب تلك الصلاة لعدم التمكن من فعلها
* (فصل الأذان) بالجمعة (والاقامة) أي كل منهما (سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف عليهما
(وقيل فرض كفاية) لأنهما من شعائر الإسلام الظاهرة فإن اتفق أهل بلد على تركهما قوتلوا
على الثاني دون الأول (وإنما يشرعان للكتابة) دون النافذة (ويقال في العيد ونحوه) مما شرع فيه
الجماعة كالسكوف والاستسقاء والتراويج (الصلاة جامعة) لوروده في حديث الشيخين

من فعلها أي وكالو ذلك لتصاب قبل ١٢ ل التمكن من أدائه * (فصل) * الأذان إلى آخره والأذان في اللغة
الاعلام يقال أذن بشئ إذا نأذنا وأذننا أعلم به ومنه أذان من الله ورسوله إلى الناس أي اعلام والأذان بفتح الهمزة والذال الاستماع (قول المتن)
والاقامة هيبت بذلك لأنها تقيم إلى الصلاة (قول المتن) سنة أي وليست بفرض لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهما في حديث الأعرابي المسمى
صلاته مع ذكره الموضوع والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث فليؤذن لكم أحدكم (قول المتن) للكتابة أي من الخمس (قول الشارح)
مما تشرع فيه الجماعة أي الاجتازة لأن المشيعين حاضرون ولا ترد على المنهج لأنها ليست نحو العبد ثم الأذان والاقامة في هذين مكررهان

(قول الشارح) أي الاذان احترز عن الإقامة فانها مندوبة على القولين كما سيأتي عليه الشارح رحمه الله قيل قوله ويقع لاثنته (قول الشارح) وأفسح الخ أي بخلافه هنا فانه وان لم ينصح قد أشارا اليه (قول المتن) ويرفع صوته الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد يذهب للمنفرد (قول الشارح) ليظهر الاستدلال الاحسن أن يجعل هذا علة لا ورود ويمكن أن يجعل علة لقوله أي سمعت (قول المتن) لا المسجد وقعت فيه جماعة قال الاسنوي التقيد بالمسجد يقتضي انه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء في المساجد بأمر الاذان فيكون الايام فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلأن الاذان قبلها لا يستحب له لانه مدعوا بالاول انتهى وهذا الكلام * (٤٦) * يقتضي ان قولهم في المنفرد يؤذن وان بلغه

أذان غيره يجب حمله على منفرد يريد
الصلاة بعد إقامة الجماعة أو يصلى
في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح)
ولو أقيمت الخ لا يقال يعنى عن هذا قول
المناهج ويرفع صوته لا بمسجد الخ لا ناقول
ذال في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته
يستثنى الرفع بقدر ما يسمع الحاضرون
فانه شرط في الأذان للجماعة كما استعرفه
وقول الشارح في المستثنى أى هذه
ومسئلة الجديد (قول الشارح) في الاظهر
توجيهه مقابله ان كل واحد من الجماعة
الثانية مدعو بالاذان الاول وقد حضر
فكما ان الجماعة الاولى اذا حضروا
لا يطلب منهم اعادته كذلك الثانية
لا شترالك الجميع في الدعاء الاول ووجه
الاظهر ظاهر والله أعلم * تنبيه *
قد استفدنا من هذا الكلام ان آحاد
الجماعة بالاولى قبل اقامتها لا يطالب منهم
أذان لانهم مدعوون بالاول وهو كذلك
لكن قالوا ان المنفرد يؤذن وان بلغه
أذان غيره هو ذاك الجموعه يشمل بالوحضر
المسجد بعد سماع الأذان به الى منفردا
وقد سلم ان الامتنوى قال في قول
المناهج وقعت في جماعة ايقيد الوقوع
محرم - ما لم فلا يستحب له الاذان لانه
مدعو بالاذان الاول انه سى وقد حمل
هذا على مريد الصلاة مع الجماعة لكن

في الكسوف ويقاس به نحوه ونصب الصلاة على الاغراء وجامعة على الحال كما قاله في الدقائق
(والجديد نذهب) أي الأذان (للفرد) بالصلاة في صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤدين وكذا ان بلغه
كما صححه المصنف في التحقيق والتنقيح والأصل فيه الحديث الآتي والتدريج لا بد له لأن أذان صود من
الأذان الاعلام وهو متفق في المفرد قال الرافعي بعد ذكر الأول كالخيزر والنجور اذ نهره اعلم انه
يؤذن ولم يتعزضوا للخلاف وأفصح في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنادي كوالجديد لم يذكر
ويكفي في أذانه اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام (ويرفع صوته) نذر روى البخاري عن عبد الله
ابن عبد الرحمن أن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال له اني أراك تحب الغنم والبابية فاذ كنت
في غنمك أو بابيتك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن حج ولا سر
ولا شيء الا شهد له يوم التيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت ما تسمعه بخلاف أبي
كثفه المأوردى والامام والعزالي وأوردوه بالانظر الدال على ذلك لانها بالاستدلال به على أذان
المفرد ورفع صوته وقيل ان ضمير سمعته لتوله لا يسمع الى آخره فقط (الروضة) روضة
قال في الروضة كأصنافها وانصرفوا أي فلا يرفع في ذلك لثلاثتهم السامعون دخول وقت الصلاة أخرى
سما في يوم الغيم وذكر المجد جرى على الغالب ومثله الرباط ويحوم من أمم من الجماعة ولو أذنت
جماعة ثانية في المسجد سن لهم الأذان في الظاهر ولا يرفع فيه الصوت خوف البس على السامعين
وتسن الإقامة في المسكنين على القوانين فهما (ويقيم للقائمة) من يريد فعلها (ولا يؤذن) لها (في الجديد)
والقديم يؤذن لها أي حيث تفعل جماعة للجامع القديم السابق في يؤذنه فإنه اذا نذر ان يؤذن
فالقائمة أولى كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجهور في المؤذنة ان تميزت
القديم هنا على الإطلاق ويدل الجديد حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم قال ما أذنت
الظهر والعصر والمغرب فدا بلاء فأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أقام العصر فصلاها ثم أقام المغرب
فصلاها ثم أقام العشاء فصلاها رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما باسناد صحيح كذا في شرح اله
واستدل في المذهب للقديم بحديث ابن مسعود في ذلك أيضا وفيه فأمره بالاقاد ثم أقم فصلي الظهر
ثم أقم فصلي العصر الى آخره رواه الترمذي ففيه زيادة علم بالأذان على الاول فقدم عليه ثم ظهر أنه
منقطع فانه الراوى عن ابن مسعود وهو ابنه أبو عبيدة لم يسمع منه كما قال الترمذي اصغر سنه تقدمه قول
عليه في الجديد (قلت القديم أطهر والله أعلم) لحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن
النبح حتى داهت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم أذن بلال بالسلامة صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة (فان كن نوات لم يؤذن لغبرا ولي) نطعا وفي الاول

يجمع منه أن كلام المهاج في المنفرد (قول المتن) وبقية لفاتمة أي اتفاقا (قول الشارح) أي حيث تفعل جماعة يقتضي الخلاف
 أن المنفرد لا يؤذن لفاتمة لا في الجديد ولا في القديم ويكون قوله قلت القديم أظهر خاصا بالجماعة نعم على طريق الجمهور له اشكال (قول الشارح)
 على الإطلاق أي فلا يقيد بالفعل جماعة وذلك لأن ما علل به التقيد من قوله ليجامع القديم إلى آخره يأتي على هذا التقدير (قول الشارح) على
 الأول متعلق بقوله فزيادة (قول المتن) قلت القديم أظهر بهذا قال الآية الثلاثة (قول المتن) لم يؤذن لغير الأولى أي إذا والى ما ذهبوا
 مؤداة وناتية وقلنا لا يؤذن لفاتمة لم يؤذن للمؤداة أي أي إذا قدم الفاتمة

(قول الشارح) ويجرى الخلاف في المنفردة أي خلافا لما يشعر به عبارة المهاج وقوله بناء على نذب الاذان للمنفردة اقتضي صنيعة رحمه الله اذا قلنا لا نذب الاذان للمنفردة بجمري هذا الخلاف في المنفردة وذلك بعيدا من أحد ما عدم أذانهم اجزما على هذا التوزيع وهو كذلك الامر الثاني عدم اقامتها اجزما وعليه منع طاهر لان المنفردة وان لا يردن سعيهم جزميا كما سلف وفيه تسدر عنه بأن قوله بناء على آخره راجع للخلاف في الاذان فقط (قول المتن) وترتيبه يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحدة لحظة واحدة (قول الشارح) كما في الدقائق بخلاف ما في شرح مسلم من انه اسم للآيتين بالشهادتين تابا وخلاف * (٤٧) * تعبير الشرحين والروضة من انه اسم للامرين معا وقيل الترجيع ركن لوروده

كلكي ألفاظ الاذان ورد بعد ذكره في أصل الاذان من حديث عبد الله بن زيد الرازي قلت وفي الرد بذلك نظر (قول المتن) والتشويب في الصحيح شامل للقضية بناء على انه يؤذن للآيتين وهو محل نظر (قول المتن) ويسن أن يؤذن قائما وبكره من جلوس مع القدرة على القيام الا في حق المسافر الزاكب (قول الشارح) بينما في الاولى أي يقول الاولى مرتين في الالتفات الاولى والثانية كذلك (قول الشارح) كغيره من الاذكار الضمير يرجع لقول المتن ترتيبه (قول الشارح) ولا يضركم اليسير ان قال الاسنوي لكن يستحب ترك ذلك بل بكره فلو عطف حمد الله في نفسه ولو سلم عليه انسان لم يحبه ثم قال وحيث قلنا في شيء لا يكون قاطعا مستحب الاستئناف الا في السكوت والكلام اليسيرين (قول الشارح) للرجال عمومهم يشمل المحارم وقوله كما متهما لا ان تتوقف في هذا القياس (قول الشارح) في الحدث والجنابة قال الاسنوي ويتجه استواء أذان الجنب واقامة المحدث (قول الشارح) لانه أبعد على الاجابة عبارة الاسنوي لان الدعاء من العادات الى العبادات جذب الى خلاف ما تقتضيه الطبائع (قول المتن) عدل خرج به القاس فانه يجوز أذانه مع الكراهة وصحة

الخلاف (ويندب للجماعة النساء الاقامة) بأن تأتى بها احدا من (لا الاذان على المشهور) فهما لان الاذان يخاف من رفع المرأة الصوت به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين ليس فيها رفع الاذان والثاني يندب بأن تأتى بهما واحدة منهن لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندب الاذان لما تقدمت والاقامة تبع له ويجرى الخلاف في المنفردة بناء على نذب الاذان للمنفردة قال في شرح المذهب والحنثي المشكل في هذا كله كالمرأة (والاذان منى والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة) فانه منى لحديث الشيخين أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في النسائي ثم اراد معظم الاذان والاقامة فان كلمة التوحيد في آخر الاذان مفردة والتكبير في أوله أربع وفي الاقامة منى فهي إحدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتي (ويسن ادراجها وترتيبه) للامري ذلك في حديث الحاكم وادراج الاسراع والترتيب الثاني (والترجيع فيه) وهو كما في الدقائق أن يأتي بالشهادتين مرتين سرا قبل قولهما جهر لوروده في حديث مسلم والمراد بالسرا والجهر خفض الصوت ورفعهما كما عبر بهما في شرح مسلم وغيره (والتشويب) بالثلثة (في الصبح) وهو أن يقول بعد الحيلعتين الصلاة خير من النوم مرتين لوروده في حديث أبي داود وغيره باسناد جيد كما تاله في شرح المذهب قال وسواء ما قبل الفجر وما بعده انتهى وقيل ان قوب في الاول لم يثبت في الثاني واحترز الصبح عما عداها فيه التشويب كما قاله في الروضة (و) بسن (أن يؤذن قائما) لحديث الشيباني بالبلال قم فاذولانه أبلغ في الاعلام (للقبلة) لانه انقول لقاو حلقا والاقامة كالاذان فيماد كرويسن الالتفات فهما في الحيلعتين بينما في الاولى وشمالا في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما (وبشرط ترتيبه وموالاته) لان تركهما يمتثل بالاعلام (وفي قول لا يضركم كلام وسكوت طويلا) بين كلماته كغيره من الادكار قال في شرح المذهب المراد لم يفحش الطول بحيث لا يعدمع الاول أذانا ولا يضركم اليسيران جزميا وفي رفع الصوت بالكلام اليسير تردد لجوي وبهي في ترك الترتيب فيه على المتكلم منه ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشروط يؤذن اسلام والتميز) فلا يصح أذان الكافر وغير المميز من صبي ومجنون وسكران لانه عبادة وليسوا من أهلها (والذكورة) فلا يصح أذان المرأة والحنثي المشكل للرجال كما متهما بهم رسبق أذانهم لانسهما وللنساء (ويكره للمحدث) حدثا أصغر لحديث الترمذي لا يؤذن الامتوضي (ولجنب أشد) كراهة لغلط الجنابة (والاقامة أغظ) من الاذان في الحدث والجنابة لقربها من الصلاة (ويسن صبت) أي على الصوت لانه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لانه أبعد على الاجابة بالحضور (عدل) لانه يجزأ أوقات الصلاة (والامامة أفضل منه) أي من الاذان (في الاصح) لاهل للقيام بحقوقها أسبق منه (قلت الاصح أنه أفضل منها وانه أعلم) لانه لا علامه

في شرح المذهب باستحباب الحربة (قول الشارح) لانه لا علامه بالوقت الى آخره أي وأما عدم مواجبة صلى الله عليه وسلم فلا حاجة الى فراع لمراعاة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم مشغولا بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملا داوما عليه لكن هذا الحكم استسكه الاسنوي من حيث ان الاذان سنة رامة فرض كفاه من حيث انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاه

(قول الشارح) فلا يصح قبله قال الاستوى ولا يجوز (قول المتن) فن نصف الليل فائدة * السحر السدس الاخير من الليل (قول المتن) لسماعه أى وان لم يستمع أى بقصد السماع قال فى شرح المذهب ولو علم الاذان ولكن لم يسمع بعده أو صم فأنظروا هل لا تشرع له الاجابة واذا ترك الاجابة حتى فرغ المؤذن فأنظروا هل يتدارك قبل طول الفصل لا بعده قال الاستوى ولك أن تقول تكبير العيد أى الذى يقال عقب الصلوات يتدارك الناس وان طال الفصل فما الفرق انتهى واذا لم يسمع الترجيع فأنظروا هل يجب فيه لقوله مثل ما يقول واذا سمع مؤذنين واحدا بعد واحد يجب الكل ولكن الاول متأكد بكره تركه ذلك كله فى شرح المذهب (قول المتن) لا حول ولا قوة الا بالله يعبر عنهما بالحوقة وبالحوقة اما الثانى فظاهر مأخذه وأما الاول فالخام من حول والقاف من قوة واللام من الله قال الاستوى وهو أولى * (٤٨) * لشهوه جميع الالفاظ (قول الشارح)

وبأى لتكرير الحيعتين من هنا قال الاستوى لوجع فقال الا فى حيعلته ليشمل الالفاظ الاربع لكان أوضح (قول الشارح) لخبر ورد فيه قال الاستوى ما اذا عاه من الورود غير معروف قال وفى وجهه يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أغنى الاستوى وهو وجه منقاس (قول الشارح) ويستحب أن يجب فى كل كلمة عقبها قال فى شرح المذهب أى لا يقارن ولا يتأخر ومقتضاه الامتناع عند التقدم ولو كان السامع فى صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان فى قراءة أو ذكر استحب قطعه ليجيب وفى المهمات لوقارنه كفى والله أعلم (قول المتن) أن يصلى نهاره انه لا يكره افرادها عن السلام (قول المتن) الذى وعدته والحكمة فى سؤاله مع وقوعه لا محالة الطهار شرفه وعظم منزلته (قول الشارح) يدل مما قبله لانعت وذلك لان ما قبله منكرو وقد وقع هذا منكرا فى صحيح البخارى وجميع كتب الحديث حكاية لما فى القرآن * تمة * يستحب الدعاء بين الاذان والاقامة فانه لا يرد كما رواه أبو داود والترمذى وحسنه * (فصل) * فى استقبال القبلة (قول

المتن) بالوقت أكثر نفعاً منها والثالث هما سواء فى الفضيلة (شرطه) أى الاذان (الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فن نصف الليل) يصح الاذان لها كما يحكى فى الروضة وقيل من سبع يبقى من الليل فى الشتاء ونصف سبع فى الصيف تقرى بالحديث فيه ورجه الرافعى وكأه أراد به بقوله فى المحرر آخر الليل قال فى الدقائق قول المهاج نصف الليل أو ضم من قول غيره آخر الليل والاصل فى ذلك حديث الشيخين ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويست مؤذنان للمسجد يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر وآخر بعده) للحديث المذكور فان لم يكن الا واحد أذن لها المترين استحبابا أيضا فان اقتصر على مرة فالاولى أن يكون بعد الفجر (ويست لسماعه) أى المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن (الافى حيعلته فيقول) يدل كل منهما (لا حول ولا قوة الا بالله) لحديث مسلم واذا قال حتى على الصلاة قال أى سماعه لا حول ولا قوة الا بالله واذا قال حتى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله والاقامة كالاذان فى ذلك وبأى لتكرير الحيعتين فيه بحوقلتين أيضا كما قاله فى شرح المذهب ويقول يدل كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها الحديث أى داود (قلت والافى التشويب فيقول) أى يدل كل من كتبه كما قاله فى شرح المذهب (صدقت وبررت والله أعلم) قال فى الكفاية لخبر ورد فيه ويستحب أن يجب فى كل كلمة عقبها (و) يست (للكل) من المؤذن وسماعه (أن يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم) بعد فراغه لحديث مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على و يقاس المؤذن على السامع فى الصلاة (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدنا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذى وعدته) لحديث البخارى من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتى يوم القيامة أى حصلت والمؤذن يسمع نفسه والدعوة الاذان والوسيلة منزلة فى الجنة رجا صلى الله عليه وسلم أن تكون له والمقام المذكور هو المراتب فى قوله تعالى عسى أن يعثربك مقام محمودا وهو مقام الشعاة فى فصل القضاء يوم القيامة يحتمل فيه الاولون والآخرين وقوله الذى وعدته يدل مما قبله لانعت

* (فصل استقبال القبلة) * أى الكعبة (شرط لصلاة القادر) عليه فلا تصح صلاة بدونه اجماعا بخلاف العاجز عنه كريض لا يجد من يوجهه الى القبلة ومربوط على خنثية فيصلى على حاله ويعيد ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضا لان الالتفات به لا يبطل الصلاة كما يؤخذ مما سياتى من كراهته (الافى شدة الخوف) أى لا يشترط الاستقبال فيها كما سياتى فى باب الضرورة وسواء فيه الفرض والنفل (و) الا فى (نفل السفر) للمسافر التنفل راكبا أو ماشيا (أى سوب مقصده كما يؤخذ مما سياتى

المتن) القبلة هى فى اللغة الجهة (قول الشارح) اجماعا هو ذلك على انه أراد بالقبلة أعم من العين (قول الشارح) للضرورة لانه قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى عبد الله رضى الله عنه ذلك الا عن النبى صلى الله عليه وسلم (قول المتن) والافى نفل السفر أى حيث لم يمكنه الاستقبال واتمام الاركان فى هودج ونحوه كما سياتى وخرج بالنفل الجارية فأنها ملحقة بالفرائض لان تجويزها على الراحة يؤدى الى محصورتها قال الرافعى وقضية العلة جوازها على الراحة قائما اذا تمكس منه يعنى فى حال مشها واستظهره الاستوى وقال قياسه صحتها ماشيا فى الصلاة على الغائب وغيره لكه فى شرح المذهب قدم مرجح امتناع المشى والله أعلم وجوز أن يظهرى فعل المأفلة الداضر المتردد فى حوائجه (قول المتن) فالسافر نهاره كغيره انه يستحب الاستقبال

(قول الشارح) وفي رواية البخاري انما ذكر هذه لان ما قبلها لا يمنع من ان يصل المكتوبة على الارض لجهة مقصده (قول الشارح) كالتعمير أي بجامع ان كلامهم تغيير في الصلاة نفسها ورد بان المعنى الذي شرع هذا الاجل وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه الى كثرة النوافل وملازمة الاوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كليل والقاضي والبعوي أن يخرج الى حد لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (قول المتن) ويختص بالتحريم * (٤٩) * قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه لزمه الاستئصال

قال ابن التقيب ويومي المتوجه الى القبلة فان سار سيرا القافلة جاز أن يتجه الى جهة مسيره وان كان هو المرید لا سير لزمه أن يتجه للقبلة بل ان كان نزل في أثناء لزمه ذلك قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه التوجه انتهى وقوله قبل ركوبه أي والحال انه المرید للسفر هذا هو الظاهر ويحتمل خلافه والحكمة في الاختصاص بالتحريم أن يقع أول الصلاة بالشروط ثم يجعل ما بعده تابعه كالمسألة (قول الشارح) لا يصل الى القبلة أي فاذا سار ولو بارادته تم لجهة مقصده وجهه الشاشي وخالف الماوردي فكان الشارح رحمه الله يريد ضعف مقاله لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول الشارح) عامدا مثله المكروه وان قصر الفصل لندوره ومثل الناسي ما اذا انحرف خطأ أو لجماح الدابة (قول الشارح) ولا بد أن يكون السجود أخفض من الركوع أي ولا يلزمه بدل وسعه في خفضه بعد التميز بينهما (قول المتن) ويستقبل فهما الخ طاهر اطلاقهم سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن) ولا يشي الى آخره هذا التعليل يفيد المشي في الاعتدال دون الجلوس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين * (فرع) * لو خاف انقطاعا عن الرفقة بسبب الاستقبال واتمام الاركان فهل يغتفر ذلك ويومي هو محتمل (قول الشارح)

لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حيث ما توجهت به أي في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لهما غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وفي رواية البخاري فاذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألقى الماشي بالراكب وسواء الرتبة وغيرها وقبل لا يجوز العبد والكسوف والاستسقاء للراكب وفي شرح المذهب والماشي لندرتها (ولا يشترط طول سفره على المشهور) والثاني بشرط كالقصر وفرق الأول بأن النفل يتوسع فيه كجواز قاعدة المقادر على القيام ويشترط ما سبقت في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر معصية وأن يقصده موضع معين فليس للعاصي بسفره والهائم التنفل راكبا ولا ماشيا كما أفصح به في شرح المذهب (فان أمكن استقبال الراكب في مرقد) في جميع صلاته (واتمام ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه (والا) أي وان لم يمكن الراكب ذلك (فالاصح) أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا يجب والسهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريفها أو سائرته ويده زمامها وهي سهلة وغير السهل أن تكون مقطوعة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقا لان وجوبه بشوش عليه السير والتألم يجب مطلقا فان تعذر لم تصح الصلاة (ويختص) وحوب الاستقبال (بالتحريم وقيل يشترط في السلام أيضا) ولا يشترط فيما بينهما خرما وقال ابن الصباغ القياس أنه مادام واقفا لا يصلي الا الى القبلة ويدل للأول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركبه رواه أبو داود باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب (ويحرم انحرافه عن طريقه) لانه بدل عن القبلة (الا الى القبلة) لانها الاصل فان انحرف الى غيرها عامدا بطلت صلاته أو ناسيا وعاد على قرب لم تبطل وان طال بطلت في الاصح (ويومي بركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه أي يكفيه الایماء هما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تميزا بينهما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومي أياء الا الفرائض وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالایماء يجعل السجود أخفض من الركوع (والا طهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فهما وفي احرامه) أي يلزمه ذلك لسهولته عليه باللبث (ولا يشي) أي لا يجوز له المشي (الا في قيامه وتشهده) لطولهما والثاني يكفيه أن يومي بالركوع والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فهما ويلزمه في الاحرام في الاصح ولا يلزمه على القولين في السلام على الاصح (ولو صلى فزاعا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز) وان لم تكن معقولة لاستقراره في نفسه (أو سائرته فلا) يجوز لان سيرها منسوب اليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقرافي نفسه (ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردودا أو مفتوحا مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع أو على سطحها مستقبلا من بناها ما سبق) أي ثلثي ذراع (جاز) أي ما صلا به بخلاف ما اذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة اليه لان الشاخص ستره

ويلزمه في الاحرام في الاصح تفريع على الثاني ١٣ ل وقضيته المزموم وان لم يسهل (قول الشارح) بدليل جواز الطواف أي بخلاف السفينة فانها كالدار وتظهر بعضهم في هذا بأنه لو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق فاطاهر الحجة قلت بل الظاهر خلافه وأيضا العدول الى السير في السفينة متعذرا ومتعمرا في حال السير بخلاف الدابة

(قول الشارح) وفي الصحيحين الخ زوى الشيطان أيضا أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في السكعة والجواب عنه أن الدخول وقع مرتين لم يصل في الأولى وصلى في الثانية كذا رواه الإمام أحمد في مسنده وذكره ابن حبان في صحيحه (قول المتن) علم القبلة قال الاسنوي ومجواب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكل موضع ثبتت صلاته فيه ينزل منزلة السكعة في جميع ما ذكر فيها (قول المتن) حرم عليه التقليد لوقاله الرجوع إلى غيره لسكان أولى ليوافق عبارة الروضة الآتية (قول المتن) أخذ بقول ثقة مثل ذلك المحارب الموجودة في بلاد المسلمين السالمة من الطعن (قول الشارح) بأن كان عارفا بأدلة القبلة أي أو أمكنه التعلم مطلقا على ما في المنهاج تبع الرافعي أو بشرط * (٥٠) * السفر على المختار في الروضة كما سبأني

كل ذلك آخر الصفحة والله أعلم أي بعد قول المتن فيحرم التقليد (قول الشارح) وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام قال الاسنوي رحمه الله نقل الرافعي كلام الإمام وأقره ثم جزم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الوجيز بأن الإطلاق محمول على هذا التقيد وغفل عنه في الروضة فنقل كلام الإمام ساكنا عليه انتهى (قول الشارح) وفيه أي التقيد احتمال من التيمم أول الوقت أي إذا علم وصوله إلى الماء آخره (قول المتن) على الصحيح هذا الخلاف يجري في المفتي في الأحكام الشرعية وفي المقلد هنا أي في القبلة وهناك وفي الشاهد إذا زكى ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن وفي طلب التيمم الماء إذا لم يتصل عن موضعه (قول المتن) قلدة لوقاله اختلاف مجتهدان فالأجيب تقليد الأعم وقيل يجب كان استويا بخير (قول المتن) فالأصح وجوب التعلم كالوضوء وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح) بل هو فرض كفاية أي لأن الحاجة إليه نادرة (قول الشارح) أن أراد سفره ففرض عين أي لكثرة الاشتباه فيه (قول المتن) قد بين الخطأ أي ولو بأخبار ثقة ومثله محارب المسلمين السالمة من الطعن (قول المتن) قضى بهم اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبلة لابن القاص جريان القولين مطلقا كما مشى عليه

المصلي فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كؤخرة الرجل رواه مسلم وهي ثلث أذراع إلى ذراع قهر يابذراع الأدمي ولا فرق في الجواز بين الفرض والنفل وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها ركعتين (ومن أمكنه علم القبلة) ولا حائل بينه وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل ابن قيس أو سطح وشك فيها الظلمة أو غيرها (حرم عليه التقليد) أي الأخذ بقول المجتهد بأن يعمل به فيها (والاجتهاد) أي العمل به فيها السهولة هلهما في ذلك وقول الروضة كأصلها لا يجوز له اعتماد قول غيره نعم المجتهد والمخبر عن علم ولو حال بينه وبينها جبل أو بناء ففي الروضة وأصلها له العمل بالاجتهاد للثقة في تكليف العبادة بالصعود أو دخول المسجد ويؤخذ مما سبأني أنه يعمل بقول المخبر عن علم مقدمه على الاجتهاد (والأ) أي وإن لم يمكنه علم القبلة (أخذ بقول ثقة يخبر عن علم) سواء كان حرا أم عبدا ذكرنا أم أنثى بخلاف القاسم والمميز وليس له أن يجتهد مع وجوده (فإن فقدوا أمكن الاجتهاد) بأن كان عارفا بأدلة القبلة كالشمس والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فإن ضاق الوقت عنه صلى كيف كان وتجب الإعادة (فإن تخير) المجتهد لغيره أو ظلمة أو تعارض أدلة (لم يقل في الاظهر) لجواز زوال التخبر عن قرب (وصلى كيف كان) لحرمة الوقت (وقضى) وجوبا والثاني يقلد ولا يقضي قال في شرح المذهب والخلاف جار سواء ضاق الوقت أم لا عند الجمهور وقال الإمام محله إذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعا لعدم الحاجة انتهى وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام وأنه قال بعدها وفيه أي التقليد احتمال من التيمم أول الوقت (ويجب تعديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر) من الخمس أداء كانت أو قضاء (على الصحيح) إذا تيقن بقاء الظن لا أول والثاني لا يجب لأن الأصل بقاء الظن ولا يجب للنافلة جزمها وخص بعضهم الخلاف بما إذا لم يفرق موضعه كما في طلب الماء في التيمم حتى إذا فرقه يجب التجديد جزمها وفرق الرافعي بأن انطاب في موهبه لا يفيد معرفة العدم في موضع آخر وأدلة القبلة أكثرها سماوية تختلف دلالتها بانسانات التربة نعم الخلاف مقيدها إذا لم يكن ذا كرا لدليل الاجتهاد فالذا كرا له لا يجب عليه تعديده قطعا كما دل في الروضة في كتاب القضاء في مسئلة وقوع الحادث مرة أخرى للجهل بالثبوت على مسئلة التمسك أنه إن كان ذا كرا لدليل لم يلزمه التجديد قطعا (ومن عجز عن الاجتهاد وتعمد ذلك كما عجز) لعدم رؤيته لها وبصير ليس له أحلية معرفتها (قلدة عارفا) بها ولو كان عبدا أو امرأة بخلاف الفاسق والممير ولا ينقض ما يصل به بالتقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على أحد المذاهب في تحريم الاجتهاد كما ذكره في الكفاية (وان قدر) الشخص على تعلمها (فأصح وجوب التعميم) عليه (يخبر به) فأن ضاق الوقت عن العلم صلى كيف كان وأعاد وجوبا والثاني لا يجب التعميم عليه لعدم وجوب فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا ينقض ما يصل به بهذا ما ذكره الرافعي وقوله في الروضة المختار ما قلده غيره أنه إن أراد سفره ففرض عين والافترض كفاية وحججه في شرحه ما سبق (ومن صلى بالاجتهاد تيقن الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الاظهر) أي لا يجب القضاء لعذره

الشارح ثم ما ذكرهنا في المجتهد إذا تيقن الخطأ أو تغير اجتهاده يجري في المقلد إذا أخبر من قلده بيقن الخطأ أو تغير اجتهاده أو أخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن) في الاظهر أي لأنه يتيقن الخطأ فيما يمتثل في التضامن في الوقوف بعرفة وبخلاف الأكل ناسيا في الصوم (قول الشارح) والثاني لا يجب هو مذهب الأئمة الثلاثة لأنه ترك الاستسقال له رفكنا كترتيب التنازل واستدلوا بقضية أهل قباء في تحولهم لما بلغهم النسخ واجيب بأن النسخ لم يثبت في حقهم إلا بعد الجبهه الاصلية فيكون منسكين بنص فلا نسبوا إلى تغيير بخلافه المجتهد وقد كرهنا

(قول الشارح) بناء على القضاء قد أشار الى ذلك المتن بقوله فلو بانغا (قول الشارح) ويخبر عن الح استدلاله بقصة أهل قباء (قول المتن) وان شئت اجتهاده أى ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح) فظهر له الصواب يريد ان محل العمل بالثاني اذا اقترن ظهور الصواب بظهور الخطأ والامان كان خارج الصلاة فهو مختير أى فلا يقلد ويصلى كيف كان ويقضى وان كان فيها وجب الاستئناف وان قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته الى غير قبله محسوبة * فائدة * قال في شرح الارشاد والمراد بانقاربه أن يظهر معها أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال في قولنا يريد أن نحل العمل الخ واعلم ان الاجتهاد الثاني اذا كان مساوياً للاول فالذي حزمه البغوي وصوبه الطبري والاسنوي وجوب البقاء على الجهة الاولى فما صححه في المجموع * (٥١) * من وجوب التحول في هذه الحالة أيضاً اخذاً باطلاق الجمهور مردود

بل قال الاسنوي انه باطل ومخالف لما اقتضاه كلام الرافعي من وجوب الاستئناف وعبرة الاسنوي في القطعة عند قول المنهاج وان تغير اجتهاده محل بالثاني مانصه التنبيه الثاني محل ما سبق اذ ارجح الثاني فان استويا وكان خارج الصلاة فهو مختير وان كان فيها فان عجز عن ادراك الصواب عن قرب بطلت وان قدر فهو يخبر وينى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الرافعي زاد في الروضة الصواب الاستئناف قال الاسنوي وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من المهمات انتهى ومراعاة ما سلف نقله عنه كالبغوي من البقاء على الاول (قول الشارح) أو فيها انحراف وأتمها قال الاسنوي لا يعود فيه الخلاف المذكور في الجهة لان التماس والتيسر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجهه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد في الجهة في أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح

* (باب صفة الصلاة) *

بالاجتهاد (فلو تبينه فيها وجب استئنافها) بناء على القضاء ويخبر عن مقابلة الى جهة الصواب ويتمها (وان تغير اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الاول (محل بالثاني ولا قضاء) لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا يتقض بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لها ما ذكر ويندرج في عبارة المصنف الخطأ في التماس أو التيسر فان تبينه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الاظهر فهما وان ظننه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأتمها

* (باب صفة الصلاة) *

أى كيفيتها وهي تشمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنتين تأتى معهما (أركاناً ثلاثة عشر) وفي الروضة سبعة عشر عدتها الطمأنينة في محالها الاربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزم من ذلك وهو اختلاف في اللفظ دون المعنى (النية) وهي القصد (فان صلى فرضاً) أى أراد أن يصلى ما هو فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة وهي هنا ما عدا النية لان الاتوى ولذلك قيل انه اشترط (وتعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكره الصادق بالصلاة المعادة لتعين نية الفرضية للصلاة الاصلية والثاني يقول هو منصرف الهابدون هذه النية فلا تجب بخلاف المعادة فلا ينصرف الهابدين بقصد الاعادة (دون الاضافة الى الله تعالى) فلا تجب لان العبادة لا تكون الا لله تعالى وقيل تجب ليتحقق معنى الانخلاص (و) (الاصح) انه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه هو قول الاكثرين القائلين بأنه لا يشترط في الاداء نية الاداء ولا في القضاء نية القضاء وعدم النية مبنى على اشتراط ذلك ومرادهم كما قال في الروضة المصنف من نوى جاهل الوقت لغيم أو نحوه أى طأنا خروج الوقت أو بقاءه ثم تبين الامر بخلاف ظنه اما العالم بالحال فلا تنعقد صلاته قطعاً لتلاعبه نقله في شرح المذهب عن تصريحهم (والنفل ذو الوقت أو السبب كالفرض فيما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة عيد الفطر أو النحر وصلاة الضحى وراتبة العشاء والوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء (وفي) اشتراط (نية النافلة وجهان) كفاي نية الفرضية

(قول الشارح) أى أراد أن يصلى ما هو فرض كأنه دفع لما عترض به الاسنوي من ان ضمير فعله الآتى لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سيأتى في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القاياني رحمه الله كلام المؤلف أولاً في ذات الفرض لا في صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي رحمه الله (قول الشارح) الصادق الخ يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح) لان العبادة لا تكون الا لله تعالى مثله قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم (قول الشارح) ليتحقق معنى الانخلاص استدلال بعضهم بقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الآية وجهه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى يتغنى بها وجهه به الأعلى (قول الشارح) وتعيينها معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح) كفاي نية الفرضية من هنا قال الاسنوي لو قال الوجهان كان أولى

(قول الشارح) وفي اشتراط نية الاداء والقضاء الخ عبارة المتن تفيد ذلك فتأمل أي كما يؤخذ من قوله كالغرض فيما سبق (قول المتن) تكبيرة الاحرام يقال أكرم الرجل اذا دخل في حرة لانه لا يتم تكبيرة الجوهري قال الاسنوي فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور قبل لها تكبيرة الاحرام انتهى وذهب الحنفية الى انها شرط يدخل في الصلاة عقبها وقائدة الخلاف تظهر في النجاسة اذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضر المصلي عظمة من غلبها للوقوف بين يديه ليعتدل هيئته فيخشع ولا يغيب قلبه (قول المتن) الله أكبر قال الاسنوي هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكايتهم انه يجب على المصلي ايضاها وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموما الله أكبر بوصلها جزم به في شرح المذهب (قول المتن) ولا تضر زيادة لا تمنع جعل المأوردى من أمثلة هدم الضرر الله لا اله الا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلى الراعي ذلك بأن هذه الزيادة محترجة عن التكبير (قول المتن) كالله الاكبر الله الاسنوي بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة * (٥٢) * في التعظيم وهو الاشعار بالخصيص

(قلت الصحيح لا تشترط نية النفلية والله أعلم) لعدم المعنى المعلن به في الفرضية وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصولها ولم يذكروا هنا خلافا في اشتراط نية النفلية ويمكن جمعه كما قال الراعي ونجى الخلاف في الاضافة الى الله تعالى (والسبب بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفائه ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن قصد الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويندب النطق) بالأسنوي (قيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الاحرام ويتعين) فيها (على التادار الله أكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيوني أسلى رواه البخاري فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لانه الله أكبر كالله الاكبر) بزيادة اللام (وكذا الله الجليل أكبر في الاصح) والباقي تضر الزيادة منه يستتلاها بخلاف الأولى (لا أكبر الله) أي لا يكفي (على الصحيح) لانه لا يسمى تكبيرا والثاني يمنع دلت (ومن عجز) وهو ناطق عن التكبير (ترجم) عنه بأي لغة شاء ولا يعدل الى غيره من الأذكار (ووجب اعتدال قدر) عليه ولو بالسفر الى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء صلاه بالترجمة قبله الا أن يكون آخره مع التمكن منه فانه لا بد من صلاته بالترجمة عند سبق الوقت لحرمته ويجب القضاء بنفريته الأخير ويجب على الآخر ستر يركب لسانه وشفيه ولهااته بالتكبير قدر امكانه قال في شرح المذهب وهذا حديثه وسلامه وسائر أذكاره (ويسن رفع يديه في تكبيرة حذو منكبيه) لحديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه قال في شرح مسلم وغيره سنن حذو منكبيه أن يحاذي أطراف أصابعه أعلا أذنيه وإما ما شهى أذنيه وراحته منكبيه ودال حذو ومصرف منه معجزة (والاصح) في وقت الرفع (رفعه مع ابتدائه) أي التكبير والثاني مع قول التكبير وبكبر مع حط يديه وسواء على الاول انتهاء التكبير مع الحط أم لا وقيل يسن انتهاءهما معا (ويجب قرن اليه بالتكبير) يعني يجب قرنها بأوله واستحبابها الى آخره كما في المروضة وصلها والمحرر وغيره

(قول المتن) لا أكبر الله أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاما وهذا لا يسمى تكبيرا (قول المتن) ومن عجز ترجم أي فهم بالعربية واجبة ودليله ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال صلوا كما رأيوني أصلى وقوله ترجم أي لان التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول الشارح) بأي لغة شاء وقيل تتعين السريانية أو العبرانية لان الله أنزل بهما كتابا فان عجز فبالفارسية فان عجز فبأيها شاء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لانها أقرب الى العربية (قول الشارح) ولو بالسفر الى بلد آخر ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر (قول الشارح) ويجب على الآخر سنن الى آخره فان عجز نواه بقلبه (قوله) تشهد الاحسن جعل الضمير عائدا على المصلي لا على الآخر سقط (قول المتن) ويسن رفع يديه لما فرغ من بيان واجب التكبير

شرع في بيان سننه * (فروع) * لو قطعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المستنون أو بل كان اذا فرغ يديه أو نقص بأي بالممكن فان قدر عليهما ما زاد أو لم يستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يفرق الأصابع تفريقا وسطا وان يأتي بالتكبير أي تكبيرا التحريم مبينا بلائد والحكمة في تفريق الأصابع أن يكون لكل عضو استقلال في العبادة ضرورة (قول المتن) حذو قال الاسنوي معناه مقابل (قول المتن) والاصح رفعه مع ابتدائه لورث حتى أتى ببعض التكبير سن الرفع أيضا بخلاف ما وفرغ منه قبل الرفع (قول الشارح) وبكبر مع حط يديه أي ويكون انتهاءهما معا لا يخلو جزء من الصلاة بلا ذكر كذا ساق الاسنوي هذا الوجه لكنه هنا جزمنا وفي الاسنوي ثالث وجعل الاسنوي الثاني أن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارنان فاذا فرغ أرسلهما (قول الشارح) واستحبها قال السبكي اختلوا في هذا الاستحباب فقيل المراد أن يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار اليه ليس بنية واجبا ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوالى أمثاله فاذا وجد القصد المعتبر أولا جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تكرار اليه كتكرير التكبير كيصر لانه الصلاة لا تتعدد الا بالفرار من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتقضى لها كل أحد ولا يغفل

(قول المتن) وقيل يكفي على هذا الوجه بأن استصحاب التذكاري في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرق الأول بأن التبرع شرط في الانعقاد وهو لا يحصل الا بتمام التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاستكفاء بوجود التبرع قيل التكبير (قول الشارح) وقيل يجب بسطها عليه هذا يختلف في النفل المطلق لأنه فيه مقصود واحد (قول المتن) الثالث القيام بركه أن يتم إحدى رجليه على الأخرى وأن يلمس قدميه ويستحب اطراف الرأس (قول المتن) فقاره جمع مفردة فقارة (قول الشارح) وقال الامام اعترض بأن الامام وافق على ايجاب القيام على الركبتين مع انها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن) ولو أمكنه * (٥٣) * القيام الخ لو قدر على الركوع دون السجود نظر ان قدر على أقله أتى به

مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من تقويت سنة (قول المتن) بقدر امكانه لو احتاج في ذلك إلى انعقاد على شيء لزمه (قول المتن) فقد كيف شاء لو نذر صلاة ركعتين قائما فجزأه فصل يجزئه الجلوس وجهان (قول المتن) من ترهه وكذا باقي الجلوسات (قول الشارح) بالمعنى السابق يعني كيف شاء والوجه أن يرجع ذلك لمعنى العجز السابق وأوله وللعود معا (قول الشارح) ويجوز على الايسر لاطلاق الحديث (قول المتن) مستلقيا أي ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قيل يرد على المنهاج جواز الصلاة مستلقيا للقادر على القيام اذا احتاج إلى ذلك لداواة بصره (قول الشارح) والسجود أخفض من الركوع فان لم يمكنه ذلك أو ما يطره وكذا يجابجه كما ذكره الحضرمي شارح المذهب فان عجز جري الأفعال على قلبه * (فرع) * لو شرع في السورة فججز كلها قاعدا ولا يلزمه قطعها بالركع * (فرع) * لو صلى منفردا لصلى قائما ولو صلى مع جماعة فقد في بعضها الأولى ان يصلي منفردا كذا قالوه وغرضهم انه يجوز له أن يحرم

(وقيل يكفي) قرنها (بأوله) ولا يجب استصحابها إلى آخره وقيل يجب بسطها عليه وينصق قرنها بأوله بأن يستحضر ما ينوي فيه (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الاحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كاصلها يجب أن يكبر قائما حيث يجب القيام (وشرطه نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحنيا) إلى أمامه أو خلفه (أو مائلا) إلى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائما لم يصح قيامه) فان لم يطبق انصبا أو صار كراخ (لكبر أو غيره) (ما الصحيح انه يقف كذلك) لقربه من الانتصاب (ويزيد انحناء ركوعه ان قدر) على الزيادة وقال الامام بقدر فاذا وصل إلى الركوع ارتفع إليه لان حذو يفارق حذو القيام فلا يتأذى القيام به (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله نظيره (قام وفعله ما بقدر امكانه) في الانحناء لهما بالصلب فان عجز في رقبته والرأس فان عجز أو ما لهما (ولو عجز عن القيام) بأن يلحقه مشقة شديدة أو زيادة مرض أو خوف الغرق أو دوران الرأس في السفينة (قد كيف شاء واقتراشه أفضل من ترهه في الظهر) لانه قعود عبادة بخلاف التربع وعكسه وجهه بأن الاقتراش لا يتميز عن قعود التشهد بخلاف التربع ويجزى الخلاف في قعود النفل (وبكره الاقواء) في هذا القعود وسائر قعودات الصلاة (بأن يجلس الشخص على وركبيه) وهما أصل الفضل (ناصر ركبتيه) ودليله حديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقواء في الصلاة صححه الحاكم (ثم ينحني) هذا المصلي قاعدا (لركوعه بحيث تنحني جبهة ما قدام ركبتيه) وهذا أقل ركوعه (والاكمل أن يجازي موضع سجوده) وركوع القاعدا في النفل كذلك وهما على وزن ركوع القائم في المحادة أو سياقي (فان عجز) المصلي (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى جنبه اليمين) استحبابا ويجوز على الايسر (فان عجز) عن الجنب (فمستلقيا) على ظهره ورجلاه للقبلة والاصل في ذلك حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صلى قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد الساق فان لم تستطع فمستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها ثم اذا صلى على هيئة من هذه الهيئات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والأوأمأ بهما منحنيا وقرب جبهته من الأرض بحسب الامكان والسجود أخفض من الركوع (وللقادر) على القيام (النفل) قاعدا وكذا مضطجعا في الاصح حديث البخاري من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد والمراد بالنائم المضطجع واليمين أفضل من اليسار كما قاله في شرح مسلم ويقعد للركوع والسجود وقيل يرمي بهما ومقابل الاصح يقول لمن يقيس الاضطجاع على القعود الاضطجاع بمحسورة الصلاة بخلاف القعود قال في شرح مسلم فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح (الرابع القراءة) أي للقائحة كما سيأتي (ويستبعد التقرن) لفرض

قائم الجماعة ثم اذا عرض له العجز ١٤ ل جلس فليعلم ذلك (قول الشارح) لحديث البخاري إلى آخره قال الاسنوي هو وارد والاصل بقص الاجر (قول الشارح) ومقابل الاصح إلى آخره عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراد به المريض الذي يمكنه القيام أو القعود مع شدة مشقة فيجوز العود إلى القعود أو الاضطجاع والاجر على النصف وان تحمل المشقة وأتى بما يقدر عليه ثم أجره وذكروا زيادة على ذلك فليراجع من شرحه (قول الشارح) لمن يقيس الاضطجاع الخ لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرح القيس أن يكون ثابتا بالنص (قول المتن) ويستبعد التقرن خلافا لما لك في استحبابه قبله

(قول المتن) دعاء الافتتاح لتعوذ قبله ولوسه والم بعد اليه ولا يفعله المسبوق إذا أدرك الإمام ثم قام بعد سلامه (قول الشارح) نحو وجهت أقبليت وجهي وقبل قصدت عبادتي وفطرا بدأ الخلق على غير مثال وجميع السموات فقط دون الأرض لأنها أشرف وقال القاضي بوالطبيب لأنها لا يتبع من الأرض إلا الطبقة الأولى بخلاف السموات فإن الشمس والقمر والتجموم موزعة عليها والخفيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل إلى الحق والخفيف أيضا عند العرب من كان على ملأ إبراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما أنامن المشركين يقول هكذا ولو كان امرأة ومثله من المسلمين (قول الشارح) للقراءة فن لا يحسنها ينبغي عدم الاستحباب في حقه من الشيطان الرجيم والشيطان اسم لكل متمرد من شطن إذا بعد أو شاط * (٥٤) * إذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفي

القليد هو بمعنى فاعل لأنه يرجم بالوسوسة (قوله) فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو بيان للأكل (قول الشارح) أي دعاء الافتتاح والتعوذ الخ قياسا على الاذكار المسحبة (قوله) وفي قول يستحب في الجهرية الجهر أي تبعا للقراءة وكما في خارج الصلاة (قوله) والثاني بتعوذ في الأولى فقط لوزنه على هذا في الأولى أي فيه فيما بعد ثم هذا الخلاف يجري في القيام الثاني من صلاة المسبوق (قول المتن) لم تصح قراءته هذا إذا لم يتجدد الوجه بطلان الصلاة لتغير المعنى (قول المتن) فإن تخلل ذكر أي ولو قرأنا قال الاسنوي لو أتى بذلك ناسيا للصلاة مقتضى كلام الرافي أنه كالسكوت الكثير ناسيا وهو لا يضرب * (فائدة) * الذكر باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد التسيان وذاته مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى (قول المتن) فلا في الأصح قال الاسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر (قوله) وقيل ليس بمندوب هو شامل لما إذا ترك الإمام التأمن فأمن المأموم (قوله) العبد قال الرافي سواء كان مختار أم لعارض كالسعال والتوقف

أو نفل (دعاء الافتتاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للإتباع في ذلك رواه مسلم الكلمة مسلمانان حبان (ثم التعوذ) للتراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ويسرهما) أي دعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية وفي قول يستحب في الجهرية الجهر بالتعوذ (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) لأنه يتبدل فيه قراءة (والأولى أكد) مما بعدها والطر يق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني بتعوذ في الأولى فقط لأن القراءة في الصلاة واحدة (وتعين الفاتحة كل ركعة) لحديث الشيخين لأصلا لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما في حديث المسمى صلته في رواية ابن حبان وغيره ثم أقر بأن القرآن إلى أن قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة (الركعة مسبوق) فإنها لاتعين فيها على الأصح الآتي في صلاة الجماعة (والبسملة منها) أي من الفاتحة عمل لأنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها صححه ابن خزيمة والحاكم ومسلم في ثبوته من حيث العمل الظن (وتشديداتها) منها لأنها هيأت لحروفها المشددة ووجوبها شامل لبياتها (ولو أبدل ضادا) منها أي أتى بدلها (بظاء لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الأصح) لتغيره النظم والثنائي تصح لعسر التمييز بين الحرفين على كثير من الناس (ويجب ترتيبها) بأن يأتي على نظمها المعروف ولو بدلت بغيرها الثاني لم يعتد به وبني على الأول أن سها تأخيرها ولم يطل انفصل ويستأنف أن تعمد أو طال الفصل (وموالها) بأن يأتي بأجزائها على الولا (فان تخلل ذكر) كتسبيح لداخل (قطع الموالاة) وإن قل (فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة) امامه وقصه عليه (إذا توقف فيها) فلا يقطع الموالاة (في الأصح) بناء على أن ذلك مندوب وقيل ليس بمندوب فيقطعها (ويقطع السكوت) العبد (الطول) لا شعاعه بالأعراض عن القراءة (وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح) والثنائي لا يقطع لأن تعمد القطع لا يؤثر وحده والسكوت اليسير لا يؤثر وحده فكذا إذا اجتمعما وجوابه انفع (فان جمل الفاتحة) أي لم يعرفها وقت الصلاة بطريق أي تعذرت عليه لعدم العلم والمخف أو غير ذلك (فسبع آيات متوالية) يأتي بها بدل الفاتحة التي هي سبع آيات بالبسملة (فان يحجز) عن المتوالية (متفرقة قلت) الأصح المنصوص جواز المتفرقة مع حفظه متوالية والله أعلم فان عجز (عن القرآن) أي يذكر (غيره) كتسبيح وتلليل قال البغوي يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الله مام لا قل في الرونة كأصلها والأول أقرب (ولا يجوز نقص حروف البذل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة في الأصح) وحروفها

في القراءة ونحوهما فإن كان ناسيا لم يضرب في الكفاية والاعياء كالنسيان (قول المتن) فسبع آيات أي بشرط أن تشق على لشدات أو على حرفين بدل الحرف المشدد (قول المتن) حواز المتفرقة نازع الاسنوي في ذلك وقال ان الذي استند إليه اصنف في الجواز لم يصرح جوابه بل أطلقوا الكلام الملقا يصح معه الحمل على ما قيل غيرهم (قوله) سبعة أنواع تشبهها لقاطعة الأنواع بغايات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ماشاء الله كن وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن) ولا يجوز نقص حروف البذل بشرط أيضا أن لا يقصد غير البدلية ولو افتتأها أو تعوذوا وبحث الاسنوي اشتراط قصد البدلية فيها لما كان التفرقة عند الإلتحاق بخلاف غير الافتتاح والتعوذ

(قول المتن) ويسن عقب الفاتحة أى لكن بعد الفصل بسكنة لطيفة ليعبرنا لقرآن من غيره (قول المتن) خفيفة الميم لو شد مع الميم لم تبطل صلاته لانه دعاء اذا المعنى حينئذ قاصدين اليك وانت أكرم من ان تخيب من قصدك (قول المتن) وتسن سورة أى غير الفاتحة (قول المتن) فى الاظهر هذا القول نص عليه فى القديم وكذا فى الجديد من المزني والبويطى وأفتى به الاكثرون والثاني نص عليه فى الام (قوله) لا اتباع فان قلت قد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أتيتونى أصلى فهلا وجبت السورة * (٥٥) * فى الاولين قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن

عوض عن غيرها وليس غيرها منها عوضا (قوله) والسورة على الثاني اقتصر فى الحادى على النصف أو قريب منه (قول المتن) فان سبق بهما وتركما المصلى عمدا فى الاولين فالظاهر تداركها فى الاخيرتين كنظيره من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه ان الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه لم يدركهما مع الامام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فهما أى فى الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه عند تداركهما وهذا التقدير صار الضمير ان من قوله بهما وفيهما راجعين لشئ واحد خلافا لما شرحه الاسنوى (قول المتن) قرأها فهما الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر ان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكأن أخف على ان مقابل النص قائل بعدم التدارك قياسا على عدم الجهر وفرق فى شرح المذهب بأن السنة فى آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة لانقول يسن تركها فى الاخيرتين بل نتول لا يسن فعلها وبينهما فرق (قوله) وهو مفرع على القولين اما تقريره على الاول فواضح وأما على الثاني فوجهه تقريره مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الاخيرتين على الاولتين (قوله) فلم يسمع قراءته قال الاسنوى

مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك بالالف والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن يوم طويل ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طويلا وقصرا فلم يعتبر فى قضاؤه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر فى بدلها المساواة (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا ذكر (وقف قدر الفاتحة) فى ظنه ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الانحياز فيها دونه (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها (آمين) للاتباع رواه ابوداود وغيره (خفيفة الميم بالمد ويجوز القصير) وهو اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح (ويؤمن) المأموم فى الجهرية (مع تأمين امامه) فان لم يتق له ذلك آمن عقب تأمينه (ويجهر به فى الاظهر) تعالى والثاني يسره كالتكبير والمنفرد يجهر به أيضا (ويسن سورة بعد الفاتحة الا فى الثالثة والرابعة فى الاظهر) للاتباع فى الشقين رواه الشيخان ومقابل الاظهر دليله الاتباع فى حديث مسلم والاتباعان فى الظهر والعصر ويقاس عليهما غيرهما والسورة على الثاني أقصر كما شتمل عليه الحديث وسيأتى آخر الباب سن تطويل قراءة الاولى على الثانية فى الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ثم فى ترجيحهم الاول تقديمه له دليله الثانى على دليل الثالث المثبت عكس الراجح فى الاصول لما قام عندهم فى ذلك والعبارة تصدق بالامام والمنفرد بالمأموم وفيه تفصيل يأتى (قلت فان سبق بهما) من صلاة نفسه (قرأها فهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) لثلاث صلوات من السورة ذكره الراجح فى الشرح فى آخر صلاة الجماعة وهو مفرع على القولين فهما وقيل على الثاني فقط (ولاسورة للمأموم) فى الجهرية للنهى عن قراءتها رواه ابوداود وغيره (بل يستمع) لقراءة الامام قال تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وان يسمعه الصم والموتى (أو كنت) الصلاة (سرية قرأ) السورة (فى الاصح) والثاني لا لاطلاق النهى وان ورد فى النحر (ويسن للصبح والظهر طوال الفصل والعصر والعشاء وأساطه وللغرب قصاره) حيث الناس فى غيره فى ذلك وأول الفصل الحجرات كما صححه فى الدقائق قال بعضهم وطواله الى عم ومنها الى الضحى وأساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره (ولصبح الجمعة فى الاولى) الم تنزيل وفى الثانية هل أتى بكلامهما للاتباع رواه الشيخان وهذا تفصيل للسورة فيما سبق ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة ثنى من القرآن لكن السورة أحب حتى أن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة أى وان كان أطول كما يؤخذ من الشرح الصغير وفى أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة (الخامس الركوع) ومعلوم أنه انحناء (وأقله) للقيام أن ينحنى (قدر بلوغ راحته ركبتيه) اذا أراد وضعهما عليهما وهو معتدل الخلقه سالم المدين والركبتين ولو كان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بالانحناس وحده أو مع الانحناء لم يكف ذلك فى الركوع والراحة ما عدا

أو سمع صوتا لا يميزه كادل عليه كلامهم (قول المتن) أو كانت سرية مثل ذلك الاسرار بالجهرية أو أعاكسه فحل نظر ثم رأيت فى شرح الهجته ان للعكس المذكور حكم الجهرية وعزاه للروضة وشرح المذهب فى الشقين واقتصر الاسنوى على نقل الشق الاول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن) طوال بكسر الطاء جمع مفردة طويل وطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وسمى الفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قوله) وهذا تفصيل الاشارة غير راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر الى آخره (قوله) ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة ثنى من القرآن طاهره ولو كلمة وفيه نظر وينبغي اشتراط الفائدة (قول المتن) راحته جمع الراحة راح غيراء

قول المتن) فمن هديت أي معهم مثل قوله تعالى فادخلني في عبادي (قول المتن) والامام بلفظ الجمع علماء في الاذكار بأن الامام يحسب كونه
تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاه المراده في سائر ادعية الامام وبه صرح الغزالي في الاحياء وكذا الجبلي ونقله ابن المنذر
عن الشافعي ثم قال وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم يا بني وبني خطايي الى آخره اللهم نقني اللهم اغسلني وبهذا يقول قال
الاسنوي وعلى هذا فالفرق ان الكل مأثورون به هنالك بخلاف القنوت انتهى قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملت به تجده ظاهرا
في اختصاص ذلك بالقنوت (قوله) بلفظ وصلي الله على النبي أي هكذا من غير زيادة قاله الاسنوي (قوله) كما قيس الرفع فيه الخ فيه
بحث اذ كيف يسوغ القياس مع كون * (٥٧) * الحكم منصوصا عليه في حديث الحاكم (قوله) أي لا يستدل ذلك من هنا قال

الاسنوي لو قال لا مسح وجهه كان
أولى انتهى قال البيهقي لم يرد في المسح
في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس
وانما ورد خارج الصلاة حديث
ضعيف مستعمل عند بعضهم خارجها
قط (قوله) فاذا فرغتم فامسحوا بها
وجوهكم قال الاسنوي ورد في حديث
حكمة ذلك وهي الافاضة عليه عما
أعطاه الله تعالى انتهى (قول المتن)
وان الامام يحجر به أي حتى بالثناء
ولو قلنا ان المأموم يوافق فيه هذا قضية
الطلاق وقال الاسنوي يحتمل أن يسره
ويحتمل أن يحجر به كالموسأل الامام
الرحمة أو استعاذ من النار فانه يحجر
ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح
المهذب انتهى والذي ذكره من ان
الامام يحجر بالدعاء مسألة مهمة
لا يغلها أئمة هذا الزمان (قول المتن)
وانه يؤمن أي يحجر كتابه لقراءة
امامه وأما اذا قال الثناء فظاهر انه
يسره (قوله) والثاني يؤمن فيه أيضا أي
لا طلاق الحديث والظاهر ان التأمين
وان قارن الثناء يرجع الى الدعاء الاول
فان الثناء المذكور له ارتباط بمعنى
الدعاء السابق (قول المتن) فان لم يسمعه
فنت لو سمع صوتا لم يفهمه فظاهر

ثانية الصبح وهو اللهم اهدني في هديت الى آخره) كذا في المحرر وبقته كما في الشرح وعاقبني فعن
عاقبت وتولني فمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقتي شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه
لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت للتابع رواه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه
فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني الى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال صحيح رواه البيهقي عن ابن
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا دعاء دعويه في القنوت من صلاة الصبح فذكر
ما تقدم وفي رواية له كان صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات فذكر
ما تقدم قال الرافي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادت قال في الروضة وقد جاءت في رواية
البيهقي (والامام بلفظ الجمع) لان البيهقي رواه عن ابن عباس أيضا بلفظ الجمع فعمل على الامام
(والصحيح الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها النسائي في قنوت الوتر الذي علمه
النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وهو ما تقدم مع زيادة فاعني انك وواو في انه بلفظ وصلي الله
على النبي فالحق به قنوت الصبح والثاني يقول لم ترد في قنوته (و) الصحيح (سنن رفع يديه) فيهما تقدم
في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من ادعية الصلاة كما قيس الرفع فيه على رفع النبي يديه
كلما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء يثرمعون رواه البيهقي (و) الصحيح انه (لا يمسح
وجهه) أي لا يستدل ذلك لعدم وروده والثاني يدخله في حديث سلوا الله بيطون أ كفسكم ولا تسألوه
بظهورها فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم كما قال أبو داود روى من طرق كلها واهية
والخلاف كما قال الرافي اذا قلنا يرفع يديه فان قلنا لا فلا يمسح خرمًا وسكت عن ذلك في الروضة للعلم به
(و) الصحيح (ان الامام يحجر به) للتابع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم والثاني لا كسائر الادعية
اتما المنفرد فيسره خرمًا (و) الصحيح بناء على جهر الامام به (انه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الثناء)
وأوله انك تقضي والثاني يؤمن فيه ايضا وألحق المحب الطبري الصلاة على النبي بالدعاء فبؤم فيها
هذا ان سمع الامام (فان لم يسمعه) بعد أو غيره (قنت) كما يقنت بناء على انه يسر (ويشعر القنوت)
أي يستحب (في سائر المكتوبات) أي باقيا (للتأذلة) كالواو والقحط قال في شرح المهذب والعدو
لانه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه القراء يثرمعون رواه الشيخان ويقاس غير
العدو عليه (لا مطلقا على المشهور) لعدم وروده فيما عدا التأذلة والثاني يتخير بين القنوت وعدمه
لانه دعاء ويحجر الامام به في السرية والجهرية ومحل اعتدال الركعة الاخيرة (السابع السجود وأقله

انه كعدم السماع بالكلية (قوله) كما ١٥ ل يقنت بناء يرجع لقوله كما يقنت وقوله على انه يسر الضمير فيه يرجع للامام
من قوله هذا ان سمع الامام (قوله) أي باقيا أي وأما الصحيح فقد سلف * تنبيه * لو كانت التأذلة خاصة فهل يستحب لمن نزلت به ولغيره القنوت
محتمل نظر (قوله) قنت شهرا قال الاسنوي وغيره كان الحامل له على القنوت في هذه القصة عدم دفع تمرّد القائلين (قوله) والثاني يتخير أي عند
عدم التأذلة كما شرحه كذلك الاسنوي قلت الكلام حينئذ يحتاج الى تأويل لان قوله والثاني انه يتخير يقتضي ان الخلاف في الجواز وقول
الشارح أولا أن يشترع بمعنى يستحب يقتضي ان المانع بعد ذلك عدم الاستحباب لعدم الجواز فليتأمل فينبغي أن يكون هذا مقابلا لأول الكلام
وهو قوله ويشعر القنوت الخ (قول المتن) السجود هو لغة التطامن (قول المتن) وأقله مباشرة سيأتي دليله في حديث أمرت أن أسجد على
تبع للشارح مثل هذا ترك الدليل أولا لعدم دليل يأتي بعد محافظة على الاحتصار

١ (قوله) لا يجب كشف شيء منها في الحديث شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا واكتفنا فلم يشكوا وهو دال على وجوب كشف الاكتف وهو قول للإمام الشافعي رحمه الله وعلى عدم الوجوب بأن المقصود اظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وأيضا هي بارزة لاتشق مباشرة الأرض بها بخلاف الكفين فقد تشق * (٥٨) * مباشرة الأرض بهما لحرا أو برد كذا قالوا

والرواية المذكورة في مسلم ودلائهاينة تحتاج إلى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد بني عبد الأشهل وعلمه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقبض برء الحصى رواء ابن ماجه (قوله) بضبط المصنف انما بضبطه بذلك لان السكسر وان كان جائزا هوهم هنا ارادة انوضع المتخذ مسجدا (قوله) فان سجد على قطن الخ الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكمن جبهتك من الأرض ولا تقرقرا وذهب الامام الى عدم اشتراط التحامل قال ويكفي مجرد الاساس بل الشرط أن لا يقل رأسه انتهى * فرع * ظاهر كلامهم ان الاعضاء الستة لا يشترط فيها التحامل وقد بوجه (قوله) ولو هو ليس مسجدا الخ مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شهبة وفيه نظر (قوله) والا حسب استعمال القصد الاول أي ولا يقدح كون السقوط ليس فعلا بالاخبار (قول المتن) أسافله على أعاليه المراد بالاسافل المجيزة وبالأعلى الرأس والمنكبان ودليل ذلك ان البراء بن عازب رضي الله عنه وضع يديه واعتد على ركبتيه ورفع عجزه وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد (قوله) والثاني يجوز تساوى الاسافل والأعلى عال بحصول اسم السجود

مباشرة بعض جهته مصلاه) بأن لا يكون عليها حائل كعصابة فان كانت لجراحة أجزأ السجود عليها من غير عادة ذكره في الروضة والمراد به ما في شرح المذهب عن الجويني ان شرط جواز ذلك أن يكون عليه مشقة شديدة في ازالة العصابة ونشئ عليه في التحقيق فقال وشق ازالها (فان سجد على متصل به) كطرف عمامته (جاز ان لم يتحرك بحركته) في قيامه وقعوده لانه في معنى المنفصل عنه بخلاف ما يتحرك بحركته فلا يجوز السجود عليه لانه كالجزء منه فان سجد عليه عاصدا عالما بتعريضه بطلت صلاته أو جاهلا أو ساهيا لم تبطل ويجب إعادة السجود قاله في شرح المذهب (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه) في السجود (في الاظهر) لانه لو وجب وضعها لوجب الايماء بها عند الجهر عن وضعها والايماء به لا يجب فلا يجب وضعها (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) لحديث الصحيحين أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والقل يقول الأمر فيه أمر برب في غير الجبهة ويكفي على الوجوب وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليد بباطن الكف سواء الأصابع والراحة قاله في شرح المذهب وفي الرجل يبطون الأصابع ولا يجب كشف شيء منها وعلى عدم الوجوب تصور رفع جميعها بأن يصلى على حجرين بينهما حائط قصير ينطبق عليه عند السجود ويرفعها قاله في شرح المذهب (ويجب أن يطمئن) لحديث الصحيحين ثم استسجد حتى تطمئن ساجدا (وبنا مسجده) بفتح الجيم بضبط المصنف أي موضع سجوده (نقل رأسه) فان سجد على قطن أو نحوه وجب أن يتحامل عليه حتى ينكس ويظهر أثره في يدلو فرست تحت دين (وأن لا يهوى لغيره) بأن يهوى له أو من غيرية (فلوسقط لوجهه) أي عليه في محل السجود (وجب العود الى الاعتدال) لهوى منه لا تنفاه الهوى في السقوط ولو هوى يسجد مستط على جهته ان نوى الاعتماد عليها لم يحسب عن السجود والاحسب (وان ترتفع أسافله على أعاليه في الضم) بأن يرفع أسافله فيما اذا كان موضع الجبهة مرتفعا قليلا والثاني يجوز تساوى الاسافل والأعلى فلا حاجة الى رفع الاسافل فيما ذكر ومهما كان المكان مستويا فانه سافل أعلى ولو كانت الاعلى أعلى من الاسافل لارتفاع موضع الجبهة كثير لم يجزئه جزم لعدم اسم السجود كقولنا كب على وجهه ومدر حليه نعم ان كان به علة لا يمكنه السجود الامدود الرجلين أجزأه كره المتولي وأقره في شرح المذهب (وأكله يكبر لهويه بلارفع) ليدية (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه للتابع رواه في التكميل الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وفي الباقي الاربعة وحسنه الترمذي (ثم جهته وأسنه) لا تاوع في ضم الانف الى الجبهة رواه أبو داود (ويقول سبحان ربى الأعلى ثلاثا) لا تاوع رواه من غيرته يث مسلم وبه أبو داود (ولا يزيد الامام) على ذلك تخفيفا على المأمومين (وزيد المنفرد لهم لك سجدت وبك آمنت ولث أسلت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق معه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) لا تاوع رواه مسلم جعل طوله زيادة للنفرد وأحق به امام قوم محصورين رضوا . مطويل (ويضع يديه) في سجوده (حذو منكبيه) لا تاوع رواه أبو داود (ويشرأصا به مضجعة لقمته) لا تاوع رواه في النشر والضم البخاري وفي الباقي البيهقي (ويفرق ركبتيه ويضع يديه بطنه عن يديه ومرفقيه عن حذيه

بذلك (قوله) ومهما كان المكان مستويا الى آخره اذا نظرت الى ما سلف من اعتبار وضع الركبتين وأطراف القدمين انضحت مقاله الشارح (قول المتن) وأغنى وجوب وضع الانف قوى من جهة الدليل ولا يرده حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم حيث أسقط الانف لان ذكر زيادة تقه وقرور ذلك في أبي داود قال في شرح المذهب وهو صحيح في الصحيحين مبدل له انتهى (قول المتن) ويضع يديه لو قدمه على التسبيح في السجود كان أولى

في ركوعه وسجوده) للاتباع في الثلاثة في السجود وفي الثالث في الركوع رواه في الأولين في السجود
أبو داود وفي الثالث فيه الشخان وفي الثالث في الركوع الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس الأولان
فيه المزيان على المحرر وغيره بالأولين في السجود وفي الروضة يستحب التفريق بين القدمين بشر
ويقاس به التفريق بين الركبتين (وتضم المرأة والخنثى) بعضهم إلى بعض في الركوع والسجود كما
اقتضاه السياق لانه أستلها وأحوط له وضم الخنثى المزيدي على المحرر مذكور في الروضة كأصلها
في الركوع وفي نواقض الموضوع من شرح المذهب في السجود أيضا وفيه هنا نص الام ان المرأة تضم
في جميع الصلاة أي المرققي إلى الخشدين (الثامن الجالس بين سجدتيه مطمئنا) لحديث الصحيحين
ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فلورفع للدغة عقرب أو دخول شوكة
في جبينه عليه أن يعود للسجود قاله القاضى حسين في فتاويه (وأن لا يطوله ولا الاعتدال) لانها
للفصل وسياق حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكله يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مقترشا)
للا اتباع رواه في الأول الشخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الاقتراح (واضعا
يده) على فخذه (قربا من ركبته وينشر أصابعه) مضمومة للقبلة كما في السجود أخذ من الروضة
قائل الرب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود
وباقية ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالاولى) في الاقل والاكثر كما في المحرر (والشهور سن
جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبا تشهد لحديث
مالك بن الحويرث ان رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى
يستوى قاعدارواه البخاري والثاني لآسن لحديث وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع
رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب المذهب وغيره قال المصنف وهو غريب ولو صح وجب
حمله ليوافق غيره على تبين الجواز في وقت أو أوقات ثم السنة في هذه الجلسة الاقتراح للاتباع
رواه الترمذي وقال حسن صحيح (التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد وقعوده والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم) فيه على ما يأتي بيانه (فالتشهد وقعوده ان عقهما) مع الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم (سلام ركنا والافستان) اما القسم الثاني فلانه عليه الصلاة والسلام قام من
ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم
رواه الشخان دل عدم تذكره على عدم وجوبه وأما القسم الاول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى
الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد
السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الى آخره والمراد
فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فيتبعه في الوجوب (وكيف قعد) في التشهد
(جاز ويغن في الاول الاقتراح فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الارض (وينصب
يمينه ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالاقتراح لكن يخرج يسراه
من جهة يمينه ويلصق بركبته بالارض) للاتباع فهما رواه البخاري والحكمة في ذلك ان المصلي مستوفز
في الاول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الاقتراح أهون (والاصح مقترش المسبوق) في التشهد
الآخر لانه لا يستغفاره للقيام (والسأهي) في تشهده الآخر لا حياجه الى السجود بعده والثاني
يتوزن الاول متابعه لآمامه والثاني نظرا الى انه قعود آخر الصلاة والثالث في الاول ان كان جلوسه
محلا تشهده اقتراح والتورك للمتابعة (ويضع فيها) أي في التشهد (يسراه على طرف ركبته)
اليسرى (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بلاضم) بأن يفترج بينها تقرحها مقصدا (قلت

(قوله) يستحب التفريق بين القدمين بشر
قال في القواعد يستحب أيضا تفريق
أصابع الرجلين (قوله) ويقاس به
التفريق بين الركبتين أي في الركوع
والسجود (قوله) على فخذه ولو أرسلهما
من جأى فخذه كان كارسالهما في القيام
قاله في الروضة ولو انعطفت أطراف
أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله
الرافعي (قول المتن) ثم يسجد الثانية
كالاولى انما شرع تكرار السجود
في كل ركعة لانه أبلغ في التواضع ثم ان
صنيع المصنف كما ترى يقتضي
ان السجدة من معاركن واحد وفي ذلك
وجهان حكاهما الغزالي وغيره وصح
اعنى الغزالي انها ركنا قال في السكناية
فائدة ذلك تظهر في التقدم على الامام
والتأخر عنه * فرع * جزم في الروضة
بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع
(قول المتن) والصلاة المختار للخامس
وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
كما ذكر (قوله) قيل أن يفرض هذا وكذا
قوله الآتي قولوا الحمد موضع الاستدلال
(قوله) لما تقدم يرجع لقوله قام من
ركعتين من الظهر الحمد (قول المتن) جاز
أي بالاجماع (قول المتن) يمينه أي
قدمها (قوله المتن) والسأهي المراد به
من عليه سجود سهو كما عبر به في المحرر
سواء حصل سببه لسهوا أو عمد ثم ان هذا
واضح ان أراد السجود أو أطلق والا
فالمجبة التورك (قول المتن) بلاضم أي
قياسا على وضعها على الركبة في الركوع
(قول المتن) قلت الاصح المضم حتى
الابهام

(قوله) وثالثهما قال الفارسي الفصيح فتح صلح الخنصر (قول المتن) ويرسل المسجعة سميت بذلك لأنها يشار بها إلى التوحيد والتزويه ومن البين أن التسبيح هو التزويه وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند المحامدة والسبب (قول المتن) ويرفعها حكمه الرفع الإشارة إلى أن المعبود واحد فيكون جامعاً في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة اليسرى ولومن فاقدها من اليمنى (قوله) وقيل يحتركما قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في هذه الرواية هو الرفع (قوله) لما قام عندهم منه أن التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن) والأظهر إلى آخره قال الاستنوي والثاني يرسله أيضاً مع طول المسجعة وقيل يقبضه ويجعله فوق الوسطى قال فقول المصنف إليها يعني إلى المسجعة يخرج به القول بقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله كذا قد ثلاث وخمسين أشار به إلى جعل الأبهام مقبوضة تحت المسجعة فخرج به قول رسالهما معها وهذا التقدير هو الصواب وذكر المصنف أن عقد ثلاثة * (٦٠) * وخمسين شرطها عند الحساب أن يضع طرف

الخنصر على النصر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخمسون وانما عبر الفقهاء بالاول دون الثاني اتباعاً لرواية ابن عمر ثم نقل أعني الاستنوي عن صاحب الاقبيدانه أجاب بأن اشتراط وضع الخنصر على النصر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك انتهى * (فائدة) * كيفما فعل المصلي من الهنات المذكورة حصل السنة وانما الخلاف في الأفضل (قوله) والمناسب لها منها التشهد آخرها كان وجه المناسبة للتشهد اشتماله على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلا نه خاتمة الصلاة (قوله) فتجب فيه أي معه انما يصنع هكذا الآن قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل عليه ثم فسر بقوله أي معه ليكون هذا التفسير تفسيراً للمتن وقوله فالمعنى أنها بعده أي المراد من أنت (قوله) قياساً على الآخر أي ولأن السلام سنة مشروع فيه هل تكن الصلاة كذلك لأن جمعها مستحب (قوله) لسانه على التخفيف في أي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كما يجلس على

الأصح الضم والله أعلم) ليتوجه جميعها إلى القبلة (ويقبض من يمينه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والنصر) بكسر أولهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الظاهر) للاتباع رواه مسلم والثاني يحلق بين الأبهام والوسطى للاتباع أيضاً رواه أبو داود وغيره والاسم في كيفية التحريك أن يحلق رأسهما والثاني يضع رأس الوسطى بين عقدتي الأبهام (ويرسل المسجعة) وهي التي تلى الأبهام (ويرفعها عند قوله لا اله الا الله) للاتباع رواه مسلم (ولا يحتركما) للاتباع رواه أبو داود وقيل يحتركما للاتباع أيضاً رواه البيهقي وقال الحديثان صحيحان انتهى وتدرج الأول الثاني على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك (والأظهر ضم الأبهام إليها كعقد ثلاثة وخمسين) للاتباع والثاني يضع الأبهام على الوسطى المقبوضة كعقد ثلاثة وعشرين للاتباع أيضاً رواه مسلم (والصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الآخر) وفي معناه تشهد الصبح والجمعة والصلاة المقصورة لأنها كقول الشافعي واجبة بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأولاً وأحوال وجوبها للصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها فيجب فيه أي معه كما عبر به الغرالى ومعنية لفظ لاخر من متمكك بمعنى البعدية فالمعنى أنها بعده وذلك موافق لما سيأتي من وجوب ترتيب الأركان وصحة - به في شرح المذهب وقال يشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فرائعه من التشهد (والأظهر أنها في الأول) أي الاتيان بها فيه قياساً على الآخر وتكون فيه سنة لا بد من ثبوتها في الأول لا تسن فيه لانه على التخفيف (ولا تسن) الصلاة (على الآل في الأول على الصحيح) وقيل تسن فيه والخلاف كما في الروضة وأصلها مبني على وجوبها في الآخر فإن لم يجب فيه وهو الراجح كما سيأتي لم تسن في الأول جزء (وتسن في الآخر وقيل تجب) فيه لحديث أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك قالوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره رواه الشيخان الأسدره مسلم فالصلاة فيه على الآل الزيادة في الجواب مطلوبة قال الثاني على وجه الوجوب كالجواب وقال الأول على وجه الندب كإحدى عدها وهو أظهر ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين ومشي في الروضة كأصلها على ترجيحهم ورجح في شرح المذهب أنه وجهان ولو صلى في الأول على النبي ولم ينسها فيه أو صلى فيه على الآل ولم ينسها فيه مع قولنا بوجوبها في الثاني فقد نقل ركعتين من محله إلى غيره فبطلت الصلاة بعده في وجهه يأتي في باب سجود السهو وآل النبي صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب (وأما التشهد مشهور) ورد فيه أحاديث اختار الشافعي منها حديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع

التشهد

الرضف والرضف الحجر المحمدي (قوله) والخلاف كما في الروضة وأصلها والاستنوي أن ادقنا بالوجوب في الثاني ففيها في الأول الخلاف المذكور في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأول انتهى وهذا البناء كما ترى فضيحه ترجيح السنية خلافاً لما ظهر كلام الشارح وقد يعتذر عنه بأن مراده الخلاف من حيث هو لا هذا الخلاف الذي في المناهج بترجيحه (قوله) اختار الشافعي إلى آخره قال الاستنوي لا مور منها زيادة المباركات وعلى وفق قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ومنها أن من رأى يقول معه رجحان المتأخر واعلم أن حديث ابن عباس في مسلم وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أصح

(قوله) فكان يقول التحيات قال الاسنوي جميع تحية قبيل هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وقيل الملك وهو المعروف
سمى بذلك لأن الملوك كانت تحي تحية معروفة كهم صباحا وأبى اللعن وانما جعلت لأن كل ملك كانت له تحية والمعنى أن الالفاظ الدالة مستحقة له
تعالى (قوله) المبارك الخ تقديره والمباركات وكذا الذي بعده دليل التصريح بالعاطف في بقية الروايات فأما المباركات فنعناها
الناسيات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيب ضد الخبيث والمعنى أن الكلمات الطيبة
الصالحة لثناء على الله انما يستحقها البارى دون غيره وقيل المراد بها الاعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما الازهرى
أحدهما اسم السلام أى اسم السلام عليك فانه من أسماءه تعالى لانه المسلم من الآفات والثاني سلام الله عليك تسليما وسلاما وقوله علينا أى
على الحاضرين من الامام والاموم والملائكة انتهى (قول المتن) وأشهد انما وجبت الواو هنا دون الاذان لأن كلمات الاذان يطلب
فيها السكوت على كل كلمة ثم ألحقته به * (٦١) * الاقامة هذا حكمته فيما يظهر والعمدة الاتباع (قوله) وقد سقط أولها

التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رواه
مسلم (وأقله) التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلاما علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) اذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع له
وقد سقط أولها في حديث غير ابن عباس وجاء في حديثه سلام في الموضعين بالتونين رواه الشافعي
والترمذي وقال فيه حسن صحيح (وقيل بحذف وركبته) للغي عنه برحمة الله (و) قبل بحذف
(الصالحين) لالغى عنه باضافة العباد الى الله لانصرافه الى الصالحين كما في قوله تعالى عينا يشرب بها
عباد الله (و) قبل (يقول وأن محمدا رسوله) بدل وأشهد الى آخره لانه يؤدى معناه (قلت الاصح)
يقول (وأن محمدا رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمدا عبده ورسوله
فالمراد اسقاط لفظ أشهد والمراد بقوله وقيل الى آخره حكاية ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة
كأصلها لو أخل بترتيب تشهد نظران غير تغييرا مبطلا للغي لم يحسب ملجاء به وان تعمد بطلت صلاته
وان لم يطل المعنى أخرأه على المذهب وقيل فيه قولان والتحية ما ينبغي به من سلام وغيره ومنه الصلاة
أى الدعاء بخير والقصد الثناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات الناسيات
والطيبات الصالحات (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله)
كذا في الروضة وأصلها وهو يتناول الصلاة الواجبة والندوبة في التشهدين على ما تقدم وأكمل
من قوله وآله أن يقال وعلى آل محمد كما تقدم في الحديث (والزيادة الى حميد مجيد) الواردة فيه وهي
كأصليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم الحمد مجيد
(سنة) في التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تنس فيه كما لا تنس فيه الصلاة على الآل لانه على
التكثيف وفيما قاله اشارة الى أن ما في الحديث اكمل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الاكمل

الى آخره قد جعل الرافعي الضابط في
حوار الاسقاط كون اللفظ تابعاً لغيره
أرساقاً من بعض الروايات (قوله)
يقول أى فى الايمان بأقل التشهد وأن
محمدا رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به
الاسنوي وغيره وأن محمدا عبده ورسوله
(قوله) فالمراد اسقاط لفظ أشهد قال
الاسنوي لكن هذا الاستدلال يعكس
عليه تعين لفظ الجلالة فانه قد ثبت
الايمان بالضمير بدلها انتهى ومراده
ثبوت ذلك في البخارى ومسلم كما نبه عليه
قبل ذلك (قوله) لو أخل بترتيب التشهد
الخ اما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو
ركن كما سلف (قوله) وأكمل من قوله
وآله الخ انما نبه على هذا هنا لأن قول
المتن الآتى والزيادة الخ لا يفيد ذلك لأن
المعنى والزيادة على الأقل المذكور
لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه انه
زيادة على الأقل المذكور لأن فوات
الضمير من آله مانع من كون ذلك زيادة

١٦ ل عليه نعم هو زيادة على بعض الأقل المذكور فرحمه الله ونفعنا به ما أدراه بأساليب الكلام (قوله) الواردة
فيه أى في الحديث يريد رحمه الله أن آل في الزيادة للعهد الذهنى وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن) سنة في الآخر قال الاسنوي دليل
عدم وجوبها فيه وعدم استحبابها في الاول الاجماع (قوله) فلا تنس فيه لو أدرك المسبوق ركعتين من الرابعة تشهد تشهد كالمسبوق
للإمام (قوله) وفيما قاله اشارة يريدان قوله والزيادة بعد قوله وأقل الصلاة الخ فيفيدان ما في الحديث هو اكمل الصلاة يعنى بمعونه أن آل في لفظ
الزيادة للعهد الذهنى وهو الوارد في الحديث (قوله) وفي الروضة وأصلها الخ قال في شرح المذهب وينبغي أن يجمع ما في الاحاديث الصحيحة فيقول
اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك النبي وعلى آله وأزواجه وذريته كأصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين الحمد مجيد انتهى * فائدة * انما خص ابراهيم صلى الله عليه وسلم
لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لنبى غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل النبي صلى الله
عليه وسلم اعطاء ما نفعته الآية مما سبق اعطاؤه لابراهيم وبدل كما قال الاسنوي على ان الاشارة بهذه الآية اتفاق آخرها مع آخر التشهد
في قوله حميد مجيد والحمد والحمد والمجيد بمعنى الماحد وهو الكامل في الشرف والكرم

(قوله) أودنوي لنا وجهه بأنه إذا قال اللهم ارزقني جارية حسنة صفتها كذا ونحوه تبطل صلاته (قوله) لحديث الخ الصارف من الوجوب الاجمالي (قول) المتن وما أخرت قبل معنى هذا طلب غفران ما سيق على تقدير الوقوع (٦٢) وقيل أراد التأخير من الذنوب التي صدرت

منه وهذا الأخير هو الذي ذكره الاستوى في بعض شروح الرسالة تنقلا عن الأصحاب والأول بحث له رحمه الله (قول) المتن على قدر التشهد والصلاة قال الدميري الظاهر أن المراد أقلهما انتهى وقال ابن الرفعة أكملهما والا فكانت سنة عند أسفا سنة (قول) المتن العاجز أي قياسا على الواجب (قول) المتن السلام قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو أنه كان مشغولا عن الناس وقد أقبل عليهم انتهى ثم كلام المؤلف يفهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قوله) بالتوبين أما غيره فلا يجزئ قول واحد * فرع * إذا قلنا بعدم الأجزاء كان الاتيان بمبطل الصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرها من العبادات ولا نأخذها أعني البسطة تليق بالأفعال دون التروك كذا قاله الاستوى وأحسن منه ما قاله غيره لأن البسطة الأولى شاملة لذلك (قوله) مع السلام أي الأول وانظر هل يجب الأمران بأوله أو بجميعه (قوله) لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة لكن لو عين عهدا غير ما هو عليه بطلت صلاته لتلاعبه * فرع * استقل إذا نوى عددا ثم سلم قبل تمامه إن لم ينو الفعل بطلت صلاته كما قاله في الخادم (قول) المتن ورحمة الله مقتضاه أنه لا يقول وبركاته وهو مشهور والثاني يستحب والثالث في الأول دون الثاني حكاهما السبكي واحتار الثاني قال الاستوى وإذا اقتصر على واحدة فعلها تلقا وجهه كان حكمه هذا المحافظة على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل

على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في الموضعين وهو مأخوذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضا بعد آل إبراهيم الثاني في العالمين وآل إبراهيم إسما عيل وإسحاق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله سنة للامام وغيره بدعي أودنوي لحديث إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليختبر من المسئلة ملشأ أو ما أحب رواه مسلم وروى البخاري ثم ليختبر من الدعاء أعجبه إليه فمدعوه بما التمس الأول فلا يسق بعده الدعاء لما تقدم (ومأثوره) عن النبي (أفضل) من غير المأثور (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت إلى آخره) أي وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به معنى أنت المتقدم وأنت المؤخر لا اله أنت للاتباع رواه مسلم (ويستأن أن لا يزيد) الدعاء (على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وفي الروضة كأصلها الأفضل أن يكون أقل منهما لأنه تسبى له ما فإن راد لم يضر إلا أن يكون أما ما في كرهه التطويل انتهى (ومن عجز عنهما) أي عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ناطق والكلام في الواجبين لماسبق (ترجم) عنهما وتقدم في تكبير الأجزاء أنه يترجم عنه بأي لغة شاء وأنه يجب التعلم أن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر فيأتي مثل ذلك هنا أثر القادر عليهما فلا يجوز له ترجمتهما (ويترجم للدعاء) الذي تقدم أنه مسنون (والذكر الكائن) كالتشهد الأول والصلاة على النبي فيه والقنوت وتكبيرات الانتقال والتسنيات (العاجز) القادر في الأصح) فهما العذر الأول دون الثاني فلو ترجم بطلت صلاته والثاني يترجم أي يصح رواه ما أترجمه لقيام غير العربية مقامها في أداء المعنى والثالث لا يترجم لأن الضرورة في المدح والثناء لا يترجم عنه ثم المراد الدعاء والتأثيران فلا يجوز اختراع دعوة أود كالبهيمية في الصلاة قطعاً لله لراعي عن الامام تصرح بها في الأولى واقتصر عليهما في الروضة وأشعاراً في الثانية (الثاني عشر السلام وأقرب السلام عليكم والأصح حوار سلام عليكم) بالتوبين كفي التشهد فيكون صورة ثالثة بدليل (قلت) الأصح المنصوص لا يجزئه والله أعلم) قال في شرح المذهب ثبت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم ولم يقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد (و) الأصح (أنه لا تشبىة الحروج) من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني يجب مع السلام أن يكون الحروج - كالدخول بنية لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) وشعاعاً لمتفقاً في الأولى حتى يرى حجة الأيمن وفي الثانية الأيسر) للاتباع في ذلك رواه الدارقطني وابن حبان وغيرهما ويتدنى السلام في المرتبة مستقبلاً للقبلة وينتهي مع تمام التسميات (روى السلام عن من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وحقن) مؤمنين أي نبوة محمد وآل علي من علي الأيمن ومرة اليسار على من على اليسار أما ما كان أو مأموماً والمنفرد يوبى بالمرتبة على الأيسر كذا في الروضة كأصلها (ويؤى الإمام السلام على المقندين) هذا يزيد على ما تقدم من مقندين حقه ووليده في الروضة ولا أصلها ويحق بالامام في ذلك المأموم (وهو أزد عليه) وهو يوبى منهم من عودته الثانية ومن على يساره بالاولى ومن حقه بآبتهما شاء وبالاولى أفضل ويستحب أن يوبى من الأيسر لرد على بعض والأصل في ذلك حديث على كذا النبي صلى الله عليه وسلم يعلى قبل العصر أربع ركعات فصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقندين ومن دعه من المسلمين وأوسين رواه الترمذي وحسنه وحديث سيرة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رد على الأمام وإن نجا وأبى يسلم بعضنا

يبدأ بهما ويكملها ثم لا يفائدة * يستأن يفصل إحدى التسليمين عن الأخرى (قوله) وانتفرد إلى هذا قد شكك عليه على حديث سنة العصر الآتي ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله كذا في الروضة كأصلها

(قول) المتن الثالث عشر ترتيب الأركان إلى آخره لحديث النبي صلى الله عليه وآله ولأنه الوارد مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والمواالات شرطين أظهر من جعلهما ركنتين وصورت ترك المواالات تطويل الزكن القصير (قول) المتن الأركان أوالا السن فالترتيب بينهما ركن أو شرط في الاعتدال في الصلاة (قوله) ومعلوم أنما قال ذلك لأنه لم يدخل في عده السابق بخلاف قرن التية بالتكبير (قول) المتن تمت به الضمير فيه يرجع إلى المثل من قوله قبل بلوغ مثله كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي بمثله المفعول (قوله) المتروك آخرها إنما قيد بذلك لقوله تمت به ركعته وذلك لأنه لو كانت المتروك من (٦٣) أنما قام المأني بمقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعته

(قول) المتن أو من غيرها أي سواء علم عنها أو لم يعلم (قول) المتن الرباعية هو نسبة إلى رباع المعدول عن أربع (قول) المتن وجب ركعتان قال الأسنوي الصواب في المسألة الثانية أنه يلزمه ركعتان وسجدة لأن الأسوأ ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قدرنا ترك السجدة الأولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون المتروك ثلاث سجود فقط قلنا هذا خيال فاسد فإن المعدود وتركه إنما هو المتروك حسا لا المأني به حسا بالاطل شرعا لسلك أسوأ التقادير إذ لو قلنا به هذا للزم في كل صورة وجبت فيسحق قولهم لو ترك ثلاث سجود أو أربع لا نأدا جعلنا المتروك من الركعة الأولى هو السجدة الثانية كما سلك أصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلا وهكذا في غيرها وحينئذ فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواعا من الأركان قال وإنما تركت هذا الخيال وإن كان واضح البطلان لأنه قد يتخيل في صدر من لا حاصل له والاخر حق هذا السؤال الخفيف أن لا يدور في تصنيفه وينقض إشكاله هذا أن يلزم في الأربع كالخمس

على بعض رواه أبو داود وغيره ويستحب لكل مصل أن ينوي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة أيضا أن لم نوجها (الثالث عشر ترتيب الأركان) السابقة (كما ذكرنا) في عدها المشتمل على وجوب قرن التية بالتكبير ومعلوم أن محله القيام كما تقدم وان قعود التشهد مقارن له والترتيب المراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب صحيح ومعنى الأجزاء فيه تغليب (فإن ترك) أي الترتيب (عمدا) بتقديم ركن فعلي (بأن سجدة قبل ركوعه بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القول كان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فيعيد لها بعده (وانسها) في الترتيب بترك بعض الأركان (عيا) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن تذكر) المتروك (قبل بلوغ مثله فعله والا) أي وإن لم تذكره حتى فعل مثله في ركعة أخرى (تمت به) أي بمثله المفعول (ركعته) المتروك آخرها لوقوعه في محله (ونذكر الباقي) من الصلاة ويسجد في آخرها السهو كما سيأتي في باب (فلو تم في آخر صلاته ترك سجدة من) الركعة (الآخرة سجدها وأعاد تشهد) لوقوعه قبل محله وسجد للسهو (أو من غيرها لزمه ركعة) لأن الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها ولغاياها (وكذا إن شك فيهما) أي في الآخرة وغيرها أي في أتمهما المتروك منها السجدة فإنه يلزمه ركعة أخذنا بالاحوط ويسجد للسهو في الصورتين (وان علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التي فعلها (سجد) من قيامه اكتفاء بجلو سهو سواء نوى به الاستراحة أم لا (وقيل من جلس بنية الاستراحة لم يكفه) لقصد سنة (والا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فلجلس مطمئنا ثم يسجد وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجلوس لأن القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام ويسجد في الصورتين للسهو (وان علم في آخر رباعية ترك سجدة من أو ثلاث جهل موضعها) أي الخمس في المستثنين (وجب ركعتان) أخذنا بالأسوأ وهو في المسئلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فيخبران بالثانية والرابعة ويلغوا بينهما وفي المسئلة الثانية ما ذكر وترك سجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل موضعها (فمسئلة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فتلغوا الأولى وتكمل الثانية بالثالثة (أو خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) أي فيجب ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل بالارابعة وأنه في الست ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل موضعها (فمسئلة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة الاسجدة وفي ثمان سجود يلزمه سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور ترك طمأينة أو سجود على عمامة وفي الصور السبع يسجد للسهو (قلت يسن ادامة نظره) أي

ثلاث وفي السبع كما الست ثلاث بعد سجدة بأن يقدر في الأربع ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثنتين من الثالثة وفي الست بعد الركعة السادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدلال لابن الخطيب في كتابه على التنبيه ذكره في مسئلة الثلاث قبعه غيره كابن المقرئ (قوله) فتلغوا الأولى ينبغي أن تكمل الأولى بالثانية والثالثة ويلغوا بينهما (قول) ان يسن ادامة نظره إلى آخره أي ولو كان شجاع الكعبة وقوله لأنها أقرب إلى الخشوع أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الاطلاق جريان ذلك في حالة الركوع وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استثنوا حالة التشهد فإنه ينظر للسجدة وقول المتن نظره أي ولو في طمأة

والعيب مكره حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته كره له تسويته قاله في (٦٤) الأحياء (قول) المتن وتدبر القراءة قال

بعضهم لان مقصود المصلي من الفعل
والترك سؤال الرحمة والتعوذ من
العذاب ونحو ذلك متفق عليه (قول)
المتن وفراغ قلب قيل اذا كثرت حديث
النفس أبط قال في الكفاية ولو تفكر
في أمور الآخرة فلا بأس (قول) المتن
وجعل يديه أي في القيام وبه وكذا في
الاضطجاع ان لم يشق (قوله) خضر الخ
هو ما نقله الرافعي عن الثعالبي وأقره
(قول) المتن والقعود على يديه أي نحو
قعود التشهد (قوله) لان دليل أصله الى
آخره لان تقول دليل أصله المذكور ناف
للقرأة في الاخيرتين وتضمنية اعتباره
رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وأيضا
فمتطويل الثالثة على الرابعة فرع عن
ثبوت القرأة فيهما وهو فرع عن اعتبار
الدليل وهو مانع من تقديم الاول فلا يكون
عاضدا للقياس (قول) المتن والذكر
بعدها قد ورد أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يستغفر الله ثلاث مرات
اذا انصرف من الصلاة قال الاسنوي
بعد سوق الاذكار الواردة ويستحب
أن يبدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما
قاله أبو الطيب (قوله) والدعاء أيضا
من الوارد في هذا المحل اللهم أعني على
ذكرك الحديث ومنه ما سلف استحبابه
بين السجدة ومنه اللهم اني أعوذ بك
من الجن وأعوذ بك ان أردأ لي أردل

والعمر وأعوذ بك من قسوة الدنيا وأعوذ بك
المستن وإن ينتقل للنفل قال في شرح المذهب
وأما تشبهه بقدر في تفسير قوله تعالى في
ثم هذه العلة تتمضي أن ينتقل للفرص من

المصلى (الى موضع سجوده) لانها أقرب الى الخشوع (فيسل بركه فتقبض يمينه) لفعل اليهوده
(وعندى لا يكره ان لم يخف ضررا) اذ لم يرد فيه هى (و) يست (الخشوع) قال الله تعالى
قد افلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون (وتدبر القراءة) أى تأملها قال تعالى كذب أنزلناه
اليك مبارك ليدبروا آياته (والذكر) قياسا على القراءة (ودخول الصلاة بشاط) لذم على
ضد ذلك قال تعالى وادأقموها الى الصلاة فأموا كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل لاهاتشوش
الصلاة (وجعل يديه تحت صدره آخذاً يمينه يساره) متحررين بسط أصابع اليمين فى عرض المفصل
وبين نشرها فى صوب الساعد روى مسلم عن وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل
فى الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى آخره فيكون آخر اليد تقفه
وروى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد والسيى فى الرسغ أفصح وهو المنصلي بين الكف
والساعد (والدعاء فى سجوده) لحديث مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً كثيراً والدعاء
أى فى سجودكم وان يعتمد فى قيامه من السجود والوقوف على يديه أى بطنهما على الأرض لانه أعون له
وهو مأخوذ من حديث البخارى فى صفة صلاة النبى فادأق رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد
على الأرض ثم قام (وتطويل قراءة الاولى على الثانية فى الامم) للاتباع فى الظهر والعصر ورواه
الشيخان وفى الصبح رواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه والثانى لا يست تطويلها للاتباع فى التسوية بينهما
فى الظهر والعصر ورواه مسلم ويقاس عليهما غيرهما فى تطويل الثانية والثانى لا يلى سوى بينهما للاتباع
فيهما الوجهان أحدهما نتم قياساً على تطويل الاولى على الثانية والثانى لا يلى سوى بينهما للاتباع
فى حديث مسلم فى الظهر والعصر ويقاس عليهما العشاء وصح فى الروضة الاول وتقديم القياس فيه
على النص لان دليل أصله وهو الحديث المذكور الثانى لقراءة السورة فى الاخيرين مقدم على حديث
اثباتها للذكر كونه كانه تقدم (والذكر بعدها) أى الصلاة كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الصلاة
قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا ماع لى اعطيت
ولا معطى لى منعت ولا يفع ذا الجدم منك الجد رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سمع الله دبر
كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل ربد البحر ورواه
مسلم ويست بعد الصلاة الدعاء أيضا (وان ينقل للتفل من موضع فرضه) تكثيراً لمواضع السجود
فانها تشهد له قاله البغوى (وأفصله الى بيته) لحديث الهجين صلوا أيها الناس فى بيوتكم فان
أفضل الصلاة صلاة المرء فى بيته الا المكتوبة (واذا صلى وراءهم نساء مكتوا حتى يصروا) للاتباع
فى مكث النبى والرجال معه لذلك رواه البخارى (وأن ينصرف فى جهة حاجته) أى جهة كانت

والأمر وأعوذ بك من قنّة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الأسرار بالذِّكر والدعاء الاعتدال في التعليم (قول) (والأمر
المستقيم وإن ينقل للنخل قال في شرح المهذب فإن لم ينقل فليغسل بكلام إنسان في مسلم النهي عن وصل صلاة بصلاة إلا بعد كلام أو خروج (قوله)
وأما تشمّله قدور في تفسير قوله تعالى فابكت عليهم السما والأرض إن المؤمن إذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومصعد عمله من السماء
ثم هذه العلة تقتضي أن ينقل للفرض من موضع نطفه استقدم وإن ينقل لصلاة يقتضيهما من أفراد النوافل كاللحي والترابيح

(قول) المتن والافيمية قال الاسنوى قد أطلق النووي في رياض الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات ان يذهب في طريق وان يرجع في غيرها وهو باطلاة متخالف ما هنا (قوله) التسليمة الاولى لكن يستحب للمأموم ان لا يسلم الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول) المتن فللمأموم الى آخره أي ويسجد للسجود ان سهى (*باب شروط الصلاة الح) * (قول) المتن شروط الصلاة الشرط في اللغة الازام كافي شرح البهجة لا العلامة كافي الاسنوى والشرط بفتح الراء العلامة وجعه اشراط (قوله) أي العلم بدخوله الخ أي ليس المراد ما تصدق به العبارة الاولى (٦٥) من تصور حقيقته وتحوذ ذلك (قول) المتن وسائر العورة هي في اللغة النقصان والمستقيم وسعى

(والافيمية) أي وان لم يكن له حاجة فنصرف في جهة يمنة لانها محبوبة (وتتقضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى (فللمأموم ان يشتغل بدعاء وتحوه ثم يسلم) وله ان يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين والله أعلم) احراز الفضيلة الثانية

* (باب) بالتونين (شروط الصلاة) *

وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (خمس) اولها (معرفة الوقت) بقينا أو طنا كما عبر به في شرح المذهب أي العلم بدخوله أو طنه كما عبر به في الروضة كأصلها من صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (و) ثانيا (الاستقبال) على ما تقدم في فصله (و) ثالثها (ستر العورة) صلى في الخلوة أو غيرها فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حرا كان أو عبدا (ما بين سرة وركبته) لحديث البيهقي واذا تزوج أحدكم أمته عبده أو أجنبي فلا تنظر الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الامة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الاصح) الحاذق لها بالرجل والثاني عورتها كالخزة الرأس أي عورتها ما عدا الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق وسواء الفضة والمذبرة والمكابة والمستولدة وكذا المبعضة (و) عورة (الحرمة ما سوى الوجه والكفين) طهرهما ويطههما الى الكوعين قال تعالى ولا يبدن زينةهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين (وشروطه) أي الساتر (ما منع ادراك لون البشرة ولو) هو (طين وماء كدر) كأن صلى فيه على حنازة وفي كل منهما وجه أنه لا يكفي في السترة لانه لا يعد ساترا (والاصح) على الاول (وجوب التطين على فاقد النوب) ونحوه والثاني لا يجب لافيه من المشقة والتلويت ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة كالنوب الرقيق والغليظ المهمل السج والماء الصافي والزجاج لان مقصود السترة لا يحصل بذلك (ويجب ستر اعلاه) أي الساتر (وجوانه) للعورة (لا أسفله) لها فستر مضاف الى فاعله (فلورؤيت عورته) أي المصلي (من جيبه) أي طوق قيصره لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) السترة بهذا القميص (فليرزّه أو يشد وسطه) بضم الراء وفتح الدال والسين في الاحسن حتى لا ترى عورته منه ولورؤيت عورته من ذيله بان كان في علو والرائي في سفلى لم يضر ذلك وقد ذكره في المحرر ومعنى رؤيت عورته في التسمين كانت بحيث ترى ولو لم فعل ما أمر به في القسم الاول وأحرم بالصلاة هل تنعقد ثم تبطل عند الركوع أو غيره أولا تنعقد أصلا فيه وجهان أحدهما الاول وعليه يصح الاقتداء به قبل الركوع ويكفي ستر موضع الحبيب قبله (وله ستر بعضا بيده في الاصح) لحصول

الاولى للرجل وفيه وجه يبطلان الصلاة (قول) المتن البشرة هي ظواهر الجلد والباطن يسمى أدمة (قول) المتن ولو طيب أي ولو مع وجود الثوب (قوله) أي الساتر أي وليس الضمير عائدا على الشخص لفساد المعنى حينئذ (قول) المتن من جيبه يقال حبت القميص أجيبه وأجوبه اذا قورنه (قوله) بضم الراء كان الضمير (قوله) لم يضر ذلك أي لان العادة لم تجبر رؤيته من أسفل (قوله) في القسمين هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله (قوله) أحدهما الاول وجه الثاني ان الساتر ما شعر لحته أو رأسه أو اتصاف صدره بموضع ازاره عند الركوع والستر بعض الانسان لا يصح على وجه يأتي ومدرك الاول صحة السترة ببعضه كذا في الاسنوى

والثاني تعين لهما ولا يأتى الوجه الثالث لعدم استعمال الماء الغير الكافي للطهارة لوضوح الفرق نعم لسأوجه انه لا يتعين للسواطين
 لا في الجميع في وجوب الاستمرار به الاستوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب الى آخره فائدة ليس للعارض
 أحد الثوب من مالكة قهر او يلزمه قبول العارية لا الهبة نعم يتجه الوجوب في الماء الصكدر والطين والتوب النجس كالعدم بخلاف الحرير
 فانه يجب لبسه (قوله) والمعنى انه يجب الى آخره أى فالخلاف في الوجوب بل في الهبة أيضا (قوله) في المسئلتين هما وجوب ما يكفي السواطين
 ووجود ما يكفي أحدهما وقوله فهما الضمير فيه وفي قوله قبله فهما راجع للمسئلتين (قول) المتن فان سبقه هذا قد يخرج به تعدد اخراج باقيه
 لكن حكى العراقيون عن النص انه لا يضر أى تغريعا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك
 وكذا صححه في شرح المذهب تغريعا على القديم لكن محم في التحقيق البطلان تغريعا عليه أيضا انتهى (٦٦) (قوله) كالتوجه أى فانها تبطل

قطعا ولو كان ناسيا للصلاة وأما المكره
 في البيان انه على القولين قال الاستوى
 والمجته انه ان لم يحدث منه فعل كان ألقى
 على امرأة أن يكون كالسابق وان حدث
 منه فعل نقص قطعا كالمساهي (قول)
 المتن وفي القديم يبنى أى ولو كان أكبر
 منه بوسيقه في الركوع وفرعنا على
 القديم قال الصيد لاني يعود اليه وفصل
 الامام فقال ان سبقه قبل الطمأ يثبت عاد
 اليه أو بعدهما فظاهر عدم العود اليه
 لأن ركوعه قد تم قال الرافعي بعد حكاية
 ذلك ويجوز أن يجري كلام الصيد لاني
 على المساقفة كي يتقل من الركوع الى
 الركن الذي بعده فان الانتقال واجب
 والله أعلم (قوله) كذا في الروضة
 كأصلها يشير هذا الى شيء ذكره النووي
 في التحقيق يخالف هذا قال الاستوى
 الصواب وهو المذكور في التحقيق ان
 الجماعة عند مطلقا فيدخل المنفرد
 والامام المستخلف (قول) المتن لم تبطل
 أى لا خلاف قال الامام والقياس
 ترجحه على القولين انتهى وسدركه
 النظر الى ان تلك اللحظة من الصلاة

مقصود الستر والكلام في غير السوء والثاني يقول بعضه لا يعد ساترا له ويصنف في يد غيره قطعاً وان
 ارتكبه بمحرماً قاله في الكفاية (فان وجدنا في سواتيه) أى قبله ودبره (تعين لهما) لانهما
 أخش من غيرهما وسما سواطين لان انكشافهما يسوء صاحبهما (أو) كافي (أحدهما قبله)
 يستر لانه لقبله (وقبل) يستر (دبره) لانه أخش في الركوع والسجود (وقبل يتخير) بينهما
 لتعارض الغيبين والمعنى انه يجب أن يستتر به قبله وقيل دبره وقيل أيهما شاء وسواء الرجل والمرأة في
 المسئلتين ومنهم من حكى بدل الوجوب فهما الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فهما الى غير السواطين
 وفي الثانية على الوجه الاول الى الدبر وعلى الثاني الى القبيل لم تصح صلاته كما يفهم من شرح المذهب
 وعلى الاستحباب نعم (و) رابع الشروط (طهارة الحدث) فلو لم يكن متطهرا عند احرامه
 لم تنعقد صلاته وان أحرم متطهرا (فان سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كالتوجه
 الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (ينبى) بعد الطهارة على ما فعله منها لعذره بالسبق
 بخلاف المتقدم ويلزمه أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب
 الى الماء واستنائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يشكك الا اذا احتاج اليه في تحصيل الماء وليس
 له بعد تطهيره أن يعود الى الموضع الذي كان يصلي فيه ان قدر على الصلاة في أقرب منه الا أن يكون اماما
 لم يستخلف أو أموما مائة مفضل الجماعة فلهما العود اليه كذا في الروضة كأصلها والراد في الامام
 اذا انتظره المأمومون وفي المأموم اذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف
 الاخير لاسباب في كراهة وقوف المأموم فردا (ويجزيان) أى القولان (في كل مناقض) أى
 مناف للصلاة (عرض) فيها (بلا تقصير) من المصلي (وتعذر دفعه في الحال) كأن نجس
 ثوبه أو بدنه واحتاج الى غسلة لعدم العفو عما نجس به قبل صلاته في الجديد وينبى في القديم على
 ما فعله منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بان كشفته ريج فتر في الحال) أو تنجس رداؤه
 فالتقاء في الحال (لم تبطل) صلاته وبغفر هذا العارض (وان قصر بأن فرغت مدة خف فيها)
 أى في الصلاة فاحتاج الى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعا لتقصيره
 حيث افتتحها وبقيته المدة لا تسعها (و) خامس الشروط (طهارة النجس في الثوب والبدن والمكان)

وقد سبقه الى ذلك العراقي شارح المذهب معلا بجماد كراه (قول) المتن بطلت حمله السبكي على ما لو دخل لها ناسعة الوقت فان قطع فلا
 بانقضائها قبل الفراغ فالمجته عدم الانقضاء انتهى وفيه نظر حيث أمكن الفصل في الصلاة قبل فراغ المدة (قول) المتن وطهارة
 النجس قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والعفو وقسم يقع فهما أما الاول ثم كراهنا الخ واعلم انه ورد الامر بالطهارة
 في اللباس والبدن والمكان والامر بالشئ يفيد النهي عن ضده والنهي في العبادات يقتضي الفساد ولو صلى بنجس لم يعلم بطلت لانه من باب خطاب
 الوضع بدليل تعداد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل بعدد الجاهل بالنجس نظرا الى انه من قبيل النهاي بدليل تنزهه عن البول ونحوه والجاهل
 بعذر في خطاب التكليف وسأني هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبل الفصل الآتي (قول) المتن في الثوب لقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله
 صلى الله عليه وسلم في حديث الحيف واذا أدبرت اغسلي عنك الدم وصلى وقوله في حديث الاعرابي صبر عليه ذوقا من ماء الحديث الاول للثوب
 والثاني للبدن والثالث للمكان

(قوله) من توبين زاد الاستوى أوبدين وإنما اقتصر الشارح على ذلك ليعلم الراجح رحمه الله (قول) المتن ولو نجس بجوز فيه فتح الحميم وكسرها (قوله) لأن الواحد ليس محملا للاجتهاد بل لفصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضا لاحتمال أن تكون النجاسة على موضع الشق نعم إن كان صورة المسئلة أصابة النجاسة لموضع معين كالكم ثم عرض اشتباهه بالصكم الآخرفهنا يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قوله) وفي الشرح إلى آخره موقع هذا الكلام محاقبه التعرض للبيت والبساط (قول) المتن ولا تصح صلاة ملاق في الروضة ولو صلى في موضع نجس لمجس فيه مشلا وتعارض ستر العورة (٦٧) وتغطية المحل قلع ثوبه وصلى عريانا ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصلى على النجاسة

وبعد انتهى وعبارة الاستوى هنالو
حسن في موضع نجس وجب عليه أن
يصلى ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز
أن يضع جبهته على الأرض بل ينحني إلى
السجود إلى القدر الذي لو زاد عليه أصاب
النجاسة ثم يعيد كذا في شرح المذهب
انتهى (قول) المتن بعض لباسه يفهم
حكم البدن بالاولى (قول) المتن وان لم
يتحرك بجركته أى لانه معدود من
لباسه فصارت كذيل قميصه الطويل الذي
لا يرتفع بارتفاعه فانه لا تصح الصلاة مع
تجسس الذيل المذكور واستشكل
السبكي ذلك بعبارة السجود عليه قال وهو
يحتاج إلى دليل (قول) المتن ولا قابض
طرف شيء إلى آخره مثل القبض الشد
في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الاستوى
ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور كلب
أو مشدود بالساجور وهو الخشبة تجعل
في عنق الكلب فوجهان مرتبان على
مسألة الكتاب وأولى بالعبارة لأن بين
الكلب وطرف الحبل واسطة ولو كان
طرف الحبل على موضع طاهر من حمار
عليه نجاسة فعلى الخلاف في الساجور

فلا تصح الصلاة مع التجسس الذي لا يعنى عنه في واحد منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من توبين
أوبتين (اجتهد) فيه الصلاة قال في المحرر كما في الاواني أي جواز أن يقدّر على طاهر يمين وجوبا
أن لم يقدّر عليه كما قال في شرح المذهب ومن القدرة عليه أن يقدّر على ماء يغسل به أحدهما ولو صلى فيما
ظنه الطاهر من التوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ذكره
في شرح المذهب والتحقيق فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ذكره في الروضة كاصلها
فصل في الآخر من غير عادة كالتجديد إعادة الاولى ومقابل الأصح يصلى عريانا وتزعم إعادة ذكره
في شرح المذهب ويقاس بالتوبين فيما ذكر البيتان ويقال فيهما في مقابل الأصح يصلى في أحدهما
وبعد ولو اجتهد في التوبين فلم يظهر له شيء يصلى عريانا وتجب إعادة ذكره في الروضة (ولو نجس
بعض ثوب وبدن وجهه) ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (وجب غسل كله) لا تصح الصلاة فيه
إذا الأصل بقائه النجاسة ما بقي جزؤه منه لا غسل ولو أصاب شيء رطب بعض هذا الثوب لم يتحكم بنجاسته
لأنه لا يتيقن بنجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلا وجهه موضعها وجب غسل
مقدمه فقط (فلو ظن) بالاجتهاد (طرفا) منه التجسس كالكم واليد (لم يكف غسله على الصحيح
لأن الواحد ليس محملا للاجتهاد ومقابلة المزيدي المحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزائه)
كما التعمد وفي الشرح لو اشتبه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصح أي لم يجز التحرى
كما عبره في الروضة وفي شرح المذهب لو أخبره ثقة بأن التجسس هذا الكم مثلا يقبل قوله فيكفي غسله
(ولو غسل نصف نجس) ككسب (ثم باقية فالأصح) أنه (أن يغسل مع باقية مجاورة) من
المغسول أولا (طهر كله والا) أي وان لم يغسل المجاور (فغير المتصف) بفتح الصاد يظهر
والمتصف وهو المجاور نجس لملاقاة وهو رطب للتجسس والثاني لا يظهر بذلك لانه نجس بالمجاور
مجاوره وهلم من التصفين إلى آخر الثوب وانما يظهر بغسله دفعة واحدة ودفع بان نجاسة المجاور
لا تعذر إلى ما بعده ككسب السمن الجامد نجس منه ما حول النجاسة فقط (ولا تصح صلاة ملاق
بعض لباسه نجاسة وان لم يتحرك بجركته) كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو معها
(ولا قابض طرف شيء) كحبل (على نجس أن يتحرك) ذلك الشيء الكائن على التجسس بجركته (وكذا
أن لم يتحرك بها) (في الأصح) لانه حامل لتصل بنجاسة في المسائل الأربع فكانه حامل لها ومقابل
الأصح في الرابعة يقول ليس حاملا للطرف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لانه من
ملبوسه (فلو جعله) أي طرف الشيء الكائن على نجس (تحت رجليه صحت) صلاته (مطلقا) أي

وأولى بالعبارة لأن الساجور قد يعد من توابع الحبل وأجزائه ذكره الراجح في أصل الروضة البطلان في المسألتين قلت فرض الارشاد
المسألة بما لو شد طرف الحبل بالساجور أو الحمار فأفهم ان الالتقاء بخلافه قال شارحه وقول الحماري لا ساجور كلب أي لا حبل لقي
ساجور كلب فلا تبطل صورة الشد والراجح فيها البطلان وحمله على ملاقاته بدون شد خلاف الظاهر انتهى وهو يخالف كلام
الاستوى وقوله الكائن على التجسس أي فالضرر تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا ان لم يتحرك بجركته أي قياسا على
مسئلة طرف العمامة

(قوله) لعدم احسن ما يحسنه ما لو صلى على بساط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول) المتن يحاذي صدره الخلاف جار فمما يحاذي شيئا
 يدينه كافي أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يوههم جريانه في الأعلى والجوانب قال الاسنوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري انه يكره استئصال
 دار النجس أو المتنجس (قول) المتن ولو وصل عظمه الى آخره حكم الوشم كالوصل وكذا لو خالط جرحه بخط نجس ونحوه ولو وصل حوافه
 من نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتقايها (قوله) وقضية ما في التهمة الخ فان قلت يلزم اذا اتحد الشقين قلت قد يفرق بأنه على هذا
 ان يكفي بأي ضرر وان لم يرتق الى مبيع التيمم أو يقال قوله الآتي قيل وان خاف لا يأتي هنا فاقربا تبيينه لو كان الوصل بالنجس أم سرع انجبارا
 لما هو فيحتمل ان يكون ذلك عذرا (قوله) وهو ما يبيع التيمم منه بطو البرء (قوله) رعاية لحوف الضرر رأى ولأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف
 رركا كل الميتة كذا قالوه ولك ان تقول يشكل عليه منع المضطر العاصي منها (٦٨) فلتشترط التوبة (قوله) لعدم الحاجة

سواء تحرك بحركته أم لا لعدم الحمل له (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح)
 لعدم ملاقاته له والثاني يقول المحاذي من مكان صلاته فتعبر بطهارته (ولو وصل عظمه) لانكساره
 واحتياجه الى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فغذور) في ذلك
 فتصع صلاته معه وليس عليه نزعها اذا وجد الطاهر كافي الروضة وأصلها وقضية ما في التهمة انه يجب
 نزعها ان لم يخف منه شررا (والا) أي وان لم يبق الطاهر رأى وجده (وجب) عليه (نزع) أي
 النجس (ان لم يخف) من نزعها (ضررا طاهرا) وهو ما يبيع التيمم كلف عضو فلا تصح صلاته معه (قبل
 وان خاف) ذلك وجب عليه نزعها أيضا لتعدي بوصله والاصح عدم الوجوب رعاية لحوف الضرر
 (فان مات) من وجب عليه النزع قبله (لم يزع) منه أي لم يجب النزع كفي المحرر (على الصحيح)
 لعدم الحاجة اليه روال التكليف والثاني يجب النزع لئلا يلقي الله تعالى حاملا ليلجاسة تعدي
 بحمله أو سواء في وجوب النزع في الحياة أو الموت اكتسى العظم اللحم أم لم يكتسه وقيل ان اكتسبه
 لا يجب نزعها (ويعني عن محل استجماره) في صلاته رخصة (ولو حمل ستمجرا) في الصلاة (طلت
 في الاصح) اذا حاجة الى حمله فيها والثاني لا تبطل للعفو عن محل الاستجمار (وطين الشارع المتيقن
 بنجاسته يعني منه عما يتعذر الاحتراز منه غالباً ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن) فيعني
 في زمن الشتاء عما يعني عنه في زمن الصيف ويعني في الذبل والرحل عما لا يعني عنه في الكم والبدن
 وما لا يتعذر الاحتراز عنه غالباً لا يعني عنه وما يظن بنجاسته لغلبة أهيه قول الأصل وان طاهر
 أظهرهما طهارته عملاً بالأصل وما لم يظن بنجاسته لا بأس به (و) يعني (عن قليل دم البراعيث
 وونيم الدباب) أي ورث في الثوب والبدن (والاصح لا يعني عن كثيره) لسكنته (ولا) عن (قليل)
 منه (المشرب يعرق) لمجاورته محله (وتعرف بالثيرة) والثلة (بالعادة) وتختلف باختلاف
 الارقات والا ما كن فيجهد المصل في ذلك فان شك في شيء أقليل هو أم كثيره حكم القليل في أرح
 احتمال الامام والساني أحوط (ذلت الاصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) لعموم البلوى
 بذلك وقوة كلام الرافعي في التشرح تعطى تعج العفو في كثير دم البراعيث كما صححه في أصل الروضة

في آخره هذا التعليل اقتصر عليه
 المذهب وشرحه وذكر الرافعي تعليلاً آخر
 وهو ان في النزع مثله وهتك الحرمه
 لبيت قال وقضية هذا التعليل حرمه النزع
 كان قضية الاول الجواز (قول) المتن
 مستجمر امثله لو حمل شخصاً عليه نجاسة
 معفو عنها أو طيراً متنجساً المنفذ قال في
 شرح الارشاد أو ما فيه نجاسة لادم لها
 سائل وان لم يصير حواه (قوله) وما تظن
 بنجاسته الى آخره قال في التحقيق وغلطوا
 من ادعى طرد القولين في كل أصل
 وظاهره قد تجزم بالظاهر كالبيتة والخبر
 ومسئله التلية أو بالأصل كن طين
 طهارة أو حداً أو أنه صلى أربعاً (قول)
 المتن وقيل دم البراغيث الى آخره وكذا
 القمل والبق وغيرهما مما لا نفس له سائلة
 ويول الخفاش لانه تعم به البلوى فائدة *
 البراغيث مفردة برغوث بالضم والفتح
 قليل والذباب مفرد يجمع على ذباب وأدب
 كغراب وأغربة وغربان ولا قال دابة
 قاله ابن سيده والازهرى قال الجوهرى
 الذباب معروف الواحدة دابة ولا يقال

ذبابه بنون في آخره وجمع القملة أدبة والكثرة دباب كغراب وأغربة وغربان انتهى (قوله) لمجاورته محله هذا التعليل
 موجود في محل التجوذا عرق وقد قال الرافعي فيه ما عفو لا احسن ما قاله غيره من التعليل بعدم عموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الاسنوي وكان
 الشارح لم يرض ذلك حيث علل العفو الآتي بعموم البلوى وعمله الاسنوي بأن الغالب في هذا عصر الاحتراز فالحق غير الغالب منه بالغالب
 كاتصفر في السفر (قول) المتن بالعادة أي فايغ التلطيح به غالباً ويعسر الاحتراز عنه قليل وان زاد فكثر لان أصل العفو ثبت لمصلحة الاحتراز فنظر
 أيضاً في العرق اليه قاله الرافعي (قوله) فله حكم القابل لان الأصل العفو لا عند تحقق الكثرة قاله الرافعي (قول) المتن مطلقاً هو شامل للكثير
 المتشرب يعرق بل والكثير الحاصل بالقتل ولا عن الاصح خلافه في الساني كافي التحقيق وغيره (قوله) في الشرح أي الشر - الكبير
 (قوله) كما صححه أي النووي

(قوله) وهو مقيد باللبس قيد أيضا لعدم القتل كافي من الارشاد ونقله الاسنوي عن التحقيق وشرح المذهب (قوله) ثم دم البراغيث الخ لعل هذا مذكور توطئة لمعنى التشبيه الآتي (قوله) بسكونها والفتح لغة (قول) المتن وقيل ان عصره معطوف على قوله كالبراغيث (قوله) ومصحح أى التوروى (قوله) كما قيده الى آخره وكذا في التحقيق وعليه مشى الارشاد وهو المعتمد قال الاسنوي صرح في شرح المذهب بأن الوجهين في العصر محلها عند القلة ثم قال يعنى في شرح المذهب والوجهان كالوجهين السابقين في دم القلة ونحوها اذا قتلها في يده أو ثوبه قال الاسنوي والذي قاله جميعه يقتضى ان المعصور الكثير لا يعنى عنه جزما وان الحكم في دم المقتول من نحو القتل كذلك وبه صرح ابن الرفعة وحينئذ فيكون العصر هنا نظير القتل هناك فاذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عني عنه جزما وكذا ان كثر في الاصح وان خرج بعصر أو قتل فان كثر لم يعف عنه وان قل عني عنه في الاصح قال وعبارة الكتاب تشعر بأن الاصح قائل بالعفو عن دم البراغيث وان كان كثيرا عني العصر وليس كذلك انتهى (قوله) كما قاله الرافعي (٦٩) أى في الشرح الكثير (قوله) وظاهر المنهاج الخ أى في قوله وقيل ان عصره فلا

(قول) المتن قبل كالبراث أى لانها وان لم تكن غالبية فليست بصادرة فاذا وجدت الدماء مل دامت (قول) المتن والاصح ان كان مثله الخ قال الاسنوي تعبيرا محذورا والكتاب يقتضى جريان الخلاف فيما يدوم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك كما تقدم في الحيض وصرح به في التحقيق هنا وشرح المذهب قال في الوجيز ولطحات الدماء مل والفصدان دام غالبا فقدم الاستحاضة والا في الحاقها بالبراث تردد انتهى قلت يمكن حمل ما في الكتاب على ما يدوم مثله غالبا وليس سيلانه دائما والذي في هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تصحح المصنف العفو كما سيأتي لافرق فيه بين ما يدوم وما لا يدوم (قول) المتن فكدم الاجنبى أى لان البراث أهم وجودا منها وأغلب لكن سلف في التيمم ان الشارح حمله على المتقل بقربة التشبيه بدم الاجنبى (قوله) ففيه

وهو مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه ان كثر دمه ضر والافلا في الاصح ويقاس بذلك ما فيه الوينيم ثم دم البراغيث رشحيات تصحها من بدن الانسان ثم تجبها وليس لها دم في نفسه اذ كره الامام وغيره (ودم البراث) بفتح المثناة جمع برة بسكونها وهى خراج صغير (كالبراغيث) أى كدمها فيعنى عن قلبه فقط على تصحيح المحرر سواء أخرج بنفسه أم عصره (وقيل ان عصره فلا) يعنى لانه مستغنى عنه ومصحح في أصل الروضة العفو عن كثيره وعن المعصور ولم يقيده بالقليل كما قيده به في شرح المذهب كالرافعي وظاهر المنهاج تصحيح العفو عن الكثير المعصور وغيره (والدمامل والتروح) أى الجراحات (وموضع الفصد والحجامة قيسل كالبراث) فيعنى عن دمها قليلا وكثيره على ما سبق (والاصح) ليست مثلها لانها لا تكثر كثرتها فيقال في دمها في جريته (ان كان مثله لا يدوم غالبا فلا استحاضة) أى كدمها فيحتاج له كما قال في الشرح الصغير بازالة ما أصاب منه وعصب محل جروحه عند ارادة الصلاة نظير ما تقدم في المستحاضة ويعنى عما يستحب منه بعد الاحتياط في الصلاة كما ذكره الرافعي في المستحاضة هنا (والام) أى وان لم يكن كذلك بان كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبى فلا يعنى) أى دم الاجنبى كثيرا كان أو قليلا لانه لا يشق الاحتراز عنه (وقيل يعنى عن قلبه) للتساع فيه فيكون حكم ذلك الدم الذى لا يدوم مثله غالبا كذلك ففيه عدم العفو ثم في الاحتياط في الذى يدوم مثله غالبا عدم العفو أيضا وما يعنى بعده ضرورى لا خلاف فيه (قلت الاصح انها) كالبراث والظاهر العفو عن قليل دم الاجنبى من انسان وغيره (والله أعلم) قال في شرح المذهب وفيه صاحب البيان بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعنى عن شئ منه قطعا والجمهور سكتوا عن ذلك ثم الخلاف كما قال الرافعي حكاه الجمهور قولين ومشى عليه المصنف خلاف ما في المحرر من حكايته وجهين بعلل الغزالي وجماعة (والقيح والصديد كالدم) في جميع ما ذكر فيه لانه أصلهما (وكداماء القروح والمتفط الذى له ريج) كالدم في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بالارجح في الاظهر) لتحلله بعله والثاني هو ظاهر

١٨ ل عدم العفو ثم في الاحتياط الخ غرضه من هذا ان يوضح وجه اشتمال التشبيهين المذكورين في المتن على عدم العفو كما يتضح بذلك وجه مقابله (قول) المتن والاصح بقوله قيسل كالبراث فيعنى (قوله) في الاحتياط الخ توجيه لجريان الخلاف فيما يدوم غالبا بأن القول بالاحتياط معناه عدم العفو والاصح الى آخره هذا تصحح لقوله فيما تقدم قيسل كالبراث (قول) المتن والظاهر العفو عن قلبه الى آخره ولو تلخ به عمدا فالظاهر عدم العفو عن ذلك قال في التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد تصريحاً بما خلفته ولا موافقة قال الاسنوي قد وافته الشج نص في فتاويه المقصود قال أعنى الاسنوي ومما يعنى عنه البلم اذا كثر كما سبق في النجاسات (قوله) لانه أصلهما عبارة الاستوى لانهما دمان مستحيلان الى نقيض وفساد (قوله) كالدم في نجاسته قياسا على القيح والصديد (قول) المتن وكذا بالارجح قال في التحقيق وشرح المذهب وحيث نجسناه فيكون حكمه حكم دم البراث لادم القروح

(قوله) أي أنه طاهر قطعاً يريد أن المذهب عبره عن طريقة القطع وانما قبل ذلك من الظاهر ومقابله على طريقة الخلاف (قوله) لعذره بالجهل والحديث الثعل (قول) المتن وجب على المذهب * فرع * لورأنا في ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب علينا اعتداله لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو كذوال المفسدة قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله) لكن يستحب يؤخذ من هذا أنه يستحب للإنسان إعادة الصلاة التي يشك في أنها عليه * (فصل تبطل بالنطق) * (قوله) والثاني قال أنها لا تعد حروفاً عبارة الاسنوي لأن المدة قد تنفق لأشباع الحركة ولا تعد حروفاً (قول) المتن والبكاء أي ولولا أمر الآخرة (قوله) لأنه ليس من جنس الكلام زاد الرافي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبهه الصوت الغفل (قول) المتن ان سبق لسانه لأولى من النسيان (٧٠) ودليل الناس حديث ذي اليمين ودليل

الجاهل حديث المأموم وهو معاوية ابن الحكم الذي تكلم خلف النبي صلى الله عليه وسلم ورمقه القوم بأبصارهم وأعلم أن الكلام في الصلاة له حالتان عدم العذر وقد سلف وحالة عذر وقد شرع الآن في بيانها (قوله) لأنه يقطع نظم الصلاة وأن السابق والنسيان في الكثير نادر (قوله) ويصدق بما في الشرح إلى آخره عبارة الاسنوي الظاهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذي اليمين والثالث ثلاث كلمات ونحوها فحاول الشارح رحمه الله ود الثالث إلى الأول (قوله) وان ظهر به حرفان متى في الارشاد على اعتبار القليل دون الكثير وبحث الاسنوي اغتفاره وان كان كثيراً للغلبة (قوله) للجميع أي قول المتن وفي التنخيع ونحوه (قوله) اقامة لشعاره قبل يدخل في هذا التعليل أنه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم احتاج للتنخيع الجهر لا يعذر جزمه لأن شعاره قد وجد بقراءة بعض السورة (قوله) وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين هو كإقال بالنظر إلى السعلة

كالعرف (قلت المذهب طهارته والله أعلم) أي أنه طاهر قطعاً كما حكاها الرافي (ولو صلى بنجس) غير مغفوعه (لم يعلمه) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديد) لأن ما أتى به غير معتد به لفوات شرطه والتقديم لا يجب القضاء لعذره بالجهل (وان علم) بالنجس (نم نسي) فصلي ثم تذكر (وجب القضاء على المذهب) أي وجب قطعاً لإعادة التنزيه بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان والمراد بالقضاء إعادة في الوقت أو بعده وتستحب إعادة كل صلاة يتقن مصاحبة النجس لها بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها فلا يتباعد عنها لكن يستحب كما قاله في شرح المذهب * (فصل تبطل) * الصلاة (بالنطق) عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء على ما سياتي (بحرفين) أفهماً أولاً نحو قوم وعن (أو حرف مفهم) نحو من الوقاية (وكذا مدة بعد حرف في الأصح) لأنها ألت أو واو أو ياء والثاني قال أنها لا تعد حروفاً وهذا كله يسير فبالكثير من باب أولى والأصل في ذلك حديث مسلم أن هذه الصلاة لا يبلغ فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المنه وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للحاجة (والأصح أن التنخيع والنخل والبصاء والأذن والنفخ أن تطهره) أي بكل مما ذكر (حرفان بطلت والأفلا) تبطل به والثاني لا تبطل به مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام (ويعذر في يسير الكلام ان سبق لسانه) إليه (أو نسي الصلاة) أي نسي أنه فيها (أو جهل تحريمه) فيها (ان قرب عهده بالاسلام) بخلاف بعيد العهد به لتقصيره بترك التعلم (لا كثيره) فإنه لا يعذره في الصور الثلاث (في الأصح) لأنه يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير والثاني يقول يسوي بينهما في العذر كما سوي بينهما في العمد واليسير بالعرف ويصدق بما في الشرح عن الشيخ أي حامدانه كالكلمتين والثلاث ونحوها وأسقط ذلك من الروضة (و) يعذر (في التنخيع ونحوه) مما تقدم وغيره كالسعال والعطاس وان ظهر به حرفان (لأغلبة) هي راجعة للجميع (وتعذر القراءة) للفاتحة هو راجع إلى التنخيع فقط كما اقتصر عليه في الروضة وأصلها (لا الجهر) بالقراءة (في الأصح) لأنه سنة لا ضرورة إلى التنخيع له والثاني يعذر في التنخيع له إقامة لشعاره وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين (ووأكرهه على الكلام بطلت في الظاهر) لندرة الإكراه فيها والثاني لا تبطل كالناسي وهذا يشعر بان الخلاف في اليسير وانها تبطل بالكثير جزمًا (ولو نطق بنظم

الواحدة مثلاً فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتها كذلك فقول الاسنوي عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام الشيخين في كتبهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والروضة أن غلبة الكلام والسعال يفرق فيها بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به السعلة والقلة في نفس السعال لافي الأحرف الخارجة بالسعلة الواحدة وعبارة الروضة الحال الثاني في الكلام بعدد من سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبة النخل أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بحريم الكلام فان كان يسيراً لم تبطل وان كثرت بطلت على الأصح انتهى وهو عند التأمل يورث نظر في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قوله) وهذا يرجع إلى قوله كإناسي (قول) المتن ولو نطق إلى آخره شروع في بيان أن القرآن والذي كرهه يلحق بالكلام المضرب لعارض

الواحدة مثلاً فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتها كذلك فقول الاسنوي عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام القرآن الشيخين في كتبهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والروضة أن غلبة الكلام والسعال يفرق فيها بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به السعلة والقلة في نفس السعال لافي الأحرف الخارجة بالسعلة الواحدة وعبارة الروضة الحال الثاني في الكلام بعدد من سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبة النخل أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بحريم الكلام فان كان يسيراً لم تبطل وان كثرت بطلت على الأصح انتهى وهو عند التأمل يورث نظر في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قوله) وهذا يرجع إلى قوله كإناسي (قول) المتن ولو نطق إلى آخره شروع في بيان أن القرآن والذي كرهه يلحق بالكلام المضرب لعارض

(قوله) كماله قصد القراءة عليه غيره بالقياس على التسليم الوارد في الفتح على الامام (قوله) وخطاب الله ورسوله لا يضرب لا تبطل باجابة النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسنوي وكذا اجابته بالفعل (قوله) وكذا الطويل ناسيا أو لغرض (قوله) في الاول هو الطويل ناسيا (قول) المتن ويستلزم نابه الى آخره عبارة الكتاب تقتضي ان الخشي يسج وليس كذلك بل السنة في حقه التصفيق كما جزم به القاضي أبو الفتح (قول) المتن كنيته امامه مثل ذلك اعلام غيره (٧١) بأمر ما أراد المصلي اعلامه به (قول) المتن وانذاره أعمى الى آخره المراد من كلام الكتاب

الفرقة بين حكم الرجال والنساء فلا ينافي كون الانذار واجبا (قول) المتن ان يسج قال في شرح المذهب هو مندوب اذا كان التنية قربة ومباح اذا كان مباحا قال غيره هو واجب اذا كان واجبا قال الاسنوي والفتح على الامام فيه تفصيل القراءة السابقة انتهى بمعناه (قول) المتن بكثيره لا قليله وجه ذلك بعد كثرة الأدلة أن المصلي يعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية التعظيم فعني عن القليل الذي لا يخل بالتعظيم دون الكثير (قول) المتن فالخطوتان الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين قاله الاسنوي (قول) المتن ان توات أي ولومن أجناس كخطوة وضربة وخلع نعل (قول) المتن في سجة مثله ما لو حر كها في عقد شي أو حله قال الاسنوي أو لغرض سبب (قوله) والثاني ينظر الى آخره أي وعليه يكون ذهاب الاصبع وجذبها حركة واحدة (قوله) الذي اقتصر عليه الجمهور يعني ان الجمهور اقتصروا على حكم البطلان ولم يذكروا الوجه الآخر ولهذا كان الاصح في هذه المسألة طريقة القطع بالبطلان لانه الذي ذهب اليه الجمهور وعلاو ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ احوال السفيه دون اعتاقه

القرآن بقصد التفهيم كما يجبي خذ الكتاب مفهماه من يستأذن في أخذ شي ان يأخذه (ان قصد معه) أي التفهيم (قراءة لم تبطل) كماله قصد القراءة فقط (والا) ان قصد التفهيم فقط (بطلت) به وان لم يقصد شيئا في شرح المذهب ظاهر كلام المصنف وغيره انها تبطل لانه يشبه كلام الآدمي فلا يكون قرآنا لا بالقصد وفي الدقائق والتحقيق الجزم بالبطلان (ولا تبطل بالذكور والدعاء الا ان يخاطب) به (قوله) لما طس رحل الله تبطل به بخلاف رحمه الله وخطاب الله ورسوله لا يضرب كما علم من أذكر الركون وغيره ومن التشهد (ولو سكط طويلا) عمدا (بلا غرض لم تبطل في الاصح) لان السكوت لا يخرم هيئة الصلاة والثاني يقول هذا السكوت مشعر بالاعراض عنها أما السكوت اليسير فلا تبطل به جرما وكذا الطويل ناسيا أو لغرض كذا كرمانيه وقيل في كل وجهان لكنهما في الاول مبنيان على ان عمده مبطل وسيأتي في باب يلي هذا ان تطويل الركن القصير بسكوت يبطل عمده في الاصح لا خلاه بالموالة (ويستلزم نابه شي) في صلاته (كنيته امامه) على سهو (واذنه داخل) أي لم يستأذن في الدخول (وانذاره أعمى) ان يقع في بر مشلا (ان يسج) الرجل أي يقول سبحان الله (وتصفق المرأة بضرب بطس) (العين على ظهر اليسار) فلوضربت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلا لمنافاة اللعب للصلاة والاصل في ذلك حديث الصحيحين من نابه شي في صلاته فليسج وانما التصفيق للنساء (ولو فعل في صلاته غيرها ان كان من جنسها) كزيادة ركوع أو سجود (بطلت) لتلاعبها (الا ان ينسى) انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا وسجد للسهو ولم يعدها متفق عليه ولو اقتدى في حال سجود الامام مثلا وجبت متابعتها فيه وسيأتي في باب يلي هذا انه لو تقل ركعا قوليا عمدا لم تبطل صلاته في الاصح وكذا لو قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتراز بقوله فعل دون أتي (والا) أي وان لم يكن من جنسها كالمشي والضرب (تبطل بكثيره لا قليله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل امامة فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه وسيأتي في صلاة شدة الخوف انه يعذر فيها في الكثير لحاجة في الاصح ويستثنى من القليل الا كل تبطل به لاسيما في (والكثرة) والقلة (بالعرف) فالخطوتان أو الضربتان قليل والثلاث من ذلك (كثيران توات) لان تفرقت بان تعد الثانية مثلا منقطعة عن الاولى عادة (وتبطل بالوثبة الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة الحاقا لها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سجة أو حث في الاصح) الحاقا لها بالقليل والثاني ينظر الى كثرتها (وسهو والفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الاصح) الذي اقتصر عليه الجمهور لانه يقطع نظمها والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالبس أو أخذ امام سيأتي (وتبطل بقليل الا ككل) لاشعاره بالاعراض عنها

وقالوا لا يعترض بأن الصلاة تبطل بقليل الكلام الممدودون قليل الفعل الممدولان القليل من الفعل يعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قوله) واختاره في التحقيق صححه أيضا في التمه وهو قوي يشهد له حديث ذي اليبدين (قوله) أخذ امام سيأتي الذي سيأتي هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قوله) لاشعاره بالاعراض عنها أي فليس كغيره من الأفعال ومثل الا كل سائر ما يفطر الصائم والحاصل ان الامساك عن المفطران شرط كما يشترط ترك الافعال وترك الكلام

(قول) المتن في الاصح اعترض على هذا بشيخ طريق القطع في الفعل الكثير هو مع أن قابل الاصل مضر بخلاف قليل الفعل (قوله) لحصول المقصود اعلم انه اختلف في الابطال بالاكل قليل لما فيه من العمل وقيل لوجود المفطرو وهو الاظهر وبني عليهما الوجهان في مسألة السكره اذا وصفت من غير فعل * تنبيه * لو نزلت نخامة من رأسه وتعارض بلعها مع ظهور حرفين فأكثر في قطعها فالظاهر انه يقطعها ويغتفر ظهور ما ذكر (قوله) اذا توجه تقدير لحيطة عطف بسط وخط قال بعضهم (٧٢) ويجوز أن يكونا من الجمل الخالصة أو

(قلت الا ان يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم) فلا تبطل به كذا ذكره الرافعي في الشرح بخلاف كثيره فبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الاصح والقله والكثرة بالعرف (فلو كان بفهمه سكره) فذابت (فبلغ) بكسر اللام (ذوبها بطلت) صلاته (في الاصح) لحصول المقصود من الاكل والتساقط لا تبطل لعدم المضغ وعبارة المحرر كالشرح سكره تذوب وتسوغ أى تنزل الى الجوف من غير فعل وعُدل عنه الى البلع لانه أظهر في التفریع وهو قريب من تعبير الغزالي بامتصاصها (ويسن للمصلي) اذا توجه (الى جدار أو سارية) أى عمود (أو عصا مغروزة أو بسط مصلى) كعبادة بفتح السين (أو خط قبائله) أى تجاهه خطا طولا كما في الروضة (دفع المار) بينه وبين أحد المذكورات المراد بالمصلي منها أعلاه اذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بذراع الأدمى قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شئ يستره من الناس فأراد أحد ان يجتاز بين يديه فليدفعه رواه الشيخان هو ظاهر في الثلاثة الاولى والحق بها الباقيان لا شتر الخسفة في سنن الصلاة الها المبنى عليه سنن الدفع وقوله بين يديه أى امامه الى السترة التى هي غاية امكان سجوده المقدر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حينئذ) أى حين سنن الدفع قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان ان يقف أربعين خيرا له من ان يمر بين يديه رواه الشيخان هو بعد جملة على المصلى الى سترة محتمل للكرهية المتباعدة للصحيح وظاهر في التحريم ويدل عليه نصا رواية البخارى من الاثم بعد قوله عليه ولو صلى من غير سترة أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله في الروضة وفيها اذا صلى الى سترة فالسنة ان يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا يصمد لها ضم الميم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهى كما تقدم في استقبال القبلة ثلثا ذراع قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسنن الصلاة الها المشار اليه في كلام المصنف دليله الاتباع رواه في الجدار أبو داود وباسناد صحيح وفي الاسطوانة والعزلة أى اليهود والحربة الشيخان والمصلى قيس على الخط المأمور به ان لم يكن معه عصا في حديث أبي داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وغيره فهما أى الخط والمصلى عند عدم الشاخص كما في الروضة وأصلها (قلت يكره الالتفات) بوجهه (الحاجة) لحديث عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اخلاص يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى ولا يكره الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو يلتفت الى الشعب وكان أرسل اليه فارسا من أجل الحرس رواه أبو داود وباسناد صحيح (ورفع بصره الى السماء) لحديث البخارى ما يال أقوام يرفعون أنصارهم الى السماء في صلاتهم لينتهن عن ذلك أولئك خطفون أنصارهم (وكف شعره أو ثوبه) لحديث أم حنتمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كف الشعر في الصلاة فقال لا بأس به (ولا أكف على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا) رواه الشيخان وهذا لفظ مسلم ولفظ البخارى أمرنا ان نسجد ولا نكف والمعنى في النهي عن كفه انه يسجد معه قال في شرح المذهب والنهي لكل من صلى كذلك سواء

الموصوف بها لان لام المصلى للجنس فتكون الحالية باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول) المتن أو سارية الى آخره لا يقال ظاهر المنهاج استواء الجميع في الرتبة لان غرضه بيان حكم دفع السار في هذه الاحوال والكل سواء في تمكن المصلى من الدفع وأما بيان حكم الصلاة الها فلم يتعرض له نعم في كلامه اشارة الى سنن الصلاة الها (قول) المتن أو عصا قال الفراء أول لحن سمع هذه عصاى وانما هى كما قال الله سبحانه وتعالى عصاى * فرع * يكره أن يصلى وبين يديه امرأة أو رجل مستقبله (قول) المتن والصحيح تحريم المرور ان قلت فهل لا وجب الدفع ازالة للسكر كما يجتنبه الاسنوى في المهمات قلت كأنه لما في الفعل من منافاة الخشوع المطلوب في الصلاة قال الامام واذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهى الحال الى دفع محقق ولكن يسن برقق بقصد التنبيه (قوله) المشار اليه منشأ الاشارة جعل سنن الدفع في هذه الاحوال فانه يفيد انها أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قوله) وصححه ابن حبان وغيره عبارة الروضة قلت وقال جماعة في الاكف كفتاء بالخط قولان للشافعى رضى الله عنه قال في القديم وسنن حرملة يستحب ونفاه في البريطى لا اضطراب الحديث الوارد

فيه وضعفه انتهى قلت واختار الامام وغيره ان الخط لا يكتفى وعلاوه بأنه لا يظهر للسارة (قول) المتن قلت يكره الى آخره أى وهذه تعدد أمور يطلب اجتنابها في الصلاة (قوله) لحديث عائشة الى آخره روى أبو داود والنسائي عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه وورد أيضا لو يعلم المصلى من يساجى ما التفت يمينا ولا شمالا وفي التهمة انه حرام (قول) المتن ورفع بصره * فائدة * نقل الدميرى عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب ان يرفع بصره السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله) ولا أكف ثوبا الى آخره الذى في الاسنوى أمرت ان لا أكف الشعر ولا الثياب وأسنده لرواية الشيخين قال والاكف الجميع

(قوله) أو كره مشعر أو مشدود الوسط أو مغرور عذبة الجماعة (قوله) نهى الخ قال الاستوى حكمة ذلك منافاة لهية الخشوع (قوله) فليصل يديه إلى آخره في رواية تسلم أيضا بدل هذا فليس يكتم ما استطاع (قول) المتن والصلاة حاقنا إلى آخره قال الاستوى ويستحب تغريغه من هذه الأمور وان فاتته الجماعة (قوله) المتن يتوق الخ مثل هذا فيما يظهر ولو كان بحضرة حليته وهو يتوق إلى جماعها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش بل لولم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تبعاً لابن يونس واعتذر عن الشيخ في ذكر الحضور بالتبرك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضي زوال الكراهة بزوال التوقان وإن لم يحصل الشبع وهو كذلك فيما يظهر قياساً على ما قلناه في الاعتذار المسقط للجماعة نقلاً عن الأصحاب نعم في العجيين إذا أقيمت الصلاة فأبدوا بالعشاء ولا تعجلوا حتى يفرغ منه قال في شرح مسلم فيه دليل على أنه يأكل حاجته بكاملها وهذا (٧٣) هو الصواب وأما ما تأوله بعض الأصحاب من أنه يأكل لقمها يكسر بها سورة الجوع

فليس بصحيح قال الاستوى كلامه هذا يخالف الأصحاب وجعل العذر قائماً إلى الشبع إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في مثلنا إلى الشبع يعني مسئلة الكتاب المذكورة ووجه عدم اللزوم أنه يجوز أن تقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وإن طلب منه استيفاء الشبع إذا لا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل اللقم (قوله) في غير المسجد الأولى في هذه الحالة أن يصق في ثوبه فإن فيه اذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وإن كان هنا جائزاً (قوله) حرم قال الاستوى المشهور في كتب الأصحاب الكراهة (قوله) لغتان بمعنى وبالسين خلافاً لمن أنكرها (قوله) في ذلك يرجع إلى قوله نهى (قول) المتن والمبالغة إلى آخره قال السبكي التقيد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل

تجدد للصلاة أم كان قبلها المعنى وصلى على حاله وذكر من ذلك أن يصلى وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كره مشعر (ووضع يده على فمه بلا حاجة) لحديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغطي الرجل فاه في الصلاة رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره ولا يكره لحاجة كالتشاوب فيس في حديث مسلم إذا تمأب أحدكم فليصل يديه على فمه فإن الشيطان يدخل (واقبام على رجل) واحدة لأنه تكافى في هيئة الخشوع نعم إن كان لحاجة كوجع الأخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حاقنا) بالنون أي بالبول (أو حاقبا) بالوحدة أي بالغائط (أو بحضرة طعام يتوق إليه) بالثاء أي يشاق لحديث مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدفعه إلا خبثان أي البول الغائط وتكره أيضاً مع مدافعة الریح ذكره في الروضة كأصلها في صلاة الجماعة وسواء في الطعام المأكول والمشروب (وان يصق) إذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عن يمينه) بخلاف يساره لحديث الشيخين إذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه عز وجل فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره وهذا كما قال في شرح المذهب في غير المسجد فإن كان في مسجد حرم البصاق فيه لحديث الشيخين البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بل يصق في طرف ثوبه من جانبه الأيسر ككعبه وبصق وزق لغتان بمعنى (ووضع يده على خاصرته) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل مختصر رداءه الشيخان والمرأة في ذلك كالرجل كما ذكره في شرح المذهب (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزه أكله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وعنقه كما تقدم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلخه (والطريق والمزبلة) أي موضع الزبل (والكنيسة وعطن الأبل) هو الموضع الذي تنحى إليه الأبل الشاربة شيئاً فشيئاً إلى أن تجتمع كلها فيه فتساق إلى المرعى (والمقبرة الطاهرة) بأن لم تنبت (والله أعلم) لحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المذكورات خلافاً للكنيسة فلم يرد في حديث وألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فيهما أنهما مأوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزبلة نجاستها تحت الثوب المفروش عليه استلوا في عطن الأبل فغارها المشوش

١٩ ل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والأصحاب رضي الله عنهم أجمعين ولك أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها والزيادة على ذلك تصدق أنها مبالغة فلا إشكال (قول) المتن في الحمام علل ذلك بأنه مأوى الشياطين واعتمده الشيخان وقيل لكثرة النجاسة ونص عليه في الآم وبنى عليهما الصلاة في المسلخ أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكر مأخوذ من الحميم (قول) المتن والمزبلة بفتح الباء وضمها (قول) المتن والكنيسة هي للنصارى والبيعة لليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول) المتن والمقبرة بتثنية الباء (قوله) اشتغال القلب بمرور الناس يؤخذ من هذه العلة أنه لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قوله) نجاستها تحت الثوب إلى آخره قال الاستوى هذا في البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فانه يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرافعي لأنه أمر قد ضعف بالحائل

(قوله) نجاسة ما تحتها بالصديد ثم الذي دل عليه كلام القضاة كما قال في الكفاية احترامه قال الاستوى ومن الغيبين يظهر لك أن صورة المسئلة
فما لو حذى الميت حتى لو وقف بين الموقى فلا كراهة نعم بكرة استقبال القبر الأقبه صلى الله عليه وسلم فيصير انتهى وما صور به المسئلة خالفه
في الكفاية فقال تسكره على القبر وبجانبه واليه * تمة * قال في الاحياء تسكره الصلاة في الاسواق (٧٤) والرحاب الخارجة عن المسجد

* (باب سجود السهو)

(قول) المتن سنة الصارف لاحاديثه عن
الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له
نافلة والسجدتان ولأن البدل كبده أو
أخف وكذا وجبت جبرانات الحج دون
هذا والله أعلم (قوله) من الصلاة خرج
به قنوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في
الصلاة لأمها (قوله) ولو بالشك دفع لما
اعترض به من تصور العبارة عن افادة
إيقاع الركن مع التردد في فعله (قوله)
من حصولها أي لا من السجود أيضا كما
توهمه العبارة (قوله) يسجد أي سجدا
كان ذلك أو سهوا أخذنا من المأخوذ
الآتي (قوله) بناء على الاطهر أي
ومقابل الاطهر مبنى هنا على مقابل
الاطهر هناك ولما فهم ذلك من ذكر
البناء استغنى به عن التصريح بالمقابل
وكثيرا ما يقع له ذلك (قول) المتن سائر
السنن فلو سجد فيها لما ناجوازه طلعت
صلاته إلا أن يكون قريب العهد بالسلام
أو شأيا بدية بعيدة فله البغوى ونظيره
الاستوى وبين العراقي النظر بأن من هو
كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن
عرف ذلك عرف محله غالبا (قوله) بجامع
إلى آخره هذه العلة موجودة في تكبيرات
العبد وفي أذكار الركوع ونحوه ومع
ذلك لا سجود ولا اعلل الغزالي اختصاص
السجود بهذه الأبعاض بأنها من الشعائر

* (باب) بالتونين (سجود السهو) *

وهو كما سيأتي سجدتان بين التشهد والسلام (سنة عند ترك مأموره) من الصلاة (أو فعل منهي
عنه) فيها ولو بالشك على ملبس أي بيانه فيها فرضا كانت الصلاة أو نفلا (فالأول) المتروك منها
(أن كان ركنا وجب تداركه) بفعله (وقد يشرع) مع تداركه (السجود كزيادة) بالكاف
(حصلت بتدارك ركن كما سبق في) ركن (الترتيب) من حصولها وقد لا يشرع السجود بأن لا
تحصل زيادة كما إذا كان المتروك السلام فتذكره ولم يطل الفصل فيسلم من غير سجود فان طال
الفصل فهو مسألة السكوت الطويل وقد تقدم في باب يليه هذا أنه لا يطل الصلاة على الرابع وقد يقال
يسجد له أخذنا مما سيأتي في تطويل الركن القصير بالسكوت (أو) كان (بعضا) وهو القنوت
أو قيامه) وان استلزم تركه ترك القنوت (أو التشهد الأول أو قعوده) وان استلزم تركه ترك التشهد
(وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الاظهر) بناء على الاظهر ما سئله فيه كما تقدم
(سجد) لتركه وان كان عامدا (وقبل ان ترك عمدا فلا) يسجد (قلت) وكذا الصلاة على الآل
حيث سنناها والله أعلم) وذلك في التشهد الأول على وجهه وفي الآخر على الأصح كما تقدم فانه يسجد
لتركها (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيا إذا تركت بالسجود لعدم ورودها بخلاف الأبعاض
لوروده في بعضها فانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل
السلام سجدة بن رواه الشيخان فيه ترك التشهد مع قعوده المشرع له وفي معناه ترك التشهد وحده
وقيس عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشرع له بجامع الذكر انقصود في محل مخصوص
والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد لما ذكره سميت هذه السنن أبعاضا لغيرها بالجبر
بالسجود من الأبعاض الحقيقة أي الأركان وفي الروضة لو أراد قنوت في غير الصبح لئلا زلة وقلنا
فمنه لم يسجد للسهو على الأصح ذكره في البحر (والثاني) أي الفعل المنهي عنه في الصلاة (ان لم
يطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد للسهو) لعدم ورود السجود له ويستثنى من ذلك ما سيأتي
وقوله للسهو كذا العمده كما ذكره في التحقيق وشرح المذهب (والا) أي وان أبطل عمده ركعة زائدة
(سجد) لسهوه (ان لم يطل) الصلاة (سهو ككلام كثير) فانها تبطل بسهوه (في الأصح)
كما تقدم ودليل السجود انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام رواه الشيخان
وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتغل في السفر اذا انحرف عن طريقه إلى غير القبلة
ناسيا وعاد على قرب فان صلاته لا تبطل بخلاف العامد كما تقدم ولا يسجد للسهو على المنصوص المذكور
في الروضة كأصلها ومحمده في شرح المذهب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه

الظاهرة المخصوصة بالصلاة انتهى وخرج بالمخصوصة بالصلاة تكبيرات العبد قاله الاستوى (قوله) والصلاة (يطل
على النبي الخ لعل غيره السجود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بأن ساد كريب الأتيان في التشهد الأخير يسجد لتركه في الأول قياسا على
التشهد (قوله) لم يسجد للسهو نه سنة في الصلاة لأمها فلا يرد على المنهاج

(قوله) لاخلاله بالمواالة قال الراعي وكالوفر الاركان الطويلة ونقص بعضها وعبارة ابن الرفعة في اراد ما على به الشارح رحمه الله تعالى
 لان سائر الاركان قد يجوز تطويلها فاذا طول القصير ايضا فانت المواالة وهي شرط في صحة الصلاة قال الراعي ولن ذهب الى الوجه الآخر
 ان يقول معنى المواالة ان كان بان لا يتخلل (٧٥) فصل طويل ليس من الصلاة بين اركانها فهو مقصود هنا وان كان بمعنى آخر فلا نسلم

اشترط المواالة بمعنى آخر (قوله)
 اصحهما نعم الله الراعي بأن المصلي مأمور
 بالتحفظ واحضار الذهن امراموكدا
 كذا كيد التشهد الاول فيسجد عند تركه
 قياسا عليه وقضيته كما قال الاسنوي ان
 سجد عند ذلك ايضا انتهى وسيأتى ذلك
 في كلام الشارح رحمه الله (قول)
 المتن قصير اي فيؤمر المصلي فيه بالتحفيف
 ولهذا لا يسن تكرار الذكر فيه بخلاف
 غيره (قوله) بخلاف نقل القولي زاد
 الاسنوي ولهذا لا تبطل الصلاة تكريره
 على المنصوص (قوله) ولو أطاله بنقل
 كل الفاتحة الى آخره ظاهره ولو خلا
 الاعتدال عن الذكر الم شروع فيه تبطل
 وانه لا يقدح في ذلك كون الذكر الم شروع
 فيه أطول من الفاتحة وفي شرح الروض
 ما يوافق ذلك حيث ذكر ما حاصله ان
 التطويل يلحق بقدر القيام الواجب
 انتهى (قوله) ما تقدم المراد به قوله
 بسكوت او ذكر (قوله) انه لو قنت قبل
 الركوع صورة ذلك ان يقنت بنية القنوت
 والا فلا سجود قاله الخوارزمي في الكافي
 وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في
 ذلك (قوله) وفي معناه الامام لك ان تقول
 هلا ادخله في العبارة تصاو قد يعتذر بأن
 افراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك
 لا يقال يمكن رجوعها الى المصلي لانا
 نقول المصلي يشمل الامام (قوله) سهوا
 هو تصريح بما تقيده عبارة المتن لان
 كلامه في النسيان واما بعد القيام فيأتي

(يطلب عمده في الاصح) لاخلاله بالمواالة (فيسجد لسهوه) والثاني لا يبطل عمده وفي السجود
 لسهوه وجهان أحدهما نعم (فالا عندال قصير) لانه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا
 الجلوس بين السجدين) قصير (في الاصح) لانه للفصل بينهما والثاني طويل كجلوس بعدهما
 (ولو نقل ركنا قولنا) الى ركن طويل (كفاتحة) أو بعضها (في ركوع أو) جلوس (تشهد)
 آخر وكشهادة أو بعضه في قيام (لم يبطل عمده في الاصح) والثاني يبطل كقول الركن الفعلي وافر
 الاول بأن نقل الفعلي يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القولي ولو نقل بعض الفاتحة أو التشهد الى
 الاعتدال ولم يبطل فقيه الخلاف ولو أطاله بنقل كل الفاتحة أو التشهد بطلت في الاصح وهذا من صور
 ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطلان (يسجد لسهوه في الاصح) لتركه التحفظ
 المأمور به في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الاول (وعلى هذا تستثنى هذه الصورة عن قولنا)
 انتقدم (ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه) ويضم اليها ما تقدم في تطويل القصير تقر بعا على المرجوح
 وقوله ويسجد لسهوه كذا العمدة كما سوى بينهما في شرح المذهب ويقاس به العمدة في تطويل القصير على
 المرجوح فيه وذلك في الروضة في صفة الصلاة انه لو قنت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده
 بعد الرفع من الركوع ويسجد لسهوه على الاصح المنصوص وذلك صادق بالعمد والسهو فتضم مسألة
 السهو الى المستثنى (ولونسي التشهد الاول) مع قعوده أو وحده (فذكره بعد اتصا به لم يعدله) لتلبسه
 بفرض فلا يقطع له سنة (فان عاد) عامدا (عالمنا بخبره بطلت صلاته) لزيادته قعودا عمدا (أو ناسيا)
 انه في الصلاة (فلا) تبطل ويلزمه القيام عند ذكره (ويسجد لسهوا أو جاهلا) تخبره (فكذا)
 لا تبطل (في الاصح) لانه مما يخفى على العوام ويسجد والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم هذا كله في
 المنفرد وفي معناه الامام ولو تخلف المأموم عن اتصا به للتشهد بطلت صلاته الا ان ينوي مفارقة فيعذر
 ولو عاد الامام قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه باتصا بالامام ولو اتص به ثم عاد
 هو لم يحزله متابعه في العود لانه اما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عامد فصلاته باطلة بل يفارقه أو
 ينتظره جملا على انه عاد ناسيا وقيل لا ينتظره ولو عاد معه عالما بالتخريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا
 لم تبطل (وللأموم) اذا انتصب دون الامام سهوا (العود لتابعة امامه في الاصح) فهي مجوزة
 لعوده الممتنع في غيره والثاني ليس له العود لتلبسه بركن القيام كغيره بل يصبر الى ان يلحقه الامام
 (قلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته وأصل
 الخلاف هل يعود أولا وجهان حكاهما الامام والغزالي في الجواز والشج أبوعامد ومن تبعه في
 الوجوب وحاصل ذلك ثلاثة أوجه كما حكاه المصنف في أصل الروضة مع تصحيح الوجوب فيه أخذ من
 قوة كلام الشرح ولو اتصب عامدا فقطع الامام بجرمة العود كما لو ركع قبل الامام عمدا وتعبه الراعي
 بأن العراقيين في المقيس عليه استحبا العود فضلا عن الجواز يعني فيأتي مثل ذلك في المقيس ورجحه
 فيه في التحقيق كما يكفيه الوجوب أيضا (ولو ذكر) المصلي (قبل اتصا به عاد للتشهد) الذي

في قوله ولو نض عمدا فلا ينبغي ان ترد صورة عمدة المأموم على عبارة الكتاب وانما تعرض لها الشارح رحمه الله قريباتيما لاحكام اقسام المأموم
 (قوله) لوجوب متابعة الامام عبارة غيره لان المتابعة امرها متأكدا كبديل سقوط القيام والقراءة بها عن المأموم (قوله) ولو اتصب عامدا اهل
 الشارح رحمه الله ما لو صار المأموم في نهوضه عمدا الى القيام اقرب فيحتمل ان يكون حكمها كالانتصاب كما ان الامر كذلك في حق غير المأموم
 فيجوز فيها ما تقر عن الامام وغيره ويحتمل تعين ما سيأتي عن التحقيق

(قوله) منه أي من نفسه (قوله) لتغييره نظم الصلاة عبارة الرافعي لأنه أتى بفعل غير نظم الصلاة ولو أتى به محمد في غير موضعه لبطلت صلاته واعلم أنه في التحقيق وشرح المذهب صحح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا (قول) المتن ولو نض عدا هو قسم قوله السابق ولو نسي التشهد الأول كما أن قوله السابق ولو نذر كقبيل انتصابه قسم قوله السابق فنذكره بعد انتصابه (قول) المتن أن بلغ (٧٦) حذرا لا كعب شرط لقوله ويسجد

لنفسه لأنه لم يتلبس بفرض (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لتغييره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا يسجد لقلة ما فعله حينئذ (ولو نض عدا) من غير تشهد (فعدا بطلت) صلاته (إن كان) فيما نض (إلى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا تبطل صلاته وشمل الصورتين قول الروضة كأصلها وإن عاقب ما صار إلى القيام أقرب (ولو نسي قنونا فنذكره في سجوده لم يعدله) لتلبسه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (ويسجد للسهيوان بلغ حذرا كعب) في هو به لزيادة تركه بخلاف ما إذا لم يبلغه فلا يسجد (ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو ارتكاب نهي) أي منهي يجبر بالسجود ككلام قليل ناسيا (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو شك هل سهوه بالاول أو بالثاني سجد لتيقن متنبهيه ولو شك في ترك مندوب في الجلسة لا يسجد لأن المتروك قبله يقتضيه (ولو سهوا) بما يجبر بالسجود (وشك هل سجد فليسجد) لأن الأصل عدم السجود (ولو شك) أي تردد (أصل) ثلاثا أم أربعا أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها (وسجد) للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا والأصل في ذلك حديث مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصلي ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته أي ردتها السجدتان إلى الأربع (والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها أربعة لفعلها مع التردد ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا أحكم ما يصلي به مترددا واحتمل كونه زائدا) أنه يسجد للتردد في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثاله شك في الثالثة) في الواقع من الرابعة (أن الثالثة هي أم أربعة فتذكر فيها) أنها ثالثة وأتى بأربعة لم يسجد لأن ما فعله منها مع التردد لا يثبت منه (أو) تذكر (في الرابعة) التي أتى بها أن ما قبلها ثالثة (سجد) لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبغي على اتيقن ويسجد كما في سلب الصلاة أن لم يطل الفصل فإن طال استأنف كما في أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في النساء بين أن يتكلم ويمشي ويستدير القبلة وبين أن لا يفعل ذلك (وسهوه حال قنوته) كان سهوا عن التشهد الأول (يحمله امامه) كما يحمله عنه الجهر والسورة وغيرهما (فلوطن سلامه فلم يبان خلافة) أي خلاف ظنه (سلم معه) أي بعد سلامه (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة (ولو ذكر في تشهد ترك ركن غير التسمية والتكبيرة قام بعد سلامه إلى ركعته) التي فاتت بفوات الركن كان ترك سجدة من ركعة غير الأخيرة فإن كانت من الأخيرة كلها (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة وزاد على المحذور قوله كالشرح غير التسمية والتكبيرة لأن التارك لواحدة منهما ليس في صلاة (وسهوه بعد سلامه) أي سلام امامه (لا يحمله)

للسهوه (قوله) أي تردد أي باستواء أو رجحان فلا يعمل بظنه ولا بقول غيره لأن لفظ الشك وقع في الحديث وهذا معناه في اللغة (قوله) للتردد في زيادتها هذا التعليل هو المعتمد وقيل العلة الخبر ولا يعقل معناه لأنه لم يتيقن ترك مأمور ولا فعل منهي (قوله) ولا يرجع في فعلها إلخ لا يقال يشك كل عليه قصة ذي اليمين لأنهم لم يخبروه بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتا تأثير الشك بعد السلام المستند إلى قول الغير إلا أن يجاب بأنه صلى الله عليه وسلم تذكر عقب أخبارهم (قوله) أي ردتها إلخ يعني أن الخامسة والخلل الحاصل بزيادتها زال شرعا وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من النقصان تارة ومن الزيادة أخرى (قوله) أو تذكر في الرابعة لو تذكر بينهما قال الاستنوي فالقياس السجود إن كان بعد ما صار إلى القيام أقرب والأقرب فلا قال وقد يقال يسجد مطلقا على أن الاستقالات واجبة (قول) المتن ولو شك بعد السلام إلى آخره قضية حديث ذي اليمين أنه يؤثر عند أخبار الجمع إلا أن يحمله على أن النبي صلى الله عليه وسلم تذكر الحال عقب أخبارهم له (قوله) لأن الظاهر إلى آخره عمل أيضا بأن عروص هذا الشك للمصلي

كثير فلو كاف بسدركه بعد السلام عسر وشق (قول) المتن يحمله امامه لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن قام بعد سلامه كذلك الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أولا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجع وقت لا سجود قال العراقي السجود أظهر كالسجود إذا شك في أدراك الركوع

(قول) المتن فلو سلم المسبوق لواقصر على قوله السلام ثم ذكر قبل الخطاب قال الاستوى لم يسجد كما قاله البغوي ثم بحث اعني الاستوى السجود اذا نوى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول) المتن بسلام امامه ظاهره ولو كان معاً (قول) المتن لزمه متابعتة أى ويكون سجوده لاجل سهو الامام وقيل لاجل المتابعة وينبني عليها مسائل منها الخلاف الآتي في سجوده اذا لم يسجد الامام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الامام بل لم يسجد الا واحدة يسجد المأموم أخرى حملا على انه نسي أقول وقد يشكك الاتباع بما لو قام الى خامسة فان المأموم لا يتابعه مع احتمال أن الامام (٧٧) تذكر ترلر كن ققام ليأتى بركعة ويجب بأن المأموم لو تحقق الحال اعني

الحلل في المسألتين طلب منه المتابعة في السجود وامتنع عليه الموافقة في الركعة التي قام الامام ليأتى بها لان صلاة المأموم قد عتبت بل لوبقى على المأموم ركعة لم يتابعه فيما قام اليه أيضا ذكره في الروضة (قول) المتن فيسجد على النص أى ولو كان الامام يرى السجود بعد السلام فان المأموم يسجد بمجرد سلام الامام ولا يتأخر حتى يأتي الامام بسجوده لان القدوة انقطعت بالسلام (قول) المتن وان كثر لو سجد في هذه الحالة لبعض الاسباب فقط قال في البحر فيصمّل الجواز وينجبر ما نواه فقط ويحتمل البطلان لانه زاد سجودا على غير المشروع ويحتمل الاجزاء ان قصد الاول دون غيره (قوله) وفي القديم الى آخره لو حصل زيادة ونقص سجد على هذا قبل السلام فقط على الاصح في الروضة قال ابن الرفعة لان الذين ذهبوا الى انه بعد السلام في الزيادة قالوا بجهته قبله انتهى أقول كيف يجتمع هذا مع قول الاستوى رحمه الله والخلاف في الاجزاء وقيل في الافضل ويجب بأن المراد قالوا بجهته أى في حال النقص (قوله) من التعرض للزيادة أى ولان الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يثكل على هذا قولهم في مسئلة الحديث الثالث

أى امامه لانتفاء القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) فذكر حاله (بني وسجد) لان سهوه بعد انتهاء القدوة ولو سها المنفرد ثم اقتدى لا يحتمل الامام سهوه (ويحتمل) أى المأموم (سهو امامه) كما يحتمل الامام سهوه وفيها حديث ليس على من خلف الامام سهو فان الامام فعله وعلى من خلفه السهو رواه الدارقطني والبيهقي وضعفه (فان سجد) أى امامه (لزمه متابعتة) فان تركها محمدا بطلت صلاته واستتفى في الروضة كأصلها ما اذا تبين له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحتمل الامام سهوه وما اذا تبين غلط الامام في طئه وجوده مقتض للسجود فلا يتابعه فيه (والا) أى وان لم يسجد امامه (فيسجد) هو (على النص) وفي قول يخرج لا يسجد وهو ناظر الى انه لا يلحقه سهو امامه وان لزمه متابعتة في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقتدى مسبقا بمن سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح) وسجد الامام (فالصح) في الصورتين (انه) أى المسبوق (يسجد معه) رعاية للمتابعة (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محتمل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحح انه لا يسجد معه نظرا الى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام يسجد) هو (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) ومقابل القول المخرج السابق (وسجود السهو وان كثر) أى السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجبا منه ومندوباته وحكي بعضهم انه يستحب ان يقول فيها ما سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثق بالحال وقوله في المحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن محله) أى السجود (بين تشهد وسلامه) أى تشهدته المختوم بالصلاة على النبي وآله كما قاله في الكفاية وفي القديم ان سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده وفي قديم آخر يتخير ان شاء قبله وان شاء بعده ثبوت فعل الامر من عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين الاولين في الباب واستند القديم الاول الى ان السهو في الاول بالنقص وفي الثاني بالزيادة وحمل الجديد السجود فيه على انه تدارك للترك قبل السلام سهوا لما في الحديث الثالث الامر بالسجود قبل السلام من التعرض للزيادة (فان سلم عمدا) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (فان في الاصح) ومقابلته انه كالسهو ان قصر الفصل بسجود الا فلا (أو سهوا وطال الفصل) ومرجعه العرف (فان في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص فلا يفوت عليه (والا) أى وان قصر الفصل (فلا يفوت على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك وقيل يعوت حذرا من الغاء السلام بالعود الى الصلاة (واذا سجد) في صورة السهو على النص أو القديم

٣٠ ل ان السجود للتردد لا للزيادة (قول) المتن فان في الاصح أى لان محله قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام فقوته على نفسه عمدا ووجه مقابله القياس على التوافل التي تقضي لافرق بين تركها عمدا وسهوا (قول) المتن فان في الجديد لتعذر البناء (قوله) بخلاف القديم الى آخره علامه الراغبى بأنه جبر ان الصلاة بخاز أن يتراخى عنها كجبران الحج قال الاستوى قضيته عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قوله) في السهو بالنقص انما قيد بذلك لاجل قول المتن أو سهوا فلا يرد ان القول بالسجود بعد السلام يوجب المبادرة ايضا (قوله) من الغاء السلام الذي هو ركن بسبب سنة تداركها ولانه يصير الامر في الالغاء وعدمه موقوف على اختياره وذلك غير معهود فقلت بل هو معهود كما لو تقدم المأموم على امامه بركن تركه فانه يجوز له العود فيلغو

(قول) المتن ولا يرفع يديه إلى آخره أي يكفي سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج في هذا السجود إلى نية اتفاقاً لأن نية الصلاة تسحب عليها أي بخلاف سجود السهو فإن سببه لم تشمله نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قوله) من غير لفظ وصوره ولذا حذفها في التحقيق والثاني يكفيه إلى آخره أي كما في الثانية من الأولى عند ترك في الأولى (قول) المتن ورکعة كجلس أي وإن طالت ورکعتان كجلسين أي وإن قصرتا نظراً للاسم فيهما قال رافعي ولو قرأ الآية في الصلاة ثم أعادها خارجها في مجلس واحد فلم أره منصوباً وإطلاق الخلاف في التكرار (٧٩) يقتضي طرده هنا (قوله) بخلاف ما إذا قصر إلى آخره لو قصد عدم السجود ثم بدله فالظاهر أنه

بسجدة أعنى مع قصر الفصل (قوله) وفي المحرر إلى آخره هذا الذي في المحرر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لو طال الزمن هل يسقط أولاً (قوله) كحدوث ولد إلى آخره يقتضي كلام الكفاية أن حدوث النعمة على الولد ونحوه كهي عليه قال الاستو والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة ونحوها (قول) المتن أو رؤية مبتلى أو عاص أو رأهما وهجعت عليه نعمة مثلاً فهل يكفيه سجود واحد الظاهر نعم كنظيره من سجود التلاوة السابق ويحتمل خلافه ويفرق ولو تأخر سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل وعدمه كسجود التلاوة (قول) المتن ويظهرها للعاصي إلى آخره ظاهر صبيحه أنه لو أسرف في العاصي وأظهر في المبلى حصل أصل السنة وقد يمنع في الثاني (قوله) بأن يومي بهما إلى آخره صبيحه يشعر بأنه لو استوفى الشروط صحا لصوب المقصد عليها قطعاً وهو محل نظر ثم أحرامه للقبلة لا بد منه فيما يظهر (قوله) والثاني لا يرجع هذا في الجنائز لتدبرها

(باب صلاة النفل)

(قوله) وهو ما عدا الفرض شامل لما

للهم والرفع من السجدة ندباً (ولا يرفع يديه) فيهما (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (والله أعلم) لعدم ورود (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهي الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذي (ولو كرأية) خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجدة لكل) من المرتين عقبها (وكذا المجلس في الأصح) والثاني تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية والثالث يكفيه أن لم يطل الفصل فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه سجدة عنهما (ورکعة كجلس) فيما ذكر (ورکعتان كجلسين) فيسجد فيهما (فإن لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد ومرجع الطول والقصر العرف ومن كان محدثاً عند القراءة وتطهر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (وتسن لهجوم نعمة أو أذفاع نعمة) وفي المحرر والروضة كالشرح من حيث لا يحتسب قال في البحر الأول كحدوث ولد أو مال له والثاني كجأته من الهدم والغرق روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه شيء يسره خسر ساجداً ولا يستسجد ولا يستمرار النعم (أو رؤية مبتلى) كزمن (أو عاص) قال في الكفاية عن الأصحاب بتظاهر بصيانته روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زمن والسجدة لذلك على السلامة منه (ويظهرها للعاصي) لعله يتوب (لللمبلى) لئلا يتأذى ويظهرها أيضاً لحصول نعمة أو أذفاع نعمة كما في الروضة وأصلها في شرح المذهب فإن خاف من إظهار السجود للفاسق مفسدة أضرراً أخفاه (وهي كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كيفيتها وشروطها (والأصح جوازهما) أي السجدة (على الراحة للمسافر) بأن يومي بهما المشقة النزول والثاني لا لغوات الركن الأظهر أي السجود (فإن سجد لتلاوة صلاة جاز عليها قطعاً) كسجود الصلاة عليها

(باب بالتبوين (صلاة النفل))

وهو ما عدا الفرائض (قسمان قسم لا يستجماعة) بالنصب على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل أي لا تسن فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكرهه قاله في الروضة في صلاة الجماعة (فنه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء) الحديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر (وقيل لأرباب العشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين وقيل (وأربع بعدها)

والطبع عليه صلى الله عليه وسلم ولما فعله أحياناً أو أمر به وأبى بشه الإنسان من الأوراد وإطلاقه على ذلك منه في عليه بخلاف التطوع فإن منهم من خصه بالخير (قول) المتن لا يستجماعة لو قال يستفرادى كل أولى (قوله) بالنصب على التمييز أي لا على الحالية لئلا يلزم أن يكون المعنى نفي سنته حال كونه جماعة وهو فاسد

الشيخ والجميع سنة الى آخره فانظر هل يشكل على هذا قول الشارح رحمه الله في رابعة العشاء وما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة
 (قوله) من حيث التأكيد أي في كلام المتن ان الجميع سنة واتب وانما الخلاف في انها مؤكدة أم لا هكذا ذكره في الروضة وشرح المذهب
 بعضهم من يقول الجميع مؤكدة لظاهر الأدلة السابقة ومنهم من يقول العشر فقط لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (قوله) فعلى
 الوجه الأخير الجميع مؤكدة وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لانها تفيد ان قائل ذلك قائل بما قبله (قوله) قبل شروع
 المؤذن الى آخره أي بعد اجابة المؤذن كما قال الاسنوي انه المتجه بدليل حديث بين (٨٠) كل اذا نين صلاة انتهى قلت فلو كان

الاشتغال بالاجابة يمنع فعلهما قبل اقامة
 الصلاة فيحتمل ان تراعى الاجابة لا مكان
 تدارك الركعتين اداء بعد صلاة المغرب
 (قوله) كره الشروع خرج الدوام
 فانه يكمل النفل ما لم يخش فوت الجماعة
 كما سيأتي في صلاة الجماعة
 (قوله) قال الرافعي الى آخره أي وبهذا
 يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من انها
 من الرواتب المؤكدة ليس مراداً
 ووجهه الافهام عطفها عليها (قول)
 المتن وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل
 الظهر هذا الصنيع يقتضي ان الأربع
 بعدها رواتب مؤكدة وان ما قبلها
 كالظهر والمغرب ما صرح به في التحقيق
 واقتضاه كلام الروضة وشرح المذهب
 من أنها كالظهر (قوله) قال فصل
 ركعتين وتجوّز فيهما ان قبل محتمل
 انهما التكية قلت يمنع منه قوله أصليت
 قبل أن تنجي (قوله) أي القسم الذي
 لا يسق جماعة فاقتضت عبارة الكتاب
 انه قسم للرواتب والمغرب ما في الروضة
 من انه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك
 شئ شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن
 المنذر ولا أعلم أحدا وافق أباحيفة
 على وجوبه حتى صاحبه (قوله) لزيادته
 عليه بالسلام وغيره منه التكبير والية
 وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من

لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرّمه الله تعالى على النار صححه
 الترمذي (وقيل وأربع قبل العصر) لحديث على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر
 أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنة الترمذي (والجميع سنة وانما الخلاف في الرواتب المؤكدة)
 من حيث التأكيد فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكدة وعلى الأول الرابع المؤكدة العشر الأول فقط
 (وقيل) من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح في صحيح البخاري
 الأمر بهما) ولفظه ما قبل صلاة المغرب أي ركعتين كما في لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان
 انه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لمقابل الصحيح بما روى أبو داود عن
 ابن عمر قال ما رأيت أحدا يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واسناده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بما روى الشيخان عن عقبة بن عامر وأنس انهم كانوا يصلون
 ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنس وكان يرانا نصليهما فلم ينهنا قال
 في شرح المذهب واستحبابهما قبل شروع المؤذن في الإقامة فان شرع فيها كره الشروع في غير المكتوبة
 لحديث مسلم اذا أقمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند
 من قال باستحبابهما ولم يصرح بذلك في الروضة للعلم به (وبعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان في الروضة
 الموقول لحديث مسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً والثاني لحديث الشيخين عن ابن عمر انه
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (وقيلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين
 أو أربع الأول لحديث ابن ماجه جاء سليل الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال
 له أصليت قبل ان تنجي قال لا قال فصل ركعتين وتجوّز فيهما والثاني بالقياس على الظهر
 قال في الروضة ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة أربعاً
 قال واسناده ضعيف جداً (ومنه) أي من القسم الذي لا يسق جماعة (الوتر وأقله ركعة وأكثره
 إحدى عشرة ركعة وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدنى السكال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله
 في شرح المذهب فيحصل بكل عماد كره قال صلى الله عليه وسلم من أحب ان يوتر بخمس فليفعل ومن أحب
 ان يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب ان يوتر بواحدة فليفعل رواه أبو داود باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب
 وروى الدارقطني أوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة وروى الترمذي وحسنه عن أم سلمة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وحمل على انها حسنة فيه سنة العشاء
 (ولن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فينوي ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله
 في شرح المذهب (وهو افضل) من الوصل الآتي لزيادته عليه بالسلام وغيره (والوصل تشهد)

خلاف أبي حنيفة فانه لا يجوز الفصل قال الاسنوي والذي رأيته في اللطيف مجز ومابه ان الوصل يكره وقيل الافضل في حق المنفرد في
 الفصل بخلاف الامام لانه يقتدى به المخالف وغيره وعكس الروايات يقال أنا أصل منفرد وأفضل اماماً لا يتوهم خلل فيما ذهب اليه
 الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح قال الاسنوي محل الخلاف اذا أوتر بثلاث فاذا زاد الفصل أفضل بلا خلاف كما في شرح المذهب والتحقيق
 (قول) المتن تشهد في الأخيرة أي وهو أفضل من التمهدين كما صححه في التحقيق والمراد التشهد ان من غير سلام والافضل فصله افضل على غير

(قول) المتن أو تشهدين أى من غير سلام فى الأول والاخر عن الوصل (قوله) كأن يفصل بين الشفع والوتر بتسليم اعلم ان الشارح ساقى هذا دليلا للفصل الفاضل كما فعل الاسنوى رحمه الله (قوله) ليوتر النفل قال الاسنوى فى الرد على هذا يكفى كونه وترافى نفسه أو وتر لما قبله فرضا كان أو سنة (قول) المتن ثم تہجد المہجود (٨١) فى اللغة النوم يقال ہجد اذا نام وتہجد ازال النوم كأنه وتأثم وفى الاصطلاح صلاة

التطوع ليلا بعد النوم قاله الرافعى قال وسهيت بذلك لما فيها من ترك النوم فهو من باب قصر العام على بعض أفرادہ وذکر ما وردى انه من الاضداد يقال تہجد اذا سهر وتہجد اذا نام انتهى أقول وقوله وسهيت بذلك ظاهره الرجوع الى المہجود وبأباه قوله فهو من باب قصر العام على بعض أفرادہ ولوجعل مرجع الاشارة التہجد لاستقام (قوله) كما فعل ذلك ابن عمر وغيره يسمى هذا نقض الوتر قال فى الاحياء وقد صم النهى عن نقض الوتر (قوله) وفى الوتر بركة أشار بهذا الصنيع الى ان هذه الصورة غير داخله فى عبارة الكتاب كما قاله الاسنوى (قوله) روى أبوداود الى آخره أى وحيث فعل ذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالف فهو اجماع (قوله) لا طلاق ما تقدم الخ لهذا قال فى شرح المہذب هذا الوجه قوى وقال فى التحقيق انه المختار أقول وقصة عمر رضى الله عنه قد يقال لا تخصه لانها من ذكر بعض أفراد العام بحكمه ويرد بان العموم من لفظ الراوى فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار اليه الشارح بقوله لا طلاق ما تقدم ومن البين ان المطلق يحمل على المقيد

فى الآخرة (أو تشهدين فى الآخرتين) قال ابن عمر كان النبى صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليم رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس الا فى آخرها وقالت لما سئلت عن وتره صلى الله عليه وسلم كان يصلى تسع ركعات لا يجلس الا فى الثامنة ولا يسم والتاسعة ثم يسلم رواهما مسلم ولا يجوز فى الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الآخرتين لانه خلاف المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم (ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث ابى داود وغيره ان الله امدكم بصلاته هى خير لكم من حمر النعم وهى الوتر فجعلها فيما بين العشاء الى طلوع الفجر وفى رواية الترمذى فيما بين صلاة العشاء وقيل وقته وقت العشاء (وقيل شرط الايتار بركعة سبق نفل بعد العشاء) من سنتها أو غيرها ليوتر النفل (ويستجعله آخر صلاة الليل) لحديث الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترافى له تہجد أى تنفل فى الليل بعد نوم يؤخر الوتر ليفعله بعد التہجد ومن لا تہجد ليوتر بعد رتبة العشاء وتره آخر صلاة الليل كذا فى الروضة وأصلها وفى شرح المہذب ان من لا تہجد له اذا وثق باستيقاظه أو آخر الليل يستحب له ان يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث مسلم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل (فان أوتر ثم تہجد لم يعده) لحديث لا وتران فى ليلة رواه أبوداود وغيره وحسنه الترمذى (وقيل يشفعه بركعة) بان يأتى بها أول التہجد (ثم يعيده) بعد تمام التہجد كما فعل ذلك ابن عمر وغيره (ويشدب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر وفى الوتر بركعة (فى النصف الثانى من رمضان) وروى أبوداود أن أبى بن كعب فنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلى بهم أى صلاة التراوىح (وقيل) فى (كل السنة) لا طلاق ما تقدم فى قنوت الصبح من انه صلى الله عليه وسلم كان يقنت فى وتر الليل وعلم الحسن بن على قنوت الوتر (وهو قنوت الصبح) فى لفظه ومحلّه والجهر به واقتضاء السجود بتركه كما صرح بها فى المحرر وفى رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول قبله اللهم) انا نستعذك ونستغفرك الى آخره أى ونستهديك ونؤمن بك ونؤكل من علك عليك وثقى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع وترتك من يعجزك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع أى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق هذا ما فى المحرر رواه البيهقى ينحصر من فعل عمر رضى الله عنه (قلت الاصح) بقوله (بعده) قال فى الروضة لان قنوت الصبح ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الوتر أى كما تقدم وذكر فى شرح المہذب فى باب صفة الصلاة ان الجمع بين القنوتين للنفرد ولا مام قوم محصورين رضوا بالتطويل وان غيرهما يقتصر على قنوت الصبح (وان الجماعة تدب فى الوتر) المأثى به (عقب التراوىح جماعة والله أعلم) بناء على مذبحها فى التراوىح الذى هو الاصح الاقوى وقوله عقب وجماعة جرى على الغالب فلا مفهوم له ليوافق ما فى الروضة وأصلها اذا استحسبنا الجماعة فى التراوىح نستحبها فى الوتر بعدها فانه يصدق مع فعلها جماعة وفردا ومع كون الوتر عقبها ومتراخيا عنها ولو أراد تہجدا

٢١ ل ل (قوله) وتوكل عليك التوكل هو الاعتماد واظهار العجز وقوله تخفده هو من حذو وأخذ لغة فيه والجد معناه الحق قال ابن مالك هو بالفتح التسبب والعظمة والحظ وبالكسر تقيض الهزل وبالضم الرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز الفتح (قوله) وستر اخياها زاد بعضهم ومع ترك التراوىح

في قوله (ومنهم من لا يصلي في الايام التي فيها صلاة) أخرجهذا يعني عنه قول ابن السباقي ومنه الورق (قول) المتناهي (٨٣) قال الاستوى ذكر جماعة من المفسرين

انها صلاة الاشراف المشار اليها في قوله
 تعالي يسبحن بالعشي والاشراق أي يصلين
 ولكن في الايام التي فيها صلاة
 الاشراف ركعتان بعد طلوع الشمس
 عند زوال وقت الكراهة (قوله)
 وفضل منه ست زاد الاستوى نقلا
 عن الشرح المذكور انه يسلم من كل
 ركعتين وينوي ركعتين من النحي انتهى
 اقول والظاهر ان التسليم المذكور سنة
 وان الوصل جائز ثم رأيت شيخنا في شرح
 المنهج صرح بأنه سنة (قوله) كالا مع
 في صلاة العيد يرجع الى قوله بذلك
 (قوله) على وضوء أي اذا كان على
 غير وضوء فليقل سبحان الله والمجد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر قاله في الاحياء
 وحكاية النووي عن بعض السلف وقال
 لا بأس به وجرم به ابن يونس وابن الرفعة
 وزاد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم وذكر النووي ان ذلك يستحب اذا
 كان له شغل يشغله عن الصلاة أسنوى
 (قوله) سواء نويت معه ام لا نظري فيه في
 المهمات وقال لو قيل بأن الامر يسقط
 ولا يحصل ثواب التيمم لا تجزئ قلت ويؤيده
 حديث انما الاعمال بالنيات (قوله)
 ففعل القبلية الخ هو مستفاد من جعل
 الخروج مترابعا على الخروج ولنا وجه
 ان المتقدم يخرج وقتها بفعل الفرض
 ووجه ان سنة الظهر المتأخرة يدخل
 وقتها بدخول وقت الفرض قال الاستوى
 والقياس طرده في سائر السنن (قوله)
 محاله سبب يرد على هذا الاستسقاء فان
 صلاته لا تقوت بالسقيا قاله الاستوى اقول
 ولنا ان تقول هي اداء القضاء فلا استثناء
 ولا ورود (قول) المستوي وقسم يست
 جماعة يأتي في نصبه ما سلف في القسم
 الاول وكأه رحمه الله استغنى عن ذكر
 ذلك هنا ككفا بما سلف وما

للاختصار

بعد التراجع آخر الورق ذكره في شرح المذهب كالتنبيه وترغب رمضان لا يندب فيه الجماعة
 (ومنهم) أي القسم الذي لا يسن جماعة (النحي) وأقلها ركعتان وأكثرها ثمانية عشر ركعة
 ويسلم من كل ركعتين قال أبو هريرة أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر
 وركعتي النحي وأن أوتر قبل أن أنام ورواه الشيخان وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي النحي أربعين يوما من شهر رمضان وقالت أم هانئ صلى النبي صلى الله عليه وسلم سجدة النحي ثمان
 ركعات يسلم من كل ركعتين ورواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري كما قاله في شرح المذهب وفي الصحيحين
 عنها قريب منه والسجدة بضم السين الصلاة وعن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال ان صليت النحي
 عشرا لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وان صليتها ثلثي عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة ورواه البيهقي
 وقال في اسناده نظروضعفه في شرح المذهب وقال فيه أكثرها عند أكثر من ثمان ركعات وأدنى
 الكمال أربع وأفضل منه ست ثم وقفها فيما خرم به الرافعي من ارتفاع الشمس الى الاستواء وفي شرح
 المذهب والتحقيق الى الزوال وفي الروضة قال أصحابنا وقت النحي من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها
 الى ارتفاعها وقال الماوردي وقفها المختار اذا مضى ربع النهار انتهى وكأه سقط من القلم لفظة
 بعض قبل أصحابنا ويكون المقصود حكاية وجه بذلك كالا مع في صلاة العيد وان لم ينحك في شرح المذهب
 والاول أو فقلعني النحي وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قل الشيخ
 في المذهب ووقفها اذا أشرق الشمس الى الزوال أي أضاعت وارتفعت بخلاف شروقها لم تلعت
 (وتحية المسجد) لداخله على وضوء (ركعتان) قبل الجلوس للحديث الشيخين اذا دخل أحدكم
 المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين قال في شرح المذهب فان صلى أكثر من ركعتين بتسليم واحدة
 جاز وكانت كلها تحية لاستقبالها على الركعتين (وتحصل بفرض أو قبل آخر) سواء نويت معه
 أم لا لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكره لا يضره رنية التحية لانها سنة غير
 مقصودة بخلاف سنة فرض وسنة مقصودة فلا تصح (لركعة) أي لا تحصل بها التحية (على
 الصحيح قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا الجنائز وسجدة تلاوة وسجدة (شكر) أي
 لا تحصل بها التحية على الصحيح للحديث السابق والثاني تحصل بواحدة من الأربع لحصول الاكرام
 بها المقصود من الحديث (وتكثر) التحية (بتكرار الدخول على قرب في اذمع والله أعلم)
 كالبعد والثاني لا للشفقة وهذه المسئلة زادها في الروضة أيضا (ويدخل وقت الزوا قبل الفرض
 بدخول وقت الفرض وبعده بفعله ويخرج النوعان) أي وتهما (بخروج وقت الفرض) ففعل
 القبلية فيه بعد الفرض أداء (ولو فات النفل المؤقت) كصلاة العيد والنحي ورواتب الفرائض
 (ندب قضاؤه في الاظهر) كما تنقض الفرائض بجامع التأقبت والثاني لا بد قضاؤه لان قضية
 التأقبت في العبادة اشتراط الوقت في الاعتداد بها خولف ذلك في الفرائض لا مرجح في دور
 فيها كما في حديث الصحيحين من نام عن صلاة أو نسها فليصلها اذا ذكرها والثالث يقضى المستقل
 كالعيد والنحي لمشايعته الفرائض في الاستقلال بخلاف روايتها وكل هذا بالنظر الى القياس
 واستدل للاول بالاطلاق للحديث المذكور وبأنه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد
 العصر ورواه الشيخان وركعتي الفجر بعد الشمس لما نام في الوادي عن الصبح ورواه أبو داود بإسناد
 صحيح وفي مسلم نحوه ثم على القضاء يقضى أي داو في قول يقضى فانت النهار ما لم تقرب ثمه وفات
 الليل ما لم يطلع فجره ولا مدخل للقضاء في غير المؤقت محاله سبب كالتحية والكسوف (وتسمي سنن
 جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما سيأتي في أبوابها (وهو أفضل مما لا يسن جماعة)

(قوله) بسن الجماعة فيه حكم في الكفاية وجها انها فرض كفاية في المذكورات (قول) المتن الرتبة للفرائض ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وهذا الاخير هو الصواب ثم رأيت صرح به في متن المهج وغيره (قول) المتن تسن في التراويح قال الاسنوي التراويح سنة بالاجماع وأفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام بأن ختم القرآن في مجموعها أفضل من قراءة سورة الاخلاص ثلاثا في كل ركعة وفي منهاج الحلي ان السنة في وقتها ربيع الليل فصاعدان فعلها بالعشاء في أول الوقت من بدع الكسالي وليس من القيام المسنون انما القيام ما كان في وقت النوم عادة ولما سمي فعلها قياما (قوله) فلم يخرج لهم قال الاسنوي في الصحيح انه صلاها في بيته بقية الشهر (٨٣) (قوله) خشيت أن تفرض عليكم قال الاسنوي معناه خشيت أن تتوهموا فرضها (قوله) ذلك يرجع

الى قوله جماعة (قوله) عقبا الضمير فيه يرجع الى قوله كل أربع (قوله) أم أطلقها قال الاسنوي هذه الحالة لم يتعرض لها المصنف وانما تعرض للاولى ولم يستوفها يعني تعرض للاولى بقوله فان أحرم بأكثر الخ وبقوله واذا نوى عددا وعدم الاستيقاء من جهة ان الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من صدر المتن (قول) المتن في كل ركعتين كذالك ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فان قلت صنيع الشارح رحمه الله في هذا الحل لا ينبغي بذلك وما مراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم سان مراد الرافعي على وفق ما في الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم ان تطوع ركعة فلا بد من التشهد فيها وان زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن يشهد في كل اثنين كافي الفرائض الرباعية فلو كان العدد و ترا فلا بد من التشهد في الاخيرة أيضا وهل له أن يشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتمال لانا لا نجد في الفرائض صلاة على هذه الصورة لكن الاظهر الجواز لان له ان يصلي ركعة فردا ويحلل عنها فيجوز له القيام منها

لتأكد بسن الجماعة فيه (لكن الاصح تفضيل الرتبة) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كما سأتى لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويح لماسياتي فيها والثاني تفضيل التراويح على الرتبة لسن الجماعة فيها فان قلنا تسن فيها الرتبة أفضل منها جرما (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والاصل فيها ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليألي من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وتكثروا فلم يخرج لهم في الرابعة وقال لهم صبيحتهم خشيت ان تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها وروى ابن خزيمة وحبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا ان يخرج النسا حتى أصبحنا الحديث وكان جابر انما حضر في الليلة الثالثة والرابعة وما روى أنه صلى بهم عشرين ركعة كما قال الرافعي ضعفه اليه في وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر على ابي بن كعب فصلى بهم في المسجد قبل ان يأمروا به البخاري وروى اليه في وغيره بالاسناد الصحيح كما قال في شرح المهذب انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وروى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين وجمع اليه في بينهما بانهم كانوا يوترون بثلاث وسبعت كل أربع منها تروحية لانهم كانوا يترجون عقبها اي يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان قال ولو صلى اربعا بتسليم لم تصح ذكره القاضي حسين لانه خلاف المشروع ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل بعده عن الربا ور جوع النبي اليه بعد الليالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذر الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل ورواه ابن حبان في صحيحه فله أن يصلي ما شاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك في بيته أم أطلقها ويتشهد في الركعة ان اقتصر عليها (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كافي الرباعية وفي العدد الوتر يأتي تشهد في الآخرة (وفي كل ركعة) لجوار التطوع بها ذكره الامام والغزالي قال الرافعي وفي كلام كثير من الاصحاب ما يقتضي منعه (قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) اذ لا عهد بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة لانه لو اقتصر عليه في الفريضة

الى أخرى انتهى فقوله رحمه الله ويشهد في الركعة ان اقتصر عليها هي المسألة الاولى من كلام الرافعي وقول المتن فان أحرم بأكثر الى قول الشارح في الآخرة هو قول الرافعي وله ان يشهد من كل اثنين الى قوله أيضا فقول المنهاج بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله في العدد الشفع وفي العدد الوتر وقول الشارح رحمه الله يأتي تشهد في الاخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الآخرة أيضا كما قال الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الامام هو قول الرافعي وهل له ان يشهد الخ ثم لا يخفى ان قول المتن وفي كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعاً أو وترًا وقول الشارح رحمه الله الى آخره ليس في الكبير فله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخره له الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد شفعاً أو وترًا هو قول الرافعي أولاً وان زاد فله ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هي كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والله أعلم

(قوله) درجة قال ابن دقيق العيد الاظهر ان المراد بالدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواطبة ومن الحديث الاول ايضا واما عدم الوجوب فن لفظ افضل (قوله) بعد الهجرة يرجع الى قوله معلوم (قوله) بمعنى الا الى آخره أعرب به الاسنوي حالا وما قاله الشارح أتعدوا ما جعلها صفة فمتنع لعدم كونها معرفة (قول) المتن وقيل فرض كفاية هذا وقول المغني لا يجريان في المعادة (قوله) في المحال جمع محلة وهي الحارة (قوله) لمزيتهم عليهم ولما في اجتماعهن من العسر والمشقة (١٥) (قوله) فيكره تركها قضيته فوات ثواب الصلاة منفردا حيث ترك الجماعة لغير

عذر * فرع * اذا قلنا بأنها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر انها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضا كما يرشد لذلك عموم قولهم وعذر تركها كذا كذا الخ وقول المناج الآتي ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لعذر (قول) المتن قلت الاصح الخ قال الاسنوي والذي استدلل به الاولون بحمول على من صلى منفردا القيام غيره بفرض الكفاية انتهى ومراوده بدليلهم قوله صلى الله عليه وسلم أفضل من صلاة الفرد اذا المراد بالفرد فيه من صلى منفردا السقوط العرض بغيره (قوله) الاول للحديث ما من ثلاثة الخ كأن وجه حمل الحديث على الكفاية ان الغرض من الجماعة اطهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة ذلك من قوله فهم (قوله) بدليل السياق يريد صدر الحديث وهو ما في البخاري ان أتقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلنون ما فهم ما لا توهمها ولو حبوا ولقد هممت الخ واستدل الرافي على عدم الوجوب بحديث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الواحد (قول) المتن وفي المسجد الخ لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد في

غير الجمعة سنة مؤكدة) قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة رواه الشيخان وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعد الهجرة وذكر في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى في اثنين له كذلك لكن درجات الاول أكمل وسيأتي في باب الجمعة أن الجماعة شرط في صحتها فتكون فيها فرض عين كما عروا به هنا وقوله غير بالنصب بمعنى الا عربت اعراب المستثنى وضيفت اليه كما تقتضي في علم النحو (وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) مثلاً في القرية الصغيرة يكفي اقامتها في موضع وفي الكبيرة والبلد تمام في المحال فلا وطبقوا على اقامتها في السوت لم يسقط الفرض (فان امتنعوا كلهم) من اقامتها على ما ذكر (قولوا) أي قائلهم الامام أو نائبه وعلى السنة لا يقاتلون وقيل نعم حذر من اقامتها (ولا يتأكد النذب للنساء تأكده للرجال في الاصح) لمزيتهم عليهم قال تعالى وللرجال عليهم درجة والثاني نعم لعموم الاخبار في كره تركها للرجال دون النساء على الاول وليست في حقهن فرضاً جزمياً (قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية) كما صححه في أصل الروضة (وقيل) فرض (عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح المذهب (والله أعلم) الاول للحديث ما من ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام بهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب رواء أبوداود وغيره وصححه ابن حبان وغيره والثاني وحكاية الرافي أيضا للحديث لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً فبصلى بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم خرم من حطبت الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم سيوتهم بالنار رواه الشيخان وأجيب بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤداة أما القضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعاً ولكنها سنة ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادي وبين في شرح المذهب ان سننيتها في مثل ذلك مما يتفق فيه الامام والمأموم كأن يفوتها طهر أو عصر أو ما غير ذلك فسبأ في الكلام فيه والندوة لا تسرع الجماعة فيها أي لا تنسحب كما فسره في الروضة وتقدم ما تنس في الجماعة من النعل في باب (و) الجماعة في المسجد لغير المرأة أفضل منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان أفضل صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل وقال لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتن خير لهن رواه أبوداود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وامامة الرجل لهن أفضل من امامة المرأة وحضورهن المسجد في جماعة الرجال يكره للشواب دون المجاوز خوف الفتنة (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاة الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر

٢٢ ل الخ الحاوي المسجد أولى وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية تقديمهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانها انتهى والظاهر ان صلاته في المسجد جماعة أولى وان لم يرك على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويحتمل خلافه (قوله) وحضورهن الخ كذا قاله الرافي قال الاسنوي وهو مصرح في استحباب ترك الخروج للمجاورة وقال في خروجهن للجمعة لا بأس به اذا احتزن عن الطيب وصحح استحبابه في المعتمد والمندرك في الجميع واحداً قال ولا يجب على الزوج الا ان يجسوز ولا شابة كما قاله في شرح المذهب

(قول) المتن وادراك تكبيرة الخ دليله قوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كتب له براءة من النار وبراءة من النفاق ورواه الترمذي وقال انه مرسل لان عمارة لم يدرك انما رضي الله عنه كذا قاله الاسنوي وهو لا يحسن الاستدلال به (قول) المتن بالاستغفال أي بشرط ان يكون حضر التكبيرة وذلك لانه علق الحصول في الحديث الذي في الحاشية على الادراك قاله الاسنوي وبذلك أيضا فاذا كبر فكبروا انتهى أقول وهو يحسن ان يكون عاخذ المرسل المذكور في الحاشية أي التي قبل هذه (قول) المتن وقيل بادرالك الخ أي لانه محل التكبير وتعليل الثالث القياس على ادراكه بالركوع (قوله) وان لم يجلس معه الخ علل ذلك بأنه لو لم يدرك

الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاقتداء في هذه الحالة معنى ولو أحرمت معتقدا ادراك الامام قين سبق الامام له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب السجود سهو فإظهار انعقاد القدرة (قول) المتن ولينخفض الامام فان طول كره ذكره في شرح المذهب وهو يفهم بالاولى من قول المتن الآتي ويكره التطويل للحق آخرون (قول) المتن الا أن يرضى بتطويله الخ قال الاسنوي نقلا عن شرح المذهب فان جهل حالهم أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد مطر فاحتجبت يدخل في الصلاة من لم يحضر أو لم يطول بأنه تناف (قول) المتن ويكره التطويل الى آخره لوحضر بعض المأمومين والامام يرجوزيادة المستحب أن لا يؤخر الاحرام قاله في شرح المذهب ولو أقيمت الصلاة لم يحل له الانتظار بلا خلاف وقوله ليحقق آخرون أي لم يحسن بهم هذا مراده فلا يكون تكرار مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرهما لان ذلك مفروض فيما لو أحس بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول) المتن أحسن هي اللغة المعروفة وفيه لغة أخرى بدون همزة ومن الاولى قوله هل تحسن منهم من أحد (قول) المتن لم يبالغ لو لحق آخر وكان انتظاره يؤدي الى

فهو أحب الى الله تعالى رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره (الابسدة امامه) كالقترلى (أو تعطل مسجد قريب لغيبته) عنه بكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فتدليل الجمع أفضل من كثره في ذلك (وادراك التكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة وانما تحصل بالاستغفال التمرع عقب تخرم امامه) بخلاف المترأخى عنه (وقيل) تحصل (بادراك البعض القيام وقيل بأول ركوع) أي بادرالك ركوع الاول كما في المحرر وغيره قال في الروضة نقلا عن البسيط وأثره الوجه الثاني والثالث فيمن لم يحضر احرام الامام فقامت من حضره وأخرت فقامت فضيلة التكبيرة وان أدرك الركعة (والصحيح ادراك الجماعة ما لم يسلم) أي امام وان لم يجلس معه بن سبب عقب تخرمه والباقي لا تدرك الا بركعة لان ما دونها لا يحسب من صلاته مودع بحسبان التحريم فتحصل به فضيلة الجماعة قال في شرح المذهب لكن دون فضيلة من أدركها من أولها (ولينخفض الامام) ندبا (مع فعل الانعاض) والهسات أي السنن غير الانعاض فيجحف في القراءة والاذكار كافي المذهب قال في شرحه فلا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الاكمل المستحب للمفرد من طول الفصل وأوسطه وأدكار الركوع والسجود والاصل في التخفيف حديث الشيخين اذا تم أحدكم الناس فليجحف وغيره (الا أن يرضى بتطويله محصورون) أي لا يصلي وراءه غيرهم فلا بأس بالتطويل كافي الروضة وأصلها وفي شرح المذهب عن جماعة يستحب (ويكره التطويل ليحقق آخرون) أو رجل شريف كافي المحرر وغيره لتضرر اقتداسه قال في شرح المذهب سواء كان المسبح في سوق أو محلة وعادة الناس بأنونه بعد الإقامة فوجافوا عما لا وسواء كان الرجل المستطر مشهورا بعلمه أو دينه أو دنياه (ولو أحسن) الامام (في الركوع أو التشهد الأخير بداخل) يقتدى به (لم يكره انتظاره في الاطهر ان لم يبالغ فيه) أي في الانتظار (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصداقة أو سيادة مثلا دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى لا للتودد اليهم واستماله قلوبهم (قلت المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (والله أعلم) وأصل الخلاف هل ينتظره أولا قولان أحدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كمال في شرح المذهب كثير ومن الاححاب في الكراهة نافين الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافين الكراهة فنفى لا ينتظر على القول بكره وعلى الثاني لا يستحب فحصل من هذا الخلاف أقوال بكره يستحب لا يكره ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه أي يباح كحكاها الماوردي وجه الكراهة ما فيه من التطويل المخالف للامر بالتخفيف ووجه الاستحباب الاعانة على ادراك الركعة في المسئلة الاولى والجماعة في السابعة ووجه الرجوع الى الاصل انساق الدليلين بتعارفهما ودفع التعارض بأن المراد من التحصيف عدا شقة وانتظاره كور لا يشق على المأمومين وحيث اتفقت

المبالغة مع ضمنية ما حصل قبل دخوله فحكمه كالمالك نؤدي الى المبالغة على انمراده قاله الامام (قوله) لتردد الخ قاله اسنوي شرطا هي وادة على المصنف يعني لو سوى بينهم في التردد كان الحكم كالفرق بينهم (قوله) على القول بكره أي لانه فيه تشريكا في العبادة ولما قاله الشارح من التطويل (قوله) أي يباح مثل هذا في الاسنوي (قوله) ووجه الاستحباب الاعانة الخ قد استدل عليه أيضا بالقياس على الحكم المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من تصدق على هذا

(قوله) يحزم بكراهة الانتظار العبارة الاسنوي بعد ذكر قول الكراهة وله مسائل شروط الثاني أن لا يفرق بين الداخلين فإن خصر بعضهم به لصداقته أو شرفه كان ممنوعاً جزموا وكذا إذا عجمهم ولم يقصد التقرب إلى الله تعالى بل التودد والاستمالة قال وحيث انتظر لا يقصد التقرب بطلت صلاته بالاتفاق نقله في الكفاية للتشريك انتهى وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قوله) أي بإباحته هذا يقتضي أن يراد بالشرط المنسب عود الركوع والتشهد لما تقدم من الجزم بالكراهة في غيرهما (قول) المتن مع جماعة لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا (٨٧) الاعادة من غير أن يكون معهما أحدهما يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب

ويحتل خلافه * فرع * ربما يستفاد من شرط الجماعة وجوبية الإمامة كالجمعة (قوله) بعد صلاته الصبح من فوائد هذا الحديث الرّد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر (قوله) منع ذلك ويؤيد المتن قصة معاذ في إمامته بقومه (قوله) وفي القديم الخ لا أن الثانية لو تعينت للنفلية لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية مأثور بها والاولى مسقطه للعرج كما يفعل فرض الكفاية ثانياً بعد فعله أو لا ولو نذر خلالاً في الاولى أفنى الغزالي بأجزاء الثانية لكن نقل النووي في رؤوس المسائل عن القاضي أي الطيب وأقره وجوب الاعادة لأن الثانية تنقطع بمحض (قول) المتن ينوي بالثانية الفرض خطري في توجيه ذلك القياس على فرض الكفاية إذا فعله فرقة ثانية بعد سقوطه بالاولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضاً بخلاف الاعادة هنا (قول) المتن ولا رخصة هي بالسكوت ويجوز الضم وأما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لغة التسهيل وشرعاً معروفة (قوله) الامن عذر زاد الدمير وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الاسنوي وغيره ونقلوا الحصول عن

شرط من الشروط المذكورة يحزم بكراهة الانتظار على الطريق الاول وبعدم استحبابه أي بإباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرهما) أي غير الركوع والتشهد الاخير من القيام وغيره جزم أي يحزم بكراهته لعدم الحاجة اليه وقيل يطرد الخلاف فيه لافادة بركة الجماعة (ويسن للمصلي) صلاة من المجلس (وحده) وكذا الجماعة في الاصح اعادتها مع جماعة يدركها في الوقت قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقالنا في رحالنا ادا صليتما في رحالكما أتيتما مسجد جماعة فصلياهما معهم فانها لكما نافلة رواه أبو داود وغيره وصححه الترمذي وغيره وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة ومقابل الاصح بقصره على الانفراد نظراً إلى أن المصلي في جماعة قد حصل فضيلتها فلا تطلب منه الاعادة وجوابه منع ذلك وسواء على الاصح استوت الجماعة أم زادت الثانية بفضيلة ككون الامام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المكان اشرف وقيل لا تسن الاعادة في المستويين والعبارة تصدق بما إذا كانت الاولى أفضل من الثانية وسيأتي ما يؤخذ منه الاستحباب في ذلك (وفرضه) في الصورتين (الاولى في الجديد) لما سبق في الحديث وفي القديم احدهما لا يعينها يحتسب الله بما شاء منهما فنوى بالثانية الفرض (والاصح) على الجديد (انه ينوي بالثانية الفرض) أيضا والثاني واختاره امام الحرمين بنوي الظهر والعصر مثلاً ولا يتعرض للفرض قال في الروضة الرابع اختيار امام الحرمين قال ويستحب لمن صلى اذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده أن يصلها معه ليحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري أن رجلاً جاء إلى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل رواه أبو داود والترمذي وحسنه قال المنصف في شرحه فيه استحباب اعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وان كانت الثانية أقل من الاولى وانه يستحب الشفاعة الى من يصلي مع الحاضر ممن له عذر في عدم الصلاة معه وان الجماعة تحصل بامام ومأموم وان المسجد المطروق لا تنكره فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) هي (سنة) لتأكيدها (الاعذر) حديث من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كطرح) لئلا كان أو نهراً لبله الثوب ومثله تلج بيل الثوب (أورج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الحجج) لتلويثه الرجل بالمشي فيه والثاني قال يعتدله بالخف ونحوه (أو خاص كمرض) لمشقة المشي معه (وحر وبرد شديدين) لمشقة الحركة فهما لئلا كان أو نهراً كما اقتضاه كلام الرافي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظهر كما اقتصر عليه الرافي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البردين بالليل

الاحاديث وعن جماعة من الاصحاب أقول وقد يؤيد بأن من صلى قاعداً العجز فله مثل أجر القائم واحتماره السبكي فيمن كان له عادة ثم حبسه العذر (قوله) أي شديدة أفاد بهذا أن الرجح مؤنثة وهو كذلك وأما قال عاصف نظراً لفظ (قوله) بفتح الحاء واسكانها لغة ردثة (قوله) لتلويثه قال بعضهم هو اشق من المطر قال الاسنوي والمراد ما لا يؤمن معه التلويث وان لم يكن الوحل متفاحاً (قوله) لئلا كان أو نهراً روى أبو داود عن ابن عمر قال كان متادى رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى بالمدينة في الليلة المطيرة والغداة القرّة ألا صلوا في رحالكما وقرّة بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قوله) ثم قال أي الرافي

(قوله) لأن الصلاة تذكره مع هذه الأمور راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث (قول) المتن على نفس أو مال قال الاستوى ومن الخوف على المال أن يكون خبزه في التور وقدره على النار ولا تعريض (٨٨) قال فلو حذف المصنف لفظ طالم

والنهار أن شدة الحر في معناها ولم يذ كر ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذ كرنا كالحق من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لأنهما قد يحسبهما ضعيفان لقلته دون قويا فيكونان من الخاص بخلاف ما إذا أحس بهما قوى الخلقة فيحسبهما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كأصلها وحضره الطعام والشراب وتأقت نفسه إليه فبدأ بالاكل والشرب فيأكل لثمة تكسر حدة الجوع إلا أن يكون الطعام مما يثوق عليه مرة واحدة كالسويق واللبن (ومدافعة حدث من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لأن الصلاة تذكره مع هذه الأمور كما تقدم في آخر شروط الصلاة فلا تطلب معها فضلا عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول المحرر وغيره شديدين إلى ما هو بمعناه ليخالف التعبير به فيما قبله وعن قوله وغيره أيضا لا خبش بالثلاثة أي البول والغائط إلى حدث ليشمل الريح المصح به في الشرح والروضة (وخوف طالم على نفس أو مال) له أول من يلزمه الذنب عنه ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو طالم في منعه بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق (و) خوف (ملازمة غريم معسر) باضافة غريم كمال في الدقائق المعنى أن يخاف ملازمة غريم له بأن يراه وهو معسر لا يجد وفاء له قال في البسيط وعسر عليه اثبات ذلك والغريم يطلق لغة على المدين والدائن ولفظ المحرر أو خاف من حبس الغريم وملازمته وهو معسر وفي الروضة كأصلها عطف الملازمة بأو (وعقوبة يرجي تركها أن تغيب أياما) بأن يعنى عنها كالتقصص مجانا أو على مال وكذا العذف بخلاف ما لا يقبل العفو كذا السرقة واستشكل الإمام جواز التغيب لمن عليه قصاص بأن موجهه كبيرة والتخفيف ينافيه وأجاب بأن العفو عنه مندوب إليه وهذا التغيب طريق إليه (وعرى) وإن وجد سائر العورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك إلا أن يعتاده (وتأهب لسفر مرققة) ترحل للمشقة في التخلف عنهم (وأكل ذي ربح كره) كبصل وكرات وثوم نبي ولم يمكنه إزالة ربحه بغسل ومعالجة للتأدي به بخلاف المطبوخ لقلة ما يبقى من ربحه فيغتفر واسقط من المحرر وهو نبي استغناء عنه بكره ولو ذكره كان أوضح وأحسن (وحضور قريب محتضر) أي حضره الموت وإن كان له متعهد لتألم قريبه بغيبته عنه (أو مريض) عطف على محتضر (بلا متعهد أو) له متعهد لكن (بأنس به) أي بالخاسر لتضرر المريض بغيبته حفظه أو تأنيبه أفضل من حفظ الجماعة والمطلوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب بخلاف الاجنبي الذي له متعهد أما الذي لا متعهد له فالحضور عنده عذر كما نعلمه قول المحرر القريض عذر إذا لم يكن للرئيس متعهد ولو كان المتعهد مشغولا بشراء الادوية مثلا عن الخدمة فكذلك لم يكن متعهد

(فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) كعلمه بجحدته أو نجاسته ثوبه لأنه ليس في صلاة (أو يعتقد) أي البطلان (كجهتين مختلفتين في القبلة أو) في (انامين) من الماء طاهر ونجس بأن أدى اجتهاد أحدهما إلى غير ما أدى إليه اجتهاد الآخر في المسائلين وتوضأ كل من انائه في الثانية فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر في كل من المسائلين لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الأنسبة كان كانت ثلاثة والطاهر منها انسان والجهتين ثلاثه ونطق كل منهم طهارة انائه فقط (فلاصح الجمعة) أي جمعة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين اناء الامام للنجاسة)

(قول) المتن كجهتين مثل الاثنين في القبلة الأكثر منهما كما أن مثل الاثنين وهو

لشمل ذلك (قوله) باضافة غريم أي فيكون مفعول المصدر محذوفا تقديره وخوف ملازمة غريم معسرا به أي المعسر ويجوز أيضا التنوين مع نصب معسرا أو مع جزمه أيضا وعلى الأخيرة يكون فاعل المصدر محذوفا (قول) المتن وعري يقال فرس عرى أي لاشئ عليه ويقال أيضا عرى من ثيابه إذا تعرى كعري كعري عري يرضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجمهوري قال الاستوى فيجوز قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قوله) أحس أي لأن المطبوخ من الثوم مثله راحته كرهية ولا يمكن اغتفرقت لقلتها أي في الاكتفاء بالكرهية نوع خفاء (قوله) عطف على محتضر يلزم على هذا الخراج الاجنبي المحتاج إلى المتعهد مع أن حكمه كالقريب وقد ذكر المحرر من الاعتذار غلبة التعاس والسمن المفرط

(فصل لا يصح اقتداؤه) (قول) المتن أو يعتقد أي يعتقد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كما في الاجتهاد في القبلة والأواني أو من حيث اختلاف الآئمة في الفروع كما في مسألة الحسن الذي مس ذكره والحاصل أن المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاده وغير صحيحة في اعتقاد المناوم الناشئ عما ذكرناه بخلاف القسم الأول فإنه لا اعتداد بصلاة الامام أصلا وسه الاستوى رحمه الله أن المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا مصطلح الأصولي في الحكم الجازم لغير دليل أكثرهما إذا كان الطاهر واحدا

(قوله) وهو في الثلاثة الثالث أي بخلاف الثاني لانه جاهل بحاله والاصل عدم وصول النجس الى اناه فسوح في ذلك ويجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فان بعد ان حكمنا بصفة الاقتداء بالثاني لاذكر تعين الثالث للنجاسة اذ لا سبيل الى الحكم بصفة الاقتداء بالكل لتعين النجاسة في أحد الآيسة (قوله) ففي الاصح عبارة المحرر فعلى الاصح قال الاسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز ان يكون مراده مراد المحرر ويجوز ان يكون عدوله الى الفاء اشارة الى ان هذا خلاف في قدر المقضى مفرع على الاصح السابق قال الاسنوي ويرشد الى الثاني انبائه بالفاء في قوله فلواشبهه الخ انتهى فليتأمل (قول) المتن فالاصح الصحة الى قوله اعتبار ائمة المقسدي أي فهو كالأول اختلف الاجتهاد في القبلة (٨٩) أو الاواني لا يقتدى احد المختلفين بالآخر نظرا الى اعتقاده ومقابل الاصح قال به القفال

وعلى بأن الحنفى متلاعب في القصد ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف المس قال الاسنوي ولعله الحق انتهى واجيب من طرق الاصح بأن صورة المسألة ما اذا نسي الامام الفصد ودخل في الصلاة بنية جازمة نقله الزركشي عن صاحب الخواطر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم فصد ثم صلى اماما فالظاهر صحة الاقتداء حملا على انه نسي وان فرض دخول الحنفى في الصلاة وهو عالم بالفصد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فانه لا يتناولها الا ان يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول) المتن في الجديد محل الخلاف اذ لم يقصر في التعلم (قوله) والقديم الى آخره عبارة الرافعي والقديم ان كانت سرية صح والا فلا بناء على القول القديم فان المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الامام وفي السرية يقرأ لنفسه فيجزيه ذلك انتهى أقول فلوسبق على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قوله) فيتحمل الامام أي في الجهرية (قوله) وفي ثالث أي جديد (قوله) بناء على لزوم الخ استندائه أيضا الى القياس على اقتداء

وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بصاحبه والثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس (فان طرق) واحد (طهارة اناه غيره اقتدى به قطعاً) أو نجاسته لم يقتد به قطعاً (فلواشبهه خمسة) من الاواني (فيها نجس على خمسة) من الرجال (قطن كل طهارة اناه فتوضأه واثم كل) منهم (في صلاة) من الخمس بالباقي مبتدئين بالصبح (ففي الاصح) السابق (يعيدون العشاء) الامامها فيعيد المغرب (لتعين اناهما للنجاسة في حق من ذكر من المقتدين فهما والثاني يعيد كل منهم ما صلاه مأموماً وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء لما تقدم) ولو اقتدى شافعي بحنفي مس فرجه أو اقتصد فالاصح (الصحة) أي صحة الاقتداء (في الفصد دون المس اعتبار ائمة المقسدي) أي باعتقاده والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقسدي به ان الفصد ينقض الوضوء دون المس ولو ترك الاعتدال أو الظماً بنية أو قرأ غير الفاتحة لم يصح اقتداء الشافعي به وقيل يصح اعتبارا باعتقاده ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي صح اقتداؤه به ولو شك في اتيانه بها فكذلك تحسينا للظن به في توقي الخلاف (ولا تصح قدوة بمقتد) لانه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهوه الغير فلا يجتمعا (ولا بمن تلزمه اعادة كقيم تيم) لعدم المساء وفاقدا للطورين لعدم الاعتداد بصلاته وقيل يجوز اقتداء مثله به (ولا) قدوة (قارئ بأي في الجديد) لان الامام بسدد تحمل القراءة عن المأموم المسبوق فاذا لم يحسنها لم يصلح للحمل والقديم يصح اقتداؤه به في السرية لقراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيتحمل الامام عنه في القديم وفي ثالث مخرج يصح اقتداؤه به في السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم فهما في الجديد قال في الروضة هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام اميا ام لا وقيل هي اذ لم يعلم كونه اقبافا علم لم يصح قطعاً (وهو من يتحمل بحرف اوتشديده من الفاتحة) بأن لا يحسنه (ومنه ارت) بالثناة (يدغم في غير موضعه) أي الادغام (والثغ) بالثلثة (يبدل حرفا بحرف) أي يأتي بغيره بده كان يأتي بالثلثة بدل السين او بالغين بدل الراء فيقول المثني غمغ المغصوب (وتصح) قدوة أي (بمثله) فيما يتخل به كارت بارت والتغ بالتغ في الكلمة بخلافهما في كلمتين وبخلاف الارت بالتغ وعكسه فلا تصح لان كلا منهما فيماد كرحسن مالا يحسن الآخر ومن هذا التعليل اخذ التقيد بالكلمة فيما سبق (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من يكرر التاء (والفاء) همزتين عموداً وهو من يكرر الفاء وذلك في غير الفاتحة اذ لفاء فيها وجواز

٢٣ ل ج القائم بالقاعد والمومي وقرق بأن الاركان الفعلية لا يدخلها التحمل وبعموم البلوى في العجز عن القيام وبأن العجز عنه ليس بنية بنقص بخلاف القراءة في الجميع (قوله) أوتشديده قال الاسنوي يعني عنه ما قبله ونسبه على انه اذ لم يبلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته (قول) المتن يدغم في غير موضعه اتما بالايدال كقارئ مستقيم بناء مشددة أو سين مشددة واما زيادة كتشديد اللام من مالت أو الكاف منه قال الاسنوي والبطان خاص بالقسم الاول كما يعرف ذلك من مسألة انفاء قال ولا يرد على المصنف لانه جعل الارت قسيما من الامي وقد فسر الامي بمن يتخل بحرف أو تشديده (قوله) فيما يتخل به لو أبدل السين تاء وأبدلها لا آخرها باقيا فالظاهر الصحة ومثله فيما يظهر لو كان يسقط الحرف الاخير والاخر يبدله

(قول) المتن من أمكنه التعلم هذا إذا كان عالما عامدا سواء الفاتحة وغيرها فان كان مع الجهل أو النسيان لم يضر في غير الفاتحة وضر في مولاتها فان قطعت الصواب واستأنف مع ثم إمكان التعلم في الكافر من وقت الاسلام وفي المسلم من التمييز (٩٠) فيما يظهر وحينئذ فلا تصح صلاة المميز

ولا الاقتداء به إذا أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الاستوى (قول) المتن والاقتصاح يقتضي هذا جواز قراءة غير الفاتحة خلافا لما حاوله الامام لكن هل يندب له السورة محل نظر ومثله يقال في القاء ونحوه في الحسن الذي لا يغير المعنى (قوله) لان المرأة ناقصة والحديث لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا (قول) المتن والمضطجع أى ولو موميا (قوله) فهو ناسخ الى آخره قال البيهقي لان ذلك كان في صلاة الظهر يوم السبت أو الاحد ثم توفي صلى الله عليه وسلم ضحى يوم الاثنين (قول) المتن بالصبي والعبد وكذا الصبي العبد فلما سقط الواو دخلت هذه الصورة ولو اجتمع عبد فقهي وحر غير فقهي حكى في شرح المهذب ثلاثة أوجه أحدها أنهم سواء وحكاها في التقدم في امامة الجنازة من غير ترجيح ورجح النووي هناك تقديم الحر قال الاستوى والبايان سواء (قوله) وقيل البصير الى آخره رجح النووي في مختصر التهذيب معلا بأن الحرز عن النجاسة شرط والخشوع سنة * فائدة * الاصم في هذا كالأصم قاله الاستوى (قوله) لصحة صلاتهما الى آخره أى وكفى النجاسة المعفوعة (قوله) لوجوب القضاء عليها أى فهو مستفاد من المنهاج في هذا المحل قاله ابن النقيب (قول) المترا وكافرا ولو باخباره كما نص عليه (قول) المتن وجبت الاعادة عال الشافعي رضي الله

القدوة بهما مع زيادتهما لعذرهما فيها (واللاحن) بما لا يغير المعنى كضم هاء الله (فان غير معنى كأنه يضم أو كسر أ بطل صلاة من أمكنه التعلم) ولم يتعلم (فان عجز لسانه أو لم يمض زمن إمكان تعلمه فان كان في الفاتحة فسكاه) فقدوة مثله به صحيحة وقدوة صحيح اللسان به كقدوة قارئ بأى (والا) بأن كان في غير الفاتحة (فتصح صلاته والقدوة به) قال الامام ولو قيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعيدا لانه يتكلم بما ليس بقراءة بالضرورة (ولا تصح قدوة رجل ولا ختنى بامرأة ولا ختنى) لان المرأة ناقصة عن الرجل والخنثى المأموم يجوز ان يكون ذكرا والامام انثى وتصح قدوة المرأة بالمرأة وبالخنثى كما تصح قدوة الرجل وغيره بالرجل (وتصح) القدوة (للتوضي بالتيمم) الذي لا يلزمه اعادة (وبما سمع الخلف) للاعتداد بصلاتهما (والقائم بالقاعد والمضطجع) ولما عاهد عبد المضطجع روى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا أو بركر والناس قياما فهو ناسخ لما في حديثهما عما جعل الامام ليؤتم به من قوله واذا صلى جالسا فقلوا جالوسا أجمعين ويناس المضطجع على القاعد قدوة القاعده من باب أولى (و) تصح (للكامل) أى البالغ الحز (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلاتهما وسواء في الصبي الغرض والتفلس وروى البخاري ان عمر بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين وان عائشة كان يؤمها عبد هاد كوان نعم البالغ أولى من الصبي والحر أولى من العبد قال في شرح المهذب والعبد البالغ أولى من الحر الصبي (والأصم والبصير سواء على النص) وقيل الأصم أولى لانه أخشع وقيل البصير أولى لانه عن النجاسة أحفظ ولتعارض المعين سوى الأول بينهما (والاصم صحة قدوة السليم بالسلس) بكسر اللام أى سلس البول (والطاهر بالمستحاضة غير المتخيرة) لصحة صلاتهما من غير قضاء والثاني يقول صلاتهما صلاة ضرورة ويعف عنهم عما ذكر الجزم بصحة قدوة مثلها ما يكفى الامى مثله أما المتخيرة فلا تصح القدوة بها الطاهرة ولا متخيرة على الصحيح كما ذكر في الروضة في كتاب الحيض لوجوب القضاء عليها على الصحيح (ولو بان امامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امرأة أو كافرا معلنا) كفره كاليهودى (قبيل أو مخفيا) كفره كالزندق (وجبت الاعادة) لصلاته في الاوان لتقصيره بترك البحث فبهما اذ تمتاز المرأة بالصوت والهبة وغيرها ومثلها الخنثى لان أمره يتشرب ويعرف معلن الكفر بالغيار وغيره بخلاف مخفيه فلا تجب الاعادة فيه في الاصم (لا) ان بان (جنا) أو محدثا كفى المحتر (وذا نجاسة خفية) في ثوبه أو يده فلا تجب اعادة صلاة المؤتم به لاتتماء التقصير منه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وفيها كلام يأتى قلت الاصم المنصوص وقول الجمهور ان مخفى الكفر هنا كعقله والله أعلم) فتجب اعادة صلاة المؤتم به انقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلا لا تنقص فيه بالجنابة وذكروا في الروضة مع نحو المزيدي هنا ان ما صححه الرافعي من عدم وجوب القضاء هو الاقوى دليلا وان صاحب التمهيد واتهذيب وغيرهما قطعوا بان النجاسة كالحدث ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها وان الامام أشار الى ان الطاهرة كسنة الزندق لانها من جنس ما يخفى أى فكيف على الوجهين فيه قال في شرح المهذب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام الشيخ في التنبيه أى انه أطلق النجاسة وحكم بالاعادة وتعقبه في التصحيح بالخفية معبرا بالصواب لكنه قال في التحقيق ولو بان على الامام نجاسة فسكحت

عنه مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون اماما بخلاف الجنب كما في حاله تيممه وعمله الاصحاب عماد كرهه الشارح قال الرافعي وينبى على العلقين وفي مسألة مخفى الكفر انتهى

(قوله) وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة فخصالف ماسلف عن شرح المذهب (قول) المتن والامى كالمراة في الاصح اعلم أنه قد سلف في المتن ولا قارئ بأى في الجديد وتقدم هناك عن الشارح أن مقابله قول قديم يفصل بين السرية والجمهرية وقول مخرج بالهجة مطلقا وان النوى قال في الروضة ان هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام أميا أم لا انتهى لا يقال قوله أم لاهى عين المسألة المذكورة هنا فكيف عبر بالاصح والخلاف أقوال لا نأقول معنى الكلام انا اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الاصح لا تصح وتجب الاعادة والثاني يقول انما بطلت القدوة فقط والصلاة صحيحة لا تجب اعادتها والله أعلم (قوله) والثاني كالجنب الخ فرق الراعى بأن قد اقرأة نقص في الصلاة بخلاف الجنابة وبأن الوقوف على كونه قارئا أسهل من الوقوف على كونه منطهرا وان شاهد الطهارة فعروض الحدث بعدها أسهل بخلاف هوده أميا بعد ماسمع قراءته (قوله) ولوبان في أثناء الصلاة هو قسم (٩١) قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله) للتردد هكذا ذكره الشيخان وهو يقتضى

عدم القضاء فيما لو ظن كونه رجلا من أول الامر ثم ظهر انه كان خنثى مشكلا ثم اتضح بعد ذلك كونه رجلا قال الاستوى وهو ظاهر لا سيما اذا لم يمتض قبل تبين الرجولية ركن قال وقد ذكر الروبان عن والده احتمالين في نظير هذا وهو ما لو اتسدى خنثى بامرأة يظنها رجلا ثم بان الخنثى أنثى واعلم أن قول الشارح للتردد في حاله هي عبارة الراعى وعبارة الاستوى التي نسبها للرافعى وبني كلامه عليها للتردد في السنة وليس الامر كما قال ثم ان آخر كلامه كما ترى بوجهه انه لو انكشف الخنثوية ثم الاتضح أثناء الصلاة صححت وان تأخر الاتضح وليس كذلك وقوله للتردد في حاله يقتضى انه اقتدى به وهو يعلم الخنثوية به صرح السبكي حيث قال يخنثى في ظنه وحينئذ يلزم أن يكون الثاني قائلا بجهة الاقتداء مع علم الخنثوية وان القضاء وعدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول) المتن والعدد أولى الى آخر ما سلف الى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح

وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان وفي الكفاية عن حكاية القاضى الحسين وجوب الاعادة فيها (والامى كالمراة في الاصح) بجامع النقص فيعيد القارئ المؤتم به والثاني كالجنب بجامع الخفاء فلا يعيد المؤتم به والخلاف مفرع على الجديد المانع من قدوة القارئ بالامى ولوبان في أثناء الصلاة كون الامام محدثا أو جبانوى المأموم المغارقة وأتم الصلاة بخلاف ما لوبان امرأة أو نحوها مما ذكر في ستانفها كما هو ظاهر ولو عرف المأموم حدث الامام ولم يتفرقا ولم يتطهرا ثم اقتدى به ناسيا وجبت الاعادة (ولو اقتدى) رجل (بخنثى) وقد علم مما تقدم من عدم صحة القدوة انه يجب القضاء (فبان رجلا لم يسقط القضاء في الاظهر) لانه وجب لعدم صحة القدوة به في الظاهر للتردد في حاله والثاني ينظر الى ما في نفس الامر ولوبان في أثناء الصلاة استقر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الاول ويجرى القولان فيما اذا اقتدى خنثى بامرأة ثم بان امرأة أو خنثى بخنثى ثم بانا رجلين أو امرأتين أو الامام رجلا أو المأموم امرأة (والعدل اولى) بالامامة (من الفاسق) وان اختلفت بزيادة الفقه وغيره من الفضائل لانه يخاف منه ان لا يحافظ على الشرائط (والاصح أن الاقعة أولى من الاقراء) أى الأكثر قرآنا (والأورع) أى الأكثر ورعا وهو زيادة على العدالة بالعبادة وحسن السيرة لانه يحتاج في الصلاة الى الاقعة لكثرة الوقائع فيها وقيل الأورع أولى من الآخرين لانه أكرم عند الله وما يقى في الصلاة مما يحتاج الى كثير الفقه فتأدر وقيل يستوى الاقعة والاقراء لتقابل الفضيلتين وقيل الاقراء أولى من الآخرين حكاية في شرح المذهب ويدل له فيما قيل حديث مسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأخفهم بالامامة أقرؤهم وأجيب بأنه في المستويين في غير القراءة كالفقه لان أهل العصر الاول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه الحديث في تقديم الاقراء من الفقهاء المستويين على غيره وفي أصل الروضة فهما من الشرح ان الاقراء يقدم على الأورع عند الجمهور (ويقدم الاقعة والاقراء على الاسن بالنسب) فعلى أحدهما من باب أولى أما الاقعة فلما تقدم واما الاقراء فلحاقا به والمراد بالاسن من يعضى عليه في الاسلام زمن أكثر من زمن الآخر فیه وبالنسب من يتسب الى فريش أو غيرهم مما يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء (والجديد تقديم الاسن على

ومن هنا الى آخر الفصل فيمن هو أولى بالامامة (قول) المتن والاصح ان الاقعة أى فيما يتعلق بالصلاة (قوله) أى الاكثر قرآنا يعنى فليس المراد الاكثر تلاوة نعم لو كان الاقل قرآنا أصح لكون الاكثر لحن لحننا لا بغير المعنى فيجتمعل أن لا يكون من محل الخلاف واستدل في الاقلية على تقدم الاقعة بتقدم أبي بكر في الصلاة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره أكثر قرآنا كآبى ومعاذ وزيد بن ثابت وأبى زيد وابى الدرداء فان كلامهم جمع القرآن رضى الله عنهم أجمعين قال الاستوى وهو دليل جيد انتهى أقول الجواب عن حديث مسلم الآتى في كلام الشارح رحمه الله يشكل عليه هذا الدليل فتأمل والله أعلم (قوله) لكثرة الوقائع فيها بخلاف الذى يجب من القراءة في الصلاة فانه محصور والوقائع لا تنحصر (قوله) وأما الاقراء الخ عبارة غيره لان الفقه والقراءة يختصان بالصلاة الاول لمعرفة أحكامها والثاني شرط فيها بخلاف السن والتسب وغيرهما

(قوله) لأن فضيلة الأول في ذاته إلى آخره لم يستدل بحديث مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم راء الشيخان لأن ظاهره كبر السن المعروف ولأن النووي قال أنه خطاب لمالك ورقفته وكنا في الإسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء انتهى والمحج أن الأسنوي استدله مع نقله هذا الكلام عن النووي قيل ذلك بسير ونبعه شيخنا في شرح البهجة وقد يوجه ما قاله ويدفع الاشكال بأن نقول العبارة بموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله) والتقديم تقديم النسب الخ استدله بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن راء مسلم يعني الامامة العظمى وقيس عليها الصغرى وهى نسب قريش غيرها (قوله) لأن فضيلته مكتسبة بالآباء عبارة الرافعي لأن شرف النسب بفضيلة اكتسبتها الآباء انتهى وهى أوضح من عبارة الشارح بل عبارة لا تكاد تفهم فتأمل ولو قال الآباء لوافق صنيع الرافعي (قول) المتن فان استويا الخ قال الأسنوي قيل هذا ينحصر ان المرجح ان الأصول ستة (٩٢) الفقه والقراءة والورع والهجرة

والسن والنسب فان استويا فافها فبأني وان اختص أحدهما بأحد هما مع الاستواء في الباقي قدم وان تعارضت فبها سبق انتهى (قوله) على أولاد غيرهم ربما يشمل ذلك ولد الهاشمي وصرح به شيخنا في شرح المنهج ووجهه ان الهجرة مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كأبيه وهذا الكلام فيه نظر لأن الرافعي قد صرح بأن فضيلة ولد المهاجر من حيث النسب واتفق الشيخان على تقدم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك أن يذهب ذاهب إلى تقدم ولد المهاجر غير القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله فقابلة للتأويل والله أعلم (قول) المتن ونحوه مثل له الأسنوي رحمه الله بالموصى له بالمنفعة مدة حياته فانه يستحقها أولا بما كسبها لانها لا تورث عنه وحينئذ فعبرة المنهاج لا تشمل المستعير والعبد (قوله) من غير الاجنبي قيد به لئلا

النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آباءه وفضيلة الذات أولى والتقديم تقديم النسب لأن فضيلته مكتسبة بالآباء وفضيلة الآخر مضمي زمن لا اكتساب فيه والفضيلة المكتسبة أولى وسكت المصنف كأصله عن الهجرة وهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى دار الإسلام بعده من دار الحرب وفي الروضة كأصلها عن الشيخ أبي حامد وجماعة تأخيرها عن السن والنسب ناقلين الخلاف في ذلك وعن صاحب التتمة والتهديب تقديمها عليهما واختاره في شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب وأخره في التنبيه عن الكل وأقره في التتمة (فان استويا) أى الشخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن في الإسلام والنسب وكذا الهجرة (نظافة الثوب والبدن) من الاوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه يقدم بها لانها تقضى إلى استمالة القلوب وكثرة الجمع أى يقدم بكل منها على مقابلة فان استويا فافها ونشأ أقرع بينهما ذكره في التحقيق وشرح المذهب تتمه يقدم في النسب الهاشمي أو المطلبى من قريش على غيره وسائر قريش على سائر العرب وجميع العرب على جميع العجم وفي الهجرة من هاجر على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيرهم (ومستحق المنفعة بملك ونحوه) كجارة واعارة وادن من سيد العبد (أولى) بالامامة فيما استحق منفعة اذا كان أهلا لها من غير الاجنبي عن ذلك الموضع (فان لم يكن أهلا) لها كأمراة لرجال (فله التقديم) لمن يكون أهلا وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لابن داود في بيته ولا في سلطانه وعبارة الروضة كأصلها والمحرر وساكن الموضع بحق وصدقه على الصور الاربع المذكورة كافي الروضة وأصلها أوضح من صدق قوله مستحق المنفعة عليها اذنوزع في صدقه على الاخيرتين منها (وبقدم) السيد (على عبده الساكن) باذنه سواء أدن له في التجارة أم لا لرجوع فائدة السكون اليه دون العبد فلا يجي عفيه خلاف المستعير لأن رجوع فائدة السكون اليه (لامكاتبه في ملكه) أى المكاتب لأن سيده أجنبي منه (والاصح تقديم المستعير على المكرب) المالك نظرا إلى ملك المنفعة

يرد ما سأتى من تقدم السيد والمعير (قول) المتن فان لم يكن اسم يكن ضمير يعود على المستحق فيفيد ان المستعير لا والثاني يأذن بحضرة المعير بنسبه عليه الأسنوي رحمه الله ووجه الافادة ان المستعير والعبد على ما شرح الاسنوي لا يستفادان من المنهاج (قوله) على الاخيرتين منها ان المستعير لا يستحق المنفعة قال الأسنوي ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر أقول لو قرئ ونحوه بالرفع اتضع شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذى تكلفه الأسنوي واعلم ان الأسنوي جعل قول المنهاج بملك عائدا على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أبقي الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع المصنف فائدة السكون مصدر سكن المكان (قوله) لرجوع فائدة السكون اليه زاد الرافعي فهو المالك والساكن (قوله) البسه الضمير فيه راجع لقوله المستعير (قول) المتن على المكرب أى الناس للرقبة كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما بأتى أما المكرب غير المالك فالمكرب مقدم عليه بخلاف

والثاني ينظر الى ملك الرقبة (و) تقديم (المعبر على المستعبر) للملكة الرقبة والرجوع في المنفعة والثاني تقديم المستعبر لانه صاحب السكنى الى أن يمنع والامام الراتب للمجدد أولى من غيره فان لم يحضر استحب أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم غيره (والوالى في محل ولايته أولى من الاقرب والمالك) فما ذكرهما أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضا على الامام الراتب في المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بحضرته لا يليق ببذل الطاعة فان أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم يراعى في حضور الولاية تفاوت درجاتهم فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الاعلى فالاعلى وعبارة المحرر كالشرح والوالى في محل ولايته أولى من غيره وان اختص ذلك الغير بصفات مريحة وهو أولى من مالك المنفعة أيضا فعدل المصنف من بعضها الى ما قاله نظر المالك

* (فصل لا يتقدم) * المأموم (على امامه في الموقف) لانه لم ينقل عن أحد من المتقدمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين (فان تقدم) عليه (بطلت) صلاته (في الجديد) كما تبطل بتقديمه عليه في الفعل والتقديم لا تبطل كما لا تبطل بوقوفه على يساره وعبارة المحرر لم تعتقد والشرح لا تعتقد لو تقدم عند المحرر وتبطل لو تقدم في خلالها وفي شرح المذهب لو شك في تقدمه عليه فالصحيح المنصوص في الآم تصح صلاته لان الأصل عدم المقدور قبل ان جاء من خلف الامام صحت لان الأصل عدم تقدمه أو من قدامه لم تصح لان الأصل بقاء تقدمه قال في الكفاية وهذا أوجه (ولا تضر مساواته) للامام (ويندب تخلفه) عنه (تليلا) فتكره مساواته كما قاله في شرح المذهب (والاعتبار) في التقدم والمساواة في القيام (بالعقب) وهو مؤخر القدم فلو تساوى بواقبه وتقدمت أصابع المأموم لم يضر ولو تقدم عقبه وتأخرت أصابعه ضرر وفي القعود بالالوية وفي الاضطجاع بالجانب ذكره البغوى في فتاويه (ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويستحب أن يقف الامام خلف المقام (ولا يضر كونه) أى المأموم (أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام) منه اليها في جهته (في الاصح) تقر بها على الجديد لا تنفاه تقدمه عليه والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفع بأنه لا يظهر به مخالفة منكورة بخلاف الاقرب في جهة الامام فيضركر ما والجمهور قطعوا بالاول وعبر فيه في الروضة بالمذهب وقول المحرر في الاظهر أى من الخلاف (وكذا لو وقفا) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتهما) كأن كان وجه المأموم الى وجه الامام أو ظهره الى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب الى الجدار الذي توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه في الاصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به وتصحيحهما ما ذكره الرافعى في الاولى ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى أى جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام على الجديد لتقدمه حينئذ عليه (ويقف الذكرك عن يمينه) أى الامام بالغيا كان المأموم او صبيا (فان حضر آخر) في القيام (احرم عن يساره) ثم يتقدم الامام أو يتأخران حيث أمكن التقدم والتأخر اسعة المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بت عند خاتمي ميونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامنى عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدارني عن يمينه ثم جاء جبار بن مضر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعا حتى أقامنا خلفه ترجم البهقي عليه باب الرجل يأتم بالرجل وعلى الاول باب العبي يأتم برب رجل ولو جاء الثاني في الشهاد والسجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يمكن الا التقدم او التأخر لضيق المكان من احد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الامام في الابتداء (رجلان أو رجل وصبي صفا)

(قوله) للملكة الرقبة الاحسن ما قاله غيره لانه قادر على منع المستعبر ووجه الاحسنية شمول هذا المعبر غير المالك للرقبة فانه مثل مالكها فيما يظهر (قوله) المتن والمالك أى اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه قال الاسنوى والوالى يشمل القضاء وغيرهم (قوله) فما ذكرهما أولى لك أن تقول من جملة ما ذكر العدل والمتجه انه أولى من المالك الفاسق أعنى اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه اللهم الا أن يقال معنى أولوية الامام انه بعد رضا المالك باقامة الجماعة يستلزم له التقدم من غير توقف على اذن المالك له بخصوصه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق * (فصل لا يتقدم الى آخره) * (قوله) كما لا تبطل الخ أى بجامع انها مخالفة في الموقف (قوله) المتن ولا تضر مساواته قال ابن الرفعة بالاتفاق (قوله) انت ويندب تخلفه الخ قال الاسنوى خوفا من التقدم ومراعاة للترتبة بل تكره المساواة انتهى (قوله) وهو مؤخر القدم ايضا هذا ما نقل القاضي عياض عن الاصمعي انه القدر الذي أصاب الارض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر القدم عن الساق انتهى أقول وهذا الاخير فيه نظر فان كثيرا من الناس في ساقه تدوير ولا يفضل شئ من مؤخر قدمه عن ساقه والله أعلم (قوله) المتن ويستدبرون كأنه قال محمل ماسلف اذا عدوا عن الكعبة والا فحكمهم هذا

(قوله) والمرأة خلف الرجل لو كانت محرمة للرجل فالظاهر انهما يصفان خلفه (قوله) ويتم خلفه أى فيثبت ذلك في الصبي والرجل في الرجلين من باب أولى (قول) المتن وسطهن قال الجوهري جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع صلح فيه بين فهو بالاسكان والافه بالفتح ورجمايسكن وليس (٩٤) بالوجه انتهى (قوله) روى البيهقي

الح في الكفاية عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سليم قال من السنة اذا أتمت المرأة النساء أن تقف وسطهن قال الشافعي رضي الله عنه وذلك يصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن وليساعده المحرر وينبغي أن تحصل لهذا المساعده فضيلة الصف الذي كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قوله) وقد يعلم مداية غيره الخ منه تعلم أن المؤلف رحمه الله لو عبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الاسنوي رحمه الله على انه لا يشترط العلم بالاتصال في حال الانتقال بدليل الاكتفاء بروية بعض الصف قال وحينئذ فالمنجى حصول العلم قبل تأخره عن شئ يكون به مختلفا بغير عذر وبه أيضا على أن قضية اطلاقهم ان المبلغ لا فرق فيه بين المصلي وغيره وانه ينبغي أن يقبل خبر الصبي في ذلك كدلالة الاصحى على القبلة فقد قال في شرح المذهب يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة قال الاسنوي ومثلتنا فرد منه انتهى (قوله) نافذة منه قد يؤخذ أن الواقف في نفس جدار المسجد اذا حال بينه وبين المسجد شبك لا تصح صلاته ~~لكن~~ خالف في ذلك البلعيني وأقوى هو وكذا الاسنوي بالتحفة في الصورة المذكورة قال بعضهم هو متجه

أي قاما صفا (خلفه وكذا امرأه أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه وان حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر معه امرأة ورجلان أو رجل وصبي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفهما روى الشيخان عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا ويتم خلفه وأم سليم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة وخشي وقف الرجل عن يمينه والخشي خلفهما لا احتمال انه امرأة والمرأة خلف الخشي لا احتمال انه رجل (ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء) قال صلى الله عليه وسلم ليلى منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليلى يتشديد النون بعد الياء ويجذفها وتخفيف النون رواه تان والنهي جمع نية بضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الاشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتنبيه ثم الخنثائي ثم النساء (وتقف امامتهن وسطهن) بسكون السين روى البيهقي باسنادين صحيحين أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أتما نساء فقامتا وسطهن ولو أمهنت خشي تقدم عليهن ذكره في الروضة وكل ما ذكر مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة (ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصف ان وجد سعة) فيه (والافليج شخصاً) منه (بعد الاحرام وليساعده المحرور) بموافقة فقف معه صفا روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلي هل ادخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف فيصلي معك أعدد صلاتك وضعفه والامر بالاعادة للاستحباب لما روى البخاري عن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد وفي رواية لابي داود بسند البخاري فركع دون الصف ثم مشى الى الصف لم يأمره بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة منفردا خلف الصف وفي الروضة كأصلها انه أن يخرق الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قد امة لتقصيرهم بتركها ويؤخذ من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما ساق في المقارنة (ويشترط علمه) أي المأموم (بانقالات الامام) ليمكن من متابعتها (بأن يراه أو بعض صف أو يسمعه أو يبلغا) وفي الروضة كأصلها وقد يعلم مداية غيره اذا كان أعشى أو أصم في طلبة (واذا جمعهما مسجد صح الاقتداء وان بعدت المسافة وحالت البنية) نافذة اغلق ابوابها أولا وقبل لا يصح في الاغلاق واذا لم تكن نافذة لا يعذر الجامع لهما مسجد واحد (ولو كانا بقضاء) أي مكان واسع (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع) بذراع الأدمي (تقريباً وقبل تحديدا) وهذا التقدير مأخوذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك مجتمعين وعلى التقريب لا تضر زيادة أذرع يسيرة كثلاثة ونحوها وتضر على التحديد قاله في شرح المذهب (فان تلاحق شخصان أو صفان) كذا في المحرر أيضا والمراد به ما في الروضة كأصلها انه لو وقف خلف الامام صفان أو شخصان احدهما وراء الآخر (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الاخير والاخر) من الشخصين أو الصفين لا بين الاخير والامام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الامام والاخير فرسخا جاز (وسواء) في الحكم المذكور (الفضاء المألوكة والوقف والمبعض) أي الذي بعضه ملك وبعضه وقف والموات كما في المحرر والمحوط والمسقف

لان مدار ما علل به الشيخان عدم الصحة عند عدم النفوذ على انه لا يعد لنا أن حينئذ مسجد او ذلك مختلف في الصورة المذكورة كما انتهى أقول وهو سند قوي والله أعلم (قول) المتن تقريرا قال الامام كيف يطعم الفقيه هنا في التحديد ونحن في اثبات التقريب على علة انتهى وعلة الفقيه من عدم ورود ضابط

(قول) المتن ولا يضرب الشارع الخ أى قياساً على غير ذلك من الفضاء وكألو كانا في سفينتين مكشوفتين من مكان واحد فضيته أنه لو كان البيت والعين مثلاً من مكانين لم تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو انما يتجبه بالنسبة الى الطريقة الثانية لكن الاسنوى رحمه الله ادعى أن الذي دل عليه كلام الرافعي أن المكانين كالسكان قال أعنى الاسنوى رحمه الله لكن مع مراعاة باقى الشروط من محاذاة الاسفل للاعلى بجزء منهما انتهى وقوله لكن مع مراعاة الخ أراد به أن أصحاب الطريقين يشترطون مع الذي اعتبره فهما المحاذاة أيضاً وقد تبعه على ذلك صاحب الارشاد لكن الشارع كما سيأتى خصه بالاولى (٩٥) ثم ان ما اقتضاه صنيع الاسنوى رحمه الله من صحة الصلاة في البناءين من مكانين حتى

عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق فقد رأيت في التحقيق التصريح بذلك والله أعلم وقوله أيضاً من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كما في المدارس المشتملة على هذه الامور الثلاثة فاذا وقف الامام في أحدها والمأموم في آخر فحكمه ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن أحصهما عبارة المحرر رأوا هما ولم يصرح في غيره بترجيح والاولى معروفة بالخراسانيين والعراقيين (قول) المتن كلفضاء أى قياساً على الفضاء في كلامه اشارة للدليل (قول) المتن ان لم يكن حائل قال الاسنوى أى ما ذكرناه من الطريقين محله ان لم يكن الخ والتعبير فيه فلاقه ويقضى أن الباب النافذ يسمى حائلاً انتهى وأما الشارح فانه فرض الكلام في الطريقة الثانية ثم ألحق الاول بهما في الباب المغلق والمردود والشباك كانه عليه آخراً (قوله) فرض الباب أى المغلق والمردود بل وكذا المفتوح فيما يظهر وبه يظهر لك أن صنيع الشارع رحمه الله أحسن من صنيع الاسنوى السالف في الحاشية التي قبل هذه (قول) المتن أو عكسه قال الاسنوى ضمير يرجع الى الوقوف (قوله) أى المأموم كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار أنه المحدث عنه وخالف الاسنوى فقال أى بعض يتن أحدهما بعض يذن

كما في شرح المذهب كأصل الروضة فهما من الشرح (ولا يضرب) بين الشخصين أو الصفيين (الشارع المطروق والنهر المحجوج الى سباحة) بكسر السين أى عوم (على الصحيح) ومقابله يقول الشارع قد تنكث فيه الزحمة فيعسر الاطلاع على احوال الامام والماء حائل كالجدار واجيب بمنع العسر والحيلولة المذكورتين ولا يضرب جزء الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من احد طرفيه الى الآخر من غير سباحة بالوقوف فوقه أو المشي فيه أو على جسر محدود على حافته وذلك في شرح المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن يمين الامام أو يساره أيضاً (فان كانا في بناءين كصحن وصفة أو بيت) من مكان واحد (فطريقان أحصهما ان كان بناء المأموم بينهما أو شِعْلاً) لثناء الامام (وجب اتصال صف من احد البناءين بالآخر) كان يقف واحد بطرف الصفة وأخربا للصحن متصلا به وذلك ليحصل الربط بين الامام والمأموم في الموقف الذي اوجب اختلاف البناء اقترافهما فيه (ولا يضرب) في الاتصال المذكور (فرجة لاتسع واقفا في الاصح) نظر للعرف في ذلك والثاني ينظر الى الحقيقة (وان كان) بقاء المأموم (خلف بناء الامام فالصحيح) من وجهين احدهما منع القدوة لاتقاء الربط بما تقدم (صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفيين) أو الشخصين بالبناءين وقف احدهما بآخر بناء الامام والثاني بأول بناء المأموم كما في الروضة واصلها (اكثر من ثلاثة أذرع) تقريباً القدر المشروع بين الصفيين لا مكان السجود بعد ان به متصلين وهذا الاتصال هو رابط بين الامام والمأموم في الموقف هنا (والطريق الثاني لا يشترط الاقرب كلفضاء) بأن لا يزيد ما بين الامام والمأموم على ثمانية أذراع (ان لم يكن حائل أو حال) ما فيه (باب نافذ) يقف بجذائه صف أو رجل كما في الروضة وأصلها (فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أحصهما في اصل الروضة عدم صحة القدوة اخذاً من تصحيحه الآتي في المسجد مع الموات (أو) حال (جدار بطلت) أى لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان في المسئلة قبلها على كل من الطريقين أيضاً ولحق بالجدار الباب المغلق وبالشباك الباب المردود اخذاً مما سيأتى ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الاولى فرض الباب والشباك بحكمهما عليها (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم واذا صح اقتداؤه في بناء آخر) على الطريق الاول أو الثاني (صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينهما وبين الامام) ويكون ذلك كالامام لمن خلفه لا يجوز تقدمهم عليه قال القاضى حسين ولا يقدم تكبيرهم أى للإحرام على تكبيره وجزم به في التحقيق (ولو وقف في علو أو امامه في سفلى أو عكسه) كصحن الدار وصفة مرتفعة أو سطحها (شرط محاذاة بعض يده) أى المأموم (بعض يده) أى الامام كان يحاذى رأس السافل قدم العالى فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار في السافل بمعدل القامة حتى لو كان قصيراً أو قاعداً فلم يحاذ ولو قام بمعدل القامة لحاذى كفى ذلك ثم هذا الشرط المبني على الطريقة الاولى ليس كافياً وحده بل يضم الى

الآخر (قوله) والاعتبار في السافل الخ لو كان محاذياً بالفعل لطوله ولو كان معتدلاً لم يحاذ فالتأخر خلافاً لما في شرح الروض (قوله) المبني على الطريقة الاولى خالف الاسنوى في ذلك حيث قال وصورة المسألة أن لا يكونا في مسجد فان كانا مع مطلقاً انتهى فاقضى صنيعه أن الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه صاحب الارشاد وضم الى مسئلة المسجد ما لو كان المرتفع كما انظر الى انهما في قرار واحد وان اختلاف علو أو سفلا ولكن العراقي فهم كما فهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على الطريقين

(قوله) على الطريقة المذكورة لعل هذا المحل مأخذاً للشارح النساء على الأولى (قول) المتن وقيل من آخره أي نظراً إلى أن الاتصال مرغى عنه وبين الإمام لا يثبت وبين المسجد * تنبيه * لو كان المأموم في المسجد والإمام خارجاً فلا اعتبار من آخر المسجد أيضاً من موقف المأموم بنية عليه الإمام رحمه الله (قول) المتن منع أي وأن علم المأموم الانتقالات (قوله) وقيل يشترط اتصال الخ يعني وقيل يأتي هنا طريق المراوغة وقس عليه ما سيأتي عن البغوي * فرع * الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيها الطريقتان (قوله) وهو جامع لما في الروضة الخ وذلك لأن قوله في الفضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن الحكم الحاقه بالموت وقيل يشترط الاتصال بالحاقه بالموت هو ما يحسنه في الروضة واشتراط الاتصال المحكي بقيل هي مقالة البغوي (قوله) وهو جامع أيضاً (٩٦) الشهير فيه راجع لقوله كذا كره وقوله

بالفضاء راجع لقوله والفضاء المملوك (قوله) وأنه الشهير راجع لقوله أن البغوي (قول) المتن ولا يقوم قال السنوي ينبغي أن يريد به التوجه والاقبال يشمل من يصلي من غير قيام (قول) المتن حتى فرغ المؤذن ينبغي أن يحمل على معناه اللغوي ليشمل ما لو أقام غيره من أذن (قوله) إذا أقيمت الصلاة وفي رواية ابن حبان إذا أخذ المؤذن في الإقامة (قوله) إن لم يخش إلى آخره بحث السنوي اتصافه إذا رجا جماعة أخرى بسبب تلاحق الثاني قال وحيد بن زبير ينبغي أن تجعل ال في الجماعة للجنس لا للعهد انتهى (قوله) لأنها أولى منه بفرضيتها الخ عبارة السنوي لأنها فرض أو صفة فرض ونقله عن الرافعي رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال يقتصر منه على ما يمكن قال اعني السنوي وهو أصوب من تعبير غيره يعني بالقطع ونقل عنه أيضاً أنه يطلب منه ذلك لو خاف فوت فضيلة التحريم وإن ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب المختار ثم رحمه

* (فصل شرط القدوة الخ) * (قول) المتن مع التكبير قال الرافعي كسائر ما يؤيد وقضيته كما قال السنوي أن يكون من أول التكبير الخ ثم اعترض اشتراط

ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صفة مرتفعة والإمام في العجن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف آخر في العجن متصلاً به قاله الرافعي وأسططه من الروضة (ولو وقف في موت وإمامه في مسجد) اتصل به الموت (فإن لم يحل شيء) بين الإمام والمأموم (فالشبهة التتابع) أي أن لا يزيد على الثمانية ذراع كما في الفضاء (معتبر من آخر المسجد) لأنه محل الصلاة فلا يبعد في أخذ الفاصل (وقيل) من (آخره) فيه ما لم يكن فيه الإمام في موقفه (وإن حل حذر) أنه باب فيه (أو) فيه (باب مغلق منع) الاقتداء (وكذا الباب الردود والشبكات في الجمع) (نقد الرافعي) منه المشاهدة في الأول ومنع الاستطراق في الثاني وإعقاب ينظر إلى الاستطراق في الأول والمشاهدة في الثاني: لكن جانب المنع أولى بالتغليب أما لباب المستوع فيجوز اقتداء الواقف بخذاته والصف المتصل به وإن خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداؤه للعائل وقيل يجوز إذا كان الجدار للمسجد منه من أجزائه والشارع المتصل بالمسجد كلوات وقيل يشترط اتصال الصف من المسجد بالطريق والفضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا كره في شرح المذهب والتحقيق وهو جامع الخ في الروضة كذا سلبها أن البغوي قال بأشترط اتصال صف من المسجد بالفضاء وأنه ينبغي أن يكون ذوات (تدبر كره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه الحاجة) كتعليم الإمام المأمومين سنة الصلاة وتبليغ المأموم تكبير الإمام (فيستحب) ارتفاعهما لذلك (ولا يقوم) مرید الصلاة (حتى فرغ المؤذن من الإقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة (ولا يتبدى شيئاً بعد شروعه) أي المؤذن (فيها) الحديث مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه أتمه أن لم يخش فوت الجماعة) باتمامه (والله أعلم) فإن خشية قطع النفل ودخل في الجماعة لأنها أولى منه برضايتها أو أنها أكدها وقد تقدم أنها تدرك ما لم يسلم الإمام ففوتها بسلامه كما مرح به هنا في شرح المذهب

* (فصل شرط القدوة) * في الابتداء (أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء) أو الجماعة) وأنه فلا تكون صلاته صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للإمام وعبرها فيه أبو إسحاق ذكر في الكفاية وتعين بالقربة الحالية للاقتداء وللإمامة وقد نقل القاضي حسين عن أبي إسحاق أن الإمام ينوي الجماعة ويصح أنه لا ينويها فأصراً على الاقتداء وذلك في باب صفة الصلاة وسيأتي جواز قدوة المنفرد في خلال صلاته في الأظهر ولا تكبير فيها (والجمعة كغيرها) في اشتراط الية المذكورة (على الصحيح) والساني يقول اختصت بأنها لا تصح إلا بالجماعة فلا حاجة إلى بينها فيها (فلو ترك هذه الية وتاب في الأفعال بطلت صلاته على الصحيح) لأنه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثاني يقول المراد بالتابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدمه انتظار كثيره فلا نزاع في المعنى (ولا يجب

كونها مع التكبير بجمعتها في خلال الصلاة وإنما اشترطت الية لأن المتابعة عمل وقال صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات تعيين (قوله) وتعين بالقربة الحالية للاقتداء عبارة السبكي كذا مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الإمام فيرجع ذلك إلى نية الاقتداء (قوله) فلا حاجة إلى ذكر السنوي بدله وكان التعرُّج بنية الجماعة مقبلاً عن التصريح بنية الجماعة (قوله) من غير رابط بينهما زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه

(قوله) في التبة هو معنى عبارة الروضة حيث قال لا يجب على المأموم أن يعين في بيته الامام انتهى وعلة ذلك انه قد لا يعرفه فيشك تكليفه المعرفة (قول) المتن فان عنه الخ ليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته وانما المراد ان يعتقد به بقلبه زيدا فين عمرا كما ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح بالياء بدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل (قوله) لتابعته اشار به الى ان وجه البطلان المتابعة بعد ذلك والافتد انعقدت منفردا واذا لم يتابع لا بطلان وهذا ما حاوله السبكي والاسنوي وخالف شيخنا تبعا للزر كشي ويشهد لهما حاله سبق الامام بالخزم والوصلى خلف رجل فبان أنثى (قوله) فان قال الحاضر ليس المراد تعين القول اللفظي وانما المراد أن يقصد بقلبه الحاضر أو يشير اليه اشارة قلبية وقوله فان قال (٩٧) أى في حالة التعيين ثم الخطأ فاقضى ذلك ان التعيين قد يفارق الربط القلبي

بالحاضر وتصويره عسر قال في النهاية وان تكلف منه تكلف تصوير عسر افتداء بز يد فبان انه عمرو (بطلت) صلاته لتابعته من لم ينو الاقتداء به فان قال الحاضر وهذا فوجهان قال في الروضة الاربع صحة الاقتداء (ولا يشترط للامامية الامامة) في صحة الاقتداء به (ويستحب) له لئلا فضيلة الجماعة وقيل بنا لها من غيرنية لتأدى شعار الجماعة بما جرى وقال القاضي حسين فيمن صلى منفردا فتدبى به جمع ولم يعلم هم ينال فضيلة الجماعة لانهم نالوها بسببه كذا في أصل الروضة عن القاضي حسين زاد في شرح المذهب عنه انه ان علم هم ولم ينو الامامة لم يحصل له الفضيلة وعبر في قوله بالوجه الثالث ومن فوائد الوجهين انه اذا لم ينو الامامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعة والاصح لا تصح وبه قال القاضي حسين وسكت الشيخان عن وقت نية الامامة وذكر الجويني في البصرة انها عند الاحرام وقال في البيان في باب صفة الصلاة تجوز بعده وقال هنا لا تصح عنده أى لانه ليس بامام الآن (فلو أخطأ في تعيين تابعه) للمدى نوى الامامة به (لم يضر) لان غلظه في التبة لا يزيد على تركها وهو جائز كما سبق (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمقتضى بالتغفل وفي الظهور بالعصر وبالعكس) أى القاضى بالمؤدى والتغفل بالمقتضى وفي العصر بالظهور ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم (وكذا الظهور بالصبح والمغرب وهو) أى المقتضى في ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضر متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الآخر في المغرب وله فراقه اذا اشتغل بهما) بالتية واستمراره أفضل ذكره في شرح المذهب (ويجوز الصبح خلف الظهر في الظهور) وقطع به كعكسه بجامع انهما صلاتان متفقتان في النظم والثاني ينظر الى فراغ صلاة المأموم قبل الامام (فاذا قام) الامام (لثالثة ان شاء) المأموم (فارقه) بالتية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه قلت انتظاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في الثانية) بان وقف الامام يسيرا (قنت والتركه) قال في الروضة كأصلها ولا شئ عليه أى لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه (وله فراقه) بالتية (ليقنت) تحصيل السنة ولو صلى المغرب خلف الظهر فاذا قام الامام الى الرابعة لم يتابعه بل يفارقه بالتية ويجلس ويتشهد ويسلم وليس له انتظاره في الاصح لانه أحدث تشهد لم يفعله الامام بخلاف الصبح خلف الظهر (فان اختلف فعلهما) أى الصلاتين (ككتوبة وكسوف أو جنازة لم تصح) القدوة فيهما (على الصحيح) لتعذر المتابعة والثاني تصح لاكتساب الفضيلة وبراعى كل واجبات

٢٥ ل ج ل المتن والمقتضى بالتغفل دليله قصة معاذ رضى الله عنه وقيل عليه الاولى والاخيرة (قول) المتن كالمسبوق فيه اشارة الى الدليل أعني القياس على المسبوق (قوله) ذكره في شرح المذهب أى ويستحب له أيضا استمراره القنوت والتشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المناج كالمسبوق (قول) المتن ويجوز الصبح خلف الظهر ولا تجوز الجمعة اذا كان من الاربعين خلف الظهر ولو مقصورة (قوله) كعكسه راجع لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر (قوله) والثاني ينظر الخ أى وذلك بجوارح الى المضارعة ورد بأنها غير لازمة بل الانتظار أفضل قال الاسنوي ويستفاد من تعليل البطلان ان الامام لو سبقه بالا ولتين من الظهر صح الاقتداء جزما (قوله) ولا شئ عليه قال الاسنوي القياس السجود انتهى ولعل وجهه القياس على الخالف اذا تركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول) المتن وله فراقه قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعذر (قول) المتن أو جنازة قال الاسنوي لو عبر بالاولا فادست مسائل في المذكورات

* (فصل يجب متابعة الامام) * (قول) المتن متابعة لوعبر بالنسبة كان أولى لان المتابعة مغالبة من الجانبين (قول) المتن بأن يتأخر الخ هذه العبارة تفيد ان المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروع الامام في الهوى للركوع أو السجود وان لم يصل الامام اليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أي ابتداء المأموم على فراغه يصدق بما لو وقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الامام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الامام رأسه منه وبما لو سبق المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً (قوله) على ما سبق أي بيانه أي ففهوم العبارة فيه التفصيل الآتي فلا اعتراض وأما المقارنة فقد مرّ حها (قوله) انما جعل (٩٨) الامام الحديث هذا الحديث يستفاد

منه منع التقدم والتأخر والأول خاص بمنع التقدم لكن دلالة أصرح (قوله) ويشترط الخ غرضه من التنبيه على هذا ان عبارة المتن لا تنفي به بل ربما تؤولهم جواز الشروع قبل فراغ الامام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم يفهم منها امتناع التسوية في التكبيرة وله بعد ولو سبق امامه بالتكريم لم تعتقد قصره بغيرهم من هنا والله أعلم ولا يجوز أن يقال المقارنة ولو في جزء لا نقول المراد من المقارنة في المتن المساواة من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك (قوله) مفضولة لفضيلة الجماعة ينبغي أن يختص تقويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة (قوله) وفي أصلها أي والذي في أصلها الخ (قول) المتن لم تبطل في الأصح لكنه مكره ونقله السبكي عن النروي (قوله) ولو اعتدل الامام الى آخره كان وجهه عدم ادراج هذه في عبارة المنهاج (قوله) بركن أي فقط (قوله) ولو استقل الخ حكمة ذكره هذان شرطا جريان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض المقسم فمن تخلف بركنين أو مع فراغه منها بأن ابتداء الرفع الخ قضيته انه لو ابتداء الرفع قبل فراغه لا يسعى على نظم صلاته ولكنه قد فسر الاكثر فيما

صلاته فاذا اقتدى مصلي المكتوبة على الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والاذكار التي ينهاه اذ اكبر الامام الثانية تخبره وبين ان يخرج نفسه عن المتابعة وبين ان يتقرب سلام الامام أو يعصى الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقه وان شاء استقره قبل الرفع أو ينظره بعده لم ينافيه من تطويل الركس القصير

* (فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بان يتأخر ابتداء فعله) * أركان الموم (من اركانه) أي الامام أي ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أي فراغ الامام من العمل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سبق في باب في صحيح حديثه بادر وا الامام اذا اكبر فكبر واو اذ اركع فاركعوا وفي الصحيحين حديثهما جعل الامام يؤتم به فاذا اكبر فكبر واو اذ اركع فاركعوا (فان قارنه) في الفعل أو القول (لم يضرا) تكبيرة الحرام) وفي المقارنة فيها أي تمنع انعقاد الصلاة ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام وقيل تغیر المقارنة في السلام أيضا اعتبار التحلل بالحرم ثم المساواة في العمل مكره وقسوه فضيلة الجماعة جزبه في ارضه وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه ان اجابا اعتدلت محلينها وان المتابعة شرط في حصول فضيلتها (وان تخلف) المأموم (بركن) فعلى (بدرغ) انه منه وهو مما قبله) كل ابتداء الامام رفعه اعتدال والمأموم في القيام (لم تبطل) صلاته وان لم يكن عذرا (في ادصح) لان تخلفه يسير والثاني تبطل في التخلف من غير عذر ولو اعتدل الامام وانسوى في القيام لم تبطل صلاته في الأصح في الروضة (أو) تخلف (بركن) بان فرغ) انه منه (منهما وهو فيما قبلهما) كل ابتداء الامام هوى السجود والمأموم في قيام القراءة (ولم يكن عذرا) كتخلفه لقراءة السورة (بطلت) صلاته لفحش تخلفه من غير عذر (وان كان) عذرا (بأسرع) الامام (قراؤه وركع قبل اتمام المأموم الثانية) وهو بطيئ القراءة ولو اشغرت بتأخيرها اعتدل الامام وسجد قبله (فقبل يتبعه وتسقط البقية) للعذر (والصحيح) فدل (ينهاه) أي خسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان متصودة وهي الطويلة) فلا يبعد منها القصير وهو ما اعتدال واخلاس دين السجدة ~~كما تقدم في~~ ود السهو ويسعى خلفه اذا فرغ من السجدة قبل فراغ الامام من السجدة الثانية أو مع فراغه منها بان ابتداء الرفع اعتبارا رتبة الركعة (فان سجد) من الثلاثة المذكورة بان لم يفرغ من السجدة الاولى والامام قائم عن السجود أو جالس لتشهد (فقبل يفارقه) رتبة

يأتي بأن لم يفرغ الا والامام قائم عن السجود او جالس تشهد هذه الصورة كتحري تجادها للطرفا لكن يفيد الثاني ما في رابعي لتعذر والروضة من ان محل القولين فيمن زحمت عن السجود اذ اركع الامام في الثانية وتبطل ذلك لرافته انتهى. ~~سكن~~ قال السنوي ان الرافعي مثل الاكثر جاد كرويته أيضا بما ارفع الامام رأسه من السجدة الثانية والمأموم في التيمم انتهى فليراجع الرافعي في الامار الثاني فيه لكن مع محله في الكسوف (قوله) اعتبارا ببقية الركعة انظر هل المراد به ابقية الجزء الاخيرة التي في الامام من الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة فيه نظرا انه يخلف فيما لو زحمت عن السجود وكون المراد الصدر الذي أدركه المأموم مع الامام ~~قوله~~ (قول) لتشهد انظر هل المراد الاخير

(قول) المتن يتبعه أي فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظر الماضى من التخلف وإن كان معذورا هذا ما ظهر لي من كلامهم فليتأمل نعم يستثنى ما إذا كان عذره في التخلف لرحمة وكذا نسيان القدوة كما قاله ابن المقرئ أي فإنه لا يضر التخلف إلا كثيرا ما عذر الرحمة أو النسيان فأشبهتم قولهم يتبعه ظاهر فيما لو جلس الإمام لتشهد وأما في مسألة القيام للثانية فقد اتفقا في القيام فلو فرض أنه لم يكمل الفاتحة بعد فالظاهر أنه يبنى على ما قرأه منها قبل ثم لو فرض ركوع الإمام قبل إكمالها فيجتمعا أن يتخلف للبقية ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان (قوله) ويركع مع الإمام لعوم قوله صلى الله عليه وسلم (٩٩) وإذا ركع فاركعوا (قوله) الذي هو محلها أي بخلاف ما إذا أدرك ركعا (قوله)

وإن تخلف عن الإمام انظر هذا الخلاف (قوله) غير معذور أي مع أمره بالتخلف كما هو فرض المسألة (قوله) فإن لم يدرك الإمام عبارة شيخنا في شرح المهجفة فإن لم يدرك الإمام في الركوع فأنته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للوجود قاله الإمام ونقله عنه في المجموع وخبر به في التحقيق قال الفارقي وصورة المسألة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده والافتتاح قطعاً ولا يقرأ انتهى أقول وكلام الفارقي في هذا مشكل لا يسمع به من منعه من الركوع وواجب القراءة عليه لتقصيره بالاستغفال بالسنة عن الفرض فليتأمل (قوله) وسكأنها الخ حيث قال في فاتحته (قوله) أي يظن الخ لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فأخلف فيجتمعا أنه يعذر ببطئ القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسألة البغوى والقاضى والمتولى السابقة عند عدم الظن بدليل التعليل بالتقصير وقولهم لا يضره قصره باستغفاله بما لم يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأموراً بها فلا تقصير لكن لا يخفى أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لأن الفرض أنه لم يدرك من نسيح الفاتحة وأما ما سأل أن يركع معه لعذره ولا يلزمه قراءة بقدرها لأنه مسروق وقد يشغل بشئ

لتعذر الموافقة (والأصح) لا يضره قبل (يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام) ما فاتته كالسبوق وقيل يراعى نظم صلاة نفسه ويحجر على أثر الإمام وهو معذور (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركع الإمام (فمعذور) كبطئ القراءة فيأتي فيه ما سبق (هذا كما في) المأموم (الموافق) بأن أدرك محل الفاتحة (فأما مسبوق ركع الإمام في فاتحته فلا يصح) أنه لم يشغل بالافتتاح والتعذر ترك قراءته وركع مع الإمام لأنه لم يدرك غير ما قرأه (وهو) بالركوع مع الإمام (مدرك للركعة) حكما (والا) أي وإن اشتغل بالافتتاح أو بالتعذر (لزمه قراءة بقدره) لأنه أدرك ذلك القدر وقصر بقوته بالاستغفال بما لم يؤمر به والثاني يترك القراءة ويركع مع الإمام مطلقاً وما اشتغل به مأمور به في الجملة والثالث يتخلف ويتم الفاتحة مطلقاً لأنه أدرك القيام الذي هو محلها فإن ركع مع الإمام على هذا والشق الثاني من التفصيل بطلت صلته وإن تخلف عن الإمام على الوجه الثاني والشق الأول من التفصيل لا تمام الفاتحة حتى رفع الإمام من الركوع فاتته الركعة لأنه غير معذور ولا تطل صلته إذا قلنا بالتخلف بركن لا يطل وقيل تطل لأنه ترك متابعة الإمام فيما فاتته ركعة فهو كالتخلف بها أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل ليقرأ قدر ما فاتته فقال البغوى هو معذور لا لزمه بالقراءة والمتولى كالتقاضى حسن غير معذور لا اشتغاله بالسنة عن الفرض أي فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الفارقي كاماه ولا ينافي ذلك قول البغوى بعذره في التخلف لأنه لتدارك ما فوته بتقصيره إلا أن يريد أنه كبطئ القراءة وفي الروضة وأصلها في الصلاة على الميت أنه لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكأنها عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينبغي له ذلك كما عبر به في المحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط (الأن يعلم) أي يظن (ادراكها) مع أنه شغل بسنة من افتتاح أو تعوذ فيأتي بها قبل الفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة) أن نسيها (أو شغل) في فعلها (لم يعد لها) بالعود إلى محلها لقواته (بل يصلى ركعة بعد سلام الإمام فلو علم) بتركها (أو شغل) في فعلها (وقد ركع الإمام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو مختلف بعذر) كما في بطئ القراءة وقيل لا لتقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل يركع (وتدارك بعد سلام الإمام) ركعة (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تعقد) صلته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بدلتها أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام فيه (لم يضره ويجزئه) وقيل تجب أعادته مع فعل الإمام له أو بعده وقيل يضره أي تطل صلته (ولو تقدم) على الإمام (بفعل) ركوعه (وسجدان كان) ذلك (بركنين) وهو عامد عالم بالتحريم (بطلت) صلته لفحش المخالفة

وهو مأمور به فيعبد بل يجتمعا أيضاً فرض مسألة البغوى والقاضى في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارزى صرح به وحينئذ يشكك التعليل السالف (قول) المتن وهو مختلف بعذر لو فرض ترك الفاتحة عمداً حتى ركع الإمام فعن ابن الرفعة بخاروق وبقر أو تجب في شرح الروض يقرأ أو تجب المخارقة وقت خوفه من سبق بركنين (قول) المتن وقيل يركع أي لحديث وإذا ركع فاركعوا (قوله) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام إلى آخره أهمهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولو كان فرغ الإمام قبله لا يأتى هذا الخلاف وكذا الوسيلة ولو لم يدرك بل شروع (قول) منتقضه لأن ذلك لا يضبط كفي بعد الإله أو اسرارد أو وجود لفظ أو نحوه ولعدم فحش المخالفة وقوله وقيل تجب أعادته علماً بأن فعله يترب على فعل الإمام فلا يعتد بما أتى به قبله

(قوله) فلا تبطل لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عودته الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهواً فإنه تخير كسابق على الاصح وقد يقال في الاولى الواجب عودته الى الامام الذي لا يبطل السبق به ولم ار في ذلك شيئاً وعليه فله هوى السجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جازله العود الى الاعتدال او الركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر (قوله) بأن فرغ منه زاد الاسنوي وان يصل الى غيره (قوله) فيجوز ان يقدر مثله الى آخره أي فيجوز أن تخبري مقالهم هذه في التخلف الخ ولكن العمد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح (قوله) في العمد يستحب ثم قوله وفي السهو تخبري أقول قد سلف عن غير (١٠٠) اهواء فتبين أن محل البطلان اذا تقدم

الامام بركنين وشرع في الانتقال الى ما بعدهما وقضيته ان هذا الحكم المذكور هنا في العمد والسهو جاز فيما لو سبقه بالركوع وانتقل الى الاعتدال ولم يفرغ منه أي فيستحب العود في العمد ويتخير في السهو

* (فصل خرج الامام من الصلاة الخ) * (قول) المتن انقطع القدوة أي فلا يقال ان المأموم باق فيها حكاه ان يقتدى بغيره ويقتدى بغيره به ويسجد لسهوه أيضاً كذا في الاسنوي وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الامام الظاهر خلافه (قوله) سواء الخ الحاصل ان ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشروع الا فيما استثنى قال الاسنوي ولان اخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بدليل جواز في الجمعة بعد حصول ركعة انتهى ومراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة (قوله) والخطوبة قضية ان هذا لا يخص في الابتداء (قوله) لمن لا يصبر الخ أي فليس التطويل عذراً الا بهذا القيد (قول) المتن ولو أحرمت منفردا الخ خرج بهذا ما لو اقتحمها في

بخلاف ما اذا كان ساهياً أو جاهلاً فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فبأن بعد سلام الامام بركة (والا) بان كان التقدم بركن أو أقل (فلا) تبطل عمداً كان أو سهواً لان المخالفة فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمد تام بان فرغ منه والامام فيما قبله قيل وغير تام كان ركع قبل الامام ولم يرفع حتى ركع الامام والتقدم بركنين يقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع فلما أراد ان يرفع سجد قال الرافي وتبعه المعنف فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان المخالفة فيه أخف * نته * اذ ار كع المأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب العود الى القيام ليركع مع الامام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطعه بغوى والامام لا يجوز له العود فان عادت بطلت صلاته لانه زاد ركعاً وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود وفي السهو يتخير بين العود والدوام وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت صلاته وقيل يحرم العود حكاه في الروضة كأصلها في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره انه يحرم التقدم بفعل وان لم يبطل الحديث النهي أول الفصل وغيره

* (فصل) * اذا (خرج الامام من صلاته) بحدث أو غيره (انقطع القدوة) به (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بان نوى المفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لان السنة فلا يلزم اتتمامها وكذا فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة الجنائزة كاذكر في السبر (وفي قول) قال في شرح المذهب قديم (لا يجوز الا بعد) قسطل الصلاة بدونه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقوله (يرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء هو ما ضبط به الامام العذر والخطوبة ما ذكره بقوله (ومن العذر تطويل الامام) أي القراءة قلن لا يصبر لضعف أو شغل كافي المحرر وغيره (أو ترك سنة متصودة كشهد) وقنوت في مفارقة ليأتى بها (ولو أحرمت منفرداً ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز) ما نواه (في الاظهر) كما يجوز ان يقتدى جمع بمنفرد فيصير اماماً والثاني يقول الجواز يؤدي الى تحريم المأموم قبل الامام وتبطل الصلاة بالقدوة (وان كان في ركعة أخرى) أي غير ركعة الامام متقدماً عليه أو متأخراً عنه وقطع بعضهم بالمتنع في هذه الصورة لا خلافهما (تم تبعه قائماً كان أو قاعداً) وان كان على خلاف نظم صلاته لم يقدر به رعاية الحق الاقتداء (فان فرغ الامام أولاً فهو كسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أولاً (فان شاء فارقه) بالية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه) وهو أفضل على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح المذهب ويؤخذ منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم

جماعة ثم نقل نفسه لاخرى فانه يجوز قطعاً كما في التحقيق وشرح المذهب (قوله) يؤدي الخ معناه انه صار مأموماً بالية وقد يكون اقتنع هذه في الصلاة قبل الامام فيصير محرماً بهذه الصلاة قبل امامه فيها وفي العبارة اشعار بأن الجماعة تعطف على الماضي (قول) المتن فان فرغ الامام الخ لو كان في الشهد الاحير والامام قائم فيجتمعا الجواز وان يفارق في الحال ويحتمل المتن وأما الجهة مع الانتظار فر بما يمنع منه عدم اتفاقهما في الجلوس كما في المغرب خلف الظهر (قوله) وهو أفضل قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بکراهة الاقتداء وقد يحجب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله) ثم الجواز في قطع القدوة احترازه عن قطع الصلاة فانه حرام في فرض العين دون غيره الا ما استثنى من فروض الكفایات (قوله) ويؤخذ منها الضمير فيه يرجع لقوله الكراهة

(قوله) وطاهرانها لا تقوت في المارة المخير بينهما وبين الانتظار من جملة صورته اقتداء المنفرد في خلال صلاته وفراغه قبل الامام وقد صرح الشارح ولا بان مثل هذا الا فضيلة له فليحمل كلامه على غير هذا فان اراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظهر اقتضى ذلك انها مسنونة في مثل ذلك وقضية قولهم يجوز الصبح خلف (١٠١) الظهر في الاظهرانها ليست فرضا ولا سنة فأي القضية الحاصلة للجماعة وان

اراد التصور بما لو ترك الامام بعضا أو طوّل أو شكّل عليه قوله وبين الانتظار اللهم الا أن يؤوّل الانتظار بالاستمرار في الصلاة وبالجملة فظاهر صنيع الشارح ان مراده المستلثان المذكوران في كلامنا أولا وهو مشكل اذ كيف يحكم بالكره في الاولى ثم يعترف بحصول الفضيلة (قول) المتن تشهد في ثابته قد وفاقنا الحنفية على هذا (قول) المتن ويكره للأحرام الخ لو وقع بعض التكبير راكعا لم تعتد فرضا قطعاً ولا نقلاً على الاصح (قوله) ليس فيه جامع معتبر كان وجهه هذا والله أعلم أن التكبير التحريمي ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد صار فيه حالة التشرية بل لا ريب بخلاف مسألة الصدقة فان قصد التطوع مانع من اعتبارية الفرضية لا تصرف في كونها تطوعاً لا يقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدح في قصد النافلة لا نقول قصد النافلة هنا معناه قصد التكبير للانتقال للركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة تفلّطاً بخلاف قصد التطوع بدرهم فانه صحيح وان صحبه سنة الفرضية على انه يجوز أيضاً الفرق بأن البدنية أصح من المالية (قوله) والاول يقول الخ ششكّل السنوي رحمه الله الحكم بعدم الانعقاد لوجود التكبير مع الية المعتبرة زاد العراقي ولم يفته الا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الاركان

في المقارنة وفواتها في الاولى أيضاً ظاهر بقطع القدوة وظاهرانها لا تقوت في المارة المخير بينهما وبين الانتظار (وما أدركه المسبوق) مع الامام (فأوّل صلاته) وما فعله بعد سلام الامام آخرها (فيعيد في الباقي) من الصبح التي أدرك الاولى منها وقت مع الامام (القنوت) في محله وفعله مع الامام للتابعة (ولو أدرك ركعة من المغرب تشهد في ثابته) لانها محل تشهد الاول وتشهده مع الامام للتابعة نعم لو أدرك ركعتين من الرباعية قرأ السورة في الاخيرتين ثلاثاً تخلو صلاته منها كما تقدم في صفة الصلاة (وان أدركه) أي الامام (راكعاً أدرك الركعة قلت يشترط ان يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) كما ذكره الرافعي ان صاحب البيان صرح به وان كلام كثير من النقلة شعربه وهو الوجه ولم يتعرض له الا كثرون انتهى وفي الكفاية طاهر كلام الاثمة انه لا يشترط وفي المسئلة حديث البخاري عن أبي بكره انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع الى آخره السابق في الفصل الثاني وسأقي في الجمعة أن من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح ومثله من لحق الامام في ركوع زائدة سهواً كما ذكره هناك (ولو شئت في ادراك حد الاجزاء) بالطمأنينة على ما سبق قبل ارتفاع الامام (لم تحسب ركعته في الاظهر) لان الاصل عدم الادراك والثاني يقول الاصل بقاء الامام في الركوع وتبع المحرر الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاية في الشرح عن الامام وجهين وصححه في أصل الروضة وصوّبه في شرح المذهب مع تصحيحه طريقة فاطمة بالاول قال لان الحكم بالاعتداد بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصار اليه الا يقين (ويكبر للأحرام ثم للركوع) كغيره (فان فواتها بتكبيره لم تعتد صلاته) للتشريعين فرض وسنة مقصودة (وقيل تعتد بغيره) قال في المذهب كما لو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع أي فتقع صدقة تطوع بخلاف كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بانه ليس فيه جامع معتبر (وان لم ينوبها شيئاً لم تعتد صلاته) (على الصحيح) والثاني تعتد فرضاً كما صرح به في شرح المذهب لان قرينة الافتتاح تصرف اليه والاول يقول وقرينة الهوى تصرف اليه فتعارضتا وان نوى بالتكبير التحريم فقط أو الركوع فقط لم يحف الحكم كما قال في المحرر من الانعقاد في الاولى وعدمه في الثانية (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله فابعده انتقل معه مكبراً) موافقة له في تكبيره (والاصح انه موافقة في التشهد والتسبيحات) أيضاً والثاني لا موافقة في ذلك لانه غير محسوب له (والاصح) (ان من أدركه) أي الامام (في سجدة) أولى أو ثانية (لم يكبر للانتقال اليها) والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو أدركه في الركوع وفرق الاول بان الركوع محسوب له دون السجود ومثله التشهد (واذا سلم الامام قام المسبوق مكبراً ان كان) جلوسه مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً بان أدركه في ثابته المغرب أو ثالثة الرباعية (والا) أي وان لم يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثابته الرباعية أو ثالثة المغرب (فلا) يكبر عنده (في الاصح) والثاني يكبر ثلاثاً ليخلو الانتقال عن ذكر السنة للمسبوق ان يقوم عقب تسليمي الامام ويجوز ان يقوم عقب الاولى فلو مكث بعدهما في موضع جلوسه لم يضر أوفى غير بطلت صلاته

٢٦ ل لا يشترط اتفاقاً انتهى أقول كأهم والله أعلم ان كان قرينة الركوع اشترطوا هنا قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والشك في قوة (قول) انن والاصح انه موافقة عليه الموافقة (قوله) أولى أو ثانية بما يخرج هذا سجدة التلاوة وقد قال الاذري أنها تسببه (قوله) أوفى غير بطلت الخ في شرح الروض بحث الاذري اغتفر قد رجسته الاستراحة

(قوله) من حيث حصول الفضيلة الخ يعني منع منه لأن الاقتداء في خلال الصلاة ~~مكروه~~ مانع من الفضيلة كما سلف فلهذا قال في الروضة يمنع من ذلك هذا مراده فيما يظهر وإن كان الملائمة أن يقول من حيث فوائد الفضيلة * (باب صلاة المسافر) * (قول) المتن انما تقصر قدام القصر للاجماع عليه (قوله) فلا تقصر في الصبح تعرض لختز هذا القيد دون (١٠٢) القيود الآتية لأن الخارج بها يأتي في

قال في شرح المذهب ان كان متجدا عالما فان كان ساهايا لم يطل صلاته ويسجد للسهو وهل للمسبوقين أو للقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقية صلاتهم وجهان أحدهما المنع لان الجماعة حصلت وإذا أتوا فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كأصلها في كتاب الجمعة آخر الاستخلاف وفي شرح المذهب حكى الوجهين في المسبوقين في باب صلاة الجماعة وقال أحدهما الجواز قال ولا تغتر بتصحح ابن أبي عصرون المنع ~~وكان~~ أنه اغتر بقول الشيخ أبي حامد لعل الأصح المنع انتهى والجمعة بين هذا وبين ما تقدم عنه في الروضة ان ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد يدل عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المنفرد قال واقتداء المسبوق بعد سلام امامه كغيره

* (باب صلاة المسافر) *

أي كيفيتها من حيث التقصر والجمع المختص هو بجوازها وختم بجواز الجمع بالنظر للقيم (انما تقصر رباعية) من الخمس فلا تقصر في الصبح والمغرب (مؤداة في السفر الطويل المباح) أي الجائز طاعة كان كالسفر للحج وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو غيرها ~~كسفر التجارة~~ (لأنه فائتة الحضر) أي لا تقصر اذا قضيت في السفر (ولو قضى فائتة السفر) أي أراد قضاءها (فلا تطهر قصره في السفر دون الحضر) لانه ليس محل قصر والثاني يقصر فيها والثالث يتم فيها اعتبار اللاداء في القصر وهذا هو الموافق للحضر في المؤداة دون ما قبله فالمراد من نفي الحضر للقصر في التقضية ما ذكرناه من التفصيل على الراجح فيضم منه الى المؤداة مقضية فائتة السفر فيه ولو شئت في ان الفائتة فائتة حضر أو سفر أتم فيه احتياطا (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص به وان كان داخله موانع خربة ومزارع لان جميع ما هو داخله معدود من البلدة (فان كان وراءه عمارة) أي دور متلاصقة ~~كما في~~ الروضة وأصلها وفي المحرر عمارات ودور (اشترط مجاوزتها) أيضا (في الاسم) لتبعيتها للبلدة بالأقامة فيها (قلت الأصح لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم) لأنها لا تعد من البلد وهذا التصحيح في أصل الروضة وفي شرح المذهب عن شرح الرافعي وهو محتمل (فان لم يكن) لها (سور) مطلقا أو في صوب سفره (فأوله مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذي يتخلل العمارات معدود من البلد كانهن بين جانبها (الخراب) الذي لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لانه ليس موضع إقامة وقيل يشترط لانه معدود من البلد وصححه في شرح المذهب (و) لا (البساتين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محوطة لأنها لم تتخذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكرناه من ان كان فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا في الروضة كأصلها قال في شرح المذهب بعد نقله ذلك عن الرافعي وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من البلد (والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وان كانت محوطة وقال الغزالي يشترط مجاوزة المحوطة

كلام المصنف (قوله) أي الجائز أي فليس المراد معناه الاصولي وحينئذ فان الخارج به الحرام لا غيره ويدخل فيه المكروه كسفر المنفرد (قول) المتن لا فائتة الحضر لأنها قد ترتبت في ذمته أربعاً (قول) المتن فلا تطهر قصره الخ نظرا الى قيام العذر (قوله) والثاني يقصر فيها أي لانه انما يلزمه في النضاء ما كان يلزمه في الاداء (قوله) اعتبارا لاداء عبارة غيره لانها صلاة ردت الى ركعتين فاذا كانت يوقى بأربع كالجمعة (قوله) فالمراد الخ هذه العبارة يريد عليها حكم فوائت الحضر المستفاد من حصر القصر في المؤداة اللهم انما يريد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لا فائتة الحضر فلا يراد حينئذ (قول) المتن سورها هو بالهمز البقية وجمعه المحيط بالبلد (قوله) أي دور متلاصقة قال الاسنوي أي تلاصقا معنادا وتصل عن صاحب التهمة انه لو كان على باب البلد فنظره اشترط مجاوزتها (قوله) وفي شرح المذهب يعني حكى في شرح المذهب عن شرح الرافعي هذا التصحيح قال الشارح وهو محتمل ثم راجعت الرافعي فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا نسب الاسنوي الى الرافعي انه يؤخذ من كلامه في الشرح الكبير ذلك وقال اعتمده ولا تعتبر بما في الروضة (قوله) وهو محتمل هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح

يقول هذا الذي نسبته النوى لشرح الرافعي من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير بتمتله (قوله) وصححه في شرح المذهب وكذا هذا الذي نسبته لشرح المذهب صورة الاسنوي وغيره بما اذا لم يجزوه وبالتحويط على العامردونه ولا يتخذ مزارع ونفي ابن النقيب الخلاف في المحجور والمتخذ مزارع (قول) الشارح لما ذكر يرجع لقوله لانه معدود من البلد وقوله بحيث يجتمعون للسمر متعلق بقوله أو متفرقة

(قول) المتن واذا رجع قال الاسنوي أي من سفر القصر ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود وان رجع لحاجة فإن كان المحل وطنه لم يترخص وان كان محل إقامته من غير استيطان فله الترخص قال وحيث قلنا لا يترخص إذا عادفاه يصير عادفاً بالنية وإن لم يعد انتهى أقول لم يبين حكمه الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان الحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فنقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في المناج في الفصل الآتي ما وافق هذا عند التأمل وإن لم يصرح فيه بحكم العود لحاجة (قول) المتن يلوغنه الخ قال الاسنوي رحمه الله لو أنشأ سفر من المدينة إلى مكة ونوى أنه إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح القولين انتهى ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها إسقاط لمن لا يترخص (قوله) أو غير ذلك منه مرافق الحلة وقوله فينتهي ترخصه هو الحکم المراد من المتن (١٠٣)

(قوله) عنه لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخص إلى وصوله اعتباراً بقصده أو لا مسافة القصر قلت وقد يشكل عليه ما لو قصد بعد أن سار مسافة القصر الرجوع إلى المحل الذي سار منه ليقم به وكان محل إقامته فإنه يقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) ولو نوى الخ منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الأربعة ولا شيئاً يؤثر شيئاً في الترخص (قوله) الإقامة بمكة زاد الاسنوي رحمه الله قبل الفتح (قوله) والثاني قال السبكي معناه أنه يؤخذ من إقامتهما ما يكمل به الرابع (قوله) بحسبان أي بحسب منهما مدة الإقامة منهما وقوله كما يحسب من مدة مسع الخ يعني معناه أنه إذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلاً حسب باقي النهار من المدة ولا نهمله ونبدأ من الغد قال السبكي وعلى الأول يعني الصحيح الذي في المتن لا يضر انضمام

وكذا قال الإمام في البساتين دون المزارع والقريتان لا انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيه احتمال للإمام والمنفصلتان يكفي مجاوزة أحدهما واشترط ابن سريج مجاوزة التقاربين ولو جمع سور قري متفاصلة أو بلدتين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الخيام) كالأعراب والأكراد (مجاوزة الحلة) مجتمعة كانت أو متفرقة بحيث يحتمون للسفر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض وهي كآنية القرية والحلتان كالقريتين المتقاربتين ويعتبر مجاوزة مراقبتهما كطرح الرماد وملعب الصبيان والنادي ومعاطن الأبل فإنها معدودة من مواضع إقامتهم (واذا رجع) من السفر (انتهى سفره يلوغنه ما شرط مجاوزة ابتداء) من سور أو عمران أو غير ذلك فينتهي ترخصه (ولو نوى) المسافر (إقامة أربعة أيام بموضع) عنه (انقطع سفره بوصوله أي بوصول ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل إليه إقامة أربعة أيام انقطع سفره بالنية ولو نوى إقامة ما دون الأربعة في المستلثين وإن زاد على الثلاثة لم ينقطع سفره ولو أقام أربعة أيام بلا نية انقطع سفره بتماها وأصل ذلك كله حديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً متفق عليه وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار كرواه الشيخان فالترخيص بثلاث يدل على أنها لا تنقطع حكم السفر بخلاف الأربعة وألحق بإقامتها إقامة ما تعتبر ببلدائها (ولا يحسب منها يوم مادخله وخروجه على الصحيح) لأن فيها الخط والرحيل وهما من أشغال السفر والثاني يحسب منها كما يحسب من مدة مسع الخف يوم الحدث ويوم النزع فلو دخل يوم السبت وقت الزوال نية الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال صار مقيماً على الثاني ولو دخل ليلاً لم تحسب بقية الليلة على الأول ولو نوى إقامة أربعة أيام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم ينو السيد ولا الزوج ولا الأمير فأقوى الوجهين لهم القصر لأنهم لا يستقلون فنيتهم كالعدم ذكره في الروضة وعبر في شرح المذهب بالأصح ولو نوى إقامة الأربعة المحارب أي المقيم على القتال فكغيره موفى قول يقصر أبداً لأنه قد يضطر إلى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ولو نوى الإقامة مطلقاً انقطع سفره وفيما إذا لم يكن الموضع صالحاً لها كلفازة قول أنه لا ينقطع وينته لغو قال في شرح المذهب ولو نواها وهو سائر لا يصير مقيماً لوجود السفر ذكره البذني وغيره انتهى وذكر في التهذيب

إقامة يوم الدخول والخروج أي الثلاثة ولو زادت بالتلفيق على الأربعة (قوله) صار مقيماً على الثاني أي بخلافه على الأول فإنه لا يصير وإن دخل ضحوة يوم السبت على عزم عشية الأربعاء وأعلم أن الشخص لو نوى إقامة تريد على الثلاثة وهي دون الأربعة لم يصير مقيماً عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كشيخه إذا نوى زيادة على الثلاث صار مقيماً قال الرافعي رحمه الله هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لأن الجمهور احتمالوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يوم الدخول والخروج وهما لم يحتملوا زيادة على الثلاث غير يوم الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الأربعة ويكون غير يوم الدخول والخروج مما لا يمكن انتهى وبه تعلم أن قول الشارح كالجمهور تقتصر الزيادة على الثلاث إذا كانت دون الأربع معناه الزيادة من يوم الدخول والخروج (قوله) لم تحسب بقية الليلة على الأول وذلك لأنها نية دخوله فحكمها حكم يومه بخلافه على الثاني فإنه البعض الذي أقامه منها من الأربعة والله أعلم

(قول) المثنى قصر ثمانية عشر يوماً يحتمل المراد هذا في الرخص من الفطر وغيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لأنهم منعوه فيما راد على الثمانية عشر لعدم وروده مع أن أصله قد ورد فالتنع في عالم رداً بالكلية أولى قال الأسنوي رحمه الله وهذا أقوى وقوله فالتنع فيما رداً أي يمنع منه في الثمانية عشر كما استنع القصر بعدها لعدم وروده (قول) المثنى وقيل قصر أربعة عبارة السبكي ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قال وقضية ذلك محكي وجهين أحدهما يقصر إلى أربعة ملفقة يعني وهو ضعيف والثاني يعني وهو الأصح إلى أسبق غائبين أما أربعة تأمة أو خمسة ملفقة (قوله) لأن القصر يمنع بنية إقامة الأربعة أي التامة (قوله) غير تأمة جواب عن قول الأسنوي الصواب التعبير بدون الأربعة كما في الشرح والروضة والحاصل أن هذا الوجه يرى أن المقيم لحاجة غيره (قوله) إلى أربعة الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أي غير يومى الدخول والخروج (قوله) محكي قولاً في طريقة أي محكي من تلك الطريقة على حاله هو فيها مقابل (١٠٤) القول المعجم من تلك الطريقة فهو

مرجوح بهذا الاعتبار وزاده ضعفاً فيه من الطريقة الأخرى وقوله فساغ التعبير فيه بقيل نظر الطريقة الحاكية له كأن مراده منه أن يفهم في الطريقة القاطعة ما منه نسبته للأمام ساغ التعبير فيه بقيل كأنه من تخريج الحاكية وقوله وإن كان مشوشاً لفهم أي لأنه يقتضى أنه وجه وقوله على أنها الخ باعث آخر على التشويش وذلك لأن الطريقة الحاكية هي الراجحة وحكاية بقيل مع اقتضاها أنه وجه يومهم أنه طريقة مرجوحة وهذا مراده رحمه الله ومنشأ الكشف لك عما قرأناه في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في المسألة طريقتان أظهرهما أن يولان أحدهما ليس له القصر يعني فيما بلغ الأربعة فأكثر لأن نفس الإقامة أبلغ من نيتها وأصحهما بقصر لقصة هو أوزن وعليه كم يقصر قولان أصحهما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبداً وذكر دليله والطريق الثاني يقصر ثمانية عشر يوماً بعدها قولان انتهى وقوله على أنها المحضة أي

أنه يصير لأن الأصل الإقامة فيعود إليها بمجرد الدنية (ولو أقام بيلد) أو قرية (غنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً) لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هو أوزن يقصر الصلاة رواه أبو داود (وقيل) قصر (أربعة) فقط أي غير تأمة لأن القصر يمنع بنية إقامة الأربعة كما تقدم في بعضها أولى لأنه أبلغ من التامة (وفي قول) قصر (أبد) أي بنسب الحاجة لظهور أنه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر تنصر في الزائد أيضاً (وقيل الخلاف) المذكور وهو في الزائد على الأربعة المذكورة (في خانة القفال) والله تعالى (لا التاجر ونحوه) كالتفقه فلا يقصر إن في الزائد عليها قطعاً والفرق أن للعرب أثر في تغيير صفة الصلاة وعماره المحرر فله القصر إلى أربعة أيام كما وصفنا والأصح أنه القصر إلى ثمانية عشر يوماً إذا زاد لم يقصر ومقابل الأصح الثاني للزائد على الأربعة محكي قولاً في طريقة منفي في أخرى أسقطها من الؤنة فساغ نعيمه فيه هنا بقيل نظر الطريقة الحاكية وإن كان مشوشاً لفهم على أنها المحضة فلو لم يبدل قيل وفي قول كان حسناً ولا يخفى أن الأربعة لا تحسب منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر (ولو علم بقاءها) أي بقاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة (فلا يقصر) له أصلاً (على المذهب) لأنه مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ليرحل وسواء المحارب وغيره كالتاجر وقيل فيها خلاف المتوقع من القصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوماً أو أبداً واستنكره الإمام في غير المحارب هذا حاصل ما ذكره الرافعي في الشرح وعماره المحرر فإنه تنبع أنه لا يقصر

* (فصل طويل السفر ثمانية وأربعين ميلاً هاشمية) * وهي ستة عشر فرسخاً أو بها عبر في المحرروهي أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران يومه فطران في أربعة برد عنه البتار يرى بصيغة جزم وأسندة اليه في بسند صحيح ومثله أنما يفعل عن توقيف (قلت) ما قال الرافعي في الشرح (وهو مرحلتان) أي سيري يومين معتدلين (سيرا لا نقال) أي الحيوانات الثقيلة بالجمال (والبر كالبر) في المسافة المذكورة (فلو قطع الأميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جري السفينة بالهواء

مع أن حكاية بصيغة التريض يقتضى كونه ليس من الطريقة الراجحة وإن كان هو فيها مقابل الأصح (قوله) يوم الدخول (قصر) لم يقل يوم الخروج كونه والله أعلم لكون القرض أنه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج وقوله قيل هذا ولا يخفى أن الأربعة يعني بها التي أقامتها تمنع القصر وهي الناقصة وحينئذ فلا وجه لحساب يوم الخروج وهذا لأن الوقت الذي لا يبلغ الأربعة ولا يبلغ الثمانية عشر يقصر فيه مكث أو خرج فإن بلغ الأربعة أو أكثر الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيما زاد فلا ينافي في حساب يوم الخروج (قوله) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة أي غير التامة (قوله) وقيل فيما قبل الأسنوي رحمه الله وجه القصر القياس على عدم انعقاد الجمع بهذا الشخص (قوله) أربعة أيام أي ناقصة * (فصل طويل السفر) * (قوله) أي سيري يومين معتدلين عبارة الأسنوي وهما يوم وليله أو يومين معتدلين أو ليالتين معتدلتين انتهى وبه يقيد يوم رايد لأنهما رايدان معتدلين أو وليالتين

(قوله) الاتباع لفظ حديث رأيت في الرافعي مرفوعا بأهل مكة تقصروا في أدنى أربعة برد من مكة إلى عسفان وإلى ثمانين انتهى وهو ظاهر فيما تقرر (قوله) نقص ميل بل وميلين قاله الاسنوي نقلا عن ابن يونس وابن الرفعة (قوله) ليعلم أنهم طويلا فيه بحث فان علم الطول لا يتوقف على قصد موضع معين ثم عبارة المناج هنا يريد عليها ما لو علم التابع ان مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين فذلك طالب الغريم والآبق والهائم عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما سيشرح اليه الشارح قريباً ثم تعيد ان طالب الآبق لا يقصر سفره طويلا من الاول ثم عن له بعد الشرع فيه (١٠٥) أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو كذلك الى أن يجده (قوله) أين يتوجه زاد الاسنوي ويسمى أيضا راسكب

التعاسيف وعلة ذلك ان سبب القصر وهو اعادة المسافر على مقاصده متمتع مفسوق فيه انتهى بمعناه (قوله) لا تنفاه العلم بطوله هو صالح لان يجعل علة لمسألة الهائم أيضا (قوله) بل يجزئ القصر لا يخفى ان الحكم كذلك اذ لم يكن غرض أصلا نعم هل هو من محل الخلاف قضية صنيع الشارح والمحرر والاسنوي لا وعبرة الاسنوي قضية عبارة المناج ان يقصر جز ما عند غرض القصر فقط مع انه محل القولين انتهى بمعناه (قوله) مباح نازع ابن الرفعة في الاباحة قال واذا حرم ركض الدابة واتعابها الغير غرض فاتعاب نفسه أولى وأورد حديث ان الله يبغض الماشين في الارض من غير ارب (قوله) ولو بلغ الخ قال الاسنوي هي أولى بالتمتع بمقابلها لانه اتعاب لا لغرض أصلا وفيه نظر (قول) المتن مالك أمره انما صرح افراد الضمير للعطف بأو ومالك أمر الامه المزوجة سيدها او الزوج باذنه (قوله) فلو ساروا مرحلتين قصر واختلف ذلك ما سلف في طالب الغريم ونحوه لان للتبوع هنا قصدا صححا (قوله) ويؤخذ مما تقدم اي بطريق الاولى فتأمل

(قصر) فيها (والله أعلم) كما يقصر لقطع الاميال في البر في يوم بالسعي ولا تحسب من المسافة مدة الرجوع حتى لو قصد موضعا على مرحلة فنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر لا ذاهبا ولا جاثيا وان نالته مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفر طويلا والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحدد وقيل قريب فلا يضرب نقص ميل وهو منتهى مدا البصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام واختار بالهاشمية أي النسوبة لبني هاشم عن النسوبة لبني أمية فالمسافة بها أربعون اذ كل خمسة منها قد رسته هاشمية (ويشترط قصد موضع معين أولا) أي أول السفر ليعلم انه طويل فيقصر فيه (فلا قصر للهائم) أي من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده) وقيل اذا بلغ مسافة القصر له القصر قال في أصل الروضة وهو شاذ منكر (ولا طالب غريم وآبق يرجع متى وجده) أي وجد مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره لا تنفاه العلم بطوله أو لعله علم انه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الرافعي وتبعه في الروضة ويشمله قول المحرر ويشترط ان يكون قاصدا لقطعه أي الطويل في الابتداء ويشمل الهائم أيضا اذا قصد سفر مرحلتين (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد كما ضبطه المصنف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصير) لا يبلغها (فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن) أو زيارة أو عبادة وكذا اتزه وفيه تردد للجويني (قصر والا) أي وان سلكه لا لغرض بل لجزئ القصر كافي للمحرر وغيره (فلا) يقصر (في الاظهر) المقطوع به كالمسلك القصير وطوله بالذهاب يمشا وشمالا والثاني ينظر الى انه طويل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فسلكه لغير غرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی مالك أمره) أي السيد أو الزوج أو الامير (في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم لا تنفاه علمهم بطول السفر أو لفلوساروا مرحلتين قصر واذا ذكره في شرح المذهب أخذنا من مسألة النص المذكورة في الروضة وهي لو أسر الكفار رجلا فساروا به ولم يعلم ابن يذهبون به لم يقصر وان سار معهم يومين قصر بعد ذلك ويؤخذ مما تقدم انهم لو عرفوا ان سفرهم مرحلتان قصر واكملوا عرفوا ان مقصدهم مرحلتان (فلو نوا مسافة القصر قصر الجندی دونهما) قال في الروضة كأصلها لانه ليس تحت يد الامير وقهره أي وهما مقهوران فنتيجهما كالعدم ومثلهما الجيش كما تقدم ولو قيل بانه ليس تحت قهر الامير كالأحاد لعظم الفساد كما قاله بعضهم وفي شرح المذهب قال البهوي لو نوى المولى والزوجة الاقامة لم يثبت حكمه للعبد والمرأة بل لهما الترخص وفي المحرر وتعتبرنية الجندی في الاظهر ولم يذكر هذا الخلاف في الشرع وسكت عنه المصنف وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليق المذكور في الجندی لان الامير المالك لا أمره لا يبالى بانفراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اذ يحتل بها نظامه

٢٧ ل الج (قوله) مرحلتان قال الاسنوي وقصده (قوله) وقهره وان كان الامير مالك امر الجندی في الجمعة (قوله) ومثلهما الجيش اي ولو متطوعا فيما يظهر ولا ينافيه قول المناج مالك أمره لانه مالك له في الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله المالك لأمره اي باعتبار ملكه لا مرحلة الجيش وهو منهم وان كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الامير وقهره من حيث ان الامير لا يبالى بمخالفته وانفراده عنه ومنه يستفاد ان الجندی لا فرق فيه بين الثبوت في الديوان والمتطوع وان له لو نوى الإقامة دون الامير متمتع ترخصه بخلاف الجيش كما سلف

(قول) المتن ثم نوى رجوعاى قبل بلوغ مسافة القصر وبعد ما وانما انقطع نية الرجوع لزال قصد مسافة القصر المبحج للقصر قال في شرح
الروض وصورة المسألة ان نوى الرجوع لغیر حاجة ويعود والا فنية تفصيل بين الوطن وغيره (قول) المتن ولا يترخص العاصي هو محترز
قوله ولا المباح (قوله) والثاني له الترخص اى لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله) ترخص جزماى فينبى على القصر الاول هذه
الحاشية كتبها ثم راجعت الكتب فلم ازل سلفا فيها غير انى رأيت الشيخ في شرح المنهج صرح بخلافها فكشفت النهاية للامام فرأيت عبارته
دالة لما قاله شيخنا رحمه الله (قوله) وقبل الى آخرة قال الاسنوى الجمهور (١٠٦) قطعوا بالاول لان الاصلاح بمعمول الذنب

بخلاف العكس (قول) المتن
ولو اقتدى بجمته الخ ولو في نافله قال الاسنوى
كلامه بوجه انه لو اخرج نفسه من القدوة
ثم نوى الامام الاتمام يلزم المأموم قال
فلو تم لحظة على متم لكان اولى انتهى
وفيه نظرات تعاقب الاقتداء بالمتم
لا يحصل حقيقة الا في حال التلبس
بالاتمام (قوله) او احدث هواى
انما موم ومثله الامام (قول) المتن
لزمه الاتمام دليله ما روى مسلم عن
موسى بن سلعة قال سألت ابن عباس كيف
اصلى اذا كنت بمكة ولم اصل مع الامام
فقال ركعتين سنة ابى القاسم صلى الله
عليه وسلم وقوله ايضا رفعه الاتمام اى
واحرامه صحيح ولا يصير نية القصر وان
علم الحال بخلاف المقيمين نوى القصر فان
احرامه فاسد (قوله) بلا خلاف وجهه
عدم توافق الصلاتين بخلاف الظهر
حلف الصبح (قوله) قطع اراجعه
لفعله نافله (قوله) ويصح ادراجها
في المتم مرجع الظهر الصلاة النافلة
بقسمها (قول) المتن ويرعى هو مثل
العين ~~يكن~~ الضم ضعيف والكسر
أضعف منه (قول) المتن ولو بان امامه
خرج به ولو بان حدث نفسه وهو واضح
(قوله) لانه التزم الاتمام الخ اى فكان
مثل هوائى الخضر (قوله) أتم لتقصيره

(ومن قصد سفر الطويل فصار ثم نوى رجوعا انقطع) سفره فلا يقصر (فان سار) الى مقصده
الاول أو غيره (فسفر جديد) فان كان مرحلتين قصر والا فلا (ولا يترخص العاصي بسفره كاتى
وانشزة) وغيره قادر على الاداء لان السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره فلا تسلط بالمعصية (فلو انشأ)
سفرا (مباحا ثم جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو الزنا بامرأة (فلا ترخص) له (في الاصح)
من حين الجعل والثاني له الترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتداءه ولو تاب ترخص جزما ذكره
الرافعي في باب اللقطة (ولو انشأه عاصيا ثم تاب فثنى السفر) بضم الميم وكسر الشين (من حين
التوبة) فان قصد من حينها مرحلتين ترخص والا فلا وقيل في رخصه الوجهان فيما قبلها أحدهما لا
نظر الى اعتبار كون السفر مباحا في الابتداء (ولو اقتدى بجمته) متبع أو مسافر (لحظة) كن أدركه
في آخر صلاته أو احدث هو عقب اقتدائه (لزمه الاتمام) ولو اقتدى في الظهر بمن ينقض الصبح
مسافرا كان أو مقيما فقبل له القصر لنوافق الصلاتين في العدد والاصح لان الصبح نافله في نفسها
ولو صلى الظهر خلف الجماعة أتم لان صلاة اقامة وقيل ان قلنا هي ظهر مقصورة فله القصر والا فهي
كالصبح قال في الروضة وسواء كان امامه مسافرا أو مقيما فهذا حكمه قال في شرح المهذب ولو نوى
الظهر خلف من يصلى المغرب في الحضر أو السفر لم يجز القصر بلا خلاف ويؤخذ بما ذكره شرط القصر
وهو ان لا يقتدى بجمته ولا يحصل صلاة نافلة في نفسها قطعاً أو صلاة جمعة ويصح ادراجها في المتم
(ولو عرف الامام المسافر) أو احدث (واستخلف متما) من المقتدين أو غيرهم (أتم المقتدون)
المسافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكما يدل ان سهوه بختمهم (وكذا لو أعاد الامام واقدرى به) يلزمه
الاتمام (ولو لزم الاتمام مقتديا) كما تقدم (ففسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محذرا أتم)
لانه التزم الاتمام بالاقتداء وما ذكر لا يدفعه قال في شرح المهذب ولو أحرجه من فردا لم يوالقصر ثم
فسدت صلاته لزمه الاتمام (ولو اقتدى بمن ظننه مسافرا) فنوى القصر الذى هو الظاهر من حال
المسافر ان يوبه (فبان مقيما) أتم لتقصيره في ظنه اذ شعار اقامته طاهر (أو) اقتدى باويا
القصر (بمن جهل سفره) أى شك في أنه مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافرا قصر لتقصيره
في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم والاصل الاتمام وقيل يجوز له القصر فيما اذا بن كذكر (ولو علمه)
أوطنه (مسافرا وشك في نيته) القصر (قصر) أى حازه القصر بان يوبه لانه الظاهر من حال
المسافر فان بان انه متم لزمه الاتمام كما مرجه الرافعي في التسكيم على انظر الوجيز واسقطه من
الروضة (ولو شك فيها) أى في نية الامام القصر (فتال) معلقا عليها في نيته (ان قصر قصرت
والا) أى وان أتم (أتمت قصر في الاصح) وبعبارة المحرر لم يضر أى التعليق كفى الروضة وأصلها

لو بان حدثه مع تبيير اقامته وقبله قصر قالوا لانه لا قدوة في الباطن لحده ولا في الظاهر لانه امام مسافر واستشكله الاسنوى
بان الصلاة خلف مجهور الحديث جماعة على الصحيح انتهى وقد رايت في الرافعي معنى هذا الاشكال حيث قل بعد ذكر عدم الاتمام وقد سارعه
كلامهم في السبوق اذا أدرك الاسم في الركوع ثم بان ان الامام محدث فانهم رجحوا انه دراهم وأما اذا كانتا من واحد انتهى اقول ولما كان
هدام بنياعلى مرجوح عدل عنه الاسنوى (قوله) لانه الظاهر على ايضا بانتهاء التقصير لان الامة لا يبر لها اشعار تعرف به (قوله) وبعبارة
المحرر الخ غرضه من هذا دفع توهمه عبارة انه قد مر من جريان هذا الخلاف في حال تبيير الاتمام

(قوله) وان قصر قصر هو آخر كلام الروضة (قوله) والثاني لا بد من الجزم الظاهر ان المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم اجراء الخلاف في مسألة الظن السابقة (قوله) وعلى الاصح (١٠٧) لا يلزمه يرجع لقوله الاصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الاتمام اى من غير استئناف

(قوله) وعلى الاصح الخ قضية منيعه
 كالا سنوى ان هذا التفصيل
 لا يجرى في مسألة العلم والظن السابقة
 على مسألة التعليق والموافق لكلام
 المهجة ولما مشى عليه شيخنا جريانه
 وهو متجه ونبه الاسنوى على افساد
 صلاة المأموم كفساد صلاة الامام فيما
 ذكره الشارح رحمه الله (قول) المتن
 ويشترط للقصر نيته لانه ان لم ينو
 انعقدت تأمة (قوله) كأصل النية
 قضية التشبيه ان المقارنة هنا كما هنالك
 (قول) المتن والتعزز عن منافعها دواما
 اى فلا يشترط استحضارها ذكر
 (قوله) اى شك فسر هذا بالشك لان
 التردد في المسألة قبلها ليس بهذا المعنى
 واعلم ان الاسنوى اعترض عبارة المتن
 حيث جعل القسم الاحرام قاصرا ثم جعل
 من الاقسام الشك في نية القصر اتم حتى
 أقول المراد أحرم قاصرا في نفس الامر
 فلا تدفع (قوله) لضعفه اليهما الخ لك
 ان تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه
 مشى الاسنوى (قول) المتن فشك
 الخ وفارق صحة الاقتداء بالمسافر الذي
 جهل حاله في التوبة بوجود قرينة القيام
 هنا (قول) المتن ثم راجع لقول
 الشارح في الجواب (قول) المتن
 والقصر أفضل لحديث ان الله يحب أن
 تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كذا
 استدله الاسنوى وفيه نظر ولانه متفق
 عليه (قول) المتن ثلاث مراحل هي
 مدة قصره عند أى حيفة ومن ثم علم
 أن قول الشيخ بلغ ثلاث مراحل أى كان
 مدة ذلك وان لم يقطعها بالفعل (قوله)
 خروجا من الخلاف راجع لكل من قول

الاصح جواز التعليق فان أتم الامام أتم وان قصر قصر والثاني لا بد من الجزم بالقصر أى في جواره
 ففي قصر الامام يلزم هذا المأموم الاتمام وعلى الاصح لا يلزمه فقول الشيخ قصر أى في قصر الامام للعلم
 بانه اذا أتم يلزم المأموم الاتمام قطعاً وعلى الاصح لو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم
 المأموم الاتمام أو نويت القصر جاز للمأموم القصر وان لم يظهر للمأموم ما نواه لزمه الاتمام احتياطاً
 وقيل له القصر لانه الظاهر من حال الامام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم
 وان لم ينو (في الاحرام) كأصل النية (والتعزز عن منافعها دواما) أى في دوام الصلاة كنية
 الاتمام فلو نواه بعد نية القصر أتم (ولو أحرم قاصراً ثم ترد في أنه يقصر أم يتم) أتم (أو) ترد أى
 شك (في أنه نوى القصر) أم لا أتم وان تذكر في الحال انه نواه لتأذى جزء من الصلاة حال التردد
 على التمام وهاتان المسألتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالفاء لضعفه اليهما في الجواب ما ليس من
 المحترز عنه اختصاراً فقال (أوقام) هو عطف على أحرم (امامه لثلاثة فشك هل هو متم أم
 ساه أتم) وان بان انه ساه كالمشك في نية نفسه (ولو قام القاصر لثلاثة عمداً بلا موجب للاتمام)
 من نيته أو نية الاقامة أو غير ذلك (بطلت صلاته) كل وقام المتم الى ركعة زائدة (وان كان) قيامه (سهواً)
 فتذكر (عاد وسجد له وسلم فان أراد) حين التذكر (ان يتم عاد) للعود (ثم غرض متم) أى ناوليا
 الاتمام وقيل له ان يمضى في قيامه (ويشترط) للقصر أيضاً (كونه) أى الشخص الناول له
 (مسافراً في جميع صلاته فلو نوى الاقامة فيها) أو شك هل نواها (أو بلغت سفينته) فيها (دار
 اقامته) أو شك هل بلغها (أتم) ويشترط أيضاً العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلاً بجوازه لم تصح صلاته
 لتلاعبه ذكره في الروضة كأصلها وكان تركه لبعده ان يقصر من لا يعلم جوازه (والقصر أفضل
 من الاتمام على المشهور اذا بلغ) السفر (ثلاث مراحل) فان لم يبلغها فالأتمام أفضل خروجاً من
 الخلاف فان الامام أباح خيفة بوجوب القصر في الاول والاتمام في الثاني ومقابل المشهور ان الاتمام
 أفضل مطلقاً لانه الاصل وأكثر عملاً ويستتقى على المشهور الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله
 وأولاده في سفينته فالأفضل له الاتمام لانه في وطنه وللعروج من خلاف الامام أحمد فانه لا يجوز له
 القصر (والصوم) أى صوم رمضان للمسافر سفر الطويل (أفضل من الفطر ان لم يتضرر به) أى
 بالصوم لمنا فيه من تبرئة الذمة والحفاظة على فضيلة الوقت فان تضرر به فالفطر أفضل

* (فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمهما) * في وقت الاولى (وتأخيراً) في وقت الثانية (وبين
 المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصير في قول فان كان سائر اوقات الاولى فتأخيرها
 (أفضل والا فبعكسه) أى وان لم يكن سائر اوقات الاولى فتقديمها أفضل روى الشيخان عن أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل ان تریغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل
 فجمع بينهما فان زاحت الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب وروى ايضا واللفظ لمسلم عن
 ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جذب به السير جمع بين المغرب والعشاء وروى مسلم عن
 أنس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به السير أخر الظهر الى وقت العصر فجمع بينهما ويؤخر
 المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق وروى ابو داود عن معاذ انه صلى الله عليه
 وسلم كان في غزوة تبوك اذا غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل
 ان تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذى وقال البيهقي هو محفوظ

المتن والقصر أفضل وقول الشارح فلا تمام أفضل (قوله) للمسافر سفر الطويل أى مرحلتين فأكثر اما القصر فلا يجوز الا طرفيه (قوله) لمنا فيه الى
 آخره بهذا فارق كون القصر فضلاً على مسافر * (فصل يجوز الجمع الخ) * (قول) المتن يجوز فيه اشارة الى أن ترك الجمع أفضل خروجاً من الخلاف

(قول) المتن فسدت قال الاسنوي لكن تعتقد فلا كما نقله في الكفاية عن البحر تطهير ما لا حرم بها قبل الوقت جاهلا. (قول) المتن بالعرف وذلك لانه لم يرد فيه ضابط (قوله) روى الشيخان الخ كمة ذلك ان الثانية تابعة والتابعة لا تتحقق الا بالموالة (قوله) بعد فراغهما كذا في الشرح والروضة فلو علم في انشاء الثانية ترك ركن من الاولى فان طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والابن على الاولى وبطل احرامه بالثانية وبعد البناء يأتي بها او من الثانية تداركه وبني وانما قيد الشارح رحمه الله كلام المتن بقوله بعد فراغهما لهذا التفصيل الذي لا يصح معه عموم قوله بطلنا ويعيدهما ولا قوله والافباطلة ولا جمع فتأمل (١٠٨) (قول) المتن على الصحيح هما في الجمع

ودليل القول المرجوح اطلاق السفر في الاحاديث والراجح قيده بالطويل كما في العصر بجامع الرخصة ولا يجوز الجمع في سفر المعصية ولا جمع الصبح الى غيرها ولا العصر الى المغرب (وشروط التقديم ثلاثة البداءة بالاولى) لان الوقت لها والثانية تبع فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح وبقيدها بعد الظهر وكذا الوصلى العشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئا بالاولى (فبان فسادها) بضوات شرط أو ركن (فسدت الثانية) أيضا لانتفاء شرطها من البداءة بالاولى لفسادها (ونية الجمع) لغير التقديم المشروع عن التقديم سهوا (ومحلها) الفاضل (أول الاولى ويجوز في أثنائها في الاظهر) لحصول الغرض بذلك والثاني لا كما القصر وعلى القول يجوز ان يدخل منها في الاصح (والموالة بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو بعد ذلك كالتسهو والاعغاء) (وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله) وفصره (بالعرف) ومن اليسير قدر الاقامة روى الشيخان عن اسامة انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين والى بينهما وترك الرواتب بينهما واقام الصلاة بينهما (وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر تخلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلاتين لان ذلك من مصلحة الصلاة والمانع يقول تخلل ذلك المحتاج اليه بطول الفصل بينهما قال في شرح المهذب لو صلى بينهما ركعتين سنة راتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغهما (ترك ركن من الاولى بطلنا) الاولى ترك الركن وتعدنا لندارك بطول الفصل والثانية لانتفاء شرطها من الانشاء بالاولى لبطلانها (وبيعدهما جامعا) ان شاء (أو) علم تركه (من الثانية فان لم يطل) الفصل (تدارك) ومحمدا (والا) أي وان طال (فباطلة ولا جمع) بطول الفصل بها فبيدها في وقتها (ولو جهل) أي لم يدر ان الترتيب من الاولى ام من الثانية (اعادهما لوقتهما) رعاية للاحتمالين اذ باحتمال الترتيب من الاولى يطلان وباحتماله من الثانية يمتنع الجمع لما تقدم والمسألة الاولى علت عما تقدم وذكرت هنا مبدأ التقسيم (واذا أخر الاولى الى وقت الثانية لم يجب الترتيب) بينهما (والموالة ونية الجمع) في الاولى (على الصحيح) ويستحب ذلك كما صرح به في شرح المهذب والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم وقرئ الاول بن الوقت في جمع التأخير للثانية والاولى تبع لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب واذا اتى انتفى الموالة ونية الجمع وعلى الثاني لو أدخل بالترتيب أو أتى به وأدخل بالموالة أو بنية الجمع صارت الاولى قضاء يمتنع قصرها في وجه تقدم (ويجب كون التأخير) الى وقت الثانية (نية الجمع) قبل خروج وقت الاولى بمن لو اتدنت فيه كانت أداء نقله في الروضة كأصلها عن الاحتياط وفي شرح المهذب عنهم بمن يسعها أو أكثر وهو مبين ان المراد بالاداء في الروضة الاداء الحقيقي بان يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده قسميته أداء بتبعية ما بعد الوقت

مبينان على اشتراط الموالة نقله الاسنوي عن شرحي الرافي رحمه الله * تنبيه * لوجع تأخير اقتد كفي تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يصلي ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون جامعاً فان كان أحرم بالعصر عتب فراغه من الظهر امتنع البناء وجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن يكون من الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله في البحر (قوله) واذا اتى في الخ وذلك لان المراد انتفاء الترتيب الذي اعتبره الوجه الثاني فيلزم من نفيه في الموالة ونية الجمع الذين اعتبرهما لوجه الثاني أيضا فان وجوبهما عنده انما هو مع وجوب الترتيب فاذا اتى انتفيا وأحسن من هذا وأخصر أن يقول لانه لا معنى لاشتراط الموالة مع عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالة انتفى نية الجمع (قوله) انتفت الموالة استدلالا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم لما دفع من عرفة الى المزدلفة نزل فصلى المغرب ثم أتاه كل انسان يعبره في منزله ثم صلى العشاء ورواه الشيخان من أسامة رضي الله عنه ولان الاولى بخروج وقتها الاصل أشبهت الغائبة ثم اذا أوجس الترتيب والموالة لوتركهما صححت الثانية لوقوعها في وقتها وصارت الاولى قضاء كما ذكره

الشارح رحمه الله (قوله) في وجه تقدم فيه تجوز فان المتقدم قول لا وجه (قول) المتن بنية الجمع لو نسي السنة لمافيه حتى خرج الوقت لم يطل الجمع قوله في الاحياء (قوله) وهو مبين الخ قبل يشك عليه قوله في الروضة والاعصى وصارت قضاء قلنا ما حوله الشارح أيضا يشك عليه قول المنهاج والاعصى وصارت قضاء اللهم الا أن يقال صارت قضاء نظر الى أن صورة المسألة خروج الوقت كله بعد ذلك

(قوله) بأن صلى الأولى الخ فأيها من الفراغ من الصلاتين ليس مراد بقرينة باقي الكلام (قوله) أوفى الأولى أي كما يفهم بطريق الأولى (قوله) والثاني يقول هي مجلة الخ (٢٠٩) هو تعليل للسكتين معا وقد عللت الأولى أيضا بالقياس على القصر ورد بأن يتخلف القصر لا يوجب

بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم إذا قلنا بالبطلان في المسألة الأولى قال الاستوى فيتمثل أن يقال إن نوى الإقامة أو علم خصوها بطلت والا انقلب نفلًا وقول الشارح وقد زال العذر قبله يقتضي أنه لو لم تحصل الإقامة لا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا لوجه وصح الاستوى بخلافه فليراجع (قوله) هي مجلة أي فأشبه ذلك خروج الفقير عن الاستحقاق بعد التجبيل (قول) المتن لم يؤثر كافي جمع التقديم وأولى (قوله) ينبغي الخ زاد الاستوى ولم ينقل عن أحد خلافة بل زعم أن كلام الرافعي محله إذا أقام قبل فراغ الأولى (قول) المتن والاصح اشتراطه الخ قال الاستوى ينبغي الاكتفاء باستصحاب المطر وإن لم يتحقق البقاء وإن أوهم تعميل الرافعي خلافه (قوله) فإن لم يذوب أفلا الخ استثنى في الشامل ما إذا كان البرد قطعًا كبارًا وخاف من السقوط عليه (قوله) لا تنفاه المشقة وقوله عنه متعلق بقوله لا تنفاه والضمير في عنه يرجع أقوله يترخص

(باب صلاة الجمعة)

سميت بذلك لاجتماع الناس فيها أولاً جمع فيها من الخير (قول) المتن ونحوه من ذلك الاشتغال بتجهيز الميت ودفنه كما قاله الشيخ عز الدين ولما أولى خطابه الجامع العتيق بمصر كان يصلي على الأوفى قبل الجمعة ثم يقول لاهلها وحملها اذهبوا فلا جمعة عليكم (قوله) في الحديث الأمانة الخ هكذا الرواية

٢٨ ل بالرفع ولعل فيها اختصاراً والتقدير إلا أربعة امرأة الخ فيكون أربعة هو المستثنى وأمرأة خبر مبتدأ محذوف يدل عليه رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم الأربعة عبد مملوك الخ قبل ويجوز أن يكون صفة لمن يعنى غير نحو الناس كلهم ملكي إلا العاوان ونوزع بان فيه وصف العرقه بالنكرة

لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة (والا) أي وإن أخر من غيرنية الجمع أو بنيت في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر (في بعضه وتكون قضاء) يمتنع قصرها في وجهه تقدم (ولو جمع تقديم) بأن صلى الأولى في وقتها نأوى الجمع (فصار بين الصلاتين) أوفى الأولى كافي المحرر وغيره (مقياً) بنية الإقامة أو بانتهاء الغنية إلى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذرتين تأخير الثانية إلى وقتها ولا تتأثر الأولى بما اتفق (وفي الثانية وبعدها) لو صار مقياً (لا يبطل) الجمع (في الاصح) لانعقادها أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هي مجلة على وقتها للعذر وقد زال العذر قبله وأدركه المصلي فليعدها فيه (أو) جمع (تأخيراً فأقام بعد فراغهما لم يؤثر) ما ذكره تمام الرخصة في وقت الثانية (وقبله) أي قبل فراغهما (يجعل الأولى قضاء) لانها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي شرح المذهب إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء (ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالمطر تقديم) للقيم بشرط التقديم السابقة روى الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الإمام مالك أرى ذلك بعذر المطر (والجديد منعه تأخيراً) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع والتقديم جواز له كافي الجمع بالسفر فيصلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله العراقيون وفي التهذيب إذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصلى الأولى في آخر وقتها (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليعقبن الجمع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) أيضاً ليتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما وسواء قوى المطر وضعيفه إذا نزل الثوب (والثلج والبرد كطران إذا) لبلهما التوب فإن لم يذوب أفلا يجوز الجمع بهما (والأظهر تخصيص الرخصة بالعلي جماعة بمسجد بعد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يمشي إلى المسجد في كثر أو كان المسجد باب داره فلا يترخص لا تنفاه المشقة كغيره عنه والثاني يترخص لا لطلاق الحديث وقوله والأظهر هو لفظ المحرر وفي الروضة الاصح وقبل الأظهر تبعاً لاصحها

(باب صلاة الجمعة)

بضم الميم وسكونها هي كغيرها من الخمس في الأركان والشروط وتختص باشتراط أمور في لزومها وأمور في محبتها والباب معقود لذلك مع آداب تشرع فيها ومعلوم أنها ركعتان (انما تعين) أي تجب وجوب عين وقبل وجوبها وجوب كفاية (على كل مكلف) أي بالغ عاقل من المسلمين (خز كرمقيم بلامرض ونحوه) فلا جمعة على صبي ولا مجنون كغيرها من الصلوات قال في الروضة والمغني عليه كالمجنون بخلاف السكران فإنه يلزمه قضاءها وظاهر كغيرها ولا على عبده وامرأة ومسافر ومرض الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وألحق بالمرأة الخنثى لاحتمال أن يكون أنثى فلا يلزمه وبالمرض ونحوه وشملها ما قوله (ولا جمعة

(قول) المتن والمكاتب عطفه على ما سلف يقتضى انه ليس معذور في ترك الجماعة وليس كذلك (قوله) ممن لا تلزمه الجمعة كذا في المحرر (قوله) لانها تصح الخ ايضا حقه الراجح في حق ارباب الاعتذار اذا حضروا انعقدت لهم وأجزأتهم لانها اكمل في المعنى وان كانت أحصر في الصورة واذا أجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلان تجزئ أصحاب العذر بالاولى انتهى (قول) المتن وجد امر كآل الاسنوى قياس ما سبق في ستر العورة أن لا يجب قبول هبته ونقل عن الشاشي عدم الوجوب (٢١٠) اذا وجد من يحملهما قال الاسنوى كانه

أراد من الادميين فيكون متجها (قول) المتن وأهل القرية خالف أبو خيفة رضى الله عنه فخص الوجوب بأهل المدائن تنبيه حكم أهل البساتين والحيام كأهل القرى (قول) المتن أو بلغهم أى أو لم يكن فهم الجمع المذكور ولو كن بلغهم صوت الخ (قول) المتن من طرف يلهم قال ابن الرفعة سكتوا عن الموضوع الذى يقف فيه السمع والظواهر انه موضع اقامته انتهى وقوله لبلد الجمعة يفيد أن أهل القرية انما اذا نقص عدد كل عن الواجب لا يجب عليهم الاجتماع في احدى القرية تنبيه فائدة انما اعتبر طرف البلد لانه أقرب مكان صالح للجمعة (قول) المتن يلهم لبلد الجمعة فيه تقديم الوصف بالجمعة على الوصف بالجار والمجرور وقد منعه ابن عصفور وضعفه غيره (قوله) وسياق ما يدل للاولى قال الاسنوى دليلها عموم الأدلة خلافا للحنفية في منعهم الوجوب على أهل القرى قال ولودخل أهل القرية في المسألة الاولى البلد وأقاموا الجمعة مع أهل البلد سقطت عنهم وأساؤا لتعطيلها في بقعهم والتعريض بالسوء رفع في الرخصة والراجح في شرح المذهب ومولوها التحريم لان الأكثرين قد سرحوا بالجوار وصرح جماعة بالتحريم انتهى (قوله) ولو كانت على استواء

على معذور بمخرج في ترك الجماعة) أى يتصور في الجمعة وتقدمت المرخصات في باب صلاة الجماعة منها الرجح العاصفة بالليل فلا يتصور في الجمعة (والمكاتب) لاجعة عليه لانه عبد ما بقي عليه درهم (وكذا من بعض رقيق) لاجعة عليه (على الصحيح) تغلبا الجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في نومه ان كان بينه وبين السيد مهاباة (ومن صحت طهره) ممن لا تلزمه الجمعة كالصبي والعبد والراة والمسافر بخلاف المجنون (صحت جمعته) لانها تصح لمن تلزمه فلن لا تلزمه أولى وتجزئه من الظهر ويستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي قال في شرح المذهب عن السنديني والجوز (وله ان ينصرف من الجامع) قبل فعلها (الا المريض ونحوه فحرم انصرافه) قبل فعلها (ان دخل الوقت) قبل انصرافه (الا ان يزيد ضرره بانتظاره) فعلها فيجوز انصرافه قبله والفرق ان المانع في المريض ونحوه من وجوب الجمعة المشقة في حضور الجامع وقد حضروا متحملين لها والمانع في غير ذلك صفات قائمة بهم لا تزول بالحضور (وتلزم الشيخ الهرم والرمي ان وجد امركا) ملكا أو باجارة أو اعادة (ولم يشق الركوب) عليهما (والاعشى يجد فائدا) متبرعا أو باجرة أو ماله أخذ ائماذ كقبله فان لم يجد فإطلاق أكثر وان لا يلزمه الحضور وقال القاضي حسين ان كان يحسن المشي بالعصا من غير قائد لزمه (وأهل القرية ان كان فهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون من أهل الكمال كما سيأتى (أو بلغهم صوت عال في هدوء) للاصوات والرياح (من طرف يلهم لبلد الجمعة لزمهم والا) أى وان لم يكن فهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور (فلا) تلزمهم الجمعة وسيأتى ما يدل للثانية حديث أبي داود الجمعة على من سمع النداء ثم المعتبر سماع من أصغى اليه ولم يجاوز سمعه حدا العادة ولا يعتبر أن يقف المنادى على موضع عال كمنارة أو سور ولا في الموضوع الذى تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قمة جبل يسمع أهلها النداء لعلوها ولو كانت على استواء الأرض ما سمعوا أو كانت في وهدة من الأرض لا يسمع أهلها النداء لا تخفاضها ولو كانت على استواء لسمعوه فوجهان أحدهما في الروضة كأصلها لا تجب الجمعة في الاولى وتجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصححه في الشرع الصغير عكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وعدمه (ويحرم على من لزمته الجمعة) بان كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لتفويتها به (الا ان تمكنه الجمعة في طريقه) أو مقصده كما في المحرر وغيره (أو يتضرر بتخلفه) لها (عن الرقعة) بان يفوته السفر معهم أو يخاف في خوفهم بعدها (وقبل الزوال كبعد) في الحرمة (في الجديد) والتقديم لا له من دخول وقت الجمعة وعورض بأنها مضافة الى اليوم ولذلك يجب السعي اليها قبل الزوال على بعيد الدار وقيد التشبيه المفهم للحرمة بقوله (ان كان سفرا مباحا) أى كالسفر للتجارة (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كالسفر للحج قسميه

لسمعوه المراد لو فرضت مسافة اخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهى على آخرها سمعت هكذا يجب ان يفهم فإستأمل (جاز) وقس عليه نظيره في الاولى (قول) التا لا استمكنه المراد منه غلبة الظن (قوله) وقيد التشبيه الخ أى فليس الشرط راجعا لتقسيم كانهما الزركشى ليوافق ما في المحرر (قول) المتن ان كانه فراسا قال الاسنوى كلامه يشعر بان الراد المستوى الطرفين به صرح في شرح المذهب وحيث فيه كون سكا من الكثرة بخلاف الاولى والقياس استناع اتركها انتهى اقول وهذا طاهر غنى عن البيان لانه اذا حرم المباح حرم السكره وخلاف الاولى بالاراء يترك اسفرا لبلد الجمعة كره ابن ابى الصديق اليمنى ونقله عنه المحب الطبري وارتضاء

(قول) المتن تسنن الجماعة قبل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف مل هو مار على كل اقوال طلب الجماعة وهو خاص بقول السنة (قول) المتن لمن امكن عبر في الشرح والمحذور والروضة بالتوقع والرجا وهو ولي (قول) المتن الى الياس اورد عليه ما اذا كان منزله بعيدا وانتهى الوقت الى حدلواخذ في السعي لم يدرك فان الياس حاصل ومع ذلك يستحب التحجير الى رفع الامام رأسه من الركعة الثانية (قوله) استحبه التأخير أى كالضرب الاول (٢١١) (قول) المتن وقت الظهر قال ابن الرفعة لانهم لا تاوقت على البذل فكان وقت

أحدهما وقت الآخر صلاة الحضر والسفر ولان آخر الوقت فهما واحد اجماعا فوجب ان يكون الاول كذلك (قول) المتن فلا تقضى قال الاسنوي هو بالاول لا بالفاء لان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهي القضاء في وقت ظهر يوم آخر كما في رمي أيام التشرى (قوله) اذا فانت لوفاتته فأخرا قضاء الى الجمعة الاخرى فصلى الحاضرة مع الامام ثم ادرك الجمعة الثانية في البلد فأراد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك ايضا (قوله) الوقت بل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق المذكور (قول) المتن وجب الظهر اى ولو فعلوا في الوقت غالبها خلافا لما لك فيما اذا وقع في الوقت ركعة لنا انها عبادة لا يجوز الاندائها بعد خروج الوقت فتقطع به كالحج وايضا الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناء اى وجوبا (قول) المتن وفي قول استثنافا قال الرافعي القولان مبنيان على انها ظهر مقصورة او مستقلة ~~لكن~~ صحح النووي في الزوائد الثاني مع ان الراجح البناء كما سلف (قوله) وقيل طهرا أى كالكس في خروج الوقت قبل الشروع فيها ~~فرع~~ لو أخبرهم عدل وهم فيها بخر وجهه قال الدارمي اتوا جمعة الآن يعلموا انتهى ويشكل عليه مسألة

(جاز) قطعاً (قلت الاصح ان الطاعة كالإباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) وهذه الطريقة محكمة في الروضة وأصلها عن مقتضى كلام العراقيين ورجحها فيها أيضا اما السفر الطاعة بعد الزوال ففي الروضة لا يجوز وفي أصلها المفهوم من كلام الاصحاب انه ليس بعذر ويوافقهما المطلق المنهاج الحرمه كالشرح الصغير وما في نسخ المحرر من تقيدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على محله (ومن لاجعة عليهم) وهم ببلد الجمعة (تسنن الجماعة في ظهرهم) وقتها (في الاصح) لعموم أدلة الجماعة والثاني لانتسن لان الجماعة في هذا الوقت شعار الجمعة فان كانوا بغير بلد الجمعة سنت لهم بالاجماع قاله في شرح المذهب (ويخفونها) استحبابا (ان خفي عذرهم) لثلاثتهم وبالرغبة عن صلاة الامام فان كان ظاهرا فلا يستحب الاخفاء لا تنفاء التهمة (ويندب لمن أمكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو العتق والمريض يتوقع الخفة (تأخير ظهره الى الياس من) ادراك الجمعة (لانه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتي بها كاملا ويحصل الياس برفع الامام رأسه من ركوع الثانية (و) يندب (لغيره) أى لمن لا يمكن زوال عذره (كل مرة والزمن تجبيلها) أى الظهر ليحوز فضيلة أول الوقت قال في الروضة وشرح المذهب هذا الاختيار الخراساني وهو الاصح وقال العراقيون يستحب له تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا نها صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة قال والاختيار التوسط فيقال ان كان هذا الشخص جاز ما بانه لا يحضر الجمعة وان تمكن منها استحبه تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحبه التأخير (ولمحتها) أى الجمعة (مع شرط غيرها) اى من الخمس أى كل شرط له وقد تقدم ذلك (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تفعل كلها فيه روى البخاري عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال كان جميع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النبي (فلا تقضى) اذا فانت (جمعة) بل تقضى طهرا (فلوضاق) الوقت (عنها) بان لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيها على ما لا بد منه (صلوا طهرا ولو خرج) الوقت (وهم فيها وجب الظهر بناء) على ما فعل منها فيسر بالقراءة من حينئذ (وفي قول استثنافا) فنوى الظهر حينئذ وينقلب ما فعله من الجمعة نفلا أو يبطل قولان أحكما في شرح المذهب الاول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها أتموها جمعة لان الأصل بقاء الوقت وقيل طهرا عودا الى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله في حق الامام والمأمومين الواقفين (والمسبوق) المدرك مع الامام ركعة (كغيره) في انه اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته طهرا (وقيل) يتمها جمعة لانها تابعة لجمعة صحيحة (الثاني) من الشروط (ان تقام في خطبة ابيّة أو طمان

الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بأول الخطبة (قول) المتن كغيره قال الاسنوي في ما أشار الى الدليل وهو القياس (قوله) لانها الخ أى كما يغتفر في حق المسبوق حضور الخطبة والعدد وفرق بأن اعتناء الشارع بالوقت أشد (قول) المتن في خطبة الخ قال الاسنوي أراد بها الرحبة المعدودة من البلد قال والخطبة هي التي خط عليها اعلاما بأنها اختيرت البناء ~~فرع~~ لو أقيمت في خطبة الانبياء بأربعين رجلا واقتدى بالامام جماعة آخرون لم يكن خارجون عن الخطبة الظاهر الحق تعالى في الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم

المجمعين) لانهم لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في مواضع
 الاقامة كما هو معلوم وهي ما ذكره في المسجد والدار والنساء بخلاف الصحراء وسواها
 كانت الابنية من حجر ارمين أم خشب ولو انهدمت ابنية البلدة او القرية فاقام أهلها على
 العمارة لزمهم الجمعة فيها لانها وطنهم وسواء كانوا في مظالم أم لا (ولو لازم أهل الخيام الصحراء)
 أي موضعها كما في المحرر (ابدا لجمعة) عليهم (في الاظهر) اذ ليس لهم ابنية المستوطنين
 فلا تصح جمعهم فلا تليزمهم والثاني تليزمهم الجمعة في موضعهم لانهم استوطنوه ولولم يلازمه ابا
 بان اتقوا عنه في الشتاء وغيره فلا جمعة عليهم جزء ولا تصح منهم في موضعهم وعلى الاظهر في الاولى
 لو سمعوا النداء من محل الجمعة لزمهم (الثالث) من الشروط (ان لا يسبقها ولا يقارنها
 جمعة في بلدتها) لا متناع تعددها في البلدة اذ لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 الراشدين الا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (ان اذا كبرت وعسرا اجتماعهم في مكان)
 واحد فيجوز تعددها حينئذ (وقبل لا تستثنى هذه الصورة) ويتحمل فيها المشقة في الاجتماع
 في مكان واحد (وقبل ان حاله عظيم بين شقيها) كبغداد (كانا) أي الشقان (كبلدين)
 فيقام في كل شق جمعة (وقبل ان كنت) البلدة (قرى فانصلت) ابنتها (تعددت الجمعة بعددها)
 فيقام في كل قرية جمعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعي رضي الله عنه لما دخل
 بغداد على اقامة جمعيتين بها وقبل ثلاث فقال الا قول الاصح سكونه لغير الاجتماع في مكان والثاني
 لان المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالتعدد والثالث لحيلولة النهر والرابع
 لانها كانت قرى فانصلت (ولو سبقها جمعة) والبناء على امتناع التعدد (فالجمعة السابقة)
 مطاقا (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي الصحيحة) حذرا من التقدم على الامام
 ومن تقويت الجمعة على أكثر أهل البلد اصلين معه باقامة اقل (والمنع بسبق التحريم)
 وهو باخر التمسك به وقيل بأوله (وقيل) سبق (التمحل وقيل) السابق (بأول الخطبة)
 نظرا الى أن الخطبتين بمثابة ركعتين ولودخلت طائفة في الجمعة فأخبروا ان طائفة سبقتهم بها
 استحب لهم استئناف الظهور وأهم اتمام الجمعة ظهرا كما لو خرج الوقت وهم فيها (فلو وقعنا
 معا أو شئنا) في المعية (استؤنفت الجمعة) بان وسعها الوقت لتدفع الجمعيتين في المعية فلا يست
 احدهما أولى من الاخرى ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة ويثبت الامام بانه يجوز
 فيه التقدم احدي الجمعيتين فلا تصح جمعة أخرى فينبغي لتبرأ ذمتهم بيقين أن يصلوا بعد الظهور قال
 في شرح المذهب وهذا مستحب (وان سبقت احدها ولم تتعين) كان مع مريضان أو مسافرين
 خارج المسجد كبيرين متلاصقين فأخبر بذلك ولم يعرفا المتقدمة من (أو تعينت ونسبت
 صلوا ظهرا) لا لباس الصحيحة بالفاسدة (وفي قول جمعة) والالتباس يجعل الصحيحة
 كعدم وفي الروضة وأصلها ترجيح طريقة فاطمة في الثانية بالاول وأشار في المحرر الى
 ذلك بتعبيره في الاولى بأقرب القولين وفي الثانية بالاصح ولو كان السلطان في احدي الجمعيتين
 في الصور الاربع وقد افهمنا قبلها ان جمعة هي الصحيحة مع آخرها فها هنا أولى والا فلا أثر لحضوره
 (الرابع) من الشروط (الجمعة) لانهم لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 الراشدين من بعدهم الا كذا كما هو معلوم (وشروطها) أي الجماعة فيها (كغيرها) أي كشرطها
 في غيرها كنية الاتداء والعلم بانتقال الامام وعدم التقدم عليه وغير ذلك مما تقدم في باب الجماعة

(قوله) وعلى الاظهر في الاولى الخ
 ظاهره ان الذين لم يلازموا مكانا لاجمة
 عليهم وان سمعوا النداء وهو ظاهر
 (قول) المتن وقيل ان حاله عظيم
 الوجه والذي يليه اعترضه ما الشيخ أبو
 حامد بأنه يلزم قائلهما جواز القصر اذا
 قطع النداء وجاوز قرية من تلك القرى
 فالترجمة ذلك القائل (قوله) والثاني
 لان المجتهد الخ قال الاسنوي المجتهد ان
 الخطيب المنصوب منه مثله (قوله)
 سبق التحلل أي آخره وعلمته حصول
 الامن به من هر وض فساد يطرق في
 الصلاة فكان اعتباره أولى (قوله)
 الشارح كما لو خرج الوقت نظيره قوله ولهم
 اتمام الجمعة ظهرا (قوله) ولان
 الاصل الخ هذا جعله النووي جوابا عن
 بحث الامام الآتي (قوله) كان مع
 مريضان الخ أما غير هؤلاء ففاسق
 ترك الجمعة (قول) المتن الجماعة
 لم يقيد الشارح بالركعة الاولى كما
 فعل ابن القري وغيره كأنه والله أعلم
 لانها اذا حصلت في جميع صلاته حكمها
 حصلت الجماعة في جميع صلاته حكمها
 وان تخلف الثواب فيما اذا فارق بغير
 عذر قتال

(قول) المتن بأربعين لو كان فهم أي قال الأذرى نقلا عن فتاوى البغوى لم تصح الجمعة انتهى ومثله فيما يظهر لو كان فهم مغل بخلاف تركه بالسمة مثلا وقد شارح الروض مسألة الأذى بأن يكون قصر في التعلم والافتقار إذا كان الامام قارنا بغيره من زيادة صاحب الروض لو كان في المأمومين خشي زائد على الأربعين ثم انقض بعضهم وكل العدد بالخشني لم يضر لأننا شك في المانع من الصحة وفي شرح الروض نقلا عن القاضي والبغوى انه يجب ان يتأخر احرام من لا تعتقده عن احرام من تعتقده قال الشارح ولا يشكل بصحتها خلاف الصبي والمسافر لأن الامام متبوع وتقدم احرامه ضروري فاغتفر انتهى وجزم في الآثار بذلك (قوله أيضا) بأربعين خالف أبو حنيفة فجوزها بامام ومأمومين وحكى عندنا عن القديم وقوله مع راجع لقول المتن مكلفا الخ (قوله) المعلوم من الشرط الثاني خالف الاسنوى وغيره من جهة أن الأول وصف للكان وهذا للاشخاص أقول الحق مع الشارح رحمه الله نظرا الى اضافة الاوطان فيما سلف للجمعين فتأمل هذا ويحتمل أن يكون قوله المعلوم بالجزء صفة لحل الجمعة والحق ان المراد ما قلناه أولا (١١٣) (قول) المتن لا يظن الخ خرج المتقدمة مثلا إذا أقاموا ببلدة طوبى ولكن على عزم

الرجوع الى بلادهم وقوله لا يظن صفة كاشفة (قوله) مع عزمه على الإقامة أياما الخ هذا قاله تعالى للاسنوى وغيره وأطبق عليه الشارح وهو لا يحسن أن يكون دليلا على عدم انعقادها بالمقيم غير المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع اليها وصرح النووي في شرح المذهب في باب صلاة المسافر بأنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أقام بمكة وعرفات ومبني وبالخصب وفي كل ذلك لم تبلغ إقامته أربعا ولم ينقطع سفره وأيضا فعرفات لم يكن بها خطبة أبية تصح فيها الجمعة والله أعلم ثم أخبرني من أثنى به أنه كشف عن المسألة من شرح المذهب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدلالا فاعترضه الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلنا فله الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على المنهاج قال لم يصح عندي دليل

(و) زيادة (ان تمام بأربعين مكلفا ذكرنا) روى البيهقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا والصفات المذكورة مع الإقامة الداخلة في الاستيطان تقدم اعتبارها في الوجوب واعتبرت هنا في الانعقاد (مستوطنا) بحل الجمعة المعلوم من الشرط الثاني (لا يظن) عنه (شتماء ولا صيفا الحاجة) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياما لعدم الاستيطان وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما ثبت في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديمي كما ثبت في حديث مسلم (والصحيح انعقادها بالمرضى) لكاملهم وعدم الوجوب عليهم تخفيف والثاني لا تعتقدهم كالسافرين وحكاية في الروضة كأصلها قولنا (وان الامام لا يشترط كونه فوق أربعين) وقبل يشترط لا شعار الحديث السابق بزيادته قلنا لان سلم ذلك وحكى الخلاف نوابين ثانيهما قديم (ولو انقض الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لعدم سماعهم له المشترك كإسباقي (ويجوز البناء على ماضى) منها (ان عادوا قبل طول الفصل) ومرجعه العرف كما قاله في شرح المذهب (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما) أي يجوز ان عادوا قبل طول الفصل (فان عادوا بعد طوله) في المستثنين (وجب الاستئناف) فبما للخطبة (في الظهر) لاتقاء الموالاة في ذلك التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده كما هو معلوم فيجب اتباعهم فيها والثاني يجوز البناء في ذلك لحصول المقصود معه (وان انقضوا) أي الأربعون أو بعضهم (في الصلاة بطلت) نظرا الى اشتراط العدد في دوامها كالوقت فيتمها من بقى ظهرها (وفي قول لا) تبطل (ان بقي اثنان) مع الامام اكتفاء بدوام معنى الجمع وفي قديم يكتفى واحده معه اكتفاء بدوام معنى الجماعة ويشترط في الواحد والاثني صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له اتمام الجمعة وان لم يبق معه أحد وفي خامس مخرج ان كان الانقضاء في الركعة الأولى بطلت أو بعدها فلا ويتم الامام الجمعة وحده وكذا من معه ان بقي معه أحد كفي المسبوق المدر للركعة من الجمعة يتمها تتمه * لو لحق أربعون قبل انقضاء الأولين تمت بهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة

٢٩ ل ج على عدم انعقادها بالمقيم انتهى ثم قصبة شرط الاستيطان انه لو أقام أربعون رجلا في بلاد سنين كثيرة من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة وهو مشكل وان كان هو قضية المذهب (قول) المتن ولو انقض الأربعون قال الرافعي رحمه الله العدد المشروط في الصلاة وهو الأربعون يشترط أيضا في سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة ما كتفي بالخطبة منفردا (قول) المتن الأربعون لا يستقيم الاعلى اشتراط كون الامام زائدا عليهم (قول) المتن لم يحسب المفعول أي بلا خلاف وأجروا خلافا في الانقضاء في الصلاة كإسباقي قال الامام الفرق ان كل مصل يصلي لنفسه فجاز أن يتسامح في العدد والمقصود من الخطبة سماع الناس فلم يحتمل وانقض العدد (قول) المتن وجب أي سواء كان الانقضاء بعذر ام لا (قوله) فيجب اتباعهم الخ ولان الموالاة لها موقع في اسمالة النفوس (قول) المتن بطلت أي لانه اذا ائرد ذلك في الخطبة التي هي مقدمة في الصلاة أولى (قول) المتن ان بقي اثنان أي من اهل الكمال على الصحيح كإسباقي في كلام الشارح (قوله) وان لم يكونوا سمعوا الخ زاد الاسنوى قضية كلام الرافعي وان لم يكونوا من اهل الكمال حين الخطبة انتهى وأفهم ذلك انه لا بد ان يكونوا من اهل الكمال وقت الصلاة

(قول) المثنى في الاظهر اذا تم العدد بغيره قال الاسنوي لو كان الامام متفلا فبغيره القولان وأولى بالجواز لانه من أهل المهرص ولا تنص فيه انتهى وقوله اذا تم العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم (قوله) وان لم يتم العدد (١١٤) بغيره المظهرات مثل هذا ما لو ترك

بعض المأمومين الفاتحة وآية منها كالسجدة وهذا ينفع كثيرا في جمع الأرياف من المأمومين المساكين فليتسهله (قوله) فلا تصح جمعهم جزأ أي لفقد العدد وهذا يشكل عليه ما نقله الشحان عن صاحب البيان وأقره انه لو كان الامام منطهرا والمأمومون محمد بن محمد صل الجماعة للامام انتهى ثم اذا حصلت للامام فهل يسوغ بعد ذلك انشاء جماعة لتقوم محل نظر (قوله) لان الحديث في هذا الكلام يفيد ان الحكم كذلك سواء ادرك بعض الفاتحة ام لا وأمر منه في هذا قول الراغب رحمه الله وأمره المحسوب فلا يصلح لتجمل به من الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فإنه قد فعلها بنفسه فتصح على وجهه بغيره ان الركوع لا يثبت رآه انتهى (قوله) والثاني يجب قال الاسنوي وهذا صحيح الراغب في باب صلاة المأف (قوله) الحديث منه عقب هذا الحديث وقد علاصوته واشتد غضبه من يهده الله فلا مضل له الخ (قول) انتم والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امر استحباب الصلاة على الآل (قول) المثنى متعين فالقول ان الله لا يهدي القوم المضلين (قوله) لان غرضها الوعظ لمية ولو في الحمد ان الغرض منه انشاء التفرقة (قوله) والثاني وقف الخ عبارة الاسنوي والثاني قاس على الحمد والصلاة (قوله) أي في كل منهما اقل الاسنوي لان كل واحدة حطبة ولا يتابع (قول) المثنى وقيل فيه ما علم بأنهما يدل من ركعتين (قول) المثنى والخامس ما يقع قال الدرعي لا أعلم على ركنيته دليلا ولا على تخصيصه بالثانية

وقال الامام لا يتبع عندى اشتراط بقاء أربعين سجدة فان لم يسهلها الاكثر من ثمانين الجماعة ولو لحق أربعون على الاتصال بانقضاء الوقت في الوسيط من ثمانين الجماعة بغيره ان يكونوا سجدة الخطبة ذكر ذلك في الروضة كأصلها (وتصح) الجماعة (نصف العدي والعبادة) أي في كل منهم (في الاظهر اذا تم العدد بغيره) لصحتها منهم وان لم يترجموه ولما يتولى من اول مرة اربعة اكمال من غيره والاف في الصبي قولان وفي العبد والسافر وجهان رقة الزهري وهو ما أورخ الخطبة في أصل الروضة وزاد في شرح المذهب وقال الذبيحي وغيره قولان في ثمانين سجدة الجماعة في صحتها خلف ما نقله الذي سماه جماعة من علماء المذهب وطاهره اتمام العدد بواحد من الاربعة لا تصح الجماعة جزئ (ولو برأه) أو شذوذ حدثت به في الاظهر ان تم العدد بغيره (كثيرها والثاني) في ثمانين الجماعة مرة في الجماعة دون غيرها وهي لا تصح بل بالامام المحدث وفي هذا الباب انه لم يعمم سجدة واحدة من ثمانين بل يعمم ولو بالفضلتها في الجماعة وغيرها كما قاله انه لا يرون انظر انه عمادد سجدة واحدة في ثمانين المذهب طريقة طائفة بالاول وصحتها (والله) أي ولو لم يسهل بغيره سجدة (قوله) يصح سجدة حرم (ومن لحق انه ما المحدث) أي الذي بنى حرمه (راكعاته) سجدة (في الثانية) في الجماعة وغيرها مع البناء على حصول الجماعة بلا ما اذا كان له سجدة واحدة من ثمانين من شروط عن انسب بوقائفة والثاني تنسب ولا حاجة الى اعتبار (درر) من شروط (خطبتان قبل الصلاة) لاتباع كمال في شرح المذهب ثبتت صلاة من ثمانين خطبتين وروى الشحان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين يجلس بينهما (وأركنهما خمسة حمد لله تعالى) لاتباع روى مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه اخذ (والعلاء) في رده لانه صلى الله عليه وسلم لأن ما يشر الى ذكر الله تعالى فيفتقر الى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة (أي الحمد والصلاة متعين) كما جرى عليه السلف والخلف في الحمد لله صلى الله عليه وسلم على رسول الله (والوصية بالتقوى) لاتباع روى مسلم عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم خطب على الوصية بالتقوى في خطبته ولم يتبعين له نظرها أي الوصية بالتقوى (في الثانية) روى بها نوعا وهو حاصل بغير نظرها فيكون في أطيعوا الله والثاني وقف طاهر اسند (وهذه) ثمانين ركعة في الخطبتين أي في كل منهما والرابع قراءة آية في الحمد (لا يعينها) وقيل في الأولى وفيها أي في كل منهما (وقيل لا تنجب) في واحدة منهما بل يستحب وسكتوا عن ثمانينها وهو على الاول قال في ثمانين المذهب يستحب جمعها في الأولى والثانية في ذلك ما روى الشحان عن علي بن أبي حمزة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر نادوا يمدحون وغيره من الثمانين انما على انه كان يقرأ في الخطبة وذلك محتمل للوجوب والندب وصادق بقراءة ثمانين أو في واحدة منهما فقط وهي الثانية الأولى لتكون القراءة فيها في مقابلة لدعاء في الثانية وتوحيك أوجب والاستحباب قولين أيضا وسواء في الآية الوعد والوعيد واختموا قصة قال الامام ويعتبر كونهم اممهم فلا يكفي ثم نظر وان عت آية ولا يبعد الاكتفاء بشطر آية طويلة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية)

(قول) المتن وقيل لا تجب أي لأنه لا يجب في غير الخطبة في كذا فيها كالتمسيع (قوله) وكانت من القانتين قال البيضاوي التذكير للتغليب والشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جملتهم أو نسائهم فتكون من ابتدائية (قوله) وان يخص السامعين ينبغي أن يكون المراد بهم الحاضرين ولومن غير أهلها (قوله) والمختار أنه لا بأس به إذا لم يكن الخ قال ابن عبد السلام لا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الضرورة (قوله) وقيل لا يشترط الخ قال الأذري لعلة ادعاه القوم ذلك اللسان (قوله) ومعناه اتنى التعلم الخ أي فهو من باب عموم السلب لأن سلب العموم (١١٥) (قول) المتن مرتبة الأركان الخ جعل الترتيب هنا شرطا لخلاف نظيره من التيمم والوضوء والصلاة (قوله) ولا يشترط الترتيب الخ قال الاسنوي كذا أطلقه الرافعي وقضيته جواز القراءة في أول الأولى والدعاء في أول الثانية انتهى (قوله) وقيل يشترط ذلك مرجع الإشارة الترتيب بينهما وبينهما وبين غيرهما وحينئذ فيلزم هذا تعين القراءة في الثانية إلا أن يقال مراده أنه إذا فعلت القراءة في الأولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء في الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فان فرض تأخير القراءة إلى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم رأيت في شرح الارشاد ولا بين كل واحد منهما وبين غيره وهي مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرهما (قوله) قال في شرح المذهب الخ غرض الشارح من هذا تنبيه الدليل الأول فإنه ليس فيه دلالة على بعد الزوال (قول) المتن والقيام فهما عده شرطاً هنا بخلاف الصلاة لأن الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فإنها أقوال وأفعال (قوله) سواء قال لا أستطيع الخ بحث الاسنوي اختصاص هذا بالفقيه الموافق كفي نظائره (قوله) فهو كالو بان الامام جنباً قضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم وسماهم أن يكون

كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يستحب وحكي الخلاف قولين أيضاً والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط وفي التزويل وكانت من القانتين قال الامام وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وان يخص السامعين كان يقول رحمه الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه في المذهب لا يستحب لما روى عن عطاء أنه محدث وفي شرحه اتفق أصحابنا على أنه لا يجب ولا يستحب والمختار أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة المسلمين وولاية أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجيش الاسلام وفي الروضة بعض ذلك (ويشترط كونهما) كلها (عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول أن لم يكن في المصلين من يحسن العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب أن يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فان مضت مدة أمكان التعلم ولم يتعلموا أحدهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر هذا ما في شرح المذهب وهو مبني على أن فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة كمالها من أنه يجب أن يتعلموا كل واحد منهم وانهم لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور أن فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع في لم يتعلموا ومعناه اتنى التعلم عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة وبواقفه ما في لروضة كمالها فيما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها انها تعجم (مرتبة الأركان) كان الثلاثة الأولى كما ذكرت من البداية بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسبأ في تعميم الصنف اعدم اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما وقيل يشترط ذلك فيما في بعد الوصية بالقراءة ثم الدعاء حكاه في شرح المذهب (و) كونهما (بعد الزوال) للاتباع روى البخاري عن السائب بن يزيد قال كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وكذلك جميع الأئمة في جميع الأمصار (والقيام فهما) أن قدر الجلوس بينهما) للاتباع روى مسلم عن جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فان عجز عن القيام فالأولى أن يستنبد ولو خطب قاعداً جاز كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا أستطيع القيام أم سكت لان الظاهر أنه انما قعد لعجزه فان بان أنه كان قادراً فهو كالو بان الامام جنباً وقد تقدم ونحو الطمسأينة في الجلوس بينهما كفي الجلوس بين السجدين ولو خطب قاعداً لعجزه لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكته وهي واجبة في الأصح (واسماع

زائد على الأربعين وهو ظاهر لاقوله بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعله بقدر شرطهما * فرع * لو علموا بحاله قبل الصلاة فاظهروا الخطبة صحيحة (قول) المتن واسماع أربعين قال الاسنوي هو مفيد لا يشترط السماع من الحاضرين وذلك لأن الاسماع لا يتحقق الا بحصول السماع انتهى منتقياً وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله في تعليق الطلاق على الاقباض حيث قال في قول المنهاج ويشترط لتحقيق الصفة وهي الاقباض التضمن لاقباض انتهى

(قوله) بالاتفاق وذلك لأننا وجبها باشتراط كون الامام زائدا على الاربعين كما سلف (قول) المتن ويسن الانصات قال الاسنوي هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما سبق من وجوب السماع (قوله) واستدل له الخ زاد الاسنوي ولا نهابدل عن الركعتين على قول مشهور انتهى أي وكأنهم مؤتون حال الخطبة (قوله) أو نهاء عن منكر بما يشكل على ذلك تسمية الامر بالانصات لغوا في حديث ادا قلت لصاحبك الخ ثم رأيت في الروضة انه في مثل هذا تستحب الاشارة ولا يتكلم ما أمكن وبه يحصل جواب الاشكال وأيضا فالغوي يصدق بغير الحرام (قوله) وأصحهما يحرم الخ عبارة الروضة وفي وجوب الانصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أحصحهما يجب نص عليه وقطع به (١١٦) الا كثرون وقالوا البعيد بالخيار

أربعين كاملين) عدد من تتعدهم الجماعة بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام بان يرفع سوته ليحصل وعظهم المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوها لم يسمعوا أو أسرار لم تصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم سمعوا لم تصح في الأصح والمشرط سماع اركانها فقط كما تقدم في الانقضاء (والجديد انه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويسن الانصات) لها والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات واستدل له بقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير انهارات في الخطبة وسميت قرأ بالاشتغالها عليه والامر للوجوب واستدل الاول بما روى البيهقي باسناد صحيح عن أنس ان رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك سمع من أحببت وجه الاستدلال انه لم يسمع عليه الكلام ولم يزل به وجوب السكوت والامر في الآية للاستحباب جمع بين الدليلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا وقيل بطرد القولين فيه تخريجا على ان الخطيبين بمثابة ركعتين أولا والخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجزا ما اذ ارأى أعمى يقع في برأ وعثر يأتى الى انسان فأذره أو علم انسا ناشيا من الخبير أو نهاء عن منكر فهذا ليس بحرام قطعا ويجوز له اخل في أمساء الخطبة ان يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكانا والقولان بعد فقوده وعلى القديم ينبغي ان لا يسلم فان سلم حرمت اجابته ونحوه تسميت الغاطس غس انصح فيهما وعلى الجديد يجوز ان قطعما ويستحب التسميت على الأصح وصحح البغوي وجوب رد السلام ووافقه في مخرج المذهب وصرح فيه بكراهة السلام على القولين وحيث حرم الكلام لا تبطل به جمعة التكلم قطعا هذا كله فحين يسمع الخطبة وان زاد على الأربعين اما ان لا يسمعها بعده عن الامم وزاد على الاربعين السامعين ففيه على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب ان يشتغل بالذكر والتلاوة وأصحهما يحرم للتلاوتش على السامعين في تخيير بين السكوت وبين ما ذكره قول المصنف عليهم أي على الاربعين السامعين للخطبة وان انضم اليهم غيرهم سن الاستدلالين سمعوها أولا وعبر في المحتر بالقوم (قلت الاصح ان ترتيب الاركنا ليس بشرط والله أعلم) لحصول المتصود بدونه (والظاهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث) الأصغر والكبير (والحب) في البذن والشوب والممكن (والستر) للعورة في الخطبة كما جرى عليه السلف والخلف في الجمعة والتشافي لا يشترط واحد سداد كرهها أم الموالاة فالحصول المقصود من الوعظ بدونها وأما الباقي فنشبه الخطبة بالادان فاماذ كر بتقدم لصلاة وعلى اشتراط الطهارة فيها الوسبة حدث لم يعتد بما أتى به منها حال الحدث فلو تظهور وعاد وجب استئناؤها وان لم يطل الفصل في الأصح ومسئلة المستمزيدة على المحتر

بين الانصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الآدميين وغيره اعني على القديم (قوله) في تخيير هو يشكل على التعليل الذي قبله (قوله) فتقول المصنف الخ وهو مقرر على قوله وأصحهما يحرم وقوله وان زادوا قال الاسنوي رحمه الله اختلفوا في محل القولين فقيل اربعون حتى ادا لم يسمعوا أثم الجميع كفرض الكفاية وهي طريقة الامام والغزالي وقيل السامعون خاصة ومن لم يسمع لبعد أو صمم لا اثم عليه جزما وهو ما في المحتر وقيل في المأمومين مطلقا لا لاكثر اللفظ وهو الصحيح في الشرحين والروضة وغيرهما قال وتعتبر المصنف محتمل للثلاثة وهو في الاول أظهر ونبه على ان محل القولين بعد جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ منه موضعا وكذلك في حال الدعاء للولاء كما قاله في المرشد انتهى وما نسب لغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصوير حيث قال قال الغزالي ان القولين فيمن عدا الاربعين وأشار الى ان الاربعين يحرم عليهم الكلام جزما انتهى وفي ذلك انغراق طريقة الغزالي تبعنا الامم ان القولين فيمن عدا الاربعين وأما الاربعون فيحرم عليهم جزما ثم راجعت الرافعي رحمه الله فرأيت الامر على

قال السبكي وقول الاسنوي وقيل في المأمومين مطلقا الذي في الرافعي في حكاية هذه الطريقة ان القولين في السامعين مذكورة وفي غيرهم وجهان كما قرره الشارح المحلى رحمه الله (قوله) كما جرى عليه السلف استدل على ذلك ايضا بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فلمن ان يكون متطهرا مستترا والاش لا يشترط مثل ذلك الحدث الاكبر وهو كذلك قيل القعود في الطهارة وبه بعد هامينان على ان الخطبة بدل عن ركعتين ام لا قال الامام لا ارضا مع التطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه بناؤه على اشتراط الموالاة وعدمه لانه يحتاج أن يتطهر بعد الخطبة فتختل الموالاة

مذكورة في الروضة وأصلها (وتسن) الخطبة (على منبر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه رواء الشخان (أو) موضع (مرتفع) ان لم يكن منبر كافي الروضة وأصلها القيام مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسن كون المنبر على يمين المحراب لأن منبره صلى الله عليه وسلم كان كذلك أي على يمين المستقبل للمحراب كما هو معلوم (ويسلم على من عند المنبر) اذا انتهى اليه كما في المحرر أي يسن ذلك (وان يقبل عليهم اذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) بفتح الذال في حال جلوسه للاتباع في جميع ذلك روى الاخيراى التأذين حال الجلوس البخارى كما تقدم وما قبله البهقي وغيره وعبارة المحرر ويجلس ويستغل المؤذن بالاذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما في الروضة وأصلها ان يبلغ في صعوده الدرجة التي تلى موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفي المذهب انه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلى المستراح قال المصنف في شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامعين رد السلام عليه في المرتين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليغة) لامتنعها لا يتنفع بها اكثر الناس قصرة لان الطويلة تمت وفي حديث مسلم أطبلوا للصلاة واقصروا والخطبة بضم الصاد وعبارة المحرر كالوجيز مائلة الى القصوى أي متوسطة كما عبر به في الروضة كأصلها وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبة قصدا أي متوسطة (ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً في شيء منها) بل يستمر على ما تقدم من الاقبال عليهم الى فراغها أي يسن ذلك ويسن لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له (ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكئاً على عصا أو توس وروى انه اعتمد على سيف قال في المصنف كفاية وان لم يثبت فهو في معنى القوس والحكمة في ذلك الاشارة الى ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب ان يكون ذلك في يده اليسرى كعادة من يريد الضرب بالسيف والرمي بالقوس ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر فان لم يجد شيئاً ماذ كرجل النبي صلى الله عليه وسلم على اليسرى أو أرسلمها ولا يعشب بهما (ويكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) أي يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة) وبادر الامام ليلج المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها وفي شرح المذهب يستحب له ان يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها أو يأخذ المؤذنون في الإقامة ويبلغ المحراب مع فراغ الإقامة انتهى فقيه تصریح باستحباب ما ذكرهنا (ويقرأ) بعد الفاتحة (في الاولى الجمعة والثانية المنافقين جهراً) للاتباع رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضاً انه كان يقرأ في الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهم استئنا وفيها كأصلها لوتر الجمعة في الاولى قرأها مع المنافقين في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين

(فصل يسن الغسل لحاضرها) أي لمن يريد حضور الجمعة وان لم تجب عليه (وقيل لكل أحد) حضراً ولا ويدل الاول حديث الشخان اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي اذا أراد مجئها وحديث ابن حبان وأبي حنيفة من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصارف الأمر عن الوجوب الى التنبه حديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل

(قول) المتن على منبر كان صلى الله عليه وسلم أولاً يخطب الى جذع فلما اتخذ المنبر تحول اليه فحن الجذع حتى سمع منه مثل صوت العشار فأناه النبي صلى الله عليه وسلم فالتزمه فسكن والعشار الابل التي تحن الى أولادها * فائدة * كان منبره صلى الله عليه وسلم أربع درجات منها درجة المستراح (قول) المتن أو مرتفع فان لم يكن مرتفع استند الى خشبة ونحوها لحديث الجذع (قوله) اذا انتهى اليه قال الاسنوي لانه يريد فراقهم (قوله) كما جلس قال الاسنوي أي عند جلوسه وفي نسكت العراقي ان النوى قال في الدقائق ان هذه اللفظة ليست عربية وان العجم تطلقها بمعنى عند (قوله) ولا سيما لآزاد الشارح لفظه لا يدفع ما قيل لولا التفت يميناً فقط أو شمالاً فقط صدق انه لم يلتفت يميناً وشمالاً فريد على العبارة (قوله) من الاقبال عليهم المح فلا يستدبرهم أو استدبروه كره * فرع * يكره له ان يجتبي والامام يخطب لانه يجلب النوم (قوله) في يده اليسرى ظاهره حتى من أول الصعود وانظر اذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للاقبال عليهم هل يكون مبدأ التحول من جهة يمينه أو يساره أم يستوى الامر ان (قول) المتن المناققين انظر ما حكمتها (قوله) مع المناققين لو كان الباقي من الوقت ما يسع احدهما فقط فالظاهر انه يقرأ المناققين ولو وسعهما فالظاهر البداية بالجمعة

(فصل يسن الغسل المح) (قول) المتن لكل أحد أي فيكون حقاً اليوم

(قوله) وليس المراد بها الخ عبارة الرافعي رحمه الله وليس المراد على الأوجه كلها الأربع والعشرين التي قسم اليوم والميلة عليها انتهى فان قلت ما المراد بالساعات باعتبار ما حكاه الشارح عن شرح المذهب قلت قبل جعل كل يوم من أيام الجمعة شتاء وصيفاً مقسوماً على اثنتي عشرة ساعة كما نطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق في الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية عند علماء الميقات وهذا الكلام لي فيه بحث من حيث أن الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين أن الحصة من الفجر إلى الزوال أزيد من باقي النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم زيادات الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتأمل (قوله) والاختلاف الأمر باليوم الثاني والصائغ زاد الرافعي وافات الجمعة في اليوم الثاني لن جاء (١١٩) في الساعة الخامسة انتهى ووجه أن الطويل منها تزيد ساعاته وقول الشارح

وفي حديث أبي داود إلى آخره دليل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية والاختلاف الخ وفي قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة الخ واعلم أن الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة فإذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فإذا وصل أحدهما بعد ذلك إلى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء إلى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس والراح كما عرفت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا يخفى أن الحصة من الفجر إلى الزوال أزيد من باقي النهار بكثير ففي اعتبارنا الفلكية لزم زيادة عددها على الست واختلافها في الشتاء والصيف وإن حملناه على الزمانية بالنظر إلى اختلاف البدنة مثلاً كما لا ونقصاً كما أشار إليه في شرح المذهب فلا يصح ذلك إلا بأن يقسم من الفجر إلى الزوال ست

الذي يليه لئلا يستوى في الفضيلة رجلان جآ في طرفي ساعة وليس المراد بها الفلكية والاختلاف الأمر باليوم الثاني والصائغ وفي حديث أبي داود والنسائي بإسناد صحيح كقوله في شرح المذهب يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر الماوردي أن الإمام يختاره أن يتأخر إلى الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه (ماشياً) لآراكا للبحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكنة) حديث الشيخين إذا أنتم الصلاة فعليكم بالسكينة وهو مبين للمراد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فأسعوا إلى ذكر الله أي امضوا كما قرئ به وفي الروضة كاصلها تفيد المشي إلى الجمعة على سكونية بما لم يفسد الوقت وأنه لا يسعى إلى غيرها من المصلوات أيضاً (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والطريق من يد على المحرر وغيره وفي التنزيل في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وفي الصحيحين أن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وفي مسلم أن أحدكم إذا كان بعد إلى الصلاة فهو في صلاة (ولا يتخطى) رقاب الناس للبحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط مسلم قال في الروضة كاصلها إذا كان اماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها بغير تخطى قال في شرح المذهب فلا يكره له التخطى أما الإمام وفرضه فبين لم يجد طريقاً إلا به للضرورة وأما غيره فلتفريط الجالس وراء الفرجة بتركها سواء وجد غيرها أم لا سواء كانت قريبة أم بعيدة ولا يمكن استعجاب أن كان له موضع غيرها أن لا يتخطى وإن لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ويحويهما خلفها وإن كانت بعيدة ورجا أن يتقدموا إليها إذا أقيمت الصلاة استحب أن يتقدم موضعه ولا يتخطى ولا يفتخط (وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب) لذكرهما في الحديث السابق في التخطى وأولى السباب البيض فإن لبس به وبغافاً صبغ غزله ثم نسج كالبرد لا ماصبغ من وجا (وإزالة الظفر) والشعر لا تباع روى البزار في مسنده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلقم أطفاله ويقص شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى الصلاة (والريح) الكريمة كالصنمان لأنه يتأذى به غيره فيزال بالماء أو غيره (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (و) أن (يقرأ الكهف يومها وليلتها) أي الحديث من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد وحديث من قرأ

ساعات متساوية الأجزاء لكن يلزمه زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الأولى كما عرفت فليتأمل وقول الرافعي رحمه الله ولم أت الجمعة الخ لم أدر معناه خصوصاً مع تصحيحه اعتبارها من الفجر (قول) المتن ولا يتخطى أي ويحرم أن يقيم رجلاً ليجلس مكانه فإن قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس مكانه ثم أن تقرب من الإمام أو انتقل إلى مثل الأول لم يكره والاكره له أن لم يكن له عذر لأن الإتيان بالقرب مكروه (قوله) في حديث رواه أبو داود الخ هو من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب الخ (قوله) لا ماصبغ قال البندنجي وغيره يكره لبسه ذكره في شرح الروض (قول) المتن يومها وليلتها قال الأذري وقراءتها راكداً * فائدة * ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة (قوله) أضاء له من النور ذكر ابن الرفعة بدله غفر قال والمراد الجمعة الماضية وقيل المستقبلة

(قوله) بعد ذكر أقوال التعيين أي الأقوال التي سأتها في شرح المذهب (قوله) وغيره الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قول) أنتن التشاغل بالبيع وغيره هذا يعنيك أن الشخص إذا قرب منزله جذا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل

مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الخ وهو أمر مهم فتفتن له * ثم قال في شرح المذهب كراهة تشييلك الأصابع في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينظر الصلاة انتهى ولسبق الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى بحافظة على الاستماع ولو احتاج الولي إلى بيع مال اليتيم وقت النداء لضرورة فافق فيه شخص من أهل الجمعة بئرا وذهب فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب الأول أو الثاني احتمالان للر وباني

* (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) *

(قوله) واستمرعه إلى أن سلم هذا توطئة لقول المتر فيصلي بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط إذ لو فارق في التشهد صحت الجمعة كما صرح به الجلال السيوطي وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام في التشهد فيجتمعت عدم صحة الجمعة السابق لعدم تحقق التبعة بجمعة الإمام وسبق في أول الحاشية المسطورة بديل النصفية أي على قول الشارح أنه لم يدرك وهي في الصفحة ثمانية وأول كذا المختص راد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك

أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب أن من أقضى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فأقضى به شخص فيها أتم الحلية الظاهر وأنه يتدبى به الجمعة وظاهره كما ترى أن المقضى به يتم الجمعة

سورة الكهف ليلة الجمعة أنشأه من النور ما بينه وبين البيت العتيق رواه الدارمي في مسنده (ويكثر الدعاء) يومه هار جأ أن يصادف ساعة الاجابة في حديث الصحيحين بعد ذكر يوم الجمعة فيه ساعة لا توافقها عبد مسلم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقلها وفي رواية لمسلم وهي ساعة خفيفة وورد تعيينها أيضا في حديث يوم الجمعة ثلث عشرة ساعة السابق قرينا فالتسوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم هي ما بين أن يجلس الإمام أي على المنبر إلى أن يقضى الصلاة أي بفرغ منها قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتل أهم متنبه تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكره وغيره قال الثاني عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقلها قل وهذا الذي قاله السافى صحيح ودكر في الروضة في كتاب صلاة العيدين أن السافى رضي الله عنه باغره أنه يستحب أن يعاد في ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة وليلة الحديث أكثر وأصل الصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة على الله عليه بها عشرة رواه البيهقي بساند جيد وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة كثر وأمن الصلاة على نفسه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) التزيد في الروضة من العتود وأما ما عدا ذلك وغيرها (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي أتركوه وأملوا له وجوب وهو باترك فيحرم الفعل وليس على أن يبيع غيره مما ذكرناه في معناه في تنويع الجمعة وتبديده الأذان بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر أنه الذي كان في عهدته صلى الله عليه وسلم كما تقدم فأنصرف النداء في الآية إليه فلو أذن قبل بلوس الخطيب على المنبر لم يهرم البيع كما قلناه في الروضة وكذا ما قيس به قل فيها وحرته في حق من جالس له في غير المنبر أما إذا جمع النداء فاستقامت الجمعة فباع في طريقه أو تعد في الجامع ويخرج فلا يهرم كسره في التبعة وهو ظاهر سكر البيهقي في المنع من كونه انتهى ولو يبيع اثنين أحدهما من تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الأخر أيضا لأنه على الحرام وفي شرح المذهب عن السنديني وصاحب الهدية كره له وهو شاذ وفيه إذا باع ما يسهل من أهل فرض الجمعة لم يهرم بحال ولم يكرهه (فإن بيع) من حرم عليه البيع (صح) بعه لأن المنع منه معنى خارج عنه ويقس به غيره من العتود (وبكره) التشاغل المذكور (قد أذنان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يجسر ودواقتصر في الروضة كسرها على البيهقي في الكراهة وعدمها

* (فصل من أدرك ركوع الثانية) * من الجمعة مع الإمام واستمرعه إلى أن يسلم (أدرك الجمعة) أي لم تنته (فصير بعد سلام الإمام ركعة) لأنها ما قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك صلاة وقد من أدرك من الجمعة ركعة فاعذر إليها أخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما إذا دعه على شرط الشيخين قل في شرحه يذهب وقوله فيلعل هو بضم الياء

حيث ما أدرك مع الركوع والجمود سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للأموه وفتح في مسندنا ولا يضره حديث الإمام فليأمل

(قول) المتن فيتم بعد انه لا حاجة الى استئناف نية (قول) المتن جازله الاستخلاف في الاظهر وذلك لان غاية أمره الاقتداء بامامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الجموح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر أنه جنب لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجعت وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ورد بأن رواية البخاري صريحة في أن الجنب ~~كانت~~ قبل الاحرام وعلى تقدير البعدية فذلك لسان الجواز وأيضا فقصه المرض آخر الامرين فتكون ناحية وأما دعوى الخصوصية فيمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدباً نعم بطرق دليل الأول كما قال السبكي أن أبا بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينقض دليلاً على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالأولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفاداً بالأولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه * فائدة * خرج الامام (١٢١) بحديث عمداً بطلت صلاة المؤمنين عند الحنفية (قوله) يتوهمنا ظهراً أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر (قول) المتن حضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله) وقيل يشترط أي كما انه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله) وقيل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدرِكاً للجمعة يعبر الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافياً ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الأولى (قوله) ~~كان~~ اقتدى في الثانية عبر بالسكاف إشارة الى أن مثل ذلك ما واقع في الأولى بعد فوات الركوع (قول) المتن دونه انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الأربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زاد السبكي في قطعه بخلاف ما اذا استمر مأموماً الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن

وفتح الصاد وتشديد اللام وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التقيدها بغير المحدث (وان أدركه) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فأتمه) الجمعة لفهوم الحديث الأول (فيتم بعد سلامه) أي الامام (ظهوراً أربعا) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعا رواه الدارقطني باسناد ضعيف (والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثاني الظهر لانها التي يفعلها * تمة * من صلى الركعة الأولى مع الامام ثم فارقه بعدراً وبغيره وقلنا بالراجح انه لا تضر المفارقة أتمها جمعة كالأحداث الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كعاف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استئناف نية القدوة ~~كما سيأتي~~ والثاني يقول يتوهمنا واحداً في الجمعة ان كان الحدث في الأولى يتوهمنا ظهراً وفي الثانية فيتمها ظهراً من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الأول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الأفراد ركعتين استخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة الا مقتدياً به قبل حدثه) لان في استخلاف غير مقتدي ابتداء جمعة بعد انقضاء جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الاصح فبهما) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراك الركعة الأولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كان أدرك) الركعة (الأولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) ~~كان~~ اقتدى في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهراً والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة (ويراعى)

٣١ ل ج ل جعله تبعاً للمؤمنين وبخلاف ما اذا أدركه في الركعة الأولى وأحدث الامام فيها لان الاقتداء في الأولى كدواً أقوى فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام انتهى أقول فلعلم الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كثرى انما شرط بقاء الامام الى السلام لبقاء المؤمن معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه الى أن يسلم فتأمل بقي شيء شخص أدرك الامام راكعاً في الأولى فأحرم خلفه واستمر معه ففسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الأولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضر وهذا عند التأمل ربما سارع فيما حاوله السبكي الا أن يجيب بأن الاقتداء في الأولى أكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم ظهراً وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله) والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة أي كالمسبوق

(قوله) بعدد ركعات التبعين أى الاقوال التى ساقها فى شرح المذهب (قوله) وغيره الضمير فيه يرجع (قوله) بما ذكر (قوله) لا يشغل وغيره هذا يفيد ان الشخص اذا قرب منزله جدا من الجامع ويعلم الادراك ولو توجه فى أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يمكث فى بيته لشغل

مع هياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة الى الجامع عملا بقوله تعالى اذا نودى للصلاة الخ وهو أمرهم فتنظروا له ثم قال قال فى شرح المذهب كراهة تشبيل الأصابع فى المسجد خاصا بمن فى الصلاة أو ينظر الصلاة انتهى ولمسقع الخطيب اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال فى شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا انه مباح مستوى الطرفين ثم حاول انه خلاف الاولى ومحاطة على الاستماع ولو احتاج الولي الى بيع مال اليتيم وقت النداء فضرورة قد دفع فيه شخص من أهل الجمعة دينار ودفع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب الاول أو الثاني احتمالا للربا

* (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) *

(قوله) واستمر معه الى ان سلم هذا توطئة لقول المتن فيصلى بعد سلام الامام ركعة وليس بشرط ادولوفارقه فى التشهد صحت الجمعة كما صرح به الجلال الاسنوى وهو ظاهر نعم لو أحدث الامام فى التشهد فيحتمل عدم صحة الجمعة المسبوق لعدم تحقق التبعية لجمعة الامام وسيأتى فى أول الحاشية المسطورة بتبديل الصفحة أى على قول الشارح لانه لم يدرك وهى فى الصفحة ثمانية وأول كلام المحشى راد السبكي فى قطعه ان السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى فى حق من أدرك أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الاصحاب ان من اقتدى بالامام فى الثانية ثم استخلفه فاقتدى به شخص فيها أتم الخليفة الظاهر والمقتدى به الجمعة وظاهره كما ترى ان المقتدى به يتم الجمعة

حيث ما أدرك معه الركوع والسجود فى مستأنسا ولا يضره حديث الامام فليأمل

سورة الكهف ليلة الجمعة أنشأه من النور ما بينه وبين البيت العتيق ورواه الدارمى فى مستنده (ويكثر الدعاء) يومه هار جاء ان يصادف ساعة الاجابة فى حديث الصحيحين بعدد ركوع الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقلها وفى رواية لمسلم وهى ساعة خفيفة وورد تعيينها أيضا فى حديث يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة السابق قريبا فالتسوها آخر ساعة بعد العصر وفى حديث مسلم هى ما بين أن يجلس الامام أى على المنبر الى أن ينقضى الصلاة أى يفرغ منها قال فى شرح المذهب بعدد ركعات الحديثين وغيرهما يحتمل أهميته تكون فى بعض الايام فى وقت وفى بعضها فى وقت آخر كما هو المختار فى ليلة القدر وقال فيه بعدد ركعات التبعين بما ذكره وغيره قال القاضى عياض وليس معنى هذه الاقوال ان هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون فى أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقلها قال وهذا الذى قاله القاضى صحيح ودكر فى الروضة فى كتاب صلاة العيدين ان الشافعى رضى الله عنه بلغه انه يستحب الدعاء فى ليلة الجمعة وانه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليلتها حديث أكثر (والصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا) ورواه البيهقى باسناد جيد وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه (ويحرم على ذى الجمعة) أى من تلزمه (اتساعل بالبيع وغيره) المزيدي فى الروضة من العقود والمانع وغيرها (بعد الشروع فى الاذان بين يدي الخطيب) قال تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع أى اتركوه والامر للوجوب وهو بالترك فيحرم الفعل وليس على البيع غيره مما ذكرناه فى معناه فى تقويت الجمعة وتقيد الاذان بين يدي الخطيب أى بوقت كونه على المنبر لانه الذى كان فى عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم فانصرف النداء فى الآية اليه فلو أذن قبل جالس الخطيب على المنبر لم يحرم البيع كما قلناه فى الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمة فى حق من جالس له فى غير المسجد اما اذا سمع النداء فقام بقصد الجمعة فباع فى طريقه أو فعد فى الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به فى التتمة وهو ظاهر لكن البيع فى المسجد مكروه انتهى ولو تابع اثنين احدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الآخر أيضا لاعتاقته على الحرام وفى شرح المذهب عن البندنجي وصاحب العدة كراهة وهو شاذ وفيه اذا تابعوا وليسا من أهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولم يكره (فان باع) من حرم عليه البيع (صح) يبعه لان المنع منه معنى خارج عنه ويقاس به غيره من العقود (وبكره) التساغل المذكور (قبل الادان) ان ذكر (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا بأس بركوعه واقتصر فى الروضة كأصلها على البيع فى الكراهة وعدمها

* (فصل من أدرك ركوع الثانية) * من الجمعة مع الامام واستمر معه الى ان يسلم (أدرك الجمعة) أى لم تقته (فصل بعد سلام الامام ركعة) لانتهاها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى رواها الحاكم وقال فى كل منهما اسناده صحيح على شرط الشيخين قال فى شرح المذهب وقوله فليصل هو بضم الياء

سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة لها موه

وقته

(قول) المتن فيتم بعيدانه لاجابة الى استئناف نية (قول) المتن جازله الاستخلاف في الاظهر وذلك لان غاية أمره الاقتداء بامامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الجوح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكره جنته لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجعت وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ورد بأن رواية البخاري صريحة في أن الجنازة كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعدي فذلك لسان الجواز وأيضا فقصصة المرض آخر الامر من فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها أنه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدباً نعم بطرق دليل الاول كما قال السبكي أن أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينقض دليلاً على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالاولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفاداً بالاولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه * فائدة * خرج الامام (١٢١) بحدوث محمد ابطلت صلاة المؤمنين عند الحنفية (قوله) يتوهم ظهراً أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعدول هذا معنى كلامهم فيما يظهر (قول) المتن حضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله) وقيل يشترط أي كما انه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله) وقيل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدرراً للجمعة رعيه الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الاولى ليس كافياً ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الاولى (قوله) كان اقتدى في الثانية عبر بالكاف إشارة الى أن مثل ذلك ما واثق في الاولى بعد فوات الركوع (قول) المتن دونه انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الاربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زاد السبكي في قطعه بخلاف ما اذا استمر مأموماً الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن

وفتح الصاد وتشديد اللام وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغني به عن التقيدها بغير المحدث (وان أدركه) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فانته) الجمعة لفهوم الحديث الاول (فيتم بعد سلامه) أي الامام (ظهر أربعاً) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخيرة فليصل الظهر أربعاً رواه الدارقطني باسناد ضعيف (والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثاني الظهر لانها التي يفعلها * بقية * من صلى الركعة الاولى مع الامام ثم فارقه بعذر أو غيره وقلنا بالارجح انه لا تضر المفارقة أتمها جمعة كالأحد في الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كعاف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استئناف نية القدوة كما سيأتي والثاني يقول يتوهم اوجداً في الجمعة ان كان الحدث في الاولى يتوهم ظهراً وفي الثانية فيتمها ظهر من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الاول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الافراد ركعات منع الاستخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة الا مقتدياً به قبل حدثه) لان في استخلاف غير المقتدى ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح فیهما) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراك الركعة الاولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كان أدرك الركعة الاولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهر والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة (ويراعى)

٣١ ل ج جعله تبعاً للمؤمنين وبخلاف ما اذا أدرك في الركعة الاولى وأحدث الامام فيها لان الاقتداء في الاولى كدواً أقوى فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام انتهى أقول فلعل الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كما ترى انما شرط بقاء الامام الى السلام لابقاء المؤمن معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه الى أن يسلم فتأمل بقي شيء شخص أدرك الامام ركعة في الاولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الاولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل ربما سارح فيما حواه السبكي الا أن يجيب بأن الاقتداء في الاولى أكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجدها ثم استخلفه يتم ظهره وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله) والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة أي كالمسبوق

(قول) المتن نظم صلاة المسخلف أي لا نظم صلاة نفسه (قول) المتن تشهد جالساً قال الاسنوي الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يزيد على بقاء امامه حقيقة قال بل المتجه أيضاً أن القعود غير واجب لأن المأموم يجوز له المفارقة بعد أدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضاً أن يقدم من يسلم بهم (قوله) بكل حال أي سواء قلنا تحصل للخليفة الجمعة أم لا (قوله) كما قيل يريد الامام الاسنوي رحمه الله حيث اعترض بأن التخيير لا يفهم من الإشارة لاسيما مع الاستدبار وكثرة الجماعة (قوله) اتفاقاً أي بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها (قوله) ويقعد ويأتي به ظاهره الوجوب وقد يشكك على (١٢٢) ما سلف نقلناه عن الاسنوي في بحثه

عدم الوجوب في خليفة الجمعة (قوله) منفردين أي بدليل تحمله سهوهم العارض في هذه الحالة قبل استخلافه (قول) المتن ومن زحم قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطراف مسألة الزحام (قوله) في الركعة الاولى حمله على هذا التقيد كلام المصنف الآتي أما إذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده نعم ان كان مسبقاً لخلق في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام سجد وأدرك الجمعة والافات (قول) المتن والالحاق فضيته أنه لا يجوز اخراج نفسه من الصلاة قال الامام وهو الذي يظهر عندي لأنه يتوقع المضى فيها فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الاسنوي وليس الأمر كذلك على المشهور في المذهب والذي نص عليه الشافعي أنه يجوز له ابطال الصلاة وينتظر الجمعة ان زال الزحام انتهى أقول الوجه ما قاله الامام رحمه الله وذلك لأن هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم تزل الزحمة إذ بعد فراغ الامام من الركوع تابعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض اخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فانتهاه الجمعة فكيف يضعفه في تفويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصريحهم بأن من أدرك الامام في

المسبوق (النظم) صلاة (المسخلف فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) جالساً (وأشار اليهم) بعد التشهد عند القيام (ليفارقوه) بالية ويسلموا (أو ينظروا) سلامه بهم وهو الافضل كما قاله في شرح المذهب وبأن ثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقلندى به مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجح وتضع جمعهم بكل حال لان لهم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضراقتدأهم فيها بمسلي الظهر وقوله ليفارقوه الى آخره علة غائية للإشارة أي فيكون بعدها وليس ناشئاً عنها كما قيل أما غير الجمعة فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتدبه عند أكثرين بشرط أن لا يخالفه في ترتيب صلاته كان يستخلفه في الاولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية والآخر لا حياجه بعدهما الى القيام وهم يحتاجون الى القعود ولو استخلف مقتدياً به في غير الاولى جاز اتفاقاً كما قاله في شرح المذهب ويراعى الخليفة نظم صلاة الامام في استخلافه في ثانية الصبح يفت فيها ويقعد لتشهد ويأتي به كما صرح به في شرح المذهب ثم يفت في ثانية لنفسه وعند قيامه الهيا يصار قونه بالية ويسلمون أو ينظرون سلامه بهم وهو الافضل كما قاله في التحقيق وان لم يعرف المسبوق نظم صلاة الامام ففي استخلافه قولان قال في الروضة أرجحهما دليلاً وفي شرح المذهب أقسم بما أنه لا يصح وفي التحقيق أظهرهما صحته ويراقب المأمومين اذا أتم الركعة فان همموا بانقياس قام والا فعد (ولا يلزمهم استئناف القعدة) أي ان ينووها بالخليفة (في الصبح) في الجمعة وغيرها لتزيل الخليفة منزله الاول في دوام الجماعة والثاني يقول بخروجه من الصلاة صاروا منفردين (ومن زحم عن السجود) على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة (فأمكنه على انسان) مثلاً كظهره أو رجليه (فعل) ذلك لزمه ما تمكنه من سجود يجزئه وقد روى البيهقي باسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ولا بد في مكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجدين بان يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض وقيل لا يضرب الخروج عن هيئة الساجدين عذر (والا) أي وان لم يمكنه السجود على شئ مع الامام (فالحجج انه ينتظر) التمكن منه (ولا يومي به) لقدرة عليه والثاني يومي به أقصى ما يمكنه كالريض للعذر والثالث يتخير بينهما (ثم) على الحجج (ان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (سجداً) (رفع) من السجود (والامام قائم قرأ) فان ركع الامام قبل اتمامه الفاتحة ركع معه على الأصح الآتي في قوله (أو راعى) فالاصح ركع) معه (وهو مسبوق) لأنه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لأنه مؤتم به في حال قراءته بخلاف مسبوق فيختلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو مختلف بعذر (فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم واقفه فيما هو فيه) كالسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وبهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه السابق انه يشغل بترتيب صلاة نفسه (وان كان سلم فانت الجمعة) لأنه لم تتم له ركعة

التشهد يجب عليه أن ينوي الجمعة لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن فيعود اليه (قوله) لقدرة عليه ويندور هذا قيل العذر وعدم دأومه (قوله) للعذر متعلق بقوله يومي (قول) المتن فان رفع الخذ كفيه أربعة أحوال تعلم من كلامه (قوله) والثاني لا يركع معه هو مقابل الأصح في المتن وفي كلام الشارح ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الأركان ويحتمل أن يأتي بالسنن مع مراعاة الوسط نقله الرافعي عن الامام (قوله) في حال قراءته الضمير راجع لأمه من قول انزل والامام قائم (قول) المتفانت الجمعة لا ينبغي ان لو عاد الامام لسجود السهو كان المأموم مدر كالمجموعة

(قول) المتن في قول الخ لقوله صلى الله عليه وسلم فاداسجد فاسجد واوقد سجدا باسمه ولقوله وما فاتكم فأتوا أو فأنضوا ودليل الاظهر قوله صلى الله عليه وسلم واذركم فاركعوا والامام راكع الآن فوجب أن يركع معه وأما اذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا انظر الى الغاء التعقيب والسجود قد فات وبعضه قول عفية واذرفع فارفعوا وأما قوله وما فاتكم فأتوا الخ فلو قلنا به هنا لعطلنا أول الخبر بخلاف أمره بالتابعة فان فيه عملا بأول الخبر وآخره لانه يأمر بالتابعة لا وبندارك الفات ما لا اذا سلم وهذا مانص عليه في الام (قول) المتن في الاصح هذا الاصح ومقابله الآتي قال الرافي رحمه الله ذكروا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال في ركع في الثانية وتسقط الاخرى فن قائل أراد بالآخرى (١٢٣) الاخيرة ومن قائل أراد الاول قالوا والاول اصح والثاني أشبه بكلامه

(قوله) والثاني يقول لانتصهار رقبان التلفيق ليس يتقص في حق المعذور وان كان نقصا فهو غير مانع الا ترى انا اذا احتسبنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بادراك الجمعة بلا خلاف مع حصول التلفيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافي (قوله) ومقابل الاصح السابق الخ آخره الى هنا لان قول المتن وتذكر بها الجمعة في الاصح مفرع على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قوله) ذا كذا الذي يدل على ان هذا مراد المسائل بقوله الآتي وان نسي (قوله) ذلك المعلوم وهو وجوب المتابعة (قول) المتن أو جهل مقابل قوله عالما (قول) المتن والاصح ادراك الجمعة لم يذ كر الشارح مقابله لعله من نظيره السابق ولذا اهل الاصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وعبارة الاسنوي رحمه الله والثاني لا وان قلنا تذكرك بالمنقصة لان الملققة فيها نقص واحد وهنا اثنان كما سبق انتهى واحد النقصين هو التلفيق والآخرة القدوة الحكمية فانه لم يتابع امامه هنا في معظم ركعته متبعة حسبة بل سجد متخلفا والحقنا به حكما لكونه

قبل سلام الامام بخلاف ما اذ رفع رأسه من السجود وسلم الامام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله التظهر (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية (ففي قول يرعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن (والاظهر انه يركع معه ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه آتي به وقت الاعتداد بالركوع والثاني للمتابعة (فركعت ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذي آتي به (وتذكر بها الجمعة في الاصح) لصدق الركعة في الحديث السابق بها والثاني يقول لانتصها ومقابل الاصح السابق يحسب ركوعه الثاني دون الاول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا تذكرك الجمعة بهذه الركعة جزما (فلوسجد على ترتيب) صلاة (نفسه عالما بان واجبه المتابعة) في الركوع على القول الاظهر ادراك ذلك (نظمت صلاته وان نسي) ذلك المعلوم عنده (أو جهل) ذلك (لم يحسب سجوده الاول) لخالفته به الامام ولا تبطل به صلاته لغيره (فاذا سجدنا بحسب) هذا السجود قاله الغزالي كالامام والصيدلاني وهو المراد في قول المحرر فالتقول انه يحسب به اي فتكمل به الركعة (والاصح ادراك الجمعة بهذه الركعة) الملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية لما تقدم (اذا اكملت السجودتان) فيها (قبل سلام الامام) بخلاف ما اذا اكملت المتابعة وسجدت الرافي فيما ذكر عن الغزالي وغيره بانه اذا لم يحسب سجوده والامام راكع لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب والامام في ركن بعد الركوع قال والمفهوم من كلام اكثرين ان لا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين لتمام الركعة ولا يكون مدر ك الجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المذهب قطع به المصنف والجمهور ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابعه في سجديته حسبتا له وتكون ركعته ملققة (ولو تخلف بالسجود) في الاولى (ناسيا) له (حتى ركع الامام الثانية) فذكره (ركع معه على المذهب) أي كما صرح به في المحرر على القول الاظهر الذي قطع به بعضهم والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم وفرق القاطع بالاول بانه مقصر بالنسيان قال الروياني وطريق القطع اظهر بتمتة * لوزحم عن السجود في غير الجمعة حتى ركع الامام في الثانية ففيه القولان وقيل يركع معه قطعاً وقيل يراعى نظم صلاة نفسه قطعاً وانما ذكروا الزحام في باب صلاة الجمعة لانه فيها أكثر

(باب صلاة الخوف)

معذورا (قول) المتن اذا اكملت السجودتان وظاهر ان ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام (قوله) ولو فرغ الخ يريد ان لا يأتي هنا بحث الرافي السابق (قوله) فتابعه في سجديته الخ لولم يتمكن الا في السجدة الثانية سجدها وظاهر انه يسجد الاخرى خلافا للزكشي حيث بحث الانتظار في السجدة التي سجدها مع الامام وأجرى احتمالا كما ينتظر في الجلوس بين السجدين (قوله) على القول الاظهر متعلق بقوله أي كما صرح به (قوله) كالزحوم أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في المزحوم (قوله) وقيل يركع معه قطعاً اهل وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كما ان وجه الذي بعده فيما يظهر كون الجماعة شرطاً في الجمعة أو تقول وجه الاول التردد في حصول الجمعة بالركعة الملققة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقدوة الحكمية والرافعي ذكر ما ذكره الشارح ولم يذكره تعليلا *(باب صلاة الخوف)*

(قوله) لفارقتهم الامام الخ هل مبدؤها انتصاب الامام قائما لان الجميع صائر ون اليه أم رفع رأسه من السجود وجهان قال السبكي ومبدؤها نسبة المفارقة انتهى وقد سلف للثعل على قول المتن فاذا قام للثانية فارقت ان الافضل (١٢٦) تأخير المفارقة الى القيام (قوله)

ويجوز ترك الحمل للعدو الخ أى على قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة أيضا لان المراد الجواز المستوى الطرفين (قوله) يجعله يعنى انه ذكر النوع ومجمله وقال هنا مجمله وقال فيما سلف ما ذكر كأنه مجرد تفنن (قول) المتن ان يلتحم القتال مأخوذ من التصاق اللحم باللحم (قوله) ولا تؤخر الصلاة عن الوقت فيه اشعار بأن هذا النوع انما يرتكب عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه واما باقى الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك (قول) المتن وكذا الاعمال الكثيرة الظاهر ان المراد الثلاث المتوالية ويحتمل الكثيرة عرفا (قوله) لعدم الحاجة اليه لو احتاج الى انذار أحد ممن يريد الكفر القتل به فيحتمل اغتفاره وعدم القضاء ويحتمل وجوب القضاء (قوله) شرعاً قلنا يقال التعبير بالعجز غير صواب (قول) المتن فى الاظهر قال الاسنوى هذا يخرج الامام ومقابله هو المنصوص والمنقول عن الاصحاب فعلى المصنف اعتراض حكاية القولين ومخالفة المنصوص وقول الاكثرين (قوله) أى دم السلاح جعل الاسنوى دم السلاح من العام وعلى القضاء بندرة القتال الذى ينشأ عنه ذلك (قوله) أى صلاة شدة الخوف أى بلاعادة (قول) المتن فى كل قتال الحى يجوز له ذلك أيضا اذا كان عليه قصاص يرجو العفو عنه لو سكن غليل الولي ذكره الرافعي رحمه الله وقول الشارح أى لا اثم فيها أى يشمل المباح

باتظار الامام لهم والثاني يقول ان فردوا بها حاسا (لا ثانية الاولى) لفارقتهم الامام اولها (وسهوه) أى الامام (فى الاولى يلحق الجميع) فتسجد الاولى آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام (و) سهوه (فى الثانية لا يلحق الاولين) لفارقتهم له قبل سهوه ويلحق الآخرين (ويسن حمل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والنشاب بخلاف الترس والدرع (فى هذه الانواع) الثلاثة من الصلاة احتسبا (وفى قول يجب) قال تعالى وليأخذوا أسلحتهم وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وهما فى الطاهر فالجس كسيف عليه دم أو سقى بها نجسا ونبل بريش ميتة لا يجوز حملها وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرمح فى وسط القوم ولو كان فى ترك الحمل تعرض للهلاك طاهرا وجب على الاول أيضا ويجوز ترك الحمل للعدو كعرض أو مطر قال الامام ووضع السيف مثلان يده كحمله اذا كان مديدا اليه فى الدهولة كذهابا اليه وهو محمول (الرابع) من الانواع مجمله (أن يلتحم القتال) فلم يكتنوا من تركه بحال (أو يشتد الخوف) وان لم يلتحم القتال فلم يأمنوا العدو لو ولوا عنه أو اتقوا (فبصل) كل منهم (كيف امكن راكبا ومشيا) ولا يؤخر الصلاة عن الوقت قال تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركبانا (ويعذر فى ترك) استقبال (القبلة) بسبب العدو للضرورة فلو انحرف عنها بجسم اح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالصليين حول الكعبة قال فى الروضة عن الاصحاب وصلاة الجماعة فى هذه الحالة افضل من الافراد كحالة الامن (وكذا الاعمال الكثيرة) كالطعنات والضربات المتوالية يعذر فيها (لحاجة) اليها (فى الاصح) قياسا على ما فى الآية من المشى والركوب والثاني لعدم ورود العذر بها والثالث يعذر فيها الدفع أشخاص دون شخص واحد لندرة الحاجة اليها فى دفعه (لا صياح) أى لا يعذره لعدم الحاجة اليه (ويبقى السلاح اذا دعى) حذرا من بطلان صلاته وفى الروضة كأصلها أو يجعله فى قرابه تحت ركبته الى أن يفرغ من صلاته ان احتل الحال ذلك (فان عجز) عما ذكر شرعا بان احتاج الى امساك (أسكته ولا قضاء) للصلاة حينئذ (فى الاظهر) ونقل الامام عن الاصحاب أنه يقضى لندوره أى دعى السلاح ومنع لهم ندوره وقال هو عام وخرج المسئلة على القولين فمن صلى فى موضع نجس وقال هذه أولى بنى القضاء للقتال الذى احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعي فجعل الاقيس نفي القضاء والاشهر وجوبه واقتصر فى المحرر على الاقيس ولم يزد فى الروضة على كلام الامام شيئا وقال فى شرح المذهب قبله ظاهر كلام الاصحاب القطع بوجوب الاعادة (وان عجز عن ركوع أو سجود أو ما) بهما (والسجود أخفض) من الركوع فى الأعياء بهما (ولهذا النوع) أى صلاة شدة الخوف (فى كل قتال وهزيمة مباين) أى لا اثم فيها ما كقتال أهل العدل لأهل البغي وقتال الرقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما وكره المسلم فى قتال الكفار من الثلاثة بخلاف مادونها (وهرب من حريق وسيل وسبع) اذا لم يجد عدلا عنه (وغريم عند الاعار وخوف حبسه) بان لا يصدق المستحق وهو عاجز عن بينة الاعار (والاصح منعه لمجرم خاف فوت الحج) وفوت وقوف عرفة لوصلى مكة لانه لم يخف فوت ما هو حاصل كفوت النفس والثاني يقول الحج بالحرام كالحاصل والقوات طار عليه وعلى الاول وجهان أحدهما يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب وقضاء الصلاة هين والثاني يصلى متمكنا ويوفى الحج اعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه

الواجب وغيره من الجائز (قوله) أحدهما يؤخر الصلاة أى وجوبا (قوله) لأن قضاء الحج الحى ولانه ههنا تأخير الصلاة لما هو ليسير من هذا كفى الجمع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ادراك ركعة قال الاسنوى فالتحتمل قطع بالجواز

(قوله) هذا النوع مثله كإتقل الرافعي عن البغوي صلاة مسغان وذات الرقاع انتهى لكن ينبغي أن يختص البطلان في صلاة ذات الرقاع بالفرقة الأخيرة وفي صلاة مسغان بغير الامام * (فصل يحرم على الرجل الخ) * (قوله) ولا الديباج هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويحوز فيه الفتح والكسر وأصله ديه بالهاء (١٢٧) (قول) المتناقراشها مثله التدثر بالاولى وقول الشارح لانه ليس في الفرش الخ أي كانه يحوزها

التحلي بالذهب ويحرم عليها الاكل في الاواني منه (قوله) والوجه الثاني الخ قال الاسنوي رحمه الله الوجه في الصبي جارية في استعمال الحلي أيضا وقد نقل عن شرح المذهب أن محل الخلاف في الصبي في غير يوم العيد (قول) المتن ويجوز للرجل استئتي ثلاث صور حالة الضرورة والحاجة والقتال (قول) المتن لبسه أنهم جواز غير اللبس بالاولى (قول) المتن مهلكين قال الاسنوي مثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل المتجه الحاق الالم الشديد بذلك (قول) المتن ولم يجد غيره ينبغي أن يكون قيد في المستثنين قبله * تنبيه * خطر يذني أن يقال هلا جواز التزين بالحرير في الحروب غيظا للكفار ولو وجد غيره كتحلية الآلة لان باب الحرير أوسع والجواب ان التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فهم ما والله أعلم على أن ابن كمال جواز اتخاذ القباء وغيره بما يصلح للقتال من الحرير وان وجد غيره للغي السابق وقد علمت جوابه * فائدة * تحوير كانه الصداق في الحرير كمنسجه وخياطته للمرأة كما أفنى به نضر الدين بن عسا كرمغزة الشام وتبعه تليذه ابن عبد السلام والبارزي لكن أفنى النووي بالتحريم من حيث أن الله كتابة استعمال من السكاك للحرير (قول) المتن من ابريسم قال في الكفاية هو الذي حل من

في الشرح الكبير وأقرب في الصغير وقال في الروضة الصواب الاول (ولو صاوا) هذا النوع (لسواد ظنوه عدوا فبان) بخلاف ظنهم كابل أو شجر (قضا في الاظهر) لتركمهم فروضامن الصلاة بظنهم الذي تبين خطأ والثاني لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركانا وسواء في جريان القولين كانوا في دار الحرب أم دار الاسلام استند ظنهم الى اخبار أم لا وقيل ان كانوا في دار الاسلام أولم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعاً * (فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره) * كلبسه والتدثر به واتخاذه ستراروى الشجكان عن حذيفة حديث لا تلبسوا الحرير ولا الديباج وروى البخاري عنه أيضا أنها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وان يجلس عليه (ويحل للمرأة لبسه) لحديث أحل الذهب والحرير لاناث امتي وحرم على ذكورها قال الترمذي حسن صحيح والخشى كالرجل (والاصح تحريم اقتراشها) اياه لانه ليس في الفرش ما في اللبس من التزين للزوج المطلوب (وان لاولى الباسه الصبي) اذ ليس له شهامة تنافي خنوة الحرير بخلاف الرجل (قلت الاصح حل اقتراشها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لا طلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس لاولى الباسه الحرير بل يمنعه منه كغيره من المحرمات والثالث الاصح في الشرح له الباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كيلا يعتاده وتعتبه في الروضة بأن الاصح الجواز مطلقا كما في المحرر قال ونص الشافعي رضي الله عنه والاصحاب على تزيين الصبيان يوم العيد بحلي الذهب والمصبغ ويحق به الحرير (ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحرب وبرد مهاكبين أو نجاة من حرب ولم يجد غيره وللحاجة كحرب وحكمة ودفع قل) روى الشجكان عن انس انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكمة كانت بهما وانه رخص لهما ما لماسكوا اليه القمل في قص الحرير وسواء فيما ذكر السفر والحضر ونجاة بضم الفاء وقع الجيم والمدون بفتح الفاء وسكون الجيم (ولا قتال كديباج لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح قياسا على دفع القمل (ويحرم المركب من ابريسم) أي حرير (وغيره ان زاد وزن الابريسم ويحل عكسه) تغليبا للاكثر فيهما (وكذا) يحل (ان استويا) وزنا (في الاصح) والثاني يغلب الحرام وابريسم بفتح الهمزة والراء وبكسر الهمزة وفتح الراء (ويحل ما طرأ أو طرف بحر يقدرا العادة) في التطريف وقد رآه أربع أصابع في الطراز كما في الروضة وأصلها فان جاوز ذلك حرم روى مسلم عن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاث أو أربع وروى مسلم أيضا عن أسماء بنت أبي بكر انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة يلبسها لها ثلثة من ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج والثلثة بكسر اللام وسكون الموحدة بعدها ثوب رقيقة في جيب القميص أي طوفة وفي رواية لابي داود مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي سجاو (و) يحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها) كالطواف مطلقا بخلاف لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم لقطعه

على الدودة بعد موتها فيه والفرز ما قطعه وحررت منه حية فانه لا يمكن حله ويفزل كالسكان قال كداريته في كلام بعضهم (قول) المتن الابريسم فارسي معرب (قول) المتن وكذا ان استوى في الاصح لان الاصل في المنافع الاباحة (قول) المتن أو طرف الخ المطرف هو الذي جعل في طرفه حرير قال الاسنوي سواء كان من خارج أم من داخل (قول) المتن النجس أي المتنجس وانما جاز ذلك لان استدامة الطهارة تشق خصوصا على الفقير وفي الليل

(قول) المتن لا جلد كآب وخنزير لنجاسة هبهما * (باب صلاة العيدين) * (قوله) نظرا الى انها لمخ أي فيه ذكر كها انها وبالدين
(قول) المتن وللنفرد الخ لانها صلاة فضل كالاستسقاء ونقل عن القديم انها كالجمعة (١٢٨) في الشرائط حتى لا تصح للنفرد ونحوه

الفرض بخلاف النفل (لا جلد كآب وخنزير) أي لا يحل لبسه (الضرورة كنجاسة) (تمثال)
ولم يجد غيره لان الخنزير لا يحل الانتفاع به في حياته بحال وكذا الكلب الاغراض مخصوصة فبعد
موتها أولى (وكذا جلد الميتة) لا يحل لبسه الا للضرورة (في الأصم) كجلد الكلب والثاني
يحل مطلقا بخلاف جلد الكلب لغلظ نجاسته (ويحل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور)
سواء عرضته له النجاسة كالزيت أم لا كودك الميتة والثاني لا لما يصيب بدن الانسان وثيابه من الدخان
عند القرب من السراج وأجيب بأنه قليل معفو عنه وروى الطحاوي في بيان المشكل عن أبي هريرة
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا أخذوها وما حولها فألقوه
وان كان مائعا فاستصحبوا به أو فاته فغسلوا به وقال ان رجاله ثقات وروى الدارقطني استصحبوا به
ولأن كآبه وسنده ضعيف

(باب صلاة العيدين)

عيد الفطر وعيد الاضحى (هي سنة) مؤكدة لو اطاعة النبي صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم
(وقيل فرض كفاية) نظرا الى انها من شعائر الاسلام فان تركها أهل بلد قوتوا على الثاني دون
الأول (وتشرع جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (وللنفرد والمرأة والعبد والمسافر)
ولا يخطب المنفرد ويخطب امام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها
لترفع الشمس) (كره) كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل ان يداخلك وقتها بالارتفاع
لنفصل عن وقت الكراهة ودفع بأنما ذات سبب أي وقت كانت قد تم (وهي ركعتان يحرم بها) بنية
عيد الفطر أو الاضحى (ثم يأتي بدعاء الاقتراح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه انه
صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة (يقف
بين كل اثنين كآية ممددة ليهل ويكبر ويمجد) رواه اليهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (ويحسن)
في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن
عباس وجماعة (ثم يتعوذ ويقرأ) الفاتحة وما سبأني (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام
(خمساً) بالصفة السابقة (قبل القراءة) للحديث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع
والخمس قال اليهقي رويها في حديث مرسل ويضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين (ولسن
فرضا ولا بعضاً) فلا يجزئ ترك شيء منها بالسجود (ولونسها وشرع في القراءة فانت) لفوات محلها
(وفي القديم يكبر مبرك) فان تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعدها كبر
واستحب استئنافها فان ركع لا يعود الى القيام ليكبر (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى وفي الثانية
اقتربت بكلها جهرا) روى مسلم عن أبي واقد الليثي انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحى
ولفطر بقاف واقتربت وعن الثعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بسج اسم ربك
الاعلى وهل أن الحديث الغاشية قال في الروضة فهو سنة أيضا (ويسن بعدها خطبتان) روى
الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وتكريرها
مقيس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة

عن ذكره المصنف الاتباع للقوم نعم يستثنى
على هذا القول أقامتها في الخطبة وتقديم
الخطبتين قال بعضهم والعدد قال
في الروضة ولو تركهما لم يطل
الصلاة (قوله) ويخطب امام
المسافرين سكنت عن جماعة العبد
والمتجه الخطبة وأما النساء فالمتجه فيهن
أن لا خطبة لانهما ليست من شأنهن نعم
ان وعظمتن واحدة فلا بأس وهذا الذي
ذكرته في أمر النسوة قد ذكره الاصحاب
فيهن في خطبة الكسوف كما سبأني
(قوله) كما فعلها صلى الله عليه وسلم
وابرول وقت الكراهة وخر وجامن
الحلاف (قول) المتن ثم سبع تكبيرات
لوا قد يرى دون ذلك تابعه من غير
زيادة (قول) المتن ويمجد أي يعظم
(قوله) عريان يعود قال في الكفاية
ولا يقول ذلك الا عن ترقيف انتهى ولأن
كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر مستنون
فكذا هذا فلو والى كره (قوله) وهي
الباقيات الصالحات قال البيضاوي هي
أعمال الخير التي يبقى للشخص عمرها أبدا
وتدريج فيها ما فسرت به من الصلوات
وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
والكلام الطيب (قول) المتن ولسن
فرضا ولا بعضاً نقل في الكفاية عن نص
الأم أنه يكره تركها ومواالاتها وزيادة
عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة

نهما (قول) المتن وفي القديم الخ أي لأن محلها باق وهو القيام (قول) المتن وفي الثانية اقتربت أي يجزئ ولو لم يعتد بها
منفردا (قول) المتن ونسبونها خطبتان أي ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح الاسنوي

(قوله) ولا يشترط فيهما القيام أى لانهما سنة (١٢٩) كصلاة العبد قال الاسنوى وكن لا يشترط الوقت ولا الأربعين قال

لم يعتد بها كالسنة الثانية بعد الفريضة اذا قدمت (أركانها ما كفى) أى كان الخطبتين (في الجمعة) وهى حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى فيهما وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط فيهما القيام فان قام قال في شرح المذهب يستحب الجلوس بينهما أما الجلوس قبلهما على المنبر فمقبول لا يستحب والأصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح المذهب ويردون عليه كما سبق في الجمعة (ويعلمهم) استحبابا (في) عيد (الفطر الفطرة و) في عيد (الاضحى الاضحية) أى احكامهما والفطرة صدقة الفطر وهى كما قال المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كابن أبي الدم بضمها (يفتح) استحبابا (الاولى تسع تكبيرات) ولاء (والثانية بسبع ولاء) قال عيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من التابعين ان ذلك من السنن واه الشافعى واليهقى ولو فصل بينهما بالحمد والتهلل والتناء جاز قال في الروضة نص الشافعى رضى الله عنه وكثيرون من الاصحاب على انها ليست من الخطبة وانما هى مقدمة لها ومن قال منهم يفتح الخطبة بها يحمل على ذلك لان افتتاح الشئ قد يكون ببعض مقدماته التى ليست من نفسه (ويندب الغسل) للعبد روى ابن ماجه عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للعديد وسنده ضعيف (ويدخل وقته بنصف الليل وفي قول بالفجر) كالجمعة ووجه الاول بأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون لصلاة العيد من قراهم فلولا يجوز الغسل قبل الفجر لشق عليهم والفرق بين العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالنصف الثانى وقيل بجميع الليل (و) يندب (التطيب والتزين كالجمعة) بأن يتزين بأحسن ثيابه وازالة الظفر والريح الكريه كما تقدم وسواء في الغسل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فيكره لذوات الجمال والهيئة الحضور ويستحب للمحائز ويتنظفن بالماء ولا يتطيبين ويخرجن في ثياب بدلتهم (وفعاهما) أى صلاة العيد (بالمسجد افضل) لشرفه (وقيل بالعراء) افضل لانها أرفع بالراكب وغيره (اللعذر) كضيق المسجد على الاول فتكره فيه لتشويش بالزحام ووجود المطر أو الثلج على الثاني فتكره في العراء على قياس كراهتها في المسجد قال في شرح المذهب عن الاصحاب اذا وجد مطر أو غيره وضاق المسجد الأعظم صلى الامام فيه واستخلف من يعلى بياق الناس في موضع آخر وفي الروضة كاصلها ان المسجد الحرام افضل قطعاً وأحق به بيت المقدس الصبيد لاني قال في شرح المذهب والندبي وسكت الجمهور عنه وظاهر اطلاقهم انه كغيره انتهى أما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه أبو داود بإسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الى آخره أى يخرج الى المصلى لذكراه فيه ومواظبته على الخروج اليها لضيق مسجده عن يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الامام عند خروجه للعراء (من يصلى بالضعفة) كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه بأب مسعود الانصارى في ذلك رواه الشافعى بإسناد صحيح واقته ارهم على الصلاة يفهم ان الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجليلي في شرح التبيين (ويذهب في طريق ويرجع في اخرى) لنعلة صلى الله عليه وسلم ذلك رواه أبو داود وغيره وفي صحيح البخارى عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والارجح في سبب ذلك انه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيراً للاجر ويرجع في اقصرهما وقيل انه كان يتصدق على قراهم وقيل لشهده الطريقان ويستحب الذهاب في طريق والرجوع في اخرى في الجمعة وغيره اذ كره المصنف في رياضته (ويكره الناس) لياخذوا مجالسهم ويتنظروا

ومقتضى التعبير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العربية وستر العورة والطهارة وهو متجه انتهى (قوله) مولدة أى لا عربية ولا معربة وكانها من الفطرة التى هى الخلقة أى زكاة الخلقة وهى اسم للخروج (قوله) من التابعين نبه على هذا لان قول الشافعى من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحابي ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضا (قول) المتن والتطيب قال الاسنوى هو بالثناء المفتوحة في قوله ليستغنى عن الاضمار وبوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قوله) بأن يتزين الخ هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من التزين استعمال الطبيب فهو من عطف العام على بعض أفراد فرع لواتفق الخرج للاستسقاء والعيد ترك التزين فيما يظهر (قوله) والحق به بيت المقدس الخ استظهره الاذرى ونقله عن البخارى وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجد هابل جبال وأوعار (قوله) أما مسجد المدينة الخ عبارة الاسنوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعنى بالمسجد الحرام في نفي الخلاف مع وجود العلة وهى الشرف للحديث السابق يعنى ما بآتي في كلام الشارح رحمه الله (قول) المتن ويذهب في طريق أى أطول (قوله) تمكنرا للاجروضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع ويخالفه ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذى سأل في شراء حمار يركبه في الظلماء والرمضاء كما أسلفناه في باب الجمعة هذا معنى ما في الاسنوى ولك أن تقول المذهب أفضل من الرجوع فلا تكون العلة المذكورة مانعة من الاجر في الرجوع قال السبكي وقول الامام ان

(قول) المتن ويستحب أن يزيد وجه اختيار هذه الزيادة لاقتران النبي صلى الله عليه وسلم حيث قالها على الصغار يوم فتح مكة (قوله) بعد التكبيرة الثالثة اقتضى هذا الصنيع من المتن والشرح أنه يزيد هذا ثم يختم بـ لا اله الا الله الخ والذي في المحرر كما قال الاسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه أحد شيئين اما المذكور أولاً وهو لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد وما كبيرا الى أصيلا ولم يذكر الجمع بينهما انتهى ثم راجعت الروضة فرأيت فيها بعد الذي حكاه الشارح هنا لا اله الا الله والله أكبر وكان وجه اسقاط الشارح لذلك دخوله في قول المنهاج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضا بعد التكبيرة الثالثة يرشد لهذا النظر للنعني (قوله) جمع الناس والصلاة أى ولو ركعة (قوله) والعنق المعلقين الخ وكذا يجوز صومه اذا لم يكن (١٣١) من التثنية فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث الفطري يوم يفطر الناس (قول)

المتن متى شاء الخ هو في بقية اليوم أولى قال الرافعي فان عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول) المتن وقيل في قول الخ مقابل قوله وفات الصلاة (قوله) فالعبارة بوقت التعديل الخ أى لانه وقت جواز الحكم ووجه الثاني اسناد التعديل الى الزيادة

(باب صلاة الكسوفين)

(قوله) لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها والصارف عن الوجوب الى التنبه حديث هل على غيرها (قول) المتن فيحرم الخ مسئلة مكررة في الكتاب (قول) المتن ثم رفع ثم يعتدل فيه ميل الى انه يكبر في الرفع الاول ويقول في الثاني سمع الله من حمده والمساءلة ذات خلاف صرح بهذا الماوردي وتنبه عن النص وكذا ذهب اليه ابن كجب ولكن نص الامم ومختصر المزني والبويطي على انه يقول سمع الله من حمده فهما واعتمده الشارح كما سيأتي وهو كالصريح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول) المتن ثالث جعل الاسنوي الخلاف ناسيا في زيادة رابع وخامس لورودهما في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قطعا (قوله) من الركوعين أى فليس الضمير عائدا للركوع الثالث لفساده (قوله)

والله الحمد ويستحب أن يزيد) بعد التكبيرة الثالثة (كبرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكثرة وأصيلا) وفي الروضة وأصلها قبل كبرا الله اكبر وبعد أصيلا لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده (ولو شهدوا يوم الثلاثاءين قبل الزوال برؤية الهلال الليلة الماضية افطروا وصلينا العيد) حيث بقي من الوقت ما يسع جمع الناس والصلاة والافعال وشهدوا بين الزوال والغروب وسبأني (وان شهدوا بعد الغروب) لم تقبل الشهادة في صلاة العيد وتصلى من الغد أداء وتقبل في غيرها كقوع الطلاق والعنق المعلقين برؤية الهلال (او) شهدوا (بين الزوال والغروب افطروا وفات الصلاة) أداء (ويشرع قضاؤها متى شاء في الاظهر) كغيرها والثاني لا يجوز قضاؤها بعد شهر العيد (وقيل في قول) لا يقوت ادائها بل (تصلى من الغد أداء) لعظم حرمتها والقول الآخر الفوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده فالعبارة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

(باب صلاة الكسوفين)

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيهما خسوفان وفي الاول كسوف والثاني خسوف وهو اشهر وحكى عكسه (هي سنة) وفي الروضة كأصلها مؤكدة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواهما الشيهان (فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) السجدين ويأتي بالطمأنينة في محالها (فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك) هذا أنلها كافي في الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فاكتر (لتمادي الكسوف ولا تنقصه) أى نقص ركوع من الركوعين (للانجلاء في الاصح) والثاني يزداد وينقص ماذ كرما ذكر ويجرى الوجهان في إعادة الصلاة اذا بقي الكسوف بعد السلام والاصح المنع وما في رواية لمسلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وفي اخرى له أربعة ركوعات وفي رواية لابن داود وغيره خمسة ركوعات أجاب الائمة عنها بأن روايات الركوعين اشهر وأصح فقد تمت وما في حديثي أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أى من غير ذكر يركوع كما قال به أبو خيفة قال في شرح المذهب أجاب عنهما أصحابنا بجوابين أحدهما ان احاديثنا اشهر واصح واكثر رواة والثاني اننا نحمل احاديثنا على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز قال ففيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظاهر ونحوها صحت صلاته لكسوف وكان تاركاً للفضل انتهى ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع

والثاني يزداد هو ممكن في الركعة الثانية وأما الاولى فقال الاسنوي لعل وجهه فيها ان يكون من أهل المعرفة بامتداده (قوله) بان روايات الركوعين الخ انظر لوقلنا بالجواز وأحرم وأطلق هل ينصرف الى النوع الذي في المتن (قوله) والحديثين المراد بهما حديث أبي داود وغيره المأخوذ من قوله وما في حديث أبي داود وغيره (قوله) ولا ينافي الخ جواب عن اعتراض الاسنوي بأنه اذا امتنع النقص بسبب الانجلاء لتعود الى ركعتين كسنة الظاهر فلا يمتنع ذلك بلا سبب أولى واعلم ان قول الشارح فيما سلف هذا أقلها كافي في الروضة ينبغي جملة على أن الكمال ثلاثين في ما تقرره من شرح المذهب * فرع * لو نواها كسنة الظاهر ثم بدله بعد الاحرام ان يزيد ركوعا في كل ركعة فالظاهر الجواز ويحتمل خلافه وهو الذي يؤخذ من قوة كلام الشارح

نقص ركوع منها لانه بالنسبة لمن قصد فعلها بالركوعين وفي شرح المذهب عن الامام ان من صلى
الكسوف وحده ثم ادرى كهما مع الامام صلاحهما معه (والاكمل) فيهما مع ما تقدم (أن يقرأ
في القيام الاول بعد الفاتحة) وما تقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ (البقرة) أو قدرها
لم يحسنها (وفي الثاني كعائتي آية منها وفي الثالث مائة وخمسين) منها (والرابع مائة تقريرا)
وفي نص آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها
وهما متقاربان والاكثرون على الاول وفي استحباب التعوذ لقراءة في القومة الثانية وجهان
في الروضة قال وهما الوجهان في التعوذ في الركعة الثانية أي في سائر الصلوات أمهما في حال
في شرح المذهب الاستحباب (ويسج في الركوع الاول قدر مائة من البقرة وفي الثاني مائة والثالث
سبعين والرابع خمسين تقريرا) ويقول في الرفع من كل ركوع سمع الله ان حمد ربه بالاولى الحمد ل
في شرح المذهب الى آخره روى الشيخان عن ابن عباس قال ان حضرت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى قال مسلم واناس معه فقام قياما لا يؤمنون قراءته سورة البقرة
ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون
الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع
الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول
ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس وروا أيضا عن عائشة انه قرأ في القيام الثاني طويلا هي
أخفى من القراءة الاولى وانه قال في الرفع من الركوعين سمع الله ان حمد ربه بالاولى الحمد (ولا يطول
السجدة في الامم) كلما توسل بها والاعتدال والتشهد قال في شرح المذهب وهذا هو الرابع
عند جماعة من اصحابنا وحكي فيه وفي الروضة الخلاف قولين قول الرافعي في الشرح فيه وتون
وقال وجهان وأطلق في المحرر ان الطهر وليس مقابله على الركوع (قلت الصحيح تطويلها) كما قال
ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث
أبي موسى ولفظه صلى باطول قيام وركوع وسجود ما رأته قط بنعدي في صلاته ومن حديث عائشة
واقطه في صحيح البخاري في الركعة الاولى فوجد سجودا طويلا وفي الثانية ثم سجد وهو دون السجود
الاول وفي صحيح مسلم ما ركعت ركوعا قط ولا سجدت سجودا قط كان أطول منه ودس رافعي
ان تطويل السجود في صحيح مسلم (ونصر في البويطي انه بطوله انحو الركوع الذي قبلها والله أعلم)
قال البغوي فالسجود الاول كل ركوع الاول والسجود الثاني كل ركوع الثاني واختاره في الروضة
(وتسن جماعة) بالنصب على التمييز المحوّل عن نائب الضاعل أي تسن الجماعة فيها وينادي
لها الصلاة جامعة كما فعلها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة وبعث مناديا للصلاة
جامعة رواهما الشيخان وتسن للفرد والعبد والمرأة والمسافر كما ذكر في شرح المذهب (ويجهر
بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لأن الاولى في الليل وال ثانية في النهار وما روى الشيخان عن عائشة
انه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته واثر مذي عن سمرة قال صلى بنا النبي
صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتا وقال حسن صحيح قال في شرح المذهب يجمع بينهما
بان الاسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (يخطب الامام) كما فعل
صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس رواه الشيخان (خطبتين بأركانهم في الجمعة) قياسا عليها
(ويحث) الناس فهدما (على التوبة والخير) قال في الروضة ويجرحهم على الاعتاق والصدقة
وينذرهم الغفلة والاعتار في صحيح البخاري عن أسماء ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعتاقة

(قول) المتن والاكمل أن يقرأ الخ
ظاهرا لملاهم ان التطويل مطلوب
وان كان المأمومون غير محصورين
(قول) المتن كما تتي آية قال الاسنوي
ينبغي أن يربط الآيات المتوسطة في الطول
والقصر (قوله) وهما متقاربان قد
يعال كيف التقارب في القيام الثالث
الا أن يعتد برأيه مائة وخمسين من البقرة
قد تسكن آياتها متقاربة للنساء وفيه
نظر باعتبار المتأثير في الثاني (قوله)
انه قرأ مخرج في هذه الرواية بالقراءة
في القيام الثاني بخلاف الاولى (قوله)
والاعتدال قد ثبت في صحيح مسلم تطويل
الاعتدال لكن أجاب الرافعي باسم
رواية شاذة مخالفة روايات الأثرين
(قوله) وأطلق في المحرر ان الطهر رأى
لم يعمل أظهر الوجهين ولا أظهر القولين
قال الاسنوي فليست اولى لغيره ما في
المحرر على حاله أي ليعيد أن الخلاف
قولان موافقة لاصطلاحه ولما في
الشرحين والروضة (قوله) واختاره
في الروضة بجعل عوده الى مقاله البغوي
ويجعل عوده الى الحكم كله (قوله)
بالنصب الخ دفع لاعتراض الاسنوي
على نصبها حالا ورفعها المحوج الى
التقدير (قوله) والجهر في كسوف
القمر أي فيكون النبي صلى الله عليه وسلم
قد صلى لكسوف القمر

(قول) المتن أوفى ثمان أوقيا من الخ وأما بعدهما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قوله) أي شيئاً منها هي عبارة المحرر وهي أوضح (قوله) قام هو الخ أي ولا يسجد لأنها أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلان يحصل له السجود الذي فعله بالاولى (قول) المتن وتفتت صلاة كسوف الشمس الخ بمعنى تمتع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الاداء * تنبيه * يقيد الفوات بالصلاة يقتضي أن الخطبة لا تفتت بذلك وهو كذلك (قوله) قبل الفجر لا يشكل على ذلك (١٣٣) ما قبل ان القمر لا يخسف الا في ليلة الثالث عشر والرابع عشر وهو فيه ما لا يغيب قبل

الفجر لان هذا قول المجتهد والله على كل شيء قدير ولا فائدة فيه يفرض المسائل للتدريب وان لم تمتنع (قوله) ولو خسف بعد الفجر الخ لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخريجه على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاسفاً (قول) المتن تقديم الكسوف قال الاسنوي فعلى هذا يقرأ في كل قيام بالفاشحة وقل هو الله أحد وما أشبهها نص عليه في الائم * تنبيه * اذا قدم الكسوف على فرض غير الجماعة فظاهراً لاطاعتهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لأنها لا تفتت بالانجلاء وأيضاً فقوله لهم يقتصر على الفاشحة الى آخره يرشد الى ذلك ثم رأيت في تحرير العراقي نقلاً عن التنبيه انه يصلى الكسوف ثم الفرض ثم يخطف والله أعلم (قول) المتن قدمت أي ان حضر ولها وغير الجماعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم تعلم ان الناس مخطئون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنازة مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ يجب اجتنابه انتهى وقال السبكي قضية تعليلهم بخوف تغير الميت أقول ولان صلاته فرض كفاية * (باب صلاة الاستسقاء) * (قول) الجنازة على الفرض عند اتساع الوقت واجب انتهى واذا ذهب معها الولي فلا جمعة عليه وكذا الجمالون والظاهر ان الصديق والصهر والزوج كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وتركوا

في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة وعظمت فلا بأس (ومن أدركه الامام في ركوع أول) من الركعة الاولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات (أوفى) ركوع (ثان أو قيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة أي شيئاً منها (في الظاهر) لان الركوع الثاني وقيامه كالتابع للاول وقيامه والثاني يدركه ما لحقه الامام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وقرأ أو ركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم أوفى الثانية وسلم الامام قام وقرأ أو ركع ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها وضعف هذا القول بان الاتيان فيه بقيام وركوع من غير سجد مخالف لنظم الصلاة (وتفتت صلاة) كسوف (الشمس بالانجلاء) لانه المقصود بها وقد حصل ولو انجلى بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي كالمولم ينكشف منها الا ذلك التقدير ولو حال سحاب وشك في الانجلاء صلى لان الاصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (وبغروبها كاسفة) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب (و) تفتت صلاة كسوف (القمر بالانجلاء) لما تقدم (وطلوع الشمس) لعدم الانتفاع به بعد طلوعها (لا) طلوع (الفجر في الجديد) لبقاء الانتفاع بضوئه والتقديم تفتت به لذهاب الليل (ولا بغروبه) قبل الفجر (خاسفاً) كما لو استتر بغمام ولو خسف بعد الفجر صلى في الجديد غاب أم لا وقيل ان لم يغيب صلى قطعاً ولو شرع في الصلاة قبل الفجر أو بعده وطلعت الشمس في أثناء لم تبطل كالمواجب الى الكسوف في الاثناء (ولو اجتمع كسوف وجعة او فرض آخر قدم الفرض) الجمعة او غيرها (ان خيف فوته) لضيق وقته في الجمعة يخطف لها ثم يصلها ثم يصلى الكسوف ثم يخطف لها (والا) أي وان لم يخف فوت الفرض (فالظاهر تقديم الكسوف) لتعرضها للفوات بالانجلاء (ثم يخطف للجمعة) في صورتها (متعرضاً للكسوف) ولا يجوز ان يقصده والجمعة بالخطتين لانه تشرىك بين فرض ونفل (ثم يصلى الجمعة) والثاني يقدم الجمعة أو الفرض الآخر لانها أهم (ولو اجتمع عيد او كسوف وجنازة قدمت الجنازة) لما يخاف من تغير الميت بتأخيرها وان اجتمع جمعة وجنازة ولم يبق الوقت قدمت الجنازة وان ضاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خسوف ووتر قدمت الخسوف وان خيف فوات الوتر لانه أكد

(باب صلاة الاستسقاء)

أي طلب السقيا وسيأتي انهار كعتان) هي سنة عند الحاجة لا تقطاع ماء الزرع او قلته بحيث لا يكتفى بخلاف انقطاع ما لا يحتاج اليه في ذلك الوقت ولو انة قطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سن لغيرهم أيضاً أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم وسواء في سنه أهل الامصار والقرى والبادي والمسافرون لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وتعاد ثانياً وثالثاً ان لم يسقوا) حتى يسقيهم الله تعالى (فان تأهبوا للصلاة فسقوا

الجمعة فالوجه الامتناع (قوله) لما يخاف من تغير الميت أقول ولان صلاته فرض كفاية * (باب صلاة الاستسقاء) * (قول) المتن وتعاد الخ زوى ان الله يحب المحبين في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدي في الكامل والعقبلي وابن طاهر نعم في الصحيحين يستجاب لاحدكم ما لم يجعل يقول دعوت لم يستجب لي فان قيل لما شرعت الاعادة هنا دون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول) المتن وثالثاً أي وأكثر

قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصالحين (شكروا الثاني استند الى انه صلى الله عليه وسلم
ما صلى هذه الصلاة الا عند الحاجة وقطع بالاول الاكثرون وأجرى الوجهان فيما اذا لم ينقطع الماء
وأرادوا ان يصلوا للاستزادة (ويأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام أو لا والتوبة والتقرب الى الله تعالى
بوجوه البر والخروج من المظالم) في الدم والعرض والمال لان لكل مما ذكر اثر في اجابة الدعاء
(ويخرجون الى الصحراء في الرابع صياما في ثياب بدلة وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى الاستسقاء مبتدلا متواضعا متضرعا حتى أتى الصلي الحديث وفي آخره انه
صلى ركعتين كما يصلي العبد قال الترمذي حسن صحيح وقوله مبتدلا هو كما يؤخذ من الهامة من تبدل
اي ليس ثياب البدلة والبدلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة المهنة قال في شرح المذهب وثياب البدلة هي
التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته (ويخرجون الصبيان والشيوخ)
لان دعاءهم أقرب الى الاجابة (وكذا البهاثم في الاصم) والثاني لا يستحب اخراجها اذ ليس لها
أهلية دعاء وردت بحديث خرج نبي من الانبياء يستقي فاذا هو بملة رافعة بعض قوائمه الى السماء
فقال ارجعوا فقد استحيب لكم من أجل شأن النملة رواء الدار فطنى والحاصم وقال صحيح
الاسناد (ولا يمنع أهل الذمة الحضور) لانهم مستزقون وفضل الله واسع (ولا يختلطون بنا) لانه
قد يحل بهم عذاب بكفرهم المتقرب به في اعتقادهم (وهي ركعتان) كما فعلها صلى الله عليه وسلم
رواه الشيخان (كالعبد) في التكبيرات سبعا وخمسا بالجهر بالقراءة وما يقرأ الحديث ابن عباس
السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) بدل اقربت (انا أرسلنا نوحا) لاشتمالها على الاثنى بالحال
وهو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا والاصم يقرأ اقربت
كما يقرأ في الاولى وما روى الدار فطنى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى سبع اسم
ربك الاعلى وقرأ في الثانية هل أتاك حديث الغاشية قال في شرح المذهب ضعيف (ولا يختص بوقت
العبد في الاصم) فيجوز فعلها في أي وقت كان من ليل أو نهار والثاني يختص به أخذاه من حديث
ابن عباس السابق (ويخطب) بعد الصلاة وسيأتي جواز أن يخطب قبلها دليل الاول حديث
ابن ماجه وغيره انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب (كالعبد)
أي تخطبته في الاركان وغيرها (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أولهما فيقول أستغفر
الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبة من الاستغفار
ومن قول استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (ويدعو في الخطبة الاولى
اللهم أسقنا غيثا) هو المطر (مغيثا) بضم الميم أي مرويا مشبعا (هنيئا) هو الطيب الذي لا ينقصه
شيء (مريئا) بالهمز هو الحمود العاقبة (مريعا) بفتح الميم وكسر الراء أي ذريع أي غناء (غدا)
بفتح الغين المعجمة والذال المهملة أي كثيرا الخير (مجللا) بكسر اللام يجلل الارض أي يعظمها كحل
الفرس (سمما) بالمهملة أي شديد الوقع على الارض (طبعا) بفتح الطاء والباء يطبق الارض
فيصير كالطبق عليها (دائما) الى انتهاء الحاجة اليه (اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين)
أي الآيسين تأخيره (اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء أي المطر (علينا
مدرارا) أي كثيرا روى الشافعي عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا استقى قال اللهم أسقنا
غيثا الى آخره وفيه بين القانطين وما بعده زيادة مذكورة في الروضة كأصلها ذكر في المحرر أكثرها
وأسقطه المصنف اختصارا (ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما قاله
في الدقائق (ويبلغ في الدعاء) حيثئذ (سرا وجهرا) ادعوا ربكم تضرعا وخفية فاذا أوردنا الناس سرا

(قول) المن والدعاء أي لطلب
الزيادة (قوله) شكرا قال صاحب
الذاكرة وينوون بصلاتهم الشكر
ويصلون الشكاية بالشكر انتهى قول
المنهاج والدعاء ويصلون كما عطف
تفصيل الشكر لانه يطلق على القول
والفعل (قول) المن والخروج من
المظالم تصريح ببعض أركان التوبة
(قول) المن وتخشع عطف على قوله
ثياب الخ (قوله) ادليس لها أهلية
دعاء ولان الناس يشتغلون بها وبأصواتها
(قول) المن غيثا قال الاسنوي هو
المنقذ من الشدة (قوله) هو الحمود
العاقبة الى آخره يسمين الدواب ونحو
ذلك (قول) المن صبغة مبالغة
وهي كثيرة الدر (قوله) وأسقطه
قال الاسنوي يتجسس من دلالة فان الجميع
في حديث واحد رواه الشافعي في الاثم
والمختصر والضمير في قوله وأسقطه
راجع لقوله أكثرها (قول) المن
ويبلغ في الدعاء ويكون منه اللهم أنت
أمر سادعائك ووعدتنا اجابتك
وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما
وعدتنا اللهم فامن علينا بشفعة ما فرقتنا
واجابتك في شفيانا وسعة في رزقنا
ذكره في المحرر كما قاله الشارح فيما يأتي

واذا جهر أثنوا ويرفعون كاهم أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أكتفهم إلى السماء روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء والحكمة فيه أن القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه إلى السماء وذكر في المحرر دعاء أسقطه المصنف اختصاراً (ويحتمل رداه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني أنه صلى الله عليه وسلم في استسقائه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور أنه عليه الصلاة والسلام حول رداه فجعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر وجعل عطاؤه اليسر على عاتقه اليمين (ونسكسه على الجدي فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضاً قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيمصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما نظرت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على أنه مستحب وترك السبب المذكور والتقديم ينظر إلى أنه لم يفعل ويجعل التحويل والتكيس يجعل الطرف الأسفل الذي على شقه اليسر على عاتقه اليمين والطرف الأسفل الذي على شقه اليمين على عاتقه اليسر والحكمة فيهما التفاضل بتغيير الحال إلى الخصب والسعة روى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وحول رداه ليتحول القحط (ويحتمل الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب المشتمل على التكيس في الروضة كأصلها والمحرر ويفعل الناس بأرديتهم كفعل الإمام روى الإمام أحمد في حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام حول رداه وقلب ظهر البطن وحول الناس معه (قلت ويترك محمولا حتى ينزع الثياب) لأنه لم ينقله عليه الصلاة والسلام غير رداه بعد التحويل ويترك وينزع مبنيان للفعول في الروضة كأصلها ويتركونها أي الأردية محمولة إلى أن ينزعوا الثياب فإذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلاً أقبل على الناس بوجهه وحتمهم على طاعة الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية أو آيتين وقال أستغفر الله لي ولكم (ولترك الإمام الاستسقاء ففعله الناس) محافظة على السنة (ولو خطب) له (قبل الصلاة جار) نقله في الروضة عن صاحب التتمة قال ويحتج به بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا تقديم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الأوقات (ويستأن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ليصبيه) المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه أي بتكوينه وتزويله ورواه الحافظ بلفظ كان إذا أمطرت السماء حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر الحديث وفي الصحاح حسرت كمن عن ذراع ككشفت (وان يغتسل أو يتوضأ في السيل) روى الشافعي في الام أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فسطحهم منه ونحمد الله عليه (ويسبح عند الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبيه والروضة وكان ذلك كره لقارنته الرعد المسموع (ولا يتبع بصره البرق) روى الشافعي في الام عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير إليه الودق بالمهمله المطر (ويقول عند المطر اللهم صيباً) تشديد الياء أي مطراً (نافعاً) روى البخاري عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى

(قول) المتن عند استقباله انظر هل يفعل التحويل عند ارادة الاستقبال أو معه أو عقبه (قول) المتن ونسكسه قال الاستوى يقال نكس نكس تكعد بقعد (قوله) ففي الروضة متعلق بقوله المشتمل في هذا الحديث الشريف وقلب ظهر البطن لا يجوز مع الجمع بين التحويل والتكيس السابقين ثم رأيت ذلك مسطوراً من بحث الرافعي وكذا السبكي في شرحه ~~المتن~~ الحديث لا اشكال فيه لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكس وانما فعل التحويل فقط والقلب معه يمكن (قوله) مبنيان للفعول أي فيشمل ذلك المامومين بدليل ما ساقه عن الروضة (قول) المتن ويستأن أن يبرزوا الخ قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء مباركا قال فانا أحب أن تصيب البركة رأسى ورجلي (قوله) روى مسلم الخ قال السبكي في شرحه اتفق الشافعي والاصحاب على التخصيص بل طاهر الثاوي العموم (قوله) لقارنته الرعد المسموع يعني ذكر لاجل المقارنة لانه يشترع لاجله تسبيح (قول) المتن صيباً قال الاستوى من صاب يصوب اذا نزل من علواً في سفلى وفي رواية لابن ماجه اللهم سيباً وهو العطاء

فأقرى أى حقيقة ان اعتقد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى ان لم يعتقد التأثير (قول) المتن وسب الريح في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم انى أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به (قول) المتن باب عبر في المحرر بفصل وتبعه المصنف أولا ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الجنازتين (١٣٦) والجمهور وفيه مناسبة وذكره في

المطر قال ذلك (ويدعو بما شاء) الحديث البيهقي يستجاب الدعاء في أربعة مواضع عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أى بعد المطر أى في أثره كما عبر به في شرح المذهب عن الاصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته وبكره مطرنا بنوءه كذا) بفتح النون وبالهمز آخره أى بوقت النجم القلاني على عادة العرب في انسافة الامطار الى الانواء فان اعتقد أن النوء هو المطر الفاعل حقيقة كفر وان اراد انه وقت أو وقع الله فيه المطر فهو محل الكراهة لا يهامه الا قول روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أتدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب (و) بكره (سب الريح) روى أبو داود وغيره باسناد حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله تعالى أى رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فادارأيتها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها (ولو تضرروا بكثرة المطر فاستسئلا الله ليرفعه) بان يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) رواه الشيخان أى اجعل المطر في الاودية والمراعى لا في الابنية وشعوها (ولا بصلى لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة

* (باب) بالتون

(ان ترك) المكاف (الصلاة) اليهودية الصادقة باحدى الخمس (اجادا وجوبها) بان أنكره بعد علمه به (كفر) لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيجرب عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لقرب عهده بآداب سلام لجوار أن يخفى عليه فلم يعلمه (أو) تركها (كسلا قتل حيا) لا كفرا قال صلى الله عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقبوا الصلاة الحديث رواه الشيخان وقال خمس صلوات كسهن الله على العباد فمن جاءهن فلم يصب منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت منهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة رواه أبو داود وابن حبان ولا يدخل الجنة كافر (والصحيح قبله صلاة فقط) نظاهر الحديث (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) فيها لها وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغير وبها وفي العشاء بطلوع الفجر قال في المحرر كالشرح فيطالب بأدائها اذا ناسق وتمت أو يتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصرت وأخرج استوجب القتل ومقابل الصحيح أوجه اغما يقتل اذا ناسق وقت الثانية وامتنع من أدائها اذا ناسق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء اذا ترك قدر يظهر به لنا اعتياده

اللاث أقل الجمع فيغفر لاحتمال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق للترك أربع صلوات قاله ابن الرفعة (قوله) اذا ناسق وقت الثانية الخ انظر على هذا اذا ترك الصبح مثلا فهل تقول لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أولا يعتبر هذا وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه الفعل في كل من الفرضين عند ضيق وقته أم يختص بالثاني (قوله) من أدائها الضمير فيه راجع لقوله الثانية

الوجيز بعدها وتبعه في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة (قوله) بان أنكره بعد علمه بخبرجه بخوف ريب العهد بالاسلام كما سيأتي واعلم أن كل مجمع عليه كذلك يمكن بشرط أن يكون من أمور الاسلام الظاهرة المعروفة بالضرورة واعلم أيضا ان على عبارة المتن مؤاخذه من حيث ان الحمد كاف في الكفر وان لم ينضم اليه الترتل ثم عبارة الشيخ تشمل جحد الجمعة وفيه نظر من حيث ان لنا قولاً بأنهم افترض كفاية والخفي يخالف في وجوبها على أهل اقرى (قوله) لانكاره الخ أى فيكون تكذيبا للشارع (قوله) حتى تغرب الشمس قال الاسنوى هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالكلية وضيقه بحيث يسبق ما لا يسع الفعل وضيقه عن ركعة وقد قيل بكل والاوجه على ما أوضحته في المهمات اعتبار الركعة (قوله) اذا ضاق وقتها هذا في غير الجمعة وأما في طيالب عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة (قوله) فان أصروا خرج الخ اقتضى هذا انه لو اتسفت التوعد المذكور فلا قتل وهو كذلك فظاهر ان المراد التوعد في وقت الاداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلاً ثم توعد في وقت العصر على الظهر فلا قتل (قوله) أوجه وجه الأول ان الواحدة يحتمل تركها الشبهة الجمع ووجه الثاني ان

(قوله) ان لم يتب استشكل أن الحد لا يسقط بالتوبة وأجيب بأن الحد هنا شرطه دوام الامتناع * فرع * تارك الجمعة لا يسقط قتله إلا بالتوبة لأن فعل الطهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله ان التوبة في غير الجمعة لا تحقق الا بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول) المتن أو يموت أي لأن المقصود حمله على الصلاة لاقتضائه (قول) المتن ويغسل الخ أي كسائر أرباب الكاثر (١٣٧) بل أولى لأن الحد يسقط العقوبة الاخرية كما قاله النووي رحمه الله * (كتاب الجنائز) *

(قوله) استحبابا أو أماً المعطوف الآتي فعلم انه واجب وبذلك تعلم ان على عبارة المتن نوع مؤاخذه (قوله) وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم قال العراقى نقل عن محمد بن طاهر معنى شرط البخارى وشرط مسلم انهما لا يخرجان الا الحديث المجمع على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور (قوله) أي قاطع قال الاسنوى وأما بالاهمال فهو المزيل للشيء من أصله وقول المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول والخروج من المظالم ليشمل ابراء صاحبها وغير ذلك (قوله) من حضره الموت أي أخذ من قوله تعالى حتى اذا حضر أحدهم الموت (قوله) ومقابل الصحيح الى آخره أي فليس الخلاف راجعا للاستقبال أيضا كما هو به المتن (قوله) وحقيقتهم أي وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول) المتن ويلقن الشهادة الخ قيل عموم الكلام يشمل الصغير المميز لكن قياس عدم تلقينه بعدم موته عدمه هنا وفرق الزركشي بأنه هنا للمصلحة فيفعل وهناك للفتنة وهو لا يفتن بل بحث وجوبه على الولي كتعليم الشرائع (قوله) وليكن غير وارث لو كان قسيرا لاشئ له فالوجه ان الوارث كغيره (قوله) الا أن تسلم بعدها لان الغرض أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصمري لا يعيدها لم يتسلم بكلام الدنيا أي

لترك (ويستتاب) على الكل قبل القتل وتسكنى الاستتابة في الحال وفي قول يمهل ثلاثة أيام وهما في الاستحباب وقيل في الوجوب والمعنى ان الاستتابة في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة (ثم يضرب عنقه) بالسيف ان لم يتب (وقيل يخن بجديده حتى يصلى أو يموت) وقيل يضرب بالخشب حتى يصلى أو يموت (ويغسل) ويكفن (ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر * تمة * تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها طهرا فقال الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاروي الصغير وراد في الروضة عن الشاشي انه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي

* (كتاب الجنائز) *

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للبيت في النعش من جنزه أي ستره وذكره نادون الفرائض لاشتماله على الصلاة (ليكثر) كل مكاف (ذكر الموت) استحبابا قال صلى الله عليه وسلم أكثروا من ذكرها ذم للذات يعني الموت حسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم زاد النسائي فانه ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثره أي كثير من الامل والدنيا وقليل من العمل وهذا بالذال المعجزة أي قاطع (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الى أهلها بان يادرلها ما فلا يخاف من فجأة الموت المقوت لهما وصرح برد المظالم وهو من جملة التوبة ثلاث يغفل عنه (والريض أكد) بما ذكر أي أشد تطأ به من غيره (ويجمع المحتضر) أي من حضره الموت (لجنه الايمن الى القبلة على الصحيح فان نعد رضيع مكان ونحوه) كعلة بجنبه (ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه) بفتح الميم (للقبلة بان يرفع رأسه قليلا كما ذكره في شرح المذهب ومقابل الصحيح الالتقاء المذكور قال الامام وعليه عمل الناس ووسط في شرح المذهب بينه وبين الاضجاع على الايمن عند تعذره بالاضجاع على الايسر الى القبلة وطأه رانه اذا قيل بالاتقاء على القفاه أولا فتعذر يجمع على جنبه الايمن والاخصان هما أسفل الرجلين وحقيقتهم ما التخصص من أسفلهما قاله في الدقائق (ويلقن الشهادة) أي لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم قال المصنف المراد ذكره من حضره الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه (بلا الحاح) ثلاثا يفجر ولا يقال له قل بل يشهد عنده وليكن غير وارث ثلاثتهم بالاستعجال للارث فان لم يحضر غير الورثة لقنه أسقفهم عليه واذا قالها مرة لا تعاد عليه الا ان يتكلم بعدها ونقل في الروضة وشرح المذهب عن جماعة من أصحابنا انه يلحق محمد رسول الله أيضا قال والا قول أصح لظاهر الحديث (وليقرأ عنده يس) قال صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وقال

٣٥ ل بخلاف السميع ونحوه انتهى ويحتمل خلافه نظرا للغرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة بحث في الخادم أن يكون الكلام أعم من اللفظ والنفساني وانه لو نطق بما يدل على التوحيد يكفي كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى (قوله) لظاهر الحديث واستحسن بعض المتأخرين أن يلقنه الشهادتين أولا ثم يقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله

والمراد به من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه (وليحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى) روى مسلم
عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن
الظن بالله تعالى أى يظن أنه ربه ويعفوه عنه ويستحب لمن عنده تحسين ظنه وقطم معه في رحمة الله
تعالى (فاذا مات غمض) والا ليقب عيناه مفتوحتين ويقع منظره وروى مسلم عن أم سلمة أنها عليه
الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر
قال المصنف ناظرا أن مذهب وقبض خرج من الجسد وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص أى يفتح
العين والخاء قال في شرح المذهب ويستحسن ان يقول حال اغماضه بسم الله وعلى ملة رسول الله
(وشد لحياه بعصاه) عربضة تربط فوق رأسه لئلا يقي في منفصا فتدخله الهوام (وليت
مفاصله) فيرث ساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذه الى بطنه ثم يمدها ويلين أصابعه أيضا وذلك
ليسهل غسله فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة ان ألينت المفاصل في تلك الحالة لانت
والالم يمكن تلينها بعد ذلك (وستر جميع بدنه بثوب خفيف) بعد نزع ثيابه كذكره في شرح
المذهب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لئلا يتكشف واحترز بالخفيف
عن الثقيل فإنه يحجمه فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
مات بثوب حبرة هو بالأضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة وهو من برد العين وسجي غطى جميع
بدنه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) كمرآة لئلا ينتفخ فان لم يكن حديد فطين رطب ويصان المحضف
عنه (ووضع على سريره ونحوه) لئلا يصيبه ندوة الأرض فتغيره (ونزع) عنه (ثيابه) التي
مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله في شرح المذهب فانها تسرع اليه الفساد فيباحكى (ووجهه لا قبله
كحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه
قال في الروضة ويتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم
أو النساء من رجال المحارم جاز (ويسادر) بفتح الهمزة (بغسله اذا تبين موته) بظهور أماراته مع
وجود العلة كان يسترخى قدماه فلا يتصبأ أو يعبل أنفه أو يتخفف صدغاه وان شك في موته بان لا يكون
به علة واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فزع أو غيره أخر الى اليقين بتغير الرائحة أو غيره
(وغسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالاجماع أما الكافر
فسيأتى حكمه في فرع الاولياء (وأقل الغسل تعميم بدنه) مرة (بعد إزالة اللحم) عنه ان كان
كذا في الروضة كأصلها أيضا فلا يكفي لها غسلة واحدة وهو مبني على ما صححه الرافعي في الحى
ان الغسلة لا تكفيه عن النجس والحديث وجمع المصنف أنها تكفيه كما تقدم في باب الغسل وكأنه ترك
الاستدراك هنا للعلم به من هناك (ولا تجب نية الغاسل) أى لا تشترط في صحة الغسل (في الأصح)
لان القصد بغسل الميت النفاقة وهي لا تتوقف على نية والثاني تجب لانه غسل واجب كغسل
الحنابة فينوى عند افاضة الماء القراح الغسل الواجب أو غسل الميت ذكره في شرح المذهب (فيكفى)
على الأصح (غرقه) عن الغسل (أو غسل كافر) له (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الصحيح)
المصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لانا ما مورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا
(والاكل وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله الاغتاسل ومن يعينه والولى
لانه كان يستتر عند الاغتسال فيستتر بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره طهوره وقد تولى
غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل بن عباس وأسامة بن زيد ناول الماء والعباس واقف
ثم رواه ابن ماجة وغيره (على لوح) أو سريره لئلا يكون موضع رأسه أعلى لينحدر الماء

(قوله) روى مسلم عن أم سلمة الخ زاد في شرح
الروص ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع
درجته في المهديين واخلفه في عقبه في
الغارين واغفر لنا وله يا رب العالمين
وافصح له في قبره وتوراه قبل ان العين
قبض تبعه الخ * فائدة * قبل ان العين
آخر شئ تنزع منه الروح وأول شئ
تسرع اليه الفساد (قول) المتن
ونزعته قال الاسنوى كان ينبغي تقديم
هذا على ما سلف انتهى أقول قد أشار
الشارح الى هذا فيما سلف (قول)
المتن وغسله الخ انظر هل يسقط بفعل
المسبر مع وجود الرجال كنظيره من
الصلاة وهو متجه (قول) المتن على
لوح روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
غسل على سريره وانه استتر الى أن غسل
عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة
ثلاث وثلاثين ومائتين

(قول) المتجمد بارد واستحب الماوردي والصمري كونه مالحا (قوله) ان تلبد وكذا ان لم تلبد لازالة ما في أصوله من السدر وما عساه يكون من الوسخ (قول) المتن بمشط هو بكسر الميم وضمها وبضمها مع الشين (قول) المتن الايمن أى الحديث وأما الشقان المقبلان فشرهما (قول) المتن فهذه غسلة الح اعلم أن لك في غسل الميت كفتين احدهما غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا وثالثا ثم يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة للواجب وثلثان للتثليث فالجملة تسعة والثانية واحدة بالسدر وأخرى مزيلة وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا وثالثا فالجملة تسع أيضا فالكيفية الاولى في كلام السبكي واقصر عليها الاسنوي وحديث أم عطية قريب منها والثانية في كلام السبكي وتبعه شيخنا في المنهج قال السبكي وكلام المنهاج يمكن جملة عليها بأن يجعل (١٣٩) فيه تقديم وتأخير أى بأن يقال فيغسل الايسر كذلك ثم يصب ماء قراح بعد

ز وال السدر فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى كذلك أقول لكن ينافيه وان يستعان في الاولى الا أن يحمل على الاولى من كل من الغسلات الثلاث اذا علمت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وانما فهم كيفية أخرى حاول حمل المتن عليها أى أن يغسل أولا بالسدر ثم يزيله ثم ثلاثا بالماء القراح فقوله مع قطع النظر الخ يريد أن المحكوم عليه بالغسلة هو تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومزيله وقول المنهاج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء القراح وقوله وان يستعان الى قوله بعد ز وال السدر تفصيل وبيان لما هو الاكل في الاولى وافادة لأن غسلة السدر والمزيلة لا تحسب وانما تحسب التي بالماء القراح ولذا قال الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتي فتكون الثلاثة بالماء القراح يسقط الواجب بأولها ثم هذا الذي ذكره الشارح وحاوله هو ظاهر عبارة الروضة بل لا يقبل غيره وكذا صنع في البهجة والارشاد لكن شارحا بعد أن قرر ذلك نهيا على أن الاكل هو الكيفية الاولى أى التي اعتمدها الاسنوي (قوله) عن السدر أى الذي سلف ذكره في الرافي والذي

عنه ولا يقف تحت (ويغسل في قبض) يلبس عند غسله لانه أستتره وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبض رواه أبو داود وغيره ولكن القميص خفيفا أو باليا ويدخل الغاسل يده في كفه ان كان واسعا ويغسله من تحته وان كان ضيقا فتقر رأس الدخاير يص وأدخل يده في موضع الفتق فلولا يوجد قبض أو لم يتأت غسله فيه سترته ما بين السرة والركبة وسيأتي حكم نظره في المسائل المتورة (جماء بارد) لانه يشد البدن بخلاف المسخن فانه يرخيه الا أن يحتاج اليه لوسع أو يرد وفي المحرر وغيره انه يكون الماء في اثناء كبير ويبعد عن المغسل بحيث لا يصيبه رشاشه (ويجلسه الغاسل) برفق (على المغسل مائلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه واهما في نقرة قفاه) ثلاثا يميل رأسه (ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه امرارا بليغا ليخرج ما فيه) من الفضلات ويكون عنده حينئذ بحجرة متقدمة فاتحة بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثيرا لئلا تظهر رائحة ما يخرج (ثم يفعجه لقفاه ويغسل يساره وعلها خرقه) ملفوفة بها (سوائيه) أى دبره وقبله ومحاولة كما يستنجي الحي وفي النهاية والوسيط انه يغسل كل سواة بخرقه وهو أبلغ في النظافة لكن الذي ذكره الجمهور الاول ويتعهد ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقه وغسل يده بجماء وأسنان (يلف) خرقه (أخرى) على اليد (ويدخل اصبعه ويمر بها على اسنانه) بشئ من الماء كما يستنكح الحي ولا يفتح فاه (ويزيل ما في مخبريه) بفتح الميم وكسر الخاء (من أذى) بأصبعه مع شئ من الماء (ويوضه كالحى) ثلاثا ثلاثا بضمضة واستنشاق وقبل يستغنى عنها بما تهتم ويميل رأسه فها ثلاثا يغسل الماء باطنه ونحوه ذلك حكى الامام ترددا في أنه يكفي وصول الماء مقادير التغر والمخثرين أو يوصل الداخل وقطع بان أسنانه لو كانت متراسة لا تفتح (ثم يغسل رأسه ثم لحية بسدر ونحوه) أى خطمي (ويسرحهما) ان تلبد شعرهما (بمشط واسع الاسنان برفق) ليقبل الانتفا (ويرد المنتف الىه) بان يوضع في كفته كما نقله في الروضة قبيل باب التكفين عن البغوى وغيره (ويغسل شقه الايمن ثم الايسر) القبيلين من عنقه الى قدمه (ثم يحترقه) بالتشديد (الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي القفا والظهر الى القدم ثم يحترقه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها (غسلة ويستحب ثانية وثالثة) فان لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع استحسب الا بتار واحدة (و) يستحب (ان يستعان في الاولى بسدر أو خطمي) بكسر الخاء وحكى فتحها للتنظيف والانتفاء ومنه ما تهتم في الرأس والحية (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف ويخفف الرأى أى خالص (من فرقة الى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل

سينبه عليه المنهاج انه يستعمل في البدن (قول) المتر ثانية وثالثة أى بالماء القراح (قوله) فان لم تحصل النظافة زيد الخ صرح الاسنوي بأن هذه الزيادة في غسلة السدر ومزيله بأن يكثر امعا ويكون وترا اذا حصل الانتفاء بشفع وفي شرح الارشاد للقدسى واعلم أن الزيادة للانتفاء انما هي في غسلة السدر ومزيلته كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الاسنوي وغيره خلاف ما يوهمه الارشاد من أن ذلك من غسلات الماء القراح انتهى (قوله) ومنه ما تقدم الخ أى فالمراد بالاولى باقى البدن غير الرأس والحية (قول) المتن من فرقة هو وسط الرأس سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي المفرق بفتح الرأى وكسرها

وله) كافورا أو شيئا يجب أن يكون هذا شك من الراوى (قوله) خطا بالام عطية أى لأن غيرها تبع لها وتظيره قوله تعالى على خوف من فرعون ملائمتهم أن يقتلهم (قول) المتن ويغسل الرجل الرجل بحث الاسنوى الحاق الامر بالمرأة (١٤٠) (قوله) والاول فهم المنصوب حكمه

لثافادة الاحتصاص هذه الحاشية
نبتا ولم أر الى الآن هل لي فيها سلف أم لا
فيها ان افادة الاختصاص انما هي في
قديم المجهول على عامه وأما كونها في
قديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه
قول) المتن ويغسل أمته قياسا على
زوجة (قوله) لا تتقالها عنه قد
يد أم الولد ويحجب بأنها انتقلت عنه
الى الحرية بخلاف الزوجة فان علقها
باقية (قوله) حرمة بضعهن قضية
هذه العلة انه لا يغسل المحوسية والوثنية
وكل أمة تحرم بضعها عليه (قوله) أى
السيد أحسن منه أن يقول أى
الخليل والزوجة (قول) المتن أو
أجنبية لومات مسلم وهناك كافر وامرأة
أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المرأة
(قول) المتن يجب في الاصح انظر لو كان
على القبل أو الدبر نجاسة ماذا يفعل
ثم رأيت في شرح الروض قال الاظهر
انه يبلها لانه لا يدل لها (قوله) وأولى
الساء هذا الذى قدره الشارح هو
المراد وان كان قضية العبارة وأولى
الرجال بها قراياتها ثم التعبير بالقرابات
تظريه الاسنوى من وجهين أحدهما
ان المؤلف توهم ان القرابة خاصة بالانثى
التالى ان القرابات من كلام العوام كما
قال الجوهري وسببه ان المصدر لا يجمع
اذا احتاج نوعه وأيضا فهمى مصدر
وقد أطلتها على الأشخاص وقال قبل
ذلك انها مصدر بمعنى الرحم تقول بني
وبنه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتى ولا
تقول هم قرابتى ولا هم قراباى والعامة

بمن الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وانما بحسب منها غسلة الماء القراح فيكون
الثلاث بالماء القراح فيسقط الواجب بأولها (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء
القراح (قليل كافر) بحيث لا يضر الماء لان راحته تطرد الهوام وهو في الاخرة كدويلين مفاصله
بعد الغسل ثم ينشف تشييفا بليغا لثلاث قبل أ كفايه فيسرع ليه الفساد وفي العصيين قوله صلى الله عليه
وسلم لغاسلات ابنته زينب رضى الله عنها ابدأن يمسها من موانع الوضوء منها وأغسلها ثلاثا أو خمسا
أو أكثر من ذلك ان رأيت ذلك بما عوسدروا جعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية
منهن ومشطناها ثلاثة قرون وفي رواية ففصرنا شعرها ثلاثة قرون وألتنها خافها وقوله أو خمسا
الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخيير وقوله ان رأيت
أى احجبت وكاف ذلك بالكسر خطا بالام عطية ومشطنا ونفرا بالتخفيف وثلاثة قرون أى نسائر
القرنين والناسية (ولو خرج بعده) أى الغسل (نجس وجب ازالته فقط) وان خرج من الفرج
لسقوط الفرض بما وجد (وتيل) تجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليجتم أمره
بالاكمل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الغسل في الخارج من الفرج كما في الحى وأطلق الجمهور
الخلاف وأشار صاحب العدة الى تخصيصه بالخارج قبل الادراج في الاصح فن قل في الروضة موافق
صاحب العدة والثاني أبو الطيب والمحامى والسر حصى صاحب الامالى فحزموا بالاكتفاء بغسل
النسابة بعد الادراج وقال في شرح المذهب اطلاق الجمهور يشمل على ما قبل الادراج (و يغسل الرجل
الرجل والمرأة المرأة) هذا هو الاصل والاول فهم المنصوب (و يغسل أمتهم ووجهه ووجهها)
أى لهم ذلك بخلاف الامه لا تغسل سيدها في الاصح لا تتقالها عنه والزوجة لا تنطح حقوقها بالموت
بدليل التوارث وقيل صلى الله عليه وسلم لعائشة لومت قبلى لغسلتك وكنت لراى ابن ماجه وغيره
وسواء في الامة في الشقين القنة والمبرة وأم الولد أما المكاتبه فله غسلها أيضا لا رتضاع كتابتها بوجها
وليس لها غسله بخلاف لانها كانت محرمة عليه وليس له غسل الزوجة وانعنته والمستبرأة
ولا لهن غسله بخلاف لحرمة بضعهن عليه وسواء في الزوجة المسلمة والدمية في الشقين الا ان غسل
الدمية لزوجه المسلم مكروه ذكره الراى كالمذهب عن النص وفي شرحه السيد الدمي غسلاها
(ولفان) أى السيد وأحد الزوجين (خرقة) على يدهما (وليس) بينهما ما بين الميت
أى ينبغي ذلك كما عبر به في المحرفان لم يفعله صح الغسل ولا يبنى على الخلاف في انتقاض طهر الملبوس
وأما وضوء الغاسل فينتقض (فان لم يحضر إلا أجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل
(بسم في الاصح) الحاقا لانتقاد الغاسل بفقد الماء والثاني يغسل الميت في ثيابه وباب الغاسل على
يده خرقة ويغسل طرفه ما أمكنه فان انطرق الى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجال به) أى بالرجل
في غسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصبات من النسب ثم الولد كسباى وقيل تقدم
الزوجة عليهم لانها كانت تنظر منه الى ما لا ينظرون وهو ما بين اسرة والركبة وبعدهم ذو الارحام ثم
الرجال الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الاجانب (و) أولى
النساء (ها) أى المرأة في غسلها (قراياتها وقرباى من على الزوج في المصح) ووجه مقابله

تقول ذلك ولا يمكن قول هو قري قاله الجوهري انتهى * فائدة * مذهبان الموت محترم للنظر بشهوة في حق
الزواج دون النظر بغر شهوة واعلم أن قول الشارح أولى النساء يندفع به اشكال الاسنوى الاول

(قول) المتوذات محرمية ر بما يؤخذ من مجموعهم ان ثبت العلم البعيدة اذا كانت امان الرضاع أو اختا تقدم على بنت العلم القريبة ولكن الظاهر كما قال الاستوى ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله) ثم بعد القربايات ذوات الولاء الخ اقضى هذا ان ذوات الارحام يقدم من هنا على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل فافرق ولعله قوة الذكور بدليل عقلهم عنه (قوله) ثم كل من قدم بشرط الاسلام لا يقال (١٤١) قضيته انه لا يشترط في تقدمه البلوغ ولا الحرية ولا العدالة لا نقول قد أحالوا على الصلاة

وسأق في الصلاة ان الحر البعيد يقدم على الرقيق القريب ويأتي الكلام على غير ذلك أيضا (قوله) كما قاله في الروضة الخ وأيضا فقياس على عدم ختنه (قوله) عن الام والمختصر أرى فهو جديد أيضا ولذا عبر بالظاهر ولم يقل قلت القديم أظهر

(فصل يكفن الخ) (قوله) في الحر يربح الاذرعى استثناء الحرير اذا كان على قبل المعركة لاسيما اذا تلطخ بالدم فيدفن فيه كما هو * فرع * يجوز تقفين المحضة فيها حرم عليها لبسه كما يجوز تطيبها (قوله) فن جياذ الشاب لو كان عليه دين مستغرق ومن عادته التقير على نفسه فينبغي اعتباره ما كان عليه في حياته من التقير ولا يكون من جياذ الشاب (قول) المتن ثوب قضيته عدم جواز التطيب وهو ظاهر نعم ان تعذر الثوب فعل وبجس الاسنوى وغيره تقديم الاذرعى ونحوه عليه (قوله) أحصها الاو استشكل ذلك بأن كسوة الرقيق لا يكفي فيها ستر العورة لانه تخيير واذا ل كما قاله الرافعي فالميت أولى ثم هذا الخلاف مبني على خلاف غريب وهو ان الشخص بموته هل يصبر كاه عورة أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التيجيز (قول) المتن باسقاطه بحث الاسنوى اسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسألة بناء على أن الواجب ستر العورة (قوله)

انه كان ينظر منها الى ما لا ينظرن البسه (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو قدرت د كرا لم يحل له نكاحها فان استوت اثنتان في المحرمية فالتي في محل العصوبة أولى كالعمة مع الخالة والوالدة لا محرمية لهن تقدم منهن الاقرب فالاقرب (ثم) بعد القربايات ذوات الولاء كما ذكره في شرح المذهب ثم (الاجنبية) ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم قلت الابن العلم ونحوه) وهو كل قريب ليس بمحرم (فكالا يجنبى والله أعلم) فلا حقه في غسلها بلا خلاف قاله في شرح المذهب وقال بنه عليه صاحب العدة وغيره وأهمله الاكثر (ويقدم عليهم) أى على رجال القرابة (الزوج في الاصح) لانهم ذكور وهو ينظر الى ما لا ينظرون اليه والثاني يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت ثم كل من قدم شرطه الاسلام وان لا يكون قاتلا لليت (ولا يقرب المحرم طبا) كالكا فور في غسله وكفنه (ولا يؤخذ شعره ونظفره) ابقاء لاثرا لاحرام قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذى مات وهو واقف معه بعرفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواء الشيطان (وتطيب المعتدة) التي كان يحرم عليها الطبيب بان كانت في عده وفاة (في الاصح) لزوال المعنى المترتب عليه تحريم الطبيب وهو التنجس على زوجها والتحرز عن الرجال والثاني يستحب التحريم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجديده لا يكره في غير المحرم أحد نظفره وشعر ابطه وعاته وشارب) قال الرافعي كالرويانى ولا يستحب وقال في الروضة عن الاكثرين أو الاكثريين الجديده يستحب كالحى والقديم انه يكره لان مصيره الى البلاء (قلت الاظهر كراهته والله أعلم) لما قاله في الروضة من ان أجزاء الميت محترمة فلا تتهل بهذا قال ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فيه شيء معقد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الام والمختصر ولذلك عبر هنا بالظاهر وفي الروضة قال أحصا بنا ويفعل هذه الامور قبل الغسل

(فصل يكفن بجماله لبسه حيا) من حرير وغيره للمرأة وغيره للرجل ويحرم تكفنه بالحرير ويكره تكفينها به للسرف قال في الروضة ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكثرا فن جياذ الشاب أو متوسطا فن وسطها أو مقلان خشنها وسأق في الزيادة كلام آخر (وأقله ثوب) وهو ما يستر العورة أو جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة وجهان أحصهما في الروضة وشرح المذهب الاو فيختلف قدره في الذكورة والافوة وجزم بالثاني الامام والغزالي والبعغوى وغيرهم (ولا تغذ) بالتشديد (وصيته باسقاطه) أى الثوب الواحد لانه حق لله تعالى بخلاف الثوب الثاني والثالث الا في ذكرهما في الافضل فانهما حق للميت تنفذ وصيته باسقاطهما ولو أوصى بساتر العورة ففي شرح المذهب عن صاحب التقریب والامام والغزالي وغيرهم لم تصح وصيته ويجب تكفنه بساتر لجميع يده ولولم يوص فقال بعض الورثة يكفن بثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة وبعضهم بساتر العورة فقط وقلنا يجوزاه كفن بثوب أو ثلاثة ذكره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة كفنها وقيل بثوب ولو اتفقوا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التمه انه على الخلاف قال في الروضة قول التمه أقيس

٣٦ ل لم تصح وصيته الخ قال جماعة من المتأخرين هو محمول على مذهب الامام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن (قوله) كفن بثوب هذا قد يشكل عليه ما سبأق عن التمه الذي قاله في الروضة انه أقيس (قوله) انه على الخلاف قضيته وجوب الثلاث ولا يشك على قولهم أقل الكفن ثوب أو سائر العورة لانه لا يحتاج في اسقاط الغرض الى زيادة في بيت المال أو غيره وأما عند اتساع التركة فتستوفى الثلاث وجوبا

أقوله) وقد يستشكل فيه انسان الخ لك أن تقول الميت خربت ذمته وقد تعلق الدين بالتركاة فاذن الغرماء في صرفها في الكفن والحال ماد كرمته من
 لمساخنة بما يتعلق من الدين بذلك فلا أثر لتعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز أن يمنع المطالبة به في الآخرة ويجاب من طرف النووي بأن ذلك لا يسهط
 الدين من ذمته بدليل ما لو ظهر له مال ثم المسألة التي قبلها قابلة لهذا التشكيل بناء (١٤٣) على أن الواجب ستر العورة وقد يجمع الغريم

من الرائد (قول) المتن ويجوز رابع
 وخامس أي ولكن الافضل خلافه كما
 تقدم قال الاذرعى ولو كان في الورثة نحو
 صه برامتع الرائد على الثلاث (قول)
 المتن فهمى لقائف فان اقتصر على اهل اقمع
 قيص وعمامة للرجل فهو خلاف الاول
 لامع كروه قاله في شرح المذهب
 (قول) المتن وفي قول الخ توجهه ان
 الخمسة فيها كالثلاثة في الرجل (قول)
 المتن ومحله أصل التركة دليله الاجماع
 وان النبي صلى الله عليه وسلم كفن
 مصعب بن عمير في غمرة والرجل الذي
 مات محرما في ثوبه ولم يسأل هل هناك
 عليه دين أم لا (قول) المتن فعلى من
 عليه نفقته قضيته ان الأب لا يجب عليه
 تكفين الابن البالغ الفقير لان نفقته غير
 واجبة عند المصنف ~~المتن~~ نقل في
 الكبير عن التتمة وجوب تكفينه وعلاه
 بأر نفقته يجب اذا كان عاجزا والميت
 عاجز وخبره بذلك في الروضة وأشار الى
 ذلك الشارح بقوله لا يجزئه بالموت (قوله)
 والتمس الخ لو كان مبعضا فعليه وعلى
 السيد فيما يظن فان كل بينهما ما ياء
 ثم مات في نوبة أحدهما احتل أن يكون
 الامر كذلك لطلان المهابة كافي
 الكتاب ويحتمل اختصاص ذلك بندي
 النوبة (قوله) معطوف على أصل
 التركة جواب عما يقال طاهرا العمارة
 ان محل التعلق بالزوج اذا لم تكن تركة
 (قوله) في الحياة وكانت معه كلاب
 والابن لكن تكفيها ومؤنة تجهيرها

ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء ثوب والورثة ثلاثة أجيب الغرماء في الاصح لانه الى براءة
 ذمته أخرج منه الى زيادة السترقال في شرح المذهب ولو قال الغرماء يكفن سائر العورة والورثة
 بسائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره انه تضاعف على سائر جميع البدن ولو اتفقت الورثة
 والغرماء على ثلاثة أبواب جاز بلا خلاف سرح به القاضى حسين وآخرون وقد يشكك فيه انسان
 من حيث ان ذمته تبقى مرغنة بالدين انتهى (والافضل لرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب بجمانية يضل ليس فيها قميص ولا عمامة رواء الشينيان
 (ويجوز رابع وخامس) قال في شرح المذهب من غير كراهة (ولها) أي والافضل للمرأة (حمسة)
 رعاية لزيادة السترفها والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف والحنثي بانراة فيما ذكر
 (ومن كفن منها بثلاثة فهمى لقائف) يستكمل منها جميع البدن (وان كفن) الرجل (في خمسة
 زيد عمامة وقميص تحت) روى البيهقي ان عبد الله بن عمر كفن ابنه في حمسة أبواب قميص وعمامة
 وثلاث انساب (وان كفن في خمسة ازار وخمار وقميص ولبا كتاب وفي قول ثلاث لفائف وازار
 وخمار) والازار والمتر ما تستر به العورة والخمار ما يغطي به الرأس ويجعل به اليبص وهو بعد
 الازار ثم تلف روى بوداوداه صلى الله عليه وسلم اعطى ابا سلات في تكفين ابنته أم كلثوم رضي الله
 عنها الخفاء ثم اندرع ثم الخمار ثم المخفة ثم درجت بعد في الثوب الآخر والخفاء تكسر الخاء الازار
 والدرع التميمص (ويسن الابيض) قال صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فاهما حبر
 ثيابكم وكه وافهموا وناكم واد الترمذي وغيره وزال حسن صحيح وسأقي في الزيادة ان المقول أولى
 من الجديد (يحمله أصل التركة) يبدأ به في جملة مؤنة التجهير بها كسبأ في قول القرائن انه يبدأ
 من ركة الميت بمؤنة تجهيره انه أرى تعلق بعين التركة حتى فيقصد علمها ويستثنى من هذا الأصل من
 لزوجها مال فكمها عليه في الاصح الآتي (ان لم يكن) للميت في غير الصورة استسماة تركة (معلى
 من عليه ذمته من قريب وسيد) سواء في الميت أو نسل والفرع الفقير والمستجير بالهجرة بالموت
 واقف وأم الولد وانما كتاب لا ينسخ ذمته بونه (وكذا الروي) معطوف على أصل التركة أي عليه
 كفن زوجته في حمسة ذمة يتجهير بها (في المنع) لوجوب نفقته عليه في الحياة وانما قل صارت
 بالموت احتمية وعلى الاصح لو لم يكن للزوجة مال وجب في مالها واد لم يكن للميت مال وه كان له من تلمه
 نفقة يجب كنفه ومؤنة تجهيره في بيت المال كنفقة في الحياة من لم يكن في بيت المال مال فعلى عامة
 المسلمين ولا يلزمهم اتكدين باكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن علمه ذمته وقيل لمهمما التمكن
 ثلاثة أبواب (ويستأحسن ابقاءه واوسعهها والثانية مؤنة او كذا) لثالثه) أي فوق الثانية
 (ويذكر) بلحجة (على كل واحدة حنوط) تمنع الحاء نوع من الطيب وكذا ويرد على الاولى
 قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (ويوضع الميت فوقها من ثوبا) على ظهره
 (وعليه حنوط وكفور) ويستحب تخيير الكفن بعد اولا (وتشأبأه) حرة عند ايدس
 بينهما قطن عليه حنوط وكفور (ويجعل على منافذ يديه) من الخرب واد ديب والعيب (قطن)

عليه
 (قوله) ومن عليه نفقة دخل فيه الروح (قول) المتن وبنائة
 فوقها الخ المراد الثانية والثالثة في الرتبة فيفقد اعتبار السعة والحسن فيوافق ما في شرح المذهب

(قول) المتن نزع الشداد الظاهر اختصاص (١٤١) النزع بشداد الفائف دون شداد اليمين السابق ونحوه (قول) المتن بقربها

لوتعارضت هذه الصفات فانظر ماذا
يراعى (قوله) من غير الاسراع يعنى
لو أتى بالسنة وهي الاسراع ولم يكن
خيف التغبر لا من الاسراع بل من أمر
غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح
فيما يأتي زيد في الاسراع ولم يقل أسرع بها
(قوله) زيد في الاسراع * تمة * المنصوص
وقول الأكثرين عدم استحباب القيام
لها وخالف المتولى واختار مقلته في
شرح المذهب

*) (فصل اصلاته أركان الخ) * (قول)
المتن ويكفي نية الفرض أى كفى أن
الظهر مثلاً لا يشترط أن يتعرض
لكونها فرض عين (قوله) فلا بد
الخ هو شامل لصلاة الصبي وصلاة
النساء وقد صرح النووي في شرح
المذهب بأن النساء إذا صلين مع الرجال
تقع لهن نافلة (قوله) تعرض الكمال
وصفها قال السنوى بدله لتمييز عن
فرض العين والاحسن ما قاله الشارح
فليتأمل ولك أن تقول هل يحرى نظير
هذا الوجه في فروض الاعيان وقد
يجاب بأنها الأصل والغالب (قول)
المتن ولا يجب تعيين الميت لانه قد لا يعرفه
(قوله) كزيد أو عمرو واستتي بعضهم
الغائب وعليه فيعينه ولو باضافته للبلد
ونحوها فيما يظهر (قول) المتن فواهم
لونوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على
البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدتهم
عشرة فباثوا أحد عشر وجب إعادة
الصلاة على الجميع لأن فهم من لم يصل
عليه وهو غير معين بخلاف العكس
ذكره في البحر ونبه على انه لو صلى على
حى وميت صححت مع الجهل دون العلم
(قول) المتن ثم يتابعه في الاصح قال
السنوى هذا الخلاف في الوجوب
لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب

عليه حنوط وكافور (ويبلغ عليه الفائف) بأن يثني كل منهما من طرف شقه الايسر على اليمين ثم من
طرف شقه اليمين على الايسر كما يفعل الحي بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند
رأسه أكثر (وتشد) بشداد خوف الانتشار عند الحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه
(ولا يلبس المحرم الذي ذكره حنوط ولا يستر رأسه ولا وجه المحرمة) ابقاء لاثرا الاحرام وتقدم انه لا يقرب
طياً (وحمل الجنائز بين العمودين افضل من الترييع في الاصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن
ابن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الام الاول بسند صحيح
والثاني بسند ضعيف والثاني الترييع افضل والثالث هما سواء (وهو) أى الحمل بين العمودين
أن يضع الحشبتين المتقدمتين (وهما العمودان) على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان
أحدهما من الجانب اليمين والاخر من الايسر ولتوسط المؤخرتين واحد كل مقدمتين لم يربا بين قدميه
بخلاف المتقدمتين (والترييع أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين
العمود اليمين على عاتقه الايسر والاخر العمود الايسر على عاتقه اليمين والمتأخران كذلك (والمشى
امامها بقربها) بحيث لو التفت رآها (افضل) منه ببعدها فلا يراها لكثرة الماشين معها
والمشى امامها افضل منه خلفها للرا كعب والماشى وفي الروضة ينبغي أن لا يركب في ذهابه معها
الا لعذر كمرض أو ضعف قال في شرح المذهب فلا بأس به وهو لغیر عذر يكره روى أصحاب السنن
الاربعة عن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون امام الجنائز وصحبه ابن
حبان وروى الحاکم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنائز والماشى عن
يمينها وشمالها قريباً منها والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط
بخارى (ويسرع بها) ندب الحديث الشيخين اسرعوا بالجنائز فان تلك صالحة فغير تقدر منها اليه
وان تلك سوى ذلك فترتفع عنه عن رقابكم (ان لم يخف تغيره) أى الميت بالاسراع فتأتى به حينئذ
والاسراع فوق المشى المعتاد ودون الخبيب لئلا ينقطع الضعفاء فان خيف تغير الميت من غير الاسراع
أو انضجاره أو اتفاخه زيد في الاسراع

*) (فصل اصلاته أركان أحدها البية) * كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أى كوقت نية غيرها
من الصلوات وهو وقت التكبير للاحرام كما تقدم في باب صفة الصلاة انه يجب قرن البية بالتكبير
(وتكفي نية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب صفة الصلاة (وقبل يشترط
نية فرض كفاية) تعرض الكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزيد أو عمرو أو رجل أو امرأة
بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وان كان مأموماً ونوى الصلاة على من يصلى عليه امامه جاز (قال
عين وأخطأ كالنوى الصلاة على زيد فاذا هو عمرو أو رجل فكان امرأة (بطلت) أى لم تصح
صلاته كما عبر به في المحرر وغيره زادت في الروضة هذا اذا لم يشر الى الميت فان اشارت في الاصح (وان
حضر موتى فواهم) أى قصدتهم في نية وعبرة المحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المة ندى
نية الاقتداء (الثاني) من الأركان (اربعة تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه اربعاً (فان خمس) عمداً (لم تبطل)
صلاته (في الاصح) لانه زاد ذكره والثاني يقول زاد ركناً وروى مسلم عن زيد بن ارقم انه صلى الله
عليه وسلم كان يكبر خمساً ولا تبطل في السهو جزماً ولا مدخل لسهو السهو فيها (ولو خمس امامه)
وقلنا لا تبطل صلاته (لم يتابعه) في الاصح وفي الروضة كأصلها الاظهر ورجح في شرح المذهب القطع به

لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب

(بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) والثاني يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقته (الثالث السلام) وهو
 (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدده ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع
 قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات (بعد) التكبيرة (الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر
 كلام الغزالي روى البيهقي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أو بعد أو قرأ بأم القرآن
 بعد التكبيرة الأولى (قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح
 به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كإصاها عن النص أنه لو أخر قراءة الميت إلى التكبيرة الثانية جاز
 (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي عقبا ذكره في شرح المذهب
 عن المدرخي وكأنه بنى على تعيين الفاتحة قبلها روى الدارقطني والبيهقي عن عائشة حدث لا يقبل
 الله صلاة إلا بطوره والصلاة على لكن ضعفاء (والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب) فيها
 بل نسق وقيل تجب وهو الخلاف المتقدم في الشهاد الآخرة هذه أولى بالمنع لئلا يعمد على التخفيف
 (السادس الدعاء للميت بعد الثالثة) قال في شرح المذهب لا يجزئ في غيرها بخلاف وليس تخصيصه
 به دليل واضح انتهى وأقله ما يطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمه اللهم اغفر له وسبأ في آكله
 (السابع القيام على المذهب أن قدر) عليه كغيرها من الفرائض وقيل وجهان أحدهما
 لا يجب لثبوتها بالنافذة في جواز الترك والثاني يجب أن تعين عليه (ويسن رفع يديه في التكبيرات)
 فيها حذو منكبيه ووضعهما على صدره كغيرها من الصلوات (واسرار القراءة) فيها في ليل
 أو نهار (وقيل يجهر ليلًا) روى النسائي عن أبي أمامة بن سهل أن السنة في الصلاة على الجنائز
 أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثا والتسليم عند الأخيرة (والأصح ديب
 التعمد دون الاقتراح) لطوله والثاني يندب أن يقرأ في غيرهما والثالث لا يندب واحد منهما تخفيفا
 ولا تدب السورة في الجمع ويندب التأمين عقب الفاتحة (وقول في الثالثة اللهم هدا عبدك
 وابن عبدك إلى آخره) وبقيته كما في المحرر يخرج من روح الدنيا وسعته بفتح أولهما أي يسير بينهما
 واتساعها ومحبوته وأجابه فيها أي يحبها ومن يحبه إلى طلبة القبر ومهولاته أي من الأحوال
 كان يشهد أن لا إله إلا أنت وان محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم أنه نزل بك وأنت خير منزول به
 وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئت لك راغبين إليك فغفر الله الله الله أن كان
 محسنا فزد في إحسانه وان كان مسيئا فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضا ووقته القبر وعذابه
 وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنا إلى جنتك
 يا أرحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الأحاديث واستحسنه أصحابه فان كان الميت
 امرأة قال اللهم هذه أمتك وبنت عبدك ويؤث الضمائر في الروضة ولو ذكرها على إرادة
 الشخص لم يضر (وبقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا وننا وصغيرانا وكبيرنا وذكرنا وأننا
 اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان) روى أبو داود والترمذي
 وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر
 لحينا وميتنا إلى آخره زاد غير الترمذي اللهم لا تخرمنا أجره ولا تضلنا بعده والجب بين الدعاء من ذكره
 في الشرح الصغير وأشار إليه في الكبير وليدكر في الروضة ولا شرح المذهب وتقدم اثني في منهما
 لأن بعض الأولي يعني (ويقول في الطيف مع هذا الثاني اللهم اجعله فرطنا لآبويه) أي سابقا متهما
 مصالحهما في الآخرة (وسلفا وذخرا) بالآل المحبة (وعظة) أي وعظة (واعتبارا وشفيعا)
 وتثله موزنهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) وفي الروضة كإصاها ولا تقسمهما بعده ولا تخرمهما

(قوله) فارقته لو فعل الإمام ذلك على وجه
 السهو ونحوه فالأمر مخير بين المصارفة
 والانتظار (قول) المتن الثالث السلام
 لحديث تحليلها التسليم (قول) المتن قراءة
 الفاتحة روى البخاري عن ابن عباس
 رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ
 فيها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا أنها سنة
 قال النووي رحمه الله وقوله أنها سنة
 كقول الصحابي من السنة كذا فيكون
 مرفوعا (قول) المتن قلت تجزئ الخ
 يستفاد منه كما قال الاستوى ثلاثة أشياء
 إخلاء الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم
 اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره
 والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة
 (قوله) عقبها قال الاستوى والتخصيص
 بالثانية يحتاج إلى دليل (قوله) وكأنه
 لم يفرقه وفي قوله ذكره راجع إلى قوله أي
 عقبها (قوله) لكن ضعفاء أقول روى
 الحاكم عن أبي أمامة أن رجلا من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره
 أن السنة أن يكبر الإمام ثم يصلي على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء
 للميت في التكبيرة الثالثة ويسلم ثم يقول أنه
 على شرط الشيخين (قوله) وأقله ظاهر
 إطلاقه كغيره أن هذا الأقول حتى
 في الطفل فلا يكفي الدعاء لو ألبس لكن
 قد يشكل على ذلك السقط يصلي عليه
 ويذبح لوالديه ويمكن دفع الاشكال
 (قوله) نسيم ويحسها قال الاستوى
 ويراد به قضاء أيضا (قول) المتن
 وأفرغ الصبر الخ نظر هل يقطع هذا
 إذا كان أبواه ميتين وكذا قوله وعظة
 واعتبارا

(قول) المتن وفي الرابعة قال في شرح المذهب اتفق الأصحاب على عدم وجوب ذكرها (قول) المتن فلم يكبر الخ لو كبر المأموم مع تكبيرة الإمام الأخرى اتجه الوجه ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل يقول بالجملة أم بالبطان هو محل نظر (قوله) متفاحش وجه ذلك أنه المتابعة هنا لا تطهر إلا بالواقعة فيها خلوها عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره أنه لو تخلف بالارابعة حتى سلم الإمام لا تبطل صلاته (قوله) يتخلف ويتم أي ما لم يسبق تكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف بعد رهنسا (قوله) أي بناء على نذب التعوذ الخ قضيته أن لو فرضنا على عدم النذب تخالف واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أولى بالتخلف فيما يظهر (قول) المتن وفي قول محل الخلاف إذا رفعت (١٤٥) أما إذا بقيت بسبب ما في قول الأذكار قطعاً قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول فلو أبقرها

أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصلي عليه ويدهي لوالديه بالعافية والرحمة (وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح التاء وضمة واو لا تقتنا بعده أي بالاتباع بالعماسي وفي التنبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الأولان في حديث أبي هريرة (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال أنه كالتخلف بركن (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها) كالدعاء رعاية لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صاف عن الأشكال أي لما قدمه عن النص من جواز تأخير تراجمها إلى التكبيرة الثانية (ولو كبر) الإمام (أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيره (كبره وسقطت القراءة) عنه كالركوع الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه بركعة معه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) والثاني يتخلف ويتمها وهما كالوجهين فيما إذا ركع الإمام في فاتحة المسبوق والأصح هناك كما تقدمت نالت وهو أنه اشتغل بآفتاح أو تعوذ تخلف وقرأ بقدره والاتباع الإمام ولم يذكرا الشيطان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريانه هنا وبه صرح الفوراني أي بناء على نذب التعوذ والافتتاح (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق بالي التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات (وفي قول لا يشترط الأذكار) بلى يأتي بباقي التكبيرات نسقاً لأن الجنائزاة ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب أن لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل إتمامه (ويشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالطهارة وسرا العورة والاستقبال ويشترط أيضاً تقدم غسل الميت كما سيأتي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كعادة السلف (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به (وقيل يجب) لسقوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا إله إلا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عند قائله أن يحمل الجنائزاة أربعة لأن في أقل منها ازدراء بالميت قال وسواء صلوا جماعة أم أفراداً كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال سواء إلى آخره واقتصر فيها على حكاية الأول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجوه كما في المحرر وينتزع عليها ما لو بان حدث الإمام أو بعض المأمومين أن بقي العدد المعتبر سقط الفرض والأفلا وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أحدهما نعم قال في شرح المذهب قال أصحابنا إذا صلى على جنازة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال غرضه من هذا أنه في الروضة ذكر

أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصلي عليه ويدهي لوالديه بالعافية والرحمة (وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح التاء وضمة واو لا تقتنا بعده أي بالاتباع بالعماسي وفي التنبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الأولان في حديث أبي هريرة (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال أنه كالتخلف بركن (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها) كالدعاء رعاية لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صاف عن الأشكال أي لما قدمه عن النص من جواز تأخير تراجمها إلى التكبيرة الثانية (ولو كبر) الإمام (أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيره (كبره وسقطت القراءة) عنه كالركوع الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه بركعة معه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) والثاني يتخلف ويتمها وهما كالوجهين فيما إذا ركع الإمام في فاتحة المسبوق والأصح هناك كما تقدمت نالت وهو أنه اشتغل بآفتاح أو تعوذ تخلف وقرأ بقدره والاتباع الإمام ولم يذكرا الشيطان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريانه هنا وبه صرح الفوراني أي بناء على نذب التعوذ والافتتاح (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق بالي التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات (وفي قول لا يشترط الأذكار) بلى يأتي بباقي التكبيرات نسقاً لأن الجنائزاة ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب أن لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل إتمامه (ويشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالطهارة وسرا العورة والاستقبال ويشترط أيضاً تقدم غسل الميت كما سيأتي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كعادة السلف (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به (وقيل يجب) لسقوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا إله إلا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عند قائله أن يحمل الجنائزاة أربعة لأن في أقل منها ازدراء بالميت قال وسواء صلوا جماعة أم أفراداً كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال سواء إلى آخره واقتصر فيها على حكاية الأول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجوه كما في المحرر وينتزع عليها ما لو بان حدث الإمام أو بعض المأمومين أن بقي العدد المعتبر سقط الفرض والأفلا وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أحدهما نعم قال في شرح المذهب قال أصحابنا إذا صلى على جنازة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال غرضه من هذا أنه في الروضة ذكر

٣٧ ل الأول والثالث قولين ودكر الثاني والرابع وجهين (قوله) على حكاية الأول المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها بواحد (قول) المتن وهناك قال الأسنوي احتريه بها إذا غاب عن المجلس أو البلد فان اتجه الحاقه بالصلاة على الغائب كما ستعرفه فان كان في صحراء فاحتمل الحاقه بطلب الماء كما في التيمم انتهى وقوله رجال قال الأسنوي مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الارشاد لمؤلفه ما يخالف كلامه في مسألة الصبي قلت وما أدري ما دأب قول الأسنوي فيما إذا لم يوجد بالبلد إلا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق بهن بل لا ريب وأما صحتهما منهن فلا اشكال فهناك قال بجهتها وتعلق الفرض بهن وأنه مع ذلك لا يسقط منهن إلا بفعل الصبي في غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم

بما يرضي علمه بل تقع صلاته معهم نافلة (قوله) **الاثلاثة** كذا يقال لوقلنا باثنتين أو أربعة (قول) **المن** من البلد قضية كلامهم
 في غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه الخارج من البلد بخلاف الذي في البلد وإن أفرط اتساعها واعلم انه سيأتي ان الشخص
 يفتت بهم وتغذ غسله لا يصلي عليه وقضيته ان الغائب اذا كان ببلد الحرب ونحوها (١٤٦) وغاب على القطن عدم تغسيله لا يصلي

ليه بل لو شك في غسله كان الامر كذلك
 بما يظهر ثم رأيت الزكشي نقل عن
 صاحب الوافي انه لو كان الميت خارج
 سور قريسا منه فهو كداخله (قول)
 استن والاصح تخصيص العجة أى في
 لغائب والدفن (قول) **المن** بمن
 ن من أهل فرضها قال الرافعي وغيره لان
 ذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا
 لتعليل يقتضي المنع في الحائض أيضا
 ذالم يتصف الشخص بالاهلية لا بعد
 الموت واعلم ان معنى قولهم لا يتطوع
 بها انه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير
 منازة بخلاف صلاة الظهر فانه يؤتى
 صورتها ابتداء بلا سبب قاله الزوى
 شرح المذهب وكان الحامل له على ذلك
 نها تقع نافلة اذا أعيدت وان كانت
 لاعادة غير مندوبة وتصح نافلة أيضا
 لنساء اذا فعلن مع الرجال (قوله) وقبل
 يد اقل السبكي هو أن تعفها (قوله) بما
 شغل عليه الضمير راجع للفرع وقوله
 فصل متعلق بقوله ترجية (قوله) لان
 دعاء أقرب الى الاجابة أى لانكسار
 قلبه وتأمله وأيضا فالصلاة عليه حق من
 حقوقه فكانت كالتسكين وبالقديم قال
 الأئمة الثلاثة ولنا وجه أيضا مرجوح
 ان الموصى له بالصلاة مقدم على القريب
 (قوله) أبوه خرج أبو الائم فانه من ذوى
 الارحام (قوله) اذ لا مدخل الح أحجب
 بأنه لا يلزم من انتفاء استقلالها عدم
 صلاحيتها للترجيح (قوله) لصحح طريق
 القطع أى الحاقه هذه المسألة بالارث

في الاصح) لان دعاءهم أقرب الى الاجابة والثاني استند الى صحة صلاته وجماعته كالرجال فتأني عليه
 الوجوه السابقة فهم وعلى الاصح فحين ان لم يكن رجل صلي للضرورة منفردات وسقط الفرض
 بهن ولا تستحب لهن الجماعة وقيل تستحب في جنازة المرأة قال في الروضة انه لم يعضرا الا النساء توجه
 الفرض عليهن واذا حضرن مع الرجال لم توجه الفرض عليهن فلو لم يحضرا الرجل ونساء وقتلنا
 لا يسقط الا بثلاثة توجه التعميم عليهن واظهار ان الخنثى في هذا الفصل كالمرأة وجرم هذا التشبيه
 في شرح المذهب وقال فيه في باب الاحداث اذا صلى الخنثى على الميت فله حكم المرأة فلا يسقط
 به الفرض في الاصح (ويصلى على الغائب عن البلد) لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي
 في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلى فصلى عليه وكبر أربعين مرة والشيطان وذلك في رجب
 سنة تسع وسواء كان الميت في جهة القبلة أم لا على مسافة القصر أم لا أما الحاضر في البلد فلا يصلي عليه
 الا من حضره ويشترط ان لا يكون بينهما أكثر من ثلثمائة ذراع تقريباً قاله الشيخ أبو محمد (ويجب
 تقديمها) أى الصلاة (على الدفن) فان دفن قبلها ثم الدافون وصلى على القبر كما قال (وتصح
 بعده) أى بعد الدفن على القبر سواء دفن قبلها أم بعدها وقد تقدم حديث صلواته صلى الله عليه وسلم
 وسلم على القبر (والاصح تخصيص العجة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت) والثاني بمن كان من
 أهل الصلاة وقت الموت فمن كان وقته غير مميز لا تصح صلاته قطعاً ومن كان وقته مميزاً لا تصح صلاته
 على الاول وتصح على الثاني والى متى يصلى على القبر قبل الى ثلاثة أيام وتصل الى شهر ولا ياتي
 شئ من الميت وقيل أبداً (ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بخال) وكذا قبر غيره من
 الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره في شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لعن الله
 اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد رواه الشيخان ويشترط في الصلاة على القبر
 أو الميت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كسيأتي في الزيادة (فرع) راداً ترجمته بطول الفصل
 قبله بما اشتمل عليه **كما** نقص ترجمة التعزية بفصل لقصر الفصل قبله (الجديد أن الولي أولى
 بامامتها) أى الصلاة على الميت (من الولي) لان دعاءهم أقرب الى الاجابة والتقديم ان الولي أولى
 من الولي كما انه أولى من المالك في امة الصلوات وبعد الوالى على التقديم امام المسجد ثم لولى (فيقدم
 الاب ثم الجد) أبوه (وان علا ثم الابن ثم ابنه) وان سفل (ثم الاخ) لان الرسول أشفق من الفروع
 والفروع أشفق من الحواشي ودعاء الأشفق أقرب الى الاجابة (والأظهر تقديم الاخ لا بون على الاخ
 لاب) لان الاول أشفق بزيادة قربته والثاني هماً سواء اذلا مدخل للامومة في امة الرجال فلا يرجح
 هماً وفي الروضة كأصلها تصحح طريق القطع بالاول وعبر في المحرر بالاصح (ثم) بعدهما (ابن الاخ
 لا بون ثم لاب ثم العصبه) السابقون (على ترتيب الارث) يقدم العلم لا بون ثم لاب ثم ابن العلم لا بون
 ثم لاب وفي شرح المذهب لو اجتمع عمان أو ابناهم أحدهما لا بون والاخر لاب أو ابناهم أحدهما
 أخ لا م ففيه الطريقان وذكر في الروضة الاخيرة وسكت عن اجتماع ابن أخ لا بون وابن أخ لاب للعلم
 بان اجتماعهما **كما** اجتماع أبويهما ففيه الطريقان ثم بعد عصبه النسب المعتق ثم عصبته

والطريق الاول الحاقه بولاية التكاح وتحمل العقل فان فيها قولين (قول) **المن** على ترتيب الارث منه تستفيد أن ابن الاخ
 لا بون مقدم على ابن ابن الاخ لا بون * تنبيه * ما سلف في الغسل من اشتراط أن لا يكون قاتلاً ينبغي أن يأتي هنا

(ثم ذوو الارحام) والاخ للام يقدم منهم أبو الام ثم الاخ للام ثم الاخ للام وقول الوجيز بعد ذكر
العصبات ثم ان لم يكن وارث فذوو الارحام حمله الرافعي على وارث من العصبات حتى لا ينافي ما نقله
عن التهذيب من تقديم أبي الام على الاخ للام وأقره على ذلك وخزبه في الروضة وشرح المذهب
(ولو اجتمعا) أي اثنان من الاولياء (في درجة) كبنين أو أخوين (فلاسن العدل أولى على
النص) من الاققة ونص في سائر الصلوات على ان الاققة أولى من الاسن فمن الاصحاب من خرج
من كل من المستثنين قولاً في الاخرى والجمهور قرروا النصين وفترقوا بين صلاة الجنائز وغيرها
بان الغرض منها الدعاء للميت والاسن أشفق عليه فدعاؤه أقرب الى الاجابة والمراد به الاكبر سناً
في الاسلام وان كان شاباً وانما يقدم اذا حدث حاله أما الفاسق والبدع فلا كذا في الروضة وأصلها
وهبارة المحرر فالاسن أولى على الاصح ان كان عدلاً والحر أولى من الرقيق أي من المجتمعين في درجة
وقال المصنف يدل هذه المسئلة لوضوحها (وبقدم الحر البعيد على العبد القريب) أي كاخ
رقيق وهم حر نظراً للحرية وقيل العكس نظراً للتقرب وقيل هما سواء لتعارض المذهبين ولو اجتمعوا
في درجة واستوت خصالهم فان رضوا بتقديم واحد فذاك والا فترع بينهم قطعاً للترع (ويقف
المصلي اماماً كان أو منفرداً) عند رأس الرجل وعجزها) أي المرأة كذا فعل أنس رضي الله عنه
فقيل له هل كان هكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عند رأس الرجل وعجز المرأة قال
نعم رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي الصحيحين عن سمرة انه صلى الله عليه وسلم صلى
على امرأة ققام وسطها قال في شرح المذهب والخشي كالمرأة فيقف عند عجزته (ويجوز على
الجنائز صلاة) لان المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن والاولى افراد كل جنازة بصلاة
ان أمكن وعلى الجمع ان حضرت دفعة قدم الى الامام الرجل ثم الصبي ثم الخشي ثم المرأة فان كانوا رجالاً
أو نساء قدم اليه أفضلهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه ولا يقدم بالحرية أو متعاقبة قدم اليه
الاسبق من الرجال أو النساء وان كان المتأخر أفضل فلو سبقت امرأة ثم حضر رجل أوصى آخرت
عنه ولو سبق صبي رجلاً قدم الصبي وقيل الرجل ولا بد من رضاء الاولياء بصلاة واحدة فان رضوا
وحضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى رجلاً كان ميتة أو امرأة وان حضرت معاً فترع بينهم
(وتحرم) الصلاة (على الكافر) حريماً كان أو ذمياً قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات
أبداً (ولا يجب غسله) على المسلمين ذمياً كان أو حريماً لكن يجوز لهم وقد غسل على رضي الله عنه أباه
رواه أبو داود وغيره وضعفه البيهقي وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقين والى الغسل
التكفين والدفن في الجواز للمسلم ويقاس به غيره وسواء في الجواز القريب والاجنبي وسياً في الزيادة
ان القريب الكافر أحق من المسلم (والاصح وجوب تكفين الذمي ودفنه) على المسلمين اذا لم يكن
له مال كما ذكره في شرح المذهب وفاء بدمته والثاني يقول انتهت دمه أي عهده بالموت فلا يجبان قال
في شرح المذهب بل يسد بان ولا يجب تكفين الحربي ولا دفته قطعاً وقيل يجب دفنه في وجهه وفي وجه
لا بل يجوز اغراء الكلاب عليه قال دفن فلثلاثين أذى الناس براحتهم والمردة كالحربي (ولو وجد
عضو مسلم علم موته صلى عليه) بعد غسله ومواراة بخرقه بنية الصلاة على جملة الميت كما صلت
العبادة رضي الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد رضي الله عنه ألقاها طائراً نرس بمكة
من وقعة الجمل وعرفوا انها يد بخاتم رواها الزبير بن بكار في الانساب وذكرها الشافعي بلاغا
ووقعة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين ولو لم يعلم موت صاحب العضو لم يصل عليه لكن يدفن كالأول
(والنقط) بتثنية السين (ان استهل) أي صاح (أوبكى) ثم مات (ككبير) فيصل على تيقن

(قول) المست ثم ذوو الارحام
قد استفدنا من كلامه ان الزوج
لا مدخل له هنا ويبحث بعضهم تقديمه على
الاجانب وهو ظاهر (قوله) أي من
المجتمعين في درجة انما يفسر بذلك كلام
المحرر لان قوله والمحرر عطف على قوله
فلاسن وكلاهما مسبوق بقوله ولو
اجتمعا في درجة (قوله) والاولى
أفراد الخ لانه أكثر عملاً (قوله) قال
تعالى ولا تصل على أحد الخ أي ولان
غفران الشرك محال والمقصود من
الصلاة الدعاء (قوله) أو حريماً لان
الغسل كرامة وليس الكافر من أهلها
(قوله) في الشقين المراد بهما ما في قول
المتن ولا يجب غسله وم في قول الشارح
لكن يجوز لهم (قوله) ويقاس به
الضهير راجع للمسلم من قوله في الجواز
للمسلم (قول) المتن ودفنه أي كما يجب
أن يطعم ويسقى اذا عجز وفاء بدمته
(قوله) ولا يجب تكفين الحربي الخ
انظر هل ذلك تكرار مع الذي سلف عن
شرح المذهب ولان أن تقول ليس
بتكرار لان هذا في نفي الوجوب وذلك
في الجواز (قوله) وفي وجهه لا كأنه من
جملة المحكي بقيل (قوله) بنية الصلاة
الخ أي ولو علمت الصلاة على باقيه لكن
لو علمت الصلاة وعلم فصل هذا العضو
بعد الغسل وقبل الصلاة فالظاهر عدم
وجوب الصلاة وان وجب التكفين
والدفن ولو علمنا عدم تغسيل الباقي
فالظاهر انه ينوي الصلاة على الجملة
(قوله) كالأول قضيته الوجوب لكن
الذي في الروضة وأصلها في الاجزاء
المنفصلة من الحي استحباب الدفن وقد
لا يشكل على هذا الجهل بحاله في الموت
والحياة وفيه نظر (قوله) والنقط
هو مأخوذ من السقوط

(قوله) أولم يك إلا حسن ولم يك (قوله) لعدم تيقنها أي ولم يفهم حديث إذا استهل (١٤٨) الصبي ورث وصلى عليه وكان وجهه كون

حياته وموته بعد ما يغسل ويكفن (والا) أي وإن لم يستهل أو لم يك (فإن ظهرت أمارات الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الظاهر) وقبل قطعا لظهور حياته بالأمارات والثاني لا لعدم تيقنها ويغسل قطعا وقيل فيه القولان (وإن لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حدث نفخ الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم إمكان حياته (وكذا أربعة أشهر) فصاعدا لا يصل عليه (في الظاهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر إلى إمكانها ولا يغسل في الأولى ويغسل في الثانية قطعا والفرق بين الصلاة والغسل أن الغسل أوسع فإن الذي يغسل بلا صلاة كما تقدم وقيل في الغسل فهم قولان وحكم التكفين حكم الغسل (ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه) أي لا يجوز ذلك وقيل يجوز غسله إن لم يكن عليه دم الشهادة وقيل يجوز الصلاة عليه وإن لم يجز غسله ويترك للاستغفار بالحرب روى البخاري عن جابر بن النبی صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد يدفونهم يدماهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي لفظه ولم يغسلوا ولم يصل عليهم بفتح اللام والخاء حة في ذلك ابتداء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كان قتله أحدهم أو أسابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو تردى في حملته في هذه أو سقط عن فرسه أو رجحته دابة فأت أو وجد قبلا عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال (فإن مات بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بجراحة في القتال يقطع جموده منها (أو) مات (في قتال البغاة فغير شهيد في الظاهر) ومقابله يلحق الأول بالميت في القتال والثاني بالميت في قتال الكفار ولو انقضى القتال وحركة المجروح حركة منبرج شهيد بلا خلاف أو هو متوقع البقاء وليس بشهيد بلا خلاف (وكذا) لو مات (في القتال لأسببه) كان مات بمرض أو جفاة فغير شهيد (على المذهب) وقيل أنه شهيد في وجهه لموته في قتال الكفار أما الشهيد المعاري عن الضابط المذكور كالغريق والمبطون والمطعون والميت عشقا والمستهطل والمقتول في غير القتال طمحا في غسل ويصل عليه (ولو استشهد جنب فالأصح أنه لا يغسل) كغيره والثاني يغسل لأن الشهادة انما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجبا قبله قلنا وسقط به كما سيأتي والوجهان متفقان على أنه لا يصل عليه (و) الأصح (أنه) أي الشهيد (ترال نجاسة غير الدم) أي دم الشهادة بأن تغسل والثاني لا ترال سدا لباب الغسل عنه وبعبارة الروضة كأصلها ولو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة فالأصح أنها تغسل والثاني لا والثالث أن أدى غسلها إلى إزالة أثر الشهادة لم تغسل ولا غسلت وبعبارة المحرر والأصح أن الجنب إذا استشهد كغيره وأن النجاسة التي أصابته لا بسبب الشهادة ترال وهي تصدق بما إذا أدت إزالة النجاسة إلى إزالة أثر الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفن في ثيابه الملطخة بالدم) ندبا (فإن لم يكن ثوبه سادغا تم) وإن أراد الوترقة نزاع عليه من الثياب وتكفينه في غيرها جاز أما الدرع والجلود والقراء والخفاف فتترزع عنه

* (فصل أقل القبر حفرة تمنع) * إذا ردمت (الراحة) أن تظهر منه فتؤدى إلى (والسبع) أن ينشأ بها كل الميت فتنتكح حرمة وفي ذكر الراحة والسبع وإن لم يمنع أحدهما منع الآخر إن فائدة الدفن (وينسب أن يوسع ويعق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة قال صلى الله عليه وسلم لي قتلى أحد أحفر وأوسعوا وأعمقوا رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضي الله عنه أن يعق قبره قامة وبسطة (والحد أفضل من الشق) بفتح الشين (أن صلبت الأرض) بخلاف الرخوة فالشق أفضل وهو أن يحفر في وسطها كالنهر وينى الجانبان

المتحرك لا يحصل معه اليقين احتمال أن تكون الحركة غير اختيارية قبل لانضغاط ونحوه (قول) المتن لم يصل عليه صرح الأسنوي في الفصل الآتي بأن دفنه أيضا غير واجب ذكر ذلك عند قول المنهاج ويوضع في اللحد على يمينه (قوله) وحكم التكفين حكم الغسل قال السبكي لكن بعد بلوغه إمكان نفخ الروح قد اتفقوا على وجوب الستر بحرقه سواء أوجنا الغسل أم لا وذكر أن الرافعي فسر ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين وأطال السبكي في الكلام عليه ثم قال ولو فسر ذلك بوضع خرقة من غير إحاطة به كإحاطة الكفن لاستقام الكلام (قول) المتن فإن مات الخ اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود الموت حال القتال وكونه قتال كفار وكونه بسبب القتال فذكر هنا ثلاث مسائل أسان ما خرج تلك القيود (قول) المتن أو في قتال البغاة استدلل لذلك بأن أسماء غسلت ابنها ابن الزبير ولم ينكر عليها (قوله) كان مات بمرض الخ جعل الأسنوي من ذلك أن يقتله كافر وبعبارة إدامات في معتزلة الكفار لا بسبب القتال كما إذا مات بمرض أو جفاة أو اغتاله مسلم أو كافر انتهى وفيه نظر (قول) المتن فالأصح الخ قال السبكي الخلاف انما هو في غسل الجنابة لا في غسل الموت انتهى أقول فعليه سوى رفع الجنابة وهل هي واجبة أم لا تغسل الميت هو محتمل

* (فصل أقل القبر الخ) * (قول) المتن أن يوسع هو الزيادة في الطول والعرض والتجقيق الزيادة في النزول وهو من مادة قوله تعالى من كل فج عميق وحكى ابن مكي أنه يقال بالغين أيضا وأنه

قريء شاذ (قول) المتن واللحد يقال لحيت وفي اللغة الحرت وأصله الميل

باللبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويستق عليه باللبن أو غيره قال في شرح المذهب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت واللحد أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما يسع الميت روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته الحدا والحدا وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند صدره رجل الميت (ويصل من قبل رأسه برفق) روى أبو داود عن عبد الله بن يزيد الخطمي الحنابى أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة قال البيهقي استناده صحيح وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (ويدخله القبر الرجال) وإن كان امرأة بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا (وأولاهم) بذلك (الاحق بالصلاة) عليه (قلت) كما قال الرافي في الشرح (الأن يكون امرأة مفرجة فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولا حقه في الصلاة ويليه الاحق بها من المحارم الأب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم وفي تقديم من يدلى بأبوين على من يدلى بأب الخلف السابق في الصلاة ذكره في شرح المذهب وذكر فيه بعد العلم المحرم من ذوى الارحام كأي الام والخال والعم والام ويؤخذ مما تقدم في الصلاة أن الاخ للام بنى أبا الام فإن لم يكن أحد من المحارم فعندها وهم أحق من بنى العم لانهم كالبحارم في جواز النظر ونحوه على الأصح فإن لم يكن لها عبد فالتحصيان الجانب لضعف شهوتهم فإن لم يكونوا فذوو الارحام الذين لا محرمية لهم كبنى العم فإن لم يكونوا فأهل الصلاح من الجانب قال في شرح المذهب لو استوى اثنان في درجة قدم أفقهما أو كان غيره أسبق نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والمراد بالافقه العلم بإدخال الميت القبر وبقوله الم الم الاولى بالصلاة الاولى في الدرجات لا في الصفات أيضا أي فلا يرد عليه تقديم الافقه على الاسن (ويكونون وترا) ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة روى ابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على والعباس والفضل (ويوضع في اللحد على يمينه) ندبا (للقبلة) وجوبا فلودفن مستديرا أو مستلقيا نبش ووجه القبلة لم يتغير فإن تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كره ولم ينش ويقاس باللحد فيما ذكر جميعه الشق ويشملهما قوله في شرح المذهب ويجب أن يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب أن يوضع على جنبه الايمن (ويسند وجهه الى جداره) أي القبر (وطهره بلبنة ونحوها) حتى لا يتكسب ولا يستلقى ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر ويفضي بخده الايمن اليه أو الى التراب قال في شرح المذهب بان يضحى الكفن عن خذه ويوضع على التراب (ويستفتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء (بلبن) وطين مثلا حتى لا يدخله تراب (ويحتمون دنا ثلاث حبات تراب) بيده جميعا روى ابن ماجه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حث من قبل رأس الميت ثلاثا قال البيهقي استناده جيد ويستحب أن يقول مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفهمنا عيبتكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقوله حبات من يحنى اربعة في يحنى (ثم يمال) أي يردم التراب (بالمساحي) اسراعا بكميل الدفن (ويرفع القبر شبرا فقط) ليعرف فيزار ويحترم وروى ابن حبان عن جابر أن قبره عليه الصلاة والسلام رفع نحو من شبر ولومات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يحنى لثلاثا تعزضا له اذ ارجع المسلمون (والصحيح أن تسطيعه أولى من تسيمه) كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبه روى أبو داود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر أنه رأى أحدها كذلك والثاني تسيمه أولى لأن التسطيع صار شعارا للروافض فيترك مخالفة لهم وصيانة للميت وأهله عن الاتهام بالبدعة ودفع بان السنة لا تترك لمواقفة أهل البدع فيها (ولا يدفن اثنان في قبر) قال في شرح المذهب

(قول) المثنى الاحق بالصلاة تنبيه الاسنوى على أن الافقه هنا مقدم على الاسن والا قرب قال فأما تعديبه على الاسن فقد ذكره في شرح المذهب وأما تعديبه على الاقرب فقد ذكره صاحب البيان من النص واتفق الاصحاب قال ورايته أيضا في نص الام ولم يصرح في شرح المذهب بهذه المسألة وإنما حكي الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الاقرب الذي ليس بفقيه ونبيه الاسنوى على أن الوالى لا يقدم هنا قطعا وإن قدمناه في الصلاة على قول (قوله) فيعيدها بحث بعضهم تقديم محارم الرضاع والمصاهرة على البعد (قول) المثنى للقبلة لوجه القبر مبتدأ من قبلى الى يجرى وأصحح على ظهره وأخضاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم (قول) المتن ويحتمون دنا الح عبارة الكفاية يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للتقريب والبعد وعبارة الشافعي لمن على شفير القبر (قوله) من يحنى الح أى فالصنف رحمته الله كأنه أشار الى القتين حيث قال يحنى وقال وحبات (قوله) بالمساحي سميت بذلك لانها تمنع الارض

فيكون دفن اثنين الخ انظر ما وجه ترتيب الكراهة على ما سلف (قوله) كان يجمع الخ (١٥٩) الحامل على ذلك امران كل منهما الو

انفراد المكان كافي في نفى الكراهة
كثرة الموتى والحاجة الى تسكين اثنين
في القبر الواحد فقد شاب الفاضلة
عن الكفاية (قول) المتن قبل دفته
وبعد المعنى اما قبله واما بعده (قول)
المتن ثلاثة ايام اخذ من مدة الاحداد
على غير الزوج (قوله) ومعناها أي
اصطلاحاً واما معناها لغة فهو التسلية
وقوله الامر بالصبر أي على العزيز
المفقود (قول) المتن أعظم الله أجرك
قال الاسنوي هو أفصح من عظم خلافا
لثعلب حيث عكس قال والعزاء يعني
من قوله وأحسن عزاء التسلية وعلم
من ذلك تقديم الدعاء للميت انتهى أقول قد
اشتمل هذا على الامر بالصبر والحمل
عليه بوعده الاجر والدعاء للميت
المصيبة (قول) المتن وأحسن عزاءك
في ذكر هذا نادون المسألة قبلها اشعار
بأن معناه له تعلق بالميت أيضاً فليتم
(قوله) تدرقان من ذرف يذرف ذرفاً
كضرب يضرب ضرباً (قوله) من قال
بالكراهة قال الاسنوي يحمل الخلاف
البكاء الاختياري قال والبقاء بالقصر
الدمع وبالدفع الصوت قال وكلام
المصنف محتمل الامر من انتهى قلت
لكن صرح التتوي في أدكاره بتحريم
رفع الصوت بالبكاء (قول) المتن
بتعديده قال الاسنوي لا معنى للبقاء لانه
نظر التعاد ونبه على ان المراد التعدد
مع البكاء كما قيده في شرح المذهب قال
الاسنوي ان لا يدخل المادح والمؤرخ
قال ويحرم أيضاً البكاء اذا انضم الى
التدب كعكسه والشعائل جمع شعال
بكسر الشين وهو ما اتصف به الشخص
من الطباع كالكرم ونحوه انتهى وما
حاوله من التقييد بالبكاء بعيد وقوله

هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بأنه لا يجوز وصرح جماعة بأنه يستحب ان لا يدفن اثنان
في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كأصلها يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبر
فيكون دفن اثنين فيه مكروهاً (الضرورة) كأن كثرة الموتى لوباء أو غيره وعسر افراد كل
واحد بقبر (فيقدم) في دفن اثنين (أفضلهما) الى جدار الصدر وروى البخاري عن جابر
صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذنا
للقرآن فإذا أشير الى أحدهما قدمه في اللحد ويقدم الاب على الابن وان كان الابن أفضل
منه لحمة الابوة وكذا تقدم الام على البنت ويقدم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة
الا عند تأكد الضرورة ويجعل بينهما حاجز من تراب وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصبي
في الروضة وفي كلام الرافعي اشارة اليه (ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه (ولا يوطأ) أي
يكبره ذلك الحاجة بان لا يصل الى قبره الا بوطئه قال في الروضة وكذا يكره الاستناد اليه قال
صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وروى الترمذي عن جابر بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يوطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتي بطوله في التخصيص (وتقرب زائره) منه
(كقربه منه) في زيارته (حياً أي ينبغي له ذلك) كما عبر به في الروضة وأصلها وسيأتي في نذب زيارة القبور
للرجال (والتعزية سنة قبل دفته وبعده) أي هماً سواء في اصل السنية وتأخيرها احسن لاشتغال
اهل الميت بتجهيزه قال في الروضة الا ان يرى من اهل الميت جزعاً شديداً فيختار تقديمها ليصبرهم
(ثلاثة ايام) تقريباً فلا تعزية بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى غائباً وفي شرح المذهب قال اصحابنا
وقت التعزية من حين الموت الى الدفن وبعد الدفن بثلاثة ايام وتكره بعد الثلاثة أي لتجديد الحزن بها
للمصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالباً ومعناها الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والتحذير من الوزر
بالجزع والدعاء للميت بالفقرة وللصاحب بحسب المصيبة روى الشيخان عن اسامة بن زيد قال ارسلت
احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعو وخبره ان ابائهما في الموت فقال للرسول ارجع
اليها فأخبرها ان الله تعالى ما اخذوله ما عطى وصكك شئ عنده بأجل مسمى فرها فتصبر
وتحتسب (ويعزى المسلم للمسلم) أي يقال في تعزيتيه (اعظم الله أجرك) أي جعله عظيماً (واحسن
عزاءك) بالمدأى جعله حسناً (وغفر ليلتك) المسلم (بالكافر اعظم الله أجرك وصبرك) وفي الروضة
كأصلها واحلف عليك (والكافر بالمسلم غفر الله ليلتك واحسن عزاءك) ويجوز للمسلم ان يعزى
الذي بقربه الذي فيقول احلف الله عليك ولا نقص عددك وهذا الثاني لتكثر الجزية للمسلمين
قال في شرح المذهب وهو مشكل لانه دعاء يبقاء الكافر ودوام كفره فاختار تركه (ويجوز البكاء
عليه) أي الميت (قبل الموت وبعده) وهو قبله اولى قال في شرح المذهب وبعده خلاف الاولى
وقيل مكروه روى الشيخان عن انس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وابراهيم
ولده يجود بنفسه فجعلت عناء تدرقان أي يسيل دمعهما وروى البخاري عن انس قال شهدنا دفن
بنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت عينيه تدمعان وهو جالس على التبر وروى مسلم عن أبي
هريرة انه عليه الصلاة والسلام زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله وروى مالك في الموطأ والشافعي
وأحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وغيرهم باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب حديث
فاذا وجبت فلا تبكين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت استدله من قال بالكراهة وقال
الجمهور وان ارد ان اولى تركه دكره في شرح المذهب (ويحرم التدب بتعديده شعائله) نحووا كهفاه

واجب له

يدخل الخ عليه منع ظاهر فان المادح والمؤرخ لا نذبة في وصفهما والمحترم هنا هو النذبة وله ما صيغ مخصوصة والوجه

فيها التحريم مطلقاً العموم النهي عن دعوى الجاهلية والله أعلم

(قول) المتن ضرب الصدر الخ الحق بذلك النووي في الادكار المبالغ في رفع الصوت مع البكاء فقال انه حرام انتهى وسبب تحريم ذلك وحكمته
انه يشبه التظلم من الظالم والذي وقع عدل (١٥١) من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب المهتب بشئ من ذلك الا اذا أوصى به (قول) المتن يادر

الخ قال الاصحاب فان لم يكن في التركة
جنس الدين سأل وليه الغرماء ان يحلوه
ويجتالوا به عليه انتهى وفيه اشعار بان
هذه الخوالة مبرئة للذمة للضرورة
وذكر الماوردي الكلام على موت النبي
صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند
يهودي ان محل ككون نفس المؤمن
مرهونة بدينه اذ لم يكن تركه (قوله)
تجمل للخير أي للميت وللوصي له (قوله)
به الضمير فيه راجع لقوله لا يكره
(قوله) وهو ظاهر الخ وقع للنووي رحمه
الله في أحوبة مسائل شل عنها التصريح
بالاستحباب وان بعضهم نقل ذلك عن
النص (قوله) ثدا واهذا الحديث
صرح في الطلب بخلاف الاول (قوله)
فهو فصيحة راد الاسنوي عقب هذا
وقيل اذا كان به جرح يخاف منه اتلف
وجب حكاة المتولى انتهى (قول)
المتن ويجوز صرح الروياني بالاستحباب
وقال السبكي ينبغي أن يدب لهم ويجوز
لغيرهم (قول) المتن وغيرها أي
كالاستغفار له وبراءة دمه (قوله)
انه مستحب عبارة الاسنوي بل يستحب
ذلك بالتداع ونحوه كما قاله في شرح المذهب
في الكلام على الصلاة انتهى وفي شرح
المذهب أيضا وانما يكره ذكر المفاة
والمآثر وهي نعي الجاهلية (قول) المتن
نعي الجاهلية اعلم أن النعي هو الاخبار
بالموت وكانت الجاهلية اذا مات فيها
كبير بعثوا رجا إلى القبائل يسادي
بموتها كالمناقب من المناقب والمفاة
(قوله) ومراده نعي الجاهلية في
الحجيج أنه عليه الصلاة والسلام

واجبلاه (والنوح) وهو رفع الصوت بالندب (والجزع بضرب الصدر ونحوه) كسك الثوب
ونشر الشعر وضرب الخد قال صلى الله عليه وسلم ليس من ضرب الخدود وشق الجيوب ودغل
يدعوى الجاهلية رواه الشيخان وفي رواية لمسلم في كتاب الجهاد بلفظ أو بدل الواو وقال صلى الله
عليه وسلم النائحة اذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب
رواه مسلم والسربال القميص كالدرع والعطران بكسر الطاء وسكونها دهن شجر يطلى به الابل الجرب
ويسرح به وهو أبلغ في اشتعال النار في النائحة (قلت هذه مسائل مشورة) متعلقة بالباب (يادر
بقضاء دين الميت (و) تنفيذ (وصيته) كما ذكره الرافعي في الشرح تجملا للخير وروى الترمذي وغيره
وحسنه حديث نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قال المصنف المراد بالنفس الروح ومعلقة
محبوسة عن مقامها الكريم (وبكره غنى الموت لصنزل به) كذا في الروضة وفي شرح المذهب لضر
في بدنه أو ضيق في دنياه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يتين أحدكم الموت لضر أصابه
فان كان لا يتقاعلا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا لي رواه
الشيخان (لا لقنة دين) أي لا يكره خوف قنة في دينه كما أفصح به في شرح المذهب وقال ذكره
البغوي وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث اندكوره وهو بمعنى قول الروضة لا بأس (ويست
التداوى) كما ذكره الرافعي قال صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء رواه البخاري
وصحح الترمذي وغيره ان الاعراب قالوا يا رسول الله اتداوى فقال ندا ووافان الله لم يضع داء الا وضع
له دواء غير الهرم قال في شرح المذهب فان ترك التداوى توكل فهو فضيلة (وبكره اكرهه) أي المريض
(عليه) أي التداوى وفي الروضة على تناول الدواء أي لما في ذلك من التشويش عليه وقال في شرح
المذهب حديث لا تكثر هوا مرضا كم على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقهم ضعيف ضعفه
البهيقي وغيره وادعى الترمذي انه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب
وأصدقائه بدل ونحوهم (تقيل وجهه) روى أبو داود وغيره نه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان
بن مظعون بعد موته وصححه الترمذي وغيره وروى البخاري عن عائشة ان أبا بكر رضي الله عنه قبل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته (ولا بأس بالاعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها)
ذكره في الروضة وصحح في شرح المذهب انه مستحب (بخلاف نعي الجاهلية) فانه يكره كما قاله في الروضة
وشرح المذهب وهو النداء بموت الشخص وذكر ماثره ومفاخره وروى البخاري عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقيم المسجد أي يكتسه فمات فدفن ليلا فلا كنتم آذنتوني به
وفي رواية ما منعكم ان تعلموني وروى الترمذي عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهى عن النعي وقال حديث حسن ومراده نعي الجاهلية لا مجرد الاعلام بالموت وهو بسكون العين
وبكسرها مع تشديد الياء مصدر نعاء نعيه (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير
العورة) بان يريد معرفة انفسه من غيره أي يكره نظره الرائد على ذلك ويحرم نظرها العورة أي
ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان الاول خلاف الاول وقيل مكروه
وان المس فيه كالنظر وان نظر العين فيه مكروه وفي الروضة وأصلها لا ينظر العين الا للضرورة
(ومن تعذر غسله) كان احترق ولو غسل لتهرى (يم) ولا يغسل محافضة على جثته لتدفن بجالها

النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج الى المصلى فصلى عليه (قوله) مع تشديد الياء متعلق بقوله وبكسرها (قول) المتن ومن تعذر غسله الخ لوي
لقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي

ذكره الرافي قال ولو كان عليه قروح وخيف من غسله تسارع البلى اليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلى (ويغسل الجنب والخنثى الميت بلا كراهة) ذكره في الروضة قال في شرح المذهب وكراهتهما الحسن وغيره دليلنا انهما طاهران كغيرهما (واداما غسلنا غسل فقط) ذكره في الروضة والغسل الذي كان عليهما سقط بالموت قال في شرح المذهب وقال الحسن وحده يغسلان غسلي (وليكن الغاسل أمنا) أي ينبغي ان يكون أمنا كما عبره في شرح المذهب كالروضة وقال فيه فان غسله فاسق وقع الموقع (فان رأى خيرا ذكره) استحبابا كما قاله في الروضة (أو غيره حرم ذكره المصلحة) كذا في الروضة وفي شرح المذهب ان الجمهور أطلقوا وان صاحب السائر قال لو كان الميت مبتدعا مظهر البدعة ورأى الغاسل فيه ما يكره فله ان يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجرا عن بدعته وان ما له متعين لا عدول عنه وان كلام الامتخاب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو مراده بقوله المصلحة (ولوتنازع اخوان أو زوجتان) في الغسل ولا مرجح لاحدهما (أقرع) بينهما قطعاً للنزاع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقريبه الكافر من قريبه المسلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن) (ويكره الكفن المعصفر) والمزغفر لن لا يكره له في الحياة وهو المرأة لمسا فيه من الزينة وقدمت في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزغفر أيضا (وتكره المغلافة فيه) أي في الكفن بارتضاعه في الثمن ويستحب تحديته في البياض والنظافة وسبوغه وكثافته كذا في الروضة وشرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا رواه أبو داود وباسناد حسن كذا في شرح المذهب وقال صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه مسلم (واغسل) بان ليس (أولى من الجدي) كذا في الروضة وشرح المذهب لانه لا صديد والحي أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضي الله عنه رواه البخاري (والصبي بالغ في تكفنه بأثواب) فيستحب تكفنه بثلاثة كما قاله في الروضة وشرح المذهب (والخوط) أي ذره كما تقيم (مستحب يقبل واجب) كالكفن وعبر الرافي بالخط (ولا يحمل الجذارة الرجال وان كانت أنثى) لضعف النساء عن حملها (ويحرم حملها على هيئة ضرورية كحملها في غرارة) وهيئة يخاف منها سقوطها (ذكر السنتين الرافي قال في شرح المذهب ويحمل الميت على سرير أو لوح أو محمل وأي شيء حمل عليه أجزأ أن خيف تغيره وانما يرد قول ان يمسأ له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدي والرقاب حتى يوصل الى القبر (ويندب للمرأة ما يسترها ككابت) وفي الروضة كالخيمة والقبة قال في شرح المذهب على سرير وفه عز والتعبير بالخيمة لصاحب الميكان والقبة لصاحب الحاوي وبالمكبة وانما تغطي ثوب للشيخ نصر المقدسي وانهم استدلوا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها وان البيهقي روى ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت ان يتخذ لها ذلك ففعلوه وهي قبل زينب بسنين كثيرة فقوله كابت أي لها فاه مشتمل في العادة على ما هو ككابة وعلى تغطيته بستارة وغير ذلك (ولا يكره الركوب في الرجوع بها) هو بمعنى قوله في الروضة وشرح المذهب لا بأس به روى مسلم عن جابر ابن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معروري فركبه وفي رواية له بفرس عري قال المصنف هو بمعنى الاول وهو بفتح الراء الثانية منقولة انتهى وفي الصحاح اعروريت الفرس ركبه عريا وفرس عري ليس عليه سرج وروى الترمذي عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس وقال حديث حسن والدحداح بهملات وفتح الدال (ولا بأس بتابع المسلم) بتشديد المشاة (جنازة

(قوله) وقع الموقع نعم المتجه كما قال الاسنوي عدم الاكتفاء باخباره في انه غسله (قول) المتن حرم الخ في صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وورد كفوا عن مساوئهم يعني الموقى وضعفه بعضهم وصحبه الحاكم وابن حبان (قول) المتن والكافر أحق قال تعالى والذين كفروا وبعضهم أوليا بعض (قوله) وهو المرأة اما الرجل فهو مكره في حقه حيا وميتا وقيل حرام فيها وانما لم يعم الشارح المعصفر للرجل والمرأة لانه جعل مراد المتن بيان الكراهة الخاصة بسبب الموت (قوله) بان ليس قصة أي بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين (قوله) كما قاله مرجع الضمير قوله لانه لا صديد الخ (قول) المتن مستحب أي كان المفلس تجب له الكسوة دون الطيب (قوله) كحملها في غرارة وكذا حمل الكبير على الايدي والكفن من غير نعش ووضع النعش بالأرض وجزء بالجبال ونحو ذلك (قول) المتن كابت قال الاسنوي هو سريره وقوله فية أو خيمة ونحو ذلك قال وأول من فعله زيد بن زوحه رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم وكانت قدراته في الجنة لما هاجر وأوصت به يعني الى أختها أم حبيبة رضي الله عنهما انتهى وقول الشارح لآتي وهي قبل زينب فيه رد على الاسنوي في قوله وأول من فعله زينب (قوله) على السرير متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبة (قوله) أي لها أي للمرأة (قوله) وغير ذلك كان المراد به نفس السرير وأورثها

المرتفعة ويقال فيه لغاط على وزن كآب
قاله الجوهري (قول) المتن ولو اختلط
الح انظر المونة هنا على من وماذا يجب
على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أعيان
الموتى (قول) المتن مسلمون أى ولو
واحد (قوله) وبقتصر أى كما اغفر ذلك
فى الزكاة نحو نويت هذا عن مالى الغائب
ان كان باقيا والافعن الحاضر وفى
الصوم كأن ينوى ليلة الثلاثين من
رمضان صوم غدا ان كان منه وفى الحج كان
ينوى احراما كاحرام زيد قال الاسنوى
وقد تتعين السكيفية الاولى اذا كان التأخير
لا اجتماعهم بخشى منه التغير واعترض
مسألة اختلاط الشهادتين بأن غسله حرام
فدار الامر بين فعل حرام وتركه واجب
قال وحينئذ فيلزم امتناع الغسل ويلزم
منه امتناع الصلاة (قوله) واختلاط
الشهادتين أى ولكن فى الدعاء يقول
اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول ان كان
غير شهيد نية عليه البلقينى (قول)
المتن تقدم غسله أى كصلاة الميت نفسه
ولانه المأثور (قوله) لفقد الشرط قال
الاسنوى هو مشكل والقياس وجوب
الممكن كفى الحى (قوله) وجوازها
الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن
ويشترط للحية الصلاة (قول) المتن
على الجنائزة وهى سائرة قبل أن توضع فى
صحنها وجهان (قول) المتن على
المذهب فمما قال الاسنوى عبر بالمذهب

ل ٢٩ ل لأن في المسألة على ما تلخص من كلام الرازي طريقين أحدهما على القولين في تقدم المأموم على إمامه والثانية القطع
بالجواز * فرع * لو تقدم الإمام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاقتداء به اعتباراً بعقيدة المأموم (قوله) قال ولا تتغذوا راجع
إليه (قوله) وقال المتولي وجباة لعل الإمام منهم فإن هذا موافق لما سلف عنه

(قوله) الحديث مسلم الخ أي وأما حديث من صلى على الجنائز في المسجد فلا شيء له فإنه ضعيف وأيضاً قال رواية المشهورة فيه فلا شيء عليه قال الاسنوي
عن أبيه الإمام أحمد بن حنبل قال ابن حبان أنه حديث باطل (قوله) في شرح المذهب قال فيه أيضاً والساقط بالاولى عن الباقي خرح الفرض
لأنه ولأن بعضهم ليس أولى من بعض بسقوط الفرض بفعله (قوله) أي لا يستحب الخ هي عبارة الروضة وعبارة شرح المذهب يستحب
أن لا يعيد (قول) المتن وقائل نفسه كغيره خالف في ذلك أحمد رضي الله عنه محتجاً بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل
على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بأنه منسوخ ولنا حديث الصلاة واجبة على كل مسلم را كان أو أفاجر أو ان جعل الكبائر رواه أبو داود والبيهقي
وقال هو أصح ما في الباب إلا أنه مرسل والمرسل حجة إذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا (قول) المتن (١٥٤)

المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم
صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد واسمه سهل والبيضاء وصف أتهما واسمه أهدا وعد في تكملة
الصغاني إذا قالت العرب فلان أبيض وفلانته بيضاء فالمعنى نقاء العرض من الدنس والعيوب (ويستحب
جعل صفوفهم) أي المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في الروضة للحديث الصحيح فيه وقال في شرح
المذهب أنه حسن رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال الخاتم هو صحيح على شرط
مسلم ولفظه ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف لا يغفر له وهذا الاستثناء معني رواية غيره
الأوجب أي أوجب الله الجنة (وإذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى) لأنه صلى الله عليه وسلم
صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم أن الدفن انما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضاً كالاولى
سواء كانت قبل الدفن أم بعده جرمه في الروضة كاصلها فنوى بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب
عن المتولي (ومن صلى لا يعيد) أي لا يستحب له الاعادة (على الصحيح) والثاني يستحب في جماعة
لمن صلى منفرداً كذا في الروضة وأصلها وفيه توجيه النبي بأن المعادة تكون تطوعاً
وهذه الصلاة لا تطوع فيها ونقضه في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال على الجنائز
فانها تقع نافذة في حقهم وهي صحيحة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانياً بصحبة صلاته وإن كانت غير
مستحبة وتقع نفلاً وقال القاضي حسين فرضاً وحكي فيه وجهاً مطابقاً باستحباب الاعادة ووجهها بكثرتهما
(ولا تؤخر لزادة مصلين) ذكره في الروضة (وقائل نفسه كغيره في الغسل والصلاة) عليه فآله في الروضة
وشرح المذهب (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس) كل منهما (جاز)
ذكره في الروضة وضم إليه في شرح المذهب لو نوى الإمام عائناً والمأموم غائباً آخر (والدفن بالمقبرة
أفضل) لينال الميت دعاء المازين والراثرين قاله الرازي (ويكره الميت بها) ذكره في الروضة ونقله
في شرح المذهب عن الشافعي والأصحاب لما فهم من الوحشة (ويندب ستر القبر بثوب) عند الدفن
(وإن كان) الميت (رجلاً) أي فهو في المرأة آكد والمعنى فيه أنه ربما ينكشف عند الانحجاج
وحل الشداد فيظهر ما يستحب إخفاؤه (وإن يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة
رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى الترمذي وغيره عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم
كان إذا وضع الميت في القبر قال بسم الله والله وعلى ملة رسول الله وفي رواية وعلى سنة ولأنه صلى الله
عليه وسلم قال إذا وضعتم موتاكم في القبر فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسألان ذكرهما الرازي مع المسائل الثلاث بعدهما (ولا يفرش تحته شيء) من الفراش

جاز أي كالأقصدى في الظهر بالعصر
مثلاً وقول الشارح كل منهما دفع لما قبل
افراد الضمير في عكس مشكل (قوله)
لو نوى الإمام الخ مثل هذا لو نوى حاضر
والمأموم حاضر آخر وحكمهما ما يفهم
بالاولى من مسألة الكتاب (قوله) لينال
الميت دعاء المازين الخ قال امتارحهم
الله ودفن الانبياء في موضع موتهم من
الخواص قال الدميري ويستثنى أيضاً
الشهداء كما في قتلى أحد انتهى وهو
مذهب أحمد رضي الله عنه وفي فتاوى
القفال الدفن بالبيت مكره انتهى
ولو تزارع الورثة في مقبرتين ولم يكن
الميت أوصى بشئ فقال بعض المتأخرين
إن كل الميت رجلاً فينبغي أن يجاب
المقدم في الصلاة والغسل فإن استوا
أقرع وإن كان امرأة أجاب اقريب
دون الزوج انتهى ولو حفر لنفسه قبراً
قال الاسنوي فلا يكون أحق به مادام
حيه ذكره العبادى ووافقه العباد بن
يونس واستثنى ما إذا مات عجبته انتهى
وقضيته جوار الحفر في المسئلة ليعده
لدفنه وفيه نظر من حيث أنه مانع للغير
لنومه شغله وقد صرحوا بأن رفع التراب
على القبر بعد اندراس الميت حرام فيها
وقد يلوح فارق * فروع * لا يجوز

دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه (قول) المتن بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم روى البيهقي (ولا)
عن العلاء بن الحلاج عن أبيه أنه قال إذا أدخلتموني قبري فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنوا على التراب سنوا وافرأوا عند
رأسي أول البقرة وخاتمها قال ابن عمر ففعل ذلك (قوله) روى الترمذي الخ إذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئاً موافقاً للفظ
المصنف

(قول) المتن مخددة بل المطلوب كشف خدته والافضاء به الى التراب استسكانه وتواضعه ورجاء لرحمة الله وعطفه من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبله وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سميت المخددة مخددة لانها آلة لوضع الخد (قول) المتن في تابوت هولغة قريش ولغة الانصار تابوته ولعل وجه الكراهة كونه اضاعة مال مع عدم ورود ذلك من السلف وايضا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول) المتن ليلال قال الاسنوي لانه صلى الله عليه وسلم (١٥٥) وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم دفنوا كذلك وقوله وقت كراهة

الصلاة لان له سببا مقدما (قول) المتن اذا لم يتجره الضمير فيه راجع للوقت من قوله ووقت كراهة الصلاة (قوله) محمول الخ قال الاسنوي الامر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والمعنى وكلام الاصحاب دال عليه ونه على ان عبارة المصنف تقتضي أن التحرى حرام كتحري الصلاة (قوله) وهو النهار المتح الحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الاسنوي نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لفوات الاسراع المطلوب وقال ان التوروى لم يذكر ذلك في الروضة وشرح المذهب (قوله) وسكت الخ فيه رد على الاسنوي حيث قال لم يذكر الفضل في غير اوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالذي اقتضاه المتن وحاوله الشارح سن التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الاسنوي بحشاحلاف الامر من نظرا الى طلب المبادرة (قوله) في الآخر يرجع الى قوله وتخير وقت الكراهة وقوله لعلم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة (قوله) وذكر فيه الخ وأما المسألة الثانية فقدم دليلها وهو الاجماع (قول) المتن والبناء قال

(ولا) يوضع تحت رأسه (مخددة) بكسر الميم أي يكره ذلك لانه اضاعة مال وقيل في التهذيب لا بأس به (ويكره دفنه في تابوت الا في أرض ندية) بتخفيف التثنية (اورخوة) بكسر الراء وفتحها فلا يكره ولا تنفيذ وصيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلال ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتجره) ذكر ذلك في الروضة وقال حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيمن وان تقبر فيمن موتانا وذكر وقت الاستواء والطولوع والغروب محمول كما قال القاضي أبو الطيب والمتولى على تحري ذلك وقصده الحكاية الشيخ أبي حامد وجماعة الاجماع على عدم كراهة الدفن في الاوقات التي تنهى عن الصلاة فيها وتقبر بفتح النون وضم الموحدة وكسر هاء الدفن (وغيرهما) أي غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منهما أي فاضل عليهما وعبارة الروضة المستحب ان يدفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر في المسئلتين عن الفضيلة في الآخر لعلم بهامن النهي وذكر فيه للمسئلة الاولى حديث جابر بن عبد الله قال رأى ناس نارا في المقبرة فأثوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول ناوولوني صاحبكم واذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه أبو داود وباسناد على شرط الشيخين (ويكره تخصيص القبر والبناء) عليه (والكتابة عليه) هذه المسائل وما بعدها ذكرها الرافي الاماينة عليه قال جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر وأن يبنى عليه رواه مسلم زاد الترمذي وان يكتب عليه وان يوطأ وقال حسن صحيح والتخصيص التبييض بالحص وهو الجير والحق به الامام والغزالي التطيين ونقل الترمذي عن الشافعي انه لا بأس به وسواء في البناء بقبة أم بيت أم غيرهما وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولونجي) عليه (في مقبرة مسبلة هدم) البناء بخلاف ما اذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بحرمته البناء فيها (ويندب ان يرش القبر بماء) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البزار وسعد المذكور هو ابن معاذ كما في طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التهذيب ويكره أن يرش على القبر ماء الورد وتعمل في شرح المذهب كراهة هذا وان يطلى القبر بالخلوق عن المتولى وآخرين لانه اضاعة مال (ويوضع عليه حصي) روى الشافعي انه صلى الله عليه وسلم يرش على قبر ابنه ابراهيم ماء ووضع عليه حصبا وهي بالمد وبالموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجر وخشبة) روى أبو داود وباسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم وضع حجرا أي خضرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أن تعلم بها قبر أخي وأدفن اليه من مات من أهلى وتعلم بمعنى علم من العلامة (وجمع الاقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور ونقله المصنف

الاسنوي سواء كان البناء بقبة أم قبة أو نحو ذلك انتهى وسيأتي في كلام الشارح (قول) المتن والكتابة قال السبكي ينبغي عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام لاسيما في أنه يستحب وضع شيء يعرف به الميت (قوله) وهو الجير يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال الائمة وحكمة النهى التزيين أقول واضاعة المال لغير غرض شرعي (قول المتن) ويندب أن يرش الخ قال الاذرمي حضرت جنازة بجلب فوق عقب دفنها مطر غزير فقلت لهم هذا يكفي عن الرش انتهى قال الغزى وفيه نظر يعرف من غسل الغريق (قوله) عثمان بن مظعون رضي الله عنه هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين (قوله) وتعلم بمعنى علم الخ هو ما نسي أن تعلم الذي في الحديث

(قول) المتن ويُسَمَّى الزائر في الحديث ما من أحد يترقب شبرا أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا (١٥٦) فيسلم عليه المرأة ورده عليه السلام رواه

عبد الحق في الأحكام وقال أسناده صحيح (قوله) ونصبه زاد الأسنوي جواز جهره على البدل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائدا إلى الموت في تلك البقعة أو الموت على الإسلام (قول) المتن إلا أن يكون إلى آخره ليس من المحكي بقيل ثم يحتمل عوده إلى الكراهة فينتفي التحريم أيضا بالاولى ويحتمل عوده إليها وهو أولى وعلى كل حال لا يفيد الاستحباب نصا وفي شرح التنبيه للطبري أنه لا يعد الحلق القرية التي فيها صالحو بالتساجد الثلاث (قوله) وللصلاة عليه معطوف على قوله تدارك لفعله (قوله) فيجب نبشه الخ لودفن بمسجد ونحوه قال الأذري لم أرفيه شيئا ولا شك في نبشه ان ضيق على المصلين ونحوهم وان لم يضيئ فقيه احتمال والأقرب النسخ (قول) المتن ويسن أن يقف الخ يسن أيضا التلقين فيقال له يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإن البعث حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور والمرغبت بالله ربنا بالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبينا وبالقرآن إمامنا بالكعبة قبلة وبالمؤمنين إخواننا الحديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث وإن كان ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد وإن الملقن يجلس عند رأسه وإن الطفل ونحوه لا يلحق زادا بن الصلاح في فوائده رحلته عن شرح الوسيط لفض الدين بن الوجيه وجهين في أن التلقين قبل أهالة التراب أو بعدها قال والمختار الأول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدعة لم يصح فيه شيء * فرغ * قال صاحب الاستقصاء

في شرحه كالروضة عن الشافعي والأصحاب وقال فيه قال البندنجي ويستحب أن يقدم الأب إلى القبلة ثم الأسن فالأسن (و) يسند (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها قال في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء فيه والمختار عند أصحابنا أنهن لا يدخلن في زيارة الرجال (وتكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جزمهن (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وضم في شرح المذهب إلى الشيخ صاحب البيان والدائر على الأسنة ضم زيارت جمع زوار جمع زائرة سماعوزا ثقياسا (وقيل تباح) إذا أمنت الفتنة عملا بالأصل والحديث فيما إذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعدد كعادتهن وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعي عدم الكراهة وتبعه في الروضة وشرح المذهب وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكره من الإختصاص بالعموز ترك الزيارة لظاهر الحديث (وليس الزائر) فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم وقد خرج إلى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم وإسنادهما ضعيف وقوله دار أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء وقوله إن شاء الله للتبرك (ويقرأ ويدعو) عقب قراءته والدعاء يرفع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (إلى بلد آخر) ليدفن فيه (وقيل بكره إلا أن يكون بفرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيجوز أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لا أحبه إلا أن يكون إلى آخره وقال بالكراهة البغوي وغيره وبالحرمة المتولي وغيره ووجهها أن في نقله تأخير دفنه بالمأمور بتجمله وتعريضه لهتك حرمة وغيره وغير ذلك وقد صرح جابر رضي الله عنه قال كنا حملنا القتيلى يوم أحد لندفنه فمات فمات نادى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضايعهم رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ذكر ذلك كله في مسألة النقل في الروضة وشرح المذهب (ونبشه بعد دفنه لنقل وغيره حرام الاضرورة بان دفن بلا غسل) وهو واجب الغسل فيجب نبشه تدارك لفعله الواجب ما لم يتغير قال في شرح المذهب وللصلاة عليه قال فان تغير وخشى فساد له لم يجز نبشه لما فيه من انتهاك حرمة (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) فيجب نبشه وان تغير ابرد كل على صاحبه ادا مريض ببقائه وفي الثوب وجهه أنه لا يجوز النش لرد له لأنه كالتلف فيعطى صاحبه قيمته (أو وقع فيه) أي في القبر (مال) خاتم وغيره فيجب نبشه لا خذ قال في شرح المذهب هكذا أطلقه أصحابنا وقيل المصنف بما إذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه على التقيد (أو دفن لغير القبلة) فيجب نبشه ما لم يتغير وتوجهه للقبلة كما تقدم (لالتكفين في الأصح) لأن الغرض منه السترة والتراب والاكتفاء به أولى من هتك حرمة بالنش والثاني يقيسه على الغسل (ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) روى أبو داود والحاكم وقال صحيح الإسناد عن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل وعبارة شرح المذهب يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب والرافعي أقصر على أن يقف على القبر ويستغفر للميت وذكر الحديث (و) يسن (الجيران أهله نهية طعام يشبعهم يومهم وليلتهم)

* (كتاب الزكاة الخ) * الزكاة في اللغة التمسك والتطهير والمدح وفي المشرع اسم لعدد من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة بشرائط متقضى بذلك لأن المال ينمو ببركة إخراجها ودعاء الآخذ قال تعالى وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله الآية ثم هي نوعان زكاة دين وزكاة مال والثاني خير بان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به في المأكول وغيره مع كثرتها في نفسها ومن الجواهر بالنفدين لكونها قيم الأشياء وتنشأ عنها الفوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لأنه قوام البدن وسد الضرورات فتعلقت به (١٥٧) لست ضرورة الفقراء (قوله) لأنه مرجع الضمير فيه وفي بدوابه للحيوان

(قوله) المتن في النعم يذكر ويؤتى قال الجوهري وهو واحد الانعام ونقل النووي عن الواحدى اتفاق أهل اللغة على الحلاقة على الثلاث انتهى وكذلك الانعام تطلق على الثلاث قال تعالى وإن لكم في الانعام الآية إلى أن قال والخيل والبغال الخ (قوله) المتن لا الخيل خالف أبو خيفة فأوجبها في أنثى الخيل وكذا في الذكور تبعاً للأنثى وسهيت خيلاً لا خياله في مشيها وأيدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها قال وهي كونها تتخذ للزينة وأما المتولد المذكور فعدم الوجوب فيه لأنه لا يسمى غنماً ولا يجزئ في الإضحية قال الأسنوي والطبائع تمدد وجمع طبسي (قوله) وهو المراد أى للتصريح بها في بعض الروايات كما قاله السارح قال الأسنوي وحملنا للطلق على المقيد كما في باقي النصب فإنها لا تتغير إلا بالواحدة (قوله) ففيه مرجع الضمير فيه ما من قوله بما زاد (قوله) فصرح الفقهاء الخ دفع لما يقال عبارة المؤلف أعني قوله ثم في كل أربعين الخ تقتضى أن هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قوله) الشامل له كيف الشمول مع أن الواحدة يقابلها قسط من الواجب (قوله)

لشغلهم بالحزن عنه (ويلج عليهم في الأكل) نداءً للتلايضع فوايتركه (ويحرم تهيتته للناجحات والله أعلم) لأنه إغارة على معصية وقوله لخير أن أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الراغبى لخير أنه ليدخل فيه مالو كان المبيت في بلد وأهله في غيره والأبعد من قرابته كالخير أن ذكره في الروضة كأصلها والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طلب في غزوة مؤتة اصنعوا آل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذى وقال الخاكم صحيح الأسناد ومؤتة بضم الميم وسكون الهمزة موضع معروف عند الكرك وقيل جعفر في جمادى سنة ثمان

* (كتاب الزكاة) *

هي أنواع تأتي في أبواب (باب زكاة الحيوان) بدوابه وبالأبل منه للبداءة بالأبل في الحديث الآتي لأنه أكثر أموال العرب (انما تجب منه في النعم وهي الأبل والبقر والغنم) فوجب في الثلاث أجماعاً (الأخيل والرقيق والمتولد من غنم وطباء) فلا تجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه الشيخان والأصل عدم الوجوب في المتولد المذكور (ولاشئ في الأبل حتى تبلغ خمساً ففيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمس وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) في الأكثر من ذلك (في كل أربعين بنت لبون) في (كل خمسين حقة) الحديث أبي بكر رضى الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخارى عن أنس ومن لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين إلى آخر ما تقدم وهذا يصح بما زاد واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعين ففيه ثلاث بنات لبون كما صرح به في رواية لابي داود بلفظ فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وصرح الفقهاء بذلك وذكروا الضابط الشامل له بعده ففي مائة وثلاثين بنت لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقتان وبنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقتان أو خمس بنات لبون وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الأصمخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب جزؤ من مائة واحدة وعشرين جزءاً وقال الأصمخري لا يسقط شئ وقال أيضاً فيما زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والصحيح حقتان ومائتين النصب عفروق قول يتعلق به الواجب أيضاً فلو كان معه تسع من الأبل فتلف منها أربع بعد الحول وقبل

٤٠ ل الج وللواحدة الزائدة قسط من الواجب قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصاً بما عدا صورة المائة واحدة وعشرين وعلى قول الأصمخري لا تخصيص لأن الزائد عفوقا توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرون وما بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعني ليس فيه نصاب مغير للواجب وإنما هو عدد بين النصب قال فان علمنا الغرض به كان المراد بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الأحاد وان جعلنا الوقص عفوقا كان المراد ما عدا صورة المائة واحدة وعشرين يعني كلام المصنف على المذهب ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأى الأصمخري بعد العشرين انتهى موضعنا

(قوله) ان قلنا الخ أى أما اذا قلنا بأنه بشرط في الوجوب فإنه يجب شاة على القولين تلف الاربعة قبل ثلث الوجوب بها (قوله) وطعنت في الثانية أى فهي متصفة بذلك حتى طعنت في الثالثة وقس الباقي (قوله) وما ذكرنا الحاصل ان سن الجذعة من الضان والعز على النصف من سق الثانية منهما (قول) المتن والاصح انه مخير أى لا إطلاق الشاة في الخبر وكفى الاضحية ومقابل الاصح (١٥٨) يتعين الغالب اذا كان أهلى (قول)

المتن وانه يجزئ الذكرا لا يشكل عليه لفظ الشاة في الخبر لان البناء لا وحدة لالتأنيث وكفى الاضحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الابل مرأضا لانها وجبت في الذمة لكونها من غير الجنس (قوله) نظرا الخ أى وكفى الشاة في أربع الغنم قال الرافعي والوجهان مبنيان على ان الشاة هنا أصل أو بدل عن الابل انتهى وفيه نظر (قول) المتن فان عدم بنت مخاض الخ صرح في الرض بأن عدمها معتبرا أيضا في اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قوله) بأن لم يملكها الخ اقضى هذا الإطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعلقة قال الاستوى وهو متجه انتهى وقد يقال عدم وجوب الكرا ثم ربما يمنع منه ويحارب بأن المعلقة قد تكون غير كريمة (قوله) ولا يكلف تحصيلها أى ولا جبران لان زيادة السن تعادلها الاوثة وأهم أن دليل ذلك كتاب أبي بكر رضى الله عنه ففيه فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الدليل ساقى في كلام السارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول) المتن والمعنى كعدمه لو قال والمعيب لا فادح كما عاينا غير خاص بهذه المسئلة (قوله) وقيل يتعين بنت المخاض أى لان الابتداع في العدم كالابتداء في الوجود ووجه الاول انه اذا اشترى ابن اللبون صار

التمكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة اتساع شاة ان قلنا التمكن شرط في الضمان دون الوجوب وهو الاظهر (وبنت المخاض لهاسنة) وطعنت في الثانية (واللبون سنتان) وطعنت في الثالثة (والحقة ثلاث) وطعنت في الرابعة (والجذعة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية ان الاولى آت لا مهان تكون من المخاض أى الحوامل وان الثانية أن لا مهان تلد فتصير لبونا وان الثالثة استحققت ان يطرقها الفحل أو ان تتركب ويحمل عليها تولان وان الرابعة تخدع مقدم أسنانها أى تسقطه (والشاة) المذكورة (جذعة ثمان لهاسنة) ودخلت في الثانية (وقبل ستة أشهر أو ثنية معزلها سنتان) ودخلت في الثالثة (وقبل سنة) وما ذكرنا تفسير الجذعة والثنية سواء كانتا من الضان أم من المعز وقائل الاول فهمما واحدا وكذا قائل الساقى وقيدت الشاة بالجذعة أو الثانية حلا للطلاق على المقيّد في الاضحية (والاصح انه مخير بينهما) أى بين الضان والمعز من غنم البلد (ولا يتعين غالب غنم البلد) والثاني يتعين الغالب منها فان استوى واختير بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد الا بخير منها قيمة أو مثلهما (و) الاصح (انه يجزئ الذكرا) أى جذع الضان أو ثنى المعز وان كانت الابل انا فالصدق الشاة الى الذكرا والثاني لا يجزئ مطلقا نظرا الى ان المراد الاثني لساقها من الدر واللسل والثالث يجزئ في اذبل المذكور دون الاناث والجامعة لها والذكور (وكذا بعير الزكاة) الاصح انه يجزئ (عن دون خمس وعشرين) لانه يجزئ عنها فمعاذونها أولى والثاني لا يجزئ البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين في العشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لا بد في العشر من حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشرة من ثلاث حيوانات وفي العشر من أربعة على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكروا لاثني وباضافته المريدة على المحرر الى الزكاة أريد الاثني بنت المخاض فافوقها كما قاله في شرح المذهب وهل الفرض في الخمس جميعه أو خمسة والباقى تطوع وجهان قال في الروضة الاصح ان جميعه فرض (فان عدم بنت المخاض) بان لم يملكها وقت الوجوب (فان لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها (والمعنى كعدمه) وفي حديث البخارى السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء فان عدم ابن اللبون أيضا حصل ما شاء منهما وقيل يتعين بنت المخاض وفي شرح المذهب ان المغصوبة والمروهنة كالمعدومة ذكره الدارمى وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أى اخراجها وابله مهازيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه عاملا اياك وكرا ثم أموالهم رواه الشيخان (لكن تمنع) السكرية عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخراجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فإنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها (في الاصح) والثاني يقيسه على ابن اللبون عند عدم بنت المخاض نظرا الى أن زيادة السن جارية لفرضية الاوثة وأجاب الاول بان زيادة السن في ابن اللبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتاع من صغار السباع بخلافها

واحد له مع فقد بنت المخاض ثم لا يخفى أن له أن يترك التحصيل ويصعد الى بنت اللبون ويأخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت في اللبون فأراد اخراجها مع أخذ الجبران امتنع (قول) المتن ويؤخذ الحق أى ولا جبران لان الجبران انما هو بين الاناث (قول) المتن في الاصح راجع لقوله لا لبون

(قوله) والقديم الخ هذا القديم جارسوا وجد السنان في ماله أم لا (قول) المستأخذ أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله) وله أن لا يحصل هو مفهوم من قول المناج فله تحصيل ماشاء * فرع * لو كان لبنات لبون مثلا ولكنها جارية في ملك ولده بتلك من أبيه لم يكلف الوالد الرجوع فيها (قوله) وصعدا (١٥٩) أربع جذاع له أيضا أن يجعلها أصلا وينزل إلى أربع بنات لبون مع دفع

الجبران كأنه أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد إلى خمس حقايق مع أخذ الجبران ويمنع أن يرتقي من بنات اللبون إلى الجذاع أو ينزل من الحقايق إلى بنات الخاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التقليل وقول له أيضا أن يجعلها إلى قول مع أخذ الجبران لم أره مسطورا سوى في شرح الارشاد للكمال المقدسي والذي يتقدح في نفسه اشكاله ومنعه إلا أن يساعده نقل وجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار واجدا للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته فله الحمد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الأول دون الثاني وهو ظاهر (قوله) لافقراء أي سواء كانت الغبطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة إلى الارتفاق بالحمل للحقايق والحاصل أنه ينظر الاغبط مراريا في ذلك مصلحة الفقراء عنه عليه الرافعي رحمه الله عند الكلام على إيجاب التفاوت ونبه أيضا على أن يحمل ذلك إذا كانت الغبطة تقتضي زيادة في القيمة والا فلا يجب تفاوت (قوله) والثاني يتخير أي كافي الجبران وكافي الصعود والنزول ورد بأن الجبران في الذمة مخير فيه كالكفارة وبأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول بأن يحصل الفرض لكنه خير رفقاه كي لا يكلف الشراء

في الحق فلا يوجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هنا أن جبرها هنا وقوله الأصح عبر بدله في أصل الروضة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق فرضان) في الابل (كأنتي بعير) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقايق أربع (فالمذهب لا تعين أربع حقايق بل هن أربع بنات لبون) والقديم تعين الحقايق نظرا لاعتبار زيادة السن أولا بدليل الترقى إلى الجذعة التي هي منتهى الكمال في الاسنان ثم العدول إلى زيادة العدد واستدل في المذهب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدقة فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقايق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قرأه من الكتاب ولم يذكرهما له عن أبيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما ذكره المذهب لا الحقايق ولم يصرح في الروضة كأصلها بتعجيل واحد من الطريقين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المذهب فعلى القديم أن وجدت الحقايق عنده بصفة الأجزاء غير نقاسة لم يجز غيرها والآنزل منها إلى بنات اللبون أو صعدا إلى الجذاع مع الجبران قال في شرح المذهب وإن شاء اشترى الحقايق (فان وجد) على المذهب الجديد (بما له أحدهما أخذ) منه كما سبق في الحديث سواء لم يوجد من الآخر شي أم وجد بعضه إذا ناقص كالمعدوم وكذلك المعيب ولو كان الآخر أنفع للمساكين لم يكلف تحصيله (والا) أي وإن لم يوجد بماله أحدهما (فله تحصيل ماشاء) منهما بشراء أو غيره (وقيل) يجب (الاغبط للفقراء) كما يجب إخراجها إذا وجد في ماله كما ساقى وله أن لا يحصل واحد منهما بل ينزل أو يصعد مع الجبران فإن شاء جعل الحقايق أصلا وصعدا إلى أربع جذاع فأخرجها وأخذ أربع جبرانات وإن شاء جعل بنات اللبون أصلا ونزل إلى خمس بنات مخاض فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات (وإن وجدتهما) في ماله (فالصحيح تعين الاغبط) منهما للفقراء والمراد بهم وبالمساكين هنا جميع المستحقين ولشهرتهم يسبق اللسان إلى ذكرهم والثاني يتخير المالك بينهما كما لو لم يكونا عنده (ولا يجزئ) على الأول (غيره) أي غير الاغبط (أن دلس) المالك في إعطائه (أو قصر الساعي) في أخذه (والا فيجزئ والأصح) مع إجزائه (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الاغبط والثاني يستحب فإذا كانت قيمة بنات اللبون أربع مائة وخمسين وقيمة الحقايق وقد أخذت أربع مائة فقد رت التفاوت خمسون (ويجوز إخراج دراهم) كما يجوز إخراج شقص به (وقيل) تعين تحصيل شقص به (وعلى هذا يكون من الاغبط لانه الأصل وقيل من المخرج ثلثا تبعض وقيل يتخير بينهما في المثال المتقدم يخرج خمسة أسباع بنت لبون وقيل نصف حقة وقيل يتخير بينهما ويصرف ذلك للساعي وفي إخراج الدراهم قيل لا يجب صرفها إليه لانها من الأموال الباطنة والأصح في الروضة وجوب صرفها إليه لانها جبران الظاهرة

فوكل الأمر إلى خبيره (قول) المتن والافجيزي للشقة في الرد (قوله) مع إجزائه ولذا قال بعضهم المراد بالأجزاء الحسابان لا الحكمانية (قوله) والثاني يستحب لأن المخرج محسوب (قول) المتن ويجوز إخراج دراهم لأن الفرض منه جبر الفرض فكان كالجبران ولأن القيمة قد شجب كالمعدودت الشاة الواجبة في الابل وكالمعدودت بنت الخاض مع ابن اللبون فلم يجدهما في ماله ولا بالثمن (قوله) كما يجوز إخراج شقص به يريدها أن القائل بالأول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل تعين (قوله) وعلى هذا الخ كذا على الأول فيما يظهر

(قوله) **ثبوت الجدة** أي لأخصوص الدراهم وهي الفضة (قوله) أن يفرقه الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قوله) **ثبوت الجدة** يعلم أن للسئلة خمسة أحوال وجود أحد السنين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الأولى سبقت في المتن والأخيرتان في التهمة (قوله) وبين أن يدفع إلى آخره منه تستفيدانه لو كان عنده (١٦٠) ثلاث نبات لبون وحقتان جازله

ومرادهم بالدراهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وليكثر استعمالها تجري على اللسان قال في شرح المذهب على استحباب التفاوت له أن يفرقه كيف شاء ولا يتعين لاستحبابه التقصص بالتفريق **تتمه** لو وجد ثلاث حقائق وأربع نبات لبون تغير بين أن يدفع الحقائق مع بنت اللبون وجبران وبين أن يدفع نبات اللبون مع حقه أو يأخذ جبران أو له دفع حقه مع ثلاث نبات لبون وثلاث جبرانات في أن يسمع ومقابلته ينظر إلى بقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط فله أن يتخير جهم ماع جنتين ويأخذ جبرائين وله أن يتخير خمس نبات مخاض بدل نبات اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث نبات لبون فقط فله أن يخرجهن مع بنتي مخاض وجبرائين وله أن يتخير أربع جندات بدل الحقائق ويأخذ أربع جبرانات كذا ذكر البغوي الصورتين وطرد الراجعي الوجه السابق في الشق الثاني منهما لبقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو أخرج عن المائتين حقتين وبنت لبون ونصف الميز للتقضيض ولو ملك أربع مائة فعليه ثمان حقائق أو عشر نبات لبون ويعود فمما يجمع ما تقدم من الخلاف والتفريق ولو أخرج عنها أربع حقائق وخمس نبات لبون جاز أن كل مائة أصل وقيل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن لزمه بنت مخاض فعدمها عنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) روى ذلك في المسئلتين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وصفة الشاة ما تقدم في شاة الخمس والدراهم هي النقرة قل في شرح المذهب الحالصة والشاتان والعشرون درهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فعدمها أي في ماله احتراز عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصعود الآن لا يطلب جبرائنا لأنه زاد خبرا كما ذكره فيما سياتي (والخيار في الشاتين والدراهم لدفعها) ساعيا كان أو مالكا كما هو طاهر الحديث المذکور (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) لأنهما شرعا تخفيفا عليه ومقابلته يساعى أن يدفع المالك غير الأغبط فإن دفع الأغبط لزم الساعى أخذه قطعا (أنه أن تكون ابلة معينة) بمرض أو غيره فلا خيار له في الصعود لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين فإذا أراد النزول ودفع الجبران قبل لأنه تبرع بزيادته (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين نزول درجتين مع) دفع (جبرائين بشرط تعذر درجة في الأصح) كان يعطى بدل بنت المخاض عند دفعها وقد بنت اللبون حقة ويأخذ جبرائين أو يعطى بدل الحقة عند فقدها وقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرائين وجه الاشتراط النظر إلى تقليل الجبران ومقابلته يقول القربي الموجودة ليست واجبة فوجودها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضي بجبران واحد جاز بلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول كان لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجد بنت مخاض ففي إخراج الجذعة وجهان أحدهما في شرح المذهب الجواز وله الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعذر درجة في الأصح كما صرح به في شرح المذهب بأن يعطى بدل الجذعة عند فقدها وقد الحقة وبنت اللبون بنت مخاض مع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنت المخاض الجذعة عند فقدها بينهما ويأخذ ثلاث جبرانات (ولا يجوز

إخراج ذلك مع أخذ جبرائين) (قوله) وله دفع حقة إلى آخره سكت عن دفع بنت لبون مع أربع حقائق وأخذ الجبران فإنه يمتنع فيما يظهر لأن الأربع حقائق فرضه فيخرجها فقط بلا جبران (قوله) الصورتين المراد بهما قوله وله أن يتخير خمس نبات مخاض الخ وقوله وله أن يتخير أربع جندات الخ (قول) المتن فعدمها أي من ماله (قول) المتن دفعها قال العراقي أي أن أرادوله تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له أن يتخير بنت اللبون ويطلب الجبران انتهى بمعناه وأعلم أنهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالتبني دفع القيمة وقضية كلامهم هنا أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في النكتة قال لعل دفع القيمة إذا فقد سائر أسنان الزكاة (قول) المتن شاتين أو عشرين درهما الحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياض غالباً وليس هناك حاكم ولا مقوم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصرة والقطرة ونحوهما (قوله) تخفيفاً أي كي لا يكلف الشراء لمشتقته (قوله) في الصعود أي ليدفع معاً قال الاستنوي وقضية تعليلهم الجواز إذا دفع سليماً وإن كان إطلاق المنهاج يقتضي المنع انتهى **فرع** لو كان عنده بنت مخاض وهي كريمة لم تمتع الصعود وإن منعت إخراج ابن

اللبون (قول) المتن في الأصح يرجع لقوله بشرط (قوله) في الصعود مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كان واجبه أخذ الحقة فلم يجدها ولا بنت اللبون له أن ينزل إلى بنت المخاض مع وجود الجذعة (قوله) والنزول ثلاث درجات قلت والتباس جواز النزول إلى أربع بناء على ترجيح النووي الآتي كأن يصعد من بنت المخاض إلى اثنتي عشرة عند تعذر ما بينهما

(قوله) ليست من أسنان الركاة مكان ذلك كما لو أخرج عن بنت المخاض فصلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج إلى الفرق ولعل اعتبار الشارع لها في الاضحية (قول) المتن قالت الأصح عند الجمهور إنه هل يجوز أن يدفع بدل الجدة مثلا بنتي لبون أو حقتين ويأخذ الجبران به بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثانية (١٦١) لأنها ليست من أسنان الركاة بخلاف ما ذكره كرحمى نظر ثم ذكرى أن المسئلة منقولة

في الدميري وانه ذكر فيها اذا أخرج ذلك
من غير جبران وجهين أحدهما يجزئ
والثاني لا لأن في الواجب معنى ليس في
المخرج قلت والأول قياس ما قالوه من
أجزاء التبعية عن المسنة (قوله) لانه
خلاف ما تقدم أي وكما لا يجوز
في الكفارة أن يطعم خمسة ويكسو خمسة
وهذا بخلاف المسألة الآتية فانها
كالاطعام عن كفارة والكسوة عن
أخرى (قول) المتن وكل أربعين منها
الأربعون الأولى وقوله مسنة تسمى ثنية
أيضا (قوله) وحكمها الخ قال أصحابنا
رحمهم الله ولا جبران في البقر والغنم
لعدم وروده قال في الكفاية بل عليه
التحصيل أو إخراج الأعلى كما قاله
المأوردى وغيره انتهى أقول قضيته
عدم العدول الى القيمة وبشكل عليه
العدول اليها عند فقد بنت المخاض وابن
اللون

* (فصل ان اتحد الخ) * (قوله) أرحية
أو مهرية اعلم ان الابل العرب هي ابل
العرب ويقابلها البخاني وهي ابل
الترك ولها اسمان ثم ان ابل العرب
منها الارحية نسبة الى أرحب قبيلة من
همدان ومنها المهرية نسبة الى مهرة بن
حيدان أو بوقيلة ومنها المجيدية نسبة
الى فحل الابل يقال له مجيد وهي دون
المهرية (قول) المتأخذ الضرض منه
لوا اتحد النوع ولكن اختلفت الصفة
ولا تنقص أخذ الا غبط كما سلف
في الحقائق وبنات اللبون (قول) المتن
عن ضأن معز الضأن جمع مفردة ضائن

أخذ جبران مع ثنية) يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لان الثنية
وهي اعلى من الجذعة بسنة ليست من اسنان الزكاة (قلت الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم)
كافي سائر المراتب ولا يلزم من انتفاء اسنان الزكاة عن الثنية بطريق الاصلة انتفاء نياتها
فان دفعها ولم يطلب جبرانا جاز قطعاً لانه زاد خيراً (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) لجبران واحد
لانه خلاف ما تقدم في الحديث فان كان المالك أخذ أو رضى بالتفريق جاز لان الجبران حقه وله
اسقاطه (وتجزئ شاتان وعشرون) درهما (لجبرانين) من المالك او الساعي نظراً الى
ان الشاتين لواحد والعشرين لآخر وقال في شرح المذهب لو توجه جبرانان على المالك او الساعي
جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذا لو توجه
ثلاث جبرانات فأخرج عن أحدها شاتين وعن الآخرين أربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف
(و) لاشئ (في البقر حتى تبلغ ثلاثين فقها تبيع ابن سنة) وطعن في الثانية وقيل ستة أشهر (ثم
في كل ثلاثين تبيع وكل أربعين مسنة لها ستان) وطعن في الثالثة وقيل سنة روى الترمذي
وغیره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني ان آخذ من كل أربعين
بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعاً ومحمداً الحاكم وغيره والبقرة تقع على الذكور والانثى في ميتين
تبيعان وفي سبعين تبيع ومسنة وفي عثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة مسنة وتبيعان
وفي مائة وعشرة مستان وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مستات أو أربع أتبعه وحكمها حكم
بلوغ الابل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع (و) لاشئ (في الغنم حتى تبلغ أربعين
فشاة) أي فقها شاة (جذعة ضأن أو ثنية معز) وسبق بيانها (وفي مائة واحد
وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة) روى البخاري
عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت أربعين الى عشرين ومائة
شاة فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين فقها شاتان فاذا زادت على مائتين الى ثلثمائة فقها
ثلاث شياه فاذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فاذا كانت سائمة الرجل نائمة عن أربعين شاة
واحدة قلنس فيها صدقة الآن شاعرهما

(فصل ان اتخذ نوع الماشية) * كان كاتبه كلها أرحية أو مهرية أو بقره كلها جواميس أو عربا أو غنمه كلها ضانا أو معزا (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ عن ضأن معزا أو عكسه جاز في الامع بشرط رعاية القيمة) بان تساوى ثنية المعز في القيمة حذعة الضان وعكسه وهذا انظر الى اتفاق الجنس وقابله نظر الى اختلاف النوع والثالث يجوز أخذ الضأن عن المعز لانه أشرف منه بخلاف العكس وقوله في توجيهه الأول كلهم ية مع الأرحية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الأخرى جز ما حيث تساوى في القيمة ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبر ان في زكاة البقر والغنم لعدم وروده فيهما (وان اختلف) النوع (كضأن ومعز) من الغنم وأرحية ومهرية من الابل وعرب وجواميس من البقر (في قول يؤخذ من الأصكث فان استويا فالأعبط) للفقهاء

(قوله) **بين النصارى** مقابل قول المتن فلا غبط (قول) المتن ماشاء بحث ابن الصباغ أن يكون المأخوذ من اعلى الانواع أى مع مراعاة التقييد
 كقولهم الماشية الى صحاح ومراض وأجاب الرافعي بأن النهى ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول) المتن أخذوا عبر بالاصطاع
 كان أولى ليفيد ان الخبرة للمالك لكن قول المنهاج والاطهر انه يخرج ماشاء يفيد ان الخبرة للمالك (قول) المتن بقية الخ ضابط ذلك في هذا وأمثاله
 الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذ الى ذلك النصاب (١٦٢) (قول) المتن ولا تؤخذ مريضة الخ أى

لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون
 والمراد بالخبيث الردى لا الحرام لقوله
 تعالى ولستم تأخذونه الا أن تقضوا
 فيه ومن الادلة أيضا قوله صلى الله عليه
 وسلم لا تؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذات
 عوار ولا ليس الغنم والعوار العيب وقع
 العين أفصح من ضمها ثم هذا الحديث
 محمول على الغالب من كون المال فيه
 صحيح ومعيب فلا ينافى أحد المعيب من
 مثله (قوله) بما رده في البيع أى
 فقضى الحامل وان لم تجزئ في الاخضية
 (قوله) يؤخذ عنها الذكر كان ضابطه
 حيثما اعتبر أقل مجزئ في خمسة
 وعشرين (قوله) بسنها الضمير فيه
 راجع لقوله أنثى (قوله) والثاني المنع
 أى لأن النص ورد بالاناث فكيف
 التحصيل (قوله) قطعاً وجهه عدم
 نص الشارع فيها على الاثنى بخلاف
 غيرها (قوله) لا يؤخذ الخ أى بالتقسيط
 صريحه في الرض والتعجيل وغيرها
 (قول) المتن وفي الصغار الى آخره
 دال على دليل عدوه مما سلف قوله تعالى
 خذ من أموالهم صدقة ويتخص مسئلتنا
 قول أى بكر رضى الله عنه والله لو منعوا
 منى عنافاً كانوا يؤدونه الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما تلثم عليه (قوله)
 من الثلاث تصوراً أيضاً بغير ذلك لكن
 في المعز والبقرة لان واجبها ماله ستان

وقبل يتخير المالك (والاطهر انه يخرج ماشاء مقسطاً عليهما بالقيمة فاذا كان) أى وجد (ثلاثون عنزا)
 وهى أى المعز (وعشرين نحات) من الضأن (أخذ عنزا ونجعة بقيمة ثلاثة ارباع عنز وربع نجعة)
 وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة ارباع نجعة وربع عنز وعلى القول الاول يؤخذ في الصورة الاولى
 ثنية معز وفي الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الابل خمس وعشرون خمس عشرة أرحية وعشر مهرية
 أخذ منه على القول الاول بنت مخاض أرحية وعلى الثاني بنت مخاض أرحية أو مهرية بقيمة ثلاثة
 اخماس أرحية وخمسة مهرية ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على
 القول الاول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة مما بقيمة ثلاثة ارباع مسنة سها وربع
 جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معية) بما تربيته في البية (الامن مثلها) أى من المريضات والمعيات
 ويكفي مريضة متوسطة ومعية من الوسط وقيل تؤخذ من الحيسار ولو انقسمت الماشية الى صحاح
 ومراض أو الى سليمة ومعية أخذت صحيحة وسليمة بالتقسيط في أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها
 مراض وقيمة كل صحيحة دينار وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة
 محاذر وذلك دينار ونصف وكذلك لو كان نصفها سليماً ونصفها معيماً كما ذكر (ولا) يؤخذ
 (ذكر الا اذا وجب) كابل لبون في خمس وعشرين من الابل عند فقد بنت المخاض وكالتبيع في البقر
 (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها في الاصل أنثى يؤخذ عنها الذي كرسها (في الذبح) وعلى
 هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الابل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها
 لثلاثين من النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة أى فاذا كان قيمة المأخوذ في خمس وعشرين
 خمسين درهماً يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهماً بنسبة زيادة الست وثلاثين
 على الخمس والعشرين وهى خمس وخمسون وخمسون على هذا يؤخذ أنثى دون قيمة
 المأخوذة من محض الاناث بان تقوم الذكور بتقديرها اناثا واناثا المأخوذة عنها وتعرف نسبة قيمتها من
 الحيلة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أنثى قيمتها ما تقتضيه النسبة أى فاذا كانت قيمتها اناثا ألفين وقيمة الذن
 المأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكورا ألفاً أخذ عنها أنثى قيمتها خمسة وعشرون والوجهان في الابل
 والبقرة أما الغنم فيؤخذ عنها الذي كرسها وقيل على الوجهين والمنفعة من الثلاث الى الذكور
 والاناث لا يؤخذ عنها الا الاناث كالتجصة اناثا (وفي الصغار صغيرة في الجديد) كان مائة
 الاقهار عنها من الثلاث فينبى حولها على حولها كحسية في والدرهم لا يؤخذ عنها الا كبيرة لكن
 دون الكبيرة للمأخوذة عن البكر في القيمة وحكى الخلاف وجهين أيضاً وعلى الاول يجتهد الساعى
 في غير الغنم ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ في ست وثلاثين فصلاً فوق المأخوذ
 في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت

كذا ذكره الاسنوى ومراده في البقر أن يبلغ قدره يكون الواجب في أصله مسنة كالأربعين والاثلاثون يجب فيها تباع الماشية
 وهو ماله سنة وحيث هذا الذي ذكره في البقر يتصور في الابل أيضاً كان يملك ستاً وتلاً من أولاد محاض فيجب فيها صغيرة أو يزيد قيمة من المأخوذة
 في خمس وعشرين وبالجملة فلك أن تعذر عن اقتصار الشارع تعالى غيره على التصوير بالموت بأن عرضهم صغار ليست من أسنان زكاة
 ولا يتصور ذلك الا بموت الاصول فليأمل (قوله) في غير الغنم أى أما الغنم فلا يؤدي في ما ذلك الى التسوية بين القليل والكثير لان العبرة فيها بالعدد
 ولذا قال في الروضة ان الجهور قطع وافها بالخذ

قوله) وجوب كبيرة أى بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجولون حينئذ فانظر ما الفرق بين الجديد والقديم (قول) المتن ونحوه من عطف العام على الخاص * فرع * لو كانت الماشية كلها (١٦٣) خيارا أخذ منها القرض الا الحواصل فانه لا يؤخذ منها الحامل وان كان الكل

حوامل (قول) المتن ولو اشترك أهل الزكاة الخ تسمى هذه خلطة الشيوع وخلطة الاعيان والآتية خلطة جوار وخلطة أوصاف (قوله) واحد بقياس الاولى على خلطة الجوار ثم الخلطة قد تفيد تخفيفا كما في ثمانين شاة بينهما على السواء أو ثقيلًا كما في ربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وثنيفا على الآخر كان ملكا ستين لآخرها ثلثاها وللآخر ثلثها وقد لا تفيد واحدًا منهما كما بين على السواء ويجرى ذلك في كل من الخلطين (قول) المتن وكذا لو خلط بجاورة استدل على صدق اسم الخلطة بذلك قوله تعالى وإن كثيرا من الخلطاء لبغى الآية عقب قوله تعالى إن هذا أخيه تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة (قول) المتن بشرط الخ أى فالشرط راجع للجاورة فقط (قوله) أى موضع الشرب يقال بعير شارع أى وارد الماء (قوله) وهو المحلب يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قوله) على انه يشترط الخ هذا الحكم جعله الاسنوى مقررًا على الثاني وكذا رأيت في شرح السبكي لكتبه قال عقبه هكذا قاله الرافي عما اذا قلنا يشترط اتحاد الفحل ومقتضى تشبيهه بموضع الحلب ان يشترط على الوجهين كما ان موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحالب أم لا انتهى (قوله) من جهة خفة المؤونة الخ لك ان تقول هذا قد يشكك عليه اشتراط قصد السوم الا ان يحاج بأن السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف الخلطة

الماشية الى صغار و كبار فقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديد وفي القديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (رئى وأكولة) وهما كما في المحرر وغيره الحديثة العهد بالساج والمسمنة للاكل (وحامل وخيار الارضا المالك) بذلك والربى يطلق عليها الاسم قال الازهرى الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاموى الى شهرين وحكى خلافا في أنها تختص بالعز أو تطلق على الضأن أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقرة (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشراء أو ارت أو غيره (زكاة كرجل) واحد (وكذا الوحاط مجاورة) للجن (بشرط ان لا يتجزأ ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في الشرع) أى موضع الشرب بان تسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمرح) الشامل للرعى أى الموضع الذى تسرح اليه لتجتمع وتساقي الى المرعى والموضع الذى ترعى فيه لانهما مسرحة اليهما كما قال الرافي ولوقال المصنف والمرعى كما في أصل الروضة وغيرها لكان أوضع (والمراح) بضم الميم أى مأواها ليلا (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنوها وهو المحلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفحل في الاصح) وبه قطع الجمهور في الفحل وكثير من الاصحاب في الراعى ولا بأس بتعديده لهما وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة وظاهرا في الاشتراك في الفعل فيما يمكن بان تكون ماشيتهما نوعا واحدا بخلاف الضأن والمعز كما قاله في شرح المذهب (لانية الخلطة في الاصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والمحلب بكسر الميم أى الاناء الذى يحلب فيه في الاصح فهما فمجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة ويدل على ان الخلطة مؤثرة ماروى البخارى عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية سعد بن أبي وقاص والخليفة انما اجتماع في الحوض والفحل والراعى به بذلك على غيره من الشروط لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق ان يكون لكل واحد أربعون شاة فيخلطهاها ومن مقابله أن يكون لهما أربعون فيفترقاها فخلط عشرين بمثلها يوجب الزكاة وأربعين بمثلها يقللها ومائة واحدة بمثلها يكثرها ومقابل الاصح في الراعى والفحل ينظر الى ان الاقتراح فيهما لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبلهما على انه يشترط اتحاد موضع النزاع والمشرط لنية الخلطة قال الخلطة تغير أمر الزكاة بالتكثير أو التقليل ولا ينبغي ان يكثر من غير قصده ورضاه ولا أن يقل اد المقصده محافظا على حق الفقراء ودفع بان الخلطة انما تؤثر من جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه وقوله أهل الزكاة احتراز عن غيره فلو كان أحدهما قويا أو مكاتبًا فلا أثر للاشتراك والخلطة بل ان كان نصيب الحر المسلم نصيبا زكاة الانفراد والافلاشي عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة فغرة المحترم ثم خلطتا غرة صفر فلا تثبت الخلطة في هذه السنة في الجديد فيجب على كل منهما في المحرم شاة وفي القديم نصف شاة وتثبت في السنة الثانية وما بعدها قطعًا وإذا خلط عشرين من الغنم بعشرين وأخذ الساعى شاة من نصيب أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لانها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون فأخذ الساعى الشاتين الواجبين من صاحب المائة رجع بثلاث قيمتهما أو من صاحب الخمسين رجع بثلاثي قيمتهما أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلاث قيمة شاته وصاحب الخمسين

ولا تنقص بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لانه فردان (قوله) فلا تثبت الخلطة الخ قال الرافي رحمه الله ان الأصل الانفراد والخلط عارض فغلب حكم الحول المنعقد على الانفراد

بثلثي قيمته ولو تزايد في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم (والاظهر تأثير خلطة
 الثمر والزرع والتقد وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة لعموم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين
 مجتمعة خشبية الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا اذ ليس فيها في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل
 الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقبل لا تؤثر خلطة الجوار في التقدير وعرض التجارة وعلى
 الاول قال (شرطان لا يتجزأ) أي في خلطة الجوار (الناسطور) بالمسحلة وهو حافظ النخل والشجر
 (والجرب) بفتح الجيم وهو موضع تحفيف الثمر (والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتهد
 وصورتها أن يكون لكل واحد منهما صف نخيل أو زرع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق
 واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة
 بالارتفاق باتحاد الناسطور وما ذكره وزاد على ذلك في شرح المهذب اتحاد الماء والحارات
 والعامل وجداد النخل والملقح واللقاط والحمال والصبال والوزان والميزان للتاجر في حانوت
 واحد والسدر انتهى وهو بموحدة ثم تختص بموضع دباس الخلطة ونحوها (ولو جوب زكاة
 الماشية) أي الزكاة فيها كما في المحرر (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روى
 أبو داود وغيره حديث لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول (لكن من نصاب يركى
 بحوله) أي النصاب بان وجد فيه مع مقتض زر كانه من حيث العدد كانه شاة تقع منها إحدى
 وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت وتم حولها على التاج فتجب شاة وقيل
 بشرط بقائه شيء من الائمة ولو واحدة والاصل في لك ما روى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه
 انه قال لساعيه اعند عليهم بالسحلة وهو اسم يقع على الذئب والاني وبواقعه ان المعنى في اشتراط
 الحول أن يحصل النماء والتساج غناء عظيم فتتبع الاصول في الحول وان ماتت فيه وماتت من دون
 نصاب وبلغ به نصا يبيد أحوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحرر (ولا يضم المملوك بشرأ وغيره)
 كهبة وارث الى ماعنده (في الحول) لانه ليس في معنى التاج (وان ضم اليه في النصاب مثاله
 ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشر افليه عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام
 الحول الاول للثلاثين ببيع واسكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وقال ابن سريج لا يضم في النصاب
 كالحول فلا ينعقد الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك
 (التاج بعد الحول صدق) لان الاصل عدم وجوده قبله (فان انهم حلف) وعبرة الروضة
 وأصلها فان اتهم الساعي حلفه ونحوها في المحرر وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال
 ان الممين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر مستحبة وقيل واجبة فيما يخالف
 الظاهر كقوله كنت بعثت المال في أثناء الحول ثم اشترته وانتهى الساعي في ذلك فيحلفه قال فان قلنا
 الممين مستحبة فامتنع منها فلا شيء عليه والا أخذت منه لا بالنكول بل بالسبب السابق أي لها
 (ولو زال ملكه في الحول) ببيع أو غيره (فغاد) بشراء أو غيره (أو يبادل بمثله) كابل
 يابل أو بنوع آخر كابل بقر (استأنف) الحول لا تقطاع الاول بما فعله وان قصد به القرار من
 الزكاة والقرار منها مكره وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه
 والاصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتها الى آخره دل بمفهومه على نفي
 الزكاة في معلوفة الغنم وقيس عليها معلوفة الابل والبقرة وفي حديث أبي داود وغيره في كل
 سائمة ابل في أربعين بنت لبون قال الخاكيم صحيح الاسناد واختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي
 في كلا مباح قال في الرضة ولو أسمت في كلا مملوك فهل هي سائمة أم معلوفة وجهان في البيان (فان

(قوله) أي الزكاة فيها كأنه يريد بهذا دفع
 ما توهمه العبارة من وجوب الاخراج
 (قول) المتن الحول مسمى بذلك من حال
 اذا ذهب ومضى ولو نسل ماله او سرق
 أو غاب أو كان مودعا فجعلتم نخلص من
 ذلك وجبت لما مضى (قوله) بان الخ هذا
 تفسير مرادوا لاقضية العبارة ان
 الاربعين مثلا لو نكحت عشرة مثلاً ثم
 ماتت الاربعون تركت في العشرة بحول
 أصولها وليس كذلك ثم نائب الذاعل
 في وجوده يبري بعدد على التاج (قوله)
 فيه الضمير يرجع لقول المتن بحوله
 (قوله) كأربعين شاة الخ استكله
 الاستوى على قولهم يشترط السوم وهو
 الرعي في جميع النصاب أقول يمكن
 تصويره بما اذا سقيت من لبن سائمة
 أخرى ببقية الحول أو كان الاتساج قيل
 الحول بمن يسير (قول) المتن فعاد
 في التعبير بالقاء إشارة الى ان العود
 التأخير يكون فالطاعا بالاولى وكذا قوله
 مجتبه فهو منه ان المبادلة بغير المتسل
 كالمبادلة بنوع آخر أو بثلث ولو مات
 استأنف الوارث

(قوله) بأن لم تعش بدونه أى سواء كان متواليا أم منفردا وقد رزق ضرورة لوترك هذا ما ظهر لى في فهم هذا المحل فقول الشارح الآتى ومن محمل الخلاف الخ أى فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليليا في المسئلة المذكورة محتاجا اليه حتى لو كانت تسكن في بالسوم نهارا فلا أثر للعلف في حال كفايتها ثم رأيت (١٦٥) في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال * تليه * إذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه

تارة يكون لقلته كما تقدم من علف يوم أو يومين وتارة لاستغنائها عنه بالرعي وإن كثر كما إذا كان المرعى يكفها ولكنه يعلفها أضافات الروابي جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وإذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شيئا من العلف لها لا يتقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته انتهى (قوله) الماشية أى سواء كانت معلوفة قبل ذلك أولا معلوفة ولا سائمة كأن سامت بنفسها عقب ملكها * فروع * غصب سائمة فعلقها أو معلوفة فأسامها فلا زكاة (قول) المتن ونضع ونحوه لو استعملها في بعض الأيام ففي تعليق النديجي عن الشيخ أبى حامد أنه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فإنه يسقط الزكاة فيها قال والصح عندي أنه انما يسقط الزكاة بالاستعمال والية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كآغارة لم تجب الزكاة فيها كما صرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحلى وفرق بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والقضة الحرمه الاما رخص فاذا استعملت في المحرم رجعت إلى أصلها ولا نظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله) وعدمه الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه إلى السوم * (باب زكاة البساتين الخ) * البساتين يكون مصدرا ويكون اسما

علقت معظم الحول) ليلاً أو نهاراً (فلا زكاة) فيها (والا) بأن علفت دون المعظم (فالأصح) أن علفت قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها لقلته (والا) بأن لم تعش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة والماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة والوجه الثاني أن علفت قدر لا يعدمونه بالاضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالاضافة اليه وجبت وفسر الفرق يدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها قال الرافعي ويجوز أن يقال المراد منه رفق اسامتها فإن في الرعي تخفيفا عظيما والثالث أن كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة والا فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف ما يتقوى وإن قل أما علف ما لا يتقوى فلا أثر له قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت تسام نهارا وتعلف ليليا في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم انتقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره قال الرافعي ولعله الأقرب ولا أثر لمجرد ذنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها أو عتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضع) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلا زكاة في الأصح) نظرا في الأولين إلى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف وفي الثالثة إلى أن العوامل لا تقتاتها للاستعمال لالتماء كسب البدن ومتاع الدار والثاني يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الفرق بإسمائها ويدل للأول حديث الدارقطني ليس في البقر العوامل شيء قال ابن القطان اسناداه صحيح (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ولا يكلفهم الساعي ردها إلى البلد كما لا يلزمه أن يتبع المراعى (والا) أى وإن لم ترد الماء بان اكتفت بالكلية في وقت الربيع (فعند بيوت أهلها) وأفتينهم كأنص عليه قال الرافعي وقضيته تجوز ترك كلفهم الرذالي الآتية وقد صرح به المحاملى وغيره وفي المسئلة حديث الامام أحمد تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأفتينهم وهو إشارة إلى الحالين (ويصدق المالك في عددها أن كان ثقة ولا تقعد عند مضيق) ثم به واحدة واحدة ويد كل من المالك والساعي أو نائهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة أو يصبيان به ظهرها فذلك أبعد عن الغلط فإن اختلفا بعد العذو كان الواجب يختلف به أعاد العذو

* (باب زكاة البساتين) *

أى النبات من شجر وزرع (تختص بالقوت وهو) من (الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز) بنوع اهمزة وضم الراء وتشديد الزاى في أشهر اللغات (والعديس وسائر المقتات اختيارا) كالذرة والحمص والباقلا والدخن والجلبان فجب الزكاة في ذلك لو ردها في بعضه في الأحاديث الآتية والحق به الباقي ولا تجب في السمسم والتين والجوز واللوز والرمث والتفاح ونحوها قولاً واحداً (وفي القديم تجب في الزيتون والعفرا والورس) بسكون الراء وهو شبيه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والعسل) من النحل روى الاقل عن

٤٢ ل النبات وهو المراد هنا وينقسم إلى شجر وهو ما له ساق وإلى نجم وهو ما لا ساق له كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول) المتن بالقوت هو ما به يعيش البدن غالباً فيخرج ما يؤكل تنجماً أو تداءياً (قول) المتن والشعير يجوز فيه الكسر (قوله) والدخن قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قوله) وهو شبيه الخ قال الاسنوى هو ثمرة شجر يخرج شيئاً كالزعفران يصبغ به في اليمن (قول) المتن والعسل أى سواء أخذ من نحل مملوك أم من المواضع الباحة واعلم أنه تنقل عن القديم أيضاً الوجوب في الترمس وحب الفجل والعصفر

(قوله) كما يفرص النخل قبل جملة أصلا للعنب لأن الخضر فيه كأن ساقا لما أفتح خير بخلاف العنب فإنه إنما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله) أضافى أي بالنظر لاهل اليمن خاصة واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون محصا للحديث الذي بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله ان سمع هذا الحديث فيحتاج في اثبات الركاة في الارز وسائر المقتات الى دليل قال وقد (١٦٦) يكتفي بكونه في معنى الاربعة عند من

يجوز القياس على العدد المحصور انتهى
أقول كيف القياس مع كون الحديث مفيد انتهى عن الاخذ من غير الاربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول) المتن ونصابه خمسة أوسق الخ خالف أبو خيفة فأوجها في القليل كالكثر (قوله) لان الوسق الخ ايضاح ذلك ان الخمسة أوسق ثلثمائة صاع كل صاع خمسة أرطال وثلث يضرب في ثلثمائة صاع يخرج ألف وستمائة رطل (قوله) مائة وثلاثون قال ابن الرفعة هو الذي يقوى في النفس صحة بحسب التجربة (قول) المتن وقيل بلا أسباع قال المحب الطبري هو الاقيس لان الاوقية عشرة دراهم وأربعة دنانير أي أسداس وهي ثلثا درهم (قوله) تسقط ذلك من مبلغ الضرب الباقي بعد هذا الاسقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعاد درهم وقوله تسقط ذلك الخ أسهل منه وأقرب أن تقول ألفا درهم ومائتا درهم ثلاثة أرطال وثلثا رطل وخمسة وثلاثون وخمسة أسباع هي سبع رطل تسقط ذلك من ثلثمائة وستة وأربعين وثلثين يصير الباقي ثلثمائة واثنتين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والله أعلم (قوله) ثمانمائة من

عمر رضي الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضي الله عنه وقول الصحابي حجة في القديم وقيس فيه الزعفران على الورس واحتترز وابقيد الاختيار هما يقتضيان في حال الضرورة حكمي الخنظل والغاسول ومن الاحاديث ما روى أبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن أسيد بنعم الهمة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرص العنب كما يفرص النخل وتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ زكاة النخل ثم اوما روى الحاكم وقال اسناده صحيح عن أبي موسى الاشعري انه صلى الله عليه وسلم قال له ولعاذين بعثما الى اليمن لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر اضاف لما روى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ انه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقى بالتضع نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القشاء والبطيخ والرمان والقضب ففعلوا عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب يسكون المعجبة الرطبة يسكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواء الشحان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستمائة رطل بغدادية) لان الوسق ستون صاعا كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة امداد كما هو معلوم والمتر رطل وثلث بالبغدادية وقدرت به لانه الرطل الشرعي قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لان الرطل الدمشقي ستمائة درهم والرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما فيما جزمه الرافي فتضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالتقسمة ما ذكر (قلت الاصح ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه ان تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاقل فيكون الزائد على الاربعين بالتقسمة ما ذكره المصنف وعبارة المحرر وهي أي الخمسة أوسق بالن الصغير ثمانمائة من وبالكبير الذي وزنه ستمائة درهم ثمانمائة من وستة وأربعون مئا وثلثا من وبساواة هذا المن للرطل الدمشقي عبر المصنف به والمن الصغير قال في الدقة ثور رطلان كما قال الرافي في الشرح ويؤخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا النصاب تحديدي وقيل تقريبي فيحتمل نقص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في الكيل وبالتقريب في الوزن لان التقدير به للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لان الغالب أن لا يحصل للواحد منهما ما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (عمر أوزيبا ان تمر وترتيب والا

أي فكل من صغر رطلان بالبغدادية كسيأتي عن الدقائق (قوله) ويعتبر في قدر النصاب الخ هذا دليله حديث عتاب بن فرطيا أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والا فرطيا وعنا لبقال هذا في معنى الخضراوات لانه لا يصلح للاذخار لانا نقول الغالب في حسمه الصلاحية فالحق النادر ما غالب

(قوله) قد يخرج منه الثلث أى قشره فى شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعى و بينه البندنجي فقال لاشئ فيه حتى يكون خمسة أوسق مقشرا وسبعة أوسق ونصف غير مقشر (قوله) فلا يضم التمر الى الزبيب هو بالاجماع وقيس عليه الباقي (قول) المتن ويخرج من كل بقسطه لانتفاء المشقة بخلاف المواشى فإنه يدفع نوعا منها (١٦٧) مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضا من كل للمشقة (قوله) ولولا تكلف الخ

هو يفهم من قول المهاج فان عسر (قوله) وقيل يجب الاخراج الخ مقابله قول المتن ويخرج من كل بقسطه (قوله) قوت صنعاء العين قال السبكي يكون منه فى السكام الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كماله الا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصح (قوله) ولا يضم تمر عام الخ هو بالاجماع (قول) المتن ويضم الخ اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعده قد أجرى عادة بأن ادراك التمار لا يكون دفعة واحدة بل النحلة الواحدة لا تدرك دفعة واحدة الطامة لئلا تنفك ونفع العباد فلما اعتبر التساوى فى الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الاسنوى رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين الطلاع النحلة الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المعتبر والمراد بالعام كما نقله فى الكفاية عن الاصحاب انتهى أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الاسنوى كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو أثمرت النحلة فى العام الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين فى هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضا الوجه الآتى ظاهر أو صريح فى خلاف ما قاله ابن الرفعة (قوله) كتحديد نهماء مثل الاول اسكندرية والشأم ومثل الثانى صعيد مصر (قول) المتن وقوع حصاديهما فى سنة قال الاسنوى بأن يكون بين حصاديهما أقل من اثني عشر شهرا انتهى أقول ويبغى أن يكون أو ان الحصاد كالخامد (قوله) وان

فرطبا وغضا) وتخرج الزكاة منهما كما صرح به الشيخ فى التنبيه (والحب مصفى من تبته) بخلاف ما يؤكل قشره معه كالذرة قيدخل فى الحساب وان كان قد زال تنجما كما قشر الخنطة (وما دخر فى قشره) ولم يؤكل معه (كلا رز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتى انه نوع من الخنطة (نشرة أوسق) نصابه اعتبارا لقشره الذى ادخاره فيه أصح له وأبقى بالنصف وعن الشيخ أبى حامد ان الارز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصابا ويؤخذ واجههما فى قشره (ولا يكمل) فى النصاب (جنس بجنس) فلا يضم التمر الى الزبيب ولا الخنطة الى الشعير (ويضم النوع الى النوع) كأنواع التمر وأنواع الزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه فان عسر) لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لأعلاها ولأدناها رعاية للجانبين ولولا تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاله ومنهم من قطع بالاول (ويضم العلس الى الخنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلت) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم اليه (وقيل خنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الخنطة فى اللون والنعومة والشعير فى برودة الطبع وقيل انه فى صورة الشعير وطبعه حار كالخنطة فألحقها فى وجهه وبه فى آخر للشهين والاول قال اكتسب من تركيب الشهين طبعها انفرد به وصار أصلا برأسه (ولا يضم تمر عام وزرعه الى) تمر وزرع عام (آخر) فى اكمال النصاب وان فرض اطلاق ثمرة العام الثانى قبل جدد تمر الاول (ويضم تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه وأبلاده وحرارة وبرودة كتحديثها فتهامة فتهامة حارة يسرع ادراك التمر بها بخلاف نجيلها (وقيل ان طلع الثانى بعد جدد الاول) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين فى الجمع أى قطعه (لم يضم) لانه يشبه تمر عامين وعلى هذا لو طلع قبل جدد الاول وبعد بدو صلاحه فوجهان أحدهما فى التهذيب لا يضم وعليه أيضا يقام وقت الجدد مقام الجدد فى اقفه الوجهين ولو طلع الثانى قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما (وزرعا العام يضم ان) وذلك كالذرة تزرع فى الخريف والربيع والصيف (والاظهر) فى الضم (اعتبار وقوع حصاديهما فى سنة) وان كان الزرع الاول خارجا عنها فان وقع حصاد الثانى بعدها فلا ضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثانى الاعتبار بوقوع الزرعين فى سنة وان كان حصاد الثانى خارجا عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرع وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين فى سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول أو حصاد الثانى خارجا عنها وهى اثنا عشر شهرا عرجة والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين فى سنة وفى قول ان ما زرع بعد حصاد الاول فى العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثانى بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معا وعلى التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر قبل لم يشتد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف * فرع * لو اختلف المالك والسامع فى أنه زرع عام أو عامين صدق المالك فى قوله عامين فان اتهمه السامع حلفه استحبابا بالان ما ادعاه ليس بخالفا

فالاصح القطع الخ أى ولو فرض عدم الحصادين فى سنة ويكون محل اعتبار الحصادين فى سنة غير هذا قال فى الروض وشرحه * فرع * وان تواصل بذر الزرع شهرا أو شهرين مثلا متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان تقاضى واحدة افت أو فاته عادة ضم ما حصل حصاده فى سنة

(قوله) **والبقيع ماسق** الخ قال الاسنوي انعقد الاجماع على ذلك (قوله) **المن ينضج** هو الماسق من نهر أو بئر يحويان (قوله) **المن أو دولا** بعبارة الاسنوي هو فارسي معرب ويسمى أيضا النجفون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية (١٦٨) هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد

طرفيه فيرفع الآخر الماء وسهت الدالية لأنها تدل على الماء لتخرج منه فائدة * السج هو الجاري على وجه الأرض بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك (قوله) وهو ما يدبره الخ كأنه على هذا يرى أن الدولا ب ما يدبره الشخص على فم البئر أو نحو ذلك (قوله) والسانية يقال سفت الناقة وكذا السحاب ينسود اسفت (قوله) **المن والقنوات** كالطرع على ذلك بأنها انما تحفر لصلاح القرية فاذا انتهت وصل ماء النهر إليها المتر بعد الأخرى بخلاف السقي بالنضج وقال البغوي ان كانت تهاز كثيرا ويحتاج الى استحداث حفر المتر بعد المتر فنصف العشر وان لم يكن سوى مؤنة الحفر الأول وكسحها في بعض الاوقات فالعشر (قوله) **المن** ففي قول يعتبر هو والطرع يقسط قال في المحررهما كالقولين في تنوع الماشية (قوله) **ويعبر عن الأول الخ أي لأن العيش هو مدة الإقامة** * فرع * ولو كان ارتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو والزيادة مساويا لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم تأثير ذلك (قوله) **يجب خمس العشر** جملة ذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف خمسة (قوله) **كما لا يشترط الى آخره** عبارة الأذري ويشرط بدو الاشتداد (قوله) **ويدو الصلاح في بعضه كبذوه** في الجميع قضية الطلاقة كغيره ان الحكم كذلك وان تأخر ادراك بعضها جدا بسبب اختلاف جهات الأرض أو أنواع التمار أي اذا كان الضم ناشئا فيها بأن يكون أنواعا من التمار واحدا وهو ظاهر لا مانع من القول به الا انه هل يختص ذلك بالاستئان الواحد الظاهر بل المتعين نعم

لظاهر ذكره في شرح المذهب (وواجب ما شرب بالمطر أو عروقه لقربه من الماء) وهو البعل (من ثمر وزرع العشر) وفي معنى ذلك ما شرب من ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ماسق ينضج) بان سقى من ماء بئر أو نهر بغير أو بكرة ويسمى ناخما (أو دولا ب) أو دالية وهي ما يدبره البقرة أو ناعورة وهي ما يدبره الماء بنفسه (أو بماء اشتراه) وفي معناه المغسوب لوجوب ضمانه والمغسوب لعظم المنة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخنقها في الأول والاصل في ذلك حديث البخاري في ماسقت السماء والعيون أو كان عثرا بالعشر وماسق بالنضج نصف العشر وحديث مسلم فيما سقت الانهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وحديث أبي داود فيما سقت السماء والانهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسواني أو بالنضج نصف العشر والعثري بفتح المهملة والمثلثة ماسق بماء السبل قاله الازهرى وغيره والغيم المطر والسانية والناخح اسم للبعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر والنهر والاني ناخحة (والقنوات كالطرع على النخج) ففي السقي بما يجري فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها والاول يمنع ذلك (و) واجب (ماسق بهما) أي بالنوعين **كما للنضج والمطر سواء** (ثلاثة أرباعه) أي العشر عملا بواجب النوعين (فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو) فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو بالنضج فنصف العشر (والاظهر يقسط) والغلبة والتقسيط (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغناه وتقبل بعدد السقيات) والمراد بالافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقى بالنضج فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب بخمسة العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب ثلاثة أرباع العشر أو باع العشر العشر لان عدد السقيات بالنضج أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولو سقى الزرع بماء السماء والنضج وجهل مقدار كل منهما واجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذنا بالأسوأ وقيل نصف العشر لان الأصل راءة الذقة من الزيادة عليه وسواء في جميع ما ذكر في السقي بما من أنشأ الزرع على قصد السقي بهما أم أنشأه قاصدا للسقي بأحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستحب حكم ما قصده ولو اختلف المالك والساعي في انه بماذا سقى صدق المالك لان الأصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المذهب فان اتهمه الساعي حلفه موافقة المالك مستحبة بالاتفاق لان قوله لا يخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقى بماء السماء أو خر مسقى بالنضج ولم يبلغ واحد منهما نصا بانتم أحدهما الى الآخر لتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر وضم في شرح المذهب الى الزرع في ذلك الثمر (وتجب) الزكاة فيما تقدم (بيد وصلاح الثمر) لانه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بغيره وحصرم (واشتداد الحب) لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في الثمر وبدو الصلاح في بعضه كبذوه في الجميع قال في شرح المذهب واشتداد بعض الحب كاشتداد كله وسيأتي في باب الاصول

(قوله) وفي غيره بأن يأخذ الخ لا يخفى أن الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر أنها مما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول) المستخرص الثمر هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والحزر ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي حرر ما يبيع على النبل أو العنب ثمرا وزبيبا والمراد بالثمر في عبارة الكتاب الرطب والعنب (قوله) جاز أن يخرص الخ أي يخرص كل نخلة رطباً ثم يفسد الجميع ثمرا هذا مراده قطعاً (١٦٩) كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله) في الرواية إنما قال في الرواية

لقول المتن بعد وكذا الخ (قول) المتن وقبول المالك والظاهر اشتراط الفور (قوله) ومقابل الانهراخ آخره هنا لأن قوله ويشترط الخ مفترع على الاظهر خاصة وتوجيهه مقابل الاظهر أن الخرص ظن وتخمين وتوجيهه مقابل المذهب أن هذه معارضة على خلاف الاصل لأن بيع الرطب بالتمر متع ولكن شرعت للضرورة فلو اشترط اللفظ لتأكد شيمه السبع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضممت نصيب الفقراء من الرطب بما يحبي عنه من التمر (قوله) بل يبي الخ أي لأن الخرص ظن وتخمين فلا يكفي في نقل حقهم الى ذمة المالك قال الزاقي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا ان حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقهم من العين وينتقل اليها وهو كان فيها (قول) المتن فاذا ضمن قال الاسنوي فان لم يضمن أو جعلناه عبدة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قبل الصيام ان شاء الله تعالى ولو ألتف المالك التمر قبل الخرص ضمن حصه الفقراء رطباً (قول) المتن في جميع الخروص بيعاً طاهر هذا ولو كان معسراً وفيه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان اذ لو تلف لاثم

والثمار قوله وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ التضمين والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الحجرة أو السواد وأسقط قول المحرر هنا تقرير على بدو الصلاح حتى لو اشترى أو وورث تخيلاً ممترة وبدو الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه للعلم بتفريعه وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انعدام سبب وجوب اخراج التمر والزبيب والحب المصفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتقرو ويترب لم يجزئه ولو أخذ الساعي لم يقع الموقع ومؤنة جداد التمر وتخفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب شئ منها من مال الزكاة (ويسن خرص التمر) الذي تجب الزكاة فيه (اذابدا صلاحه على مالكة) لإمره صلى الله عليه وسلم بخرصه في حديث عتاب بن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطباً ثم ترا ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي به وان اتحد النوع جاز أن يخرص الجميع رطباً ثم ترا (والشهور ادخال جميعه) في الخرص وفي قول قديم وجديد يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرتهم ويقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وايه يكفي خارص) واحد لان الخرص ينشأ عن اجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لانه تقدير للمال فيشبهه التقويم وقطع بعضهم بالاول (وشرطه) واحداً كان أو اثنين مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الحرية والذكورة في الاصح) هو مبني على الاكْتفا عواحد فان اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا مقابل الاصح (فاذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب لخرجهما بعد جفافه ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الخارص (بتضمنه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمين (على المذهب) فان لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء على ما كان (وقبل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج الى تضمنه من الخارص بل نفس الخرص تضمن وهذا أحد وجهي الطريقة الثانية وثانها أنه لا بد من تضمن الخارص وعلى هذا قال الامام الذي أراه أنه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر أن حق الفقراء لا ينقطع من عين التمر بخرصه وتضمن الخارص وقبول المالك له لغو بل يسي حقهم على ما كان وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العبدة والاول قول التضمين وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاز قصره في جميع الخروص بيعاً وغيره) أما قبل الخرص ففي التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئاً ولا أن يتصرف في شئ فان لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً تخاكم الى عدلين يخرصان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لاستتاره (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كله أو بعضه (بسبب خفي

٤٣ ل عليه (قوله) أما قبل الخرص أي بعد بدو الصلاح وأما قبله فلاحق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى أن الزرع لا خرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحيث ذقنيب في اجتناب الفربك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله) ولا أن يتصرف في شئ الخ معين كافي المهمات وأما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شأنها فانه نافذ وكذا جاز فيما يظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا فليراجع

(قوله) واتهم الخ هذا يفيد ان الذي هرف هو مجموعهم لا يختلف فيه لاتقاء التهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الودعية والذي سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بأن المراد بالعموم الكثرة (قول) المتن أو غلطه تقول العرب غلط في منطقة وغلط في الحساب أي بالتاء (قول) المتن قبل في الاصح لان الكيل (١٧٠) يقين والخرص تخمين والمالك أمين

فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام الشارح الخ تعلم أن محل الخلاف القدر الذي يقع بين الكيلين (قوله) هو صادق كأنه يريد بهذا الاعتراض على المنهاج من حيث أن عبارة تقتضي جريان خلاف في القدر الزائد على ما يقع بين الكيلين مع أنه يقبل جزما (قوله) وزاد قلت الخ يرجع لقوله في الروضة * (باب زكاة النقد الخ) *

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمل في المعطى من المطلق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل العرض فيشمل غير المضروب (قول) المتوز كاتهما الخ قال الصميري ربما أقدمت بجواز اخراج الذهب عن الفضة وعكسه وقال الروياني هو الاختيار عند كثير من أصحابنا الضرورة (قوله) والواقعية الخ عبارة الاستوى وكانت الواقعية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهما (قوله) بالنصوص هذا يفيد أن ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله) والمتقال الخ هو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وهو ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخمسان والمتقال لم يختلف قدره جاهلية ولا اسلاما بخلاف الدرهم فإنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول

كسرة أو ظاهري عرف) كالبرد والنهب والجراد وزول العسكر واتهم في الهالكة به (صدق يمينه) وان لم يثبت في ذلك صدق بلايين (فان لم يعرف الظاهر طوبى بينة) بوقوعه (على الصحيح) لاماكانها (ثم يصدق يمينه في الهالكة به) والثاني يصدق يمينه بلاينة لانه مؤتمن شرعا واليمين فيما ذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الرافعي فالفهم من كلام الأصحاب قبوله مع اليمين حملا على وجه يغني عن البينة قال في شرح المذهب وهو كما قال الرافعي ولو قال هلك بحريق وقع في الجرب وعلمنا أنه لم يقع في الجرب حريق لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يصدق) وعبرة الروضة كأصلها في الاولى لم تبلغت اليه كالأدعي ميل الحاكم أو كذب الشاهد لا يقبل الا بينة وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهان أحدهما يقبل (أو محتمل) بفتح الميم (قبل في الاصح) هو صادق بما في الروضة كأصلها أنه ان كان فوق ما يقع بين الكيلين تخمسة أو سق في مائة قبل فان اتهم حلف أي استحبا بأوقيل وجوبا كد كره في شر - المذهب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كوسق في مائة وادعاء بعد الكيلين فوجهان أحدهما لا يخط لاحتمال أن النقص وقع في الكيل ولو كيل ثانيا في الثاني يخط لان الكيل يقين والخرص تخمين فالاحالة عليه أولى وزاد قلت هذا أقوى وصحح امام الحرمين الا قول وكذا في شرح المذهب وفي بعض نسخ شرح الرافعي وأصحهما بديل والثاني وبواقعه صحيح المحرر وفي شرح المذهب تصوير الامام المسئلة بعد فوات عين الخرص أي فان بقي أعيد كي له وعمل به ولو ادعى غلط الخارص ولم يقدر لم تسمع دعواه

* (باب زكاة النقد) *

أي الذهب والفضة مضروبا كان أو غير مضروب (نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزكاهما ربع عشر) في النصاب وما زاد عليه ولا زكاة فيما دونه قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة واه الشحان مسلم والبخاري وأوافق كقوار واذا نطق بيبائه تشدد وتخفف وروى البخاري في حديث أبي بكر في كاهه السابق ذكره في زكاة الحيوان وفي الرقة ربع العشر والرقعة والورق الفضة والبهاء عوض من الواو والواقعية ضم الهمزة وتشديد الياء أربعون درهما قال في شرح المذهب بالنصوص المشهورة واجماع المسلمين قال وروى أبو داود وغيره بأسناد صحيح أو حسن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء وفي عشرين نصف دينار وقوله بوزن مكة استدلو عليه بتحديث المكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة رواه أبو داود والنسائي بأسناد صحيح والدرهم ستة دنانير والمتقال درهم وثلاثة أسباعه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولونقص عن النصاب حبة أو بعضها فلا زكاة وان راج رواج التام ولو نقص في ميزان ونم في آخرها الصحيح لازكاة ولا يكمل نصاب أحد النقصين بالآخر (ولا شيء في المغشوش) منهما (حتى يبلغ خالصه نصابا) فاد ابغاه أخرج الواجب خالصا أو أخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب (ولو اختلط اناهما) بان اذيا معا وصيغ

بالدرهم البغلي وهو ثمان دنانير والطبري وهو نصفها جمعاً وقسماً درهمين قيل فعل ذلك في زمن بني أمية وأجمع أهل منها العصر عليه كذا في شرح الهجة نقلا عن الرافعي وهو مشكل من حيث أن الدراهم وردت في الحديث فكيف تصرف الى غير المتعامل به في زمنه صلى الله عليه وسلم

(قول) المتن من المحرم منه أيضا التصاوير التي يتخذها المرأة من الذهب والفضة فوجب فيها الزكاة (قول) المتن فلو اتخذت رجل فاعمل
 اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة (١٧١) في المسئلتين لازكاة عليها قطعاً لأن القرينة تصرفه إلى الاستعمال الجائز

وان جعل فاعله الشخص أفادت بتوث
 الخلاف فيها كالرجل قال الاستوى وهو
 متجه انتهى أقول بل المتجه الأول وهو
 ظاهر العبارة لا جرم صريح في المحرر
 بالرجل (قول) المتن فلا زكاة في الأصح
 على ذلك في الأولى بأن الزكاة إنما تجب
 في المال النامي والنقد غير نام بنفسه
 وإنما التحق بالناميات لكونه مهياً
 للإخراج فيما يعود نفعه وبالصياغة بطل
 هذا التيهن (قوله) وأول الحلول وقت
 الانكسار هو كذلك في المسئلتين بعد
 (قوله) في الحديث الشريف وحرم على
 دكورها وقيس عليه الفضة (قوله)
 فيجوز اتخاذها يجوز أيضاً شذها به
 إذا تحركت ثم كلما جاز بالذهب فهو
 بالفضة أحوز كما سنبه عليه الشارح
 (قوله) كانت الوقعة عنده يعني بين
 الأوس والخزرج قال الشاعر أن
 الكلاب ماناً وقفوه (قوله) فلا يجوز
 أشار بالفاء إلى أن هذا الحكم في الذهب
 والفضة مستفاد من التعليل قال
 الاستوى ومساءلة الفضة لا تؤخذ من
 الكتاب (قوله) وقال الإمام هو مقابل
 الصحيح (قول) المتن ويحل لمن الفضة
 الخاتم بل هو سنة للرجل وإن يكون في
 اليدين وإن يجعل فسه مما يلي كفه (قول)
 المتن في الأصح يستثنى البغال والحمر فلا
 يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لأنها
 لا تصلح للقتال قاله في الذخائر وبه الرافعي
 على أن الكثير من الأصحاب
 قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول)
 المتن والأصح تحريم المبالغة على مقابله
 بالقياس على الخلى الذي لا سرف فيه
 إذا تعدد (قوله) والثاني الجواز لهما عل

منهما الأناء (وجهل أكثرهما زكاة أكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزنه ألفاً من أحدهما ستمائة
 ومن الآخر أربع مائة تركي ستمائة ذهباً وستمائة فضة (أوميز) بينهما بالنار قال في البسيط ويحصل
 ذلك بسبيل قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه (ويزكي المحرم من حلى) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد
 الياء جمع حلى يفتح الحاء وسكون اللام (وغيره) بالجر (لا المباح في الأظهر) الخلاف مبني على
 أن الزكاة في النقد لجوهره أو للاستغناء عن الانتفاع به فيجب في المباح على الأول دون الثاني (فن
 المحرم الأناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعينه (والسوار والخمالة) بفتح
 الخاء للبس الرجل بأن يقصده باتخاذها فمهما محرم بأن يقصد (فلو اتخذ سواراً) مثلاً (بلا قصد
 أو يقصد أجارته لمن له استعماله فلا زكاة) فيه (في الأصح) لا تنفاه القصد المحرم والثاني ينظر
 في الأولى إلى أنه ليس له لبسه وفي الثانية إلى أنه معد للنماء ولو اتخذها ليعبره فلا زكاة جزموا لو قصد كثرة
 فضيه الزكاة جزموا عند الجمهور وحكى الإمام فيه خلافاً (وكذا لو أنكر الحلى) لمن له لبسه بحيث
 يمتنع الاستعمال (وقصد إصلاحه) لازكاة فيه في الأصح لدوام صورته وقصد إصلاحه والثاني فيه
 الزكاة لأنه عذر استعماله ولو لم يقبل الإصلاح بان احتاج في استعماله إلى سبيل وصوغ فوجب فيه
 الزكاة وأول الحلول وقت الانكسار وكذا الوكيل الإصلاح وقصد كثرة ولو لم يقصد شيئاً فوجبها وقيل
 قولان أرجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثيره (ويحرم على الرجل حلى
 الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحري لآثمتي وحرم على ذكورها صححه
 الترمذي (الأنف والأذن) بتثنية الميم والهمزة (والسنن) فيجوز اتخاذها لمن قطع أنفه
 أو أغلته أو قلعته (الأصبع) فلا يجوز اتخاذها والأصل في ذلك أن عرجة بن أسعد قطع أنفه
 يوم الكلاب بضم الكاف اسم لواء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفاً من ورق فأنث عليه
 فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاً من ذهب رواه أبو داود والترمذي والنسائي وحسنه
 وقيس على الأنف الأذن والسنن وتجوز الثلاثة من الفضة أولى والفرق بين الأذن والأصبع أنها
 تعمل بخلاف الأصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه أنه
 يجوز (ويحرم سنن الخاتم) من ذهب على الرجل على الصحيح وقال الإمام لا يعد تشبيه القليل منه
 بالضمة الصغيرة في الأناء وعبر بطريق الخاتم باسمه وقرر الرافعي بان الخاتم أزم للشخص
 من الأناء واستعماله أدوم (ويحل له من الفضة الخاتم) لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من
 فضة رواه الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والدرع والخف
 وأطراف السهام لأن ذلك يغيب الكفار (لأما لبسه كالسرج والعمامة) والركاب والتفروبة
 الناقه (في الأصح) والثاني يلحقه بالأول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية
 آلة الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وإن جاز لها الحاربة
 بآلة الحرب في الجملة (ولها لبس أنواع حلى الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسوار والخمالة
 وكذا النعل وقيل لا للسرف (وكذا ما تنسج هماً) لها لبسه (في الأصح) والثاني لا لما فيه
 من السرف والخيلة (والأصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (نكح الخال وزنه مائتا دينار وكذا
 أسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فإنه يحرم في الأصح (والأصح) جواز تحلية الخفيف بفضة
 للرجل والمرأة (وكذا للمرأة بذهب) للرجل والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما

بالأكرام وعلى المنع لهما بأن الخبر ورد به ذلك (قوله) أيضاً والثاني الجواز والثالث المنع يتأيدان قول المتن وكذا المرأة بذهب

ولا يجوز تخليته سائر الكتب أي لا للمرأة ولا للرجل قال الاستوى به تعلم أن المال في تخليته المرأة للمنفقة من كربة من الأكرام والتخلي اذلو كانت
 (قوله) أي مكان الخ هي بذلك لا قامة ما خلق الله فيه يقال عدن عدن عدونا أقام ومنه جنات عدن أطول الأقامة فيها من الله علينا بذلك برحمته آمين
 ومنه أيضا عدن للبلد المعروف لأن تعا كان يحبس فيها أصحاب الجرائم وقيل سمي معدنا لا قامة الناس عليه والركن ذفين الجاهلية سمي بذلك
 لأنه ركز في المكان أي غرز من قولهم ركزت الرمح وقيل لخفائه ومنه قوله تعالى أو تسع لهم ركزا (١٧٢) أي صوتا خفيا والتجارة تغليب المال

والتصرف فيه رجاء الرج والاصل
 في زكاة المعدن قوله تعالى انفقوا من
 طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من
 الأرض وفي الحديث انه صلى الله عليه
 وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة
 وهي بقاء وباء متوحش ناحية من
 الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية
 بين مكة والمدينة قرية من ساحل البحر
 ذات بخل وزرع على أربع مراحل
 من المدينة (قوله) كما اختلف الخ بجامع
 ان كلا مأخوذ من الارض (قوله) كذا
 في أصل الروضة الخ يشير الى مخالفتها
 في الراجح حيث قال ان أوجبنا ربع
 العشر فلا بد من النصاب وفي الحول
 قولان وان أوجبنا الخمس فلا يعتبر
 الحول وفي النصاب قولان انتهى (قوله)
 مفرع على وجوب الخمس أي فوجه عدم
 اشتراطه القياس على الغنية بجامع انه
 مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع
 العشر أي فوجه اشتراط الحول عموم
 أدلة الحول السابقة (قول) المتن
 ويضم بعضه الخ قال الراجح رحمه الله
 لا يشترط أن ينال في الدفعة الواحدة

ولا يجوز تخليته سائر الكتب قطعا (وشرط زكاة النقد الحول) الحديث أي داود وغيره لازكاة في مال
 حتى يحول عليه الحول (ولازكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت لعدم ورودها في ذلك

(باب زكاة المعدن والركز والتجارة) *

(من استخرج ذهبا أو فضة من معدن) أي مكان خلقه الله به موات أو ملكه كذا كره في شرح المذهب
 عن الاصحاب ويسمى المستخرج معدنا أيضا كما في الترجمة (لربع عشره) للملكه اياه كما في غير
 المعدن لسهول الادله (وفي قول الخمس) كل ركز يجابح الحقاء في الارض (وفي قول ان حصل بعتب
 بان احتاج الى الطحن واما الجدة بالزار (فربع عشره والا) أي بأن حصل بلا تعب بان استغنى
 عنهما (نقصه) كما اختلف الواجب في المسقى بالمطر والمسقى بالنضح (ويشترط النصاب لا الحول
 على المذهب فيهما) وقيل في اشتراط كل منهما قولان كذا في أصل الروضة والفرق بينهما على
 الاول أن مادون النصاب لا يعمل اذوا، اده الحول انما اشترط للمتمكن من تنمية المال والمستخرج من
 المعدن غناء في نفسه وطريق الخلاف في النصاب منزع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب
 ربع العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (الى بعض) في النصاب (ان يتابع العمل ولا يشترط)
 في الضم (اتصال البيل على الحديد) لان العادة تنفره والتقديم ان طال زمن الانقطاع لا يضم
 (واذا قطع العمل بعد ذلك) ثم عاد اليه (ثم قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم
 كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والمرض (والا) أي وان قطع العمل يعني بغير
 عذر (ولا يضم الاول الى الثاني) طال الزمان أم صرلا عراضه (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه
 الى ما ملكه بغير المعدن في اكل النصاب) فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول ومائة
 وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كل مالهما من غير
 المعدن وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما اذا أخرج حق المعدن من غيرهما ولو استخرج
 اثنان من معدن نصابا فوجب الزكاة فيه يبيع على ثبوت الخلطة في غير المواشي والاطهر كما تقدم
 الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب ان الحول لا يشترط فيه حصول البيل في يده
 ووقت الاخراج التخلص والتقية من التراب والحجر فلو أخرج منه قبلهما لم يجزه وموتتهما على
 المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجهه شاذ يجب في كل
 مستخرج منه منطبع كان كالخديد والنحاس أو غيره كالكل والياقوت (وفي الركز الخمس) رواه

الشيخان

بما يابل ماله بدفعات يضم لانه هكذا يستخرج فاشبه تلاحوا العمار لكن الضابط في الثمار أن تكون عمار عام

وهاهنا ينظر بدله الى العمل (قوله) لا عراضه فان الاعراض يصير الثاني مالا آخر (قول) المتن في اكمال النصاب لو كان الاول نصابا
 ضم اليه الثاني بطريق الاولى (قوله) بناء على المذهب ان الحول الخ ظاهره ان الحكم كذلك ولو وجدته في ملكه فقط ما قيل
 هلا وجب زكاة الاعوام الماضية اذا وجدته في ملكه (قوله) لم يجز كانت وجهه ان مؤنة التخلص على المالك (قول) المتن وفي الركز
 الخمس انظر هل يأتي في ضمة ما سلف في المعدن

الشيخان من حديث أبي هريرة (يصرف مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فأشبهه الواجب في الثمار والزروع والثاني يصرف مصرف خمس النوى لان الركايز مال جاهلي حصل الظفر به من غير احتياف خيل ولا ركاب فكان كالي فيصرف خمسة مصرف خمس النوى (وشروطه النصاب والتصدق) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط بإطلاق الحديث (لا الحول) فلا يشترط بخلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مالك من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركايز وعلى الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لا قيمته (وهو) أي الركايز (الموجود الجاهلي) أي الذي هو من دفن الجاهلية (فان وجد اسلامي) بان كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم مالكة فله) لا للواجد فيجب رده عليه (والا) أي وان لم يعلم مالكة (فلقطة) يعترفه الواجد سنه ثم له تملكه ان لم يظهر مالكة (وكذا ان لم يعلم من أي الضربين) الجاهلي والاسلامي (هو) بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مما لا أثر عليه كالتبر والحلى والاواني فهو لقطة يفعل فيه ما تقدم (وانما يملكه) أي الركايز (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (اذا وجد في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالاحياء كما سيأتي (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على المذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركاز كالموات بجامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فلشخص ان ادعاه) يأخذه بلايين كالامتنعة في الدار (والا) أي وان لم يدعه (فلن ملك منه) وهكذا حتى ينتهي الامر إلى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالسبع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أر من تلقى الملك عنه هالكافورته فأمون مقامه فان قال بعض ورثته من تلقى الملك عنه هو لمورثته أو أباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه وسلك بالباقي ما ذكر (ولو تنازعه) أي الركايز في الملك (بائع ومشترا أو مكر ومكتر أو مستعير) فقال كل منهما هو لي وأنادفته (صدق واليد) أي المشتري والمكترى والمستعير (بمنه) كما لو تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احقل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يتحمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مستلتي السكرى والمغير بعد عود الدار إلى يدهما فان قال كل منهما أنا أدفنته بعد عود الدار إلى ما نقول قوله بشرط الامكان وان قال دفنته قبل خروجهما من يدى فقيل القول قوله والاصح قول المستأجر والمستعير لان المالك سلم له حصول الكثرة في يده فيده تسخ اليد السابقة

(فصل) التجارة بتقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وفي زكاتها ما روى الحاكم بإسنادين وقال هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي درانه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البئر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البر صدقتها وهو بفتح الموحدة وبالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر نازن يخرج الصدقة من الذي بعد البيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معتبرا) أي النصاب (بآخر الحول) وفي قول بطرفيه) أي أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول بجميعه) كالنقد وفرق بينهما بان الاعتبار

الشيخان من حديث أبي هريرة (يصرف مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فأشبهه الواجب في الثمار والزروع والثاني يصرف مصرف خمس النقي لان الركاز مال جاهلي حصل الظفر منه من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كالنقي فيصرف خمسة مصرف خمس النقي (وشروطه النصاب والنقد) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط باطلاق الحديث (لا الحول) فلا يشترط بالاخلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد منه وهو مالك من خمسة ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاز وعلى الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لاقبته (وهو) أي الركاز (الموجود الجاهلي) أي الذي هو من دفين الجاهلية (فان وجد اسلامي) بان كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم مالكة فله) لا لو وجد فيجب رده عليه (والا) أي وان لم يعلم مالكة (فلقطة) يعترفه الواجد سنة ثم له تملكه ان لم يظهر مالكة (وكذا ان لم يعلم من أي الضريبي) الجاهلي والاسلامي (هو) بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مما لا أثر عليه كاتبه والحي والواقي فهو لقطة يفعل فيه ما تقدم (وانما يملكه) أي الركاز (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (اذا وجدته في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالاحياء كما سيأتي (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على المذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركاز كل موات يجامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فلشخص ان ادعاه) يأخذه بلايين كالامتنعة في الدار (والا) أي وان لم يدعه (فلن ملك منه) وهكذا حتى ينتهي الامر إلى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالبيع لم يرز ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أرمن تلقى الملك عنه هالكافور شته قائمون مقامه فان قال بعض ورثته من تلقى الملك عنه هو لمورثته أو أباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه وسلك بالباقي ما ذكر (ولو تنازعه) أي الركاز في الملك (بائع ومشترا أو مكر ومكتر أو معبر ومستعير) فقال كل منهما هو لي وأنادفته (صدق وواليد) أي المشتري والمكترى والمستعير (بمينه) كما لو تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احتمل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يتحمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مسئلة المكري والمعبر بعد عود الدار إلى يدهما فان قال كل منهما أنادفته بعد عود الدار إلى ما لقول قوله بشرط الامكان وان قال دفنته قبل خروجهما من يدي فقبل القول قوله والاصح قول المستأجر والمستعير لان المالك سلم له حصول الكفر في يده فدفنه تسخ اليد السابقة

(فصل)، التجارة بتقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وفي زكاتها ما روى الحاكم بإسنادين وقال
هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي درانه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البئر
صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقته وهو بفتح الواو واحدة وبالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع
وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر نازن يخرج الصدقة من الذي
بعده لبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معتبراً) أي النصاب (بآخر الحول
وفي قول بطرفيه) أي أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول بجميعه) كالنقد وافرقت بينهما بان الاعتبار

٤٤ ل ج السلاح قال الامّة ولازكاة في عبيهما فتعين ارادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى يأيا الذين آمنوا اتفقوا
 من طيات ما كنتم ومن جهة القياس انه مال يتبع منه الماء فوجبت فيه الزكاة كالمواشي لكن لا يكثر جاحدها فيها لان لنا قولا قديما
 عدم الوجوب فيها (قول) المتن بأخر الحول الباء ظرفية

(قوله) **باب الثاني** أي بخلاف الذي يجب في هذه فإن مراعاة الحول في العين لا يعسر (قوله) واكتفى باعتبارها آخر الحول أي وكأن الزيادة على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قوله) لأن الأول الخ أي فيكون التعبير بالأوجه من باب التغليب (قوله) لورد مال التجارة المراد نص جميعه ناقصا من جنس ما يقوم به ألو نقص البعض فقط فحول التجارة باق فيه وان قل العرض جذا لأن الرجح كامن فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق لأن العبرة بآخر الحول بخلاف ما لو نقص جميعه ناقصا وهذا امر ادهم قطعاً وهو المفهوم من تعليلهم وسيأتي في قول المنهاج لا بان نص وقول الشارح أي صار الكل ناقصا وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم أن التجار يحولون بالديار المصرية ونحوهم اذ انقص من عروضهم البعض ناقصا فحول التجارة باق فيه نظر الماعنده من العروض وان قلت فليست فظن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته ونقص فيه بعد لزوم العقد لذلك النص استدعى الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قوله) ولو تربص به الضمير يرجع لقوله مال التجارة (قوله) لا يظهر وغيره المراد بالنقص مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الاصلية (١٧٤) لجريان الاظهر ومتبادله هي حالة

هنا بالقيمة ويعسر مراعاتها كل وقت لاضطراب الاسعار اختفاضا وارتفاعا واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب والثاني يضم اليه وقت الانقضاء ومنهم من عبر هنا بالأوجه لأن الأول منصوص والآخران مخرجان والمخرج يعبر عنه بالأوجه تارة وبالتول أخرى (فعلى الاظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة (الى التقيد) بان يبيع به (في حلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فلا يصح ان يقطع الحول ويبتدأ حوله من حين (شراؤها) والثاني لا يقطع ولو بادل سلعة فالاصح انه لا يقطع ولو تربص به حتى تم الحول فهذه الصورة الاصلية للاظهر وغيره ولو كان التقدير ما يقوم به آخر الحول كان باعه بالدرهم والحال يقتضي التقويم بالذباير فهو كبيع بالسلعة وماد ك من التفرع يأتي على القول الثاني أيضا (ولو تم الحول وفيه العرض دون النصاب فلا يصح ان يبتدأ حوله ويطل الأول) فلا يثبت له زكاة والثاني لا بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ثم يبتدأ حوله وان كان معه من أول الحول ما يكمل به النصاب كاهما آخره كما قال في شرح المهذب لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين لزمه زكاة الجميع (ويصير عرض التجارة للقيمة بنيتها) لأنها الاصل (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت بنيتها بكسبه بمعاوضة كسرها) سواء كان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل (وكذا المهر وعوض الخلع) كان زوج أمته أو خاله زوجته بعرض نوى به التجارة فهما مال تجارة بنيتها (في الاصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (بالأهبة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كان باع عرض قيمة بمجاوبه عسافره واسترده عرضته فالكسب بمجاوبه كسره ونحوه كالا حشاش والاصطياد والارث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنيتها لتفاءل المعاوضة فيه والهبة بثواب كالشراء ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايسي تؤثر فيه بعيب العرض بها لتجارة (واذا ملكه) أي عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه بعشرين دينارا أو بمائتي درهم

التربص المذكورة وأما صورة المتقيد المذكورة بقوله فعلى الاظهر والصورتان اللتان في كلام الشارح فلها فروع عن صورة محلل الاقوال ولم يحلل الاصحاب الاقوال السابقة فيها وانما قضوا فيها بوجهين متفرعين على القول الأول والثاني أحدهما في مسألة المتقيد الانقطاع وفي مسئلتى الشرح عدم الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفريع الوجهين عليه فتأمل (قوله) ولو كان التقدير ما يقوم به أي وهو دون نصاب (قوله) يأتي على الثاني أي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الاصح في مسألة المتقيد والاصح في مسئلتى الشرح فأتصور أن هاتين السلتين التي تبدل بها قيمتها دون نصاب وكذا التقيد الذي من غير الجنس فتأمل (قوله) أيضا يأتي على الثاني أي بطريق الأولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الراجح السؤال على الغزالي غافلا عن هذه الدققة وكأنه ظهروا بعد ذلك ان

السؤال غير متجه فعبر في المحرك ولو جيز استوى (قوله) لزمه زكاة الجميع أي وابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض أي هذا امر ادهم قطعاً بخلاف ما لو ملك الحسين في أثناء الحول فإنه يزكى الجميع أيضا وانكس اذا تم حول الحسين كذا في الاسنوى نقلنا عن شرح المهذب لكن انظر لما ذلح لم يجب زكاة المائة والخمسين الأولى عند تمام حولها وقد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة الخمسين فقط (قول) المتقيد اذا اقترنت نيتها وذلك ان المال بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به غيرهما فلا بد من نية متميزة وينبغي اعتبارها في أساس العقد وان خلا عنها العقد (قول) المتروك كذا المهر مثله ما لو كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بصد التجارة (قول) المتقيد والمتقيد في ذمته لبايع فالحكم كذلك ناله في الكفاية

(قوله) أي بعين ذلك قال في شرح الارشاد أو في الذمة وعين في المجلس وكذا في شرح السبكي وهو ظاهر (قول) المتن قوله من حين ملك الذمة أي لا شترالك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضروب وعلى أيضا التماس أن الركة انما وجبت في النقد لانه مرصد التماس والتجارة فلم يجز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الاسقاط (قوله) بخلاف ما اذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده المراد نقده بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر مالوا اشتراه بمال تجارة في ذمته ثم نقده له بعد المجلس من مال التجارة فان الحول يتبدأ من الشراء ولا ينبغي على عروض التجارة التي عنده لانه ملكه بما في الذمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه له ولو شاء حين الشراء وقول المهاج أودونه لو كان هذا الدون (١٧٥) من مال التجارة الذي لم يتقطع حوله فلا إشكال في بقاء الحول كما أشار إليه بقوله

أو بعرض قية * فائدة * قال السبكي رحمه الله التمن الذي ملكه العرض هو المعين في العقد والمجلس أما الذي نقده فيه بعد ذلك فلا والذي ملكه به هو ما في الذمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه أولا وقوله عين في المجلس ظاهره وان لم قبض وهو ظاهر (قوله) بأن النقد لم يتعين صرفه المراد النقد الذي دفعه بعد المجلس (قوله) على خلافه متعلق بمختلف (قول) المتن ويضم الربح إلى أي قياسا على الساج بالاولى لعسر مراقبة القيم ارتقاعا وانخفاض (قول) المتن لان نص أي لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول والفرق بينه وبين الساج ان الساج من عين الامهات والربح انما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب الساج دون الربح ولو صار نادا باتلاف الاجنبي فكما لو نض بالتجارة قال الاستوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة إلى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الربح بعد الحول بأن كان ظاهرا قبل الحول ضم والا فلا وقول الشارح أي صار الكل ناضا احتريزه

أي بعين ذلك (قوله من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما اذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده ينقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من حين الشراء وفرق بين المسئلتين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى (أودونه) أي النصاب (أو بعرض قية) كالعبيد والماشية (فن الشراء) حوله (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بني على حولها) كما لو ملكه بنصاب نقد وفرق الاول بان الواجب في القيس مختلف على خلافه في القيس عليه (ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض) فلوا اشتري عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره لم تحط ثمانمائة زكاهما آخره (لان نص) أي صار الكل ناضا دراهم أو دنائير من جنس رأس المال الذي هو نصاب وأمسكه الى آخر الحول أو اشتري به عرضا قبل تمامه فيمضد الربح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فاذا اشتري عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثمانمائة وأمسكه الى تمام الحول أو اشتري بها عرضا وهو يساوي ثمانمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فاذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني يركب الربح بحول الاصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل وقيل على الخلاف فيما هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشتري عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكه الى تمام حوله الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل والا زكاة مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول أو في طرفيه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فاذا تم زكاة المائتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والحواري والمعلوفة (وغيره) من الاشجار (مال تجارة) والثاني يقول لم يحصل بالتجارة (و) الاصح على الاول (ان حوله حول الاصل) والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمر واذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقصت الام بالولادة خبرتقصها من قيمته ففما اذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة الولد مائتين يركب الالف وسأني الكلام في العرض السائمة (وواجبها) أي التجارة (ربيع عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول المحرر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أي النقد الذي يقوم به وتقدم ان واجب النقد ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك) العرض (بنقد قومه ان ملك بنصاب) دراهم أو دنائير وان كان غير نقد البلد

عما لو نض البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باق في الجميع وان قل العوض بل قضية اطلاقه انه لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض معه ربح لا يفرد الربح الناض بحول مادام شئ من العرض لم ينض وليس مرادافيا يظهر (قوله) ان ضمنا الربح أي الناض وذلك على مقابل الاظهر وقوله بعد ستة أشهر أي بخلاف المائة الاولى فانه يركبها الآن لانه تمام حولها (قوله) وان اعتبرنا النصاب الخ هذا افارقت هذه المسئلة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمه افراد الشارح لها عن الاولى (قول) المتن وغيره قال الاستوى صرف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أي كل شيء ومنه داخل هنا في الثمر (قوله) بل يفرد أي كافي الربح الناض (قوله) وظهور الثمر انظر هل المراد التأسير ونحوه (قوله) أي النقد من كلام الشارح لأمس كلام المحرر (قول) المتن يقوم به لانه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصارت كالمستحاضة ترد الى عايتها فان لم تكن عادة فان غالب

والمال الذي يملكه العبد المملوك لا يملكه مالكه المالك (قوله) لا اختلاف بينهما نظيره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب القيمة والجزاء وقيل المهرم السيد المملوك (قوله) وزكاة التجارة في القديم أي نظرا لبعثرة النفع فيها بسبب اعتبار الصوف

الغالب (وكذا دونه) أى دون النصاب (فى الاصح) والتلى يقوم بغالب نقد البلدان لم يكن ماله
لقيمة النصاب من ذلك النقد فان كان يقوم به لثاء حول التجارة على حوله كفى الاقل كان
اشترى عرضا بمائة درهم وهو بمائة مائة أخرى (أو) ملك (بعرض) للقيمة (فبغالب نقد البلد) من
الدراهم أو الدينار يقوم وكذا لو ملك بنكاح أو حلق (فان غلب نقدان) على التساوى (وبلدة
أحدهما) دون الآخر (نصا باقوم به فان بلغ) نصا با (هم ما قوم بالانفع للنقراء وتيل بغير المالك
فيقوم بما شاء منهم ما وصحه فى أصل الروضة لنقل الرافى تعجبه عن العراقيين والرويانى وتعي
الاول عن مقتضى اراد الامام والبعوى وعبر فيه فى المحرر بأولى الوجهين (وان ملك بتدو عرض
قوم ما قابل النقديه والباقي بالغالب) من نقد البلد وفيما اذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق
(وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سببهما (ولو كان العرض سائدا فان كل) بتقليش
الميم (نصاب احدى الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أى دون نصاب الاخرى كأربعين من
الغنم لا تبلغ قيمتها نصا با آخر الحول أو تسع ونلايين فادومها قيمتها نصاب (وحيث) زكاة ما كمل
نصابه (أو) كمل (نصابهما فزكاة العين) تجب (فى الجديد) وركاة التجارة فى القديم ولا يجز
بين الزكاتين ويجزى انقولان فى غير العرض اذا بلغ نصا باوعنى الجديد فتم السخا لى الى انتهاء
وعلى القديمة تقوم بدرهما ونسائها وسوفها وما اتخذ من لها بئاع على ااستباح سل تشار
ولا يضر نقص قيمتها عن انصاب فى أثناء الحول بناء على ان الاعتبار بأخره (فعلى هذا) أى الجديد
(لوسبق حول الشارة بان اشترى عمالها بعد ستة أشهر) من حولها (نصاب سائدا فلا يصح وجوب
زكاة التجارة لتقام حولها ثم يفتح) من تمامه (حول زكاة العين أبدا) أى فتجب فى سائر الاحوال
والثانى يطل حول التجارة وتجب زكاة العين للحام حولها من الشراء ولكل حول بعده وعلى
القديم تجب زكاة التجارة لكل حول (وادا قلنا عامل اشترى لا يملك الربح) المشروط
(بالظهور) بل بالنسبة وهو اظهر كسباقى فى بابيه (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع
رأس المال والربح منه ملكه (فان أخرجهما) من عنده فذلك أو (من مال التراض حسب
من الربح فى الاصح) كلوا بالتي تلمر المال من اجرة الدال والكيل وغيرهما والثانى من رأس
المال والثالث من الجميع بالتبسيط فاذا كان رأس المال مائتين واربعمائة فقلنا المخرج من رأس
المال ونسبه من الربح (واب قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور لزوم المالك زكاة رأس
المال وحصة من الربح والمذهب انه يلزم العامل زكاة حصته) والقول الثانى لا يلزمه لانه غ
مممكن من كل التصرف فيها وقطع بعضهم بالاول لتمكنه من الوصول اليها بطلب التسمية وقطع بعضهم
بالثانى لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت فى الروضة كاسلها عن ترجيح واحدة من
هذه الطرق ورجح فى شرح المذهب انتطع بالزوم واستدأ الحول عليه من حين الظهور وفاد
وحصته نصاب لزوم زكاتها ولا يلزمه اخرا حاقا بل القسمة وله الاستدأ اذا خرا حاقا من مال القراض

« (بابزكاة الفطر) »

بالبن وسائر الأجزاء والفوائد وعدم
لوقص وجه الجديد قوة زكاة العين
بالاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة فإن
لشافعي رضي الله عنه قولاً في القديم
بأنها لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قوله)
يضم السحال أي وأما الصوف والبن
ونحوهما فيضمل وجوب زكاة التجارة
فيها ويحتمل أن يقال ما غلبت زكاة
العين فيها امتنع الزكاة في فوائدها ويرجح
هذا تعليلهم تغليب التجارة بكثرة الفوائد
فيها من الصوف والذر وغير ذلك كما
سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجح الأول
حيث قال إذا غلبت زكاة العين لم تسقط
زكاة التجارة عن قيمة الجذع وعن ثمر الزرع
وإنه رضى انتهى فقد يقال تلك الفوائد
في معنى الثمن والوجه خلافه حرصاً على
حصة تعليل القديم والبن هو التصل مع
ورقه الحامل لسنابل والحببات فهو نظير
الأرض والشجر في تفرع المار عنها
بخلاف الصوف والبن ونحوهما فإنه
تأشئ عن الغير المزكاة ومن فوائدها
التابعة لها حيث سقطت زكاة التجارة
في أشبوع النجاسة وطها في التابع وإنه
أعلم (قول) المثنى ثم ينتج وذلك لأن
التفريع على تقديم زكاة العين وإنما
اعتبرنا التجارة في العام الأول لئلا يعبط
ما مضى من حولها (قوله) وعلى القديم
الحق قد استفدنا من هذه المسألة أن القديم
والجديد جاريان سواء اتفقت الزكاة
في وقت الواجب أو سبقت أحدهما
الأخرى (قوله) وحصله نصابك أن

تقول هلا اعتبرنا الخلطة مع شريكه * (باب زكاة الغنم) * (قول) المتروكة المطرأضيفت اليه لأن وحوها يدحل به روى ويقال لها زكاة الفطرة بالكسر أى الخلقة فمن قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر ايضاً للخروج قال النووي نسكها مولا ليست عرسه ولا عربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كيم لا يكره جاحدها بخلاف زكاة العين فتذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها

(قوله) من رمضان فمعلق بقوله زكاة الفطر (قوله) على كل حرأى عن كل حرأ لا يلزم التكرار وقوله في الأول فرض معناه واجب لأن التقدير كبعد ومن محيى على بمعنى من قول الشاعر * اذا رويت على بنو قشير * (قول) المتن بأول ليلة العيد أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثاني انها قريبة (١٧٧) متعلقة بالعيد فكانت كالاخصية واعتراض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه

الثالث اعتبار الشئين لتعلقها بالامرين ووجه القاضي بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع الفجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشتراط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والآخر لتحقيقه (قول) المتن عن من مات بعد الغروب أى ولو قبل التمكن من الاخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التمكن فانه لاشئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزمت المشتري وشرط الاخراج عن من مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب (قول) المتن ويسن أن لا تؤخر عن صلاته أى عن أولها (قوله) بأن يخرج قبلها في يومه أى فهو أفضل من اخراجها ليلاً لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في الماشية قد سلف ان العيد يصل من الغداة فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى الظاهر الثاني (قوله) أمر بزكاة الفطر الخ انظر ما الصارف لهذا الامر عن الوجوب (قوله) المسلم يريد ان عبارة المتن فيها حذف من الأول لدلالة الثاني (قوله) ولو أسلمت ذمية هي واردة على الحر في المتن (قوله) ولا فطرة على سيده ولو كانت الكفاية فاسدة وجب على السيد فطرته دون فقته (قوله) وفطرة زوجته الخ معطوف على قوله فطرته (قوله) يلزمه الضمير فيه

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرأ وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين (تجب بأول ليلة العيد في الاظهر) والثاني بطلوع فطره والثالث بهما (فتخرج) على الأول (عن من مات بعد الغروب دون من ولد) بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت وتخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء اخراجها عنه على الأول انتفاء اخراجها عنه على الثالث (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العيد بأن تخرج قبلها في يومه كما ذكره في شرح المذهب ودليله ما روى الشيخان عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد فيجوز اخراجها فيه بعد صلاته واذا أخرت عنه تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (الا في عبده) المسلم (وقربه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الاصح) المبنى على الاصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني وهو عدم الوجوب مبنى على انها تجب ابتداء على المؤدى عنه وغيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول قال الامام لاصار الى ان التحمل عنه ينوب والكافر لا تصح منه البتة وظاهر ان الامة كالعبد وعبر في الروضة كاصلها بالاستولادة ولو أسلمت ذمية تحت ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة وهو مختلف في العدة ففي وجوب فطرته عليه الوجهان بناء على وجوب نفقة مدة التخلف وهو الصحيح الآتي في بابها وفي وجوبها على المرتد الاقوال في بقاء ملكه اظهرها انه موقوف ان عاد الى الاسلام تبنا بقاءه فيجب والا فلا ذكره في شرح المذهب (ولا) فطرة على (رقين) اما غير المكاتب فلانه لا تملك شيئاً وفطرته على سيده فمنا كان أومدبراً أو أم ولداً ومعلق العتي بصفة وأما المكاتب فلضعف ملكه ولا فطرة على سيده عنه لنزوله معه منزلة الاجنبى وقيل تجب عليه لانه عبد ما بقى عليه درهم (وفي المكاتب وجه) انه يجب عليه فطرته وفطرته زوجته وعبدته في كسبه كتفقهم (ومن بعضه حرأ يلزمه) من الفطرة (قطعه) من الحرأية اذ الم يكن بينه وبين مالك بعضه مهايأة وكذا يلزم كلام الشريكين في عبد بقدر حصته منه اذ الم يكن بينهما مهايأة فان كانت في المسئلتين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وقيل يوزع بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وان ايسر بعد وقت الوجوب (فن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شئ) يخرج به في الفطرة (فمعسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج به فيها من أى جنس كان من المال فهو موسر لكن بالشرط المذكور بقوله (ويشترط كونه) أى الفاضل عن ما ذكر (فاضلاً عن مسكن) يحتاج اليه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) وهذا في الابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالديون ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين الآدمي على الاشبه بالمذهب في الشرح الصغير الموافق لقتضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المذهب هو كما قال قالوا الامام قال يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحاوى الصغير والمصنف في نكت

٤٥ ل يرجع لمن قوله ومن بعضه حرأ (قول) المتن فن لم يفضل بالضم والفتح (قول) المتن من في نفقته لو قال الذى يدل من لكان أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أى تفريعا على الرابع من أقوال الوجوب بخلافه على الاخيرين نعم تجبه عليهما اعتبار الليلة التي تلها (قول) المتن عن مسكن يفتح الكاف وكسرهما (قول) المتن في الاصح أى كفى الكفارة والثاني لالان الكفارة لها بدل (قوله) ولا يشترط الخ استشكل على هذا عدم بيع المسكن والخادم وبيعهما في الدين مع ان الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزماً

الثانية فاطمة والاولى حاكبة للخلاف (قوله) وذلك يملك الخري وي مسلم ليس على مسلم في عبده ولا قريبه صدقة
الصدقة الفطر في الرقيق وقيس الباقي (قول) المستن ولا العبد الى آخره في عطفه على ماسلف فحوز لان العبد لا يلزمه فطرة نفسه وبه تعلم
ان البعض يلزمه من فطرة زوجته بحد ما فيه من الحرية (قوله) والخلاف مبنى على الح آي (١٧٨) فان قلنا نجيب على المؤدى عنه ابتداء

التنسية ويؤخذ مما ذكره طريقان (ومن لزومه فطرته لزومه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وإن لزومه نفقتهم لقوله في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرّة كانت أو أمّة وإن لزومه نفقتها في كسبه لأنه ليس أهلاً لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته أبيه) وإن لزومه نفقتها للزوم الاعفاف الآتي في بابّه (وفي الابن وجه) أنه يلزمه فطرتها كنفقتها وقال الأول الأصل في النفقة والفطرة الأب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيتملها الابن (ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فالأطهر أنه يلزم زوجته الحرّة فطرتها وكذلك أسيد الأمة) والثاني لا يلزمها والخلاف مبني على أنها تجب ابتداءً على المؤدّي عنه ثم يتملها المؤدّي فتلزمهما أو تجب ابتداءً على المؤدّي فلا تلزمهما هذا أحد الطريقين في المستثنين (قلت الأصح المنصوص لا يلزم الحرّة) ويلزم سيد الأمة (والله أعلم) هذا الطريق الثاني تقرير النصين والفرق كال تسليم الحرّة نفسها بخلاف الأمة لاستخدام السيد لهما (ولو انقطع خبر العبد) الغائب مع تواسل الرفاق (فالمذهب وجوب إخراج فطرته في الحال وقيل إذا عاد وفي قول لا شيء) وجه وجوبها أن الأصل بشاؤه حياً ووجه مقابله أن الأصل براءة المذمة منها وعلى الأول الذي قطع به بعضهم الخلاف في وجوب إخراجها في الحال والثاني منه قاسها على ركاة المال الغائب والأول قال المهلة شرعت فيه لعين العماء وهو غير معتبر هنا (والأصح أن من أيسر بعض صاع) وهو فطرة الواحد (يلزمه) أي إخراجها بحفاضة على الواجب بقدر الامكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الأصح (أنه لو وجد بعض الصبيان قد تم نفسه ثم تزوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم) ولده (الكبير) فإذا وجد صاعاً أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجه بأن فطرتها دين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقديم وقيل يتخير بينهما أو صاعين أخرجهما عن نفسه وزوجته مقدّمة على القريب لأن نفقتها أكّد إذ لا تسقط بمضي الزمان بخلاف نفقته وقيل يؤخرها عن الأقرب لأن علقته لا تنقطع وعلقتهما يعرض لهما الانقطاع وقيل يتخير بينهما أو ثلاثة أصح فأكثر أخرج الثالث عن ولده الصغير والرابع عن الأب والحامس عن الأم وفي شرح المذهب عن الإمام وغيره حكاية وجه بتقديم الولد الكبير على الأبوين ووجه بتقديم الأم على الأب ووجه بأنه يتخير بينهما كالخلاف في نفقتهما لكن الأصح منه تقديم الأم قال والفرق أن النفقة تجب لسد الخلة والأم أحوج وأقل حيلة والفطرة تجب لتطهير المخرج عنه وتشريفه والأب أحق بهذا فانه منسوب إليه ويشرف بشرفه (وهي) أي فطرة الواحد (صاع وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون وثلاث) لأنه أربعة أمداد والمدرطل وثلاث بالبغدادى والرطل مائة درهم وثلاثون درهماً (قلت الأصح ستمائة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة البات والله أعلم) من أن الأصح أن رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم قال ابن الصباغ وغيره الأصل في ذلك الكيل وما قدره العلماء بالوزن استظهاراً قال في الروضة يختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتماد على الكيل صاع معابر بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجد وجب عليه

فتلزمهما قال في شرح المذهب
لأن الوجوب عليهما والزوج متحمل
فاذا انفرد عن التحمل بقي الوجوب في محله
بخلاف ما اذا قلنا يجب على المؤدى فانه
لا يبق عليهما (قوله) بخلاف الامة
أى فلا تنحول الفطرة عن السيد وانما
الزوج كالضامن فاذا لم يقدر بقي الوجوب
على السيد (قوله) مع توصل الرفاق
يعنى انقطع خبره مع توصل محبى الرفاق
من تلك الناحية ولم يتحدوا بخبره بخلاف
ما اذا انقطع خبره مع عدم توصل الرفاق
فانه ينبغي ان يجب الزكاة قولاً واحداً
لانه قد يكون سبب انقطاع الخبر عدم
توصل الرفاق هذا امراده رحمه الله
قلنا أمل (قول) المتن وفي قول لاشئ
هو مخرج من نصه على عدم اجزائه
في الكفارة قال العراقي والاحسان
يقول وقيل قولان ثانيهما لاشئ (قوله)
ووجه مقابله الضمير فيه يرجع لقول
المتن وفي قول لاشئ (قوله) الخلاف
في وجوب اخراجها في الحال عبارة
الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالذهب
وحوب الاخراج في الحال ونص في الاملاء
على قولين وصرح في شرح المذهب
بطريقين ورجح الجزم فصاحب المنهاج
رحمه الله أراد بالذهب هنا بالتظر
لوحوب الاخراج أحد القولين من
الطريق الحاككة للخلاف فيه
وبالتظر لوقت الاخراج طريق القطع
وقوله وقيل اذا عاده هو أحد القولين من
الحاككة لقولى الاملاء فلو قال وقيل
قولان أحدهما اذا عاد لكان أولى

(قوله) لعني النماء أى الذى يفوته فى الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل انما علل به من منع الوجوب فى المال الغائب اخراج وأما تأخير الاخراج فيه فعلم بأنه غير متمكن من الاخراج منه والتسليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قوله) والثانى يقول الخ أى قياسا على الرقبة فى الكفارة

اخراج قدر يتقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا فالقدر بخمسة ارطال وتلت تقريب (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت العشر) أى الذى يجب فيه العشر وكذا انصفه (وكذا الاقط فى الاظهر) يفتح الهمزة وكسر القاف قال فى التحرير هولبن يابس غير منزوع الزبد روى الشيخان عن أبى سعيد الخدرى قال كان يخرج اذا كان قنار رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغيراً وكبيراً حراً ومملوكاً صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ومنشأ القولين التردد فى صحة الحديث وقد صح ولذلك قطع بعضهم بجوازه قال فى الروضة ينبغى ان يقطع بجوازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفى معناه اللبن والجن فيجوزان فى الاصح وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو قوته ولا يجزئ النخيض والمصل والسمن والجن المنزوع الزبد لا تنفعا الاقياس بها ولا المصلح من الاقط الذى أقصد كثرة المص جوهره بخلاف ظاهر المص فيجزئ لكن لا يحسب المص فيخرج قدر يكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب) فى البلدى (من قوت بلده وقيل يتخير بين) جميع (الاقوات) لقوله فى الحديث السابق صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير الى آخره وأجاب الأولان بان أوفيه ليست للتخير بل لسان الانواع التى تخرج منها فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البرتجما تعين البر على الثانى وأجزأ الشعير على الأول وأجزأ غيرهما على الثالث وعبر فى المحرر والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزئ) على الأولين (الاصلى عن الادنى ولا عكس والاعتبار) فى الاعلى والادنى (بالقيمة فى وجه) فاقبته أكثر من قيمة الآخر اعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والاقوات الا ان تعتبر زيادة القيمة فى الأكثر (وبزيادة الاقياس فى الاصح فالبر خير من التمر والارز) قال فى شرح المذهب والزبيب والشعير (والاصح ان الشعير خير من التمر) لانه أبلغ فى الاقياس وقيل التمر خير منه (وان التمر خير من الزبيب) لذلك أيضاً وقيل الزبيب خير منه قال فى شرح المذهب والصواب تقديم الشعير على الزبيب أى من ترد فيه للشيخ أبى محمد كترده فى التمر والزبيب وجرم بتقديم التمر على الشعير وقدم البغوى الشعير على التمر فعبر عن قوليهما وعن تردد الأول بالوجهين (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريته) أو عبده (أعلى منه ولا بعض الصاع) عن واحد بان يخرج من قوتين وان كان أحدهما أعلى من الواجب كان وجب التمر فأخرج نصف صاع منه ونصف من البر قال الرافعى ورأيت لبعض المتأخرين تجوزوه وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ولو ملك نصفين من عبدين فأخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصف صاع عن الثانى من جنس أعلى منه جاز وعلى التخيير بين الاقوات له اخرجها من جنسين بكل حال (ولو كان فى بلد اقوات لأغلب فيها تخيير) بينها فيخرج ما شاء منها (والافضل أشرفها) أى أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير المحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فلا يصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الاصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يحتمل عنه المؤدى والثانى الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على انها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحببة السليم) فلا يجزئ السوس والمعيب ولا الدقيق والسويق كما ذكره الرافعى فى الشرح (ولو أخرج من ماله فطرة واده الصغير الفنى جاز كأجنبى اذن) فيجوز اخرجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير اذنه لان الاب لا يستقل بتملكه بخلاف الصغير فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشتريه موسر ومعرى فى عبد لزم الموسر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المستثنين فى الروضة (ولو أيسر) أى المشترك فى عبد (واختلف واجبهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتهما (أخرج كل واحد نصف صاع من

(قوله) وهولبن يابس قال ابن الاعرابى يعمل من ألبان الابل خاصة وعمله فى الكفاية بأنه مقتات مما تجب فيه الزكاة ومكالم فيجزئ كالجبوب وقضية تعليله عدم اجزاء المتخذ من غير الزكوى كالتخذ من لبن الطيبة (قوله) والمصل قبل هوما الاقط قاله فى الجمل وغيره وفى البان هو لبن منزوع الزبد وفى النهاية هو النخيض (قول) المتى وقيل قوته أى لانها تابعة لقوته وواجبة فى الفاضل منها فكانت منها والاقل قاس على ثمن المبيع (قوله) لسان الانواع أى وتعددتها باعتبار تعدد التواحي الخارج منها فى زمنه عليه الصلاة والسلام (قول) المتى ويجزئ الاعلى الخ خولف ذلك فى الزكاة فلم يجز اخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافعى لان الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما واساه الله تعالى به والفطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والاعلى يحصل هذا الغرض وزيادة (قول) المستن والاعتبار بالقيمة الى آخره لانه أنفع للفقراء (قوله) ويختلف الخ لم يذكر مثل هذا فى زيادة الاقياس الا فى كونه والله أعلم لان الحكم فيه اعتبار زيادة الاقياس فى الأكثر (قول) المستن تخير أى ويقارق تعين الاقط فى اجتماع الحقائق وبنات البون لان زكاة المال متعلقة بعين المال (قوله) وهذا التعبير يؤيد قوله لأغلب فيها تخيير حيث جعل التعبير عند عدم الغلبة فدل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قوله) والمعيب منه ان يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول) المستن ولو أخرج من ماله الخ بخلاف الوصى والقيم فلا يخرجان من مالهما الا باذن العاضى

بذلك ثلاثة محرمين قبلوا طيبة فأخرج أحدهم ثلث شاء والأخر طعما بنية ذلك والأخر صام بعده
 من ثلثه الزكاة الخ) * أي بلب شروط من تلزمه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك
 في سلف (قوله) وترجم بعده بفصلين يريدان الفصلين ليسا من الباب فلا (١٨٠) يعترض بأن الذي فيها ليس بعضا من

هذا الباب (قول) المتشروط وجوب
 زكاة المال الاسلام قبل ان أراد
 التكليف المقتضى للعقاب الاخرى
 فهو نوع لان الكافر عندنا مكلف
 بالفروع وان اراد التكليف بالاخراج
 أشكل عطف الحرية لانه شرط في أصل
 تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج
 زكاة الفطر فانها تجب على الكافر
 في قربه المسلم ونحوه (قوله) لضعف
 ملكه أي فلا يحتمل المواصلة بدليل عدم
 وجوب نفقة القريب عليه (قوله)
 يصير ما في يده لسيده أي فيبتدأ حوله من
 حينئذ (قوله) اذا انفصل حيالو
 انفصل ميتا قال الاسنوي فالمتجه عدم
 الوجوب على الورثة لضعف ملكهم
 (قول) المتن ولا يجب دفعها حتى يعود
 وذلك لانه غير متمكن منه والتكليف
 من غيره لا يتجه لان المال قد تلف * تنبه
 لو كان قادرا على خلاص المصوب أو
 المجعود يئسه وجبت الزكاة والاخراج
 حالا قطعا وقد أشار اليه الشارح في
 الفرق الآتي ويأتي في المتن ذكره في الدين
 (قوله) والثاني وحكي قدما الخ آخر
 ذكره عن قول المهاج ولا يجب الخ
 ليقترع من الاول بتفريعه (قول) المتن
 والمشتري قبل قبضه أي تجب فيه قطعا
 وقبل فيه القولان ثم على طريق القطع
 المتجه وجوب الاخراج من غير توقف على
 القبض بخلافه على طريق القولين كذا
 قاله الاسنوي وقد يشكل عليه ما سبأني
 للشارح في قول المتن وقبل يجب دفعها
 قبل قبضه حيث قال انه مبني على طريق

* (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) *

مما يأتي بيانه كالمغصوب والصال وغيرهما وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه
 السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على ملكه (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق
 أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبها في الدنيا لكن تجب
 عليه وجوب عتاق عليها في الآخرة كما تقر في الأصول ويسقط عنه بالاسلام ما مضى ترغايه
 (والحرية) فلا تجب على القن اذا ملكه سيده ما لا زكوايا وقلنا يملكه على قول مرجوح يأتي في باب
 لضعف ملكه اذ السيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لان ملكه زائل وقيل نعم لان ثمة الملك
 باقية اذ يتصرف فيه كيف شاء والمذبر وأم الولد كالقن فيما ذكر (وتلزم المرتدان أبقينا ملكه)
 مؤاخذا له بحكم الاسلام فان أزلناه فلا أوقلنا موقوف وهو الاظهر الآتي في باب موقوفه ان عاد الى
 لاسلام لزمته تبين بقاء ملكه وان هلك مرتد افلا والخلاف كما في الروضة وأصلها فيما حال عليه
 الحل في الردة أما التي لزمته قبلها فلا تسقط جزا ويحجزه الاخراج في حال الردة في هذه وفي الاولى
 على قول الأزوم فمما نظرت الى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التقريب نظرا الى ان الزكاة قريبة
 مفتقرة الى التبة (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه اذ لا يرث ولا يورث عنه ولا يعق عليه
 قريبه وبتمجيذه نفسه يصير ما في يده لسيده (وتجب في مال الصبي والمجنون) ويخرجها منه وليهما
 لشمول حديث الصدقة السابق لهما ولا تجب في المال المنسوب الى الجنين اذ لا وثوق بوجوده
 وحياته وقيل تجب فيه اذا انفصل حيا (وكذا من ملك يعضه الحرف صابا) تجب زكاه عليه
 (في الاصح) لتما ملكه والثاني لا تجب عليه لتقصه بالرق (و) تجب (في المغصوب والصال
 والمجعود) كان أودع فجحد أي تجب في كل مما ذكر (في الاظهر) ماشية كان أو غيرها (ولا يجب
 دفعها حتى تعود) فيخرجها عن الاحوال الماشية ولو تلف قبل التمكس سنطت والثاني وحكي قدما
 انها لا تجب في المذكورات لتعطل نساها وفائدتها على مالكها بخروجها من يده وامتاع تصرفه
 فيها (والمشتري قبل قبضه) بان حال عليه الحول في يد البائع تجب فيه الزكاة على المشتري
 (وقيل فيه القولان) في المغصوب وفرق الاول بتعذر الوصول اليه وانتزاعه بخلاف المشتري لتدكته
 منه بتسليم الثمن (وتجب في الحال عن) المال (الغائب ان قدر عليه) وتخرج في بلده فان كان
 سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي وان لم يقدر عليه لا لقطاع الطريق أو انقطاع
 خبره (فكمغصوب) فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجها حتى يصل اليه (والدين ان كان

ماشية

القطع قلت لا اشكال لانه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتي (قوله) فان كان سائرا يرجع لقول

الشارح المال

(قوله) وما في الذمة الخ اعترضه الرافعي بأنه يذكر في السلم في اللحم كونه لحم راعية أو معلومة فإذا جاز أن يثبت في الذمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها وضعه القنوي بأن المدعى اتصافه بالسوم المحقق وثبوتها في الذمة أمر تقديري (قوله) ولأن الملك غير تام فيه يؤخذ من هذا التعليق أن المكاتب لو أحال سيده (١٨١) بالنجوم على شخص يجب الزكاة فيه لأنه لازم لا يسقط عن ذمة المحال عليه

بتجيز المكاتب ولا يفسخه (قول) المتن أو عرضاً أي للتجارة (قوله) لأنه لا ملك في الدين استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له وله دين مؤجل أو حال خنث به (قول) المتن وإن تيسر لو تيسر أخذه بالظفر فالظاهر الزوم في الحال (قوله) على الظاهر هي الطريقة الحاكية للخلاف وقوله وقبل قطعها هي الطريقة القاطعة (قوله) ولا يجب حتى يقبض هو على الطريقين لكنه متطوع به على الأولى وقول المتن وقبل يجب مفرع على طريق القطع كاد كره الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كإنبه عليه الأسنوي وغيره وقوله وقبل يجب الخ إذا كان المدينون ملئاً ولا نع سوى الاجل وقوله أقيس على المال الغائب ردياً أن المؤجل لو كان مائتين مثلاً فلا بد من إخراج الخمسة والتكليف بها إجماع لأنها تساوي أكثر من خمسة مؤجلة (قوله) بأنه لا يتوصل الخ أي فالحق بالغصوب (قول) المتن ولو اجتمع زكاة ولو زكاة فطر (قول) المتن ودين * فائدة * ظاهر إطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك (قوله) لا تقتار الآدمي الخ أي وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول) المتن وقبضها خرج ما إذا لم يقبضها فإنه ان * تنبيه * كلام المنهاج يشعر بأن الخلاف

ماشية أو غير لازم كمال كآلة فلازكاة فيه أما الماشية فلأن شرط زكاتها السوم وما في الذمة لا يتصف بسوم وأما مال الكآلة فلأن الملك غير تام فيه وللعبد اسقاطه متى شاء (أو عرضاً أو نقداً فكذا) أي لازكاة فيه (في القديم) لأنه لا ملك في الدين حقيقة (وفي الجديد) أن كان حالاً وتعدراً أخذته لأعصار وغيره) أي كجود ولا يئنة أو مطلق أو غيبة ملي (فكمغصوب) فوجب فيه في الظاهر ولا يجب إخراجها حتى يحصل (وإن تيسر) أخذه بأن كان على ملي مقر حاضر بادل (وجب تركيته في الحال) وإن لم يقبض (أو مؤجلاً فلهذه أنه كمغصوب) فوجب فيه في الظاهر وقبل قطعها ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقبل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبني على طريق القطع المقيس على المال الغائب الذي يسهل احضاره ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى التصرف فيه قبل الحلول وقبل لا يجب فيه قطعاً لأنه لا يملك شيئاً قبل الحلول (ولا يمنع الدين وجوبها في الظاهر الأقوال) لا مطلق النصوص الواردة فيها والتأني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والتأني يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والرأوز كآلة الفطر كإساق في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزروع والثمار والمعدن والفرق أن الظاهر ينوب نفسه والباطن انما ينوب بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحجج إلى صرفه في قضائه وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا (فعلى الأول) لو حجر عليه لدين فحال الحلول في الحجر فكمغصوب) لأن الحجر يمنع من التصرف ولو عين الحاكم لكل من غرمته شيئاً من ماله ومكمنهم من أخذه فحال الحلول قبل أخذه فلازكاة عليه قطعاً لضعف ملكه وقبل فيها خلاف المغصوب (و) على الأول أيضاً (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه) بأن مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تهديماً لدين الله وفي حديث الصديقين فدين الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لاقتدار الآدمي واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الزكاة تعود فائدتها إلى الآدميين أيضاً (والغنيمة قبل القسمة) أن اختار القاتلون تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوي وبلغ نصيب كل شخص نصيباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجب زكاتها) أي وإن لم يحتار وأتملكها (فلازكاة عليهم) لأنها غير مملوكة لهم أو مملوكة ملكاً في نهاية من الضعف يسقط بالأعراض وكذا لو اختار وأتملكها وهي أصناف فلازكاة فيها سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أم بعضها لأن كل واحد لا يدري ماذا يصيبه وكما نصيبه وكذا لو كانت صنف لا يبلغ نصيباً إلا بالخمسة فلازكاة عليهم لأن الخلطة لا تثبت مع أهل الخمسة إذا لزكاة فيه لأنه لغيره عين (ولو أصدقها نصاب سائمة معنار لمهاز كانه إذا تم حول من الأصداق) سواء دخل بها أم لا وسواء قبضته أم لا لأنها ملكته بالعقد واحتراز بالمعين عما في الذمة فلازكاة فيه كما تقدم (ولو أكرى داراً أربع سنين ثمانين ديناراً وقبضها) فالظاهر أنه لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر لأن ما لا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فملكه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسئلة الأصداق أنه معرض أن يعود نصفه بالطلاق قبل الدخول أن يعود نصفه بملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الأجرة فإنه بانفساخ الإجارة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين)

٤٦ ل ل كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وإن كانت معينة فساكيسع قبل القبض في الإخراج وإن الوجوب يحجزوم به وهو كذلك

(قول) المئتين وعشرين لستين لا يخفى ان الفقهاء بتمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم يكن مالها جميعها في الحول الثاني بل تسعة عشر دينار ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابل من الزكاة وهو ربع عشره فمجموع ما يلزمه لتمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركة الراغبى ناقلا له عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير التمانين وينبغي أن يتفطن أيضا لآخر آخر وهو ان الحول الثاني مثلاً في مقدار الزكاة من الاعطاء لامن حين تمام الحول الذي قبله لان حصة الفقراء باقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الراغبى المذكور بتصور المسئلة بالتجمل عن التمانين أولاً وهو غفلة عن المنقول قال السبكي في شرحه (١٨٢) * فرع * قال الروياتي عن والده اذ قلنا

بالمذهب فلو جعل زكاة ما زاد على قسط الاول لم يجز ولو جعل زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضى أربعة أخماس الحول جاز والا فلا لانه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتجمله غير جائز كما لو كان له دراهم لا يعلم بلوغها نصاباً فاجعل عنها ثم علم فانه لا يجزئ قال السبكي وقياسه ان مسألة المناج لا يصح التجمل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انفسخت الاجارة في الحول الاول فلانصاب انتهى اللهم الا أن يقال هذه مقالة بأبها عموم قولهم يجوز التجمل لعام بعد اعتقاد الحول (قوله) وما اذا كانت معنة لم يقبل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى ان التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطرقها خلاف الدين كما ان المعنة قبل القبض يطرقها خلاف المشتري قبل قبضه * (فصل تجب الزكاة الخ) * أى اذاؤها

لأنها التي استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لاربع) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة التمانين) لانه ملكها ملكاً تاماً والكلام فيما اذا كانت اجرة السنين متساوية وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة كأصلها ان كلام نقلة المذهب يشمل ما اذا كانت الاجرة في الذمة وقبضت وما اذا كانت معنة

* (فصل تجب الزكاة) * أى اذاؤها (على الفور اذا تمكّن وذلك بحضور المال والاصناف) أى المستحقين لأن حاجتهم اليها ناجزة أما زكاة الفطر فوسعة بلبلة العيد ويومه كتمتد في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه النقذ والعرض وزيد عليها ما هناء في الروضة كأصلها الر كاز وزكاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن (على الجديد) والتقديم يجب دفع زكاته الى الامام وان كان جائراً لنفاذ حكمه فلو فرقها المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء بنفسه في المالكين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والاظهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تقريره بنفسه لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تقريره بنفسه أفضل لانه يفعل نفسه أو ثق وهذا كافي في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته الى الامام أفضل قطعاً وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الأول يكون جائراً) فنقرير المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتقريره بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدفع الى الامام أفضل من التوكيل قطعاً وفيها كأصلها لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولاة نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بدلوها طوعاً قبلها الى (وتجب التبة فنوى هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى ونحوهما) أى زكاة مالى المفروضة أو صدقة مالى المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجزأه وقيل لا كما لو نوى صلاة الظهر وردت بان الظهرة قد تقع نفلاً كالعادة والزكاة لا تقع الا فرضاً وفي شرح المذهب وقال البغوي ان قال هذه زكاة مالى كفاه وان قال زكاة نفى اجزأه وجهان ولم يصح شيئاً وأصحهما الاجراء (ولا يصح كفى هذا فرض مالى) لانه يكون كماردة ونذراً (وكذا

بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لأن الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر (الصدقة) لا يطلب اخفاؤه (قوله) لانه يفعل نفسه أو ثق وليتناول ثواب تقديم الاقارب والجيران فنقرير المالك بنفسه أفضل أى ولو كان المال طاهراً كافي الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجح ان صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله) أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف أى فالراجح القطع بكونه أفضل وحينئذ فلا استثناء راجع الى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الاظهر وهذا ميل من الشارح الى ما في شرح المذهب من ان صرف الظاهر للامام أفضل وان كان جائراً خلاف ما في الروضة

(قوله) لظهورها أي وكثرة ورودها في القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزك في الصدقات وقال تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله) وقال في شرح المذهب الخ حاصله أنه إذا قال هذا صدقة لا يصح كفي على الأصح الذي قطع به الجمهور وأما صدقة مالي فغيرها في شرح المذهب بالأصح فقط وإنما قطع بذلك لأن الصدقة إذا لم تنصف يكثر مجموعها لا إطلاقها على غير المال كما في حديث بكل تكبيرة صدقة (١٨٣) (قول) المتن ولا يجب تعيين المال قال الاستوى حتى لو قال هذا عن هذا أو هذا كفي قال فلو تلف

أحدهما بعد الاداء فله جعله عن الباقي (قوله) لم يكن له صرفه الخ أي بل تقع نافلة (قول) المتن وتكفي نية الموكل الخ أي كما تكفي عند الدفع إلى السلطان ولو وجدت النية من الخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ووجه الثاني القياس على الحج وفرق الأول بأن أفعال النائب في الحج كالموكل في الزكاة لأن البراءة حصلت بهما وقد وجدت في الموضعين بمن وجد منه الفعل المبرئ وأعلم أنه لو عزل قدر الزكاة أولا ونوى كان كافيا على الأصح قال الاستوى الوجهان في مسألة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قوله) والثاني لا يكفي بل لابد من قضية الكلام أن الوكيل في هذه الحالة ينوي وإن لم يقض له النية فيه نظر (قوله) في المسائل الثلاث يرجع لسكل من قوله ولو نوى الوكيل الخ وقوله إلا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجب النية الخ أي ويجزئه فعل الامام من غير نية هذا قضية كلامه قد بره (قوله) وإن قلنا الخ عبارة الرافعي وإن قلنا بالبراءة ففي وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب انتهى ولاجل ما ذكره الشارح والرافعي اعترض الاستوى على المهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسألة الثانية على الأولى وإن لا يعبر في الأولى بالأصح لأن فيها طريقين * (فصل لا يصح تعجيل الزكاة الخ) * اعلم

الصدقة أي صدقة مالي (في الأصح) لأنها تكون نافلة والثاني يكفي لظهورها في الزكاة وعبرة الروضة كأصلها ولا يكفي مطلق الصدقة على الأصح وقال في شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبر فيه في الأولى بالأصح (ولا يجب تعيين المال) المزكي في النية عند إخراج الزكاة (ولو عين لم يقع) أي المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتي درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم نية الزكاة مطلقة ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عنه عن الغائبة لم يكن له صرفه إلى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لأن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الظاهر الآتي في كتاب قسم الصدقات (ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) فلو دفع بلانية لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كجب وضمن إليهما في شرح المذهب السفيه (وتكفي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثاني لا تكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة ولو نوى الوكيل وحده لم يكف إلا أن يكون الموكل قوض إليه النية فتكفي ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفي قاله في شرح المذهب ونفي فيه الخلاف في المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة إلى السلطان كفت النية عنده أي عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند القسم على المستحقين لأنه نائمهم فالدفع إليه كالدفع إليهم (فإن لم ينو) عند الدفع إليه (لم يجزئ على الصحيح وإن نوى السلطان) عند القسم عليهم كالأجزي الدفع إليهم بلانية والثاني يجزئ نوى السلطان أم لم ينو لأنه لا يدفع إليه إلا الفرض ولا يقسم إلا الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية (والأصح أنه يلزم السلطان) النية (إذا أخذ زكاة المتع) من أداها نيابة عنه لتجزئه في الظاهر فلا يطالب بها ثانيا وقيل تجزئه من غير نية فلا تلزم السلطان (و) الأصح (إن ينو) أي السلطان (تكفي) في الأجزاء لما أقامه لها مقام نية المالك والثاني لا تكفي لأن المالك لم ينو وهو متعبد بان يتقرب بالزكاة وبني الامام والغزالي انطلق الأول على الثاني فقالا لا تبرا ذمة المتع بالظالم تجب النية على الامام وإن قلنا تبرا فوجهان أحدهما لا تجب لثلاثها والمالك فيما هو متعبد به والثاني تجب لأن الامام فيما يليه من أمر الزكاة كولي الطفل والمتع مقهور كالطفل * (فصل لا يصح تعجيل الزكاة) * في المال الحولي (على ملك النصاب) لفقد سبب وجوبها (ويجوز) تعجيلها (قبل الحول) بعدم ملكه النصاب لوجود السبب والأول مقيد في الروضة وأصلها بالزكاة العينية فإذا ملك مائة درهم فجعل منها خمسة أو ملك تسعة وتلاثين شاة فجعل شاة ليكون المجل عن زكاته إذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين من جهة أخرى فجعل زكاة أربع مائة فصل ما توقعه لم يجزئه ما عجله عن الحادث ولو ملك خمسين الأبل فجعل شاتين فبلغت عشر الأبل لم يجزئه ما عجله عن النصاب الذي كمل الآن في الأصح أما زكاة التجارة كان اشترى عرضا يساوي مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساويهما فانه

إن الامام مالك رحمه الله منع من التعجيل ووافق ابن النضر وابن خزيمة من أصحابنا لأن العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقة قبل أن تحل فرخص له ولأنه حق مالي أجل رققا فجاز تقديمه على أجله كالدين وأيضا فلأنها حق مالي وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالـ كفارة في اليمين وقد وافق المخالف عليها (قول) المتن قبل الحول أي قبل تمامه

وقال انه ليس عليه الشاقى والاكثرون قال نعم الاكثرون على منع تجميل زكاة عامين لنصاب واحد فكم
 أراد ذلك أو أراد أن يعز والجواز الى الاكثرين فانقلب عليه (قوله) ليلا وقيل نهارا رجعا لقول المصنف من أول رمضان وعبار
 السنوى وقيل لا يجوز في اليلة الاولى منه لان الصوم لم يدخل (قوله) فهو سبب آخر لها الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قوله) والثاني جواز تعد
 الخ حلال هذا بان وجود المخرج في نفسه سبب ورده أبو الطيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تصديعه على اثنين منها دليل كفاية الظاهر فان سببها الزوج
 والظهار والعود انتهى (قوله) لانه لا يعرف الخ على أيضا بان لها سببا واحدا واعترض الرافعي الاول بأن الكلام فيما اذا عرف
 قدر نصاب والثاني بأن لها سببين الظهور والادراك (قوله) أى وقوعه زكاة هذا (١٨٤) مراده من الاجزاء فانه دفع ما قيل تعب

المحرر بالوقوع وعدمه يشعل ماذا استمر
 الوجوب على المالك ولكن وجد مانع
 كفسى الفقراء أو لم يستقر كسب المال
 بخلاف التعبير بالاجزاء فلا يصدق الا
 حيث كان الواجب باقيا قال وتعبيره
 أيضا بأهلية الوجوب مردود لان الأهلية
 تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك
 وصفه بوجوب الزكاة عليه الذى هو
 المراد هنا قال ويدخل في كلامهما ما اذا
 ألتف المالك النصاب بالحاجة وهو
 كذلك نعم قد يرد عليهما ما اذا تعجلت
 مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت
 حتى بلغت سنا وثلاثين وصارت المخرجة
 بنت لبون فاما لا تجزئ على الأصح
 (قوله) كما أفصح بذلك في المحرر عبر
 الشارح بهذا اشارة الى ان ذلك يفهم من
 المنهاج (قول) المتن مستحقا انظر لو كان
 ابن سبيل مثلا وكان في آخر الحول مقيما غيا
 (قوله) لم يجزه أى كالمالك عند الأخذ
 بغير صفة الاجزاء ثم اتصف بها ورد بان
 ذلك متعدي فى الأخذ بخلاف هذا (قول)
 المتن واذا لم يقع المجل الخ أفهمت هذه
 العبارة انه ليس له الاسترداد قبل
 عروض المانع وهو كذلك لانه تبرع
 بالتجميل كتجميل الدين المؤجل وأفهمت
 أيضا انه لو شرط الاسترداد بدون عارض
 لا يسترد لكن فى حصة القبض هنا نظر

يجزئه المجل بناء على أن اعتبار النصاب فيها بآخر الحول وهو القول الرابع كما تقدم ولو اشترى عرض
 بمائتين فجعل زكاة أربعين وعال الحول وهو يساويهما أجزاء المجل بناء على ما ذكره وقيل لا يجزئ
 فى المائتين الزائدين (ولا يجمل لعامين فى الأصح) لان زكاة العام الثاني لم ينفذ حولها والتجميل
 قبل انعقاد الحول لا يجوز كتجميل قبل كمال النصاب فاجعل لعامين يجزئ للاول فقط والثاني استند
 الى انه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواد البهق وأجيب بانقطاعه كما بينه
 وباحتمال التسلف فى عامين والجواز على الثاني مقيد بما اذا بقي بعد التجميل نصاب كان ملك اثنين
 وأربعين شاة فجعل منها شاتين فان جمعهما من احدى وأربعين لم يجزئ المجل للعام الثاني لنقص
 النصاب فى جميع العام فالتجميل له تجميل على ملك النصاب فيه وقيل يجزئ لان المجل كالباقى على ملكه
 (وله تجميل الفطرة من أول رمضان) ليلا وقيل نهارا لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر له
 (والصحيح منه قبله) أى منع التجميل قبل رمضان لانه تقديم على السببين والثاني جواز تقديمه فى السنة
 كما حكاه فى شرح المذهب (و) الصحيح (انه لا يجوز اخراج زكاة الفطر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل
 اشتداده) لانه لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا (ويجوز بعدهما) أى بعد بدو صلاحه واشتداد
 الحب قبل الجفاف والتصفيه لمعرفة قدره تخمينا والثاني لا يجوز فى الحالى لعدم العلم بالقدر حينئذ
 والثالث يجوز فهما للعلم بالقدر بعد ذلك فان نقص المجل عن الواجب أخرج باقية أوزادها زكاة
 تطوع ولا يجوز الاخراج قبل ظهور الثمر وانعقاد الحب قطعاً والخراج لازم بعد الجفاف والتصفيه
 لانه وقته (وشروط اجزاء المجل) أى وقوعه زكاة كافى للمحرر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه
 (الى آخر الحول) فلو مات أو تلف ماله أو باعه لم يكن المجل زكاة كما أفصح بذلك فى المحرر (وكور
 القباض فى آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً أو مريداً لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة (وقيل ان
 خرج عن الاستحقاق فى اثناء الحول) كان ارتد ثم عاد (لم يجزئه) أى المالك المجل (ولا يضر
 غناه بالزكاة) أى كفى الروضة وأصلها المدفوعة اليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال
 الفارفى زكاة أخرى واجبة أو مجملة أخذها بعد الاولى بشهر مثلاً (وادا لم يقع المجل زكاة
 لعروض مانع (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملاً بالشرط (والاصح
 انه ان قال هذه زكاة المجل فقط) أو علم القباض انها مجملة (استرد) لذكره التجميل أو العلم به وقد
 بطل والثاني لا يسترد ويكون تطوعاً (و) الأصح (انه ان لم يتعرض للتجميل) بان اقتصر على ذكر
 الزكاة (ولم يعلم القباض لم يسترد) ويكون تطوعاً والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع منه
 (و) الأصح (انما لو اختلفا فى مثبت الاسترداد) وهو ذكر التجميل أو علم القباض به على الأصح

(قوله) والثاني لا يسترد الخ علل هذا بأن العادة جارية بأن المدفوع الى الفقير لا يسترد فكذلك قال هو زكاة مالى ان وجد شرطه
 والا كان صدقة (قوله) ويكون متطوعاً يؤخذ منه ان المجل لو كان الامم ود كر التجميل يرجع قطعاً (قوله) بان اقتصر على ما ذكرنا
 قضيته انه لو أعطى ساكناً لا يشترط ان يكون من محل الخلاف لكن صرح السنوى بخلافه (قوله) والثاني يسترد رجعه فى الكفاية
 فيما اذا كان المعطى هو الامم واقتضى كلام الرافعى ان الاكثرين عليه فى هذه الحالة

(قوله) والثاني يصدق الخ أي كالدفع ثوبا بالإنسان واختلاف في العارية والهبة فإنه يصدق الدافع في العارية (قوله) وبالقيمة الخ لنا وجه الله
 يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على أن المعجل كالقرض (قوله) يوم التلف لأنه وقت لا انتقال الحق إلى القيمة (قوله) اعتبارا له
 بالتلف أيضا أنه إن جملته مضمونة فكذلك جزؤه (قول) المتن فلا ارش ظاهره ولو كاله النقص بفعله أو بجناية أجنبي وغرمه للفقير (قوله)
 ولو كان المعجل الخ محترز قوله نقص ارش (قوله) والبن أي ولو في الضرع (قوله) لتقصيره أي وإن لم يصح عاصيا كما لو أخر لا تتطرق قريب
 أوجارا وللشك في حال المستحق (قول) المتن وإن تلف زعم الاستنوي أنه خطأ سواء جعلت بوجوب بمعنى يقتضي أو يكلف فإنه يقتضي اشتراك
 ما بعدان وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى بعدمه وليس كذلك لأن التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الأداء وثبت مع ذلك أيضا
 دخولها في ضمانه حتى يغرم لو تلف قال فتأمل أنه دفين انتهى أقول لاختفاء أن إيجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الإخراج عند
 التلف وهي مسألة الكتاب ومنها تكليفه (١٨٥) أيامه لعرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو عادية أو تلف أجنبي

ومن البين أن حالة تلفه بأفة التي هي
 مسألة الكتاب أولى بعدم الضمان من
 كل ذلك لأن المالك لم يتصل فيها على شيء
 من المال الزكوي بخلافه في هذا
 ونحوه فإنه يرجو العود والاعتيقار ضامن
 فهو مخطئ فيما خطأ النووي به والله
 أعلم (قوله) على الأول أي بناء على أن
 التمكن شرط للضمان فقط وهو الأرجح
 قال الرافعي لأنه لو تلف المال بعد الحول
 لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب
 لسقطت واحتج كثيرون بأنه لو تأخر
 الامكان مدة فابتداء الحول الثاني من
 وقت الوجوب لا من وقت الامكان فلو
 كان الامكان هو وقت الوجوب لكان
 بين وجوب الزكاة من دون حول انتهى
 ومن جعله شرطاً للوجوب قاس على
 الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك بتيه
 قال الاستنوي في المهمات قياس قول
 الشركة أن يكون أول الحول الثاني من
 الدفع إذا كان نصا باقيا انتهى قلت
 كأنه لما لم يكن كذلك كالشركة الحقيقية

وشرط الاسترداد على مقابل الأصح (صدق القابض بيمينه) لأن الأصل عدم ذلك والثاني يصدق
 المالك بيمينه لأنه المؤدى وهو أعرف بقصده وهذا في غير علم القابض لأنه أعلم بعلمه وعلى الاسترداد
 في المسئلة الأخيرة يصدق المالك بيمينه إذا نازعه القابض في قوله قصدت التجمل فإنه أعرف بنية ولا
 سبيل إلى معرفتها إلا من جهته (ومتي ثبت) الاسترداد (والمعجل تلف وجب ضمانه) بالمثل إن
 كان مثليا وبالقيمة إن كان متقوما (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمة يوم القبض) والثاني قيمة يوم
 التلف (و) الأصح (أنه إن وجدته ناقصا) نقص ارش (فلا ارش) لأنه لا نقص حدث في ملك
 القابض فلا يضمنه والثاني له أرشه اعتبارا له بالتلف ولو كان المعجل بعيرين أو شاتين فتلف أحدهما
 وبقي الآخر رجع فيه وبقية التلف ذكره في شرح المذهب (و) الأصح (أنه لا يتردد زيادة منفصلة)
 كالولد والبن والثاني يسترداهما مع الأصل لأنه ليس به لم يقع الموقع كأن القابض لم يملكه في الحقيقة أما
 الزيادة المتصلة كالسمن والكبر فتتبع الأصل فيستردمه معها (وتأخير الزكاة) أي أداؤها (بعد
 التمكن) وقد تقدم (بوجوب الضمان) لها (وإن تلف المال) الزكي لتقصيره بحسب الحق
 عن مستغفه (ولو تلف قبل التمكن) بعد الحول (فلا) ضمان لا لتقاء التقصير (ولو تلف بعضه)
 قبل التمكن وبقي بعضه (فلا يظهر أنه يغرم قسط ما بقي) والثاني لا شيء عليه بناء على أن التمكن
 شرط للوجوب فإذا تلف واحد من خمس من الأبل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الأول
 ولا شيء على الثاني (وإن أتلفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتقصيره بالتألفه (وهي
 أي الزكاة (تتعلق بالمال) الذي يجب في عنه (تعلق الشركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن)
 بقدرها منه وقيل بجميعه (وفي قول) تتعلق (بالدقة) كزكاة الفطر ويدل للأول أنه لو امتنع
 من إخراجها أخذها الإمام من ماله قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا إذا امتنع بعض الشركاء من
 قسمته وللثاني أنه لو امتنع من إخراجها لم توجد السن الواجبة في ماله كان للإمام أن يبيع بعضه ويشتري
 السن الواجبة كإيساع المرهون لقضاء الدين وللثالث أنه يجوز إخراجها من غير المال واعتذروا

٤٧ ل دليل الفوز بالنماء لم ينظر والذلك ثم رأيت في الزركشي ما يشهد للاستنوي وهو لو مكث عنده خمس من الأبل سنتين لزمه
 زكاة عام واحد لكن مسألة تلف البعض السابقة انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول) المتن بعد الحول صرح به هنا
 لأن الحكم هنا عدم الاسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فإن الحكم عدم الضمان وهو جار بعد الحول وقبله (قول) المتن
 لم تسقط الزكاة أي على القولين وهما قول الشارح على الأول وعلى شيء على الثاني (قول) المتن وهي الخ سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول
 وقبل التمكن يمكن يشعر بأنها متعلقة بالعين دون النعمة فلما جرى ذكر هذه المسألة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله) بقدرها منه
 يعني مقدارها من المال كالمرهون بها (قول) المتن وفي قول بالنعمة يرجع لقوله تتعلق بالمال وهو أضعفها وأنكره ابن سريج (قوله)
 ويدل للأول الخ ويدل له أيضا قوله تعالى وفي أموالهم حق

الاستوى هما المثلثان والارض والارزاق (قوله) وتعلق الرهن أو الارض الخ اقتضى هذا ان الاربح عليهما الهبة فيما عدا قدر الزكاة ويجعل الاستوى الاربح هو الهبة في الجميع على قول تعلق الرهن والارض ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافعي وأصل الشارح يقتصر قول امام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والارض فيكون في الباقي قولاً تفريق الصفة لكن الاصح عند العراقيين الهبة في قدر الزكاة على العتقين المذكورتين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قوله) من غير مالها أي ثم ان أخرج فذلك والانتزاع السامح من المشتري قدرها (قوله) فيسأح فيه أي فتصح مع عدم اذن المهر من لعدم تعينه (قوله) (١٨٦) ويكون البيع يرجع لقوله وعلى تعلق

الارض (قوله) اقيسهما البطلان أي في قدر الزكاة من المبيع واعلم انهما مبنيان على ان التعلق شائع أو مهم كما أشار إليه الشارح في التعليين (قوله) يصح البيع ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلف له عند بيع الكل من الهبة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الارض والرهن وبعبارة السبكي فيما لو باع وتراد قدر الزكاة ان قلنا بالشركة على الابهام مع أو على الاشاعة بطل في قدر الزكاة ومع في الباقي وان قلنا بالرهن وقلنا للجميع مرهون لم يصح وان قلنا بقدر الزكاة مع فيما عداه وان قلنا بالارض فان صحنا بيع الجاني صح والافتكاكتفريع على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافعي وغيره وقوله فيما عداه مخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف فعله عنه في الهامش أي على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافعي والروضة في هذه صحة البيع ولم يقولوا فيما عداه فالشارح موافق لهما هنا إلا انه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز ان يعتذر عن السبكي بأن مراده بما عداه القدر

للاول عن هذا بان أمر الزكاة مبني على المساهلة والارفاق فيحمل فيه ما لا يحتمل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فتبيل لا يعبرى فيه بقول الشركة والاصح جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة في أربعين شاة مثلاً شاة مهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضاً بالعض وفي الروضة وأصلها ان الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قولاً واحداً فقالوا تعلق بالذمة والمال مرتين ما وجد كاية قول رابع انها تعلق به تعلق الارض برقبة العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة وعلى الاول يأتي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة (فلو باعه) أي المال بعد وجوب الزكاة (قبل اخراجها فالظاهر بطلانه) أي البيع (في قدرها وصحته في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاقلان قولاً تفريق الصفة ويأتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارض بقدر الزكاة ويأتي الثالث على ذلك أيضاً في قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ لملك اخراج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه ثبت من غير اخبار المالك ولغير معين فيسأح فيه بما لا يسأح به في سائر الرهون وعلى تعلق الارض ويكون بالبيع مختاراً للاخراج من مال آخر واذا صح في قدرها فما سواه أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع قطعاً ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كالوابع الجميع وان أبقى قدرها بنية الصرف فيها أو بلا نية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقيسهما البطلان لان حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقه هم والاقل قال ما باعه حقه وعلى تعلق الرهن أو الارض بقدر الزكاة يصح البيع أما بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تقوت بالبيع

(كتاب الصيام)

(يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه قال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين رواء البخاري ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي (وثبوت رؤيته) تحصل (بعدل) قال ابن عمر أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواء أبو داود وابن حبان (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور (وشرط

الذي أبقاه ولم يجعله داخلياً في البيع فيكون البيع صحيحاً فيما ورد عليه وفي الاعتذار نظرنم قد يعتذر عن الشارح بأن غرضه الواحد من الكلام الاول مجي القولين على قول الرهن والارض ولكن بدون ترجيح (قوله) أما بيع مال التجارة الخ هو قسم قوله أو لا الذي يجب في عنه *(كتاب الصيام)* (قول) المتن باكمال شعبان الخ أفهم الاقتصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار المنجم والحاسب بل لا يجوز اغيرهما اعتمادهما ويجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوزهما مع فرضهما كذا في شرح المذهب واستشكل عدم الاجزاء (قول) المتن وثبوت رؤيته الخ تحت بعضهم عدم تأني الحكم بذلك لان الحكم يتوسط بمعيين (قوله) تحصل أي تكفي (قول) المتن بعدل لو نذر صوم شهر معين ثبت بعدل أيضاً قاله الروائي

(قوله) والطلاق العدول الخ رد لما اعترض به الاسنوي من ان العدل أيضا يغني عن العدول آخر (قوله) والمرأة لا تقبل الخ أي فلا يقال فيها صفة الشهود فان قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده انه يقبل في الشهادة وحده من حيث انه لا يحتاج الى شاهد آخر وأما المين فليست شهادة صدق انه يقبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها مين (قوله) وجهان يرجع في شرح المذهب قبول المستور قال الاسنوي وهو مشكل لان الصحيح هبنا انها شهادة انتهى قال الامام واذا صمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة (١٨٧) قال فتأملوا وترشدوا انتهى (قوله) لا مدخل ولا اعتبار غير بينهما فيما ذكر لان المرأة تقبل شهادتها

في الجملة (قوله) لا توقع الطلاق والعنق لو صدر التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عقولنا عليه (قول) المتن محكية يقال أصحت السماء اذا تشع الغيم عنها (قول) المتن واذا لم نوجب احترازا عما اذا أوجبناه فانه يلزم أهل البلد المنقل اليه موافقته ان ثبت عندهم رؤيته في البلد المنقل عنها اما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الاقل فان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كما لو رأى هلال سؤال وحده قال الاسنوي والمتجه اعتبار ان يكون موجودا في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الاقل انتهى وقوله من بلد الرؤية مثلها فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها (قول) المتن فالاصح انه يوافقهم في الصوم كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معبدن وسيأتى عكسها في كلامه (قوله) على الاصح يرجع لقول المتن فالاصح انه يوافقهم (قوله) فيما اذا عابدوا التاسع والعشرين الخ أي بأن كان رمضان عندهم ناقصا والفرص انه سابق لبلد المنقل يوم فلم يحصل للمنقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عابدوا

الواحد صفة العدول في الاصح لا عبادا امرأة) فليسا من العدول في الشهادة والطلاق العدول يصرف اليها بخلاف الطلاق العدل فيصدق بها وبالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها والخلاف مبنى على ان الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الاول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على الاول أيضا وهي شهادة حسبة وفي اشتراط العدالة الباطنة فيه وهي التي يرجع فيها الى أقوال المزكين وجهان ويشترط على قول العدلين جزا وعليه لا مدخل لشهادة الدساء ولا اعتبار بقول العبد جزا ولا يفرق على القولين بين ان تكون السماء معكية أو مغمية وعلى الاول قال البغوي لا توقع الطلاق والعنق المعلقين به لال رمضان ولا تحكم بحلول الدين المؤجل اليه وعلى أنه رواية قال الامام وابن الصباغ اذا أخبره موثوق به بالرؤية لزم قبوله وان لم يذكره عند القاضي وطائفة مهم البغوي قالوا يجب الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه ولم يفرعه على شيء (واذا صمنا بعدل ولم. الهلال بعد ثلاثين أفطرنا في الاصح) لان الشهر يتم بحضري ثلاثين والثاني لا نطفر لانه افطار بواحد وهو لا يجوز كما لو شهد به لال سؤال واحد وأجاب الاول بأن الشيء يثبت عننا بما لا يثبت به مقصودا وقوله (وان كانت السماء معكية) أشار به الى أن الخلاف في حالتها الجو والغيمة وان بعضهم قال بالفطر في حالة الغيم دون الجو (واذا رأى ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الاصح) والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر والامام قال اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكم النجوم وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرع بها كثيرا من الاحكام قال في الروضة فان شئت في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لان الاصل عدم الوجوب (واذا لم نوجب على) أهل (البلد الآخر) وهو البعيد لكونه على مسافة القصر أولا بخلاف المطالع (فما رآه من بلد الرؤية فالاصح انه يوافقهم في الصوم آخر) لانه صار منهم والثاني يطر لانه لم يحكم البلد الاول فيسقط عليه (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية عيّد معهم وقضى يوما) بقاء على الاصح وهي مفروضة في الروضة وأصلها والحرف فيما اذا عيّدوا التاسع والعشرين من صومه وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المذهب واذا أفطر قضي يوما اذا لم يصم الاثمانية وعشرين يوما وسكوته في المنهاج عن ذلك للعلم به (ومن أصبح معيذا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح) من وجهين مبنيين على الاصح السابق أيضا (انه يسكت بقية اليوم)

يوم الثلاثين من صومه فانه يوافقهم ولا قضاء لان الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قوله) وذلك شرط للقضاء أي لا لزوم التعيّد معهم (قوله) للعلم به ان كان غرضه وقضى يوما يصح منه ذلك فمنع وكان المراد انه معلوم من خارج (قوله) ومن أصبح معيذا قال الاسنوي هذه المسألة أيضا مفترعة على ان حكم الرؤية لا يتعدى الى البعيد وان للمنقل حكم المنقل اليه (قوله) على الاصح يرجع أيضا لقول المتن فالاصح انه يوافقهم

(قوله) والثاني يجب الخ أي لأن شجرة اليوم الواحد باجباب المسألة بعض دونه بعض بعيدة كذا قالوا وهو مختلف فصار رأي هلال سؤال ثم سافر قوسل البلد ليلانه أصبح صائما معهم ثم تبعه ينبغي جريان هذا الخلاف في حكم هذه المسألة أي فيكون الأصح أنه ينظر معهم والثاني لا (قوله) ويتموز الخ وافق الاستوى على الأولى وأما الثانية فصوره بدلها أن يكون العيد رأي هلال رمضان واكمل العدة ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لانهم لا يروا الهلال لافي أول الشهر ولا في آخره فأكلوا العدة (قوله) لم يروه أي هلال سؤال (قوله) من صومهم ظاهره عود الضمير على أهل البلدين جميعا وحينئذ فصورتها والله أعلم ان يصوم كل من البلدين السبت مثلا والحال ان أول الشهر لهما الجمعة ثم ان أحد البلدين برأهلال سؤال ليه التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة (١٨٨) الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل

البلد الاخرى فيعيد شخص من أهل بلد الرؤية ثم يسافر فيجد أهل تلك صائمين فيسلم معهم وصدق ان هذا الصوم هو يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين وان كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من أول الشهر لهما

* (فصل التية شرط (قوله) وعبرة المحرر الخ) * الجواب ان حقيقة الصوم الامسالك وهو لا يتبرع عن الامسالك العادي فاعتبر التية ركنا جزافي تمز (قول) المتن ويشترط لفرضه أي الفروض منه (قوله) فلا صيام لعل الخالف يرجعه الى نفي الكمال واعلم ان هذا الحديث الشريف يفيد عدم العدة اذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت النقل كذلك (قول) المتن وانه لا يضرك الاكل والجماع الخ لأن العبادة المنوية لم يتلبس بها (قوله) وقبل يضرك قاله أبو إسحاق المروزي وقبل انه يرجع عنه حين اجتمع بالاسطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي (قول) المتن ثم تبعه أي بخلاف ما لو استمر الى الفجر فانه لا يضرك بخلاف (قوله) في جميع ساعات النهار هذا يخالفه قول الاستوى انه في شرح

والثاني لا يجب اما كها وتنصور المسئلة بأن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن المتقل اليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتداءه يوم * (فصل التية شرط للصوم) * وعبرة المحرر لا بد من التية في الصوم وفي الشرح لم يورد والخلاف في انهاركن في الصلاة أم شرط هاهنا أي بل جزوا بأنهاركن كالمسالك قال والالبق بمن اختار كونها شرط هاهنا أن يقول بمنه هاهنا (ويشترط لفرضه التبيت) للتية أي ابتاعها ايلا قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره وقال رواه ثقات (والهيج انه لا يشترط) في التبيت (النصف الآخر من الليل) لاطلاقه في الحديث والثاني تقرب التية من العبادة لما تعذر اقترانها بها (و) الصحيح (انه لا يضرك الاكل والجماع بعدها) وقيل يضرك فيحتاج الى تجديدها تعجزا عن تحمل المناقض بينها وبين العبادة لما تعذر اقترانها بها (و) الصحيح (انه لا يجب التبيت) لها (اذا نام) بعدها (ثم تبعه) قبل الفجر وقيل يجب تقربا للتية من العبادة بقدر الوسع (ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في جميع ساعات النهار والراجح المنع دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني اذا أصوم قالت ودخل على يوما آخر فقال أعيندك شيء قلت نعم قال اذا أفطروا ان كنت فرضت الصوم واه الدارقطني والبيهقي وقال استاده صحيح وفي رواية للاول وقال اسنادها صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول المرجوح يقبس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الاصل أن لا يخالف النقل النقص في وقت التية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فأقصر عليه على ان المزني وأبا يعبي البلخي قال لا يجوز التبيت في النقل للحديث السابق (والهيج اشتراط حصول شرط الصوم) في التية قبل الزوال أو بعده (من أول النهار) سواء قلنا انه صائم من أوله أو ابا وهو الصحيح كما أن مدرك الركوع مع الامام مدرك الجميع الركعة أو ابا أم قلنا انه صائم من حين التية والايطل مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني لا يشترط ما ذكر وشرط الصوم هنا الامسالك عن المفطرات من اكل وجماع وغيرها والخلق عن الكسر والحيض والجنون (ويجب) في التية (التعيين في الفرض) سواء فيه رمضان والنذر والكفارة وغيرها أما النقل فيصعب نفيه مطلق الصوم قال في شرح المذهب هكذا أطلته الاصحاب وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من سؤال

المذهب قال شرط هذا القول ان يبق بعد التية جزء من النهار (قوله) ودفع الخ عدل عن قول غيره في بيان الدفع لأن التية وبحوها قبل الزوال تكون ومعظم النهار باق لانه منقوض بما لو كانت التية قبل الزوال فان ابتداء النهار من الفجر وقدمضى معطمة ولذا قال الامام ضبط بالزوال لانه ظاهرين (قوله) وقيل على الثاني يريد هذا ان مقابل الصحيح مفرع على مرجوح وأما اذا قلنا ان الصوم ينقطع على ما مضى فانه يشترط ذلك جزوا وقيل على الخلاف ومن ثم قال الاستوى كان الصواب التعبير بالمذهب (قوله) هنا كانه قيد بهذا انظر التبيت (قول) المتن ويجب التعيين الخ وذلك لانها عبادة مضافة الى وقت

(قوله) ويجاب الخ انظر هل يتنقض هذا باشتراط التعيين في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ يمنع الاشكال (قول) المتن وكما في رمضان الخ حيث عاد التصدير على التعيين الواجب ثم تعرض لما فيه من الخلاف من ذلك فربما يؤخذ منه اشتراط السبيل لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم ان لفظ الغد لا دخل له في التعيين وانما وقع ذلك في عبارتهم بالنظر الى ان التبيين واجب (قول) المتن ان ينوى صوم غد أي سواء تعرض لخصوص الغد أم لا كالموئى في أول الشهر صوم الشهر فانه يصح لليوم الاول (قوله) كما لا يشترط الاداء الخ عدل عن قول الرافعي لان معنى الاداء يغني عنه ولا (١٨٩) تعيين اليوم وهو الغد يغني عنه أيضا لان السنوى اعترض التعليل الاول بأنه

يلزم منه وجوب أحدا لا منين الاداء أو الاضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه ترتيبى فالتعرض للغد تقييد للذي يصومه والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل أن من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول) المتن ان كان منه مثله ما لو سكت عن التعليق فانه لا وجود للجزم من غير شيء يستند اليه وانما هو حديث نفس (قول) المتن فكان منه لولم يثبت كونه منه فالظاهر صحته نفلا (قول) المتن من عبد الخ خرج به الاستناد الى قول النجم والحاسب والنام اذا أخبره فيه الصادق صلى الله عليه وسلم (قوله) وشاء يجوز أن يكون راجعا للجميع (قوله) قصص النبوة اعلم انه قد سلف عن البغوى وغيره انه يجب الصوم اذا أخبره من يثق به ووقع في قلبه صدقه فان حمل على اخبار الرجل الكامل فلا إشكال وان أبقناه على ظاهره فينبغى أن يحمل المذكور هنا على الزوم لتفق الموضعان ثم رأيت المقدسى في شرح الارشاد صرح بالوجوب وحمل كلام البغوى على عموم (قول) المتن بالاجتهاد أى فنظر في الامارات من

ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من فوافل الصلاة ويجاب بأن الصوم في الايام المذكورة منصرف الهابل لو نوى به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها (وكما) أى التعيين كما في المحرر والشرح وفي أصل الروضة وكما لنبه (في رمضان أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان (وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) كذا في الروضة وأصلها أيضا وتقدم في الصلاة تصحيح وجوبية الفرضية دون الآخرين وقال في شرح المذهب الاصح عند الاكثرين عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق ان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف صلاة لظهور فتكون بغلا في حق من صلاها ناسيا في جماعة (والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الاداء لان المقصود منهما واحد وقيل يشترط ولا يغني عنه الاداء لانه قد يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه) وصامه (لم يقع عنه) للشك في انه منه حال النبوة فليست جازمة (الا اذا اعتقد كونه منه يقول من يثق به من عبد أو امرأة أو صبيان رشدا) فانه يقع عنه لظن انه منه حال النبوة والظن في مثل هذا حكم البقن قصص النبوة عليه وذكر في شرح المذهب اعتماد الصبي المراهق أيضا عن الجرجاني والمحامي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجراه ان كان منه) لان الاصل بقاء رمضان (ولو اشتبه) رمضان على محبوس (صام شهرا بالاجتهاد) ولا يصح فيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق رمضان (فان وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان أجراه) قطعاً (وهو قضاء على الاصح) لانه بعد الوقت والثاني أداء للعذر فانه يجعل غير الوقت وقتا كافي الجمع بين الصلاتين (فلو نقص وكان رمضان تاما لم يزم يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الاداء كالموئى كان رمضان ناقصا ولو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فله انظار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شوا لا حصل منه تسعة وعشرون ان كل ونمائية وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضى يوما على التقدير الثاني وان كان رمضان كاملا قضى يوما على التقدير الاول ويومين على التقدير الثاني وان قلنا أداء قضى يوما بكل حال ولو وافق صومه ذا النجدة حصل منه تسعة وعشرون يوما ان كل وخمسة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا قضى ثلاثة أيام على التقدير الاول وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملا قضى أربعة على التقدير الاول وخمسة على الثاني وان قلنا أداء قضى أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بخلاف (والا) أى وان لم يدركه بان لم يتبين الحال الابعده (فالجديد وجوب القضاء)

٤٨ ل الحز والبرد والرياح والخريف والقوا كغير ذلك تنبيه * لو تحير في شرح المذهب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخمينا ويقضى كالقبلة وفرق الاصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تحققه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فأمر بالصلاة لحرمه الوقت (قوله) قطعاً أى لا يأتى فيه خلاف القضاء بنية الاداء ونظير هذا ان يظن فوات رمضان فيقضى به ثم تبين له انه هو قال ابن الرفعة لم أرفها نقلا والظاهر انها كالموئى وافق ما بعده قال السنوى خرم به الرواى حكما وتعليل (قول) المتن فالجديد الخ هذا الخلاف مفرع أيضا على الوجهين السابقين في القضاء والاداء واستشكل التخيير وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحيفتد فلا يمتنع ذلك تنبيه * لو ظهر انه كان يصوم الليل وبغطر النهار فهو كما يوم العيد قاله في الكفاية نقلا عن الاصحاب

الشرط الثاني شرط صحة وهو الاستيقاظ بالاعتقاد بالشرط والنية شرط ثالث حقيقة الصوم ثم الدليل على مسئلة
 الجمع قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث والجماع كما قاله الشارح (قوله) بالاجماع في اللواط والبيان البهيمية رواية عن أبي خيفة بالمتن
 (قوله) ومن استقاء الخ لوشرب الخ ليل لا وأصبح صائما فيجتمل عدم وجوب الاستقاء فنظر للصوم (قول) المتن لو يتقن انه الخ خرج ما لو يتقن
 وصول شيء قال الاستوى فاما ان قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى والا فكسبب الماء من المبالغة في الضمضة قال وخرج اذا لم يتقن
 شيئا فانه لا يعد الحاقه بالاول عملا بالاصل انتهى (قول) المتن ولو غلبه هو في الحقيقة محترز الاستقاء (قول) المتن اقتلع خرج ما لو نزلت
 بنفسها ثم لفظها فلا يضرب قطعاً والباطن مخرج الهاء والهمزة والظاهر مخرج الحاء المجعولة وكذا المهمة عند التنوي وهو مشكل فان الحاء من
 وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي ان تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالقيء (١٩٠) (قول) المتن فلونزلت من دماغه أي بان

والقديم لا يجب للعذر وقطع بعضهم بالاول وان تبين الحال بعدمضي بعض رمضان ففي وجوب قضاء
 ما مضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب في الاولى وبعض الحاكين للخلاف
 فيها (ولو نوت الخاض صوم غد قبل انقطاع دمه ثم انقطع ليلا ص) صومها بهذه الية (ان تم)
 لها (في الليل أكثر الخيض) مبتدأة كانت أم معتادة بأكثر الخيض (وكذا) ان تم لها (ق) رالعادة
 التي هي دون أكثر الخيض فانه يصح صومها بتلك الية (في الاصح) لان الظاهر استقرار عاداتها والثاني
 يقول قد تختلف فلا تكون الية جازمة وان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها بتلك الية لعدم بناءها على أصل
 وكذا لو كان لها عادات مختلفة

* (فصل شرط الصوم) * من حيث الفعل وسيأتي شرطه من حيث الفاعل (الامساك عن الجماع)
 فمن جامع بطل صومه بالاجماع (والاستقاء) فمن تقبأ عامداً أفطر قال صلى الله عليه وسلم من درعه
 القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض رواه أصحاب السنن الاربعة وغيرهم وذروه
 بالذال المجعولة أي غلبه (والصحح) انه لو يتقن انه لم يرجع شيء الى جوفه) بالاستقاء (بطل) صومه
 بناء على ان المفطر عينها كك الانزال لظاهر الحديث والثاني مبني على ان الفطر بها تصحها
 رجوع شيء الى الجوف وان قل (ولو غلبه القيء فلا بأس) للحديث (وكذا الواقع نخامة) من الباطن
 (ولفظها) أي ماها فلا بأس بذلك (في الاصح) لان الحاجة اليه مما يتكرر فليخص فيه والثاني
 يفطر به كالأستقاء (فلونزلت من دماغه وحصلت في حذا الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها
 وليجمعها فان تركها مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني
 لا ينظر لانه لم يفعل شيئاً وانما أسلكت عن الفعل ولو ابتلعها أفطر ولو لم تحصل في حذا الظاهر من الفم
 أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجها لم تضر (و) الامساك (عن وصول العين الى ما يسمى
 جوفاً وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحمّل الغذاء) بكسر العين وبالذال المجعولة (أو الدواء)
 وألحق بالجوف على الاول الحلق قال الامام ومجاوزه الحلقوم (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن
 والامعاء) أي المصارين جمع معا يوزن رضا (والشاة) بالثالثة وهي جمع البول (مفطر
 بالاستعاط أو الأكل أو الحقنة أو الوصول من جائفة) بالبطن (ومأمومة) بالرأس (وتخوها)

انصب في الثقبه النافذة من الدماغ الى
 أقصى الفم فوق الحلقوم (قول) المتن وقيل
 يشترط الخ لان غرض ذلك لا تقتضى النفس
 بالواصل اليه ولا ينتفع به البدن فأشبه
 الواصل الى غير جوف أيضاً فلان حكمة
 الصوم لا تختل به ثم الغذاء يشمل
 المأكول والمشروب (قوله) على الاول
 لعله على الثاني ففي الاستوى والمخبر هو
 الوجه الاول قياساً على الوصول الى
 الحلق وعبارة الروضة ويدل عليه معنى
 الاول انهم جعلوا الحلق كالجوف في
 البطلان بالوصول اليه وقال الامام اذا
 جاوز الشيء الحلقوم أفطر انتهى وكان
 الحامل له على ذلك قول الروضة الحلق
 كالجوف لكنه يفهم انه لا يكون كالجوف
 على الثاني وهو ممنوع (قوله) قال الامام
 ومجاوزه الحلقوم ظاهر ان الامام قال
 يلحق بالجوف الحلق ومجاوزه الحلقوم
 والذي في الروضة ما قلناه في ذيل الصفحة
 والذي قاله في ذيل الصفحة هو الذي قاله
 في القولة التي عقب هذه (قول) المتن
 بالاستعاط الخ راجع للدماغ والاكل
 للبطن والحقنة للامعاء وما بعد ذلك

لجميع * تنبيه * ظاهر كلامهم ان الواصل من الانف لوجاوز الخيشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو
 مشكل بالاحليل والحلق (قول) المتن أو الحقنة قيل لو عبر بالاحقان كان أولى فانه المصل وأما الحقنة فهي الادوية قاله الجوهري (قول) المتن من
 جائفة هي التي تصل الى الجوف واعلم ان جلدة الرأس المشاهدة بعد الخلق يلمسها لحم ويليها جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويلها عظم يسمى
 القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وأم الرأس والحناءة الوصلة الى الخريطة
 تسمى مأمومة فلو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه جائفة فوصل الدواء منها جوفه أو خريطة دماغه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء وباطن
 الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به في الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا الدماغ ذمه وانما يعتبر بمجاوزه القحف وكذا الامعاء
 لا يشترط باطنها خلاف ما جزم به المصنف أسنوى

(قول) المتن والاحليل قلل الجوهرى هو مخرج البول واللبن من الثدي والضرع ووزنه افعيل * فرع * لو جاوز الى الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول) المتن في منفذ لا يشكل عليه مسألة الطعن بالسكين لانها لم تبلغ الجوف الامن المنفذ الذى قطعه (قول) المتن ذباب لم تظهر حكمة جمع الدياب وافراد البعوضة (قوله) لم يفطر على الاصح في التهذيب لو كان كثيرا ينبغي أن يضرب كالمحل الكثير المفعول عمدا (١٩١) (قول) المتن ثم رده قال بعضهم جعلوا اللقم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك

في الغسل من الجنابة في الفرق (قول) المتن أو بل خيطا بريقه حكى الاذرى خلافا في مسألة الخيط ثم قال وخص القاضى والمتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقال في العالم يفطر قطعاً قال القاضى وكل مسألة تنحصر على العامى فانها على هذين الوجهين ثم نظر الاذرى في مسألة الجهل لانه يفتنى على غلب الناس (قول) المتن ولو جمع ريقه مخرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فانه لا يفطر بلا خلاف (قول) المتن والا فلا قال الاذرى عقب هذا اشارات ما سبق في هذا كالمصوم أما الناسى والجاهل فلا يفطر كما قال النووى بلا خلاف قال الاذرى لصح سبق عن القاضى ما يقتضى ان الجاهل على وجهين انتهى يريد ما سلف في الهامش وهو قوله وخص القاضى (قوله) فان قدر عليهما أفطر أى سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لانه مقصر بما سلكه هكذا يفهم من ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الاذرى بعد التكلم على المتن وقياس الحكم بالفطر ايجاب الخلال لكن في الانوار لو وضع شيئاً في فيه عمدا ثم ابتلعه ناسيا لا يضرب انتهى وفي الروضة ما وافقه (قوله) وحكا قولين أى في الحالين معاً (قوله) لانه دفع به الضرر عن

وان لم يكن الوصول من الجائفة الى باطن الامعاء وكذا لو كان الوصول من المأمومة الى خريطة الدماغ السمجة أم الرأس دون باطنها المسمى باطن الدماغ (والتقطير في باطن الاذن والاحليل) أى الذكر (مفطر في الاصح) من الوجهين المذكورين كما في المحرر لانه في جوف غير محبيل ولو وصل الدواء لراحة على الساق الى داخل اللحم أو غرز فيه سكيناً وصلت نحوه لم يفطر لانه ليس بجوف ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أفطر (وشرط الوصل كونه في منفذ) بفتح الفاء (مفتوح فلا يضرب وصول الدهن) الى الجوف (بشرب المسام) كما لو طلى رأسه أو بطنه به كما لا يضرب اغتساله بالماء وان وجد له أثر في باطنه (ولا) يضرب (الا كتحال وان وجد طعمه) أى السكك (بحلقه) لانه لا منفذ من العين الى الخلق والواصل اليه من المسام (وكونه) أى الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغيره الدقيق لم يفطر) لانه التحرز عن ذلك يعسر ولو فتح فاه عمدا حتى دخل الغبار جوفه لم يفطر على الاصح في التهذيب (ولا يفطر ببلع ريقه من معدته) لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا بريقه ورده الى فيه) كما يعاد عند القتل (وعليه رطوبة تفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الظاهر كمن قتل خيطا مصبوغا بغيره بريقه (أو متنجسا) كمن دميت لثته أو أكل شيئاً نجسا ولم يغسل فيه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط والتنجس منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الاصح لان اللسان كيف ما قلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح) لانه لم يخرج عن معدنه والثاني يفطر لان الاحتراز عنه حين (ولو سبق ماء المضغضة أو الاستنشاق الى جوفه) من باطن أو دماغ (فانذهب انه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لانه منتهى عن المبالغة (والا) أى وان لم يبلغ (فلا) يفطر لانه تولد من مأمور به بغير اختياره وقيل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بقوله وقيل لا يفطر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصان مطلقان بالافطار وعدمه فتم من حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين قميل هما في الحالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعاً والاصح كما في المحرر انهما فيما اذا لم يبلغ فان بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى بريقه) من غير قصد (لم يفطران) يحزر عن تمييزه ومجه (فان قدر عليهما أفطروا في المسئلة نصان مطلقان بالافطار وعدمه خلا على هذين الحالين وحكا قولين (ولو أوجر) أى صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لانه لم يفعل ولم يقصد (فان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر) أى عند الغزالي كما قال الراغب في الشرح لانه دفع به الضرر عن نفسه وعبارة المحرر فالذى يرجح من القولين انه يفطر قال في الشرح الصغير ولا يبعد أن يرجح عدم الفطر (فان الاظهر لا يفطر والله أعلم) لان أكله ليس منهيا عنه

نفسه أى فكان كالأكل لدفع المرض والجوع ورتبان الاكراه قاصح في اختياره والمرض والجوع لا يقدحان فيه بل يزيدانه تأثرا (قوله) ليس منه ياعنه أى فاشبهه الناسى لكن لو قصد التلذذ بالاكل ينبغي الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع

منه لا يثبت عليه الاكل باسباب التصريم اذا كان قريبا عهد بالاسلام او نشأ في بادية بعيدة عن العلماء واستشكل
 التمسك من المذنبين بتصوير المسألة من حيث انه اذا اعتقد جواز الاكل فانه الصوم الذي نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصد والجواب
 بان يفرض ذلك في مأكل يحق حكمه كالترايب فان العاصي قد يظن ان الصوم هو الامساك عن المعتاد وهذا الجواب فيه نظر لان قضيته
 انه لا يشترط قرب العهد بالاسلام واجيب ايضا بما لو اكل ناسيا يظن انه افطرا فاكل ناسيا وبأن الحكم في الجهل بعدم الصوم وفي هذا
 التصوير الصوم فلا يستقيم (قول) المتن الآن **عشر** انظر هل الكثرة بالنظر للمأكل أم بالنظر للفعل (قول) المتن والجماع لو اكره على الزنا
 يغني ان يفطر به تفترعه (قول) المتن كالاكل قضية التشبيه التفصيل بين ان يطول زمنه أولا على ما سلف وهو متجه بالأولى لان الجماع بين اثنين
 ان نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الاكل وقول الشارح ناسيا يقتضي ان التشبيه (١٩٢) لا يتوجه الى حكمه في الاكره وهو

ممنوع (قول) المتن وعن الاستئناء
 ولو يندز وجهه وخرج بالاستئناء الامناء
 بغير اختياره فلا يفطر به (قول) المتن
 وكذا خروج الخ لو خرج منى لم يضرب
 خلافا لاجد كره الدميري (قول) المتن
 لا الفكر بالاجماع (قول) المتن وتكره
 القبلة الخ في الفم وغيره من امرأة
 لرجل أو عكسه وكذا المعاققة واللص
 باليد ونحو ذلك في الحديث من حام
 حول الحى يوشك أن يقع فيه (قوله)
 خوف الانزال يريد بهذا ان العلة خوف
 الانزال لا حصول اللذة (قوله) لما لا يخفى
 أي وهو تنزيل الشهوة التي تحصل من
 القبلة منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بها
 بحيث يخشى الانزال (قول) المتن
 ولا يفطر بالقصد الخ وأما حديث أفطر
 الحاجم والحجوم فقال الشافعي رضي
 الله عنه مذخور وفي البخاري انه صلى
 الله عليه وسلم احتجم وهو صائم (قول)
 المتن ويجعل بالاحتجام كغيره ويكون
 بورد من القراءة والاذكار والاعمال
 (قوله) بالتسميع في هذا الكلام يعني
 في رجوع ضميري أوله وآخره للنهار

(وان أكل ناسيا لم يفطر) قال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما
 أطعمه الله وسقاه واه الشيخان (الان يكثر) فينظر به (في الاصح) لان النسيان في الكثيرين نادر
 قلت الاظهر لا يفطر والله أعلم لعموم الحديث (والجماع) ناسيا (كالاكل) ناسيا فلا يفطر به (على
 المذهب) وقيل فيه قول اجماع المحرم ناسيا وقرئ الاول بان المحرم له هبة بتدكيرها الاحرام بخلاف
 الصائم (و) الامساك (عن الاستئناء فيفطر به) لان الابلاج من غير انزال مفطر فالانزال نوع شهوة
 أولى ان يكون مفطرا (وكذا خروج المني بلس وقبلة ومضاجعة) يفطر به لانه انزال مباشرة (لا الفكر
 والنظر بشهوة) لانه انزال من غير مباشرة كالاغتلام (وتكره القبلة لمن حركت شهوته) خوف
 الانزال (والأولى بغيره تركها) فيكون فعلها خلاف الأولى وعدل هنا وفي الروضة عن قول أصلهما
 تحرك الى حرك لا يخفى (قلت هي كراهة تحريم في الاصح والله أعلم) كذا قال في أصل الروضة أيضا
 والرافعي حكى عن التهمة وجهين التحريم والتزني وقال والاول هو المذكور في المذهب (ولا يفطر
 بالقصد والحجامة) وسيأتي استحباب الاحتراز عنهما (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار الا يقين)
 كأن يشاهد غروب الشمس (ويجمل) الاكل آخره (بالاجتهاد) بورد وغيره (في الاصح)
 والثاني لا قدرته على اليقين بالصبر (ويجوز) الاكل (اذا لم يبق شئ الا ليل قلت وكذا الوشك)
 فيه (والله أعلم) لان الأصل بقاؤه (ولو اكل باجتهاد أولا وآخره) من النهار (وبان الغلط
 بطل صومه أو بلا طق ولم يبين الحال صحت ان وقع) الاكل (في أوله) لان الأصل بقاء الليل (وبطل)
 ان وقع الاكل (في آخره) لان الأصل بقاء النهار ولا مبالاة بالتسميع في هذا الكلام لظهور المعنى
 المراد (ولو طلع الفجر وفيه طعام فلقظه صومه) وان ابتلع شيئا منه أفطر وان سبق شئ منه
 الى جوفه فوجهان مخرجان من سبق الماء في المضغ قال في الروضة الصحيح لا يفطر (وكذا لو كان)
 طلوع الفجر (مجمعا فترزع في الحال) صومه وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة قاله في شرح
 المذهب وأولى من هذا بالهجة أن يحس وهو مجامع بقباشير الصبح فيترزع بحيث يوافق آخر الترزع ابتداء
 الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعا (بطل) صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد المكث
 فترزع حين علم

وقوله بالتسميع أي في قوله أولا وآخره لان المعنى من النهار فقد أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء (فصل)
 من أول الليل أي باعتبار الاجتهاد وكذا التسميع في رجوع ضميري أوله وآخره الى النهار مع ان الاكل في الحقيقة مترجعا وقع في جزء مشكوك فيه
 (قوله) وان سبق الخ ظاهره ولو بعد التمكن من طرحه (قول) المتن فترزع أي لان النارع ليس مجامعا فلو قصد بترعه اللذة في البحر عن الشيخ أبي
 محمد انه يضرب (قوله) وأولى من هذا الخ عبارة الاستوى التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورة المسألة أن يترزع عقب الفجر فلو أحس بالفجر
 فترزع بحيث يوافق طلوعه آخر ترزعه صحيح بخلاف وقوله وافق طلوعه يعني ابتداء الطلوع فيوافق عبارة الشارح (قول) المتن بطل بمعنى
 لم ينفذ (قوله) وان لم يعلم ادا علم ثم مكث لزمه الكفارة وان كان صومه لم ينفذ لانه لا يخلو جماع في رمضان عنها واستشكله نظيره من الحج ولعل
 الفرق سبق البه هنا

*(فصل شرط الصوم الح) * المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي الذي بعده شروط الوجوب وأما التعبير بالشرط فيما سلف فهو بمنزلة والمراد ما لا بد منه (قول) المتن والعقل أي التمييز فيصوم المميز كذلك قال الاسنوي وفيه نظر فإن المغني عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كما سيأتي ولا شك أن التمييز يزول به بل النوم يزيل التمييز (قول) المتن والنقاء بالاجماع (قول) المتن جميع النهار يرجع لكل من الاسلام والعقل والنقاء (قوله) والثاني يضرب الخ وأما الغفلة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قوله) بخلاف النوم لك أن تقول المغني عليه يجب عليه أيضا قضاء الصوم كما سيأتي ففيه أهلية الخطاب نعم النائم أكمل منه وكان الشارع رحمه الله أراد بالاهلية غريزة العقل لكن في زوالها عن المغني عليه نظر (قول) المتن من نهاره (١٩٣) أي الاغشاء أو الصيام (قوله) والثاني يضرب مطلقا كالمجنون (قوله) أول النهار أي لأنه أول جزء

تقارنه السنة حكما (قوله) والاصح انه لا يصح قال الاسنوي يجب حمله على المستغرق وقال انه أولى بالصحة من السكر يعني لأن السكر حرام وهذا دواء مأذون فيه هذا كلام حسن الا ان المبني عليه انما هو الاغشاء غير المستغرق لأن المستغرق لم يحك الشارع فيه وجهها بجهة الصوم ثم رأيت الاسنوي حكى في الاغشاء وجهها انه لا يضرب مطلقا كالنوم * تنبيه لا يصح حمل مسألة الدواء على ان الحاصل بالنهار جنون لانه يلزم أن يكون الجنون من غير سبب من الشخص بترتب حكمه على الاغشاء بالاولى ولم يفعلوا ذلك (قوله) عن الثلاثة الواجبة في الحج لو تجمل في يومين هل له صوم الثالث من السبعة إذا أقام بمكة (قول) المتن بلا سبب أو رد الاسنوي على مفهوم هذا عدم صحة صومه اخطا لما لرمضان قال والاحياط بسبب اتتهى وفيه نظر لأن سببية الاحياط هاهنا ممنوعة شرعا فكيف لا يراد فلذا انظر فيه بعضهم وفي نظره نظر لأن منع سببية الاحياط هو موضع النزاع (قوله) لانه قابل للصوم أي كما يأتي في قوله وله صومه عن القضاء الخ قال الاسنوي وما جزم به من تحريم الصوم فيه مخالف

*(فصل شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا (والعقل) فلا يصح صوم المجنون (والنقاء عن الحيض والنفاس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلوارتد أوجن أو حاض أو نفست في أثناء النهار بطل صومه (ولا يضرب النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضرب كالاغشاء وفرق الأول بأن الاغشاء يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالاغشاء (والاطهر ان الاغشاء لا يضرب اذا أفاق لحظة من نهاره) اتباعا بمن الاغشاء من الافاقة فان لم يبق ضرر والثاني يضرب مطلقا والثالث لا يضرب اذا أفاق أول النهار وفي الروضة وأصلها الوشرب دواء ليل فزال عقله نهارا ففي التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم في الاغشاء فهنا أولى والافرجها والاصح انه لا يصح لانه بفعله ولو شرب المسكر ليل أو بقي مسكرا جميع النهار لزمه القضاء وان صح في بعضه فهو كالاغشاء في بعض النهار قاله في التتمة (ولا يصح صوم العبد) أي عبيد الفطر أو الاصحى نهي صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاصحى رواه الشيخان (وكذا التثريق) أي أيامه الثلاثة بعد يوم الاصحى لا يصح صومها (في الجديد) لانه صلى الله عليه وسلم نهي عن صيامها رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي حديث مسلم انها أيام اكل وشرب وذكر الله عز وجل وفي القديم يجوز للمتعنع العادم الهدى صومها عن الثلاث الواجبة في الحج لما روى البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في أيام التثريق أن يصمن الا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليل لا أي نظرا الى أن المراد لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلوصامه) تطوعا بلا سبب (لم يصح في الاصح) والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء والنذر) والكفارة (وكذا الوافق عادة تطوعه) كان اعتاد صوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما فله صومه تطوعا لعادته قال صلى الله عليه وسلم لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجلا كان يصوم صوما فليصمه رواه الشيخان وتقدموا أصله تقدموا بتأعين حذف منه أحدهما تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) أي بأن الهلال رؤى ليلته والسماء معجمة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل ولم نكتف به وعبرة المحرر كالشرح أو قال عدد من النسوة أو العبيد أو الفساق قد رأياه ولا يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت كونه منه

٤٩ ل لنص الشافعي وجهه والاصحاب وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شك والافقد قال عقب ذلك * فرع * اذا اتصف شعبان حرم الصوم بغير سبب على الصحيح في زوائد الروضة قال وعلى هذا فلا فرق بين ان يصله يوم أو يومين قبله أم لا انتهى ثم قضية التحريم الفساد كما في يوم الشك (قول) المتن عن القضاء ولو عن مستحب ولو كان عن قضاء رمضان تعين فعله فيه فيما يظهر (قوله) أي بان الهلال أي أما اذا قال أحدا رأيت به فهي المسألة الآتية (قوله) وظن صدقهم عبارة الاسنوي وان ظن صدقهم (قوله) أو قال عدد يريد بهذا عدم اشتراط لفظ شهادة (قوله) ولا يصح صومه الخ ان كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق الخبر ويصكون ظن الصدق من غيره وان كان المراد نفي الصحة فقط فهو محمول على من ظن الصدق ولم يتبين كونه من رمضان وبهذا يحصل عدم المناقاة

(قوله) فلا تنافي بين ما ذكرنا أي لأن ما هنا وجهه عدم الثبوت والذي قاله البغوي مفيد لوجوب الصوم على من اعتقد والذي في أثناء الباب المراد منه أن نسبة المعتقد صحيحة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقبدا لكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت بمن ذكر هذا (١٩٤) ما ظهر في معنى كلامه ويحوي زعلي بعد

أن يجعل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي إنما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله) فلم يتحدث برؤيته يفهم أنه إذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالوتمضى الصوم وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء صحيحة فتدبره لا خذ من الطباقي الغيم الآتي في المتن بعده (قوله) وعبارة المحرر أي فهي أحسن لأنها تفيد أن التجميل سنة مستقلة (قوله) ما يقع الخ أي الحديث دع ما يربك (قوله) في طلوع الفجر ان قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لأنه فرض الأولى بعد تحقق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا لها (قوله) لكن الأول أمر استحباب قال الأسنوي وقد يكون أمر بدب كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد أنها قد يكونان واجبين كافي التلخيص من ظالم وكافي مساوي الحاطب ونحوه أي ورد بأن انتهى عن المفهوم الكلي باعتبار أنه لا ساق الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضا بأن الغيبة تكون بالقلب مقبلة أمسان لا حاجة إليه ورد بأنه يفهم بالأولى لأن اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله) فلا يطل صومه أي ثوابه فرع لو تاب هل يسل الصوم من النقص محل نظري ويحتمل بماؤه وان يكون غايته دفع الأثم خادما (قوله) ويدل للأول الخ وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر قال الماوردي والرويان لما كانا بحضرة الثواب حسن عذرا احتراز عنهما من ذاب اندرم (قوله) يفتح العين وأما بالسكر فهو اسم للوميا التي كلما مضغته قوى وصلب واجتمع (قوله) روى أبو داود الخ يؤخذ منه زوق الاستحباب به الفطر أهوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان إذا أفطر

نعم من اعتقد صدق من قال أنه رآه عن ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في إثباته صحة نية المعتقد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة (وليس الطباقي الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لما تقدم في الحديث فان غم عليكم فاكلوا عذة شعبان ثلاثين ولا تزلنار رؤيته لولا السحاب لبعد الهلال عن الشمس ولو كانت السماء صحيحة وزا أي الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث الناس برؤيته فقبيل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويستحيل الفطر) إذا تحقق غروب الشمس (على تمر والافياء) قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر رواه الشيخان وقال إذا كان أحدكم صائما فليد فطر على تمر فإن لم يجد التمر فعلى الماء فاه طهور صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعبارة المحرر يسن للصائم أن يجعل الفطر وأن يذوق تمر على تمر فإن لم يتيسر فعلى ماء (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور رواه الأمام أحمد في مسنده (ما يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه كما قاله في شرح المهذب وعبارة المحرر وان يفسر ويؤخره وفي الصحيحين حديث تسحر وافان في السحور بركة وفيهما عن زيد بن ثابت قال تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تننا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية وفي صحيح ابن حبان تسحرنا واولو يجزعة ماء وفي شرح المهذب وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر وأنه يصل بكثير الماء كقول وقيله وبالماء (وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات) قال في المقاتي اشترك النوعان في الأمر ما لكن الأول أمر استحباب والثاني استحباب انتهى وقول المحرر وأن يصون السان يفيد أنه من السن كما شرح به في الشرح كغيره والمعنى أنه يسن للصائم أن يصوم حيث الصوم صون لسانه عن الكذب والغيبة المحرمين فلا يطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب احتياجه من حيث الصوم بالاستسقاء فلا حاجة إلى عدول المنهاج عما في المحرر وغيره وطاهر أن المراد الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر إليها ولمسها في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويدل للأول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشربه (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) ونحوها (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يحترز عن الجمامة) والفصل بينهما يضعفانه (والقبلة) بناء فحين تحرك شهوته على إطلاق المحرر كراهتها المنصرف إلى كراهة التنزيه وعلى صحيح المصنف أن كراهتها كراهة تحريم يجب الاحتراز عنها وتقدم أن الأولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقة (والعلك) بفتح العين لأنه يجمع الريق فان ابتلعه أذطر في وجهه تقدم وأن أنشاء عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) روى أبو داود عن معاذ بن زهرارة

صلى الله عليه وسلم قال الماوردي والرويان لما كانا بحضرة الثواب حسن عذرا احتراز عنهما من ذاب اندرم (قوله) يفتح العين وأما بالسكر فهو اسم للوميا التي كلما مضغته قوى وصلب واجتمع (قوله) روى أبو داود الخ يؤخذ منه زوق الاستحباب به الفطر أهوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان إذا أفطر

(قول) المتن في رمضان صرح به هنا دون ما سلف لان هذه الامور تكون ليس لانها في رمضان (قول) المتن اكثر الصدقة في الحديث من فطر صائما فله مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قوله) في كل رمضان يحتمل أن يريد في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر * (فصل شرط وجوب صوم رمضان) * (قوله) وجوبه على الكافر الخ لم يسلك صاحب المنهاج مثل هذا في الحج بل أخرج الكافر (١٩٥) بقيد الاسلام فأوجه التفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطا للصحة وهو يغني عن ذكره هنا قلت فهلا

فعل في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح وجوبه على الحائض والنفساء الخ لم يسلك الأسنوي هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهما مفهوما بالاولى من جعل النقاء في الفصل السابق شرطا للصحة قال فيكون شرطا في الوجوب والا يلزم تكليف المحال وقوله على الكافر الظاهر أن مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الآتي في المرتد وكذا يقال الخ لانه لم يقل وجوبه على المرتد وجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالحائض فاندفع بذلك ما نسب اليه سارح المنهج من السهو في الحاقه بالحائض والله أعلم (قوله) والمعنى عليه والسكران صنيع الشارح رحمه الله يقتضي انهما داخلان في عبارة المتن وفيه نظر (قوله) ويجب عليه لكل يوم مائة ابتداء كما يحكمه في شرح المذهب وصح في الكفاية أن الصوم واجب أولا ثم اتفق الى القدية ثم قضية ترجيح الاول عدم القضاء لو شق بعد ذلك وهو كذلك (قول) المتن ويباح تركه للمريض ولو تعذر سببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالمرضى (قوله) تغلبا لحكم الحضر أي كان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحضر فلا تقصر * فرع * لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافا لائمة الثلاثة (قول) المتن ولو

صلى الله عليه وسلم كان اذا أفطر قال ذلك واسناده حسن لكنه مرسل (وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان وان يعتكف) فيه (الاسيمافى العشر الاواخر منه) روى الشيخان عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان ان جبريل كان يلقاه في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن وفي رواية وكان يلقاه في كل ليلة وروى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله وفي رواية للبخاري انه كان يعتكف في كل رمضان فالاغتصاف فيه أفضل منه في غيره وكذا اكثر الصدقة والتلاوة فيه ولا فضيلة ذلك فيه عدم السن فيه وان كان مستونا على الإطلاق

* (فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) * وهذا يصدق مع الكفر والحيض وغيرهما فلا يجب على الصبي والمجنون لعدم تكليفهما ووجوبه على الكافر مع عدم حكمة منه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الأصول وجوبه على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر وجوب انعقاد سبب كما تقر في الأصول أيضا لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي وكذا يقال في المرتد والمغني عليه والسكران انه انعقد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (والهاقته) أي الصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجي برؤه ويجب عليه لكل يوم مائة كما سيأتي (ويؤمر به الصبي لسبع اذا أطاق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة وفي شرحه يجب على الولي ان يأمره به ويضربه على تركه ثم قال ولا يصح صومه الابنية من الليل انتهى وتطر بعضهم في القياس بان ضربه عقوبة فيقتصر فيها على محل ورودها وكان الرافعي لم يذكر ذلك والمراد بالصبي الجنس الصادق بالذكور والانثى (وبباح تركه للرخص اذا وجد به ضرر شديد) وهو ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض ان كان مطبقا فله ترك البنية وان كان يحتمل ويقطع فان كان يحتمل وقت الشروع فله ترك البنية والا فعليه أن ينوي فان عادوا احتاج الى الافطار أفطر (و) يباح تركه (للمسافر سفر الطويل والمباح) فان تضرر به فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل كما تقدم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائما فرض أفطر) لوجود المبيع للافطار (وان سافر فلا) يفطر تغلبا لحكم الحضر وقيل يفطر تغلبا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الافطار جاز) لهما الدوام عندهما (فلو أقام) المسافر (وشق) المريض (حرم) عليهما الفطر على الصحيح لزوال عذرهما والثاني يجوز لهما الفطر اعتبارا بآول اليوم (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيا) قال تعالى ومن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فأفطر فعدة (وكذا الحائض) تقضي ما فاتها كما تقدم في باب الحيض ومثلها النفساء (والمفطر بلا عذر وتارك البنية) عمدا أو سهوا يقضيان (ويجب

أصبح المسافر استشكل الغزالي مسألة السفر بمن شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الاتمام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين قال والفرق بينهما غامض وفرق القاضي بأن المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله) ومثلها النفساء أي ولو عن زنى فيما يظهر (قول) المتن والمفطر بلا عذر أي لانه اذا وجب على المذنب فعله غيره أولى وسبق في الصلاة وجه انه لا يصح قضاؤها تغليظا عليه فينبغي أن يأتي هنا * فرع * في الخادم عن شرح المذهب ان تارك البنية ولو عمدا اقضاؤه على التراخي بخلاف واعترض الزركشي مسألة العمد

بأنه غير متعين بدليل بجوازها على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جوار الأغماء
 لهم أن لا يقضى عليه وقت صلاة انتهى (قول) المتن والردة لانه التزم ذلك بالاسلام (قول) المتن دون الكافر الاصل عبارة الروض كل مفطر
 بعذر أو غيره يقضى لاصبي ومجنون وكافر أصلي انتهى ولا يراد الهرم ونحوه لانهما خوطبا بالقضية دون الصوم (قول) المتن والجنون
 خلافا لما للترجمة الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به كالأغماء (قول) المتن بلا قضاء لانه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لزمته الكفارة
 والقضاء (قول) المتن لا يمكنهم صومه أي فأنشبه من مذكور صوم بعض يوم فانه لا ينعقد (قول) المتن ولا يلزمهم امساك الخ * فرع * يسق
 لهؤلاء الثلاثة الامساك والقضاء خروجاً من الخلاف (قوله) لان نسيانه يشعر الخ قال الرافعي (١٩٦) ويجوز ان يوجه بأن الأصل في نهار

قضاء ما فات بالاغماء بخلاف ما فات من الصلاة به كما تقدم في بابها للشيقة فيها بتكررها (والردة)
 أي يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا السجدة يجب قضاء ما فات به (دون الكافر
 الاصل) فلا يجب قضاء ما فات به اذا أسلم ترغيباً في الاسلام (والصبا والجنون) فلا يجب
 قضاء ما فات بهما لعدم وجوبه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر
 لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (وادايل) الصبي (بلم صار مسلماً) بنوى ليل (وجب) عليه
 اتامه بلا قضاء) وقيل يستحب اتمامه ويلزمه القضاء به لم ينو الفرض (ولو بلغ) الصبي (فيه
 مفطراً أو أفاق) الجنون فيه (أو أسلم) السكر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لان ما أذكر كونه
 منه لا يمكنهم صومه ولم يوردوا القضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تفرغهم الصلاة اذا أذكروا من
 آخر وقتها ما لا يسهلها (ولو لم يفرغوا من الصلاة في النهار في الأصح) بناء على عدم لزوم القضاء والثاني
 مبني على لزومه ومنهم من عكس ذلك فبنى خلاف القضاء على خلاف الامساك وقيل من يوجب
 الامساك يستفي به ويوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك فتم ما حيزنا
 أربعة أوجه يجب ان يجب القضاء دون الامساك يجب الامساك دون القضاء (ويلزم)
 أي الامساك من تعدي بالفطر أو نسي السجدة) لان نسيانه يشعر بترك الادتمام بأمر العبادة فهو
 شرب تنصير (للمسافر أو مريض زال عذرهما بعد النظر) بان أكل أي لا يلزمهما الامساك
 لكن يستحب لحزمة الوقت فان أكل فله نفيه كما لا يتعذر سألتهمة وعقوبة السلطان (ولو زال)
 عذرهما (قل أن أكل ولم يبال فلا فساد) أي لا يلزمهما الامساك (في المذهب) لان من أصح
 نازك لئلا فقد أصح مفطراً فكن كالأكل وقيل يلزمهما الامساك حرمة لليوم ومنهم من قطع بالأول
 (والأظهره يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعذره
 كما فرقه بعد الأكل وفرق الأول بان الأكل في السفر سباح مع العلم بان اليوم من رمضان بخلاف
 الأكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل فحكي المتولى في لزوم الامساك القولين
 وجزم المأوردى وجماعة يلزمه (وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء)
 فلا امساك على متعد بالفطر فيهما ثم المسك ليس في صوم فلوارتكب محظوراً فلا شيء عليه
 سوى الاثم

* (فصل من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا تدارك له) * أي للفائت (ولا اثم) به

رمضان حرام على غير المعذور فان فات
 الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم
 (قوله) أي لا يلزمهما الامساك لعدم
 التقصير كلو قصر المسافر ثم أقام ومثلهما
 الحائض والنفساء اذا زال عذرهما مارا
 بالاولى (قوله) لكن يستحب كذا
 يستحب في المسألة الآتية بطريق الاولى
 (قول) المتن والاطهر عبارة الروضة
 فيما حكاها الاستوى اذا أتم يومه ان
 مفطراً ثم ثبت كونه من رمضان فيجب
 امساك في الاظهر قال في التمهة القولان
 فيما اذا بان انه من رمضان قبل الاكل
 فان بان بعده فطر يبان أحدهما لا يجب
 الامساك قطعاً وأصحهما وجبها الصحيح
 منهما الوجوب انتهى وبها اعترض
 الاستوى على المنهاج حيث فرض القولين
 فيمن أكل مع ان محلهما قبل الاكل قل
 وكأنه توهم ان المراد بالفطر أي في عبارة
 المحتررا الأكل فصرح به قال نعم كلام
 المنهاج صواب من حيث ان في الكفاية
 ان الاكثرين على القطع بالوجوب عند
 عدم الاكل قال فما قاله في المنهاج صواب
 في الحقيقة وخطأ في الظاهر انتهى

(قوله) وفرق الاول الخ قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة أنا قد نزل المخطئ منزلة العامد لا نسيانه الى ترك ان فات
 التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول) المتن من خواص رمضان وذلك لان وجوبه أصلي بدليل انه لا يقبل غيره (قوله) لا شيء
 عليه بخلاف المتم للبحر الفاسد * (فصل من فاته شيء الخ) * (قوله) فبات قبل امكان القضاء من صورته عروض الحيض الذي ماتت فيه قبل
 غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قاله الاستوى وهو ظاهر لان فرض المسألة انه فات بعذر (قول) المتن فلا تدارك له كالتلف المال
 بعد الحول وقبل التمهة * فانه لا ضمان ولا اثم

(قوله) ان فات بعد ذر الخ أمالوفات بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فإنه يأثم وتجب الفدية من تركه قاله الرافعي في باب النذر وينبغي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول) المتن بعد التمكن ذهب ابن أبي هريرة إلى عدم لزوم شيء اذا مات قبل رمضان الثاني قال لأنه قضاء موسم في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فإنه لا أثم عليه انتهى وخالفه سائر الأصحاب (قوله) أي يجوز له الصوم ينبغي اذا كان وارثا وله تركة أن يجب أحد الأمرين ثم الفدية من رأس المال (قوله) سواء فات الخ هو كذلك إلا أن المقسم أولا مفروض في الفات بعد لقوله (١٩٧) ولا أثم فلا تشمل العبارة الفات بغير عذر هذا محصل اشكال الاسنوي وأجيب بأن المقسم

أعم ولكن الحكم الذي في جزء الشرط الأول مقيد بحالة العذر بدلالة تنفي الاثم ولا يلزم من ذلك تقيد الشرط به (قول) المتن والكفارة أي كفارة القتل لأنه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار ووقوع رمضان فإنه بالموت يعجز عن الصيام فينتقل إلى اطعام ستين مسكينا من غير صوم (قول) المتن أظهر توزع في هذا بان الصحيح في المذهب منع الصيام بل المعروف القطع به (قوله) بأنه المراد الخ كما في الحديث الصعيد الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فقوله في الحديث صومي عن أمتك بمعنى أطعمي (قول) المتن على المختار وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم أنه لا يرعى هنا الأقرب بالأقرب * فرع * ينبغي أن يشترط البلوغ فيمن يصوم قلوا في الحج لا يجوز استنابة صبي ولا عبيد لانهم ليسوا من أهل الفرض (قول) المتن باذن الولي العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كالميت أم يمتنع لعدم التبة (قول) المتن لا مستغلا يشك عليه صحة في الحج إلا أن يفرق بأن الحج عهد فيه التابة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنسي كصومه (قول) المتن وفي الاعتكاف قول أي

ان فات بعد تركض استمر إلى الموت (وان مات بعد التمكن) من القضاء لم يقض (لم يصم عنه) وليه في الجديد بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام) وفي القديم يصوم عنه وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعد أم بغيره (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للأحاديث الصحيحة فيه وذهب إلى صحته جماعة من محققي أصحابنا والمشهور في المذهب تصحيح الجديد والحديث الوارد بالاطعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح وقع على روايه ومن أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه وليه رواه الشيخان من حديث عائشة ونأوله ونحوه الصحيحون للجديد بان المراد أن يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بذلة لا تدخلها التابة في الحياة فكذلك بعد الموت كاصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي أي قريب كان (على المختار) من احتمالات الامام وهي ان الاعتبار بالولاية كفي الحديث أو مطلق القرابة أو بشرط الارث أو العصوبة قال الرافعي واذا خفصت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث انتهى وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له ان أمي ماتت وعليها صوم نذرا فأصوم عنها صومي عن أمتك وهذا يطل احتمال ولاية المال والعصوبة كما قاله في شرح المذهب (ولو صام أجنبي باذن الولي) على القديم (مع) بأجرة أو دونها كما في الحج (لا مستغلا في الاصح) لأنه ليس في معنى ماورد به النص والثاني يصح كما يوفي دينه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك) عنه وليه (ولا فدية) له (وفي الاعتكاف قول والله أعلم) انه يفعل عنه وليه وفي رواية بطعم عنه عن كل يوم بليته مدا وهذه المسائل ذكرها الرافعي في الشرح وقوله وفي رواية أي عن الشافعي (والأظهر وجوب المد) لكل يوم (على من أفطر) في رمضان (الكبير) بان لم يطبق الصوم وكذا من لا يطيقه لمرض لا يرجح برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدير لتخييرهم في صدر الاسلام بين الصوم والفدية ثم نسخ بتعين الصوم بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى الأول لو أصر بالفدية في استقرارها في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كما سيأتي قال في شرح المذهب ينبغي هنا تصحيح السقوط لان الفدية ليست في مقابلة جناية بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فالأفطر تخوفا) من الصوم (على نفسها) وحدثها أو مع وليها كما قاله في شرح المذهب (وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمريض (أو) خوفا (على الولد)

٥٥ ل ل ل قيا ساعلى الصوم بجامع ان كلا كف (قوله) عن كل يوم بليته كذا قاله الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار انتهى واعلم أن ما قيل في الاعتكاف قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول) المتن والأظهر وجوب المد الخ ظاهره ولو قصر اوهو كذلك لما سيأتي انها تستقر في ذمته (قوله) في رمضان جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله) لتخييرهم يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول) المتن فان أفطر تخوفا خوفا هنا كالتميم

(قوله) أي ولد كل منهما أي وان تعدد (قوله) مع القضاء الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر للكبر حيث لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفع به شخصان فكذا وأجبه أمران (قوله) أخذ الخ لكان تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا وقد استدل بها فيما مضى على وجوب المد في حق الكبير والمريض الذي لا يرجي برؤه وذلك فرع عن تقدير لا كما سلف ولا يجوز اعتبارا لنفي تارة والاثبات أخرى في الآية الواحدة (قوله) وهل تنظر المستأجرة الخ وكذا المتبرعة بالارضاع تظفر ويلزمها القضاء والفدية (قوله) وقال صاحب التتمة الخ أفتى الغزالي بعدم ثبوت الخيار للمستأجرة إذا امتعت من الفطر (قوله) وتفدى الأمة المرشعة إذا أفطرت تبقى الفدية في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول) المتن من أفطر لا نقاذ مشرف الخ (١٩٨) انذار الأحمى في بطلان الصلاة

خلاف والاصل للانقضاء فطر به قطعاً الفرق قبل منافاة الاكل للصوم انتهى (قوله) فلا تلزمه الفدية جزماً أي لأن الخلاف إنما يأتي على وجه اللاحق (قوله) في الاصح الخ يريد بهذا أن تعبراً بالصنف بعيد الجريان الطريقين في المعتدي كالتعدي بغيره ولكن التصحح متعاكس (قوله) من غير تعديريدان الكفارة جارية فلا تليق بالمعتدي وفرق أيضاً بأن الفدية غير معتبرة بالأثم وإنما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها دليل أن الردة في الصوم أخف من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الأول يشكل عليه أن من تعدي بالفطر ومات قبل التمكن تجب عليه الفدية بخلاف غير المعتدي (قوله) متعاهجاً أي فطره والسند لا يمكن معهما كما سيأتي في كلام الشارح واعلم أن هذا آخر آثم أيضاً كما وله الشارح بخلاف الصلاة الفدية بعدد لأن الصوم يلزمه وقت لا يقبله وهو رمضان الآتي بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا إلى لسي العيد الكبير وأيام التشريق وذلك يرد الفرق المذكور لأن يعتذر بطول

أي ولد كل منهما (لزمهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر) أخذاً من قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس أنها باقية بلا نسخ في حقهما رواه البيهقي عنه والثاني لا يلزمهما كالحرف على النفس لأن الولد جزء منهما والثالث يلزم المرشح لأنصال الولد عنادون الحامل وسكت عن اباحة السطر لهما وعن الضرر الخوف للعلم بهما من المرض وهل تنظر المستأجرة ذرئاً عن غير ولدها قال الغزالي في الفتاوى لا وقال صاحب التتمة نعم وتنفذ وصحة في الروضة (والاصح أنه يلحق بالمرشح) في لزوم الفدية في الاظهر مع القضاء (من أفطر لا نقاذ مشرف على هلاله) بغيره لأنه فطر ارتفع به شخصان كما في المرشح والثاني لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزماً لأن لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فيقتصر على مثل ورودها وقول الرافعي في الاحتجاج في انقضاء المذكور إلى النظر لذلك قال في الروضة مراده أنه يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لما تعدي بنظر رمضان بغير جماع) فانه لا يلحق بالمرشح في لزوم الفدية مع القضاء في الاصح فلا تلزمه جزماً لأن فطره ارتفع به شخصان من غير تعدد بخلاف فطره والثاني يلحق بها في اللزوم من باب أولى لتعديبه (ومن آخر قضاء رمضان مع امكانه) بأن كان متعاهجاً (حتى دخل رمضان آخر لم يجمع مع القضاء كل يوم ممد) واثم كذا ذكره في شرح المذهب وذكر فيه أنه يلزم المذموم دخول رمضان روى الدارقطني والبيهقي حديث أني هريرة من أدرك رمضان فأفطر لمرض ثم صبح ولم يقضه حتى أدرك رمضان آخر صام الذي أدركه ثم بنضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً وضعفاه فانه روى موقوفاً على راويه بإسناد صحيح أنه من لم يملكه القضاء بان استمر مسافراً أو مريضاً حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بتأخير ان تأخير الاداء هذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز (والاصح تكرره) أي (تكرره السنين) والثاني لا يتكرر أي يكفي المد عن كل السنين (و) (الاصح) أنه لو أخر القضاء مع أنه كان في وقت أخرجه من تركه لكل يوم ممدان مد للفتوات على الجديد (ومثل التأخير) والثاني يكفي مدوه ونوات ويستطمد التأخير وعلى التديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) خاصة لأن المسكين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حالاً منه (وله صرف أمه) (منها) إلى شخص واحد ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين (وجنسها جنس الفطرة) وهو متعاهجاً بقت البلد على الاصح ولا يجوز الدقيق والسويق كما سبق

زمن رمضان فربما مات أو عرض عارض (قول) المستبكل يوم مدهه الفدية للتأخير وفدية المرضع وبحوها بفضيلة الوقت * (فصل) وفدية الهرم لاصل الصوم بتدبيره ما فات بغير عذر يحرم تأخيرها بالسفر كذا نقله الرافعي عن البيهقي وأقره وإذا كان حراماً فجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريره مع السفر جماعة من الأصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر إطلاق المنهاج (قول) المتن والاصح تكرره أي لأن الحقوق المالية لا تتداخل ووجه الثاني القياس على الحدود فرع لو أخرج الفدية ثم أخرت تكررت بخلاف (قول) المتن تكرره السنين طاهره ولو عجز في السنة الثانية وما بعدها (قوله) أخرج من تركه لكل يوم ممدان لأن كلام السنين المذكور من موجب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع (قوله) والثاني الخ أي كافي الشئ الهرم فانه لا تكرر في حقه (قوله) يصوم عنه الولي ويخرج الخ أي يجمع بينهما

* (فصل تجب الكفارة الخ) * أي وكذا التنزيير (قول) المتن بافساد صوم الخ يؤخذ من هذا ان كل يوم تجب فيه كفارة (قول) المتن بجماع قبيده الغزالي شام ليخرج المرأة وردبأنا تفطر ببعض الحشفة ولا يسمى جماعا (قول) المتن على ناس لونسى التية فأمرناه بالامساك بجماع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال الامساك صوم شرعى وجوبها ومثل الناسى المكروه (قوله) والاصح لا تجب أى فهو خارج بهذا ان قلنا يفسد وبالاول ان قلنا لا يفسد (قوله) أو قضاء وقيل تجب في هذا الكفارة الصغرى وهى المذلل كل يوم (قوله) وهو مخصوص بفنائيل لانه أفضل الشهور كما سلف (قوله) لان الافطار مباح له أى في الجملة لا في خصوص هذه الحالة (قوله) فان الرخصة الخ وذلك يجرى في تأخير الظهر الى العصر بغير نية الجمع فانه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم انا اذا قلنا بالتحريم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التخصيص عليها سهل الايراد (قوله) ولو ظن عبارة التهذيب ولو شك وكان الشئ من عدلها لقولهم فبان خلافه اذا لم يخفى ان مجرد الشك يحرم الجماع و يفسد الصوم له لكن صرح (١٩٩)

(قوله) على تجويز الافطار الخ أى وهو الرابع لان المراد الظن الناشئ عن الاجتهاد بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الخادم قال ان الرافعى عبر بالظن ومراعاة المبنى على اماره وليست صورة المسألة انما صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف تم جعلهم الخلاف شبهة بشكل عليه هجوبها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه نهارا وعلى المسافر اذا جامع بعد عروض سفره نهارا (قوله) والافتحج الكفارة الخ أى فهمى بدون هذا وارادة على الضابط (قول) المتن بعد الاكل ناسيا لو تكلم عامدا بعد السلام ناسيا لم تبطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله في المتن ناسيا يرجع للاكل من قوله بعد الاكل (قوله) فلم يأثم به هذا محله اذ لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه والافهو آثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقيده الاخير

* (فصل تجب الكفارة) * وستأتى (بافساد صوم يوم من رمضان بجماع آثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تنفي الكفارة باتقاء كل واحد منها كما قال (ولا كفارة على ناس) لان جماعه لا يفسد الصوم على المذهب كما تقدم وان قلنا يفسده فقبل تجب الكفارة لا تنسبه الى التقصير والاصح لا تجب لانها تتبع الاثم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لان النص ورد في رمضان كما سيأتى وهو مخصوص بفنائيل لا يشاركه غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كالاكل والشرب والاستمنا والمباشرة فيما دون الفرج المقضية الى الازال لان النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع نية الترخيص) لانه لم يأثم به (وكذا غيرها) وان قلنا يأثم به (في الاصح) لان الافطار مباح له فيه برشبهة في درء الكفارة وهذا دفع لقول الثاني تلزمه لاثمه فان الرخصة لا تباح بدون قصد لها والمريض كالسافر فيما ذكر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبان نهارا) لعدم اثمه قال الامام ومن أوجب الكفارة بجماع الناسى يوجبها هنا للتقصير في البحث ولو ظن غروب الشمس فجامع فبان خلافه في التهذيب وغيره انه لا كفارة لانها تسقط بالشبهة قال الرافعى وهذا ينبغي ان يكون مفرعا على تجويز الافطار بالظن والافتحج الكفارة وفاء بالضابط المذكور اول الفعل لما يوجبها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعد الاكل ناسيا وظن انه أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه) بالجماع لانه جامع وهو يعتقد انه غير صائم فلم يأثم به ولذلك قيل لا يبطل صومه وبطلانه مقيس على ما لو ظن الليل وقت الجماع فبان خلافه وعن القاضي أبى الطيب انه يحتمل ان تجب الكفارة لان هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كما في الروضة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسيا لانه لم يأثم بالجماع بسبب الصوم لانه ناس له وقيل تجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) بالفطر لانه لم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جائز له وانما آثم بالفطر به من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) لانه المخاطب بها في الحديث كما سيأتى (وفي قول عنه وعنهما) لا شترا كهما في الجماع ويحملها عنهما (وفي قول

دون الرابع ومما يخرج بغير الاثم أيضا جامع الصبي (قوله) قيل لا يبطل صومه هو مقابل الاصح (قوله) وقلنا الخ دفع لما أورد عليه من ان هذا ذكره الغزالي قسعه عليه في المحرر وهو مستغنى عنه لدخوله في قوله أولا ولا كفارة على ناس * تنبيه * أورد عليه المسافر اذا جامع غير ناسو للتخص وجامع المرأة اذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهى نائمة مثلاً ثم انتهت ولم تدفع ومالو جامعها وبه عذر يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قسده بصومه نخرج هذا الرابع اذا جامع شاك في غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر مجامعا فاستدام ولو قلنا ان صومه لا ينعقد وهى وارادة على العكس فان الجماع فيها لم يفسد صوما مع ذلك تجب الكفارة (قوله) لانه المخاطب بها أى ولانه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذى عليها كما قال في الزانية واغديا أى يس الى امرأته فان اعترفت فارجمها (قوله) ويحملها لو كان مجنوناً على هذا استقرت عليها ولا يلزمها شئ على الاول

(قوله) وفي معرفة ولو وصل الشك في هلال الحجة ولا تحريم ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله وهو بطلان
المحدثين (قوله) أن يكسر قال الامام أي الصغائر قول في الذخائر وهو مردود ويحتاج الى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير
أول ما يبرر الغفران وقيل العصمة معها وتبييه قال ابن الرفعة هذا أسهل في جواز تقديم الصغائر على الحنفية ونقل المصنف عن النص أنه
يستحب ضرورة للسافر غير الحائض (٢٠١) أيضا (قوله) وهي الثالث عشر الخ يستثنى ذوا الحجة فإنه يسقط الثالث عشر

رواه الشيخان في الصحيحين وهو الحديث الذي رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام يوم عرفة أو يوم عاشوراء أو يوماً بينهما لم ينقص له به شيء من أجره ولا حرج عليه ولا جناح عليه أن يصومهما معاً أو يفصل بينهما بغير ذلك ولا بأس على من صام يوم عرفة وحده ولا على من صام يوم عاشوراء وحده ولا على من صامهما معاً ولا على من صامهما ففطرهما ولا على من صامهما ثم فطرهما ولا بأس على من صام يوم عرفة ويوم عاشوراء معاً ولا على من صامهما ففطرهما ولا بأس على من صام يوم عرفة ويوم عاشوراء معاً ولا على من صامهما ففطرهما ولا بأس على من صام يوم عرفة ويوم عاشوراء معاً ولا على من صامهما ففطرهما

٥١ ل ج هولة الإقامة على الشيء ولو شرا قال الله تعالى فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم والاصل فيه قوله تعالى وطهر بيتي
للطائعين والعاكفين وهو مجمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول) المتن هو مستحب كل وقت روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعتكف
في العشر الاول من شوال (قول) المتن وهو في العشر الاواخر الخ هذا قد ذكره في العموم ومن أعاده هنا لبيان حكمته أعيد طلب
ليلة القدر

(قول) المتن ويطلب بالجماع قال العرافي بالنسبة للاستتيل أم الماشي فكذلك ان كان مندورا متابعاً فيستأنف وان لم يكن متابعاً لم يطل ما مضى سواء كان مندورا أم نقلاً وانما يطل بالجماع لانه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى ولا تبشروهن الآية والنهي في العبادة يقتضي الفساد (قوله) لحرمها استدلال غير عموم قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون الآية (قوله) وهي حرام الخ حاول في المهمات منع التحريم فيها اذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح كالروضة خلافه (قول) المتن ولا يضر التطيب لانه لم ينقل تركه ولا الامر بتركه (قول) المتن لزمه (٢٠٣) أي لاث الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطيب الله

فليطعه (قول) المتن ان يعتكف صائماً مثله ما لو نذر أن يعتكف بصوم لانه حال أيضاً قال الاسنوي وينبغي فهم أن يعتكف باعتكاف لحظة (قوله) وقيل بطرد الوجهين مقابل قوله لا يجب جمعهما (قول) المتن وينوي في النذر الفرضية لم يحكموا هنا خلاف الصلاة لان تقيد المبالغ الصلاة بكونها ظهراً مثلاً يرشد الى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لانه لا يكون الآية قال في الذخائر ولو اقصر على نية المندور كفته عن الفرضية (قول) المتن وان طال مكثه قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه النية انه لا يزيد على ركعة وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكوفاً ووجه انه لا يزيد على ركعتين وقياسه هنا الاقتصار على يوم (قول) المتن ولو نوى مدة مثله لو نذرهما ولم يشترط التابع قاله السبكي وغيره (قول) المتن لزمه الاستئناف أي أصبح عكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الأذرمي وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيما اذا نذر مدة ولم يشترط فيها التابع وكذا قاله السبكي (قوله) وسواء الخ قال الاسنوي هو

اعتكاف ساعة صح نذره ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج من عهده النذر بان يعتكف لحظة (ويطلب بالجماع) اذا كان ذاكراً له عالم بالتحريم الجماع فيه سواء جماع في المسجد أم عنيد الخروج منه لقضاء الحاجة لانسحاب حكم الاعتكاف عليه حينئذ (وأظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة) فيمادون الفرج (كلمة وقيلة تبطله ان أنزل والا فلا) كالصوم والثاني تبطله مطلقاً لحرمها والثالث لا تبطله مطلقاً كالحج وهي حرام على كل قول قال تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ولا بأس باللمس بغير شهوة ولا بالتقيل على سبيل الشفقة والا كرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (في كجماع الصائم) ناسياً فلا يضر على المذهب وكذا جماع الجاهل بتحريمه (ولا يضر التطيب والترين) بلبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قديم انه لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد أحدهما عن الآخر فلو اعتكف في رمضان أجزاءه لانه لم يلزم بالتسدر صوماً (ولو نذر ان يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزمه) أي الاعتكاف والصوم (والاصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كذا لو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وفسر قول الأول بان الصوم يناسب الاعتكاف لاشتراكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث يجب الجمع في المسئلة الأولى دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح وصفاً للصوم بخلاف عكسه فان الصوم مندوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبارة المحرر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كالوجوب بالركن (وينوي في النذر الفرضية) وجوباً (واذا أطلق) نية الاعتكاف (كفت نية) هذه (وان طال مكثه لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتاج الى الاستئناف) لانه سواء أخرج لقضاء الحاجة أم لغيره فان ما مضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) لانه وان لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أو لها فلا) يلزمه وان طال الزمان لانها لا بد منها فهي كالمستتبي عند النية (وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف) النية لتعذر النسيان بخلاف ما اذا لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقاً) لان النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج بعذر لا يقطع التابع) وعاد (لم يجب استئناف النية وقيل ان خرج لغير

كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب انتهى وفيه نظر (قول) المتن ولو نذر مدة متتابعة يحتمل أن نيتها كنذرهما كما هو قضية الارشاد لكن قضية كلام الاسنوي كالشيخين في الروضة وأصلها في المسئلة قبلها خلافه وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قال الاسنوي (قول) المتن لعذر لا يقطع التابع قال الاسنوي كالأكل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسياً وغير ذلك مما يأتي ابضاحه (قول) المتن لم يجب استئناف النية ولكن تشترط المبادرة الى العود عند نزول العذر

(قوله) : للمبتدئ غسل الجنابة أى ضمير المخطر (قوله) يعنى عمله منه بدحاول به هذا دفع ما قاله الاسنوى تخصيص الخلاف بهذين خطا تتبع فيه المخرن فان الراعى قد ذكر المسألة آخر الباب فقال أما الخروج لتضاء الحاجة فقد سبق انه لا يحتاج معه الى تجديدية ثم قال وفيه عنه ما لا بد منه كالاغتسال وألحقه الاذان اذ يجوزنا الخروج له وأما الذى منه بد أى لا يقطع التسابع ففيه وجهان ألظهرهما لا يجب وذ كر فى اروضته مثله قال أعنى الاسنوى رحمه الله فلخص ان جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتنيل اغتفار الاغتسال والاذان دون الحيض ونحوه انتبسى ثم نسبه أيضا على انه لو خرج لغرض أنشاء ثم عاد فى التجديد الخلاف فيما لا بد منه (قول) المتن وشرط المعتكف الح دخل فى ضابطه النصب والمرأة والعبد وان توقع على اذن السيد والزوجة (قوله) وكذا المغنى عليه قال الاسنوى لكن سياق ان زوجه يحسب اذا طرأ وحينه فلا يمكن جعل هذه الشروط على الاطلاق ولا على الابتداء فقد تنمله (٢٠٤) انتهى والظاهر انه أراد الاستاء وأما

الدوام فذكره بقوله ولولوا ردخال (قوله)
 زمن اثره الى آخره أى دون المائتين
 من غير المتابع (قول) المتن من
 اعتكافهما عترض استنبه بأن العطف
 السابق بأو وأجاب العراقي بأن العطف
 للأفعل ومرجع الضمير للمرتدو السكران
 فلا إيراد (قوله) من حيث التتابع
 والافهو محسوب له ولا يخبط عليه
 ولكن فى الردة يشترط العود (قوله)
 وقيل يطل فى الأول الخ أى أن الردة
 تنافى العباداة والسكر كالنوم (قوله)
 لما تقدم فيه عبارة الرافعى رحمه الله أن
 المرتد لا يمتنع من المسجد ولذا تجاوز
 استنباه فيه ونحوه من الدخول
 لاستماع القرآن ونحوه والسكران ممنوع
 من المسجد الآية فاذا شرب وسكر قصد
 أخرج نفسه عن أهلية اللبث (قوله)
 وأصحاب الطريق الأول كذا أصحاب
 الطريق الثانى حملوا التضمن جميعا على
 مذكر وكان الشارح رحمه الله
 ترك ذلك لاعلمه بما قاله فى الاثنين
 (قوله) لانه معذور بمعارض له هو
 يفيد أن الشخص لو تسبب فى ذلك
 كان قاطعا وبه صريح فى الكفاية نقلا عن

السدني (قول) المتن وبحسب زمن الاعضاء نظير ما سلف في السنان اذ اراد في بعض النهار ان يكون هنالا بشرط ذلك ثم هو في سعة اطلاقهم المتتابع
انما الشرط جناحه لا تنقطع السابغ (قول) المتن زمن الحيض ولا اجنابه أي سواء اتفق المسك مع ما في المساء او بعد ازاؤه ويره فانه حرام والمساوية
لضرورة وهل يبطل بالحيض ما سبق من السابغ أم يجوز البناء فيه تكميل ياتي في آخر باب (فصل اذا رخص) (قول) المتن لزوم
أي كالصوم ولان السابغ وصف مقصود لما فيه من المبادرة الى التاني عقب التبيان بعبارة وأقهر كذا من عدمه من قوله (فصل اذا رخص) (قول) المتن
الصوم (قوله) يلزم اعتكاف الليالي الخ قال الر وباني الآن يستمر انما ياتي بقلبه (قول) المتن والوجه الخ أي قياسا على تقدير من الصوم عليه وهو
مذروما ونوى ليلته معه لزمته باتفاق قاله السبكي واستشكله الامام بأن اليلة وحدها لا تفعل آياتها اليوم فليس علمه من وفوفوي
أي ما وفوفوي ليلها فكذلك وأما الشهر فان ليلاته تدخل من غيرته لانه اسم للارام وانما ياتي

(قوله) لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه احتسار السبكي وغيره لزوم واستدل بأن الليالي في نذر الأيام تلزم بنيتها وهي زمن فالصفة أعني التسابع أولى بذلك وفرق بعضهم بأن الليالي من جنس المنذور فلزمت بالنية بخلاف التسابع فإنه من غير جنسه (قوله) ولا يلزم الخ هو معطوف على قوله لو نوى والمراد أن من نذر الأيام لم يشترط التسابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد من شاء الله فلا تغتر بما كتبناه في حاشية أخرى من أنه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الأيام احتراز عن الشهر فإن الليالي تلزم وإن لم يتعرض للتابع (قوله) كما في الروضة يرجع لقوله والاصح (قوله) لأن المفهوم إلى آخره قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قوله) والثاني يجوز محمل ذلك إذا غلب بين الساعات أمالو أنى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من آخر إلى أن استكمل فإنه لا يجزئ جرماً ثم كلام المصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق (٢٠٥) والمثج المنع (قوله) عنه خرج بذلك ما لو عبر بالاسبوع فقط وشرط التسابع فلا يتصور فيه

التابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكف فلا ناسهرا يكون متابعاً وفرق الأول بأن مقصود البين الهجران ولا يتحقق بدون التابع وعلى الأول لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الأصح كالأولى أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأريج ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتابع في الأصح لأنه أفضل (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) على الأيام لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تفرق الساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو عين مدة كاسبوع) عنه (وتعرض للتابع وفاته لزمه التسابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لأن التسابع يقع ضرورة فلا أثر لصريحه (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعاً (وإذا ذكر التسابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الظاهر) لأنه لم يلزمه إلا بحسبه والثاني يلغو لمخالفته لمقتضى التسابع وعلى الأول أن عين العارض فقال لا أخرج إلا لعيادة المرضى أو لعيادة زيد يخرج لماعنه دون غيره وإن كان أهم منه وإن أطلق فقال لا أخرج إلا لعارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعبادة والجماعة أو دنوي مباح كثناء السلطان واقتضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان المصروف إليه) أي العارض (لا يجب تداركه لأن عين المدة كهذا الشهر لأن النذر في الحقيقة لماعده (والا) أي وإن لم عين المدة كشهري (فيجب) تداركه لتمام المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا يقطع به (ويقطع التابع بالخروج) من المسجد (بلاعذر) وسيأتي بيانه في صور (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قائم ما دلهما فإن اعتمد عليهما فهو خارج وإن كان رأسه داخل (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاء المسجد ودار صديقه المجاورة له للمشقة في الأول والمثنية في الثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يغتسل فيضري في الأصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يجد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنة في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه (فإن طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه

التابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكف فلا ناسهرا يكون متابعاً وفرق الأول بأن مقصود البين الهجران ولا يتحقق بدون التابع وعلى الأول لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الأصح كالأولى أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأريج ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتابع في الأصح لأنه أفضل (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) على الأيام لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تفرق الساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو عين مدة كاسبوع) عنه (وتعرض للتابع وفاته لزمه التسابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لأن التسابع يقع ضرورة فلا أثر لصريحه (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعاً (وإذا ذكر التسابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الظاهر) لأنه لم يلزمه إلا بحسبه والثاني يلغو لمخالفته لمقتضى التسابع وعلى الأول أن عين العارض فقال لا أخرج إلا لعيادة المرضى أو لعيادة زيد يخرج لماعنه دون غيره وإن كان أهم منه وإن أطلق فقال لا أخرج إلا لعارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعبادة والجماعة أو دنوي مباح كثناء السلطان واقتضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان المصروف إليه) أي العارض (لا يجب تداركه لأن عين المدة كهذا الشهر لأن النذر في الحقيقة لماعده (والا) أي وإن لم عين المدة كشهري (فيجب) تداركه لتمام المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا يقطع به (ويقطع التابع بالخروج) من المسجد (بلاعذر) وسيأتي بيانه في صور (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قائم ما دلهما فإن اعتمد عليهما فهو خارج وإن كان رأسه داخل (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاء المسجد ودار صديقه المجاورة له للمشقة في الأول والمثنية في الثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يغتسل فيضري في الأصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يجد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنة في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه (فإن طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه

٥٢ ل ج صلى الله عليه وسلم لم يكن عن نذره واجب عن الأخير بأنه كان إذا عمل شيئاً دام عليه فهو في معنى المنذور (قوله) أو إحدى رجليه لو أخرج إحدى رجليه واعتمد عليهما قال السنوي ففيه نظر ولو انطجع وأخرج بعض يده فهل يعتبر بالمساحة أو بالثقل الظاهر الثاني (قول) المتن ولا الخروج لقضاء الحاجة أي وإن كثر لعارض كما سيأتي (قوله) ودار صديقه يحتمل أن يكون مثله دار أموله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل (قوله) أو عدل علله الرافعي لما فيه من إنشاء السير بعد قضاء الحاجة قد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج لعيادة المريض قاطع ومثل عيادة المريض زيارة القادم وصلاة الجنائز فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة ولم ينتظرها ولم يعرج جاز وجعل الامام والغزالي قدر صلاتها حدثاً للوقفة اليسيرة واحتملها السائر لأغراض * فرع * لا يجوز الخروج لغسل العبد أو الجمعة في أصح الوجهين

(قوله) بل يمشي على متجته فلو بناطاً أكثر من ذلك ضرر (قوله) كما ذكره الضمير فيه يرجع للاظهر من قوله في أظهر القولين (قوله) قولان أو وجهان سبب هذا أن الخلاف يخرج فهم من عبرته بالقولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين وكل صحيح لأن المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله) ويجعل زمان الاذان الخ أي فلا يقضى أيضاً كما يأتي في كلام الشارح (قول) المن الأوقات (٢٠٦) قضاء الحاجة قال الرافعي

ل قضاء الحاجة لعارض يقضيه قبيل يضر لندوره والاصح لا يضر نظر الى جنسه ولا يكلف في الخروج لها الاسراع بل يمشي على سجيته المعهودة واذا فرغ منها واستحبى فله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعاً لها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح (ولا يقطع التسابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كما ذكره في المحرر كأن خروج لقضاء الحاجة والثاني يقطع لان المرض لا يغلب عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يحوج الى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة الى الفراش والخادم وتردد الطبيب وبما يخاف منه تلويث المسجد كلاسها لادار البول وفي الروضة كأصلها حكاية القولين في الأول والقطع في الثاني بالتقي وقيل على القولين أما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحج الخفيفة فيقطع التسابع بالخروج بسببه (ولا) يقطع (بمحض ان طالت مدة الاعتكاف) بان كانت لا تخلو عنه غالباً كشهري (فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الاظهر) وقيل الاصح لانها بسبيل من ان تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني لا يقطع لان جنس الحيض يتكرر بالجيلة فلا يؤثر في التسابع كقضاء الحاجة (ولا) يقطع (بالخروج) من المسجد (ناسياً) للاعتكاف (على المذهب) وقيل فيه قولان أو وجهان أحدهما يقطع لان البت مأور به والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات وعبر في المحرر بأظهر القولين والمكره كالناسي فيما ذكره على الرابع لولم يترك الناسي الا بعد طول الزمان فوجهان كالأكل الصائم كثيراً ناسياً (ولا) يقطع (بمخرج المؤذن الراتب الى منارة) بفتح الميم (منفصلة عن المسجد للاذان) بخلاف غير الراتب (في الاصح) فيهما والثاني يقطع فيهما لانه لا ضرورة الى صعود المنارة لا مكان الاذان على سطح المسجد والثالث لا يقطع فيهما لانها مبنية للمسجد معدودة من توابعه والأول يضم الى هذا اعتداد الراتب صعودها واستئناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الاذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج اليها لغير الاذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا يضر صعودها للاذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سميت البناء وتريعه وللأمام احتمال في الخارجة عن السميت قال لانها لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينازعه فيما وجهه وسكت على ذلك المصنف في الروضة وقال في شرح المذهب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور التسابع (بالاعتذار) التي لا يقطع التسابع بها كأوقات الحيض والجنابة وغيرهما لانه غير معتكف فيها (الأوقات قضاء الحاجة) فانه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالمستثناة لفظاً عن المدة المنذورة وكذا أوقات الادان للمؤذن الراتب كما تقدم وتقدم ان الزمان المصروف الى العارض في المدة المعتبرة لا يجب تداركه لذلك أيضاً

(كتاب الحج هو فرض) *

رحمه الله ذلك مأخذان أحدهما أن الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني أن زمان الخروج لها كالاستثنى لفظاً عن المدة انتهى وظاهر من صريح الشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي صحيح الأول ونقله عن قطع جماعة وانهم استدلو بأنه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم انه غير معتكف من الخروج قطعاً في غير قضاء الحاجة قال الاسنوي رحمه الله ما ذكره من تعميم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحداً قال به غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضاً خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض والنفاس والمرض ونحوها مما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك أن الغزالي قال فعليه قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعتذار وأشار بالاعتذار الى أمور عتدها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثنائه فحمل الرافعي هذا اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه انتهى نقلاً من شرح المناج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لأن مراد الاسنوي زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قوله) فانه الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قوله) لذلك أيضاً اسم الإشارة راجع لقوله كالمستثناة لفظاً

(كتاب الحج) *

(قول) المتن فرض أي مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعدها في الخامسة

كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولا يجب بأصل الشرع في العمر الامرة واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالنذر والقضاء (وكذا العمرة) فرض

وقيل في السادسة وصحها في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصحها القاضي عياض * فائدة * قيل لا يتصور (في) حج نطوق الامن العبد والصبي لانه يلزم بالشروع (قوله) كالنذر والقضاء وكالزوم بالشروع وفيه نظر

(قوله) لله قبل حكمة ذكرها فيهما ما كان فيهما من كثرة الرياء (قوله) في الحديث الشريف وان تعمر قال النووي هو بفتح الهمزة * فرع * لو فعل الحج بدل العمرة لم يحرز به بخلاف الغسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قوله) ولا تغتر بقول الترمذي الخ أجاب بعضهم عنه باحتمال ان يكون خرج جوابا لذلك السائل (قول) المتن وشرط صحته الاسلام أورد الوقت ومعرفة الاعمال واعتراض الثاني باعتقاده مطلقا ثم يصرف للحج أو للعمرة أول كليهما (٢٠٧) (قوله) أي الحج قال الاستوى الأولى ان يرجع الضمير الى المذكور من الحج أو للعمرة قلت عذر

الشارح رحمه الله قول المتن وانما يقع عن حجة الاسلام (قوله) فلا يصح حج كافر أي لانه ولا عنه وأما ولد المسلم اذا اعتقد الكفر فقد حكى الرويان عن والده انه يصح حجه لانه محكوم باسلامه ثم خالفه واختار انه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جزما (قوله) لقي رجا بالروحاء الخ وجه الدلالة ان الصبي الذي يؤخذ بعضده لا تميز له وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهر في أنها تجب عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحمل وانما كانت وصية أو مأذونة (قوله) وكذا الوصي الحج قال الاذري قضية كلام الشيوخ وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وان بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الاب والجد (قوله) فيرميها الحج على هذا يكون مثل ذلك مستقي من قولهم شرط مباشرة التمييز (قول) المتن من المسلم دخل فيه العبد بغير اذن سيده وان عصي وللسيد تحليله ان شاء قال الامام القرني بين صحة حج الصبي وعدم صحة اسلامه فامض انتهى وفرق بأن الحج قد يكون نفلا وبأن الاسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه واعلم ان الصبي شاب على الطاعات ولا تكتب عليه معصية بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قوله)

(في الاظهر) كالحج وقد قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي استواهما على وجه التمام والثاني انها سنة لحديث الترمذي عن جابر انه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أو اجبة هي قال لا وان تعمر فهو أفضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ على انه حديث ضعيف ولا يغتر بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي بأسانيد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعمر وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشرط صحته) أي الحج (الاسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ولا يشترط فيها التكليف (فالولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون) وان لم يحج عن نفسه أو أحرم عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الاول للولي أن يحرم عنه في الأصح في أصل الروضة والاصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبي أيضا ما روى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي رجا بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وقيل المجنون على الصبي والولي الاب والجد وان علا عند عدم الاب وقيل مع وجوده أيضا وكذا الوصي وقيل الحاكم دون الأخ والعلم والام في الأصح ولو أذن الاب لمن يحرم عن الصبي فالصحيح في الروضة صحته وفي شرح المذهب عن الاصحاب صفة احرام الولي عن الصبي أن ينوي جعله محسرا فيصير الصبي محسرا بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح ويطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره عرفة والمزدلفة والمواقف ويسأله الاجار فيرميها ان قدر والارمى عنه من لارمى عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى بنفسه وظاهر ان المجنون كغير المميز فيبذل كره والغنى عليه لا يحرم عنه غيره لانه ليس برأى العقل وبرؤه مرجوح على القرب (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز بالغاً كان أو غير بالغ حراً كان أو عبداً فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقدم اقتضار المميز الى اذن الولي) وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا باشره المكلف أي البالغ العاقل (الحرة) وان لم يكن غنياً (فيجزئ حج الفقير) كما لو تحمل الغنى خطر الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) اذا اكلا بعده قال صلى الله عليه وسلم أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي بأسناد جيد كما قاله في شرح المذهب (وشرط وجوبه الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال تعالى من استطاع اليه سبيلاً أم الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الاصول فان أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها الا في المرتدان الحج يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ذكره في شرح المذهب * تتمه * العمرة

فلا تصح مباشرة المجنون أي ولو في الوقوف بعرفة قال الاذري وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المذهب نسبة تصحيح العمرة الى الرافي وهو غلط (قوله) قال الله من استطاع اليه سبيلاً وهو اجماع أيضا (قوله) باستطاعته في الردة فاذا أسلم كف به حتى لو مات بعد الاسلام وقبل التمكن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الا على مسلم وكذلك لا أثر للوجوب أعني غير العقاب فيما لو استمر مرتدا حتى مات ادلا سبيلا الى الحج عنه في حال ردته

(قول) المتن وأوعيته حتى السفره كأنقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول) المتن ومؤنة ذهابه هذا يعني عما قبله (قوله) وعبرة المحترج هي أحسن الأيام الأولى أجرة السفر خاصة (قوله) من يلزمه نفقتهم ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وإن لزمته نفقتها (قوله) أي أقارب ولومن الأم (قوله) أي لم يكن له واحد منهما دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما إذا انتفيا معا * فرع * ينبغي أن يكون مثل الأهل والعشيرة علم بسر حرقة له بالحجاز (قوله) لما في الغزبة من الوحشة بدليل تغريب الزاني (قول) المتن كان يكسب في سفره قال الاستنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج فهل يجب (٢٠٨) عليه لم يصير جوابه غير أنا نقول إن كان

على القول الظاهر بفرضيتها كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط وأحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه وإيابه) وعبرة المحترج وما يحتاج اليه في السفر مدة الذهاب والإياب وعبرة الروضة أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج اليه في السفر فإن كان له أهل أو عشيرة اشترط ذلك لذهابه ورجوعه وإن لم يكن فكذلك على الأصح (وقيل إن لم يكن له ببلده) بهاء الضمير (أهل) أي من يلزمه نفقتهم (وعشيرة) أي أقارب أي لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الإياب) المذكورة من الزاد وغيره لأن البلاد في حق مثله متقاربة والأصح اشتراطها لما في الغربة من الوحشة ولتزعج النفوس إلى الأوطان ويجري الوجهان في اشتراط الرحلة للرجوع وسبأني وليس المعارف والأصدقاء كالعشيرة لأن الاستبدال بهم متيسر (فلو) لم يجد ما ذكر لكن (كان يكسب) في سفره (ما ينبغي برأيه) ومؤنة (وسفره طويل) أي مرحلتان فأكثر (لم يكف الحج) لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض ويتقدير أن لا ينقطع فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة (وإن قصر) أي السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بأن يخرج له قلة المشقة فيه بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل يوم إلا كفاية يومه فلا يلزمه لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فتضطر (الثاني) من الشروط (وجود الرحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان) سواء قدر على المشي أم لا لكن يستحب للقادر عليه الحج (فإن لحقه بالرحلة مشقة شديدة اشترط وجود محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ذكره الجوهري (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) فإن لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وإن وجد مؤنة المحمل بتمامه قال في الشامل ولولحقة مشقة عظيمة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق المحامي وغيره أن المرأة تعتبر في حقها المحمل لأنه أستر لها (ومن ينسب بينها) أي مكة (دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الرحلة (فإن ضعف) عن المشي (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الرحلة والمحمل أيضا إن لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجودهما فالمراد التمكن من تحصيلهما بشراء أو استئجار بشئ المثل أو أجرة المثل (ويشترط كون الزاد والراحلة) بما ذكرهما (فأصلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في المحترج وغيرها كالسكوة وسواء في الدين الحال لأنه ناجز والحج على التراخي والمؤجل لأنه إذا صرف ماله إلى الحج فقد يحل الأجل ولا يجد ما يقضي به الدين وقد تخفرت له المسبة فتبقى ذمته مهونة ولو كان ماله ذمته في ذمة إنسان فإن أمكن تحصيله في الحال فكالحاصل والافكال معدوم (والأصح اشتراط كونه) أي المذكور والفاضل

على دون مسافة القصر وجب لأنهم إذا كافوه مثل ذلك في السفر في الحضر أولى فإن كان طويلا فليفتح أيضا الوجوب لاستقاء المحذور المبذور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول) المتن الراحلة قال الجوهري هي الناقة التي تصلح لأن ترحل وقال في شرح المذهب هي البعير الخفيف ثم الحمار ونحوه كالراحلة (قول) المتن المشقة شديدة قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قوله) بأن وجد مؤنة الحمل بتمامه قال في الوسيط لأن بذل الزائد خسران لا مقابل له انتهى قال الاستنوي وقضيته أن الذي يحتاجه من الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضي تعيين الشريك قال الزركشي والأول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه انتهى (قوله) ولولحقة إلى آخره لو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي المعروفة الآن بالمحارة ولكنه قادر على الركوب في المحفة التي تكون بين جبلين وتمكن من مؤنتها فظاهر لزوم وتوقف الأمر على ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول) المتن دون مرحلتين أي من مكة نفسها لا من الحرم بخلاف المسافة فيمن هو من حاضري المسجد الحرام فإنها معتبرة من الحرم رعاية

للتخفيف في الموضوعين (قول) المتن ومؤنة قال الجوهري هي الكلفة تقول مأنة مأنة كسألته أسأله ومؤنة أمون كقلت عما ذكر أقول ويدخل فيها اعفاف والدواجرة الطيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا لكن قالوا أيضا أن احتياج الشخص إلى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن ينخص ذلك بما إذا لم يبلغ به الحال إلى أن يجب اعفاف نفسه إن قلنا بوجوبه فإن اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قوله) فقد يحل الأجل أي بموت أو غيره كإسبأني وسواء كان الدين لله تعالى أو لآدمي

(قول) المتن عن مسكنه لاحتاج للسكنى (٢٠٩) بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب فقط أم على الدوام (قوله) ما يليق به الضمير فيه يرجع

للطريق من قول المتن أمن الطريق (قول) المتن أو رصدا لو كان الباذل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبى فقال في المهمات القياس عدم الوجوب للمنة والرصد يسكون الصادق فتحها المترقب للشيء والمراد الامن العام فلا تمتد الى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكعدم كما بحثه الاذرى وهو ظاهر (قول) المتن وجوب ركوب البحر بحث الاسنوى تحريم السفر بالولد فيه للعدو واعترضه الزركشى بأن غاية ذلك التغرير وهو جائز محافظة على الاجر للولد كما في احضاره في الغزو والرضع له (قوله) في بعض الاحوال قد يقال هذا الا بلاثم غلبة الهلاك (قوله) ففيها خلاف مرتب أى على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فان لم توجه الح (قول) المتن وان يلزمه الح بحث الزركشى ان القدر اليسير الرائد فيها على أجرة المثل يقتصر (قوله) بفتح الموحدة وسكون المعجمة زاد الاسنوى وبالمهمة أيضا ونه على انها تعجمية معربة (قوله) والخلاف وجهان اعتراض على المصنف في عطفه على الاظهر ولذا لم يقدره الشارح فيما سلف (قول) المتن ثمن المثل أى سواء كان غاليا أو رخيصا (قول) المتن في كل مرحلة استشكله المتأخرون فان أريد المرحى فربما يقرب (قوله) لوجوب الحج عليها خراج الجواز فانه ثابت اذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفس فيتبع عليها وان وجدت عددا من النسوة هذا ولو تكن الذى نص عليه الشافعى ان السفر الواجب يكسفى فيه بواحدة (قول) المتن أو محرم شرط العبادى في المحرم ان يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم طاهر كلامهم اعتباره حتى في حق المحجوز

عماد ذكر (فاضلا) أيضا عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته لزمانته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفى بالاكتراء والخلاف فيما اذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار ووفى ثمنه بمؤنة الحج أو كانا نفسيين لا يليقان بمثله ولو أبدا لهما الوفى التفاوت بمؤنة الحج فانه يلزمه ذلك جزما ولا يلزم أن يأتى في التفسيرين المؤلفين الخلاف فهما في الكفارة لانها بادلالة في الروضة معترضاه قول الرافعى لا بد من عودته هنا (و) الأصح (انه يلزمه صرف مال تجارته اليهما) أى الى الزاد والراحلة عماد كرمهما وفارق المسكن والعبد لانهما يحتاج اليهما في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه لثلا يلحق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها الى ما ذكر في الأصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كسبه للحج في الأصح لحاجته اليها الا ان تكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره في شرح المذهب ولو ملك ما يمكنه به الحج واحتاج الى النكاح لخوفه الغنى فصرف المال الى النكاح أهم لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصححه في الروضة (الثالث) من اشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب ما يليق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عدوا أو رصدا ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج) عليه وان كان الرصد يرضى بشئ يسر ويكره يذل المال لهم لانه يحرضهم على التعرض للناس وسواء كان الدين يخافهم مسلمين أم كفارا لكن ان كانوا كفارا وأطاعوا مقامهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقاوتلهم لينا لواناب الحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وان كان أبعد من الاول اذا وجد ما يقطع به (والاظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له سواه (ان غلبت السلامة) في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزما وان استوى الامر ان فوجها قال في الروضة أحدهما لا يجب واذا قلنا لا يجب استحب على الأصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا ففي التحريم وجهان قال في الروضة أحدهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطقا للزوم للظواهر المطلقة في الحج وعدم اللزوم لما في ركوبه من الخوف وخطره هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الاهوال ولانها عورة معرضة للانكشاف وغيره لضيق المكان فان لم توجهه عليها لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة كحجيجون ونحوه في حكم البحر لان المقام فيها لا يطول والخطرفها لا يعظم (وانه يلزمه أجرة البذرة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى الخفارة لانها من أهلب الحج فيشترط في وجوبه القدرة عليها والثاني يقول هي خسران لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للامام وفي شرح المذهب عن جمهور العراقيين والخراسانيين انه اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحمله على ارادة ما يأخذ الرصدون في المراصد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حملها منها ثمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فان كان لا يوجد بها خلوقها من أهلها وانقطاع المياه أو كان يوجد بها أكثر من ثمن المثل لم يجب الحج (وعلف الدابة في كل مرحلة) لان المؤنة تعظم بحملها لكثرة وفي شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (ان يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والأصح انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع

(قوله) فاستغنى المخالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله تحرم عليه الخلوة بين أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينافي ما سلف له من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قوله) في محمل دفع لاعتراض الاسنوي بأن (٢١٠) المتقدم في الشرط الثاني في عبارته

القدرة على الراحة يعني الخلوة عن الحمل فتكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقد روى على الركوب في الحمل وجبت المباشرة انتهى والحق ان المراد الراحة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يجب عليه الحج بنفسه بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الحدف لماعاء يقال المذكور هنا هو الذي سلف نعم المذكور هنا يكاد أن يكون نصرياً بما فهم من هناك فليأمل (قوله) فيجب على المستطيع في الحال انظر ما فائدة ذلك حيث لا يتقرر ولا يقضى من تركه الا ان تمكن بعد ذلك (قوله) كما تقضى منها دونه أشار بهذا الى ان الحج عنه يكون قضاء لقوات الوقت وهو العزم (قوله) قال نعم وجه الدلالة انه شبه الحج بالدين واذن له في الحج عنه والدين يجب قضاؤه وصي به أولاً فكذا الحج ومن ثم ما غلب للاجبي أن يحج عنه (قول) المتنازع قال الرافعي ان بلغ معصياً كان على التراخي وان عصب بعد ما أسير فيجب الاستتجار على الفور على الصحيح وأما الاذن لبازل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح المذهب وقبول المال اذا أوجبه كالاذن على ما يقتضيه كلامهم قال الاسنوي ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه ان وجوب المباشرة على الشخص يدعوه ويحمله على الفعل فوكل الى داعيته وذلك متفق في حق الغير فوجب المبادرة انتهى وقيد القبول بكون البازل مخيراً بين الفور والتراخي (قول) المتنازع لا يشترط الخ لو كان عاجزاً عن كسبها ينبغي ان يعتبر

تقطع بحما عتهن والثاني يشترط وجوده ليتمكن الرجال عنهم ويعينهن اذ انابن أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (انه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الا بها) لانه من أهبة سفرها ففي حديث الشيخين لا تسافر امرأة الا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فادام لم يخرج الا بأجرة لا يجب الحج عليها والمسئلة مبنية على أجرة البذرة وأولى بالزوج ويظهر ان أجرة الزوج كأجرة المحرم قال في شرح المذهب الخنثي المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة فان كان معه نسوة من محارمه كاخواته وعماته جاز وان كن أجنيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بين ذكره صاحب البيان وغيره انتهى وقال قبل هذا يسير المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن معترضة بقول الامام وغيره بحرمة ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخنثي المحقق للرجل احتياطاً (الرابع) من الشروط (ان ثبت على الراحة بلا مشقة شديدة) في محمل فن لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت عليها في محمل بمشقة شديدة لمرض أو غيره لا يجب عليه الحج بنفسه بخلاف من اتفقت عنه المشقة في المحمل فيجب عليه الحج كما تقدم (وعلى الاعمى الحج ان وجد قائداً) مع الشروط المذكورة بقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استتجاره وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لفسده كغيره) وفي وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر ان أجرته كأجرة المحرم * تنبيه * يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكرنا البغوى وغيره انه يشترط ان يجدر فقة يخرج معهم على العادة قال المتولي فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما ما كان السير وهو ان يبقى زمن يمكن السير فيه الى الحج السير المعهود فتقل الرافعي عن الاثمة انه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط استقراره في ذمته ليجب قضاؤه من تركه لومات قبل الحج وليس شرطاً الاصل الوجوب فيجب على المستطيع في الحال كالصلاة تحب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن التمكن من فعلها وصوب في الروضة الاول وأجاب عن الصلاة بأنها انما تجب في أول الوقت لا مكان تنبهما (النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فن مات وفي ذمته حج وجب الاجحاج عنه من تركه) كما يقضى منها دونه فلو لم يكن له تركه استحب لوارثه ان يحج عنه فان حج عنه بنفسه أو باستتجار سقط الحج عن الميت ولو حج عنه أجني جاز وان لم يأذن له الوارث كما يقضى دونه بغير اذن الوارث ويرأ الميت به ذلك كله في شرح المذهب وروى مسلم عن بريدة ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال جى عنها وروى النسائي وغيره باسناد جيد ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج عن أمه فقال ارأيت لو كان على أيلك دين قضيته عنه أكان ذلك يجزئ عنه قال نعم قال فاحج عنه (والعضوب العاجز عن الحج بنفسه) لكبر أو غيره (ان وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل لزمه) الحج بها (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة) فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهاباً واباً) فانه اذا لم يضارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم ولو لم يجد الا أجرة ماش وجب استتجاره في الاصح اذا لم يشق عليه في مشي الاجير بخلاف ما اذا حج

(قوله) في معنى التفسير للعضوب من العضب وهو القطع لانه قطع عن الحركة ويقال المعصوب بالاصاد المهمة كأنه قطع عصبه فائدة لا يشترط ان يعرف من استوجره عنه بل يكفي أن ينوي عن من استوجره عنه (قول) المتن الولد أي بعد أو قرب وارتنا أو غير وارت وفي الخادم عن الشاشي انه يشترط في المطاع عدم المال وفيه نظر (قول) المتن وجب قبوله وبعد القبول يكون فعل البازل على التراخي (قوله) ماشيا الى آخره بحث بعضهم وجوب القبول اذا كان السفر قصيرا * فرع * لو بذل لوالديه معا يصره بعد ذلك لمن شاء منهما والاب أولى * (باب المواقيت) * هو في اللغة الحد وأصله الزمان كذا في الاسنوي وقال الجوهرى الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (٢١١) (قول) المتن وذو القعدة هو يفتح القاف ويجوز الكسر والفتح بكسر الحاء

ونفسه يشق عليه المشي وقوله العاجز الى آخره صفة كاشفة في معنى التفسير للعضوب (ولو بذل) بالجمة أي أعطى (ولده أو أجنبي مالا لاجرة لم يجب قبوله في الاصح) لما فيه من المنية الثقيلة والثاني يجب لحصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي وبذل الاب المال كبذل الابن أو كبذل الأجنبي فيه احتمالا لذكرهما الامام أحدهما الأول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج (وجب قبوله) بالاذن له فيه (وكذا الأجنبي في الاصح) والمنية في ذلك ليست كالمنية في المال الا ترى أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بجال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة بيده في الاشغال ومقابل الاصح يفرق بان الولد بضعة منه فنفسه كنفه بخلاف غيره والاخ والاب كالأجنبي لان استخداهما حماية فلو بذل الولد أو الوالد الطاعة للحج ماشيا في وجوب قبوله وجهان أحدهما في الروضة لا يجب لانه يشق عليه مشيها بخلاف مشي الأجنبي ولو طلب الوالد من الولد ان يحج عنه استحب له اجابته كذا ذكره في شرح المذهب ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع فان كان بعد احرامه لم يحجز أو قبله جار في الاصح واذا كان رجوعه الجائز قبل ان يحج أهل بلده تينا انه لم يجب على الاب * روى الشيخان عن ابن عباس ان امرأه من ختم قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده أدر كنت أبي شيئا كبيرا لا يستطيع ان يثب على الرحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

* (باب المواقيت للحج والعمرة زمانا ومكانا) *

(وقت احرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل) بالايام بينها (من ذي الحجة وفي ليلة النحر) وهي العاشرة وجه انها ليست من وقته (فلأحرم به في غيره وقته ان فقد عمره على الصحيح) لان الاحرام شديد التعلق والازوم فاذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف الى ما يقبله وهو العمرة والثاني لا ينعقد عمرة كمالا ينعقد حجا وله * كمن يتحلل بعلم عمرة كمن فات حجه فعلى الاول اذا أتى بعلم العمرة سقطت عنه عمرة الاسلام بخلاف الثاني وسواء في الانعقاد الجاهل بالحال والعالم به والاول هو الراجح من أصح الطرق الحاصلة لقولين بما تقدم والثانية قاطعة بالثاني والثالثة تقول ينعقد احرامه معها فان صرفه الى العمرة كان عمرة صحيحة والاحتلال بعلم عمرة فهذه من مقابل الصحيح أيضا وعبر به دون المذهب اشارة الى ضعف الخلاف (وجميع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد يمتنع الاحرام بها لعارض كالعاكف على البيت والرمي لا ينعقد احرامه بها لجزءه عن التشاغل بعلمها

معارض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالذهب أيضا (قول) المتن لاحرام العمرة أي دائما * فرع * ذهب المزني الى ان العمرة لا تجوز في العام الامر واحدة * فرع * قال البندنجي يجوز ان يستمر على احرامه بالعمرة أبدا ويكملها متى شاء قال الاذري وفي النفس منه شيء (قوله) كالعاكف بمنى أي وان كان بعد التحلل ومن هنا أخذ انه لا يجوز حجتان في عام واحد بان يدفع بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مكة ويعود الى الموقف قبل الفجر وقد حكى الاجماع على ذلك لكن التعليل بالاستغال في المسئلة الاولى ضعيف لانه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها الا بعد النحر من منى أو في وقت من تلك الايام غير مشغول فيه بحيث ولا رمي ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويني أن من ترك منى والرمي وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة وبحث الزركشي عدم الجواز بعد النحر قبل الوداع ان جعلناه من المناسك

(قول) المتن نفس مكة في العجيين عن جابر انهم في حجة الوداع أحرموا بالاطمح متوجهين الى منى وذلك يقتضي ان يراد بمكة جميع الحرم واختاره المحب الطبري لذلك خلاف ما عليه الاصحاب (قول) المتن المتوجه عبره ليشمل أهلها وغيرهم (قول) المتن ومصر أو ورد البارزي انه ينبغي أن يحرم المصري من بدولانه ميقات أهلها كما ان الشامي يحرم من ذي الحليفة ولا يصبر للحجفة قلت فيه نظر فان الحجفة ونحوها قال الشارع فيها انها لأهلها وللمار بها ولا كذلك من دون الميقات كما بدرفاه لم يقل فهذا (٢١٢) ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الاشكال

من أصله حيث قال ان أهل بدر ميقاتهم الحجفة وقد نقلت كلامه على هامش شرح البهجة (قول) المتن والمغرب الحجفة قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضا احرام المصري الآن من رابع سابق على الميقات لان الحجفة بعده بماء الى مكة (قوله) وهو الطرف الا بعد الحج قال الاسنوي مثله من أراد الاحرام من قريته الا فضل أن يحرم من طرفها الا بعد (قوله) بينة أو يسرة أي لا بجهة الوجه ولا بجهة الظهر وكذا قال الاسنوي رحمه الله (قوله) بأن كان طريقه بينهما خرج مالو كان في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة الاسنوي سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معاً في جهة واحدة (قول) المتن أبعدهما من مكة قال الاسنوي وهو الذي يحاذيه قبل محاذاة الآخر قال أمالو حاذاهما معا فانه يحرم من موضع المحاذاة قال الرافعي ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعد الى مكة لا تخراف الطريق لكن هل ينسب الاحرام حينئذ الى الأبعد أم الى الأقرب وجهان حكاهما الامام قال وتظهر فائدة هما فيما اذا جاوز الميقات بغير احرام وأراد العود لدفع الاساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع الى الأطول أو الأقصر (قوله) أي الى مكة طاهره ان الوجه الثاني يعتبر القرب

(والميقات المسكن للحي في حق من بمكة) من أهلها وغيرهم (نفس مكة) للحديث الآتي (وقبل كل الحرم) لاستواء مكة وما وراءها من الحرم في الحرمة وقوله للحي يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن يخرج القارن الى أدنى الحل كالوأفرد العمرة (وأما غيره فيقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحجفة ومن نهامة اليمن يلم ومن نجد والجزاز قرن ومن المشرق العراق وغيره (ذات عرق) روى الشحان عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل الشام الحجفة ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن يلم وقال هن لهن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعي في الام عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل الشام ومصر والمغرب الحجفة وروى أبو داود والنسائي وكذا الدارقطني باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق (والأفضل أن يحرم من أول الميقات) وهو الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرماً (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقاً لا يتهى الى ميقات) مما ذكر (فان حاذى) بالعجم الذال (ميقاتاً) منها أي سامته بمنية أو يسرة (أحرم من محاذاته) سواء كان في البرأ في البحر (أو) حاذى (ميقاتين) منها بأن كان طريقه بينهما (فالأصح انه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فان تساوى في المسافة الى مكة أحرم من محاذاتهما سواء تساوى في المسافة الى طريقه أم تقاوتا ومسئلة الخلاف مفروضة في الروضة كأصلها فيما اذا تساوى في المسافة الى طريقه وفيهما لو تفاوت الميقاتان في المسافة الى مكة والى طريقه فهل الاعتبار بالقرب اليه أو الى مكة فيه وجهان أحصهما الاول (وان لم يحاذ) ميقاتاً (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه) من قرية أو حلة لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتاً غير مريد نكاحاً أراد في ميقاته موضعه) لما ذكر في الحديث أيضا (وان بلغه مريداً) نسكا (لم تجز مجاوزته بغير احرام) قال في شرح المذهب بالاجماع (فان فعل لزمه العود) اليه (ليحرم منه الا اذا) كل له عذر كأن (ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المذهب أو كان به مرض شاق فانه لا يلزمه العود (فان لم يعد) للعذر أو غيره (لزمه دم) اذا أحرم لاساءة بترك الاحرام من الميقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فلهرق دمارواه مالك وان عاد وأحرم من الميقات فلا دم عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والغزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاد بعد مسافة القصر فعليه دم (وان أحرم ثم عاد) الى الميقات (فالأصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك

الى مكة وفيه نظر فالظاهر والله أعلم ان المراد القرب والبعد من مكة أي فيكون الاعتبار الا بعد من مكة لئلا يلام مسلف نظيره (قول) سقط المتن أحرم على مرحلتين قال ان الرفعة هذا الحكم من تخرج الامام رحمه الله (قوله) لما ذكر في الحديث أيضا مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك ممن أراد الحج والعمره (قوله) اليه أو الى مثل مسافته من ميقات آخر (قول) المتن ليحرم بوجههم انه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مراداً (قوله) اذا أحرم أي بالحج في تلك السنة أو بالعمره مطلقاً

(قوله) وأداء المناسك بعده هو اخترازم عن المسئلة الآتية (قوله) اطلاق الغزالي دفع لما اعترض به الاسنوي من أن مقابل الاصح فيما لو عاد بعد التلبس بنسك ما قيل أنه لا يضرك التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر اطلاق المصنف انتهى وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الاصحاب بحكاية ما اقتضاه اطلاق الغزالي (قوله) عالما بالحكم لم يقل أيضا عالما بالميقات أو جاهلا به لأن المقيم بأي ذلك اذ هو فمين بلغ الميقات مریدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتذار انظر (قول) المتن من دويرة أهله قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الرافعي طول الاحرام هنا ولم يراعه فمين أراد الاحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على ان الخروج الى التعميم أفضل من الحديبية (٢١٣) (قوله) لأنه أكثر عملا وأيضا قد فسر عمر وعلى رضي الله عنهما الاتمام في الآية بذلك (قول)

المتن قلت الميقات أظهر قال ابن الرفعة قد علمت عماد كراهة أن تقدر يمين الاحرام على الميقات المكانية سائق ولا كذلك الزماني والفرق أن المكانية مبني على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني انتهى أقول ولأن تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات الممكروهة دون الاماكن الممكروهة * فرع * لو نذر الاحرام من دويرة أهله انعقد نذره كالأول نذر الحج ماشيا (قوله) أنه صلى الله عليه وسلم بدل (قول) المتن ومن بالحرم تعبيرة بمن في هذا وفي الذي قبله يفيد أنه لا فرق في هذا بين المكي وغيره وهو كذلك (قول) المتن ولو بخطوة لو أراد أن يحرم قارنا ساغ له ذلك من مكة على الاصح كما سلف صدر الباب * فرع * لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جاز الاحرام بالعمرة فيما يظهر (قول) المتن سقط الدم قال الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبنا الدم لم يجوز فعل ذلك بل يجب الخروج قبل الاحرام وان لم توجه جاز فعل ذلك بل يستحب كما رأيت في المجموع

سقط الدم) عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما وأداء المناسك بعده (والا) أي وان عاد بعد تلبسه بنسك (فلا) يسقط الدم لتأذي النسك باحرام ناقص وسواء كان النسك ركعا أو قوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأكيد الساءة بإنشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بان لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وعبر في الروضة في التفصيل بالذهب ولا فرق في لزوم الدم للجواز بين أن يكون عالما بالحكم ذكره أو ناسيا أو جاهلا به ولا اثم على الناسي والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من دويرة أهله) لأنه أكثر عملا (وفي قول) الأفضل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للحديث الصحيح والله أعلم) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمرة الحديبية من ذي الحليفة روى الاوّل الشيخان من رواية جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم بميقات الحج) لقوله في الحديث السابق من أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي جهة شاء فحرم بها لأنه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التعميم فاعتقرت منه رواء الشيخان والتعميم أقرب أطراف الحل الى مكة على ثلاثة أميال منها وقيل أربعة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمره به لضيق الوقت رحيل الحاج (فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته) عن عمرته (في الاظهر وعليه دم) تركه لا احرام من الميقات والثاني لا يجوز له لأن العمرة أحد النسكين فليست شرط فيه الجمع بين الحل والحرم كالحج لا بد فيه من الوقوف بعرفة وهي من الحل (فلو خرج) على الاوّل (الى الحل بعد احرامه) فقط (سقط الدم على المذهب) والثاني تخريجه على الخلاف في عود من جاوز الميقات اليه محرما ووفق الاوّل بأن المجاوز مسمى بخلاف المحرم من مكة فانه شبه بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاع الحل) للاحرام بالعمرة (الجعرانة ثم التعميم ثم الحديبية) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرمها من الجعرانة رواه الشيخان وأمر عائشة بالاغتسال من التعميم كما تقدم وبعد احرامه بها بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول اليها من الحديبية فصده المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والاوّل بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق المدينة والتعميم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة

٥٤ ل الحاصل والتحرير للجبر جاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستحباب انتهى (قول) المتن الجعرانة قال يوسف بن ماهك اعتمر من الجعرانة ثلثمائة نبي عليهم الصلاة والسلام (قول) المتن ثم التعميم سمي بذلك لأن على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نهمان (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم الخ استشكل بأنه اذا عارض قوله وفعله وعلم التأخر كان ناحيا لا متقدما فكيف تقدم الجعرانة على التعميم وقد يجب بانه انما أمر بالتعميم لضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب يشكك عليه أفضلية التعميم على الحديبية (قوله) والحديبية على ستة فراسخ الخ قال الرافعي وقد ظهر بهذا ان التفضيل ليس لبعده المسافة وقصرها انتهى أقول من ثم استشكل الاسنوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من دويرة أهله

* (باب الاحرام الح) * (قوله) أى الدخول فى النسك كذا نقله النووى رحمه الله عن الازهرى واقصر عليه ويطلق أيضا على نية الدخول فى ذلك ووجه التسمية ظاهر (قوله) وروى الشافعى الح هو دليل الاطلاق السابق فى المتن واستدل أيضا بحديث ابى موسى وعلى لمبيت باهلل النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كذا استدلل الامام وخالفه العلماء لأن الذى فى حديثهما ايهام لا اطلاق قال السبكي اذا جاء ايهام جاز الاطلاق (قوله) فأمر الح انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بأن المراد ينتظر هل يؤمر وبالادوام على فاعنوا أو فسخه أو ضم شئ اليه (قول) المتن فلا يصرفه الى الحج فى أشهره قبل يثكل على تعليق العبد الطلقة الثالثة ثم يعتق * فرع * اذا قلنا بالجواز كان الاحرام حاصلًا وقت الصرف للحج لافى وقته (قوله) طف بالبيت قد سلف (٢١٤) ان لنبي صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا

* (باب الاحرام) *

أى الدخول فى النسك (ينعقد معينا بأن ينوى حجاً أو عمرة أو كليهما ومطلقاً بأن لا يزيد) فى النية (على نفس الاحرام) روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحجة أو عمرة فليقلع ومن أراد أن يهل بحج فليقلع ومن أراد أن يهل بعمرة فليقلع وروى الشافعى انه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أى نزول الوحى فأمر من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجاً (والتعيين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) أفضل ليمكن من صرفه الى ما لا يخاف فوته (فان أحرم مطلقاً فى أشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين أو اليهما ثم اشتغل بالاعمال) ولا يحزى العمل قبل النية (وان أطلق فى غير أشهره فلا يصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج فى أشهره) والثانى ينعقد مما قبله صرفه الى عمرة وبعد دخول الأشهر الى حج أو قرآن فان صرفه الى الحج قبل الأشهر كان كالاحرام بالحج قبل أشهره فنعقد عمرة على الصحيح كما تقدم (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى الشيخان عن أبى موسى انه صلى الله عليه وسلم قال له لم أهلت فقلت لمبيت باهلل النبي صلى الله عليه وسلم قال فقد أحسنت طف بالبيت وبالصفاء والمروة وأحل (فان لم يكن زيد محرماً انعقد احرامه مطلقاً) ولغت الاضافة الى زيد (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينقد) احرامه كالموقوف ان كان محرماً فقد أحرمت فلم يكن محرماً وقرئ الأصح بأن فى المقيس عليه تعليق أصل الاحرام بخلاف المقيس (وان كان زيد محرماً انعقد احرامه كاحرامه) ان كان حجاجاً وان كان عمرة فعمرة وان كان قرآناً فقرآن وان كان مطلقاً فطلق ويتخير كما يتخير زيد ولا يلزمه الصرف الى ما يصرف اليه زيد وان عين زيد قبل احرامه انعقد احرامه مطلقاً وقيل معناه وان كان احرام زيد فاسدا انعقد له مطلقاً وقيل لا ينعقد له (فان تعذر معرفة احرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كفى الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارنا) بأن ينوى القران (وعمل أعمال النسكين) ليتحقق الخروج عما شرع فيه

* (فصل المحرم) أى مرید الاحرام (ينوى) أى الدخول فى الحج أو العمرة أو فیهما ويستحب أن يتلفظ بما نواه ويلي فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ليك اللهم الى آخره (فان لم يلبس نية لم ينقد احرامه وان نوى ولم يلبس انعقد) احرامه (على الصحيح) والثانى لا ينقد لاطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الاحرام ولا يجب التعرض للفرضية جرماً ذكره فى شرح المذهب

وخرج ينتظر القضاء يقول أبى موسى انه أهل كاهلله صلى الله عليه وسلم يقتضى الانعقاد مبهما ولو صرف النبي صلى الله عليه وسلم احرامه الى الحج بعد ذلك فلا ينال ذلك أمره لابي موسى بأعمال العمرة أما ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرماً بحج كما هو المربح عندنا فيكون أمره لابي موسى من باب الفسخ الى العمرة خصوصية له ولا مثاله فى ذلك العام (قول) المتن فان تعذر الح قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لانه متلبس بالعبادة كالموشى فى عدد الركعات ثم لو قلنا يتجوزى فلم يظهر له شئ جعل نفسه قارنا (قوله) ليتحقق الخروج يريد اياه يبرأ من الحج دون العمرة لانه اذا كان ذلك قبل الايمان بالاعمال مثلاً فان كان محرماً بالحج لم يضر تجديد النية وادخال العمرة عليه لا يفسد حوان كل محرماً بالعمرة فاذا خال الحج عليها جاز بخلاف العمرة لا يخرج عنها الاحتمال أن يكون محرماً بالحج وان كان قد وقف ولم يطف فاذا نوى القران ثم عاد ووقف ثانياً أجره الحج دون العمرة وان طاف ثم شك فأتى عمرة ثم أحرم بالحج برئ منه فقط أيضاً ولم يتم أعمال العمرة ولا يمكن نوى القران أو

الحج وأتى بالاعمال فلا يبرأ عن شئ لأن الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز ان يكون معتمراً وان كان بعد الطواف والوقوف فى الحرم بحج أو قرآن لم يبرأ من شئ فان لم يتجزم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برئ منه وهما يدم وان أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برئ منه ولا دم * (فصل المحرم ينوى الح) * (قول) المتن فان لم يلبس نية لم ينقد احرامه وقيل فى قول ينقد وعليه اذا أطلق التلبية انعقد مطلقاً وخص الامام الخلاف بما أطلق التلبية ولم يخطر بباله قصد الاحرام أمان ذكرها كما أو معناه أو قصد ماسوى الاحرام لم يكن محرماً (قوله) والثانى الح انظر هل يشترط عليه اقتران التلبية بلفظ التلبية اظاها اشتراط والحاصل ان لفظ التلبية على هذا الوجه كلفظ التكبير فى الصلاة

في باب صفة الصلاة (ويسن الغسل للأحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رواه الترمذي وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بعمره أم هماذ كره في شرح المذهب (فإن عجز) عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (تيمم) لأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن المذدوب أولى (و) الغسل (لدخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بذى طوى رواه الشيخان وسيأتي بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بحج أم بعمره أم قران (وللوقوف بعرفة) عشية (وعجدة لفة غداة النحر وفي أيام التشريق) الثلاثة (للرمي) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسق الغسل لها قاطعا للروائح الكريهة وسواء في هذه الأغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرهما وروى مسلم أن أماء بنت عميس ولدت لمحمد بن أبي بكر بذى الحليفة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل وللأمم نظير في نية الحائض والنفساء قال الرافعي والظاهر أنهما ينويان لأنهما يقيمان مسنونا ولا يسق الغسل لرمي جرة العقبة اكتفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل لغير الأحرام تيمم أيضا وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجهه أن من عجز عن غسلها لا يقيم يأتى هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتغسل الأبط وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة أن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجعرانة والحديبية وإن أحرم من موضع قريب منها كاستنعم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للأحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أي أزار الأحرام ورداؤه (في الأصح) قياسا على البدن والثاني لا يجوز تطييبه لأنه ينزع ويلبس وأذنته ثم أعاده كان كما لو استأنف لبس ثوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير في الأول بالجواز وفي التمه بالاستحباب قال في شرح المذهب وهو غريب ولو تعطر ثوبه من بدنه فلا بأس به قطعاً (ولا بأس باستدأته بعد الأحرام ولا بطيبه لجرم) لما روى الشيخان من عائشة رضي الله عنها قالت كافي أنظر إلى ويصير الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويص بالموحدة والمهملة البريق وسواء في الاستدأمة البدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه الطيب ثم لبسه لمزمة الفدية في الأصح) كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه والثاني لا يلزمه لأن العادة في الثوب أن ينزع ويعاد فجعل عفوا ولو تطيب المرأة ثم لمزمها عذة لمزمها إزالة الطيب في وجهه لأن في العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر (وان تخضب المرأة للأحرام يدها) أي كل يدها إلى الكوع بالخناء لأنهما قد ينكشفان وان تسمع وجهها بشئ من الخناء لأنها تقوم بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الخناء ويكره لها الخضاب بعد الأحرام لما فيه من إزالة الشعث ولا يخضب الرجل والخشي للأحرام (ويتجرد الرجل لأحرامه عن مخيط الثياب) لينتفي عنه لبسه في الأحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويتجرد بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المذهب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب لغيره (ويلبس أزارا ورداء أيضين) جديدين والأفغولين (ونفلين وبعلى ركعتين) للأحرام وتغني عنهما الفريضة روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أحرم في أزار ورداء وأنه صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنائز حديث البسوا من ثيابكم البياض وقال

(قول) المتن ويسن الغسل الخ ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكس على قول الأصوليين الكراهة ما فيه نهي مقصود فإنه لم يردنهي هنا قاله الرافعي قال الإمام كل مندوب صح الأمر به قصداً كره تركه انتهى واعتسل الشافعي للأحرام وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن نذب فيه فإن له تأديراً في جلاء القلوب وازهاب درن الغفلة يدرك ذلك أرباب السلوب الصافية (قول) المتن فان عجز الخ لو أخره إلى بعد كان أولى بحج هذا سائر الأغسال (قوله) مستحبة لكل داخل محرم وكذا إحلال (قول) المتن غداة النحر طاهره أن رفته يدخل بالفجر (قوله) ويستحب أن يتأهب الخ ومن السن السواك أيضاً قاله السبكي (قوله) وينبغي تقدم هذه الأمور لو كان خسا طلب تأخيرها (قوله) أي أزار الأحرام ورداؤه ومشله ثياب المرأة (قوله) في الأول متعلق بقول المتن في الأصح (قول) المتن لكن لو نزع ثيابه الخ كذلك لو وضع يده عليه عهد الزمة الفدية (قوله) لأنها الخ عبارة الاستوى لأنها ما مودة بكشفها انتهى وإنه قول أحسن (قوله) ويتجرد بالرفع الخ أي فيكون التجرد واجباً وجوز غيره أن يكون منصوباً عطفاً على ما سلف فيكون مستحباً ويبادر بالنزع عقب الأحرام وفي المسئلة كلام طويل في شرح الروض وشرح الأذرع وغيرهما

(قوله) أى استوت قائمة قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن الأصحاب (٢١٦) عبروا عنه بالاختلاف السير (قوله)

رفقة هم الجماعة يرتفق بعضهم ببعض (قول) المتن في طواف القدوم مثله غيره من الطواف السندوب فيما يظهر أى فيجرب فيه الخلاف (قوله) ويرفع استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك إلى تشويش على المصلين (قول) المتن ولفظها ليك الح أسله ألبى لبيك فحذفت التون من المتن للاضافة والفعل مضمر وجوبا والمعنى على كثرة الإجابة لا خصوص التنية (قوله) ويستحب تكريرها ثلاثا وأن يقف وقفة لطيفة على قوله والمك (قوله) وهو مشى مضاف سقطت التون للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وليس المعنى على التنية فقط بل ان أراد كثرة الإجابة وأصل الفعل منه البلب فاستقلوا ثلاثا بات فأيديلو الثالثة ياء كافي تطبعت قلبوا الباء ياء

(باب دخول مكة الح)

(قول) المتن دخولها الأفضل أن يكون نهرا وما شيا وحافيا قال في المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومرتبة على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فزمني على النار وأمني من عذاب يوم تبعث عبادك واجعلني من أولائك وأهل طاعتك (قول) المتن وأن يغتسل قد سلف سنية هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كاستين التين وهي إلى السفلى أقرب سميت بذلك لاشتمالها على بئر مطوية بالحجارة أى مبنية والطى البناء وهو مقصور ويجوز تنوينه وعنده باعتبار إرادة المكان والبقعة هذا إذا جعل طوى علما أما إذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذراعا كما في العرف لا غير

ابن المنذر ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم في أزاوراء ونعاب انتهى ورواه أبو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته) أى استوت قائمة إلى طريقه (أو توجه لطريقه ماشيا) روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل حتى انبعثت به دابته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اهللنا أن نحرم إذا توجهنا (وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالساروى الترمذى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته) أى الرجل (بها) بحيث لا يضرب بنفسه (في دوام إحرامه) هو متعلق بالكثرة ورفع أى مادام محرم ما في جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصا (عند تغاير الأحوال) كحجب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة بضم الراء وكسرها وفراغ صلاة وأقبال الليل والنهار وقت السحرة والاستحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يلبس حتى أتى جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالأهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على إسماع نفسها فإن رفعت كره والخشوع كالأرادة كره في شرح المذهب (ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم) والسعي بعده لأن فهماء أذكر أخا خاصة (وفي القديم يستحب فيه) وفي السعي (بلا جهر) ولا يلبس في طواف الإفاضة جرما لاخذة في أسباب التحلل وتستحب التلبية في المسجد الحرام ومسجد الخيف مبنى ومسجد إبراهيم بعرفة وكذا سائر المساجد في الجديدي ورفع الصوت فيها (ولفظها ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك أن الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك) لا اتباع رواه الشيخان ويستحب تكريرها ثلاثا والقصد بليك وهو متنى مضاف الإجابة بدعوة الحج في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج (وإذا رأى ما يعجبه قال ليك أن العيش عيش الآخرة) قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين رواه الشافعي والبيهقي عن مجاهد مرسل ومعناه أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة (وإذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال تعالى ورفعنا لك ذكرك أى لا أذكر إلا أذكركمى لطبلي ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار) روى الشافعي والدارقطني والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار قال في شرح المذهب والجمهور وضعفه

(باب دخوله مكة زادها الله شرفا)

(الأفضل) للحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بعرفة كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يغتسل داخلها) الجاني (من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلى به الصبح ويغتسل ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وفي رواية لمسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهرا ويدكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله وروى ياعن ابن عمر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتوين والسفلى تسمى ثنية كدى بالضم والتوين وهي عند جبل فعبه عان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين التينين وأترب إلى السفلى وهو مثل الطاء أما الجاني من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل بخومساقته من طريقه كاد كره في شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها وصححه في الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ من أنها

(قوله) أي الكعبة بنتها الملائكة قبل خلق آدم بألفي عام وحوالها ثم بناه إبراهيم عليه الصلاة والسلام ثم شتمه قريش ثم بناه ابن الزبير على القواعد ثم بناه الحجاج بامر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناء ابن الزبير من ناحية الحجر ستة أذرع وشبرا وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعا وكان في بناء قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن خزم ذلك التفضيل ثابا للحرم وعرفات وان كانت من الحل (٢١٧) قال بعضهم بين الركن والمقام وزعم قبر تسعة وتسعين نبيا منهم هود وصالح وشعيب وإسماعيل

عليهم الصلاة والسلام (قوله) بعد رفع يده أي وهو واقف (قول) المتن تشريفا أي رفعة وعلا (قول) المتن وتكريما أي تفضيلا (قول) المتن مهابة أي اجلالا (قول) المتن وبرا قال الأسنوي هو الاتساع في الاحسان (قوله) ومعنى السلام الأول الخ في السبكي السلام الأول اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم فخار بنا سلام أي سلمنا تحتك يا أبا من جميع الآفات (قوله) وبناء البيت الخ توطئة لقول المتن يدخل (قوله) قال الرافعي وغيره فيه أن الذي كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب إبراهيم انتهى قيل الغنى فيه مواجعة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى واتوا البيوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفا (قول) المتن ويد أطواف القدوم هو تحية البيت وتحية المسجد تطلب أيضا هنا وتخصل برصعني الطواف كذا قاله الأسنوي هنا نقلنا من القاضي أبي الطيب وسياق من شرح المذهب ما يخالفه وفي السبكي أن دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الأسنوي ذكره السبكي أيضا (قوله) وهذه المسئلة قد استفاد الخ أي بخلاف قول المنهاج ثم يدخل المسجد الخ فإنه لا يفيد ذلك (قوله)

ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي إليها (ويقول إذا أضر البيت) أي الكعبة بعد رفع يديه (اللهم زده هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمه بمن حجه أو أعمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا) للاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ولفظهما بديل وعظمه وكرمه (اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام) قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه البيهقي قال في شرح المذهب وإسناده ليس بقوى ومعنى السلام الأول دو السلامة من النقائص والثاني والثالث السلامة من الآفات وبناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد إذا دخل من أعلا مكة (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه) سواء كان في صوب طريقه أم لا بخلاف لأنه صلى الله عليه وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافعي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه عن ابن عباس في عهد قريش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يصرحا بالحج الذي الكلام فيه ولا غيره وفي شرح المذهب اتفق أصحابنا على أنه يستحب للحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه (ويد أطواف القدوم) روى الشنمان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت وأورده الرافعي حج فأول شيء إلى آخره ولودخل والناس في مكتوبة صلاهم أولوا واقعت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم الصلاة وكذا الخواف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت المرأة نهارا وهي جميلة أو شريفة لا تبرز للرجال أخرت الطواف إلى الليل وهو تحية البقعة أي المسجد الحرام كذا ذكره في شرح المذهب قال وفي فواته بالتأخير وحماهم حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه أكثراء منزله وتغيير ثيابه وهذه المسئلة قد استفاد من قول المحرر وأن يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (ويختص طواف القدوم) في المحرم (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف الفرض عليهما أما الحلال فيستحب طواف القدوم له أيضا (ومن قصد مكة لالتسك) كأن دخلها التجارة أو رسالة أو زيارة (استحب له أن يحرم بحج أو عمرة) كتحية المسجد لدخوله (وفي قول) يجب لا طباق الناس عليه والسنة تدرك فيها الاتفاق العملي (الا أن يتكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليه جزا للشقة بالتمسك والوجوب في غيره شروط أن يحج من خارج الحرم فأهله لا احرام عليهم قطعاً وأن لا يدخلها لقتال ولا خائفاً فأن دخلها لقتال باغ أو قطع طريق أو غيرهما أو خائفاً من ظالم أو غيرهم يحبسوه وهو معسر لا يمكنه الظهور ولا داء التسك لم يلزمه الاحرام قطعاً وأن يكون حراً فأبعد لا احرام عليه قطعاً وقيل ان أدن له سيدة في الدخول محرم فهو كحر وعلى الوجوب لو دخل غير محرم قسيل يلزمه القضاء بأن يخرج ثم يعود محرم ما لا يصح القطع بأنه لا قضاء عليه لأن الاحرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد قال ابن كجب ولا يجبر بالتمسك بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم والحرم مكة فيما ذكر

ل ل ل لا يطلب من الداخل الخ لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطاف ونزع عن القدوم فيما يظهر (قوله) فان دخلها لقتال الخ استدلل الرافعي لذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح غير محرم واعترض بأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يدخل مكة بغير احرام ودفع به بأن أصحابه أيضا في ذلك اليوم دخلوا بغير احرام فان كانت قد فتحت للحجاج مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها لقتال قلنا كان غير راتبه له

في فصل للطواف بأنواعه الخ) * (قوله) كطواف القدوم الخ يبق من الأنواع الطواف النفل وقد يقال قيد بذلك لما قال في الخادم بمحاوئسبه
 فظاهر النص ان التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالصلاة (قوله) كافي الصلاة في الخادم هنا يكره للرأه هنا الانتقاب في الصلاة
 * فائدة * الطهارة واجبة عند الحنفية وليست شرطاً وادتركها مع الجنباء أو الحيض وجبت بدنه ومع الحدث شاة (قوله) إلا أن الله قد
 أحل فيه الخ وجه الدلالة الاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أينما بدأ أي بكر رضى الله عنه ولا يطف بالبيت عربان وصكانوا
 في الجاهلية يطوفون عمرة ويرون أن ذلك أفضل ليكونوا كما خلقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سورا (قول) المتن قلوا حدث الخ نقل
 في الكفاية عن النص انه لو أغنى عليه وجب الاستئناف والوضوء وعاله بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره * فرع * حكم الخارج لحاجة
 حكم الخارج للمحدث قاله الماوردي (قوله) ويمر تلقاء وجهه من جملة ما خرج بهذا ان (٢١٨) يدار بالريض وهو مستلق على ظهره

وشقه الايسر لجهة البيت (قول) المتن
 مبتدئا الخ وهو حال فيصير المعنى يجعل
 البيت عن يساره في حال ابتدائه بالحجر
 الاسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء
 بل ولا جوب الجعل في حالة عدم الابتداء
 كذا أورده الاسنوى ثم قال ومثله
 يجري في محاذيا (قوله) بأن لا يقدم
 جزأ الخ أي بأن يكون ذلك الجزء جاوز
 الحجر الى جهة الباب فهذا هو المضمر
 لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي
 في جهة الركن اليماني بذلك على ذلك
 مسألة البعض الآتية عن العراقيين
 (قول) المتن فاذا انتهى اليه ابتدأ منه
 قضيته انه لا فرق في ذلك بين العجز والسهو
 لكن قد ذكر في الصلاة انه لو قرأ
 النصف الثاني عمدا ثم قرأ الاول لا يني
 عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه
 ان التعمد اذا ابتدأ من الباب ودار حتى
 انتهى اليه لا يحسب له مرور من الحجر
 اليه حتى يعود الى الحجر ثانيا واذالم
 تحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها
 وهكذا حتى ينتهي الى طوفة قد عاده بها
 من الباب الى الحجر كذا ذكره الاسنوى

* (فصل للطواف بأنواعه) كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع (واجبات) لا يصح
 الا بها (وسنن) يصح بدونها (أما الواجب فيشترط) له (سترا العورة وطهارة الحدث والتجسس)
 كافي الصلاة قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا
 ينطق الا بخبر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف عاريا أو محدثا أو على ثوبه أو بدنه نجاسة
 غير معفو عنها لم يصح طوافه وكذا لو كان يطأ في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلبيتها فيه مما عمت
 به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني عما
 يشق الاحتراز عنه من ذلك (فلو أحدث فيه توشأ وبني وفي قول استأنف) كافي الصلاة وفرق
 الاول بأن الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث
 فان قلنا في التعمد يني فهنا أولى والا فقولنا أرجمهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء
 على ما سياتي ان من سنن الطواف مولاته وفي قول انها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على
 هذا وحيث لا نوجب الاستئناف نتجه (وأن يجعل البيت عن يساره) ويمر تلقاء وجهه (مبتدئا)
 في ذلك (بالحجر الاسود محاذيا) بالمعجمة (له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بأن لا يقدم جزأ من بدنه
 على جزء من الحجر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذ كرا لامام والغزالي
 ان المراد بجميع البدن جميع الشق الايسر (فلو أدى غير الحجر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتدأ منه)
 ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز الى جانب الباب فالجديد لا يعتد به هذه الطوفة ولو حاذى بجميع
 البدن بعض الحجر دون بعض أجزأه ذكره العراقيون كذا في الروضة كأصلها في المسألتين
 وفي شرح المذهب في الثانية ان أمكن ذلك ثم قال وذ كرا صاحب العدة وغيره في المسألتين قولين
 انتهى وطاهر ان المراد بمحاذاة الحجر في المسألتين استقباله وان عدم المحاذاة في الاولى لعدم المرور
 بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو ان لا يقدم جزأ من بدنه على جزء من
 الحجر المذكور في الروضة وأصلها وان عبر فيه ينبغي ولو استقبل البيت أو استدره أو جعله عن يمينه
 ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب أو عن يساره ومشى فحرقى نحو الركن اليماني لم يصح
 طوافه (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الذال المعجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب

ثم قال والفرق مشكل (قول) المتن ابتدأ منه أي مع البية حيث اعتبرت (قوله) وطاهر الخ فيه رد على الاسنوى حيث قال في الثانية والركن
 قد تكلفوا تصويرها ولا وقفة فيه ومصورتها أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله على يساره وحيث يذكيكون الحجر في سمت عرضه بدنه والغالب ان
 المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله ان المراد الخ هو مستفاد من قوله بجميع بدنه وقوله ان أمكن ذلك (قول) المتن على
 الشاذروان الخ فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم ان الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزأ كل شوط (قوله) وهو الجدار الخ كذا في الاسنوى وبه تعلم
 ان قول الكمال القدسي في شرح الارشاد هو القدر الذي تركته قريش من عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار فيما عدا حجة الحجر غير صواب
 ومن ثم تعلم ان البناء الذي يشبه الشاذر وان الكائن الآن من الاسود الى اليماني ثم منه الى الشامي محدث واعلمه مشأ وهم شارح الارشاد على ان الذي
 قاله هو ما في نفوس الناس فليقبه له وقد يعتذر له بأنه في نيتك الجهنين أيضا ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقي تعرض للسأله وقال ان اختصاصه
 بجهة الباب قاله الرافعي تعال لا ما هو هو خلاف المشاهد من تعميم الجدران الثلاث كما صرح به الازرق في تاريخ مكة انتهى

(قول) المتن في موازاته احترز عن مشيه لافي سوازة الشاذروان كافي الجهة التي بين اليماني والركن الاسود وكذا التي بين اليماني والشامي (قوله) والعج قدر ستة أذرع الى آخر الفتحه منها * فرع * لو استقبل هذا المقدار في الصلاة لم تصح لانه غير قطعي وقد يشكك عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن ابرفان قيل ذلك اجماع (٢١٩) قيل فهل ادام حكمه بعد هدم الحاج له (قول) المتن وجهه هو وجهه ويؤيده ان الجنب اذا أدخل يده

في المسجد لا اثم عليه (قول) المتن سبعا هو في طواف التسك أما النفل فاول في الخادم جواز التطوع بطوفة واحدة وانه يجوز اطلاق التبة ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول) المتن ماشيا أي وحافيا أيضا قال في الاملاء وأحب لو كان المطاف خاليا أن يقصر في الشيء ليكثر له الاجر (قوله) قال الامام الخ كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعتضه الاسنوي بتصریحهم بتحريم ادخال الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعتضه النووي فقال في زيادة الروضة اذالم يغلب تجسيمهم كان مكرها قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة النجاسة والكرهية عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لعذره وهو استفتاء الناس له وتعليم الناسك (قول) المتن ويستلم الخ قال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول) المتن لا يقبل الركنين الخ قال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الاركان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجود الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم واليماني فيه الفضيلة

والركن الشامي (أو من الجدار) السكائن (في موازاته) أي الشاذروان (أو دخل من احدى فتحتي الحجر) بـ كسر الحاء (وخرج من الاخرى) وهو بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير (لم تصح طوقته) في المسائل الثلاث لانه فيها طائف في البيت لانه وقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والحجر قبل جميعه من البيت والصحيح قدر ستة أذرع فقط (وفي مسألة المسروجه) انه تصح طوقته فيها لان معظم بدنه خارج فيصدق انه طائف بالبيت (وان يطوف سبعا داخل المعبد) ولو في أخرياته ولا بأس بالخائل فيه كالسقاية والسواري والاصل فيما ذكره الاتباع منه ما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا وروى البخاري من حديث بن عمر نحوه الا المشى على يمينه وروى مسلم عن جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذنوا عنى مناسككم فاني لا أدري لعل لا أجد بعد حجتي هذه (وأما السنن فان يطوف ماشيا) كما تقدم في الحديث ولا يركب الا لعذر كمرض وطاف صلى الله عليه وسلم راكباً في حجة الوداع كما رواه الشيخان ليراه الناس فيستقموه ولو طاف راكباً لعذر جازي بلا كراهة قال الامام وادخل البهجة التي لا يؤمن تلويثها المسجد مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (ويقبله) روى الشيخان عن ابن عمر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع وجهه عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) عن التقبيل ووضع الجبهة لرحمة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها (فان عجز) عن الاستلام (أشار يده) ولا يشير بالقدم الى التقبيل وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها اذالم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشبة أو نحوها وفي شرح المذهب فان لم يتمكن بعضا ونحوها أشار يده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلوا المطاف في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب ان يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلهمما ويستلم اليماني ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر (وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم ايمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله ايمانا مفعول له لا طوف مقدر (وليقبل قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم وهذا الدعاء أو رده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي واليماني وأسقطها جميعها من الروضة (وبين اليمانيين اللهم آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار) رواه أبو داود وبلغه بربنا بدل اللهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله

الثانية والشاميان خاليان عن هذين انتهى وهو صريح في ان الشاذروان خاص بمابين الركن الاسود والشامي كما سلف قرية (قول) المتن وبين اليمانيين اللهم قال الاسنوي الذي في الشرحين والحجر رربنا بدل اللهم وهو الوارد وقد سمي في الروضة قبة في المهاج

الركن (قوله) وهي فيه أفضل أي تشوله صلى الله عليه وسلم يقول الرب سبحانه وتعالى من شغله ذكرى من مسئلتى أعطيه أفضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام بفضل الله تعالى على خلقه وأهله الترمذى وقال حديث حسن (قول) المتن وان يرمل في الأشواط الخ قيل ليس فيه دلالة على استيعابها (قوله) ويستوي (٢٣٠) فيه عليه لأن عبارة الكتاب قد لا تقيد

صلى الله عليه وسلم يقوله بين الركنين وفي المحرر والشرح ربنا وفي الروضة اللهم ربنا (وليدع بما شاء) في جميع طوافه (وما تورد الدعاء) فيه (أفضل من القراءة وهي) فتيه (أفضل من غير ما تورد) وفي وجه أنها أفضل من ما تورد أيضا (وان يرمل في الأشواط الثلاثة الأولى بأن يسرع مشيه مقربا خطاه ويحشي في الباقي) على هيئته لا يتابع كما تقدم ويستوي البيت بالرمل روى مسلم عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعا ولو طاف راكبا أو محمولا حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة لا يقضيه في الأربع لأن هيئتها السكينة فلا تغير (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم) لأن ما رمل فيه النبي كان للقدوم وسعي عقبه فعلى القولين لا يرمل في طواف الوداع ويرمل من قدم مكة معقرا لجزاء طوافه عن القدوم وكذا من لم يدخلها حاجا إلا بعد الوقوف فإن دخلها قبله ولم يرد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على الثاني دون الأول والحاج منها يرمل في طوافه على الأول دون الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على القولين ودارم فيه وسعي عقبه لا يرمل في طواف الأفاضة إن لم يرد السعي عقبه وكذا إن أراد في الطهر لا يغير مطلوب منه فقول المصنف يعقبه سعي أي مطلوب أو محسوب وإذا طاف للقدوم وسعي عقبه ولم يرمل فيه لا يقضيه في طواف الأفاضة في الأصح وقيل لا ظهر ولو طاف ورد ولم يسع رمل في طواف الأفاضة لبقاء السعي عليه (وليقبل فيه) أي في الرمل (اللهم اجعله حجاً مبروراً ودنياه مغفورا وسعيام شكورا) قال الراعي روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اجعله أي ما أتانيه من العمل المحبوب بالذنب قال في التبيين ويقول في الأربعين غفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأعلى كرم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (وان يضطبع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط ردائه تحت منكبته اليمين وطريقه على) منكبته (اليسر) كدأب أهل الشطارة مأخوذ من الضبع بسكون الموحدة وهو العصد روى أبو داود عن ابن عباس بإسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمر واسن الجعرانة فمرلوا بالبيت وحملوا أربابهم تحت آباطهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى وقبس السعي على الطواف بجامع قطع مسافة ما موبتكر رها سبعا ومقابلته يقف مع الوارد (ولا ترمل المرأة ولا تضطبع) أي لا يطلب معها ذلك قال في شرح المهذب والخشى في ذلك كالمراة (وان يقرب من البيت) تبركاته (فلوفات الرمل بالقرب لرحمة فالرمل مع بعد أول) لأنه متعلق بنفس العباد والقرب متعلق بموضعها (الأن يخاف صدم النساء) بحاشية المطاف (فالقرب بالرمل أول) تحرز عن مصادمتهم المؤدية إلى انتقاض الطهارة وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء يخاف مصادمتهم في الرمل فتركه أول ولو كان من يفوته الرمل مع القرب لرحمة يرجو فرجة وقف ليجدها يرمل فيها (وان يوالى طوافه) وفي قول تجب موالاة كسبائي فيسطل بالتفريق الكثير بلا عذر وقال الامام وهو ما يغلب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه تفريقه فيها تفريق بعذر (ويصلي بعده

(قوله) ومشى أربعا هذا كادى طواف القدوم فلا ينافي ما سلف في ركوبه لأنه كان في طواف الركن (قوله) كان للقدوم وسعي عقبه أي فالأول نظر إلى الثاني لانتهائه إلى تواصل الحركات بين الجلبين والثاني نظر إلى الأول لأنه أول العهد بالبيت فيليق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدوم متعلق بقول المتن وفي قول وقوله وسعي عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قول) المتن مبرورا أي لا يخاطمه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله دنياه مغفورا أي اجعل ذنبي مغفورا والسعي هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذي يشكر عليه (قول) المتن في جميع طواف الخ أي فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعي وبحث الزركشي أن لا يس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قول) المتن وكذا في السعي بخلاف ركعتي الطواف لأن هيئة الاضطباع مكروهة في الصلاة (قوله) أي لا يطلب منها الخ ظاهره أنه غير مكروه (قول) المتن الآن يخاف ينبغي أن يكون خوف مخالطة النساء في معنى لهن (قول) المتن وان يوالى الخوجه عدم الوحوب بها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها فلم تجب موالاةها كالوضوء * فرع * لو فترق الأشواط على الأيام أو جزأ الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذكر نصوصا عن

الشافعي صريحة في المنع (قوله) وفي قول تجب موالاة الخ ان قلت ما وجه ذلك كرهنا مع اندسياي قلت ليعلم ان محل ركعتين القولين في التفريق الكثير بلا عذر (قول) المتن ويصلي بعده ركعتين أي بنية ولم يستغن عنها كالتطواف في الخ لا لها ليست من جنس افعال الخ وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بجريان اليا بة فيها في الخ عن الغير

(قول) المتن خلف المقام أى فهم فى المسجد أفضل من المنزل وإن كانت نافلة ثم قضية كلامهم أن فعلهما خلف المقام أفضل من فعلهما فى السكبة زادها الله شرفاً وفيه نظر فقد أطلقوا أن النفل داخلها أفضل منه فى المسجد * تنبيه * أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وطاهر أن مراده ما عدا نفس الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف إن لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما فى الحجر وهذا ظاهر ولا يرد على الشيخ لأن الذى فى الحجر فى البيت ولا يقال فيه أنه أفضل إلى جهة من البيت (قول) المتن وفى قول تجب الموالاة أى لأنه صلى الله عليه وسلم فعلها وقال خذوا عنى مناسككم ثم محل الوجوب الطواف المفروض ويصح السعي قبل الركعتين اتفاقاً (قوله) وعرض بمافى الح (٢٢١) انظر هل تتوقف المعارضة على تأخير تاريخ هذا الحديث وأيضاً انظر هل ذين من تعارض الخاص

والعام فيكون الخاص مخصوصاً أم لا أقول أن كانت السورة منسكية وقوله للأعرابي سنة الوفود وهى السنة التاسعة فالحديث خاص وليس هذا من تعارض الخاص والعام بل قوله ليس عليك غيرها أخبار لا يمكن صدوره والصلاوات الواجبة أكثر من خمس فلتأمل (قوله) * تنبيه * لا تجب الية فى الطواف فى الأصح هذا الخلاف يعبرى فى غيره كالرحى والوقوف ونحوهما (قوله) أما الطواف فى غير حج وعمره ظاهر هذا دخول طواف القدوم فى القسم الأول ثم ما قلناه من أن القدوم كالركن قال الاستنوي لم يصح حواه ولعله القياس لأن للأحرام شمله ولا يحتاج إلى نية وتوقف ابن الرفعة فى طواف الوداع لوقوعه بعد التحلل التام ثم قل تجب نية بلا شك ونازعه الاستنوي وقول القياس تحريمه على أنه من الماسك

ركعتين خلف المقام يقرأ فى الأولى قل يا أيها الكافرون وفى الثانية الإخلاص) للاتباع رواه فى غير القراءة الشيخان وفيها مسلم (ويجهر) بها (بلسان) ويسر غماراً (وفى قول تجب الموالاة) كالتقدم (والصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم لما فعلها تلا قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم صلى رواء مسلم فأفهم أن الآية أمره بها والأمر للوجوب وعرض بمافى حديث العجميين المشهور هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وعلى الوجوب يصح الطواف بدونها ولا يجزئ ركعاً بدم * تنبيه * لا تجب الية فى الطواف فى الأصح لأن نية الحج أو العمرة تشمله نعم بشرط أن لا يصرفه إلى غرض آخر كطلب غريم فى الأصح ولو نام فيه على هيئة لا تنقض الموضوع طوافه فى الأصح أما الطواف فى غير حج وعمره فلا يصح بغير نية بخلاف ذكره فى شرح المذهب (ولو حمل الحلال محرماً) لمرض أو غيره (وطاف به حسب) الطواف (للمحمول) وكذا الوجه محرم قد طاف عن نفسه (والا) أى وإن لم يكن طاف عن نفسه (فالأصح) أنه أن قصده للمحمول (فه) وينزل الحامل منزلة الدابة وهذا يخرج على اشتراط أن لا يصرف الطواف إلى غرض آخر والثانى يقع الطواف للحامل وهو يخرج على عدم اشتراط ما ذكره والثالث يقع لهما لأن أحدهما دار والآخري به (وإن قصده لنفسه أو لهما فللحامل فقط) قاله الامام وحكى اتفاق الأصحاب عليه فى الصورة الأولى وحكى البغوى فى الثانية وجهين فى حصوله للمحمول مع الحامل لأنه دار به ولو لم يقصد واحداً من الأقسام الثلاثة فهو كما لو قصد نفسه أو كليهما أى فيقع للحامل فقط ويؤخذ مما ذكر أن الحلال لو نوى الطواف لنفسه وقع له فقط وفى شرح المذهب لو كانا محرمين ونوى الطواف فأقول أحكما وقوعه عن الحامل فقط لأنه الطائف والثانى عن المحمول فقط والحامل كالدابة والثالث عنهما لنية ما مع الدوران ويقام بهما الحلالان الناويان فيقع للحامل منهما فى الأصح

* (فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته) * استحباباً (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) بين الصفا والمروة للاتباع فى كل دأثر رواه مسلم (وشروطه أن يبدأ بالصفا وأن يسعى سبع عداها به من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه أخرى) للاتباع فى كل ذلك وقال أبدأ بماء الله به رواه مسلم (وإن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما) أى بين السعي وطواف القدوم كفى المحرر (الوقوف بعرفة) بأن يسعى قبله للاتباع المعلوم من الحديث فى هذا وفى طواف الركن فى العمرة ويقاس به طواف الركن فى الحج (ومن سعى بعد) طواف (قدوم لم بعده) لما روى مسلم عن جابر قال لم يطف النبي صلى الله

٥٦ ل الح الرفعة وغيره تقيده بما إذا نواه للمحمول أو أطلق وعليه مشى شيخنا فى شرح المنهج وغيره (قول) المتن قد طاف عن نفسه أى الطواف الذى شمله الأحرام من قدوم وركن كذا فى الاستنوي ثم هذه الصورة أيضاً باقية فى البحث ابن الرفعة المذكور * (فصل يستلم الحجر) * قال الراعى رحمه الله ليكون عهد الاستلام كان أول شئ استدأ به الاستسلام انتهى ولم يذكر وأهنا تقيلاً ولا سجوداً فلعل سببه المبادرة إلى السعي (قوله) بماء الله به أعلم أن الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم أسعوا فإن الله كتب عليكم السعي وغير ذلك (قول) المتن بعد طواف ركن أو قدوم أفهم أنه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف كن أحرم من مكة ثم طاف نفلاً أو أراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفى المسئلة كلام فى شرح الارشاد وغيره

(قوله) وفي التنزيل متعلق بقوله أي سعيه (قوله) وقال الشيخ أبو محمد مكرهة أعتمد السبكي (قوله) ثم دعا بين ذلك انظر ما معنى هذه العبارة وكل المراد انه لما يضرغ من هذا يدعو ثم يعيد التكبير ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعا بين كل تكبيرتين بما شاء (٢٢٢) ثم وجدت نص البويطي مصرحاً ما

ذكره الاذرعى في القوت (قول) المتن وان يمشى الخ قال في الكفاية انما جاز ترك العدو في محله لان ابن عمر رضي الله عنهما مشى بين الصفا والمروة وقال ان مشيت فقد رأيت رسول الله يمشى وان سعت فقد رأيت رسول الله يسعى وأنا شيخ كبير (قوله) ولا يشترط فيه الطهارة الخ استدلل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم افعل ما تفعل الخاح غير ان لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالتهنى فعمل ان السعي غير داخل فيه ولانه نسك لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كوقوف قاله ابن الرفعة في الكفاية (قوله) أخذ بالاقول أي ولو كان بعد فراغهما لانه في النسك

(فصل يستحب للامام) (قول) المتن بالتقدم الى مني يؤخذ منه ان الذهاب قبل الزوال لان العرب تقول غدا فلان لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور وفيه قول بأنه بعد صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول) المتن ويعلمهم ما أمامهم الى آخره ويأمرهم فيها بطواف الوداع ثم ان كان الخطيب محرماً افتتح الخطبة بالتلبية والافات التكبير (قول) المتن مني سميت بذلك لكثرة ما يعنى فيها من الدماء أي يراق وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها الى المزدلفة ومنها الى عرفات وقوله ويبتون بها قال الرافي هو هيئة وليس بنسك يجبر يدم والغرض منه الاستراحة للسير من الغد الى عرفات من غير تعب قال في شرح المذهب ولا خلاف في انه سنة (قول) المتن ثم

عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً طوافه الاول أي سعيه وفي التنزيل فلا جناح عليه أن يطوف بهما وعبارة المحرر كالشرح لم يستحب اعادته بعد طواف الركن فهي خلاف الاولى وقال الشيخ أبو محمد مكرهة (ويستحب ان يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) لما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت وانه فعل على المروة كما فعل على الصفا قال الشيخ في التنبية والمرأة لا ترقى والواجب على من لم يرق أن يلقى عقبه بأصل ما يذهب منه ويلصق رؤس أصابع رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة (فاذا رقى) كسر القاف (قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء دنيا ودنيا قلت (ويعيد الذكروا الدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم) كذا قال الرافي في الشرح أيضاً الدعاء ثالثاً وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعد قوله رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم عاد بين ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى النسائي يحيى ويميت عقبه وله الحمد (وان يمشى) على هيئته (أول السعي وآخره ويعدو) أي يسعي سعيًا شديداً (في الوسط) لقول جابر بعد قوله مرات ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى اذا صعدنا مشى الى المروة (وموضع النوعين) أي المشى والعدو (معروف) هناك فيمشى حتى يبقى بينه وبين الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ست أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميلين الاخضرين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه فمشى حتى ينتهي الى المروة واذا عاد منها الى الصفا مشى في موضع مشيه وسعى في موضع سعيه أولاً والمرأة لا تسعي ويستحب أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم وأن توالي بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة ويجوز فعله راكباً ولو شاك في عدد ما أتى به من مرات السعي أو الطواف أخذ بالاقول ولو كان عنده انه أتمها فأخبره ثقة ببقاء شيء منها لم يلزمه الاتيان به لكن يستحب

(فصل يستحب للامام) (أومنصوبه) المؤمر عليهم وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه أميراً على الحج في السنة التاسعة من الهجرة متفق عليه (ان يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالغدو الى مني ويعلمهم ما أمامهم من الناسك) الى الخطبة الثانية الآية قال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بما سلكهم رواه البيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب ويوم التروية اليوم الثامن ولو كان السابع يوم جمعة خطب بعد صلاة الجمعة (ويخرج بهم من غد) للاتباع رواه مسلم بعد صلاة الصبح وان كان يوم جمعة فقبل الفجر (الى مني) ويستوبها فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات قلت كما قال الرافي في الشرح (ولا يدخلون ابل يقيمون بفترة بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين) للاتباع في كل ذلك رواه مسلم بين لهم في أولاهما ما أمامهم من الناسك الى خطبة يوم النحر ويحرضهم على اكثار الدعاء والتهليل بالموقف

يخطب الامام الخ روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نزل بفترة حتى اذا زاغت الشمس أمر بالتصوي فرحلت له فأقن بطن الوادي ويخففها فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ودهبت الصغيرة قليلاً

(قول) المتن ثم يصلي بالناس الظهر الخ ويسر فيهما خلافاً لابي حنيفة (قوله) والجمع للسفر أي وأما العصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح به الاصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا فقد ذهب مالك الى ان أهل مكة يقصرون (قوله) ويقصرهما أيضاً المسافرون ولا يضرون في ذلك كون الخارج من مكة الى وطنه عازماً على العود اليها للطواف وغيره وان كان مقبلاً بها قبل ذلك المستوطن بها اذا خرج قاصداً السفر الى مصر مثلاً يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لانها وطنه ونسبة العود اليه دوا ما فاطمة فكيف بها ابتداءه هكذا ظهر لي ولم أره مسطوراً وقد حدث الآن ان اقامتهم بمكة قبل المناسك أياماً وذلك مانع من قصر غير أهل مكة أيضاً فليتأمل (قول) المتن ويقفوا منصوب عطفاً على يخطب فاقضى انه مستحب مع انه ركن والجواب (٢٢٣) ان قوله الى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف افراد الضمير ولكن جمعه بالنظر الى

ما قاله الشارح * تبييه * أهمل المصنف الفصل لهذا الموقف وللشعر وأيام التشريق لكونه ذكره فيما سبق (قول) المتن ويدعوه من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروياني اللهم ائتك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سرى وعلايتي ولا يخفى عليك شئ من أمري أسألك مسألة المسكين وابتهل اليك ابتهال الذليل وأدعوك دعاء الخائف الضعيف بدعاء من خضعت لك رقبته وفانست عبرته وذل لك جسده ورغم لك انفه اللهم لا تجعلني بدعائك شقياً وكن لي رافعاً رحماً يا خير المسؤولين يا خير المعطين لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير (قول) المتن وأخروا المغرب قال الاسنوي نقل عن الاملاء ان ذلك في حق من قصد المصير اليها حالاً والافق قد مضى ونوزع أي بدلالة النص كما في التكت (قول) المتن وان كان ما رآه في طلب آبق أشار بالمرور الى عدم اشتراط المكث وطلب الآبق الى ان المصير لغرض آخر لا يضرك قال الامام ولم يجزوا فيه الخلاف في صرف الطواف

ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى الثانية قوياً خذاً المؤذن في الاذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن قبل من الاقامة وقيل من الاذان وصححه في الشرح الصغير والروضة وفيه حديث رواه اليهقي (ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً) للاتباع رواه مسلم والجمع للسفر وقيل للتسك ويقصرهما أيضاً المسافرون بخلاف المكيين وتقعلان والخطيبان قبل بخرة والجمهور بمسجد ابراهيم وصدره من عرته وآخره من عرفة ويميز بينهما مخضرات كبار فرشت هناك قال البغوي وصدره محل الخطبة والصلاة (ويقفوا) اي الامام أو منصوبه والناس بعد الصلاتين (يعرفه الى الغروب) للاتباع رواه مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالخضرات نخوميل (ويدكر الله تعالى ويدعوه ويكثر والتهليل) روى الترمذي حديث خير الدعاة دعاء يوم عرفة وخير ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وزاد اليهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري (فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة) وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً) للاتباع رواه الشيخان والجمع للسفر وقيل للتسك وبذهبون بسكنة ووقار فن وجد فريجة أسرع (وواجب الوقوف حضوره) أي المحرم (يجز عن أرض عرفات) قال صلى الله عليه وسلم وقفت هاهنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم (وان كان ما رآه في طلب آبق ونحوه) كدلالة شاردة أي لا يشترط فيه المكث ولا ان يصرفه الى جهة أخرى قال الامام ولم يذكروا فيه الخلاف السابق في صرف الطواف ولعل الفرق ان الطواف قربة مستقلة (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مغمى عليه) فلا يجزئه ولا السكران ولا المجنون وقيل يجزئهم (ولأبأس بالنوم) المستغرق وقيل يضرون ولم يعلم انها عرفة أجزاء وقيل لا (وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بعد مضى زمان امكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح بقاؤه الى الفجر يوم النحر) والثاني لا يبقى الى ذلك بل يخرج بغروب الشمس والثالث يبقى بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر ويدل للاول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الاربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب وليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دماً استحباً) خروجاً من خلاف من أوجبه (وفي قول يجب) لانه ترك نسكا

ولعل الفرق ان الطواف قربة مستقلة هذه الحاشية سطرها قبل رؤية ما في الشرح (قول) المتن أهلاً للعبادة قال الاصحاب يشترط ان يكون أهلاً لها أيضاً عند الاحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للعلق وقياس كونه نسكاً الاشتراط قاله العراقي (قوله) وقيل يضرون أي بناء على ان كل ركن يحتاج الى نية (قوله) وقيل بعد مضى الح اعم ان الاسنوي ساق حديثاً صحيحاً عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذنب أحمد قال فان تمسكاً بالحديث زماناً ذلك وان تمسكاً بالفعل وجعلناه مبنياً للمراحم الهار المذنب كور في الحديث زماناً أن نعتبر امكان الصلاة كصلاة العيد للاخية فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معا انتهى ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ ان تكون في وقت ذلك الشئ (قوله) ويدل للاول عن دليل الثاني وهو العمل

(قوله) وريح القطع به ومن ثم اعترض الاسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاصح دون الصحيح (قول) المتن غلطاً مفعول لاجله فتشمل العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين الفوات بخلاف ما لو أعرب حالاً قاله الاسنوي وفيه نظر لأن المفعول لاجله يشترط اتحاد مع المعلن به في الوقت (قوله) نظرهم حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الاسنوي رحمه الله انه يسمى جهلاً لا غلطاً قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير مقتضف اقتضاء كلام المنصف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قوله) هلال ذي القعدة عبر غيره بدى الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ (٢٢٤) فكانه أراد نسبته اليها باعتبار انه نطلب

رويته ليلة الثلاثين من هلاله بها نوع ارتباط صحيح للاضافة أو مراده ان هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية ثم ثبت في التاسع من الحجة رؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع عشر (قول) المتن أجزأهم أي بالاجماع (قول) المتن فيقضون أي فانهم يقضون ولا يصح نصبه (قوله) قال الرازي وهذا غير مسلم قال الادريسي ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً ثم انكشف الحال قبل الزوال قال الادريسي والظاهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله) وسكت على ذلك في الروضة صحيح في شرح المذهب الاجزاء ثم قضية كلامهما سماع البينة وقضية رمضان عدم سماعها فالفرق (قوله) والثاني الح قال الاسنوي عليه الاكثر

هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (فان عاد) الى عرفة (فكان بها عند الغروب فلا دم) يؤمر به (وكذا ان عاد ليلا في الاصح) وريح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم لان النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فقه والخلاف في الروضة وأصلها مبني على الوجوب في عدم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً) نظرهم انه التاسع بأن غم عليهم هلال ذي القعدة فأكلوه ثلاثين ثم بان ان الهلال اهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) وقوفهم (الا ان يقولوا على خلاف العادة) في الحجج (فيقضون) هذا الحجج (في الاصح) لانه ليس في تضاعفهم مشقة عاتقة والثاني لا يقضون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الامر قبل الزوال من العاشر فوقفوا بعده قال في التهذيب المذهب انه لا يجزئهم لانهم وقفوا على يقين الفوات قال الرازي وهذا غير مسلم لان عاتقة الاصحاب ذكرها انه لو قامت البينة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة لا ينكثون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغد ويحسب لهم كالمواقف البينة بعد الغروب يوم الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين نص على اهم يصلون من الغد العيد فادام تحكيم بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لم ينكثوا في اليوم العاشر وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقفوا في اليوم) الثامن وعلموا قبل فوت الوقوف وجب الوقوف في الوقت وان علموا بعده أي بعد فوت الوقوف (وجب القضاء) لهذا الحجج (في الاصح) والثاني لا يجب كافي الغلط بالتأخير وقرئ الاول بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه انما وقع غلط في الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عرفة لم يصح حجهم

* (فصل) ويتون بمزدلفة * للاتباع المعلوم من الاحاديث الصحيحة (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني) بان كان بها في النصف الاول فقط أوترك المبيت بها أصلاً (أراق دما وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن لم يكن بعرفة عند الغروب قال في الروضة والظاهر وجوب الدم وترك المبيت وقال لو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في الام وفي قول يشترط معظم الليل (ويست تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرموا حجرة العقبة قبل الزحمة روى الشيخان عن عائشة ان سودة أقاضت في النصف الاخير من مزدلفة بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها

المرو فيه لعرفات ويدل لعدم الركنية سقوطه عن العذورين قيل وبعبارة السكاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف بالدم وبعده (قول) المتن وفي وجوبه الح نظر فيه من وجهين الاول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يهتدى الناظر اليهما الثاني ان قضيته استحباب الدم وهو خلاف المرح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله واعلم ان الذي ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه من عبارة المنهاج (قوله) حصل المبيت أي حصل ما يمنع من وجوب الدم وان لم يسم ميئنا (قوله) وفي قول يشترط معظم الليل هذا قال الرازي انه الاظهر ثم استشكله من جهة انهم لا يصلون الا فريضة من ربيع الايل والدفع بعد ان تصافه جائز

(قوله) والتغليس الخ هي عبارة الروضة قال الرافعي والذي أفادته لا يستفاد من المنهاج (قول) المتن يأخذون ظاهره العطف على يدفعون فيكون قاصرا عن أفادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضيا لأن يكون الأخذ مأروها وهو ما عليه البغوي وخالفه الجمهور وأما عطفه على يتون السابق فيفيد (قول) المتن ودعوا منه اللهم كما أوقفنا فيه وأرئنا آياه ووقفنا ذلك كما هدتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فادأفضم من عرفات فاذا ذكروا الله (٢٢٥) الى قوله غفور رحيم وروى الامام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير

يخطب وذ كر حديثا طويلا ثم قال كان الناس في الجاهلية اذا وقفوا بالمسعر الحرام يتهلل أحدهم اللهم ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنما فانزل الله تعالى فمن الناس من يقول ربنا آتتنا في الدنيا وماله في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول الى آخر الآية اللهم رب المسعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أركى تحية وأفضل سلام واجمع يننا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والاكرام اللهم احفظ على ديني واجعل خشيتك نصب عيني واصلح لي شأني يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذل نفسي حتى تنقاد لأطاعتك ويسر عليها العمل بما يقربها الى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (قول) المتن ثم يسرون أي قبل طلوع الشمس (قول) المتن فيرى أفادت الفاء ان السنة المبادرة الى الرمي وهو كذلك بحيث ان الراكب لا ينزل حتى يرمي وهو راكب وعبارة المحرر وكما وافوهارمو قال الاسنوي واستتمال الكاف بمعنى مع أو عند لغة مجمية وليست من كلام العرب فعبارة المنهاج أصوب وسيأتي شروط الرمي ومستحباته (قوله) في الحديث حصي الخذف قال في شرح مسلم هوراجع في المعنى الى

بالدم ولا النفر الذين كانوا معها وروى ابن عباس قال اتاهن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله ولوا تهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة فلا شئ عليه ولو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للافاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت بمزدلفة قال الفضال لاشئ عليه لاشتغاله بالطواف قال الامام وفيه احتمال لانه غير مضطر الى ترك المبيت بخلاف الاول (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغليين) بها لا تباع رواه الشيخان والتغليس هنا أشد استعجابا من باقي الايام ليتسع الوقت لمابين أيديهم من الاعمال في يوم النحر (ثم يدفعون الى منى ويأخذون من مزدلفة حصي الرمي) قال الجمهور لا ولا قال البغوي بعد صلاة الصبح والمأخوذ سبع حصيات لرمي يوم النحر وقبل سبعون حصاة لرمي يوم النحر وأيام التشريق على ما سيأتي بيانه روى البيهقي والنسائي بأسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غداة يوم النحر انقط لي حصي قال فلقطت له حصيات مثل حصي الخذف وهو باعجام الخاء والذال الساكنة وظاهران المتقدمين بالليل يأخذون حصي الرمي من مزدلفة أيضا (فادأبلغوا المشعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وبالزاي (وقفوا) فذكروا الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) مستقبلين الله ~~سبعة~~ روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما صلى ركب القصوى حتى أتى المشعر الحرام واستقبل القبلة ودعا الله تعالى وكبر وهلل ووحده ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا (ثم يسرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات الى جمره العقبة وتقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لاخذها في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم أتى الجمره يعني يوم النحر فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف (ثم يذبح من معه هدي ثم يحلق) للاتباع واهمسلم (أو يقصر والخلق أفضل) قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم الخلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم الخلقين قال في الرابعة والمقصرين رواه الشيخان (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالخلق روى أبو داود بأسناد حسن كما قاله في شرح المذهب حديث ليس على النساء خلق انما على النساء التقصير وفي شرح المذهب عن جماعة بكرة للمرأة الخلق وعن العجلي ان التقصير للخنثى أفضل كالمرأة (والخلق) أي ازالة الشعر في الحج أو العمرة في وقته (نسلك على المشهور) فيتاب عليه وهو ركن كما سيأتي واستدل على انه نسلك بالدعاء لقاعله بالرحمة في الحديث السابق والثاني هو استحبابه محظور لانه كان محرما عليه كما سيأتي فأبج له فلا ثواب فيه كما قاله في شرح المذهب كالرافعي وقال الغزالي انه مستحب بلا خلاف (وأقله ثلاث شعرات) بفتح العين أي ازالتهما من شعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو تنقا أو احراقا أو قضا) مما يحاذي الرأس أو مما استرسل

٥٧ ل الج حصيات (قول) المتن والخلق نسلك الحجلة الخلف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة وواجب في الحج (قول) المتن أو تقصيرا الخ لكن لو نذر الخلق تعين خلق الجميع ولا يجزئه التقصير ولا خلق البعض ولا ازالته بغير الخلق كذا في شرح المذهب قال الاسنوي والوجه حمله على عدم الجواز فانه اذا نذر صفة في واجب لم يقصد ترك تلك الصفة في الاعتدال بذلك الواجب كما لو نذر الحج ماشيا فركب انتهى أقول لعل مراده الواجب أصالة لثلا بردها لو نذر أن يعسكف شهرا ثم نذر أن يكون متابعا

(قول) المتن ومن لأشعر برأسه لو كان عدم الشعر ناشئاً عن إزالته قبل دخول وثمه ولكنه ثبت بعد ذلك فظاهراً يستحب له إمرار الموصى الآن وليسكن متى ثبت هل يجب حلقه هو محتمل ثم رأيت في الروض عدم الوجوب (قول) المتن ثم يعود إلى منى أى قبل صلاة الظهر كما في رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع النوى بينهما بأنه صلى بمكة وأعاد بأصحابه بنى أقول قضية الحج استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الأصحاب (قول) المتن ولا يختص الذبح بزمن أى ولكن يختص بالحرم (قول) المتن بوقت الاضحية أى فوقته إلى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا من اعترافهم أنساء العام وساق هدياً كيف يجب تأخيرها بمكة لوقت الاضحية والذي ساقه عليه الصلاة والسلام في عمره الحديبية هل كان يريد تأخيرها إلى وقت الاضحية وكذا عمره القضاء لا بدانه (٢٢٦) ساق فيها وفي حدطر أنه نحر بالمروة ولم

يؤخره لوقت الاضحية قليلاً بل ذلك فانه مشكل على المذهب (قول) المتن وسيأتى إلى آخره يريد أن كلام الرافعي رحمه الله اختلف والصواب الاخير قال الاسنوى الهدى يطلق على دماء الجبرانات والمحظورات وعلى ما يساق تقرباً فالاول لا يختص بزمن والثاني يختص بوقت الاضحية فالاول أراد المحترق والثاني أراد فيما يأتي قال وقد أوضح الرافعي ذلك في آخر باب الهدى من الشرح الكبير غاية الامر انه لم يفسح في المحترق عن المراد فظن النوى رحمه الله ان المسئلة واحدة فاعترض في هذا الباب هنا وفي الروضة (قول) المتن على الصواب أى في كلامه المختصر في المحترق (قوله) ما سبق تقرباً إلى الله تعالى أى لادماء الجبرانات (قول) المتن لا آخرونها لأن الأصل عدم التأخير قال الاسنوى ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة قاله في شرح المذهب واستشكل الاسنوى بقاء محرماً دائماً كما اقتضاه كلام الشنخين قال لأن من فاته الحج منعوه من ذلك لأن ذلك كابتداء الاحرام في غير أشهر ثم نقل عن ابن الرفعة انه قال من

عنه في دفعة أو دفعات قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين أى شعرها وهو يصدق بالثلاث (ومن لأشعر برأسه يستحب) له (إمرار الموصى عليه) تشبهاً بالخالفين (فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع ورواه مسلم (وسعى ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما تقدم ان من سعى بعده لم يعده وسيأتى ان السعى ركن (ثم يعود إلى منى) ليبيت بها (وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يستترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب روى مسلم ان رجلاً جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلقته قبل ان أرمي فقال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال اني أفضت إلى البيت قبل ان أرمي فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج وانه قيل له في الذبح والحلق والرمي والنقد والمأخوذ فقال لا حرج وعلى القول بان الحلق استباحة محظور ولو فعله قبل الرمي والطواف معازمة الفدية لوقوع الحلق قبل التحلل (ويدخل وقتها) يعنى غير الذبح لما سيأتى فيه (بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن عائشة امه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس الباقي منها على ذلك (ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) روى البخارى ان رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعد ما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) للهدى (بزمن قات الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية وسيأتى في آخر باب محرمات الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح والمراد به ما سبق تقر به الله تعالى وفي الروضة وشرح المذهب في باب الاضحية انها تستحب للحاج بمنى من كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبد رى لا اضحية في حقه كما لا يخاطب بصلاة العيد من أجل جهه انتهى وفي شرح التنبيه للحج الطبرى عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى (والحلق والطواف والسعى) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخرونها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (واذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي والحلق والطواف) المتبوع بالسعى ان لم يفعل قبل (حصول التحلل الاول) من تحلل الحج (وحل به اللبس والحلق) ان لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذلك في المحترق ستر الرأس دون الحلق (وكذا الصيد وعقد النكاح) يحلان به (في الاظهر قلت) كما نقل الرافعي في الشرح عن الأكثر (الاظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم) وكذا نقل عنهم

قال بالجواز في مسئلتنا محله بعد التحلل الاول فيما يظهر لي والا يصير محرماً بالحج في غير أشهره واعترض الاسنوى مقامه في بأن وقت الحج يخرج بطول فجر النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقاً بل الأفضل تأخير أسباب التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الرفعة وغيره انه يجوز الاحرام بالنافلة في غير وقت الكراهة ثم عيدها وذلك نظير مسئلتنا (قوله) وذكر في المحترق راح أى فسى المنهاج ذكر ما تركه وترك ما ذكره (قوله) وكذا نقل عنهم في المباشرة اعلم أن من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد علل الاولين بتعلقهما بالنساء وقد قال صلى الله عليه وسلم اذ ارميت الجمره فقد حل لكم كل شيء الا النساء وعلل الصيد بعموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قال بالحل نظر إلى انها من المحرمات التي لا يوجب تعاطيها افساداً فكانت كالخلق

(قوله) وهو الجماع المحل لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطبري ويشكل عليه حديث أيام منى أيام أكل وشرب وبغال * (فصل إذا عاد الخ) * (قوله) وفي قول يستحب هو الذي مال إليه الرافي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الاسنوي هو (٢٢٧) من تصرفه وبعبارة المحرر فعليه قال وهي صادقة بالاستحباب (قول) المتن بزوال الشمس قال في شرح

المهذب ويستحب فعله قبل الصلاة وقوله أي رمي كل يوم يعني ليس المراد جميع رمي أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذي يخرج هو وقت الاختسار وأما وقت الجواز فهو باقي آخر أيام التشريق كما سيأتي إيضاحه (قول) المتن ويشترط رمي السبع المحل هو فيبذل أن العبرة في العدد بالرمي لا بالوقوع فلورمي مرتبا ثم وقع معا أو سبقت المتأخرة صح بخلاف ما لورماهما معا وإن وقع امرئيا (قول) المتن واحدة واحدة رما يقتضي عدم الاجزاء في لورماهما معصوبة بغيرها وهو ما احتجنا على السبع وليس مرادا (قول) المتن وإن يسمى رميا قبل رما يستغنى عن هذا بقوله أولا ويشترط رمي السبع واحدة واحدة (قوله) ويشترط قصد الرمي قضيته أنه لورمي إلى العلم المنصوب في الجمرة فأصابه ثم وقع فيه لا يحزى قال المحب الطبري وهو لا ظهر عندي ويحتمل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الهذلي والساني أقرب قال المحب الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا ميبني أن يرمي في أصل العلم وقريبا منه وهو مجتمع الحصى دون ما سال (قول) المتن والسنة أن يرمي المحل لكن لا على هيئة الخذف قاله النووي رحمه الله ويسن أن يرفع يده اليمنى حتى يرى بياض إبطه وإن يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فإنه يستبطن الوادي ويجعل القبلة عن يساره وعرفاته عن يمينه

في المباشرة فيمادون الفرج كالقبلة أن الاظهر تحررهما ورجح في الشرح الصغير الحل في المسئلتين قال وفي التطيب طريقتان أشهرهما أنه على القولين والثاني القطع بالحل وسواء أثبتنا الخلاف أم لم نثبت فالذهب أنه يحل بل يستحب أن تطيب لعله بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه بلفظ كنت أطيّب والدهن ملحق بالتطيب (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حاصل التحلل الثاني وحله باقي المحرمات) وهو الجماع والمباشرة فيمادون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم وإذا قلنا الحلق ليس بنسك حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وروى البيهقي حديث إذا رميت وحلقت وفي رواية وذبحت فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء وضعف والحكمة في أن الحج تحللين بخلاف العمرة أنه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فإيجاب بعض محرراته في وقت وبعضها في آخر

* (فصل إذا عاد) * بعد الطواف يوم النحر (إلى منى بات بها يلقى التشريق) الأولين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث كل جمره سبع حصيات فمجموع الرمي ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (فإذا رمي اليوم الثاني فأراد النفر) بسكون الفاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط ميت الليلة الثالثة ورمي يومها) قال تعالى فمن نحل في يومين فلا ثم عليه (فإن لم ينفر) بكسر الفاء (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمي الغد) كما رواه مالك في الموطأ عن ابن عمر وعلم بما ذكر وجوب المبيت والرمي إلى الجمرات وفي قول يستحب المبيت ويحصل بمعظم الليل وفي قول المعتبر كونه حاضرا طلوع الفجر (ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس) أي رمي كل يوم من الثلاثة بزوال شمسه للاتباع ورواه مسلم (ويخرج بغروبها) لعدم وروده بالليل (وقيل يبق) في اليومين الأولين (إلى الفجر) كما يبق الوقوف إلى الفجر بخلاف الثالث لخروج وقت الناسك بغروب شمس ويخطب الإمام بمنى بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي أيام التشريق وحكم المبيت وغير ذلك وثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويؤدعهم (ويشترط رمي السبع واحدة واحدة) للاتباع رواه البخاري (وترتيب الجمرات) بأن يرمي أولا إلى الجمرة التي تلي مسجد الخيف ثم إلى الوسطى ثم إلى جمره العقبة للاتباع رواه البخاري (وكون الرمي حجرا) له كالحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزى بأنواعه كاللذان والبرام والمرموكذا ما يتخذ منه الفصوص كالياقوت والعقيق في الأصح ولا يحزى اللؤلؤ وما ليس بحجر من طبقات الأرض كالآمند والزنج والحص وما ينطبع كالذهب والفضة وغيرهما (وإن يسمى رميا فلا يكفي الوضع) في الرمي لانه خلاف الوارد وقيل يكفي ويشترط قصد الرمي فلورمي في الهواء فوقع في الرمي لم يعتد به (والسنة أن يرمي بقدر حصي الخذف) لما تقدم في جمره العقبة وروى مسلم

ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نية النسك ولو وقعت في غير الرمي ثم تدرجت إليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرجت وكان الفارق احتمال كون التدرج ناشئا عن حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت إلى الرمي لم يضر فإن استقبل القبلة في رمي جمره العقبة أيام التشريق لأعلم مستندا ولورمي بأصغر من حصي الخذف أو بأكبره كره

(قوله) وقت الرمي بحث السبكي أن يكون المراد الوقت الى النفر على قول الاداء (قول) المتن تداركه في باقي الايام على الاظهر رأى لان صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الايام غير صالحة لم يفترق الحال بين المعذور وغيره كالوقوف بعرفة لكن لم يرخص لهم في تأخير النحر ولا في تأخير يومين (قوله) وعلى الاداء الخ قال الأسنوي اذا قلنا بالاداء عازنا تأخير يوم ويومين ليفعله بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثاني والثالث ليفعله مع اليوم الاول كما نقله في الكبير عن الامام وخزمه في الصغير انتهى (٢٣٨) والذي صححه الروابي خلافه في التقديم

وقال النووي انه الصواب وبه قطع الجمهور (قوله) على الزوال أى ولو ليلا وان لم تنفذه عبارة المنهاج (قوله) ويجوز التدارك بالليل سكنت عن قبل الزوال وقد صرح في الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك على قول الاداء وأيضا فالنار محل للرعى في الجملة فكيف يتمتع فيه ويجوز ليلا (قوله) كالابتدراك بعدها أى وكالابتدراك الوقوف (قوله) وفي قول يجب الح أى اذا جعلناه قضاء (قوله) والثلاثة مثلها الأربعة (قوله) في وطيفة جرة أى وهي سبعة وهذا ساقه الاسنوى قولاً خامساً وجعل الثانيان لوطيفة كل يوم دما كاملا والثالث ليوم التخرم وللأبقا دم والرابع ان الثلاث جمرات كالشعرات الثلاث فاذا ترك جميعها من يوم واحد كسل الدم وفي الجمرة والشعرتين الاقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكلامه مأخوذ من كلام الرازي رحمه الله (قوله) كما يكمل أى بالاتفاق (قوله) فلهن ترك المبيت لهن أيضا ان يدعوا في يوم ويأتوا في الثاني قبل رميه نعم لا يرخص لهن في ترك رمي يوم التخرقاله في شرح المهذب وقال الاسنوى في محل آخر بعد ذلك ان هذا لا يعقل مع تصريحهم بجواز تأخير الرمي لغیر أرباب العذار وأجيب بأن مسألة المعذور فيها أنهم ترك الرمي الى ترك المبيت وقال الاذرى سبب الاشكال خلط

حديث عليكم بحصى الخذف وهو دون الانملة طولا وعرضا في قدر الباقلا (ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي) فلو نذر حرج وخرج منه لم يضر (ولا كون الرامي خارجا عن الجمرة) فلو وقف في طرفها ورمي الى الطرف الآخر جاز (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرجي روالها قبل خروج وقت الرمي (استناب) ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب عن المستناب الا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عذر المستناب بعد رمي النائب والوقت باق فليس عليه اعادة الرمي وظاهرات ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا وما بعده الى هنا يأتي في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم) أو يومين عمدا أو سهوا (نذاركم في باقي الايام على الاظهر) فيتدارك الاول في الثاني أو الثالث والثاني أو الاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء لمجاوزه للوقت المضروب له وعلى الاداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لأن القضاء لا يتأق وقيل لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أحدهما المنع لأن ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا اداء قال ويجري الوجهان في التدارك ليلا وان جعلناه اداء ففيما قبل الزوال والليل الخلاف قال الامام والوجه القطع بالمنع فان تعيين الوقت بالاداء المتيقن وهذا ما أورده في الكتاب فقال اذا قلنا اداء تأقت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الاظهر في المنهاج ان الرمي المتروك في بعض الايام لا يتدارك في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولادم) مع التدارك وفي قول يجب الدم معه كالأخر قضاء رمضان حتى أذكره رمضان آخر يقضى ويفدى (والا) أي وان لم يتدارك المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لأن الرمي فيها كالشيء الواحد وفي قول يجب لترك رمي كل يوم دم لانه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لقوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله في الذمة (والمذهب تكميل الدم) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقيل انما يكمل في وطيفة جرة كما يكمل في وطيفة جرة يوم النحر وفي الحصاة والحصاتين على الطريقتين الاقوال في حلق الشعرة والشعرتين أظهرها ان في الحصاة الواحدة مد طعاما والثاني درهمان والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على الثاني وفي الحصاتين ضعف ذلك * يجب وفي قول يستحب في ترك الميت ليلالي التشرية قدم وفي قول في كل ليلة دم وعلى الاول في الليلة مد وفي قول درهم وفي آخر ثلث دم وفي اليلتين ضعف ذلك ان لم ينفر قبل الثالثة فان نفر قبلها نفق وجه الحكم كذلك لانه لم يترك اليلتين والاصح وحبوب الدم بكاه لترك جنس الميت بمنى قال في شرح المذهب وترك الميت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدارمي وغيره هذا كله في غير المعذورين تأمهم كأهل سقاية العباس ورعاء الابل فلهم ترك الميت ليلالي منى من غير دم روى الشيخان عن

طريقة بطريقة فان طريقة البغوى ان التدارك قضاء والجمهور اداء والبغوى مع ارباب العذر من الزيادة على يوم قسعه الرافعى ابن
وعغل عن كونه مفترعا على طريقته من القضاء فى الاشكال وقال السبكي الاداء والقضاء امر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز
التأخير وعدمه واختاره انه يحرم تأخير رضى كل يوم عن غروبه لغير المعذور مع القول بأن التدارك يكون اداء (قوله) ورعاء الابل حاول بعضهم
أن يذكروا المراد بابل الحاج والوجه خلافه أحدان مسئلة الخوف على المال

ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس ان يبيت بمكة ليالي منى لاجل السقاية وروى مالك
وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن عاصم بن عدي انه صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الابل ان يتركوا
المبيت بمكة الحديث قال الترمذي حسن صحيح واذا ترك رمي يوم النحر في تداركه في أيام التشريق
طريقان أحدهما انه على القولين في تداركه رميها والثاني لا يتدارك قطعاً لانه أثر في التحلل بخلاف
رميها وعلى التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال ووجوب الترتيب بعده
كما صرح بذلك المصنف كابن الصلاح في مناسكههما (واذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ
النسك (طواف للوداع) روى البخاري عن أنس انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج
طواف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا يفترق أحد حتى يكون آخر
عهده بالبيت أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود وقال في شرح المذهب ولو أراد الحاج الرجوع
الى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للأفاضة ثم للوداع
ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته الى وطنه قبل يجزئه ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان
وهذا الثاني هو الصحيح وهو مقتضى كلام أصحاب انتهى ومن لم يكن في نسك وأراد الخروج من مكة
كالمسكي يريد سفر أو الأفاقي يريد الرجوع الى وطنه طواف للوداع أيضا في الاصح تعظيما للحرم وتشبيها
لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام والثاني يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه
بذي النسك ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أي الى مسافة
القصر وفي شرح المذهب ودونها على الصحيح (ولا يمكث بعده) حديث ابن عباس السابق فان مكث
لغير اشتغال بأسباب الخروج ككسرة متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض أعاده
وان اشتغل بأسباب الخروج كسراء الزاد وشد الرحل ونحوهما لم يحتج الى أعادته قال في الروضة
ولو أقيمت الصلاة فصلاها لم بعده (وهو واجب يجبر تركه بدم) وجوبا (وفي قول سنة لا يجبر) أي
لا يجب جبره لكن يستحب (فان أوجبناه فخرج بلا ووداع فعاد قبل مسافة القصر) وطواف (سقط
الدم) كالجواز المبيحات غير محرم ثم عاد اليه (أو) عاد اليه (بعدها) وطواف (فلا) يسقط
(على الصحيح) لاستقراره والثاني يسقط كالحالة الاولى ويجب العود فيها ولا يجب في الثانية
(وللعائض النفر بلا) طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس انه قال أمر الناس ان يكون
آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت قبل مفارقة خطه مكة لزمها العود
والطواف أو بعدها فلا والنساء كالخائض في ذلك ذكره في شرح المذهب (ويستحب شرب ماء زمزم)
للاتباع رواه الشيخان وروى مسلم حديث ابا مباركة انها طعم زمزاد أبو داود الطيالسي في مسنده
وشفاء سقم (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) ففي حديث من حج ولم يزرني فقد
جفاني رواه ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زار قبري وجبت له شفاعتي
ومفهومه انها تجوز لغير زائره وفي شرح المذهب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات
فاذا انصرف الحاج والمعتمرون من مكة استحب لهم استحبابا بامو كذا أن يتوجهوا الى المدينة لزيارته
صلى الله عليه وسلم وليكثر التوجه اليها في طريقه من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما اذا أبصر
أشجارها مثلاً ويستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فادخل المسجد قصد الروضة وهي
ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية المسجد بجنب المنبر ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة وبعد منه
نحو أربع أذرع ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله في مقام الهبة والاحلال فارغ القلب من علائق
الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله) لانه أثر في التحلل أي فلا يقاس
عليها (قوله) ووجوب الترتيب بعده الخ
فيه راجع للزوال من قوله وجوازه
قبل الزوال (قول) المتن طواف للوداع
لو آخر الحاج طواف الركن حتى انتهى
أمره من المبيت والرمي ثم دخل مكة
فطاف للركن وخارج مسافرا لم يغن ذلك
عن الوداع لانه لا يدخل تحت غيره
(قوله) وهو واجب أي الحديث ابن
عباس وقوله وفي قول سنة استدلل به بأنه
لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض
لان الفداء لا يفترق الحال فيه بين
المعذور وغيره كما في ترك الرمي قال السبكي
لا أنقأ أحدا يقول بأنه يجب اذا لم يجعله
نسكا فان قيل به فهو في غاية الاشكال
واختار انه من المناسك لذلك وأجاب
عن عدم طلبه من المقيم بمكة بأن شرطه
ارادة فراغها ولم توجد وحمل النسك في
حديث المهاجر على غير التابع (قوله)
ما لو عاد ومات مثلاً قبل الطواف فان الدم
لا يسقط (قول) المتن ويستحب أي في
سائر الاحوال لا عقب طواف الوداع
خاصة ويستحب دخول الكعبة من غير
أيذاء قال الحلبي واذا دخلها يجزئ ساجدا
قال بعضهم هو موجود شكر (قول)
المتن وزيارة قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد فراغ الحج عن العبد روى
المسكي ان زيارته صلى الله عليه وسلم
أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس
قال في القوت ويكره مع الحدا باليد
وتقبيله وكذا الصاق البطن أو الظهر
بالحدا قال ولا تغتر عن فعل ما يخالف
ذلك (قوله) وأقل السلام عليه السلام
عليك الحج واذا حمله أحد سلا ما يقول
السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن
فلان ويحذو ذلك قاله السبكي

(فصل أركان الحج الم) (قوله) أى نية الدخول قد فسره فيما سلف بالدخول في النسك وعدل هنا الى نية الدخول لانه الملازم للركنية (قوله) لتوقف التحلل عليه أى مع عدم جبره بالدم فلا يرد الرمي (قوله) لشمول الأدلة قال الاسنوى بدله قياسا على الحج (قول) المن على أوجه هوجب قلة لان الكيفيات ثلاث (قوله) على وجه متعلق بقوله ويضم (قول) المتن بأن يحرمهما معا (٢٣٠) أى فان كان مكيا أحرمهما

معا من جهة تغليب الميقات الحج (قول) المستوي يعمل عمل الحج خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسبعين (قوله) هذه الصورة الأصلية للقران أى بخلاف الصورة فى قوله ولو أحرم الى آخره وكذا صورتان فى قول الشارح الآتى ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فان كلامهما من القران ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القران بهذه الصورة فقط (قوله) بخلاف العكس أى فان أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يقد احرام بها شيئا (قوله) مريد للاحرام احتراز عن غير المريد اذا بدله الاحرام بعد ذلك فانه من جملة صور المتن أعنى قوله بأن يحرمهما من الميقات (قوله) هذه الصورة الأصلية للتمتع أى فلا يرد على ذلك ان منه الصور الآتية قريبا كلام الشارح (قوله) ويلزم فيه دم حكمته التعرض لهذا هنا مع أنه سيأتى ان الفروع المذكورة عقبه تكلم فيها الشارح على حكم الدم فيها (قوله) وبينه وبين مكة مسافة التنصر احتراز عن دونها فانه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لامن مكة رادها الله شرفا كذا ذكر الاسنوى رحمه الله أقول ولستظر فى هذا وفى الفرع المنقول عن الغزالي وهو اذا دخل الافاق مكة غير مريد للنسك فكما

وروى أبو داود باسناد صحيح ما من أحد يسلم على الارذ الله على روى حتى أرتد عليه السلام ثم يتأخر الى صوب عينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله عنه ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به فى حق نفسه ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والمسلمين انتهى

(فصل أركان الحج خمسة الاحرام) به أى نية الدخول فيه (والوقوف) بعرفة للحديث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) روى الدارقطني والبيهقي باسناد حسن كما قاله فى شرح المذهب انه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس فى المسعى وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعى قد كتب عليكم (والحلق ادا جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا تجبر) هذه الخمسة أى لا مدخل للجبران فيها بحال وقد تقدم ما يجبر بالدم ويسمى بعضها وغيره يسمى هيئة (وماسوى الوقوف أركان فى العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدى التمسك على أوجه) بان يحرمهما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل الحج ومنا من أهل بعمرة ورواه الشيخان (أحدها) الافراد بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي) ان يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتى بعملها) هذه الصورة الأصلية للافراد ويضم اليها صور فوات الشروط الآتية فى التمتع على وجه (الثانى) القران بان يحرمهما معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية للقران (ولو أحرم بعمرة فى أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج روى مسلم ان عائشة أحرمت بعمرة فدخل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها تبكي فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى ادا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمرءة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا وقوله قبل الطواف أى قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الاحرام بالحج لانه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه فى الجديد) وهو أن يحرم بالحج فى أشهره ثم بعمرة قبل الطواف للتقدم وجوزة القديم قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا وقرى الاول بان ادخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمى والمبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم ادخله عليها فى أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدى الى صحة الاحرام بالحج قبل أشهره وقبل يصح لانه انما يصير محرما بالحج وقت ادخاله قال فى الروضة الثانى أصح أى فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد مجاوزة الميقات مريدا للاحرام كان قارنا أيضا وان أساء (الثالث) التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم يشئ حجام من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزمه فيه دم بشرطه كما سيأتى ولو جاوز الميقات مريدا للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة

دخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون متمعا وعلاه بأنه صار من حاضرى المسجد اذا لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعى مسافة وهذه المسئلة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة عما ينارعه فيه كلام عامة الاصحاب ونقلهم عن النص فانه ظاهر فى اعتبارها بل فى اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار انه متمتع ليس بحضور بل يلزمه الدم واختر السبكي قالة الغزالي

(قوله) وكذا الوجوه الخ سواء بلغ مكة قبل الاحرام أم لا كما سيأتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على
يسمى متمتعاً وان كان ظاهر المتن يأتي بذلك فقد اعتذر عنه بأن الغرض منه بيان الصورة الأصلية (قوله) وهو متمتع جعل الحب الطبري هذا من
أفراد الفاضل قال بل هو أفضل (٢٣١) من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قول) المتن وفي قول المتمتع أفضل لما يأتي

ولأن فيه المبادرة بالعمرة قال السنوي
ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن
يكون أفضل واعتراض بأنه خروج عن
محل الكلام وهو تأدية فرض اسلام
لامطلق التأدية (قوله) فلا دم على
حاضره قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة
ميتاته نفس مكة فلا يكون راجحاً ميتات
واعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم
دون مسافة القصر ادعى له النسك
يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب الدم
بتركه فادّعى أن مسافة الميتات أولئك
أن يقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا
هذا ضابطاً لأن هذا القدر الذي
يستفاده مشقته بسيرة غالباً فالحق بمن
في مكة نفسها (قول) المتن وحاضره
الحج أي بدليل منع القصر والفطر في مثل
هذه المسئلة (قول) المتن من مكة الحج
دليله أن المسجد في الآية ليس المراد منه
حقيقته اتفاقاً فلا بد من تجوز وحمله
على مكة أقل تجوزاً ودليل الثاني أن
المسجد غالب الإطلاق بمعنى الحرم فكان
الاطلاق بالغالب أولى (قوله) وهم
من مسكنه يريدان في عبارة الروضة
تصريحا بالسكنى بخلاف عبارة المهاج
(قول) المتن وإن حج عمرته الحج أي لأن
العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج
من أجز الفجور فشرع المتمتع رحمة لأن
الغريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق
عليه استدامة الاحرام ولو أحرم من
المبقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزته بغير
احرام فرخص له الشرع أن يعتمر ويتحل

مسافة القصر لزمه دم المتمتع مع عدم الاساءة عند الأكثر فيكون متمتعاً وكذا الوجوه غير مرئية للنسك
ثم بدله فأحرم بالعمرة فإنه يلزمه دم المتمتع على ما سيأتي فيكون متمتعاً ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من
من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سيأتي وهو متمتع ووجه
التسمية بالتمتع استمتاعه بحظورات الاحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه أدائها لا يمكن
(الافراد) بعده التمتع وفي قول المتمتع أفضل من الافراد وأما القرآن فمؤخر عنهما جزأ لان افعال
السكنى فيهما أكل منها فيه وحكى عن المزني وابن المنذر وأبي اسحاق المروزي أن القرآن أفضل
منهما ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم روى الشيخان عن أنس سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليلى عمرة وحجاً وروى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحرم
متمتعاً وروى جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً ورجح
هذا بكثرته ورواه جابر أنهم أقدم صحبة وأشد غنى بضبط الناسك وأفعال النبي صلى الله عليه
وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وشرط تقضيل الافراد أن يعتمر في سنته فلو أخرت عنها
فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكره (وعلى المتمتع
دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة أي بسببها إلى الحج فاستيسر من الهدى (شرط أن لا يكون
من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه
(وحاضره من) مسكنهم (دون مرحلتين من مكة) كمن مسكنهم بها قلت الأصح من الحرم
والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين
وقال في الشرح الصغير أنه أشبه وعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من
نفس مكة والقريب من الشيء يقال أنه حاضره قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر
أي قرية منه ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كنهنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد
الحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز الميقات غير مرئى نسكاً ثم بدله فأحرم بالعمرة قرب دخوله مكة
أو عقب دخولها لزمه دم المتمتع على الأصح في الأولى واختار في الروضة في الثانية لأنه ليس من
الحاضرين والثاني بعده منهم (وان حج عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل
أشهره أو فيها والحج في سنة قبله فلا دم ولو أحرم بها قبل أشهره أو في جميع أفعالها في أشهره ففي
قول يجب الدم والاطهر لا تقدم أحد أركانها ولو تقدم بعض أفعالها أيضاً فإولى أن لا يجب الدم
وعلى الأول فيلزم يجب والأصح لا (وأن لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرم بالعمرة منه
فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرم بالحج فلا دم وكذا الوعد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته
وأحرم منه لا دم عليه في الأصح لا تنفاه تمتعه وترفعه ولو أحرم به من مكة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه
الدم في الأصح ثم الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالستنى منه ولا تعتبر
هذه الشروط في التسمية بالتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت
وجوب الدم احرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تأقت أراقته بوقت وهو دم

مع الدم (قول) المتن من سنته أي لما روى سعيد بن المسيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعتمرون في أشهر الحج فإذا لم يجزوا من عامهم ذلك
لم يهدوا ثم كلام الكتاب الحج فهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع السكنى عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك في الأولى
وجه وفي الأخيرين قول (قوله) وعلى الأول متعلق بقوله فني قول تجب (قوله) يكون مفرداً ذهب إليه القاضي والامام فيما لو فرغ منها قبل
أشهر الحج وبقيا الخلاف فيها واختاره السبكي

(قول) المتن والافضل ذبحه الح خروجا من خلاف الائمة الثلاثة (قول) المتن ويجوز قبل الاحرام الح لانه حق مالي تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة (قول) المتن فان عجز عنه في موضعه أي لانه يعتبر ذبحه بأرض الحرم (قوله) بأن لم يجده الحز يدانه لافرق بين الحجز الحسي والشرعي (قوله) ولا يجوز تقديمها على الاحرام كذلك لا يجب عليه تقديم الاحرام من يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أثم وصارت قضاء وان صدق عليه انه في الحج لان تأخيرها نادر فلا يكون مرادا في الآية قال الامام وانما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذا لم يكن مسافرا فان كان فلا كصوم رمضان وضعفه (٢٣٢) الشيخان فائدة يقال الاسنوي

شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها سبعة بدنة أو سبع بقرة (والافضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الاحرام بالحج بعد التحلل من العمرة في الاظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الاصح (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بان لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتر به فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج يستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانها عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومها له القديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة اذ رجع الى أهله في الاظهر) قال تعالى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقال صلى الله عليه وسلم للمتقين من كان معه هدى فليهدى ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله رواه الشيخان والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذا رجعتم مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فنصرف اليه وكأنه بالافراغ رجع عما كان مقبلا عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير أول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع الى وطنه جاز بل هو افضل خروجا من الخلاف وفي قول التقديم افضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق لانه بعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة وكذا السبعة) وحكي قول يخرج من كفارة اليمين انه يجب فيها ما يتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالاظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) كما في الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكفي التفريق في يوم في قول والاظهر يفرق بأربعة أيام ومدة امكان سيره الى أهله على العادة الغالبة لتمام حكة القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفي التفريق بمدة امكان السير واذ قلنا الرجوع الفراع من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق ففرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزمه التفريق وان قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب يوم ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أهلا تقضى ويستقر الهدى في ذمته بدلها وفواتها بفوات يوم عرفة وان جوزنا له صوم أيام التشريق فبفوات أيامه وان تأخر طواف الركن عها لان تأخيرها بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعدها مرادا من قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وقيل يقع (وعلى القارئ دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند العجز عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كما في التمتع الحق به

رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء ففي السبعة قولان في تحريم الجرجاني قال الاسنوي وللمتقن فهمته من كلام أكثرهم الجزم بأنها أداء (قوله) والثاني اذا فرغ من الحج وقيل على هذا المراد والرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول) المتروك يتبع تتابع الثلاثة الح مبادرة الى فعل الواجب (قوله) كما في الاداء يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالاحسن ما قاله غيره لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب افعال الصلاة والثاني وصححه الامام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الاولى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج انتهى (قوله) والحاصل خمسة أقوال وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله يوم في قول وقوله والاظهر وقوله بمدة امكان السير وقوله بأربعة أيام (قوله) وما بعد الخامس أي وهو قوله يوم وفي الآخر لا يلزمه والخمسة قبل ذلك ومنها ما قبل الاظهر (قوله) الحق به القارئ أي قدمه فرع عن دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه فالحالة

التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاولى فهو متعلق بقوله المحلق يعني ان القارئ الحق القارئ في وجوب الدم عليه بالتمتع بطريق الاولى لان أعمال التمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروص قال لان دم القارئ فرع عن دم التمتع فاذا لم يجب في الاصل ففرعه أولى انتهى وفيه نظروا لمن منشاؤه عدم فهم العبارة على الوجه الذي فهمناه ثم رأيت الاسنوي دكر ما قاله شيخنا فهو تابع له وهو موجود فقد قالوا الوعد القارئ الغريب الى الميقات محرما فلما ذهب لادم وقال الامام ان قلنا في التمتع اذا أحرمت بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذلك هنا وان قلنا يستط فوجها والفرق ان القارئ ان حكم نسل واحد فلا أثر لعوده انتهى وذلك مانع من حجة ما قاله شيخنا تبعه للاسنوي

(قوله) سقط عنه الدم أي فكان ينبغي للؤلؤ أن يقول وأن لا يعود الى الميقات قبل يوم عرفة * (باب محرمات الاحرام) * (قول) المتن ولبس الخيط أي على العادة في لبسه كما سيأتي في كلام الشارح وقوله أو المتسوج أو المعقود أي لانهما في معنى الخيط والمعقود هو الذي لرق بعضه ببعض كتوب اللبد ومثل ذلك لبس (٢٣٣) ثوب لرقته من ورق (قول) المتن اذا لم يجد أي لو باعارة كما سيأتي في كلام الشارح ثم قضية

كلام المتن ان لبس الخيط يتوقف جوازه على فقد الغير ولا تسكفي فيه الحاجة كخر ويرد ومداواة وليس كذلك كما سيأتي في قول الشارح وان احتاج الى آخره (قوله) والخفين الخ أي بشرط عدم التعليق للحديث الآتي قال الاستنوي وحكم المداس وهو الزرموزة حكم الخلف المقطوع انتهى أي بشرط فيها عدم التعليق وذلك لأن فيها بعض احاطة (قوله) من غير عذر أي وهو الجهل أو النسيان مطلقاً أو النقد في السراويل والخلف (قوله) ومن المحرم الخ قال الاستنوي رحمه الله في سائر بدنه يؤخذ منه انه يحرم أن يتخذ لساعده أو يعضو آخر شئنا محيطاً به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ للجنة خريطة فخلص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء قال نعم خريطة اللحية لا تدخل في عبارة الكتاب لانها ليست من سمى البدن (قوله) من غير عذر المراد بالعذر هنا الجهل أو النسيان (قول) المتن الا التفاز الخ من هنا تعلم أن لها شدة كمالها على يدها وغير ذلك من أنواع الستر بغير التفازين المذكورين (قوله) في الحديث لا تخمر وارأسه الخ وروى مسلم لا تخمر وارأسه ولا وجهه وحمله أئمتنا على انه ذكر الوجه احتياطاً للرأس (قوله) في الحديث فليلبس الخفين وليقطعها ما هو على التقديم

القارن فيما ذكر بطريق الاولى فان افعال المتمتع أكثر من افعاله وروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد الى الميقات سقط عنه الدم كما يسقط عن المتمتع اذا عاد بعد الاحرام بالحج الى الميقات وقيل لا يسقط والفرق ان اسم القارن لا يزول بالعود الى الميقات بخلاف المتمتع .

* (باب محرمات الاحرام) *

أي ما يحرم بسبب الاحرام (أحد هاستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر أولاً (بما يعد ساتراً) من مخطط أو غيره كفلنسوة وعمامة وخرقة وعصا به وكذا الطين تخين في الاصح (الاحاطة) كداواة أو حراً أو برد فيجوز ونحو الفدية واحترز بالرجل عن المرأة وبما يعد ساتراً عما لا يعد كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل أو حمل والتوسد بوسادة أو عمامة والانغماس في الماء والاستقلال بالمحمل وان مس رأسه وشده بخيط لمنع الشعر من الانتشار وغيره (ولبس الخيط) كالقميص (أو المتسوج) كالزرد (أو المعقود) كجبة اللبد (في سائر) أي باقي (بدنه) أي الرجل (الا اذا لم يجد غيره) فيجوز لبس السراويل منه والخفين اذا قطعاً أسفل من الكعبين ولا فدية وان احتاج الى لبس الخيط لداواة أو حراً أو برد جاز ووجبت الفدية كما تقدم في الستروان ستر ولبس الخيط من غير عذر وجبت الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسيأتي وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً مخططاً أو للجنة خريطة يغلفها بها اذا خضها (ووجه المرأة كراسه) أي الرجل في حرمة الستر المذكور فيه الاحاطة فيجوز ونحو الفدية كما تقدم وان سترته من غير عذر وجبت الفدية (ولها لبس الخيط) في الرأس وغيره (الا القفاز في الاظهر) وهو مخطط محشوبطن يعمل لليدين ليقيهما من البرد ويرز على الساعدين روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خرم من بغيره مثلاً لا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملياً وانه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف الا ان لا يجد التعلين فليلبس الخفين وليقطعها ما حتى يكون أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب مامسه ورس أو زعفران زاد البخاري ولا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى انه صلى الله عليه وسلم قال السراويل لمن لم يجد الا زار وروى مسلم من لم يجد ازاراً فليلبس سراويل وروى الشافعي في الام عن سعد بن أبي وقاص انه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني واليه في حديث لبس على المرأة احرام الا في وجهها قالوا والصحيح وقفه على ابن عمر راويه والاصل في وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية أي خلق فدية وقيس على الخلق باقي المحرمات للعذر فغيره أولى ثم اللبس مسمى في وجوب الفدية على ما يعتد في كل ملبوس فلوارتدى قميصاً أو تزريراً أو سراويل فلافدية كما لو تزريراً أو ملحق من رفاق ولم يجد رداء لم يحزله لبس القميص بل يرتدى به ولو لم يجد ازاراً أو وجد سراويل يتأق الا تزار به على هيئته اتر به ولو لم يحزله لبسه كما صرح به في شرح المذهب والمراد بعدم وجد ان الازار

٥٩ ل ج والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل (قوله) وروى الشافعي الخ هذا توجيه مقابل الاظهر (قوله) وقيس على الخلق الخ نظريه الاستنوي بأن الخلق اتلاف وهو أعظم من الاستمتاع

(قوله) ولا يقدر على تحصيله الخ لو وقف الأزار على فتح السراويل ونخاطة أزار منه لم يكلف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكلف بيع السراويل وشراء أزار إذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكلف ربط السراويل على حد السرقة خلافاً للإمام (قوله) ويجوز له أن يعقد الأزار لوروره بأزار أو شاكه أو حاطه لم يجزئ عن عليه في الاملاء وسيأتي في كلام الشارح تطهير ذلك في الرداء (قوله) وله أن يغرز طرف ردائه كداله أن يربطه في الأزار (قوله) ونحوه منه أن يجعل له أزاراً وعري (٢٣٤) بمسكه بها (قوله) وانسترهما

أي ولو على التعاقب (قوله) قال صاحب البيان الخ عبارة الاستوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتوح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معاً لأن فيه تركاً للواجب وأنه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان صحيحاً لأنه إن كان رجلاً فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وإن كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الخيط لجواز كونه رجلاً فإن فعل فلا فدية لجواز كونه امرأة انتهى وقوله في الأول عن القاضي أنه يمنع من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق مساقه الشارح عن شرح المذهب في حكاية كلام أبي الفتوح (قوله) وقياسه أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتوح من أنه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب أن يستتر بغيره الخ من تمة كلام صاحب البيان (قول) المتن الثاني استعمال الطبيب الخ ولولا خشم قال الرافي رحمه الله المراد بالطبيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قوله) وقيس عليه البدن أي بالاولى (قوله) كدهن الورد ودهن البنفسج صورته أن يؤخذ دهن اللوز أو السمس ونحوهما ثم يطرح فيه الورد أو البنفسج أم لو طرحا على السمس أو اللوز مثلاً فأخذ راحته منهما

أو النعيلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقدر على تحصيله بشراء أو استئجار بعوض مثله أو استعارة بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها للعظم إن شاء الله وأما إذا وجد الأزار أو النعيلين بعد لبس السراويل أو الخفين الجائز له وجب نزع ذلك فإن أحر وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الأزار ويثبت عليه خيطاً لئلا يتب وان يجعل له مثل الخثرة ويدخل فيها التسكة أحكاماً وأن يغرز طرف ردائه في طرف أزاره ولا يجوز عقد الرداء ولا خله بخلاف أو مسلة ولا ربط طرفه إلى طرفه بخيط ونحوه فإن فعل ذلك لزمته الفدية لأنه في معنى الخيط من حيث أنه مستمر بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة أن تستتر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس إذا لم يمكن استيعاب ستر الرأس الواجب إلا بملابسها أن تسدل على وجهها ثوباً متحافياً عنه بخشبة ونحوها الحاجة من حر أو برداً وقتة ونحوها أو لغير حاجة فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وإن كان عمداً أو استدامته لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في أحرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحررة والامة وشذا القاضي أبو الطيب حكى وجهها أن الامة كالرجل في حكم الأحرام ووجهين فيمن نصفها حر ونصفها رقبة هل هي كرامة أو كالحررة وإذا استتر الخنثى المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط فلا فدية وإن سترهما وجبت وفي شرح المذهب عن القاضي أبي الفتوح وليس له كشفهما لأن فيه تركاً للواجب وله كشف الوجه قال صاحب البيان وقياسه ولبس الخيط ويستحب أن يستتر بغيره لجواز كونه رجلاً فإن لبسه فلا فدية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف أنا أن امرءة بالستر ولبس الخيط كما نأمره أن يستتر في صلته كالمرأة ولا تلزمه الفدية لأن الأصل براءته وقيل تلزمه احتياطاً (الثاني) من محرمات الأحرام (استعمال الطبيب في ثوبه أو بدنه) كالسك والكافور والورس وهو أشهر طبيب في بلاد اليمن والزعفران وإن كان يطلب للصبيغ والتداوي أيضاً وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في الثوب وقيس عليه البدن وعليهم ما بقية أنواع الطبيب وأدرج فيه ما معظم الغرض منه راحته الطيبة كالورد والياسمين والزعفران والبنفسج والريحان الفارسي وما شتم على الطبيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطبيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعط وأن يحتوى على عجرة عود فيتجر به وأن يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو تلبس الخلى المحشوة وإن يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وإن يدوس الطبيب بعله لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطبيب في محل الصاقه به تطيباً فلا استعمال بشم ماء الورد ولا بحمل المسك ونحوه في كيس أو نحوه ولا بأكل العود أو شدة في ثوبه لأن التطيب به إنما يكون بالتجربه ولا يحرم على المحرم استعمال الطبيب جاهلاً بكونه طيباً أو ظاناً أنه يابس لا يعلق به منه شيء أو ناسياً لأحرامه ولا فدية في ذلك ولا فيما إذا ألتفت عليه الريح الطيب لكن يلزمه المبادرة إلى إزالته

ثم استخرج الدهن فلا فدية فيه عند الجمهور لأنه يريح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الأول (قوله) في وإن يدوس الطبيب بعله كذا أطلقه الرافي رحمه الله قال الاستوى بشرطه أن يعلق به شيء منه كما نقله الماوردي عن النص (قوله) ومعنى استعمال الطبيب الخ قال السبكي عبر في التنبيه بشم الرياحين وقضيته الاستغناء عنها بالوضع بين يديه لاشم ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد منها مع لصوق البدن من الشم ونبه على أن ثوبها من الشجر لا شيء فيه

(قوله) ويجب فيه الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول) المتن ودهن شعر الرأس ولو بالشع الذائب ثم إن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الادهان نوعاً مستقلاً لتقاربهما يعني من حيث أن كلا منهما ترفه وليس فيه إرارة العين (قول) المتن أو اللحية ولو لامرأة (قوله) لحديث المحرم الحظر فيه الاستنوى بأنه إخبار ولو كان للنهي لحرم إزالة الشعث والغبار انتهى والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك ثم من قوله بعده وفارق دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التفتية والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (٢٣٥) (قوله) وذقن الأمر وذقن المرأة بخلاف الماء (قول) المتن إزالة الشعر أي من نفسه

(قوله) من الرأس أو غيره يكره مشط الشعر وحكه بالظفر (قوله) فعلى غيره أولى لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث شعرات إذا أزيلت لعذر لا ناقول هذا من جهة القيس عليه المتصور أقوله والشعر يعني المحلوق لعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر جميعه بالاجماع (قوله) والشعر يصدق بالثلاث اعترض بأنه في الآية مضاف فيعم قال المعترض فليقم الدليل بأن الاجماع صدعن الاستيعاب أو يقدر الشعر منكر امتطوعاً عن الاضاقه (قول) المتن والاطهر الخ اعلم أن من حلق أو قلم ثلاثة فأكثر تخير بين اراقة دم وثلاثة أصح وصيام ثلاثة أيام فلو قلم ظفراً أو أزال شعرة فقط تخير بين الثلاثة أيضاً فإن اختار الصوم صابئوما واحد اجزأ وان اختار الطعام أخرج صاعاً جزأوما ان اختار الدم فهو محصل الاقوال هنا أحدها ثلث دم عملاً بالتقسيم والثاني درهم لما بينه الشارح بعدوا الاظهر مدلتا قاله الشارح أيضاً كذا اقترره صاحب البيان وهو يؤول الى التخير بين الصوم والصاع والمدتان قيل كيف يخير بين الشيء وبعضه فإن المد بعض الصاع فالجواب أن ذلك معهود كالتخير بين القصر والاعتمام وبين الجمعة

في هذه الصورة وفيما قبلها عذروا له فأن أخر وجبت الفدية كما يجب في استعماله المحرم وتجب فيه المبادرة إلى الإزالة أيضاً (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بدهن غير مطيب كالكزيت والسمن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزيين المنافي لحديث المحرم أشعت أعبر أي شأنه المأمور به ذلك ففي مخالفتها بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المحلوق الفدية في الأصح لتأثيره في تحسين الشعر الذي يبت بعده ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصم وذقن الأمر ويجوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعرة وبشره لأنه لا يقصد تزيينه ويجوز أكله (ولا يكره غسل يده ورأسه بخطمي) أو سدر أي يجوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكى قديم بكرهته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التفتية (الثالث) من محرمات الاحرام (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقاً أو غيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلماً أو غيره قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الخلق غيره وعلى إزالة الشعر إزالة الظفر بجماع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالواحدة فصاعداً لما سيأتي (وتكمل الفدية في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار) لأنها تجب على المعذور بالخلق للآية كما سيأتي فعلى غيره أولى والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الأظفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع وتعتبر إزالة الثلاث أو الثلاثة دفعة واحدة في مكان واحد ولو حلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الفدية واحدة لأنه يعد دفعة واحدة وكذا لو حلق جميع شعر رأسه ويده على التوالي ويقاس بالشعر في ذلك الأظفار من اليدين والرجلين ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أماكن أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله (والاطهر ان في الشعرة مد طعام وفي الشعرين مدين) (والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهماً والثالث ثلث دم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والأولان قال تبعيض الدم عسر فعدل الأول منهما إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات فتقو بثلثه وعدل الثاني إلى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريباً فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع وتجرى الأقوال في الظفر والظفرين (وللعذور) في الخلق (أن يحلق ويفدى) للآية المتقدمة وسواء كان عذره لكثرة القمل أم للتأدي بجراحة أو بالحرق (الرابع)

والظفر ولو قص الشعرة أو قلم الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كما تقدم ولو لم يأت على رأس الظفر كله بل أخذ من بعض جوانبه فإن قدماً يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وان قلنا مد فلا سبيل إلى تبعيضه كذا في الاستنوى لمصاع بعد ان قال قل من تفتن لسر هذه المسئلة وتصويرها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والأولان الخ كأنه إشارة لذلك والله أعلم (قوله) عند اختياره الضمير راجع للدم من قوله وجوب الدم (قوله) وكانت قيمة الشاة الخ فالنوى هو مجرد دعوى لا أصل لها (قوله) وسواء الخ لو تأدى بالوسخ كان الحكم كذلك ثم مثل الخلق كل محظور أبيع للحاجة فإن الفدية تجب الالبس السراويل والخفين المقطوعين لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأمور به تخفف فيها لذلك * فائدة * ما كان اتلافاً محضاً كالصيد ففيه الفدية وان كان ناسياً أو جاهلاً وما كان ترفهاً وتمتعاً كاللبس والطيب فلا فدية في حال النسيان والجهل وما أخذ شياً منها كالجماح والقلم والخلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف والأصح في الجماح لا وفيها نعم

(قوله) أي فلا ترتفوا الحج إنما أول هذا لأنه لو كان خبرا على بابه لاستحال تخلفه (قول) المن وتفسده العمرة معنى الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قوله) وكذا الحج والردة بطلهما ومن ثم فرق فيه بين الفساد وبطلان (قوله) ان لم يأت بشئ من أعمالها كانت سورة هذا أن يتحل التحلل الأول بالرعي فقط أما ساء على أن الحلق ليس بنسك أولا لأنه لا يشعر برأسه (قوله) وقيل لا يجب أي لأن رتبته بدون الحج (قوله) شاة أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع (٢٣٦) بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتي

من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترتفوا ولا تنفسقوا والرث مفسر بالجماع (وتفسده العمرة) قبل الحلق ان جعلناه نسكا والاقبل السعي (وكذا الحج) يفسده (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف أو قبله ولا يفسده بين التحللين وقيل يفسد ولا تفسده العمرة في ضمن القرآن أيضا لتبعها له وقيل تفسده ان لم يأت بشئ من أعمالها واللو الط كالجماع وكذا اتيان الهيمة على الصحيح ولا فساد يجماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد أن أحرم عاقلا في الجديد (ويجب به) أي بالجماع المفسد (بدنة) وقيل لا يجب في فساد العمرة إلا شاة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنة ولو جامع ثانيا بعد أن فسد حجه بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول بدنة ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد حجه بالجماع بأن طأ وعته فلا بدنة عليها في الاظهر والبدنة الواحدة من الابل أو البقر ذكرا كان أو أنثى (والمضي في فاسده) أي المذكور من حج أو عمره بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمر لله وهو يتناول الصحيح والفاسد وغير النسك من العبادات لا يضي في فاسده اذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقا (وان كان نسكه تطوعا) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالفرض بخلاف غيره من التطوع (والاصح انه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالاداء والاول نظر الى تضيقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد ويتأذى به ما كان يتأذى بالمفسد لولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره ويلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الاداء من ميقات أو قبله من دويرة أهله أو غيرها وان كان جاوز الميقات مریدا للنسك لزمه في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جاوزه غير مرید في الاصح هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الروضة ولا يلزمه سلوكه بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعني ان لم يكن جاوز الميقات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي كان أحرم فيه بالاداء فله التأخير عنه والتقديم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الفساد بأن يحصر بعد الفساد ويتعذر عليه المضي في الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد * (تمة) * يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كلفا خذة والقبلة والممس قبل التحلل الأول في الحج وقبل الحلق في العمرة ولا يفسد بشئ منها النسك وتجب به الفدية لا البدنة وان أنزل والاستمنا باليد وجب الفدية في الاصح ولا فدية على الناسي بخلاف ويلحق به الجاهل بالتحريم ومن أحرم عاقلا ثم جن أخذت أعماء تقدم في الجماع ولو باشر دون الفرج ثم جامع دخلت الشاة في البدنة في الاصح (الخامس) من محرمات الاحرام (اصطبا دكل) صيد (ما كول برى) من طير أو دابة وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي أخذه ولا فرق بين المستأنس وغيره ولا بين المملوك وغيره

آخر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الأول فلا بد أن يرد أحدهما الى الآخر (قوله) ولو كانت المرأة الحرة واردة على الكتاب (قول) المتن والمضي في فاسده فلا يرتكب محظورا بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول) المتن والقضاء به أفتى ابن عباس وابن عمر وابن العاص ولا يعرف لهم مخالف وأيضا فله لا يقال بالرأي (قوله) ولا ربه أن يحرم الحج فرق الرافعي بان اعتناء لشارع بالميقات المسكن أي أكثر بدليل نعين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال لا يتخلو من نازع وتجب منه الاسنوى انه صحيح في التذرععين الزمان كاللحان نذر وحاول الاسنوى الفرق بأن المكان بنا يضبط بخلاف الزمان (قوله) قبل لتحلل الى قوله وتجب به الفدية قضيته بها لا تجب بالاستمتاع بين التحللين (قوله) ومن أحرم عاقلا الحج يشكك عليه ان عمده كالكاف والاشكال هنا في الجماع (قوله) دخلت لوقبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم لتداخل ثم اصل التداخل يشكك على ظنهم من الجراح لأن واجبهام مقدر لقطع الاذن مع الايضاح (قوله) كل سيد هو مستفاد من لفظ الاصطباد لكلامه يفيد اشتراط التوحش لأن لصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه الابحيلة (قوله) أي أخذه دفع لما قبل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره يكون المراد تحريم أكله اذ لا بد من اضمار واضمار أكله وأخذه معا متمتع لأن مثل هذا العموم له قطع بين اضمار البعض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطباد * فرع * لو صيد للمحرم حرم عليه الاكل منه فلو أكل فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا بجاج الحبش ومنه الاوز وقال الماوردي ان كان ينهس بجناحيه حرم والا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس

أخذه الابحيلة (قوله) أي أخذه دفع لما قبل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره يكون المراد تحريم أكله اذ لا بد من اضمار واضمار أكله وأخذه معا متمتع لأن مثل هذا العموم له قطع بين اضمار البعض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطباد * فرع * لو صيد للمحرم حرم عليه الاكل منه فلو أكل فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا بجاج الحبش ومنه الاوز وقال الماوردي ان كان ينهس بجناحيه حرم والا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس

(قوله) كالنمر والنسر أي غير المملوكين (قوله) والصقرا قال في الخادم هو شامل للبازي والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قوله) فلا يستحب ولا يكره الخمراده غير المملوك (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه الخ منه الذباب والدود ونحو ذلك (قوله) ويحل اصطياد البهري إلى آخره قال السبكي الطيور التي تفوص في الماء وتخرج منه برية (قوله) لا يعضد شجرة أي لا يقطع (قوله) بما إذا كان في الحرم لورمى إلى صيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب (٢٣٧) الجزاء هذا إن كان واقفاً كان نائماً فالعبرة بمسقطه ذكراً التقيد في الاستقصاء ولو سعى

وغيره ولو نوحش أنسى لم يحرم التعرض له ولا يحرم التعرض لغيره المأ كوله فنه ما هو مؤذ فيستحب قتله كالنمر والنسر ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالقهد والصقرا فلا يستحب قتله لندفقه ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخة فيكره قتله ويحل اصطياد البحري وهو ما لا يعيش إلا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا المتولد منه) أي من المأ كوله البري (ومن غيره) يحرم اصطياده (والله أعلم) أحيا طاً ويصدق غيره بغيره المأ كوله من وحشي وأنسى وبالمأ كوله غير البري أي الأنسي مثلاً المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الحمار والوحشي والحمار الأهل والمتولد من الطير والشاة (ويحرم ذلك) أي اصطياد المأ كوله البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراً أو غيره كما يؤخذ من شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يعضد شجرة ولا ينفر صيده الحديث رواه الشيخان أي لا يجوز تنفير صيده للحرم ولا حلال فاصطياده وما ذكروه أولى وقيس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذا المشار به إلى الاصطياد وهو نسبة متعلق بالصائد والمصيد صادق بما إذا كان في الحرم أو أحدهما فيه والآخر في الحل كأن رمى من الحرم صيداً في الحل أو من الحل صيداً في الحرم أو أرسل كلباً في الصورتين فيحرم في جميع ذلك (فإن أئلف) من حرم عليه الاصطياد المذكور من محرم أو حلال كما تهضم (صيداً) مما ذكره مملوكاً أو غير مملوك (ضمنه) بما سبأ في قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً الجزاء مثل ما قتل من النعم الآية ونفس على المحرم الحلال المذكور بجماع حرمة الاصطياد ولو تسبب في تلف الصيد كان أرسل كلباً فأئلفه أو نصب الحلال شبكة في الحرم أو نصبها المحرم حيث كان فعقل بها صيد وهلك ضمنه كالأول أئلفه ولو تلف في يد المحرم صيد ضمنه كالغاصب لحرمة أمساكه وكذلك لو تلف في يد الحلال في الحرم صيد من الحرم يضمنه لما ذكر بخلاف ما لو أدخل معه إلى الحرم صيداً مملوكاً فله أمساكه فيه وذبحه والتصرف فيه كيف شاء لأنه صيد حل ولو أحرم من في ملكه صيد سده زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن تخلل ولا يملك المحرم صيده ويلزمه إرساله وما أخذه من الصيد بشراء ذم لملكه لعدم صحة شرائه ويلزمه رده إلى مالكه ويقاس بالمحرم في المسألتين الحلال في الحرم ثم لا فرق في الضمان بالأتلاف وغيره بين العامد والخطأ والناسي للأحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كافي الضمانات الواجبة للآدميين ولا مفهوم لتعمد في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعاً فلا ضمان ولو خلص المحرم صيداً من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له لداويه أو تعهده فقات في يده لم يضمنه في الاظهر ولو أحرم ثم جثقتل صيداً لم يجب ضمانه في الاظهر ويقاس به في المسألتين الحلال في الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجهه والاصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر ثم الصيد ضربان أحدهما ماله مثل من النعم في الصورة والخلقة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فيتبع قال تعالى يحكم به دواعيكم (ففي النعامة) المذكور

الشخص من الحرم إلى الحل ومثله أو من الحل إلى الحل ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله في شرح المذهب لأن ابتداء الاصطياد من حين الرمي لا من حين السعي ولذا تشرع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول) المتن فإن تلف إلى آخره أعلم أن جهات الضمان أحداها المباشرة والثانية التسبب ومنه أن ينفر صيداً فموت بعثرة أو يأخذه سبع أو ينضم بشجرة أو حبل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون اثالثة اليد بدويرة أو عارية أو غير ذلك وعبرة المتن لا تقيد الثالثة (قوله) مملوكاً أو تلفه محرم ضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقائمة لملكه (قوله) بما سبأ في قال السبكي الحلال إذا أئلف في الحرم صيداً مملوكاً فقتله ضمنه بالقائمة لملكه ولا جزاء فيه (قوله) ويقاس الخ قضيته أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك للحلال وكذلك قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشراً أو غيره لكن في شرح الهجة التصريح بالجواز أخذاً من قولهم يجوز للحلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف شاء وكذا صرح بالسألة في شرح الدمبري وبين القول فيها بأن الحلال يتصدق بالبيع وغيره إذا كان الذي يتصدق معه حلالاً وهو ظاهر إن شاء الله وأما كلام

(قوله) ثم التكبير الى آخره قال السبكي هذا جاري القسمين المذكورين يعني ما لا نقل فيه وما فيه نقل انتهى وهو مسلم في غير الذكورة والاثونة وكذا فيه ما عند عدم النص على شئ منهما بخصوصه كالتيس في الظبي والعز في الظبية والعناق (٤٣٨) في الارنب والسكبش في الضبع

والجفرة في البروع والوبر قال الاسنوي رحمه الله وادخلت ان الغزال اسم للصغير وانه يطلق على الذكر والانثى فان الغزال ذكر فواجهه ذكر من صغار الغزال جلدى أو الجفر على ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فالعناق أو الجفرة انتهى فهذا ظاهر في التعيين لكن شرح شيخنا في شرح البهجة بعده في هذا وفي غيره موكلات السبكي يوافقها وكذا شرح كلام الاذرى وظاهر كلام لشارح فليعتمد وكلام الاسنوي تبعا لمحدث قد لا ينافيه لا مكان جملة على ان هذا هو الواجب ولكن غيره يحزى عنه قوله) وعكسه أى في القسمين صرح به لسبكي رحمه الله (قوله) قياسا أى على بيان اتلاف مال الغير المتقوم (قوله) بمحجول الخ وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث ان كلا منهما يألف لبيوت ويأنس به الناس وفائدة الخلاف كان صغيرا فهل تجب سخلة أو شاة قاله لياوردى وغيره (قوله) شجرا كان وغيره لوضيق الشجر الطريق وضرت لما رآه جاز قطعه في مسلم رأيت رجلا بالجنة يعضد شجرة شوك أزاله من الطريق (قوله) وهو الحشيش الرطب يل هذا مستفاد من النهاج لأن اليابس رولا نبات فائدة الحشيش والهشيم واليابس والعشب والحلا بالقصر والرطب والكلاء بالهمز يجمعهما

أو الانثى (بدنة) أى واحد من الابل (وفي بقرا الوحش) أى الواحد منه (وحماره بقرة) أى واحد من البقر (و) فى (الغزال عز) وهى الانثى من المعز التى تمت لها سنة والغزال ولد الظبية الى أن يطلع قرنائه ثم يسمى الذكرا نطسا والانثى نطية وهما المراد بالغزال هنا للناس كبر العز ويحب فيه بمعناه الاصلى ما يجب فى الصغار قاله الامام (و) فى (الارنب عناق) وهى الانثى من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة (و) فى (البروع) وهو معروف (جفرة) وهى الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارنب خير من البروع وفى الضبع كبش روى البيهقى عن عمرو بن عبد الله بن عباس ومعاوية انهم قصوا فى النعامة بيده وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير انهم قصوا فى حمار الوحش وبقرة بيقرة وعن ابن عباس انه قضى فى الارنب بعناق وقال فى الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى فى البروع بجفرا وجفرة وعن عمرو بن عوف انهما حكيا فى الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد أهما حكيا فى الظبي تيس أعفر وروى الشافعى عن مالك عن أبي الزبير عن جابر ان عمر قضى فى الضبع بكبش وفى الغزال بعنز وفى الارنب بعناق وفى البروع بجفرة وهذا اسناد صحيح مليح (وما لا نقل فيه) عن السلف (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) فقها فظنان ثم الكبير من الصيد يغذى بالكبير من مثله من النعم والصغير بالصغير ويجزئ فداء الذكر بالانثى وعكسه والمريض بالمريض والمعيب بالمعيب اذا اتحد جنس العيب كالعمور وان كان عور أحدهما فى اليمين والآخرى اليسار فان اختلف كالعمور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل قال فى شرح المذهب ويفدى السمين بسمين والهزيل بهزيل (وفيما لا مثل له) كالجراد والعصافير (القيمة) قياسا ويستثنى منه الحمام فى الحمامة شاة رواه الشافعى والبيهقى عن عمر وعثمان وابن عباس زادا البيهقى وابن عمر وهو محمول على ان مستندهم فيه توقف بلغهم وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف ويقاس به محل التلف وسيأتى ما ينفع بالقيمة والتخير بينه وبين الصوم والتخير فى المثل بين ذبح مثله وتقويمه والصوم (ويحرم قطع نبات الحرم الذى لا يستنبت) بالناء للفعول أى لا يستنبته الناس وهو ما ينبت بنفسه شجرا كان أو غير شجر وهو الحشيش الرطب وسيأتى ان المستنبت من الشجر كغيره ودليلهما ما فى حديث الشيخين السابق بعد ذكر البلد أى مكة لا يعضد شجرة أى لا يقطع ولا يتخلى خلاه هو بالقصر الحشيش الرطب أى لا يتزعم بقلع ولا قطع وقياس باقى الحرم على مكة وقلع الشجر كقطعه (والاظهر تعلق الضمان به) أى نبات الحرم من الحشيش الرطب اذا قطع أو قلع (وبقطع أشجاره) أو قلعها قياسا على صيده اذا أتلّف بجامع المنع من الاتلاف لحرمته الحرم والثانى لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الاول (فى الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعى عن ابن الزبير ونم اليه الراعى ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق الا عن توقف قال الامام والبدنة فى معنى البقرة وتضبط الشجرة المضمومة بالشاة بان تقع قرية من سبع الى سبعة فدان الشاة من البقرة سبعة فدان صغرت جدا فالواجب القيمة وخرم بجميع هذا الذى قاله الامام فى أصل الروضة وعبر فيها كأصلها بان مادون

الكبيرة

(قول) المتى بقطع أشجاره هو مستدرك

ن الضمير السابق يعود على النبات وهو شامل للشجر

(قوله) أما غير الشجر الخ هذا لتفدية عبارة الكتاب (قوله) فإن أخلف الخ لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف فلا ضمان (قول) المتن والمستنبط من الشجر أى كأن أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل إذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه (٢٣٩) ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل إلى الحرم غصناً ونواة فالحكم عدم ثبوت

الحرمه لذلك كما صرح به في شرح الهبة (قوله) فإنه يجوز قطعه الخ سواء ثبت بنفسه أو استنبطه الناس (قوله) إلا الاذخر فإنه لقينهم الخ انظر لو قطع الاذخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قوله) وصححه في شرح مسلم لهذا قال في المتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عادته (قول) المتن لعلف الهائم مثله أخذه للعاجة التي يؤخذ لاجلها الاذخر وكذا الاكل * فرع * لو كانت الحاجة غير ناجة فهل يجوز الاخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كإقتناء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه * فائدة * نظم بعضهم حدود الحرم فقال

والحرم التحديد من أرض طيبة
ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف

وحدة عشر ثم تسع حمراته
(قول) المتن وللدواء والله أعلم قال
الاسنوى رحمه الله ولو أخذ للعاجة
التي يؤخذ لها الاذخر كتسقيف البيوت
جار قطعه لذلك كما ذكره الغزالي في
البيسط والوسط وتبعه الخاوي الصغير
وصرح بجوازه قطعاً مطلقاً قال وقيل
من تعرض لذلك انتهى قلت وما اقتضاه
ظاهر هذا الكلام من أن الأشجار
الرطبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت
وتحذو ذلك من الحاجات محل نظر وقد
صرح في شرح الهبة بأنه لا يجوز قطع
الشجر لحاجة السقف ونحوه (قوله)

الكبيرة تضمن بشاة فضبط الامام بالنسبة الى أقل ما يضمن بها ويدل عليه ما عقبه به أما غير الشجر وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة ان لم يخلف فإن أخلف فلا ضمان قطعاً والمضمون به هنا على التعديل والتحجير كما في الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستنبط) من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر وقطعه بعضهم لشمول الحديث له والثاني المنع تشبهاً بالزرع أى كالخنطة والشعر والذرة والقطينة والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بخلاف ذكره في شرح المذهب (ويحل) من شجر الحرم (الاذخر) بالذال المجبة لما في الحديث السابق قال العباس يارسول الله الا الاذخر فإنه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه ليوثهم أنهم يستفون بها بضم القاف به فوق الخشب والقين الحداد (وكذا) الشوك أى شجره (كالعوج وغيره) يحل (عند الجمهور) كالصيد المؤذى فلا ضمان في قطعه وفي وجهه يحرم لاطلاق الحديث وصححه في شرح مسلم ويضمن (والاصح حل أخذ نباته) من حشيش ونحوه (لعلف الهائم) بسكون اللام (وللدواء والله أعلم) للعاجة الى ذلك كالاذخر والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز تسريح الهائم في حشيشه لترعى جزاً ومن المستنع أخذه لبيعته كما أفصح به في شرح المذهب وهو صادق ببيعته ممن يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يتجبط قال في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وعود السواك ونحوه باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقلمه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولوقلمه قال البغوي لزمه الضمان لانه لو لم يلقعه لثبت ثانياً قال في شرح المذهب ولا يخالفه قول المساورى إذا جف الحشيش ومات جاز قلمه وأخذ قلمه فقول البغوي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي المحرر صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصلها وشجره ويؤخذ من شرح المذهب وخلاه روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لايتها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب لا يقطع شجرها ولا يفر صيدها واللاتان الحران ثنية لانه وهى الارض المسكنية بحجارة سودا وهما شرقى المدينة وغربها فحرمها ما بينهما عرضاً وما بين جبلها طولاً وهما فى حديث الشيخين المدينة حرم من غير الى ثور واعتراض بان ذكر ثور هنا وهو حكمة من غلط الرواة وان الرواية الصحيحة أحدود دفع بان وراءه جبل صغير يقال له ثور (ولا يضمن) الصيد والشجر وانخلا (في الجديد) لانه ليس محلاً للنسب بخلاف حرم مكة والقديم يضمن قليل كحرم مكة والاصح يضمن بسلب الصائد وطاقع الشجر وانخلا واختاره في شرح المذهب للاحاديث الصحيحة فيه بلا معارض روى مسلم ان سعد بن أبي وقاص وجد عبد اقطع شجرة أو يخطبه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرده على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان أردت شيئاً فقلبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنى أن يرده عليهم وروى أبو داود انه أخذ رجلاً بصيد في حرم المدينة فسلبه ثيابه فباعه ماله فيه فكلموه فيه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أحد أحداً بصيد فيه فليسلبه فلا أردت عليكم طعمة أطعمتها رسول الله

في حشيشه زاد في شرح الروض وشجره (قوله) ومن المستنع أخذه لبيعته هذا يفيد ان السؤال المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذلك ورق السني (قوله) ورق الشجر منه السعف (قوله) قطعه ان قلت لم يضمن بالقيمة كبيع النعام قلت أوجب بأنه مستقل باعتبار ضمانه كالصيد والبيض تبع كان كالليف وقد تعرض بالورق والتمر اليابسين (قوله) لانه ليس محلاً للنسب أراد الرافعي رحمه الله فأشبهه مواضع الحى وانما أثبتنا التحريم بالنصوص

وروى البيهقي في هذه الرواية تريد على الاولى بالتعبد بالطيب واذا قلته الى المدينة وقوله وانى لمن أكثر الناس مالا (قوله) من ثياب
 وخرس ونحو ذلك يقتضى هذا كما ترى ان الثياب والخرس ونحو ذلك يؤخذ في العسبة الواحدة وتقدم في حرم مكة ان ما دون سبع الكبيرة من الثياب
 وسائر الخلائع من القيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وان كان حرم مكة (٢٤٠) أعظم حرمة (قول) المتن والصدقة به أى

فلا يجوز أن تناول منه شيئا ولو جلدنا
 وفرع لوقال أهدي عن ثلثه وأطعم
 عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجزه ذلك
 (قوله) أى لاجلهم يعنى ليس المراد ان
 الشراء يقع لهم (قوله) ولا يجوز أن
 يتصدق الخ خلافا لابي خنيفة رحمه الله
 (قوله) بصفة الاضحية لو اجتمع عليه
 سبع شياه أجزأت عنه بدنة أو بقرة
 ولو ذبح بدنة مثلا ونوى التصدق بسبعها
 عن الشاة وأكل الباقي أجزأ وهذا
 الحكم مطرد الا في جزاء الصيد بل
 لا تجزئ فيه البدنة عن الشاة (قوله)
 أبدل الخ رد على ابن مكي في قوله ان أصع
 خطأ من كلام العوام وان الصواب أصوع
 (قوله) روى الشيخان اشتل هذا
 الحديث الشريف على تفسير أقسام
 الآية الشريفة (قوله) وغير العذور
 الخ أى لان كل كفارة ثبت فيها التحجير
 اذا كان سبها مباحا ثبت فيها التحجير اذا
 كان سبها محرما كفارة البين وقتل
 الصيد (قوله) يصوم كالتمتع أى لما
 ألحق بالتمتع في الترتيب بجامع ترك الأمور
 ألحق به في واجبه عند العجز أيضا
 (قوله) ومقابل الترتيب الخ يعنى ان
 الأصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق
 بالعجز عن الدم وهو قول الأكثرين
 السابق والوجه المحكى عقبه ومقابل
 يتعلق بالترتيب ذهب الى ان الدم هنادم
 تحجير وتعديل لكن الاستوى نقل عن
 النووي ان مقابل الترتيب المذكور
 ضعيف شاذ فاعترض الاستوى التعبير
 بالأصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكأن
 الصواب أن يعبر بالأصح بعدت الحكم بكونه مرتبا

صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئت دفعتم اليكم ثمنه وروى البيهقي انه كان يخرج المدينة فيجد
 الخاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ نسليه فيكلم فيه فيقول لا أدع غنمة
 غنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وانى لمن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة
 في الاصطبات انه يسلب وان لم يتلف الصيد وقال الامام لا أدري أى سلب اذا أرسل الصيد أم لا يسلب
 حتى يتلفه ثم سلب الصائد أو القاطع كسلب القليل جميع ما معه من ثياب وخرس ونحو ذلك وقيل
 ثيابه فقط وهو السالب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال وهل يترك للسلب ما يستبره عورته وجهان
 أموبهما في الروضة وأحدهما في شرح المذهب نعم (ويختار في الصيد المثلث بين ذبح مثله) بالمعجزة
 والمثلثة (والصدقة به على مساكين الحرم) بان يفرق لحمه عليهم أو يملكهم جملته مذبوحة لا حيا
 (وبين أن يقوم المثلث دراهم ويشتري بها طعاما) مما يجزئ في الفطرة قاله الامام وأشار الى أنه يجوز
 ان يخرج بقدرها من طعامه (لهم) أى لاجلهم بان يتصدق به عليهم ولا يجوز أن يتصدق بالدرهم
 (أو يصوم عن كل مد) من الطعام (يوما) حيث كان قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام
 مساكين أو عدل ذلك صياما (وغير المثلث يتصدق بقيمة طعاما) لمساكين الحرم ولا يتصدق بالدرهم
 (أو يصوم) عن كل مذبوحة كالمثلث فان انكسرت في القسمين صام يوما لان الصوم لا يتبعص ويقاس
 بالمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المثلث بحمل الاتلاف قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة
 مثل المثلث بحكمة يوم ارادة تقويحه لانها محمل ذبحه لو أريد وهل يعتبر في العدول الى الطعام سعره
 بحمل الاتلاف أو بحكمة احتمال الان للامام والظاهر منهما الثاني (ويختار في فدية الخلق بين ذبح شاة)
 بصفة الاضحية (والتصدق بثلاثة أمص) بالمد (لستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع وجمعه
 في الاصل أصوع أبدل من واو هـ حمزة مضمومة قدمت على الصادون قلت ضممتها اليها وقلت هي
 الفاء (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى فن كان منكم مريضا أو به أو به أذى من رأسه أى خلق فدية من
 صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أى يؤذيك هوأم
 رأسك قال نعم قال أنسل شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح
 الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس القلم على الخلق وغير المعذور فهم ما عليه والفقراء على المساكين
 وكفدية الخلق فدية الاستمتاع كالطبيب والذهاب واللبس ومقدمات الجماع لا شترأ كهيا الترفه
 هذا دم تحجير (والأصح ان الدم في ترك الأمور كالأحرام من الميقات) والمبيت بمزدلفة ليلة النحر
 وبغنى لىالى التشريق والرمي وطواف الوداع (دم ترتب) الخا قاله بدم التمتع لما في التمتع من ترك الأحرام
 من الميقات وقيس به ترك باقي الأمور (فاداعجز) عن الدم (اشتري بقيمة الشاة طعاما وتصدق
 به فان عجز) عن ذلك (صام لكل مذبوحة) وهذا يسمى تعديلا وصححه الغزالي كالأمام والا كثرون
 على انه اداعجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه وهو الأصح في الروضة
 كأصلها ويسمى تقدير أو الا قول قال التعديل جار على القياس والتقدير لا يعرف الا بتوقيف وقيل
 يلزمه اداعجز عن الدم صوم الخلق ومقابل الترتيب انه دم تحجير وتعديل كجزاء الصيد (ودم الفوات)
 أى فوات الحج بفوات الوقوف وسأني في آخر الباب الآتي وجوبه مع القضاء (كدم التمتع) في صفته

(قوله) كما أمر به عمر رضي الله عنه أي بقوله الآتي فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا (قوله) وعلى الأول إذا أحرمت الخ وقبل هو كالتقضاء يجب في سنة الفوات وإن وجب تأخيرها صرح بحكاية هذا الوجه في شرح المذهب وأشار إليه في الروضة وأصلها * تبيه * لأن أن تقول حيث كان هذا الدم يجب إذا أحرمت بالقضاء فهل يجوز تقديمه في سنة الفوات كما جاز في دم التمتع تقدمه على الإحرام بالحج قلت في مسألة التمتع إذا أقدم على الإحرام بالحج كان واقعا في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الإحرام فيها بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول) المتن بفعل حرام أي ما أصله (٢٤١) ذلك ليشمل دماء المعذورين (قول) المتن ويجب صرف لحمه الخ لئلا يذبحه بالحرم فصرف منه سقط الدم وبقي

وحكمه عند الجمر عنه وغيره لأن دم التمتع ترك الإحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة القضاء) وجوبا (في الأصح) كما أمر به عمر رضي الله عنه ورواه مالك في الموطأ وسبأ في بطوله في آخر الباب الآتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفاسد يراق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وفي شرح المذهب منهم من حكاه وجهين ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الأول إذا أحرمت بالقضاء كما يجب دم التمتع إذا أحرمت بالحج أما إذا كفر بالصوم وقتنا وقت الوجوب إذا أحرمت بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه وإن قلنا يجب بالفوات في جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهان وجه التمتع أنه في إحرام ناقص والمعهود ابقاها في نسك كامل (والدم الواجب) في الإحرام (يفعل حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان) بل يجوز في يوم النحر وغيره وإنما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الضحايا (ويختص ذبحه بالحرم في الأظهر) قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلودع خارج الحرم لم يعتد به والثاني يعتد به بشرط أن يتقل ويفرق في الحرم قبل تغير اللحم لأن المقصود هو اللحم وقد حصل به الغرض المذكور في قوله (ويجب صرف لحمه إلى مساكين) أي الحرم جزما القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وكذا الحكم في دم التمتع والقرآن ولو كان يكفر بالأطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم وأقل ما يجزئ الصرف إلى ثلاثة وقيل بتعين في الإطعام لكل مسكين مذكرا كالكمارة وتجب التبة عند التفرقة ذكره في الروضة عن الروائي وقيس الفقراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (الذبح المعتمر المروءة والحاج مني) لأنهما محل تحللها (وكذا حكم مساقم هدي) تطوع أو مندور (مكانا) في الاختصاص والافضلية (ووقته وقت الاضحية على الصحيح) والثاني لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الأول لو أخذه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قضاء والافتقادات فإن ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة لحم ومعلوم أن الواجب يجب صرف لحمه إلى مساكين الحرم وفقرائه وأنه لا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفه إليهم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة فيستحب لمن قصد مكة حج أو عمرة أن يهدي إليها شيئا من النعم ولا يجب ذلك إلا بالنذر

(باب الإحصار والفوات) *

للحج (من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة أي منعه عن ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (تحلل) أي جازله التحلل وسبأ في ما يحصل به قال تعالى فإن أحصرتم أي وأردتم التحلل

٦١ ل ج وعلى أهل القافلة ولو فقرا بل يترك لاهل الموضع الذي غضب فيه (باب الإحصار والفوات الخ) * (قوله) الإحصار يقال على المشهور حصره العدو وأحصره المرض ويقال هما فيهما وفي الاصطلاح المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة (قوله) للحج كذلك يتصور فوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن (قوله) عن إتمام أركان حج أو عمرة أي إتمام أركان حج أو عمرة ففي كلامه مضاف محذوف إذ لو حصرت الرمي والمبيت جبرهما بدم مع تمام الأركان وتم حجه ونسبني أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا * فرع * لو حبس ظمأ أو كان معسرا ولا بدنة ساغ التحلل كالحصر العام

(قوله) لما صدق المشركون الخ هذا فيه رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسعة وقتها (قوله) من جملة الرقعة الخ هذا وكذا قوله الآخر وقد دفع سيدك الى ان محل هذا الوجه اذا كان الحصر لبعض من الجماعة وقتها (قوله) لانه لا يفيد زوال المرض منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشرذمة اليسيرة نعم قد يرد على التعليل ما لو أصرحتي عن الرجوع ويرد بانهم استغفروا الامن من العدو الذي بين أيديهم (قول) المتن فان شرطه أي في أول احرامه (قوله) أي انه يتحلل اذا مرض لو شرط أن يتقلب (٢٤٢) حجة حمرة كان أولى بالحجة اذا مرض

ويجزئه عن عمرة الاسلام قاله البلقيني (قوله) انه مخصوص بضاعة اجاب الامام بحمل الجنس على الموت (قوله) أي أراد أوله بذلك لان الذبح يكون قبل التحلل (قوله) ويقاس بهم الخ انظر ما وجه جعل الماسكين أصلاما مع عدم ورود النص فيهم هنا وكأنه نظر الى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الخلق وفيه نظر (قوله) أن يبعث بها الخ كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وان أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الا حصار من الحل وتظيره منعت التفضل من التوجه في النفل لغير مقصده قال في شرح الروض والاولى بعثه الى الحرم (قوله) انه يتحلل اذا أصر زاد في شرح الروض وان شرط نفيه (قوله) لاحتماله لغير التحلل اعلم ان الية اعتبرتنا هنا ولم تعتبر في افعال الحج والعمرة التي يحصل بها التحلل لامر من أحدهما ماذ كره الشارح الثاني شمولية الحج أو لا فاعاله بخلاف الذبح عند العجز عنها واعتاق التحلل على الخلق أيضا لانه ركن قدر عليه فلا بد منه وأما اشتراط الية عنده فلا يأتي الا على التوجيه الأول كما يعلم من صنيع الشارح رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثا ذكره الاحصاء وهو ان المحصر يريد الخروج من الافعال قبل كمالها فاحتاج الى نية

فما استيسر من الهدى وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صدق المشركون وكان محرما بالعمرة وسواء أصر المصل أو البعض (وقيل لا يتحلل الشرذمة) بالجمعة من جملة الرقعة لاختصاصها بالاحصار كما لو أخطأت الطريق أو مرضت ودفع بان مشقة كل واحد التي جاز التحلل لها لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها أو لا ثم ان كان الوقت للحج واسعا فلا فضل أن لا يجعل التحلل فرما زال المنع فأتم الحج ومثله العمرة والا فلا فضل تعجيل التحلل لتسليفتي الحج ولو منعوا ولم يتسكنوا من الماضي لا يبذل مال فلهم أن يتحللوا ولا يبذلوا المال وان قل اذا لا يجب احتمال الظلم في أداء الحج ومثله العمرة ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الاصح (ولا يتحلل بالمرض) لانه لا يفيد زوال المرض بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ فان كان محرما بالعمرة أتمها أو حجج وفاته يتحلل بعمل عمرة (فان شرطه) أي التحلل بالمرض أي انه يتحلل اذا مرض (تحلله) أي بسبب المرض (على المشهور) والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الاول بماروي الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدني الا وجعة فقال حجني واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وما قيل من جهة القول الآخر انه مخصوص بضاعة خلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلالا بنفس المرض وقيل لا بد من التحلل (ومن تحلل) أي أراد التحلل أي الخروج من النسك بالاحصار (ذبح) لزوم الآية السابقة (شاة حيث أصر) من حل أو حرم وفرق لهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقره ولا يلزمه اذا أصر في الحل أن يبعث بها الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح بالحديبية وهي من الحل ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع احدهما ولا يسقط الدم اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل اذا أصر وقيل يسقط في ذلك وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده لاحتماله لغير التحلل (وكذا الخلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم وينرى عنده التحلل أيضا لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كما سيأتي من غير تشبه على زيادته وان قلنا الخلق ليس بنسك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد التوبة (فان فقد الدم فلا طهران له بدلا) كافي دم التمتع وغيره والثاني لا بد له لعدم وروده بخلاف عدم التمتع (و) الاطهر على الاول (انه) أي بدله (طعام بقيمة الشاة فان عجز) عنه (صام عن كل مذبو ما وله) اذا انتقل الى الصوم (التحلل في الحال في الاطهر والله أعلم) بالخلق والية عنده ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام وفرق الاول بان الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه والقول الثاني بدل الدم الطعام فقط وهو ما تقدم

كالصائم اذا مرض وأراد الفطر (قول) المتن فان فقد الدم أي حيا أو شرعا وهو يفتح القاف (قوله) الطعام فقط أي لانه أقرب الى الحيوان او من الصيام لا اشتراكهما في المالية فكان الرجوع اليه أولى وقوله وهو ما تقدم أي لانا اعتبرنا القرب ولا شك ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصع وقوله أو ثلاثة أصع أي في فدية الخلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أي قياسا على التمتع لان التحلل والتمتع شرعا تخفيفا وترها واشتركا في ترك بعض النسك وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر ان التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضا

(قوله) فلسيده أى ولو الذى اشتراه بعد ذلك (قوله) فأحرامه منعقد لكنه يحرم عليه لكونه بغير الإذن وكذا الزوجة * فائدة * نقل النوى عن الأصحاب أنها حيث أباحوا للزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تحلل إلا بإذنه وتظرفيه السبكي بسبب العصيان قال ويعد ثبوت الحرمة أولاً وزوالها دوماً (قوله) فله تحليله قال الأذرى ينبغي اشتراط ثبوت الرجوع بالبينة (قوله) أى فرض الإسلام خرج النذر قال فى المهمات المتجه فيه أن يقال إن تعلق بزمن معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع والأفله المنع انتهى وخرج القضاء أيضاً قال الأسنوى المتجه فيه عدم المنع إذا كان سببه وطء الزوج أو أجنبى ولكن قبل النكاح فإن وطئها أجنبى بعده فى نسك لم يأذن فيه فله المنع وإن أذن فى المنع نظر (قوله) لأن تقريرها عليه يعطل حقه الخ (٢٤٣) قيل يؤخذ من هذا التحليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة إذا سافرت

مع الزوج وأحرمت وقت أحرامه (قوله) مبنى عليه الضمير فيه راجع للأظهر من قوله وبالفرض فى الأظهر (قوله) فيكون فى المنع أى بالنسبة إلى الفرض ثم وجه أخذ الفصل من ذلك أن مقابل الأظهر القائل بعدم التحليل بأن له المنع ابتداءً فإنه إذا كان الخلاف فى التحليل مقرراً على المنع فى الابتداء كان معنى الكلام أن القائل بالمنع فى الابتداء اختلف قوله فى المنع فى الدوام (قوله) والا ثم عليها أى وكذا الكفارة فى الوطء (قوله) لعدم وروده استدلال أيضاً بان النبى صلى الله عليه وسلم أحصر معه فى الحديبية ألف وأربع مائة ولم يعقر معه فى العام القابل للانفراس أكثر ما قبل أنهم سبع مائة ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أى ببعض المتأسل قبل الحصر وكذا هو ثابت أيضاً فى حق الشريعة اليسيرة والحصر الخاص كما فى المريض والزوجة والولد واستشكاه الأسنوى بوجوب القضاء عند غلط الشريعة اليسيرة فى يوم عرفة ويؤخذ أيضاً من الإطلاق أهم لو أخروا التحلل طامعين فى زوال الحصر حتى فات الحج

أو ثلاثة أصح لستة مساكين كالحلق وجهان والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام كصوم التمتع أو ثلاثة كصوم الحلق أو ما يؤدى إليه التعديل بالامداد كما تقدم أقوال ووجه ترجيح الأول من أقوال البدل اشتماله على الطعام والصيام (وإذا أحرمت العبد بلاذن فلسيده تحليله) لأن تقريره على الأحرام يعطل منافعه عليه والأولى أن يأذن له فى إتمام النسك فأحرامه منعقد والمراد بتحليل السيد له أن يأمره بالتحلل فيجوز له حينئذ فيحلق ونوى التحلل وإن ملكه السيد شاء وقتلنا بالمرجوح أنه يملك ذبح ونوى التحلل وحلق ونوى التحلل وإن أحرمت باذن السيد لم يكن له تحليله وإن أذن له فى الأحرام ثم رجع ولم يعلم العبد فأحرمت فله تحليله فى الأصح وأتم الولد والمدير والمعلق عقته بصفة ومن بعضه حركات (وللزوجة تحليلها) أى زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه) كذا من (الحج الفرض) أى فرض الإسلام بلاذن (فى الأظهر) لأن تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها والثانى بقية على الصوم والصلاة المفروضين وفرق الأول بأن مدتهما لا تطول فلا يلحق الزوج كثير ضرر وحكى الثانى فى التطوع لأنه يصير فرضاً بالشروع وله منه ما من الابتداء بالتطوع جزماً وبالفرض فى الأظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون فى المنع والتحليل أقوال ثالثاً له المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها ويقاس بالحج العمرة والمراد بتحليله إياها أن يأمرها بالتحلل وتحليلها كتحلل المحصر ولو لم تحلل فله أن يستمتع بها والأثم عليها حكمه إلا ما من عن الصيد لا فى ثم توقف فيه لأن المحرمة محرمة لحق الله تعالى كالتردة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع إلى أن تحلل قال فى شرح المذهب والمذهب القطع بالجواز وضم الأمة إلى الزوجة فى ذلك (ولا قضاء على المحصر التطوع) إذا تحلل لعدم وروده (فان كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه كحجة الإسلام بعد الستة الأولى من سنئ الامكان وكالتقضاء والتندر (بقي فى ذمته) كالموشرع فى صلاة فرض ولم يمتها بقي فى ذمته (أو غير مستقر كحجة الإسلام فى السنة الأولى من سنئ الامكان) (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الإحصار إن وجدت وجب والأفلا (ومن فاته الوقوف) وبغواته يفوت الحج كما تقدم (تحلل) أى جاز له التحلل لأن فى بقائه محرماً شديداً يعسر احتمالاً (بطواف وسعى وحلق وفهما) أى السعى والحلق (قول) انهما لا يجبان فى التحلل بقاء على أن الحلق ليس بنسك ونظر إلى أن السعى ليس من أسباب التحلل لاجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فى من لم يتقدم منه سعى فن سعى عقب طواف القدوم لا يحتاج فى التحلل إلى سعى (وعليه دم القضاء) للحج الذى فاته بغوات الوقوف

لأقضاء وهو كذلك ومثله لو ساء وكما طريقاً أطول من الأول أو أوعر ففاتهم بل سلكوا واجب وإن علموا الفوات وما حدث ذلك إن الفوات نأثى عن الحصر بخلاف ما لو صاروا على غير طمع الزوال أو سلكوا طريقاً مائلاً أو أقرب منه ففاتهم الوقوف فأت القضاء واجب (قوله) أى جاز له التحلل الخ قد جزم فى شرح المذهب بالوجوب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الأحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً وفى كلام الرافعي ما هو ظاهر فيه ففعل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قوله) لاجزائه قبل الوقوف أى وأسباب التحلل يجب تأخرها عنه (قول) المتن وعليه دم أى لما سبأنى عن عمر رضى الله عنه ولأن الفوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالكفارة ثم هو دم ترتيب وتقدير كاسلف ووجه القضاء ماسبأنى ولأنه لا يخلو عن تعصير بخلاف الحصر فكان كالكفارة

فكأنه البيع*) (قوله) لأنها أهم قال شيخنا العلامة النورى المحلى ولأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما كذلك لا يتحققان إلا بالصيغة وأن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليها (قول) المتن شرطه الإيجاب المراد به ما لا بد منه ليوافق ما في شرح المذهب من جعلها ركوا الإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى فادأوجب جنوبها (قول) المتن كبعتك وملكتك صراحة هذا يعلم من قوله بعد وينعقد بالسكاية وعار في ما كتبتك أدخلته في ملكك باحتمال الثاني الأذخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشتري منى كاسيأتى في كلام الشارح ومنها شريتك ووليتك وأشركتك وصارفتك وعوضتك قال الاسنوى والمشتقات كبائع ومبيع قياسا على طالق ومطلقة ومنها نم ولفظ الهبة مع العوض قال الاسنوى رحمه الله أشار به كاف الخطاب في بعتك وملكتك الى أن اسناد البيع الى مخاطب لا بد منه ولو كان نائباً عن غيره وهو كذلك حتى لو لم يسنده الى آخر كما يقع في كثير من الاوقات أن يقول المشتري بعت هذا بعشرة مثلاً فيقول البائع بعت أو أسنده الى غيره كما لو قال بعت موكلك فقبل فانه لا يصح بخلاف النكاح فانه يصح بذلك بل لا يصح الا به كما هو مبسوط (٢٤٤) في الوكالة ثم قال في نسيم ولو قال المتوسط

تطوعا كان أو فرضا وعبر في الروضة كأصلها والمحزبان الفرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور في الاصح والاصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بنحره هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العتد وكأنتظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكروا والله أعلم

* (كتاب البيع) *

هو كقوله بعتك هذا بكذا فيقول اشترى به فيتحقق بالعاقد والمعقود عليه ولهما شروط تأتي والصيغة التي بها يعقد وبدأها بغيره لأنها أهم للخلاف فيها وعبر عنها بالشرط خلاف تعبيره في شرح المذهب كالغزالي عن الثلاثة بأركان البيع فقال (شرطه الإيجاب كبعتك وملكتك والقبول كاشتريت وتملكت وقبلت) أي فلا يصح البيع بدونها لانه منوط بالرضا لحديث ابن ماجه وغيره انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يصح بالمعاطاة ويرد كل ما أخذ منها أو بدله ان تلف وقيل ينعقد بها في المحقر كطل خبز وخزعة بقل وقيل في كل ما تعديه به بما بخلاف غيره كالدواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها (ويجوز تقديم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبلت وجزم الرافعي والمصنف بجوازه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا انطرا الى المعنى والاول الى اللفظ (ولو قال بعتك انعقد) البيع (في الاظهر) لدلالة بعتي على الرضا والثاني لا ينعقد لاحتمال بعتي لاستبانة الرغبة وبهذه الصيغة تقدير البيع الضمني في اعتق عبدك عني بكذا فاعمل فانه يعتق عن الطالب ويلزمه العوض كاسيأتى في كفارة الظهار فكانه قال بعتي وأعتمقه عني وقد أجابه ولو قال اشترى منى فقال اشترى فكما لو قال بعتي فقال بعتك قاله البغوى ثم ماد كصرح (وينعقد بالسكاية) وهي ما يحتمل البيع وغيره بأن ينويه (تجعله لك

بعت هذا بكذا فقال نعم أو بعت ثم قال للمشتري اشترى بكذا فقال نعم أو اشترى صح ونقله عن الرافعي ولك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح اذا قبل المشتري بعد ذلك فان أجيب بأن صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري يعني هذا بعشرة فان بعت هذا بكذا استتفهام لا يفتى عن القبول والله أعلم ثم قضية الملاق المصنف اشتراط الإيجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد اللفظين وقيل تكفي التية قال الاسنوى وهو قوي لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتقيد به وقوله والقبول كاشتريت من الفاظه أيضا البعت واشتريت وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعت ونم ولفظ الهبة ومنها ففعلت في جواب اشترى منى قال السبكي ولو قال بعتي فقال فعلت أو نعم فكقوله بعتك انتهى وفي الرافعي في النكاح لو قال بعتك بألف

فقال نعم صح البيع وفي شرح الهبة لشيخنا خلافه لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما أشعر به طاهر من الهبة (قوله) بكذا لحديث ابن ماجه مثله قوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (قوله) ما يدل عليه من اللفظ يرد عليه الهبة بالسكاية (قول) المتن انعقد أي البيع روى مسلم انه عليه الصلاة والسلام قال لسلمة بن الاكوع رضى الله عنه في جارية هب لي المرأة فقال له هي لك فقيس عليها باقي العقود ثم المذهب في نظيره من النكاح القطع بالهبة والفرق ان النكاح غالباً يسبقه خطبة فيختلف فيه توجيه مقابل الاظهر ولو أتى بمضارع مقرون بلام الامر قال الاسنوى اتجه الحاقه بالامر (قول) المتن وينعقد بالسكاية لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جمل جابر رضي الله عنه بعني جملك قلت ان لرجل على أوقية فهو لك بها فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته خريجه الشيجان (قوله) بأن ينويه تفسير لقول المصنف وينعقد بالسكاية (قول) المتن تجعله لك الح قضية كونه كاية أنه يحتمل غير البيع كالأجارة

(قوله) أؤخذ وكذا تسلمه وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله وبارك الله لك فيه جوابا لمن قال بغى أعتى بذلك الغزالي ونقله عنه الثوري في زوائد الرضة وأقره (قوله) ناو يا البيع الظاهر أنه لو نوى قبل فراغ لفظ الكفاية كفى أي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويتحمل الاشتراط في أوله (قول) المتن ويشترط الخ لنا في النكاح وجه أنه يكفي القبول في مجلس الإيجاب والقياس لمرده هنا بل صرح بعضهم بحكاية هنا (قول) المتن بين لفظيهما هو جري على الغالب والأفانط والاشارة كذلك وكذا المعاطاة على القول بها (قول) المتن فقال قبلت مثل هذا لو أوجب بمؤجل قبل بحال (قوله) وكذا عكسه المفهوم بالاولى (قول) المتن واشارة الآخر مثلها كائنه (قول) المتن بالعقد هي من زيادته على المحرر قال في الدقائق اخترت بها عن اشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واعترض الاسنوي بأنها وان حذفت من هذا الوجه لكن يرد بسببها (٢٤٥) ان اشارته في الدعوى والا قارير والاجارات والفسوخ وغيرها قائمة مقام

النطق وكل الشارح رحمه الله أشار إلى بعض الاعتذار بقوله وسيأتي في كتاب الطلاق الخ (قول) المتن وشرط العاقد الرشد الخ عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لا يرد عليه السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الاسنوي فيه أمران أحدهما أن النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير لا يصح بيعهم فان كانوا عنده لمحققين بذوى الرشد ووردوا عليه والا فيلزمه انتفاء الرشد عن السكران المعتدى بسكره بطريق الاولى وحينئذ فيلزمه أن الأصح بيعه مع أنه يصح وأيضا فالرشد يطلق على الرشد في المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كما في السفيه المهمل الأمر التلويح السكران لا يرد على المحرر لانه مكلف عند الفقهاء غير مكلف عند الأصوليين والمصنف يفتي عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خلط طريقة بطريقة قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكلف قال أغنى الاسنوي رحمه الله وليت

بكذا) أؤخذ وكذا ناو يا البيع (في الأصح) هو راجع إلى الاعتقاد الثاني لا يعتد بها لأن الطالب لا يدرى أخو طيب بيع أم بغيره واجب بان ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع فان توفرت القرائن على إرادته قال الامام وجب القطع ببعته وبيع الوكيل المشروط عليه الا الشهادة لا يعتد بها جرما لان الشهود لا يطلعون على التية فان توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر اعتقاده (ويشترط أن لا يطول الفصل بين لفظيهما) ولا يتخللها كلام أحنبى عن العقد فان طال أو تخلل لم يعتد كذا في الروضة كأصلها وفي شرح المذهب الطويل ما أشعر بأعراضه عن القبول ولو تخللت كلمة أجنبية بطل العقد انتهى (وان يقبل على وفق الإيجاب فلو قال بعتك بألف مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح) وكذا عكسه ولو قال بعتك هذا بألف فقال قبلت نصفه بخمس مائة لم يصح ولو قال ونصفه بخمس مائة قال المتولى يصح ونظيره الرافعي بأنه عدد الصفقة قال في شرح المذهب لكن الظاهر الصحة قال فيه والظاهر فساد العقد فيما اذا قبل بألف وخمس مائة بخلاف قول القفال ببعته انتهى ونبه الامام على أنه لا يلزمه عنده الألف (واشارة الآخر بالعقد) كالبيع والنكاح (كالنطق) به من غيره فيصح ما وسيأتي في كتاب الطلاق الاعتداد بإشارته في الحل أيضا كاطلاق والعناق وأنه ان فهمها القطن وغيره فصرحة أو الفطن فقط فكفاية (وشرط العاقد) البائع أو غيره (الرشد) وهو أن يبلغ مصلحا لدينه وماله فلا يصح عقد الصبي والمجنون ومن بلغ غير مصلح لدينه وماله نعم من بلغ مصلحا لهما ثم بذرفاته وان صح عقده قبل الحجر عليه لا يصح بعده (قلت وعدم الإكراه بغير حق) أي فلا يصح عقد المكره في ماله بغير حق ويصح بحق قال في الروضة المزيد فيها هذا الشرط بأن توجه عليه بيع ماله لو فاعدين أو شراء ماله أسلم اليه فيه فأكرهه عليه الخاتم انتهى ولو باع مال غيره باكرهه عليه صح قاله القاضي حسين كالمبيع فيمن طلق زوجته غيره باكرهه عليه أنه يتصح الطلاق لانه أبلغ في الإذن (ولا يصح شراء الكافر للمحصف) وكتب الحديث (والمسلم في الظاهر) لما في ملكه للأولين من الأمانة وللثالث من الإذلال وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والثاني يصح ويؤمر بازالة الملك عن كل من الثلاثة وفي الروضة كأصلها تعجج طريقة القطع بالاول

٦٢ ل بل شعري ما الذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقيده تصرفاته له وعليه قال وأما السفيه والمكره فلا يردان عليه لأن معنى كلامه أن كل بيع لا بذنيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو أن كل مكاف يعتبر بغيره فليس هو مسدول كلامه انتهى أقول ما منعه إيراد السفيه والمكره فلا منعه إيراد النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير على المؤلف وهل هذا إلا تحكم اللهم إلا أن يقال أورد ذلك عليه على طريقة إرادته على المحرر وان كان الاسنوي لا يرى صحة ذلك (قوله) مصلحا لدينه لم يبي ضابطه والظاهر أن المرجع العرف ثم قضية تعبير الشارح أن من بلغ سفها ثم رُد لا يصح بيعه وليس مراداً ثم رأيت في تفسير البغوي الصلاح في الدين أن يكون محتجبا للفواحش والمعاصي المسقط للعداة (قوله) فلا يصح عقد الصبي ولو أدن له الولي في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قوله) وماله الواو بمعنى أو (قول) المتن ولا يصح شراء الكافر للمحصف الخ ولا خلاف في التحريم والشراء بالمد والقصر وجمعه أشرية قوله المحصف ولو بعضا (قوله) والثاني يصح أي قياسا على الأرض بجامع أن كلا سبب للملك

(قوله) والفرق بين العبد وبين غيره من المحدث من مسه وجنثته لا يرد منع بيع العبد الصغير (قوله) فيصح
 بوجوه أي لانه بالنسبة يصير التقدير إلا أن يصح وهو كلام لا معنى له اذ نصبه يصيره من المستثنى ولا معنى له (قوله) بخلاف الذي خرج أيضا
 الحرفي المؤمن قال الاستوى والمسئلة محتملة على القول بالجواز لانه في قبضتنا ويحتمل المنع وهو الوجه لان الأصل مسا كماله الى عوده وان الحرابة
 متأصلة والامان عارض (قوله) وفي شرح المذهب ان بيع المسلم المكف الخ كان وجه هذا صونه عن ان يكون في معنى السلع المشددة بالبيع
 والشراء (قول) المتي طهارة عنه هذا يغني عنه الملك وما عدا النفع يرجع الى العاقدة فانحصرت الشروط في الملك والنفع فمحتاج ان يضم
 اليهما امكان الطهر بالغسل (قول) المتن فلا يصح بيع الكلب وان كان يصيد * فائدة * لو اراد ان يقتني الكلب ليحرس له اذا احتاج لزرع مثلا
 لم يجز (قول) المتن والخمر وان كانت محترمة وقيل ان المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قوله) والمعنى في المذكورات وجه ذلك ان هذه
 الاشياء لها منافع فانحرطت في النار ويجن بها الطين والميتة تطعم للجوارح (٢٤٦) وبطلت بشكها السفن ويسرجه

والكلب يصيد فطمان منشأ النهي
 نجاسة العين (قول) المتن والتنجس
 الخ حكى في شرح المذهب الاحماع على
 ذلك ثم قضية هذا ان الاجر ونحوه مما
 يجن بالزبل يتسع بعه ويلزم من ذلك
 امتناع بيع الدار المنبسية به (قوله)
 والثاني يمكن قال الرافعي يمكن أن يطرد
 هذا الوجه في الدبس والخل وسائر
 المائعات لان اصال الماء الى أجزائها
 يمكن بالتحرريك والغسالة طاهرة فلا
 يضر بقاؤها واعلم ان الشارح انما
 رجع الخلاف الى امكان التطهير
 وعدمه لانه حيث قلنا بعدم امكان
 التطهير بطل البيع قطعا (قوله)
 الحديث أي لان الامر بعدم قربانه أو
 باراقته مانع من جوازيه كذا استدل
 به الرافعي ونظر فيه السبكي وصوب
 القياس على منع بيع جلد الميتة مع امكان
 طهره بالدبغ (قوله) فما لا تنفع فيه الخ
 عليه الرافعي بان أخذ المال في مقابلته
 قريب من أكل المال بالباطل وقد قال
 تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في الاولين والفرق ان العبد يمكنه الاستغاثة ودفع الذل عن نفسه (الا ان يعتق عليه) كآيه أو ابنه
 (فيصح) بالرفع شراؤه (في الاصح) لا تنفاد لانه بعد استقرار ملكه والثاني لا يصح لانه لا يتخلو
 عن الادلال (ولا) شراء (الحرفي سلاحا والله أعلم) كما ذكره الرافعي في الشرح في المناهي لانه
 يستعين به على قتالنا بخلاف لذي فانه في قبضتنا وبخلاف غير السلاح مما يتأني منه كالحديد فانه
 لا يتعين جعله سلاحا وسيأتي آخر الباب انه يصح سلم الاعمي أي بخلاف بيعه أو شراؤه فلا يصح لعدم
 رؤيته وفي شرح المذهب ان بيع المسلم المكف وشراؤه مكروه وقيل يكره البيع دون الشراء (وليبع
 شروط) خمسة أحدها (طهارة عنه فلا يصح بيع الكلب والخمر) وغيرهما من نجس العين لانه
 صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير واهما الشحان
 والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فألحق بها باقي نجس العين (والتنجس الذي لا يمكن تطهيره)
 لانه في معنى نجس العين (كأنخل والبن وكذا الدهن) كالزيت والسمن لا يمكن تطهيره (في الاصح)
 والثاني يمكن بغسله بان يصب عليه في اناء ماء يغليه ويحرك بخشبة حتى يصل الى جميع أجزائه كما
 تقدم في باب النجاسة مع رده بما في حديث الفأرة تموت في السمن ان كان جامدا فألقوها وما حولها
 وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وعلى امكان تطهيره
 قبل يصح بيعه قياسا على الثوب والتنجس والاصح المنع للحديث ويجرى الخلاف في بيع الماء النجس
 لان تطهيره ممكن بالكثرة وأشار بعضهم الى الجزم بالمنع وقال انه ليس تطهير بل يستحيل بلوغه
 قلتن من صفة النجاسة الى الطهارة كالخمر فتخل (الثاني) من شروط المبيع (التنفع) فما
 لا تنفع فيه ليس بمال فلا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفتح الشين كالحيات والعقارب
 والفيران والخنافس والتمل ونحوها ادلا نفع فيها يقابل بالمال وان ذكر لها منافع في الخواص (وكل
 سبع لا ينفع) كالاسد والذئب والتمر وما في اقتناء الملوك لها من الهيبة والسياسة ليس من المنافع
 المعبرة والسبع النافع كالضبع للاكل والفهد للصيد والفيل للقتال (ولا) بيع (حبتي الخنطة
 ونحوها) لان ذلك لا يعد مالا وان عذب بضمه الى غيره (وآلة اللهو) كالطربور والمزمار اذ لا تنفعها

ثم فوات التنفع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قول) المتن فلا يصح بيع الحشرات أي التي لا تنفع بها (قول) المتن وكل سبع شرعا
 لا يبيع السبع هو الحيوان المعترس وقوله لا يبيع أي مثل ان لا يؤكل ولا يصاد ولا يقاتل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للعمل (قوله) وما في اقتناء الملوك
 الخ قال السبكي بل يحرم اقتناؤها (قوله) والفهد للصيد مثله الهرة لصيد الفأر (قوله) ونحوها الضمير فيه يرجع للخنطة (قول) المتن وآلة
 الله وقال الرافعي الوجهان فهما يحريان في الاصنام والصور انتهى ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم لا يخفى ان من الصور ما يجعل
 من الخلوى بمصر على صور الحيوان وقد عمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل قال في شرح المذهب وكتب الصنف والمحرر والفلسفة يحرم
 بيعها ويجب اطلاقها (قوله) والمزمار ولومس ذهب

(قوله) ولا يقدح في ذلك الخ بحث بعضهم تخصيص الخلاف عما اذا لم يتبر السبع بوصف زائد كبرودة الماء ونعومة التراب والافصح بلا خلاف قلت
وبالنظر في توجيه الثاني يعلم ان هذا خروج عن المسئلة (قوله) من امكان الخ أي فيكون بذل المال والحال ماذ كرسفها (قول) المتن والآتي
لا يشكل بصحة بيع العبد الزمن لان هنا منفعة حيل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن فائدة يقال أبق يأتى على وزن ضرب يضرب وعلم يعلم
(قوله) في الحال هذا يفيدك (٢٤٧) ان المضرة العجز في الحال ولو أمكن الوصول اليه بعد ذلك وسواء عرف مكان الآتي والصال

أم لا والحاصل أن يكون عاجزاً بحيث لو
شرع لم يتيسر له ذلك (قوله) والثاني
ينظر إلى عجز البايع لأن التسليم واجب
عليه (قول) المتن ونحوهما مما ألحق
بذلك بيع الغص في الخاتم والجذع في
البناء نعم استشكل الرافعي على ذلك صحة
بيع بعض الجدار والاسطوانة إذا كانا
من آجر أولي وجعل محل القطع نهاية
صف لا بعض سمك اللبن أو الآجر (قوله)
وقيل يصح قال الأذري هذا هو المختار
دليلاً عليه العمل في الأعصار والأصاير
والحاجة ماسة إليه وهو نوع استرباح
وفيه أغراض صحيحة (قوله) والقياس
الخ اعترضه الاستنوي بأن الثوب يسبح
ليقطع بخلاف الأنا والسيف (قوله)
وما يصدق الخ يريد بهذا ايضاح قول
النووي الآتي حيث قلنا لا يصح وأنه مبني
على الراجح (قوله) وطريق من أراد
الخ فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض
واستشكل بأن العلة في امتناع البيع
موجودة فيه والاشكال قوي جداً
(قول) المتن ولا يبيع المرهون الخ قال
الدميري مثله الاشجار المساق عليها قبل
انقضاء المدة انتهى قلت والظاهر
بطلان المساقاة إذا أذن العامل وبيع
(قول) المتن ولا الجاني المتعلق الخ قضية
الطلاق ان الحكم كذلك ولو قل المال
وزادت القيمة عليه (قوله) قبل والمعسر

شراً (وقيل تصح الآلة) أي بيعها (ان عذر ضاها) بضم الراء أي مكسرها (مالاً) لأن
فيها نفعا متوقفاً كالخشب الصغير ورد بانها على هيئتها لا يقصد منها غير المعينة (ويصح بيع الماء
على الشط) أي جانب النهر (والتراب بالعمراء) ممن حازهما (في الأصح) لظهور المنفعة
فيهما ولا يقدح في ذلك ما قاله الثاني من امكان تخصيص مثلهما بلا تعيب ولا مؤنة (الثالث) من شروط
المبيع (امكان تسليمه) بأن يقدر عليه ليؤتق بمحصل العوض (ولا يصح بيع الضال والآتي
والمغصوب) للعجز عن تسليمها في الحال (فان باعه) أي المغصوب (لقادر على انتزاعه) دونه
(صح على الصحيح) نظراً إلى وصول المشتري إلى المبيع والثاني ينظر إلى عجز البايع بنفسه ولو قدر على
انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآتي من يسهل عليه رده ففيه الوجهان
في المغصوب وكذا يقال في الضال قال الأزهرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انساناً كالأغصان
(ولا يبيع نصف) مثلاً (معين من الأنا والسيف ونحوهما) كتب نفيس يتقص بقطعه قيمته
للعجز عن تسليم ذلك شرعاً لأن التسليم فيه لا يمكن إلا بالفسخ أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال
(ويصح في الثوب الذي لا يتقص بقطعه) كغليظ الكبراس (في الأصح) والثاني قال قطعه
لا يخاف من تغييره لغير المبيع وقيل يصح في النفيس لرضا البايع بالضرر قال الرافعي والقياس طرده
في السيف والأنا وما يصدق به النصف أو نحوه من الثوب أي يكون ذراعاً قال في شرح المذهب
وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا لا يصح أن يواطئ صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل
الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف أن يبيع الجزء الشايع من الأنا ونحوه فيصح ويصير مشتركاو يبيع
ذراع معين من الأرض يصح أيضاً لحصول التمييز بينهما بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي
ولأن قول قد تنضيق مرافق البقعة بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم في الأرض على التفصيل
في الثوب وسيأتي بيع ذراع منهم من أرض أو ثوب (ولا) يبيع بيع (المرهون بخيراذن مرتهنه)
للعجز عن تسليمه شرعاً (ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر) لتعلق حق المجني عليه به كما
في المرهون والثاني يصح في الموسر قبل والمعسر والفرق أن حق المجني عليه ثبت من غير اختيار المالك
بخلاف حق المرتهن وعلى هذا يكون السيد الموسر يبيعه مع علمه بالجناية مختاراً للفداء وقيل لا بل هو على
خبرته ان فدى أمضى البيع والافصح ولو باعه بعد اختيار الفداء مع جزاء الفداء باقى الأمر من
قيمه وأرض الجناية كما سيأتي في باب موحبات الديه وصور تعلق المال برقبته أن يكون جنى خطأ أو شبه
عمد أو عمد او عفى على مال أو تلف مالا (ولا يضر تعلقه بدقته) بأن اشترى شيئاً فيها غير ان سيدة
وأثله لان البيع انما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الذن بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر
(في الاظهر) لانه ترجى سلامته بالعفو والثاني يضر لأن مستحق القصاص قد يعفو على مال فيتعلق

أي ويخير المجني عليه مختاراً للفداء لكن لو تعدر بتحصيل الفداء أو تأخر فلاسه أو غيبنه أو صبره على الحبس فسبح البيع ومثل ذلك يجزى
فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قوله) لانه ترجى سلامته الخ أي مكان كالمرضى لكن لو باعه ثم حصل العفو على مال فهل يتبين بطلان البيع
أم لا حكى الراعي فهو لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان البطلان قال ابن الرفعة فليجرد ذلك هنا بتممة مما سدرج
في هذا الشرط يبيع الثوب المحتاج اليه في السر والماء الذي يحتاج إلى الظهارة به ولم يجرد غيرها

(قول) المتن في العقد من العاقد ليدخل نحو الوكيل والولي والقاضي فورد عليه الفضولي وغرضه اخراجه بدليل ترتيب حكمه بالفناء ثم الدليل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك ولا فاء من ذرا لافيا تملك (قوله) الواقع هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن يقع له العقد لكان واضحا (قوله) أو مولى ومثل ذلك الظاهر بغير جنس حقه والمتقط (قول) المتن في بيع الفضولي الخ كلامه يوهم ان الشراء لا يجري فيه قول الوقف وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبا كانه عليه الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما الهبة فتأخره نقله الرافعي عن الامام (قول) المتن نفذ منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضموم بخلاف نفذ المهل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ (قول) المتن وفي القد يم الخ احتج بذلك بما روى شبيب بن غرادة التابعي عن عروة البارقي حديث نوكة في شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع احدهما بدينار واحضر الاخرى مع الدينار فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث رواه شبيب قال حدثني الخي عن عروة فذكره قبل الجملة الخ لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء شاة بدينار له أن يشتري به شاتين لان المرسل يحتج به اذا وافق القياس وبيع الفضولي مخالف القياس وكان ينبغي (٢٤٨)

برقته وتعلقه بها صار كما تقدم ولا يضر تعلق القصاص بفضوه جزما كما ذكر في باب الخيار فيثبت به الرد كما سيأتي فيه (الرابع) من شروط المبيع (الملك) فيه (ان له العقد) الواقع وهو العاقد أو موكله أو مولى أي ان يكون مملوكا لاحد الثلاثة (بيع الفضولي باطل) لانه ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي (وفي القديم) هو (موقوف ان أجاز ماله) أو وليه (نفذ) بالهبة (والا فلا) ينفذ ويجري القولان فيمالواشترى لغيره بلاذن بعينه ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره أو بنته أو طلق منكوحته أو أعتق عبده أو أجرد شاة بغير ذنه (ولو باع مال مورثه طائنا حياته وكان ميتا) مسكون الباء (صح في الاظهر) تبين انه ملكه والثاني لا يصح لظنه انه ليس ملكه ويجري الخلاف فيمن زوج أمة مورثه على ظن انه حي فبان ميتا هل يصح النكاح قال في شرح المذهب والاصح صحته (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عبا وقد راو صفة على ماسيا في سانه حذر من الغرر لما روى مسلم عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر (بيع أحد الثوبين) أو العبدین مثلا (باطل) وان تساوت قيمتهما للجهل بعين المبيع (ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها) للمتعاقدین وينزل على الاشاعة فاذا علم انها عشرة آصع فالمبيع عشرها فلو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع وقيل المبيع صاع منها أي صاع كان فيبقى المبيع ما بقي صاع (وكذا ان جهلت) صيغاتها للمتعاقدین يصح البيع (في الاصح) المتصوص والمبيع صاع منها أي صاع كان وللبيع تسليمه من أسفلها وان لم يكن مرثيا لان روية ظاهر الصبرة كروية كلها والثاني لا يصح كالمو فرق صيغاتها وقال بعض صاع منها ولو باع ذراعا من أرض أو دار أو ثوب وهما يعلنان ذراعان ذلك كمشرة صح وكأه باعه العشر وان جهل أحدهما الذراعان لم يصح البيع خلاف ما تقدم في الصبرة المجهولة لان أجزاءها لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكر (ولو باع بملي هذا البيت حنطة أو برتنه هذه الحصة ذهباً أو بمبايع به

الثاني منصوص عليه في الجديد قال في الروضة وهو روى قال في شرح المذهب وقد علق الشافعي في البويطي القول به على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر اجازة من يملك التصرف عند العقد حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قوله) أو وليه الضمير فيه يرجع لقول المتن ماله (قوله) بعينه ماله وقوله أو في ذمته الضمير في كل منهما يرجع لقوله أو لغيره (قوله) أو أعتق عبده ضبط الامام ذلك بأن يكون العقد يقبل التباية (قول) المتن صح في الاظهر لصدوره من المالك كذا عبر الرافعي ثم الملك للشترى تبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قوله) ويجري الخلاف هو جار أيضا فيما لو باع العبد على ظن بقاء الا باق والكتابة ثم تبين الرجوع والفسخ ولو ظن شيئا لغيره فبين انه له صح جزما والفرق

ان ما سلف قوي المانع بالنظر للاصل (قوله) أو العبد زاد الشارح هذا وما عبا في المحرر وشارة الى ان في مسئلة العبد قولان قديما فلان موافقا لمذهب أبي حنيفة من انه لو زاد فيها على ان تختار ما شئت في ثلاثة أيام فادونها صح العقد (قوله) وان تساوت قيمتهما وان جعل الخيرة للشترى (قوله) للجهل بعين المبيع لا يقال أي غرور في هذا عند استواء القيمة لانا نقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على انه لا يخلو من الغرر لتفاوت الاعراض في مثل ذلك للمتعاقدین فلا يكفي علم أحدهما (قوله) والبيع صاع الخ ادلوحمل على الاشاعة فسد البيع (قوله) والثاني الخ هذا اختاره القفال وكان يفتي بالاول ويقول انما يستفتي عن مذهب الشافعي لا عن ما عندي (قوله) كالمو فرق الى آخره اعتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيغتان المفرقتان بما تتفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم ان بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كما سلف وعلل بأمرين وجود الغرر وكون العقد لا بدله من محل يتأثر به قال الرافعي رحمه الله فالخلاف في مسئلة الصبرة المجهولة مبني على التعليين فان قلنا بالاول اغتفر بالا بهما همتا لتساوي الأجزاء أو بالثاني لم يصح البيع * فرع * لو قال بعثك صاعا من باطن الصبرة فهو كبيع الغائب

(قوله) للجهل الخ ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وانما كان الجهل بالمقدار مضراً لان العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذبحا الى ان كلا من الثمن والثمن اذا كان في الذمة لا بد من معرفة قدره يقينا أعني كيلا أو وزنا أو ذرا فلو كان الثمن معنا كأن قال بجلي ذا البيت من هذه الحنطة صح لا مكان الاخذ قبل تلف البيت ذكره الرافعي في جانب المبيع والثمن مثله بالاولى دليل جواز الاستبدال في الثمن دون الثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقي (قوله) وفي الروضة كأصلها ملى منصوبا الخ قيل لو عبر به هنا لكان أولى لان كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منها وان كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام ان غرض المؤلف ان يبيع أحد الثوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالمقدار فاذا كلام المصنف في أقسام علم المبيع (قوله) دراهم الخ يريد ان تعيين الجنس لا بد منه ثم اذا اختلف النوع حمل على الغالب (قوله) أو فلو مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فانه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قوله) في العقد أي باللفظ ولا تكفي الية بخلاف نظيره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعترض (٢٤٩) الاسنوي بما لو قال ز وجئت بتي ونويا واحدة من بناته فانه يصح على الاصح قال هذائتي

يخرج الى الفرق (قوله) فان استوت مع الخ ولو في صحاح ومكسرة (قول) المتن ويصح بيع الصبرة الخ أي لانه لما عرف مقدار الجلة تخميناً وقابل كل فرد منها بشئ معين اتقى العذر والغبن وخرج عن عبارة المصنف صورتان الاولى قال بعثت كل صاع منها بدرهم نقل الامام عن الاصحاب عدم الصحة ثم خالفهم تبعاً لشخه الثانية أن يقول بعثت كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعله في المسئلتين كونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعثت صاعاً منها بدرهم وما زاد فحسابه مع أي في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على ان ما زاد يحسبه فانه شرط عقد في عقد (قوله) ويصح بيع الصبرة الخ اعلم ان المصنف لما ذكر البطالان في المسائل الاربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطرأ احوال الذي يحمل عليه عند الغفلة وعدمها

فلان فرسه) أي بمثل ذلك وأحدهما لا يعلم (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بقدر الثمن الذهب والفضة وغيرهما وفي الروضة كأصلها ملى منصوبا وهو صحيح أيضاً (ولو باع بتقد) دراهم أو دنانير أو فلولس (وفي البلد بتقد غالب) من ذلك وتقد غير غالب منه (تعين) الغالب لظهور ان المتعاقدين أراداه (أو بتقدان) من واحد عما ذكر (لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين) لاحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان اذا تفاوتت قيمتهما فان استوت مع البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيعان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) ينصب كل كأن يقول بعثت هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بحملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثت هذه الارض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الاغنام كل شاة بدرهم وقيل لا يصح البيع في الجميع ولو علم عدد الصيعان والثرعان والاعنام صح البيع جزماً كما هو ظاهر وذكره في شرح المذهب مسألة الدار (ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خرجت مائة وال) أي وان لم تخرج مائة بأن خرجت أقل منها أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله والثاني يصح وللمشتري الخيار في الناقصة فان أجاز فجميع الثمن لمقابل الصبرة به أو بالقسط لمقابلته كل صاع بدرهم وجهان والزائدة للمشتري ولا خيار للبائع وقيل هي للبائع وللمشتري الخيار وكذا الكلام فيما لو قال بعثت هذه الارض أو هذا الثوب بمائة درهم كل ذراع بدرهم وقوله على الصحيح تبع فيه المحرر في حكاية الخلاف وجهين وحكاية الروضة كأصلها قولين (ومتى كان العوض معينا) أي مشاهداً (كعت معايته) من غير علم بقدره وكذا المعوض فلو قال بعثت بهذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها صح البيع لكن يكره لانه قد يقع في الندم وفي التهمة ان شراء مجهول الذرع لا يكره (والاظهر انه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره

٦٣ ل ذكر هذه المسئلة لينبه فيها على الصحة وان كان قدر الثمن فيها قريباً من المجهول وكذا صنع نظيره في صدر الشرط فتأمل (قوله) وقيل لا يصح البيع أي نظراً الى انه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قوله) ولو علم الخ هو يفيد ان الوجه الضعيف السالف جار في مسألة المتن أيضاً وايضاً هذا فهم من المتن بالاولى (قول) المتن صح الى آخره أي لحصول الغرضين أي وهما بيع الجملة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قوله) لتعذر الجمع الخ هي عبارة حسنة وعبرة الرافعي رحمه الله لانه باع جملة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم والجمع بين هذين الامرين عند الزيادة والتقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغليبا للاشارة الى الصبرة (قوله) وجهان الاصح في شرح المذهب بالقسط (قول) المتن كعت معايته أي اعتماداً على التخمين وفي الثمن وجهه والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو السمن ونحوه في طرف مختلف الاجزاء رقة وغلظا فان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلتحق بغير المرتق وان ظن الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة الاصاعا فان كانت معلومة الصيعان صح والا فلا وهذه قد تشكل بما لو باع صبرة جزافاً ويحاجب بان التخمين مع الاستثناء لا يوتق به (قوله) وهو ما لم يره الخ ولو حاضرا

(قول) للثاني يصح الحديث الآتي (قوله) ونوعه فلا يكتفى مافي كفي مثلاً وقيل يكتفى ثم هذا القول ذهب اليه الأئمة الثلاثة وجهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطالان في ستة أيضاً لكن نصوص البطالان متأخرة (قوله) ذكر صفات أخرى كأن يذكر المعظم كالدعوى أو يصفه بصفات السلم وهما وجهان محكيان (قول) المتن ويثبت الخيار هذا يستفاد منه أن شراء الأعمى لا يصح وأن يجوز ناسيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قوله) ولا خيار للبائع لو وجدته زائداً ثبت له الخيار قطعا (قوله) وقيل له الخيار برجعه الأسنوي ونسبه للرافعي عند الكلام على شراء الأعمى (قوله) في رهن الغائب كذا يجريان في إجارته وعنده عن القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضاً (قول) المتن وتكفي الرؤية قبل العقد الخ لأن العلم بالعقد حاصل وقوله فيما لا يتغير غالباً شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالغواصة (قوله) وفيما يحتمل الخ كان الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قوله) كالحيوان وعليها فضمير منها السابق للأطعمة وعلى الكاف يكون فيما يعني الأشياء (قوله) متغيراً فله الخيار لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرئية (٢٥٠) قال الامام رحمه الله ليس المراد

التعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتماداً على الوصف بد كجنسه ونوعه كان يقول بعثت عبدى التركي وفرسى العربى ولا يفتر بعد ذلك إلى ذكر صفات أخرى نعم لو كان له عبدان من نوع فلا بد من زيادة يقع بها التمييز كالتعرض للسن أو غيره (ويثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) وإن وجدته كما وصف لأن الخبر ليس كالعائنة وفيه حديث من اشترى مالم يره فهو بالخيار إذا رآه لكن قال الدارقطني والبيهقي أنه ضعيف وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الإجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار إن لم يكن رأى المبيع وحيث ثبت فقيل هو على الفور والاصح جمة امتداد مجلس الرؤية ويجرى القولان في رهن الغائب وهته وعلى محتملها لا خيار عند الرؤية إذا لاحت الحاجة اليه (و) على الاظهر في اشتراط الرؤية (تكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد) كالاراضي والاولوان والحديد والخماس (دون ما يتغير غالباً) كالأطعمة التي يسرع فسادها تنظر الغالب فيها وفيما يحتمل منها التغير وعدمه سواء وكالحيوان وجهان أحدهما صحة البيع لأن الأصل بقاء المرقى فيها بحاله فان وجدته متغيراً فله الخيار فان زاعه البائع في تغييره فقيل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والاصح قول المشتري يمينه لأن البائع يدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينكره وفي شرح المذهب عن الماوردي أن صورة المسئلة في الاكتفاء بالرؤية السابقة أن يكون حال البيع منذ كرا الوصف فان نسبها لطول المدة ونحوه فهو بيع غائب قال وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور (وتكفي رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه كظواهر الصبرة) من الخنطة والشعير والجوز واللوز وغيرها مما الغالب أن لا يختلف أجزاءه ولا خيار له إذا رأى الباطن إلا إذا خالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والمان والسفرجل لأنها تختلف اختلافاً كثيراً وسباع عدد فلا بد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أنموذج للمقاتل) أي المتساوي الأجزاء كالخبوب فان رؤيته تكفي عن رؤية باقي المبيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو

أن يتغير بالعين فان ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفاً في صفة مشروطة تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ أن الخيار فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذي تخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والاحاطة (قوله) والاصح قول المشتري أي لما سألني ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا البائع نظراً إلى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري في حدوث العيب فافرق به الأسنوي من قوله لانهما قد اتفقا على وجود العيب في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع لأن الأصل في كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذي عدم وجوده فيه لا يتناول نظر قال نعم قد يشكك على ما تقرر قولهم

في الغاصب إذا ادعى بعد تلف المصوب عيباً خلقياً كان قال خلق أعمى أو أخرج ونحو ذلك فانه يصدق قال ابن الرفعة والظاهر بضم محي ذلك هنا ولو تجدد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري عليها فالظاهر تصديق البائع (قوله) وغيرها مما الغالب الخ كالمناعات في أوعيتها وكذا القطن في عدله وكذا صبرة التمر انفردت حباه أو التصفق لقوصرة العجوة (قوله) بخلاف صبرة البطيخ الخ مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوهما فشراسة العنب اكتفاء رؤية ظاهرها غير صحيح (قوله) فلا بد فيها من رؤية واحد واحد لو رأى أحداً جاتي البطيخة لم يكف بل هي كبس الغائب (قوله) ومثل يريد أنه معطوف على ظاهرها الصبرة فتفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفاً على بعض المبيع (قوله) أي المتساوي الأجزاء يعني ليس المراد به المتشابه وأعلم أنه إذا حضر الأنموذج وقال بعثت من هذا النوع كذا فهو باطل لأنه لم يعين مالا ليكون يباع ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف باللفظ يرجع إليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصورة المسئلة أن يقول بعثت الخنطة التي في هذا البيت وهذا أنموذجها فان أدخله في البيع صح والأفلا قال الأسنوي وشرط الإدخال أن يرده إلى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع عينين رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوي واكتفى الزركشي بالإدخال في البيع وحمل عليه كلام البغوي

(قول) المتن صوانا هو الوعاء الذي يصان فيه الشيء ويقال الصبان أيضا بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قوله) مع امثلة الصوان الخ جفله من مسائل الصوان ظاهرة لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول) المتن وتعتبر الخ يريدانه يشترط ان يرى كل ضبة وسلسلة على باب قاله الغزالي لان ذلك صار وصفا (قوله) والجدران أي داخلها وخارجها (قوله) كالعبد يشترط في الامة رؤية الشعر أيضا (قول) المتن بصفة السلم أي ولونواتروا شهر (قوله) عند الرؤية الخ (٢٥١) يصح أيضا ان يكتب عبده نظرا للعق قال الزركشي وقياسه صحة شرائه

من يعتق عليه (قوله) بعوض في الذمة عبارة الر وض ويصح ان يسلم ويسلم اليه اذا كان رأس المال في الذمة اذ المعين لا يصح منه كالبيع به
(باب الربا)

(قول) المتن اشترط أي وحرم تعاطي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن افادة ذلك وطريقهما اذا اراد التفرق من غير قبض ان يتفاسخا والا اثموا وان كان التفرق بعد رة قاله في شرح المذهب * تنبيه * عبارة الر وض تبعا لاصله الخيلة في بيع ذهب بذهب متفاضلا ان يبيعه من صاحبه بدرهم أو عرض ويشتري بها الذهب بعد التفاضل فيعوز وان لم يتفرقا ويتخيرا لتضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبي أي لما فيه من اسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواها أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وان كره قصده انتهى قال شارحه والتحقيق ان كلامه من العقد والقصد مكروه انتهى قلت ولو حلف انسان أن لا يبيع سلعة الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهيئة اجازة للعقد الاول على قياس هذا أو مالوا برأه من نصفين في المجلس قبل التخياري فحل نظر (قول) المتن كخطة وشعر مثل يهين لان مالكا

بضم الهمزة والميم وفتح الذال المججمة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (للباقى خلة كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز) أي تكفي رؤية القشر المذكور لان صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه فقوله أو كان الى آخره قسم قوله ان دل الى آخره وقوله كالحزير حلقة من يد على الروضة وأصلها وهو صفة ليلان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها وقد يجتزئ به عن جلد الكتاب ونحوه واحترزوا بوصف القشرة بالسفلى لما ذكره في التي تكسر حالة الأكل عن العليا فلان تكفي رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كما سيأتي في باب بيع الاصول والثمار لاستتاره بما ليس من مصلحته والخشكان تكفي رؤية ظاهره كذا كره في شرح المذهب مع امثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الامكان وأطلق الغزالي في الاحياء المساحمة به قال في الروضة وغيرها الاصح قول الغزالي لان بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شيء) غير ماذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والسحيم والبالوعة وفي البستان رؤية الاشجار والجدران ومسائل الماء في العبد رؤية الوجه والاطراف وكذا باقي البدن غير العورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكفي فيها رؤية ما يظهر عند الخدمة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها وفي الثوب الديباج المنقش رؤية وجهيه وكذا البساط وفي الكر باس رؤية أحد وجهيه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق الباض والمحفف رؤية جميع الاوراق (والاصح أن وصفه) أي الشيء الذي يراد بيعه (بصفة السلم لا يتكفي) عن رؤيته والثاني يكفي ولا خيار للمشتري عند الرؤية لانه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع مان الرؤية تفيد مالا تفيد العبارة (ويصح سلم الاعمي) أي أن يسلم أو يسلم اليه بعوض في الذمة يعين في المجلس ويؤكل من قبض غنه أو قبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل ان غني قبل تميزه) بين الاشياء أو خلق أعمي (فلا) يصح سلمه لا تتفاه معرفته بالاشياء ودفعه بأنه يعرفها بالسمع ويتخيل فرق بينهما اثم غير السلم عما يعتمد الرؤية كالبيع والاجارة والره فلا يصح منه وان قلنا يصح بيع الغائب وسيله أن يؤكل فيها وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لانه لا يجملها ولو كان رأى قبل العمى شيئا مما لا يتغير صح بيعه وشراؤه اياه كالصبر ويصح نكاحه

(باب الربا)

بالقصر وألفه بدل من واو والقصد بهذا الباب بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم (اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا) واحدا كخنة وخنة (اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحلول والمساواة والتفاضل قبل التفرق أو جنسين كخنة وشعر جازا لتفاضل واشترط الحلول والتفاضل) قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم حمار واه مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر

يرى اهما جنس واحد (قول) المتن والتفاضل فلو كان دينا وأبرأ منه لم يكف في ذلك (قوله) حمار واه مسلم في بعض الروايات لا يتبعوا الذهب بالذهب وعدد ما هنا الى أن قال الاسواء بسواء عينا يعين يد ويدوها الشافعي رضي الله عنه وفي أخرى فن زاد أو استزاد فقد أرى وفي رواية نهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل علق النهي بالطعام وهو اسم مشتق فيفيد أن العلة ما اخذ الاشتقاق وهو الطعم كتحديق القطع بالسرقة والجلد بالزنا في آتيهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير بالكيل أو الوزن فلا يجري فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والرمان والبيض والارنج ونحو ذلك وضابط نحو هذه الامور على الجديد الوزن كما سيأتي لكونها أكبر جرم من التمر

(قوله) ويؤخذ من ذلك الحلول قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الاسنوي لأن الاجل ينافي استحقاق القبض (قول) المتن ما قصد اعترض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالغلبة كأي الروضة وأصلها أي يكون المقصد منه غالباً الطعام وإن كان تناوله نادراً كالبلوط وقوله للطعم قيل يغني عنه ما بعده (قوله) كالجلود وكذا الحراف قضبان العنب (قوله) كأصولها عبارة الاسنوي تبعاً للرافعي (٢٥٢) رحمه الله لأنها فروع لا أصول

وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قوله) ودهن البنفسج يدهن الورد يتعين أن يكون محل ذلك إذا لم يكن أصلهما واحداً كالشرج مثلاً وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قوله) والثاني هي جنس أي لا اشتراكها في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا بالاضافة فكانت كأصناف التمار ولأن أصولها غير ربوية وتمسك الأصحاب للأول بأن أصولها مختلفة بدليل أن الأبل في الركة لا تنضم إلى الغنم مثلاً فثبت لفروعها الاختلاف كأصولها * فرع * إذا قلنا أنها جنس استوى الوحشي والأهلي والبري والبحري على الأصح في الروضة (قول) المتن ورونا لحديث مسلم لا يتبعوا الذهب بالذهب إلا وزنًا بوزن ولا الورق بالورق إلا وزنًا بوزن وعن أنس بن مالك رضي الله عنه يرفع ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطني (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قوله) فعلى هذا الحزاد الاسنوي رحمه الله فإن لم يكن كذلك كالبلصل فهو على الأوجه الباقية قال وهذا كله إذا لم يكن أكبر جرماً من القرقوله أيضاً فعلى هذا الحزاد في شرح السكال المقدسي عند

بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل سواء بسواء أي إذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد أي مقابضة ويؤخذ من ذلك الحلول فإذا بيع الطعام بغيره كنقد أو ثوب أو غير الطعام بغير الطعام وليس اتقيد كحيوان بحيوان لم يشترط شيء من الثلاثة والتقدير كالطعامين كالمسبأني (والطعام ما قصد للطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أي أكل (أقساناً أو تفكها أو تدوايا) هذه الأقسام مأخوذة من الحديث السابق فإنه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التفتت فالحقهما ما يشاركهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكة فالحق به ما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ والمقصود منه الإصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كالصطك وغيرهما من الأدوية وخرج بقوله قصد ما لا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود فلا ريب فيه بخلاف ما يؤكل نادراً كالبلوط وقوله للطعم إلى آخره ظاهر في إرادة مطعوم الآدميين وإن شاركهم فيه الهائم قليلاً أو على السواء فخرج ما اختص به الجنك كالعظم أو الهائم كالحشيش والتين أو غلب تناول الهائم فلا ريب في شيء من ذلك وقوله تفكها يشمل التأدم والتخلي وقد ذكرهما في الأيمان فقال والطعام يتناول قوتاً وكهة وأداماً وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يشاء له عرفاً ولا إيماناً مبنية على العرف وقوله تدوايا يشمل التدواي بالماء العذب وهو ربوي مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فإنه مني (وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخلولها وأدهانها أجناس) كأصولها فيجوز بيع دقيق الخنطة بدقيق الشعير متفاضلاً وخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحترازاً لمختلفة عن المتحدة كادقة أنواع الخنطة فهي جنس (واللحوم والألبان) أي كل منهما (كذلك) أي أجناس (في الأطهر) كأصولها فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلاً ولبن البقر بلبن الضأن متفاضلاً والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكره وعلى الأول لحوم البقر والحواميس جنس ولحوم الضأن والمعرض جنس وألبان البقر والحواميس جنس وألبان الضأن والمعرض جنس (والمماثلة تعتبر في السكيل كيلاً والموزون وزناً) فالسكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزناً ولا يضر مع الاستواء في السكيل التفاوت وزناً والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلاً ولا يضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلاً (والعبر) في كون الشيء مكياً أو موزوناً (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع على ذلك وأقره فلما حدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار بأحدائهم (وما جهل) أي لم يعلم هل كان يكال أو يوزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علم أنه كان يوزن في عهده مرة ويكال أخرى ولم يغلب أحدهما أولم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (يرعى فيه عادة بلد البيع وقيل السكيل) لأن أكثر المطعومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيل (وقيل الوزن) لأنه أحصر وأقل تفاوتاً (وقيل يخير) بين السكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل إن كان له أصل اعتبر) أصله في السكيل أو الوزن فيه فعلى هذا ذهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون والخلاف فيما إذا لم يكن أكبر جرماً من التمر فإن كان

ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فالأدهان والألبان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله ككثيره كما ترى يخاضه في دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بأنهما من المجهول حاله أو لم يكونا في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ودهن اللوز اقتضى هذا أن اللوز موزون وضعفه الاسنوي رحمه الله

(قوله) فالاعتبار فيه بالوزن جزأ الحلق الاسنوي بذلك الرمان والبطيخ والسفرجل ونحوها قال هذه لا تتعدى بكيلا ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها ببعض والجديد يجوز وزنا بشرط الجفاف (قوله) بالقبان أصله عجمي بالباء المشوبة فاء ثم عرب بياء خالصة (قوله) وان يبيع بغير جنسه الخ * فرع * قال بعثت هذا الدينار المشرفي بكذا ما اذا هو مغربي صحيح وثبت الخيار ومثله العبد الجشعي فاذا هو تركي (قوله) بكسر الجيم وضمها وقضها قاله في الدقائق (قول) المتن تخميناً (٢٥٣) قال ابن النقيب كأنه احترز عما اذا علمت ائمة الصيرين ثم تباع جرافاته يصح ولا يحتاج

في القبض الى كيل بل لهما حكم البيع جرافاً (قوله) للجهل بالمائة أى والجهل بها كحقيقة المفاضلة قال الاصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم من انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة مع التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر (قوله) في التمار والحبوب وكذا اللحم (قوله) وذلك في مسألة العرايا الخ قيل ويجوز أن يريد المائة قد تعتبر أو لا وبكتفى بذلك كافي العصير ولا تشترط الحالة الأخيرة كالحل قاله السبكي واقتصر عليه (قول) المتن فلا يباع رطب برطب وذو النعثة الثلاثة الى جواز بيع الرطب بالرطب (قوله) فيه اشارة وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المائة كذا قاله الاسنوي والشارح فيما سلف اقتصر في الكل على جهل المائة وهو صحيح أيضاً (قوله) بكسر القاف وبالضم أيضاً (قول) المتن أصلاً يوجبهم عدم الصحة ولو عرض له جفاف على يد ورأى ظاهراً خلافه (قوله) وقيل ما يمكن كميله الخ انظر هذا هل يشكل بما سلف من أن الذي يكون أكبر جرماً من التمر معياره الوزن قطعاً

كالبيض فالاعتبار فيه بالوزن جزأ وسواء المكيال المعتاد في عصره صلى الله عليه وسلم والمكاييل الحديثة بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلاً في الأصح والوزن بالقبان (والنقد) أى الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (بالنقد كطعام بطعام) فان يبيع بجنسه كذهب بذهب أو فضة بفضة اشترط المماثلة والحلول والتفاضل قبل التفرق للحدث السابق ولا ريب في الفلوس الرائجة في الأصح فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً الى أجل (ولو باع) طعاماً أو نقداً بجنسه (جرافاً) بكسر الجيم (تخميناً) أى جزأ للتساوى (لم يصح) البيع (وان خرجا سواء) للجهل بالمائة حال البيع ويبيع بغير جنسه جرافاً يصح وان لم يتساووا ولو باعه هذه الصبرة تلك مكيالة أى كيلاً بكيلا أو هذه الدراهم تلك موازنة فان كلاً أو وزناً وخرجتا سواء صح البيع والام يصح على الاظهر وعلى الثاني يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة ولشترى الكبيرة الخيار (وتعتبر المماثلة) في التمار والحبوب (وقت الجفاف) أى الذي يحصل به الكمال (وقد يعتبر الكمال) بالجفاف (أولاً) وذلك في مسألة العرايا الآتية في باب الأصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (رطب ولا بقر ولا عنب بعنب ولا بزبيب) للجهل الآن بالمائة وقت الجفاف والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أيتقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذى وغيره وصححه فيه اشارة الى ان المائة تعتبر عند الجفاف والحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ويبيع قديده بقديده بلا عظم ولا يلح يظهر في الوزن (وما لا جفاف له كالكقاء) بكسر القاف وبالثنية والمذ (والعنب الذي لا يترتب لاياع) بعضه يبيع بعض (أصلاً) كالرطب بالرطب (وفي قول تكفي مماثلته رطباً) بفتح الراء كاللبن باللبن فيباع وزناً وان أمكن كيلاً وقيل ما يمكن كيلاً كالتفاح والتين يباع كيلاً ولا بأس على الوجهين بتفاوت العدد ومما لا جفاف فيه الزيتون وقد نقل الامام عن صاحب التقریب وارتضاه جواز بيع بعضه ببعض وخرجه في الوسيط (ولا تكفي مماثلة الدقيق والسويق) أى دقيق الشعير (والخبز) فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض للجهل بالمائة المعبرة بتفاوت الدقيق في النعومة والخبز في تأثير النار (بل تعتبر المماثلة في الحبوب حبا) لتحقيقها فيها وقت الجفاف (و) تعتبر (في حبوب الدهن كالسمسم) بكسر السين (حبا) أو دهنها وفي العنب زيباً أو خل عنب وكذا العصير أى عصير العنب (في الأصح) لأن ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض السمسم أو دهنه ببعض ويبيع بعض الزبيب أو خل العنب ببعض ويبيع بعض عصير العنب ببعض ومقابل الأصح فيه يمنع كاله ومثله عصير الرطب والرمان وقصب السكر ويجوز بيع بعض خل الرطب ببعض بخلاف خل الزبيب أو التمر لا توفيه ماء فيمتنع العلم بالمائة والعيار في الدهن والخل والعصير الكيل (و) تعتبر المماثلة (في اللبن لبناً) بحاله

٦٤ له الج (قول) المتن والخبز مثله الجبن والتشا (قول) المتن بل تعتبر المماثلة في الحبوب أى التي لا دهن لها (قول) المتن حبا أى متاهي الجفاف غير مقل ولا فريك ولا مقشور ولا مبلول وان جفت تفاوت انكاشه عند الجفاف ثم كلامه بغير ذلك انه لا يصح بيع الحب بشئ مما يتخذ منه كالدقيق والتشا والخبز ولا بما فيه شئ مما يتخذ منه كالحلوى المعجولة بالنشا والمصل فان فيه الدقيق قال الرافعي وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض لخروجها عن حالة الكمال

(قول) المتن أو مخيضاً اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللبن فكيف جعله قسماله (قوله) أي خالصاً من الماء كذا يشترط كونه خالصاً من الزبد
بالافتخار يبعه بزبد وسمي لكونه حينئذ من قاعدة مذجوجة لا لعدم كماله كإيهامه كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قوله) ويجوز بيع
عض السمن الخ مثله غسل النخل (قوله) ويجوز بيع المخيض الصافي ببعض يجوز أيضاً يبعه بالسمن وبالزبد متفاضلاً ويتبع باللبن مطلقاً
(قوله) أما المشوب بالماء فيه اشعار بأن الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة أن زبده لا يخرج به
الاماء (قوله) فلا يجوز بيعه الخ قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يمنع بيعه (٢٥٤) مطلقاً للجهل باللبن المقصود (قوله)

(أو سمناً أو مخيضاً صافياً) أي خالصاً من الماء فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كيلاً سواء فيه الحليب
والخامض والزائب والخائر ما لم يكن مغلي بالنار ولا مبالاة بكون ما يحويه المكيال من الخائر أكثر
وزناً ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزناً على النص وقبل كيلاً وقبل وزناً كان جامداً أو كيلاً كان
مائعاً ويجوز بيع بعض المخيض الصافي ببعض أما المشوب بالماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص
للجهل بالمائلة (ولا تكفي المائلة في سائر أحواله) أي باقيها (كالجن والاقط) والمصل والزبد
لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء فالجن تخالطه الانفحة والاقط تخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق
والزبد لا يخالط عن قليل مخيض فلا يتحقق فيها المائلة المعسرة فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه ولا
يجوز بيع الزبد بالسمن ولا بيع اللبن بما يتخذ منه كالسمن والمخيض (ولا تكفي بمائلة ما أثرت فيه
النار بالطبخ أو القلي أو الشوي) فلا يجوز بيع بعضه ببعضاً كان أو غيره كالسمن واللحم للجهل
بالمائلة باختلاف تأثير النار قوة وضعفاً وفيما أثرت فيه بالعقد كاللبس والسكر وجهان أحدهما
لا يباع بعضه ببعض (ولا يضر تأثير تمييز) بالنار (كالعسل والسمن) يميزان بالنار عن الشعع واللبن
فيجوز بيع بعض كل منهما ببعضه بعد التمييز ولا يجوز قبله للجهل بالمائلة (واذا جمعت الصفة) أي
عقد البيع سمى بذلك لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب (ربوياً من الجانبين
واختلف الجنس) أي جنس الربوي (منهما) جميعهما أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما على
جنسين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كذبحه درهم بمذود درهم وكذود درهم بمذنين
أو درهمين أو) اختلف (النوع) أي نوع الربوي باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما
أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما من الدراهم أو الدينارين على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما
أو على أحدهما فقط (كصالح ومكسرة بهما) أي بصالح ومكسرة (أي بأحدهما) أي بصالح
فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصالح في الجميع (فبأطلة) لأن قضية اشتمال أحد
طرفي العقد على ما بين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثله باع شقصاً من دار
وسيفاً بألف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون يأخذ الشفيع الشقص بثلاثي ألف والتوزيع
فيما نحن فيه يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقق المائلة ففي بيع مذود درهم بمذود درهم ان احتلفت قيمة
المذمن الطرفين كدرهمين ودرهم فذال درهمين ثلثاً طرفه فيقابل به ثلثاً مذود درهمين من الطرف
الآخر يبقى منه ثلث مذود درهمين في مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية فتتحقق المفاضلة
في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وإن استوت قيمة المذمن الطرفين فالمائلة غير محققة لأنها تعتمد

لاقط الخ وأيضاً الاقط والمصل
لهمما النار (قوله) فلا يجوز بيع
للسبكي لو كان الزبدان جنسين
لأن ما فهمهما من اللبن غير مقصود
فيجوز بيع المخيض المتزوج الزبد
بالسمن متفاضلاً اتفاقاً وبالزبد كذلك
نتيه * ذكر السبكي الجن والاقط
والمصل ثم قال وكما يجمع بيع بعض هذه
الاشياء بمثلها كذلك يجمع بالآخر
وباللبن وكذلك بالزبد والسمن والمخيض
قاله الحاملي (قوله) ولا يباع اللبن بما
يتخذ منه أي لأنه من قاعدة مذجوجة كما
في الشريح بالسمن (قول) المتن بالطبخ
الخ يخرج به تأثير القيمة الآتي وكذلك تأثير
الحرارة كالماء وشمل كلامه قوى النار
وضعيفها (قوله) حبا كان أو غيره
أي لأن تأثير النار فيه غير منضبط (قول)
المتن كالعسل وكذا الذهب والفضة
(قوله) للجهل بالمائلة فيكون من قاعدة
مذجوجة (قول) المتن ربوياً أي جنساً
واحداً كما قيده في المحرر رثللار دمالو
باع ذهباً وفضة بمحنة مثلاً (قوله) في
المتن واختلف الجنس أي جنس البيع
لا الجنس المتقدم فإن المراد به واحد
ويستحيل انقسامه إلى شيئين لا يصدقان
عليه قاله الاسنوي ثم لا فرق في المضموم

اليه بين الربوي وغيره وإن كانت عبارة الكتاب لا تنفي بذلك إلا تأويل ولو قال واختلف المبيع جنساً لكان بيننا (قوله) جميعهما الخ دفع
لما يقال عبارته لا تشمل إلا ما لو حصل الاختلاف من أحدهما فقط مع أكثر الأمثلة الآتية (قوله) باختلاف الصفة يريد أن مراده هذا بالنوع
ما ليس بجنس فيشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالقلى والبرقي (قول) المتن ومكسرة المراد بها القراضة التي تفرض من الدينار
لتستعمل في شراء الحاجة اللطيفة مثلاً (قوله) وقيمة المكسرة دون قيمة الصالح الظاهر لا كقضاء بنقص قيمة مكسور واحد فليست مل وإن العمة
والتكسبر في غير الدراهم كالدراهم في اعتبار الشرط المذكور (قوله) فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم ظاهر صنعته أن المذكور
تسهل أعني مقابلة المذنب لثلاثي مذود درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لأن فيه أيضاً المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلاثي مذود درهم بنصف مذود درهم

(قوله) ففي الصورة الاولى يعنى بيع مذود درهم بمدين وقيمة المذمع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية بيع مذود درهم بدرهمين وقيمة المذ درهمان أو نصف درهم (قوله) ان استوت الخ هذا لا ينافى ما سلف من اشتراط ان يكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قوله) أو مكسرة فقط مثاله باع درهما صحيحا ودرهما مكسرا بدرهمين مكررين ان قلت قضية عبارة ان المفاضلة تامة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسر مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحاح والمكسر بهما واستوتت قيمة المكسر ان الثابت الجهل بالمائة قلت اذا كان الشرط في سائر الصور ان يكون قيمة المكسر دون الصحيح (٢٥٥) لزمت في مثالنا حقيقة المفاضلة قطعا نظرا الى الصحيح الذي فيه فانه يوجب اختلاف العوضين

في القيمة ولا كذلك المثال الثاني (قوله) فلا بطلان أى في سائر الصور (قوله) ولو فضل هو محترز قوله الصفة ولا أثر هنا لتعدد ما يتعدى البائع أو المشتري فان كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قوله) أو معقلى جاز *تمة* لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو بخالصه ان كان الغش قد راى يظهر في الوزن امتنع والاجاز (قوله) بأن سبب المنع الخ من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم بدهنه أو كسبه ونحو ذلك *تمة* بيع القبر بطلع الذكور جاز دون طلع الاناث قوله أيضا بأن سبب المنع الخ أى فيكون هذا المعنى مخصوصا لعموم الحديث والاؤل تمسك بهوم اللفظ لكن صومه في لفظ الراوى ومثله لا يحتج به *باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن وهو ضرابه ويقال ماؤه استدلل لهما بقوله

ولو لا عسبه لردت موه *وشر منحة غل يعار (قول) المتن ويقال أجرة ضرابه هذا التفسير اقصر عليه الجوهرى (قوله) أو ثمن مائه قد وردا التصريح بالنهى عن ثمنه في رواية الشافعى في المختصر (قوله) كالا ستجار لتلقيج النخل رذبان الاجير قادر على تلقيج ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد (قوله) ويجوز الخ

التقويم وهو تخمين قد يخطئ وفي بيع مذود درهم بمدين أو درهمين ان كانت قيمة المذ الذى مع الدرهم درهما فالماثلة غير محققة لما ذكر وان كانت قيمته أكثر من درهم كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت المفاضلة ففي الصورة الاولى مقابلة مذ بمذ وثلاث أو بثلاثي مذ وفي الثانية مقابلة درهم بثلاثي درهم أو بدرهم وثلاث درهم وفي بيع الدراهم أو الدنانير الصحاح أو المكسرة بهما ان استوتت قيمة المكسرة من الطرفين لم تتحقق المماثلة لما تقدم وان اختلفت تحققت المفاضلة على وزان ما تقدم كما هي متحققة في البيع بصاح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا بطلان ولو فصل في العقد فجعل المذ في مقابلة المذ أو الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المذ مع ولو لم يشتمل أحد جاي العقد على شئ مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع خنطة وصاع شعير أو بصاعى خنطة أو شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع تمر برى وصاع معقلى أو بصاعين برى أو معقلى جاز (ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا غير جنسه من مأكول وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيعه بالجمار (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع الشاة باللحم رواه الحاكم والبيهقى وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب مرسل وأسنده الترمذى عن زيد بن سلمة الساعدى ومقابل الاظهر الجواز أما فى المأكول وهو مبنى على ان اللحوم أجناس فبا لقياس على بيع اللحم باللحم وأما فى غيره فوجه بأن سبب المنع بيع مال الربا بأصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا

* (باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك) *

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل) رواه البخارى من رواية ابن عمر وعسب بفتح العين وسكون السين المهملتين (وهو ضرابه) أى طروقة للانثى (ويقال ماؤه ويقال أجرة ضرابه) وعلى الأولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهى أى نهى عن بدل عسب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن مائه أى بذل ذلك وأخذه (فيحرم ثمن مائه وكذا أجرته) للضراب (في الاصح) عملا بالأصل في النهى من التحريم والمعنى فيه ان ماء الفحل ليس بمعتوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضراؤه لتعلقه باختباره غير مقدور عليه للمالك ومقابل الاصح جواز استجاره للضراب كالا ستجار لتلقيج النخل ويجوز أن يعطى صاحب الانثى صاحب الفحل شيئا هدية والاعارة للضراب محبوبة (وعن جبل الحبلية) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ عن بيع جبل الحبلية (وهو تاج التاج بأن يبيع تاج التاج أو ثمن الى تاج التاج) أى الى ان تله هذه الدابة ويلد

أى خلاها للامام أحمد رضى الله عنه (قول) المتن وعن جبل هو مصدر بمعنى المفعول والطلاقة مختص بالآدميات ففيه تجوز من وجهين والحبلية جمع حابل كفاسق وفسقة وقيل مفرد (قوله) بلفظ نهى عن بيع جبل الحبلية قال الاستوى عبارة الكتاب توهم انه لم يرد في النهى التصريح بالبيع في جبل الحبلية والملاقيع والمضامين والملاصمة والمنابذة كالم يردا التصريح في العسب قال وليس كذلك بل ورد في الصحيح النهى وسيسير الشارح رحمه الله في الجميع انتهى وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول) المتن بأن يبيع تاج التاج صورته ان يقول بعثك ولدهم اتلده هذه (قول) المتن ثمن الخ هذا تفسير ابن عمر وأخذ به الشافعى والأول تفسير أهل اللغة

(قوله) بضبط المصنف بالقلم قال غيره بفتح النون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول) المتن وهي ما في البطون الخ هو مختص بالابل (قول) المتن والمضامين فسرهم الاستوى بما تحمله من ضراب الفحل من عام أو عامين مثلاً وتجوهر في القوت (قول) المتن أو يقول الخ علل الامام بطلانه بالتعليق والغدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاستوى بأنه ان جعل اللبس شرطاً فبطلانه لتعليقي وان جعل ذلك بيعاً فلفقه الصيغة (قوله) اكفاء بلسه الخ أي فيكونان قد جعل اللبس بيعاً (قول) المتن بأن يجعله البذل هو الطرح (٢٥٦) والاتقاء قال الزاقي اختلاف المعاطاة

يحرى هنا واعترضه السبكي بأن الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع الا من قوله السابق أن هذا اليك ثوبى بخلاف الفعل في المعاطاة فإنه كل موضوع عرفاً ذلك (قوله) لعدم الرؤية قال الاستوى ولو صححنا بيع الغائب لا نقول به هنا في الملامسة لانها شرطاً أن يقوم اللبس مقام النظر ثم قال بعد ذلك انه لا يتخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية في بيع الغائب وان كان الاصح فيه البطلان لورود النهي هنا أقول وإلى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكفاء بلسه عن رؤيته (قوله) اذارميت الخ يصح قراءته بضم التاء ويفتحها وكذا كل صورها لافرق بين ربحي البائع والمشتري (قوله) أو يقول قيل كان الصواب التصريح يقول ارشاداً الى عقله على الاول أو كان يقدمه على الثاني (قوله) أو لعدم الصيغة به تعلم ان قوله في صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة الغرض منه الاخبار لا الانشاء (قول) المشتق أو بعثك الخ هذا التفسير وما قبله ذكرهما الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله) وللشرط الفاسد الخ أي فهو منهي عنه بكل من الحديثين (قول) المتن بشرط أن يحصده البائع من هذا القيسل اشتريت هذا الخطب بشرط ان تحمله الى البيت سواء كان البيت معروفاً أم لا وكذا لو شرط عليه حل البطيخة المشتراة وما أشبه ذلك ومسئلة البطيخة تقع كثيراً فليحترز عنها

ولدها فوله ولدها تباح التاج وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المفعول بالمصدر يقال نجت الناقة بالبناء للمفعول تاجاً بكسر النون أي ولدت وبطلان البيع المستفاد من النهي على التفسير الاول لا به بيع ما ليس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لانه الى أجل مجهول (وعن الملاقيع وهي ما في البطون) من الاجنة (والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء روى الهسي عن يعهما مالك في الموطن عن سعيد بن المسيب مرسلًا والزارع عن سعيد عن أبي هريرة مسنداً وبطلان البيع فيهما لما علم مما ذكر (والملامسة) رواه الشيخان عن أبي هريرة وقال والمنابذة وعن أبي سعيد بلفظ نهى عن بيعتين المنابذة والملامسة (بأن يلبس) بضم الميم وكسرهما (ثوباً مطوياً) أو في ثلمة (ثم يشترى به على أن لا خيار له اذ ارآه) اكفاء بلسه عن رؤيته (أو يقول اذ المسته قد بعثك) اكفاء بلسه عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على انه متى لبس لم يزل البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والمناذبة) بالهمزة (بأن يجعله البذل) اكفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أن هذا اليك ثوبى بعشرة فياخذ الآخر أو يقول بعثك هذا بكذا على اني اذا نبذته اليك لم يزل البيع وانقطع الخيار والبطلان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (وبيع الحصة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بأن يقول بعثك من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعل الرمي لها) اكفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما اذارميت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) يقول (بعثك ولك الخيار الى رميها) والبطلان في ذلك للجعل بالمبيع أو بضمن الخيار أو لعدم الصيغة (وعن بيعتين في بيعة) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال حسن صحيح (بأن يقول بعثك) هذا (بألف نقداً أو ألفين الى سنة) فخذ يا ميماشئت أو شئت أنا (أو بعثك هذا العبد بألف على ان تبغى دارك بكدا) أو تشتري مني داري بكذا والبطلان في ذلك للجعل بالعوض في الاول وللشرط الفاسد في الثاني كما سيأتي في قوله (وعن بيع وشرط) رواه عبد الحق في الاحكام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروى أبو داود وغيره بهذا الطريق لا يحل سلف وبيع ولا شرط وبيع (كبيع بشرط بيع) كما تقدم (أو فرض) كان يبيعه عبده بألف بشرط أن يقرضه مائة والمعنى في ذلك انه جعل الالف ورفق العقد الثاني ثمناً واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد (ولو اشتري زر عا بشرط أن يحصده البائع) بضم الصاد وكسرهما (أو ثوباً ويخطيه) البائع أو بشرط أن يخطيه (فلا يصح بطلانه) أي الشراء لاشتماله على شرط عمل فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد والثاني يصح ويلزم الشرط وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة والثالث يطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسئلة أحدهما بطلان البيع والشرط والثانية فيهما القولان في الجمع بين بيع واجارة والثالثة

بالاولى (قول) المشتق فالاصح بطلانه قال الاستوى لانه شرط يخالف مقتضى العقد (قوله) أحصها الخ من ثم اعترض الاستوى على تعبير المصنف بالاصح من وجهين الاول المسئلة ذات طرق الثاني ان التعبير بالاصح يقتضي قوة الخلاف مع انه ضعيف لان الرابع طريق القطع

(قول) المتن ويستثنى هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات فيتبع فيها توقف الشارع ولا تتعدى لكل ما فيه مصلحة (قول) المتن والكفيل قال الاستوى سئل النووي رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وتصويبه عدم الاكتفاء فيما لو اصدقها تعليم مقدار من القرآن وعين مكانه من المحقق بالمشاهدة معللا بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول) المتن يثنى في الذمة لو باع من رجلين سلعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليق القاضي والوسيط وغيرهما عدم صحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيرا فليست فطن لها (قوله) أو الوصف الخ قيل هذا لا يلائم قولهم أن رهن الغائب كسعه فلا يكفي وصفه قلت قد يجاب بأن صورته هنا مع الذمة (٢٥٧) (قوله) أو يضمنك بها فلان اعترض الاستوى بأن ضمان الأعيان المعينة المضمونة صحيح

والثمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قوله) شرع له نائب الفاعل ضمير يعود على كل (قول) المتن فان لم يرهن مثله لورهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قوله) فللبائع الخيار اى ولا يجبر المشتري على القياس بذلك لأن للبائع مندوحة (قول) المتن أو لم يتكفل الخ أو مات الكفيل قبل الكفالة أو أعسر على ما قاله الاستوى انه القياس (قوله) لتشوف الشارع الخ وأيضا فلتصبر بريرة وهي في المحامين بالقاط مختلفة ووجه الاستدلال منها انها اشتملت على شرط العتق والولاء لهم ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم الا شرط الولاء وأما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتى هذا وقد اعترض البلعيني بأن بريرة كانت مكاتبه وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من العام الوارد على سبب وصورة السبب لا يخرج كافي الولد للفراش فانه كان في أمه (قوله) وان قلنا الحق الخ الاحسن ترك الوابديل حكاية الخلاف الآتي (قوله) كالتنذر تنظير لقوله وهو الاصح (قول) المتن مع العتق خرج ما لو قال فان أعتقته فلاؤه لي فالتنذر بالبيع بالحل جزما (قوله) من العتق الناجز وأيضاً فعقد البيع قد

يبطل الشرط وفي البيع قولان فريقان الصفقة (ويستثنى) من النهى عن بيع وشرط (صور) تصح لما سياتى (ك) البيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسيأتى الكلام على ذلك في محاله (والاجل والرهن والكفيل المعينات الثمن في الذمة) أما الاجل فللقوله تعالى اذا تبانتم يدين الى أجل مسمى أى معين فاكسبه وأما الرهن والكفيل فللمسألة الهما في معاملة من لا يرضى الأبهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد التعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كموسرقة قال الرافعي هذا هو النقل ولو قال قائل الاكتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بالمشاهدة لمن لا يعرف حاله لم يكن مبيعا وسكت عليه في الروضة وتقيد الثمن بكونه في الذمة للاحتراز عن المعين كما لو قال بعثت بهذه الدراهم على ان تسلمها لي في وقت كذا أو رهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فان الشرط باطل ذكره في الروضة كأصلها في الاجل لانه رفق أثبت لتحصيل الحق في المدة والمعين حاصل ثم ذكر الرافعي في التسليم على الفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له (والاشهاد) للامره في الآية قال تعالى وأشهدوا اذا تسايعتهم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) والثاني يشترط كالرهن والكفيل وفرق الاول بتفاوت الأغراض فهما بخلاف الشهود فان الحق ثبت بأى عدول كانوا وقطع الامام بالاول ورد الخلاف الى انه لو عينهم هل يتعينون (فان لم يرهن) المشتري أو لم يشهد كما في أصل الروضة (أو لم يتكفل المعين فللبائع الخيار) لفوات ما شرطه ولو عين شاهدين فامتنع من التحمل ثبت الخيار ان اشترط التعيين والا فلا (ولو باع عبد بشرط اعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط) لتشوف الشارع الى العتق والثاني بطلانهما كالموشرط بعه أو هبته والثالث صحة البيع وبطلان الشرط كما في النكاح (والاصح) على الاول (ان للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق) وان قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الاصح كالملتزم بالنذر لانه لم يشترطه والثاني ليس له مطالبة لانه لا ولاية له في حق الله تعالى فان قلنا الحق له فله مطالبة ويسقط باسقاطه فان امتنع من الاعتاق أجبر عليه بناء على ان الحق فيه لله تعالى فان قلنا الحق للبائع فله الخيار في فسخ البيع واذا أعتقه المشتري فالولاء له وان قلنا الحق فيه للبائع (و) الاصح (انه لو شرط مع العتق الولاء له) أى للبائع (أو شرط تدبيره أو كفايته أو اعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح) البيع أما في شرط الولاء فللمضائق لما تقرّر في الشرع من ان الولاء لمن أعتق وأما في الباقي فلا نه لم يحصل في واحد منه ما تشوف اليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو يخرج

٦٥ ل ب يقتضى العتق كما في شراء القريب بخلاف هذه الامور (قوله) وهو في مسألة الولاء قول منصوص فيه تقدم على المؤلف في تعبيره بالاصح بالنسبة لهذا من جهة هذا ما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم واشترطى لهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن لهم معنى عليهم كافي قوله تعالى وان أسأتم فلها قال ويدل على انكاره طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بأن ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عادتهم كفسخ الحج الى العمرة وأجاب الأكثر بأن الشرط كان خارج العقد وأما وجه الصحة في غير الولاء فمصول المفضل ثم الوقف كالتدبير

(قول) المنع لا يأتى كل الاكذار ما فيها يقتضيه فلانه تأكيدي وتبني على ما أوجبه الشارع عليه واما ما لا غرض فيه فلان ذكره لا يورث نزاعاً
والتفريق في الأول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكد وعقد بعضهم الأول بأن الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول) المتن
يقصد من جملة ما يخرج بهذا الشرط ان يشترط الشيبة فتظهر بكونها خلافاً لما عاوى الصغير وقوله أخلف قال الجوهري أخلفه أى وجد موعده
خلفاً قال والخلف في المستقبل كالكذب في الماضي (قوله) صح الشرط لانه يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها
الغرض وعمله الغزالي بأنه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على انشاء شيء فلا يدخل في النهي عن الشرط وان سمياه شرطاً وبين
الاسنوى ذلك بأن الشرط لا يكون الامستقبلاً فلم يتناول هذا وفيه نظر (٢٥٨) (قول) المتن وفي قول قال الرافعي

(ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأتى كل الاكذار صح) العقد
فهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التتمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا
يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبوناً صح) الشرط مع العقد (وله الخيار ان أحلف)
الشرط (وفي قول يبطل العقد في الدابة) بصورتها للجهل بما شرط فيها بخلاف شرط الكتابة
لامكان العلم بها بالاختبار في الحال وأجاب الأول بأن العلم بما شرط في الدابة في ثاني الحال كاف
ويجوز الخلاف في بيع الجارية بشرط انها حامل وقطع بعضهم فيها بالعمه لان الحمل فيها عيب فاشترطه
اعلام بالعيب كالوباعها آتية أو سارقة (ولو قال بعثتها) أى الدابة (وحملها بطل) البيع
(في الاصح) لجعله الحمل مجهول مبيعاً بخلاف بيعها بشرط كونها حاملاً ففيه جعل الحاملية وصفاً
تابعاً والثاني يقول لو سكت عن الحمل دخل في البيع فلا يضر التنصيص عليه (ولا يصح بيع الحمل
وحده) لانه غير معلوم ولا مقدور عليه (ولا الحامل دونه) لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يجوز
استثاؤه كأعضاء الحيوان (ولا الحامل بحت) لانه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى وقيل يصح
البيع ويكون الحمل مستثنى شرعاً (ولو باع حاملاً مطلقاً) عن ذكر الحمل معها ونفيه (دخل الحمل
في البيع) تبعاً لها

* (فصل) ومن المهي عنه ما لا يبطل * يضم الياء بضبط المصنف أى النهي فيه للبيع بخلافه
فيما تقدم وفتحها أيضاً (لرجوعه) أى الهسى في ذلك (الى معنى يقترب به) لالى ذاته (كبيع
حاضر لباديان يقدم غريب بمتاع تم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول) له (بلدى اتركه عندى
لا يبعه) لك (على التدرج) أى شيئاً فشيئاً (بأعلى) فيوافقه على ذلك قال صلى الله عليه وسلم
لا يبيع حاضر لباد رواه الشيخان من رواية أبي هريرة وغيره زاد مسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم
من بعض والمعنى في النهي عن ذلك ما يؤذى اليه من التضييق على الناس بأن يكون بالشرطين المشتمل
عليهما التفسير أحدهما أن يكون المتاع مما تم الحاجة اليه كالأطعمة فلا يحتاج اليه الا نادراً لا يدخل
في النهي ثانيهما قصد القادم اليه بسعر يومه فلو قصد البيع على التدرج ففسأه البلدى تفويض
ذلك اليه فلا بأس لانه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك منه والنهي للتخريم فيما يتركه
العالم به ويصح البيع قال في الروضة قال القفال الاثم على البلدى دون البدوى ولا خيار للشترى
اتهمى والبادى ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهو أرض

الخلاف مبنى على ان الحمل يعلم وهو الصحيح
بدليل احباب الحوامل في الدابات أولاً
لا احتمال أن يكون نفيها (قوله) للجهل
أى فكان كالو قال وحملها (قوله) لجعله
الحمل الح وكالوباعه وحده (قوله)
والثاني يقول لو سكت الح أى فكان كالو
قال بعثت الجدار وأسه وأحجب بأن
اسم الجدار شامل للاس بخلاف اسم
الدابة لا يشمل الحمل (قول) المتن
ولا يصح الح هذه مشكلة الملاقع السابقة
الا أن يقال الملاقع تختص بالابل

* (فصل) * ومن المنهى عنه قال
الاسنوى في اثباته الغرض منه بيان
العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها
ومع ذلك تصح (قوله) يضم الياء أى
وسوق عود الضمير الى الهسى بتقدم ذكر
المنهى عنه واعلم ان هذا الوجه الاول
الذى سلكه الشارح رحمه الله أحسن
من الثاني ومن ضم الياء وفتح الطاء من
حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف
بالبطلان ولا بعدمه وانما يتصف بعدم
الابطال ككتفى الر كان وغيره مما يأتى
في الفصل (قوله) أى النهى فيه لم
يقبل أى النهى اياه لانه يريد ان يدخل
في العبارة ما لا يتصف بالبطلان ولا

بعدمه ككتفى الر كان وغيره (قول) المتن بأن يقدم غريب هو أعم من البادى واما عبر بالبادى أو لا موافقة للحديث ثم التعبير فيها
بالغريب وبالترك هذه لا مفهوم لهما فيما يظهر نظر المعنى ثم هل يحرم الارشاد والبيع أو الارشاد فقط قال الاسنوى المتخه الثاني لانه الذى
يحصل به التضييق وأما البيع ففي الحقيقة توسيع على الناس (قوله) أى شيئاً فشيئاً أى فهو كالصاعد في درج (قوله) أحدهما ان يكون الح قال
السبكي هذا الشرط لم يشترطه الا البغوى والشائى والرافعي وهو يحتاج الى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس اليه (قوله) ثانيهما الح
لو استشار الحضري في ذلك فقال أبو الطيب وأبو اسحاق يجب ارشاده وقال ابن الوكيل لا يرشده توسعاً على الناس انتهى ومراده ان يسكت
(قوله) ساكن البادية قال تعالى يؤذوا لو انهم يادون في الاعراب أى نازلون

(قول) المتن وتلقى الركان قبل المعنى في النهي عن الركان وهو ما صححه في شرح مسلم واعتداه الشارح رحمه الله وقيل نظرا لتضرر اهل البلد وهو ما حكاه الماوردي عن الجمهور والركان قال النووي في التهذيب هم راكبو الابل خاصة قال وأما الطائفة فاشتهروا بطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هي كالجمع ويجوز تذكيرها وتأنيها (قول) المتن ولهم الخيار الخ هو بطلانه يفيد أن ثبوته لا يتوقف بعد الغبن على دخول البلد (قوله) لانه لا يأنم (٢٥٩) محصل ما في الاسنوي محاولة الاتم في الصورتين وواقعه في شرح المنهج على الاولى فثبت فيها

التحريم دون الخيار (قوله) وجهان قال في القوت الاصح لا يحرم (قول) المتن والسوم على سوم غيره ولو كافرا وغير الصريح منه أشاؤور عليك على ما في الكفاية والمطلب (قول) المتن بأن يأمر قال الاسنوي لعلى ذلك مجرد تمثيل فهد كرا الماوردي انه يحرم طلب السلعة من المشتري مثلا زيادة مخرج والبائع حاضر وفي كلام الشافعي اذا اشترى رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا ينهى أن يتنازع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى لانها ربحا بحمله على رد الاولى (قول) المتن بأن يزيد قد يكون الفاعل لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطأة أو غيرها (قول) المتن بل ليخضع غيره يرد عليه ما لو قصد بذلك ضرر المشتري (قوله) وهو للعالم بالنهي اشارة الى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على المبيع لانه حديعة وتحريم الحديعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهي خاص أما العلم بالتحريم فلا بد منه في التأنيم قطعاً أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقضاء فما اشترى تحريمه لا يحتاج فيه الى الاعتراف بالعلم بخلاف الخفي (قوله) والثاني له الخيار أي كافي التصرية وفرق الاول بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تفرط منه

فها زرع ونصب وذلك خلاف البادية والنسبة الهابدي والى الحاضرة حضري (وتلقى الركان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتره) منهم (قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الغبن) قال صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركان للبيع رواه الشيخان عن أبي هريرة وفي رواية لسلم فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في النهي غبنهم وهو نهي تحريم فيأثم مرتكبه العالم به ويصح شراؤه ولولم يقصد التلقي بل خرج لاصطياد أو غيره فراهم فاشترى منهم فالاصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وان كانوا مغبونين ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الراغب انه لا يأنم في الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور وتلقى الركان وباعهم ما يقصدون شراء من البلد فهل هو كالتلقي للشراء فيه وجهان المعتمد منها انه كالتلقي والركان جمع راكب (والسوم على سوم غيره) قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النهي فيأثم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الايداء (وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) وصورته أن يقول لمن أخذ شيئا ليشتريه يكذاره حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله بأقل أو يقول لما لك استرد لا شتره منك بأكثر ولو باع أو اشتري مع واستقرار الثمن بالتراضي به صريح في السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقبل يحرم وما يطاق به على من يز يد لغير من طلبه الدخول عليه والزيادة في الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعته مثله) أي المبيع باقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ لبيعه مثله) وأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض رواه الشيخان عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتنازع أو يذروا في معناه الشراء على الشراء وروى مسلم من حديث عقبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا والمعنى في تحريم ذلك وهو للعالم بالنهي عنه الايداء ولو أذن البائع في البيع على بيعه ارتفع التحريم وكذا المشتري في الشراء ولو باع أو اشتري دون اذن مع (والنجش بأن يزيد في الثمن) للسلعة المعروضة للبيع (لالرغبة) في شرائها (بل ليخضع غيره) في شترها روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم هي عن النجش والمعنى في تحريمه الايداء وهو للعالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وان سككت عنه في المختصر (والاصح انه لا خيار) للمشتري لتفريطه والثاني له الخيار ان كان النجش بمواطأة من البائع لتدليسه أي لا خيار له في غير المطواة خرموا لانها على الاصح ويؤخذ من قوله ليخضع غيره ما ذكره في الكفاية ان يزيد بماتسا وبه العين (ويبيع الرطب والعنب لعاصر النجر) والتبذير أي ما يقول الهما فان توهم اتخاذه اياهما من المبيع فالبيع له مكره أو تحقق فحرام أو مكره وجهان قال في الروضة الاصح التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أي الذهن ويصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لانه

(قوله) فان توهم الخ هذا التفصيل ينجم طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله) وحرمة استدلال البيهقي بتحريم لعن الله الخمر وشارها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال انه يدل على تحريم التسبب الى الحرام أقول وبالجملة فليس مضافا خاصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معه ودلما فيه هي خاص

(قول) المتن يحرم التفريق ولو رضى الامم فرغ لو سككت أم ولولها ولدرقيق سابق على الايلاد وركبت الميوت السيد فهل يحل بيع الولد ويقتصر التفريق أم يتبع هو محل نظر (قوله) الرقيق الصغير مثله المجنون البالغ (قول) المتن حتى يمر لانه حينئذ يستغنى عن التمهيد (قول) المتن وفي قول حتى يبلغ الحديث ورد فيه وضعف وأيضا فن أدلتهم ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضا عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قوله) ونحوها كالتقراض والاجرة (قوله) ولا يحرم التفريق الخ لو كان التفريق يرجوع المقرض أو الواهب أو صاحب اللقطة ففيه نظر قال الاسنوي والمتجه المنع في القرض واللقطة لأن الحق فهمما ثابت في الذمة فاذا تعدد الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول) المتن بطلان الحسن بطلان العطف بأو (قوله) والثاني الى آخره (٢٦٠) ان قلنا بهما فلا تنقروهما على دوام

التفريق بل ان تراصيا على ضم أحدهما الى الآخر استقر البيع والانسخ قاله الرافعي والمراد الضم ولو تغير بيع هكذا ظهر لي ثم اختلف محل بعد سقي الولد اللباء (قوله) لكن يكره خالف أحمد رضي الله عنه فقال بالتحريم لنا قصة السبي الذي كان فيه امرأة لها بنت جميلة أصابها مسلمة ابن الاكوع رضي الله عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعث بها الى مكة ففدى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبكي من حيث انها واقعة حال يتطرق لها الاحتمال من جهة انها أن تكون ماتت أو غير ذلك (قوله) بالنسب أي فهو من جملة الذي شرط في البيع * (فصل باع خلاخ) * (قوله) أي الشريك سيظهر لك حكمة التقيد بالشريك وهي البطلان في عبده وعبده غيره مع الادن لكن ان تقول سلنا ولكنها خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله) دونها في الثانية أي لانها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله ان في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالهبة ولذا قال الأئمة يتحصل من جملة الطرق خمسة أقوال الصفة فيما يملكه مطلقا عند مهادمطلقا يصح في

سبب بل عصية متحققة أو متوهمة (ويحرم التفريق بين الامم) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يميز) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريبا (وفي قول حتى يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة حسنة الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفريق بالبيع والهبة والقيمة ونحوها ولا يحرم التفريق في العتق ولا في الوصية فلعل الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الام رقيقة والولد حرا أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيق منهما (واذا فرق بيع أو هبة بطلا في الاظهر) للجزع عن التسليم شرعا بالمنع من التفريق والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الاضرار لا لخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ بيع أو هبة مع قطعاً لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها وفي المحرر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه دراهم لتسكون من الثمن ان رضى بالسلعة والافهية) بالنسب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان أي بضم العين وسكون الراء لغة ثلاثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض بالسلعة وقد ذكره الرافعي في الشرح هشاً وبه على انه من قسم المناهي الاول وقدمه في الروضة الى محله فكان ينبغى تقديمه هنا أيضا وتقديم مسألة التفريق للبطلان فيها

* (فصل باع) * في صفقة واحدة (خلا وخرا أو عبده وحرا أو) عبده (وعبد غيره أو مشتركا بغير اذن الآخر) أي الشريك (صح) البيع (في ملكه) من الخل والعبد وحصته من المشترك وبطل في غيره (في الاظهر) اعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع تغليبا للحرام على الحلال قال الربيع واليه يرجع الشافعي آخرا والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبده غيره وطردا في بقية الصور والهيبة في الاولى دونها في الثانية وفي الثالثة دونها في الثالثة دونها في الرابعة لما سياتي من التقدير في الاوليين مع فرض تغير الخلقة في الاولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أذن له الشريك في البيع صح بيعه جزما بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فانه لا يصح بيع العبد في الاظهر في شرح المذهب للجهل بما يخص كلا منهما عند العقد والثاني يكتفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كأصلها عن الترجيح في ذلك (فيختار المشتري) بناء على الهبة (ان جهل) كون بعض المبيع خرا أو غيره

المشترك فقط يصح فيه وفي مسألة عبده وعبده غيره يصح فهمما وفي المضموم الى الحرق فقط (قوله) بخلاف الخ أي فان التوزيع باعتبار مما ذكر الاجزاء وفي تلك باعتبار القيمة (قوله) للجهل انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو اتى اذن صاحب العبد حيث يصح في عبده نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل بعناك عبداً بآلف فان الصفقة تتعدد بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد انما هو بالنسبة لما يترتب عليها من الاحكام كالرد بالعيب أما الشرط فلا ان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشترط عليه كما يقوم مقامه في الرؤية فكأنه ما اذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتهما كذلك وكيلهما ما لا يقال الجملة موجودة في عدم الاذن لا نقول تلك صفقة واحدة وهي موضع التفريق بخلاف الآتي

(قوله) فان علم متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول) المتن فبحكمته الحمنه استنبط الاستنوى تخصيص الحكم بما اذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بأن يقصد والا يصح العقد بكل الثمن (قول) المتن وفي قول يجمعه ان كان المبيع مما ينقطع الثمن على أجزائه كالتبرك وجب القط وان تقسط على قيمته كالعبدين وجب المسمى لان التقسيط يوجب جهالة عند العقد (قول) المتن ولم ينفع في الاخر على المذهب لانتفاء على البطلان فبما سلف وهما الجمع بين الحلال والحرام والجل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطارى قبل القبض وبين المقارن كما سرفنا بينهما في الرد بالعيب (قوله) وان لم يقبضه فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانتفاع وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف القبض غير التالف وأولى بعدم لكن هذه الاخيرة لا خيار فيها لتأكد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول) المتن في صفقة عبر المحرز بعدين مختلفي الحكم فورده عليه (٢٦١) مالو باع صاع حنطة وثوبا بصاع شعير ونحوه فانه يتخرج على القولين وكذا

لو باع عبدين في صفقة وشرط الخيار أو زيادته في أحدهما دون الآخر وقد سلم الموقوف من ذلك لكن رد عليه بيع شخص مشفوع وبصفه فانه لا يتخرج على القولين كما رد عليهما معا مالو خلط ألغين بألف لغيره وقال شاركتك على احدهما وقدرت على الاخرى فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال السنوى عقب هذا وذك أن تحت فتقول هل لذك الاختلاف بعد ذكر العقد من معنى أم هو تكرار انتهى أقول وهذا الذي قاله أخيرا بصدك عن الاعتراض عليه في ايراد مسألة القراض والشركة على المحرز فتأمل وفي شرح الر وض وانما قيدوا العقد باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فان المتقين كقراض وشركة يصح فهما جزما (قول) المتن صحا كمالو باع شقصا وسيفا (قوله) باختلاف أسباب الفسخ الخ كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال السنوى لما كان في الحكم بالبطلان لاجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي تفريق الصفقة

بما ذكر بين الفسخ والاجارة تبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فان علم ذلك فلا خيار له كالأشترى معا يعلم عيه وفيما يلزمه الخلاف الآتي من الحصة أو جميع الثمن وقبل يلزمه الجميع قطعا لانه التزمه عاليا بأن بعض المذكور لا يقبل العقد (فان أجاز) البيع (فبحكمته) أي المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقتدر المحرر خلا وقيل عسيرا والخزرقا فاذا كانت قيمتهما ثلثائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فحصة من المسمى خمسون (وفي قول يجمعه) وكأنه بالاجارة رضى بجميع الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وان لم يجب له الا الحصة لتعديه حيث باع المالكه وطمع في ثمنه (ولو باع عبديه فتلقت أحدهما قبل قبضه) انفسخ البيع فيه كما هو معلوم (ولم ينفع في الاخر على المذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينفع فيه في أحد القولين المخرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده غيره معا (بل يتخير) المشتري بين الفسخ والاجارة (فان أجاز فبالحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وطرد أبو اسحاق المروزي في القولين أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حلت بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كالجارة وبيع أو اجارة و (سلم) كقوله بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقوله أجرتك داري شهرا وبعثك صاع قمح في ذمتي سلما بكذا (صحا في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة الموجر من حيث الاجارة وقيمة المبيع أو المسلم فيه والثاني بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانتفاع وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فمحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتج الى التوزيع اللازم له ماذكر (أو بيع ونكاح) كقوله زوجتك بنتي وبعثك عبدا وهي في حجره (صح النكاح وفي البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما صحتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانها ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصداق بإسقاط مما ذكره هنا (وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعثك ذابكذا وذابكذا) فيقبل فهما وله رد أحدهما بالعيب (وتعدد البائع) نحو بعثك هذا بكذا فيقبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا يتعدد المشتري) نحو بعثك

٦٦ ل ل (قوله) عبدها خرج مالو قال زوجتك بنتي وبعثك عبدي بكذا فانه ينبنى على القولين فيما لو كان لكل شخص عبد فباع عبدهم رجل ثمن واحد باذنه فان أبطلنا البيع وهو الأصح صح النكاح هنا بمهر المثل وان صحناه كان في مسئلتنا القولان المذكوران هنا (قول) المتن صح النكاح وذلك لانه لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصدقات والبيع (قول) المتن وتعدد الصفقة الخ لما كان الخلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفقة دون التعدد شرع في بيان ما له الاتحاد والتعدد لاجل ذلك ولما ترتب عليه من الرد بالعيب وغيره (قوله) فيقبل فهما أي ولو من غير تفصيل لان القبول ينحط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لواحد هما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك الأذري وغيره ونقل عن جمع كثير من اصحاب الحق انه في شرح المذهب صح ما في غير هذا الباب والمسئلة مبسطة في شرح الر وض والقول وغيرهما وكذا القول في مسئلة تعاد البائع اذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص نصيبه

(قوله) فيقبلان قول أحدهما نصه لم يصح واختار ابن الرقعة تبعاً لما نفعه الصحة اذ لو توقفت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد
وفي شرح الروض لو قبل من تباع لم يطل الفصل صلح انتهى * (باب الخيار) * (قوله) المتن في أنواع البيع دخل فيه الاقالة وبيع الاب لطفه
وعكسه وكذا قسمة الرذم لا خيار في الحوالة ولا في غير قسمة الرذم وان جعلتهما بيعاً ولا في بيع العبد من نفسه (قوله) المتن كالصرف هو النقد
بالنقد (قوله) ما لم يتفرقا أي من مكانهما بدليل قصة ابن عمر راوى الخبر (قوله) ولو كان معطوفاً لغير المعنى على العطف ان الخيار ثابت لهما في مدة
انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما للآخر اختراع فيقتضى ثبوته في الاولى وان (٢٦٢) انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما

هذا بكذا فيقبلان (في الاظهر) كالبايع والثاني لالان المشتري بان على الايجاب السابق فالنظر
الى من صدر منه الايجاب ولو في أحد المشتريين نصيبه من الثمن فعلى الاول يجب على البايع أن
يسلمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاع وعلى الثاني لا يجب حتى يوفي الآخر نصيبه كالواحد المشتري لثبوت
حق المجلس (ولو وكلاء أو وكلهما) في البيع أو الشراء (فالاصح اعتبار الوكيل) في اتحاد
الصقفة وتعدداتها تعلق أحكام العقدة كروية البيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار
الموكل لان الملك له وصححه في المحرر في أكثر نسخه كما قاله في الدقائق تبعاً لتصحيح الوجيز وتعل في الشرحين
تصحح الاول عن الأكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معياً فعلى
الاول له رذم نصفه في الصورة الثانية دون الاولى وعلى الثاني ينعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل
عن اثنين أو وكيلان عن واحد معياً فعلى الاول للموكل الواحد رذم نصفه وليس لاحد الموكلين رذم نصفه
وعلى الثاني ينعكس الحكم

* (باب الخيار) *

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة (ثبت خيار المجلس في أنواع
البيع كالصرف و) بيع (الطعام بطعام والسلم والتولية والتشريك و صلح المعاوضة) قال صلى
الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اخترت رواه الشيخان ويقول قال
في شرح المذهب منصوب بأو بتقدير الا أن أو الى أن ولو كان معطوفاً لكان مجزوماً وتقال أو يقل
وسياق السلم وما بعده وتقدم ما قبله واحترز بكرا للمعاوضة عن صلح الخطيطة فليس يبيع ولا خيار
في غير البيع كما سياتي (ولو اشتري من يعتق عليه) من أصوله أو فروعه في الخيار فيه على خلاف
الملك (فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلهما الخيار) كما هو الاصل (وان قلنا
للمشتري تخير البائع دونه) لثلايته من ازالة الملك وهذه أقوال سياقاً توجبها في خيار الشرط
أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعقده على كل قول
حتى يلزم العقد فثبت ان يعتق من حين الشراء ولو باع العبد من نفسه في ثبوت الخيار وجهان رجع
في الشرح الصغير وشرح المذهب النفي (ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب) لانها ليست
بيعا والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساقاة والصدان في الاصح)
في المسائل الخمس لانها لا تسمى بيعاً والثاني ثبت فيها لان الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى

للاخر اختراع وثبوته في الثانية وان انتفت
الاولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قال
التنوير رحمه الله هكذا اظهر لي في فهم
هذا المثل قلنا مل (قوله) واحترز
الحق هو مسلم لكن عبارته شاملة للصلح
على المنفعة والصلح عن الدم ولا خيار
فيهما ويحجب عن الاولى بانه اجارة
والثاني قال في أنواع البيع (قوله) فليس
يباع بل هو ابراء ان كان في دين وهبة ان
كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قوله)
المتن فلهما الخيار عبارة الاستوى لوجود
المقتضى له بلامانع (قوله) المتن وان قلنا
للمشتري الحق لو كان الخيار لهما ثم أزمه
البائع فينبغي أن يقطع خيار المشتري
لان الملك صار له (قوله) كيلا يتمكن
الحق عبارة غيره لان مقتضى ملكه أن
لا يتمكن من ازالته وان ترتب عليه العتق
فلما تعذر الثاني بقي الاول (قوله) من
حيث الشراء هو مشكل اذا جعلنا الملك
للبائع وحده (قوله) لانها ليست بيعاً
أي ولا ملا معنى الخيار في الهبة والبراء
لان دفع العبن الذي هو حكمة ثبوت
الخيار مفقود فيهما وكذا النكاح لانه
لا يصدر في الغالب الا بعد تأمل
واختيار وكذا الاخير في كل عقد جائز
من الطرفين أو أحدهما لان جوازه

معنى عن الخيار (قوله) المتن وكذا ذات الثواب قال السبكي أي مع الحكم بأها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف انتهى المشتري
أي ويكون من القبض بخلاف ما اذا قلنا انها يبيع فانه يكون من العقد (قوله) لانها لا تسمى بيعاً وأيضا ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فيسعد
والاجارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضمن البسه والمساقاة كالاجارة والصدان تابع للنكاح (قوله) والثاني ثبت الحق اعلم ان الشفع لا بد في ملكه
بعد الاخذ من اعطاء الثمن أو رضا المشتري بدمه أو حكم الحاكم قال الاستوى يجب أن يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والافله الرذم قطعاً (قوله)
والشفيع أي أما المشتري فلا خيار له قطعاً ولذا انجبه منع الخيار فيها لانه يعد ثبوت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قوله) والصدان
عقد عوض أي فهو مستقل لا تابع

(قوله) على الأصح مقابله في الخلع بقول بثبوت الخيار الزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعيا وسقط العوض (قوله) كالم الفرق بينهما عسر (قول) المتربأ يختارا لزومه من صيغ ذلك أبطنا الخيارا وأفسدناه (قوله) وبقي الحق الخ أي كافي خيار الشرط (قول) المتن بينهما حرج التفرق بالروح وهو الموت (٢٦٢) ————— كما سيأتي (قول) المتن العرف أي لانه نص للشارع ولا هل اللغة (قول) المتن

فالأصح انتقاله أي قبلا على خيار الشرط والعيب (قوله) فهما القهبر فيه رجوع للنصوص ومقابله (قوله) ولكل من المتبايعين نوطته لما بعده * فرع * لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلعا في السابق قال بعض الشارحين من سبق يدعوى الفسخ قبل قوله وان سبق يدعوى التفرق أو تساوى في دعوى الفسخ والتفرق صدق السابق للفسخ (قوله) لموافقته للأصل ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافا للبحث الرفعي رحمه الله ولا تظر وفي الثانية إلى كون مدعى الفسخ أدري بتصرفه خلافا لوجه مرجوح صححه الماوردي

* (فصل في خيار الشرط) * (قوله) هل الآخر الخ دفع لما قبل عبارته لاتقيد من يشترط الخيار له (قوله) كروي وسلم الأول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم انه لا يجوز شرطه في الشفعة والحواة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الهبة بثواب والاجارة وان ثبت فهما خيار المجلس سبكي (قول) المتن لا تريد الخ أي لان الأصل امتناعه لكونه مخالفا للوضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو لزومه والثلاث قد وردت فبقى ما عداها على الأصل واعلم ان الأصل في كون الثلاث هبة قريبة مغفرة قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فقصروها

المشتري له الرد بالعيب والاجارة بيع للمنافع والمساواة قريب منها والصداق عقد عوض فان فسخ وجب مهر المثل ومثله عوض الخلع فلا خيار فيه ولا في الحواة على الأصح قال القفال وطائفة الخلاف في الاجارة في اجارة العين وأما اجارة المذمة فنبت فيها الخيار قطعا كالم (ويقطع) الخيار (بالخيار بأن يختارا لزومه) أي العقد بهذا اللفظ أو نحوه كأمضيته أو أزمناه أو أجزناه (فلو اختار أحدهما) لزومه (سقط حقه) من الخيار (وبقي) الحق فيه (للاخر) ولو قال أحدهما للاخر اختر سقط خياره لتضمنه الرضا بالزوم ويدل عليه الحديث السابق وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم العقد والآخر فسخه قدم الفسخ (و) يقطع الخيار أيضا (بالتفرق بينهما) للحديث السابق ويحصل المراد منه بمفارقة أحدهما الآخر وكان ابن عمر راوى الحديث اذا بايع فارقي صاحبه رواء البخاري وروى مسلم قام بمشي هبة ثم رجع (فلو طال مكثهما أو قاما وتماشيا منازل دام خيارهما) وان زادت المدة على ثلاثة أيام وقيل يقطع بالزيادة عليها لانها نهاية الخيار المشروط شرعا (وبعتبر في التفرق العرف) فبايعته الناس تفرقا لم يزم به العقد فان كانا في دار صغيرة فالتفرق بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبأن ينتقل أحدهما من محنها إلى صفتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق فبأن يولى أحدهما ظهره ويمشي قليلا (ولو مات) أحدهما (في المجلس أو جثا) فالأصح انتقاله (أي الخيار (إلى الوارث والولي) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجارة فان كانا في المجلس فواضع أو غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر وقيل لا يمتد بل يكون على الفور ومقابل الأصح سقوط الخيار لان مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفي معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف بها وعبر في الروضة في مسئلة الموت بالظاهر وهو موصوف ومقابله مخرج فيصع التعبير فهما بالأصح تغليا للمقابل كما يصح بالظاهر تغليا للنصوص ولكل من المتبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تنازعا في التفرق أو الفسخ قبله) أي قبل التفرق بأن جا معا وادعى أحدهما التفرق قبل المجيء وأنكره الآخر لفسخ أو اتفقا على التفرق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق الثاني) بينهما لموافقته للأصل

* (فصل لهما) * أي لكل من المتبايعين (ولا أحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية (في أنواع البيع) لما سيأتي (الا ان يشترط) في بعضها (القبض في المجلس كروي وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه والا أدى إلى بقاء علقته فيه بعد التفرق والقصد منه ان يتفرقا ولا علقه بينهما (وانما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو كانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والأصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يتخذه في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت قتل له لاخلابة رواء البيهقي وابن ماجة بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب بلفظ ادا بايعت قتل لاخلابة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليلال وفي رواية الدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام وسمى

فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الاسنوي وانما لم يخرج الزيادة على تفرق الصفقة لان الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطله للعقد

المجلة التي من الشئ والمخلص منه (قول) المثلث من العقد أي لأن مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حقه
 الجبل * تيمم * لو انقضت الثلاث المشروطة وهما جالسان انقضى خيار (٢٦٤) الشرط وبقي خيار المجلس (قوله) لأن

الرجل في هذه الرواية حبان ابن منقذ يفتح المهمة وبالموحددة وفي الرواية التي قبلها منعذ او والده
 بالمجة وخلافة بكسر الخاء المهمة وبالموحددة قال في شرح المذهب وهي الغن والخديعة وفي الروضة
 كأصلها اشهر في الشرع ان قول لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث
 الاشتراط من المشتري وقيس عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معا (ويحسب)
 أي المدة المشروطة من الثلاثة فادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفرق)
 شرط في العقد أو بعده لأن الظاهر أن الشرط يقصد بالشرط زيادة على ما يفيد المجلس وعرض
 بأن اعتبار التفرق يورث جهالة الجهل بوقته ولو شرطت المدة على الأول من وقت التفرق بطل العقد
 وعلى الثاني من وقت العقد مع الشرط لتصريح المقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق
 حسبت المدة على الأول من وقت الشرط ومثل التفرق فيما ذكر فيه الخيار ولو شرط في العقد الخيار
 من الغد بطل العقد واللاذی الى جوازه بعد لزومه ولو شرط لاحد العاقدین يوم ولآخر يومان أو
 ثلاثة جاز في اليوم قال في شرح المذهب ان كان العقد نصف النهار ثبت الخيار الى ان يتصف
 النهار من اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة وان كان العقد في الليل ثبت الخيار الى
 غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولي وغيره ولو شرط الخيار لاجنبي جاز في الاظهر
 لأن الحاجة قد تدعو الى ذلك ككون الاجنبي أعرف بالمبيع وسواء شرطه لواحد أم شرطه أحدهما
 لواحد والآخر لا يخرى وليس للشارط خيار في الاظهر إلا أن يموت الاجنبي في زمن الخيار فيثبت له الآن
 في الاصح وليس للوكيل في البيع شرط الخيار للمشتري ولا للوكيل في الشراء شرط الخيار للبائع فان
 خالف بطل العقد وللوكيل بالمبيع أو الشراء شرط الخيار للوكيل وقيل لا وطرد في شرطه الخيار لنفسه
 فان جوزناه أو أذن له فيه صريحا ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم في خيار
 المجلس فيه جزم أو على الاصح فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا يتصور فيها ولا يجوز في شراء
 من يعتق عليه شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه للبائع أو لكلهما على وزن ما تقدم في خيار المجلس
 وعلى وزنه أيضا في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيما ذكرناه لو
 شرط بطل العقد * تيمم * على وزن ما تقدم في خيار المجلس بقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما
 أو من أحدهما لزوم العقد وانقضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جرح قبل انقضاءها انتقل
 الخيار الى الوارث أو الولي ولن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تازعا في انقضائها أو
 في الفسخ قبله صدق الثاني بيمينه (والاظهر انه ان كان الخيار) المشروط (للبائع فلك المبيع)
 في زمن الخيار (له وان كان للمشتري فله) أي الملك (وان كان لهما فموقوف) أي الملك (فان تم
 البيع بان انه) أي الملك (للمشتري من حين العقد والافلل بائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني
 الملك للمشتري مطلقا تمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا لنفوذ تصرفه فيه
 والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وكونه لاحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك
 المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن وينبني على الخلاف كسب
 المبيع العبد أو الامة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع
 فهو له وقيل للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل

الظاهر الخ على أن خيارين
 مما ثلاث لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة
 (قوله) وعرض الخ وأيضا قبوت
 الخيار انما حصل بالشرط والشرط
 وجد في العقد (قوله) على الأول أي
 أما على الثاني فلا اشكال في كونها من
 وقت التفرق (قوله) وتدخل الليلة
 الخ قيل قضية هذه العلة انه لو كان العقد
 وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل
 الليلة الاخيرة (قوله) أي غروب
 الشمس الخ قضية هذا انه لو شرط في هذا
 الوقت ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الاخيرة
 اذ لا ضرورة لها وقد تعرض لذلك في
 المهمات وقال بخلاف نظيره في مع
 الخ (قوله) لاجنبي يستتي الوكيل
 ليس له أن يشرط الخيار لغير نفسه
 وموكله (قول) المستن والاطهر الخ
 وجه هذا القول ان الخيار اذا كان
 لاحدهما فهو انصرف في المبيع ونفوذ
 التصرف علامة على الملك فان كان لهما
 فقد استويا في التصرف فتوقفنا بالحكم
 بالملك (قوله) لتتام البيع أي وثبوت
 الخيار فيه لا يمنع الملك خيار العيب وعلى
 هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ أو عقبه
 مترتبة عليه وفي نظائره خلاف حكاة
 الراعي رحمه الله في باب الظهار (قوله)
 لنفوذ تصرفاته عليه غيره باستصحاب
 ما كان (قوله) وكونه الضمير فيه يرجع
 الى قوله خيار (قوله) وينبني على

الخلاف من جملة ما بني على ذلك أيضا التفقة لـ كن ان قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليهما ونازع ابن الرفعة وقال ينبغي
 الوقف كافي نفقة الموسى به بعد الموت وقبل القبول

(قول) المتن ويحصل الفسخ الحلو قال البائع لا أبيع حتى تزيد في الثمن أو تجعله فيما لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا أشتري حتى تقبض الثمن أو تجعله فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فصحا حكاها الراعي عن الصمري وأقره (قول) المتن ووطء البائع بخلاف الرجعة لا تحصل به لأن الملك يحصل بالفعل كالمسبي والاحتطاب والهدية (قوله) والثاني ما يكتبني في الفسخ بذلك ويقول لابد من الصريح أو ما في معناه كالوطء والاعتاق (قوله) وهو نافذ الخ أي والغرض ما سلف من أن الخيار لهما أو للبائع (قوله) فهو حلال أن قلنا الملك للبائع عبارة السبكي أن كان الخيار لهما (٢٦٥) أو للبائع حل الوطء للبائع في الأصح وقيل لا وقيل ينبتني على الملك انتهى والذي في الراعي يوافق

كلام الشارح وكذا الذي في الروضة (قوله) صحيحة ظاهر منيعة أنها صحيحة وإن قلنا الملك للمشتري (قوله) وهما الخ اقتضى هذا أن البيع إذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع إذا باع باذن البائع وإذا باع له والا فلا وفي شرح الارشاد وشرح المنهج خلاف هذا ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الذي فهمهما كالصريح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه (قوله) والأصح الخ الخلاف جار في الهبة والرهن غير المقبوضين

* (فصل في خيار العيب) * (قول) المتن للمشتري الخيار الخ * تنبيه * قال في شرح الروض يجب عليه اعلام المشتري بالعيب وإن لم يكن العيب مثبتا للخيار قال الأذري وقضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكفي فيه جميع العيوب ثم رأيت في القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كتمان من علم شيئا ثبت الخيار فأخفاه أو سعى في تدليس فيه فقد فعل محرما وإن لم يكن الشيء مثبتا للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم انتهى ثم لو باع ولم يعلم ثم أعلمه هل يخرج بذلك من غلامه المشتري هو محتمل * فرع * قال الشيخ عز الدين لو كان

للبائع وفي معنى الكسب اللبن والبيض والتمر ومهر الجارية الموطوءة بشبهة (ويحصل الفسخ والاجازة) أي كل منهما في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) ففي الفسخ (كفسخ البيع ورفعته واسترجعت المبيع) ورددت الثمن (وفي الاجازة أجرته) أي البيع (وأفضيته) وأزمته ونحو ذلك (ووطء البائع) المبيع (واعتاقه) أي في زمن الخيار المشروط له أو لهما (فسخ) للبيع (وكذا بيعه واجارته وتزويجه) للبيع في زمن الخيار المذكور فسخ للبيع (في الأصح) لاشعارها بعدم البقاء عليه والثاني ما يكتبني في الفسخ بذلك وفي وجه أن الوطء ليس بفسخ ولا خلاف في الاعتاق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الوطء فهو حلال للبائع أن قلنا للملك له والا فحرام وعقد البيع وما عطف عليه بناء على أنها فسخ صحيحة وقيل لا بعد أن يحصل بالشيء الواحد الفسخ والعقد جميعا (والأصح أن هذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار المشروط له أو لهما (اجازة) للشراء لاشعارها بالبقاء عليه والثاني ما يكتبني في الاجازة بذلك ومستلنا الاجارة والتزويج ذكرهما في الوجيز وخلاعهما الروضة كأصلها وهما ومثله البيع غير صحيحة قطعا والاعتاق فيما إذا كان الخيار للمشتري نافذ على جميع أقوال الملك وفيما إذا كان الخيار لهما غير نافذ أن قلنا الملك للبائع أو للمشتري وإن تم البيع في الأصح صيانة لحق البائع عن الإبطال وإن قلنا الملك موقوف فإن تم البيع نفذ العتق والأفلا والوطء فيما إذا كان الخيار لهما حرام قطعا وفيما إذا كان للمشتري وحده حلال أن قلنا للملك له والا فحرام (و) الأصح (أن العرض) للبيع (على البيع والتوكيل فيه) في زمن الخيار المشروط (ليس فسخا من البائع ولا اجازة من المشتري) والثاني أن ذلك فسخ واجازة منهما لاشعاره من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والأول يمنع اشعاره بذلك ويقول يحفل معه التردد في الفسخ والاجازة

* (فصل للمشتري الخيار) * في رد المبيع (يظهر ورعيب قديم) بالنسبة إلى القبض فيصدق بالحادث قبله بعد العقد كسبائي (تكصا رقيق) بالتدوير ذكره لنقصه المقفوت للغرض من الفعل فإنه يصلح لما يصلح له الخصى والمحبوب وإن زادت قيمتهما باعتبار آخر والخصاء في الهبة عيب أيضا قاله الجرجاني في شافيه (وزناه وسرقته وبقائه) أي بكل منهما وإن لم يتكرر لنقص القيمة بذلك ذكرنا كان أو أنثى واستثنى الهروي في الاشراف الصغير (وبوله بالغراش) في غيراً وأنه مع اعتياده ذلك لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أم في الصغيرة فلا وقدره في التهذيب عمادون سبع سنين وقيل لا يعتبر الاعياد (وبخره) وهو الناضج عن تغيير المدة لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أم تغير الفهم تعلم

٦٧ ل الغزل ككنا ومشاقا فان باع بمن يخفى عليه ذلك وجب اعلامه والا فلا قلت ويدل ما سلف عن شرح الروض قولهم يجب الاعلام بالغبن في المراجعة مع ان الغبن لا خيار به وأيضا تلطيح ثوب العبد بالداد والعلف وارسال الزنبر على الضرر كلها لا خيار بها وجواز اخفائها مشكل فان ضرر غير ما يرتفع بالخيار بخلاف ضررها (قوله) كسبائي أي فالذي يأتي قربة على كشف مراده هنا ثم دليل هذا في العيب القارن الاجماع وماروت عائشة رضي الله عنها ان رجلا اشاع غلاما فاقام عنده ثم وجده عيا فخاصم بانه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة ولأن المشتري لم يبدل المال الا في مقابلة التحسين (قول) المتن تكصا رقيق لوقال كالحصاء كان أولى (قول) المتن وزناه الخ أي وإن تاب من كل وأقيم عليه الحد (قوله) أم تغير الفهم الخ لم يقل أم الناضج من تغير الفهم إشارة الى ما قاله صاحب ذخائر انه لا يسمي بخرا

(قول) المستفاد من إجماع الدابة هو مصدر رجعت الدابة بالفتح جاحا وجوحا فهي جوح (قوله) بالجر الظاهر أنه عطف على خصاء فان قيل لم يبق شيء غير هذا فكيف يكون مدخول الكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الأفراد المتوهمه وان لم تصح في الخارج (قول) المتن يفوت به يرجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أي وان لم ينقص القيمة كالتخصاء وأما عكسه فكثير (٢٦٦) كالزنا والسرقه وما أشبه ذلك

(قوله) واحترز الخ قضية صنيعه ان قول المتن يفوت به غرض راجع للاول وان ما بعده راجع للقيمة فأما رجوع فوات الغرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فانه في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الأسنان في الكبير وأما يباح شعر الرأس فيه فهو من القسم الاول وقد يقال مسألة الثبوت من زوال العين أيضا (قول) المتن فلا خيار أي لانه من ضمانه فكذا جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالمجبه ثبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول) المتن بجناية سابقة مثل ذلك اقتضاها البكر بالعقد السابق وجلده المؤثر فيه لعصية سابقة (قوله) لسكونه أي المبيع (قوله) من الثمن لعله حال (قوله) المقطوع به يريد أن في المسئلة طريقين حاكية لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنه من ضمان المشتري وهي الأشهر (قوله) أفضى إليه الضمير فيه يرجع إلى الموت (قول) المتن في الأصح هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية الا ان الحكم لسكونه من ضمان البائع يوجب هناك الرد بالعيب وهنا الفسخ والرجوع بالثمن ولسكونه من ضمان المشتري يوجب الرجوع بالارثن

الاسنان فلا زواله بالتنظيف (ومثاله) على خلاف العادة بأن يكون مستحكما لنقص القيمة به ذكر كان أو أنى أما الصنان لعارض عرق أو حركة غيفة أو اجتماع ومنغ فلا (وجامح الدابة) بالكسر أي امتاعها على راحها (وعضها) ورجمها لنقص القيمة بذلك (وكل ما) بالجر (ينقص العين) بضم القاف مع فتح الياء بضبط المصنف (أو القيمة) نقضا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه (عطف هذا الضابط للعيب على ما ذكره من الأمثلة للإشارة إلى انه لا مطمع في استيعابها واحترز بقوله يفوت به غرض صحيح عما لو بان قطع فلقه صغيرة من فخذه أو ساقه لا تورث شيئا ولا تقوت غرضا فانه لا رد بذلك وبقوله اذا غلب إلى آخره عن السبوبة في الامة فانها تنقص القيمة ولا رد بها لانه ليس الغالب في الامعاء عدمها (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب (العقد) بأن كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع لان المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أي بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (الا) أن يستند إلى سبب متقدم (على القبض) (كقطعه) أي المبيع العبد أو الامة (بجناية) أو سرقه (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فثبت) له (الرد) بذلك (في الأصح) لانه لتقدم سببه كالتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا رد له به جزما ولا ارش (بخلاف موته) أي المبيع (بمرض سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد المتعذر من استرجاع الثمن (في الأصح) المقطوع به لان المرض يزاد شيئا فشيئا إلى الموت فلم يحصل بالسابق والثاني يقول السابق أفضى إليه فكأنه سبق أيضا فيفسخ البيع قبل الموت وعلى الاول للمشتري ارش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الثمن فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزما (ولو قتل) المبيع (ردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الأصح) بجميع الثمن لان قتله لتقدم سببه كالتقدم فيفسخ البيع فيه قبل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا شيء له جزما وينبغي على الخلاف في المسئلة مؤنة التجهيز والدفن فهي في الأصح على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية ولو أخر المصنف عبارة الاولى عن الثانية لاستغنى عن التأويل السابق (ولو باع) حيوانا أو غيره (بشرط براءة من العيوب) في المبيع (فلا طهرانه) يبرأ من عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره (أي دون غير العيب المذكور من العيوب) فلا يبرأ من عيب غير الحيوان كالعقار والساب مطلقا ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أولا ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه الثاني يبرأ من كل عيب عملا بالشرط والثالث لا يبرأ من عيب ما للجهل بالبرأ منه وهو القياس وانما خرج عنه على الاول صورة من الحيوان لساوئ مال كالموطأ وصححه البيهقي ان ابن عمر باع عبد له ثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري بهداء لم تسمعه لي فاختصمها إلى عثمان فقضى على ابن عمر أن يحلف لعبد بعهده ببراءة يعلمه فأبى أن يحلف وارجح العبد فباعه بألف وخمسمائة

في الموضوعين (قوله) مطلقا أي ظاهرا أو باطنا علمه أو جهله (قوله) عملا بالشرط به قال أبو حنيفة رحمه الله ووجهه في أحكامنا بأن خيار العيب انما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الاطلاق

(قوله) وقال الخ يريد أن هذا قياس معارض للقياس السابق تمسكه الشافعي رضي الله عنه لأنه اعتضد بموافقة اجتهد عثمان رضي الله عنه خروجه الشافعي رضي الله عنه من النهي (٢٦٧) عن بيع وشروط لما ذكره * فائدة * لو قال بشرط أن لا ترد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال

أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضا لأن ما لا يمكن معانيته منها لا يكتفي ذكره مجحولا وما يمكن لا تغني تسميته (قوله) يقتضي في العينة الخ يعني أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا يمتد إلى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال بيننا (قوله) باشتار القضية أي بأنه مؤكدا يقتضيه الحال من السلامة غالبا (قوله) بين العينة قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الإجماع (قول) المتن الرد بالعيب أي لا يمنع على القول الأول الرد عما حدث ولو باطنا ولا على القول الثاني (قوله) لم يصح في الأصح والثاني يصح بطريق البيع وإن أفرد الحادث فهو أولى بالبطالان (قوله) أوتلف الثوب أي بأفاته أو باتلاف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول) المتن أو أعتقه قيل هو هلاله شرعي فلو مثل به لاستقام فرع • لو أحرم بائع الصيد في الرد عليه بالعيب نظر لانه اتلاف (قوله) أو اشترى من يعتق عليه عبارة المصنف لا تشمل هذه ثم الذي رجحه السبكي في المستثنى الرجوع (قول) المتن من القيمة يرجع لقوله منقص (قوله) للعلم بها أي من ذكرها في الثمن (قول) المتن قيمة يجوز أن يقرأ مفردا وجما وهو الذي اعتمد الشارح (قوله) انه الصواب اعترضه الاسنوي بأن النقصان الحاصل قبل القبض اذ زال قبل القبض أيضا لا يثبت للمشتري به خيار فكيف يكون من ضمان البائع انتهى وبعبارة السبكي

وفي الحاوي والشامل أن المشتري زيد بن ثابت كما أورده الرافعي وإن ابن عمر كان يقول تركت البيع لله فعوضني الله عنها خبرا دل قضاء عثمان رضي الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهد فيها اجتهد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يقتضي في العينة والسقم وتحول طبايعه قبلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر أي فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليشق بلزوم البيع فيما لا يعلم من الخفي دون ما يعلم لتبليسه فيه وما لا يعلم من الظاهر لندرة خفائه عليه والبيع صحيح على الأقوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باشتار القضية المذكورة بين العينة وعدم انكارهم (وله) أي للمشتري (مع هذا الشرط الرد بالعيب حدث قبل القبض) لانصراف الشرط إلى ما كان موجودا عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط (في الأصح) وكذا الوشرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح في الأصح ولو شرط البراءة من عيب عنه فإن كان مما لا يعاين كالزنا أو السرقة أو الأبقا برئ منه قطعا لا نذكرها اعلامها وإن كان مما يعاين كالبرص فإن أراه قدره وموضعه برئ منه قطعا ولا فهو كشرط البراءة منه مطلقا فلا يرأ منه على الظاهر لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك البيع عند المشتري) كان مات العبد أو تلف الثوب أو أكل الطعام (أو أعتقه) أو وقفه أو استولد الجارية (ثم علم العيب) به (رجع بالارش) لتعذر الرد بفوات البيع حسا أو شرعا ولو اشترى بشرط الاعناق وأعتق أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب ففي رجوعه بالارش وجهان (وهو) أي الارش (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته اليه) أي نسبة الجزء إلى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (ما نقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليما) اليها وترك هذه الملاحظة للعلم بها فإذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص اليها عشرين فالارش عشرين الثمن فإن كان مائتين رجع بعشرين منه أو خمسين فخمسة وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لأن المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضمونا عليه بجزء من الثمن فإن كان قبضه رد جزؤه والاسقط عن المشتري بطلبه وقيل بلا طلب (والاصح اعتبار أقل قيمة) أي المبيع (من يوم البيع إلى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه في الروضة أقل القيمتين من يوم البيع والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع لأنه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لأنه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين أن القيمة إن كانت يوم البيع أقل فازاد حدث في ملك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فمات نقص من ضمان البائع وهذه أقوال محكمة في طريقه والطريقة الراجحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحمل قوله يوم البيع على ما إذا كانت القيمة فيه أقل وكذا قوله يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال في الدقائق أنه أصوب من قول المحرر لا اعتبار الوسط أي بين قيمتي اليومين وعبر بالأصح دون الظاهر ليوافق الطريقة الراجحة وإن لم يشعر بها ولو عبر بالمذهب كما في الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) المقبوض أو خرج عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد رده بالعيب (رده) وأخذ مثل الثمن (إن كان مثليا) أو قيمته (إن كان متقوما) قال الرافعي أقل ما كانت من يوم البيع إلى يوم القبض لأنها إن كانت يوم البيع أقل فالزيادة حدثت في ملك البائع وإن كانت يوم القبض أقل فالقضاء من ضمان المشتري قال ويشبه أن يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الارش انتهى وأسقط هذا الأخير من الروضة

أوضح منه فانه قال عبارة المهاج تقتضي أنه لو نقص بين العقد والقبض وكان فهما سواء يعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص الحادث قبل القبض إذا زال قبل القبض لم يضمن لانه لا خيار به انتهى (قوله) ليوافق الطريقة الراجحة كانه والله أعلم من حيث أن القاطعة لا أقوال فيها بخلاف ما لو عبر بالظاهر فانه يكون المعنى الظاهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قوله) هذا الأخير يرجع إلى قوله ويشبه

(قوله) وفيه إشارة إلى أن التعليل وذلك لأنه اقتصر في التعليل على ذكر الطرفين والمعلل شامل للوسط فدل على أن اقتصاره فيما مضى على ذكر الطرفين لا ينافي اعتبار الوسط (قول) المتن بعد زوال ملكه منه لورثته أو آجره أو حصل غصب أو باق وأما تلفه حسا أو شرعا فقد سلف (قوله) ومقابل الأصح إلخ زاد الاستنوى والثالث إن زال بعوض لم يرجع (٢٦٨) لاستدراك الظلامة وغبن غيره

مع التعليل وفيه إشارة إلى أن أقل القيمتين هنا لا ينافي أقل قيمتي اليومين هنا لئلا يكون المراد هنا ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما فإن نقصت عن القيمتين فالعبرة بها كما تقدم عن المصنف (ولو علم العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره) بعوض أو لا بعوض (فلا ربح) له (في الأصح) المنصوص لأنه قد يعود إليه فيرده كما قال (فإن عاد الملك) إليه (فله الرد) سواء عاد إليه بالرد بالعيب أم بغيره كالأقالة والهبة والشراء (وقيل) فيما زال ملكه بعوض (إن عاد) إليه (بغير الرد بالعيب فلا رد) له لأنه لا اعتبار بعوض عنه استدراك الظلامة وغبن غيره كما غبن هو ولم يطل ذلك الاستدراك بخلاف ما لو رد عليه بالعيب وهذا مبني على أن العلة في أن الأرض له استدراك الظلامة والصحيح أن إمكان عود المبيع كما تقدم ومقابل الأصح وهو من تخريج ابن سريج له الأرض لتعذر الرد فلما أخذ ثمرة عليه بالعيب فهل له رده مع الأرض واسترداد الثمن وجهان وعلى الأصح لو تعذر العود لتلف أو اعتاق رجوع بالأرض المشتري الثاني على الأول والأول على بائعه بخلاف وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع إبرائه منه وقيل لا فهما بائع على التعليل باستدراك الظلامة (والرد) بالعيب (على الفور) فيطل بالتأخير من غير عذر (فليأدر) مراده إليه (على العادة فلو علمه وهو يصلي أو يأكل) أو يقضي حاجته (فله تأخير حتى يفرغ) ولو علمه وقد دخل وقت هذه الأمور فاشتغل بها فلا بأس حتى يفرغ منها (أو) علمه (ليلا حتى يصبح) ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق بابه ولا يكلف العدو في المشي والركض في الركوب ليرده (فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله) بالبلد كذلك لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك (ولو تركه) أي ترك البائع أو الوكيل (ورفع الأمر إلى الحاكم) ليستحضره ويرده عليه (فهو أكدر) في الرد (وإن كان) البائع (غائبا) عن البلد ولم يكن له وكيل بالبلد (رفع) الأمر (إلى الحاكم) قال القاضي حسين فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانه فسخ البيع ويقع البينة على ذلك في وجهه مسخر بنصبه الحاكم ويحلفه أي أن الأمر جرى كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي الدين من مال الغائب فإن لم يجده سوى المبيع باعه فيه انتهى وأقره الشيخان ولا ينافي ذلك ما ذكرناه في باب المبيع قبل القبض عن صاحب الثقة وأقرناه أن المشتري بعد الفسخ بالعيب حبس المبيع إلى استرجاع الثمن من البائع فإن القاضي ليس كالبايع كما هو ظاهر وسكوتهما على نصب مسخر للعالم بما صححناه في محله أنه لا يلزم الحاكم نصبه في سماع الدعوى على الغائب كما سيأتي (والأصح) أنه يلزمه الأشهاد على الفسخ إن أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) والثاني لا لكن يفسخ عند أحدهما (فإن عجز عن الأشهاد لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الأصح) فيؤخره إلى أن يأتي به عند البائع أو الحاكم والثاني تلزمه المبادرة إلى الفسخ ما أمكن (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال فلو استخدم العبد) كقوله استقنى أو نولتي الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجها أو أوكفها)

كما غبن وإن زال مجازي جمع ثم تكلم على قول المناهج فإن عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد إلخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقا فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند زوال الملك مطلقا وعلى بعدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفصل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى بمحصول استدراك الظلامة بالمبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما إذا عاد بالرد ولم يزل إذا عاد بغيره انتهى وقوله أيضا ومقابل الأصح أخره إلى هنا ليفيد أن قول المتن إن عاد إلخ تبريع على الأصح (قوله) لتعذر الرد أي فأنشبه الموت (قوله) فلو أخذ مفرغ على قوله ومقابل الأصح (قول) المتع على الفور أي لأن وضع العقد على اللزوم فإذا ترك الرد مع إمكانه لزمه حكم العقد فرع لا بد لنا لائق من اللفظ كفتح البيع ونحوه فرع ولو أطلع على العيب قبل القبض انتبه الفور أيضا (قول) المتن وهو يصلي فرضا أو نفلا ولا يلزمه التفتت (قوله) وقد دخل وقت إلخ أي وكذا الوكيل في الحمام ولا يضرب أسداؤه بالسلام فإن أخذ في محادثته بطل (قوله) وإغلاق بابه إلخ والظاهر العذر بالوحد والمطر ونحوهما وأنه لو سهل التوجه ليلام بعذر (قوله) كذلك يرجع إلى كل من قول

المتن بنفسه أو وكيله (قوله) عن البلد طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي إن هذا قضاء على غائب يعرفك تقيد الغيبة بما يصح فيه ذلك فامعنى هذا الكلام (قوله) ليس كالبايع أي لأنه يحفظه ويراعي مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه كالبايع (قوله) والثاني لأنه إذا كان طالبا للاحد هما لا يعتد بتصرا (قول) المتن فأن عجز أي لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه (قول) المتن لم يلزمه أي لأن السلام الذي يقصده إعلام الغير بعد إيجابه من غير سامع ولا وجه تعذر ثبوته فيقتصر المشتري بالسلعة (قول) المتن ويشترط ترك الاستعمال أي طلب العمل فيفيد أنه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وأنه لو طلب منه ضروا لم يفعل وفي الأخير ينظر (قول) المتن أو أوكفها وبه قال أيضا وكلف

(قول) المست بطل حقه ولو حلها وهي سائرة لم يضر فان أوقفها لذلك ضرر وعبرة الاسنوى رحمه الله ولو سبق الدواب وعلفها وحلها
اذالم يوقفها لذلك (قوله) سرج أو كاف (٢٢٩) أي فهو شامل للملوك له ولو بالشرع معهما فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في

يده بعارية ونحوها (قول) المتن فلا
ارش أي لأن الرد هو حقه الأصلي
والارش انما عدل اليه للضرورة فلا
يثبت للقصر (قول) المتن ولو حدث
عنده عيب لوصفه فزادت قيمته ثم علم
عنه فطلب الرد من غير مطالبة بعوض
الرائد لزم البائع القبول (قول) المتن
من طلب الامساك وهو الذي طلب بذل
الارش القديم (قوله) لتقريره العقد
وأضاف الرجوع بارش القديم يستند
الى أصل العقد لأن قضيته أن لا يستقر
التمن بكاله الا في مقابلة السليم وارش
الحادث افعال شيء جديد (قول) المتن
وراج يجوز فتحونه أيضا والبطيخ يقال
فيه أيضا الطيخ (قوله) بكسر الواو
شبه المسوس كذا ضبطهما الجوهري
(قوله) رعاية للجانبين وأيضاً القياس
على المصراة (قوله) تنظيف المكان
وتكون القشور له وقيل ان المشتري
يرجع فيه بالتمن على وجه استدراك
الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري
(قوله) وقيل فيه القولان أحدهما
هذا والثاني رد وعليه أرش الحادث
رعاية للجانبين (فرع) اشترى عبد بن
الح (قوله) قبل ظهور العيب الخ
ظاهر اطلاقهم ولو كان بيع أحدهما
من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع
بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد
العيب قال القاضي له الرد وخالفه السنوي
والبغوي وعبرة بالبغوي الصحيح من
المذهب عدم الرد انتهى وهل يرجع في
مسئلة الشارح بالارش الباقي في ملكه
اذا باع الآخر الذي في أصل الروضة تبعاً

أي البرذعة (بطل حقه) من الرد لا شعار ذلك بالرضا بالعيب وإضافة السرج أو الكاف الى
الدابة للاستعانة بها وعبرة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لانه
انتفاع (ويعذر في ركوب جرح يعسر سوقها وقودها) أي يعذر في ركوبها حين توجهه ليردها
ولو ركب غير الجرح لردّها بطل حقه منه وقيل لا يبطل لانه أسرع للرد (واذا سقطت ردة بتقصير) منه
(فلا ارش) له كالارد (ولو حدث عنده عيب) بأفة أو غيرها ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد
فهرا) أي الرد القهري لضراره بالبائع (ثم ان رضي به) أي بالمبيع (البائع) معيباً (ردّه
المشتري) بلا ارش عن الحادث (أوقع به) بلا ارش عن القديم (والا) أي وان لم يرض البائع
به معيباً (فليضم المشتري ارش الحادث الى المبيع ويرد أو يعزم البائع ارش القديم ولا يرد) المشتري
رعاية للجانبين (فان اتفقا على أحدهما فذاك) ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الرد مع ارش
الحادث والآخر الامساك مع ارش القديم (فلا يصح اجابة من طلب الامساك) مع ارش القديم
سواء كان الطالب المشتري أم البائع لتقريره العقد والثاني يجب للمشتري مطلقاً لتدليس البائع
عليه والثالث يجب للبائع مطلقاً لانه ما غارم أو أخذ ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري (ويجب
أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه
واعطاء الارش (فان أخر اعلامه) بذلك عن فور الاطلاع على القديم (بلا عذر فلا رد) له به
(ولا ارش) عنه لا شعار التأخير بالرضا به ولو كان الحادث قريب الزوال غالباً كالمد والحمى فيعذر
على أحد القولين في انتظاره وله لرد المبيع سماعاً من الحادث ولو زال الحادث بعد ان أخذ المشتري
ارش القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذه فليس له الفسخ ورد الارش في الاصح ولو راضيا من غير قضاء
فله الفسخ في الاصح ولو علم القديم بعذر زال الحادث رد على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذه أرشه
لم يأخذه أو بعد أخذه ردّه وقيل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه ككسر ييض)
وجوز (وراج) بكسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود)
بكسر الواو في بعض أطرافه (ردّه) ما ذكر بالقديم فهرا (ولا ارش عليه) للحادث (في الاظهر) لانه
معدور فيه والثاني يرد عليه الارش رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته صحيحاً معيباً ومكسوراً معيباً ولا ينظر
الى التمن والثالث لا يرد أصلاً كافي سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرش القديم أو يعزم ارش
الحادث الى آخر ما تقدم تماماً لاقية له كالبيض المذر والبطيخ المدود كله أو البعض فيتين فيه فساد المبيع
لوروده على غير متقوم ويلزم للبائع تنظيف المكان منه (فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه)
المشتري كتقوير البطيخ الحامض ان أمكن معرفة حموضته بغرز شيء فيه وكالتقوير الكبير المستغنى
عنه بالصغير وكشق الزمان المشروط حلاوته لا مكان معرفة حموضته بالغرز (فكسائر العيوب
الحادثة) فيما تقدم فيها ولا ردّ قهراً وقيل فيه القولان وفي الروضة كأصلها ان يرضي من يرضي التعمام
وكسر الزاج من هذا القسم وتبعه من الأول (فرع) اذا (اشترى عبد بن معين صفقة) ولم يعلم
عيبها (ردّهما) بعد ظهوره ويجزى في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب
أحدهما) دون الآخر (ردّهما) لا المعيب وحده في الاظهر اذ لا ضرورة الى تفريق الصفقة
والثاني له ردّه وأخذ قسطه من التمن ولو تلف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد العيب أولى بالجواز

٦٨ ل البغوي نعم والذي صححه السبكي والأذري وابن المقرئ تبعاً لظاهر النص وقول الأكثرين لا تنظر الى امكان العود ومنه
يظهر لائ انه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة

(قوله) تقديرهما أى تقدير كل منهما سليماً وتقوم على انفراد وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قول) المثنى اشترياه الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشترياً للربع من هذا والربع من ذلك ولكن الشارح حمل المسئلة على ما في المحرر (قوله) لموافقته للأصل وعلى أيضاً بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وينبئ على العلتين ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتناول الشرط وعكس البائع قضية الأولى تصديق البائع وقضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فإن الشخين اقتصر على العلة الأولى في مسئلة الكتاب (قوله) صدق البائع ولو تقايلا ثم اختلفا في قدم العيب وحدوثه صدق المشتري (قول) المثنى تتبع الأصل أى لأن الملك قد تجدد بالفسخ فكانت (٢٣٠) الزيادة المتصلة فيه تابعة للعقد ثم لا فرق

في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو الثمن ولا في الصنفين أن يكون من البائع أو المشتري (قول) المثنى لا تمتنع الرد أى خلافاً لآي حنيفة رحمه الله في الولد ونحوه كالثمره لنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله ثم وجده عباً فخاضه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضم ما رواه أبو داود ومعهنى الخراج ما يخرج من المبيع من فوائده وغلته فهو للمشتري في مقابلة أنه لو تلف لكان من ضمانه قاله الرافعي رحمه الله (قول) المثنى وهى للمشتري خالف مالك رضي الله عنه فيما هو من جنس الأصل كالأصل فقال يردّه مع الأصل وبذلك تعلم أن تمثيل المصنف بالولد إشارة إلى الرد عليه (قول) المثنى بعد القبض ولم يكن الخيار للبائع أولهما (قوله) من حينه لأنه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق فيما لو اشترى جارية بثمن معين ثم أعتقها قبل رد البائع الثمن عليه والوجه الثاني برفعه من أصله وعلى بأن الملك قبل القبض ضعيف قال في المطلب وإذا قلنا

لتعذر ردهما والقولان يجريان فيما يفصل أحدهما عن الآخر كالشئين بخلاف ما لا يفصل كزوجي الخلف فلا يرد المبيع منهما وحده قطعاً وقيل فيه القولان ولو رضى البائع بأفراد أحد الميعين بالرد جاز في الأصح وسبيل التوزيع تقديرهما سليمين وتقوم عليهما وتقسيم الثمن المسمى على القيمتين (ولو اشترى عبد رجلين معاً فله رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع (ولو اشترياه) أى اشترى اثنان عبين أحدهما في المحرر (فلا أحدهما الرد) لنصبيه (في الظاهر) المبني على الظاهر في تعدد الصفقة بتعدد المشتري وقد تقدم (ولو اختلفا في قدم العيب) المصنوع حدوثه بأن ادّعاه المشتري وأنكره البائع (صدق البائع) لموافقته للأصل من استمرار العقد (بمينه) لاحتمال صدق المشتري (على حسب جوابه) بفتح السين أى مثله فإن قال في جوابه ليس له الرد على بالعيب الذى ذكره أولاً يلزمى قبوله حلف على ذلك ولا يكلف التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البائع بذلك كلف البينة عليه وإن قال في جوابه ما أقبضته وبه هذا العيب أو ما أقبضته الأسليمان من العيب حلف كذلك وقيل يكفيه الاقتصار على أنه لا يستحق الرد به أولاً يلزمى قبوله ولا يكفي في الجواب والخلف ما علمت به هذا العيب عندي ويجوز له الخلف على البت اعتماداً على ظاهر السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافاً ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجرة المندملة والبيع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقدمه كجرح طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (والزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة والقرآن وكبر الشجرة (تتبع الأصل) في الرد ولا شئ على البائع بسببها (والمنفصلة كالولد) والثمره (والأجرة) الحاصلة من المبيع (لا تمتنع الرد) بالعيب (وهى للمشتري إن ردّه) المبيع (بعد القبض) سواء أحدث بعد القبض أم قبله (وكذا) إن ردّه (قبله في الأصح) بناءً على الأصح أن الفسخ يرفع العقد من حينه ومقابله مبني على الرفع من أصله (ولو باعها) أى الجارية أو الهيمه (حاملها) وهى معية (فأنفصل) الحمل (ردّه معها) حيث كان له ردّها بان لم تنقص بالولادة (في الظاهر) بناءً على الظاهر أن الحمل يعلم ويقابل بعسط من الثمن ومقابله مبني على عدم ذلك فيفوز المشتري بالولد ولو تنقصت بالولادة فليس له ردّها ويرجع بالارش ولو لم ينقص الحمل ردّها كذلك (ولا يمنع الرد استخدام ووطء الثيب) الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله ولا مهر في الوطء (واقتراض البكر) بالقاف من المشتري أو غيره (بعد القبض نقص حدث)

به وكان الفسخ بعيب حدث قبل القبض فينبغى أن يستند الفسخ إلى وقت حدوثه لا إلى العقد وقيل إن الفسخ يرفع العقد من أصله مطلقاً فيمنع أى قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما في قول الأول بأنه يردّه مع الأصل وقول الثاني أنه مانع من الرد (قول) المثنى لا تمتنع الرد الاستخدام أى بالاجماع (قول) المثنى ووطء الثيب أى قياساً على الاستخدام (قوله) من المشتري خرج به الوطء الواقع من الاجنبى بعد القبض لأن الرد يرفع العقد من حينه (قول) المثنى واقتراض البكر هو الرأى القوية بكسر القاف وهى البكارة

(قوله) وهو قدر ما نقص أى قنطرة نسبتة للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بل لا ريب * (فصل) * التصرية حرام هي من صر الماء في الحوض اذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه الحفل يفتح الفاء للجماعة المتجمعين ثم اطلاق المصنف يقتضى اها حرام وان لم يقصد البيع وله وجه (٢٣١) من حيث انها تصرف بالدابة (قوله) بوزن تركوا أى فنصب الابل كنصب أنفسكم من قوله تعالى

فلا تركوا أنفسكم (قول) المتن ثبت الخيار الخ أما الخيار فلحديث وأما الفور فكما لعيب واعلم ان المتن يقابله قسط من الثمن وأن تلف بعض العقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصراة قال الرافعي لكن يجوزناه اتباعا للاخبار ولورضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا قال الاسنوي ولوحلب غير المصراة ثم ردها بعيب فالتنصوص جواز الرد مجازا وقيل مع الصاع انتهى (قوله) وعلى الاول له الخيار يرجع الى قوله فى المتن على الفور (قوله) أحدهما الثاني لكنه نسب الامام الى ان الطعام هنا لا يتعدى الى الاقط (قوله) أماردة المصراة الى آخره هذا الكلام اذا تأملت له تجده يقتضى ان تراضهما على الرد من غير شئ تمنع ثم رأيت السبكي تعرض للسئلة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع تفريق الصفقة شرعا انتهى (قوله) لظاهر الحديث المعنى فى هذا ان اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث يتعذر تمييزه فعين الشارع له بدلا قطعا للخصومة كالغرة وارش الموضحة (قوله) والثاني الخ صحيحه من رواية ابى داود فان ردها ردها معها مثل لبنها فحما (قول) المتن والاثان جمعها فى اللغة آتن على وزن أفلس وفى الكثرة آتن بضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا (قول) المتن فلا يرد معها اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كؤل قال

فمنع الرد (وقبله جنابة على المبيع قبل قبضه) فان كان من المشتري فلا رده بالعيب أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ولا شئ له فى اقتضاى البائع وله فى اقتضاى الاجنبى بذكره مهر مثلها بكرة وغيره كره ما نقص من قيمتها فان ردها بالعيب فللبائع من ذلك قدر أرش البكرة وان تلفت بعد اقتضاى المشتري فعليه للبائع من الثمن ما استقر باقتضاىه وهو قدر ما نقص من قيمتها * (فصل التصرية حرام) * وهى ان تربط أخلاف الناقة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن فى ضرعها ونظير الجاهل بحالها كثرة ما تحلبه كل يوم فيرغب فى شرائها بزيادة والاخلاف جمع خلفه بكسر الخاء وسكون اللام وبالفاء حلة الضرع والاصل فى التحريم والمعنى فيه التلبيس حديث الشيخين لا تصروا الابل والغنم فى اشاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضاها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقوله نصر واوزن تركوا من صرى الماء فى الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أى بعد النهى (ثبت الخيار على الفور) من الاطلاع عليها بخيار العيب (وقيل يمتد ثلاثة أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها ردها معها صاع تمر لا سمرأ أى خنطة وأجيب عنه بأنه محمول على الغالب وهو ان التصرية لا تظهر الا بعد ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الايدى أو غير ذلك وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفريق ولوعرفت التصرية قبل تمام الثلاثة باقرار البائع أو بينة امتد الخيار الى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لا امتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الاول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصرية فله الخيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الاول كسائر العيوب (فان رد) المصراة (بعد تلف اللبن ردها صاع تمر) للحديث (وقيل يكفى صاع قوت) لما فى رواية أبى داود والترمذى للحديث الثاني صاعا من طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجهان أحدهما الثاني وقيل يكفى رد مثل اللبن أو قيمته عند اعواز المثل كسائر المتلفات وعلى تعين التمر لوراضيا على غيره من قوت أو غيره جاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قيمته بالدينه ذكره الماوردى وأقره الشيخان أماردة المصراة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يرد المشتري اللبن ويأخذه البائع فلا شئ له غيره فان لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حوضته من جهة البائع وجب رد الصاع ولو علم التصرية قبل الحلب رد ولا شئ عليه (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته لظاهر الحديث والثاني يختلف فيقدر التمر أو غيره بقدر اللبن فقد يزيد على الصاع وقد ينقص عنه (و) الاصح (ان خيارها) أى المصراة (لا يختص بالنعم) وهى الابل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كؤل) من الحيوان (والجارية والاثان) بالثناة وهى الاتى من الحجر الاهلية لرواية مسلم من اشترى مصراة وللبخارى من اشترى محفلة وهى بالتشديد من الحفل أى الجمع (ولا يرد معها شيئا) بدل اللبن لأن لبن الآدميات لا يعتاض عنه غالباً ولبن الاثان نجس لا عوض له (وفى الجارية وجه) انه يرد معها بدل اللبن لظهارته ومقابل الاصح ان الخيار يختص بالنعم فلا خيار فى غيرها من الحيوان المأكول لعدم وروده والمراد فى الحديث

السبكي وهو المشهور (قوله) ومقابل الاصح جعله فى الروضة وجهها شاذ فى التعبير بالاصح نظر (قوله) لعدم وروده عبارة الاسنوي لأن لبن غير النعم لا يقصد الاعلى ندور بخلاف النعم (قوله) والمراد فى الحديث يرجع الى قوله سابقا روايته لمسلم وللبخارى

(قول) المتن ثبت الخيار لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف في التي تخلفت بنفسها وقد صحح فيها البغوي والقاضي التبوته خلافا للغزالي والحاوي الصغير نعم لو اشتراها من غير رؤيته ذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وإن كان بفعل البائع (قول) المتن في الأصح هما جاريان فيما لو أكثر علفها حتى انتفعت بطعام فيتحيل حبلاهما وفيما لو أسيب الزبور على الضرر حتى انتفع فظهما لبونا * (باب المبيع الخ) * (قول) المتن انفسخ أى لانه قبض مستحق بالعقد فاذا تعذر انفسخ المبيع كما لو تفرقا في عقد الصرف قبل التقابض * تنبيه * لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضا (قول) المتن ولم يتغير الحكم قال الاستنوي مستدرك (قوله) والثاني يبرأ بحث الاذرى اختصاصه بغير الربوي (قول) المتن قبض كاتلاف المالك للغصب (قوله) وقد أضافه به البائع (٦٣٢) كان الحامل له على هذا القيد قرينة

التشبيه وقد أدخل فيه الاستنوي ما لو صدر تقديره من أجنبي غير البائع قال ففيه القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير تقديم أحد فالعبارة تشملها أيضا فيحتمل تخريجه على القولين أى فيكون فاضلا على قول وكالاته على آخر قال الاستنوي ولكن المتجه الجزم فيها بحصول القبض (قوله) كاتلاف البائع زاد في القوتان قدمه البائع فان قدمه أجنبي بغير إذنه قيل ينبغي أن يكون كاتلاف الأجنبي قال الاذرى وفيه نظر للبائنة قال وإن لم يقدمه أحد فهل هو كالاته أو يصير قابضا الاقرب الثاني بل هو الظاهر والمنقول انما هو في تقديم البائع الطعام الى المشتري وعليه يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسئلة في تقديم البائع كاسلف (قول) المتن كتألفه بآفة وجهه ذلك انه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فاذا أنلفه سقط الثمن ووجه مقابله جريان الاتلاف على ملك الغير (قول) المتن لا ينفسخ أى لقيام القيمة مقام المبيع ووجه التخيير فوات العين المقصودة (قوله) وقطع بعضهم بهذا به تعلم ان

المصرأة والمخفلة من النعم ولا في الحاربه لان لبنها لا يقصد الانادرا ولا في الاثان اذ لا مبالاة بلبنها ودفع بأنه مقصود لتربية الجحش ولبن الجارية الغزير مطلوب في الحضانه مؤثر في القيمة وما ذكر أنه المراد في الحديث خلاف الظاهر منه (وحبس ماء القناة والرحا المرسل عند البيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتجعيده) الدال على قوة البدن (ثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصريه بجماع التلبس (لا تلخ ثوبه) أى العبد بالمداد (تخيلا لكأته) فبان غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك (في الأصح) لانه ليس فيه كبير غرر والثاني ينظر الى مطلق التلبس

* (باب) * بالتون

(المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف) بآفة (انفسخ المبيع وسقط الثمن) عن المشتري (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم) المذكور للتلف لانه ابراء عمالم يجب والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان ويتغير الحكم المذكور للتلف فلا ينفسخ به المبيع ولا يسقط به الثمن (واتلاف المشتري) للمبيع كان أكله (قبض) له (ان علم) انه المبيع حاله اتلافه (والا) أى وإن جهل ذلك وقد أضافه به البائع (فقولان) وفي الروضة كاصلها وجهان (كأكل المالك طعامه المقصوب ضيفا) للغاصب جاهلا بأنه طعامه هل يبرأ الغاصب بذلك فيه قولان أرجحهما نعم فعلى هذا اتلاف المشتري قبض وعلى مقابله يكون كاتلاف البائع وقد ذكره بقوله (والمذهب ان اتلاف البائع) للمبيع (كتلفه) بآفة فينفسخ المبيع فيه ويسقط الثمن عن المشتري وقطع بعضهم بهذا ومقابله قول انه لا ينفسخ المبيع بل يتخير المشتري فان فسح سقط الثمن وإن أجاز غرم البائع القيمة وأدى له الثمن وقد يتقاصان (والاظهر ان اتلاف الأجنبي لا ينفسخ) المبيع (بل يتخير المشتري) به (بين ان يحجز ويغرم الأجنبي) القيمة (أو ينفسخ فيغرم البائع الأجنبي) القيمة وقطع بعضهم بهذا ومقابله ان المبيع ينفسخ كاتلف بآفة (ولو تعيب) المبيع بآفة (قبل القبض فرضيه) المشتري بأن أجاز المبيع (أخذه بكل الثمن) ولا ارش له لقد رته على الفسخ (ولو عيه المشتري فلا خيار له) بهذا العيب (أو الأجنبي فالخيار) بتعييبه للمشتري (فإن أجاز) المبيع (غرم الأجنبي الارش) بعد قبض المبيع أم قبل قبضه فلا يجوز تلفه وانفساخ المبيع قاله الماوردى وأقره في الروضة

المؤلف لو حذف الاظهر وقال بدله وان اتلاف الأجنبي الخ لكان موافقا بقاعده مع الاختصار غاية الامر ان المقطوع به كاصلها هنا غير المقطوع به في مسئلة البائع (قوله) ومقابله ان المبيع ينفسخ الخ أى لتعذر التسليم (قول) المتن أخذه بكل الثمن أى بخلاف ما لو عرض تلف شيء بفرد بالعقد كأحد العبدين فانه يحجز بالحصه من الثمن كاسلف (قوله) فلا خيار رأى بل يمتنع الرد بغير ذلك من العيوب ويعتق قابضا لما تلف بتعييبه حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فبات بعد الاند مال فلا يضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل يجوز من الثمن * تنبيه * اذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا الوجبت ذكر كرز وجهها والفرق ان تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيهما ذلك (قوله) قاله الماوردى قال الزركشى يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضا وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة

(قوله) فأرشه نصف قيمته بخلاف نظير ذلك من فعل المشتري إذا مات العبد بعد الأمد مال فإنه يضمن بجزء من الثمن ويقوم العبد بمحيا ومقطوع البتة ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (٢٣٣) (قول) المتن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ذكر الأصحاب في ذلك معنيين أحدهما ضعف

الملك والثاني توالي الضمانين على شيء واحد بمعنى اجتماعهما عليه ويلزم ذلك أنه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قيل التلف من ملك المشتري الثاني إلى المشتري الأول ومن الأول إلى البائع ويصح من البائع فيه المعنى الأول خاصة ولذا جرى وجهه بالهبة مراعاة للمعنى الثاني قال في شرح المهذب لأن من يشتري ما في يده نفسه يصير قابضاً في الحال فلا يتوالت ضمانان (قوله) فهو أقاله أي تغليبا لمعنى العقد على لفظه (قوله) فلا يصح ولو كان للبائع حق الحبس (قوله) لا يلحق بالبيع أي لعدم توالي الضمانين فيما ذكر أي فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قوله) ويستثنى لك أن تقول هذه تخرج بقول المنهاج أمانة (قول) المتن ولا يصح بيع المسلم فيه مثله المبيع الموصوف في الذمة إذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تصدق فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالعرض منه ماله (قول) المتن والجديد بخلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض * تنبيه * المضمونات ضمان عقد كالاجرة والصداق وعوض الخلع والدم حكمها كالثمن فيفصل فهما بين المعين وما في الذمة (قوله) وسكت المصنف الخ عبارة الاستوى فان قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس وفي اشتراط التعيين في العقد الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يتبين لي وجهه (قوله) ولا يشترط الخ قال الاستوى فتفصل أن

كأصلها ولو كان المبيع عبداً وبعه الأجنبية بقطع يده فأرشه نصف قيمته وفي قول ما نقص من قيمته (ولو بعه البائع فالذهب بثبوت الخيار لا التغيريم) ومقابله بثبوت التغيريم مع الخيار بناء على أن فعل البائع كفعل الأجنبية والأول مبنى على أنه كاتلافه الذي هو كاتلف بآفة على الراجح المقطوع به كما تقدم فصح التعبير هنا بالذهب كما هنا ولو قال ثبت الخيار لا التغيريم في المذهب كان أوضع (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولاً كان أوعقاراً وإن أذن البائع وقبض الثمن قال صلى الله عليه وسلم لحكيم ابن خزام لا تبعن شيئاً حتى تقبضه رواه البيهقي وقال إسناده حسن متصل وروى أبو داود وعنه زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع سلعة حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم قال في شرح المهذب وفي المحققين أحاديث بمعنى ذلك (والأصح أن يبيعه للبائع غيره) فلا يصح لعموم الأحاديث والثاني يصح بيع المغصوب من الغاصب والخلاف في بيعه بغير خنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والأفوه أقاله بلفظ البيع قاله في التهمة وأقره في الروضة كأصلها (و) الأصح (أن الاجارة والرهن والهبة كالبيع) فلا يصح لوجود المعنى المعلن به النهي فيها وهو ضعف الملك (وإن الاعتاق بخلافه) فيصح لتشوق الشارع إليه ويكون به قابضاً ومقابل الأصح فيه بلحقه بالبيع لانه إزالة ملك ومقابل الأصح فيما قبله لا يلحق بالبيع غيره (والثمن المعين) دراهم كان أو دنانير أو غيرهما (كالبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه) لعموم النهي له وعبر في الروضة كأصلها والمحترز بالتصرف وهو أعم ولو تلف انسخ البيع ولو أيدله المشتري بجملة أو بغير جنسه برضا البائع فهو بيع المبيع للبائع (وله بيع ماله في يد غيره أمانة كودبعة ومشتري وقراض ومروهون بعد انفكاكه وموروث وباق في يديه بعد رشده وكذا اعارية وما أخوذ بسوم) لتام الملك في المذكورات وفصل الأخيرين بكذا لانها مضمونان ويستثنى من الموروث ما اشتراه المورث ولم يقبضه فلا يملك الوارث بيعه كالورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة لحديث ابن عمر كنت أبيع الأبل بالدنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدنانير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال لا بأس إذا تقرر قمتا وليس بينك شيء رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وصححه الحافظ على شرط مسلم والقديم المنع لعموم النهي السابق لذلك والثمن النقد والثمن مقابله فان لم يكن نقد أو كاتلاف من الثمن ما دخلته الباء والثمن مقابله (فان استبدل موافقاً في علة الربا كدراهم عن دنانير) أو عكسه (اشتراط قبض البديل في المجلس) كادل عليه الحديث المذكور وحذر من الربا (والأصح أنه لا يشترط التعيين) للبديل أي تشخيصه (في العقد) كالتصاريح في الذمة والثاني يشترط ليجز عن بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط في الأصح (القبض) للبديل (في المجلس) ان استبدل مالا يوافق في العلة) لاربا (كثوب عن دراهم) كالموابع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراش مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الأصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز

٦٩ ل هذا القسم يعني قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الأصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين إلا بالقبض محمول على ما بعد الزوم أم قبله فيعين برضاها وما يزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في المطلب وهو جيد ويقضى الحاق زمن خيار الشرط بخيار المجلس انتهى

(قوله) لاستقرار ذلك أي بخلاف دين السلم (قوله) والمحترز وإن ثبت لاثنا ولا ثمة كدين القرض والاتلاف فيجوز الاستبدال عنه بخلاف انتهى فيؤخذ منه الجواز في الدراهم المأخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقرير الحال كما في المتعة أو بسبب الغمان وكذا زكاة الفطر إذا انحصر الفقراء في البلد وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحالة نظر يحتمل تحريمه على الخلاف في كونه بيعاً أو استيفاءً ويحتمل النظر إلى أصله وهو المحال به هل هو ثمن أو غيرهما (قول) المتن بأن يشتري الحر يردانه ليس من صور ذلك نحو مسئلة زيد وعمر والآتية (قوله) وفسر الخ هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والدي في الصحاح وغيرها أن الكائي بالكائي هو النسبة بالنسبة أي المؤجل بالمؤجل (قول) المتن تخليته أي فلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف (٢٣٤) وقوله وتمكنه عطف تفسير على

تخليته (قول) المتن بشرط فراغه الخ ظاهر هذا كغيره أنه لا يشترط في الدواب تفرغها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصرح في الكفاية بأنه لا بد من التفرغ وقوله وغيرهما أي كالشجر (قول) المتن فإن لم يحضر العاقدان الخ أي ولا يغني عن ذلك كونه في يد المشتري ولا بد من مضي زمن النقل إن كان في يد المشتري والأفلا بد من النقل شرح الروض (قول) المتن اعتبر في حصوله الخ المعنى في هذا أنه لما سقط الحضور لغني وهو المشتق اعتبرنا زمنه الذي لا مشقة في اعتباره (قوله) حضور العاقدين أي لأنه أقرب إلى حقيقة الإقباض (قوله) لا يعتبر ما ذكر أي لأنه لا معنى لاشتراط مضي الزمن من غير حضور (قول) المتن تحويله ولو في حق متولى الطرفين ولو كان تابعاً للعقار في صفقة واحدة (قوله) كما هو العادة يريد أن الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول) المتن لا يختص بالبائع من جملة ما يصدق عليه هذا المصوب والمشتري بين البائع وغيره وفيه نظر (قوله) أودار للمشتري قال السبكي قد جزموا هنا بذلك فيها وقالوا

استبدال المؤجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل محله (ولو استبدل عن القرض بقيمة المتلف جاز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كأصلها والمحترز بدين القرض والاتلاف وهو شامل لمثل المتلف (وفي اشتراط قبضه) أي البذل (في المجلس ماسبق) فإن كان موافقاً في علته الربا اشترط والا فلا يشترط في الأصح وفي تعيينه ماسبق (ويبيع الدين لغيره من عليه باطل في الظاهر بأن اشتري عبد زيد بجماله على عمرو) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كبيعته من عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالفاً للرافعي ويشترط عليه قبض الغرضين في المجلس فلو تفرق قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في الروضة وأصلها كالتهديب وفي المطلب أن مقتضى كلام الأكثرين يخالفه (ولو كان لزيد وعمر دينان على شخص فباع زيد عمر دينه بطل قطعاً) اتفق الجفنس أو اختلف لنبهه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكائي بالكائي رواه الحاكم وقال أنه على شرط مسلم وفسر يبيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي وقوله قطعاً كقول المحترز بخلاف مزيد على الروضة ككأصلها (وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكنه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظر للعرف في ذلك لعدم مانضبطه شرعاً وأولغة ولو أتى المصنف بالبائع في التخليه كما في الروضة وأصلها والمحترز كان أقوم لأن القبض فعل المشتري والتخليه فعل البائع فلو لا التأويل المذكور لما صح الحمل إلا أن يفسر القبض بالاقباض والعقار يشمل الأرض والبناء وغيرهما ولو كان في الدار المبيعة أمتعة للبائع توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت منها توقف القبض له على تفرغه (فإن لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر) في حصول قبضه (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه في الأصح) اعتبار الزمن أمكان الحضور عند عدمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو المرجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور المشتري وحده ليتأتى اثبات يده على المبيع ودفع الوجهان بالمشقة في الحضور ومقابل الأصح لا يعتبر ما ذكر (وقبض المتقول تحويله) روى الشيخان عن ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزأاً باعلاً السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى يحولوه دل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كما هو العادة فيه (فإن جرى البيع) والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع) كشارع أودار للمشتري (كفي) في قبضه (نقله) من حيزه (إلى حيز) آخر من ذلك الموضع (وإن جرى) البيع والمبيع (في دار

لوبياعه شيئاً في يده ودعيعة أو غصباً لا يشترط النقل ولا إذن البائع ولا يثبت حق الحبس لأنه رضى بدوام يده هكذا قاله المتولى فعلى البائع هذا التصور المسئلة مسألة دار المشتري بما إذا لم ينفرد باليد بل كان البائع معه قال وتحرير القول فيما إذا باعه شيئاً في يده أنه إن كان الثمن حالاً ولم يوفوه احتاج إلى إذن البائع في القبض على ما جزم به الرافعي وإن خالف ما في التهمة وإن كان مؤجلاً ووفوه لم يحتمل إلى إذن ثم في اشتراط مضي الزمن واشتراط السير معه ونقله الخلاف الذي في الرهن والصحيح هنا كالحجج هناك انتهى والراجح هناك اعتبار مضي الزمن دون النقل بالفعل (قوله) من ذلك الموضع يريد أنه لو نقله إلى موضع يتعلق بالبائع لا ينفذ (قول) المتن وإن جرى في دار البائع الخ قال الأذري هذا فيما اعتد بنقله وأما الدراهم والخفيقة ونحوها إذا أخذها يده أو ليس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضاً وإن كان بموضع يختص بالبائع انتهى ثم عدم الحصول ثابت وإن لم يكن للبائع حق الحبس لأنه في مكان البائع لم يخرج عن يده

(قوله) في قبضه لو نقله الى مكان لا يختص بالبائع كفى. (قوله) لم يكف ذلك أى ولو لم يكن له حق الحبس (قوله) القبض هذا بغيره لأن الأذن في النقل من غير أن يقول للقبض لا يكفي قال الأذرى وهو طاهر إذا كان له حق الحبس (قوله) دخل في ضمانه أى فإذا تلف لا يفسخ البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع (قوله) ومن المنقول الخ بعبارة على هذه المسائل لأنه ليس فيها تحويل حقيقى من المشتري * فرع * للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً أى ابتداء (٢٣٥) (قول) المتن فلا يستقل أى ولو كان في يده خلافاً للمتولى (قوله) لكن يدخل في ضمانه أى ضمان

اليد وضمان العقد (قول) المتن عليه الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول) المتن فليست لنفسه الى آخره أى لحديث الحسن أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى من رواية جابر مرفوعاً والمرسل يعتضد بوروده مرفوعاً وان كان ضعيفاً ولأن الإقباض هنا متعدّد ومن شرط صحة الكيل يلزمه تعدّد نعم لودام في الميكال كفى (قول) المتن قبض من زيد الخ ولو قال قبضه لى ثم قبضه لنفسه فالحكم كذلك ولو قال اخضر معى لا كغاله لك منه فكذلك أيضاً (قوله) غنى يرجع الى قول المتن قبض (قوله) على مقابل الاصح يرجع الى قوله ويلزمه

(فرع قال البائع)

(قوله) لرضاه بتعليق حقه بالذمة ولأنه تصرف في الثمن بالخواله والاعراض فأجبرك بتصرف المشتري ولأن المشتري يتوقع الفسخ بتلف المبيع والبائع آمن فأجبرك يا من المشتري ولأن البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قوله) لأنه حقه الخ عبارة غيره لأن حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فأمر بالتعيين (قول) المتن وفى قول لا اجبار أى لأن

البائع لم يكف) في قبضه (ذلك) النقل (الاباذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبر البقعة) التي أذن في النقل اليها القبض نعم لو نقله المشتري من غير أن يدخل في ضمانه لاستيلائه عليه ومن المنقول العبد فإمره بالانتقال من موضعه والداية فيسوقها أو يقدوها والتوب فيتناولها باليد (فرع) زاد الترجمة به (المشتري قبض المبيع) من غير أن البائع (ان كان الثمن مؤجلاً أو سلمه) ان كان حالاً المستحق (والا) أى وان لم يسلمه (فلا يستقل به) أى بالقبض وعليه ان استقل به الرّد لأن البائع يستحق الحبس لاستيفاء الثمن ولا ينفذ تصرفه فيه لكن يدخل في ضمانه ولو كان الثمن مؤجلاً وحل قبل القبض استقل به أخذاً بما في الروضة كأصلها في مسألة الترجمة بالفرع الآتى انه لا حبس للبائع في هذه الحالة وسيأتى فيه نص بخلاف ذلك (ولو بيع الشيء تقديراً كسب وأرض ذرعاً) بالحجم الذال (وخطة كميلاً أو وزناً شرط) في قبضه (مع النقل) في المنقول (ذرعاً) ان يبيع ذرعاً بان كان يذرع (أو كيله) ان يبيع كيلاً (أو وزنه) ان يبيع وزناً (أو عدته) ان يبيع عدداً والاصل في ذلك حديث مسلم من اتباع طعاماً فلا يبعه حتى يكّله دل على انه لا يحصل القبض فيه الا بالكيل وقيس عليه الباقي (مثاله) في المكيل (بعتهما) أى الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعتهما بعشرة مثلاً (على انها عشرة أصع) ولو قبض ما ذكر جازاً لم يصح القبض لكن يدخل القبوض في ضمانه (ولو كان له) أى لشخص (طعام مقدر على زيد) عشرة أصع سلماً (ولعمرو) عليه (مثله فليكتل لنفسه) من زيد (ثم يكتل لعمرو) ليكون القبض والاقباض صحيحين (فلو قال) لعمرو (اقبض من زيد ما لى عليه لنفسك) غنى (ففعل) فالقبض فاسد) له وهو بالنسبة الى القائل صحيح تبرأ بذهبة زيد في الاصح لأنه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه ردّه للدافع على مقابل الاصح وعلى الاصح يكتله المقبوض له للقباض وكدين السلم دين القرض والاتلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة به اذا (قال البائع) بثمن في الذمة حال (لا أسلم المبيع حتى أقبض ثمنه) وقال المشتري في الثمن مثله) أى لا أسلمه حتى أقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة (وفى قول المشتري) لأن حقه بتعلقه بالبائع لا يفوت (وفى قول لا اجبار) أولاً وينعهم الخا كم من الخصام (فن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفى قول يجبران) فيلزم الخا كم كل واحد منهما باحضار ما عليه فاذا أحضره سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بأيهما شاء (قلت) فان كان الثمن معناه سقط القولان الاولان وأجبر في الاظهر والله أعلم) وذكر الرافعى في الشرح سقوط الاولين في بيع عرض بعرض واقتصر في غيره على سقوط الثانى وزاد في الروضة سقوط الاول أيضاً عن الجمهور وفي الشرح الصغير سقوطه أيضاً فسكوت الكبير عنه لا ينفيه (واذا سلم البائع) باجبار أو دونه (أجبر المشتري ان حضر الثمن) على تسليمه (والا)

كلامهما ثبت له الاستيفاء وعليه الايقاع فلا يكاف الايقاع قبل الاستيفاء (قوله) فاذا أحضره لو تلف في مجلس الحاكم كان من ضمانه دافعه (قول) المتن وأجبر في الاظهر أى فيكون القول الثالث جارياً وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لى وهو المراد ان شاء الله تعالى (قوله) في غيره الضمير فيه يرجع الى قوله في بيع عرض بعرض (قول) المتن أجبر المشتري أى فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول) المتن الثمن أى نوعه لأن صورة المسئلة ان الثمن في الذمة

(قوله) بشرطه أي وهو حجر الخالك عليه قبل الفسخ وقيل لا يفسخ بل تباع السلعة وبوف من ثمنها هكذا حكاه الرافعي وهو يدل على أن السلعة لا تخرج من الأعرار ولو زادت على مقدار الثمن (قول) الثمن حجر عليه أي ولو زادت على الثمن أضعافاً ولهذا يقال له الحجر الغريب ولا يتوقف الحجر على سؤال الغريم هنا ولا ينفك الأبقاع القاضى (قوله) ويؤدى حقه من ثمنه كسائر الديون (قول) الثمن فان صبرنا الحجر في البسيط عن العراقيين انه لا يجر حيث ثبت الفسخ وهو ظاهر اذ كيف يسوغ الحجر (٢٣٦) مع تمكنه من الفسخ ولكن المنقول

لا يحمي عنه (قوله) كما ذكره يرجع الى قوله وكذلك (قوله) أما الثمن المؤجل مفهوم قوله أول الفرع بتمن في الذمة حال

* (باب التولية) *

وهي نقل جميع المبيع الى المولى بمثل الثمن المثل أو عين المتقوم بلفظ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ أشركتك والمرابحة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على الأجزاء والمحاطة بيع كذلك مع حط منه موزع على الأجزاء (قول) المثل لعالم اشتراط العلم بالثمن فيه خلاف المراجعة الآتى وان قضى منعه خلافه ثم

فرق في ذلك بين المولى والمولى * فرع * لو حط عنه البعض ثم ولاه بجميع الثمن هل يصح ويحققه الحط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلم المولى الظاهر الثاني (قول) المثل وهو بيع الح وقيل ليس يصح جديداً بل يكون المولى نائباً عن المولى فتنتقل الزوائد اليه ولا تتحدد الشفعة (قول) المثل لكن لا يحتاج الح أي لأن لفظ التولية مشعر به (قوله) الا بالباقي هل يشترط محل نظر (قوله) لو كان الثمن عرضاً الح لو أرا في هذا ان يولى بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالمرابحة والثاني لأن العقد الثاني في المراجعة مخالف للاول في قدر

وأي وان لم يحضر (فان كان) المشتري (معسراً) بالثمن فهو مفلس (فالبائع الفسخ بالفسخ) واخذ المبيع بشرطه الذي سيأتى في باب (أو موسراً وماله بالبلد أو بمسافة قريبة) أي دون مسافة القصر (حجر عليه في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن ثلاثين صرف فيها بما يبطل حق البائع (فان كان بمسافة القصر لم يكف البائع الصبر الى احضاره) لتضرره بذلك (والاصح ان له الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالأفلاس به والثاني لا يفسخ ولو كان يباع المبيع ويؤدى حقه من ثمنه (فان صبر) البائع الى احضار المال (فالحجر كما ذكرنا) أي يحجر على المشتري في أمواله كلها الى ان يسلم الثمن لما تقدم (وللبائع حبس مبيع حتى يقبض ثمنه) الحال بالاصالة (ان خاف فوته بلا خلاف) وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكور ان خاف فوت المبيع به كما ذكره في الروضة كأصلها أي بلا خلاف (وانما الاقوال) السابقة (اذ لم يخف فوته) أي البائع فوت الثمن وكذلك المشتري فوت المبيع (وتسارع في مجرد الانداء) بالتسليم أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه بالتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضاً كذا في الروضة كأصلها وفي الكفاية في كتاب الصداق ان القاضى أبا الطيب نقل عن نص الشافعي رحمه الله تعالى في المتورن له الحبس وسيأتى في الصداق انه لو حل قبل التسليم فلا حبس للمرأة في الاصح

* (باب التولية والاشراك والمرابحة) *

وفيه المحاطة اذا (اشترى) شخص (شيئاً) بمثل (ثم قال) بعد قبضه (لعالم بالثمن) باعلام المشتري أو غيره (وليتك هذا العقد قبل) كقوله قبلته أو توليته (لزمه مثل الثمن) جنساً وقدرًا وصفة (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) كالقدرة على التسليم والتقابض في الربوي (وترتب أحكامه) منها تجدد الشفعة اذا كان المبيع شقصاً مشفوعاً وعفا الشفع في العقد الاول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (انخط عن المولى) بفتحها لان خاصة التولية التنزيل على الثمن الاول ولو حط جميعه انخط عن المولى أيضاً ولو كان الحط قبل التولية للبعض لم تصح التولية الا بالباقي أو للكل لم تصح التولية أصلاً ولو كان الثمن عرضاً لم تصح التولية الا اذا انتقل العرض الى من يتولى العقد (والاشراك في بعضه) أي المشتري (كالتولية في كله) في الاحكام السابقة (ان بين البعض) كقوله أشركتك فيه بالنصف فيلزمه النصف من مثل الثمن فان قال أشركتك في النصف كان له الربع ذكره في الروضة وهو مبني على الرابع في قوله (فلو أطلق) الاشراك (صح) العقد (وكان) المشتري (مناصفة وقيل لا) يصح للجهل بقدر المبيع وثنه (ويصح بيع المراجعة بأن يشتره بمائة ثم يقول) لعالم بذلك (بعثك بما اشتريت) أي بمثله (وربح درهم لكل عشرة) أو في كل عشرة (أوربح

الثلث فاحتمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة تجوز التولية فيه بلفظ القيام لان الشفع لا يأخذ الا بماله ده يارده مثل ان كان مثلياً وان كان متقوماً قبل التولية الغالب سبكي (قول) المثل كالتولية الخ هو يفيدك ان الثمن اذا كان عرضاً يشترط الاشراك بعينه وقد يلتزم (قول) المثل مناصفة كالأقتر بشئ لزيد وعمرو (قوله) للجهل أي فكان كما لو قال بعثك بألف ذهباً وفضة (قول) المثل ثم يقول الخ مثل ذلك ان يضم الى رأس المال شيئاً آخر كان يقول بعثك بمائتين وروبح درهم لكل عشرة أي بمثله كالرافعي ويجرى في المسئلة خلاف مالو أو صى به بنصيبه ورده التورى لان المفهوم هنا معنى التولية

(قوله) فإذا كان اشترى بمائة وعشرة الخ لو كان الشراء بمائة فقط فالمحطوط على الصحيح تسعة وجزء من أحد عشر جزءاً من درهم ولو درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال وحط درهم لكل عشرة حط درهم من كل أحد عشر (قول) المتبما اشترى أي بمائة (قوله) كآجرة الجمال من ذلك المكس الذي (٢٧٧) يأخذها السلطان (قول) المتبطل أي كالموقوف بعث بمائة اشترى ولم يقل مائة (قوله) لسهولة الخ

عبارة القاضي لانه اذا قال مائة كان مبنياً على الثمن الاول بخلاف ما اذا لم يقله بدليل انه اذا خان فيه لاحظ ولا خيار (قوله) وفي اشتراطها يرجع الى قوله والثاني يصح (قوله) ولوقبل في الصورة الثانية هي قوله في المتن ولو قال بمائة على الخ قوله أي يجب عليه أي لأن هذا الباب مبني على الامانة فان المشتري يعتد فيه على نظر البائع وراض لنفسه بما رضى به مع زيادة أو حط (قوله) وبيان العيب الحادث معناه انه بين حدوده ولا يكتفى باعلامه بالعيب كما ينبغي عليه الشارح وبه تعلم ان هذا زيادة على ما تقر من أن كل بائع يجب عليه الاعلام بالعيوب وكذا يجب اعلامه انه الطلع على القديم ورضي به ولا يكتفى اعلامه بالعيب (قول) المتن انه يحط الزيادة أي ولا يتوقف ذلك على طلب بل تبين ان البيع انعقد بذلك كافي الشفعة وبذلك تعلم ان هذا الخط ليس كعارض العيب القديم ثم وجه الخط التنزيل على الثمن الاول (قوله) لانه قد يكون له غرض الخ لانه ان بان كذبه بالاقرار لم يؤمن كذبه ثانياً وان بان بالبيئة فقد تكون كاذبة ويكون الباطن مخالفاً للظاهر (قوله) للمشتري الخيار الا أن يكون عالماً بالكذب البائع أو يكون المبيع تالفاً وفي هذه الثانية يرجع بقدر التفاوت وحصة من الربح (قوله) لا خيار للبائع أي لانه بعد أن يكون غلطه أو تلبسه سبباً لثبوت الخيار له (قوله) لتعذر امضائه الخ أي لان

ده بازده) فسر الرافعي بما قبله فكأنه قال بمائة وعشرة فيقبله المخاطب (و) يصح بيع (المخاطبة كبعت) لك (بما اشترى وحط ده بازده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كان الربح في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد كما زيد في المراجعة على كل عشرة واحد فإذا كان اشترى بمائة وعشرة فالمحطوط منه على الاول عشرة وعلى الثاني أحد عشر (واذا قال بعث بمائة اشترى لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند لزومه وذلك صادق بما فيه حط عما عقده العقد أو زيادة عليه في زمن خيار المجلس أو الشرط (ولو قال بمائة على دخل مع ثمنه آجرة الكيال) للثمن المكمل (والدلال) للثمن المنادي عليه الى ان اشترى به المبيع فكما أفصحهما ابن الرفعة في الكفاية والمطلب (والحارث والقصار والرفاء) بالثمن من رفات الثوب بالهمز ورجع بمقابل بالواو (والصباغ) كل من الاربعة للبيع (وقية الصبغ) له (وسائر المؤن المزادة للاسترباح) أي لطلب الربح فيه كآجرة الجمال والمكان والخنان وتطيين الدار ولا يدخل ما يقصده استبقاء الملك دون الاسترباح كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع نعم العلف الزائد على المعتاد للثمن يدخل (ولو قصر بنفسه أو كالأوحد) أو طين (أو تطوق به شخص لم يدخل أجرته) مع الثمن في قوله بمائة على لأن عمله وما تطوق به غيره لم يقم عليه وانما قام عليه ما بذله وطريقه ان يقول وعملت فيه ما أجرته كذا أو عمله لي متطوق (وليعلل) أي التبايعان (تمنه) أي المبيع في صورة بعث بمائة اشترى (أو ما قام به) في صورة بعث بمائة على (فلوجهه أحدهما بطل) البيع (على الصحيح) والثاني يصح لسهولة معرفته وفي اشتراطها في المجلس وجهان ولوقبل في الصورة الثانية ويرجى كذا كانت من صور المراجعة كاذره المصنف في الاولى ولها صورة ثالثة وهي بعث برأس المال ويرجى كذا وهو كقوله بمائة اشترى وقيل بمائة على (وليصدق البائع في قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قام به المبيع عليه عند الاخبار به أي يجب عليه الصدق في ذلك (والاجل والشراء بالعرض وبيان العيب الحادث عنده) لأن المشتري يعتد امانته فيما يخبره بذلك الثمن فيذكرانه اشتراهم بكذا الاجل معلوم لانه يقابل قسط من الثمن وانه اشتراهم بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر القيمة لانه يشدد في البيع بالعرض فوق ما يشدد في البيع بالتقديرات عند هذه العيب لنقص المبيع به عما كان حين شراء (ولو قال) اشترى بمائة وباعه مائة أي بمائة اشترى ويرجى درهم لكل عشرة كما تقدم (فبان) انه اشتراهم (تسعين) مائة أو اقرار (فالاطهر انه يحط الزيادة ورجحها) لكذبه والثاني لا يحط ثبوت العقد المبيع بماد كذا (و) الاظهر بناء على الخط (انه لا خيار للمشتري) لانه قد رضى بالاكثر فأولى ان يرضى بالاقل والثاني له الخيار لانه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لابرار قسم أو انفاذ وصية وعلى قول عدم الخط للمشتري الخيار جزماً لان البائع غره وعلى قول الخط لا خيار للبائع وفي وجهه وقيل قول له الخيار لانه لم يسلم ما سمى (ولو زعم انه) أي الثمن الذي اشترى به (مائة وعشرة) وانه غلط في قوله أولاً بمائة (وصدقة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الواقع بينهما مائة (في الاصح) لتعذر امضائه فزيدا فيه العشرة المتبوعة بربحها (قلت الاصح صحت

٧٠ ل ل ال زيادة لا تتحمل في العقد بخلاف النقص فانه معهود بدليل الارش ولا كذلك الزيادة وأيضاً فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالاكثر (قول) المتن قلت الاصح صحت أي كالموقوف بالزيادة

(قوله) ولا ثبت الخ قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التنزيل على العقد الاول ثم يرتفع الاشكال على مقابلة الاثني ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجبولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السابقة فانه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة (قوله) بفتح الميم أى وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قوله) لانه قد بقر الخ بخلاف أيضا عند الاصحاب مدرك (٢٧٨) آخر وهو اننا قلنا الميم المردودة

كالاقرار حلف وان قلنا كالبينة فليس له طلب الخليف لاحتمال أن يعتمد النكول لعله عدم الرد (قول) المتن غلظه الخليف لوردة الميمين اتجه تخليف البائع سواء قلنا الميمين المردودة كالبينة أو كالاقرار لان البينة هنا تسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعها مبنيا على جواز رد الميمين لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف الميمين الرد فان قلنا كالبينة فهو كالو صدقه وان قلنا كالاقرار فيجتمعا أن يكون كالسلف في حالة عدم ابداء العذر ويأتي فيه اشكال الشيخين (قول) المتن والاصح سماعها قال السبكي فيكون كالو صدقه فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجرى الخلاف في ثبوت الزيادة

(باب الاصول والثمار) *

قال في التحرير عبارة السبكي رحمه الله الاصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والارض والبناء وهو بعيد قال وهذه الترجمة جمعت بين ترجمتي بابين متجاورين للشافعي رضى الله عنه أحدهما باب ثمر الحائط يباع بأصله والآخري باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قوله) للثبات والدوام أى فكأننا في معنى الارض كما جعلنا جملها في ثبوت الشفعة فيها واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع مفهومه انها اذا لم تؤبر للمشتري مع ان

والله أعلم) ولا ثبت العشرة المذكورة للبائع والخيار وقيل ثبتت العشرة برحبها والمشتري الخيار (وان كذبه) المشتري (ولم يمين) هو (لغلظه وجهها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاول لهما (وله تخليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لانه قد يقر عند عرض الميمين عليه والثاني لا كما لا تسمع بيته وعلى الاول ان حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن الميمين ردت على البائع بناء على ان الميمين المردودة كالاقرار وهو الاظهر وقيل لا بناء على انها كالبينة وعلى الرد يخلف ان ثمة مائة وعشرة وللمشتري حينئذ الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا ان الميمين المردودة مع نكول المدعى عليه كالاقرار أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق (وان بين) لغلظه وجهها محتملا كأن قال كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (فله الخليف) كما سبق لأن ما بينه بحركه طن صدقه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على الخليف (سماع بيته) التي يقيمها بأن الثمن مائة وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطلب وهذا هو المشهور في المذهب والمنصوص عليه

(باب بيع (الاصول والثمار) *)

كذا ترجم الشيخ في التفسير وترجم في المحرر بفصل قال في التحرير الاصول الشجر والارض والثمار جمع ثمر وهو جمع ثمرة وسيأتي في الباب غير ذلك اذا (قال بعثك هذه الارض أو الساحة أو البقعة) أو العرصة (وفيها بناء وشجر فالذهب انه يدخل) الباء والشجر (في البيع دون الرهن) أى اذا قال رهنتك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول انها للثبات والدوام في الارض فتتبع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وحمل نصه في البيع على ما اذا قال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول ان البيع قوي بقول الملك فيستبسع بخلاف الرهن ولو قال بعثتها بما فيها دخلت قطعاً أو دون ما فيها لم تدخل قطعاً ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقوقها وجه انها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على الممر ومجرى الماء والها ونحو ذلك وسيأتي انه يدخل في بيع الشجرة أغصانها الا اليابس لان العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تبقى) في الارض (ستين) أو أكثر ويجزئها مرارا (كالقث) بالثناة والغضب بالمعجمة (والهندباء) بالذوالقصر والنعناع والسكر فس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالنرجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخولها في بيع الارض ورهنا الطرق السابقة هذا مقتضى التشبيه واقتصر في الروضة كأصلها على ان في دخولها في البيع خلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الحزة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لانه لا يريدو يشبهه المبيع بغيره سواء بلغ ما ظهر أو ان

اسم النخلة لا يشتملها لكن لا اتصالها بها والبناء والغراس كذلك (قوله) ووجه المتع اذا قلنا بهذا بقيت دائما بلا أجره وللمشتري الخيار عند الجمل (قوله) فيقال الخ أى بحكم الاول لا بد ليل ان الغصن الرطب يدخل في اسم الشجرة بخلاف الشجرة الرطبة مع الارض فان فيها خلافا كما تقر (قول) المتن والهندباء أى البقل (قوله) واقتصر الخ أى فلم يذكر مسألة الرهن (قوله) وعلى الدخول الخ هذا مفهوم من تعبير المنهاج بالاصول (قوله) الحزة هي بكسر الجيم الجز

(قوله) الا تعصب أي الفارسي (قوله) فانه لا يكلف أي فيكون بيع الارض مع شرط قطعه في حالة عدم النفع باطلا (قوله) في مطلق الخ الذي في الروض انه لا يدخل وان قال بحقوقها (قوله) كالجزر الخ يريد انه لا فرق في ذلك بين ما يحصد كشال المتن أو يطلع كهذه الامثلة كما جعلها قول المصنف يؤخذ (قوله) بأن يد المستأجر الخ وبأنه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهالة المدة كمدار المعتدة بالاقراء أو الجمل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة ولا فيصح بلا خلاف لانه ينتقل للمشتري كما أشار اليه الشارح قبيل هذا بقوله هذا الزرع الذي لا يدخل (قوله) ومثله أي الحصاد (٢٧٩) (قوله) ولو قال الخ هو جار أيضا في نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف (قوله) والبذر الذي يدوم لو كان عادتهم في هذا أن يقطع

بعد بروزه ويحول للمكان آخر فالظاهر الحاقه بما لا يدوم ثم اعلم ان معنى دخول البذر الذي يدوم في البيع جعله تابعاً للارض كالحل فلا تشتريه رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قوله) وظاهر ان الزرع يبقى الخ عبارة الاستوى كلام المصنف يفهم استحقاق البائع لابقاء الزرع ومحل اذا شرط ابقاء أو أطلق فان شرط القطع ففي وجوب الوفاء به تردد للاصحاب حكاه الامام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافي لهذه المسئلة غير انه جزم في بيع الثمرة المؤثرة قبل بدو الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا انتهى (قول) المتن مع بذر لو كان البذر دائماً الثبات مع وان لم يره وكان تأكيذاً كره المتولي (قول) المتن أوزع الزرع الذي لا يفرده هو المستور اما بالارض كالفجل ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة في سنبها والبذر الذي لا يفرده هو المير أو تغيراً وامتنع أخذه (قول) المتن وقيل في الارض قولان هما مبنيان على ان الاجارة في تقريق الصفة بجميع الثمن لا بالقسط (قوله) قيل الخ قائله الاستوى رحمه الله قال ولم يقل لا يفرده لان المعروف في مثل هذا التركيب وجوب افراد

الجزء أم لا قال في التهمة الا تعصب فانه لا يكلف قطعه الا أن يكون ما ظهر قدرا ينتفع به وسكت عليه في الروضة كأصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كافي المحرر والروضة وأصلها (ما يؤخذ دفعة) واحدة (كالخطة والشعر وسائر الزرع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والثبات فهو كالنقولات في الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كالبوايع دارا مشحونة بأمتعة والطريق الثاني يخرج به على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المكثري أحدهما البطلان وفرق الاول بأن يد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بأن سبقت رؤيته للارض قبل البيع وحدث الزرع بينهما لتأخر انتفاءه فان كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري) وضمانه اذا حصلت التخلية في الاصح (والثاني يمنع) كما تمنع الامتعة المشحونة بها الدار من قبضها وفرق الاول بأن تقريره الدار متأثراً في الحال (والبذر) بالذال المجبة (كالزرع) فالبذر الذي لا يثبت لثباته ويؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الارض ويبقى الى أوان الحصاد ومثله القلع فيما يقطع وللمشتري الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه القبول ولو قال آخذه وأفرغ الارض سقط خياره أيضا ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنوى النخل وبرر السكرات ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح انه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كالارشل في الاجارة في العيب والثاني وصححه في الوجيز له الاجرة قال في البسيط لان المنافع مقبضة من المعقود عليه أي فليست كالعيب وفي أصل الروضة قطع الجمهور بأن لا أجره وقيل وجهان الاصح لا أجره وظاهر ان الزرع يبقى الى أوان الحصاد وأقلع (ولو باع أرضا مع بذر أوزع) بها (لا يفرده بالبيع) عنها أي لا يجوز بيعه وحده كالخطة في سنبها وسياق فهي مستورة كالبذر (يطل) البيع (في الجميع قطعاً) للجهل بأحد المقصودين وتعدا التوزيع (وقيل في الارض قولان) أحدهما الصفة فيها بجميع الثمن وذكر في المحرر البذر بعد صفقة الزرع وقدمه في المنهاج قيل لتعود الصفة اليه أيضا فيخرج بها ما روى قبل العقد ولم يتغير وقد عرل أخذه فانه يفرده بالبيع ولم ينسبه في الدقائق على ذلك وقد أطلق البذر في الروضة كأصلها (ويدخل في بيع الارض الحجرارة المخلوقة فيها) والمبنية (دون المدفونة) كالسكنوز (ولا خيار للمشتري ان علم) الحال (ويلزم البائع النقل) المسبوق بالقلع وتسوية الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك وان طالت (وكذا ان جهل) الحال (ولم يضر قلعهما) لا خيار له ضرر تركها أولا ويلزم البائع النقل وتسوية الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك (وان ضرر) قلعهما (فله الخيار) ضرر تركها أولا (فان أجاز لزوم البائع النقل

الضمير (قول) المتن المخلوقة فيها والمبنية أي لتبانيهما ثم ان كما سيظهر ان بالفراس والبناء والارض مما قصد لذلك ثبت الخيار (قول) المتن ان علم كسائر العيوب (قول) المتن ويلزم البائع النقل بخلاف الزرع فان له أمداً ينتظر ثم انه يلزمه ذلك وان كان تركها لا يضر (قول) المتن ولم يضر أي بأن كان القلع لا ينقص الارض وليس لزومه أجره هذا محصل ما في الاستوى نقلا عن الرافي وهو عند التأمل يشكل على قول الشارح الآتي ولا أجره عليه لمدة ذلك (قوله) ضرر تركها أم لا يستقي من الشق الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فان خياره يسقط ويكون ذلك اعراضاً لا تملك كفسده الرجوع ومتى رجع عاد الخيار فان وجد اعطاه وبصيغة تمليك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعني عند انتفاء ضرر الترك

(قول) المتن وفي وجوب أجرة الخ أي في حالة الجهل (قول) المتن أحصها تجب الخ هذا يشتمل على ما سلف من عدم وجوب الأجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فان فرق بأن الزرع يجب ابقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة تفريغ الحجارة كمدة الزرع (٢٨٠) (قوله) بقوله بعثك الخ بخلاف

ما لوافق في البيع لفظ البستان (قول) المتن يحيط بها وصف للساحات بدليل تكثيرها وتعريف الابنية ويستفاد من ذلك دخول السور وربما يستفاد منه أيضا دخول الابنية الخارجية عنه المتصلة به لانه عرّف الابنية فعمت ونكر الساحات ووصفها (قول) المتن المنصوبة أي المركبة خرج القلوعة (قول) المتن ومفتاح غلق لوباع سفينة فني دخول آلتها المنفصلة هذان الوجهان قال الاسنوي وهل تشترط رؤية المفتاح ونياب العبد على القول بدخولها محل نظر (قوله) والخلاف في الاعلى مبنى قبل أشار المتن الى ذلك بتعبيره هنا بالاصح وفيما سلف بالصحيح (قول) المتن قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد أي كسرج الدابة * فرع * الحلقة في اذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والنعل في رجله والحلى باذن الجارية لا يدخل قطعاً وقيل على الخلاف * فرع * باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لانها معدودان من أجزائها فيدخلان ولو يابسين الا اذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول) المتن وفي ورق التوت الخ أما ورق الخناء والنسلة فالوجه فيهما عدم الدخول صريح بالاول المأوردى والرويان وبالثاني التمولي (قول) المتن أو القطع مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول) المتن البستان لكن لو فرغت بجبانها شجرة أخرى هل يستحق البقاء لها الخاقاها بالغصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وعدمه أو بقي مدة الاصل

وتسوية الارض) بأن يعيد التراب المزال بالقلع مكانه قاله في المطلب (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أحصها تجب ان نقل بعد القبض لا قبله) لان النقل الموقوف للنفعة مدته جناية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لا قبله في المبيع والثاني تجب مطلقا بناء على انه يضمن جنايته قبل القبض والثالث لا تجب مطلقا لان اجازة المشتري رضا بتلف النفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الارش فيما لو بقي في الارض بعد التسوية عيب (ويدخل في بيع البستان) بقوله بعثك هذا البستان (الارض والشجر والحيطان) لانه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بعثك هذه القرية (الابنية وساحات يحيط بها السور) وفي الاشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا المزارع) أي لا تدخل (على الصحيح) كما لو حلف لا يدخل القرية فانه لا يبحث بدخوله من ارضها وفي النهاية انها تدخل وقال ابن كجب ان قال بحقوقها دخلت والا فلا قال الرافعي وهما غريبان وعبر في المحرر بالصحيح (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بعثك هذه الدار (الارض وكل بناء) بها (حتى حمامها) لانه من مرافقها ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكي الامام أوجهها ثالثان كثرت بحيث يجوز تسمية الدار بستانا لم تدخل والادخلت (لا المنقول كالدلو والبكرة) يسكون الكاف (والسرير) والحمام الخشب (وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء وأغلقها (والاجانات) المثبتة ~~بمسار~~ الهزمية وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (المسمران وكذا الاسفل من حجرى الرحا) يدخل (على الصحيح) لثباته والثاني لا يدخل لانه منقول وانما أثبت لسهولة الارتفاق به كي لا يتزعزع عند الاستعمال (والاعلى) من الحجرين (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يغلق به الباب (مثبت) يدخلان (في الاصح) لانهما تابعا لشيء مثبت والثاني لا يدخلان نظرا الى انهما منفولان والخلاف في الاعلى مبنى على دخول الاسفل صريح به في الشرح والمحرر وأسقطه من الروضة كالمحتاج قبل وأسقط منه تنقيد الاجانات بالمثبتة وحكاية وجه فيها وفي المستثنين بعدها ولنظ المحرر وكذا الاجانات والرفوف المثبتة والسلام المسمرة والتحناني من حجرى الرحا على أصح الوجهين وفهم المصنف ان التنقيد وحكاية الخلاف لما وياه فقط (و) يدخل (في بيع الدابة تعلها) لاتصالها بها (وكذا ثياب العبد) التي عليه تدخل (في بيعه في الاصح) لا يعرف كما صححه الغزالي (قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه (والله أعلم) كما قال الرافعي ان صاحب التهذيب وغيره من جموده مستدر كانه صحيح الغزالي بقوله لكن الى آخره وقيل يدخل سائر العورة دون غيره والامة كالعبد قاله في شرح مسلم (فرع) اذا (باع شجرة) رطبة (دخل عروقها وورقها وفي ورق التوت) المبيع شجرته في الربيع وقد خرج (وجه) انه لا يدخل لانه كثرة سائر الاشجار اذ يربى به دود القز وهو ورق الايض الا نثي قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق السبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الرأس (وأغصانها الا اليابس) فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالثمرة (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط البقاء) ويتبع الشرط (والاطلاق يقتضى البقاء) للعادة (والاصح انه لا يدخل) في بيعها (الغرس) بكسر الراء

قطر احتمالا لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي يعلم استخلافه كشجر الموز ولا شئ في وجوب ابقائه (قول) المتن والاصح الخ هذا الخلاف جار فيما لوباع ارضها فها ميت مدفون هل يبقى له مكان القبر أم لا كما قاله الرافعي في أول المدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها

(قوله) حيث أبقيت بالشرط أو الإطلاق (قوله) والثاني تدخل الخ انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قوله) بطل قال الأذري بحثا الآن يكون له فيه غرض (قول) المتن فان يتأبر يقال أبرت النخل آبره أرا كأكلت آكل أكلوا بالتشديد أيضا ككلم يكلم تكلمنا ثم المعنى في الحكم المذكور ان عند عدم التأبير تكون مسترة كالحل وعند وجوده تكون كالولد المنفصل لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالصمام نفسه للمشتري (٢٨١) قال في شرح الروض وكذا العرجون فيما يظهر (قوله) في ذلك يرجع الى قول المتن

البائع وما بعده من المتن (قوله) تشقيق أي في وقته (قوله) ولذلك عدل المصنف الخ أي لأن مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول) المتن ثمرة المراد به ما يقصد من تلك الاصول مطعوما كان أو مشموما ثم من هذا الذي يخرج بلا نور الجوز والفستق قاله الرافعي رحمه الله (قوله) أي زهر على أي لون كان (قوله) وفي التهذيب أي لحيث لا يكون حكم البروز فيها كالتأبير في تبعية ما لم يبرز لما برز (قول) المتن وما خرج في نور الخ من هذا القسم الرمان واللوز قال الاسنوي وكذا الورد لانه يخرج في كمال ينفتح عنه أقول هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمتفتح أم لكل حكمه الذي في التهذيب الثاني كالتين والذي في التنبيه الأول كالتأبير (قول) المتن ان لم تعتقد الثمرة لانها كالعذومة (قول) المتن ولم يتأثر اعتبار التناثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو أقيس * تنبيه * حكم التناثر كالتأبير في أن غير المتناثر يتبع المتناثر صرح به في الارشاد نعم الورد الخ في التهذيب بالتين فكل حكمه وفي التنبيه بالتأبير فيتبع غير المنفتح المتفتح (قوله) لاستناره بالقشر الأبيض أي فكان استنارها بعد الانعقاد بالنور شبيها باستنار ثمر النخل بعد التأبير بالقشر الأبيض (قوله)

أي موضع غرسها حيث أبقيت لان اسمها لا يتناولها (لكن يستحق) المشتري منفعتها ما بقيت الشجرة) والثاني يدخل لاستحقاقه منفعتها لا الى غاية وله على هذا اذا انقلعت أو قلعهما ان يغرس بدلها وأن يبيع المغرس (ولو كانت) الشجرة المبعة (بابه لزم المشتري القلع) للعادة فلو شرط ابقاءها بطل البيع بخلاف شرط القلع أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فتقطع فيه عن وجه الارض قال ذلك جميعه المتولى وسكت عليه في الروضة كأصلها (وثمره النخل المبيع) أي طلمعه (ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به) تأبرت أولا (والا) أي وان لم تشرط لواحد منهما بأن سكت عنها (فان لم يتأبر منها شيء فهي للمشتري والا) أي وان تأبر منها شيء (فللبائع) أي فهي جميعه له والاصل في ذلك ما روى الشيخان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الا أن يشرط المتاع مفهومه انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري الا أن يشرطها البائع وكونها في الاول للبائع صادق بأن تشرط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتبعية غير المؤبر للمؤبر لما في تتبع ذلك من العسر والتأبير تشقيق طلع الاناث وذو طلع الذكور فيه ليحيى رطبها أجود مما لم يؤبر والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ربح النكور اليه وقد لا يؤثر شيء ويتشقق الكل والحكم كالمؤبر اعتبارا بظهور المقصود ولذلك عدل المصنف عن قول المختر لم تكن مؤبرة الى ما قاله وشمل طلع الذكور فانه يتشقق بنفسه ولا يشق غالبا وفيما لم يتشقق منه وجهه البائع أيضا لانه لا ثمره له حتى يعتبر بظهورها بخلاف طلع الاناث (وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح النون أي زهر (كتين وعنب ان برز ثمره) أي ظهر (فللبائع والا فللمشتري) اعتبارا لبروزه بتشقق الطلع وفي التهذيب فيما اذا ظهر بعض التين والعنب دون بعض ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر فللمشتري قال الرافعي وهو محل التوقف وعبرة الروضة وفيه نظر ثم ما في التهذيب في المهذب والتممة والبحر (وما خرج في نوره ثم سقط) أي نوره (كشمس) بكسر الميمين (وتفاح فللمشتري ان لم تعتقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر النور في الاصم) الخاقانها بالطلع قبل تشققه والثاني يلحقها به بعد تشققه لاستناره بالقشر الأبيض فتكون للبائع (وبعد التناثر للبائع) جزا لظهورها وعدل عن قول المختر يخرج المناسب للتقسيم بعده كأنه ثلاثيته بما قبله (ولو باع نخلات بستان مطلعة) بكسر اللام أي خرج طلعها (وبعضها) من حيث الطلع (مؤبر) دون بعض (فللبائع) أي فطلعها الذي هو الثمرة له كما تقدم اتحاد النوع أو اختلاف وقيل في المختلف ان غير المؤبر للمشتري لان اختلاف النوع تأثيرا في اختلاف وقت التأبير (فان أفرد ما لم يؤبر) بالبيع (فللمشتري) طلمعه (في الاصم) لما تقدم والثاني هو للبائع اكتفاء بدخول وقت التأبير عنه وهذا الفرع فيما اذا اتحد النوع كافي الروضة كأصلها (ولو كانت)

٧١ ل الخ المناسب للتقسيم أي لان الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله ان لم تعتقد الثمرة الخ (قول) المتن ولو باع نخلات أما النخلة الواحدة فكذلك بالاولى (قول) المتن مؤبر الاحسن ان يقول تأبر كسلف له التعبير بهذه المادة (قول) المتن فللبائع كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسئلة علمت بما تقدم ولكن الغرض تفصيل ذلك الحكم (قوله) والثاني الخ قال في المطلب يشترط في هذا ان يكون في اقليم واحد في مكان متحد الطبع ولو اختلف المالك كان باعه نخله ونخل غيره وأحدهما مؤبر دون الآخر فكل حكمه وان اتحد البستان كذا نقله الأذري ثم قال وفيه نظر من وجوه لعل منها انه كبيع عيد جمع بثمن فلا يصح

(قوله) للعادة لم يقل ووفاء بالشرط كما قال غيره إشارة إلى أن الشرط انما يحتمل هنا نظرا للعادة (٢٨٢) ثم تطهير هذا اعتبار النقد الغالب والمنازل

المشادة في الاجارة للتركوب (قوله)
واعمال الدالين زاد الماسنوي
واعمالهما أيضا

* (فصل يجوز بيع الثمر الخ) * (قول)
المتن بشرط قطعه أي بالاجماع لانه اذا
جاز هذا الشرط قبل بدو المصالح فبعده
أولى (قوله) وفي الاطلاق خالف
أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضي
القطع حالا ومنع أيضا من شرط الابقاء
قال لانه ينافي التسليم ورد بان التسليم
بالتحلية (قول) المتن لا بشرط القطع
لشرط ثم رضى البائع بالابقاء جار واذا
مضت مدة قبل قطعه فان طال به فيها
وأخرزته الاجرة والافلا * فرع * لو
جرت العادة بقطعه حصر ما مشلا فهل
يغني ذلك عن الشرط محل نظر (قوله)
كحصرم ويلج أخضر قال الأذري بشكل
على هذا قولهم بعهه بيع البطيخ قبل بدو
صلاحه بشرط القطع فان البطيخ قبل بدو
صلاحه لا تنفع فيه (قول) المتن لا
ككمثرى وجوز (قوله) بعد ظهور
الثمر أي بعد تأخره في النخل مثلا وقبل بدو
الصلاح (قوله) لما فيه من الحجر نظر
بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فينبغي
أن يلغوا ولا يضرب العقد كشرط أن
لا يأكل الا كذا * تنبيه * لو بيع البطيخ
أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو صلاح
مع أصوله فالاصح على ما دل عليه كلام
الرافعي انه كبيع الثمر مع الشجر وقبل
لابد من شرط القطع اضعف أصوله
(قول) المتن ويجوز بيع الزرع الخ
روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع ثمرة النخل حتى ترهى والسبيل
والزرع حتى يبيض ويأمن العاهة ثم
المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل
البقول (قول) المتن بعد جعله
الاسنوي طرفا للثمر والزرع (قول)

الخلاص المذكورة (في بستانين) أي المؤثرة في بستان وغير المؤثرة في بستان (فالاصح افراد كل
بستان بحكمه) لان لا اختلاف البقاع تأثيرا في وقت التأبير والثاني هما كالبستان الواحد وسواء
تباعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعها مؤثرا لغيره فبالكل له وطأ هر مما تخدم أن التأبير بنفسه كالمؤبر
فيما ذكر (واذا بقيت الثمرة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزمه والا) بأن
شرط الابقاء أو أطلق (فله تركها إلى) زمن (الجداد) للعادة وهو يفتح الجيم وكسرهما واهمال
الدالين في الصحاح القطع ومسئلة شرط الابقاء الصادق بها اللفظ حريصة على المحرر والروضة وأصلها
واذا جاء وقت الجداد لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها إلى نهاية التضيغ ولو كانت
من نوع يعتاد قطعه قبل التضيغ كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أي المتبايعين في الابقاء
(السقي ان انتفع به الشجر والثمر ولا منع للأخر منه وان ضررهما لم يجز الارضاها) أي المتبايعين
(وان ضرر أحدهما) أي ضرر الشجر ونفع الثمر أو العكس (وتسازعا) أي المتبايعان في السقي
(ففسخ العقد) لتعذر امضائه الاضرار بأحدهما (الا أن يسامح المتضرر) فلا فسخ حينئذ
(وقيل لطالب السقي) وهو البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (أن يسقى) ولا يسالى
بضرر الآخر لانه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا أيضا وعلى الفسخ الفاسخ
البائع أو الخالكهما في المطلب (ولو كان الثمر يتصرف بطوبى الشجر لزم البائع أن يقطع) الثمر
(أو يسقى) الشجر دفعا لضرر المشتري

* (فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه) * وسيأتي تفسيره (مطلقا) أي من غير شرط
(وبشرط قطعه وبشرط ابقائه) روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واللفظ
للخارى لا يتبايعوا الثمر حتى يبدو صلاحها وفي لفظ لمسلم يتبايعوا وفي رواية له صلاحه وفي أخرى
له يتبعوا وصلاحه أي فيجوز بعد بدو صلاحه وهو صادق بكل من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق وبشرط الابقاء
يبقى إلى أوان الحداد لا يعرف (وقبل المصالح ان يسع منفردا عن الشجر لا يجوز) البيع للحدث
المذكور (الابشرط القطع) فيجوز اجماعا (وان يكون المقطوع متفعا به) كحصرم (لا ككمثرى)
يفتح الميم المشددة بالثلاثة الواحدة كثرة ذكره الجوهرى في باب الرأى زاد الصغاني كثرة وكثيرات
وكثيرة أي بكسر الراء فيها وذكر هذا الشرط المعلوم من شروط المبيع للثنية عليه (وقيل ان كان
الشجر للمشتري) كأن اشتراه أو لا بعد ظهور الثمر (جاز) بيع الثمرة (بلا شرط) لانها يجتمعان
في ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (فان كان الشجر للمشتري وشرطنا
القطع) كما هو الاصح (لم يجز الوفاء به والله أعلم) اذ لا معنى لتسليفه قطع ثمره من شجره وفي الروضة
لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهي عليها جاز من غير شرط القطع لان الثمرة لا تبقى عليها فيصير
كشرط القطع (وان يبيع) الثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط
قطعه) لما فيه من الحجر عليه في ملكه والفارق بين الجواز هنا والمنع في بيع الثمر من مالك الشجر
تعبية الثمر هنا للشجر ولو قال بعثت الشجر بعشرة والثمر بدينار لم يجز الا بشرط القطع أي لانه فصل
فانتفت السبعة ذكره الرافعي في باب المساقاة استشهدا وأسقطه من الروضة (ويجوز بيع الزرع
الاخضر في الارض الا بشرط قطعه) كالثمر قبل بدو صلاحه وفي المحرر القطع أو القلع (فان يبيع
معهما أو) وحده (بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط) كافي الثمر مع الشجر أو الثمر بعد بدو صلاحه
(ويشترط لبيعه) الجائز بعد الاشتداد (ويبيع الثمر بعد) بدو (الصلاح) ظهوره المقصود ليكون
مرتبيا (ككتين وعنب) لانهما مما لا يكامله (وشعير) ظهوره في سنبله (وما لا يرى حبه

(قوله) ويحاج بأنه الخ أقول قديري هذا أن الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشعر (قول) المتن بكلام هو جمع وكذا أكتة وأكمام وأنصكمام والواحد كم بكسر الكاف وكامة وبهذا اعترض على المنهاج في قوله الآتي كما بان بأن الصواب كان أو كما متنان (قوله) كما في الرمان منه أيضا الباذنجان هذا في الثمار ومثاله في الزرع العلس (قول) المتن ولا يصح في الأعلى أي سواء كان على وجه الشجر أو الأرض هذا ولكن قد حكى الربيع أن الشافعي مر ببيغداد فأعطاه كسرة يعني قطعة من درهم فاشترى بها فولا أخضر واعترض بأن هذا ان مع فهو قديم وبأن الربيع انما صحبه بمصر (٢٨٣) (قول) المتن وبدو صلاح الثمر الخ الذي في المحتر وغيره ان بدو الصلاح يحصل بظهور مبادئ النضج

والخلاوة غير ان تلك المبادئ تكون فيما لا يتلون بأن يتوه ويلين وفيما يتلون بأن يأخذ في الحمرة أو السواد مثلا وصنيع المنهاج مخالف لذلك فانه جعل ظهور مبادئ النضج والخلاوة قسما للتساوي (قول) المتن النضج هو بالضم والفتح مصدر نضج بالكسر (قوله) انه لا حاجة اليه الى آخره ما نقله عنه عن تكملة الصحاح كالدليل لذلك (قول) المتن ويكفي الخ وجهه ان اشتراط بدو صلاح الجميع فيه مسرع على العباد وذلك لان الباري سبحانه وتعالى من علنا بأن الثمار تطيب شيئا فشيئا فلا واشترط ذلك أدى الى أن لا يساع شي منها أو تساع الحبة بعد الحبة (قوله) متحدة الجنس قيل أشار الى ذلك المؤلف بقوله بعضه ثم ظاهر كلامهم الاكتفاء بدوه في حبه أو سنبله فقط وفيه نظر (قول) المتن لزمه سقيه ثم قوله ويتصرف مشتريه هذا ان أصلان لسئلة الجوائح الآتية قد ما عليها فالأصل الأول مؤيد للقديم والأصل الثاني مؤيد للجديد (قوله) لأن السقي من تمة التسليم الخ ايضاحه ان البائع كأنه التزم البقاء الذي استحقه المشتري بالنقل وهو لا يتم الا بالسقي (قول) المتن ويتصرف الخ أي لانه لما كان الثمر متروكا الى هذه جعلنا قبضه

كلخطة والعدس) بفتح الدال في السنبل لا يصح بيعه دون سنبله) لاستناره (ولامعه في الجديد) لأن المقصود مستتر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل حتى يبيض أي يشتد فيجوز بعد الاشتداد ويحاج بأنه في سنبل الشعر جمع بين الدليلين (ولابأس بكلام) بكسر الكاف وحاء الطلوع وغيره (لا يزال الاعتدال اكل) كما في الرمان فيصيح بيعه في قشره لأن بقاءه فيه من مصلحته وفي الروضة يصح بيع طلع النخل مع قشره في الأصح (وماله كما بان كالجوز واللوز والباقي) بتشديد اللام مقصورا أي الفول (يساع في قشره الأسفل ولا يصح في الأعلى) لاستناره بما ليس من صلاحه بخلافه في الأسفل (وفي قول يصح ان كان رطبا) لتعلق الصلاح به من حيث انه يصون الأسفل ويحفظ رطوبة اللب وفي الروضة كأصلها يجوز بيع اللوز في القشر الأعلى قبل انعقاد الأسفل لانه ما أكل كله كالتفاح ونقله في شرح المذهب عن الأصحاب ثم المنع في الصور المذكورة ونحوها قيل مبني على منع بيع الغائب وقيل ليس مبني عليه لأن البيع في بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية بصفته وهنا لا يمكن ذلك قال في الروضة هذا أمع (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والخلاوة فيما لا يتلون) منه بأن يتوه ويلين كما في المحتر وغيره وكان المصنف رأى في استفاضة انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي تكملة الصحاح للصفا في تمويه ثمر النخل والغلب اذا امتلا ما عوتهما للنضج وقوله فيما لا يتلون متعلق بظهور وبدو (وفي غيره) وهو ما يتلون أي بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ في الحمرة أو السواد) أو الصفرة كالبخ والعناب والاباص بكسر الهمزة وتشديد الجيم والشمس وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقناب كبره بحيث يؤكل (ويكفي بدو صلاح بعضه وان قل) لبيع كلهم من شجرة أو أشجار متحدة الجنس فان اختلف كطوب وعنب بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاح بعضه) واتحد الجنس (فعلى ما سبق في التأخير) فيتبع ما لم يبدو صلاحه ما بدا صلاحه في البستان أو كل من البستانين فان بدا صلاح بعض ثمر أحدهما دون الآخر فصيل بالتبعية أيضا لاجتماعهما في صفقة والأصح لا فلا بد من شرط القطع في ثمر الآخر (ومن باع ما بدا صلاحه) من الثمر كما في المحتر وغيره ومثله الزرع وأبقى (لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها) قدر ما ينجوه ويسلم من التلف والفساد لأن السقي من تمة التسليم الواجب فلو شرط على المشتري بطل البيع لانه متخلف قضية ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذنا من تعليل يأتي (ويتصرف مشتريه بعدها) أي التخلية من كل وجه (ولو عرض مهلك بعدها كبرد) أو حتر (الجديد أنه) أي المبيع (من ضمان المشتري) لقبضه بالتخلية والقديم من ضمان البائع لما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه

قبل تلك المدة بالتخلية لشبهه فيها بالعقار وقال الاسنوي ثم لو باع الثمر بعد أو ان الجداد فقد تدهم في الكلام على القبض ان كلام الرافعي هناك يقتضي توقف قبضه على النقل وهو متجه (قول) المتن كبرد قيل يجوز أن يقرأ بتحريك الراء بالفتح أيضا ثم في المثال إشارة الى ان تكون تلك الجائحة سماوية فلو غصب أو سرق كان من ضمان المشتري قطعا عند أكثرين (قوله) لقبضه روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمارا تاعها فكثر ديه فقال صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ولأن التخلية كفت في جواز التصرف فلتكن كافية في نقل الضمان كما في العقار

(قوله) ولا فرق على القولين الخ لا خفاء ان الذي يشترط قطعه لا يكون قبضه الا بالقطع والنقل وقد علل الجديد أولا بان القبض يحصل بالتخلية فكيف التوفيق بين هذا وذاك (قوله) هذه الطريقة يريد بها أحد القولين وهي الارجح والثانية من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع (قوله) في البيع قبل بدو الصلاح أي وهو الآتي في قول المتن ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه الخ (قوله) المتن فلو تعيب أي بعد التخلية لكن يجب تقييده بما اذا لم يشترط القطع والا فلا خيار ولا فسخ بالتلف (قوله) لأن الشرع الخ يؤخذ (٢٨٤) من هذه العلة أن محل ثبوت الخيار اذا لم

يشترط القطع وكذا يقل في الانقضاء بترك السقي الآتي (قوله) المتن فأولى أي فيكون الخلاف هنا مرئيا على ذلك الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرافي ثلاث طرق أظهرها انها على القولين والثانية القطع بأنه من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نبه عليها الشارح في قوله والرافعي ذكر الخ ثم لا يخفى أن كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة هنا بل ينافيها (قوله) المتن لم يصح أي لا تنفأ التصديرة على التسليم (قوله) المتن ثم الغمير يرجع للمشتري (قوله) المتن بل يتخير المشتري أي لأن الاختلاف أعظم ضررا من ابقاء العبد كذا علل الرافعي وقضيته التحاقه بالعيوب فتعين القورية (قوله) والثاني يفسخ الخ صححه الشيخ أبو اسحاق والقاضي أبو الطيب والغزالي والنائشي وابن أبي عصرون وغيرهم وكذا المصنف في نسكت الوسيط قال الاسنوي ولم ينقل الرافعي ترجيح الأول سوى عن الوجيز ثم صرح برجحانه في كتبه فبعه النووي رحمه الله (قوله) فان توافقا الخ يريد انه لا خيار للمشتري هنا بخلاف ما قبل التخلية كما سبق (قوله) المتن بصفاهه أي خالصة من التبن فيكون من قاعدة مدحوة مع الاستئثار في الاولى أيضا ولو باع الشعير في سنبله بخطة صافية

وسلم أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستحباب قال في أصل الروضة ولا فرق على القولين بين ان يشترط القطع أم لا وقيل ان شرطه كان من ضمان المشتري قطعا لتفريطه بترك القطع ولانه لا علة بينهما اذ لا يجب السقي على البائع في هذه الحالة وقيل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعا لأن ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافعي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو الصلاح وجرى بانها بعد بدو ظهوره عدل اليه المصنف تيمما للمسئلة ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر كان من ضمانه بلا خلاف لا تقطاع العلائق ولو تعيب بالخائفة فلا خيار له على الجديد ولو عرض المهلك قبل التخلية فالتلف من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولان فريق الصفة (فلو تعيب بترك البائع السقي فله) أي المشتري (الخيار) وان قلنا بالخائفة من ضمانه لأن الشرع أزم البائع التمية بالسقي فالتعيب بتركه كالتعيب قبل القبض ولو تلف بترك السقي انفسخ البيع قطعا وقيل لا يفسخ في القديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك) بالخائفة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع الشروط وهذه المسئلة مريضة على الروضة مذكورة في أصلها كما تقدم (ولو بيع ثمر) أوزرع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاحقه واختلاف حادته بالوجود كعين وقتا) وبطخ (لم يصح) البيع (الأأن بشرط المشتري قطع ثمره) أوزرعه عند الاختلاف فيصح البيع حينئذ ويصح فيما يندرتلاحقه البيع مطلقا وبشرط القطع والتسقية فان لم يتفق القطع في الأول حتى اختلط فهو كالاختلاف في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاف فيما يندرفيه) أي قبل التخلية (قالاظهر انه لا يفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة والثاني يفسخ تعذر تسليم المبيع وعلى الأول وهو تخير المشتري قال (فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح) والثاني لا يسقط لما في قبول المستوح به من المنة ولو حصل الاختلاف بعد التخلية فأحد الطرفين القطع بعدم الانقضاء وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انقضاء فان توافقا على شيء فذاك والا فالقول قول صاحب اليد في قدر حق الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبينان على ان الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث البدلها (ولا يصح بيع الخطة في سنبلها بصفاهه) من التبن (وهو المحاقلة ولا يصح) بيع (الرطب على التخل بثمر وهو المزبنة) روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزبنة وفسر بماد كرو المعنى في البطلان فهما عدم العلم بالمائلة وتزويد المحاقلة ان المقصود من المبيع فهما مستور بماليس من صلاحه (ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على التخل بثمر في الارض أو الغنبي في الشجر بربيب) روى الشيخان عن سهل بن أبي حثمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وورخص

بالتخلية ولو باع الزرع قبل ظهوره الحب بالحب جاز لانه حشيش غير مطعوم (قوله) في وفسرا بما ذكر قال الرافعي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وان كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله) عدم العلم بالمائلة الخ أما عدم العلم في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان المائلة انما تعبر بحال الجفاف (قوله) نهى عن بيع الثمر بالتمر الاولى بالثاء المثلثة والثانية بالثاء وقوله بخبرها يحور فيه الفسخ والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به المحروص قال ذلك كما في شرح مسلم

(قوله) في أظهر قولييه والقول الثاني يجوز في خمسة أيضا وأما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو مزاينة (قوله) وقيل كيعة لرجل يعلم أن الذي سلف أن الصفقة تعدد تعدد البائع قطعاً وتعدّد المشتري على الأصح وهذا عكس ذلك ووجهه أن الرطب هنا هو المقصود ومحل الحرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (٢٨٥) (قول) المتن بالفقراء المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا أغنياء بغيره * (باب اختلاف المتبايعين)

(قول) المتن على صحة البيع اقتصر عليه لأجل الترجمة والأفلا يتخصّص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعاوضات كذلك ثم عبارته يرد عليها ما لو اختلفا في عين المبيع والثمن معا فإنه لا تحالف والعبارة صادقة به (قول) المتن كيفته خرج ما لو اختلفا فيه نفسه كان قال بعت فقال بل وهبت كما سيأتي آخر الباب (قول) المتن أو صفته أو جنسه (قول) المتن أو قدر المبيع أي أو جنسه أو صفته (قول) المتن وفي قول بالمشتري لأنه نص في الصداق على البداء بالزوج وهو كالمشتري ولقوة جانبه يكون المبيع ملكه (قول) المتن وفي قول ينسأويان لأن كلامهما مدع ومدعى عليه فلا ترجيح (قوله) فيختبر الحاك أي كمالو تداعيا عن أي يدهما فإن الحاك يبدأ بمن شاء منهما (قوله) وقيل يقرع أي كالوجاء معا إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيختبر (قول) المتن والصحيح أنه يكفي الخ أي لأن منفي أحدهما في ضمن مثبتة فجاز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات ولأنه أقرب إلى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العدول إلى اليمينين (قول) المتن ويقدم النفي لأن الأصل بين المدعى عليه (قوله) ومقابل الصحيح الخ وجهه أن كلامهما مدع ومدعى عليه (قوله) ثم البائع عليه قال السنوي لا حاجة إليه بعد حلفهما على النفي بل يكفي بذلك

العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً وقيس الغنبل على الرطب بجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويذخر يابسه (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثله فيباع مثلاً رطب تخللات عليها يجي منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق ثم روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحده رواه فأخذ الشافعي بالآقل في أظهر قولييه وتقدم في زكاة الثبات أن الخمسة ألف وستمائة رطل بغدادية وهي ثلثمائة صاع (ولو زاد) على مادونها (في صفقتين) كل منهما دونها (جاز) وكذلك الوبايع في صفقة لرجلين يخص كلا منهما دونها ولو باع رجلان لرجل فهو كبيع رجل لرجلين وقيل كيعة لرجل (ويشترط التقاض) في المجلس (بتسليم التمر كيلاً والتخلية في التخل) وسكت عن شرط المائلة للعلم به فإن أكل الرطب فذلك وإن جفف وطهر تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قدر ما يقع بين السكيلين لم يضروا وإن كان أكثر فالعقد باطل (والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز والمشمش ونحوها مما يذخر لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الحرص فيها والثاني يمنع ذلك ويقيسها على الرطب كما قيس عليه الغنبل (و) (الأظهر أنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) لا إطلاق الأحاديث فيه والثاني يختص بهم لما روى عن زيد ابن ثابت أن رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتناعون به رطباً يأكلونه مع الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصها من التمر ذكره الشافعي في الام بغير اسناد دور واه البهقي في المعرفة باسناد منقطع وأجيب بأن هذا حكمه الشرعية ثم قديم الحكم كافي الرمل والاضطباع في الطواف

(باب اختلاف المتبايعين)

(إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفيته كقدر الثمن) كآلة أو تسعين (أو صفته) كصحاح أو مكسرة (أو الأجل) بأن أثبتته المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشهراً أو شهرين (أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يثبت) لأحدهما (تخالفاً فيحلف كل) منهما (على نفي قول صاحبه وإثبات قوله) يبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول يسأويان (وعلى هذا) (فيختبر الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته والخلاف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (يمين تجمع نفيًا وإثباتًا) ويقدم النفي فيقول (البائع في قدر الثمن مثلاً والله) ما بعت بكذا ولقد بعت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة التنية وعدل اليها عن قول المحرر كالشرح وإنما بعت بكذا لأنه لا حاجة إلى الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح أنه لا بد من يمين للنفي ويمين للاثبات فيحلف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط (وإذا اختلفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل إن راضياً) مما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك

٧٢ ل ج وعبارته يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر أن حلف على النفي اكتفينا بذلك وإن نكل كل حلف الأول يمين الإثبات وقضى له وإن نكل الأول عن النفي حلف الآخر على النفي والاثبات وإن نكل جميعاً توقفتا انتهى بمعناه (قول) المتن فالصحيح الخ لأن غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين

(قول) المتن وقيل انما يفسخه الحاكم لانه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولا نالنا نعم النظام منهما وتفويض الفسخ الى النظام بعيد (قوله) ومقابل الصحيح الخ أى كانه يفسخ النكاح بعد اللعان (قول) المتن ثم على المشتري رد المبيع والمؤنة (قول) المتن فان كان وقعه الخ فيه اشارة الى جواز الفسخ بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسى والشعرى (قول) المتن فقيمة يوم التلف قال السبكي لان الفسخ يرفع العقد من حسنه وقبل التلف لم يتعلق للبائع حق (قوله) لحدوث الزيادة الخ كان مراده من هذا ما قال غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت فى ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله فى ضمانه (قوله) على الاول (٢٨٦) يرجع الى قوله يوم العقد (قوله)

(والا فية فسخانه أو أحدهما أو الحاكم) أى لكل منهما الفسخ (وقيل انما يفسخه الحاكم ومقابل الصحيح انه يفسخ بالتخالف (ثم) بعد الفسخ أو الانقضاء (على المشتري رد المبيع) ان كان باقيا فى ملكه (فان كان وقعه أو اعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهى قيمة يوم التلف) وما فى معناه من المبيع أو غيره (فى أظهر الاقوال) والثانى قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله فى ضمانه والثالث أقل القيمة يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة فى ملك المشتري على الاول ولما تقدم فى الثانى والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاقوال تبع فيه المحرز وفى الروضة كاصلها فى القيمة المعتبرة أو وجه وقال الامام أقوال (وان تعيب رده مع ارشده) وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بقيته ولو كان مثليا فوجهان أحدهما فى الحاوى وجوب القيمة أيضا وفى المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارثهما كهما) أى كاختلافهما فيما تقدم فمخلف الوارث لقيامه مقام المورث (ولو قال بعنقه بكذا فقال بل وهبته فلا تخالف) اذ لم يتفقا على عقد (بل يخلف كل على نفي دعوى الآخر فاذا حل فاردته مدعى الهبة بزوائده) أى لزمه ذلك (ولو ادعى صحة البيع والاخر فسادا) كان ادعى اشتماله على شرط مفسد (فالاصح تصديق مدعى الصحة بيمينه) لان الظاهر معه والثانى تصديق مدعى الفساد بيمينه لان الاصل عدم العقد الصحيح (ولو اشترى عبدا) وقبضه (لجاء بعد معيب ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) بيمينه لان الاصل مضي العقد على السلامة (وفى مثله فى السلم) وهو ان يقبض المسلم المؤدى عن المسلم فيه ثم باقى بمعيب فيقول المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق المسلم فى الاصح) بيمينه ان هذا هو المقبوض لان الاصل بقاء شغل ذمة المسلم اليه والثانى يصدق المسلم اليه بيمينه كالبايع ويجرى الوجهان فى الثمن فى الذمة اذا قبض البائع المؤدى عنه ثم جاء بمعيب هل يصدق هو أو المشتري باليمين

* (باب) * فى معاملة العبد

ومثله الامة (العبدان لم يؤذن له فى التجارة لا يبيع شراؤه بغير اذن سيده فى الاصح) لانه محجور عليه لحق السيد والثانى يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا يحجر للسيد فيها وقطع بعضهم بالاول (ويسترده) أى المبيع على الاول (البائع سواء كان فى يد العبد أو يد سيده) لانه لم يخرج عن ملكه (فان تلف فى يده) أى فى يد العبد (تعلق الضمان بذمته) فيطالب به بعد العتق (أو فى يد السيد فللبائع تضمينه) لوضع يده (وله مطالبة العبد) أيضا لذلك لكن (بعد العتق واقتراضه ككسراه) فى جميع ما تقدم (وان اذن له فى التجارة تصرف بحسب الاذن فان اذن له (فى نوع لم يتجاوز به) فيبيع فيه ويشتري ويستفيد بالاذن فيها ما هو من لوازمها وتوابعها كالنشر والطى وحمل المتاع الى

والرابع وجه ذلك بان يده ضامنة كالستمام والمقبوض بعقد فاسد (قول) المتن كهما لانما يمين فى المال فكانت كاليمين فى دعوى المال ثم الحكم كذلك ولم يسبق للورثين اختلاف (قوله) فيخلف الوارث فى الاثبات على البت وفى النفي على نفي العلم (قول) المتن بزوائده أى المتصلة والمنفصلة (قول) المتن صحة البيع مثله غيره من عقود المعاوضات (قول) المتن تصديق مدعى الصحة من صور ذلك أن يقول بعنق بألف فيقول بل بربق خمر وخو ذلك قال القاضى اذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله فى الثمن بل يحبس المشتري حتى يبين ما يكون ثمنه فان وافق البائع فيما بينه والاتحافا

* (باب العبدان لم يؤذن الخ) *

(قوله) لانه محجور عليه الخ علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك له لانه ليس اهلا له ولا لسيدته نعوض فى ذمته لعدم رضاه ولا فى ذمة العبد لافيه من حصول أحد العوضين لغيره من يلزمه الآخر (قوله) والثانى يصح اختياره السبكي قياسا على المفلس قال لا نالنا نقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أى حقيقة فانه قال بذلك والعجب انه مع ذلك صح شراءه قال ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزمه

ان يقول هنا بالجملة ثم هذا الوجه نسب للجمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراءه يقع للسيد (قوله) ولا يحجر للسيد الخ الحائز ولذا قال الامام لا احتكام للسادات على ذمم عبيدهم ولا يملكون الزام ذممهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وان كان محل الديون التى تلزم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لانه لا استقلال مالم يتحقق التعلق بالذمم (قول) المتن بعد العتق لا قبله لانه معسر (قول) المتن كسراه أى لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزما (قول) المتن تصرف بالاجماع (قول) المتن فان اذن الخ يستفاد من التعبير بان أن تعين النوع ليس بشرط لانها تستعمل فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف اذا

(قول) المتن النكاح عبارة المحرر أن ينكح عدل عنها ليفيد عدم انكاحه لعبد التجارة بخلاف ينكح فإنه قاصر على عموم هذا سواء كانت الباء مضمومة أو مفتوحة (٢٨٧) (قول) المتن ولا يجوز بالتفويض والضم (قول) المتن وقبل اقراره أى ولولا بعضه (قول) المتن ومن عرف رفق

عبد خرج مجبور الرق والحرية فتجوز معاملته (قول) المتن حتى يعلم أراد به ما يشمل الظن بقريضة العتوف على السماع من السيد فقيهه جمع بين الحقيقة والحجاز (قوله) لأنه قد نبأ الخ أجيب بأن تكليف السماع من السيد أو شهادة البيعة فيه خرج (قول) المتن هذا الخلاف أى والتعليل ما سلف ولوذ كذا الشارح لم الوجه كلها كما فصل الاستوى ولعله أفرد له لكونه تعليل الأصح ولغايرته ما سلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الأخيرين فإنه آت هنا بلفظه ومعناه (قول) المتن ولا ذمة سيده كالتفقة في النكاح (قول) المتن من مال التجارة ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعتاق نظر ان اذن العبد والغرماء جاز والافلا (قول) المتن من كسبه كل مهر وموثن النكاح (قوله) في الأصح يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله) مما يكتسبه العبدان كان المراد قبل الجرح فظاهر وان كان المراد بعد الجرح لزمه أن تكون المطالبة مقرعة على ضعيف أو تضعيف ما في أصل الروضة المعروفة في الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثا في يرشد الى أن مراده قوله وعلى ما في التهذيب الخ (قوله) لأنه ليس باهل للثالث عبارة غيره لأنه مملوك فأشبهه البهية (قوله) وله الرجوع قال الاستوى حتى لو كانا عبيدين ذلك كلامهما للأخر كان

الحافوت والرد بالعيب والمخاصمة في العهدة (وليس له) بالاذن فيها (النكاح) لأنها لا تتناول (ولا يجوز نفسه) وله أن يؤجر مال التجارة كعبيدها وشبابها ودوابها (ولا ياذن لعبد في التجارة) فإن أذن له السيد فيه جاز وإضافة عبد التجارة إليه لتصرفه فيه (ولا يتصدق) ولا ينفق على نفسه من مال التجارة لأنه ملك السيد (ولا يعامل سيده) يعاشره لأن تصرفه ليس به بخلاف المكاتب (ولا ينزل بابقه) فله التصرف في البلد الذي أتى إليه الا اذا خص السيد الاذن بهذا البلد (ولا يصير) العبد (مأذونه) بسكون سيده على تصرفه (وأنما يصير مأذونا باللفظ الدال على ذلك) (ويقبل اقراره) أى المأذون (بدون المعاملة) وتؤدى مما سبقت ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الاقرار في تيسير (ومن عرف رفق عبدا لم يعامله) أى لم يجز له أن يعامله (حتى يعلم الاذن) له (بسماع سيده أو بيعة أو شيوخ بين الناس) حفظ الماله (وفي الشيوخ وجه) أنه لا يكفي في جواز معاملته لأنه قد نبأ عن غير أصل (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لأنه منهم في ذلك (فإن باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقبض الثمن قتل في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (رجع المشتري ببذلها) أى بدل ثمنها وفي الروضة كأصلها والمحرر ببذله أى الثمن (على العبد) لأنه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضا) لأن العقد له فكأنه البائع والقابض للثمن (وقيل لا) يطالبه لأنه بالاذن للعبد أعطاه استقلالاً (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد لحصول الغرض بما في يده والافيطالب (ولو اشترى) المأذون (ساعة في مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) وجه مطالبته أن العقد له فكأنه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أى المأذون (ولا ذمة سيده بل تؤدى من مال التجارة) أصلا وبجاء (وكذا من كسبه بالاصطيد ونحوه) كالاحتطاب (في الأصح) والثاني لا يؤدى منه كسائر أموال السيد ثم ان بقي بعد الاداء شئ من الدين يكون في ذمة العبد الى ان يعتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الجرح في الأصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابلته ينبغي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب الجمع بين عدم التعليق بذمة السيد وبين مطالبته بما تقدم اذا لم يكن في يد العبد وفاء أى من أين يؤدى ويحجب بأنه يؤدى مما يكسبه العبد بعد ادائه ما في يده كما صححه الامام وعلى ما صححه في التهذيب من ان الباقي يكون في ذمة العبد لا يتأق مطالبته السيد (ولا يملك العبد بتبليط سيده في الاظهر) الجديد لأنه ليس باهل للملك والقديم يملك بتبليط السيد لحديث الشيخين من باع عبدا وله مال فإله للبائع الا ان يشترطه المتاع دل إضافة المال اليه على انه يملك وأجيب بأن الإضافة فيه للاختصاص للملك شو على القديم هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه الا باذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء وهل يقبل للعبد أو يحتاج الى قبوله وجهان في كتاب البيع من التتمه مبنيان على القولين في اجباره على النكاح بأن يقبله السيد له غير رضاه فعلى المنع الرجوع يحتاج الى قبول العبد التمليط ولا يملك بتبليط الاجنبي قال الرافعي في بابي الوقف والظهار بلا خلاف وفي المطلب ان جماعة أجازوا فيه القولين منهم الماوردي والقاضي الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المحرر كالشرح الجديد للتصريح بالترجيح وفي أصل الروضة الاظهر الجديد

(كتاب السلم)

التمليك الثاني ويكون رجوعا ولو أتلف العين المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد ويقطع حق العبد أو تنتقل القيمة الى العبد أم تقعهما الانقطاع قاله الرافعي رحمه الله (كتاب السلم)

هذه خاصته الخ اعتدوا عن اسقاط قول غيره بلفظ السلم الماتين ايراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ البيع (قول) الثمن مع شروط البيع الخ لماسلف قريش في التعريف من أن السلم بيع (قول) السلم هو قال السبكي سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدوراً على تسليمه معلوم المقدار معروف الاوصاف والعلم بقدر رأس المال وبيان موضع التسليم قال وينبغي أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لأنه ركن مذكور في الحد وكونه مقدوراً على تسليمه معروف الاوصاف ومعلوم المقدار لأن ذلك يرجع الى القدرة على التسليم والعلم المشترطين في أصل البيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار إذا كان معنا على قول وبيان موضع التسليم انتهى (قول) الثمن رأس المال الخ فلو تخياراً أو تفرقاً قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض (٢٨٨) مع بقطعه ولو قبض المسلم فيه الحال

في المجلس لم يغن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يفتد ذلك الصحة (قول) الثمن جاز أي كنظيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم إذا أكل الثمن في الذمة حكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول) الثمن ولو قبضه وأودعه الخ قياساً على سائر أمواله وقياساً للسلم على غيره (قوله) لا يصح نازع في ذلك الاذري وغيره وقالوا العلة مفترقة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في البيع زمن الخيار والاصح خلافه قال الاذري في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصارفين إذا اقترض من الآخر ما قبضه ورده اليه عما بقي عليه ان الاصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن قساي القاضي البطلان في مسألة الشارح لأن البغوي قال عقب ذلك قلت الاصح الصحة لأنه تصرف من المشتري باذن البائع في زمن الخيار (قوله) من أن القبض الخ بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لأن ذلك يكون بطريق التوكيل عن المحيل والشخص لا يكون

ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجزء (في الذمة) هذه خاصته المتفق عليها ويختص أيضاً بلفظ السلم في الاصح كما سيأتي (يشترط له مع شروط البيع) المتوقف صحته عليها ليصح هو أيضاً (أمور أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلو أطلق) في العقد كان قبل أسلمت اليك ديناراً في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرقاً قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) السلم (به وقبضه الحال) وهو السلم اليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك لماسياً وهو القبض فيه يقبض عن غير جهة السلم فلا يصح العقد (ولو قبضه) المسلم اليه في المجلس (وأودعه السلم) في المجلس (جاز) ذلك وصح العقد ولو رده اليه عن دين قال أبو العباس الروياني لا يصح أي العقد لأنه تصرف فيه قبل انبرام ملكه عليه وأقره الشيخان فلا ولو أحال المسلم اليه رأس المال على المسلم فتفرقاً قبل التسليم بطل العقد وان جعلنا الحوالة قبضاً لأن المعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في أحالة المسلم والفرق ما وجهاه المتقدم من أن القبض فيه يقبض عن غير جهة السلم أي بخلافه هنا (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت اليك منفعة هذه الدار شهراً في كذا (وتقبض قبض العين) في المجلس لأنه الممكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم أن المعتبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في الشرح ساقطة من الروضة (وإذا فسخ السلم) بسبب يقبضه كاتقطاع السلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس (وقيل للسلم اليه رد بدله ان عين في المجلس دون العقد) لأنه لم يتناولوه وعورض بأن العين في المجلس كالعين في العقد ولو كان تالفار جع الى بدله وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم (ورؤية رأس المال) المثل (تكفي عن معرفة قدره في الاظهر) كالثمن وقد تقدم في البيع والثاني لا يصح في بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في الكيل والوزن في الموزون والذرع في المذروع لأنه قد يتلف وينسخ السلم فلا يدري بم يرجع واعترض باتيان مثل ذلك في الثمن والبيع أمارأس المال المتقوم فتكفي رؤيته عن معرفة قدره قطعاً وقيل فيه القولان ومحلها ما إذا تفرقاً قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق علمهما بين السلم الحال والموحد (الثاني) من الامور المشروطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد) فقبل

وكيف في ازاله ملكه وهو المال المدفوع فان باقياضه يزول ملك القبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض فليس رأس المال (قول) الثمن ويجوز الخ أي كما جعلها ثمناً وصداقاً واجرة وغير ذلك (قوله) فلا يعكر تفرع على قوله لأنه الممكن (قول) الثمن ورؤية رأس المال الخ لكن يكره (قوله) والذرع في المذروع الخ هذا مع قوله السابق المثل يقتضي ان المذروع يكون مثلياً أي وليس كذلك كما سيأتي في الغصب أن المثل ما حصره كيل أو وزن أو جاز السلم فيه (قوله) لأنه قد يتلف الخ فان قلت فاذا فرغنا على الاول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم اليه ثم محل القولين اذا تفرقاً قبل العلم بالقدر والافصح جزماً كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) بالقدر يرجع الى قول المتن قدره في الاظهر وقوله والقيمة يرجع الى قوله عن معرفة قيمته (قول) الثمن كون المسلم فيه ديناً أي لأن لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لأن كونه ديناً داخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً

(قول) المتزولا يعقديعا في الظاهر لو قال بعثك هذا بلائمن في انعقاده هبة هذان القولان (قول) المتبذره الدراهم مثله لو كانت في الذمة ثم ان جعلناه سلبا اشترط التعيين والتسليم وان جعلناه بيعا لم يجب التسليم واشترط التعيين ثلاثا يؤدى الى بيع الدين بالدين (قول) المتن انعقديعا لو زاد المشتري مع هذا الذى صدر منه لفظ سلبا انعقد سلبا قاله الراعى رحمه الله كذا نقل عنه الاسنوى ونازعه الأذرى وقال انه لم ير ذلك في الراعى (قوله) اعتبار بالعين أى وأما اللفظ فلا يعارضه لان كل سلم بيع فعلى هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس المال في المجلس وعلى الأول يجوز الاعتياض عن الثوب على الظاهر ويجوز الأولان (قوله) فقيل هما مطلقا الخ يريدان في المسئلة ست طرق غير الطريق الذى في المتن فقد ذكر السبكي انها طريقة سابعة حيث قال بعد حكاية الست والسابع ان لم يصلح وجب بيانه وان صلح قتلاثة أو جبه ثالثان كان لجملة مؤنة وجب والا فلا (قوله) وتعين بخلاف البيع لان السلم يقبل التأجيل فقيل شرطا يتضمن التأخير بخلاف البيع (قول) المتن حالا (٢٨٩) وموجلا أما المتوكل فبالا اتفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فخالف

فيه الائمة الثلاثة لنا انه اذا جاز مؤجلا
ففي الحال أجوز لانه عن الغرر أبعد
(قول) المتن العلم بالاجل أى فلا يصح
بالميسرة خلافا لابن خزيمة ولا بالحصاد
والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا
الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس
على مجيئ المطر وقدم زيد (قول) المتن
فان عين الح شهور العرب واحد ثلاثون
وواحد تسع وعشرون اذا الحجة فانه
تسع وعشرون وخمس وسدس فالسنة
العربية ثلثمائة وأربعة وخمسون وخمس
وسدس يوم وشهور الفرس كل واحد
ثلاثون الا الاخير خمسة وثلاثون وأما
شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع
والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس
ثمانية وعشرون وربيع يوم والسبعة
الباقية احدى وثلاثون فتكون سنتهم
ثلثمائة وخمسة وستين وربيع يوم فاذا صار
الربع أكثر من نصف ربيع في الخامس
فتنصر أيام الخامس تسعة وعشرين

(فليس بسم) قطعا (ولا ينعقد بيعا في الاظهر) لاختلال اللفظ فان لفظ السلم يقتضى الدينية والثاني ينعقد نظرا الى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا بهذه الدراهم فقال بعتك انعقد بيعا) لاسما اعتبارا باللفظ (وقيل سلما) اعتبارا بالمعنى (الثالث) من الامور المشتركة ما تضمنته قوله (المذهب انه اذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح للحملة) أى السلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الاغراض فيما يراد من الامكنة في ذلك (والا) بان لم يكن للحملة مؤنة (فلا) يشترط ما ذكره يتعين موضع العقد للتسليم وان عين غيره تعين والمسئلة فهم انصاف بالاستشرط وعدمه فقيل هما مطلقا وقيل هما في حالين قيل في غير الصالح ومقابله وقيل فيما للحملة مؤنة ومقابله وقيل هما في الصالح ويشترط في غيره وقيل هما فيما للحملة مؤنة ولا يشترط في مقابله وقيل هما فيما ليس للحملة مؤنة ويشترط في مقابله والمفتي به ما تقدم والكلام في السلم المؤجل أما الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم ولو عينا غيره جاز وتعين والمراد بموضع العقد تلك الحملة لا ذلك الموضع بعينه (ويصح) السلم (حالا ومؤجلا) بأن يصرح بهما ويصدق بهما تعريفا السابق (فان أطلق) عن الحال والتأجيل (انعقد حالا) كالتمن في البيع (وقيل لا ينعقد) لان المعتاد في السلم التأجيل فيحمل المطلق عليه ويكون كالوذكر أجلا مجهولا (ويشترط) في المؤجل (العلم بالاجل فان عين شهرا للعرب أو الفرس أو الروم جاز) لانها معلومة مضبوطة (وان أطلق) الشهر (حمل على الهلالى) لانه عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بأن وقع العقد في اثنا عشر والتأجيل بأشهر (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالاهلة وتم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر كي لا يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتفى بالشهر بعده بالاهلة ولا يتم اليوم مما بعدها (والاصح صحة تأجيله بالعيد وجمادى) وريبع (ويحمل على الاول) من العبدین والجمادین والريبعين لتحقيق الاسم به والثاني لا يصح لتردده بين الاول والثاني

٧٣ ل الح وأيام السنة ثلثمائة وستة وستين يوما والمربانية كالر ومبة الافي السمية ويجوز التوقيت بالثيروز والمهرجانات
الاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بصح النصارى وفتير اليهود وهما عيداهما اذا لم يختص بغيرهما
الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذ بالاطلاق بعضهم بخروجهم من مواقيتهم (قوله) ولا يتم اليوم الح أي خلافا للامام حيث قال لو عقد وقد بقي
من صفر لحظة وأجل بثلاثة أشهر فنقص الريعان وجادى حسب الريعان بالاهلة ويضم جادى الى اللحظة من صفر ويكمل من جادى الآخر
يوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنيت اودتوا كسفي بهذه الاشهر فاعربية كوامل قال الراغبى والنسائي تمناء نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول
بانسلاخ جادى انتهى وقوله بانسلاخ جادى أى اذا كان ناقصا كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلا من اليوم الاخير من صفر حل
بزوال اليوم الاخير من جادى واعلم انا اذا ~~اكتفينا~~ بالثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التى من صفر معتبرة أيضا على
الاشهر ولا ينقصها من الشهر الاخير

بأنه يشترط كون المسلم فيه الخ (قوله) وفي المؤجل الخ جالف في ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه فاشترط القدرة فيمنع العقد إلى المحل لما
أصله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجدهم يسلفون في الثمار الستين والثلاث ومن البين (٣٩٠) انقطاعها في هذه المدة وذهب مالك إلى

الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب
على الظن حصوله بمسقة كالعقد
الكثير من الباكورة فهو مجوز عنه
شرعا (قوله) بما سياتي يرجع إلى
قوله ونزع الرافعي (قول) المتن في
الأنظر هذا الخلاف جار ولو كان سبب
الانقطاع بتقصير المسلم البع في الاعطاء
وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبة
أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر
فوجده انقطع في حال الغيبة بعد المحل
(قوله) يتعلق بالذمة أي وكان كافلا
المشتري بالثمن (قوله) ويأتي الخ من
ثم قبل لو قال المؤلف لم يتغير حكم
الانقطاع في الأصح كافي الروضة كان
أولى (قوله) الناشئ بتلك البلدة قيد
بهذا توطئة لقوله الآتي ولو وجد في غير
ذلك البلد (قوله) بثمن غال بحث
الاسنوي أن المراد ارتفاع الأسعار
وهو مع ذلك ثمن مثله والأفلاحيب كمالا
يجب على الغائب (قوله) ولا ينفخ
المسلم قطعا قال الأذري مراده لا ينفخ
قطعا بل يثبت الخيار وإن كان يمنع إيراد
العقد عليه كما مرح هو به انتهى (قوله)
وهناك الماثلة عبارة غير بخلاف
الرويات فإن الغائب عليها التعبد
(قوله) لأن ذلك يعز وجوده وكذا
الثاب إذا اشترط وزنها كذا يعز مع
الذي يعتبر فيها من الصفات العرض
والطول وغير ذلك بخلاف الخشب
لا مكان تحته ثم الثاب يعتبر فيها العذم
الذرع كاللبن (قول) المتن والرمان
وكذا البيض والراغ والبقول (قوله)
مفسدا لما تقدم نقل في شرح الروض
عن السبكي وغيره أن محل ذلك إذا شرط

بأنه يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم * وذلك في السلم الحال
بالعقد وفي المؤجل بحلول الأجل فإن أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء يصح وهذا الشرط
من شروط البيع المذكورة قبل وذكر توطئة لقوله (فإن كان يوجد بيلدا آخر صح) السلم فيه (إن
اعتد نقله للبيع) للقدرة عليه (والا) أي وإن لم يعتد نقله للبيع بأن نقله على ندور أو لم ينقل
أصلاً أو اعتد نقله لغير البيع كالهبة (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل
ذكره الامام وقال لا تغتر مسافة القصر هنا ونزع الرافعي في الاعراض عنها بما سياتي قريبا
(ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله (لم ينفخ في الأنظر) والثاني
ينفخ كالمؤلف أنبيع قبل القبض وأجاب الأول بأن المسلم فيه يتعلق بالذمة (فيتغير المسلم بين فسخه
والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على الفور أو التراخي وجهان في الروضة عن التمه وأشار
إلى تصحيح الثاني من قوله فيها كأصلها فإن أجاز ثم بدله أي أن يفسخ مكن من الفسخ وفيه الواسط حقه
من الفسخ لم يسقط في الأصح (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله
في الأصح) لأنه لم يبي وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقيق العجز في الحال ويأتي مع الخيار
القول بالانفساخ ثم الانقطاع الحقيقي للمسلم فيه الناشئ بتلك البلدة أن يصيبه جاشحة تستأصله ولو وجد
في غير ذلك البلد لكن يفسد بنقله أو لم يوجد الا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا
يبيعونه بثمن غال فيجب تحصيله ويجب نقل المكن نقله عمادون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج
الهابكة أمكنه الرجوع إلى أهله لئلا وجهان نقلهما صاحب التهذيب في آخرين أحدهما الأول
وقال الامام لا اعتبار بمسافة القصر ولا ينفخ السلم قطعا وقبل فيه القولان انتهى (و) يشترط
(كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيما يكال (أو وزن) فيما يوزن (أو عدا) فيما
يعد (أو ذرا) فيما يذرع (ويصح المكيل) أي سلمه (وزنا وعكسه) أي الموزون الذي يتأني
كيله كيلا وهذا بخلاف ما تقدم في الرويات لأن المقصود هنا معرفة القدر وهناك الماثلة بعادة
عهد صلى الله عليه وسلم كما تقدم وحمل الامام إطلاق الأصحاب جواز كيل الموزون على ما يعتد
الكيل في مثله ضابطا حتى لو أسلم في فئات المسك والعنبر ونحوهما كيلا لم يصح لأن القدر ليس بمرتبة
مالية كثيرة والكيل لا يعتد ضابطا فيه وسكت الرافعي على ذلك ثم كراهه يجوز السلم في اللآلئ الصغار
إذا عزم وجودها كيلا أو وزنا قال في الروضة هذا المخالف لما تقدم عن الامام فكأنه اختار هنا
ما تقدم من إطلاق الأصحاب انتهى (ولو أسلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح) لأن
ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسرها
(والقناء) بالثنية وبالذ (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يصح كفي فيها الكيل لأنها
تجافي في المكيال ولا العذ لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العذ والوزن مفسدا لما تقدم بل لا يجوز
السلم في البطيخة والسفرجلة لأنه يحتاج إلى ذكر حجمهما مع وزنها فيورث عزة الوجود (ويصح)
السلم (في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه) بغلط قشوره ورقها بخلاف ما يكثر اختلافه
بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الأغراض في ذلك وهذا استدركه الامام على إطلاق الأصحاب
قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في المذهب هو الذي أطلقه الأصحاب ونص عليه

عن السبكي وغيره أن محل ذلك إذا شرط الوزن لكل واحدة بخلاف ما إذا قال مائة بطيخة وزنها كذا فإنه يصح اتفاقا الشافعي

(قول) المتن وكذا كيلاً أي قياساً على الجبوب (قوله) لكن يشترط الخ الظاهر أن الأول شرطنا هذا أيضاً (قول) المتن أن لم يكن معتاداً زاد الاستنوي ولم يعلم قدر الذي يحويه (قوله) ويلغو شرط ذلك الكيل قال الاستنوي المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكاييل أم تعيين نوع المكيال بالغلبة أو التخصيص فلا بد منه (قوله) لانه يتقطع وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأغنامها أو صوفها أو وبرها أو سمها أو جبنها نص عليه والأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضى الله عنه أن زيد بن سعدة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبغى تمر معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بنى فلان فقال لا يا يهودى لا أبيعك من حائط مسمى إلى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقاً مسماه إلى أجل مسمى وزيد بن سعدة أسلم وشهد المشاهد (٢٩١) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شئ إلا وقد عرقه في وجهه محمد صلى الله عليه وسلم (قوله) خلقه عن الفائدة

كتعيين المكيال أي فيفسد العقد في وجهه ويصح في آخره ويلغو الشرط وهو الأصح (قول) المتن معرفة الأوصاف أي للعاقدين وعبدلن كما سيجيء ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول) المتن التي يختلف بها الغرض لأن القيمة يختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها السلم فيه هو بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ أن شرط السلم فيه أن يكون عما ينضبط بالصفات المذكورة ونبه أيضاً على أنه لا بد من أن يراد في الضابط من الأوصاف التي لا يدل الأصل على عدمها للخروج نحو القوة والكفاية والضعف والامية في العبد وانه يخرج بالتى يختلف بها الغرض نحو التكلم والشكل والسمن في الرقيق (قوله) وينضبط صريح به لانه مستفاد من المذكور قبله وليلا ثم قول المتن الآتى فلا يصح الخ الذي هو نتيجة الشرط المذكور (قول) المتن وذكرها الضمير فيه يرجع إلى قوله ومعرفة الأوصاف (قول) المتن على وجه الخ لأن السلم غرر فلا يجوز إلا فيما يوثق بسلبيه (قوله)

الشافعي (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلاً في الأصح) والثاني لا لتجافيه في المكيال ولا يجوز بالعدد (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العذو والوزن) فيقول مثلاً ألف لينة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن اختيار فلا يعزوا الأمر في وزنه على التقريب قال في الروضة أن الجمع فيه بين العذو والوزن اشترطه الخراسانيون ولم يعتبر العراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي في الأم على أنه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكروا له وعرضه وشأته وانه من طين معروف (ولو عين كيلاً ففسد) السلم (أن لم يكن) ذلك الكيل (معتاداً) كالكوز لانه قد يتلف قبل المحل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعثك ملي هذا الكوز من هذه البصرة فإنه يصح في الأصح لعدم الغرر والسلم الحال كالتوكل أو كالمبيع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كالتوكل (والا) بأن كان الكيل معتاداً (فلا) يفسد السلم (في الأصح) ويلغو شرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض الكيل للتلف والوجهان جاريان في المبيع (ولو أسلم في ثمر قرية صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد يتقطع فلا يحصل منه شئ (أو عظيمة صح في الأصح) لأن ثمرها لا يتقطع غالباً والثاني يقول أن لم يفتشوا بعافسندخلوه عن الفائدة كتعيين المكيال بخلاف ما إذا أفاده كعقلى البصرة فانه مع عقلى بغداد صنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط صحة السلم (معرفة الأوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً) وينضبط بها السلم فيه (وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي إلى عزة الوجود فلا يصح) السلم (فيما لا ينضبط مقصوده كالمختلط المقصود الأركان) التي لا تنضبط (كهريسة ومججون وغالبية) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة كأصلها وفي التحرير ذكر الدهن مع الأولين فقط (وخف) عبارة الرافعي وكذا الخفاف والنعال لاشتمالها على الظهارة والبطانة والحشوا والعبارة تضيق عن الوفاء بذكر أطرافها وانعطافاتها (وترياق مخلوط) فان كان نباتاً واحداً أو حجر اجاز السلم فيه (والاصح صحته في المختلط المنضبط كعتابي وخز) من الثياب الأول مركب من القطن والحريز والثاني من الأبريسم والوبر والصوف وهما مقصودا ركنهما (وجبن واقط) كل منهما فيه مع اللبن المقصود الخ والافطحة من مصالحه (وشهد) بفتح الشين وضمها هو عمل النخل

المختلط لو قال من المختلط الخ كان صواباً ما سيجيء من أن العتابي والخز يجوز السلم فيهما (قوله) عبارة الرافعي يريد أنها أولى من عطف المتن الخ على الهريسة فان قدر العطف على المختلط سهل الأمر (قول) المتن وترياق وكذا الشا والخلوى (قوله) والوبر رأى وذلك هو النوع الرفيع منه (قوله) وهما مقصودا بالتزني لا بالاضافة (قول) المتن وجبن الخ هذا ليس من نوع العتابي لأن المقصود فيها واحد والباقي من مصالحه أو هما وأحد هما خلقه قال الرافعي المختلطات أربع مقاصد أركانه ولا ينضبط كالهريسة الثاني هذا إلا انه ينضبط كالعتابي الثالث ما كان المقصود واحداً وغيره من مصالحه كالجبن الرابع الخلق كالشهد ومن ثم قال الاستنوي ينبغي أن تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتابي وكان ينبغي أن يقدم الشهد على الأربعة أو يؤخره فرع قال الماوردي لا يجوز السلم في الكشاش (قوله) كل منهما قضية هذا أن الاقط فيه منفعة

(قوله) بشمعه خلقة فكان كالمهر (قول) المن ولا فيما الخ مرتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤثر في حيزه الوجود (قوله) واجتماع الخ تبع في ذلك الرأى منه الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لأن الصفات تختلف ولا تضبط (قول) المن وجارية واختاروا كذا الجارية وعصمتها وال... (قوله) (٢٩٢)

* فرع * يصح في الحيوان (قوله) في حديث مسلم وكذا يكون أجم في الذمة وصداقها في ابل الدية ومنع ذلك أصحاب الرأى (قوله) ذكره الضمير فيه يرجع الى قوله كون الخ (قوله) أو محتمل قال الأذرى في النفس من هذا شئ لأن الاحتلام مظنة من العاشرة الى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول) المن وقدره لو قدره بالاشبار والأذرى قضية كلام الرافعي الصفة (قوله) حتى لو شرط كونه الخ الظاهر أن مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص واعلم أن الأذرى قال الظاهر أن المراد بالبلوغ أول أوانه والافان عشرين سنة يقال له محتمل أيضا (قوله) ويعتمد قول العبد ظاهرا لحاقه قبول قول العبد والسيد وان كانا كافرين (قوله) الخماسين هم يابعو الرقيق والدواب والدالون على ذلك من الخمس وهو الضرب باليد على الكف (قوله) مع سعتها قال في الخادم شدة سواد العين مع شدة يابضها (قوله) وفي الابل اشترط الماوردي في الابل والخيل ذكر التعدي قول مروج أو مشرف (قوله) من نتاج بني فلان الخ قال الأذرى والصنف كالارحسية والمهرية والتنوع كالجناني والعرب انتهى والمهرية نسبة الى مهرة قبيلة من العرب والارحسية نسبة الى أرحب قبيلة من همدان (قوله) وفي الطير الخ لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والهزال ومصيبه والطري والمسلح

بشمعه خلقة (وخل تمر أو زبيب) وهو يحصل من اختلاطهما بالماء ومقابل الاصم في السبعة بنى الانضباط فيها قائل كل من الماء والشع والخ الحرير وغيره يقل ويكثر (الخنز) أى لا يصح السلم فيه (في الاصم عند الاكثرين) لأن لحمه يقل ويكثر وتأثير النار فيه غير منضبط والاصم عند الامام ومن تبعه الصحة لأن الملح من مصالحه ومستهلك فيه وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كحكم الصيد بموضع العزة) أى بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تنفاه الوفاق بتسلمه (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كالؤلؤ الكبار والبواقيت) لأنه لا بد فهما من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما ذكرهما من هذه الاوصاف نادر واحترز بالبكار عن الصغار وقد تقدمت وهى ما يطلب للتداوى والكبار ما يطلب للترين (وجارية وأختها أو ولدها) لأن اجتماعهما بالصفات المشروطة فيهما نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لأنه ثبت في الذمة قرضا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا فقيس عليه السلم في الابل وغيرهما من الحيوان (في شرط في الرقيق ذكر (نوعه كتركى) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاطهر (و) ذكر (لونه كايض) وأسود ويصف يابضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكورته أو أنوثته وسنه) كبن ست أو سبع أو محتمل (وقد طولا وقصرا) وربعة (وكله على التقريب) وفي الروضة كاصلها والمحرر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لندوره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا في السن ان كان بالغوا والاقول سيده ان ولد في الاسلام والاقول الخماسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والخاع هو أن يعالج جفون العينين سوادا كالحل من غير احتمال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم الوجه أى استدارته (في الاصم) لتسامح الناس باهما لهما وان قال الثاني انها مقصودة لا يورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحه في الاصم ويجب ذكر الشابة والبكارة في الاصم (و) يشترط (في الابل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والخيول الذكورة والانثى والسن واللون والتنوع) أى ذكر هذه الامور في قول في النوع من تناسلها فان اختلفت تاجهم اشترط التعيين في الاطهر وبين النوع أيضا بالاضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير) النوع والصغر وكبر الجثة) أى أحدهما في الوسيط وغيره واللون أى ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره أيها (و) يشترط (في اللحم) أن يقول (لحم بقر) عراب أو جواميس (أو ضأن أو معزذ كخصي رضيع معلوف أو ضدها) أى أنتى فحل فطيم راع والرضيع والفطيم من الصغير أما الكبير فنه الجذع والثنى فيذكر أحدهما ولا يكتفى في المعلوف العلف مرة أو مرات بل لا بد أن يتهى الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام (من نخذ) بالجمم الذال (أو كف أو جنب) أو غيرها وفي كتب العراقيين من سمين أو هزيل (ويقبل غظه على العادة) فان شرط نزعها الشرط ولم يجب قبول العظم ولا فرق في جواز السلم

(قول) المن وكبر الجثة كان يقول كبير الجثة أو صغيرها (قوله) من سمين أو هزيل ويذكر في لحم المصيد ما يذكر في غيره الا كونه حيا أو معلوما أو ضدهما نعم بين المصيد بماذا

(قوله) والبلد لو عين نسج رجل معين بطل الا أن يكون للتعريف (قول) المتن والصفاقة من الصفق وهو الضرب (قول) المتن والرقعة هو بوافق ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والريق خلاف الغليظ (قوله) المراد الخ غرضه من هذا ان طائفة قالوه لانه مجتزأ بحث من المؤلف وأصله (قوله) وفرق المانعون الخ هذا يفيد ان المقصور اذا كان فيه دواء يمنع أقول خصوصا اذا كان يغلى على النار كما هو موجود ببلادنا بل وفي البعلبكي فيما بلغني (٢٩٣) فان تأسير النار وأخذها من قواء غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول

بالشام مثل ذلك فيما يظهر (قوله) في القص الخ في البهجة يمتنع في الملبوس قال شارحها شيخنا رحمه الله مغسولا كان أو جديدا لانه لا ينضبط فأشبهه الجلباب والخفاف المطبقة والقلائس والثياب المنقوشة صرح بذلك الصميري انتهى وقوله الجلباب يؤخذ منه ان السلم في الكبيرة المضربة لا يصح (قول) المتن وعقته قال الاسنوي بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى وفي شرح المنهج يضم العين (قول) المتن والحنطة وسائر الجبوب الخ قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذرون اللون ولا صغرا الجلبات وهي عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعي والاصحاب فليست به لهما (قول) المتن والحدائث قال الاسنوي ولا بد من بيان مرعاه ووقته ورقته (قوله) سكت عن الصحيح الخ قال الاسنوي قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الجص والزجاج والاواني وكذا الآجر في الأصم (قول) المتن والانه الخ هو جار في الاكارع ويشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الأيدي أو الارجل (قول) المتن في رؤس الحيوان مثلها الاكارع (قول) المتن معمولة وكذا غيرها الآتي لا بد في البطلان أن يكون معمولا ولكنه استغنى عن شرطه بالمثل وأشار الى ذلك بقوله الآتي وفيما صاب منها في قالب (قوله) ويقال فيه طست أي بإبدال

في العم بين الطرى والتديد والمخ وغيره (و) يشترط (في الثياب الجنس) أي ذكره كقطن أو كان وفي الروضة كأصلها والنوع والبلد الذي ينسج فيه ان اختلف الغرض وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس أيضا (والطول والعرض والغلظ والذقة) هما بالنسبة الى الغزل (والصفاقة والرقعة) وهما بالنسبة الى التسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل متقابلين بعد الأولين معهما (ومطامته) أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على انحام) دون المقصور لان القصر صفة زائدة (ويجوز) السلم (في المقصور وما صبغ غزله قبل التسج) كالبرود والاقيس صحت في المصبوغ بعده قلت الاصم منه وبه قطع الجمهور والله أعلم المراد بذلك ما في الروضة كأصلها ان طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الرافي ووجهه بشيئين أحدهما ان الصبغ عين برأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني انه يمتنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذكره ان الجواز القياس ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل التسج أيضا وفي الغزل المصبوغ انتهى وفرق المانعون بأن الصبغ بعد التسج يستد الفرج فلا تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله (فرع) قال الصميري يجوز السلم في القص والسراويلات اذا ضبطت طولها وعرضها وسعة وضيقها (و) يشترط (في الثمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كعقلى أو برقى (وبلده) كبغدادى أو بصرى (وصغرا الجلبات وكبرها) أي أحدهما (وعقته وحدائثه) أي أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه وفي الرطب يشترط ماذ غير الأخيرين (والحنطة والشعير وسائر الجبوب كالقمح) في شروطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن يقول (جبلى أو بلدى صمى أو خرنقى أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدائث) لانه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمشوى) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعذر الضبط (ولا يضرب تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصفى بها وفي جوازه في المصفى بالنار وفي السكر والقانذ والدبس واللأبالهمز من غير متوجهان سكت عن الصحيح منهما في الروضة وصح في تعحيح التنبيه الجواز في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بماذ كغير العسل وهو أولى ومشله السمن (والاطهر منه) أي السلم (في رؤس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن يكون متفقا من الشعر والصوف موزونة قياسا على اللحم بعظمه وفرق الأول بأن عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الاعضاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كبرمة معمولة) وهي القدر (وجلد وكوز وطس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وقسم ومثارة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء أي دست (ونحوها) كالحب لتعذر الضبط في ذلك واختلاف الجلب بتفاوت أجزائه ذقة وغلظا واختلاف غيره بالتفاوت بين أعلاه وأسفله مثلا والعجل في البرمة من البرام خفها ونحوه (ويصح) السلم (في الاسطال المربعة وفيما صاب منها) أي المذكورات أي من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام

٧٤ ل الج السين الثانية (قوله) والطنجير يعجمى معرب (قوله) لتعذر الضبط أي ولندرة اجتماع الورن مع صفاتها المتغيرة (قوله) من البرام عبارة الاسنوي والجمع برام قاله الجوهري (قول) المتن المربعة أي لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس وقوله وفيما صاب الخ أي لانه يمكن ان يزن مقدار او يذيسه ويصبه في قالب معروف مربع أو غيره وحينئذ فالضبط يمكن

والقديم (قوله) الجديده الضمير فيه راجع الى قوله بالمثل (قوله) فان جعلها الخ قال الاستوى امان الخفاء الصفات اول الغرابة الالفاظ المستعملة فيها * تنم * ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضي الله عنه يجب الوسط (قوله) وهو عدلان حاصل ما في شرح الروض نقلا عن أبي على السنجي ان المراد بذلك ان يوجد أبا في الغالب من يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهم ما قد يموتان (قوله) ان تعرف في نفسها الخ يعني أن تكون في نفسها معروفة ليمكن الضبط بها فخرج صفات ما لا يضبط كالعاجين

وعبارة الروضة وأصلها عقب ذكر المتعنتات من البرمة وما بعدها ويجوز السلم فيما يصب منها في القالب لانه لا يختلف وفي الاسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الأصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلما مؤجلا أو حالا وقيل يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على الصحيح (ولا يشترط ذكر الجردة والرداءة) فيما سلم فيه (في الأصح ويجعل مطلقه) عنهما (على الجيد) للعرف والثاني يشترط ذكر أحدهما لأن القيمة والاغراض تختلفهما فيفضي تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالمثل المذكور وينزل الجديده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداءة العيب لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداءة النوع صح لانضباطه وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وان شرط الاجود لم يصح العقد لان أقصاه غير معلوم وان شرط الارداء صح العقد وقيل ما يأتي به منه (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقد فان جعلها أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أي معرفته (في الأصح) ليرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الأصح لا يشترط معرفة غيرهما ولا تكرار في الشرط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لأن المراد بمعرفتها هنا ان تعرف في نفسها بالضبط بها كما تقدم * (فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه) * كالشعير من القمح (و) غير (نوعه) كالتمر البرقي عن العقلي لأن الأول اعتياض عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدليله والثاني يشبه الاعتياض عنه (وقبل يجوز في نوعه ولا يجب قبوله) كما في اختلاف الصفة المراد في قوله (ويجوز ارد آمن الشروط) أي دفعة (ولا يجب) قبوله (ويجوز أجود) من الشروط (ويجب قبوله في الأصح) والثاني لا يجب لما فيه من المنفعة ويجب تسليم الحنطة ونحوها نقيية من الزوان والمد والتراب فان كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم كيلا جاز أو وزنا لم يجوز ما أسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وبالعكس ويجب تسليم التمر جافا والرطب صحيفا (ولو أحضره) أي المسلم فيه المؤجل (قبل محله) بكسر الخاء أي وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحح بان كان حيوانا) فيحتاج الى علف (أو) كان الوقت (وقت غارة) أي نهب فيخشى ضياعه (لم يجبر) على قبوله للماد وكذا لو كان ثمرة أو لحما يريد أكلهما عند المحل طريا (والا) أي وان لم يكن له غرض صحح في الامتناع (فان كان للوذي غرض صحح) في التججيل (كفل ثرهن) أو ضمان (أجبر) المسلم على القبول (وكذا) يجبر عليه (لمجرد غرض البراءة) أي براءة ذمة المسلم اليه (في الاظهر) والثاني لا يجبر لما في التججيل من المنفعة ولو تقابل غرضا هما قدم جانب المستحق كما يؤخذ من صدر الكلام هنا ولو أحضر في السلم الحال المسلم فيه لغرض سوى البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرض البراءة أجبر على القبول أو البراءة

والقديم (قوله) الجديده الضمير فيه راجع الى قوله بالمثل (قوله) فان جعلها الخ قال الاستوى امان الخفاء الصفات اول الغرابة الالفاظ المستعملة فيها * تنم * ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضي الله عنه يجب الوسط (قوله) وهو عدلان حاصل ما في شرح الروض نقلا عن أبي على السنجي ان المراد بذلك ان يوجد أبا في الغالب من يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهم ما قد يموتان (قوله) ان تعرف في نفسها الخ يعني أن تكون في نفسها معروفة ليمكن الضبط بها فخرج صفات ما لا يضبط كالعاجين

المتن باقي الاحسن كأن وقوله غارة الاقصع اغارة (قول) المتأجب لان امتناعه من قبوله تعنت ومن الاغراض خوف (حيث انقطع الجنس عند الحلول) (قول) المتأان كان لنقله مؤنة مثله لو كانت القيمة في موضع الطلب أعلى وكذا يقال في الذي لا مؤنة له الآتي في كلام الشارح (قوله) والثاني الخ أي لا ذلك ليس تعريضا حقيقيا حتى لو اجتمعا في محل التسليم وجبر ذ القصة وأخذ المسلم فيه (قول) المن لم يجبر ان كان لنقله مؤنة قال السبكي رحمه الله ولو بذل له المؤنة لم يجبر أيضا لانه كالاغتياض انتهى وفي شرح المنهج ما قد يخالفه فليحذر

(فصل الاقراض الخ) الاقراض مصدر اقترض فهو اقترض من القرض لان المعنى على الاعطاء والقرض مصدر اقترض واسم الشيء المقرض ومنه من ذا الذي يقرض الله قرضاً (٢٩٥) والاتقال اقراضاً نعم مسمى هذا الباب اقراضاً لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل

الندب حديث من نفس عن مؤمن كربة الى آخره وقال ابن عمر الصدقة يكتب أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجره مادام عند المقرض (قول) المتن أو أخذه بمثله أي اذا قلنا بضم القرض بالمثل والافضل نظر (قول) المتن على أن ير بدله لو اختلفا في ذلك البديل في هذا كان القول قول المخاطب وهو الآخذ (قوله) وكان إسقاطه هنا الخ لواقترع على قوله خذ واصرفه في حوائجك فقضية كلام الراعي المذكور أنه لا يكفي وحكي في ذلك وجهين في المطلب (قوله) فيأتي مثله هنا أي في قول المتن السابق خذ بمثله (قوله) والثاني قال الخ أي ليس سبيله سبيل المعاوضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقاءه وعدم اشتراط قبض الربوي في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول) المتن الاجارية الخ قال الاسنوي يؤخذ منه حل قرض الخشي للرجل لان المانع لم يتحقق ثم ان أخبر بانوته بعد ذلك انجبه بقاء العقد وان اتفقت أنوته بغير اخباره انجبه فسادة أقول هو غفلة عن كون الخشي لا يصح السلم فيه (قول) المتن للمقرض أي ولو كان صغيراً لا يمكن وطؤه كما هو قضية اطلاقهم (قوله) فيمتنع الوطء وذلك لان المراد التصرف المزبل للملك كما سيأتي (قول) المتن وما لا يسلم فيه الخ قال في التبيين من أمثلة ذلك الجواهر والخنطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية واختها والشاة وولدها فمتنع وكذا العقار ويفيد انه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معنا (قوله) والزمان المراد الزمن الحال

وحيث ثبت الاجبار فاصراً على الامتناع أخذه الحاكم له (ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بغضها أي مكانه المتعين بالشرط أو العقد وطالبه بالمسلم فيه (لم يلزمه الاداء ان كان اقله) من موضع التسليم (مؤنة ولا يطالبه بقيمته لحيولة على الفسخ) لان الاعراض عنه متع كاتعمد والثاني يطالبه للحيولة بينه وبين حقه وعلى الأول للسلم الفسخ واسترداده أس المال كالمواقف المسلم فيه وان لم يكن لنقله مؤنة لزمه ادائه (واذا امتنع) المسلم (من قبوله هناك) أي في غير مكان التسليم وقد أحضر فيه (لم يجبر) على قبوله (ان كان لنقله) الى مكان التسليم (مؤنة أو كان الموضع) المحض فيه (مخوفاً والا) أي وان لم يكن لنقله مؤنة ولا كان الموضع مخوفاً (فلا يصح اجباره) على قبوله لتحصل براءة الذمة والخلاف مبني على الخلاف السابق في التججيل قبل الحلول لقرض البراءة ولو اتفق كون رأس مال السلم على صفة السلم فيه فأحضره وجب قبوله في الاصح

(فصل الاقراض) وهو تمليك الشيء على أن يرد بدله (مندوب) أي مستحب لان فيه اعادة على كشف كربة ويتحقق بعاقده ومعقود عليه وصيغة كغيره وترجمه كأصله بالفصل دون الباب لشبه المقرض بالمسلم فيه في الثبوت في الذمة (وصيغته أقرضتك أو أسلفتك) هذا (أخذه بمثله أو ملكته على أن يرد بدله) أو خذ واصرفه في حوائجك وردد بدله كذا في الروضة كأصلها وكان إسقاطه هنا للاستغناء عن واصرفه في حوائجك وتقدم في البيع أن خذ بمثل كناية فيه فيأتي مثله هنا فيحتاج الى التبعة (ويشترط قبوله) أي الاقراض (في الاصح) كالبيع والثاني قال هو باحة اتلاف على شرط الضمان فلا يستدعي القبول (و) يشترط (في المقرض) بكسر الراء زيادة على ما تقدم في البيع أن شرط العاقد الرشد الشامل للمقرض والمقرض (أهلية التبرع) لان في الاقراض تبرعاً فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة (ويجوز اقراض ما يسلم فيه) من حيوان وغيره (الاجارية التي تحل للمقرض) فلا يجوز اقراضها له (في الاظهر) بناء على الاظهر الآتي ان المقرض يملك بالقبض لانه بما يطؤها ثم يسترددها المقرض فيكون في معنى اعادة الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك بالقبض فيمتنع الوطء (وما لا يسلم فيه لا يجوز اقراضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي قرض الخبز وجهان كالسلم فيه أحدهما في التهذيب المنع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للصاحبة والمباقي الناس عليه وعلى الجواز رد مثله وزنا أن أوجبنا في المتقوم رد المثل وان أوجبنا القيمة وجبت هنا (ويرد المثل في المثل) وسيأتي في الغصب انه ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) يرد (المثل صورة) وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرًا وردد باعياً وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) رد (القيمة) كما لو ألتف متقوماً وتعتبر قيمة يوم القبض ان قلنا يملك المقرض به وان قلنا يملك بالتصرف فيعتبر قيمته أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض واذا اختلفا في قدر القيمة أو صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه (ولو نظر) المقرض (به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض والنقل) من محله الى غيره (مؤنة طالبه بقيمة بلداء قراض) يوم المطالبة وليس له مطالبة بالمثل واذا أخذ القيمة وعاد الى بلد

في هذا الباب وهو كذلك (قوله) بكرًا هو التي من الابل كالغلام في الأدعي والرابعى ما دخل في السابعة والا فالقرض لا تأجيل فيه فلا يتصور احضاره قبل المحل

لو أسقط الاجل لم يسقط قال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال ومأثله الاصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لمخالفته ظاهرا والآيات والسنة ولأن خلفه كذب وهو من خصال المنافقين وكذا الخلف (قوله) ويلغو الشرط كحال عدم القرض (قوله) كاللهوب زاد الاسنوي وأولى نظرا للعوض ووجه القول الآتي بأن القرض ليس شبرع محض لكان العوض ولا هو حاريا على حقيقة المعاوضات بدليل الرجوع فيه مادام باقيا وعدم اشتراط القبض في الربوي (قوله) بمعنى الخلو تصرف تصرفا لا يزيل الملك كالأجارة لم يصح ذلك على هذا القول (قول) المتن في الاصحح علل ذلك بأن له الرجوع الى بدله لو تلف فالرجوع الى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة بالبدل الا عند الفوات وهو ظاهر لأن الدعوى بالبدل غير ملزمة لعدم المتعدي عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن ملكه ثم عاد فهل له الرجوع في عينه أو بدله وجهان والتجبة الأولى وبه جزم العمري (قوله) بناء على القول الأول

الاقراض فهل له ردّها ومطالبة بالمثل وهل للقترض المطالبة بشرة المبيع لا كإبراءه في خطه مهيما عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض في ردّه لا كإبراءه كالقصد له مطالبته به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسلم فيه (ولا يجوز) القرض في القرض وغيره (بشرط ردّه عن مكر أو ردّه (زيادة) أو ردّه الجيد عن الردي ويفسد بذلك العقد (فالردّه كذا بلا شرط غش) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة قال المحاملي وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض ان يردّه أجمعا أخذ الحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للقرض أحد ذلك (ولو شرط مكررا عن صحيح أو ان يقرضه غيره) أي شيئا آخر (لغا الشرط) أي لا يعتبر (والاصح انه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لأن ما شرط فيه على خلاف قضيته (ولو شرط أجلا فهو كشرط مكررا عن صحيح ان لم يكن للقرض غرض) فلا يعتبر الاجل ويصح العقد (وان كان) للقرض غرض (كمن نهب فكشرط صحيح عن مكر في الاصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للقرض (شرط رهن وكفيل) واشهاد لانها توثيقات لا منافع زائدة فله اذا لم يوف القرض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع من غير شرط كما سيأتي (ويملك القرض) أي الشيء المقرض (بالتبض) كاللهوب (وفي قول) يملك (بالتصرف) أي المزيل للملك بمعنى انه تبين به الملك قبله (وله) أي للقرض (الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الاصح) بناء على القول الأول وجزمنا بناء على الثاني ومقابل الاصح ان للقترض أن يردّ بدله ولو رده بعينه لم يفسد القرض قبوله قطعاً

*** (كتاب الرهن) ***

يتحقق بعاقبة ومعتود عليه وصيغة ويدأها فقال (لا يصح الا بايجاب وقبول) أي بشرطهما الاعتبار في البيع وفي المعاوضة والاستيجاب مع الايجاب كقوله ارهن عدى فقال رهنه عندك الخلاف في البيع (فان شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتن به) أي بالرهون عند تراحم الغرماء (أو مصلحة للعقد كالاشهاد) به (أو مالا غرض فيه) كان لا يأكل العبد المرهون الا كذا (صح العقد) ولغا الشرط الاخير (وان شرط ما يضر المرتن) وينفع الراهن كان لا يساع عند المحل (بطل الرهن) لا خلال الشرط بالغرض منه (وان نفخ) الشرط (المرتن وضرّ الراهن كشرط منفعة) أي المرهون أو زوائده (للمرتن بطل الشرط) وكذا الرهن في الاظهر (لما فيه من تغيير قضية العقد والثاني يقول الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط (ولو شرط ان يحدث روائده) كثمار الشجر وتناح الشياه (مرهونة فالأظهر بفساد الشرط) لانها مجهولة معدومة والثاني يسمح في ذلك (والأظهر انه متى فسد) الشرط المذكور (فسد العقد) يعني انه يفسد بفساد الشرط لما تقدم فيه

يريد ان الوجهين مفرعان على القول الأول (قوله) ومقابل الاصح الخ أي كسائر الديون * (كتاب الرهن) * (قوله) كان لا يساع مثله ان بشرط بيعه بأكثر من ثمن المثل أو بعد مدة من الخلول (قوله) يقول الخ أي فكان كتنظيمه من القرض والعق (قوله) والثاني يسمح الخ علل بأن الرهن انما لم يسر الى الزوائد لضعفه فجاء تقوية بالشرط ليسرى اليها وخرج بالزوائد كسابه وهي باطلة قطعاً

(قول) المتن فلا يرهن وجهه منه من الرهن في غير هذه الحالة كون الراهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتهاه أيضا انه لا يفرض ولا يبيع الاحمال مقبوض قبل التسليم فلا ارتهاه ان أقول قد سلف ان القاضى يفرض فينبغي أن يجوز له الارتهاه بل يجب من غير اشتراط توقف على الحالة المذكورة في المناهج فليشأمل (قوله) وهو يساوى مائتين أى قد امكننا ان يبيع أن يفهم فليشأمل (قوله) لانه غير مقدور عليه ايضا حقه قول غيره لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقبض (٢٩٧) المرتهن له هنا لا يصادف ما يتناوله العقد لانه فرع عن أخذ المالك له واذا أخذه

خرج عن أن يكون ديناً وقوله ولا يصح رهن المنفعة أخرى عنه عن حكاية الثاني لانه لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب وأما الحكم على بدل المهرهون بالرهنية في حالة ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي ان يرد على المؤلف (قوله) والثاني يصح أى بشرط ان يكون الدين على ملىء (قوله) بتسليم كله كفى البيع (قوله) وبأن عينه يحتمل حينئذ عدم اشتراط تحويله ويحتمل خلافه لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقد قالوا في رهن الدين ممن هو عليه اذا قلنا بجهته لا بد من قبض حقيقى نظر لذلك وقد يؤيد الاول بأن العين اذا كانت في يد شخص ثم ارتهاه كفى مضى الزمن كما سياتى (قوله) ويصح الى آخره أى لان الملك لم يزل بالرهن (قوله) يباع أى لان التفريق منهى عنه وقد التزم بالرهن بيع الائم فجعل ملتزماً له من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول) المتن وحدها أى بصفة كونها حاضنة أعنى مصاحبة للولد اذ لو كان كبيراً فليس هناك سوى مجرد المصاحبة وانما قومت بصفة الحضانة لا هارهنه كذلك فلو حدث الولد بعد الرهن قومت بصفة الحضانة (قوله) والثاني يقوم الولد وحده انظر هل يعتبر أن يكون بصفة كونه محضوناً كى تريد قيمته الظاهر نعم كالمو كان هو المهرهون

(وشرط العاقد) من راهن أو مرتهن (كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرتهن لهما الا للضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهاه في هاتين الحالتين دون غيرهما سواء كان أباً أم حذاً أم وصياً أم حاكماً أم أمينة مثلهما للضرورة أن يرهن على ما يقتضى الحاجة النفقة أو الكسوة ليو فى مما ينتظر من حلول دين أو نفاق متاع كاسد وان يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً للضرورة ونهب مثلهما لا غبطة أن يرهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة تسديته وهو يساوى مائتين وان يرتهن على ثمن ما يبيعه نسيته بغبطة كما سياتى في باب الحجر (وشرط الرهن) أى المهرهون (كونه عينا فى الاصح) فلا يصح رهن الدين لانه غير مقدور على تسليمه والثاني يصح رهنه تنزيلاً له منزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كان رهن سكنى داره مدة لان المنفعة تتلف فلا يحصل بها استئثار (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله قال فى الروضة فان كان مما لا يتقل خلى الراهن بين المرتهن وبينه وان كان مما يتقل لم يحصل قبضه الا بالنقل ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان أذن قبض وان امتنع فان رضى المرتهن بكونه في يد الشريك جاز وبأن عينه فى القبض وان تشاركه عاقد الحاكم عدلا يكون في يده لهما (و) يصح رهن (الائم) من الاماء (دون ولدها) الصغير (وعكسه) أى رهنه دونهما (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المهرهون (بياعان) مع احذر من التفريق بينهما اللهم عنه (ويوزع الثمن) عليهما على ما سياتى فى قوله (والاصح) أى فى صورة رهن الام (ان تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالراى) على قيمتها (قيمتها) والثاني يقوم الولد وحده أيضاً وتجمع القيمتان ثم على الوجهين تنسب قيمة الام الى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم وقيمتها مع الولد مائة وخمسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة بالاثلاث فيعلق حق المرتهن بثلاثي الثمن واذا قيل قيمتهما مائة وعشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة بالاسداس فتعلق حق المرتهن بخمسة أسداس الثمن ويقاس على ذلك جميعه صورة رهن الولد فيقال يقوم وحده ثم مع الام أو تقوم الام وحدها أيضاً وتجمع القيمتان ثم تنسب قيمة الولد الى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة فى المثال المذكور يعلق حق المرتهن بثلاثي الثمن أو بسدسه (ورهن الجاني والمرتد كيجهما) وتقدم فى البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته قصاص فى الاظهر فهما وبيع المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مترع عليه فى الرد بالعيب وعلى العفة فى الجاني الاول لا يكون بالرهن محتاراً للفداء عند الاكثرين على خلاف الاصح فى البيع المتقدم لان محل الجناية باقى فى الرهن بخلاف البيع (ورهن المدبر) أى المعلق حرته بموت السيد (ومعلق العتق بصفة يمكن سبقها لحلول الدين باطل على المذهب) لما فيه من الغرر والقول الثانى هو صحيح لان الاصل استقرار الرق والطريق الثالث القطع بالبطلان فى كل من المستثنين ولا تنقيد الاولى

٧٥ ل الج (قوله) فيعلق الخ أى سواء كان تمها مثل القيمتين أو رائداً أو ناقصاً قاله الاسنوى ونسبه ليعى كلام الشرحين والروضة (قوله) يقوم وحده أى بصفة كونه محضوناً (قول) المتن كيجهما قضية التشبيه جريان الطرق الثلاث التى فى بيع الجاني هنا والذى فى الشرحين والروضة ترتيب الخلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان صح قهولان والفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتهن فأولى ان تمنعه فى الاستدعاء (قوله) بخلاف المتعلق الخ بحث السبكي أن يكون كعلق العتق بصفة وأجيب بأن الغالب العفو

(قوله) صم الرهن جزما مثل الرولى عن والده تقيد ذلك بما اذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها والا فلا يصح (قوله) وقاعه المالك يجب عليه الخ محل الوجوب اذا خيف فسادة قبل الحلول والافياع رطباً (قول) المتن أو شرط الخ رجباً يقال على هذا هو شرط عكاف مقتضى العقد دليل الحكم بطلان العقد عند الاطلاق كما سيأتى (قوله) عند الاشراف قضيته انه لو شرط في هذه الصورة بيعه الآن فسده وهو ظاهر (قوله) كما شرط أى فلا يتوقف على انشاء رهن (قوله) ويبيع أيضاً في الصورتين الاولتين الخ عبارة الرافعى ثم البيع في الدين أو قضي من موضع آخر والبيع وجعل الثمن رهنا انتهى والبيع الاول لوفاء حق المرتهن والثانى له ما فلو تركه المرتهن حتى فسده قال في التهذيب ان كان الرهن أدن له في البيع ضمن والا فلا قال الرافعى ويجوز أن يقال عليه رفع الامر الى القاضي لبيعه قال (٢٩٨) التوى هذا الاحتمال قوى أو متعين

بكون الدين مؤجلاً كما أطلقوها فام لا تسلم مع كونه حالاً من الغرر بموت السيد فجاء ولو كان في الثانية الدين حالاً أو يتيقن حلوله قبل وجود الصفة صم الرهن جزماً ولو تيقن وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزماً (ولو رهن ما يسرع فسادة فان أمكن تخفيفه كرتب) وعنب (فعل) وصم الرهن وقاعه المالك يجب عليه مؤته قال ابن الرفعة (والا) أى وان لم يمكن تخفيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل محل قبل فسادة أو) بعد فسادة لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهنا صم) الرهن في الصور الثلاث (ويبيع) المرهون في الصورة الاخيرة وجوباً (عند خوف فسادة ويصم) يكون ثمنه رهناً كما شرط ويبيع أيضاً في الصورتين الاولتين ويجعل ثمنه رهناً مكانه كما في الروضة وأصلها (وان شرط منع بيعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن للمنافاة الشرط لمقصود التوثيق (وان أطلق) فلم يشرط البيع ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لانه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند تعرضه للفساد لان الظاهر انه لا يقصد افساد ماله وفي الشرح الكبير ان الاول أصح عند العراقيين وميل من سواهم الى الثاني وفي الشرح الصغير انه الاظهر عند الاكثرين وفي الروضة ان الرافعى يرجح في المحرر الاول (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبيل) حلول (الاجل صم) الرهن المطلق (في الاظهر) لان الاصل عدم فسادة الى الحلول والثاني يجعل جهل الفساد كله (وان رهن ما لا يسرع فسادة فطرأ ما عرضه للفساد) قبل حلول الاجل (كخطة ابنت) وتعدر تخفيفها (لم ينفسخ الرهن بحال) ولو طرأ ذلك قبل قبض المرهون ففي انفساخ الرهن وجهان أرجهما في الروضة انه لا ينفسخ واد لم ينفسخ في الصورتين يساع ويجعل ثمنه رهناً مكانه وفي الروضة يجبر الرهن على بيعه حفظاً للوثيقة (ويجوز أن يستعير شيئاً برهنه) بدينه (وهو) أى عقد الاستعارة بعد الرهن (في قول عارية) أى باق عليها لم يخرج عنها من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يساع فيه كما سيأتى (والاظهر انه ضمان دين في رقة ذلك الشيء في شرط) على هذا (ذ كرجس الدين وقدره وصفته) ومنها الحلول والتأجيل (وكذا المرهون عنده في الاصح) لاختلاف الاغراض بذلك ولا يشترط واحد مما ذكر على قول العارية واذا عين شيئاً من ذلك لم تجز مخالفته على القولين نعم لو عين قدر افره صمادونه جاز قال في الروضة واذا قلنا عارية فله أن يرهن عند الاطلاق بأى جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التهمة لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لان فيه ضرراً

قال السبكي الذي فهمته ان هذا الاحتمال على قول البغوى والا فلا ضمن فان كان كذلك فيجب فرضه عند تعدر مراجعة الرهن (قوله) والثاني يصح قال السبكي لم يصح القاضي أبو الطيب شيئاً من الوجهين ولى به أسوة لان ما أخذهما محتاجاً ب (قوله) والثاني يجعل جهل الفساد كله أى لان جهل الفساد يوجب جهل امكان البيع عند الحل (قول) المتن بحال أى سواء شرط فعل ذلك على تقدير عروض مثل هذا أم لا (قوله) للوثيقة تتمة * ولو توافق المتراهنان فيما لا ينسارع اليه الفساد على نقل الوثيقة من عين الى عين من غير رفع العقد فوجهان أصحهما يلغو ولو أريد بذلك فسخ الاول وانشاء الثاني قال الارغاني يصح قاله السبكي (قول) المتن ويجوز ان يستعير شيئاً الخ قال الاستوى ولو كل ذلك دراهم ودنانير فالتجبه الجواز وان منعنا عاريتهما لغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المدينون ارهن عبدك بدين من فلان ففعل صم ويصح أيضاً أن يرهنه بدين الغير بلاذن (قول) المتن وهو في قول عارية لانه قبض مال الغير لا يتنفع به

نوع انتفاع ووجه الاظهر الآتي ان العارية ينتفع بها مع بقاء عيها والا انتفاع هنا بالبيع في الدين ثم اننا قد رأينا الرهن لازم بالقبض فانه مع براءة ذمة المالك فلا محل له غير الضمان في رقة ما أعطاه كولو أد لعبد في ضمان دين غيره فانه يصح وتكون ذمة المالك فارغة فكذلك ان يلزم دين الغير في ذمة مملوكه وجب أن يملك التزام ذلك في رقبته لان كلاً محل تصرفه أى ويقدر في هذا كونه لا يقدر على اجبار عبده على الضمان في ذمته قال الامام وليس القولان في التعمض عارية أو ضماناً بل في الغلب منهما (قول) المتن في الاصح وجهه مقابله ضعف اختلاف الغرض في المرهون عنده

(قوله) لأنه لم يسقط الحق أى فلا يصح (٣٩٩) رجوع الضامن والحق باق في ذمة الاصيل (قوله) ولائى على المرتن

أى لانه أمسكه رهنا لا عارية (قول)
المتن وله قبل القبض الخ أى لانه كالرجوع
في مثل ذلك ثانيا للديون ولا لزوم في
حقه فأولى ان لا يلزم في حق غيره (قول)
المتن ورجع المالك وذلك لان المالك لو
رهن على دين نفسه لرجع فهذا أولى
(قوله) من جهة الراهن أى ولو كان
موسرا وامتع من الاعطاء كما لا يمنع يسار
الاصيل مطابقة الضامن (قوله) أو
بأقل لو كان النقص هذا قدرا يتسامح
الناس به يرجع تمام القيمة خلاف
ما سلف على قول الضمان

(فصل شرط المهرهون به) (قوله)
احتري بقوله ثانيا كذا خرج به أيضا
ما جرى سبب وجوبه ولم يجب كنفقة
الزوجة في الغد (قوله) لانتفاء الامر
الخ أى فمكان كالثمن في زمن الخيار
(قول) المتن وبالدين هو متعلق بالمصدر
بعده وسقو ذلك كونه ظرفا على
ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع
من ذلك جماعة من النخاة لتكون المصدر
مقدرا بأن والفعل والموصول الحرفي
لا يتقدم معمول صلت عليه (قول) المتن
ولا يجوز الخ ظاهره ولو كان ذلك قبل
القبض وانه لا فرق بين المشروط في بيع
وغيره والمستعار وغيره وان أدن المعبر
بعد قبض المرتن فليتأمل * فرع * لو
رهن الوارث التركة عند صاحب الدين
على دين آخر على الوارث فظاهر المنع
نظر الحق الميت في الوفاء (قول) المتن
ولا يلزم الا قبضه أى ولو كان مشروطا
في بيع ودليله قوله تعالى فلهن مقبوضة
دل على اعتبار صفة القبض في التوقف
فلا يحصل إلا بها (قوله) كأننا الخ قال
الاستنوى اذا فسرت الاسم الموصول
المجرور بمن بالتعاض قدرت كأننا

فانه لا يمكنه فكه الا قبضه جميع الدين (قلوتلف في يد المرتن فلا ضمان) على الراهن لانه لم يسقط
الحق عن ذمته وعلى قول العارية عليه الضمان ولائى على المرتن بحال (ولا رجوع للمالك بعد
قبض المرتن) وعلى قول العارية له الرجوع في وجهه والاصح لا رجوع والالم يكن لهذا الرهن معنى
وله قبل قبض المرتن الرجوع على القولين (فاذا حل الدين أو كان حال الرجوع المالك للبيع وبيع
ان لم يقض الدين) من جهة الراهن أو المالك أى على القولين وان لم يأذن المالك وعلى الوجه
المرجوح يجوز الرجوع على قول العارية يتوقف البيع على الاذن (ثم يرجع المالك) على الراهن
(بما يبيع به) على قول الضمان سواء يبعه بغيره أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغابن الناس بمثله وعلى
قول العارية يرجع بقيمته ان يبيع بها أو بأقل وكذا بأكثر عند الاكثرين لان العارية بها تضمن وقال
القاضي أبو الطيب وجماعة يرجع بما يبيع به لانه ثمن ملكه قال الرقي وهذا أحسن زاد في الروضة
هذا هو الصواب

*(فصل شرط المهرهون به) ليصح الرهن (كونه ديننا ثانيا لازما فلا يصح) الرهن (بالعين
المقصوبة والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الاصح) لانها لا تستوفي من ثمن المهرهون وذلك
مخالف لغرض الرهن عند البيع والثاني لا يلزم هذا الغرض وقاس الرهن بها على ضمانها لثمة
بجامع التوثق وفرق الأول بأن ضمانها لا يجوز لولم يتلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجوز الى ضرر دوام
الخروج في المهرهون وهذه المسائل خرجت عن المحقة بقوله ديننا (ولا) يصح الرهن (بما يبيع به)
ولا ثمن ما يشتره لانه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة وعن ذلك الداخل في الدين يجوز
احتري بقوله ثانيا (ولو قال أقرضتك هذه الدراهم وارهننت بها عيذك فقال أقرضت ورهننت
أوقال بعنك بكدا وارهننت الثوب) به (فقال اشتريت ورهننت صح في الاصح) والثاني لا يصح
الرهن لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين والأول اغتفر ذلك الحاجة الوثيقة (ولا يصح) الرهن
(بنجوم الكتابة) لان الرهن للتوثق والكتابة بسبيل من اسقاط النجوم متى شاء فلا معنى لتوثيقها
(ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) من العمل وان شرع فيه لان لهما فسحها فيسقط به الجعل وان لم
الجعل فيصح وحده أجرة مثل العمل وعن المستثنين احتري بقوله لازما (وقيل يجوز بعد الشروع)
في العمل لانتفاء الامر فيه الى الزوم ويصح بعد الفراغ من العمل قطع الزوم الجعل به (ويجوز)
الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لانه آيل الى الزوم والاصل في وضعه للزوم بخلاف جعل الجعالة
وظاهر ان الكلام حيث قلنا المالك المشتري المبيع لملك البائع الثمن كما أشار اليه الامام ولا شك انه
لا يباع المهرهون في الثمن الملم تمس مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازم ما يجوز ولا فرق في اللازم
بين المستقر كدين القرض وثن المبيع المقبوض وغير المستقر كثن المبيع قبل قبضه والاجرة قبل
استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجارة الدقة ويبيع المهرهون عند الحاجة ويحصل
المنفعة من ثمنه ولا يصح بالمنفعة في اجارة العين * تنبيه * سكت الشيخان وغيرهما عن اشتراط كون
المهرهون به معلوما مع ذكرهم اشتراط كون المضمون معلوما في الجدي كاسياني وهما متعاربان وروى
الكفاية يشترط أن يكون معلوما لهما فلو لم يعلمه أحدهما لم يصح كما صرح به في الاستقصاء قال الاستنوى
وفي شرائط الاحكام لابن عبدان وفي المعين لابن خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بعد رهن)
وهو كالورهنهما معا (ولا يجوز أن يرهنه المهرهون عنده بدين آخر في الجريد) ويجوز في القديم
زيادة الرهن وفرق الأول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المهرهون
بالنصب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (الاقبضه) أى المهرهون كأننا (عن يصح منه عقده) أى من

يتعاق به الجارون فمهرته با قبض كذا الخ رتعلما بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع بأذنه

(قوله) متى المرهون خرج ماله من مكان التطبيق سابقا على الرهن فإن الرهن باطل كما سبق (قول) المتن فكذا اعتاق أي لأن التعليق مع وجود الصفة كالنجيز ولو علقه بفك الرهن نفذ قطعا بخلاف العبد إذا علق الثلاث على عتقه فإنه ينفذ في الأصح وفرق الامم بأن محل العتق هنا مملوك بخلاف (٣٠١) الطلقة الثالثة (قول) المتن وفي نفوذ الاستيلاد الخ قال الرافعي في الشرح

أي علق عتق المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فكذا الاعتاق) فنفذ العتق من الموصر إلى آخر ما تقدم (أو) وجدت (بعده) أي بعد فك الرهن (نفذ) أي العتق (على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالنجيز في قول (ولأرهنه لغيره) أي غير المرهون عنده (ولا التزويج) فإنه ينقص المرهون ويقلل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فزوج العبد أو الأمة المرهونين فالنكاح باطل صريح به القاصي أبو الطيب (ولا الاجارة ان كان الدين حالا أو يحل قبلها) أي قبل مدهتها فانما يقلل الرغبة قبطل بخلاف ما إذا كان الدين يحل بعد مدهتها أو مع فراغها فتجوز الاجارة وتجوز للرهن مطلقا ولا يبطل الرهن (ولا الوطء) لخوف الحبل فيمن تحبل وحسب الباب في غيرها (فان وطئ فأحبل فالولد حر) نسيب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه ارش البكره ان اقتضاها فان شاء جعله رهنًا وان شاء قضاه من الدين (وفي نفوذ الاستيلاد أقوال الاعتاق) أظهرها نفوذ من الموصر فيلزمه قيمتها وتكون رهنًا مكانها فان لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حاملًا لمريمه حلالها (فان لم ينفذ فأنفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاد (في الأصح) والفرق بينه وبين الاعتاق ان الاعتاق قول يقضي العتق في الحال فاذا رد لغا والاستيلاد فعل لا يمكن رده وانما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فاذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلو ماتت بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنًا) مكانها (في الأصح) لانه تسبب في هلاكها بالاحبال من غير استحقاق والثاني لا يغرم وازداده الهلاك الى علل تقتضي شدة الطلق أقرب من اضافته الى الوطء (وله كل انتفاع لا يقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظهير يركب بفقته اذا كان مرهونًا (لا الساء والغراس) فانها يقصصا قيمة الارض (فان فعل) ذلك (لم يقلع قبل) حلول (الاجل وبعده) يقلع ان لم تقب الارض (أي قيمتها) بالدين وزادته (أي بالقلع) ثمن ان أمكن الانتفاع بالمرهون (بغير استرداد لم يسترد) كان يكون عبدًا له حرفة يعملها في يد المرتن فلا يسترد ليعملها ويسترد للخدمة (والا) أي وان لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد (يسترد) كان تكون دارا فتمكن أو دابة فتمسك وبردها وعبد الخدمة إلى المرتن ليل (ويشهد) المرتن على الراهن بالاسترداد للانتفاع شاهدين (ان اتهمه) فان وثقه فلا حاجة إلى الأشهاد (وله باذن المرتن ما منعناه) من التصرف والانتفاع فيحل الوطء فان لم تحبل فالرهن بحاله وان أحبل أو عتق أو باع نفذت وبطل الرهن (وله) أي للمرتن (الرجوع) عن الاذن (قبل تصرف الراهن) فان تصرف جاهل برجوعه فكأن تصرف وكيل جهل عزله) من موكله فلا ينفذ تصرفه في الأصح (ولو أذن في بيعه ليجعل المؤجل من ثمنه) أي لهذا الغرض بأن شرطه كما في المحرر وغيره (لم يصح البيع) لفساد الاذن بفساد الشرط (وكذا لو شرط) في الاذن في بيعه (رهن الثمن) مكانه لم يصح البيع (في الاظهر) لما ذكره وفساد الشرط بجعله الثمن عند الاذن والثاني يصح البيع ويلزم الراهن الوفاء بالشرط ولا تنصرف الجاهالة في البطل فكذا تنقل الرهن اليه في الاتلاف شرعا جاز أن يقل اليه شرطا وسواء كان الدين حالا أم مؤجلا

الكبير إلا أكثر من على ان الخلاف مرتب لان الاستيلاد أقوى بدليل نفوذ ابلا للمجور عليهم لفسه أو جنون دون اعتاقهم (قوله) والاستيلاد فعل الخ أي بدليل نفوذ من السفه والمجنون فهو أقوى (قول) المتن لم يقلع أي لاحتمال وفاء الدين من غير الارض (قوله) ويسترد للخدمة يريد ان لا يعين عليه الاستعمال في تلك الحرفة (قول) المتن وله باذن المرتن منه أن يكون التصرف مع المرتن لكن لو صدر الايجاب من الراهن أو لأفعل نظر من حيث انه صدر قبل الاذن وقد ترد في ذلك الامام وحكي الغزالي فيها وجهين ونظرها بمسئلة المرح فيها الصفة (قوله) قبل تصرف الراهن بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولورهن أو وهب ولم يقبض فله الرجوع (قوله) أي لهذا الغرض الخ يريد بهذا انه لا يكفي في الفساد أن يقول أذنت لك في بيعه لتجعل كما نطق به المصنف لانه ليس شرطًا للصك قال الاسنوي فيها ان نوى بذلك الشرط خسر والا فلا قاله بجنا (قوله) بفساد الشرط ايضاح هذا انه جعل التججيل في مقابلة الاذن وشرط التججيل فاسد باتفاق ففسد الاذن وقال المزني يبطل الشرط ويصح البيع كقولنا لرجل بع هذه السلعة ولك عشرتها وفرق الاصحاب بأن مسئلة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلا للاذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد ويستحق الوكيل أجره

٧٦ ل ل المثل (قول) المتن وكذا الوشرط الخ بحث الادري استثناء ما لو شرط ذلك بعد عرض موجب البيع كإتلاف الحنطة ونحو ذلك (قوله) اليه الضمير فيه يرجع الى البطل

والمستشكل ما من جهة السلام لما في الجابة
الحالك الى ذلك من تأخير الحق الواجب
على الفور قال السبكي وهو معذور في
استشكله أقول خصوصا اذا عوض
حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت
الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كما
سيأتي هذا ولكن يمكن الجواب عن
الاشكال بأنه ليس من اللائق ان يستمر
الراهن محجورا عليه في العين المرهونة
مع مطالبته من مال آخر حال الحجر فيها فان
كان المرتهن حريصا على ذلك فليفسد
الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن
أن يوجه به كلام الاصحاب (قول) المت
بأن المرتهن لانه صاحب حق وذلك مالك
(قول) المت أن الرهن القاضى الخ لو كان
الراهن غائبا ولا قاضى بالبلد باعه
المرتهن بنفسه كالظافر وكذا لو كان
هناك حاكم ولكن يحجز المرتهن عن
البينة (قول) المت فالاصح انه هذا
جار في بيع الجنى عليه للعبد وبيع
الغرماء للتركة (قول) المت ان باع الخ
لوعاب الراهن فادن الحاكم للمرتهن هل
يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قوله)
والثاني يصح هو مذهب الائمة الثلاثة
(قوله) على غير الثالث وذلك لاتقاء
علة المنع على الاول ووجود علة المنع على
الثالث (قوله) فلا يصح البيع على غير
الثاني أى لان علة المنع على الاول
والثالث موجودة (قوله) عند المحل
قال الاذرى بان ينجز التوكيل ويجعل

*(فصل اذ الرهن فاليدفع) أى المرهون (للمرتهن ولا تزال الا لانتفاع كاسبق) ثم رد اليه
ليلا كما مر وان كان العبد ممن يعمل ليلا كالحارث رة اليه نهارا وقد لا تكون اليد للمرتهن كما في رهن
العبد المسلم عند كافر والجارية الحسنة عند أجنبي بالصقة الآتية فيصح الرهن في ذلك على الراجح
ويجعل العبد في يد عدل والحارية عند امرأة ثقة ان لم يكن عند المرتهن زوجته أو جاريته أو نسوة
يؤمن معهن الامام بالمرهونة (ولو شرط) أى الراهن والمرتهن (وضعه) أى المرهون (عند
عدل جاز) وفي الروضة كأصلها في يد ثالث وهو صادق بغير عدل وسيأتي عنهما ما يدل على جواز
الوضع عنده (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به) أى ان لكل منهما
الانفراد بحفظه (فذلك) ظاهر انه يتبع الشرط فيه (وان أطلقا فليس لاحدهما الانفراد)
بحفظه (في الاصح) فيجعله في حرز لهما كما في النص على اجتماعهما والثاني يجوز الانفراد
لمشقة الاجتماع وعلى هذا ان اتفقا على كونه عند أحدهما فذلك وان تنازعا وهو عما يتقسم قسم
وحفظ كل واحد منهما نصفه وان لم يتقسم حفظه هذامدة وهذامدة (ولومات العدل) الموضوع
عنده (أو فسق جعله حيث يتفقان) أى عند عدل يتفقان عليه (وان تشاحا) فيه (وضعه
الحاكم عند عدل) يراه وفي الروضة كأصلها لو كان الموضوع عنده فاسقا في الاستداء فزاد فسقه نقل
الى آخر يتفقان عليه (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) بأن حل الدين ولم يوف (ويقدم
المرتهن بثمنه) على سائر الغرماء (ويبيعه الراهن أو وكيله بأذن المرتهن فان لم يأذن قال له الحاكم تأذن
أو تبرئ) هو بمعنى الامر أى ائذن في بيعه أو أبرئه كما في الروضة وأصلها (ولو طلب المرتهن بيعه
فأبى الراهن ألزمه القاضى قضاء الدين أو يبيعه فان أصر باعه الحاكم) وقضى الدين من ثمنه (ولو باعه
المرتهن بأذن الراهن فالاصح انه ان باع بحضرة صح) البيع (والافلا) يصح بيعه لانه يبيعه لغرض
نفسه فيتهم في الاستعجال وترك النظر في الغيبة دون الحضور والثاني يصح مطلقا كالو أدن له في بيع
مال آخر والثالث لا يصح مطلقا لان الاذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ولو قال بعه بكذا انتفت التهمة
فيصح البيع على غير الثالث ولو قال بعه واستوف حقه من ثمنه جاءت التهمة فلا يصح البيع على غير
الثاني ولو كان الدين مؤجلا وقال بعه صح البيع جزيا (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل)
عند المحل (جاز) هذا الشرط (ولا تسترط مراجعة الراهن) في البيع (في الاصح) لان
الاصل دوام الادن والثاني يشترط لانه قد يريد قضاء الدين من غيره أما المرتهن فقال العراقيون يشترط
مراجعة قطعا فربما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يرجع لان غرضه توفية الحق ولو عزل
الراهن العدل قبل البيع ان عزل ولو عزله المرتهن لم يعزل وقيل يعزل لانه يتصرف لهما ولا خلاف
انه لو منعه من البيع لم يبيع (فاذا باع) العدل وقبض الثمن (فالثمن عنده من ضمان الراهن حتى
يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه فان ادعى تلفه قبل قوله بيمينه أو تسليمه الى المرتهن فأنكره فقول قوله
بيمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وان كان أدن له في التسليم (ولو تلف

التصرف عند المحل والافعل على الوكالة غير صحيح (قوله) ان عزل لانه وكيله (قوله) وقيل يعزل قال السبكي قضية
ان ترفع وكالة الراهن حتى اذا اهاد المرتهن وادن احتج الى توكيل من الراهن (قول) المت من ضمان الراهن خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة
فقالا بل هو من ضمان المرتهن

(أقول) المتن يرجع على العدل أي لوضع يده وقوله وإن شاء على الراهن وجه ذلك أنه بالتوكيل الجأ المشتري شرعا إلى تسليم الثمن للعدل وهذا غاية ما قيل فيه والأفلاطونية له مشكلة لأنه لا يد ولا عقد ولا يضمن بالتقرير ولو تلف بفريط فهل يختص الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال السبكي (٣٠٣) الأقرب الأول (قوله) بما يتغابنون به أي يتلون بالغبن فيه كثيرا وذلك انما يكون بالشيء اليسير فلا يضر

لتساعدهم فيه (قول) المتن وليعه هذا انما يتجه في منصوبهما اذا صرح به بالاذن في البيع الثاني والا فقدر حوا بأن الوكيل اذا رده عليه المبيع بالعيب أو فسخ البيع المشروط فيه الخيار للمشتري امتنع ان يبيع تاسيا بالاذن اللهم الا ان يقال فرض المسئلة هنا اذا كان الخيار غير مختص بالمشتري (قول) المتن على الراهن أي لقوله عليه الصلاة والسلام الظهر من ركوب بنفقته اذا كان مهرونا (قول) المتن ويجوز ترك هذه الواو أولى (قول) المتن لحق المرتن يفيدان له المطالبة (قوله) ولكن يبيع القاضى قال الامام فعلى هذا لو استغرقت المؤنة الرهن قبل الحل يبيع الجميع وحل ثمنه رهننا (قول) المتن وهو امانة خالف فيه أبو حنيفة فقال يضمنه بأقل الامر من قيمته والحق الذي به وقال مالك ان كان تلفه ظاهرا لم يضمن وان كان باطنا ضمن بقيمته (قول) المتن ولا يسقط الفاء هنا أحسن من الواو (قول) المتن وحكم الخ هذا توطئة للمسئلة بعده (قول) المتن ولا يصدق أي لأنه قبضه لغرض نفسه ونظر مقابلة إلى كونه أمنا (قوله) فعليه الحد أي خلافا لابي حنيفة رحمه الله لنا القياس على المستأجر بالاولى (قوله) فهو الخ اعتذار عن كون لو لا يصح بحج الفاء في جوابها وقد اعتذر أيضا بأن الجواب محذوف أي حد فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليل

ثمنه في يد العدل ثم استحق المهر (المبيع) فان شاء المشتري رجع على العدل وإن شاء على الراهن (والقرار عليه) فيرجع العدل الغارم عليه ولو مات الراهن فأمر الحاكم العدل ببيعه فباع وتلف الثمن ثم استحق المبيع رجع المشتري في مال الراهن ولا يضمن كون العدل طريقا في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يضمن وقيل يكون طريقا كالوكيل (ولا يبيع العدل) المهر (الابن مثله) حالا من نقد البلد) كالوكيل فان أدخل شيئا من هذه الشروط لم يصح البيع والمراد بالنقص عن ثمن المثل النقص بما لا يتغابن به الناس فالنقص بما يتغابنون به لا يضر لتساعدهم فيه (فان زاد راغب قبل انقضاء الخيار فليفسخ وليعه) فان لم يفعل انفسخ في الاصح وعدل عن قول المحرر كالشرح قبل التفرق إلى ما ذكره ليع خيارى المجلس والشرط كما ذكره في الروضة قال فيها ولو زاد راغب بعد انقضاء الخيار فلا أثر للزيادة (ومؤنة المهر) التي بها يبقى كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة وفي معناها سقى الاشجار وجداد الثمار وتخفيفها وردها إلى سابق أجرة مكان الحفظ (على الراهن) ويجوز عليها لحق المرتن على الصحيح) والثاني لا يجبر عند الامتناع ولكن يبيع القاضى جزأ منه فيها بحسب الحاجة (ولا يمنع الراهن من مصلحة المهر) كفسد وحجامة) ومعالجة بالادوية والمراهم ولا يجبر عليهما (وهو امانة في يد المرتن) لا يلزمه ضمانه الا اذا تعذر فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (ولا يسقط بلفه شيء من دينه) ككون الكفيل بجامع التوثيق (وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه فاقبوض ببيع فاسد مضمون وهبة فاسدة غير مضمون (ولو شرط كون المهر من مبيع له عند الحل فسد) أي الرهن والمبيع لتأقبت الرهن وتعلق البيع (وهو) أي المهر (في هذه المسئلة) قبل الحل) بكسر الحاء أي وقت الحل (أمانة) وبعده مضمون (ويصدق المرتن في دعوى التلف بيمينه أي من غير أن يذكر سبب التلف فان ذكره ففيه التفصيل الآتي في الوديعة كما أشار إليه الراعي وأسقطه من الروضة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) إلى الراهن (عند الاكثرتين) وقال غيرهم يصدق بيمينه (ولو وطئ المرتن المهر) من غير اذن الراهن (بلا شبهة فزان) فعليه الحد ويجب المهران أكرهها بخلاف المطاوعة (ولا يقبل قوله جهلت تخريمه) أي الوطء (الا أن يقرب اسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله لدفع الحد ويجب المهر وقوله بلا شبهة احتريزه عما اذا طهأ زوجته أو أمته فلا حد عليه ويجب المهر وقوله فزان أي فهو زان كما في المحرر جوابا لوجوبه عن مجردة عن زمان وتقدم نحوه أول الباب وهو كثير في النهاج وغيره (وان وطئ بادن الراهن قبل دعواه جهل التحريم) مطلقا (في الاصح) لأنه قد يخفى والثاني لا يقبل إلا أن يكون قريب عهد بالاسلام أو في معناه وعلى القول (فلا حد) عليه (ويجب المهران أكرهها) وفي قول حكاة في المحرر وجهها لا يجب لاذن مستحقة ودفع بأن وجوبه حق الشرع فلا يؤثر فيه الاذن كما ان المفوضة تستحق المهر بالدخول ولو طأ وعته لم يجب مهر خزما (والولد حرنسب) وعليه قيمته للراهن) وكذا حكمه في صورتي انتفاء الحد السابقين (ولو تلف المهر) وقبض يده صار رهننا) مكانه وجعل في يده من كان الاصل في يده من المرتن أو العدل وقبل

المحذوف (قوله) مجردة عن زمان أي فلا تكون لوى مثل ذلك الدالة على زمان ماض كما هو شأنه قال ابن مالك * لو حرف شرط في مضى ويقبل * ايلاؤها مستقبلا لكن نقل * (قوله) لأنه قد يخفى زاد غيره واذا خفي على عطاء رحمه الله فعلى غيره أولى أقول قد يشك في هذا القياس بأن الحفاء هنا استند إلى مجرد الاذن وأما عطاء فانه ذهب إلى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال ان غيره في معناه (قوله) ولو طأ وعته لم يجب مهر خزما أي لانضمام ادبه إلى مطاوعتها (قوله) وجعل في يده الخ كذلك هو المتولى لقبضه كما قاله الماوردي أقول ولا ينافيه كون الخصم في البذل الراهن

يستوى ولو غشبت العين الموجبة للحكم كما هنا (قول) المتناقص الراهن الخ لو امتنع (٣٠٤) من الاقتصاص والعفو فلا اجبار
 خلافاً لابي هريرة وصحبه ابن ابي
 عسرون والاول اختاره السبكي وبينه
 (قوله) ولا يسقط ببراءة حقه أى كماله
 وبه لغیره بغير اذن فان حقه باق نعم لو
 قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط
 (قول) المتن ولا يسرى أى خلافاً لابي
 حنيفة مطلقاً ولما لك في الولد انا مسلف
 من الحديث والقياس على الكسب
 والاجارة والعبد الجاني (قول) المتن
 دون الرهن هو فيدل ان العبرة بحال
 الرهن دون حال القبض (قوله) والثاني
 يقول الخ كلامه يوهم انه على هذا الثاني
 يكون الحمل رهناً حتى لو انفصل بيع معها
 وليس كذلك بل معناه انه مادام حلاً يباع
 لانه كالصفة فلو وُلدت فلا يباع بل
 يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في
 مقابل الاظهر السابق

قبضه قيل لا يحكم بأنه مرهون لانه دين وقيل يحكم وانما يتبع رهن الدين ابتداء قال في الروضة الثاني
 أريج وبالأول قطع المرازمة (والخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم فيه لم يخاصم المرتن
 في الاصح) وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين واذا خاصم الراهن فالمرتن حضور خصوصته
 لتعلق حقه بالمأخوذ (فلو وجب قصاص) في المرهون المتلف كالعبد (اقتصم الراهن) أى له
 ذلك (وفات الرهن) لفوات محله من غير بدل (فان وجب المال بعفوه) عن القصاص على مال
 (أو بجناية خطأ لم يصح عفوه عنه) لحق المرتن (ولا) يصح (إبراء المرتن الجاني) لانه ليس بمالك
 ولا يسقط ببراءة حقه من الوثيقة في الاصح (ولا يسرى الرهن الى زيادته) أى المرهون (المتفصلة
 كثر وولد) ويصح بخلاف المتصلة كسمن العبد وكبر الشجرة فيسرى الرهن اليها (فلو رهن حاملاً
 وحل الاجل وهي حامل يبعث) كذلك لاننا ان الحمل يعلم فكأنه رهنها والآفة رهنها والحمل
 محض صفة (وان ولدته يبيع معها في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم فهو رهن والثاني لا يباع
 معها بناء على ان الحمل لا يعلم فهو كالحادث بعد العقد (وان كانت حاملاً عند البيع دون الرهن
 فالولد ليس برهن في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم ويتعذر بيعها لان استثناء الحمل متعذر ولا سبيل
 الى بيعها حاملاً وتوزيع الثمن على الام والحمل لان الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول تباع حاملاً بناء
 على ان الحمل لا يعلم فهو كزيادة متصلة

* (فصل) * اذا (جنى المرهون) على أجنبي بالقتل (قدم الجنى عليه) لان حقه متعين
 في الرقبة بخلاف حق المرتن لتعلقه بالثقة والرقبة (فان اقتص) وارث الجنى عليه (أو بيع)
 المرهون (له) أى لحقه بأن أوجبت الجناية مالاً أو عني على مال (بطل الرهن) فلو عاد المبيع الى
 ملك الراهن لم يكن رهناً (وان جنى) المرهون (على سيده) بالقتل (فاقتص) بضم التاء منه
 (بطل) الرهن (وان عني على مال) أو كانت الجناية خطأ (لم يثبت على الصحيح) لان السيد
 لا يثبت له على عبده مال (فبيع رهناً) كما كان والثاني يثبت المال ويتوصل به الى فتل الرهن
 وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وعبر في المحتر بالاصح ومعلوم ان الجناية على السيد
 أو الاجتنى بغير القتل لا تبطل الرهن (وان قتل) المرهون (مرهوناً لسيدته عنداً حراً فاقص)
 السيد (بطل الرهنان) جميعاً (وان وجب مال) بأن قتل خطأ أو عني على مال (تعلق به حق
 مرتن القتل) والمال متعلق برقبة القاتل (فباع وثمنه رهن وقيل بصير) نفسه (رهناً ودفن)
 بأن حق المرتن في ماله لا في عبده وعلى الثاني ينقل الى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة
 القاتل أو مثلها فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون ثمنه رهناً أو صار الجزء
 رهناً على الخلاف ومحله اذا طلب مرتن القتل المبيع وأنى الراهن وفي العكس يباع جزءاً ولو اتفقا
 على عدم البيع قال الامام ليس لمرتن القاتل طلب المبيع أى لانه لا فائدة له في ذلك وأشار الرافعي
 الى انه قد يقال له ذلك لتوقع راغب بالزيادة وسكت عليه في الروضة (فان كانا) أى القاتل والمقتول
 (مرهونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة) ولا جابر (أو يدينين) ووجب المال متعلقاً
 برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به الى دين القليل (غرض) أى فائدة (نقلت) بأن يباع
 القاتل ويقام ثمنه رهناً مقام القليل أو ويقام نفسه مقامه رهناً على الخلاف السابق وان لم يكن غرض

خلافاً لابي هريرة وصحبه ابن ابي
 عسرون والاول اختاره السبكي وبينه
 (قوله) ولا يسقط ببراءة حقه أى كماله
 وبه لغیره بغير اذن فان حقه باق نعم لو
 قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط
 (قول) المتن ولا يسرى أى خلافاً لابي
 حنيفة مطلقاً ولما لك في الولد انا مسلف
 من الحديث والقياس على الكسب
 والاجارة والعبد الجاني (قول) المتن
 دون الرهن هو فيدل ان العبرة بحال
 الرهن دون حال القبض (قوله) والثاني
 يقول الخ كلامه يوهم انه على هذا الثاني
 يكون الحمل رهناً حتى لو انفصل بيع معها
 وليس كذلك بل معناه انه مادام حلاً يباع
 لانه كالصفة فلو وُلدت فلا يباع بل
 يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في
 مقابل الاظهر السابق

* (فصل جنى المرهون) * (قوله) لان
 حقه الخ فلو قدم المرتن عليه لضاع حقه
 وأيضاً اذا قدم على حق المالك فعلى حق
 المرتن أولى (قول) المتن وان وجب
 مال منه تعلم ان كون المال يثبت للسيد
 على العبد هنا مغتفر لاجل حق المرتن
 ولو عني على غير مال صح بلا شبهة كال
 (قول) المتن وثمنه رهن أى من غير
 توقف على انشاء رهن كما سلف (قول)
 المتن وقيل بصير رهناً أى لانه لا فائدة في
 البيع (قوله) ومحله أى الخلاف في
 المسألتين (قوله) وأنى الراهن فعلى
 هذا اذا قلنا بالمرجوح هل يصير رهناً
 من وقت الجناية أم من حين اباته
 وامتاعه فيه نظر (قوله) وفي العكس
 يباع جزءاً أى لانه لا حق للمرتن في العين

(قوله) وان اتفق الدينان الخ بنى ما لو اتفقا حلولا وتأجيلا واختلغا قدر فان كان القليل بالكثير قدرهن نقل سواء كانت قيمته من قيمة القليل أو فوفها أو دونها لكنها فيما دونها لا ينقل ما زاد على قيمة القليل وان كان مرهونا بالقليل وقيمه مثل قيمة القاتل أو فوفها فلا ينقل فان كانت قيمة القاتل أكثر قال في شرح الارشاد سبع منه (٣٠٥) بقدر قيمة القليل لتبصر هنامكان القليل ويستقر الباقي بدين القاتل قال وبه يظهر ان قول الروضة

اذا كانت قيمة القليل أقل وهو مرهون بأقل الدينين لا ينقل اذ لا فائدة فيه متعقب انتهى أقول وهذه المسائل التي قبل فيها بعدم النقل لو فرض فيها ان قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف قضية الملاحقة الاعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً بحجز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك وينبغي ان يحتمل كلامهم على ما اذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قوله) أو غيرها أي كثرت واعراض لكن لو تسابلا في الاعتياض عاد الرهن كعاد الدين

* (فصل اختلاف في الرهن الخ) * (قول) المتصدق الراهن أي لانه مدعى عليه (قول) المتن وان شرط الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر اعلم ان مدلول هذه العبارة انهما يتحالفان اذا اتفقا على اشتراط الرهن في بيع ولكن اختلفا في شيء مما تقدم كأصل الرهن أو قدره أو عنه أو غير ذلك فاما اتفاقهما على الاشتراط فليس بشرط بل لو اختلفا في اشتراط الرهن تحالفا وكذا لو اتفقا على الاشتراط ولكن اختلفا في القدر مثلاً وأما اتفاقا على الاشتراط واختلفا في اتحاد الرهن والوفاء به بان ادعاء المرتهن وأنكره الراهن كي يأخذ الرهن ويحمل المرتهن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تحالف خلافاً لمقتضى العبارة لانهما لم يختلفا في كيفية البيع فالقول قول الراهن والمرتهن الفسخ ان لم يرض ولو

في نقل الوثيقة من نقل فاذا كان أحد الدينين حالاً والآخر مؤجلاً للمرتهن التوثيق بالقاتل لدين القليل فان كان هو الحال فالفائدة استيفاءه من ثمن القاتل في الحال أو المؤجل فقد توثق ويطلب بالحال وان اتفق الدينان في القدر والحلول أو التأجيل وقيمة القليل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لهما لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وان كانت قيمة القاتل أكثر من قيمة قدر قيمة القليل (ولو تلف المرهون بأق) سماوية (بطل) الرهن (وبنقل) الرهن (بفسخ المرتن) وحده أو مع الراهن (وبالبراءة من الدين) بقضاء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (فان بقي منه شيء لم ينفك شيء من الرهن) أي المرهون لانه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه بأخر فبرئ من أحدهما انفك قسطه) لتعدد العقد (ولو رهنه بدين فبرئ من دين أحدهما انفك قسطه لتعدد مستحق الدين

* (فصل) اذا (اختلفا في الرهن) أي أصله كان قال رهنتي كذا فأنكر (أو قدره) أي الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنتي الأرض بأشجارها فقال بل وحدها أو تعيينه كهذا العبد فقال بل هذا الثوب أو قدر المرهون به كالقطن فقال بل بألف (صدق الراهن بيمينه) والمطالبة على المنكر بالنظر للمدعى وقوله (ان كان رهن ترفع) قيد في التصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر (في بيع تحالفا) كسائر صور البيع اذا اختلف فيها (ولو ادعى انهما رهنه عبد هما بمانة) وأقبضاه (وصدقه أحدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وقبل شهادة المصدق عليه) فان شهد معه آخر أو حلف المدعى ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه) أي المرهون (فان كان في يد الراهن أو في يد المرتن وقال الراهن غصبته صدق بيمينه) لان الأصل عدم لزوم الرهن وعدم ادنه في القبض (وكذا ان قال أقبضته عن جهة أخرى) كالأعارة والاجارة والايداع يصدق بيمينه (في الأصح) لان الأصل عدم ادنه في القبض عن الرهن والثاني يصدق المرتن لاتفاقهما على قبض مأذون فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أي قبض المرتن المرهون (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أي المرتن انه قبض المرهون (وقيل لا يخلفه الا ان يذكر اقراره تأويلاً كقوله أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكر تأويلاً يكون منافياً لقبوله لاقراره وأجيب بأننا علم ان الوائتق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فأى حاجة الى تلفظه بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فصيل لا يخلفه وان ذكر تأويلاً لانه لا يكاد يقر عند القاضي الاعن تحقيق وقيل لا فرق لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أي الراهن والمرتهن (جنى المرهون وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه) لان الأصل عدم الجنابة وبقاء الرهن واداسع في الدين فلا شيء للقرلة على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتن المقر لاقراره (ولو قال الراهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتن (فالاظهر تصديق المرتن بيمينه في انكاره) الجنابة صيانة لحقه ويحلف على نفي العلم بها والثاني يصدق الراهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف) المرتن (غرم الراهن للجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه

٧٧ ل ل ترك المصنف هذه المسئلة استعناء بما سلف في التحالف كان أولى (قول) المتن على رسم القبالة الرسم السكّانة والقبالة الورقة أي اشهدت على السكّانة الواقعة في الوثيقة لكي آخذ بعد ذلك (قوله) توجه الدعوى أي بحق من الحقوق ثم انه أقرب في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن اقرارى به عن حقيقة هذا صورة المسئلة

والثاني لا يغرم لانه لم يقبل اقراره فكأنه لم يقتر (و) الاصح (انه يغرم الأقل من قيمة العبد وارش الجناية) والثاني يغرم الارش بالغامبلغ (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن ردت اليدين على الجنى عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئا والوجه الثاني ترد على الراهن لانه المالك والخصومة تجري بينه وبين المرتهن (فاداخلف) الردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجناية) ان استغرقت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لان اليدين المردودة كالبينة أو كالاقرار بأنه كان جائيا في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف انه وجهان في الثالثة وترجح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فيبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن) لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيستعاضان ويقتضى ان الاصل استمرار الرهن والثاني يصديق الراهن لانه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الاذن (ومن عليه ألفان بأحد همارهن فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيته) على المستحق القائل انه أدى عن الالف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية ادائه (وان لم ينو شيئا جعله عماشاء) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما

والثاني لا يغرم لانه لم يقبل اقراره فكأنه لم يقتر (و) الاصح (انه يغرم الأقل من قيمة العبد وارش الجناية) والثاني يغرم الارش بالغامبلغ (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن ردت اليدين على الجنى عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئا والوجه الثاني ترد على الراهن لانه المالك والخصومة تجري بينه وبين المرتهن (فاداخلف) الردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجناية) ان استغرقت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لان اليدين المردودة كالبينة أو كالاقرار بأنه كان جائيا في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف انه وجهان في الثالثة وترجح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فيبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن) لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيستعاضان ويقتضى ان الاصل استمرار الرهن والثاني يصديق الراهن لانه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الاذن (ومن عليه ألفان بأحد همارهن فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيته) على المستحق القائل انه أدى عن الالف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية ادائه (وان لم ينو شيئا جعله عماشاء) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما

أحدهما على الآخر قال الاستوى والبراءة كالأداء فماتت انتهى وقضيت صحة الأبراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر * فرج * إذا قلنا بالتضييق فهل هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الامام الى الثاني وصاحب البيان الى الاول * فرج * لو مات من غير تعيين قام وارثه مقامه فيما يظهر وان كان بأحد الدينين ضامن * (فصل) * من مات وعليه دين تعلق بتركته ظاهر هذا كغيره انه يتعلق بها وان كان به رهن في الحياة والمسألة في التكت (قوله) المتقلة الحكمة ذكر هذا التنبيه على ان ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الاستوى سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان الصواب تقديم ذكر ذلك هنا لاتاخيرها كما فعل المناج (قول) الدين تعلقه بالمرهون قال الاستوى لانه أحوط للبيت اذ عليه يتمتع تصرف الورثة فيه جزا بخلاف الحاقه بالجنابة فانه يأتي فيه الخلاف المذكور في البيع انتهى أقول ومراعاة ان القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي جريان الوجهين الآتين على قول الرهن (قوله) في تعلق الزكاة أي بالمال الزكوي وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أي على ككل من تعلق الرهن والارش وقوله فيأتي ترجحه هنا

أي بالنسبة لتعلق الارش لان المرحج هنا على تعلق الرهن التعلق بالجميع كما سلف والغرض من ذلك كله دفع ما قيل الصواب ان يقول في المناج فعلى القولين ولا يقول على الاظهر أي الاولى هذا واولئك ان تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها ان يقول بمثله هنا لان الزكاة موساة ورفق وفيها ضرب من العبادة لتوقفها على التمسك فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالحق الاعتراض (قول) المتن ولا خلاف الخ أي لان الوارث خليفة المورث فله الذي له (قوله) نعم لو كان الخ هذا يشكل على تعلق الرهن ولذلك اختار السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قوله) أجيب الوارث اي فصدق عليه انه أمسك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم الخ

(قول) المتن والحي ان تعلق الدين الخ وذلك لان التركة لو كانت باقية على ملك الميت لوجب ان يرثها من أسلم أو عتق من أقاله قبل وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستغرقا منع والا فلا يمنع مطلقا (قوله) والثاني الخ قضيته ان وجود الوصية وحدها مانع من الارث على هذا الوجه (٣٠٧) فان كان كذلك وجب فرضه في الايصاء الشائع (قوله) وعلى الثاني يتعلق الخ لانها باقية على ملك الميت

(كتاب التفسير)

هو كما قال الماوردي والسديني والمحاملي في الشرح جرح الحاكم على المدين بالشروط الآتية (قوله) وفي الشرح من لا يني الخ قال الاسنوي هو في الشرح المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلو ساء ثم كثر به عن قلة المال ثم شبه به المحجور عليه لاجل نقصان ماله عن ذنبه وقوله من لا يني خرج من لا مال له (قوله) ويجوز ان يقال هذا أعم من الاول (قوله) واذا جرح خرج به ماله أو أفلس ولم يجبر عليه فانما لا يحل بلا خلاف (قول) المتن لم يحل المؤجل في حلول المؤجل بالجنون قولان قال النووي والمشهور الحلول قال الاسوي وفيه نظر قال وعليه يتمتع الشراء بالمؤجل (قول) المتن بغير طلب أي لانه لمصلحة الغرماء والمفلس وهم ناظرون لانفسهم (قوله) والثاني يقول أي وأيضا بالخربة والرشد يساقيان الجرح وانما ارتكب عند سؤال الغرماء للضرورة (قول) المتن ففي قول يوقف عليه لاجوز الاقدام ولا يتخذ ظاهرا حالا بخلاف المريض (قول) المتن يوقف تصرفه أي كالمرضى اكن المريض يتخذ حالا ظاهرا وقوله والافعال لو كان هناك أنواع من التصرفات نقصنا الاضعف فالأضعف قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة ثم البيع ثم الهبة كتابة ثم العتق واستشكل بأن تبرعات المريض ينقض الآخر فالآخر وقرئ ابن الرفعة بفرق

في الاصح لان الظاهر انما لا تريد على القيمة (والصحيح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) لانه ليس في الارث المفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو أورش وذلك لا يمنع الملك في المهرين والعبد الجاني والثاني استند الى قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فقدم الدين على الميراث وأجيب بأن تقديمه عليه لقسمته لا يقتضي أن يصحكون ما نعمته وعلى الثاني هل المنع في قدر الدين أو في الجميع قال في الروضة كإصلاها في أواخر الشفعة فيه خلاف مذكور في موضعه وكأنه أشار إلى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع أو في قدر الدين المبنى على ان تعلق الدين لا يمنع الارث ولم يرد ذلك الخلاف هنا وعلى الاول وهو ان تعلق الدين لا يمنع الارث قال (فلا يتعلق) أي الدين (بزوائد التركة كالسب والتاج) لانها حدثت في ملك الوارث وعلى الثاني بتعلقها تبعا لإصلاها

(كتاب التفسير)

قال في الصحاح فله القاضى تغليبا نادى عليه انه أفلس وقد أفلس الرجل صار مفلسا انتهى والمفلس في العرف من لا مال له وفي الشرح من لا يني ماله بدنه كما قال ذا كرا حاكمه (من عليه ديون حالة زائدة على ماله يجبر عليه) في ماله (بسؤال الغرماء) وفي المحرر والشرح يجوز لصاحبه الجرح عليه وفي أصل الروضة يجبر عليه القاضى وزاد به بحج على الحاكم الجرح صرح به القاضى أبو الطيب وأصحاب الحاوى والشامل والبسيط وآخرون من أصحابنا وان قول كثيرين منهم للقاضى الجرح ليس مرادهم انه مخير فيه أي بل انه جائز بعد امتناعه قبل الافلاس وهو صادق بالواجب والاصل في ذلك ما روى الدارقطنى والحاكم وقال صحيح الاسناد عن كعب بن مالك انه صلى الله عليه وسلم جرح على معاذ في ماله وباعه في دين كان عليه وفي النهاية انه كان بسؤال الغرماء (ولا يجبر بالمؤجل) لانه لا مطالبة في الحال (واذا جرح بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) والثاني يحل بالجرح كالموت بجامع تعلق الدين بالمال وفرق الاول بجرح الدقة بالموت دون الجرح (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا ينق من كسبه فلا يجبر وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا) لا جرح (في الاصح) والثاني يجبر عليه كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالتسكن من مطالبته في الحال (ولا يجبر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم) الجرح (ودينه قدر يجبر به) بأن زاد على ماله (جرحا لا) أي وان لم يزد الدين على ماله (فلا) جرحا تقدم ثم لا يختص أثر الجرح بالطلب بل يجزم نعم لو كانت الديون لمجبر عليهم بصبأ أو جنون أو سفه جرح القاضى عليه من غير طلب لمصلحة ولا يجبر لدين الغائبين لانه لا يستوفى ما لهم في الذمم (و يجبر بطلب المفلس في الاصح) لان فيه غرضا ظاهرا والثاني يقول الحق لهم في ذلك قال الرافعي روى ان الجرح على معاذ كان بالتسكن منه (فاد الجرح عليه) بطلب أو دونه (تعلق حق الغرماء بماله) حتى لا يتخذ تصرفه فيه بما يضرتهم ولا تراحمهم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم استجابا (على جرحه) أي المفلس (ليحذر) أي ليحذر الناس معاملته (ولو باع أو وهب أو عتق في قول يوقف تصرفه) المذكور (فان فضل ذلك عن الدين) لارتفاع القيمة

مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بان انه الى آخره ايضا حقه ما قاله في المطلب ان هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم فان ذلك وقف صحة وهذا وقف تبين وكان مأخوذا جرح المفلس انما يتناول القدر المتراحم للديون

في حقهم الخ وكما يقبل اقرار المريض ولو طلب الغرماء تخليفه لم يخلف لان رجوعه لا يفيد اقول ومن ثم تعلم انه لو كان على انسان اشهاد بدين أو مال شركة ونحوها فأقر مالك ذلك به لاخر ثم ادعى من عليه الخلف انه يتناول ذلك مثلاً بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يخلف المقر لان رجوعه لا يقبل (قوله) والثاني لا يقبل على هذا تباع العين في الدين فلو كانت وديعة فهل تضمن والحال انه لم يقصر ولم يأت في البيع محل نظر (قوله) المتن لم يقبل وجهه في الاطلاق التنزيل على المعاملة لانها أقل المراتب (قوله) المتن وله ان يرد بالعيب يؤخذ منه عدم الاجبار على الرد وقوله بالعيب يخرج به الرد بالخيار فانه جائز مطلقاً ثم علة الجواز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قوله) المتن ما كان اشتراؤه قضيته عدم رد ما اشتراه في الذمة حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الغبطة في الرد والامساك معافي مسألة الكتاب فحل نظر (قوله) المتن والاصح انه ليس لبائعه هذه المسئلة كان محلها عند ذكر التصرف في الذمة ولكن آخرها ليسوق تصرفات المفلس على غط واحد

أو ابراء (نفذ والالغا) أي بأن انه كان نافذاً أولاً غنياً (والاظهر بطلانه) لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه (فلو باع ماله لغرمائه بدينهم) من غير اذن القاضي (بطل) البيع (في الاصح) لان الحجر يثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر والثاني قال الاصل عدمه وهما مقرعان على بطلان البيع لاجنبى السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع ولم يكن حجر واذن القاضي يصح (فلو باع سلباً) طعاماً أو غيره (أو اشترى) شيئاً ثمين (في الذمة فالصحح صحته ويثبت) البيع والتمن (في ذمته) والثاني لا يصح للحجر عليه كالسفيه وفي الروضة كأصلها حكاية الثاني قولاً شاداً (ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه) زوجته (واقصاصه واستقالته) أي القصاص من اضافة المصدر الى مفعوله (ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الحجر) بمعاملة أو اطلاق (فالظاهر قبوله في حق الغرماء) كما يقبل في حقه جزماً والثاني لا يقبل في حقهم لاحتمال المواطأة ودفع بأنها خلاف الظاهر (وان أسند وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقاً) أي لم يقبده بمعاملة أو غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يراحمهم المقر له (وان قال عن جنابة قبل في الاصح) فيراحمهم المحنى عليه والثاني لا يقبل كما لو قال عن معاملة وان أطلق وجوبه قال الراعي بقياس المذهب التنزيل على الأقل وجعله كالوأسند الى ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا طاهر ان تعذرت مراجعة المقر وان أمكنت فينبغي أن يراجع لانه يقبل اقراره (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراؤه ان كانت الغبطة في الرد) فان كانت الغبطة في ابقائه بأن كانت قيمته أكثر من الثمن لم يكن له الرقلا فيه من تقويت مال بغير عوض (والاصح تعدي الحجر الى ما حدث بعده بالاصطيداد والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الرابع كانه قد مضى والثاني لا يمتد الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لبائعه) أي المفلس في الذمة (ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل له ذلك) والثاني له ذلك مطلقاً والثالث لا مطلقاً وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و) الاصح (انه اذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كما تقدم (لا يراحم الغرماء بالتمن) لانه حدث برضاه والثاني يراحمهم به لانه في مقابلة ملك جديد زاده المال

* (فصل في اصدار القاضي) استحباباً (بعد الحجر) على المفلس (بيعه ماله وقسمه) أي قسم ثمنه (بين الغرماء) لثلاثين يوماً من الحجر ولا يفرط في الاستجبال لثلاثين يوماً فيه ثمن بخس (ويقدم) في البيع (ما يخاف فساداً) لثلاثين يوماً (ثم الحيوان) لحاجته الى النفقة وكونه عرضة للهلاك

وقوله وان جهل تقديره وانه ان جهل كي يدخله الخلاف (قوله) والثاني له ذلك علته عدم الوصول الى الثمن (قوله) وهو (ثم) مقصر خصوصاً والحجر يشتر (قوله) المتن وانه اذا لم يمكن التعلق حذف له اختصاراً (قوله) بأن علم الحال ينبغي أن يكون مثله ما لو جهل وأجاز (قوله) والثاني يراحمهم به طاهره في جميع المال * (فصل في اصدار القاضي) * يبيع ماله لا بد من تبوت الملك في بيع القاضي خلافاً للسبكي وغيره قلت فهذه بينة واضع اليد تسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى أو لا واعلم ان السبكي قال قد خفت عن هذه المسئلة فتوصلت على أصحهما الاكتفاء باليد (قوله) المتن وقسمه لو كان مكاسباً قدم دين المعاملة ثم الارش ثم النجوم (قوله) المتن ثم الحيوان استثنى بعضهم المدير

(قول) المستقمة بين التي تسمى الزمة ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الاولوية فلو عكس جاز قاله الرافي (قوله) يشترى أي فهو بمنزلة الشاهد لهم على عدم الغريم (قول) المثنى فظهر غريم المراد به من يجب ادخاله في القسمة ولو بجناية حادثة أو سبب متقدم بل هو كونه حادثا (٣٠٩) بعد القسمة ينبغي ان يشارك لان الجحر لا ينقل الا بملك القاضي (قوله) ويستأنف لاسها

صدرت على غير الوجه الجائز شرعا كذا علوه وهو ينفذ ان معنى النقض تبين فسادها من أصلها وانظر لوقعت التركة وحدثت بعد قسمتها واندهل بتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول) المثنى فكدين ظهر قبل الكاف مستدركة وقد أشار الشارح الى الجواب (قوله) الى رغبة الناس الخ هذا التعليق يقتضي ان المفلس لو باع باذن الحاكم كان الحكم كذلك (قوله) فكان التقديم من مصالح الجحر أي كأجرة الكمال (قول) المثنى ونفق دليسه المطلق قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله) على المفلس لك أن تقول هو داخل في عبارة الكتاب لانه يجب عليه نفقة نفسه (قوله) يقول الشافعي الخ قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فان أهل اليسار يتفاوتون انتهى واعلم ان اليسار المعتبر في نفقة القريب غير اليسار المعتبر في نفقة الزوجة فالأول ان يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خريجه فالقادر على الكسب الواسع معسرى الزوجة موسرى الأول ~~المسكين~~ والخادم يساعان في نفقة القريب ولا يساعان في نفقة الزوجة الى غير ذلك (قول) المثنى ويساع مسكنه الخ قال الاسنوي لان تحصيلهما بالكراء أسهل فان تيسر والا فعلى كافة المسلمين (قول) المثنى وعمامة ذكر المحرر بدلها المنديل قبل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد الرافي يطلقون

(ثم المنقول ثم القطار) لان الأول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني (وليس بحضرة المفلس) أو وكيله (وغير مائه) لانه أطيب للقلوب (كل شيء في موقعه) لان طاليه فيه أكثر ويشهر بيع العقار والامر في هذين للاستحباب (بمن مثله بالامن فقد البلد) الامر فيه للوجوب (ثم ان كان الدين غير جنس النقد ولم يرض الغريم الا بجنس حقه اشترى) له (وان رضى جاز صرف النقد اليه الا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاحتياض عن المسلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره وقد تقدم جواز السلم في النقدي كله (ولا يسلم معا قبل قبض ثمنه) احتياط لمن يتصرف عن غيره (وما قبض) بفتح القاف (فسمه بين الغرماء الا أن يعسر) قسمه (لقبته فيؤخر ليجتمع) فان أوأ التاخير في النهاية المطلق القول بأنه يجيبهم قال الرافي والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف (ولا يكفون) عند القسمة (بينة بأن لا غريم غيرهم) لان الجحر يشترى ولو كان ثم غريم لظهر وطلب حقه (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصنة) لحصول المقصود (وقيل تنقض القسمة) وتستأنف فعلى الأول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والآخر خمسة فظهر غريم له ثلاثون استرد من كل واحد نصف ما أخذه وعلى الثاني يسترد منهما القاضي ما أخذه ويستأنف القسمة على الثلاثة (ولو خرج شيء باعه قبل الجحر مستحقا والثمن) المقبوض (تالف فكدين) أي قبل الثمن اللازم كدين (ظهر) من غير هذا الوجه وحكمه ماسبق فيشارك المشتري الغرماء من غير نقض القسمة أو مع نقضها (وان استحق شيء باعه الحاكم) والثمن المقبوض تالف كافي الروضة وأصلها (قدم المشتري بالثمن) أي بمثله (وفي قول يخاص الغرماء) به كسائر الديون ودفع بأنه يؤدي الى رغبة الناس من شراء مال المفلس فكان التقديم من مصالح الجحر (ويفق) الحاكم على المقاس و (على من عليه نفقته) من الزوجات والاقارب (حتى يقسم ماله) منه لانه موسر مالم يزل ملكه وكذلك يكسوه منه بالمعروف وفي معنى الزوجات أمهات الاولاد (الا أن يستغنى بكسب) فلا ينفق عليهم ولا يكسوهم ويصرف كسبه الى ذلك وطاهر انه ان لم يف به كل والنفقة على الزوجات قال الامام نفقة المعسرين والرواي نفقة الموسرين قال الرافي وهذا قياس الباب والامسا أنفق على الاقارب قال في الروضة يرجح قول الامام بقول الشافعي في المختصر أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيهم من نفقة وكسوة ثم قال فيها عن البيان وتسلم اليه النفقة يومايوم (ويباع مسكنه وخادمه في الاصح وان احتاج الى خادم لزماته ومنصبه) أي لو اخدمتهما والثاني يبقيان له حاجته اذا كانا لا يقين به دون النفيين والثالث يبقى المسكن فقط (ويترك له دست ثوب يليق به وهو قبض وسراويل وعمامة ومكعب) أي مداس (ويزاد في الشتاء جبة) ويترك لعياله من الثوب كما يترك له ويساع بالبدن والحصير القليل القيمة ولو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق به وردناه الى اللائق ولو كان يلبس دون اللائق فقير لم يزد عليه وكل ما قلنا يترك له ان لم يوجد في ماله اشترى له (ويترك قوت يوم القسمة) له و (لمن عليه نفقته) لانه موسر في أوله قال الغزالي وسكني ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك غيره (وليس عليه بعد القسمة أن

٧٨ ل بل المنديل على العمامة فلهذا اقتصر منهاج عليها (قوله) مكعب سمي به لانه دون الكبين (قوله) ويترك لعياله قضية ان عبارة المثنى لا تفيد ذلك وقد يمنع من أن خبره عائد على من في قوله السابق على من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله (قول) المثنى قوت يوم القسمة انما نص عليه لان بعضه متأخر فلم يشمله ما حصر (قول) المثنى وليس عليه الخ وقال الفراء ي عليه ان عصي بسببه وعللوا ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل الا برضا المظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسلم نفسه لامتناع لانها معصية متجددة قاله في الخادم

فعلية البيئة أي فتشده في الأولى بالاعسار وفي الثانية تكفي شهادتها بتلف المال ثم فيها (٣١٠) اشكال وهو ان المال قد وجد وقسم
 بينهما زائدا على حيوة (قوله) ذكر الغزالي هذا انما ذكره جوابا لسؤال هل توجد بأجرة محجلة مع ان القدر ينقص بسبب التحجيل (قول) المتن
 عليه البيئة أي فتشده في الأولى بالاعسار وفي الثانية تكفي شهادتها بتلف المال ثم فيها (٣١٠) اشكال وهو ان المال قد وجد وقسم

ينبغي ان تصور بما اذا كان حال المعاملة
 يزيد على ما وجد والا فلا يكلف البيئة
 * فرج * البيئة الشاهدة بتلف المال
 لا يجب معها (قوله) لان الظاهر
 اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن
 مقتضى الظاهر قد تحقق وعمل به بعد
 الحجر وقسمه المال قال السبكي
 فيجبه هنا ان يقبل قوله بلايين
 الا ان عرف له مال غير الذي قسم
 سابق عليه (قول) المتن في الحال الخ
 أي خلا فالأني خيفة حيث قال لا بد قبل
 ذلك من اخباره بالحس والظاهر انه
 لا يخص ذلك عن عهده مال (قوله)
 وقيل ثلاثة أي الحديث في ذلك (قول)
 المتن واذا ثبت اعساره الخ له أن يحلف
 غريمه انه لا يعلم اعساره واذا طلب
 الخروج من الحبس كل يوم لذلك أجيب
 الا أن يظهر للقاضي تعهده وكذا صاحب
 الدين في حق من يقبل قوله في الاعسار
 له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور انه
 استفاد ما لا بعد الحلف ولا بد من تعيين
 سبب الذي استفاده

المحل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر
 عليه فيفسد أن يبيع في حال الحجر ليس
 كذلك وهو كذلك لكن يستتي الجاهل
 وخرج بقيد الحجر مجرد الافلاس وخرج
 قيد الفلاس الحجر بالسفه ونحوه كالجنون
 (قول) المتن فله فسخ البيع خالف ابن
 حريويه فقال لا يفسخ بل يقدم بتمنه
 كالمهر ومنع أبو حنيفة من الفسخ

وواقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلسا من غير حجر (قوله) والثاني على التراخي قال الماوردي عليه عتد إلى أن يقدم حتى
 القاضي على يعه (قول) المتن والاعتاق ولو تلفه البائع فألقيا كما قال الأذري أن يغرم البذل ويضارب بالثمن (قول) المتن كالبيع بما يفيد
 هذا التشبيه اشتراط ان تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتي (قوله) بأجرة جالة أم لا جارة مؤجلة في كل شهر فلا ينصفه ورذلك فيها ادقبل
 مضى الشهر الاجرة مؤجلة وبعده فأتى المنفعة

يكتسب أو يوجز نفسه لبقية الدين) قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة حكم بانظاره
 ولم يأمره بالكسب (والاصح وجوب اجارة أم ولده والارض الموقوفة عليه) لبقية الدين لان
 المنفعة كالعين فيصرف بدلها للدين والثاني يقول المنفعة لا تعد ما لا حاصلا وعلى الأول يؤخر ما ذكر
 مرة بعد أخرى الى أن يقضى الدين قال الرافعي وقضية هذا ادامة الحجر الى قضاء الدين وهو كالستبعد
 زادا في الروضة ذكر الغزالي في الفتاوى انه يجبر على اجارة الوقف ما لم يظهر تفاوت بسبب تحجيل الاجرة
 الى حد لا يتغابن به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة (واذا ادعى) المدين (انه)
 معسرا وقسم ماله بين غرماؤه وزعم انه لا يملك غيره وأنكر وان لزمه الدين في معاملة مال ككسراء
 أو قرض فعليه البيئة) كما لو ادعى هلاك المال (والا) أي وان لزمه الدين في غير معاملة (فيصدق
 بيئته في الاصح) لان الاصل العدم والثاني لا يصدق الا بيئته لان الظاهر من حال الحر انه يملك شيئا
 والثالث ان لزمه الدين باختياره كالصداق والضمائم لم يصدق الا بيئته وان لزمه لا باختياره كارش
 الجنابة وقرامة المتلف صدق بيئته والفرق ان الظاهر انه لا يشغل ذمته باختياره بما لا يقدر عليه
 (وقبل بيئته الاعسار في الحال) بالشرط في قوله (وشرط شاهده) وهو اثنان وقبل ثلاثة (خبرة
 باطنه) أي المعسر يطول الجوار وكثرة المجالسة والمخالطة فان الأموال تخفى فان عرف القاضي
 ان الشاهد بهذه الصفة فذاته والا فله اعتماد قوله انه بهذه الصفة قاله في الهايه (وليقبل هو معسر
 ولا يحض النسي كقوله لا يملك شيئا) بل يقبده كقوله لا يملك الا قوت يومه وشباب بدنه (واذا ثبت
 اعساره) عند القاضي (لم يجز حبه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوسر) للآية نعم للغريم تخليفه
 ويجب بطلبه قيل ومع سكوته أيضا فيكون من آداب القاضي (والغريب العاجز عن بيئته الاعسار
 يوكل القاضي به من يبحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به) لئلا يتخذ في الحبس وفي الروضة
 كأصلها تصديرا الكلام بلفظ ينبغي أن يوكل قال في الكفاية وهذا أبداه الامام ثقةها لنفسه

* (فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس) * أي بسبب افلاسه والمبيع باق
 عنده (فله) أي للبائع (فسخ البيع واسترداد المبيع) قال صلى الله عليه وسلم اذا أفلس الرجل
 ووجد البائع سلعة بعينها فهو أحق بها من الغرماء واه مسلم وللجاري نحوه ولا فسخ قبل الحجر
 (والاصح ان خياره) أي الفسخ (على الفور) كخيار العيب بجامع دفع الضرر والثاني على التراخي كخيار
 الرجوع في الهبة للولد وعن القاضي الحسين لا يمتنع تأقيته بثلاثة أيام (و) ا. ص (انه لا يحصل الفسخ
 بالوطء) للامة (والاعتاق والبيع) كما لا يحصلها في الهبة للولد والثاني يحصل بواحد منها كما يحصل
 به في زمن الخيار من البائع وظاهره يحصل بفسخ البيع أو رفقته أو نقضه ولا يقتصر الى اذن
 الحاكم في الاصح (وله) أي للشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاضات) التي
 (كالبيع) وهي المحضة منها القرض والسلم والاجارة فاذا سلمه دراهم قرضا أو رأس مال سلم حال
 أو مؤجل فحل ثم حجر عليه والدرهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا أجره دارا بأجرة حالة لم يقضها

وواقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلسا من غير حجر (قوله) والثاني على التراخي قال الماوردي عليه عتد إلى أن يقدم حتى
 القاضي على يعه (قول) المتن والاعتاق ولو تلفه البائع فألقيا كما قال الأذري أن يغرم البذل ويضارب بالثمن (قول) المتن كالبيع بما يفيد
 هذا التشبيه اشتراط ان تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتي (قوله) بأجرة جالة أم لا جارة مؤجلة في كل شهر فلا ينصفه ورذلك فيها ادقبل
 مضى الشهر الاجرة مؤجلة وبعده فأتى المنفعة

(قوله) حتى حجر عليه املو حجر على المؤجر فيظن ان كانت اجارة عين فلا يفسخ للمستأجر أو ذمة وسلم هنا فكذلك والافله الفسخ اذا كانت الاجرة باقية (قوله) وكذا بعده على وجه الخ واختار الحاوي الصغير وله وجه من حيث ان السبب قديم وعجالة السبب يرجع على الاصح (قول) المتن وان يتعذر لو حدث مال باسطياد أو أمكن (٣١١) الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا يرجع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص (قول) المتن بالا فلاس

خرج به ما لو تعذر بانقطاع جنس الثمن فلا يفسخ ان جوزه الاستبدال عن الثمن واستشكل لما في الاعراض من مخالفة المقصود (قول) المتن ونقد ملك أي ولو قالوا من المثل الموجود والمنتهى وان تخلف التعليل الثاني (قول) المتن وكون المبيع باقيا هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظما فذكره لافادة ان الزائل العائد هنا كالذي لم يعد وهو الاصح في الروضة لكن رجع الاسنوي خلافا كالأثر بالعيب والصدان (قول) المتن التزويج أي لانه لا يمنع البيع ثم هذان من جملة العيوب فيغني عنه ما يأتي (قوله) والايحرم الخ استشكل يجوز استرداد العبد المسلم بالفلس اذا كان بانه كافرا (قول) المتن أخذه نائما أو ضارب أي كان ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض (قول) المتن رجع في الجديد وجهه ان الافلاس سبب يعود به الكل فيعود به البعض كالفرقة قبل الدخول (قوله) لحديث منه فان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو أسوة الغرماء (قوله) ولو لم ينفق شيء الخ لو كان المبيع عينين مثلا وهما باقيا وقد قبض بعض الثمن فانه يوزع عليهما وليس له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما (قول) المتن فإذا البائع بها لان الفسخ كالتفقد ولو تلف الحب أو فسخ البيع رجع أيضا (قول) المتن أخذه مع أتمه وذلك لان مال الفلاس مبيع كله (قوله) في هذه الحالة راجع لقوله وان لم يذللها

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العيب في البيع وفي قول لا اذا وجود للمنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محضة مادام خالها أو صالحه عن دم العبد على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع الى البضع أو الدم ودليل الشق الاول حديث الشيخين من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (وله) أي للرجوع في المبيع (شروطها كون الثمن حالا) في الاصل أو حل قبل الحجر وكذا بعده على وجه صححه في الشرح الصغير وليس في الروضة والكبير تصحيح (وان يتعذر حصوله) أي الثمن (بالافلاس) أي بسببه (فلا) اتقى الافلاس بأن (استمع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على استمع (فلا يفسخ في الاصح) لا مكان الاستيفاء بالسلطان فان فرض عجز فنادر لا عبرة به والثاني له الفسخ كما في المفلس بجامع تعذر الوصول الى حقه حالا مع توقعه مالا (ولو قال الغرماء) لمن له حق الفسخ (لا تفسخ ونقد ملك بالثمن فله الفسخ) لما في التقديم من المنفعة وقد يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذه (و) من الشروط (كون المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات) ملكه تلف أو بيع ونحوه أو اعتاق أو وقف (أو كاتب العبد) أو استولد الامه (فلا يرجع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أحدهما في الروضة لا يرجع استحبابا بالحكم الزوال (ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير وتعليق العتق والاجارة فيما أخذه مسلوب المنفعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق بحق كناية أو رهن وان لا يحرم البائع والمبيع صيد (ولو تعيب بأفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصا أو ضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع فله أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري مثاله قيمته سليما مائة ومعه تسعون فيرجع بعشر الثمن (وجناية المشتري كآفة في الاصح) والثاني وقطع به بعضهم انها كآفة الاجنبي (ولو تلف أحد العبدين) أو التوبين (ثم أفلس) وحجر عليه (أخذ الباقي وضارب بحصة التالف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلا) كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد) على ما يأتي بيانه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بساقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والقديم لا يرجع بل يضارب بساقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسل ولو لم ينفق شيء من المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فان كان قبض نصفه رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة فاز البائع بها) فيرجع فيها مع الاصل (والمنفصلة كالثمرة والولد) الحادثين بعد البيع (للمشتري ويرجع البائع في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل) بالجمعة (البائع قيمته أخذه مع أمه والالا) أي وان لم يذللها (فيساعان وتصرف اليه حصة الام) من الثمن (وقبل لا يرجع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملا عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالاصح تعذر الرجوع الى الولد) وجهه في الاولى بأن الحمل تابع في البيع فكذلك في الرجوع ومقابله قال انما يرجع فيما كان عند البيع فيرجع في الام فقط قال الجويني قبل

وقوله) وهذه المسئلة ان أراد الطريقة ايا طعة فهو حسن ظاهر وان أراد قوله ولو حدث الثمرة الخ
من ظهر البعارة بل غيرهما فحقه فموض وكان وجهه جعل التنبيه السابق في مجموع الاستنار والظهور ثم اعلم للشارح على هذا عدم صحة قو
وأولى بتعدى الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على انه يجوز ان يكون مراد الشارح الاعتراض على (٣١٢) المؤلف ولله درالامام الغزالي حيد

الوضع والصيد لاني وغيره بعد الوضع قال في الروضة الاول ظاهر كلام الاكثرين الى آخوه وبني التعدي
في الثانية على ان الحمل يعلم ومقابله على مقابله ولو كانت عاملا عند البيع والرجوع رجوع فيها حاملا ولو
حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري كما تقدم (واستنار الثمر بكما به) بكسر الكاف
وهو اوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) أي تشقق الطلع (قريب من استنار الجنين وانفصاله) فاذا
كانت الثمرة على الخلل المبيع عند البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة فهي كالحمل عند البيع المنفصل
قبل الرجوع فتعدى الرجوع اليها على الراجح (و) هي (أولى بتعدى الرجوع) اليها من الحمل
لأنها مشاهدة موثوق بها بخلافه ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدث الثمرة بعد البيع وهي
غير مؤثرة عند الرجوع رجوع فيها على الراجح لما تقدم في تقرير ذلك من الحمل وقيل لا يرجع فيها قطعا
وهذه المسئلة لا تناو لها عبارة المصنف ولو كانت الثمرة غير مؤثرة عند البيع والرجوع رجوع فيها جزم
ولو حدثت الثمرة بعد البيع وهي عند الرجوع مؤثرة فهي للمشتري (ولو غرس الارض) المشتراة
(أو بغير) فيها ثم هجر عليه قبل اداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها (فان اتفق الغرماء والمفلس على
تقريبها) من الغراس والبناء (فعلوا وأخذها البائع) برجوعه وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس
والبناء ليملكهم ما مع الارض واداءوا وجب تسوية الحفر من مال المفلس وان حدثت في الارض
نقص بالقلع وجب ارشه من ماله قال الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفي المذهب والتهذيب انه يقدم به
لانه لتخليص ماله (وان امتنعوا) من القلع (لم يجبروا) عليه (بل له أن يرجع) في الارض (ويملك
النساء والغراس بقيته) أي له مجموع الامر من لماسياقي (وله) يدل تلك ما ذكر (ان يقلعه ويغرم ارش
نقصه والاطهر انه ليس له ان يرجع فيها ويبقى الغراس والنساء للمفلس) لنقص قيمتهما بلا أرض
فيحصل له الضرر والرجوع انما يثبت لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني له ذلك كالمصنع
المشتري الثوب ثم هجر عليه قبل اداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويصير المفلس شريكا معه
بالمصنع وفرق الاول بأن المصنع كالمصنع التابعة للثوب وعلى الاول يضارب البائع بالثمن أو يعود
الى بدل قيمتهما أو قلعهما مع غرامة ارش النقص (ولو كان المبيع) له (خطة فطلعهما مثلها أو
دونها) ثم هجر عليه (فله) أي للبائع بعد الضمغ (أخذ قدر المبيع من الخلو) ويكون في الدون
مساخا بقصه كنقص العيب (أو) خلطها (بأجود فلا رجوع في الخلوط في الاظهر) حذرا
من ضرر المفلس ويضارب البائع بالثمن والثاني له الرجوع ويساعان ويوزع الثمن على نسبة القيمة
(ولو طمخها) أي الخطة المبيعة له (أو قصر الثوب) المبيع له ثم هجر عليه (فان لم تزد القيمة)
بالطن أو القصارة (رجع) البائع في ذلك (ولاشئ للمفلس) فيه وان نقصت فلا شئ للبائع معه
(وان زادت فلا تظهرانه يساع والمفلس من ثمنه نسبة ما زاد) مثاله القيمة خمسة وبلغت بما فعل ستة
فلمفلس سدس الثمن والثاني لاشركة للمفلس في ذلك كما في سمن الدابة خلفه وفرق الاول بأن المحسن
أو القصارة منسوب اليه بخلاف السمن فهو محض صنع الله تعالى فان العلف يوجد كثيرا ولا يحصل
السمن (ولو صبغه) أي الثوب المشتري (بصبغه) ثم هجر عليه (فان زادت القيمة قدر قيمة

قال وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين
وأولى بالاستقلال انتهى فام بتقدير
طريق القطع في الاولى وطريق القطع
في الثانية ولهذا قال الراجح رحمه الله
هو تعبير حسن مطرد في المسلتين (قوله)
وليس له الخ لان الغرض الوصول الى
المبيع وقد حصله (قوله) وجب
ارشه أي سواء كان القلع قبل الرجوع أو
بعده (قوله) يضارب البائع به الضمير
فيه راجع لكل من قوله وجب تسوية
الحفر ووجب ارشه (قول) المتن لم
يجبروا لانه وضع بجز (قول) المتن بل
له الخ أي بخلاف الزرع فانه يرجع ويبقى
الى أو ان الحصاد لان له أمدا ينتظر
وليس له مع ذلك أجرة وقوله ويتمك
عبارة الشرحين والروضة على أن يتمك
وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى
ذلك الاتيان به في صبغة الرجوع أم
يكفي التوافق عليه أولا وعلى كل فهل
يجبر عليه بعد ذلك اذ لم يقبل أو يتقص
الرجوع أو يتبين بطلانه محل نظر
(قوله) لماسياقي أي له المجموع دون
كل على انفراد لماسياقي في قوله
والاطهر انه الخ هذا غاية ما ظهر لي في
فهمه وأما تعليل ثبوت التملك فقد علم
بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا علموا
القلع وغرامة ارش النقص (قول) المتن
وله أن يقلعه الخ هو تفسير يتمك كما بينه
الشارح رحمه الله (قوله) والثاني له
ذلك قال الامتوى لكن لا يجبر على
المبيع معهم بخلاف المصنع (قوله)

أو يعود أي فلا امتناع أو لا يسقط العود لو اراده (قول) المتن فلا رجوع في الخلوط أي لو كان الخليط قليلا جدا فان كان الكثير
لبائع فالوجه القطع فتمكنه من الرجوع وان كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه بنه عليه الامام (قوله) وان نقصت فلا شئ الخ بحث ابن الرفعة
تخبر بجه على ان تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون (قول) المشتري أي ان أرادوا والا فلا بائع أيضا أن يأخذها ويغرم الزا

(قول) المبين فالاصح المحرمين على ان عمله ينزله الى الوهب ان يسهل بناء على انه كالاثر وأرجحهما الثاني قاله الاسنوي * فرع * لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فاستطاع قلع الاتجار من الارض ولو طلب الغرماء والمفلس قلعه وغرامة ارش النقص قال ابن كجب لهم ذلك (قوله) من جهته التمييز فيه راجع (٣١٣) لقوله في الثوب (قوله) وقبل لاشئ له انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف

أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما أثلاثا فيما اذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين قلت لابل قياسه فوز البائع بالزيادة لأن الغرض ان الثوب والصبغ له نعم ان يرجع في الثوب فقط وضارب ثمن الصبغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسئلة السابقة (قوله) وان كانت أقل لم يضارب بالباقي لكن يؤخذ مما سياتي آخر الباب ان له أن يرجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ ويكون المفلس شريكا بالصبغ وكذا يؤخذ ان له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه (قوله) بقدر قيمة الصبغ ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذي أشار الى أخذه مما يأتي من الروضة (قوله) والزيادة لهما الخ قياس ما تقدم ان يقول والزيادة لصاحب الثوب كالصين أولهما بنسبة مالهما (قوله) فيكون شريكا أي بشرط ان لا تزيد القيمة على قيمتهما معا وان فالزيادة للمفلس

* (باب الحجر) *

(قوله) كولاية السكاح والايصاء الاولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء (قوله) وغيرها أي كالاسلام وسواء كانت الاقوال له أم عليه ووجه سلب الولايات احتياجه الى من يتولى عليه ووجه سلب الاقوال عدم صحة قصده ثم تعبيره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع اذ لا يلزم من الامتناع السلب ان القضاء مشلا يعود بارتفاع الجنون

الصبغ) كان تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين فصارت قيمة الثوب مصبوغا ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريك بالصبغ) فيباع الثوب ويصير الثمن بينهما اثلاثا وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس أو نقول يشتركان فيهما بالاثلاث لتعذر التمييز وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان صارت خمسة (فالنقص على الصبغ) لانهما لك في الثوب والثوب قائم بحاله فيباع والبائع أربعة اخماس الثمن والمفلس خمسة (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان صارت ثمانية (فالاصح ان الزيادة للمفلس) فساع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني انها للبائع كالصين فيكون له ثلاثة ارباع الثمن والمفلس ربعه والثلث انها تنقص عليهما فيكون للبائع ثلثا الثمن والمفلس ثلثه وان لم تزد القيمة بالصبغ شيئا يرجع البائع في الثوب ولا شئ للمفلس فيه وان نقصت فلا شئ للبائع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصبغه به ثم حجر عليه (رجع) أي البائع (فيهما) أي في الثوب بصبغه (الا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهته بخلاف ما اذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيهما فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بالزيادة عليها وقيل لاشئ له وان كانت أقل لم يضارب بالباقي أخذاء ما تقدم في القسارة (ولو اشترى من اثنين) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغه به ثم حجر عليه وأراد البائع ان الرجوع (فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقد) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجدله فيرجع فيه ولا شئ له ان نقصت قيمته أخذاء ما تقدم في القسارة (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبرة المحرر فلهما الرجوع ويشتركان فيه (وان زادت على قيمتهما فالاصح ان المفلس شريك لهما) أي للبائعين (بالزيادة) فاذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغا ثمانية فالمفلس شريك بالربع والثاني لاشئ له والزيادة لهما بنسبة مالهما ولو اشترى صبغا وصبغ به ثوبه ثم حجر عليه فالبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكا فيه قال في الروضة واذا اشارك ونقصت حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحدهما انه ان شاء قنع به ولا شئ له غيره وان شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضارب بالباقي انتهى ويؤخذ منه حكم قسم في المسئلة السابقة وهو ان تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيختار بانه بين أخذ الزيادة والمضارب بجميع الثمن على الاصح

* (باب الحجر) *

(منه حجر المفلس لحق الغرماء) أي الحجر عليه في ماله (والراهن للمرتن) في العين المرهونة (والمرضى للورثة) في غير الثلث (والعبد لسيدته والمرئد للمسلمين) أي لحقهم (ولها أبواب) تقدم بعضها ويأتي باقيها (ومقصود الباب حجر المجنون والصبي والمبذر) بالعمية وسبأ في تفسيره (فبالجنون) تسلب الولايات واعتبار الاقوال (كولاية السكاح والايصاء والايتمام واقوال المعاملات وغيرها) أما الأفعال فيعتبر الاتلاف منها دون غيره كالهدي (ويرتفع) أي حجر المجنون (بالافاقه) التامة

بالتأني (قوله) وفي الأول حديث ابن عمر هذا الحديث فيه دلالة على أن الخندق (٣١٤) في الرابعة لأن أحدا في الثالثة الصبي بالغه أقواله انتهى وبالجمل في عبارة المصنف أن قرئت بفتح الصاد فهو أولى ليسلم من بحث الرافعي (قول) المتن بلوغه رشيد الآية وإتلاوا المتأني (قوله) وفي الأول حديث ابن عمر هذا الحديث فيه دلالة على أن الخندق (٣١٤) في الرابعة لأن أحدا في الثالثة

من الجنون (وجرح الصبي يرتفع بلوغه رشيداً والبلوغ) يحصل (بإستكمال خمس عشرة سنة) قرية (أو خروج المتى وقت استكناه استكمال تسع سنين) للاستقراء وفي الأول حديث ابن عمر عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورأى بلغتر واه ابن حبان وأصله في الصحيين وفي الثاني قوله تعالى وإدبلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا والحلم الاحتلام وهو بخروج المتى (ونبات العانة يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر) أى أنه أماره عليه (لا المسلم في الأصح) والثاني قاسه على الكافر وفيه حديث عطية القرظي قال كنت من سبي قرظفة فكانوا ينظرون من أبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عاتق فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي رواه ابن حبان وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين والترمذي حسن صحيح والمعتبر شعر حشن يحتاج في إزالته إلى حلق ودفع قياس المسلم بأنه ربما استجمل نبات العانة بالمعالجة دفعاً للحجور وتشوفاً للولايات بخلاف الكافر فإنه يفضي به إلى القتل أو ضرب الجزية قال في الروضة ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بها الضرورة (وتزويد المرأة) على ما ذكر من السن وخروج المتى ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالاجماع (وحبلا) لأنه مسبوق بالانزال لكن لا يتيقن الولد إلا بالوضع فإذا وضعت حكمنا بحصول البلوغ قبل الوضع بسنة أشهر وشئ (والرشد صلاح الدين والمال) كإفسر بذلك في قوله تعالى فإن آتستم منهم رشداً (فلا يفعل محرماً يطل العدة) من كبيرة أو أصرار على صغيرة (ولا يذير بأن يضيع المال باحتمال غبن فأحسن في المعاملة) وهو ما لا يحتمل غالباً كما سيأتى في الوكالة والبسير كبيع ما يساوى عشرة تسعة (أو رمية في بحر أو انفاق في محرم) وظاهر أن المراد بجنس المال (والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي لا تليق بحاله لبس بتذير) لأن المال يتخذ ليتنفع به ويلتذ به والثاني في المطاعم والملابس قال أنه بتذير عادة والثاني في وجوه الخير قال أن يبلغ الصبي مغرطاً في الاتفاق فيها فهو مبذر وإن عرض له ذلك بعد البلوغ مقتصد فلا (ويختبر برشد الصبي) في المال (ويختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء) على الخلاف الآتي فيهما (والما كسة فهما) أى النقص عما طلب البائع والزيادة على ما أعطى المشتري أى طلبها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوام بها والمحترف) بالرفع (بما يتعلق بحرفته والمرأة بما يتعلق بالغزل والعطن وصون الأطعمة عن الهرة ونحوها) كالنفارة كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر) بحيث يفيد غلبة الظن برشده (ووقته) أى وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعلى الأول الأصح) بالرفع (أنه لا يصح عقده بل يمتحن في الماكسة فإذا أراد العقد عقد الولي) والثاني يصح

بلا نزاع (قول) المتن في الأصح هما مقرران على أن نبات الكافر أماره أما إذا قلنا أنه بلوغ فلا امر هنا كذلك (قوله) ويجوز النظر وقيل يمتنع وسبيله أن يجس من فوق حائل (قول) المتن وتزويد المرأة هو يفيدك أن ما سلف من الأنبات وغيره عام في الذكور والإناث كما أشار إليه الشارح رحمه الله (قوله) لكن لا يتيقن الولد إلا بهذا قد يشكك عليه قولهم الحمل يعلم والجواب عدم الاكتفاء في هذا الشأن (قوله) فإذا وضعت حكمنا بحصول الخ من فوائد هذا الأمر بقضاء العبادات من تلك المدة (قول) المتن فلا يفعل محرماً الخ هذا تفسير الرشد في الدين (قول) المتن ولا يذير الخ هذا تفسير الرشد في المال (قول) المتن بأن يضيع المال الخ ومن يشم على نفسه جداً مع اليسار لا حجر عليه على الأصح وعلى مقابله عقوده نافذة والحجر عليه في أمر الانفاق (قوله) ووجوه الخير من عطف العام على بعض أفراد (قوله) قال أن يبلغ إلى آخره أى فإبوههم كلام المصنف من جريان الخلاف في الطارئ والمقارن ليس مراداً (قوله) معتضداً يرجع للبلوغ من قوله بعد البلوغ (قوله) في المال كذلك يختبر في الدين من حيث معاشره أهل الخير وملازمة الطاعات وانما تعرض للمال

فقط لأنه يتوقف على إعطائه شيئاً من المال الذي في يد الولي ليختبر بخلاف أمر الدين (قوله) على الخلاف الآتي الخ اعما قال عقده على الخلاف الآتي لأن قضية العبارة صحة بيعه وشراءه وفي ذلك خلاف يأتي (قوله) بالرفع لأجل قوله بحرفته (قول) المتن ووقته قبل البلوغ لقوله تعالى وإتلاوا المتأني واليتم قبل البلوغ وقوله وقبل بعده الخ قضيته أن محل الخلاف إذا أريد الاختبار بالجماعة ثم إذا قلنا بالوجه الثاني قضيته صحة التصرف قبل تبين الرشد

(قول) المتن دلم الحجر أي لفهوم قوله تعالى فان أنتم منهم رشدوا والمراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذي كان فانه انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفة (قول) المتن وان بلغ رشداً أهله لوبلغ غير رشيد ثم رشد (قول) المتن وأعطي ماله أشار الى مذهب مالك رحمه الله حيث قال ان المرأة اذا رشت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمتنع من التبرعات الا باذن زوجها ما لم تصر محجوزا (قول) المتن فلو بذر بعد ذلك الخ خلافاً لابي حنيفة لنا آية ولا تؤتوا السفهاء أموالكم أي أموالهم بدليل باقي الآية وفرع تقبل شهادة الحسبة في السفة (قوله) من أحد قياسا على الجنون ورد بآيه قديصر منه تصرفات يصير بعضها (قوله) والثاني يحجر عليه أي اذا رأى الحاكم ذلك (قول) المتن ولا يصح الخ أي لأن تعميم ذلك يؤدي الى ابطال معنى الحجر (٣١٥) (قول) المتن ولا شراء ولو بغبطة ولو في الذمة ولو لزمه كفارة يمين أو ظهار سام

كالعسر بخلاف كفارة القتل فان وليه يعتق من مال السفية وانما سمنوا صحة الشراء في الذمة ليطالب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لأن الحجر هنا لحق السفية وهناك لحق السيد (قول) المتن والاعتاق أي ولو كاته (قول) المتن وهبه أي منه قوله هو قيد في الجميع يعني ليس راجعا للنكاح فقط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون جرم أو لا تمتنع التصرف المالي ثم حكى فيه الخلاف وان يكون ذكر التصرف المالي مرة بالمنطوق ومرة بالمفهوم أقول قديقال ليس في ذلك ضرر وقوله انه يلزم ذكر التصرف المالي جوابه ان المرة الاولى خالية عن الاذن والثانية مع الاذن قلت اذا كان قيد عدم الاذن خاصا بالنكاح اقتضى ان مقابله لا فرق فيه بين الاذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول) المتن لا التصرف المالي الخ كافي الاذن للصبي والثاني قاس على النكاح وصححه الامام والغزالي وابن الرفعة وللولى اجبار الصبي والسفية على الكسب (قوله) فما لا هوض فيه الخ هو وارد على اطلاق حكاية الخلاف ويحجب بأن مفهوم الاصح ليس عام بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس

عقده للعاجة (فلو بلغ غير رشيد) لا اختلال صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه ويتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشداً انقل الحجر) عنه (بنفس البلوغ وأعطي ماله وقيل يشترط فلن القاضي) لأن الرشد يحتاج الى نظر واجتهاد وينقل على هذا أيضا بقل الاب أو الجد في الوصي والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أي حجر القاضي فقط قيل والاب والجد أيضا وفي المطلب والوصي (وقيل يعود الحجر بلاعادة) من أحد أي يعود بنفس التبذير (ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح) لأن الاولين لم يحجروا وعلى الفسقة والثاني يحجر عليه كالموذي وقرى الاول بأن التبذير يتحقق به تضييع المال بخلاف الفسق قصد يمان معه المال ولا يجي على الثاني الوجه المذهب الى عود الحجر بنفس التبذير قاله الامام (ومن حجر عليه لسفه) أي سوء تصرف (طرا فويله القاضي وقيل وليه في الصغر) أي الاب والجد والخلاف والتصحيح في الروضة وأصلها على الوجه المذهب الى عود الحجر بنفس التبذير وفيهما على انه لا بد من حجر القاضي الجزم بأنه وليه (ولو طرا جنون فويله وليه في الصغر وقيل القاضي) والفرق بين التجهين ان السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضي بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه يبيع ولا شراء ولا اعتاق وهبة ونكاح بغير اذن وليه) هو قيد في الجميع وسيأتي مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف الماخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان) في الحال (ولا بعد فلن الحجر سواء علم حاله من عامه أو جهل) لتقصيره في البص من حاله (ويصح باذن الولي نكاحه) على ما سيأتي بسطه في كتاب النكاح (لا التصرف المالي في الاصح) والثاني يصح اذا قدر الولي العوض فلا عوض فيه كالاقتاق والهبة لا يصح جزما (ولا يصح اقراره بدين) عن معاملة أسنده الى ما (قبل الحجر أو بعده وكذا باتلاف المال) أو جناية توجب المال (في الاظهر) والثاني استند الى انه لو أنشأ الاتلاف ضمن فادأ أقتر به يقبل ثم مارد من اقراره لا يؤاخذ به بعد فلن الحجر (ويصح) اقراره (بالحد والقصاص) فيقطع في السرقة وفي المال قولان كالعبد اذا أقربها وهما مبنيان على انه لا يقبل اقراره بالاتلاف فان قيل فهنا أولى والراجح في العبد انه لا يثبت المال ولو عفا مستحق القصاص على مال ثبت المال على الصحيح (و) يصح (طلاقه وخلعه) ويجب دفع العوض الى وليه (وطهاره) وإيلاؤه (وفيه النسب) لما ولته زوجته (بلعان) واستلحاقه النسب وينفق على الولد المستحق من بيت المال (وحكمه في العباد كالرشيد) فيفعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لانه تصرف مالي (وادأ أحرم

فيه وجه أشار اليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت اذا كان السفية وكلاهما وهذا كاف في صحة دخولها في كلام المتن (قول) المتن ولا يصح اقراره الخ كذلك لا يصح اقراره بدين في يده (قول) المتن وكذا باتلاف المال الخ أي قياسا على دين المعاملة (قوله) على الصحيح انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم الذمة الظاهر الثاني (قول) المتن بلعان قيد مستدرل لأن النفي يحوز وان لم يلا عنه كالسيد بنى ولداً منه بالخلف ولا لعان في حقه (قول) المتن في العباد هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة (قول) المتن وادأ أحرم مما لزمه فيه من الكفارات ان كان مخيراً فبالصوم وان كان من بابا زالمال لأن سببه فعل

بموجب فرض) أصلى أو من ذور قبل الحجر (أعطى الولي كفايته ثقة ينفق عليه في طريقه) أو يخرج الولي معه لنفق عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للأحرام وإن العمرة كالحج فيما ذكر (وإن أحرم بطوق) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) لتمام التسك (على نفقته المعهودة فللولى منعه) من الاتمام (والمذهب أنه كحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني أنه كالفاقد للزاد والراحلة لا يتحلل الإبقاء البيت (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويتحلل بالصوم) إن قلنا عدم الإحصار بدل لأنه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منعه والله أعلم) وتقدم ترجيح أن عدم الإحصار بدلا ونسبة بالصوم بعد العجز عن الطعام وعلى القول بأنه لا يدل له يبقى في الدقة قال في المطلب ويظهر أن يبقى في دقة السفه أيضا

* (فصل ولى الصبي أبوه ثم جدّه) * لايه (تم وصيهما) أى وصى الأب إن لم يكن جدّ ووصى الجدّ (ثم القاضي) أو من ينصبه وسبق في كتاب الوصايا أن من شرط الوصى العدالة وفى لروضة هنا وهل يحتاج الحاكم إلى ثبوت عدالة الأب والجدّ ثبوت ولا يتبهما وجهان وينبغي أن يكون الرابع الاكتفاء بالعدالة الظاهرة انتهى (ولا تلى الأم فى الأصح) والثانى تلى بعد الأب والجدّ وتقدم على وصيهما (ويتصرف الولي بالمصلحة) فيشتري له العقار وهو أولى من التجارة (وينى دوره بالطين والآجر) أى الطوب المحرق (لا اللبن) أى الطوب الذى لم يحرق بدل الآجر لقلة بقائه (والجص) أى الجبس بدل الطين لكثرة مؤنته (ولا يسع عقاره إلا الحاجة) كنفقة وكسوة بأن لم تغلته بهما (أو غبطة طاهرة) بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يجب مثله ببعض ذلك الثمن (وله يسع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة) التى رآها (وإداعا نسيئة) وظاهر أنه زيادة على النقد (أشهد) عليه (وارتبه به) رهنا واقفاً فإن لم يفعل ضمن فله الجمهور وحكى الإمام فى حجة البيع إذا لم يرتهن والمشتري على وجهين وقال الأصح الحجة قال الرافعي وشبهه أن يذهب القائل بالحجة إلى أنه لا يضمن ويحوزه اعتمادا على دقة الملى وإداعا مال ولده لنفسه نسيئة لا يحتاج إلى رهن لأنه أمين فى حق ولده (وبأخذله بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة) التى رآها فى ذلك (ويزكى ماله وينفق عليه) ويكسوه (بالمعروف) ويتفق على قريه بالطلب (فإن ادعى بعد بلوغه على الأب والجدّ بيعا لماله) (بلامصلحة صدقا باليمين) لأنهما غير متهمين لو فورشفقةتهما (وإن ادعاه على الوصى والأمين) أى منصوب القاضي (صدق هو يمينه) لثمة فى حقهما وقيل فى غير العقارهما المصدقان والفرق عسرا إذا شهد فى كل قليل وكثير يساع وممنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين ولى ولى وبين العقار وغيره ودعواه على المشتري من الولي كهى على الولي

* (باب الصلح) *

(قوله) يبقى فى الذمة أى فى ذمة المحصر (فصل ولى الصبي أبوه أى بالاجماع) * (قوله) إن لم يكن جدّ لو وصى الأب فى حياة الجدّ ثم مات الجدّ قبل موت الأب فالتمه الصحة (قوله) وهل يحتاج الحج قال السبكي لو فسق فى زمن خيار البيع فالظاهر عدم انفساخه وبقوم غيره من الأولياء مقامه (قول) المتن ولا تلى الأم أى قياسا على التسكاح ثم حكم المجنون ومن بلغ سفها كالصبي فى سائر ما تقدم ومن ثم تعلم أن الولد لا يلى أباه المجنون والسفيه (قوله) والثانى تلى بل أغرب القاضي فحكى عن الأصمخري تقدمها على الجدّ ثم إذا قلنا لها ولاية فهل تثبت لأبويه وجهان وهل يكتفى فيها فى العدالة الظاهرة كالأب (قوله) أى الطوب الحج قال فى البيان والحجر أولى من آجر (قوله) بدل يشير بهذا إلى أن المنع من اللبن والجص لا فرق فيه بين اجتماعهما واقتراحهما (قوله) وهو يجذبني أن يكتفى بإمكان الوجود عادة ولا يشترط الوجود الحالى (قول) المتن وإذا باع لو أجر بأجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن يراجع ذلك من الغبة للأذرى * فرع * يجوز أن يدعه قرضا ولا يأذن فى النسيئة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل (قوله) لأنه أمين فى حق ولده هذا مسلم ولكن ينبغي تقييده بأن

يكون مليا وإن شهد خوف الموت (قوله) لأنهما إلى آخره قصية هذا الفرق قبول قول الأم إذا كانت وصية هو قسمان * (باب الصلح) * هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ماسبق والاموال قال السبكي المزاحمة تارة تقع فى الاملاك وتارة فى المشتريات وحينئذ فيفصل تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهم والباب معقود لذلك

(قول) المتن فان جرى على غير المدعاة أى غير العين المدعاة فالمصالح منه هنا أيضا عين وسبأ في قسمه في قوله ولو صالح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة السبكي على غير العين المدعاة فيشمل ما صالح من عين على دين انتهى وسيد كره الشارح (قول) المتن فهو بيع ذكر المصنف أربعة أنواع البيع والأجارة والهبة والابراء فلا قولان صلح المعاوضة والاخيران صلح الخطيئة قال الاسنوى وزاد الراجعي في الشرح صلح العارية (قوله) وجريان التحالف والتوقف (٣١٧) على شرط القطع في الزرع والابطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك * فرع * أتلّف له ثوبا قيمته

عشرة لم يجز أن يصالحه على خمسة عشر لانه ربا (قول) المتن فاجارة لصدق حدها عليه (قوله) بلفظ الهبة كأن صورته أن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي (قول) المتن فالاصح بطلانه لو نوي به البيع صح ثم مأخذ الخلاف النظر الى المعنى أو اللفظ (قوله) يمنع ذلك أى ويقول هو بيع أو اجارة مثلا فلا يتوقف على ذلك (قوله) فظاهر انه سلم أى سواء صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على لفظ الصلح (قول) المتن على عين قال الاسنوى كأنها تحذف عن غير فانه الصواب بدليل التقسيم الآتي الى عين ودين (قول) المتن صح أى سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع (قوله) فان كانا ربويين كأنه زاده تبعا للاقسام والا فالتقسيم عدم الربوية وهو لا يشمله (قوله) قبضه الضمير فيه راجع لقوله محلها (قوله) فيه الضمير فيه راجع لقوله في المجلس (قوله) فهو اراء الخ نظرنا الى هذا المعنى الذي قبله بقيد أن الصلح عن الدين يتقسم أيضا الى صلح معاوضة و صلح خطيئة (قوله) ويصح بلفظ الابراء قال الاسنوى كان يقول أبرأتك من كذا وأعط الباقي وأبرأتك من كذا وصالحتك على الباقي فاذا قال ذلك برئ من غير قبول (قوله) على خمسة أى في الذمة أما المعنى فكذلك عند الراجعي وعلله بأنه استيفاء وخالف الامام وعلله بأنه معاوضة فيكون ربا

هو قسمان (أحدهما يجري بين المتداعين وهو نوعان أحدهما صلح على اقرار فان جرى على عين غير المدعاة) كان ادعى عليه دارا أو حصّة منها فأقر له بها وصالحه منها على عبد أو ثوب معين (فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه) أى البيع (كالشفعة والرد بالعيب ومنع نصرته) في المصالح عليه (قبل قبضه واشترط التقابض ان اتفقا) أى المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) واشترط التساوى في معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجريان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) في دار مشلومة معلومة (فاجارة) لمحل المنفعة بالعين المدعاة (ثبت أحكامها) أى الاجارة في ذلك (أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كنصفها (فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فتثبت أحكامها) أى الهبة في ذلك من الايجاب والقبول والاذن في القبض ومضى زمن امكانه فيصح العقد بلفظ الهبة للبعض المتروك (ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن (والاصح محتمه بلفظ الصلح) كما حلتك من الدار على نصفها والثاني قال الصلح يتضمن المعاوضة ولا عوض هنا للمتروك والاول قال وجدت خاصية لفظ الصلح وهي سبق الخصومة فيحمل على الهبة للمتروك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) وأجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح لا يطلق الا اذا سبقت خصومة والثاني يمنع ذلك ويصح العقد * تنبيه * لو صالح من عين على دين ذهب أو فضة فظاهر انه يبيع أو يعبد أو ثوب مثلا موصوف بصفة السلم فظاهر انه سلم وسكت الشيخان عن ذلك لظهوره (ولو صالح من دين) غير دين السلم (على عين صح فان توافقا في علة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (اشترط قبض العوض في المجلس) حذر من الربا (والا) أى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا كالصلح عن فضة بجنطة أو ثوب (فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كما لو باع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراس مال السلم (أو) كان العوض (دينا) اشترط تعيينه في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحدهما لا يشترط فان كانا ربويين اشترط ولو صالح من دين على منفعة صح أخذ ائمة ما تقدم وتقبض بقبض محلها ويشترط قبضه في المجلس ان اشترط القبض فيه في العين تخريجا عليه (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو اراء عن باقيه ويصح بلفظ الابراء والخط ونحوهما) كالا سقاط نحو أبرأتك من خمسة مائة من الالف الذي لي عليك أو حطتها عنك أو أسقطتها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط في ذلك القبول على الصحيح (و) يصح (بلفظ الصلح في الاصح) نحو صالحتك عن الالف الذي لي عليك على خمسة مائة والخلاف كالاختلاف في الصلح من العين على بعضها بلفظ الصلح فيؤخذ توجيهه مما تقدم ويشترط في ذلك القبول في الاصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كنظيره في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كألف (أو عكس) أى من مؤجل على حال مثله (لغا) الصلح

٨٠ ل ل (قول) المتن في الاصح مدركه النظر الى اللفظ والمعنى * فرع * لو عقده هنا بلفظ الهبة فظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابراء

تجمل **الانكار** الجدل **الاجل** على مسئلة مستقلة أعني ليس التجمل صادر عن مقتضى الصلح كي يعترض عما لو دفع على طرف الزوم ماله لا يصح التجمل كما قاله ابن الرقعة (قول) المتن الصلح على الانكار خالف فيه الاثمة الثلاثة وتمسكاً بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع مالا يملكه ويشتري المدعى عليه مائلاً وبالقياس على ما لو صالح عن خلع أو وصية أو وكالة مع الانكار ولانه ليس بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز ذلك في كنف الاذى لانه أكل مال بالباطل ولا لا اعفاء من العين لما ذكرنا الدعوى والعين لا يقابلان بالمال ولانه محترم للصلح ان كان المدعى صادقا ليجرم المدعى به عليه بعد ذلك أو محمل للعراق ان كان كاذبا يأخذه مالا يستحقه (قوله) حكمهما واحداً وهو البطلان (٣١٨) ويكون صورة مسئلة الكتاب

انه أنكر ثم دفع له الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الانكار وفساد الصيغة لكن على هذا التصوير ينبغي أي يجري فيه خلاف المسئلة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض يفيد البعض الذي أخذ هذا البعض الذي أخذ هذا فانهما بعد الصلح قد اتفقا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره اذ جهة الاستحقاق مختلفة هذا يزعم أسالة الاستحقاق والآخر يزعم طريق الهبة (قوله) للتوافق الخ عبارة السبكي قال القفال يصح ويصح جعل المدعى واهباً للنصف ان كان صادقا وهو باطل ان كان كاذبا ولا يسأل بالاختلاف في ذلك انتهى والجواب عن ذلك ان القول قول الدافع وهو أعني الدافع يقول انما بذلت النصف لدفع الاذى حتى لا يرغمني الى التقاضي ولا يقيم على شهادة زور والبطلان هكذا باطل (قوله) لم يصح جزماً أي لان ايراد الهبة على ما في النعمة باطل ولك أن تقول المدعى مبرئ لا واهب (قول) المتن لم يصح في الاصح عليه الرافعي بأن فيه معنى المعاوضة وهي لا تصح مع الانكار واعترض عليه بنظيره عند الاقرار فانه جعله استيفاء خلافاً للامام (قوله) ملكني مثله يعني بخلاف أجرني

فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانهما وعدم من الدائن والمدين (فان تجمل) المدين (المؤجل مع الاداء) وسقط الاجل (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة ترى من خمسة وبقية خمسة حالة) لان الحاق الاجل وعد لا يلزم بخلاف اسقاط بعض الدين (ولو عكس) أي صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا) الصلح لانه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يجمل فلا يصح الترتك (النوع الثاني الصلح على الانكار فيطل ان جرى على نفس المدعى) وفي الروضة كأصلها على غير المدعى كان يدعى عليه دار افنكر ثم تصالحا على ثوب أو دين انتهى وكان نسخة المصنف من المحررين بالنون فغير عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهما مسئلتان حكمهما واحد (وكذا ان جرى) الصلح (على بعضه) أي المدعى كنصف الدار يبطل (في الاصح) والثاني يصح للتوافق على استحقاق البعض وان كان المدعى ديناً وتصالحا على بعضه فان تصالحا عن الف على خمسة مائة في الذمة لم يصح جزماً أو خمسة مائة معينة لم يصح في الاصح (وقوله صالحى عن الدار التي تدعيها ليس اقراراً في الاصح) والثاني اقرار لتضمنه الاعتراف بالملك كالأول ملكى ودفع باحتمال أن يريد به قطع الخصومة لا غير وعلى الاول يكون الصلح بعد هذا الاتماس صلح انكار (القسم الثاني) من الصلح (يجرى بين المدعى وأجنبي) في العين (فان قال وكفى المدعى عليه في الصلح) عن المدعى (وهو مقرر لك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كنصف المدعى أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعى ملكاً للمدعى عليه (ولو صالح) الاجنبى (لنفسه) بعين ماله أو دين في ذمته (والحالة هذه) أي ان المدعى عليه مقر بالمدعى (صح) الصلح للاجنبي (وكأبه اشتراه) بلفظ الشراء (وان كان) المدعى عليه (منكراً وقال الاجنبى هو مبطل في انكاره) وصالح لنفسه بعده أو عشرة في ذمته مثلاً يأخذ المدعى من المدعى عليه (فهو شراء مغصوب فيغرق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وعدهما) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكراً وفي الروضة كأصلها وأنا لأعلم صدقك وصالح لنفسه أو للمدعى عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعى بالملك ولو كان المدعى ديناً وقال الاجنبى للمدعى وكفى المدعى عليه بمصالحته على نصف المدعى أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صالح الاجنبى لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمته غيره فلا يصح على الاظهر السابق في بابه

* (فصل الطريق النافذ) * بالمعجزة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للفعول

قال السبكي ولو زعم بعد ذلك انه وقف عليه سمعت دعواه وينته ان اعتذر وان قلنا بالمنع في نظيره من المراجعة والمعتمد في المراجعة بما القبول (قول) المتن صح أي لان من يدعى وكالة غيره يقبل (قوله) في سائر المعاملات ثم ان كان صادقا والافو كتصرف فضولى (قوله) ولو كان المدعى ديناً هو قسم قول الشارع في العين (قوله) أو حالة الانكار الخ أي مع قوله مبطل في انكاره (قوله) على الاظهر اعترض بأن شرط القول بهمته اعتراف المدين وهو هنا منكر فينبغي أن يصح جزماً وقد يجاب بأنه وان أنكر المدعى جاز أن لا يقبل الاجنبى وحينئذ تعتبر قدرته على الانتزاع * (فصل الطريق النافذ الخ) * والطريق يذكّر ويؤنث ووجه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص وقوله ولا يشرع الخ داخل فيما قبله ذكره لينى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل ان نازعه شخص منع والا فلا وقال أحمد لا يجوز الا باذن الامام

(قول) المتن بما يضر يقال ضر يضر ضراً وأضر يضر أضراراً (قوله) أما الذي يمنع أفنى الغزالي بأنه يحرم عليه اشراعه للبحر أخذاً من التعليل هنا (قوله) وإنما يتبع القرار كالحمل مع الائم (قوله) وما لا يضر أى من جناح أو غيره أى وأما الذي يضر فلا يجوز بعوض ولا غيره (قوله) كلور ونظيراً ومثال (قوله) ويحرم أن يبنى يري أن يبنى عطف على الصلح لا على معوله لانه حينئذ لا يفيد حرمة البناء ويجوز الانتفاع بعجن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع الطين الذي يتحصل في الشارع وضربه لنا جازيعة (قوله) أى مسطبة قال الجوهري الدكة والدكان ما يقعد عليه (٣١٩) (قول) المتن لغير أهله على ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغير إذن لانه من الاباحات

المستفادة من قرائن الاحوال كلور في أرض الغير اذا لم يتخذ طريقاً وتوقف فيه الاسنوى اذا كان هناك مجبور عليه لأن الاباحة بمنفعة منه ومن وليه * فرع * الظاهر ان لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كاله أن تخرج الجماعة فان البغوى في قتواه صرح بجواز ايجارها لجماعة وصرح بجوازها حماماً فاقضى ان الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لعامة ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الاملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخالص ملكه على الوجه الذي يريده يهدى الى هذا جواز جعلها مسجد او لايجار لجماعة فكما ملك نقل حق المرور بالايجار يملكه بنقله بالعارية فليتأمل (قوله) يحرم الصلح هذا قد ذكره المصنف ولوعكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لان حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس (قوله) وهى تؤنث اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤنثاً وفي غيره من الضمائر مذكرة

(بما يضر المارة) في مرورهم فيه لانه حق لهم (ولا يشرع) أى يخرج (فيه جناح) أى روشن (ولاساباط) أى سقفة على حائطين هويتهما (يضرهم) أى كل من الجناح والساباط (بل يشترط ارتفاعه) أى كل مهمال يجوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحتها) المارة (متصفاً) قال الماوردى وعلى رأسه الجمولة العالية وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الموضع عند أكثر الاصحاب (وان كان يمر الفرسان والقوافل فليرفع به حيث يمر تحتها المحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل لانه قد يتفق ذلك أما الذي يمنع من اخراج الجناح في شارع المسلمين لانه كاعلا بئانه على بناء المسلم أو أبلغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على اشراع الجناح) بشئ وان صالح عليه الامام ولم يضر المارة لأن الهواء لا يغيرد بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الانسان فعله من غير عوض كلرور (و) يحرم (أن يبنى في الطريق دكة) بفتح الدال أى مسطبة (أو يغرس شجرة وقيل ان لم يضر) المارة (جاز) كالجناح وفرق الاول بأن شغل المكان بما ذكر مانع من الطروق وقد ترد دم المارة فيصطكون به (وغير النافذ يحرم الاشراع) للجناح (اليه لغير أهله) بلا خلاف (وكذا) يحرم الاشراع (لبعض أهله في الاصح الا برضا الباقي) تضر رواه أم لا لاختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم ان لم يتضرروا به لأن كلامهم له الارتفاق بقراره فكذلك هوائه كالشارع وعلى الوجهين يحرم الصلح على اشراعه بحال لما تقدم (وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصقه جداره) من غير نفوذ باب اليه (وهل الاستحقاق في كلها) أى الطريق المذكورة وهى تؤنث وتذكر (لكلهم أم يختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره) لانه محل تردده (وجهاً أصحهما الثاني) والاول قال ربما احتاجوا الى التردد والارتفاق في بقية الدرب لطرح الاثقال عند الدخول والاخراج (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق) الا برضاهم لتضررهم بمرور الفاتح أو مرورهم عليه ولهم بعد الفتح رضاهم الرجوع متى شاؤوا (وله فتحه اذا سمعه) بالتخفيف (في الاصح) لانه رفع جميع الجدار فبعضه أولى والثاني قال الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة وهو اقله (ومن له فيه باب ففتح) أى أراد فتح (آخر بعد من رأس الدرب) من الاول (فلشركائه منعه) من بابه بعد الاول جزموا من بابه قبله على أحد الوجهين السابقين في كيفية الشركة في الجناح وسواء سداً الاول أم لا أخذنا من الاطلاق مع التفصيل في قوله (فان كان أقرب الى رأسه ولم يستد

(قول) المتن لكلهم أى لكل مهم (قول) المتن الدرب هو عرى وقيل معرب ومعناه الاصلى الطريق الضيق في الجبل (قول) المتن وجهان الخ قال الاذرى يجب أن يكون محله ما في سكة أحييت كذلك وتركوا لها طريقاً ما لو كانت ساحة كبيرة وافسوها وبني كل من سهمه داراً وتركوا لها عمراً أو بني مالك الساحة فيها دوراً وترك لها طريقاً ثم انتقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعين كونها للجميع قطعاً ويجب في التي جهل حالها أن تكون كالاولى (قوله) ومن بابه قبله من جملتهم من بابه مقابل للباب القديم كافي الروضة عن الامام * فرع * لو كان له في السكة قطعة أرض جازان بينها دورا وفتح لكل دار باباً

(قوله) **كذلك ينبغي أن يخلل أن من بابه بعد الحادث** جزموا من بابه قبله على أحد الوجهين (قوله) **لأن زيادة الباب** المستشكل هذا التعليل بأن في السكة المذكورة أن يجعل داره حاما أو خاتمة ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صريح بذلك الإمام والبعري في الفتاوى ولو وقف داره مسجدا صرح السبكي بقلع من الاصحاب بأن حق الرورثت للسليين كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر وينع عند الضرر وان رضوا (قوله) **بفتح الفوقانية** لأن الله ار مؤنثة (قوله) **ويريد فيما استحقه** المعطوف على قوله يثبت له (قوله) **أما إذا قصد اتساع ملكه** إلى آخره هو محترز قوله لغرض الاستطراق (قوله) **وان أطلقوا** الخ هذا بخلاف ما لو صالح على إجراء الماء من فوق سطحه مثلا لا يكون ذلك عليه **الآن** الدرب لا يراد الا (٣٢٠) للاستطراق فكان اتبانه به تمليكاً

ببخلاف سطح الدار يراد لغير إجراء الماء (قوله) **المتن الكؤات** هو جمع قلة عند سيويه فالوعبر بجمع التكسير كان أولى كالكؤاء بالكسر مع المد وعدمه كما نهلو عبر في مسألة الجذوع الآتية بجمع القلة كان أولى (قوله) **والقديم** عكس ذلك حتى لو احتاج إلى ثقب الجدار ليضع رأس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضا وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف جار في الاجبار أيضا خلاف ما توهمه عبارة الكتاب **• فرع •** وضع طرف الرف ليس كالجذوع **• فرع •** لو كان ذميا هل يجري القديم فيه ولو كان الجدار وقفا أو مسجدا فأنظر ما حكمه (قوله) **في جداره** فتمته ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم صها معرضين والله لا رمين بها بين أكافكم (قوله) **وهو عرض** الخ فيه نظره خاص والخاص مقدم على العام وان تأخر عنه العام ثم رأيت العراقي نقل عن البيهقي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لماساق حديث واذا اتبع أحدكم على ملى فليتببع قال صرف الامر عن الوجوب القياس انتهى فان صح ان القياس يصرف الامر عن الوجوب جاز

الباب القديم فكذلك) أى لشركائه منعه كما تقدم لأن زيادة الباب تورت زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيضرتون به (وان سده فلا منع) لأنه نقص حقه (ومن له داران فحقهما) بفتح الفوقانية أوله (الى دربين مسدودين أو) درب (مسدود وشارع ففتح بابا) أى أراد فتحه (بينهما لم يمنع في الاصح) لأنه تصرف مصادف للملك والثاني يقول فتمته يثبت له من كل درب من الثلاثة ثمرا إلى الدار التي ليست به ويريد فيما استحقه من الانتفاع ومحل الخلاف إذا فتح لغرض الاستطراق قال الرافعي مع سداب إحدى الدارين زاد في الروضة وعدم سده صرح به الاصحاب قالوا ولو أراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة ويترك بابيهما على حالهما جاز قطعاً انتهى وهو مراد الرافعي بقوله أما إذا قصد اتساع ملكه فلا يمنع أى قطعاً (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بمال صح) قال في التمهة ثم ان قدر وامتدة فهو اجارة وان أطلقوا أو شرطوا التأسيده فهو سيع جزء شائع من الدرب له وتنزله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك (فتح الكؤات) في جداره للاستئناء بل يجوز له ازالة بعض الجدار وجعل شبك مكانه والكؤة بفتح الكاف طاقة (والجدار بين المالكين) للنساء (فديختص) أى ينفرد (به أحدهما) ويكون سائر الآخر (وقد يشتركان فيه فالتختص) به أحدهما (ليس للآخر وضع الجذوع) بالجمعة أى الخشب (عليه في الجديد ولا يجبر المالك) له ان امتنع من وضعها والقديم عكس ذلك الحديث الشيخان لا يمنعان جار جاره أن يضع خشبة في جداره أى الاول وخشبة روى بالافراد متقونا والاكثر بالجمع مضافا وعرض بحديث خطبة حجة الوداع لا يحل لامرئ من مال أخيه الا ما أعطاه عن طيب نفس رواء الحالكم باسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلورضى) المالك على الجديد بالوضع (بلاعوض فهو اعارته الرجوع قبل البناء عليه) أى على الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى (وفائدة الرجوع تخبيره بين أن يبقيه) أى الموضوع المبني عليه (باجرة أو يقطع) ذلك (ويغرم ارش نقصه) كالوأعار أرضا البناء (وقيل فأنذته طلب الاجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير فان الجذوع اذا رفعت أطرافها لم تستشكل على الجدار الباقي ومقابل الاصح لا رجوع له أصلا لأن مثل هذه الاعارة يراد بها التأيد كالأعارة لدفن ميت (ولورضى بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان أجر أرض الجدار للبناء فهو اجارة) نص من غير تقدير مدة وتناوب للحاجه (وان قال بعته للبناء عليه أو بعث حق البناء عليه فالاصح ان هذا العقد فيه شوب يسع) شوب (اجارة) لأنه عقد

ان نقول به هنا صرف النهى عن التحريم القياس فليتنامل (قوله) **الاما اعطاه** عن طيب نفس أى تحمل الاول على الاستحباب لقوة على الروايات المعارضة وكثرها قاله الرافعي وفيه نظر (قول) **المتن فلورضى** الخ قال الاستوى هو وما بعده تفريع على الجديد انتهى ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتى وان قال بعته الخ (قوله) **كالوأعار أرضا** أى لكن هناك خاصة أخرى وهى التملك بالقيمة قال الرافعي لانه لا يملك الأرض لها قوة الاستئباء بخلاف الجدار (قوله) **لم يستشكل أى** فقد تعدى أثر الرجوع لغير العين العارة فيمنع (قول) **المتن ولورضى بوضع الجذوع** الخ هو من تفريع الجديد وعلى القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشكل بما لو أسلمت المرأة ولم تجد من يعلمها الفاتحة الا واحدا فأسدنها تعليمها فانه يصح لانقول الوجوب لآتى المرأة أو لا بخلاف هذا فان الوجوب على الجار لصاحب الجذوع (قوله) **يصح من غير تقدير مدة** الخ أى فكان ذلك في معنى السكاح (قول) **المتن فيه شوب يسع** الخ أى جوز ذلك لحاجة التأيد في الحقوق المذكورة

(قول) المتبجح لو اشترى ما باعه من حق البناء جاز ذلك وباقي خصال العارية في المسئلة السابقة له الاسنوي ومما دخل في الحال المنفية ان يريد البائع تقض جدار نفسه فلا يمكن (قول) المتن ولو انهدم الجدار الخ منه تعلم ان العقد لا يفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الاسنوي اذا كان ايجارا مؤقتا بقلته فخرجه على الخلاف في الفسخ بانهدام الدار قال السبكي في الحالة الاولى وانما يفسخ بالهدم وان قلنا اجارة لان المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق (٣٢١) بخلاف الدار المنهدمة مثلا فان اسم العين المؤجرة قد زال (قول) المتن فلم يشترى

اعادة البناء وكذا ينبغي لو فرض الانهدام قبل البناء (قوله) والوجه الثاني والثالث صيغة تفترع ما سلف على الاول خاصة وصرح السبكي بخلافه اي هذا العقد قال الرافعي وهو مشكل (قوله) يملكه مواضع رؤس الجذوع بخلافه على الاول (قول) المتن ولو اذن الخ قال الاسنوي عبر بالاذن لان الصور السابقة من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام المتقدمة تجري هنا فاقى بعبارة تشمل ذلك * فرع * باع شخص علو داره فان شرط عدم البناء مع أو البناء مع أو أطلق مع وبحث السبكي عدم جواز البناء هنا لان الهواء حق لصاحب السفلى والمسألة فيها وجهان (قول) المتن يتبد يقال ويتبد وتدا كوسم يسم وسما (قول) المتن بلا اذن أي بخلافه بالاذن لكن لا يجوز أخذ عوض على فتح السكوة لانه يكون في نظير الضوء والهواء (قوله) لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق وفارق وضع الجذوع على القديم بأن وضع أطرافها في ملك صاحبها قد لا يتم الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره (قوله) أحد الشريكين ظاهره ان في الاجنبي له المنع (قوله) والتقديم له ذلك الخ صححه في الشامل والذخائر وأفتى به الشاشي وابن الصلاح (قوله) والتقديم يريد القديم يلزم العماره (قول) المتن فلا خرمته قوة العبارة تعطى ان له الاقدام من غير استئذان قال في المطلب

على منفعة تتأبد فثوب البيع من حيث التأييد (فاذا بنى فليس لملك الجدار تقضه بحال) أي لا يجانوا لامع اعطاء ارش نقصه لانه مستحق الدوام بعقد لازم (ولو انهدم الجدار) بعد بناء المشتري (فاعاده ماله كما فله المشتري اعادة البناء) تلك الآلات وبمثلهما والوجه الثاني ان هذا العقد يبيع يملك به مواضع رؤس الجذوع والثالث انه اجارة مؤبدة للعاجلة (وسواء كان الاذن) في البناء (بعض أو بغيره) يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا ومهلك الجدران (بفتح السين أي ارتفاعها) (وكيفيةها) ككونها منضدة أو خالية الاجواف (وكيفية السقف المحمول عليها) ككونه خشبا أو ازا جأى عقدا لان الغرض يختلف بذلك (ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قدر محل البناء) ولم يجب ذكر رسمه وكيفيةه لان الارض تحمل كل شئ (وأما الجدار المشترك) بين اثنين مثلا (فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن) من الآخر (في الجديد) والتقديم له ذلك كالقديم في الجار لما تقدم وأولى (وليس له أن يتدفيه وتدا) بكسر التاء فهما (أو يفتح) فيه (كقوة بلا دن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق (وله أن يستند اليه ويسند) اليه (متاعا لا يضر) وهذا القيد رائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك في جدار الاجنبي) أيضا لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه ففي امتناعه وجهان أحدهما في الروضة لا يمتنع (وليس له اجبار شريكه على العماره في الجديد) لتضرره بتكليفها والتقديم له ذلك صيانة للملك عن التعطيل (فان أراد) الطالب (اعادة منه ماله لنفسه) لم يمنع ويكون المعاد ملكه فيضع عليه ما شاء وينقضه اذا شاء) ولا يضر الاشتراك في الاس فان له حقا في الحمل عليه قاله القاصي أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو قال الآخر لا تتقضه وأغرم لك حصتي) أي نصف القيمة (لم يلزمه اجابته) كابتداء العماره وعلى القديم تلزمه اجابته (وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا خرمته) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونا على اعادته بنقضه عام مشترك كما كان) فلو شرط ازيادة لاحدهما لم يصح لانه شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) باعادته بنقضه (وشرط له الآخر) الاذن في ذلك (زيادة جاز) وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا شرط له السدس يكون له الثلثان قال الامام هذا مصور فيما اذا شرط له سدس النقص في الحال فان شرط السدس بعد البناء لم يصح فان الاعيان لا تؤجل ويحوز ان يصلح على اجراء الماء والقاء الثلج في ملكه) أي ملك المصالح معه (على مال) كان يصلح على ان يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل الطريق وان يجري ماء النهر في أرضه ليصل الى أرض المصالح وان يلقى الثلج من هذا السطح الى أرضه وهذا الصلح في معنى

٨١ ل ل وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول) المستر وشرط له الآخر الخ أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو بجعالة (قوله) الى أرضه الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه

(قوله) يصح بلفظها عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فأجارة والافعلى الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وصار ان المستوفى ان حقه عبارة
 الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظرا وجه البيع الى الحق كما ذكره المصنف فيأتي فيه ما سبق في بيع حق البناء
 قاله الرافعي قال الاسنوي لك ان تقول اذا كان هذا النوع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء
 قال وان قال بعثك مسيل الماء أو مجرى الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الحق وجهان (٣٢٣) بناء على ان المشتري هل يملك موضع

الاجارة يصح بلفظها ولا بأس بالجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته ولا يجوز الصلح على اجراء ماء
 الغسالة على السطح على مال لان الحاجة لا تدعو اليه بخلاف ما تقدم (ولو تزارع اجدار بين
 ملكيهما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما بنيا معا) كان دخل نصف لسان كل منهما في الآخر
 (فله اليد) فيحلف ويحكم له بالجدار الا ان تقوم بينة بخلافه (والا) أي وان لم يتصل بيناه كما ذكر
 بان اتصل بيناهما أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد وعبارة المحرر والروضة كأصلهما فهو
 في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) انه له (قضى له) به (والاحلفا) أي حلف كل منهما
 للآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع لانه ادعاه وجهان أحدهما الاول (فان حلفا أو نسكلا)
 هن اليمين (جعل) الجدار (بينهما) نظاهرا ليد (وان حلف أحدهما قضى له) وفي الروضة
 كأصلها والمحرر وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للصالح بالجميع ويتضم ذلك بما زيد عليه
 في كتاب الدعوى والبيئات انه ان حلف الذي بدأ القاضي بتخليقه ونكل الآخر بعده حلف الاول
 اليمين المردودة أي ليقضى له بالجميع وان نكل الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي
 للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع
 فيها النفي والاثبات أم لا بد من يمين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الاول فيحلف ان الجميع
 له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يذيعه والنصف الآخر لى انتهى (ولو كان
 لاحدهما عليه جذوع لم يرج) بذلك لانه لا يدل على الملك فاذا حلفا بقيت الجذوع بحالها الاحتمال
 انها وضعت بحق (والسقف بين هلاوه) أي شخص (وسفل غيره كجدار بين ملكين فينظر أي يمكن
 احداثه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فيثقب وسط الجدار وتوضع رؤس الجذوع في الثقب
 ويسقف (فيكون في يدهما) لاشتراكهما في الاتعاظ به (أولا) يمكن احداثه بعد العلو
 كالازج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو (فلهما حسب السفل) يكون
 لاتصاله بيناه والعلو يضم العين وكسرها وسكون اللام ومثله السفل

(باب الحوالة)

هي أن تحيل من له عليك دين على من لك عليه مثله فتقول أحلتك بعشرك على علي فلان بعشرك
 عليه فيقول أحلتك والاصل فيها حديث الشيخين مطلق الغنى فلم وإذا أتبع أحدكم ملى فليتبع
 وروى الامام أحمد واليهيقي وإذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل وأتبع بسكون التاء أحيل فليتبع
 بسكونها فليحتل (بشرط لها) لتع (رضي المحيل والمحتمل) لانهما عاقداهما فهي بيع دين بدين في
 الاصح جوزها الشارع للصاحبة (لا المحال عليه في الاصح) لانه محل الحق لصاحبه أن يستوفيه

الجريان أم لا قال الرافعي وايراد الناقلين
 يميل الى ترجيح الملك قال الاسنوي وان
 عقد بلفظ الصلح فهل ينعقد بعبارة أو اجارة
 لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية
 بأنه ينعقد بعبارة وأوجه العقد الى
 الحق أو العين انتهى أقول قد سلفه
 في مسألة البناء انه لا يملك عنا ولا فرق
 بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن لفظ
 مسألة الماء مثلا ينصرف الى العين
 بخلاف قوله بعثك رأس الجدار للبناء
 * فرع * قال صاحبك عن اجراء ماء المطر
 على سطح دارك كل سنة بكذا قال المتولى
 يصح ويقتضى الغرر في الاجرة كما اغتفر
 في المعقود عليه ويصير كالخراج المضروب
 (قوله) كان دخول الخ لا يكفي في هذا
 وجوده في مواضع معدودة من طرف
 الجدار لا مكان حدوث ذلك (قوله) على
 النصف الخ أي فيقول والله لا تستحق
 من النصف الذي في يدي شيئا (قول)
 المتن لم يرج وجهه انها قد تكون باعارة
 أو اجارة أو قضاة قاض يرى الاجبار
 على وضعها قال الاسنوي وبطل ذلك
 على الاعارة لانها أضعف الاسباب فله
 قلعه وغرامة أرض النقص ولك ان تقول
 هلاجل على قضاة قاض أو شرائها من
 الجار فلا يقع ولا يلزم أجرة فقد صرح
 السبكي بأن العالي يبقى على السافل من
 غير أجرة لاحتمال انه اشتراه من صاحب

السفل ثم في تعبيره بالجذوع افادة ان الواحد ونحوه لا يؤثر بالاولى وكذا قال أبو حنيفة يرجح بالجميع منها دون الواحد * (باب الحوالة) *
 (قوله) فيقول أحلتك أي جعلتك محتملا أي منتقلا (قوله) جوزها الشارع يريد انها مستثناة من النهي عن بيع الدين بالدين كالقرص
 لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقابض وانما امتنع الزيادة والنقصان لانه ليس مما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين ان المحيل باع مائة في دقة
 المحال عليه وقيل يبيع عين بعين فرار من بيع الدين بالدين أي فترل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تبعات بعين لشخص (قوله) لصاحبه ان
 يستوفيه كاله أن يوكل في ذلك

(قوله) استيفاء حتى استند من جعلها استيفاء الى عدم جواز الحوالة بالشئ على أكثر منه أو أقل اذ لم يكن روي باوعدم وجوب التفاضل في الربوي ولو كانت سباعا لوجب ككل ذلك وليس فيها خيار المجلس واعترض بقدر القرض بأن البائع اذا احتال ثم رد عليه يعيب بطل الحوالة ولو كان قرضا لم تبطل كالتقضيض الثمن وأقرضه ثم رد عليه يعيب واختار أنها استيفاء واستدل بقول الشافعي رضي الله عنه لو كان للكتاب على رجل مائة وجب عليه سيده مائة فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يحجز ولكن اذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعا وانما هو حوالة والحوالة غير بيع انتهى قال فقيه رد على من يقول بأنها بيع من كل وجه (قوله) فقبوله الخ قال الرافعي قدسكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتأتي تفاريقه قال الاستوى فعلى هذا يكون قوله أحلتك اذا ناجرت في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فان لم يشترط رضا الضمون وهو الاصح (٣٢٣) لم يشترط (قوله) لانه آيل الى اللزوم هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه

بغيره والثاني مبنى على ان الحوالة استيفاء حق كالتحتمال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه ويتعذر اقراضه من غير رضا (ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح برضا) بناء على انها استيفاء الى آخره فقبوله ضمان لا يبرأ به المحيل وقيل براء (وتصح بالدين الا لازم وعليه) وان اختلفت الدنان في سبب الوجوب كالثمن والقرض والاجرة وبطل التلف ويستثنى دين السلم فانه لازم ولا تصح الحوالة ولا عليه على الصحيح ومقابله مبنى على انها استيفاء ذكره هذا الاستدراك في الروضة (المثلي) من الدين كالثمن والحلب (وكذا المتقوم) منه كالثوب والعبد (في الاصح) والثاني يشترط كونه مثليا ليتحقق مقصود الحوالة من اصال المستحق الى الحق من غير تفاوت (وتصح بالثمن في مدة الخيار وعليه في الاصح) لانه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن (والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه) والثاني صحتهما والثالث عدم صحتهما وقرى الاول بأن للمكاتب اسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدر اوصفه وفي قول تصح بايل الديعة وعليها) والاطهر المنع للجهل بصفتها (ويشترط تساويهما) أي المحال به وعليه (حنسا وقدر اوكذا حولا ولا أجلا وصحة وكسرافي الاصح) والثاني تصح بالموجب على الحال لان التحيل أن يجعل ما عليه وبالمكسر على الصحيح ويكون المحيل متبرعا بصفة الصحة بخلاف العكس فبما لا تأجل الحال لا يصح تركه بصفة الصحة ليحمله رشوة (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه) أي يصرف دقته سواء قلنا الحوالة بيع أم استيفاء (فان تعذر) أخذه (بفلس أو جهد وحلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) كالأخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهله المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرطه ساره) لا خلاف الشرط والاول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصر بترك الفحص (ولو أقال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع يعيب بطل في الاظهر) لارتفاع الثمن بانقضاء البيع والثاني لا تبطل كالأستبدال عن الثمن ثوبا فانه لا يبطل برده المبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقيل ان كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعا وقيل ان كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعا (أو) أحال

لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه انتهى ولا يأتي ذلك في خيار المجلس فكان الشارح رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قوله) صحتهما وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظر الى كونها استيفاء وقوله والثالث عدم صحتهما وجهه في الحوالة من المكاتب التفريع على انها بيع وان الاعتراض عن النجوم متع (قول) المتن ويشترط العلم الخ لان الجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه (قول) المتن وفي قول يصح بايل الديعة هو مبنى على جواز الصلح عنها والاصح امتناعه (قول) المتن ويشترط تساويهما أي سواء جعلت سباعا أم استيفاء لانه لا يمكن ان يستوفى فضة ويقدر قرضها ذهباً وأما على البيع فلا ينافي كالتقضيض (قوله) والثاني يصح بالموجب المحصل ان النفع ان عاد على المحتال مع والا فلا (قول) المتن وكسرافي الاصح الحاقا للوصف بالعدر * فرع * لو أحال على الضامن والاصيل معا مع وطالب كلا منهما أو على الاصيل برئ الضامن من ذلك مع غيره في قطعة السبكي فليراجع (قوله) سواء قلنا

الخ هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحول على قول البيع من حيث ان ذلك يقتضي ان حقه باق بحاله وانما يتحول من ذمة الى ذمة ونفسية البيع خلاف ذلك (قوله) كوت أي وامتناع تركه (قول) المتن بطلت في الاظهر أي بناء على انها استيفاء لانها على هذا التقدير نوع ارتفاق وصاحبة فاد اطل الاصل بطل هبة الارتفاق التابعة كالأ دفع عن الثمن المكسر محججا ثم رد المبيع يعيب فانه يسترد الصحاح قال السبكي ومن ثم تعلم ان تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح والام تبطل الحوالة تفريعا عليه ومقابل الاظهر مبنى على انها اعتبارا كالأستبدال عن الثمن ثوبا الى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم اهم تارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء وتارة يغلبون فيها جانب المعاوضة (قوله) والثاني لا تبطل عليه ان كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع اسالك ما أخذه ودفع غيره وان لم يكن قد قبض فلا يطالبه الا بعد قبضه وأما المشتري فليس له ان يطالب المحال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعدها من تخريج الزني على قواعد الشافعي رضي الله عنه

بنته بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين
 المحتال عليه به كان للمحتال أن يحلف
 المحيل أنه ما يعلم ذلك ليرجع عليه لو أقر
 بذلك ثم رأيت بعض أهل اليمن أفتى في
 الأولى بالرجوع (قوله) وحقه باق لانه
 حال بينه وبين حقه فيجده الحوالة
 وحلفه

* (باب الضمان) *

(قول) المتن شرط الضامن الرشديرد
 عليه المكروه والمكاتب والسكران
 المتعدي بسكره فان قيل هذا عارض
 بزول لا ينافي الرشداً أجيب بأنه يلزم
 حينئذ أن يقول برشداً التام والمغني عليه
 ومن سكر بعذر فيلزم صحة ضمانهم ويرد
 عليه أيضاً من سقه بعد رشده وعبارة
 الغزالي يشترط صحة العبارة وأهلية
 التسرع وهي أحسن من عبارة المحرر
 والكتاب جميعاً كما يخفى وإن أورد
 بعضهم عليها الآخرس الذي له إشارة
 (قول) المتن وضمان عبد الحلالة اثبات
 مال في الذمة بعقد فكان كالنكاح
 (قوله) إذا ضرر رأى وكلاؤقر بما تلاف
 مال وكذبه السيد ويبحث بعضهم تخصيص
 هذا الوجه بغير العبد الموقوف لانه
 لا يصح عتقه ثم نقول ان خلق الامة بغير
 ادن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمتها
 وفارق الضمان لاحتاجها الى الخلع (قول)
 المتن ويصح بآذنه قال الاسنوي ينبغي أن
 يقال ان عتقنا ذلك بشئ من أموال السيد

(البائع) على المشتري (بالتن فوجد الرد) للبيع بعيب (لم تبطل على المذهب) والطريق
 الثاني طرد القولين وفرق الاول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء عليه قبض المحتال المال أم لا فان كان
 قبضه مرجع المشتري على البائع والا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان
 أحدهما الثاني (ولو باع عبداً أو أقال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق التبايعان والمحتال على خريته
 أو ثبتت بينة) تشهد حصة أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطان البيع فيرد المحتال ما أخذه
 على المشتري ويبقى حقه كما كان (وان كذبهما المحتال) في الحرية (ولا بينة) بها (حلفاء على
 نفي العلم) بها (ثم) بعد حلفه (بأخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل
 لانه قضى دينه بآذنه أو لا يرجع لانه يقول ظلمي المحتال بما أخذه والمطلوب لا يطالب بغير طاله قال
 البغوي بالتأني والشيخ أبو حامد وابن كجب وأبو علي بالاول وهو الاظهر في الشرح الصغير وعلى هذا
 هل له الرجوع قبل الدفع الى المحتال فيه الوجهان السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق
 (وكلت لك قبض لي وقال المستحق أحتسني أو قال) الاول (أردت بقولي أحتلتك الوكالة وقال المستحق
 بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لانه أعرف بقصده والاصل بقاء الحقيين (وفي الصورة
 الثانية وجه) بتسديق المستحق بيمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل الخلاف اذا قال أحتلتك بمائة مثلاً على
 عمر وفان قال بالمائة التي لك على علي عمر وفالمصدق المستحق قطعاً لان هذا لا يحتمل الاحقية الحوالة
 واذا حلف المستحق عليه في صورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر وكالة انعزل فليس له قبض
 وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع لانه وكيل أو محتال ووجب تسليمه للعالف وحقه عليه
 باق (وان قال) المستحق عليه (أحتلتك فقال) المستحق (وكلتني صدق الثاني بيمينه) لان
 الاصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخرا انه أراد بقوله أحتلتك الوكالة وقيل المصدق
 الآخر لا تقدم ويظهر أثر النزاع في المسائلين عند افلاس المحتال عليه واذا حلف المستحق فيهما
 اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحتال عليه في أحد وجهين واختاره
 ابن كجب

* (باب الضمان) *

وبذكر معه السكالة هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويتحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما مما
 سيأتي (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال
 ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبارة المحرر أن يكون صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان الصبي
 والمجنون والمغمى عليه والمجور وعليه بالسوء انتهى (وضمان مجبور وعليه بفلس كثرائه) أي
 ثمن في الذمة والصحيح صحة كما تقدم في باب (وضمان عبد بغير ادن سيده باطل في الاصح) وان كان
 مأذوناً له في التجارة والثاني يصح ادلا ضرر على السيد فيه ويتبع به بعد العتق (ويصح بآذنه فان عين

اشترط معرفة السيد لمقدار الدين وان قصرناه على دمة العبد فلا ونه على ان قوله يصح فيد ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره للاداء
 السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المترضى منه أي وما فضل يبقى في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان
 التعيين يقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ان الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من اطلاقهم هو الاول ولم يترض الراجح للمسئلة وقول
 المتن فان عين للاداء مشعربأت صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمال أو قال أضمن في كذا فلا يصح خلافاً لما عاضى الحسين
 وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام از وضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متصلاً بالاداء

(قوله) في المأذون أو غيره من أموال السيد (قوله) ويرجى أي ولو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتصاره عليها يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الجاصل قبل الاذن وهو في يده حال الاذن وبه صرح في المطلب (قول) المتن وما يكسبه ولو بالتجارة (قوله) والوجه الثاني الخ هذا الوجه صححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التنبيه ووجهه انه انما أذن في الضمان ولم يتعرض للاداء وعلى الوجه كماله لا يتعلق بدمه السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف الضمان ما فضل عنها ولا يراحم سواء سخر عليه أم لا (قوله) والثاني يتطرح وأيضا لم يذكر في حديث الميت الذي صلى عليه النبي (٣٢٥) صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول) المتن ورضاه لعدم التعرض لذلك في حديث

الميت الذي ضمنه أو قاده ووجه الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله) والثالث يشترط الرضالا ن ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا في كافي رضا الوكيل ويجوز تصدق الرضا على الضمان قال الماوردي ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مقارنة المجلس والذي في الرافعي جواز تقدمه على القبول وان تأخر عنه فهو اجازة ان يجوز ان وقع العقود على القديم (قوله) وعلى اشتراط الظاهر ان الضمير راجع الى القبول وقد صرح به السبكي (قوله) ليعرف حاله أي هل هو ممن يبادر الى وفاء دينه أم لا وهل هو موسر أو معسر (قوله) وهو الدين خالفه الاسنوي وأدعى ان العبارة أعم من ذلك فقال قوله ثانيا أي حقا ثانيا كما صرح به الشحان في كتبهما وحينئذ قد دخل الاعيان المضمونة والديون مالا أو عملا ثانيا في الذمة بعقد الاجارة بخلاف الرهن حيث قال فيه ديننا ثانيا نعم يحتاج هنا الى قيد كونه قابلا لان يتبرع به ليخرج القصاص وهذا القذف ونحوهما (قول) المتن وهو أن يضمن الخ لو قال

للاداء كسبه أو غيره) كالمال الذي في يد المأذون (قضى منه والا) أي وان لم يعين بان لم يذكر الاداء كما قال في الروضة كاسلمها وان اقتصر على الاذن في الضمان (فلا يصح انه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق أي غرم الضمان (بما في يده) وقت الاذن فيه من رأس مال ورجح (وما يكسبه بعد الاذن) فيه كاحتطاب (والا) أي وان لم يكن مأذونا له في التجارة (فبما) أي فيتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الاذن فيه والوجه الثاني يتعلق بدمته في القسمين يتبع به بعد العتق والثالث في الاول يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك بالرجح الحاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والاصح اشتراط معرفة المضمون له) أي ان يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في استيفائه تشديدا وتسهيلا والثاني ينظر الى ان الضامن يوفي فلا يبالى بذلك (و) الاصح على الاول (انه لا يشترط قبوله ورضاه) أي واحد منهما والثاني يشترط ان الرضا ثم القبول لفظا والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بينهما الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا) وهو من عليه الدين (ولا معرفته في الاصح) والثاني يشترط ليعرف حاله وانه هل يستحق اصطناع المعروف اليه (ويشترط في المضمون) وهو الدين (كونه ثابثا) فلا يصح الضمان قبل ثبوته لانه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة وهذا في الجديد (وصحح القديم ضمان ما سيجب) كان ضمن المائة التي ستجب يبيع أو فرض لان الحاجة قد تدعو اليه (والذهب صحة ضمان الدرر بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو معيها) ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي وزن بها وردها يفتح الصاد ووجه صحته الحاجة اليه وفي قول هو باطل لانه ضمان ما لم يجب وأوجب بأنه ان خرج المبيع كاذر كرتين وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالاول ولا يصح قبل قبض الثمن لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لانه قد تدعو الحاجة اليه بأن لا يسلم الثمن الا بعده (وكونه) أي المضمون (لازمالا كنجوم كآلة) اذ للكتاب اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كمن المبيع بعد قبض المبيع وقيل (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح) لانه آيل الى الزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن وأشار الامام الى ان تصحيح الضمان مفرغ على ان الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع أما اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب (وضمان الجعل) في الجملة (كالرهن به) وتقدم انه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعا (وكونه) أي المضمون (معلوما في الجديد) فلا يصح

٨٢ ل ج ضمنت لك خلاصته منه صح ولو قال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقا لم يصح أي في مسألة الكتاب (قوله) تبين الخ * فرع * لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان المضمون باقيا هل يطالب الضامن أولا ولو كان باقيا ولكن تعذر تخليصه هل يغرم الضامن القيمة العيانية له أولا كل ذلك محل نظر والظاهر لزوم ثم رأيت ابن الرفعة قال ليس المضمون هنا رد العين والامام وجبت قيمته ما على الضامن عند التلف قال وانما المضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلا (قول) المتن لا كنجوم هو يرشد الى أن مراده باللازم ما وضعه اللزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كالنجوم (قوله) لانه آيل الى اللزوم أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجعل قبل تمام العمل (قوله) فلا يبيع أي لانه ثبات مال في الذمة بعقد فكان كالبيع والاجارة ثم المراد العلم به جنسا وقد راو صفه حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل

(قوله) بناء على انه تمليك الخ ولان البراء تترقب على الرضا والرضا بالجهول غير معقول قلت لا فرق في الجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل يدلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الاشبه في الرافي * فرع * قال له قد اغتبتك فاعف عني ففعل في العفة وجهان واحتمل ان السبكي اختار انه اسقاط ورجحه وعضده وأطال في سياه وقال لو كان تمليكا لصح البراء من الاعيان (قوله) مع الجهل بصفتها أي ألوانها (قوله) ويصح ضمانها أي لما تقدم (٣٢٦) في البراء وكان وجهه نبوت الخلاف

ضمان الجهول وصحة القديم بشرط ان تتأق الاحاطة به كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لان معرفته متيسرة بخلاف ضمانت شيئا بمالك عليه فلا يصح قطعاً (والبراء من الجهول باطل في الجديد) بناء على انه تمليك المدين ما في ذمته فيشترط علمها به وفي القديم يصح بناء على انه اسقاط كالاتاق وعلى التملك لا يحتاج الى القبول لان المقصود منه الاسقاط وقيل يحتاج اليه (الامن ابل الدية) فيصح البراء منها على القولين مع الجهل بصفتها لانه اغتفر ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فيغتفر في البراء تبعاله (ويصح ضمانها في الاصح) على الجديد كالقديم لاهلها معلومة السن والعدد ويرجع في ضمانها الى غالب ابل البلد والثاني ينظر الى جهل صفتها (ولو قال ضمانت مالك على زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته والثاني بطلانها فيه من الجهالة ودفعته بد كراغاية (و) الاصح على الاول (انه يكون ضمانا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل لنسبة اخراجا للطرفين والاول ادخلهما والثاني ادخل الاول فقط وصححه في المحرر في نظير المسئلة من الاقرار ونقل في الشرح تصحيح الاول عن البغوي في المسئلتين * فرع * يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالا موال * (فصل المذهب صحة كفالة البدن) في الجملة للحاجة اليها وفي قول لاتصح وقطع بعضهم بالاول (فان كفيل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه تكفيل (و) لكن (يشترط كونه مما يصح ضمانه) فلا تصح الكفالة ببدن المكاتب النجوم التي عليه لانه لا يصح ضمانها كما تقدم (والمذهب صحتها ببدن من عليه عقوبة لا دمي كقصاص وخذفد ومنعها في حدود الله تعالى) كحد الخمر والزنا والسرقه لا يدمي في دفعها ما أمكن وفي قول في المسئلة الاولى انها لاتصح لان العقوبة مبنية على الدفع فتقطع الذرائع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني نظرا الى انه لا تجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكية للقولين (وتصح) الكفالة (ببدن صر ومجنون) باذن وليهما لانه قد يستحق احضارهما لاقامة الشهادة على صورتها في الانلاف وغيره واذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشترط كما سيأتي ويطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (و) ببدن (محبوس وغائب) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) ببدن (ميت) قبل دفنه (ليخضره فيشهر) بفتح الهاء (على صورته) اذا تحملا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطالب اشتراط اذن الوارث اذا شرطنا اذن المكفول (ثم ان عين مكان التسليم) في الكفالة (تعين والا) أي وان لم يعين (فكانها) يتعين (ويبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) المذكور (بلا حائل كتغلب) يمنع المكفول له عنه فغ وجود الحائل لا يبرأ الكفيل (وبأن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكتفي بحجر حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل

هنا دون البراء ان الضمان تفضل دين وذلك اسقاط (قول) المتن مما لك مثله مالك (قوله) ادخل الاول أي لانه مبدأ الالتزام * فائدة * قالوا ضمانا مالك على زيد طوبى كل منهما بالجميع على الاصح عند صاحب التتمة كالورثنا عبدهما بألف فان حصة كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولي غيره وصحح السبكي الاول (قوله) تصحيح الاول واقفه السبكي قال لان التقدير له على دراهم من درهم الى عشرة فتدخل الغاية لانها من جنس المغياو بيان له كما في قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك يعتك الاشجار من هذه الى هذه بخلاف يعتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تجعل بياناً لما قبلها قال والفرق في مسئلة الدراهم قض بما قلته وان لم يكن فيها صبغة محموم بخلاف مسئلة الاشجار فانها صبغة عموم * (فصل) * المذهب صحة كفالة البدل اعلم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة ثقيل معناه ضعيفة في القياس ولا نها لا توجب ضمان المال وتصح قطعاً وهي طريقة ابن سريج وقيل قولان (قوله) وفي قول الخ وجهه ان الحز لا يدخل تحت البدل (قول) المات كقصاص لان الحضور رجلس الحكم واجب عليه (قول) المتن ومنعها الخ

وجه العفة فيها القياس على حق الادعي (قول) المتن وغائب بأن يكون ادن له فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة احضاره العدوى ولا حاكم هناك والا فلا تصح لانه لا يلزم الحضور وكذا يلزم في مسئلة الاحضار الآتية (قوله) في الحال أي لانه متوقع (قول) المتن ولا يكتفي الخ أي لانه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحده من جهته

(قول) المتن ان جهل مكانه لانه لعجزه كالعسر بالدين (قول) المتن فيلزمه أى ومهما احتاج له من الكفالة فهمى في ماله لانها ناشئة عن التزامه (قوله) من مسافة القصر هي شاملة لا قولها وما فوق الأول وهو كذلك (قول) المتن وقيل الخ أى كفى غيبة الولي وشاهد الاصل (قول) المتن ودفن قال السبكي وقيل الدفن قيل تنقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنبية بطلان الكفالة لا يصح ولا تنقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجان (٣٢٧) في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جرم لعدم التعذر فلهذا قيد

المصنف بالدفن انتهى ثم رأيت في آخر كلام السبكي انه اذا لم يخلف تركه ينبغي جريان الوجوهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضا ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقا فالوجه انتفاؤه قبل الدفن (قول) المتن لا يطالب الكفيل بالمال هو يفيد انه لا يطالب على المرحوح بأقل الأمرين من المال ودية المكفول ويفيد ان العقوبة لا يطالب بها جرما (قوله) فيستوى في الدين منها وقيل على هذا يستوى في أقل الأمرين من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول دينًا فالظاهر انه لا يطالب الكفيل جرما (قوله) وقيل الدفن الخ قيل هذا القيد أعنى قول المتن ودفن انما يحتاج اليه لاجراء ما قاله الشارح أى لو كان الكلام في بطلان الكفالة وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفائها بين قبل الدفن وبعده قاله الاسنوي * (فصل يشترط الخ) * (قول) المتن يشترط لانه التزام أى فلا يصح بغير اللفظ (قول) المتن لفظ رد عليه الكتابة وإشارة الاخرس وقوله يشترط أحسن من يدل لان الكتابة فيها اشعار بالدلالة واعلم ان الزعيم وقع في القرآن والضمان والحالة في السنة والباقي في معناها ومن الفاظه أيضا التزمت وعلى ما على فلان وأنا قيسل بفلان ونحو ذلك (قول)

احضاره ان جهل مكانه والا أى وان عرف مكانه (فيلزمه) احضاره من مسافة القصر فادونها (ويجمل مدة ذهاب واياب فان مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه) احضاره ولو كان غائبين الكفالة برضاهما الحكم في احضاره كالوفاة بعد الكفالة ومسافة الاحضار تنقيد غيبته في صحة كفالاته كما قاله الامام والغزالي وقوله حبس قال في المطلب الى ان تعذر احضار المكفول بموت أو غيره (والاصح انه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لانه لم يلزمه والثاني يقول الكفالة وثيقة فيستوفى الدين منها اذا تعذر تحصيله عن عليه كالمهر وقيل الدفن يطالب الكفيل باحضاره باقامة الشهادة على صورته (و) الاصح (انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال ان فات التسليم بطلت) والثاني يصح وهو سببي على الثاني في مسئلة لموت انه يطالب بالمال (و) الاصح (انه اذا تصح بغير رضا المكفول) والائات مقصود ما من احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ والثاني تصح ويغرم الكفيل المال عند العجز عن احضاره وهو مبنى على الثاني في مسئلة الموت أيضا * ثم في ضمان الاعيان اذا ضمن عن المال كمالها أن يردها من هي في يده مضمونة عليه كمنصوبة والمستعارة والمستأجرة وفيه الطريقان في كفالة البدن وعلى الصحة اذا ردها برئ من الضمان وان تلفت فهل عليه قيمتها وجها كالموت المكفول وعلى وجوبها هل يجب في المنصوبة أكثر القيم أو قيمة يوم التلف وجها أقواهما الثاني لان الكفيل غير متعدها انما اذا لم تكن العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعا لان الواجب فيها الخلية دون الرد

* (فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشترط بالالتزام كضمنت دينك عليه) * أى فلان (أو تخملمته أو تهادته أو وكفلت به سنده أو أنا بالمال) المعهود (أو باحضار الشخص) المعهود (ضامن أو كفيل أو زعيم أو جميل) وكما صرح (ولو قال أؤذي المال أو احضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح انه لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو اذا جاء رأس الشهر قصد صممت أو كفلت (ولا توقيت الكفالة) نحو أنا كفيل بزيد الى شهر فاذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعا نحو أنا ضامن بالمال الى شهر فاذا مضى ولم أغرم فانا برى أو قابل الاصح في التعليق نظر الى عدم اشتراط القبول وفي توقيت الكفالة نظر الى انه انبرع بعمل وهذا الوجه الثالث المجوز لتعليق الكفالة دون الضمان (ولو شرط تأخير الاحضار شهرا جاز) للخاصة نحو أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالحصاد لم تصح الكفالة في الاصح (والاصح انه يصح ضمان الحال مؤجلا أجلا معلوما) للخاصة وشبب الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضمان للخاصة وهو الاصح في بعض نسخ المحرر كما قاله في الدقائق قال وفي بعضها تصح الاول وهو الصواب أى

المتن كضمنت لو قال الذي لك عنده على فهو مصرح بخلاف عندي فانه كناية (قول) المتن سنده مثله الجزء الذي لا يبقى بدونه وكذا الجزء الشائع (قول) المتن لا يجوز تعليقهما بشرط كالبيع بجامع انها عقود (قوله) نظر الى انها الخ علل أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويتفرق الوسائل ما لا يتفرق المقاصد (قول) المتن جار أى لانه التزام لعل في الذمة فجاء تأجيله كالعمل في الاجارة وعبارة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله) ولو شرط التأخير الخ هذا أشار اليه المصنف بقوله شهرا (قوله) ويثبت الاجل أى ولا ضير في ثبوته في حقه وان كان حالا على الاصيل كالموت الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلا

(قول) المتن وأنه يصح الخ وجه هذا أنه زاد في التبرع تبرعاً فلم يقدح كالموشرط في القرض رد المسكر عن الصحيح (قوله) كما لو التزمه الخ وثلاً
ثبت للفرع ضربة على الأصل (قوله) ومقابل الأصح الخ أي فصار ذلك كما لو التزم عتق عبد مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول) المتن وللمستحق هو شامل
للوارث (قوله) والثاني يصح الخ لما في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال (٣٢٨) له قد وفى الله حق الغريم وبرئ الميت

ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه
صدور علم فسطل الشرط فقط كما لو أعتق
عبد بشرط أن يعطيه درهما (قول)
المتن ولا عكس بحث الزركشي أن يكون
محل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال فلو
قال أبرأه عن الدين برئاً لا تخاد وفيه
نظر (قوله) فله الخ أي قياساً على
تغريمه إذا غرم (قوله) والثاني الخ أي
كأن المعبر للرهن يطالب بتخليصه
وفرق بأن الرهن محبوس بالدين وفيه
ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول) المتن
فلا يدل عليه صلته صلى الله عليه وسلم
على الميت لما منه أبو قتادة إذ لو كان له
الرجوع فالدين باق (قوله) والثاني
يقول الخ وأيضاً فالضامن قد يؤدى وقد
لا يؤدى فلم يقع الأذن في شيء يوجب الغرم
(قول) المتن ولو أدى الخ فوالق بالعتك
الثوب بما ضمه للرجوع بالدين لا بأقل
الامرئ على المختار في الروضة (قول)
المتن فلا رجوع أي كما لو اتفق على دواب
الغير بغير أذنه (قول) المتن رجوع
لحديث المؤمنين عند شروطهم (قول)
المتن في الأصح بخلاف غسل ثوب إذا
اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق المسامحة
في المنافع أكثر منها في الاعيان (قول)
المتن والأصح أن مصالحته لم تجز هذا
الخلاف في مصالحة الضامن لأنه صالح
عن حق عليه بخلاف هذا (قول) المتن
في الأصح محل هذا الخلاف إذا مات
الشاهد أو غاب أو رفعت الخصومة لحنفى
أما لو كان حاضراً وشهد وحلف معه فإنه

الموافق لما في الشرح ولو ضمن المؤجل الخ شهر مؤجلاً إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلاً (و) الأصح
(أنه يصح ضمان المؤجل حالاً) والثاني لا يصح للمخالفة (و) الأصح على الأول (أنه لا يلزمه
التججيل) كما لو التزمه الأصيل وعلى هذا ثبت الاجل في حقه مقصوداً أو تبعاً لجل بموت الأصيل
وجهان ومقابل الأصح قال الضمان تبرعاً لم يفتقر صفة ولو ضمن المؤجل الخ شهرين مؤجلاً إلى شهر
فهو كضمان المؤجل حالاً (وللمستحق) أي المضمون له (مطالبة الضامن والأصيل) بالدين
(والأصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصيل) لمخالفة الشرط لمقتضى الضمان والثاني
يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فإن صححناهما برئ الأصيل ورجع الضامن عليه
في الحال أن ضمن باذنه لانه حصل براءته كالأدنى (ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين
(برئ الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الأصيل (ولو مات أحدهما)
والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فإن كان الميت الأصيل فلضامن أن يطالب المستحق بأخذ
الدين من تركته أو أبرأه هولاءه قد تم تلك التركة فلا يجدر رجوعاً إذا غرم وإن كان الميت الضامن وأخذ
المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول
الاجل (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصيل بتخليصه بالأداء إن ضمن باذنه والأصح
أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني يطالبه بتخليصه (وللضامن) الغارم (الرجوع على
الأصيل أن وجد أذنه في الضمان والأداء وان اتسقى فيهما فلا) رجوع (وان أذن في الضمان فقط)
أي ولم يأذن في الأداء (رجع في الأصح) لانه أذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير
أذن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الأداء فقط (في الأصح) لأن
الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه باذنه (ولو أدى مكسر عن صحاح أو صالح
عن مائة ثوب قيمته خمسون فالأصح أنه لا يرجع إلا بما غرم) والثاني يرجع بالصحاح والمائة لانه
حصل البراءة منهما بما فعل والمسامحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا أذن فلا رجوع)
له عليه (وان أذن) له في الأداء (بشرط الرجوع) رجوع عليه (وكذا ان أذن مطلقاً) عن
شرط الرجوع يرجع (في الأصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الأداء الرجوع (والأصح
أن مصالحته) أي المأذون (على غير جنس الدين لا يمنع الرجوع) لأن مقصود الأذن أن يبرئ
ذمته وقد فعل والثاني يمنع فانه إنما أذن في الأداء دون المصالحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن
(ثم انما يرجع الضامن والمؤدى إذا أشهد بالاداء رجلين أو رجلاً وامراًتين وكذا رجل) أشهده
كل منهما (بالحلف معه) فيكفي (في الأصح) لأن ذلك حجة والثاني يقول قد يترافعان إلى حنفى
لا يقضى بشاهد وبيمين (فان لم يشهد) أي الضامن بالأداء أو أنكره رب الدين (فلا رجوع) له
(ان أدى في غيبة الأصيل وكذب وكذا ان صدقه في الأصح) لانه لم يتفع بأدائه والثاني ينظر إلى
تصديقه (فان صدقه المضمون له) مع تكذيب الأصيل (أو أدى بحضرة الأصيل) مع تكذيب
المضمون له (رجع على المذهب) أي الرابع من الوجهين في المستثنين لسقوط الطلب في الأولى

يرجع بلا خلاف أنه عليه ابن الرفعة (قول) المتن فان لم يشهد انما جعل الشارح فاعله خاصاً بالضامن مع أن المؤدى بغير ضمان حكمه وعلم
كذلك كما سيجي لأجل قول المتن الآتي المضمون له (قول) المتن ان صدقة لو كان أمره بالشهادة لم يرجع حرماً وهو ظاهر فصوره المستلة عند السكوت

* (كتاب الشركة) * هي لغة الاختلاط على الشيوخ أو المجاورة وشرعاً ثبت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثرهما الشيوخ وهذا شامل للشيوخ القهري وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد التصرف والربح (قول) المتن هي أنواع أي مطبق الشركة لا الشركة العقيمة (قوله) بأموالهما قال السبكي من غير خلط الأموال (قول) المتن وشركة العنان صحيحة أي بالاجماع (قوله) من عن إذا ظهر أي لا تجوزها (٣٢٩) ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض

فعلى الأقوال تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور (قول) المتن ويشترط فيها الخ اعلم أن الاستنوى رحمه الله نقل عن الشيخين أنهما قالاً لا بد من لفظ يدل على التجارة نحو انخر فمباشت وكذا انخر على الأصح قال وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج كالحزر فان قال تصرف فيها وفي أحوالها فريب وان لم يذكر الأعراض فهو ادن فيها فقط وليس شركة إلا أن تقوم قرية انتهى فقول الشارح ومعلوم الحردة عليه ومنع لكلامه ثم عبارة المنهاج تفيد أن الاذن يفيد فلو كان في لفظ الاشتراك فتكون الصيغة حاصلة (قوله) ويشترط الخ دخل ولي الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث أن الخلط قبل العقد يكون مضراً منقضا للمال وفيه نظر (قوله) بكسر الواو أي لأنه ليس متعدي بل مطاوعاً لفعل يتعدى إلى واحد فيكون لازماً فلا ينشأ منه اسم المفعول (قوله) كالتأنيب أي لعدم إمكان الخلط فيها (قول) المتن وقيل يختص الخ أي لأنه عقد تصرف في مال الغير للربح فكان كالقرص ثم عبارة الكتاب توهم أن التقيد يطلق على غير المضروب (قول) المتن أو صفة الخ من ثم تعلم أنه لو كان أحد التقديس من ضرب والآخر من ضرب آخر لا يصح عقد

وعلم الأصل بالاداء في الثالثة والثاني في الأولى يقول تصديق رب الدين ليس حجة على الأصل وفي الثانية يقول لم ينفع الأصل بالاداء تركه الا شهادة واجب بأنه المقصر بتركه الا شهادة ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في الأحوال المذكورة

* (كتاب الشركة) *

بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء (هي أنواع شركة الابدان كشركة المجالين وسائر المحترقة) كاللادين والتجارين والخطاطين (ليكون بينهما كسهما) بحرفتهما (متساوياً) أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كما ذكر (أو اختلافها) كالخطاط والرفاء والتجار والخطاط (وشركة المفاوضة) بفتح الواو بأن يشتركا (ليكون بينهما كسهما) قال الشيخ في التبيين بأموالهما وأبدانها (وعليهما ما يعرض) بكسر الراء (من غرم) وسبقت مفادته من تفاوضاً في الحديث شرعاً فيه جميعاً (وشركة الوجوه بأن يشتركا الوجهان لينتاع كل منهما بموئل) ويكون المتاع لهما فإذا باع كان الفاضل عن الاثمان المتاع بها (بينهما وهذه الأنواع) الثلاثة (باطلة) ويختص كل من الشريكين بما يكسبه يدينه أو ماله أو يشتره (وشركة العنان صحيحة) وهي أن يشتركا في مال لهما ليتجرا فيه على ماسأى يسانه والعنان بكسر العين من عن الشيء ظهره قاله الجوهري (ويشترط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف) من كل منهما للآخر ومعلوم أن التصرف بالبيع والشراء وهو معنى قول الروضة كأصلها في التجارة والتصرف (فلو اقتصر على اشتراك يكف) في الاذن المذكور (في الأصح) لقصور اللفظ عنه والثاني يقول يفهم منه عرفاً (و) يشترط (فيها أهلية التوكيل والتوكل) فإن كلامهما وكيل عن الآخر في ماله (وتصح) الشركة (في كل مثلي) نقد وغيره كالخطة (دون المتقوم) بكسر الواو والتأنيب (وقيل يختص بالنقد المضروب) من الدراهم والدنانير وفي جوازها في الدراهم المغشوشة وجهان أحدهما في الروضة الجواز ان استقر في البلد رواجها ولا يجوز في التبر وفيه وجه في التهمة (ويشترط خلط المالكين بحيث لا يتبران) ويكون الخلط قبل العقد فان وقع بعده في مجلسه فوجهان في التهمة أحدهما المنع أي فبعد العقد (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كالحاج ومكسرة) وخطة حمراء وخطة بيضاء فلا تصح الشركة في ذلك (هذا) أي اشتراط الخلط (إذا أخرج المالكين وعقد فان ملكاً مشتركاً) مما تصح فيه الشركة (بارث وشراء وغيرهما واذن كل للآخر في التجارة فيه تمت الشركة) لأن المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتأنيب (أن يبيع كل واحد منهما) (بعض عرضه ببعض عرض الآخر وبأذن له في التصرف) بعد التقاض والبعض كالنصف بالنصف والثلث بالثلثين ولا يشترط عليهما بقيمة العرضين على الصحيح ذكره في الروضة

٨٣ ل ل الشركة عليه والظاهر أن اختلاف القيمة في المثلي لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الراعي نقل عن العراقيين أنه يكون الاشتراك بنسبة القيمة وقول ابن الرفعة يفسد كالحجاج والمكسر (قول) المتن تمت الشركة أي فيكون هذا الاذن التابع لما ذكره من لفظ الشركة بل وكذا يقال إذا وجد الاذن بعد الخلط وان لم يذكر الخلط (قول) المتن تمت الشركة أي فيكون هذا الاذن التابع لما ذكره من لفظ الشركة (قوله) من المتقوم والافلاطليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول) المتن بعض عرضه هو أحسن من قول المحرر تصرف (قول) المتن وبأذن له أحسن ثم يأن واعلم أن هذا الاذن قائم مقام عقد الشركة (قوله) ولا يشترط عليهما الخ ولا يشترط أيضاً عقد شركة في الاثمان بعد نفيها خلافاً للقاضي والمتولى وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج إليه

(قوله) المتن ولا يشترط قيل يغني عن هذا قوله الآتي أن الرجوع والخسران على قدر المالبين (قول) المتن تساوى قدر المالبين المتساوى هو المتماثل فيكون بين شيئين فأكثر وقد أضافه المصنف لقدر المالبين وهو مفرد فلا بد (٣٩٠) أن يقول قدر المالبين بقدر يسما أو

يرتكب ما قاله الشارح رحمه الله (قول) المتن بقدرهما الخ أى بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله إذا أمكن الخ أشار إليه المصنف بقوله عند العقد أو على النسبة وجهها لا قدر فانه يصح بلا خلاف (قوله) وما أخذ الخلاف الخ أى فالوجه الثاني يمنع لانه يؤدى الى الجهل بالقدر الذى يتصرف فيه والذى يأذن فيه ثم هذه الصورة التى جعلها مأخذاً لما يحتمل أن تكون بشركة وحينئذ فينبغى اشتراط امكان المعرفة بعد ذلك كالصورة المنفية والوجه أن ذلك مجرد توكيل (قوله) متبرعاً راجع لقوله يعمل (قوله) أى عقد الشركة قال الاسنوى الضمير عائداً الى الشركة باعتبار المعنى انتهى وهو مراد الشارح (قول) المتن بفسخهما لادن المقدر قد زال (قوله) بفسخ كل الخ قال الاسنوى ينبغى ان ينهوا على انفساخها بطريان الاسترقاق وجر النقلس والرهن وأما جرح السفة فقد صرح به ان الرفعة (قوله) أى التساوى راجع لقول المتن خلافه (قول) المتن فى ماله أى مال الآخر (قول) المتن بالعكس الحاصل ان صاحب اليد ادعى جميع المال فى الاولى ونصحه فى الثانية *

(كتاب الوكالة) *

(قول) المتن بملك أو ولاية يخرج الوكيل فليس له أن يوكل لانه ليس بملك ولاولى لكن برده عليه انه قد يوكل عن نفسه فى القدر الم يجوز عنه وقوله فلا يصح الخ قال الاسنوى كل ذلك شرح لما خرج بالقييد الاول ولم يتعرض لما خرج بالقييد الثاني

وسواء تجانسا أم اختلفا وقوله كل محتاج اليه فى الاذن ونسبة البيع اليه بالنظر الى المشتري تأويله بائع للثمن (ولا يشترط) فى الشركة (تساوى) قدر (المالبين) أى تساوىهما فى القدر كما فى المحرر وغيره وقيل يشترط للتساوى فى العمل (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أى بقدر كل من المالبين أهو النصف أم غيره اذا أمكن معرفته من بعد وما أخذ الخلاف انه اذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه فأذن كل منهما للآخر فى التصرف فى نصيبه منه يصح الاذن فى الاصح ويكون الثمن بينهما مهما كان الثمن (وينسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسبة ولا يغير نقد البلد ولا يبيع فاحش ولا يباقره ولا يبعه) بضم التحتية وسكون الموحدة أى يدفع لمن يعمل فيه متبرعاً (بغير اذن) هو قيد فى الجميع فان أضعه أو سافر به ضمن وان باع بغير فاحش لم يصح فى نصيب شريكه وفى نصيبه قولاً تفريق الصفة فان فرقناها انفسخت الشركة فى البيع وصار مشتركين المشتري والشريك كذا فى الروضة كأصلها ويقام بالعين البيع نسبةً وبغير نقد البلد (ولكل) من الشريكين (فسخه) أى عقد الشركة (متى شاء) كالوكالة (وينعزلان عن التصرف) جميعاً (بفسخهما) أى بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزلك) أولاً (تتصرف فى نصيبى لم يعزل العازل) فيتصرف فى نصيب العزول (وتنفسخ بموت أحدهما) ويجنونه وانعماه (كالوكالة) (والرجع والخسران على قدر المالبين تساوى) أى الشريكان (فى العمل أو تفاوتاً) فيه (فان شرطاً خلافه) أى التساوى فى الرجوع مع التفاوت فى المال أو التفاوت فى الرجوع مع التساوى فى المال (فسد العقد فيرجع كل على الآخر باجرة عمله فى ماله وتنفذ التصرفات) منهما لادن (والرجع) بينهما (على قدر المالبين) رجوعاً الى الاصل (ويد الشريك يد أمانة فيقبل قوله فى الرد) الى شريكه (والخسران والتلف) ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفى كالسرقة (فان ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق و جهل (طوبى بيته بالسبب ثم) بعد اقامتها (يصدق فى التلف به) وسياقته فى نظير هذه المسائل غير الخسران فى المودع المين وانه ان عرف الخريق وعمومه صدق بلايين وان عرف دون عمومه صدق بيته فبأى مثل ذلك هنا وكذا المين فى الخسران (ولو قال من فى يده المال) من الشريكين (هو) وقال الآخر (هو) مشترك أو) قالا (بالعكس) أى قال من فى يده المال هو مشترك وقال الآخر هو (صدق صاحب اليد) عملها (ولو قال) صاحب اليد (اقسمنا وصار) ما فى يدي (لى) وأنكر الآخر فقال هو مشترك (صدق المنكر) لان الاصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئاً وقال اشتريته لشركة أو لنفسى وكذبه الآخر) بأن عكس ما قاله (صدق المشتري) لانه أعلم بقصده وتأتى المين فى هذه المسائل أيضاً

(كتاب الوكالة) *

تتحقق بموكل ووكيل وغيرهما مما سياتى (شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) فى شئ (ولا) توكيل (المرأة والمحرّم) بضم الميم (فى النكاح) أى لا توكل المرأة فى تزويجها ولا المحرم فى تزويج موليته لانهما لا تصح مباشرتهما لذلك ولو قالت لوليا وكنتك بتزويجى قال الراعى فالدين لهما هم من الأئمة لا يعدونه ادباً ويجوز أن يعتد به ادناً ونقل فى الروضة عن صاحب البيان نص الشافعى على جواز الادن بلفظ الوكالة وصوبه ولو وكل المحرم من

(قول) المتن ويصح توكيل الولي أي سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للنوى رحمه الله ولو قال بدل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى (قول) المتن في البيع والشراء مثلهما سائر العقود المتوقعة على الرؤية (قول) المتن في النكاح كذلك الرجعة واختيار الزوجات (٣٩١) لمن أسلم على أكثر من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي ونخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك

ثم ضرورة المسئلة أن يعين من يختاره والأفلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة فرج لا يجوز للمرأة أن تتوصل في شيء بغير إذن زوجها والظاهر أن محله إذا أخرج إلى الخروج كما اقتضاه كلام الرواية رحمه الله (قول) المتن قول صبي أي بشرط أن يكون مأمونا ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعا (قول) المتن والاصح صحة توكيل الخ وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الإيجاب صحة عبارته في الجملة وانما منع في انتقائه لانه لا يترغ للنظر ووجه المنع في القبول انه انما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الإيجاب انه لا يزوج بت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفيه كالعبد (قوله) فانه الضمير فيه راجع لقوله التصرف (قول) المتن والاحتطاب الخ كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاعتناء ولأن سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد فلا ينصرف بالنسبة (قوله) والثاني يصح أي لانه يلزم به الحق فأشبهه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة على هذا جعلت موكل موقرا بكذا أو أقررت عنه بكذا (قوله) وقيل يلزم أو رديح السبكي أبو الحسن الباجي على ذلك انه يلزم عزل الوكيل كمن وكل في بيع عين ثم باعها وفرق السبكي بأن ذلك مسلم في الانشاء بخلاف الاقرار لأن المقر له والشهود قد لا يسمعون إلا أخبار الموكل وكل من اقرار الموكل والوكيل أخبارا واردة على شيء واحد

بعد النكاح بعد الخلص كما ذكر في كتاب النكاح (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) كالأب والجد في التزويج والمال والوصى والقيم في المال (ويستثنى) من الضابط (توكيل الاعمي في البيع والشراء فيصح) مع عدم احتجما منه للضرورة (وشروط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لا لصي ومجنون) أي لا يصح توكلهما في شيء غير ما يأتي (وكذا المرأة والمحرم في النكاح) إيجابا وقبول (لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الأذن في دخول دار وإيصال هدية) لاعتماد السلف عليه في ذلك والثاني لا كغيره وعلى الأول هو وكيل عن الآذن والمهدي (والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في التوكيل في القبول بغير إذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه بإذن السيد أيضا وفيهما صبي في الأذن وعدمه الإيجاب المطلق فيه الخلاف (وشروط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حين التوكيل (فلو وكل ببيع عبد سملكه وطلاق من سينكحها بطل في الاصح) لانه لا يتكس من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستناب فيه غيره والثاني يصح ويكتفي بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلا للتباعد لا يصح في عبادة الألهج) ومثله العمرة (وتفرقة زكاة وديع أضيحة) لادلتها (ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الأيمان) أي باقيا لا بإيلاء واللعان بمنان (ولا في الظهار في الاصح) الحاقه باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكل كظهوره ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأضيحة الهدى واليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل (في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصلح والحوالة والضممان والشركة والأجارة والفسخ بخيار المجلس والشروط والأقالة والرد بالعيب (وقبض الديون وإقباضها والدعوى والجواب) رضى الخصم أو لم يرض في مال أو غيره وفي الاعناق والسكينة (وكذا في تلك المباحات كالأحياء والاصطباذ والاحتطاب في الأطهر) فيحصل الملك فيها للموكل إذا قصد الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها لا وكيل بخياره والرافعي في الشرح حكى الخلاف وجهين قال في الروضة تقليدا لبعض الخراسانيين وهما قولان مشهوران وأجيب بأنهما مخرجان (لا في الأقرار) أي لا يصح التوكيل فيه (في الاصح) والثاني يصح ويبين جنس المقر به وقدره ولا يلزمه قبل اقرار الوكيل وقيل يلزمه بنفس التوكيل وعلى عدم الصحة يجعل مقر بنفس التوكيل على الاصح في الروضة (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي كفصاص وحسد قذف وقيل لا يجوز) استيفاؤهما (الابحضره الموكل) لاحتمال العقو في الغيبة وهذا المحكي بقيل قول من طريقه والثانية القطع به والثالثة القطع بمقابله ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله تعالى وللسيد التوكيل في حذم ملوكه (وليكن الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه) مساححة فيه (فلو قال وكلت في كل قليل وكثير أو في كل أموري أو قوضت إليك كل شيء) والمعنى لي في هذا والاول لأن الإنسان انما وكل فيما يتعلق به (لم يصح) التوكيل لأن فيه غررا عظيما لا ضرورة الى احتماله (وان قال في بيع أموال عتيق أرقا في

فلا يضر (قول) المتن في استيفاء عقوبة الخ كسائر الحقوق (قوله) لاحتمال العفو الخ وادفع لا يمكن تداركه بخلاف غير العفو ولا به قدره إذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء يقع الموقع ولو أبطلنا التوكيل (قوله) ويجوز للإمام التوكيل الخ أي وإن أوهم كلام الأصل خلافه ثم يمنع التوكيل في إبطالها

(قوله) كثر كي نقل الامام الاتفاق على انه لا يشترط اوصاف السلم ولا ما يترب منها (قوله) أي لا يجب بيان الخ * فرع * لو ترك ذلك واثنان نزل على ثمن المثل قال السبكي وكذا لو قال بما شئت أو بما شئت من ثمن المثل وأكثرت منه تفقها وينبغي التنبيه عليه لانه يقع كثيرا فلهذا سأتاني في الفرع آخر الصفحة (قول) المتن ويشترط من الموكل لفظ أي كسائر العقود (قوله) فلا بد منه قضيته (٣٩٢) انه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل

لا يصح وليس كذلك وأيضا فلو أكرهه على البيع صح قال الاسنوي فتلخص ان القبول لفظا ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح ومعنى عدم الرضا بشرط بلا خلاف (قول) المتن ولا يصح تعليقها في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي الاحمل الضرورة كالا مارة والايضاء انتهى ومنه تستفيد أن ما يجعل في مواقع الاحباس من جعل النظر له ولا ولادة بعده لا يصح في حق الاولاد (قول) المتن بشرط في الاصح كفي الشركة والقراض وغيرهما ومقابل الاصح قاس على الامارة في حديث غزوة مؤتة وفروغها الحاجة وباحتمال ان الامارة كانت بمنزلة وانما علق على الموت التصرف واعلم ان واقعة مؤتة أخذ منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير في الوظائف وقد عرفت الجواب (قول) المتن صححت في الحال في الاصح قال الاسنوي يشترط للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط اني أو على اني الخ قال في المطلب ويظهر أيضا ان محله اذا اقتضت الصيغة التكرار وقال بنفسى أو بغيرى (قوله) وعلى الجواز الخ استشكل بأن الشرط يقارن المشروط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل وأجيب بأن التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل

ص (ح) وان لم تكن أمواله معلومة لان الغرض فيه قليل (وان وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركه وهندى (أودار وجب بيان المحلة والسكة) بكسر السين أي الحارة والرقاق (لا قدر الثمن) أي لا يجب بيان قدر الثمن (في الاصح) في المسئلتين والثاني يجب بيان قدره كإثابة أو غائبه كأن يقول من مائة الى ألف ومسئلة الثمن في الدار فريدة في الروضة ومسئلة العبدان اختلفت أصناف النوع فيه اختلفا فاطاها قال الشيخ أبو محمد لا بد من التعرض للصنف (ويشترط من الموكل لفظ يقتضى رضاه كوكلتك في كذا أو فوضته اليك أو أنت وكيل في فيه فلو قال بع أو أعتق حصل الاذن) والاول ايجاب وهذا قائم مقامه (ولا يشترط القبول لفظا) الحاقا للتوكيل باباحة الطعام (وقيل يشترط) فيه كغيره (وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلتك دون صيغ الامر كبيع وأعتق) الحاقا لهذا باباحة أما القبول معنى وهو الرضى بالوكالة فلا بد منه قطعاً فلور دق قال لا أقبل أولاً أفعل بطلت ولا يشترط في هذا القبول التججيل قطعاً ولا في القبول لفظاً اذا شرطناه الفور ولا المجلس وقيل يشترط المجلس وقيل الفور (ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح) نحو اذا قدم زيد أو اذا جاء رأس الشهر فقد وكلتك في كذا (فان تجزها بشرط لتصرف شرطاً جاز) قطعاً نحو وكلتك الآن في بيع هذا العبد واسكن لاتبعه حتى يمضي عرأس الشهر فليس له بيعه قبل مجيئه وتصح الوكالة المؤقتة كقوله وكلتك الى شهر رمضان (ولو قال وكلتك) في كذا (ومتى عزلت فأنت وكيل) فيه (صححت في الحال في الاصح) والثاني لا تصح لاشتمالها على شرط التأيد وهو الزام العقد الجائز وأجيب بجمع التأيد فيها كالمسألة (و) على الاول (في عوده وكذا بعد العزل الوجهان في تعليقها) أحدهما المنع وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فان كان التعليق بكلمات تكررت العود تكرر العزل (ويجربان في تعليق العزل) أحدهما عدم صحته أخذاً من تعميمه في تعليقها وفي الروضة كأصاها ان العزل أولى بجهة التعليق من الوكالة لانه لا يشترط فيه قبول قطعاً

* (فصل الوكيل بالبيع مطلقاً) أي توكيلاً لم يقيد (ليس له) نظراً للعرف (البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بغير فاحش وهو لا يحتمل غالباً) بخلاف اليسر وهو ما يحتمل غالباً فيتعرف فيه فيبيع ما يساوي عشرة تسعة محتمل وبثمانية غير محتمل (فلو باع على أحده هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن) لتعديه بتسليمه يبيع باطل فيسترده ان بقي وله بيعه بالاذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامناً له وان تلف المبيع غرم الموكل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من لزوم البيع بنقد البلد لو كان في البلد نقد ان لزمه البيع بأغلبهما فان استويا في المعاملة باع بأغلبهما للموكل فان استويا بخير فبهما أو قال المصنف التوكيل المطلق بقوله (فان وكله لبيع مؤجلاً وقدر الاجل فذلك) أي التوكيل صحيح جزواً وتبع ما قدره فان نقص عنه كان باعاً الى شهر بما قال الموكل بع الى شهرين صح البيع في الاصح (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل) الاجل (على التعارف في مثله) أي المبيع بين الناس فان لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الانفع

لا يصح وليس كذلك وأيضا فلو أكرهه على البيع صح قال الاسنوي فتلخص ان القبول لفظا ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح ومعنى عدم الرضا بشرط بلا خلاف (قول) المتن ولا يصح تعليقها في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي الاحمل الضرورة كالا مارة والايضاء انتهى ومنه تستفيد أن ما يجعل في مواقع الاحباس من جعل النظر له ولا ولادة بعده لا يصح في حق الاولاد (قول) المتن بشرط في الاصح كفي الشركة والقراض وغيرهما ومقابل الاصح قاس على الامارة في حديث غزوة مؤتة وفروغها الحاجة وباحتمال ان الامارة كانت بمنزلة وانما علق على الموت التصرف واعلم ان واقعة مؤتة أخذ منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير في الوظائف وقد عرفت الجواب (قول) المتن صححت في الحال في الاصح قال الاسنوي يشترط للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط اني أو على اني الخ قال في المطلب ويظهر أيضا ان محله اذا اقتضت الصيغة التكرار وقال بنفسى أو بغيرى (قوله) وعلى الجواز الخ استشكل بأن الشرط يقارن المشروط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل وأجيب بأن التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل

فها (قوله) عدم صحته استشكل بأن الوكالة المعلقة اذا بطلت يسي في غرض المالك في التصرف بعموم الاذن والعزل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن الموكل غير راض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه * (فصل الوكيل) *

شأفه أنه أصله وهو فرع ومفرق بعضهم بأن هنا مراداً وهو عن المثل * فرع * لو فصله عليهم أجاز قطعاً وأليه أشار بقوله الوكيل بالبيع مطلقاً (قوله) له القبض والاقباض الخ وكذا يقال في رأس مال السلم قاله ابن الرفعة (قوله) وكان بعض شيوعنا يحكى عن العلامة الورع طاهر خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك إذا وكاله لبيع في غير بلد الموكل للعرف (قوله) في شراء طاهر الحلاقه ولو في معين (قوله) فلا يقع عن الموكل ظاهره ولو كان الغرض للتجارة (قوله) كما لو اشتراه الخ ومقابل الأصح قول لو فرض ذلك بالقبض وهو تسليم لم يقع بالمعيب أولى وأجيب بأن الخيار ثبت في المعيب بخلاف الغبن (قوله) في صورة الجهل فمبدل ذلك لأنه على الوجه المرجوح القائل بوقوعه عن الموكل ماله العلم يختص الرذبا موكل (قوله) بليس وكيل الخ قال الاستنوى حكمة تفيد لخصف أولاً بالذمة الاحتراز عن هذه المسئلة فقط فلو جعل القيد في المسئلة لاجرة فقط كان أصوب لأنه يفيد أن أعداها لا فرق فيه بين الشرء في الذمة الشراء بالعين (قول) المتن فانه ذهب الخ هذه الطرق يرجع حاصلها الى لجواز مطلقاً المنع مطلقاً التفصيل ثم داوكل يوكل عن الموكل (قوله) وقيل كل في الممكن أيضاً تبعاً (قوله) بموته وحنونه وعزل موكله الضمير في هذا وفي قول المتن بعزله وانعزاله راجع

٨٤ ل ج لاوكيل من قول المتألف الثاني وكيلا الوكيل (قوله) بناء على انه الخ منه تع
الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله) وتيل لا أى لا يعزل بالعزل أما بالموت
وكيل الوكيل بذلك (قوله) فيقصد التوكيل الخ فرع * هل للوكيل أن يقيم وكيله عن الوكيل
(قوله) وقيل وكيل الوكيل أى نظرا الى أن المقصود تسهيل الامر عليه

٨٤ ل ج ل لاوكيل من قول المتألف الثاني وكييل الوكيل (قوله) بناء على انه الخ منه تعلم ان ما اقتضته عبارة الكتاب من كون الوجهين مفترعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله) وتيل لا أي لا يعزل بالعزل أما بالموت والجنون فلا كلام بين انعزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك (قوله) فيقصده التوكيل الخ فرع هـ لاوكل أن يقيم وكيلاً عن الوكيل كنظيره من الامام مع القاضي محل نظر (قوله) وقيل وكيل الوكيل أي نظرا الى أن المقصود تسهيل الامر عليه

(قوله) في الصورتين السابقتين ينبغي أن يزيد وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بمقدمه فسهل الأمر (قوله) من توابع الخ قال الاستوى ولو قيل بانعزاله بلا عزل كعدل الرهن لكان أوجه أي فإن الذهاب إلى أن الوكيل عزله لا وجه له كما قاله السبكي * (فصل قال ببع الخ) * (قول) المتن قال الخ قيل مدلول هذه العبارة أن معين من تمة لفظ الأمر بأن تكون صيغة الموكل ببع من شخص معين لا مهم وقول الشارح يعني بتعيينه إشارة إلى دفع ذلك (قول) المتن نعين وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في محاباته أو لكون ماله غير مشوب بالشبه أو غير ذلك بل وإن لم يكن غرض وقوفامع الذي نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراء (٣٣٤) التي تلبس في زمن الشتاء دون زمن الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التي تلى الأذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون النقد فيه أجدود والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله) أنه لا يتعين أي لأن المقصود حيثما هو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولونها عن غير المكان المعين لم يصح جزما (قول) المتن وله أن يزيد قضية عدم لزوم ذلك مع تبسره وليس مرادا (قوله) لم يجز أن يبيعه بأكثر الخ بخلاف اشتري عبده لأن بمائة فإنه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ماله وكاه في الخلع بمائة فإنه يجوز له الزيادة عليها لأن الخلع غالبا يكون عن شقاق فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائة وكان يساوي خمسين مثلا (قوله) فلموكل واحدة انظر هل الخبر له أو يقرع ومن ثم تعلم اشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بأنهما معا يقعان للوكيل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين أحدهما للموكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس (قوله) ورد على الموكل نصف دينار أي للموكل أن يتزع الثانية منه ويقدر العقد فيهما لأنه عقد العقد له قال

بأمين في أدبه في التوكيل فيتبع تعيينه (ولو وكن) الوكيل (أمننا) في الصورتين السابقتين (نفسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) هذا التصحيح زائد على الرافعي وعبر في الروضة بالاقيس ووجه في المطلب العزل بأنه من توابع ما وكن فيه * (فصل قال ببع لشخص معين أو في زمن) * معين (أو مكان معين) يعني بتعيينه في الجميع بخول زيد في يوم الجمعة في سوق كذا (تعيين) ذلك (وفي المكان وجهه الذي يتعلق به غرض) أنه لا يتعين والغرض كأن يكون الراغبون فيه أكثر أو النقد فيه أجدود فإن قدر الثمن كائة فباع بها في غير المكان المعين جاز ذكره في الروضة (وان قال ببع بمائة لم يبق) (منها) (وله أن يزيد) عليها (الان بصرح بالنهي) عن الزيادة فلا يزيد ولو عين المشتري فقال ببع لزيد بمائة لم يجز أن يبيعه بأكثر منها لأنه ربما قصد إرفاقه ولو لم ينه عن الزيادة وهناك راغب بهم بالمجازي ببع بدونها في الأصح في الروضة (ولو قال اشتري هذا الدينار شاة ووصفها) بصفة (فاشتري به شاتين بالصفة فإن لم تساو واحدة) منهما (دينار لم يصح الشراء للموكل) وإن زادت قيمتهما على الدينار لفوات ما وكن فيه (وان تساوت كل واحدة) منهما (فلا تظهر الصحة) أي صحة الشراء (وحصول الملك فيهما للموكل) لأنه حصل غرضه وزاد حيرا والثاني يقول إن اشتري في الذمة فلموكل واحدة ونصف دينار والأخرى للوكيل ورد على الموكل نصف دينار وإن اشتري بعين الدينار فقد اشتري شاة بأذن وشاة بلا إذن فيبطل في شاة ويصح في شاة بناء على تقرير الصفقة قال في الروضة ولو تساوت أحدهما دينار والأخرى بعض دينار فطريقان أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأحدهما أنه كالتساوت كل واحدة دينار فملكهما الموكل في الظاهر وعلى مقابلة أن قلنا للوكيل أحدهما فله التي لا تساوي دينار بحصتها (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كافي المحرر (فاشتري في الذمة لم يقع للموكل) لأنه أمره بعقد ينسخ بغيره فأنى بما لا ينسخ تلفه ويطالب بغيره (وكذا عكسه) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع العين عن الثمن فاشتري بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الأصح) والثاني يقع له لأنه زاده خبرا حيث عقد على وجه لو تلف العين لم يلزمه غيره وعورض هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الوكل فيه وإن تلف العين ولو دفع إليه دينار وقال اشتر كذا فقيل يتعين الشراء بعينه لقربة الدفع والأصح تخيير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لهما ولو قال اشتر هذا بعين الشراء بعينه على الأول ويؤخذ عما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الظاهر أنه يتخير (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كان أمره ببيع عبده فباع آخر أو بشراء ثوب بهذا الدينار فاشتري به آخر (فمصرفه باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشتري

الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التي تلى الأذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون النقد فيه أجدود والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله) أنه لا يتعين أي لأن المقصود حيثما هو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولونها عن غير المكان المعين لم يصح جزما (قول) المتن وله أن يزيد قضية عدم لزوم ذلك مع تبسره وليس مرادا (قوله) لم يجز أن يبيعه بأكثر الخ بخلاف اشتري عبده لأن بمائة فإنه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ماله وكاه في الخلع بمائة فإنه يجوز له الزيادة عليها لأن الخلع غالبا يكون عن شقاق فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائة وكان يساوي خمسين مثلا (قوله) فلموكل واحدة انظر هل الخبر له أو يقرع ومن ثم تعلم اشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بأنهما معا يقعان للوكيل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين أحدهما للموكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس (قوله) ورد على الموكل نصف دينار أي للموكل أن يتزع الثانية منه ويقدر العقد فيهما لأنه عقد العقد له قال

السبكي وكان ذلك مخترع على وفق العقود وجعله ابن سريج كالاخذ بالصفة وفيه الأمر (قوله) فيبطل في شاة الخ من ثم قال الرافعي هذا غير القول الثاني مشكل لأن تعيين واحدة للبطان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس انتهى (قوله) إن قلنا الخ وذلك إذا كان الشراء في الذمة فإن كان بالعين فيتبع أي أن يصح في التي تساوي دينارين دينارين إذا كانت الأخرى تساوي نصف دينار (قوله) أي بعين غرض الشارح من هذا الكلام أن عبارة المتن توهم أنه لو قال اشتر بهذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة لأن كذا لك المسألة في مسألة الشاة وسيدكره الشارح قريبا ويحتمل أن يقال عرضه دفع ما عساه يتوهم من أن العين مقابل المبيع (قوله) تلف العين راجع لقوله أي بعين مال (قوله) على الأول راجع لقوله فقيل يتعين

(قوله) ويؤخذ الخ قال السبكي نقلا عن أبي علي السنجي ان قضيته الشراء بالعين (قوله) في موافق الاذن أي في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق اذن التوكيل (قوله) صح جزما * فرع * قال له أبيعك لنفسك وان كنت تشتري لغيرك فلا أبيعك فواقعه على ذلك ثم عقد أو نوى المشتري موكله صح على الأصح بخلاف ما لو ذكر في صلب العقد (قول) المتن ويد الوكيل أمانة قال البغوي في الفتاوى لو ضاع المبلغ من يد الدال فلم يدرك أم سرق أم سقط أم نسبه أم سلمه لصاحبه فمن وكذا الوضعية في مكان ونسي السكان وانما لم يضمن اذا لم يأت الهلاك من جهته انتهى (قول) المتن طالبه الخ اقتضى هذا ان الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق ان العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا (٣٣٥) قال الاستوى واعلم انه ليس خاليا من الخلاف بل فيه طريقان أحدهما الوجهان في وكيل البائع وأرجهما القطع بالجواز للعرف * تنبيه *

كما يطالب الوكيل يطالب الموكل أيضا ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن الى الوكيل على الأصح (قوله) والموكل كأصيل وذلك لان العقد وان وقع للموكل فالوكيل فرع ونائبه والعقد صدر عنه فلهذا جعلناه كالأضامن في أحكام المطالبة والرجوع * فرع * ولي الطفل اذا سماه في العقد لا يكون ضامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لان شراءه لازم للطفل بغير اذنه (قوله) لان العقد له والوكيل سفير كوكيل النكاح (قوله) لان العقد معه أي والاحكام تتعلق به (قول) المتن واذا قبض الى آخره هذا الى آخر زيادة المصنف في ثلاثه أوجه أحدها تخيير المشتري في مطالبة من شاء منهما وهذه الواجهة الثلاثة هي الواجهة السالفة قريبا في المسئلة قبلها وتعليلها ما سلف ثم هذه الواجهة مع تقاربها تجري أيضا في وكيل الشراء اذا تلف المبيع في يده ثم طهر الثمن المعين مستحقا (قوله) وعلى الأصح أي الذي في الزيادة أم على مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر ان الوكيل لا يرجع جزما ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه

غير المأدون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل وقع) الشراء (الوكيل) ولغت بيته للموكل (وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان) يعنى موكله (فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الأصح) وتلغو تسمية الموكل والثاني يطل العقد (وان قال بعث موكلك زيد فقال اشتريت له فلهذا ذهب بطلانه) أي العقد لانه لم يجز بين المتبايعين مخاطبة ولم يصرح في الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل ان ذلك في موافق الاذن وفي الكفاية حكاية وجهين في المسئلة وفي المطالب اذا قال بعثك لموكلك فلان فقال قبلت له صح جزما (ويد الوكيل يد أمانة وان كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد (فان تعدى) كأن ركب الدابة أو لبس الثوب (ضمن ولا ينزل) بالتعدى (في الأصح) والثاني يقول ينزل كالمودع وفرق الاول بأن الايداع محض ائتمان وعليه اداباع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع يعيب عليه عاد الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية وزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاط في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لانه العاقد حقيقة وله الفسخ بحيار المجلس وان أراد الموكل الاجازة قاله في التتمة (واذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا) يطالبه (ان كان الثمن معينا) لانه ليس في يده (وان كان) الثمن (في الذمة طالبه) به (ان أنكر وكالته أو قال لأعلمها وان اعترف بها طالبه أيضا في الأصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كأصيل) والثاني يطالب الموكل فقط لان العقد له وفي ثالث يطالب الوكيل فقط لان العقد معه والاول لاحظ الامرين (واذا قبض الوكيل بالمبيع ائتمنت وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) يبدل الثمن (وان اعترف بوكالته في الأصح) لحصول التلف في يده (ثم رجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غره ومقابل الأصح انه لا يرجع الا على الموكل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الأصح والله أعلم) لان الذي تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع الا على الوكيل وعلى الأصح من الرجوع على أيهما شاء قبل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والأصح لا

* (فصل الوكالة جائزة من الجانبين) * أي غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فاذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتك (أو قال) في حضوره (رفعت الوكالة أو أبطلتها أو أخرجت منها ان عزل) فان عزله وهو غائب ان عزل في الحال وفي قول لا) ينزل (حتى يبلغ الخبر)

القائل بأنه لا يطالب الا الموكل بنجته عدم رجوع الموكل جزما * (فصل الوكالة جائزة الخ) * (قوله) بقوله الخ أي هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه والا فلفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب * فرع * من الصيغ تقضها صحتها أزالتها وما أشبهه (قول) المتن ان عزل في الحال لو تصرف ولم يعلم بالعزل وسلم الى الغير كان ضامنا على ما نقله في البحر عن بعضهم واقتضاه كلام الغزالي والشاشي وغيرهما كالموكل لو تصرف قبل الوكيل مع عدم علمه بالعزل وبحث الروايات في الاول عدم الضمان

(قوله) كالتقاضى أى ولان عزله بدون ذلك يقتضى عدم الوثوق بتصرفه و فرق الراضى بينه وبين القاضى بأن القاضى يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق فى الحاكم فى جزئية خاصة (قوله) لا يلحقه به أى لانه لا يولى عليه بسبب الانحاء واختاره السبكي (قول) المتن أو صفتها أى لان الموكل أعرف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله فى شئ كان القول قوله فى صفة ذلك الشئ (قوله) بأن قال لست وكيل الخ انما خسر الشارح هذا توطئة لكلام المتن الآتى والا فلا أنكر كون المال لغيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها (٣٣٦) فانه يحلف على الذى أنكره فقط

ويكون ذلك كافيا فى وقوع الشراء للوكيل قاله الاسنوى وقال السبكي انما قال المهاج يحلف على نفي العلم بالوكالة لانه فرض المسئلة فى الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضى أن يبطل البيع فى هذه الصورة وان كذبه فى التوكيل كفى الاسنوى (قوله) الناشئة عن التوكيل يريد ان التوكيل فعل الغير نفي الوكالة نفي له فانتج كون الحلف على عدم العلم لان هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول) المتن ووقع الشراء للوكيل أى ظاهرا (قوله) بأن قال أنت مبطل هو معنى قول الاسنوى سميت ولم تكن وكيل عنه (قول) المتن فى الاصح قال الاسنوى هما الوجهان السابقان فى قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا فى الاصح أقول لا مخالفة لان الوكيل هناك معترف بالخالفه وهما يدعى الموافقة (قول) المتن يبطل الشراء الخ قال الاسنوى هو يخالف ما سلف فى قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان أقول قد يفرق بأن الوكيل هناك معترف بالخالفه وهما يدعى الموافقة (قوله) لان الموكل الخ على أيضا بأنه مالك لانتفاء التصرف فيملك الاقرار به كالولى المجبر اذا اقر

بالعزل كالتقاضى وعلى الاول نفي للموكل ان يشهد بالعزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثانى الاعتبار بمن تقبل روايته دون الصبي والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسى أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسى منها (انعزل) ولا يشترط فى انعزاله بذلك حصول علم الموكل (ويعزل) أيضا (بمخرج أحدهما) أى الوكيل والموكل (من أهلية التصرف بموت أو جنون) وان زال عن قرب (وكذا انحاء فى الاصح) الحاقه بالجنون والثانى لا يلحقه به (وبمخرج محل التصرف عن ملك الموكل) كذا باع أو أعتق ما وُكِّلَ فيه (وانكار الوكيل الوكالة للسياح) لها (أو لغرض فى الاخفاء) لها (ليس بعزل) لنفسه (فان تعمد) نكارها (ولا غرض) له فيه (انعزل) بذلك والموكل فى انكارها كالوكيل فى عزله به أولا (واذا اختلفا فى أصلها) كان قال وكنتى فى كذا فأنكر (أو صفتها) بان قال وكنتى فى البيع نسيئة أو الشراء بعشرين فقال الموكل (بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه) لان الاصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل (ولو اشترى جارية بعشرين) دينار (وزعم ان الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (فى عشرة وحلف) على ذلك (فان اشترى) الوكيل (بعين مال الموكل) وسماه (فى العقد أو) لم يسمه ولكن (فال بعده) أى بعد العقد (اشترينه) أى المذكور (لفلان والماله وصدقه البائع) فى هذا القول (فالبائع باطل) فى الصورتين وعلى البائع رد ما أخذه (وان كذبه) فيما قال بان قال لست وكيل فى الشراء المذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للوكيل) وسلم الممنوعين للبائع وغرم مثله للموكل (وكذا ان اشترى فى الدقة ولم يسم الموكل) بان فواء يقع الشراء للوكيل (وكذا ان سماه وكذبه البائع) بان قال أنت مبطل فى تسميته يقع الشراء للوكيل (فى اذ صحت) وتلقو تسمية الموكل والثانى يبطل الشراء (وان صدقه) البائع فى التسمية (بطل الشراء) لا تنافهما على انه للسمى وقد ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه بالتمن المذكور وان سككت عن التأكيد والتصديق فهو حذ من قول المصنف قبل وان سماه فقال بعثك فقال اشتريت لفلان الى آخره ان الشراء يقع للوكيل فى الاصح (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للموكل (يستحب للقاضى ان يرفق بالموكل) أى يتلطف به (ليقول لوكيل ان كنت أمرتك بشراء جارية (بعشرين فقد بعثك بها) أى بعشرين (ويقول هو اشتريت لتخل له) بالثمن ويغفر هذا التعليق فى البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب الموكل الى ما ذكره فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطؤها ولا تصرف فيها يبيع أو غيره ان كان الشراء بعين مال الموكل لبطلانه وان كان فى الدقة حل ما ذكره الوكيل لوقوع الشراء له وان كان صادقا فهو للموكل وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد طهر الوكيل بغير جسد حقه وهو الجارية فحوز له بها وأخذ الثمن فى الاصح (ولو قال) الوكيل (أنت بالتصرف المأدوم فيه) من بيع أو غيره (وأسكر الوكيل) ذلك (صدق الموكل) لان الاصل عدم التصرف (وفى قول الوكيل) لان الموكل اتى به عليه تصديقه ولو اختلفا فى ذلك بعد انعزال

بسكاح موليته قال الامام فى باب الرجعة من خالف هذا القول كل هاجما على حرق الاجماع انتهى * فرع * ادا صدقنا الوكيل الوكيل لم يستحق الجعل المشر وط الابنية * فرع * لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة * فرع * قال الموكل باع الوكيل بغير ما حشر وقال المشتري بل بثلث المثل صدق الموكل فان أقاما يمينين قدم المشتري لان مع يمينه زيادة علم باتصال الملك أقول قضية هذا القول بمثله فى تصرف الولي والتناظر اذا تعارضت يمينان فى أجرة المثل ودونها أو تمن المثل ودونه

(قول) الماتن مقبول كذلك الغاصب ولا يمكن الفارق الضمان وعدمه (قول) الماتن وكذا في الرد أي ولو كان بعد العزل بخلاف دعوى الرد في الامانات الشرعية فإنه لا يقبل (قوله) فلا يقبل أي لأنه أخذها لغرض نفسه ورد بأنه انما أخذها لمنفعة المالك وانتفاعه انما هو بالعمل فيها لا بعينها (قول) الماتن ولا يلزم كذا واعترف (٣٣٧) الوكيل بالتبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع اليه (قوله) فالوكيل المصدق

على هذا هل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والقاضي يبرأ وعند البغوي لا (قوله) وفي وجه الى آخر كلامه به تعلم ان المذهب في الكتاب أريد به القطع في الحال الاول واحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الاول وحامية لوجهين في الثاني وهو كذلك (قول) الماتن صدق المستحق أي ثم يطالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول) الماتن الاينة أي ولو شاهدا واحدا مع يمينه كالضامن (قول) الماتن وقيم القيمة كذلك الاب والجد قاله الاسنوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول) الماتن ومن لا يقبل قوله فيه اشارة الى العلة ولوقال في الدفع كان أحسن ليشمل المدينون (قوله) وقطع العراقيون أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقد يوجه الاول بأنه يحتمل أن يرفعه الى من يرى الاستفصال كالمالك (قول) الماتن انا وارثه مثله انا وصيه انا وصي له تلك العين * تمة * ادعى على وكيل غائب وأقام البينة وحكم ثم جاء وأنكر الوكالة فلا أثر له لان الحكم على الغائب جائز ذكره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير يمين استظهر كيف يكون الحال

(كتاب الاقرار)

يصح من مطلق التصرف يستثنى التام عند من يجعله مطلق التصرف واعلم ان الاصل ان كل من ملك الانشاء

الوكيل لم يصدق الاينة (وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه وكذا في الرد) على الموكل لانه ائتمه (وقيل ان كان) وكبلا (يجعل فلا) يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأسكر الرسول صدق الرسول) يمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لان يدرسه يده فكانه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع (قبضت الثمن وتلف وأسكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب) حملا على انه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي وجه ان المصدق الموكل لان الاصل بقضاء حقه والطريق الثاني في المصدق منهما في الحالتين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له (ولو وكاه بقضاء دين) بمال دفعه اليه (فقال قضيت وأسكر المستحق) قضاءه (صدق المستحق يمينه) لان الاصل عدم القضاء (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (الاينة) والثاني يصدق يمينه لان الموكل ائتمه (وقيم اليتيم) أو الوصي (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة) عند انكاره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله يمينه لانه أمين (وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (لا أرد المال الا باشهاد في الاصح) لانه يقبل قوله في الرد يمينه والثاني له ذلك حتى لا يحتاج الى يمين (والاغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كالستعير (ذلك) أي ان يقول لا أرد الا باشهاد ان كان عليه بينة بالاذن وكذا ان لم يكن في الاصح عند البغوي وقطع العراقيون بمقابله (ولو قال رجل) لمن عنده مال المستحقه (وكنتي المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه) أي دفعه اليه (الاينة على وكالته) لاحتمال انكار الموكل لها والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآتية يلزمه الدفع اليه بلا بينة لا اعترفه باستحقاقه الاخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحالي) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) اليه (في الاصح) لا اعترافه باستقال الدين اليه والثاني لا يجب الدفع اليه الاينة لاحتمال انكار المستحق العوالة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دين لمستحقه (انا وارثه) المستغرق لتركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) اليه (على المذهب والله أعلم) لا اعترافه باستقال المال اليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الاينة على ارثه لاحتمال ان لا يرثه الآن لحياته ويكون ظن موته خطأ

(كتاب الاقرار)

أي الاعتراف (يصح من مطلق التصرف) أي البالغ العاقل غير المحجور عليه وسيأتي انه لا يصح اقرار مكروه (واقرار الصبي والمجنون لاغ) ذكرنا كل منهما أو أثنى (فان ادعى) الصبي

٨٥ ل ملك الاقرار ومن لا فلا وقد استثنى من الطرد الوكيل بالتصرف وولي الثيب ومن العكس المرأة بالنكاح واقرار المجبور بالرق أو الحرية والاقرار بالنسب والمفلس يبيع الاعيان والاصحى بالبيع والوارث يدين على مورثه والمريض لو ارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك الانشاء الى آخره قال الشيخ عز الدين هو بالنسبة الى الظاهر وفي الباطن بالعكس * تنبيه * قال الرافعي لو زيد في الضابط من قدر على انشاء يستقل به الخ خرج ما ورد على الطرد

(قول) المتن صدق ولا يحلف منه لو أنتم أديتموه صغيراً أو ما أديتموه كان حين الإقرار صغيراً واحتمل أنه يصدق بيمينه (قول) المتن طوبى
عنه ولو كان غريباً خامل الذكر * فرع * لو أدي البلوغ ولم يبين ما به البلوغ في تصديقه وجهان قال الأذرى المختار استفساره (قوله)
في بابي الجراح لم يسبق حكم إقرار السفيه بالنكاح وهو باطل لكن قال الرافعي أنه يشك (٣٣٨) بقبول إقرار المرأة به مع عدم القدرة على

الإنشاء وتوقف صاحب المطلب في عدم
القبول إذا طرأ السفه حالاً فإنه يحتمل
أن يكون النكاح سابقاً على السفه
(قول) المتن ويقبل إقرار الرقيق الخ
وقال المزني رحمه الله لا يقبل لأنه ملك الغير
(قول) المتن لا توجب عقوبة خرج بهذا
المال في إقراره بالسرقة وإن كان حكمه
كذلك إلا أن فيه خلافاً سبق في كلام
الشارح لكن قوله عقوبة يرد عليه
الغصب والاتلاف عمداً وسرقة مادون
النصاب فإنها توجب التعزير وبه تعلق
المال بالذمة قطعاً كذية الخطأ (قوله) يتبع
به الخ لو كان عن شراء مثلاً فالذي يتبع به
القيمة لا الثمن (قوله) صدقه السيد
أم لا أي بخلاف دين الجناية عند تصديق
السيد لأن العامل مقصر (قوله) بدين
في العبارة حذف من الثاني دلالة الأول
وعكسه * تنبيه * مذهب أبي حنيفة
رحمه الله تقديم دين الصحة (قول) المتن
ولا يصح إقرار مكره لقوله تعالى الأمن
أكره وقلبه مطمئن بالإيمان فإذا أسقط
أثر الكفر فالأولى غيره ولو أكره
ليصدق صح إقراره (قوله) على أو عندي
هذا ترك المصنف اختصاراً واعتماداً
على ما يصرح به في الصيغة (قوله)
تصح الطريق الثاني راجع لقوله وقبل
صح (قوله) لا ضرورة على أيضاً بأن
الغالب وجوب المال بالمعاملة وهي
مستحيلة هنا (قوله) إذا انفصل حيا
أتموا انفصل ميتاً فإنه يرجع بالمال لورثة
من ذكره المقرانه ورثته منه أو للوصي
أو لورثته إن أسنده إلى وصية هذا حكم

(البلوغ بالاحتلام مع الامكان) له بان استكمل تسع سنين كما تقدم في باب الجرح (صدق) في ذلك
(ولا يحلف) عليه إذا فرض ذلك في خصومة يبطلان تصرفه مثلاً لأن ذلك لا يعرف إلا من جهته ودعوى
الصبي البلوغ بالحيف في وقت امكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحيف كذلك (وان أذاعه
بالسن) بان استكمل خمس عشرة سنة كما تقدم (طوبى بيته) عليه لا مكانها (والسفيه والمفلس
سبق حكم إقرارهما) في بابي الجرح والتفليس (ويقبل إقرار الرقيق بموجب عقوبة) بكسر الجيم
كالقتل وقطع الطرف والراشرب الخمر والصدف والسرقة لبعده عن التهمة في ذلك فإن كل نفس
مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام وألهم القولين أنه يفهم مال السرقة في دقته فالقار كان
أو باقياً في يده أو يد السيد إذا لم يصدقه فيها فإن صدقه تعلق برقبته والثاني يتعلق برقبته (ولو أقر بدين
جناية لا توجب عقوبة) كجناية الخطأ والاتلاف المال (فكذبه السيد) في ذلك (تعلق بدقته دون
رقبته) يتبع به إذا عتق وإن صدقه السيد تعلق برقبته فبإيعاض فيه إلا أن يفديه السيد بأقل الأمرين من
قيمه وقد ردد الدين وإذا بيع وبقي شيء من الدين لا يتبع به إذا عتق (وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد
أن لم يكن مأذوناً له في التجارة) بل يتعلق المقر به بدقته يتبع به إذا عتق صدقه السيد أم لا (ويقبل)
على السيد (ان كان) مأذوناً له في التجارة (ويؤدى من كسبه وما في يده) كما تقدم في باب ما لا يكون
المقر به مما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السيد ولو أقر بعد خسر السيد عليه بدين معاملة
أضافه إلى حال الأذن لم يقبل إضافة في الأصح وقبل الجرح لو أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين المعاملة
في الأصح (ويصح إقرار المريض بمرض الموت لا جنين) بدين أو عين (وكذا الوارث على المذهب)
والقول الثاني لا يقبل لأنه متهم فيه بجرمان بعض الورثة والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني
الاعتبار في كونه وارثاً بحال الموت وفي قول بحال الإقرار وعليه لو أقر لزوجه ثم أباها ومات لم يعمل
بإقراره ولو أقر لا جنين ثم تزوجها ومات عمل بإقراره (ولو أقر في صحته بدين) لإنسان (وفي مرضه)
بدين (لا خرم يقدم الأول) بل يتساويان كالأقر بهما في الصحة أو المرض (ولو أقر في صحته أو مرضه)
بدين لرجل (وأقر وارثه بعد موته) بدين (لا خرم يقدم الأول في الأصح) لأن إقرار الوارث كإقرار
المورث فكأنه أقر بالدينين والثاني يقدم الأول لأنه بالموت تعلق بالترك فليس للوارث صرفها عنه
(ولا يصح إقرار مكره) على الإقرار (ويشترط في المقر له أهلية الاستحقاق (فلو قال) على (سبها مال كها)
الذابة على كذا فلغو) لأنها ليست أهلاً للاستحقاق (فلو قال) على (سبها مال كها)
كذا (وجب) وحمل على أنه جنين عليها أو أكرهاها (ولو قال لجل هند) على أو عندي (كذا
بارث) من أبيه مثلاً (أو وصية) له من فلان (لزمه) ذلك لأن ما أسنده إليه يمكن (فإن أسنده إلى
جهة لا يمكن في حقه) كقوله أقرضنيه أو باعني به شيئاً (فلغو) وقيل صحح ويلغو الأسناد لأنه
غير معقول وقبل فيه قولاً تعقيب الإقرار بما يرفعه وفي الشرح صحح الطريق الثاني وتعقبه
في الروضة بأن الأصح البطلان وبه قطع في المحرر (وان أطلق) أي لم يسند إلى شيء (صح في الظاهر)
ويحمل على الجهة الممكنة في حقه والثاني يقول لا ضرورة إلى ذلك وعلى الصحة في الأحوال الثلاث
أما يستحق الحمل إذا انفصل حياً لدون ستة أشهر أو لها فأكثراً لدون أربع سنين وأمه غير فراش

لحال الأول وأما في الحالتين الأخيرين فإن المقر يسأل حصة عن جهة إقراره ويعمل به على ما د ربا فإن مات قبل اليان
فكأنه أقر الإنسان فكذبه

(قوله) ان استحق بوصية الخ أى فهذا الحكم يخص بالحال الاول وكذا بالآخرين فيما يظهر اذا بين الجهة كذلك أما عند عدم البيان في الحالتين الآخرين فالكل للحمل ذكرا كان أو أنثى وبنيهما بالسوية ان ذكر أو أنثى اذ من المحتمل أن تكون الجهة وصية وكان ينبغي للشارح التنبه على ذلك (قول) المتن ترك المال في يده هل يترك ملكه أولا لا لا تعرف مالكة قضية كلام ابى اسحق في المذهب الاول وكلام الرافعي وغيره الثاني وقال ابن الرفعة انه الاشبه ويحفظه الى ظهور مالكة وان رأى أن يجعله تحت يد المقر جاز (قول) المتن في حال تكذيبه يومه انه لو رجع بعد رجوع المقر له لا يفيد وليس مراد ابل مراده في المسئلة التي فرض فيها التكذيب * فرع * يجري هذا الخلاف في كل من نفي عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان رجع المقر له الخ (٣٣٩) قال الغزالي كذلك نقول في كل من نفي عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان أقام بينة الخ يحتمل عوده للمستثنين

* (فصل لزيد كذا الخ) * (قوله) على * أو عندى قال الاستنوى لا بد من ذلك ان كان المقر به منكرا نحو لزيد ثوب مثلا أما لو كان معنفا في يده أو غائبا نحو لزيد هذا الثوب أو الثوب الغلاني فانه يصح من غير توقف على عندى وعلى لأن اللام تدل على الملك (قول) المتن ومعنى الخ ولو قال له على * ومعنى عشرة فالتعبير انه يرجع اليه في تفسير بعض العشرة بالدين وبعضها بالعين (قوله) أو ردها الخ أى بعد ذلك في زمن يمكن (قول) المتن ولو قال لى عليك قال السبكي الظاهر انه لا فرق في ذلك بين أن يريد بها الخبر أو الاستفهام انتهى أقول وكذا لو صرح بأداء الاستفهام فيما يظهر بل هو مراد السبكي (قول) المتن قال زن مثله قوله وهى صحاح (قول) المتن بلى أو نعم هما حرفا تصديق اذا اتفقتا معا خبره ثبت ولو مستفهما عنه (قوله) فانه رد النفي أى بخلافها في جواب الاثبات كما سلف فانه اقرار قطعا وليس للنفي المثبت قال ابن الرفعة وكذا يكون اقرارا قطعيا في جواب الاستفهام الداخلة

كاسياتى في كتاب الوصايا ثم ان استحق بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكرا كذلك أو أنثى فلها النصف (واذا كذب المقر له المقر) بمال كسوب (ترك المال في يده في الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهرا وسقط اقراره بمعارضه الانكار والثاني يستزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجع المقر في حال تكذيبه وقال غلطت) في الاقرار (قبل قوله في الاصح) بناء على ان المال يترك في يده والثاني لا بناء على ان الحاكم يستزعه منه وان رجع المقر له وصدق المقر وبنينا على انه يترك في يده لا يسلم للمقر له الا باقرار جديد وان بنينا على ان الحاكم يستزعه لا يسلم اليه وان أقام بينة على انه ملكه لم تسع

* (فصل قوله لزيد كذا) * على * أو عندى (صيغة اقرار وقوله على * وفي ذمتى للدين ومعنى وعندى للعين) أى يجوز عند الاطلاق على الاقرار بالعين حتى اذا ادعى انها وديعة وانها تلفت أو ردها يقبل قوله بينه ذلك في الروضة عن البغوى وأقره (ولو قال لى عليك ألف فقال زن أو خذ أو زنه أو خذه أو أخرج عليه أو أبعده في كيسك فليس باقرار) لان ذلك يترك للاستهزاء (ولو قال بلى أو نعم أو صدقت أو أبرأتى منه أو قضيت له أو أنا مقر به فهو اقرار) بالالف وعليه منة البراءة أو القضاء والرافعي في الأخير بحث بأنه يجوز أن يريد الاقرار به لغيره فيضم اليه كره في الروضة (ولو قال أنا مقر أو أنا أقرب فليس باقرار) بالالف لاحتمال الاول للاقرار بغيره كوحداية الله تعالى والثاني للوعد بالاقرار به بعد (ولو قال أليس لى عليك كذا فقال بلى أو نعم فاقرار وفى نعم وجه) انه ليس باقرار لانه موضوع للتصديق فيكون مصدقا له في النفي بخلاف بلى فانه رد للنفي ونفى النفي اثبات وأجيب بأن النظر في الاقرار الى العرف وأهله يفهمون الاقرار بنعم فيما ذكر (ولو قال اقض الالف الذى لى عليك فقال نعم أو أقضى غدا أو أمهلنى يوما أو حتى أقعد أو أقمع الكيس أو أجد) أى المفتاح مثلا (فاقرار في الاصح) والثاني يقول ليست بصريحة فيه

* (فصل يشترط في المقر به أن لا يكون ملكا للمقر) حين يقر (فلو قال دارى أو ثوبى أو دينى الذى على زيد لعمرو فهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك فتنا في الاقرار بغيره اذ هو اخبار بسابق عليه ويجعل كلامه على الوعد بالهبة ولو قال مسكنى زيد فهو اقرار لانه قد يسكن ملك غيره (ولو قال هذا) الثوب (فلان وكان ملكى الى أن أقررت) به (فأول كلامه اقرار وآخره لغو) فيطرح

على الخبر نحو لى عليك ألف ولو قلنا أعنى نعم ولى في جواب الخبر المتن نحو لى عليك ألف قال الاستنوى فينتج ان يكون اقرارا مع بلى بخلاف نعم (قول) المتن فقال نعم الخ قال السبكي ألمتكم فاقرار وأما الباقي فقال الرافعي انها صيغ اقرار عند أبى خضيفة والاصحاب يضطربون فيها والميل الى موافقته أكثر وقال في المحرر انه الاشبه وتبعه في المناج قال والاشبه عندى خلافة انتهى * (فصل يشترط في المقر به الخ) * (قول) المتن أو دينى الخ قال الاصحاب بخلاف الدين الذى على زيد لعمرو واسمى في الكتاب عارية فانه يصح قال السبكي لو تناقض كأن شهدوا في الكتاب بأنه أنشأ الشراء لنفسه لم يصح نقله ابن الرفعة عن مشايخه قال أعنى السبكي فلو شهدوا على اقراره بأنه أنشأ الشراء لنفسه فاذا أقر ولم يقل الذى اشتريته لنفسى فينبغى أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أما لو قال هذا الذى اشتريته لنفسى اشتريته لزيد فهو متناقض (قوله) فهو اخبار بسابق الخ أى وليس ازاله ملك عن المقر به ولو قال هذا الذى زيد فاقرار لانها جلتان بخلاف مسألة الكتاب فيكون حاصل هذا انه اقرار بعد انكار

(قوله) وفي قول من طريقة به تعلم انه كان الاول ان يعبر في الاول بالمذهب وفي الثانية بالصحيح (قوله) عملاً بأول الكلام أي كما لو قال له على "ألف بل خمساً مائة" فإنه يلزمه ألف وزد بأن ذلك صفة وهذا اضراب (قوله) وكذا ان فصله لو سكنت عن بيان حمل على الناقصة أيضاً (قوله) ولو قال له على "الح هذه المسئلة حكمها احسانا وفي الضمان والابراء والوصية والطلاق واليمين والنذر واحد" (قوله) لأنه اليقين ثلاث الاول أيضاً بأن الاقرار بالمظروف لا يلزمه الاقرار بالطرف * (فصل قال له عندى الح) * (قوله) أخذنا باليمين وكذا لو قال غصبت منه ثوباً في مندبل أوزيتا في جرة خلافاً لابي حنيفة لنا القياس (٣٤١) على ما لو قال غصبت منه دابة في اصطبل ولو قال له عندى خاتم ثم احضره وعليه فص وقال أردت ما عدا

الفصل لم يقبل بخلاف الجارية مع الحمل (قول) المتن سرجها أي بخلاف ما لو قال مسرجة أو عليها سرج واستشكل الفرق (قوله) من نصه هذا النص قال الاسنوي أوله الاكثرون وقال السبكي قيل انه غلط من النسخ (قوله) فان قال ودرهم الح مثله العطف ثم وكذا بالقاء ان أراد العطف والافالتص درهم اد التقدير فالدرهم لازم لي بخلاف نظيره من الطلاق لأنه انشاء (قوله) مع تخلل الفاصل الح من جملة الفاصل الحرف العاطف بدليل لزوم درهمين في درهم ودرهم ولو أراد ان أكيد فيه لا يقبل فيه باتفاق (قوله) وفي وجهه يعمل بها بخلاف نظيره من درهم ودرهم باتفاق (قوله) وفي وجهه يعمل بها بخلاف نظيره من درهم ودرهم ودرهم لا يرى الثالث معطوف على الثاني على رأي فامكن ان يؤكد الاول به فانه الاسنوي (قوله) أخذنا باليمين ربح الاول بأن التأسيس أولى من التأكييد وقوله باليعين عبارة الاسنوي كون الاصل اعمال اللفظ عارضه أصل براءة الذمة فتساقطاً فلم يبق الثالث مقتض فاقصر على اليقين انتهى وهو يرجع الى ما تلخصه الشارح رحمه الله (قول) المتن ومتى أقر بهم كشي وثوب أشار بهذين

التصديق والرفع والجرا لاخته ال التأكيد (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الالف بغير الدراهم) من المال كالف فلس (ولو قال خمسة وعشرون درهماً فالجميع دراهم على الصحيح) وقيل الخمسة باقية على الابهام (ولو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذي أقر فيه (تامة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلاً) بالاقرار (ومنعه ان فصله عن الاقرار) كالاستثناء وفي قول من طريقة في المتصل لا يقبل عملاً بأول الكلام وفي وجهه في المتفصل يقبل لان اللفظ محتمل له والاصل براءة الذمة (وان كانت) دراهم البلد (ناقصة قبل) قوله (ان وصله) بالاقرار (وكذا ان فصله) عنه (في النص) حملاً على وزن البلد وفي وجهه لاحلا على وزن الاسلام (والتفسير بالغشوشة كهو بالناقصة) ففيها التفصيل السابق (ولو قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة في الاصح) وقيل عشرة ادخالاً للطرفين وقيل ثمانية اخرها جالهما والاول أخرج الثاني دون الاول لانه مبدأ الاقرار (وان قال) له (درهم في عشرة فان أراد المعبية لزمه أحد عشر) درهماً ووردت في معنى من في قوله تعالى ادخلوا في أمم أي معهم (أو الحساب فعشرة) لانها موجبة (والا) بأن أراد الطرف أو لم ير شيئاً (فدرهم) لانه اليقين

* (فصل) * اذا (قال له عندى سيف في غمد) بكسر الفين المعجمة (أو ثوب في صندوق) بضم الصاد (لا يلزمه الطرف) أخذنا باليقين (أو غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الطرف وحده) لما ذكر (أو عبد على رأسه عمامة لم تلزمه العمامة على الصحيح) لما ذكر والثاني تلزمه لان العبد له يد على ملبوسه ويده كيدسيده (أو دابة يسرجها أو ثوب مطرزة) بتشديد الراء (لزمه الجميع) لان البناء بمعنى مع والطراز جزء من الثوب (ولو قال) له (في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه بدين ولو قال) له (في ميراثي من أبي) ألف (فهو وعدية) نص الشافعي رضي الله عنه على المسئلتين وخرج بعضهم في الثانية انه اقرار من نصه على ان قوله له في مالي ألف اقرار (ولو قال) له (على درهم درهم لزمه درهم) حملاً على التأكيد (فان قال ودرهم لزمه درهمان) لا قضاء العطف المغايرة (ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان) كما تقدم (وأما الثالث فان أراد به تأكيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء وان نوى) به (الاستثناء لزمه ثالث وكذا ان نوى) به (تأكيد الاول أو اطلق) يلزمه درهم (في الاصح) ثالث أخذنا بظاهر اللفظ ونية التأكييد مع تخلل الفاصل ملغاة وفي وجهه يعمل بها وفي قول من طريقة في الاطلاق لا يلزمه ثالث ويحمل على التأكيد أخذنا باليقين (ومتى أقر بهم كشي وثوب وطول بالبيان فامتنع الصحيح انه يجب) لا متاعه من اداء الواجب عليه والثاني لا يجب لامكان حصول الغرض بدون الحبس (ولو بين) المهتم بما يقبل

٨٦ ل المتأين الى الوجه القائل بأنه يجب في الثوب ونحوها دون الشيء ونحوه لصدقه بما ليس بمال لا يتأني الحبس عليه وعبارة السبكي بناء على قبول تفسيره بالخمر ونحوه (قوله) لا متاعه الح بل أولى من الدس لانه لا سبيل الى معرفة المقر به الا منه (قوله) لا مكان الح عبارة الاسنوي لانه قد لا يعلم وطريقة فصل الخصومة ماسياً أي أن يعين المقر له مقداراً ويدعي به فرع * لو ادعى انه أقر له شيء في سماعها وجهان ربح السبكي سماعها وهذا الوجهان جاريان في الشهادة كذلك وفيما لو ادعى بالاقرار لنفسه وان كان المقر به معلوماً ولومات المقر قام وارثه مقامه في البيان وتوقف جميع التركة حتى يبين وتوقف فيه ابن الرفعة اذا كان المجهول شيئاً ونحوه فتشمله الاختصاصات ولو غاب عين المقر له قدر او ادعى به وانه أراد وحلف عليه وسلم له الحاكم

(قول) المتن مختلفين مستدرك ولذا أسقطه من الجهتين قاله الاسنوي وفيه نظر لان العبارة بدونه تصدق بأن يقول بألف صحاح ثم يقول ألف صحاح مثلاً فتأمل (قول) المتن من ثمن الخ لو فصله لم يقبل بلا خلاف (قوله) عملاً بآخره أي ولأن أمثال هذه المعاملة الفاسدة تجري بين الناس على فسادها والاقرار اخبار حاصري وأما المسئلة الاخيرة فلان تقريرها كان له على ألف (٣٤٢) قضيته وهو لو صرح بذلك لم يكن

اقرارا ويجري القولان في كل ما ينظم لفظه عادة ويبتل حكمه شرعا كما لو أضاف الى بيع فاسد ونحوه (قول) المتن اذا سلمت سلمت قبل مستدرك وقوله جعل تمنا أي عليه أحكام الثمن قيل ويغنى عن ذلك أو لا قبل (قوله) أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام لان آخره يرفع أوله على تقدير عدم تسليم العبد (قوله) أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام أي لان آخره يرفع أوله (قول) المتن ولو قال ألف لا يلزم لوقال انا أريد الآن ان أقر بما ليس على من مال أو طلاق ثم أقر بذلك قال أبو عاصم لا يصح اقراره قال المتولي هو كقوله ألف لا يلزم (قوله) انه ليس له عليه الخ زاد الاسنوي وانه ليس عليه الا هذا (قوله) لاني تعذيت فيها يعني يكون انصف بالتعدي وقت الاقرار (قول) المتن قلت الخ هذا لا يتجه جرياته في مسئلة في ذمتي أو ديناً فتأمل (قوله) ولو قال الخ لو كان بدل على في ذمتي فسكت عنه الرافعي وهو محمل نظر (قول) المتن واقباض أموالا تقتصر على الاقرار بالهبة فلا يكون مقراً باقباض وكذا الوقال وهبه وملكها قاله البغوي لانه قد يظن الملك بالهبة وكذا الوقال وقبضها بغير رضائي * فرع * لو أقر بالقبض ثم أسكر قبل التحليف ولو أقر بقبض ثمن المبيع ثم زعم انه أقر ولم يقبض ففي النهاية ان ظاهر المذهب عدم القبول بخلاف ما سبق وفي المطلب ان كلام القاضى يشعر بأنه المنصوص (قول)

(وكذبه المقر له) في أنه حقه (فليين) جنس الحق وقدره (وليدع) به (والقول قول المقر في نفيه) فاذا بين المقر بمائة درهم فقال المقر له مالي عليك المائة دينار وادعى بها حلف المقرانه ليس عليه مائة دينار ولا شئ منها وبطل اقراره برذ المقر له وان قال لي عليك مائة درهم حلف المقرانه ليس له عليه المائة درهم (ولو أقر له بألف) في يوم (ثم أقر له بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط) لان الاقرار اخبار وتعدده لا يقتضي تعدد الخبير عنه (وان اختلف القدر) كان أقر بألف ثم بخمس مائة أو عكس (دخل الاقل في الاكثر) لجواز الاقرار ببعض الشئ بعد الاقرار بأكمله أو قبله (فلو وصفهما بصفةتين مختلفتين) كعصا ومكسرة (أو أسندهما الى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمنا) أي القدران في الصور الثلاث (ولو قال له على ألف من ثمن خر أو كلب أو ألف قضيته لزمه الالف في الاظهر) عملاً بأول الكلام والثاني لا عملاً بآخره لكن للمقر له تخليف المقرانه من الجهة المذكورة أو أنه قضاء (ولو قال) له على ألف (من ثمن عبد لم أقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمنًا) والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شئ على المذهب (لانه علق الاقرار بمشيئة الله تعالى وهي غيب عنا والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف لا يلزم لزمه (لان قوله لا يلزم لا ينتظم مع ما قبله فألغى (ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو دبيعة فقال المقر له لي عليه ألف آخر) ديناً (صدق المقر في الاظهر بيمينه) انه ليس له عليه ألف آخر والثاني يصدق المقر له بيمينه ان له عليه ألفاً آخر نظراً الى ان على اللوجوب فلا يقبل التفسير بالوديعة فيه وأجيب باحتمال ارادة الوجوب في حفظ الوديعة (فان كان قال) ألف في ذمتي أو ديناً الى آخر ما تقدم منهما (صدق المقر له على المذهب) بيمينه ان له عليه ألفاً آخر والطريق الثاني وجهان ثانيهما يصدق المقر بيمينه انه ليس له عليه ألف آخر وقوله في ذمتي يحتمل أن يريد به ان تلفت الوديعة لاني تعذيت فيها (قلت) أخذنا من الشرح (فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انما أمانة فيقبل دعواه التلف بعد اقراره ودعوى الرد) بعده ومقابل الاصح قول الامام عن الاصحاب انها مضهونة نظراً الى قوله على الصادق بالتعدي فيها وأجيب بصدقه بوجوب حفظها وقوله بعد الاقرار أي بتفسيره متعلق بالتلف فلا يدعى التلف أو الرد قبل الاقرار لم يقبل لان التلف والمردود لا يكون عليه (وان قال له عندي أو هي ألف صدق في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعاً والله أعلم) لان اللفظ مشعر بالامانة ولو قال له على ألف وديعة قبل وأولت على بوجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول وعلى قبوله اذا ادعى التلف أو الرد قبل في الاصح (ولو أقر ببيع أو هبة واقباض) فيها (ثم قال كان) ذلك (فاسداً) أو أقررت لظني الحق لم يقبل في قوله بغساده (وله تخليف المقر له) انه لم يكن فاسداً (فان نكل) عن الحلف (حلف المقرانه) كان فاسداً (وبرئ) من البيع والهبة وعبارة المحرر والروضة كأصلها وحكم بطلان البيع والهبة (ولو قال هذه الدار لزيد بل لعمر أو غصبتها من زيد بل من عمرو وسلمت لزيد والاطهر ان المقر يغرم قيمتها لعمر) لانه حال بينه وبينها (بالاقرار) الاول

المتن لم يقبل أي لان الاسم يحمل عند الاطلاق على الحكم * تنبيه * الظاهر ان هذا لا يجري فيه خلاف مدعى الهبة والساد والثاني قال الاسنوي لان قبوله هنا يؤدي الى خلاف الظاهر من أن أي في الاقرار والبيع قال ويتمثل جريته بالخلاف معنا أيضاً (قوله) وحكم بطلان البيع الخ هي أولى لان الكلام في عين لا في دين (قول) المتن بل من عمرو ومثله ثم لعمر (قوله) لانه حال الخ أي والحيلولة القولية كالفعلية

(قوله) ويلزمه عشرة قال الاسنوي لم لا خروجه على الجميع بين ما يجوز وما لا يجوز (قول) المتن ويصح من غير الجنس منعه أحمد رحمه الله مطلقاً وأبو خيفة في غير المكيل والموزون ولذا ذكر المصنف الثوب * فائدة * ذكرها ابن سراقه عليه ألف رجل وله عليه قيمة عبد أو ثوب أو عشرة دنائير مثلاً ويحتمل أن يقر له بالألف فيجهد الذي له فطريقه أن يقول له على ألف الكذا ويقوم الذي عنده ويحلف عليه (قوله) تلفظه بالضمير فيه راجع لما من قوله لأنه يسين ما الخ (٣٤٣) (قول) المتن ومن المعين أي لأنه كلام صحيح ليس بمحال فإنه الشافعي رضى الله عنه ولو قال

هذه الدار اقلان وهذا البيت منهالي أو قال العرو يدل نفسه قبل أيضاً خلافاً للقاضي في الثانية (قوله) للثمة علل أيضاً بندرة هذا الاتفاق قال الراعي وهذا الوجه ضعيف باجماع من نقله * فرع * لو مات قام وارثه مقامه * خاتمة * لو قال له على عشرة فيما ألحق فليس بأقرار

* (فصل آخر) * ينسب منه أن يقول هذا أبي ويصدق له ولو كذبه لم يثبت لكن يجري بينهما الإيمان كعكسه وقوله أنت ابني أحسن من قوله أنا بنك وقول الاب أنت ابني أحسن من قوله أنا أولك وكل صحيح (قول) المتن كان أهلاً أي فالشرطان الأولان يعان الأهل وغيره ومن الشروط أن لا يكون منفياً بلعان عن فراش نكاح صحيح وإن لا يطل به حتى الغيران كان صغيراً كما في العبد والعتيق الصغيرين (قول) المتن الابينة أي كسائر الحقوق (قول) المتن ثبت نسبه قد وافقنا عليه أبو خيفة وهو حجة عليه في مخالفته في الميت الصغير وقد يقال في الميت قطع ميراث بيت المال (قول) المتن في الأصح أي كالتأنيث بالبينية ومحل الخلاف إذا لم يشاهد فراشاً والأفلا أثر للأنكار وكذا الوصدة الصغير قبل البلوغ * فرع * لو بلغ ليس له تخليف الاب لأنه لو رجع لا يقبل (قوله) مجنوناً لو قال المجنون هذا أبي

والثاني لا يغرم له مصادقة الأقرار بها له ملك الغير (ويصح الاستثناء أن اتصل ولم يستغرق) المستثنى منه نحوه على عشرة الثلاثة بخلاف العشرة فلا يصح ويلزمه عشرة ولو سكنت بعد الأقرار وأوتكلم بكلام أجنبى ثم استثنى لم يصح الاستثناء وهو من الإثبات نفي ومن النفي إثبات (فلو قال له عشرة الاتسعة الثمانية وجب تسعة) لأن المعنى الاتسعة لا تلزم الاتمانية تلزم الثمانية والواحد الباقى من العشرة (ويصح من غير الجنس كالألف الأثواب وبين ثوب قيمته دون ألف) فإن بين ثوب قيمته ألف فالبيان لغو ويطل الاستثناء لأنه بين ما أراد به فكانه تلفظه وقيل لا يطل فينبه بغير مستغرق (و) يصح (من المعين كهذه الدار له الأهل هذا البيت أو هذه الدراهم له إذا الدارهم) أو هذا القطيع له الأهل هذه الشاة (وفي المعين وجه شاذ) أنه لا يصح الاستثناء منه لأنه غير معتاد والمعتاد الاستثناء من المطلق (قلت) كما قال الراعي في الشرح (ولو قال هؤلاء العبد له الواحد قبل ورجع في البيان إليه فإن ماتوا الواحد وزعم أنه المستثنى صدق بيمينه) أنه الذي أراده بالاستثناء (على الصحيح والله أعلم) والثاني لا يصدق للثمة

* (فصل) * إذا (أقر) بنسب أن أحقه بنفسه (بان قال هذا ابني) (اشترط لصحته) أي اللاحق (أن لا يكذب به الحس) وتكذيبه بان يكون في سن لا يتصور أن يكون أباً للمستحق (ولا الشرع) وتكذيبه (بان يكون) أي المستحق (معروف النسب من غيره) وان يصدق المستحق أن كان أهلاً للتصديق (بان كان عاقلاً بالغاً) له حقا في نسبه (فان كان بالغاً فكذب لم يثبت) نسبه (الابينة) فان لم تكن له بينة حلفه فان حلف سقطت دعواه وان نكل حلف المدعى وثبت نسبه ولو سكنت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه كما قال الراعي أنه قضية اعتبار التصديق وشمل السكوت قول الروضة فان استلحق بالغاً فلم يصدق لم يثبت النسب الابينة (وان استلحق صغيراً ثبت) نسبه (فلو بلغ وكذب لم يطل) نسبه (في الأصح) لأن النسب يحتمل له فلا يندفع بعد ثبوته والثاني يطل لأن الحكم به لكونه غير أهل للأدلة وقد صار أهلاً وأسكر ويجرى الخلاف فيمن استلحق مجنوناً فأفاق وأنكر (ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في الأصح) والثاني لا لقوات التصديق (و) على الأول (يرثه) أي الميت المستلحق ولا ينظر إلى التهمة (ولو استلحق اثنان بالغائيت) نسبه (لن صدقه) منهما فان لم يصدق واحدا منهما عرض على القائف كإسباقي قيل كآب العتق (وحكم الصغير) أي الذي يستلحقه اثنان (بأق) في) كآب (اللقيط ان شاء الله تعالى) كإسباقي فيه حكم استلحاق المرأة والعبد (ولو قال لولد أمته هذا ولدي ثبت نسبه) بشرطه (ولا يثبت الاستيلاد في الظاهر) لاحتمال أنه أولدها بنكاح ثم ملكها والثاني يثبت حملاً على أنه أولدها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا الوقال) فيه هذا (ولدي ولده في ملكي) لا يثبت به الاستيلاد في الظاهر لاحتمال أنه أحبلها بنكاح ثم ملكها والثاني يحمله على أنه أحبلها بالملك (فان قال علقته به في ملكي ثبت الاستيلاد) وانقطع الاحتمال (فان كانت

لم يثبت النسب حتى يفيق ويصدق واستشكل الروايات الفرق * تنبيه * مسألة الشارح صورها السبكي بما اتصل الجذون بالبلوغ (قوله) لقوات التصديق علل أيضاً بأن تأخير الاستلحاق إلى الموت يشعر بأنه ككراهه لو وقع في حياته (قوله) فان لم يصدق الخ طاهره ولو كذبهما

قوله ر واه الشيخان بنظره اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام فقال سعد يا رسول الله ابن أخي عتبة عموه إلى أمه أمه فأنظر
 إلى شبهه به وقال عبد بن زمة أخى ولد على فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبهة فأنظره فقال
 يا عبد بن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجى منه بأسودة فلم تره قط والامر بالاختصاص ورعا لكان الشبه والغلام اسمه عبد الرحمن
 وكانت أمه يمانية وقد خالف أبو خيفة فلم يعتبر فراش الأمه وهول على الاستحقاق وبحثنا هذا الحديث واعتذر بأنه بمعنى أنه عبده (قول) الممن
 فثبت نسبه لحديث عبد الله بن زمة ولأن الورثة يتخلفون المورث في حقوقه وهذا من أحوال البويطى (٣٤٤) واعتذر عن الحديث بأن النبي

فراشاه) بان أقر بوطئها (لحقه) الولد (بالمراش من غير استحقاق) قال صلى الله عليه وسلم
 في ابن أمه زمة الولد للفراش ورواه الشيخان (وان كانت مرقوبة فالولد للزوج) لأن الفراش له
 (واستحقاق السيد باطل) أي لا اعتبار به (وأما إذا ألحق النسب بغيره كهذا أخى أو عمت فيثبت نسبه
 من الملقق به) كالأب والجد فيما ذكر (بالشروط السابقة) في الألقاق بنفسه (ويشترط كون الملقق
 به ميتا ولا يشترط أن يكون ناهيا في الأصح) فيوز الحاقه به بعد نفيه إياه كالألقاق هو بعد أن نفيه
 بغيره أو غيره والميت يشترط ما ذكر فلا يجوز لألقاق المدكور أن في الحاق من ناهيه بعد موته
 الحاق عار بنسبه (ويشترط كون المقر في الحاق النسب بغيره) (وارثا حائرا) أثره الملقق به واحدا
 كان أو أكثر كابن أقر بثالث فثبت نسبه ويرث معه (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائرين
 بثالث وأسكره الآخر (إذا استلحق لا يرث) لأنه لم يثبت نسبه (ولا يشارك المقر في حصته) (والثاني
 يرث بان يشارك المقر في حصته وعلى الأول عدم المشاركة في ظاهر الحكم أما في الباطن إذا كان
 المقر صادقا فعليه أن يشركه فيما يرثه في الأصح بثلته وقيل بنصفه (و) (الأصح) (ان البالغ من الورثة
 لا يفسر بالقرار) بل ينتظر بلوغ الصبي والثاني يفرد به ويتضمن بنسب في الحال لأنه
 خطير لا يجازف فيه (و) (الأصح) (انه لو أقر أحد الوارثين) الحائرين بثالث (وأسكره الآخر ومات
 ولم يرثه الآخر ثبت النسب) لأن جميع الميراث صار له والثاني لا يثبت نظرا إلى انكار المورث الأصل
 (و) (الأصح) (انه لو أقر ابن حائرا بخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه) (انكاره) (ويثبت
 أيضا نسب المجهول) والثاني يؤثر في أنكر فيحتاج المقر إلى البينة على نسبه وإثباته
 نسب المجهول لزمه ان المقر ليس بوارث (و) (الأصح) (انه إذا كان الوارث يحجب المستحق كالأخ أقر
 بابت لم يثبت النسب) (ولابن) (ولابن) (والثاني لا يثبت النسب أيضا) (ولو ثبت لثبت الارث
 ولو ورث الابن لحجب الأخ) فيخرج من أهلية القرار فيتنسب نسب الابن والميراث والثالث يثبتان
 ولا يخرج الابن بحجب عن أهلية القرار فان اعتبر كون المقر حائرا لثبوته لقراره

(كتاب العارية)

بشديد الباء وقد تخفف اسمها بغير وتفتق بغير وغيره (شرط اعير مضمومة تبرعه) لأن العارة تبرع
 بأباحة المنفعة (وملكه المنفعة فيعير مضمومة أجره مستعير على الخبز) والثاني يقول يكفي في المعير
 أن تكون المنفعة مباحة له وشرط المستعير أخذ ائتماد كفي المعير بحدته قبوله التبرع فلا تصح عارة
 الصبي ولا استعارته (وله) أي للمستعير (أن يستنيب من يستوفى المنفعة) له كل يركب الدابة
 المستعارة وكيه في حاجته (و) شرط (المستعار) كونه مستعارة به بقاء عينه) فلا يجوز عارة الأطعمة

صلى الله عليه وسلم كان يعلم الفراش الذي
 لزمة في فرع لو قال هذه أمي لم يصح
 لا مكان إقامة البينة على الولادة ولو قال
 هذا أخى ثم فسره بالخوة الرضاع لم يقبل
 كلفسره بالخوة الاسلام (قول) المتن
 مبتاخر الحى ولو جئنا (قول) المتن
 وراثته أو لا يكون خليفة المورث
 وقيل لا يشترط موافقة المعتق والزوج
 والزوجة ولو خلف ابنين وأحد هما غير
 وارث كفي الحاق الوارث كما فادته
 العبارة وكذا ألحق كفر مسلما بكافر
 أو عكسه ولو كان به مانع عند الموت ثم زال
 ففي صحة استحقاقه نظر ولو أقر بجموعه
 مجهول وهو حائز تركه أبيه وكان أبوه حائرا
 لتركه جده الحق بجميع (قول) المتن
 ولا يشارك قال الأسنوى هو بالفاء كما
 في المحرر والشرح قال وبالفاء في ذلك
 الأئمة الثلاثة فقالوا يشارك المقر في
 حصته قال الامام ومن لم يعترف بأشكال
 هذه المسئلة فليس في التحقيق على نصيب
 قال ابن الرفعة والجواب المغنى عن التكلف
 القياس على ما لو كان المستحق معروف
 النسب من الغير فانه لا يأخذ شيئا مع وجود
 الاعتراف (قوله) بأن يشارك المقر يريد
 بهذا أن الخلاف إنما هو في المشاركة وأما
 النسب فلا يثبت قطعا (قوله) بثلته وقيل
 بنصفه هما جاربان أيضا إذا قلنا بمقابل

الأصح (قول) المتن لا ينفذ أي لانه ليس حائرا (قول) المتن وأما لو لم يصدر منه ان السكوت ثم ثبت النسب قطعا (قوله) لأن
 فيحتاج إلح أي لانه معترف بنسب المجهول والمجهول قد أنكره قال الامام وهو ركن (قول) المتن ولا ريب أي في زعمه المورث ان ثمة هذا الوجه فيه
 قطع الدور من وسطه والوجه الثاني طعه من أصله (قوله) لولا اقرار أي فيكون كالأقراب حائرا بن آخر فان الأول حائز بقاء الاقرار قول قد يفرق
 بين الوارث لولا اقراره والحائز لولا اقراره *(كتاب العارية)* (قول المتن) متفعلاه أي منفعته مباحة (قوله) فلا يجوز عارة الأطعمة والشمع
 للبادوكذا السراج وما أشبه ذلك * فائدة * لو أخذ كوزا من السقاء ليشرب مجانا فالكوز في يده عارية وان كان بأجرة أو عاده الأجرة
 فهو أمانة لانه مستأجر للكوز مشتر للاء زاد السبكي شراء فاسدا أو إيجارا فاسدا

(قوله) ولا تخدم الخ نازح فيه في المطلب وحاول الحجة قال لانه يمكنه ان يستخدمها بحضور من تدفع به الخلوة أو يوكل امرأه في استخدامها (قوله) وعلل الخ يريد بهذا ان منعه بقريته التعليل خاص بالأعارة للخدمة ولهذا جاع ابن الرفعة فقال التحريم محمول على الخدمة والكراهة على غيرها * فرع * يحرم اعارة الصيد (٣٤٥) للمحرم ولو فعل حرم على المحرم الارسال (قوله) وقيل اعارة فاسدة قضيته ان لا يجب أجرة المثل على

هذا وبه صرح في المطلب واستبعده من حيث انه لم يذل المنفعة مجانا (قول) المتن فان تلفت كلاً أو بعضاً ولو استعار عبداً وعليه ثيابه لم يضمنها بخلاف سرج الدابة كإسياف (قول) المتن لا يستعمل قال أبو حنيفة لا يضمن إلا بالتعدي وهو قول عندنا * فرع * لو أعاره بشرط أن لا ضمان لغير الشرط وصح العقد كالأقراض بشرط أن رد مكرس رهن صحيح (قوله) يضمنهما أي لا طلاق حديث على اليد ما أخذت حتى تؤديه كذا عله الأسنوي وعله الشارح بما سيأتي قال السبكي وعند التحقيق الثالث أضعف من الثاني لأن المتحقق بعض المتحقق (قوله) أي البالي عبارة الأسنوي الانحياق هو التلف بالكلية مثل أن يلبسها إلى أن تبلى والانحياق هو نقصان قال وتلف الدابة بالركوب والحمل المعتاد كالانحياق وعرقها وعرجها كالانحياق (قوله) فيضمن في آخر الخ يعني آخر حالة يمكن تقويمه فيها ومقابله يضمنها كلها (قول) المتن والمستعير من المستأجر لو كان هذا المستأجر مستأجراً من غاصب وتلف العين عند المستعير رجع بما غرمه على المستأجر وهو يرجع على الغاصب (قول) المتن زرعها ومثلها تعرض هنا لما يجوز وتركها لا يجوز وعكس في الشعير حالة لكل منهما على الآخر * فرع * لو فعل ما منع منه قال الأسنوي المتجه أن عليه أجرة المثل لا ما زاد على المسمى من أجرة المثل لانه بعدوله

لأن منفعتهما في استهلاكهما (وتجوز أعارة جارية للخدمة امرأة أو ذكر) (محرم) للجارية ولا يجوز أعارتها للاستمتاع بها ولا للخدمة ذكر غير محرم لخوف الفتنة إلا إذا كانت صغيرة لا تنهش أو قبيحة فتجوز في الأصح في الروضة والمفهوم من نفي الجواز الفساد وقال في الوسيط في الخدمة بالحجة مع الحرمة (ويكره أعارة عبد مسلم لكافر) كراهة تنزيه زائد في الروضة صرح الجرجاني وآخرون بأنها حرام ولكن الأصح الجواز انتهى وعلل في المذهب عدم الجواز بأنه لا يجوز أن يخدمه (والأصح اشتراط لفظ كاعرتك أو أعرفني ويكفي لفظ أحدهم مع فعل الآخر) كما في إباحة الطعام ومقابل الأصح ما ذكره المتولي أنه لا يشترط لفظ حتى لو أعطى عارياً قبضاً فلبسه تمت الأعارة وكذا لو فرش لضيفه بساطاً فجلس عليه بخلاف بسطه لمن يجلس عليه فليس أعارة لمن جلس عليه لانه لا بد من تعيين المستعير انتهى (ولو قال أعرتك) أي حماري مثلاً (لتعلقه) بعلقت (أو لتعبرني فرسك) فهو إجارة فاسدة توجب أجرة المثل (أي بعد القبض مدة الإمسالك وقيل هو أعارة فاسدة وهذا ناظر إلى اللفظ وفساده لذكر العوض والأول ناظر إلى المعنى وفساده لجهالة المدة والعلف ولو قال أعرتك هذه الدار شهر من اليوم بعشرة دراهم أو لتعبرني ثوبك شهراً من اليوم فهل هي إجارة صحيحة أو أعارة فاسدة وجهان بناء على أن الاعتبار باللفظ أو بالمعنى * تنبيه * قضية الفساد في أعرتك لتعلقه أن يكون العلف في الأعارة على المالك ومثله طعام الرقيق وهو موافق لما في البيان عن الصميري وقال القاضي حسين على المستعير علف الدابة وسقيها وطعام العبد وشرابه (ومؤنة الرذ) للعارية (على المستعير) من المالك أو المستأجر أن رد عليه فان رد على المالك فاللؤنة عليه كالأرد عليه المستأجر (فان تلفت لا يستعمل ضمنها وان لم يفرط) قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه وقال في أدرع أخذها من صفوان بن أسية عارية مضمونة رواهما أبو داود وغيره وسيأتي أنها تضمن بقيمة يوم التلف وتلف بعضها مضمون وقيل لا كتلفه بالاستعمال (والأصح أنه لا يضمن ما ينحق) من الثياب (أو ينحق) بالاستعمال والثاني يضمنهما (والثالث يضمن المتحقق) أي البالي دون المتحقق أي التالف بعض أجزائه ووجه الأول بان ما هما حدث عن سبب ما دون فيه والثاني قال حق العارية أن ترد وقد تعذر ردّها في الأول تضمن في آخر حالات التقويم وفات رد بعضها في الثاني فيضمن بدله والثالث فرق بوجود مردود في الثاني دون الأول ونشأ الثالث المزيد على المحرر من جمع المستلثين (والمستعير من مستأجر لا يضمن) التالف (في الأصح) لانه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغله أو في يد من سلمها إليه ليروضها) أي يعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الرأض لانه لم يأخذها لغرض نفسه فليس مستعيراً (وله) أي للمستعير (الاتقاع بحسب الذن فان أعاره لزراعة حنطة زرعها ومثلها) ودونها في ضرر الارض (ان لم ينه) عن غيرها فان نهاء عنه لم يكن له زرعها وليس له أن يزرع ما فوقها كالذرة والقطن (أو لشعير لم يزرع ما فوقه كحنطة) فان ضررها فوق ضرره (ولو أطلق الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء) لا طلاق اللفظ والثاني لا يصح لتفاوت الضرر قال الرافعي ولو قيل يصح ولا يزرع إلا أقل الأنواع

٨٧ ل ج عن المستحق له كالأدلى أبيع له ويرجى السبكي الأول لأن العارية عنده لا تبطل بذلك (قول) المتن ولو أطلق الزراعة صورة الإطلاق ان يقول تزرع ماشئت فهو عام فيزرع ماشاء ولا يأتي فيه الخلاف

(قوله) ويحتمل فيها أي لأنها مكرمة ومعونة وأيضا يجوز الرجوع بها بخلاف الاجارة (قوله) كيف شاء قال الرافي الادفن الموتى لانه يؤدي الى اللزوم أي فلا يستفاد الا بالنص عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارح الآتية على المعتمد * (فصل) لكل من مازدا العارية متى شاء لانها تبرع بالنافع المستقبل والتبرع اذا لم يتصل بالقبض وكذا الاباحة يجوز الرجوع فيه ولا نفاة ومكرمة فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس منها ولو استعمل المستعير العارية قبل العلم بالرجوع فلا أجره عليه وخرجه ابن الرفعة (٣٤٦) على ما لورجع المبيع ولم يعلم المباح

له بالرجوع وهذا التخيير حق قال السبكي ومنه تعلم ان الراجح وجوب الاجرة (قول) المتن الا اذا أعار الخ يرده على هذا الحصر مسائل منها اعادة الكفن ومنها استعارة الدار لسكنى المعتمدة لازمة من جهة المستعير فقط ومنها ما لو قال اعبروا دارى بعد موتى شهر او غير ذلك (قول) المتن حتى يندرس الخ قال الماوردي وينبغي من التصرف على ظاهر القبر (قوله) انفسخت قال الرافي فيجب على الورثة الرد وان لم يطالب المعير زاد غيره ومؤنة الرد في التركة فان لم يخلف شيئا قالوا يجب عليهم التولية (قول) المترجما قال الاسنوي مستدرك أقول مراده ما قاله الشارح أن يكون من غير شرط غرم النقص وغرض الاسنوي انه لا يحتاج الى لفظ مجانا لان الاطلاق محمول عليه * فرع * لو بني أو غرس جاهلا بالرجوع قلع مجانا كالموكل السيل بذرا الى أرضه (قول) المتن ولا يلزمه تسوية الارض قال ابن الرفعة الخلاف يلتفت الى الخلاف في الذي يتلف من أجزاء الثوب بالانسحاق من الاستعمال قال الاسنوي وكانت مراده الحفر للأساس فلا ينبغي أن يضمه بخلاف الحفر لقطع الأساس فينبغي أن يضمه (قوله) بل للمعير لان في ذلك الجمع بين مصلحة المصالحين وخير المعير لانه المحسن ولان الارض

ضرر المكان مذهباً وسكت عليه في الروضة (واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع ولا عكس) لان ضررها أكثر (والصحيح أنه لا يغرس مستعيراً لبناء وكذا العكس) لاختلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء في ظاهر الارض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا يشار عروقه والثاني يجوز ما ذكر لان كلام من البناء والغراس للتأيد (و) الصحيح (أنه لا تصح اعادة الارض مطلقة بل يشترط تعيين نوع النفعة) من زرع أو غيره كالأجرة والثاني يصح ويحتمل فيها ما لا يحتمل في الاجارة وينتفع بها كيف شاء وقال الروابي يتفق بما هو العادة فيها قال الرافي وهذا أحسن وسكت عليه في الروضة وعلى الاول لو قال أعزتكها لنتفع بها كيف شئت فوجهان يؤخذ الصحيح الوجه من نظير المسئلة في الاجارة وكالارض فيما ذكر الدابة تصلح للركوب والحمل أما ما يتفق به بوجه واحد كاللباط الذي لا يصلح للفرش فلا حاجة في اعارته الى بيان الانتفاع

* (فصل لكل منهما) أي المستعير والمعير (رد العارية متى شاء) سواء في ذلك المطلقة والمؤقتة ورد المعير بمعنى رجوعه وبه عبر في المحرر وغيره (الا اذا أعار لدفن) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أثر المدفون) محافظة على حرمة الميت وله الرجوع قبل وضعه فيه قال المتولي وكذا بعد الوضع ما لم يواره التراب * تنبيه * يؤخذ مما ذكر من جواز العارية ما ذكره في الروضة انه لو مات المعير أو جرح أو أغنى عليه أو مخر عليه لسفه انفسخت الاعارة كسائر العقود الجائرة وان مات المستعير انفسخت أيضا انتهى (واذا أعار لبناء أو الغراس ولم يذكركم مدة ثم رجع) بعد ان بنى المستعير أو غرس (ان كان شرط) عليه (القلع مجانا) أي بلا ارش لنقصه (لزمه) فان امتنع قلعه المعير مجانا (والا) أي وان لم يشرط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح) لان علم المعير بان للمستعير القلع رضاء بما يحدث منه (قلت) كما قال الرافي في الشرح (الاصح يلزمه) التسوية (والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه رد الارض الى ما كانت عليه (وان لم يتخير) ان يقلعه (لم يقلع مجانا) لانه محترم (بل للمعير الخيار بين أن يقيه بأجرة أو يقلع ويضمن أرض النقص) وهو قدر التفاوت بين قيمته قائماً ومقلوعاً (قبل او يتملكه بقيته) أي حين التملك وفي الروضة كالمصالح الثالث الى الاولين في مقالة واسقاط الاول مع الثالث في مقالة لانهما اجارة ويبع لابد فيهما من رضا المستعير وضم الثاني والثالث فقط في مقالة وانما أصح انتهى واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبي كاف تفريغ الارض ذكره الرافي وأسقطه من الروضة (فان لم يتخير) أي المعير شيئاً (لم يقلع مجانا ان بذل) بالمعجزة أي أعطى (المستعير الاجرة وكذا ان لم يبدلها في الاصح ثم) على هذا الاصح قيل (يباع الخا كم الارض وما فيها) من بناء أو غراس (وتقسم بينهما) على ما ذكره بعد فصل النقص (والاصح أنه يعرض

تستبيع (قوله) أي حين التملك أي مع ملاحظة كونه مستحق الزوال (قوله) اجارة ويبع منه تعلم لابد من عس وليس عنهما كالشبيع (قول) المتن وكذا ان لم يبدلها أي لان المعير مقصر بترك التخيير ومقابل الاصح يقول قد انتهت العارية فلا بد من اجرة (قول) المتن والاصح انه يعرض عنهما الخ وذلك لان المستعير لا يقصر منه وأما المعير فاضرر عليه * فرع * شخص وصل غصنا بشجرة غيره فالتمة للمالك الغصن ثم ان كان باذن المالك فينبغي أن يتخير بين التبعة بالاجرة أو القطع وغرامة ارش النقص فقط كالأغار رأس الجدار لبناء

(قوله) والاستغلال قال الرافعي ولا يربطها شيئا ولا يستند اليها والظاهر حمل الاستناد على ما فيه ضرر (قول) المتن وقيل الخ الظاهر انه جار ولو أذن المعبر (قوله) السابقان في رهن الأم الخ أحكما يقوم المرهون وحده ثم مع الآخر والثاني يقوم المرهون وحده ثم الآخر وحده والظاهر ان هذا الثاني هو قول (٣٤٧) البغوي الآتي فيكون معنى قوله مشغولة ان صفة الشغل تلاحظ في تقويم الارض

من غير ضم قيمة الغراس أو البناء اليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد ينزع في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من قوله قال المتولي الخ ان المتولي جعل المسئلة على وجهين وان البغوي اقتصر على وجه (قوله) وعلى ما فيها قال في البيان واذا قومنا الغراس قومناه مستحق الآخذ (قوله) لانه انما أباح الخ أي وأيضا فكما لو أعار دابة لحل متاع الى مكان ثم رجع في أثناء الطريق فانه يحمله الى ما من ولكن بأجرة (قوله) ما اذا لم يقصر من صورته أن يأكل الزرع الجراد ثم نبت ثانياً فرع * أعار للزرع أو الغراس لم يزرع أو يغرس الامرة واحدة (قول) المتن والاصح الخ قال الاستنوي قضية كلامهم انه لا يجب عليه القلع الا بأمر المالك نعم لو لم يشهر به المالك فهو محل نظر * فرع * قلع صاحب النبات نباته لزمه تسوية الارض قاله الرافعي وقضيته انه لو أجبره المالك لا تلتزمه التسوية وذلك لانه عليه بالباشرة بالاختيار (قول) المتن على المذهب قال الاستنوي انما عبر به لانه نص على تصديق الراكب دون الزارع فذهب الاكثرون الى حكاية قولين فيهما وبعضهم قرأ النصين وفرق بينهما ويتخلص من الطريقتين ثلاثة أقوال أي كاد كذا الشارح (قوله) ويستحق أجرة المثل أي دون المسمى وان

عنهما حتى يختار شيئا أي يختار المعبر ماله اختساره ويواقع المستعبر عليه لنقطع النزاع بينهما وفي الروضة كأصلها يختار بلا ألف أي المعبر ويأتي بعد اختياره ما سبق (وللمعبر) على هذا الاصح (دخولها والاتفاقها) والاستغلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعبر بغير اذن لفرج ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للجدار (في الاصح) صيانة للملك عن الضياع والثاني يعارض بأنه يشغل بدخوله ملك غيره الى أن يصل ملكه (ولكل) منهما (بيع ملكه) للآخر وثالث (وقيل ليس للمستعبر بعه ثلث) لان ملكه له غير مستقر اذ للمعبر ملكه وأجيب بان هذا ليس مانعا من بيعه ثم المشتري من المعبر يتغير تخيره والمشتري من المستعبر ينزل منزلته فيختار المعبر كما سبق وللمشتري فسخ البيع ان جهل الحال * تنبيه * لو اتفق المعبر والمستعبر على بيع الارض بما فيها ثمن واحد جاز في الاصح للعاجلة ثم كيف يوزع الثمن هنا وفيما اذا باعها الحاكم على وجه سبق قال المتولي هو على الوجهين فيما اذا غرس الراكب الارض المرهونة أي وهما السابقان في رهن الأم دون الولد وقال البغوي يوزع على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فخصة الارض للمعبر وحصة ما فيها للمستعبر (والعارية المؤقتة) للبناء أو الغراس (كالمطقة) فيما تقدم من الاحكام (وفي قوله له القلع فيها مجانا اذا رجع) بعد المدة ويكون هذا فائدة التأقيت ومقابله يقول فائدة طلب الاجرة وفي وجه ليس له الرجوع قبل مضي المدة (واذا أعار لزراعة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد) والثاني له أن يقطع ويغرم ارش النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وفرق الاول بان للزرع امدا ينتظر (و) الصحيح على الاول (ان له الاجرة) من وقت الرجوع الى الحصاد لانه انما أباح المنفعة الى وقت الرجوع والثاني لا أجرة له لان منفعة الارض الى الحصاد كالستوفاة بالزرع (فلو عين مدة ولم يدرك فيها لتقصيره بتأخير الزراعة قطع) المعبر الزرع (مجانا) وهذه الصورة كالستوفاة مما قبلها فيدخل فيه ما اذا لم يقصر فات حكمه وحكم الاعارة المطلقة ما تقدم نعم لو كان الزرع مما يعتاد قطعه قبل ادراكه كلف المستعبر قطعه (ولو حمل السيل بذرا) لغيره (الى أرضه نبت فهو) أي النبات (لصاحب البذر) بذال معجبة (والاصح انه يجبر على قلعه) لان المالك لم يأذن فيه والثاني لا يجبر لانه غير متعذر فهو كستعبر فنظر في النبات هو شجر أم زرع ويكون الحكم على ما سبق (ولو ركب دابة وقال لما لكها أعرت بها فقال أجرتكها) مدة كذا بكذا (أو اختلف مالك الارض وزارعها كذلك فالصديق المالك على المذهب) نظرا الى انه انما يأذن في الاتقاع غالبا بمقابل فيحلف لكل منهما انه ما أعاره وانه أجره ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لان الاصل براءة الذمة من الاجرة فيحلف كل منهما انه ما استأجر وبالتالي المصدق في الارض المالك وفي الدابة الراكب لانه تكثرا لاعارة فيها بخلاف الارض وقطع بعضهم بهذا (وكذا وقال) الراكب أو الزارع (أعرتني فقال) المالك (بل غصبت مني) فالصديق المالك على المذهب لان الاصل عدم اذنه فيحلف ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لان الاصل براءة الذمة من الاجرة

حلف عليه هذا قضية كلام الرافعي أي لا بد من ذكر الاجرة ومع ذلك يستحق أجرة المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على معين والا كفى الحلف على الاجرة

(قول) المتن يوم التلف وجه ذلك ان الوضعتنا فيها الاقصى او يوم القبض لا تى ذلك الى تضمين الاجزاء المنسجمة بالاستعمال وقيل بالاقصى لانها لو تلفت في تلك الحالة لا وجنا قمتها وقيل يوم القبض كالقرض * (كتاب الغصب) * هو الاستيلاء الخ أى هذا تعريفه شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما بجأهرة فان كان من حرز سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي محاربة أو جهارا واعتمد الهرب سمي اختلاسا وان بعد ما اتقن عليه سمي خيانة (قول) المتن الغير اعترض بأن غير تلزم التكبير فلا يصح دخول ألعلمها (٣٤٨) (قوله) كالكتاب أى الذى

للمصيد ونحوه أما العفور والغراب البقع وبقية الفواسق فلا يد عليها ولا يجب ردها (قول) المتن وقهره على الدار هذه العبارة تفيد انه لا بد منها من قصد الاستيلاء وهو ظاهر وأشار إليه الشارح بقوله وسواء في الاولى الخ (قول) المتن ولو دخل الخ قال القاضي لو دفع الى عبد الغير شيئا لم يوصله الى بيته أو استعمله في شغل كان غاصبا للعبد وقال البغوى لا يضمن الا اذا اعتقد طاعة الأمر كعبد المرأة مع زوجها انتهى وقول القاضي الى بيته كان الضمير عائدا الى بيت الدافع (قول) المتن بقصد الاستيلاء خرج ما لو قصد النظر بها ليني مثلها مثلا ولو تلفت في هذه الحالة فلا ضمان بخلاف نظيره من المنقول (قول) المتن الا أن يكون الخ أى فلا أثر لقصد الاستيلاء لان تحققه غير ممكن بقصده وسوسة وحديث نفس * فرع * لو انعكس الحال فالتظاهر الضمان ويحمل خلافه * فرع * حيث لا غصب هنا فلا أجرة أيضا (قول) المتن وعلى الغاصب الرد أى ولو غرم عليه انصاع قيمته * فرع * دفعه للمالك وشرط على الغاصب مؤنة النقل لم تلزمه قاله البغوى لانه ينقل ملك نفسه * فرع * لو غصب من مودع ومستأجر ومهر من ثم ردا لهم برئوى الرذالى المستعير وجهان ولو اتزع من العبد ثيابا ملبوسه ونحو ذلك من

والثالث الفرق بين الارض والذابة كما تقدم وقطع به بعضهم (فان تلفت العين) قبل ردها (فقد اتفقا على الضمان) لها المختلف جهته ومعلوم ان المغصوب يضمن بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف (لكن الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا يوم القبض) وهما مقابل الاصح (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (حلف للزيادة) انه يستحقها وباخذ ما عداها والمساوى بلايين

* (كتاب الغصب) *

(هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا) أى بغير حق وبه عبر في الروضة وعدل عن قول المحرر وغيره مال الغير لانه لا يدخل فيه ما يغصب وليس بمال كالكلب وجلد الميتة والسرجين والاختصاص بالحق كحق النجس ويدخل ذلك في قوله حق قاله في الدقائق والروضة (فلوركب ذابة أو جلس على فراش فغاصب وان لم ينقل) ذلك قال في أصل الروضة سواء قصد الاستيلاء أم لا والرافعي حكى في عدم قصده وجهين كعدم النقل (ولو دخل داره وأزعجه عنها) فخرج منها وفي الروضة كأصلها دخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى (أو أزعجه وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب) وسواء في الاولى قصد الاستيلاء أم لا لان وجوده يغني عن قصده (وفي الثانية وجه واه) انه ليس بغاصب قاله الغزالي خلاف ما دل عليه كلام عائمة الاصحاب وعبارة المحرر لا شهرانه يصير غاصبا (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقى الدار فغاصب للبيت فقط) أى دون باقى الدار (ولو دخل) الدار (بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب) لها وان كان ضعيفا والمالك قويا (وان كان) المالك فيها (ولم يزججه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاستيلائه مع المالك عليها (الا أن يكون ضعيفا لا يعتد مستويا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها ولو دخلها لأعلى قصد الاستيلاء ولكن لينظر هل تصلح له أو لا يتخذ مثلها لم يكن غاصبا لشيء منها (وعلى الغاصب الرد) للغصوب حديث أبى داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه (فان تلف عنده) بأقعة أو اتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا وهو الغالب بما سبأى وغيره المال كالكلب والسرجين لا يضمن (ولو أتلّف مالا في يد ماله كضمنه) هذه المسئلة والمسائل التي بعد هاد كروها استطرادا لما يضمن بغير الغصب بالمباشرة أو التسبب (ولو فتح رأس زق مطروح على الارض فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن) لان الخروج المؤدى الى التلف ناشئ عن فعله (وان سقط بعارض ربح لم يضمن) لان الخروج ربح لا بفعله (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه بطائر ضمن وان اقتصر على الفتح لا يظهره ان طائر في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا) يضمن والثاني يضمن مطلقا لان الفتح سبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لان الطائر اختيارا في الطيران والاول يقول طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره في هذه الحالة بخلاف التي قبلها والايدي المترتبة على يد

الآلات المدفوعة اليه من المالك برئى بالرذالى العبد (قول) المتن استطرادا أى والا قد كردك في الجنايات أشبهه (قول) الغاصب المتن وان اقتصر الخ قالوا في المرأة اذا ارتضعت صغيرة متزوجة ان الامر يتعلق بالرضعة مطلقا ولا ينظر الى الارتضاع الذى هو فعل الصغيرة قال الغزالي الفرق بين المسألتين غامض قال السبكي الفرق ان العام الذى الجاء عادى

(قول) المتن ثم ان علم الح لو اختلفا في العلم بأن قال الغاصب قد قلت لك انه مغصوب وانكرا لا خذ صدق أو قال علت الغصب من غيري صدق الآخذ
قوله الماوردي وقال الاسنوي الوجه تصديق الآخذ مطلقا واعلم ان الاسنوي ذكر ذلك كله وفرضه في مسألة الاكل وقد ظهر لي عدم الاختصاص
تفصها فلما فرضت المسئلة فيها هو اعم من ذلك قال السبكي ونقلنا عن الماوردي لو وهب الغاصب ثم قال اعلت لك بالغصب وانكرا صدق الغاصب
بخلاف ما لو قال علت من غيري قال السبكي والمختار تصديق الموهوب له مطلقا قال في مسألة الضيافة فلا يتجبه غيره أيضا والله أعلم (قول) المتن
فالقرار على الغاصب أي لانه نائبه (قول) المتن وان حمله الخ قسم قوله مستقلا * (فصل تضمن نفس الرقيق الخ) * (قوله) بالغة ما بلغت خالفت الخفية
فقالوا لم ترد على دية الحر وخالف أحمد (٣٤٩) في رواية عنه فجعل كل متقوم يضمن بالمثل وبحثنا قوله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد

وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه رواه
الشيخان وانما قدم المصنف الكلام في
ضمنان الادعى لشرفه وضمنان الاحرار
يأتي في الجنائيات (قوله) عادية هي تأييد
عادية بمعنى متعدي ولو قال ضامنة بدل عادية
تشمحل نحو المستعبر ولكن الباب معهود
للبد العادية (قول) المتن بما نقص أي
بالاجماع (قول) المتن ان تلفت لاق
الساقط بالآفة لا يجب فيه قصاص ولا
كفارة ولا يضرب على العاقلة فكان
كلاما موال (قول) المتن بما نقص من
قيمه أي كاليهية بجماع الاموال (قول)
المتن وعلى الجديد وجهه انه لو أشبه الحر
في التكاليف وكثير من الاحكام كالحياب
القصاص والفطرة والتحليف والحدود
وجوب السكامة في تملة (قوله) ولو
قطعها غاصب مثله لو قطعت عند الغاصب
فيجب ذلك على الغاصب (قول) المتن
كأه ورتاب الخ خص الشيخ هذه الامثلة
لخفاها ولجريان الخلاف في بعضها
(قول) المتن بمنته أي لا بالتسمية ونظر
ذلك بعدم جواز العمل بالاجتهاد مع وجود
النص (قول) المتن تلف أو تلف زاد
في المحرر تحت يد عادية قال الاسنوي
لاخراج المستعبر لانه يضمن بالقيمة مطلقا

الغاصب أي ذي ضمان وان جهل صاحبها الغصب) وكانت أيدي أمانة (ثم ان علم) من ترتب يده
على يد الغاصب الغصب (فكنا غاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) ويطلب كالا قول
(وكذا ان جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) يستقر عليه ضمان ما تلف
عنده (وان كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومتى ألتف
الآخذ من الغاصب مستقلا به) أي بالاتلاف (فالقرار عليه مطلقا) أي في يد الضمان ويد الأمانة
لقوة الاتلاف (وان حمله الغاصب عليه بأن قدم له طعاما مغصوبا بضيافة ما كلفه فكذا) القرار
على الاكل (في الاظهر) والثاني على الغاصب لانه عز الآكل (وعلى هذا) أي الاظهر (لوقدومه
لما لكه فأكله برئ الغاصب) وعلى الثاني لا يبرأ

* (فصل تضمن نفس الرقيق بقيمه) بالغة ما بلغت (ألتف) بالقتل (أو تلف تحت يد عادية) بتخفيف الباء
(و) تضمن (ابعاضه التي لا يتقدر ارشها من الحر) كالبيكار (بما نقص من قيمته) تلفت أو ألتفت
(وكذا المقدرة) كاليد تضمن بما نقص من قيمته (ان تلفت) بآفة (وان ألتفت) بجناية (فكذا
في القديم) تضمن بما نقص من قيمته (وعلى الجديد تتقدر من الرقيق فالقيمة فيه كالدبة في الحر ففي
يده نصف قيمته) ولو قطعها غاصب له لزمه أكثر الامر من نصف القيمة والارش وسبأ في آخر كتاب
الديات مسألة الرقيق مع زيادة (و) يضمن (سائر الحيوان) أي باقية (بالقيمة) تلف أو ألتف ويضمن
ما تلف أو ألتف من أجزائه بما نقص من قيمته (وغیره) أي الحيوان (متلى ومتقوم والاصح ان المتلى
ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كاه ورتاب ونحاس) وحديد (وتبر) وسبيكة (ومسلن) وعنبر
(وكافور وقطن وعنبر) ورطب وسائر القواكه الرطبة (ودقيق) وجوب وزيب وتمر (لاغالية
ومججون) هما ما خرج بقيد جواز السلم وخرج بقيد الكيل أو الوزن ما بعد كالحیوان أو يذرع
كالتياب والوجه الثاني سكت عن اتقييد بجواز السلم والثالث زاد على التقيد بجواز بيع بعضه
بعض فيخرج به بعض الامثلة من العنب وغيره (فيضمن المتلى بمثله تلف أو ألتف فان تعدر) المثل
بأن لا يوجد في ذلك البلد وحواليه (فالقيمة والاصح ان المتعبر أقصى قيمة) بالهاء (من وقت الغصب
لي تعدر المثل) والثاني الى التلف والثالث الى المطالبة (ولو نقل المغصوب المتلى الى بلد آخر فلما لك
أن يكلفه رده) الى بلده (وأن يطالبه بالقيمة في الحال) للصلولة (فاذا رده ردها) واسترده
(فان تلف في البلد فنقول اليه طالبه بالمثل في أي البلد يشاء) لانه كان له مطالبة برده العين فبهما

٨٨ ل كباينه في بابه قال وقد اعترضنا على المؤلف في د ك عادية أول الفصل فلوحده هناك وأني به هنا كان أولى (قوله) بأن لا يوجد
في ذلك البلد الخ أي كقطع السلم فيه (قوله) الى تعدر المثل لأن وجود المثل كوجود عين المغصوب (قوله) والثاني الى التلف أي بناء على
ان الواجب قيمة المغصوب لاقية المثل ووجه الثالث ان المثل لا يسقط بالا عوارز بدليل ان له الصبر الى وجدانه (قوله) فلما لك هو من جملة ما تساوله
عموم قوله أولا وعلى الغاصب الرد (قول) المتن وان يطالبه بالقيمة أحذا القيمة المذكورة لا يمنع من غرامة أجرة المغصوب بعد ذلك * فرع *
لو كان المغصوب أم ولد وعثقت رجوع الغاصب بالقيمة * فرع * لو أعطاه جارية هوزاعن هذه القيمة ففي جواز الوطء نظر (قول) المتن
في الحال متعلق بقوله وان يطالبه (قوله) ردها وزادت زيادة منفصلة فهي للمغصوب منه ويصور ذلك بأن يكون أخذ من القيمة عوضا
(قول) المتن أي البلدين شاء وكذا بينهما (قوله) فيها بل لو عاد الى بلد الغصب ثم تلف كان الحكم كذلك

(قوله) والثاني له مطالبته بالمثل قياسا على ما لو تلفه في وقت الرخص فانه يلزمه وقت الغلام وغيره (٣٥٠) (قوله) وترد اقضى وجوب

الاجرة فيه وفيه اشكال على عدم الضمان عند التلف ولهذا نسب الامام الى المحققين ان الواجب التخلية فقط (قوله) وآلات الملاهي لو وجد الطنبور مثلا من غير وتر فهل يكسره توقف فيه ابن الرقعة * فائدة * قال الغزالي ولو كان بالاشتغال بتقريب الخمر يتعطل شغلها فله الكسر قال والولاة كسر طربورها زجرا وتأديبا وليس ذلك للأحد (قول) المتن والفوات قال السبكي لك أن تقول الفوات موجود في التفويت وكان ينبغي الاقتصار على الفوات الان يقال هذا لا يمنع من التعليل به قال وهذا البحث ينفع في نقص الثوب ونحوها بالاستعمال تنقظه (قوله) أيضا والفوات خالف فيه أبو خيفة رضي الله عنه (قوله) لأن السيد الخليل يدل لذلك ان غضب الزوجة لا يفسد عن الزوج المهر بخلاف غضب العين المؤجرة وان المتازعين في نكاحها يدينان عليها ولا يدعي أحدهما على الآخر (قوله) وكذا منفعة بدن الحر الخ كذلك الشاب التي على الحر ولو صغيرا جدا (قول) المتن وكذا لو نقص به قال الاسنوي لأن كلامهما يجب ضمهما عند الانفراق فكذا عند الاجتماع * (فصل ادعى الخ) *

(فان فقد المثل غرمه قيمة اكثر البليدين قيمة) لانه كان له مطالبته بالمثل فيه (ولو طفر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح انه ان كان لا مونة لتلفه كالتفدله مطالبته بالمثل والاقلام مطالبته) له (بالمثل) ولا لغاوم تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) والثاني له مطالبته بالمثل مطلقا * فرع * اذا غرم القيمة ثم اجتمع في بلد التلف هل للمالك رد القيمة وطلب المثل وهل للآخر استرداد القيمة وبدل المثل فيه الوجهان فيما لو غرم القيمة فقد المثل ثم وجده هل له ولصاحبه ماذكر أحدهما لا (وأما المتقوم فيضمن) في الغصب (بأقصى قيمة من الغصب الى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جنى) على المأخوذ بلا غصب (وتلف بسرابة فالواجب الاقصى أيضا) من الجناية الى التلف فاذا جنى على هجمة مأخوذة بسوم مثلا وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمة مثلها خمسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا ذمي (ولاتراق على ذمي الا أن يظهر شر بها أو يبعها) قراق عليه في ذلك (وترد عليه) في غير ذلك (ان بقيت العين) لا قراره عليها (وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم) ترد عليه لأن له امساكها لتصير خلاهي التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الخمرية (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) كالطنبور وغيره (لا يجب في ابطالها شيء) لانها محرمة الاستعمال ولا حرمة لصنعها (والاصم) اهلها لا تكسر الكسر القاحش بل تفصل لتعود كما قبل التأليف (لزال الاسم بذلك والثاني تكسر وترض حتى تنهي الى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه لا الاولى ولا غيرها) فان عجز المنكر على الاول (عن رعاية هذا الحد) أي التفصيل المذكور (المنع صاحب المنكر) منه (أبطله كيف يسر) ابطاله ولا يجوز احراقها لان رضاها مقول ومن أحرقها فعليه قيمتها مكسورة الحد المشروع ومن جاوزه فغيره احراق فعليه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها منتهية الى الحد الذي أتى به قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والفساق والصبي المميز يشتركون في حوازل الاقدام على ازالة هذا المنكر وسائر المنكرات ويشاب الصبي عليه كما يشاب البالغ وانما يجب ازالته على المكلف القادر (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) مما يستأجر كالدابة (بالتفويت والفوات في بدعادية) بأن سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أو لم يفعل ذلك وتضمن باجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع الابتغويت) بأن وطئ وتضمن بمهر المثل كسبا أي ولا تضمن بفوات لان اليد لا تثبت عليها فيزوج السيد المغصوبة واليد في بضع المرأة لها (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الابتغويت (في الاصم) كان قهره على عمل والثاني تضمن بالفوات أيضا لانها تقومها في عقد الاجارة الفاسدة تشبهه منفعة المال والاوّل يقول الحر لا يدخل تحت اليد فتفنته تفوت تحت يده (واذا نقص المغصوب بغیر استعمال) كسقوط يد العبد بآفة (وجب الارش مع الاجرة) للنقص والفوات وهي أجرة مثله سليما قبل النقص ومعها بعده (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن بلى الثوب) باللبس يجب الارش مع الاجرة (في الاصم) والثاني لا بل يجب اكثر الامر من من الاجرة والارش لأن النقص نشأ من الاستعمال وقد قبل بالاجرة فلا يجب له ضمان آخر ودفع بأن الاجرة في مقابلة الفوات لا الاستعمال * (فصل) اذا ادعى * الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وأنكر المالك) ذلك (صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد يكون صادقا ويجوز عن البيعة فلو لم تصدقه لتخلد الحس عليه والثاني يصدق المالك بيمينه لأن الاصل بقاؤه (فاذا حلف) أي الغاصب (غرمه المالك في الاصم) بدل المغصوب

(قوله) لبقاء عنه يؤخذ منه انه لو عاد وصدقه غرمه قطعاً وهو كذلك قال الاستوى ولو قرعنا على هذا الوجه فينبغي في المتقوم ان يأخذ المالك القيمة وان لم يعد الى التصديق لانه يستحقها ما بدلا عن التلف واما الحيولة (قوله) ايضا البقاء عنه أى والحيولة انما توجب القيمة قطعاً لا المثل في المثلى والقيمة في المتقوم كذا قاله السبكي وهو يرشد الى وجوب القيمة للحيولة على هذا (قوله) صدق الغاصب أى لانه رد العين والاصل كونها على هذه الصفة المردودة (٣٥١) عليها بخلاف ما لو تلفت (قوله) وهو نصف الثوب راجع لقول المتن التالف (قول)

المتن غصبا الاحسن غاصبا (قوله) وفي الثانية أى بشقها وجه قال في زوائد الروضة هو الاقوى بعد أن قال ان الاكثرين على الاول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاسه الرافي على ما لو أ تلف أحدهما فردة وأ تلف الآخر الاخرى يعنى معا * فائدة * اتفقوا على انه لا يقطع اذا لم تبلغ قيمة أحدهما نصا باوان ضمناه ما ذكر * تنبيه * ما ذكرته لك عن الروضة والرافي قالا في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لانه أراد بالثانية الاتلاف لاحدهما ما في يد الغاصب أو في يد المالك فهى واحدة ولهما شقان (قول) المتن فكالف قال السبكي هذا القول مشكل يكاد يعبر على أصل الشافعي رضى الله عنه واختار الرابع (قول) المتن وفي قول يردّه أى كفى التعيب الذى يسرى الى الهلاك (قول) المتن بالاقل جزم هنا بذلك ولنا في جنائنه اذا كان في يد المالك قول انه يفديه بالارش بالغامبلغ وعلل بأنه قد منع بيعه باختيار الغداء ولو سلم المبيع لم يماظهر رغب وهذا المعنى مفقود في الغاصب فلذا اقتصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة المتولى وغيره أجرى الخلاف نظرا الى ان الغصب منع من جعل ذلك على المالك فكان الغاصب منع منه * فائدة * من عيوب المبيع جنائيات الخطأ اذا

من مثله أو قيمته والثاني لا يغرمه بدله لبقاء عنه في زعمه أجاب الاول بأنه محجز عن الوصول اليها بين الغاصب (ولو اختلفا في قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه (أو) اختلفا (في السبب الذى على العبد المغصوب أو في عيب خلقي) به بعد تلفه كان قيل كان أعنى أو أخرج خلقة (صدق الغاصب يمينه) في المسائل الثلاث لان الاصل براءته من الزيادة في الاولى وعدم السلامة من الخلقي في الثالثة وثبت يده في الثانية على العبد وما عليه (و) في الاختلاف (في عيب حادث) بعد تلفه كان قيل كان أقطع أو سارقا (يصدق المالك يمينه في الاصح) لان الاصل السلامة من ذلك والثاني يصدق الغاصب يمينه لان الاصل براءته من الزيادة وفي الروضة وأصلها حكاية الخلاف قولين وانه لو رد المغصوب وبه عيب وقال غصبته هكذا وقال المالك حدث عندك صدق الغاصب قاله المتولى زاد في الروضة وابن الصباغ (ولو رده) أى المغصوب (ناقص القيمة لم يلزمه شئ) لبقاءه بحاله (ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصار يده بالرخص درهمان ثم لبسه فابلاه فصار نصف درهم فرده لزمه خمسة وهى قسط التالف من أقصى القيم) وهو نصف الثوب (قلت) أخذنا من الرافي في الشرح (ولو غصب خفين) أى فردى خف (قيمتهم عشرة فتلف أحدهما ورد الآخر وقيمتهم درهمان أو أ تلف أحدهما في يده (غصبا) له فأتلف عطف على غصب (أو) أ تلفه (في يد مالكة) والقيمة لهما والباقي ما ذكر (لزمه ثمانية في الاصح والله أعلم) وهى قيمة ما تلف أو أ تلفه وارش التفريق الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهمان قيمة ما تلف أو أ تلفه وفي الثانية وجه ثالث انه يلزمه خمسة قيمة كل منهما منضمما الى الآخر واقتصر الرافي في الاولى على الاول وزاد في الروضة فيها الثاني وزيد عليها ما فيها الثالث عن التهمة وعبر في الثانية في شق الغصب بالتلف ويقاس به الاتلاف في الاولى (ولو حدث) في المغصوب (نقص يسرى الى التلف بان جعل الخطئة هريسة) والسمن والدقيق عصيدة (فكالتالف) لاشرافه على التلف فيضمن بدله من مثل أو قيمة (وفي قول يردّه مع ارش النقص) وفي ثالث يتخير بين الامرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن وما لا يسرى الى التلف يجب ارشه وقد تقدم (ولو جنى المغصوب فعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه) لحصول الجنابة في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذى وجب بالجنابة (فان تلف في يده غرمه المالك) أقصى قيمة (وللجنى عليه تغريمه) ان لم يكن غرم له (وان يتعلق بما أخذه المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذه منه (على الغاصب) لانه أخذ الجنابة في يده وقبل الاخذ منه لا يرجع كما قاله الامام لاحتمال أن يبى الجنى عليه الغاصب فيستقر للمالك ما أخذه (ولو رد العبد الى المالك فبيع في الجنابة رجع المالك بما أخذه) منه (الجنى عليه على الغاصب) لما تقدم (ولو غصب أرضا فنقل ترابها) بالكشط (أجبره المالك على رده) ان بقى (أو رد مثله) ان تلف (واعادة الارض)

كثرت وكذا العمد اذا لم يتب وحينئذ فيضمن الغاصب ارش هذا العيب ايضا (قوله) ان لم يكن غرم له أى ان لم يكن قد وقع منه تخليصه قبل تلفه فضمير له للجنى عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزم عليه من فساد عبارة المناج وان أردت ايضاح ذلك فراجع الاستوى وغيره من كتب المذهب والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت العين باقية ولكن كان الغاصب سلمها للمالك (قوله) وقبل الاخذ منه الخ هذا الحكم يستفاد من تعبير المصنف بثم (قوله) لما تقدم عبارة الاستوى لان سبب البيع وهو الجنابة مضمون

(قول) المتن وإن لم يطالبه قال الأسنوي بل ولو منعه (قول) المتن هلله الرافعي بأنه تصرف في المكان والتراب بغير إذن مالكه تيمم لو خالف وردت كلفه المالك النقل (قوله) أن لم يمنعه أي لحالة المنع لاردها جزئيا لأن الفرض انتفاء الفرض (قوله) ولا يجبر الخ نظير ذلك خصاء العبد إذا زادت به قيمته (قوله) بزيادة قيمته الضمير فيه راجع لقول المتن رده (قول) المتن نقص هزال أشار بهذا (٣٥٣) إلى أن السمن المفرط الذي

لا يحصل بزواله نقص غير مضمون نعم لو سمنت عند الغاصب بهذا السمن ردها ولا شيء عليه قاله ابن الرفعة لأنه لا يعد نقصا (قول) المتن وإن تدرأ الخ أي وكذا تعلمها (قول) المتن ولو غصب الخ مثله في الحكم وجريان الخلاف ما لو فرخ البيض ونبت البذر واعلم أن الخنفة يقولون إذا تصرف الغاصب بما يبطل اسم الأول ملكه نحو طعن الخنطة وخبر الدقيق وأصحابنا ينكرون ذلك أشد انكار (قوله) والاصح أنه للمالك هذا يشكل على ترجيح السبكي أن الهريسة للغاصب فيما تلف ويمكن الجواب عنه (قوله) لأنه ما فرغ الخ مما يصح في الخمرة المحترمة (قوله) بخلاف الخمر إنما يصح في غير المحترمة

* (فصل زيادة المغصوب الخ) * (قول) المتن وللمالك تكليفه أي وإن لم يكن له غرض (قول) المتن وارش النقص جعله الأسنوي منصوبا عطفًا على الرد (قول) المتن كلف القطع لحديث ليس لعرق ظالم حق (قول) المتن أجبر عليه في الاصح وإن لم يرض على ذلك الخسارة والضياح * فرغ * للغاصب قلعه فحر أو انقص الثوب ولو تراضيا على الإبقاء فهما شريكان (قوله) قال يضيع وقال أيضا الغراس يضر في المستقبل بمقتضى انتشار عروقه وأغصانه بخلاف هذا (قول) المتن فلا شيء قال السبكي به تعلم أن حكم الاصحاب بأن الصبغ عيب إنما هو عند زيادة القيمة

كما كانت قبل النقل من أبساط أو غيره (وللناقل الردوان لم يطالبه المالك أن كان له فيه غرض) كان دخل الأرض نقص يرتفع بالرد أو نقله إلى مكان وأراد تقريره منه (والا) أي وإن لم يكن له في الرد غرض (فلا يرد بلا إذن في الاصح) والثاني لردّه بلا إذن أن لم يمنعه المالك (ويقاس بما ذكرنا حضرا البئر وطعها) فعليه الظم بترابها إن بقي وبمثله أن تلف بطلب المالك وله ذلك وإن لم يطالبه المالك ليدفع عن نفسه الضمان بالسقوط فيها إلا أن يمنعه منه ولا غرض له فيه غير دفع الضمان فإن كان له غرض غيره فله الظم في الاصح (وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش لسكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة) من الرد والظم وغيرهما وإن كانا تبايا واجب ومعلوم أنه يلزمه أجرة ما قبلها (وإن بقي نقص وجب ارشه معها) أي مع الأجرة (ولو غصب زينا ونحوه وأغلاه فنقصت عنه دون قيمته رده ولزمه مثل المذهب) منه (في الاصح) ولا يجبر نقصه بزيادة قيمته والثاني قال يجبر بها لحصولها بسبب واحد (وإن نقصت القيمة فقط لزمه الارش وإن نقصت غرم المذهب ورد الباقي مع ارشه إن كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كما إذا كان صاعا يساوي درهمين فربح بالاعلاء إلى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم فإن لم يكن نقص القيمة أكثر فلا ارش وإن لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الرد (والاصح أن السمن لا يجبر نقص هزال قبله) فيما إذا غصب بقرة مثلا سميت فوسزت ثم سمنت عنده لأن السمن الثاني غير الأول وقائل الثاني يقيم مقامه (و) الاصح (أن تذكر صنعة نسبا يجبر النسيان) لها لأنه لا يعد متجدا عارفا والثاني بقول هو متجدد كالسمن والمعنى أن النسيان والتذكر عند الغاصب (وتعلم صنعة) عنده (لا يجبر نسيان أخرى) عنده (قطعا) وإن كانت أرفع من الأولى (ولو غصب عصيرا فتمزق ثم تخلل) عنده (فلا يصح أن الخلل للمالك) لأنه عين ماله (وعلى الغاصب الارش إن كان الخلل أنقص قيمة) من العصير لحصوله في يده فإن لم ينقص عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد والثاني يلزمه مثل العصير لأنه بالتخمر كالتلف والخل قيل للغاصب والاصح أنه للمالك لأنه فرع ملكه (ولو غصب خمر افتخلت) عنده (أو جلد ميتة فدبغه فلا يصح أن الخلل والجلد للمغصوب منه) لأنهما فرع ما اختص به فيضمهما الغاصب إن تلفا في يده والثاني هما للغاصب لحصول المألية عنده والثالث الخلل للمغصوب منه والجلد للغاصب لأنه صار مالا بفعله والرابع ~~عكسه~~ لأن الجلد يجوز للمغصوب منه إمساكه بخلاف الخمر

* (فصل زيادة المغصوب إن كانت أثرا محضًا كقصارة) * لثوب وطعن للخنطة وغير ذلك (فلا شيء للغاصب بسببها) لعدم تيممها (وللمالك تكليفه رده كما كان إذا أمكن) كان صاغ النقرة حليا أو ضرب النحاس أناة (و) له (ارش النقص) إن نقصت قيمته بالزيادة عما كانت عليه قبلها فيما لا يمكن رده أو نقص عما كان فيما يمكن رده وورده (وإن كانت عينا كساء وغراس كلف القطع) لها من الأرض وأعادت كما كانت وارش نقصها إن كان مع أجرة التثقل (وإن صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه) الحاصل به فيه عين مال (وأمكن فصله) منه (أجبر عليه في الاصح) كما في قلع الغراس والثاني قال يضيع بفصله بخلاف الغراس (وإن لم يمكن) فصله (فإن لم ترد قيمته) أي الثوب بالصبغ (فلا شيء للغاصب فيه) وإن نقصت لزمه الارش (لحصول النقص بفعله) (وإن زادت) بالصبغ (أشتركا

(قول) المتن وأمكن التمييز لو أمكن التمييز للبعض كلف به أيضا (قول) المتن فالذهب أنه كالتالف ولو خلط الزيت بالشيرج مثلا فهو تالف لبطلان خاصته وقيل يأتي فيه القول بأنه يكون شريكا كالوخلط بالجنس واعلم أن السبكي رحمه الله ادّعى أن القول يجعله هالكا واستشكله وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق (٣٥٣) أحاديث جمعة واختار أن ذلك شركة بينهما كالتوب المغصوب قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة

على ملك الأموال بخلطها (قوله) بشرط كان أي كالأختلط بنفسه أو خلطاه برضاها (قوله) وللغصوب منه قدر حقه أي باعتبار القيمة لكن لا يجوز قسمة عين الربوي على نسبة القيمة لأنه ربا ولو دفع إليه الغاصب قدر حقه عند خلطه بالأجود وجب عليه القبول (قول) المتن أخرجت أي خلافا للحنفية حيث قالوا بملكها ويغرم ميتها لنا حديث على اليد ما أخذت وحديت ليس لعرق ظالم حق (قول) المتن الآن يخاف الخ طاهر الحلاقه ولوز جت السلامة (قول) المتن معصومين ولو للغاصب (قوله) كان قرب أي إذا كان يظن أن الغصب يبيع الوطء أما لو ظنها زوجته أو أمته فلا يحتاج إلى شرط (قول) المتن الآن تطاوعه قال الاسنوي إذا كانت جاهلة بالتحريم وجب المهر انتهى وعبارة الكتاب تشعر بخلافه إلا أن يقال ما قاله الاسنوي من أن قوله ان علمت قيد في الحكمين قبله (قوله) فلا يسقطه أي كالأذن في قطع يدها وأجيب بأن المهر يتأثر بها كالأرث قبل الدخول فرع * لوز جت الموطوءة الأكره وأنكر الزاني قولان في المصدق منهما كالأختلاف صاحب الدابة وراكبها (قوله) أحصهما الثاني صحح السبكي مهر بكر وأرش بكرة وقال قد صححه الرافعي في وطء المشتري شراء فاسد وهذا أولى وهو متجه لأنه استمتع بيكر وأزال البكرة فلا يتداخلان

فيه أي التوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل الصبغ عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبه الثلثان وللغاصب الثلث وان كانت قيمة صبغه قبل استعماله عشرة وان صبغه تم بها فلا شيء له (ولو خلط المغصوب بغيره وأمكن التمييز) كخطة يضاء بحمراء أو بشعر (لزمه) التمييز (وان شق) عليه (فان تعذر) كان خلط الزيت بالزيت (فالذهب أنه كالتالف) خلطه بمثله أو أجود أو أردأ (فله) أي للمغصوب منه (تفريجه) أي الغاصب (وللغاصب أن يعطيه من غير المخلوط) ومن المخلوط بالمثل أو الأجود دون الأردأ إلا أن يرضى به فلا يرش له والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يشتركان في المخلوط وللغصوب منه قدر حقه من المخلوط وقيل إن خلطه بمثله اشتركا والافكا كالتالف هذا ما في أصل الروضة وفي الشرح ترجيح طريق القولين (ولو غصب خشبة وبني عليها أخرجت) وردت إلى مالكها أي يلزمه ذلك وأرش نقصها إن نقصت مع أجره المثل فان خضت بحيث لو أخرجت لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة (ولو أدرجها في سفينة فكذلك) أي يلزمه إخراجها وردتها إلى مالكها وأرش نقصها مع أجره المثل (الآن يخاف) من إخراجها (تلف نفس أو مال معصومين) بأن كانت أسفل السفينة وهي في لجة البحر فيصير المالك إلى أن تصل الشط ويأخذ القيمة للحيولة ومن غير المستثنى أن تكون السفينة على الأرض أو مرساة على الشط أو تكون الخشبة في أعلاها أو لا يخاف تلف ما ذكر وخرج بالمعصومين نفس الحربي وماله (ولو وطئ) الغاصب الأمة (المغصوبة عالميا بالتحريم) لو طئها (حد) عليه لأنه زنا (وان جهل) تحريمه كان قرب عهده بالاسلام (فلا حد) عليه (وفي الحالين يجب المهر إلا أن تطاوعه) في الوطء (فلا يجب على الصحيح) كالزانية والثاني قال هو لسيدها فلا يسقطه طواعتها (وعليها الحد ان علمت) حرمة الوطء فان جهلتها فلا حد ولو كانت بكر فعليه مهر بكر وأرش البكرة مع مهر ثيب وجهان أحدهما الثاني (وطء المشتري من الغاصب كوطئه في الحد والمهر) فان علم حرمة الوطء حد وان جهلها يجمل كونها مغصوبة مثلا فلا حد وعليه المهر إلا أن تطاوعه وأرش البكرة (فان غرمه) أي المهر (لم يرجع به على الغاصب في الظاهر) لأنه مقابل فعله والثاني يرجع به عليه في حالة الجهل بكونها مغصوبة لأنه غرمه بالبيع والمخلاف جار في أرش البكرة فلا يرجع به في الظاهر (وان أحبل) الغاصب أو المشتري منه (عالميا بالتحريم) للوطء (فالولد رقيق) للسيد (غير نسيب) لأنه من زنا (وان جهل) التحريم (فترسيب) للشبهة بالجهل (وعليه قيمته يوم الانفصال) حيا للسيد (و يرجع بها المشتري على الغاصب) لأنه غرمه بالبيع له وان انفصل ميتا بغير جناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب ويقاس به المشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق المنفصل ميتا بجناية وفي ضمان الغاصب بغير جناية وجهان أحدهما نعم لثبوت اليد عليه تبعا لآدمه ويقاس به المشتري منه ويضمنه يوم انفصاله لو كان حيا ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمان الحر على الجاني بالغرة عبدا أو أمة وتضمن المالك في الجناية عليه للغاصب بعشر قيمة أمه ويقاس به المشتري منه وسيأتي في باب الجنائيات أن الغرة تحملها العاقلة وكذا بدل

٨٩ ل الج كالأجرة مع أرش التوب الناقصة بالاستعمال ونبه على أنه إذا زالت البكرة قبل استكمال الحشفة ينبغي أن يجب مهر ثيب والأرش قطعها وأنه لو كانت غورا فدخلت الحشفة قبل الإزالة ينبغي أن يجب مهر بكر غورا مع الارش قطعاً لثبوت البدخ بهذا fark الحر المنفصل ميتا بغير جناية (قوله) في الجناية عليه أي سواء كان حرا أم عبدا هكذا ينبغي أن يفهم (قوله) ويقاس به المشتري منه هذا يشتمل عليه قولهم في باب المضمون بالشراء الفاسدان المشتري فيه يضمن في الولد الحر النازل بجناية ميتا الأقل من قيمته لو انفصل حيا والغرة

(قول) المتن لم يرجع لأن المبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول) المتن في الاظهر على ابن سريج مقابله بأن ضمان العقيل وجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الاجزاء على الانفراد واحتج بأن المبيع لو تعيب قبل القبض (٣٥٤) فليس للمشتري استرداد ما يقابله بل اما

ان يرضى به معيبا أو يفسخ ولتلف استرد
كل الثمن هذا غاية ما يمكن في التوجيه
والا فالحكم مشكل ادع كيف يرجع
بيدل الاجزاء دون النفس * فرع * لو
تعيب بفعل المشتري لم يرجع قطعا
(قول) المتن ما تلف يجوز أن يجعل
شاملا للثمرة والكسب والتساج ولا
يخص بالمنفعة خلافا للشارح في اقتصاره
عليها (قوله) وبارش نقص بسائه
هل يرجع أيضا بالانفاق على العبد
الصحيح لارجوع * فرع * زوج الغاصب
الامة فانت عند الزوج وغرم له الرجوع
على الغاصب (قول) المتن وكل ما لم
* فائدة * كل ما ان كانت نظرا فالتكسب
موصولة والا فمفصلة كما في لفظ المصنف
هنا (قوله) في الضابط المذكور الخ أي
لا في الاستدراك

* (كتاب الشفعة) *

(قول) المتن في منقول خالف مالك فأثبتها
فيه تبعاً لغيره ادأبيع معه (قول) المتن
لم يبرأ أي حدث بعد الشراء وقبل الاخذ
ولو كان عليها وقت الشراء غير مؤبرنت
فيه الشفعة وان عرض فأبهره قبل الاخذ
(قوله) لشجر أي بجامع الدخول في
البيع * تنبيه * هذا الحكم ثابت ولو
حدثت الثمرة المذكورة بعد البيع
وقبل الاخذ ولو كان البقل يجز مرارا
فالجزرة الظاهرة كالثمره المؤبرنة والاصول
كالشجر (قول) المتن وكذا مشترك
* فرع * لو كان السفلى مشتركاً أو أعلاه
لإنسان فقط فباع العلوم حصته من
السفل ثبتت الشفعة في حصته من السفلى
خاصة والله أعلم (قوله) قبل البيع أي

الجني الرقبي المجنى عليه تحمله العاقلة في الاظهر (ولتلف المقصود عند المشتري وغرمه) لما لكة
(لم يرجع) بما غرمه على الغاصب وانما يرجع عليه بالثمن وعن صاحب التقریب انه يرجع من
المغروم بما زاد على الثمن (وكذا لو تعيب عنده) بأ فة لا يرجع بارشه الذي غرمه على الغاصب
(في الاظهر) لان التعيب بأ فة من ضمان المشتري كالمويعه (ولا يرجع) عليه (بغرم منفعة استوفاهما)
كالسكنى والركوب واللبس (في الاظهر) لانه استوفى مقابله ومقابل الرابع في المسائل الثلاث يقول
غرمه بالبيع (و يرجع) عليه (بغرم ما تلف عنده) من منفعة بغير استيفاء (و بارش نقص)
بالمصلحة (بناؤه وغراسه اذا نقص) بالمجمعة من جهة مالك الارض (في الاصح) لانه غرمه بالبيع
والثاني في الاولى ينزل التلف عنده منزلة اتلافه وفي الثانية يقول كانه بالناء والغراس متلف ماله
(وكل ما لو غرمه المشتري رجح به) على الغاصب مما ذكر (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به
على المشتري) لان القرار عليه (وما لا يرجع) أي وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب
مما ذكر لو غرمه الغاصب ابتداء رجح به على المشتري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكل من
انبت يده على يد الغاصب) غير المشتري (فكالمشتري والله أعلم) في الضابط المذكور في الرجوع
وعدمه

* (كتاب الشفعة) *

محلها في الاصل أن يكون عقار بين اثنين مثلاً يبيع أحدهما نصيبه منه لغير بشر بكة فثبتت لشر بكة
حق تملك المبيع قهراً بمثل الثمن أو قيمته كما سيأتي في حق التملك فيما ذكر هو مسمى الشفعة شرعاً (لا تثبت
في منقول بل) تثبت (في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً) لها (وكذا ثمر ليؤبر) تثبت فيه تبعاً
للأرض (في الاصح) كشجره والثاني بقيسه على المؤبرنه اذا بيع مع الشجر والأرض لا تثبت فيه
الشفعة بل يأخذ الشفع الارض والشجر بحصتهما من الثمن روى مسلم عن جابر قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط الاوّل المنزل والثاني البستان ولا شفعة
في بناء أو غراس أو فرد بالبيع لا تنفاه التبعية (فلا شفعة في حجرة بنيت على سقف غير مشترك) بأن
اختص به أحد الشر بكن فيها أو غيرها اذا لأرض لها (وكذا مشترك في الاصح) لما ذكر والثاني
يجعله كالارض (وكل ما لو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام وورح) أي طاحونة صغيرين
(لا شفعة فيه في الاصح) هو مبني على ان علة ثبوت الشفعة في التقسيم دفع ضرر مؤنة القسمة أي أجرة
القاسم والحاجة الى افراد الحصة الصائرة له بالرافق كالمصعد والنور والبالوعة ونحوها والثاني
مبني على ان العلة دفع ضرر الشركة فيما يدوم وكل من الضرر ين حاصل قبل البيع ومن حق الراغب
فيه من الشر بكن أن يخلص صاحبه منهما بالبيع له فاذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (ولا
شفعة الا لشر بكن) بخلاف الجار روى البخاري عن جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم (ولو باع داراً وله شريك في عمرها) السابع لها بأن كان بدرب غير نافذ
(فلا شفعة فيها) لا تنفاه الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممر ان كان للمشتري طريق آخر الى الدار
أو أمكن فتح باب) لها (الى شارع والا) أي وان لم يمكن ذلك (فلا) تثبت فيه حذر من الاضرار
بالمشتري والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث لشر بكن الاخذ

على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الاوّل (قوله) في كل ما لم يقسم أفهم عدمها في القسوم وهو المجاور (قول) المتن ولو باع الخ بالشفعة
مثل ذلك في الخلاف والتصحيح الشركة في بئر المزرعة دونها وفي مسيل الماء للأرض دونها وفي حن الخان دون يوته

(قوله) في الخلاف أي لا في الترجيح أيضا (قول) المتن في المبيع قال الاسنوي هو بالمبيع قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالمبيع لانه يشعل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك (٣٥٥) مانع من الاخذ مطلقا (قوله) أم موقوف بحث الاسنوي ان الاخذ في هذه الحالة

لوصدريوقف أيضا وقفتين (قوله) ينظر الخ زاد الاسنوي والاخذ يؤدي الى لزوم العقد واثباته على المشتري * تنبيه * ثبوت الاخذ في هذه المسئلة وارد على قول المتن لازما (قول) المتن حكم ما حكم المراد ان كل واحد منها بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار أحدهما أو ما يستلزمه فيما يأتي كذا قاله الاسنوي والسبكي لا يمكن قول الشارح بل يوجد الخ يدل على ثبوت المغايرة بين ما هنا وما يأتي فليأمل (قول) المتن واما رضا المشتري الخ لو أبرأه من الثمن فهو يكون ذلك صحيحا لان الأبراء يقتضي الرضا فيكون بمنزلة ما قال ابن الرفعة فيه احتمالا ان أقواهما نعم أقول فيه بحث لان الرضا من غير لفظ لا يفيد والدال عليه هنا لفظ الأبراء وبه يحصل الملك والأبراء معامع ان صحة الأبراء تتوقف على سبق الملك وقد يجب أن المراد ان البراءة تقوم مقام الرضا لانها صحيحة في نفسها (قول) المتن بالشفعة أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام الرافعي والنووي أقول هو في الحقيقة ايضاح لكلام الاصحاب وافصاح عن مرادهم لان سمي الشفعة حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء

بالشفعة ان مكن المشتري من المرور جمع بين الحقين وألحق الشئ أبو محمد بعدم الامكان في الخلاف ما اذا كان في اتخاذ المصالحات عسرا أو مؤنة لها وقع ويؤخذ من ذلك وجه بعدم الثبوت في الشق الاول هو مقابل الصحيح فيه المعبر به في أصل الروضة أيضا ووجه بأن في الثبوت ضرر للمشتري والصحيح يقول يتنقح بما شرط وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون الممرقا بلا لقسمة على الاصح السابق أما الدرب التافذ فغير معلوم فلا شفعة في ممر الدار المبيعة منه قطعا (واختلثت) الشفعة (فيما ملك بمعاوضة ملكا لازما متاخرا عن ملك الشفيع كمبيع ومهر وعوض خلع وصلاح دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم) فلا شفعة فيما ملك بغير معاوضة كالارث والوصية والهبة بلا ثواب وسبأني ما احتزر عنه باللازم وما بعده وقوله وصلاح دم هو في الجناية عمدان كانت خطأ فالواجب فيها الا بل ولا يصح الصلح عنها لجهالة صفاتها وقوله ونجوم عطف على دم يعني والصلح عن نجوم الكتابة على الوجه المرجوح بهتته (ولو شرط في البيع الخيار لهما) أي للتبايعين (اوليا بائع) وحده (لم يؤخذ بالشفعة حتى يتقطع الخيار) سواء قلنا الملك في زمنه للبائع أم للمشتري أم موقوف (وان شرط للمشتري وحده فلا يطهره يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظر الى انه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن والا أي وان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة لعدم تحقق زوال الملك وقيل يؤخذ لا نقطاع سلطنة البائع بل لزوم العقد من جهته (ولو وجد المشتري بالشفع عيا وأراد رده بالعيب وأراد الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فلا يطهره اجابة الشفيع) حتى لا يطل حقه من الشفعة والثاني اجابة المشتري وانما يأخذ الشفيع اذا استقر العقد وسلم عن الرد (ولو اشترى اثنان دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لحصول الملك لهما في وقت واحد (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين أي نصيب (في الارض) كان كانت بين ثلاثة اثنان فباع أحدهم نصيبه لاحد صاحبه (فلاصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل) يأخذ (حصته) وهي فيما ذكر السدس والثاني يأخذ كل المبيع ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه والاول قال لاشفعة في حصة المشتري فلكه مستقر عليها بالشراء (ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم الحاكم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاه بل يوجد التملك بهامع كل عماد ومع غيره كما سيأتي (ويشترط لفظ من الشفيع كتملكت أو أخذت بالشفعة) وأن يعلم الثمن (ويشترط مع ذلك اتمام تسليم العوض الى المشتري فاذا سلمه أو ألزمه القاضي التسليم) ان امتنع منه أو قبض القاضي عنه كما زاده في الروضة (ملك الشفيع الشفيع واما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أي الشفيع (واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فملك به) أي بالقضاء (في الاصح) والثاني لا يملك به حتى يقبض العوض أو يرضى المشتري تأخير (ولا يملك شفعا لم يره الشفيع على المذهب) وليس للمشتري منعه من الرؤية وفي قول يملكه قبل الرؤية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الرؤية والطريق الثاني القطع بالاول لان الاخذ بالشفعة فهرى لا يناسبه اثبات الخيار فيه

* (فصل ان اشترى بمثل) * كنفد وحب (أخذه الشفيع بمثله أو بمنقوم) كثوب وعبد (فبقيته

بالشفعة القضاء بحق التملك ووجه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الاثمة ان القضاء انما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ والله أعلم * (فصل ان اشترى الخ) *

(قول) المتقوم البيع أي لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الراعي وهو في الحقيقة يلائم الوجه الثاني لان الشفعة لا تثبت الا بعد انقضاء الخيار ورأيت بعضهم عليه بأنه وقت سبب الشفعة (قول) المتن وقيل يوم استقراره أي قياسا على قدر الثمن ولو وجدته في غير بلد العقد فهل يتكلم به ويحبر المشتري على قبوله أو بالقيمة أو يأخذ بالمثل ولا يحبر عليه بل يدفع القيمة للسلولة أو يكون ذلك عذرا في تأخيرها الى بلد العقد احتمالات لابن الرفعة (قول) المتن مخير هل يجب تبينه المشتري على انه طالب وجهان قال الراعي الاشبه بكلام الاصحاب عدم الوجوب وانعكس ذلك على النووي فصح في أصل الروضة الوجوب قاله الاستوى * فرع * لو كان الثمن منجما حكمه كالقولج (٢٥٦) حتى اذا حل القسط الاول حبر بين دفع

الجميع والصبر وليس له دفع البعض وأخذ مقابله حذرا من التبسيط * فرع * باعه المشتري قبل حلول الاجل خبير الشفعين بين الاخذ حالا بالثمن الثاني وبين الصبر بذلك الى حلول الاجل (قوله) وليس له الاخذ الح لان الذم يختلف ولو رضى المشتري بدقته فالظاهر عدم التخيير وهو اصح وجهين في الحاوي (قوله) والثاني عليه قيل يأخذ مطلقا وقيل لا بد ان يكون مليا تقة (قوله) ليس اوى الثمن الح لان ذلك اقرب الى العدل (قول) المتن بحصته وقال مالك يأخذ الاثني (قول) المتن بجهز مثلها فيشترط ان يكون تطيرما للشفعين (قول) المتن لم يكن معلوم القدر مثل هذا في الحكم ما لو قال نسبت القدر (قول) المتن لم تسمع دعواه في الاصح لانه لم يتدع حقه وقال الثاني هو يتفزع بذلك في الحق ثم اذا قلنا بالثاني فنسكل عن اليقين حلف الشفعين انه يعلم وجب حتى بين وعلى الاول فيسأل انه ان يعين قدره بعد قدر وهكذا ويجلفه عليه * فرع * قامت بينة بأن الثمن كان ألفا وكفا من الدراهم دون مائة فقال الشفعين انا اعطى الالف ومائة أفق الغزالي بأن له ذلك ونارح ابن أبي الدم في قبول هذه الشهادة أقول لو قال انا اخذ بمائة والثمن دونها يقينا فلحلف المشتري انه ما يعلم نقص الثمن عنها قياسا

يوم البيع وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) والمراد باليوم الوقت ومما يصدق به المثل أو المتقوم أن يكون مسلما فيه بالشفص أو مصالحا عنه بالشفص أو نجوم كانه معوضا عنها بالشفص ويصدق الدين مما ذكر بالخال ويقابله قوله (أو بموجمل فالأظهرانه) أي الشفعين (مخير بين أن يجمل ويأخذ في الحال أو يصبر الى المحل) بكسر الحاء أي الحلول (ويأخذ) ولا يطل حقه بالتأخير للعذر وليس له الاخذ بموجمل والثاني له ذلك تنزيلا له منزلة المشتري والثالث يأخذه بسبعة تساوى الثمن الى أجله (ولو بيع شفص وغيره) كشوب صفقة واحدة (أخذه) أي الشفص (بحصته) أي بمثل حصته (من القيمة) من الثمن فاذا كان الثمن مائتين وقيمة الشفص ثمانين وقيمة المضموم اليه عشرين أخذ الشفص بأربعة اجناس الثمن وتعتبر القيمة يوم البيع ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها عالما بالخال وبإشارة المحرر وزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما وأخذ الشفعين الشفص بحصته أي من الثمن كافي الشرح والروضة (ويؤخذ) الشفص (المهور) لامرأة (بمهر مثلها وكذا عوض الخلع) يؤخذ بمهر مثل المخلوعة والاعتبار بمهر المثل يوم النكاح ويوم الخلع (ولو اشترى بجزاف) بتثليث الجيم دراهم أو حنطة أو غيرها (وتلف) الثمن من غير علم بقدره (امتنع الاخذ) فان عين الشفعين قدرا وقال المشتري لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم أي انه لا يعلم قدره (وان ادعى عليه ولم يعين قدره لم تسمع دعواه في الاصح) والثاني تسمع ويحلف المشتري انه لا يعلم قدره وان لم يتلف الثمن ضبط وأخذ الشفعين بقدره فان كان غائب لم يكلف البائع احضاره ولا الاخبار عنه (واذا ظهر الثمن مستحقا) بعد الاخذ بالشفعة (فان كان معينا) كان اشترى بهذه المائة (بطل البيع والشفعة) ترتبها عليه (والا) بأن اشترى في الذقة ودفع عما فيها (أبدل المدفوع) (وبقيا) أي البيع والشفعة (وان دفع الشفعين مستحقا لم تبطل شفعتهم ان جهل) كونه مستحقا بأن اشتبه عليه بماله وعليه ابداله (وكذا) أي لم تبطل شفعتهم (ان علم) كونه مستحقا (في الاصح) والثاني نزل دفع المستحق مع العلم به منزلة الترتل للشفعة ثم قيل الخلاف في الاخذ بجمعين كقوله أخذت بالشفعة بهذه المائة فان قال بمائة ثم دفع المستحق لم تبطل شفعتهم قطعا وقيل الخلاف في الحالين قال في الروضة الصحيح الفرق بين الحالين وظاهر السكوت عن ذلك في قسم الجهل انه لا فرق فيه بين الحالين (وتصرف المشتري في الشفص كبيع ووقف واجارة) وهبة (صحیح) لانه ملكه (وللشفيع نقض مالا شفعة فيه كالوقف) والهبة والاجارة (وأخذه) أي الشفص (ويخبر فيما فيه شفعة كبيع) واصداق (بين أن يأخذ بالبيع الثاني) والاصداق (أو يتقضه ويأخذ بالاول) لان حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق المشتري) بيمينه لانه أعلم بما بشره (وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكا) يصدق بيمينه انه ما اشتراه بل ورثه

قول الغزالي ان له ذلك ولا يأتي فيه بحث ابن أبي الدم (قول) المتن وكذا ان علم في الاصح لانه لم يقصر في الطلب والاخذ واذا أبصاحقه أو عالما كان أو جاهلا فهل نقول انه ملكه بالاخذ والثمن دين عليه أو نقول بين عدم ملكه وجهان المفهوم من كلامه كما قال الراعي الثاني (قول) المتن كالوقف كذلك الحكم لوجهه مسجدا (قول) المتن في قدر الثمن كذلك لو كان عرضا وتلف واختلفا في قيمته * فرع * لو أقام كل واحد بينة بالتقدير تعارضتا وكان لا بينة ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما

(قوله) وأنه ما يعلم حاول الاستوى أنه يحلف على حسب جوابه فرع* إذا حلف أنه لا يعلم الشركة لم يكن للذمعي اتامة البيئة بأن بعض الدار في يد مبل لا بد من الشهادة بالملك ولو شاهدوا مينا (قوله) ووجه الثاني الخ وشبه الثاني بأجرة من يكتب الصك وبما لو كان عبد بين ثلاثة مختلفي الانصبا فاعتق (٣٥٧) اثنان مع اليسار في وقت واحد فأت قيمة نصيب الثالث عليهما بالسوية وأجيب بأن هذا اتلاف

وأنتبه وأنه لا يعلم أن الطالب شريك (فان اعترف الشريك) في صورة انكار الشراء (بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة) للآخر ومقابله ينظر الى انكار الشراء (ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري (وان اعترف) بقبضه منه (فهل يترك في يد الشفيع أم يأخذه القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) فيما اذا كذب المقر له المقر بمال كثوب وان الاصح أنه يترك في يده (ولو استحق الشفعة جميع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرؤس) فاذا كان لواحد النصف والآخر الثلث والآخر السدس من دار فباع صاحب النصف أخذه الآخران اثنان على الاول ونصفين على الثاني ووجه الاول ان الشفعة من مرافق الملك فتقدر بقدره ووجه الثاني ان سبب الشفعة أصل الشركة وهما في ذلك سواء (ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم باقيا لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) وقد يعفو عنه (والاصح أنه ان عفا عن النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف الثاني والافلا) يشاركه فيه والوجه الثاني يشاركه فيه مطلقا لانه مالك حاله يسهه والتسالت لا يشاركه فيه مطلقا لان ملكه للبيع منزل ينسلط الآخر عليه وظاهرهما ذكر ان كلام من العفو والاخذ بعد البيع الثاني ويؤخذ منه أنه ان عفا قبله ثبتت المشاركة قطعا أو أخذ قبله انتفت قطعا (والاصح أنه لو عفا أحد الشفيعين سقط حقه وتخير الآخر ان يأخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته) لثلاث تبع بعض الصفقة على المشتري والثاني له الاقتصار على حصته فقط والثالث يستقط حق الاثنين كك القصاص والرابع لا يسقط حق واحد منهما تغلبا للثبوت (و) الاصح (ان الواحد اذا أسقط بعض حقه سقط كله) كالقصاص والثاني لا يسقط شيء منه كخذ القذف والثالث يستقط ما أسقطه ويبقى الباقي قال الصيدلاني ومجمله ما اذا رضى المشتري بتبع بعض الصفقة فان أبي وقال خذ الكل أو دعه فله ذلك والخلاف قال الامام اذ لم يحكم بأن الشفعة على الفور فان حكمناه ففهم من طرده ادا بادر الى طلب الباقي ومنهم من قطع بالسقوط في الكل (ولو حضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فاذا حضر الغائب شاركة) وليس للناظر الاقتصار على حصته لثلاث تبع بعض الصفقة على المشتري لولم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المتافع وحصل له من الاجرة والثمرة لا يراجه فيه الغائب (والاصح أنه تأخير الاخذ الى قدوم الغائب) لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني لا يتمكن من الاخذ والخلاف مبني على ان الشفعة على الفور (ولو اشترى اشقفا فللشفيع أخذ نصيبهما ونصيب أحدهما) وحده (ولو اشترى واحد من اثنين فله) أي للشفيع (أخذ حصته أحد الباعين في الاصح) لتعدد الصفقة بتعدد الباع والثاني لا لان المشتري ملك الحصتين معا فلا يفرق ملكه عليه (والأظهر ان الشفعة على الفور) لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب والثاني تمتد ثلاثة أيام فانها قد تحتاج الى نظر وتأمل فتقدر بالثلاثة تكمارا للشرط (فاذا علم الشفيع بالبيع) على الاول (فليادر على العادة) في طلبها (فان كان مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو غائبا من عدو فليوكل) في طلبها (ان قدر) على التوكيل فيه (والا فليشهد على الطلب) لها (فان ترك المقدور عليه مهما) أي من التوكيل والاشهاد (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره والثاني لا يطل لانه قد تلحقه منه أو مؤنة فيماد كروفي

وهما فيه سواء (قول) المتن ويخير الآخر أي لا حق الشفعة يثبت لكل واحد في جميع الشقص على الاستقلال لوجود مقتضيه وهو الشركة وانما قسم عند التزام على الاخذ لعدم المبرج (قوله) تغلبا للثبوت أي وليست مما تسقط بالشفة فرع* لو استحق الشفعة واحد ثم مات عن ورثة فحكمهم كذا (قوله) كالقصاص ردها بأن القصاص يثبت للميت أولا وهذا يثبت لكل واحد ابتداء (قوله) يسقط ما أسقطه أي لانه حق مالي قابل للاقسام (قوله) والاصح ان له الخ لكن ينبغي أن يأتي في وجوب التنس على الطلب ما أسلفته في الحاشية في شأن الثمن الموجل (قول) المتن ونصيب أحدهما أي ولو قلنا باتحاد الصفقة فانه يأخذ نظير المعنى ومن ثم قالوا ان الصفقة هنا تعدد بتعدد المشتري قطعاً وتعدد البائع على الاصح وفي الرد بالعيب على العكس (قول) المتن على الفور أي لحديث الشفعة كحل العقال أي تقوت بترك المبادرة كما يقوت البعير الشرود عند حل العقال اذ لم يبادر اليه ثم المراد فورية الطلب لا التملك عليه ابن الرفعة (قوله) والثاني يمتد ثلاثة أيام لان التأيد يضرب بالمشتري والمبادرة تضرب بالشفيع لعدم تمكنه من النظر في الاخذ فسط بالثلاثة وأصلها ولا تمسوها بسوء فإخذكم عذاب قريب فعقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام (قول) المتن على العادة أي فاعاد في العادة تواتيا ضرر وما لا فلا (قول) المتن

(قول) المتكذبة أي لانه اخبار واخبار الثقة مقبول (قول) المتن أو قال لوجع بين السلام والدعاء لم يضر أيضا (قوله) لا شعاره قال الاستوى محل الخلاف في اذا خاطب به كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر خرماء (٣٥٨) كما أوخته في المهمات (قول) المتن ولو باع

الشفيع الخ لو باع بعضهما بطلت في حال العلم دون حال الجهل

(كتاب القراض)

منه المقرض لانه يقطع وأما المضاربة فمن حيث أن فيه سفرا والسفري يسعى ضربا في الارض قال تعالى واذا ضربتم في الارض أي سافرتهم واعلم ان القراض لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق (قول) المتن أن يدفع اعترض بأن القراض العقد المتقضى للدفع لانفس الدفع (قول) المتن والربح مشترك خرج الوكيل (قوله) اجماع الصحابة من الادلة القياس على المساقاة بجامع الحاجة وذلك لان مالك الشجر قد لا يحسن العمل أولا يتفرع له والذي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا (قول) المتن أو دنانير أوهما (قوله) وقيل يجوز على الغشوش قال السبكي هو الذي قوى عندي ان أفتي وأحكم به ان شاء الله اذ لا دليل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كدعت الى أصل القراض فساغ (قوله) فلا يجوز على مجهول القدر لانه يلزم من ذلك جهالة قدر الربح (قوله) لان انقسام البدل الخ يريد بهذا توجيه صحة فقره قوله ولا عمله معه على قوله ومسلم الى العامل دفعا لما قيل استقلال العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعا على أن كون المال مسلما اليه (قول) المتن غلام المالك أي الرقيق (قول) المتن ووظيفة العامل الخ أي لكل ما هو عليه لا يصح الاستئجار عليه من مال القراض بل من مال نفسه وما ليس عليه لو تبرع بفعله فلا شيء له فمن

تعبيره بالظاهر تغليب الثانية على الاولى المعبر فيها في الروضة كأصلها بالاصح (فلو كان في صلاة أو حجام أو طعام) أو قضا عاجة (فله الاتمام) ولا يكف قطعها ولا يلزمه الاقتصار في الصلاة على أقل ما يجزئ ولو دخل وقت الصلاة أو الاكل أو قضاء الحاجة جاز له تقديمها على طلب الشفعة (ولو آخر) الطلب لها (وقال لم أصدق الخبر) ببيع الشريك (لم يعذر ان أخبره عدلان) ذكر ان أو ذكر وأمر أن بذلك (وكذا في الاصح) حرأ وعبد أو امرأة والثاني يعذر لان الحاجة لا تقوم بواحد (ويعذر ان أخبره من لا يقبل خبره) ككافرو فاسق وصبي ولا يعذر ان أخبره عدد من الفساق لا يحمل تواطؤهم على الكذب (ولو أخبر بالبيع بألف فتركه فبان بخمسائه بقي حقه) لان التركة خبرين كذبه (وان بان بأكثر بطل حقه) لانه اذا لم يرغب فيه بألف فبأكثر أولى (ولو لقي المشتري فلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في صفقتك لم يطل) حقه لان السلام سنة قبل الكلام وقد يدعو بالبركة ليأخذ صفة مباركة (وفي الدعاء وجهه) انه يطل به حقه لا شعاره بتقريره (ولو باع الشفع حصته) أو وهبها (جاهلا بالشفعة فالاصح بطلانها) زوال سببها والثاني لا يطل لوجود سببها حين البيع ولم يسقط حقه ولو كان عالما بها بطل حقه قطعاً وان قلنا بالشفعة على التراخي لزوال ضرر المشاركة

(كتاب القراض)

(القراض والمضاربة) والمقارضة (ان يدفع اليه) أي الى شخص (ملا ليتجرف فيه والربح مشترك) بينهما ودليل صحته اجماع الصحابة رضي الله عنهم (ويشترط لصحته كون المال دراهم أو دنانير) خالصة (فلا يجوز على تبرو حلي ومغشوش) من الدراهم أو الدنانير (وعروض) وفلوس وقيل يجوز على الغشوش الرائج وقيل يجوز على الفلوس (ومعلوما) فلا يجوز على مجهول القدر قال ابن بونس وغيره أو الصفة (معنا وقيل يجوز على احدى الصرتين) المتساويتين في القدر والصفة كان يكون كل منهما ألفاً صحاحا قال في الروضة فعلى هذا يتصرف العامل في أيها شاء فبعين للقراض وفيها كأصلها لوقارض على دراهم غير معينة ثم عنها في المجلس قطع القاضي والامام بجوازه كالمصرف والسلم وقطع البغوى بالمنع وعبارة الشرح الصغير جاز وفي التهذيب انه لا يجوز وفي المحرر وغيره لا يجوز أن يقارضه على دين في ذمته أو ذمة غيره (ومسلم الى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) يوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (ولا شرط عمله معه) لان انقسام التصرف يقضى الى انقسام اليد (ويجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح) والثاني لا كشرط عمل السيد لان يد عبده يده وقرن الاول بان العبد مال فعمله تبع للمال بخلاف السيد نعم ان ضم الى عمله أن يكون بعض المال في يده أو أن لا يتصرف العامل دونه فسد العقد قطعاً قال في الكفاية وصورة المسئلة ان يكون الغلام معلوماً بالمشاهدة أو الوصف فان لم يكن معلوماً فسد العقد (وظيفة العامل التجارة وتوابعها كشر الساب وطبها) وذرعها وغير ذلك مما ساقى انه عليه (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن ويخبز) ويبيعه (أو غزلا فينسجه ويبيعه فسد القراض) لان الطحن والخبز والغزل والنسج ليست من وظيفة العامل وهي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (ولا يجوز أن يشترط عليه

الثاني ورن الامتعة الثقيلة ونقل المتاع الى الحافوت والنداء عليه ومن الاول حفظه والنوم عليه في السفر ووزن الاشياء الخفيفة شراء (قول) المتن ولا يجوز ان يشترط لو ناء من هذه الامور صرح لان في غيرها مجالا واسعا

(قول) فلو ذكر مدة لو نجز القراض وطلق التصرف على وقت فسد لان الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه (قوله) وان اقتصر الخ أفهم انه لو قال قارضتك سنة ولا تشتر بعد ما صح سواء قال ولك البيع أو سكنت كما سلف وهذا الذي أفهمه من انه لو قال قارضتك سنة ولا تشتر بعدها يصح هو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تعتبر بما في شرح المنهج بما يخالف ذلك فانه يخالف لما نقول حمله عليه ظاهر عبارة الروض (قول) المتن اختصاصهما انظر هل هذا يعني (٣٥٩) عما بعده أولا (قول) المتن واشترى كهما أى ليكون المالك أخذاً بملكه والعامل أخذ ببعده (قول) المتن

وقيل ابتاع لك ان تقول ان كان الابتاع عقداً مستقلاً غير التوكيل احتاج الى دليل (قوله) أيضاً ابتاع البضاعة هي الشيء المبعوث وهذا قد بعث المالك معه ليتجر بلا جعل * فرع * قال تصرف والربح كله لك فهو قرض أو كله لى فهو ابتاع لان التصرف صالح للجميع بخلاف القراض والابتاع فلو قال أبتعتك على ان الربح كله لك فهل هو ابتاع أو قرض فيه الوجهان أو على ان نصفه لك فهل هو ضاع أو قراض فيه الوجهان (قوله) فلا يكون الجزء معلوماً نظيره بعتك بألف ذهب وفضة ونظير الاول كثير من الاقرار والوصية والوقف والبيع لزيد وعمر وغير ذلك (قوله) والثاني يصح الخ أى لانه الذى يسبق الى الفهم وتفسيره قوله تعالى وورثه أبواه فلا تمة الثلث فانه يسبق الى الفهم ان الباقي للاب (قول) المتن ولو شرط لاحدهما الخ هذا محترز قوله بالجزئية وما قبلها محترز قوله معلوماً * (فصل يشترط) * بمعنى لا بد منه (قول) المتن وقيل يكفي القبول بالفعل المراد بالفعل الاخذ له كمن عبارة الروضة كالشرايين في هذا وقيل لا يحتاج الى القبول على وجه انتهى وقضيتها أنه

شراء متاع معين كقوله لا تشترى الا هذه السلعة (أو نوع يندر وجوده) كقوله لا تشترى الا الخيل البلق (أو معاملة شخص) بعينه كقوله لا تبس الا زيد أو لا تشترى الا منه لان المتاع المعين قد لا يربح فيه والتأخر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأق من جهته يربح في بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع يتصرف فيه (ولا يشترط بيان مدة القراض) فان الربح المقصود منه لا ينضب وقته (فلو ذكر مدة ومنعه التصرف) أو البيع كافي المحرز وغيره (بعدها فسد) العقد فانه قد لا يربح فيها (وان منعه الشرى بعدها فلا) يفسد العقد (في الاصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها والثاني يفسد لأنه أقيمت وفي الروضة كأصلها ~~حكاية~~ الخلاف في قوله لا تشترى بعدها ولك البيع وما هنا كالمحرز والتبني يصدق مع ذلك ومع السكوت عن البيع قال في المطلب وهو الذى يظهر وان اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد وقيل يجوز ويحمل على المنع من الشراء (ويشترط اختصاصهما بالربح واشترى كهما فيه) فلا يجوز شرط شئ منه لغيرهما الا عبد المالك أو العامل فاشترط له مضمون الى ما شرط لسيده (ولو قال قارضتك على ان كل الربح لك قراض فاسد وقيل قرض صحيح وان قال كله لى قراض فاسد وقيل ابتاع) أى توكيل بلا جعل والاول في المسائلين ناظر الى اللفظ والثاني الى المعنى وسيأتى بيان الاجرة في ذلك (و) يشترط (كونه) أى المشروط من الربح (معلوماً بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارضتك (على أن لك فيه شركة أو نصيباً فسد) القراض (أو) انه (بينما فالاصح الصحة ويكون نصفين) لتبادره الى الفهم والثاني يفسد لاحتمال اللفظ لغير المناصفة فلا يكون الجزء معلوماً (ولو قال لى النصف فسد في الاصح) والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف صح على الصحيح) والنصف الباقي للمالك لان الربح فائدة المال فهو للمالك الا ما ينسب عنه للعامل ولم ينسب له في الاولى شئ منه ومقابل الصحيح يشترط بيان مال المالك كالعامل (ولو شرط لاحدهما) أى ايا كان (عشرة) من الربح والباقي منه بينهما (أو ربع صنف فسد) لان الربح قد ينحصر في العشرة أو في ذلك الصنف فينبغى على الآخر الربح * (فصل يشترط ايجاب وقبول) في القراض كغيره من العقود (وقيل يكفي القبول بالفعل) فيما اذا قل له خذ هذا الالف مثلاً واتجر فيه على ان الربح بيننا نصفين فأخذ من الايجاب ضاربته وعاملته (وشرطهما كوكيل وموكل) أى العامل كالوكيل والمالك كالموكل فلا يجوز ان يكون واحدهما مسفهاً ويجوز لولى الطفل والجنون أن يقارض بهما (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجز في الاصح) والثاني يجوز كولو قارض المالك اثنين استاء وأجاب الاول بأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقده المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقده عاملاً ولو قارضه بالاذن لسفرد بالربح والعمل جاز (وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب) تصرفه فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى في الذمة) وسلم المال في الثمن وربح

لوتصرف من غير أخذ نعد عند هذا القائل (قوله) خذ هذا الالف من ثم تعلم ان هذا من صبيغ القراض ومثلها خذ ربع فيه واشترى على ان الربح بيننا ولو قال بعد افاقتهم من الجنون أو قال وارثه بعد موته فترتك على ما كنت عليه كان كافياً (قوله) أن يقارض يجوز أيضاً أن يأذن له في السفر حيث يجوز للولى (قوله) والثاني يجوز قال الامام عليه لو انفرد أحدهما بالعمل ولم يعمل الآخر شيئاً لم يستحق غير العامل شيئاً

(ل) المتن فالرجح للعامل الاول هذه المسئلة تقتضي ان الغاصب اذا دفع لشخص المال على وجه القراض يكون ما يشتره في الذمة صلبه رجحه وعليه أجره العامل وقد استبعد السبكي واختار في مسئلة الكفا ان الرجح للعامل الثاني وقال في مسئلة الغاصب الذي فرضتها هذه انعدم فيها العقد بالكلية فلا يتصرف العامل بالاذن ولا يلحق بالقراض (٣٦٠) الفاسد أقول والطلاق

حساب الكلام في القراض الفاسد بالقه (قوله) والتقديم وجه التحذير من اتخاذ الناس ذلك ذريعة والجديد نول التصرف صحيح والاعطاء فاسد بفرع ولو لم يخطر بذهنه حين الشراء ان يقدم المقتضوب فلا يجيء القول بتقديم أى فيما لو تقدم منه بعد العقد (قوله) نصفه للمالك أى فيجعل كالتالف لتعذر العمل فيه بالشرط المذكور (قول) المتن ويجوز أن يقارض الواحد مع اثنين كعقد (قول) المتن والاثنين واحدا أى كالقراض كل منهما على ماله المتميز (قول) المتن فتصرف العامل لأن الذي فسد هو القراض لا الاذن فيه وسواء علم الفاسد أم لا (قوله) أيضا نفذ تصرف العامل حاول السبكي أن يستتي من هذا ما يدفع الغاصب المال المقتضوب قراضا قال لأن حقيقة العقد لم توجد فلا يصح التصرف مطلقا ولا يتضمن ذلك الاذن في الشراء في الذمة (قوله) لأنه نساء ملكه أى وانما يستحق العامل بعضه في العقد الصحيح (قول) المتن وعليه للعامل أجره مثل عمله وان لم يكن في المال رجح (قول) المتن اذا قال الخ وقلنا انه قراض فاسد ما اذا قلنا انه ابضاع فلا يستحق العامل شيئا جزما أقول فضية هذا صفة الابضاع على هذا الوجه ولك أن تقول هو توكيل فكيف يصح مع العموم فان قلنا الابضاع عقد مستقل فيبدد ذلك احتاج الى دليل من الشرع (قوله) والثاني له أجره المثل أى كإثبات

فيما اشترى (وقلنا بالجديد) فيما اذا اشترى الغاصب في الذمة وسلم المقتضوب في الثمن ورجح فيما اشترى ان الرجح له (فالرجح) هنا (للعامل الاول في الاصح) لأن الثاني وكيل عنه (وعليه) للثاني أجرته) لأنه لم يعمل بجنا (وقيل هو الثاني) كالغاصب والقديم في الغاصب ان الرجح للمالك وعلى هذا فالرجح هنا في الاصح نصفه للمالك لرضاه به في الاصل ونصفه بين العاملين بالسوية عملا بالشرط بعد خروج نصيب المالك (وان اشترى بعين مال القراض قباطل) شراؤه لأنه فضولى (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) في الشروط لهما من الرجح كان بشرط لاحدهما المعين ثلث الرجح وللآخر ربع أو بشرط لهما النصف بالسوية قال الامام وانما يجوز أن يقارض اثنين اذا أثبت لكل واحد الاستقلال فاذا شرط على كل واحد مراضعة الآخر لم يجوز الرافعي وما أطن الاصحاب يساعدونه عليه وفي المطلب المشهور الجواز مطلقا كما طعن الرافعي (والاثنين واحدا والرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) فاذا شرط للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقسما النصف الآخر ثلاثا فان شرطنا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد لما فيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض نفذ تصرف العامل) للاذن فيه (والرجح) جميعه (للمالك) لأنه نساء ملكه (وعليه للعامل أجره مثل عمله) لأنه لم يعمل بجنا وقد فاته المسمى (الاداء قال فارضنتك وجميع الرجح) وقيل (فلا تثنى له في الاصح) لرضاه بالعمل بجنا والثاني له أجره المثل كغير ذلك من صور الفساد (ويتصرف العامل بمحاطا) في تصرفه (للابعين) في بيع أو شراء (ولانسيئة) في ذلك (بلاذن) أى في النسيئة والغبن والمراد به الفاحش كما في الوكيل وبلاذن يجوز ذلك ويأتى في تقدير الاجل والطلاق في البيع ما تقدم في الوكيل ويجب الاشهاد في البيع نسيئة فان تركه ضمن ووجه منع الشراء نسيئة انه كما قال الرافعي قد يتلف رأس المال تسبق العهدة متعلقة به أى فتعلق بالمالك (وله البيع بعرض) لأنه طريق في الاسترباح (وله الرتبة يعيب يقتضيه) أى الرد (مصلحة) وان رضى المالك بالعيب لان للعامل حقا في المال وجلة يقتضيه صفة الرد ولا له للجنس وتظهره قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار (فان اقتضت الامساك فلا) يرذ (في الاصح) والثاني له الرد كالوكيل وفرق الاول بأن الوكيل ليس له شراء المعيب بخلاف العامل اذا رأى فيه ربحا فلا يرذ ما فيه مصلحة بخلاف الوكيل (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك (ولا يعمل المالك) بأن يبيعه شيئا من مال القراض لأن المال له (ولا يشتري القراض) بأكثر من رأس المال) فان فعل لم يقع مازاد عن جهة القراض (ولا) يشتري (من يعتق على المالك) من أصوله وفروعه (بغير اذنه وكذا زوجه) لا يشتره بغير اذنه ذكره كان أو أنثى (في الاصح ولو فعل) أى اشترى القريب أو الزوج (لم يقع للمالك) لئلا يتضرر بتقويت المال أو انقاسه النكاح (ويقع) الشراء (للعامل ان اشترى في الذمة) فان اشترى بعين مال القراض بطل ومقابل الاصح في الزوج ينظر الى توقع الرجح في شرائه والطلاق على الثاني كما في قوله تعالى وبأدم

المنكوحة على غير مهر تستحق مهر المثل وأيضا فلا يلزم من رضاه بعدم المسمى أن يكون طامعا في أجره المثل (قوله) ويجب الاشهاد الخ اسكن هل يشترط حضور الشهود العقد أم يكفي أن لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدان على اقراره قال في المطلب الاشبه الثاني لأن تكليف ذلك عند العقد هو رجح الاسنوى الاكتفاء بشاهد واحد كما في وكالة بأداء الدين (قول) المتن وله الرتبة يعيب بحث الاسنوى الوجوب (قوله) حيث يجوز للعامل بل المالك أولى (قول) المتن عمل بالمصلحة قال الاسنوى فلو استوى الحال في الرد والامساك قدم العامل اذا حوز ناله شراء المعيب لأنه لما كان متممًا كان ذلك التصرف رجحنا الى اختياره

(قوله) ضمنه ويحوز له البيع في البلدة التي سافر إليها ان كانت القيمة مماثل قيمة البلدة المأذون فيها أو أقل بقدر ينسأح به وإذا قبض الثمن استمر في ضمانه ولو عاد إلى البلدة الأولى (قوله) لأنه انقطع الخ أي فأنشأه الزوجة وعليه لوقام في بلد في أثناء الطريق يتوقع الربح أنفق ولو طال وإذا رجع ومعه فضل زاد أو ما وجب رده (٣٦١) (قول) المتن بالقسمة اعلم أنه قبل فسخ العقد لا يجبر واحد منهما عليها (قوله) كالمالك

أي وقباصا على المساقاة أيضا (قول) المتن يفوز بها كذلك الدواب والأراضي قال السبكي وحينئذ فينبغي أن لا يكون للعامل ولاية على ذلك فلا يتصرف فيه * فرع * لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الأجرة للمالك ولا يحوز له استعمالها إلا لغرض القراض (قول) المتن وقيل مال قراض هذا يؤيد قولهم في زكاة التجارة أنها مال تجارة قال السبكي ويحتاج الرافعي إلى الفرق بينهما قال وكأنه والله أعلم أن النظر في الزكاة إلى عين النصاب وقد تولد منه (قوله) وعلى هذا هي من الربح هو مرجع الغزالي قال السبكي وكلام التهذيب بواقعه (قوله) والتاج يشمل ولد الهيمة لكن لو اشتراها حاملا فيظهر تخريجه على نظيره من الرذاليين والعيب (قوله) ولا يحوز للمالك وطؤها الخ فالورطها فلا شيء للعامل بسبب ذلك * فرع * لا يحوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بأذن العامل فإن خالف فلا شيء عليه سوى الاثم (قوله) أو أحذبله أي والا فيؤخذ والقراض مستمر كما كان ثم ان كان في المال ربح كانت المخاصمة لكل منهما والأفلام لك فقط (قوله) والشراء هي بمعنى أو (قول) المتن في الأصح الراجح في التلف بأقوى طريقة القطع وكذا لو كان الغاصب والسارق مما لا ضمان عليهم كالخربي

* (فصل لكل فسخه الخ) * (قول) المتن

استمكن أنت وزوجك الجنة وأصلحنا له زوجه (ولا يسافر بالمال بلاذن) لما قبله من الخطر والتعريض للتلف فالسافر به من غير إذن ضمنه قال في الروضة وإذا سافر بالاذن لم يجز سفره في البحر إلا بنص عليه ومراعاة الملح (ولا ينق منه على نفسه خضرا وكذا سافر في الأظهر) لأن له نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر والثاني ينق منه ما يزيد بسبب السفر كالتلف والأدوية قال في الروضة وزيادة الثقة واللباس والكراء ونحوها انتهى ويكون ذلك بالمعروف وبحسب من الربح لأنه انقطع بالسفر عن التكسب لنفسه فان لم يحصل ربح فهو خسران لحق المال ولو شرط نفقة السفر في العقد صح على الثاني وفسد على الأول كشرط نفقة الخضر (وعليه فعل ما يعتاد كطى الثوب) وقد تقدم (ووزن الخفيف) بالرفع (كذهب ومسل لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبط المصنف أي ونحو وزنها كحملها ونقلها من الخسان إلى الخائون (وما لا يلزم له الاستئجار عليه) من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا أجر له وما يلزمه لو استأجر من فعله فلا أجر من ماله (والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) والثاني بالظهور للربح كالمالك لكنه ملك غير مستقر لا يتسلط على التصرف فيه لاحتمال الخسران بعد ذلك وعلى الأول له فيه قبل القسمة حق مؤكد يورث عنه ويقدم به على الغرماء لتعلقه بالعين (وشمار الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك) لأنها ليست من فوائد التجارة (وقيل) هي (مال قراض) لأنها من فوائده وعلى هذا هي من الربح وقيل هي شائعة في الربح ورأس المال والتاج يشمل ولد الهيمة والجارية والمهر بوطئ أبشبه ولا يحوز للمالك وطؤها ولا تزويجها (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به) لاقتضاء العرف ذلك وأحق به النقص بالمرض والتعيب الحادثين (وكذا لو تلف بعضه) أي مال القراض (بأقوى) سماوية تحرق (أو غصب وسرقة) بأن تعذر أخذه أو أخذ بذله (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الربح (في الأصح) والثاني لا يحسب منه لأنه لا تعلق له بالتجارة بخلاف الرخص وليس ناشئا من نفس المال بخلاف المرض والعيب (وان تلف) بما ذكر (قبل تصرفه) يباعا وشراء (فن رأس المال في الأصح) لأن العقد لم يتأكد بالعمل والثاني من الربح لأنه بقبضه صار مال قراض وظاهره أن لو تلف جميعه ارتفع القراض

* (فصل لكل) * من المالك والعامل (فسخه) أي القراض متى شاء (ولو مات أحدهما أوجب أو أغمى عليه انفسخ) كالوكالة (ويلزم العامل الاستيفاء للدين إذا فسخ أحدهما وتنفيض رأس المال إن كان) المال (عرضا) بأن يبيعه بقدر (وقيل لا يلزمه التنفيض إن لم يكن ربح) لأنه لا فائدة له فيه ودفع بأنه في عهدة أن يرد المال كما أخذ ثم استوفاه أو نفضه إن لم يكن من جنس رأس المال حصل به وتصدق التنفيض برأس المال لأن الزائد عليه حكمه حكم عرض يشترط فيه اثنان لا يكلف واحد منهما بيعه (ولو استرد المالك بعضه) أي المال (قبل ظهور ربح وخسران

٩١ ل الح ويلزم العامل قال الرافعي بطلب المالك لكن ذكره في التنفيض والاستيفاء مثله * تنبيه * علل الرافعي ذلك بأنه أخذ منه ما كانا مفليرده كما أخذ والدين ملك ناقص قال الأستاذ قضية هذا التعليل أنه يستوفى قدر رأس المال فقط كالتنفيض لكن صرح ابن أبي عمير بأنه يستوفى الجميع كما هو ظاهر المنهاج (قول) المتن وقيل لا يلزمه الخ اقتضى هذا أن الاستيفاء واجب قطعاً (قوله) لأنه الخ هو معنى قول غيره لئلا نوجب عليه عملاً بلا مقابل

(قوله) فيعود الخ أي ويكون حصة العامل التي استقرت في حصة العشرين التي أخذها المالك بأخذها منها أو بما في يده هذا مراده فيما يظهر ثم رأيت المسئلة في كلام ابن الرفعة قال أن حصة العامل تكون في الذي استرده المالك أن يبقى وفي ذمة المالك أن تلف قال وكلام البسيط يفهم أنها تتعلق بما في يد العامل وجري عليه الرافعي ولم يتعقبه في الروضة (قوله) منه الضمير فيه وفي قول المصنف سابقا المشروط منه يرجع للمالك من قول المصنف مثله مائة والخمسة عشر (قول) المتن وكذا دعوى لو قال رددت له المال وحصة من الربح وهذا الذي في يدي حصتي قال الامام صدق واعترضه الاسنوي بأنهم يحجوا في نظيره من الشركة هدم التصديق * فرع * اختلفا (٣٦٢) في جنس رأس المال صدق العامل

أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك ولا أجره للعامل ولو تلف المال مادي المالك القرض لحجب عليه مثله والآخر القراض صدق الأخذ قاله البغوي واسصلاح لانهما اتفاقا على جواز التصرف والاصل عدم الضمان ولو أقام بائنين في المرح منهما وجهان قال في الحاد المظاهر ترجيح بينه المالك لأن المدعى عليه يدعي سقوط الضمان مع اعترافه بقبضه (قول) المتن وله أجره التسل أي ولو زادت على ما يدعيه العامل * (كتاب المساقاة) *

(قول) المتن تصح من جاز التصرف أي لا تصح الا منه هذا هو المراد (قول) المتن ولصبي ومجنون أي على وفق المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرفع في أجره الأرض وتقليل الجزء المشروط للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق الصبي أيضا قال الزركشي انما يتجه اذا نزلنا الكل منزلة العقد الواحد والافهو بعيد ونبه الزركشي على أن قوله تصح من جاز التصرف يغني عن قوله ولصبي ومجنون لأنه يشمل الملك والولاية والشارح رحمه الله أشار الى الجواب بقوله لنفسه ثم لو قال المحجور عليه ليشمل السفه كان أولى * فرع * مثل الولي ناظر الوقف (قول) المتن وموردها النخل هو شامل للنخل ولو منفردة وهو كذلك

رجع رأس المال الى الباقي) بعد المسترد (وان استرد بعد الربح فالمسترد شائع ورجع رأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال) جميعه (فيكون المسترد سدسه) بالرفع (من الربح) وهو ثلاثة وثلاثون (فبستقر للعامل المشروط منه) وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما في يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له (وباقية) أي المسترد وهو ستة عشر وثلاثون (من رأس المال) فيعود الى ثلاثة وثمانين وثلاث (وان استرد بعد الخسران فأن الخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لوربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرين فربيع العشرين) الخسران (حصة المسترد) منه فكانه استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين) فلو بلغ ثمانين قسمت الخمسة بينهما نصفين ان شرط المناصفة (ويصدق العامل بينهما في قوله لم أربح شيئا) (أولم أربح الا كذا) لموافقته فيما نفاه للاصل (أو اشترت هذا القراض) وان كان خاسرا (أولى) وكان رابحا لانه مأمون (أولم تنهني عن شراء كذا) لأن الاصل عدم النهي (وفي قدر رأس المال) لأن الاصل عدم دفع الزائد على ما قاله (ودعوى التلف) لانه مأمون فان ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة (وكذا دعوى الرد) على المالك (في الاصح) لانه ائتمنه كالدفع والثاني لا كالمترهن وفرق الاول بأن المترهن قبض العين لنفعه والعامل قبض لنفعه المالك واتفاه بالعمل (ولو اختلفا في المشروط له) كان قال شرطت لي النصف وقال المالك بل الثلث (تحالفا) كاختلاف التبايعين في قدر الثمن (وله أجره المثل) لعمله وللمالك الربح قال في الروضة وهل ينفع العقد بالتحالف أم بالفسخ حكمه حكم البيع قاله في البيان

* (كتاب المساقاة) *

هي أن يعامل انسانا على شجر ليتعهدها بالسقي والترية على ان مارزقه الله تعالى من ثمر يكون بينهما والاصل فيها ما روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطرنج ما يخرج منها من ثمر أو زرع (نصح من حازر التصرف) لنفسه (ولصبي ومجنون بالولاية) عليهما (وموردها) في الاصل (النخل) للعديد السابق (والعنب) لانه في معنى النخل (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة) كالتين والتفاح والشمش للحاجة والجديد المنع والفرق اهما تنمو من غير تعهد بخلاف النخل والعنب وعلى المنع لو كانت بين النخل أو العنب فساقى عليهما معه تبعا ففهما وجهان قال في الروضة أحصهما الجواز ذكره في آخر باب المزارعة والشجر له ساق وما لا يثمر منه كالعنوبر لا تجوز المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبطيخ وقصب السكر ويشترط أن يكون الشجر المساقى عليها مربية معينة فلا يجوز على أحد البستانين المربيين من غير تعيين (ولا تصح المحابرة وهي عمل الأرض ببعض

(قول) المتن والعنب خرج غيرهما ولو مورزا (قول) المتن في سائر الاشجار رأى لا طلاق حديث خيبر السابق واختاره ما يخرج الثور من حيث الدليل وحمله الجديد على النخل للرواية الاخرى المصروفة لا يقال هذا من باب ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا نأمنع بحجة عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوي * فائدة * هذا القديم قال به مالك وأحمد (قوله) أحصهما الجواز قيد ذلك الماوردي بالقليل وبحث الزركشي مجيء الشرط المذكورة في تبعية المزارعة للمساقاة (قول) المتن وهي عمل الأرض الح أي عقد على عمل الأرض

(قول) المتن صحت المزارعة أى إذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها (قول) المتن والاصح الخ لو قال عام فملك على الشجر والارض بكذا كان هذا اللفظ كافيا لانه صالح لهما صرح بذلك الامام وحكى فيه الاتفاق وقول الشارح الآتى بأن يأتي بها عقب المساقاة بخلاف هذا وليس مراد (قوله) ويجوز تقديم المزارعة (٢٦٣) هو مقابل الاصح فى الثانية قبل ويلزم قائله أن يصح بيع الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط قطع ويكون موقفا على بيع الشجرة لمن اشترى الثمرة (قوله) والثانى قال الخ وأيضا فساد خبر كان أقل لأن الثمر فيها كان أكثر من الشجر (قول) المتن والاصح انه لا يجوز أن يخبر الخ فى بعض روايات مسلم دفع الى أهل خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم وهو يدل للجهة تبعا وأوجب بأن المراد ما يحتاجون اليه من الآلات قال السبكي وهو تخصيص بلا دليل (قوله) فالمغل للعامل أى وتجب بقية الزرع الى أوان الحصاد ولو كان البذر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر أجرة ما انصرف من منافعه على حصة صاحبه * فرع * لو تسلم الارض لبزرها والبذر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجرة مدة التعطيل للارض بخلاف ما لو شرط البذر على المالك فلا شئ على العامل لمدة تعطيله

* (فصل يشترط الخ) * اعلم ان العوض مشروط ان يكون من الثمرة فلو جعله من غيرهما فسد لكن ان ذكر أعمالا مضبوطة حينئذ فان نظرنا الى المعنى جعلناه اجازة بلفظ المساقاة أو الى اللفظ فسد وهو الاصح وحيث تقرران العوض لابد ان يكون من الثمار أشبهت القراض فيفرض على ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن بعد ظهور الثمر أى بشرط أن يبيع حصة العامل من ذلك الثمر فلو شرطه من ثمر العام القابل فسد قاله الماوردة (قول) المتن الثمر يخرج الليف والجرب والكرناف فانها للمالك فلو شرط اذا

ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهى هذه المعاملة والبذر من المالك (روى الشيخان عن جابر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة وروى مسلم عن ثابت بن الفخار انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة (فلو كان بين النخل يابض) أى أرض خالية من الزرع وغيره (صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) تبعا له لغير الافراد وعلى ذلك حمل معاملة أهل خيبر السابقة ومثل النخل فيما ذكر العنب كما ذكره المصنف فى تصحيح التنبيه (بشرط اتحاد العامل) أى ان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة (وعسر افراد النخل بالسقى واليابض بالعمارة) أى الزراعة وعبر فى الروضة كأصلها بالتعذر قال فان أمكن الافراد لم تجز المزارعة (والاصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما) أى المساقاة والمزارعة فى العقد (وأن لا يقدم المزارعة) بأن يأتي بها عقب المساقاة فى عقد واحد والثانى يجوز الفصل بينهما لحصولهما لشخص واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة ان ساقاه بعدها بان صحتها والا فلا (و) الاصح (ان كثيرا يابض قليله) فى حصة المزارعة عليه للحاجة والثانى قال الكثير لا يكون تابعا والنظر فى الكثرة الى زيادة النماء أو الى مساحة اليابض ومغارس الشجر وجهان قال فى الروضة أحصهما الثانى (و) الاصح (انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز أن يشترط للعامل نصف الثمر وربع الزرع والثانى قال التفضيل يزيل التبعية (و) الاصح (انه لا يجوز أن يخبر تبعا للمساقاة) لعدم ورود ذلك والثانى قاسه على المزارعة (فان أفردت أرض بالمزارعة فالمغل للمالك وعليه العامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف) الآخر من الارض (ويعبره نصف الارض) شائعا (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الارض) شائعا (ليزرع له) (النصف الآخر) من البذر (فى النصف الآخر من الارض) فيكون لكل منهما نصف المغل شائعا وان أفردت أرض بالخبارة فالمغل للعامل وللمالك الارض عليه أجرة مثلها وطريق جعل المغل لهما ولا أجرة أن يستأجر العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع

* (فصل يشترط) فى المساقاة (تخصيص الثمر بهما واشتراكهما فيه والعلم بالنصيبين بالجزئية كالقراض) فلو شرط بعض الثمر لغيرهما أو كله لأحدهما أو جزء منه للعامل أو المالك غير معلوم فسد ولو قال على ان الثمر بيننا أو أن نصفه لى أو نصفه لك وسكت عن الباقي صحت فى الاولى مناصفة والثالثة دون الثانية على الاصح فى الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة أو النخيلات لى أولك والباقي بيننا أو على أن صاعا من الثمر لك أولى والباقي بيننا فسد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثانى لافوات بعض الاعمال وهو ما يخرج به الثمرة وغرضه الاول بأن العقد بعد ظهورها أبعد عن الغرر بالوثوق بالثمر الذى منه العوض فهو أولى بالجواز أما بعد بدو الصلاح فلا تصح جزا لافوات معظم الاعمال (ولو ساقاه على ودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد التثنية وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز) كما لو سلم اليه البذر ليزرعه وأيضا الغراس ليس من عمل المساقاة فضعه يفسدها لماسياقى (ولو كان) الودى (مغروسا)

بينهما كالثمر فوجهان أو اختصاص العامل بها بطل وأما الشمار يخفى شريكة بينهما (قوله) وما يخرج به الخ قال الماوردى كأن وجه صحة القرض لهما كون العمل يستخرج به الربح فكذا ينبغى أن يكون العمل مما يخرج به الثمار (قوله) كما لو سلم اليه البذر أى ولو دفع اليه سلعة ليبيعها ويكون ثمنها قمر

وله) عشرين أي فتكون الأعوام هنا كالأشهر من السنة الواحدة (قول) المتن كسنة أو أكثر * فرع * ساقى إلى مدة فأدر كذا الثمار قبل
إغها وجب عليه أن يعمل بقيتها بغير أجره وان انقضت وعليها طلع فعلى المالك التمسك بالادراك قاله البغوي والرافعي وقال ابن أبي عصرون مؤنة
بقي والحفظ عليهما ولا يلزم العامل لتبقيتها أجره وان لم يحصل طلع إلا بعد المدة فلا شيء للعامل فيه ويضيع (٣٦٤) تعبته في المدة إذا لم يكن فيها ثمرة

نه دخل على ذلك * فرع * المراد
بالادراك في هذه المسائل الجداد وكذا
في قول المتن ولا يجوز التوقيت بأدراك
الثمر (قول) المتن وصيغتها اعلم أن
هذا الذي ذكره من صور المساقاة على
العين وهو الذي يقع في وثائق القضاة
بمصر وحينئذ فليس للعامل أن يساقى
غيره وعمل الناس على خلافه فليتفطن
لذلك (قول) المتن بكذا فلو تركه فسد
والظاهر عدم الأجرة (قول) المتن أو
سلمته اليك لتعهده قال السبكي الظاهر
أنه كناية ولو ساقاه بلفظ الأجرة فهي
أجرة فاسدة فنظر اللفظ وكذا لو تعاقدا
على الأجرة بلفظ المساقاة فقال المالك
ساقيتك على كذا مدة كذا بدرانهم
معلومة فسد أيضا تغلضا للفظ وعلى
الامام المستثنين بأن اللفظ الصريح في
شيء لا يصرف لغيره بالنية وتوقف فيه
السبكي من حيث أنه لم يجد نفاذا في
موضوعه فهو كونه بكذا بألف فانه
يصح ثم حاول الجواب بأن بين معنى
الأجرة والمساقاة تنافيا وأطال في بابه
(قوله) ويشترط فيها الخ أي قطعاً ولا
يجرى فيها وجه القراض للزومها
(قول) المتن مما يتكرر من العمل والا
فغير الطلع الذي يلحق به متكرر كل عام
وهو على المالك (قول) المتن حشيش
أطلقه على الأخضر وهو في اللغة اليابس
ولو عبر بالكل * كان أولى لأنه يعجمها
* فرع * وضع الثوب على الجدران
وسد الثم البسيرة في الجدران ينبع فيه
العرف (قول) المتن حفظ الثمر أي
خارج الخ أي لأن أعمالها مما يتعلق

وساقاه عليه (وشرط له جزأ من الثمر على العمل فان قدر مدة يثمر فيها غالباً صحت) ذلك ولا يضر كون
أكثر المدة لا يثمر فيها كأن ساقاه عشرين سنين والثمر يغلب وجوده في العاشرة خاصة فان اتفق أنه لم يثمر
لم يستحق العامل شيئاً كالمساقاة على النخل المثمرة فلم تهر (والا) أي وان قدر مدة لا يثمر فيها
غالباً (فلا) يصح ذلك كالمساقاة على الشجر الذي لا يثمر لخلوها عن العوض (وقيل ان تعارض
الاحتمال) أي احتمال الأثمار واحتمال عدمه (صح) لأن الثمر مرجح فان أثمر الشجر استحق
العامل ما شرط له والافلاشي له وعلى عدم الصحة يستحق الأجرة وان لم يثمر لانه عمل طامعاً (وله مساقاة
شريك في الشجر إذا شرط له زيادة على حصته) كان كانت حصته في الشجر الثلث فشرط له النصف
من الثمر فان لم يشرط له زيادة على حصته لم تصح المساقاة لخلوها عن العوض ولا أجره له بالعمل (ويشترط
أن لا يشرط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فان شرط ذلك كان شرطاً أن يبنى له جدار
الحديقة لم يصح العقد لانه استتجار بعوض مجهول واشتراط عقد في عقد (و) يشترط (أن يفرد
بالعمل وباليدين في الحديقة) لئلا يتمكن من العمل متى شاء فلو شرط مشاركة المالك له في العمل أو ليدفد
العقد ولو شرط معاونة غلامه في العمل جاز ولا بد من معرفته بالرؤية أو الوصف ويهـ يكون تحت تدبير
العامل وان شرطت نفقته عليه جاز (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر)
لأنها عقد لازم كالأجرة (ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر في الأصح الجهل بوقته فانه يتقدم نارة
و يتأخر أخرى والثاني نظر إلى أنه المقصود (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا) أي نصف
التمر مثلاً (أو سلمته اليك لتعهده) بكذا أو تعهده بكذا أو اعمل عليه بكذا وهذه الثلاثة
يحتمل أن تكون كناية وان تكون صريحة قاله في الروضة كأصلها ومثل النخل في ذلك الغنم
(ويشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط (ويحمل المطلق
في كل ناحية على العرف للغالب) فيها في العمل (وعلى العامل ما يحتاج إليه لمصلحة الثمر واستزادته
مما يتكرر كل سنة كسقي وتبقيته نهر) أي مجرى الماء من الطين ونحوه (وإصلاح الأجاجين
التي يثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر يجمع فيها الماء لتشربه شبت بأجانات الغسيل قال
الجهوري والأجانة واحدة الأجاجين (وتلقيح) للنخل وهو وضع شيء من طلع الذكر
في طلع الأنث (وتحشية حشيش وقضبان مضرة) بالشجر (وتعريش) للغنم (جرت به
عادة) وهو أن ينصب أعواداً ويظللها ويرفعها عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) عن السارق
والطير (وجداده) بفتح الجيم وكسرها وأهـ مال الدالين في الصحاح أي قطعه (وتخفيفه في الأصح)
لأنهما من مصالحه والثاني ليست عليه لأن الحفظ خارج عن أعمال المساقاة وكذا الجداد والتجفيف
لأنهما بعد كمال الثمر وفي الروضة وأصلها كالتمتة حكاية الثاني في الحفظ أنه على المالك والعامل
بحسب اشتراكهما في الثمر وفي البسيط وغيره حكاية أنه على المالك وفي الكفاية حكاية أن الجداد
والتجفيف على المالك والروضة كأصلها ساكنان عن ذلك وفهما بعد حكاية الخلاف في التجفيف فصحيح
وجوبه على العامل إذا طردت العادة به أو شرطاه وظاهر أنه هذا القيد ليس من محل الخلاف

(قوله) فبأن وجه الخ وجهه ماسبق لنا في رأس الصفحة في تغليب عدم وجوب الحفظ على العامل (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله في الحفظ (قوله) المتن جديد مثله ما عرض انما يراه (قوله) المتن والمساواة لازمة أي ولو قبل العمل والجامع لهما مع الاجارة انهما عقدان على عمل يتعلق بالعين مع بقائها بخلاف القراض وأيضا لو جازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمار فاته العمل بعامل بخلاف القراض فان فسخته قبل التصرف لا يضر قال السبكي ولك أن تقول اذا فسخ (٣٦٥) بعد العمل وقبل ظهور الثمر هلا صحت وتلزمه الاجرة كالجعالة قال ولم ين لي دليل ظاهر على لزومها (قوله)

المتن وأتمه المالك مثله الاجنبي (قوله) المتن بقي استحقا على العامل قال الامام هو مشكل لانه استحقا على غيره على انتهى والا صحاب نزلوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي رحمه الله ومن قولهم هنا في الجعالة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد يقال بمثله في امام المسجد ونحوه من ولاة الوظائف اذا استناب وان كان المصنف وابن عبيد السلام أقبا بعد عدم استحقا على النائب والمستناب معا قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عبده أو عبده الناطر بخلافه هنا فانه وان كان غرضه مباشرة أيضا اذا وردت المساواة على العين لكن الشبهة في مسألة الوظائف أقوى (قوله) المتن وان لم يقدر على الحياكم أي كان يكون فوق مساواة العدوى أقول ينبغي أن يكون مثله ما لو توقف ذلك على كلفة يأخذها بغير حق تنبيه لو اختلفا في قدر الاتفاق فقد صحح الراجح في نظيره من هرب الجمال تصديق الجمال (قوله) المتن ولو ثبتت قضيته انما اذا لم تثبت لاضم لكن قضية كلام الوسيط ان للمالك أن يضم بأجرة عليه واستشكله الراجح لما فيه من الحجر على العامل في اليد (قوله) بخروج الشجر ليس بمنع لانه قد يوصى بما سجدت من الثمار ثم يساق عليها ثم محل الرجوع اذا كان جاهلا

فلان الثاني لوجوبه لا يسعه مخالفة العادة أو الشرط وقد ذكرنا ما ورد في الحداد وجهين أحدهما لا يجب على العامل الا بالشرط والثاني يجب عليه بغير شرط ويأتي مثل ذلك في الحفظ أيضا ويأتي وجه الاشتراك فيه في الحداد والتجفيف (وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كسقاء الحيطان وخضره جدي فلي المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد تنبيه * يملك العامل حصته من الثمر بالظهور وقيل في قول بالتسعة كما قراض وفرق الاول بأن الرجوع وقاية لرأس المال والتمليس وقاية للشجر (والمساواة لازمة) كلاجارة (فلو هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك) بنفسه أو بماله (متبرعاً بقى استحقا على العامل والا) أي وان لم يتم ورفع الامر الى الحاكم (استأجر الحاكم عليه من يثمه) بعد ثبوت المساواة وهرب العامل من ماله ان كان له مال والا اقتضى عليه من المالك أو غيره ويوفي من نصيبه من الثمر (وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق) لاتمام العمل (ان أراد الرجوع) بما ينقعه ويصرح في الاثبات بالرجوع فان لم يشهد كما ذكرنا لرجوعه وان لم يشهد كنه الاثبات فلا رجوع له أيضا في الاصح لانه عند زائد (ولومات) العامل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها) بأن يستأجر عبده للزوم للورث (وله أن يتم بنفسه أو بماله) ويستحق الشروط وان لم يخلف تركه لم يقتض عليه وللورث أن يتم العمل بنفسه أو بماله وبسليم له الشروط وان كانت المساواة على عين العامل انضخت بموته كلاجير المعين ولا تنسخ المساواة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه (ولو ثبتت خيانة عامل) فيها بينة أو اقرار (ضم اليه مشرف) الى أن يتم العمل (فان لم ينحفظ به استؤجر من ماله عامل) يتم العمل وعليه أجره المشرف أيضا (ولو خرج الثمر مستحقا) بخروج الشجر مستحقا (فللعامل على المساقى أجره المثل) له

* (كتاب الاجارة) *

هي تملك المنفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقدين وصيغة (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر (كأنه ومشتري) أي كشرطهما من الرشد وعدم الاكراه كما تقدم في البيع (والصيغة أجزأ هذا أو أجزأ هذا أو ملكك منافع سنة ~~بكذا~~ فيقول) على الاتصال (قبلت أو استأجرت أو أكرت) الى آخره (والاصح انعقادها بقوله أجزأك منفعتها) أي الدار الى آخره (ومنعها) أي منع انعقادها (بقوله بعثك منفعتها) الى آخره لان المنفعة مملوكة بالاجارة فذكرها فيها تأكيد ولفظ البيع وضع لتمليك العين فذكره في المنفعة مفسد والثاني في الاولى قال لفظ الاجارة وضع مضافا للعين فذكر المنفعة معه مفسد وفي الثانية نظر الى المعنى وهو ان الاجارة صنف من البيع (وهي) أي الاجارة (قسمان وارادة على عين كلاجارة العقار ودابة أو شخص معين) والتنبيه بعد العطف

٩٣ ل ج * (كتاب الاجارة) * (قوله) أي المؤجر والمستأجر المفهومان من الاجارة (قوله) المتن منافعه ظاهر صيغته ان الصيغتين قبله متنازعتان فيه وليس مراد ابل هو متعلق بالاخيرة بدليل ما يأتي قريبا (قوله) المتن سنة من ثم تعلم انه لا بد من المدة (قوله) على الاتصال هو مفهوم من القاء (قوله) المتن قبلت لانها بيع (قوله) الخ بيان لما هو المعتاد (قوله) مفسد كالا ينعقد البيع بلفظ الاجارة (قوله) فذكر المنفعة معه مفسد قال السبكي لانه يقتضي أن يكون للمنفعة منفعة (قوله) المتن قسمان وارادة على عين أي مرتبطة بها فلا بد في فهمهم ان موردها المنفعة بدليل صحة اجارة حلي الذهب بالذهب (قوله) المتن كلاجارة العقار كان العقار لا يصح السلم فيه لا يجوز اجارته في الذمة

يقوله) ان يكن غنياً أو فقيراً الى آخر الآية يعني يجوز عود الضمير متى عند ارادة التوزيع فلا ينافي قولهم عود الضمير والوصف والاخبار عن أحد المشيئين يكون مفرداً (قول) المتن ويجوز فيها الضمير فيه يرجع للاجارة من قوله واجارة العين (قوله) أي بنفس العقد كالأجل المستأجر المنفعة بنفس العقد ثم ملكه الاجرة ملك مراعى بمعنى كلما مضى جزء من الزمان استقر ملكه على ما يقابله * فرع * لو أجاز الناظر الوقت سنتين مثلاً وتجل الاجرة فلا يدفع للبطن الا قول لا بقدر ماضى من الزمان فان زاد على ذلك ضمن (قول) المتن ويشترط كون

الاجرة معلومة وسواد العراق كان ضرورة (قول) المتن بالعمارة والعلف هما مثالا للذمة والائتمان بعدهما مثالا للعين * تنبيه * ذهب مالك وأحمد الى صحة استئجار الاجير بنفسه وكسوته وتحمل على الوسط (قوله) أى لها قيمة ليس المراد مقابل المثل (قول) المتن فلا يصح استئجار سباع الخ نظيره عدم صحة بيع حبة الخنطة (قوله) ينزع في ذلك أى ويقول هي منافع تستباح بالاعارة فاستحقت بالاجارة * فرع * اجارة الشمع للايقاد فاسدة وهذه مما عمتها البلوى (قول) المتن على تسليمها كالبيع قبل الاحسن أن يقول القدرة على تسليمها * فرع * الاقطاع أقوى النوى بأن المقطع يؤجر وخالفه الشيخ الفزارى وولده وغيرهما من أهل الشام وفصل بعضهم بين اذن الامام أو المراد عادة وبين غير ذلك (قوله) ولا تنسق بماء غالب الحصول الخ لو قال المكسرى أنا أحضر ثبرا أسوق منها الماء لك أو أسوقه من مكان آخر صح قاله الرويانى وابن الرفعة * فرع * لو أجزها والماء عليها صح أيضاً وان لم يرها قبل ذلك لانه من مصالحها (قول) المتن فلا يصح استئجار قطع سن صحبة الخ ولو استأجر أجنى أمة تخدمه فوجهاً ونسبى أن يكون الاصح التحريم لانه لا ينفع عن النظر غالباً (قول) المتن

بأوكافى قوله تعالى ان يكن غنياً أو فقيراً والله أولى بهما (و) واردة (على الذمة كاستئجار دابة موصوفة وبان يلزم ذمته خياطة أو بناء) واقصر فى العقار على اجارة العين لانه لا يثبت فى الذمة (ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين) للاضافة الى المخاطب (وقيل) اجارة (ذمة) لان المقصود حصول العمل من جهة المخاطب فله تحصيله بغيره (ويشترط فى اجارة الذمة تسليم الاجرة فى المجلس) كراس مال السلم لانها سلم فى المنافع ولا يجوز فيها تأجيل الاجرة (واجارة العين لا يشترط ذلك فيها) كالثمن فى البيع (ويجوز) فى الاجرة (فها التجبيل والتأجيل ان كانت فى الذمة) بخلاف المعينة فانها لا تؤجل (واذا أطلقت تجملت وان كانت معينة ملكت فى الحال) أى بنفس العقد وفى الروضة وأصلها ان المصلحة تملك بنفس العقد أيضاً وفى الثقة تملك الاجرة بنفس العقد سواء كانت فى الذمة أو عين مال وهو أعم مما قبله (ويشترط كون الاجرة معلومة) كالثمن فى البيع (فلا تصح) اجارة الدار والادابة (بالعمارة والعلف) بسكون اللام وفتحها بضبط المصنف وهو بالفتح ما تعلف به للبهائم فى ذلك (ولا يسلم) الشاة (بالجلد ويطن) الخنطة (ببعض الدقيق) كئلته (أو بالنخالة) للصهالة بتخانة الجلد وبقدر الدقيق والنخالة (ولو استأجرها) أى امرأة (لترضع رقيقاً بعبثه فى الحال جاز على الصحيح) للعلم به والثانى قال ينبغى أن يقع عمل الاجير فى خالص ملك المستأجر ولو كانت الاجارة ببعضه بعد القطام لم تصح جزماً للجهل به اذ ذلك (وكون المنفعة متقومة) أى لها قيمة (فلا يصح استئجار سباع على كلمة لا تتعب وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها (وكذا دراهم ودنانير للترزين وكتب لصيد) أو حراسة لا يصح استئجارها لما ذكر (فى الاصح) لان التزين بالنقد لا يقصد الا نادر او النادر كالعديم فلا قيمة له والكتب لا قيمة لعنه فكذا المنفعة والثانى ينزع فى ذلك (وكون المؤجر قادراً على تسليمها) أى المنفعة حساً أو شرعاً (فلا يصح استئجار آبق ومغصوب وأعمى للعطف) أى حفظ المتاع (وأرض للزراعة لاهاء دائمة ولا يكفها المطر المعتاد) وفى الروضة كأصلها ولا تنسق بماء غالب الحصول من الجبل وان أمكن زرعها بأصابة مطر عظيم أو سبيل نادر (ويجوز ان كان لها ماء دائم) من نهر أو عين أو بئر (وكذا ان كفاه المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها فى الاصح) والثانى لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجرى الخلاف فى أرض مصر التى تروى من زيادة النيل غالباً قبل ربيها (والامتاع الشرعى) للتسليم (كالخس) المتقدم (فلا يصح استئجار قطع سن صحبة) بخلاف الوجعة (ولاحاض لخدمة مسجد) لحرمة المكث (وكذا منكوحة لرضاع أو غيره بغير اذن الزوج فى الاصح) لان أوقانها مستغرقة بحقه والثانى يصح وللزوج فسحة حفظ الحق وبأذنه يصح جزماً والكلام فى الحرمة أما الامة المزروجة فللسيد ايجارها قطعاً لانه لا يتفادى بها (ويجوز تأجيل المنفعة فى اجارة الذمة كالزمت ذمتك

وكذا منكوحة لرضاع الخ * فرع * امرأة حلية أجرت نفسها لترضع صبيها ثم أجرت نفسها مرة أخرى فالثانية باطلة خلافاً لابي حنيفة رحمه الله وعلمه ابن الصباغ بأنه لا بد من تقدير المدة فى الرضاع وأفتى بعضهم بعدم صحة استئجار العكامل للجب لان الاجارة وقعت على عينهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للجب ونظر فيه العراقي وقال يمكن أن يقال لا تنافي بينهما (قول) المتن ويجوز تأجيل المنفعة أى لان الدين يقبل التأجيل

(قول) المتأخر أي مستهلكه يريد أن هذا هو المارد والافتقار أو في السلم لا يصح أن يجعل محله أول الشهر لأنه يستدق بجميع المدة (قول) لا يجوز الخ أي خلافاً للثلاثة لأنها القياس على البيع (قوله) لا اتصال المذتين نظير ذلك بيع الثمر قبل بدو الصلاح بغير شرط القطع يصح من صاحب الشجرة دون غيره ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأوجرتا في عقدين أفقأ ابن الصلاح بعدم الصحة (٣٦٧) لأن مقتضى الصحة في اجارة مدة تلي مدة في غير الواقف اتصال المذتين وكونهما في معنى العقد

الواحد وهذا المعنى يقتضي المنع في الواقف عملاً بشرط الواقف وخالفه ابن الاستاذ نظراً الى مطابقة اللفظ للحقيقة (قول) المتن كراء العقب سميت بذلك لأن كل واحد يعقب صاحبه (قول) المتن دابة في معناها العبد وخرج الدار والثوب إذا استأجرهما للاتفاق لئلا يقطع مثلاً فإنه لا يصح والفرق أن الأولين لا يطبقان العمل دائماً ومن ثم تعلم أنه لو استأجر العبد والدابة ليقطع الامام دون الباقي صح وهو كذلك كما قاله في التكملة آخر الفصل وفي قطعة السبكي لو أجرة ليركب بعضاً ويمشي بعضاً صح أيضاً

* (فصل) * يشترط كون المنفعة معلومة عنا وقد روي وصفه فلا يصح أجرتك أحد العبدن ولا الغائبة ولا الحاضرة بغير تقدير بمدة أو محل عمل كما سبق في نعم يستثنى دخول الحمام فإنه جائز من غير تقدير (قول) المتن ثمارة أي مرة (قول) المتن سنة معينة متصلة بالعقد لأنه لا يدري قدر السكنى فبذلك المدة تصير المنفعة معلومة (قوله) والثاني الخ عليه يستحق الاجرة بأسرعهما عما وقيل الاعتبار الزمان وقيل الاعتبار العمل (قوله) المنع أي لتفاوت السور والآيات صعوبة وسهولة وعلى الأول الظاهر دخول الجمع مالم تطرد عادة باستثنائها ثم المراد ما يسمى

الحمل) لكذا (الى مكة أول شهر كذا) أي مستهلكه كالمثل المؤجل (ولا يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) كاجارة الدار السنة الآتية (فلو أجرة السنة الثانية لاستأجر الأولى قبل انقضاءها جاز في الأصح) وهذا كالمستثنى مما قبله لاتصال المذتين والثاني لا يستثنى (ويجوز كراء العقب أي الثوب في الأصح وهو أن يؤجر دابة ليركبها بعض الطريق أي والمؤجر يركبها البعض الآخر على التساوي (أو) يؤجرها (رجلين ليركب هذا أياماً أو ذا أياماً) على التناوب (وبين البعضين) أي في الصورتين (ثم تقسمان) أي المكثري والمكثري في الأولى أو المكثريان في الثانية ما لمهما من الركوب على الوجه المبين كفرسخ لهذا ثم فرسخ للآخر في الأولى ويوم لهذا ثم يوم للآخر في الثانية وهكذا الوجه الثاني المنع في الصورتين لأنها اجارة أزمان متقطعة والثالث المنع في الأولى لأنها لم يتصل زمن الاجارة فيها بخلاف الثانية والرابع المنع فهما في اجارة العين لاشتمالها على اجارة الزمان المستقبل ودفع بيان التأخر الواقع في ذلك من ضرورة القسمة فلا يضر

* (فصل) * يشترط كون المنفعة معلومة * كالبيع فماله منافع يجب بيان المراد منها (ثم ثارة تقدر) المنفعة (بزمان كدار) للسكنى (سنة وثارة) تقدر (بعمل كدابة) للركوب (الى مكة ونحوها) (ذا الثوب) والمعنى بمحل العمل كما في المحرر (فلوجههما) أي الزمان والعمل (فاستأجره لخطه) يباح النهار لم يصح في الأصح (لأن الزمان قد لا يفي بالعمل والثاني يقول ذكر الزمان للتجمل (وتقدر تعليم القرآن بمدة) كسهر قطع به الامام والغزالي وباراد غيرهما يقتضي المنع زاد في الروضة ان الأول أصح وأقوى (أو تعيين سور) أو سورة أو آيات بان يسعها المستأجر قبل العقد كما ذكره بعضهم وقيل يكفي ذكر عشر آيات مثلاً من غير تعيين سورة وقيل لا بد من تعيينها (وفي البناء بين الموضع والطول والعرض والسمك) بفتح السين أي الارتفاع (وما يفي به) من طين ولبن أو آجر (ان قدر بالعمل) فان قدر بالزمان لم ينجح الى بيان ما ذكر (وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة) من الثلاثة لأن ضررها للاحق للأرض مختلف (ويكفي تعيين للزراعة عن ذكر ما يزرع) فان قال أجرته للزراعة فنصح (في الأصح) ويزرع ماشاء والثاني لا تصح لأن ضرر الزرع مختلف ودفع بان اختلافه يسير ولو قال للنساء أو للغراس ولم يذ كر ما يذ كر أو يغرس صح في الأصح أيضاً (ولو قال لتسقيها ماشئت صح) ويصنع ماشاء (وكذا لو قال ان شئت فازرع وان شئت فاغرس) فانه يصح (في الأصح) ويختار المستأجر بينهما والثاني لا يصح للابهام وفي الأولى وجه أنها لا تصح (ويشترط في اجارة دابة ركوب) اجارة عين أو ذقة (معرفة الراكب بمشاهدته أو وصف تام) له في ذلك (وقيل لا يكفي الوصف) فيه لأن العرض يتعلق بشغل الراكب وحفته بالخفامة والتخافة وكثرة الحركات وقلتها والوصف لا يفي بذلك وجوابه المنع (وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل) بفتح الميم الأولى

قرأنا ذلواً يريد الجميع بطلانه جمع بين العمل والمدة (قوله) وقيل لا بد من تعيينها الضمير فيه يرجع للسورة من قوله من غير تعيين سورة (قول) المتن وفي البناء يبيح الخ أي اذا استأجر شخصاً للبناء (قوله) الى بيان ما ذكر قال في شرح المنهج الاصفة البناء (قوله) أو وصف تام * فرع * لو استأجر لارضاع صبي لم يكف وصفه عن رؤيته كما سبق (قوله) لأن الغرض الخ قال الزركشي ولأنه قياس على البيع (قول) المتن وكذا الحكم فيما يركب عليه الخ ولا بد من بيان ما يغرس فيه وما يظلل به عليه واداته ترض لما يظلل به فلا بد من بيان صفته ان لم تكن له عادة

لا يمكن لأحد من الوزن وكذلك المعاليق الآتية (قوله) على ما يشاء بحيث الزركشي اشتراط الوصف نظر الحظ
 المذكري (قول) الذي تعين الدابة اعترض بأنه ان أريد بالتعيين مقابل الموصوف في الذمة فهي لاتصح الا كذلك والشئ لا يكون شرطاً في نفسه
 وان أريد بالتعيين مقابل الأسماء فذلك معلوم من أول الفصل (قول) المتن (٣٦٨) الخلاف قال السبكي بل هذا أولى بالبطلان

لان المنافع التي بين العقد والرؤية تفوت
 (قول) المتن كل يوم الخ قال الامام لو
 استأجر دابة ليركبها الى بلد ويعود راكباً
 فلا يسوغ له ان يقيم في البلد أكثر من
 المعهود فان مكث احتياطاً للخوف على
 الدابة كان في ذلك الزمن كالمودع حتى
 لا تحسب عليه تلك المدة فينزل عليها أي
 كالقعدا القالب (قول) المتن بكيل أو
 وزن كذا يصح ان يقدره بالطرف
 كالغرائر المعروفة (قوله) وان يعرف
 جنسه أي سواء حضر أو غاب (قول)
 المتن لاجنس الدابة الخ قال الرافعي رحمه
 الله ولم ينظروا هنا الى سرعة سيرها وبطئها
 ويخلفها عن القافلة وقوتها وضعفها ولو
 نظروا اليه لم يكن بعيداً
 (قوله) لا يصح اجارة مسلم لجهاد
 ولو رقيقاً قال الزركشي وان كان قضية
 التعليل الجواز فيه وما علم انه قد ورد
 للغازي أجره وللجاعل أجره وأجر الغازي
 وحمل على الاغاة (قوله) كالصلاة
 قال الغزالي يصح الاستئجار على الامامة
 وله الاجر في مقابلة اتعاب نفسه بالحضور
 الى موضع معين والقيام بها في وقت معين
 (قوله) الا الحج يريد به الاستثناء ما يقبل
 النية ومنه ذبح الفحاييا والهدى
 وركعتا الطواف وتفرقة النذور (قول)
 المتن وتصح لتجهيز ميت الخ وان تعين لانه
 غير مقصود به فعله وأصله مرتبط بعمل
 معين وهو التركة وكذا التعليم أصله
 واجب على كل أحد وجوب عين وان كان
 نشر القرآن فرض كفاية (قول) المتن

وكسر الثانية ذكره الجوهرى (وغيره) كواملة (ان كان له) وفي المحرر معه أي وذكر في الاجارة
 فانه يشترط فيها معرفته بمشاهدته أو وصفه التام ولو لم يكن مع الراكب ما يركب عليه فلا حاجة الى
 ذكره وركبه المؤجر على ما يشاء من زاملة أو غيرها (ولو شرط) في الاجارة (حمل المعاليق) كالسفرة
 والاداة للماء والقدر ونحوها (مطلقاً) أي من غير مشاهدة ولا وصف (فسد العقه في الاصح)
 لاختلاف الناس في مقاديرها واثنان يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد نقله الشافعي رضي الله
 عنه عن بعض الناس عقب نصه على الأول فقال بعض الاصحاب انه غني نفسه وجعل في المسألة قولين
 وقطع بعضهم بالأول وانه غني غيره أي وهو أبو خيفة ومالك (وان لم يشترطه) أي حمل المعاليق
 (لم يستحق) لاختلاف الناس فيه وقيل يستحق المعتاد (ويشترط في اجارة العين) للركوب ليحقق
 (تعين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والراجح عدم صحته فيكون الراجح اشتراط
 الروية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس) للدابة كالابل والخيول (والنوع)
 لها كالخاني أو العرب (والذكورة أو الانوثة) فالأشئ أسهل سيراً والذكور أقوى (ويشترط فيهما
 أي في اجارة العين والذمة) بيان قدر السير كل يوم الا أن يكون بالطريق منازل مضبوطة فينزل
 قدر السير (عليها) ان لم يكن (ويجب في الايجار للعمول) اجارة عين أو ذمة (ان يعرف المحمول
 فان حضر رآه وان تختمه يده ان كان في ظرف) تخميناً لوزنه (وان غاب قدر بكيل) في المكيل (أو وزن)
 في الموزون والتقدير بالوزن في كل شئ أولى وأحصر (و) ان يعرف (جنسه) أي المحمول
 لاختلاف تأثيره في الدابة كما في الحديد والقطن فانه يتأقل بالرجح نعم لو قال أجرتكها اتحمل عليها
 مائة رطل مما شئت صح في الاصح ويكون رضامنه بأضر الاجناس ولو قال عشرة أفقره مما شئت فالفهوم
 من كلام أبي الفرج السرخسي انه لا يغني عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء
 في الكيل قال الرافعي لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بأنقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر
 الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء
 في الوزن يسير بخلاف الكيل وأمن ثقل الملح من ثقل الذرة انتهى (لاجنس الدابة وصفها) أي
 لا يجب ان يعرفها (ان كانت اجارة ذمة) بخلاف ما تقدم فيها في الركوب لان المقصود هنا تحصيل
 المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض بحال حامله (الا أن يكون المحمول زجاجاً ونحوه)
 كالحرف فلا بد من معرفة حال الدابة في ذلك صيانة له أما اجارة العين للعمول فيشترط فيها تعين الدابة
 ورؤيتها كما تقدم في اجارة العين للركوب

* (فصل) لا تصح اجارة مسلم لجهاد * لوجوبه عليه عند حضور اصف بخلاف الذي قد صرح اجارته
 للامام وسيأتي ان في كتاب السير (ولا عبادة) أي لا تصح اجارة لعبادة (تجب لها نية) كالصلاة
 لان القصدها امتحان المكلف بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم الاجير مقامه في ذلك (الا الحج) فانه
 يجوز عن الميت والعاجز لما تقدم في باب (وتفرقة زكاة) فانها تجوز فيها الاستئابة لحصول المقصود بها
 ومثلها تفرقة الكفارة (وتصح) الاجارة (لتجهيز ميت ودفنه وتعليم القرآن) وان كان منها مرض

وتعليم القرآن وان تعين قاله الزركشي خرج بتدريس العلم فان كان عاماً امتنع أو مسائل مخصوصة لاشخاص معينين جاز لا نضباطه كفاية
 * فرع * قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل المنطق من المدارس * فرع * يجوز الاستئجار على الاصطيا ونحوه من المباحات وأفتى
 ابن الصلاح بجهة استئجار رجل يحبس مكانه في الحبس وفيه نظره لا عقوبة

(قوله) ويجب تعيين الرضيع أي فلا يصح فيه الوصف (قوله) دون عكسه أي الملتصق بالعين مقصود بما لا يجازى (قوله) اللبن ودفعه من في الحضانة الكبرى وأما الصغير فقد حل في الرضاع قطعا (قوله) اللبن والحضانة أي السابقة في كلامه وهي الكبرى (قوله) اللبن ودفعه من بالفتح وأما بالضم ففيه وجهان أحدهما أنه على الأب والثاني اتباع العادة (قوله) ويتبع الح أي بالنفقة أصل واللبن تابع والمراد بالنفقة هي الأقسام للتدبير ووضع الصغير في الحجر وعصره له عند الحاجة وتسمى هذه الحضانة الحضانة الصغرى فلا يشكك هذا بما سلف لأن تلك حضانة كبرى (قوله) اللبن فالذهب الخ (٣٦٩) الذي في الشرح والروضة أنان قلنا المعقود عليه اللبن والحضانة تابعة انفساخ العقد بالكتابة أو بالعكس فلا ويخير أو هما وهو الأصح انفسخ في

كفاية لأنه لم يتعين على الجبر وهو عبادة لا تجب لهانية وذكرنا التعليم من حيث أنه عبادة مع ذكره السابق من حيث التقدير لا تكرار فيه وان استلزم ذكره السابق صحة الاستتجار له (و) نص (الحضانة) وارضاع معا ولا أحدهما فقط) وتقدر بالمدة ويجب تعيين الرضيع لا يختلف الغرض باختلاف حاله وتعيين موضع الارضاع من بيت المستأجر أو بيت المرضعة لا يختلف الغرض في ذلك فهو في بيتها أسهل عليها وبيتها أشد وثوقا به (والاصح أنه لا يستتبع أحدهما الآخر) في الاجارة لافراد كل منهما بالعقد والثاني يستتبع لتلازمهما عادة والثالث يستتبع الارضاع الحضانة دون عكسه وفي المطلب حكاية عكسه (والحضانة تحفظ صبي) أي جنسه الصادق بالذكر والانثى (وتعهد بغسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد ونحوها) مما يحتاج اليه والارضاع أن تلهه بعد وضعه في حجرها مثلا للتدبير وتعصره عند الحاجة ويتبع هذه المنفعة في الاستحقاق بالاجارة اللبن المرضع به وقبل الاصل اللبن وفعل المرضعة تابع (ولو استأجر لهما) أي للحضانة والارضاع (فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة) لأن كلامهما مقصود وقيل يفسخ فلهما لأن الحضانة تابعة وقيل لا يفسخ في واحد منهما وللمستأجر الخيار لأن انقطاع اللبن عيب وعلى الأول يسقط قسط الارضاع من الاجارة وبقاء الحضانة مبني على الراجح من خلاف تفريق الصفة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف أو جها (والاصح أنه لا يجب جبر وخطب وكل على وراق) أي ناسخ (وخياط وكحال في استتجارهم للنسخ والخياطة والكحل والثاني يجب ماذ كر الحاجة الفعل اليه ككال اللبن في الارضاع ودفعه بأن دخول اللبن للضرورة والثالث ذكره بقوله (قلت صحح الراجح في الشرح الرجوع فيه الى العادة) قال (فان اضطربت وجب البيان والا) أي وان لم يتبين (فيطل الاجارة والله أعلم) وعبر في هذا بالاشبه وفي الاولى في المحرر المشهور وحكي في الشرح الخلاف طرقا

* (فصل يجب) على المكري (تسليم مفتاح الدار الى المكري) ليتمكن من الاتقاء بها (وعمارتها على المؤجر) كبناء وتطيين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر وغلق بعصر فتحه (فان بادر وأصلحها) فلا خيار (والا فللمكري الخيار) لتضرره بنقص المنفعة (وكسح التلج عن السطح على المؤجر) لانه كعمارة الدار (وتظيف عرصة الدار عن تلج وكاسة على المكري) أما الكاسة فلحصولها بفعله اذ سورها بما يسقط من القشور والطعام ونحوه وأما التلج فقال في الروضة ليس المراد انه يلزم المستأجر نقله بل المراد انه لا يلزم المؤجر وكذا التراب المتجمع بهبوب الرياح لا يلزم واحدا منهما انتهى (وان أجردا بتركوب فعلى المؤجر كاف وبرذعة) بفتح الباء والذال المعجمة والا كاف بكسر الهمزة

الارضاع وفي الحضانة قولنا تقرق الصفة فينشد تعبير المصنف بالذهب صحيح بالنسبة للحضانة لأن هذا من صور تقرق الصفة في الدوام وفيه طريقان أحدهما قولنا تقرق الصفة في الاستدعاء والثانية القطع بالتفريق واذا تأملت كلام الشارح وجدته أشار الى هذا فرع * لو أَرْضَعْتَهُ جاريته قال ابن كجب ان شرط ارضاعها بنفسها لم تستحق واذا أطلق استحققت (قوله) وبقاء الحضانة معطوف على قوله يسقط (قوله) اللبن لا يجب أي لأنها أعيان واغتفر اللبن للضرورة ومثل هذا الصباغ * فائدة * الخبر من الخبر بالضم وهو التأشير لانه يؤثر في الورق وقيل من التخيير وهو التحسين (قوله) اللبن وجب البيان ظاهره انه لو بين شرطه على المؤجر جاز وخزم في الشامل والمجر بالفساد قال في الكافي ولعله جواب على أحد القولين في الجمع بين البيع والاجارة والذي في فتاوى القفال ان شرط على أحدهما جاز وان أطلق بطل * (فصل يجب الخ) * (قوله) اللبن فان بادر الخ اقتضى هذا انه لا يجبر على العمارة وهو كذلك فقوله وعمارتها على المؤجر أي ان أراد دوام الاجارة أو المراد من ذلك انها ليست على المستأجر نعم الوقت ومال

٩٣ ل الج المحجور عليه يجب عمارتها (قوله) اللبن أما الكاسة الخ اعلم ان المدة اذا انقضت وجب على المستأجر تنظيف المكان من الكاسة قال السبكي ولا يجب تزيين البالوعة والحش أي السنداس قال السبكي أيضا ولا يجوز ربط الدواب في الدور المستأجرة للسكنى (قوله) اللبن وان أجردا ب أي اجارة عين أو ذممة (قوله) اللبن فعلى المؤجر الخ وذلك لأن التحسين واجب عليه وهو لا يحصل بدون ذلك سواء في ذلك اجارة العين والذمة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك ان كان الموجب لهذه الامور العرف فذلك والا فاللفظ فأصرعها فينبغي تخصيصه بما اذا طرد العرف فان اضطرب وجب البيان والافسد العقد

(قوله) وظرف المحمول قال السبكي مؤنة الدليل والبذرة أي الخمارة وحفظ المتاع في المنزل كالطرق قال ولا يمنع الراكب من التوم عليها في قبة وينبغي في غير ذلك (قوله) فليس عليه الح بيان للراد بالخلية هنا (٣٧٠) (قول) المتن وتنسخ أي في المستقبل

(قول) المتن يعيها أي القديم والحادث ووجهه في الحادث أنه قديم بالنسبة للمنافع الآتية لأنها لم تقبض بعد * فرع * لو لم يعلم بالعيب حتى انقضت المدة فات الخيار وله الأرض ثم الخيار على التراخي لأنه يتجدد بمرور الاوقات لحديث النقص بما قال الزركشي وغلط جماعة فقالوا هو على الفور كالرد بالعيب (قول) المتن والطعام المحمول ليؤكل الخ فينبغي جريان الخلاف في المتاع الذي جرت العادة ببيعته في الطريق قال الزركشي وأما الماء فالظاهر أنه يسد قطعا

* (فصل يصح الخ) * (قول) المتن يتق فيها الخ أي يغلب على الظن بقاء العين اليها قال الزركشي ومحل الخلاف عند عدم الحاجة فبها يجوز مطلقا قطعا ثم ما ذكر في غاية المدة وأما في أقلها فإن كان ثلثها أجرة جاز والأقل في الزرع ونحوه يكون عمكا في المدة * فرع * أجرة أراضي بيت المال لا يكفي فيها أن يقول كل شهر بكذا بخلاف سواد العراق فإن الذي صدر من عمر رضي الله عنه مستثنى للصحة وكذا استجبال الامام للأذان من بيت المال بكذا وهل للؤذن الانتفاع بعد القبول أو لا محمل نظر (قوله) لأن دفع الحاجة أي لأن أنواع المنفعة تأتي فيها (قول) المتن ثلاثين أي تقريرا (قول) المتن وللكثري استيفاء المنفعة ولو عينا كالماء والخبر (قول) المتن ولا يسكن حذوا الخ أي ولو قال له وتسكن من شئت فيما يظهر لكن خالف

تحت البرذعة وقيل فوقها (وخرام وثفر) بالثلثة (وبرة) بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر الخاء أي زمام يجعل في الحلقة لأنه لا يتمكن من الركوب بدونها (وعلى المكثري محمل ومظلة) بكسر الميم أي ما يظل به على المحمل (ووطاء وغطاء) بكسر أولهما والوطاء ما يفرش في المحمل ليحس عليه (وتوابعا) كالحبل الذي يشده المحمل على الجمل أو أحد الحمليين إلى الآخر (والاصح في السرج) للفرس (اتباع العرف) أي في موضع الاجارة والثاني على المؤجر كالأكل والثالث ليس عليه لاضطراب العرف فيه (وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة) لأنه التزم النقل فعليه تهتة أسبابه (وعلى المكثري في اجارة العين) اذ ليس على المؤجر فيها التسليم الدابة كما يأتي (وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة لعهدها واعانة الراكب في ركوبه ووزوله بحسب الحاجة) فينبغي البعير للمرأة والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب البغل والحمار من تسهيل عليه الركوب (ورفع الجمل وحطه وشده المحمل وحله) وشده أحد الحمليين إلى الآخر وهما بعد على الأرض في وجه صحبه في الروضة والثاني هو على المكثري لأنه اصلح ملكه (وليس عليه) أي المؤجر (في اجارة العين الا التخلية بين المكثري والدابة) فليس عليه اعانة في ركوب ولا حمل (وتنسخ اجارة العين تلف الدابة) لفوات محل المنفعة (ويثبت الخيار بعينها) كان يثمر في الشيء أو تعرج فتختلف عن القافلة (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة (بل يلزمه الابدال) ولا تنسخ تلفها (والطعام المحمول ليؤكل بدل اذا أكل في الاطهر) والثاني لا يبدل ويشترى المكثري في كل منزلة قدر الحاجة ولو أكل بعضه أبدل في الرابع والخلاف في الروضة كأصلها في الكل وجهان وفي البعض قولان ويقال وجهان ومحل اذا كان يجود الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذي هو فيه أما ما لم يجده أو وجدته بأعلى منه الابدال قطعا

* (فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا) * فيؤجر العبد والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والأرض مائة سنة وأكثر (وفي قول لا تراد على سنة) لأن دفع الحاجة إلى الاجارة بها (وفي قول) على (ثلاثين) سنة لأنها نصف العمر الغالب (وللكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا يسكن حذوا وقصارا) لزيادة الضرر بدقهما (وما يستوفي منه كدار ودابة معينة لا يبدل) أي لا يجوز ابداله لأنه معقود عليه (وما يستوفي به كنبوب وصبي عين) أي المذكور (للخياطة والأرتضاع يجوز ابداله في الاصح) لأنه طريق للاستيفاء كالأكل لا معقود عليه والثاني المنع كالمستوفي منه (وبد المكثري على الدابة والثوب) مثلا (بدأ مائة مدة الاجارة وكذا بعد ها في الاصح) تبعا لها فيكون كالمودع والثاني يضمن كالمستعير فيضمن ما يتلف على هذا دون الاول وفي ضمان ما يتلف من المنافع وجهان أحدهما المنع أخذ من الاصح السابق (ولو ربط دابة أكثرها الجمل أو ركوب ولم ينتفع بها) قتلت (لم يضمن الا اذا اهدم عليها اصطبل في وقت) للانتفاع (لوانفع) بها فيه (لم يصح الهدم) فانه يضمن لأن التلصحا من ربطها وقت الانتفاع بها كبعض النهار دون خج الليل في الشتاء (ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد كتب استؤجر عليها أو صبغه لم يضمن ان لم ينفرد باليد بان فقد المستأجر معه) حتى يعمل

في ذلك الجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم * فرع * له الاعتياص عن منفعة العين دون المنفعة التي في الذمة أو أحضر لأنها سلمت في المنافع والسلم لا يجوز الاعتياص عنه فلو قبض العين فله الاعتياص (قول) المتن ودابة معينة لم يقبل معين لان الدار لا تكون الامعينة (قول) المتن في الاصح قال الشيخان هذا الخلاف جار في الانفساح بالتلف لكن اصح لنور في الخلع الانفساخ

(أقول) المتضمن أي شيء كان
 يدان في يد أمته فالقرار عليه أن لهم
 دون ما إذا جهل وان كانت يد ضمان
 كالمستعير فالقرار عليه مطلقا (قوله)
 أي يصير ضمانا ولو تلفت بغير هذا
 السبب (قول) المتن أقفزة جمع قفيز
 والقفيز بكال معروف يسع اثني عشر صاعا
 (قول) المتن فحمل مائة وعشرة الخ أشار
 بالعشرة إلى اشتراط أن تكون الزيادة
 أكثر مما لا يقع التفاوت به بين الكيلين
 * فرع * لو أكرى يتنازع فيه مائة
 أردب فوضع فيه أكثر منها فإن كان أرضا
 فلا شيء عليه لعدم الضرر وإن كان غرفة
 فطريقان أحدهما تخيير المؤجر بين
 المسمى وأجرة المثل للزيادة وبين أجرة
 المثل والثانية قولان أحدهما المسمى
 وأجرة المثل والثاني أجرة المثل لكل
 انتهى (قول) المتن وإن بلغته بذلك
 أو غيره (قول) المتن ضمن قسط
 الزيادة أي فهو ضمان جنائية لا ضمان
 بدفلا بد أن يكون التلف بذلك فقيس
 المنهاج أولا بقوله بذلك نافع في هذه
 الصورة (قوله) ولم يقل له المستأجر
 الخ بخلاف ما لو قال له أحمل هذه الزيادة
 فهو مستعير (قول) المتن وحمل خرج
 ما حمل المستأجر فانه ضمن علم أو جهل
 (قوله) والقول الثاني اعلم أن هذه
 طريقة حاكبة للقوانين المذكورة
 والطريق الثاني أقوال ثالثا الخالف
 والطريق الثالث القطع بالتحالف
 ورجحه القفال والشج أبو حامد وأتباعه
 كسليم والبندنجي والحاملي وأبي
 اسحاق والطبري والباردي والجرجاني
 أحضر الخياط

(أو أحضر منزله) ليعمل لأن المال غير مسلم اليه في الحقيقة وإنما استعان المال بثبته في شغله كما يستعين
 بالوكيل (وكذا ان انفرد) باليد لا يضمن (في أظهر الأقوال) والثاني يضمن كالمستأجر لأنه أخذ
 لمنفعة نفسه ودفع بانه أخذ لمنفعة المستأجر أيضا فلا يضمن كعامل القراض (والثالث يضمن)
 الاجير (المشترك) وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من أجر نفسه مدة معينة لعمل
 لأن منافعه مختصة بالمستأجر في المدة فبده كيد الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحتريز بقوله
 بلا تعد عما إذا تعدى فانه يضمن مطلقا قطعا (ولو دفع ثوبا إلى قصار لبصره أو خياط لخطئه
 ففعل) أي قصره أو غاطه (ولم يذكر أجرة فلا أجرة له لعدم التزامها) (وقيل له) الأجرة لاستهلاك
 المدافع عمله وقيل إن كان معروفا بذلك العمل (بالأجرة) (قوله) الأجرة (والأقلا) أجرة له (وقد
 يستحسن) هذا العمل فيه بالعادة والمراد فيه أجرة المثل كما أفصح بها في الروضة في الثاني (ولو تعدى
 المستأجر بأن ضرب الدابة أو كبحها) بالوحدة والمهمة أي تخعبها بالبحام (فوق العادة) هو
 راجع إلى الاثنين (أو أكرها أقل منه أو أسكن حدا أو قصارا) ذق (ضمن العين) أي
 صار ضمانا لها أما الضرب المعتاد ونحوه إذا أفضى إلى تلف فلا يوجب ضمانا (وكذا لو أكرى)
 دابة (لحمل مائة رطل) حنطة فحمل مائة شعيرا أو عكس) أي يصير ضمانا لها لأن الشعير أخف فا
 أخذه من ظهرها أكثر والحنطة أثقل فيجتمع ثقلها في الموضع الواحد (أو عشرة أقفزة شعير فحمل
 عشرة حنطة) أي يصير ضمانا للدابة لأن زيادة ثقل الحنطة (دون عكسه) لحقة الشعير مع استوائهما
 في الحجم (ولو أكرى) دابة (لمائة فحمل مائة وعشرة لزمه أجرة المثل للزيادة وإن تلفت بذلك
 ضمانا لم يكن صاحبها معهما) لأنه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فإن كان) صاحبها معهما (ضمن
 قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة) لأن التلف بمضمون وغيره فتوزع القيمة بالقسط أو بالسوية الأول
 أقرب في المحرر والشرح وأظهر في الروضة (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فحملها جاهلا)
 بالزيادة بأن قال له هي مائة كاذبا فتلفت الدابة بها (ضمن المكتري على المذهب) كالحملها بنفسه
 وفيما يضمنه القولان والطريق الثاني في ضمانه قولان تعارض الغرور والمباشرة قال الرافعي وسواء
 ثبت الخلاف أم لا فالظاهر وجوب الضمان وإن حملها عالما بالزيادة ولم يقل له المستأجر شيئا فحكمه
 كما ذكره في قوله (ولو وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا أجرة للزيادة) لعدم الأدق في ثقلها (ولا
 ضمان إن تلفت) بذلك الدابة سواء غلط المؤجر أم لا وسواء جهل المستأجر الزيادة أم علمها وسكت
 (ولو أعطاه ثوبا لخطئه) بعد قطعه (نخاطه قباء وقال أمرتني بقطعه قباء فقال) المالك (بل
 قيصا) فالأظهر تصديق المالك بيمينه) لأنه المصدق في أصل الأذن فكذا في صفته فيحلف أنه ما أذن له
 في قطعه قباء (ولا أجرة عليه) إذا حلف (وعلى الخياط إرش النقص) للثوب وهو ما بين قيمته
 صحيحا ومقطوعا أو ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قباء عوجها ونوعا على الثاني إن لم ينقص القباء فلا
 شيء عليه ورجح بعضهم الأول والقول الثاني تصديق الخياط بيمينه لأن المالك يدعي عليه الغرم والاصل
 عدمه فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قيصا وأنه أذن له في قطعه قباء قاله في الشامل وفي الروضة عن الشيخ
 أن حامدا لا تقصر على الشق الثاني فادأ حلف فلا إرش عليه ولا أجرة له بيمينه وقيل له المسمى وقيل
 أجرة المثل وعلى الأول أي انتهاء الأجرة له أن يدعيها على المالك ويحلفه فإن نكل ففي تجديد اليمين

والناتئ وغيرهم وهو قضية القواعد لا نهما لو اختلفا كذلك والله توب صحيح تحالف كذا ينبغي والتوب مقطوع * تمة * أحضر الخياط
 التوب فقال ربهما ليست هذه ثوبي فالقول قول الخياط

١
(فصل لا تنسخ اجارة بعدر) * قال السبكي ولا يثبت به فسخ خلافا للحنفية (قول) المتن بعدر أي كالأمنع بغير عذر لا تنسخ بعدر في غير
المعقود عليه كالبيع * فرع * أجر الشريك حصته وقلنا لا يجبر الشريك على المهايأة قال القفال فلم يستأجر القسح (قول) المتن كتعذر
وقود الخ * فائدة * أطلق الرافعي ثبوت الفسخ باقلا من المستأجر بالاجرة قبل انقضاء المدة وسلطه ابن الصلاح اذا كانت الاجرة حالة قال فان
كانت تستحق كل شهر فلا يتصور لاه قبل انقضاء الشهر لم يستحق الاجرة وبعده (٣٧٢) مضت المنفعة أقول كان مرادهم

عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد وهذه قضية مستأنفة وقال فيما قدمه عن
الشيخ أبي حامد انه أصح ان لم تثبت الاجرة لان هذا القدر كاف في نفي القرم وان أبتناها بقول
صاحب الشامل هو الصواب

(فصل لا تنسخ اجارة) * ولا تنسخ (بعدر) في غير المعقود عليه للمستأجر أو المؤجر الأول (كتعذر
وقود حمام) على مستأجره (وسفر) عرض لمستأجر دار مثلا (ومرض مستأجر دابة لسفر)
عليها والثاني كمرض مؤجر دابة تعجز به عن الخروج معها وتأهل من أكرى داره أو حضور أهله
المسافرين (ولو استأجر أرضا لزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة) من شدة حر أو برد أو سيل
أو كثرة مطر أو جراد ونحوها (فليس له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة) لان الجائحة لم تؤثر في منفعة
الارض (وتنسخ) الاجارة (بموت الدابة والاجير المعينين في) الزمان (المستقبل) لفوات
محل المنفعة فيه (الماضي) اذا كان مثله أجرة (في الاظهر) لاستقراره بالقبض (فيستقر
قسطه من المسمى) أي باعتبار أجرة المثل فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا
أجرة النصف الباقى وجب من المسمى ثلثا وان كان بالعكس قلته والقول الثاني تنسخ في الماضي
مساواة بين الزمانين ويسقط المسمى وتجب أجرة المثل لما مضى واذا لم يكن مثله أجرة تنسخ فيه قطعا
واحترز بالمعنيين عما في الذمة فانهما اذا أحضر أو ماتا في خلال المدة وجب ابداهما (ولا تنسخ)
الاجارة (بموت العاقدين) أو أحدهما بل تبقى الى انقضاء المدة ويخلف المستأجر وراثته في استيفاء
المنفعة (و) لا تنسخ بموت (متولى الوقف) الذي أجره الا في صورة ذكرها في قوله (ولو أجر البطن
الأول) أي من الموقوف عليهم الوقف (مدة ومات قبل تمامها) وكل بطن له النظر مدة استحقاقه
(أو اولى صبيامدة لا يبلغ فيها بالسق فبلغ) فيها (بالاحتلام فالأصح انفساخها في الوقف لا العصى) لان
الوقف انتقل استحقاقه بموت المؤجر لغيره والعصى بنى الولي تصرفه فيه على المصلحة فلم يزل الثاني
في الوقف لا تنسخ كالمالك وفي العصى تنسخ لبي عدم الولاية فيما بعد البلوغ ولو كانت المدة يبلغ فيها
بالسق بطلت الاجارة فيما بعد البلوغ به وفيما قبله فلا تقرىق الصفقة واستبعد الصيدلاني والامام
وطائفة تعبير الجمهور في الوقف بالانفساخ وعدمه لانه يشعر بسبق الانعقاد وجعلوا الخلاف في اناهل
تبيين البطلان لانا نسينا انه تصرف في غير ملكه (و) الاصح (انها تنسخ باهدام الدار) المؤجرة
لزوال الاسم بقوات السكى (لا انقطاع ماء ارض استؤجرت لزراعة) لبقاء الاسم وامكان الزرع
بسوق الماء اليها (بل يثبت الخيار) ان لم يسبق المؤجر الماء اليها من موضع آخر والانفساخ في الاولى
وثبوت الخيار في الثانية هو المنصوص عليه فيها ومنهم من نقل وخرج وجعل في المستثنى قولين وجه
الانفساخ في الثانية فوات الزرع ووجه عدم الانفساخ في الاولى امكان الانتفاع فيها من وجه آخر

المعقود عليه (قوله) لفوات محل
المنفعة فيه كتلف المبيع قبل القبض
(قول) المتن في الاظهر قال الزركشي
الراجح هنا طريقة القطع كما لو تلف
أحد العبدین قبل القبض (قوله)
وأجرة مثله الخ أي فليقسط باعتبار قيمة
المدة وهي الاجرة لا باعتبار المدة نفسها
لانها قد تتفاوت * فرع * الاعتبار بتقويم
المنفعة حالة العقد لا بما بعده (قوله)
ولا تنسخ بموت العاقدين خلافا لابي
حنيفة (قول) المتن متولى الوقف لو كان
المتولى من الموقوف عليهم انفسخت بموته
لان نظره لنفسه ليس كنظره لكلهم
قاله الماوردي والجرجاني والامام أقول
كيف يجتمع مع قوله ان البطن الاول
اذا شرط له النظر مطلقا فأجره ثمرات
لا تنسخ الاجارة بموته والعجب أن الزركشي
ساق هذا عقب سوق الاول ولم ينبه
عليه ولكن النسخة فيها سقم (قول) المتن
فالأصح لو كان ايجاره بدون أجرة المثل
فالظاهر كما قال ابن الرفعة الانفساخ قطعا
(قول) المتن بل يثبت الخيار على
التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله
الزركشي أقول وكذا ينبغي أن يقال

في خيار المسئلة الآتية * تنبيه * لو أجاز في مسألة الارض المذكورة بعدمضى مدة ثلثها أجرة لزمه جميع المسمى ولو فسخ (وغصب)
فهل يلزمه شيء لمدة الانقطاع الماضية هو محل نظري يجوز أن يقال لا يلزمه شيء كتنظيره من الباقي والغصب ويجوز أن يفرق بوجودها في يده الآن
يقال لا أثر له مع تعذر الانتفاع أي اذا انحصرت الرعاة



في ثوب اللبس ثلاثة أيام فضع ثم وجهه فليس له لبس وعليه الاجرة ان كان غصب أو ضاع
في ثوب الخياط اى اذ لم يكن ذلك بتفريط من المستأجر كما قاله الماوردي والطاهر ان هذه مقالة للماوردي
لا يقول عليها من غيبب المستأجر العين المؤجرة يثبت الخيار * تنبيه * هذا اذا لم تقض المدة ولا تقتضخ الاحارة ولا خيار للمستأجر
كما قاله الزركشى فغلا عن الشجين قال ولا فرق بين أن تغصب من يد المالك أو يد المستأجر خلافا لابن الرفعة (قول) المتن وان يتدفع سواء كان
ذلك بعذر أم لا قال في الحاوى الا اذا كان ذلك العذر قائما بالداية كرضها أقول فيه نظرفان هذا مثبت لخيار لا مسقط للاجرة وبالجملة
هذا الكلام قضيته أنه لو ترك الفسخ (٣٧٣) حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن يقال بجمله في انقطاع ماء الارض في المسألة السابقة

أى عند انحصار المنفعة في الزراعة
وكما مشكل والذي يخطر بذهني أن
كلام الماوردي هذا وجه في المذهب
والفتوى على خلافه فان مرض الدابة
كعرجها بخلاف الآبق والغصوب خللوا
اليد منها ثم رأيت السبكي في قطعه حاول
أن يكون ذلك وجهها مرجوحا (قول)
المتن وقبضها مثله العرض عليه (قول)
المتن وسواء فيه اجرة العين الخ قطع في
التنبيه بأن الاجرة فيها لا تستقر بالا عمل
(قول) المتن ويستقر الخ أى كما في
البيع بخلاف المهر لا يجب في النكاح
الفساد الا بالوطء لان البضع لا يدخل
تحت اليد نعم يراد على المهاج ان عوض
العين تستقر به الاجرة في الصحة دون
الفساد ولو كان المؤجر عقار لم يكف
في الباسدة الخلية * فرع * يجب فيها
لوعقد غير الامام لاهل الذمة وسكتوا
حتى مضت المدة المسمى دون اجرة المثل
* فرع * لو أكرى صبي بالغاً وعمل فلا شيء
له (قوله) المنفعة الخ ولومضي بعضها
انفسخ فيه وفي الباقي الخلاف في نواف
المبيع قبل القبض فان قلنا ينفسخ
فلمستأجر الخيار ولا يبدل زمان بزمان
(قول) المتن ولم يسلمها الخ لو غصب

(وغصب الدابة وابق العبد يثبت الخيار) في اجارة العين فان باذر المؤجر واترزع من الغاصب قبل مضى
مدة ثلثها اجرة سقط خيار المستأجر وفي اجارة الذمة لا خيار وعلى المؤجر الابدال (ولو أكرى جالا
وهرب وتركها عند المكترى راجع القاضى ليمومها من مال الجمل فان لم يجده مالا اقتضى عليه)
القاضى (فان وثق بالمكترى دفعه اليه) لنفقة عليها (والاجعله عند ثقة) لذلك (وله أن يبيع منها
قدر النفقة) عليها قال في الروضة كأصلها اذا لم يجده مالا آخر ولا يخرج على الخلاف في بيع المستأجر
لانه محل ضرورة انتهى (ولو أذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) والثاني المنع
ويجعل متبرعا وعلى الاول القول قوله في قدر ما أنفق قال في الروضة عن الاصحاب اذا ادعى نفقة مثله
في العادة انتهى ويدخل في النفقة عليها نفقة من يتعهدا وتصدق العبارة بالاجرة الذمة واجارة العين
* تنبيه * لو هرب المؤجرها فان كانت الاجارة في الذمة اكترى الحاكم عليه من ماله فان لم يجده مالا
اقتضى عليه واكترى فان تعذر الاكتراء عليه فله مستأجر الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ
كما اذا نبت الدابة (ومتى قبض المكترى الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت
الاجرة) عليه (وان لم ينتفع) لتلف المنفعة تحت يده (وكذا لو اكترى دابة لركوب الى موضع) معين
(وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه) ولم يسرف ان الاجرة تستقر عليه (وسواء فيه اجارة العين
والذمة اذا سلم) المؤجر (الدابة الموصوفة) في اجارة الذمة الى المستأجر (وتستقر في الاجارة الفاسدة
اجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحة) سواء اتفع أم لا وسواء كانت اجرة المثل أقل من
المسمى أم أكثر (ولو أكرى عنامة ولم يسلمها حتى مضت) أى المدة (انفسخت) أى الاجارة
لفوات المنفعة قبل القبض (ولو لم يقدر مدة وأجر) دابة (ركوب الى موضع) معين (ولم يسلمها
حتى مضت مدة السير) اليه (فلا يصح انها) أى الاجارة (لا تنفسخ) ادلم يتعذر استيلاء المنفعة
فيها والثاني تنفسخ تسوية بين المستثنين في المكترى كالمكترى وعلى الاول ففي الوسيط ان للمكترى
الخيار لتأخر حقه قال الرافعي ويخالفه قول الاصحاب لا خيار له ولو كانت الاجارة في الذمة ولم يسلم
ما تستوفي المنفعة منه حتى مضت مدة يمكن فيها تحصيل تلك المنفعة فلا فسخ ولا انفساخ بحال (ولو أكرى
عبد ثم أعتقه فالاصح انه لا تنفسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد) في فسخها ويستوفي المستأجر منفعته
(والاظهر انه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق) والثاني يرجع بأجرة مثله لتفويت السيده
ومقابل الاصح قياس في الاولى على ما اذا مات البطن الاول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على

٩٤ ل الدابة أو العبد اتجه أن الحكم كذلك لكن ثبت الخيار صريحه في الصحة (قوله) كالمكترى لو كان هو الحائس
في المسألين استقرت الاجرة ولزمه المسمى فكما استوى حكمه في المسألين فليستوحكم المكترى في المسألين (قوله) لا خيار له أى كالموحيص
البائع المسع ثم سلمه ووجه الاول أن الاجارة لا تزداد لك واما فيفوت الغرض بالتأخير بخلاف المالك (قوله) فلا فسخ ولا انفساخ بحال أى
لانه دين تأخر وفاؤه (قول) المتن ولو أكرى عبده الخ مثله موته بعد ايجار المستولدة على ما قال الزركشى انه القياس ونسبه لصاحب الكافي بعد
أن نقل عن قضية كلام الرافعي البطلان أقول قضية كلام الرافعي هو الحق بدليل ما لو صدر تعليق عتق العبد على صفة قبل الايجار ثم وجدت
الصفة في مدته فان الاجارة تنفسخ (قوله) لتفويت السيده أى قهرافكان كالوا كرهه على العمل ولومات السيده فأعتقه الوارث لم يرجع بالخلاف

(قول) المتن ولو باعها لغيره الخ لأن المنفعة مستثناة شرعا لالفاظنا ثم لو كان المشتري جاهلا بالمدّة اتجه البطلان (قوله) لأن يد المشتاجر الخ أي بحق لازم فكانت أولى من يد الغاصب * (كتاب أحياء الموات) * (قول) المتن وليس هو لذمى أي خلافا لآبي حنيفة (قول) المتن وما كان معمورا شغل مالو أحياء ثم تركه لكن خالف فيه مالك رحمه الله لنا حديث (٣٧٤) من أحياء أرضاً مئة ليست لاحد (قول)

ما إذا اعتقت تحت رقيق ويدفع الثلاثة أن الاتفاق تناول الرقبة خالية عن المنفعة بقية مدة الاجارة (ويصح بيع) العين (المستأجرة للمكثري ولا تنفسخ الاجارة في الاصح) والثاني تنفسخ لأن المنفعة تابعة في البيع للرقبة وجوابه أن التابعة هي الملوكة للبائع حين البيع (ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنفسخ) الاجارة بل تستوفي مدتها والثاني لا يجوز لأن يد المشتاجر مانعة من التسليم وأجيب بما قال الحرجاني أن العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه ولا خيار له بذلك لقوله زمنه والقولان ادن المستأجر أم لا والمشتري فسخ البيع ان جهل انها مستأجرة

* (كتاب أحياء الموات) *

هو مستحب ويحصل به الملك والاصل فيه أحاديث منها حديث من أحياء أرضاً مئة فهي له رواه أبو داود وغيره وحديث من أحياء أرضاً مئة فله فيه أجر رواه النسائي وغيره ويؤخذ مما ساقى أن الموات الأرض التي لم تعرقط ولا هي حريم لمعور كما قال (الأرض التي لم تعرقط ان كانت ببلاد الاسلام فلمسلم تملكها بالا حياء) ادن فيه الامام أم لا (وليس هو لذمى) وان أدن فيه الامام (وان كانت ببلاد كفار فلهم احياؤها وكذا المسلم) احياؤها (ان كانت عما لا يدينون المسلمين عنها) بكسر الحجة وضمها فان ذبوه عن فليس للمسلم احياؤها كما صرح به في المحرر وغيره (وما كان معمورا) دون الآن وهو ببلاد الاسلام (فمالكه) مسلما كان أو ذميا (فان لم يعرف والعمارة اسلامية حال ضائع) مسلم أو ذمى الامر فيه الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظه ثمه الى ظهور مالكه وان كانت جاهلية فلا تظهر) ويقال الاصح (انه يملك بالا حياء) والثاني المنع لانه كان مملوكا فليس بموات وأجيب بان الركا مملوك جاهلي يملك فكذلك هذا ولو كان المعمور المذكور ببلاد الكفار ولم يعرف مالكه ففيه الخلاف المذكور (ولا يملك بالا حياء حريم المعمور) أي لا يملكه غير مالك المعمور ويملكه مالك المعمور بالتبعية له (وهو) أي حريم المعمور (ماتمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع بالمعمور (بحريم القرية) الحياة (النأدى) وهو مجتمع القوم للعديت (ومرتكض الحبل) للخيالة (ومناخ الابل) بضم الميم أي الموضع الذي تناخ فيه (ومطرح الرماد) والسرجين (ومحوها) كمرأح الغنم (وحريم البئر) المحفورة (في الموات موقف النازح) منها (والحوض) الذي يصب فيه النازح الماء أي موضعه وعبر في المحرر وغيره بمصب الماء (والدولاب) بضم الدال أي موضعه كافي المحرر وغيره (ومجتمع الماء) أي الموضع الذي يجتمع فيه لسقي الماشية والزرع من حوض ونحوه كافي الروضة وأصلها وفي المحرر نحوه (ومترد الدابة) وذكر في المحرر وغيره عقب الدولاب وفي الروضة كأصلها ان كان الاستقاء بهما والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من الحوض ونحوه وكل ذلك غير محدود وانما هو بحسب الحاجة انتهى والدولاب يطلق على ما يستقي به النازح وما يستقي به بالدابة وقوله في الموات هنا وبعد تصريح بما الكلام فيه (وحريم الدار) المبنية (في الموات مطرح رماد وكاسة وتلج وعمرفي صوب الباب) قال في الروضة كأصلها لا على امتداد الموات فلغير مالكها أحياء ما في قبالة الباب اذا أبقى الممر له انتهى (وحريم آبار القناة مملو حفر فيه

المتن فان كانت جاهلية أي والغرض كما سلف أنها ببلاد الاسلام ولهذا قال الامام محمل الخلاف ادالم يعلم كيفية استيلاء المسلمين عليه قال فان علم أنه يقتال فللغنائم والا ففى وقال الزركشى التحقيق أنه لا يملك بالا حياء لتحقيق سبق المالك انتهى وسيأتى أن الذي ببلاد الكفار كذلك كما سنبينه عليه الشارح (قول) المتن أنه قال الزركشى الضمير فيه يرجع الى الموات الذي كان معمورا لا الى المعمور الآن فان الذي يحيى انما هو الموات نفسه (قوله) ولو كان المعمور الخ اذا نظرت الى هذا مع قوله أولا وهو ببلاد الاسلام لاح لك من ذلك أن كلامه هنا شامل للاسلامي وغيره مما هو ببلاد الكفر (قوله) كمرأح الغنم ومسيل الماء وملعب الصبيان وأما المرعى والمحتطب فنقلنا عن البغوى أنه كذلك وعن آخرين التفصيل بين القريب والبعيد (قول) المتن موقف النازح قال الزركشى لو كان ينزح بالدابة فحريمها قدر عمقها من سائر الجوانب (قول) المتن ومترد الدابة ينبغي أن يعد أيضا الموضع الذي حفر فيه بئر لنقص ماء هذه فانه في الحريم وذلك لانه يجتمع على المحي فعله وان ساغ نظيره في الاملاك (قول) المتن مطرح الخ أي هو مطرح للثلاثة جميعا (قول) المتن وعمرسكت عن مقداره عرضا وهو منوط بالحاجة وما ورد من التقدير بسبعة أذرع عند الاختلاف حمل على

عرف المدينة (قول) المتن آبار القناة وهو قسم آبار الاستقاء أي فهذه لا تحتاج الى موقف نازح ولا غيره مما مر وما يحتاج تنص الى حفظ ما فيها ثم هذا الضابط بالنظر الى حفر بئر أخرى لا مطلقا فلو بني الغير هناك جاز ومجمله أيضا في الموات والاله مالك أن يحفر في ملكه بئر ولو نقص ماء البئر المذكورة

تقص ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها وأبارهمزة
بعد الموحدة الساكنة بضبط المصنف على الأصل ويجوز تقديم الهزمة وقلها ألفا (والدار المحفوفة
بدور لا حرم لها) والافاء تجعل حريمها ليس بأول من جعله حريما لاخرى وتصور المسئلة بان أحيت
كاهما معا (و ينصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) ولا ضمان عليه ان أفضى
الى تلف (فان تعدى) العادة (ضمن) ما تعدى فيه (والاصح انه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن
حماما واصطبلا) وطاخونة (وحاوته في البرازين حانوت حداد) أو قصر (اذا احتاط وأحكم
الجدران) بما يليق بمقصوده والثاني يتبع ذلك لما فيه من الضرر وعورض بان في منعه اضرا به
(ويجوز احياء موات الحرم) المضد للكه كما ان مجوره يملك بالبيع ونحوه (دون عرفات) فلا يجوز
احياءها فلا تملك به (في الاصح) لتعلق حق الوقوف بها والثاني يجوز فملك به كغيرها وفي بقاء حق
الوقوف عمل هذا فيما ملك وجهان وهل بقاءه مع اتساع الباب أو بشرط ضيقه عن الحج وجهان
(قلت ومنزلة ومنى كعرفات والله أعلم) أي فلا يجوز احياءهما في الاصح كما عير به في تصحيح التنبيه
وفي الروضة ينبغي أن يكون الحكم فهما كعرفات لو حود المعنى (ويختلف احياءه بحسب الغرض)
منه (فان أراد مسكنا اشترط) لحصوله (تحويل البقعة) بأجر أولي أو محض الطين أو الواح الخشب
والقصب بحسب العادة (وسقف بعضها) لتبها للسكنى (وتعليق باب) أي نصبه لانه العادة في ذلك
(وفي الباب) أي تعليقه (وجبه) انه لا يشترط لاه للحفظ والسكنى لا توقف عليه (أو زرية
دواب فتحويل) ولا يكتفى نصب سعة أو حجار من غير بناء (لا سقف) لان العادة فيها عدمه
وفي الباب) أي تعليقه (الخلاف) في المسكن (أو مزرعة تجمع التراب حولها) لنفصل المحي
عن غيره وأعاد الضمير عليها باعتبار المال وفي معنى التراب قصب وحجر وشوك ولا حاجة الى تحويل
(وتسوية الأرض) بظم التخضر وكسح المستعلى وفي الروضة كأصلها وحرثها وتلين ترابها فان لم ينسبر
ذلك لا بما يساق اليها فلا بد منه لتبها للزراعة (وترتيب ماء لها) بشق ساقية من نهر أو حفرت
أو قناة (ان لم يكفها المطر المعتاد) فان كفاها فلا حاجة الى ترتيب ماء (لا الزراعة في الاصح) لاهها
استيفاء منفعة وهو خارج عن الاحياء والثاني لا بد منها لان الدار لا تصير بحياة الا اذا حصل فيها عين
مال الحي فكذا المزرعة (أو بستانا تجمع التراب) أي حول الأرض كالمزرعة ان لم تحر العادة
بالتحويل (والتحويط حيث جرت العادة به) أي نفسه وما يحوط به من بناء أو قصب أو شوك هذا
ما في الروضة وأصلها في جمع التراب والتحويل (وتبئة ماء) كما سبق في المزرعة (ويشترط الغرس
على المذهب) وقيل لا يشترط كالزراع في المزرعة وقرى الأول بان اسم المزرعة يقع على الأرض قبل
الزراع واسم البستان لا يقع عليها قبل الغرس ومن شرط الزرع في المزرعة شرط الغرس في البستان
بطريق الأولى كما قاله الراعي فهذه طريقة ثالثة قاطعة بالاشتراط وربحها في أصل الروضة (ومن شرع
في عمل احياء ولم يته أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرز خشب فتجبر) لذلك المحل في المسائل
الثلاث (وهو أحق به) من غيره أي مستحق له دون غيره لما عمله فيه (لكن الاصح انه لا يصح به)
لانه لم يملكه والثاني يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كأصلها وفي المحرر ليس له ان
يبيع هذا الحق (و) الاصح انه (لو احياء آخر ملكه) وان كان ممنوعا من احيائه والثاني لا يملكه
كي لا يبطل حق التجبر (ولو طالت مدة التجبر) ولم يجزى والرجوع في طولها الى العادة (قال له
السلطان أحي أو أترك) أي المحل وعبارة الروضة كأصلها أو لرفيدك عنه (فان استعمل) بعد
الاعتذار (أمهل مدة قرية) ليستعد فيها الهجارة يقدرها السلطان برأيه ولا تتقدر بثلاثة أيام

(قوله) المات موات الحرم هل يكره
احياء موات مكة كما يكره بيع عمارها
فما قاله الرويان خروجا من الخلاف قال
الزركشي فيه نظر (قوله) علامك
به دفع لما يقال انما حكى المصنف
الخلاف في الجواز ولا يلزم منه عدم
الملك بالاحياء * تنبيه * منيع المتن
بوجه أن عرفات من الحرم وليس مراد
(قوله) والثاني يجوز الظاهر أن محل
الخلاف اذ لم يجز الجميع (قوله)
وجهان اذ قلنا بالبقاء فالوجه أن يكون
من الزوال الى الفجر لا ما يصدق عليه
وقوف قاله ابن الرفعة رحمه الله (قوله)
به الضمير فيه يرجع للاصح من قوله
احياءهما في الاصح (قوله) بحسب
العادة حتى في البلد (قول) المتن
مزرعة اسم البذر الذي يذرفها
زريعة بتخفيف الراء وجمعه زرائع
كذريعة وذرائع (قول) المتن فجعل
التراب حمله الزركشي على اصلاح
تراب الأرض وتبئته لما رادله لاجعه
حولها (قول) المتن ويشترط الغرس
أي غرس ما يسمى معه بستانا كذا يحسنه
الزركشي قال فلا يكتفى بالشجرة
والتجرتان في الفضاء الواسع (قوله)
وفرق الأول الخ وأيضا فالغراس للدوام
فالحق ببناء الدار (قول) المتن ولم
يته الضمير فيه يرجع للعمل من قوله في
عمل (قوله) لانه لم يملكه فكان كحق
الشفعة قال الزركشي وكذا الحق في
مقاعد الاسواق والوظائف لانه ملك
أن يتفع به ولم يملك المنفعة انتهى أقول
لكن السبكي حاول الحاق الوظائف بالخلع
* فرع * لو وهبه حق التجبر قال
المأوردى لا يجوز وقال الدارمي يجوز

(قول) المتن ولو أقطع الخ قد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير وأقطع وائل بن حجر أرضاً بحضرموث (قوله) وأحياء غيره الخ يستثنى من ذلك ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم * فرع * أقطع أراضي بيت المال العامة جائز كما سلف في الإجارة ولا يملكه المقطع وله الأيجار على ما سلف لكن قال الزركشي لم يتعرضوا لذلك هنا وقولهم لا يجوز الأقطاع إلا في الموات مانع منه ويحتاج هذا إلى دليل ثم ساق ما يقتضي من افتاء النووي بأن له الأيجار وغير ذلك (قوله) لا يصح تجزئته أي (قوله) المتن لا يجرى نعم تجزئة بالكلية (قول) المتن لا يجرى نعم تجزئة (٣٧٦)

في الأصح فإذا مضت ولم يستغل بالعمارة بطل حقه (ولو أقطعته الامام مواتاً صار أحق بأحيائه) من غيره أي مستحقاً له دون غيره (كالتجبر) وإذا طالت المدة بالأحياء أو أحياء غيره فالحكم كما سبق في التجبر (ولا يقطع الأقدار على الأحياء وقد راي بقدر عليه) أي على أحيائه لأنه منوط بالمصلحة (وكذا التجبر) أي لا يتجزأ الإنسان إلا ما يقدر على عمارته فإن زاد عليه قال المتولي فلغيره أن يحيي الزائد وقال غيره لا يصح تجزئته قال في الروضة قول المتولي أقوى (والأظهر أن للامام أن يحيي بقعة موات لرعي نعم خربة ومدة) ونعم (ضالة) ونعم إنسان (ضعيف عن التبعة) يضم النون أي الأبعد في الذهاب لطلب الرعي بأن يمنع الناس من رعيها إذ لم يضرهم لأنه صلى الله عليه وسلم حي النقيع بالنون لحيل المسلمين رواه ابن حبان والثاني المنع لحديث لاجي الله ولرسوله رواه البخاري (والأظهر أن له تقض حياه الحاجة) إليه أي عندها كما في المحتربان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحى والثاني المنع كما لو عين بقعة لمسجد أو مقبرة (ولا يحصى لنفسه) ولا حي غيره أصلاً * (فصل منفعة الشارع) * الأصلية (المروء) فيه (ويجوز الجلوس به لاستراحة ومعاملة ونحوهما إذا لم يضيق على المارة ولا يشترط إذن الامام) في ذلك لا تفارق الناس عليه على تلاحق الأعصار من غير تكبر (وله تظليل مقعده) فيه (ببارية) بتشديد التثنية (وغيرها) مما لا يضر بالمارة وهي منسوج قصب كالخصير (ولو سبق إليه) أي إلى مقعده (اثنان) وتنازع فيه (أقرع) بينهما (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه ولو جلس) بموضع (للمعاملة ثم فارقته تاركاً للعرفه أو مستقلاً إلى غيره بطل حقه) منه (وان فارقته ليعود لم يطل) حقه (الا ان تطول مفارقتة بحيث يقطع معاملة له عنه وبالفن غيره) فيطل حقه وسواء فارق بعد سفر أو مرض أم بلا عذر ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقتة (ومن ألف من المسجد موضعاً يتي فيه ويقرئ) القرآن أو الحديث أو الفقه ونحوها (كالجالس في شارع لمعاملة) ففيه التفصيل السابق (ولو جلس فيه لصلاة لم يضر أحق به في غيرها) أي في صلاة أخرى (فلوفارقتة) قبلها (لحاجة ليعود) كتجديد وضوء واجابة داع (لم يطل اختصاصه) به (في تلك الصلاة في الأصح وان لم يترك أزاره) فيه والثاني يطل لمفارقتة كما في صلاة أخرى (ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أو فقيه إلى مدرسة أو سوق إلى خاتاه لم يرجع) منه (ولم يطل حقه) منه (بخروجه لشراء حاجة ونحوه) وان لم يترك متاعه فيه روى مسلم حديث إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به * (فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج) * وانما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون أفصح من فقمها (وكبريت) بكسر أوله (وقار) وهو الزفت (وموميا) يضم أوله يمد ويقصر وهو شيء يلقبه البحر إلى الساحل فيحمده ويصير كالقار لا التي تؤخذ من عظام الموتى فانها نجسة (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه القدور (وأجار رحي لا يملك بأحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجزئ ولا أقطاع) بالرفع أي

الخ وخيل المجاهدين (قوله) إذا لم يضرهم لكن يغتفر ما لو أوجهم إلى الأبعد قليلاً (قوله) والثاني المنع لحديث الخ والأول يحمله على معنى الأعلى مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أقول أو المراد أن يكون للمصالح لأنفسه أي الأجله الله ورسوله بأن يريد مصالح المسلمين لا مصالح نفسه * (فصل منفعة الشارع الخ) * (قول) المتن لاستراحة ومعاملة الخ ولو تسا دم عهده وخيف دعوى المالك (قول) المتن وغيرها الأحسن ونحوها فان شرط الجوار أن يكون ذلك يتصل معه ولا يجوز اثباته كبناء الدكة (قول) المتن يقدم الامام أي كما يفعل في مال بيت المال (قوله) أحدهما لا يقال هذا وجهه قوي لأن للامام الأقطاع في الشوارع لا ناقول سبقهما منع تصرف الامام بالأقطاع قاله السبكي (قول) المتن ولو جلس فيه لصلاة خرج ماله أرسل سبحانه ففرشت (قول) المتن لشراء حاجة منه تعلم اشتراط العذر قال ابن الرفعة قال بعض علمائنا المدارس التي بنيت في زمن اعتد فيه بطالة أشهر يستحق المعلوم في زمن البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس المذكورة * فرع * سكنى غير

التفقهة في بيوت المدارس ان كان هنالك شرط أتبع والا فالظاهر منعه قاله في الروضة

من السلطان

* (فصل المعدن الظاهر إلى آخره) * (قول) المتن كنفط قال الزركشي هو دهن يـكون على وجه الماء في العين (قول) المتن وكبريت هو عين تجرى وتضي في موضع فادافارته زال ضوءه

(قوله) كالنار الجارية التي يجف منها القصب ويذهب منها الحديد لا يبقى شيء منهما الا حصى الحديد والنجاسات التي في القصب
المجلس فان قام فغيره ممن سبق اليه احق منه (قوله) كالشجر اى هو كشجر اثناء البتة وبقا في حطاب الا بواقي كسكطه يذوقها النمل والحي
وهو ما لا يخرج الى آخره لو اظهر السيل معسلن ذهب مثلا صار من الظاهر (قوله) كالنات اذا احيى بجامع ان كذا يتوقف على العلاج والمزاج
(قوله) لانه من اجزاء الارض (٣٧٧) اى بخلاف الركا كذا قاله بعضهم ولكن تقدم في الزكاة ان المحيى يملك الركا ايضا (قوله)

من السلطان بل هو مشترك بين الناس كل الماء الجاري والكلا والخطب ولو بنى عليه دار لم يملك البقعة وقيل يملكها به (فان ضاق نسله) أى الحاصل منه عن اثنين مثلاً جاء اليه (قدم السابق) اليه (بقدر حاجته) قال الامام يأخذ ما تقتضيه العادة لامثاله (فان طلب زيادة فالاصح ازعاجه) لان عكوفه عليه كالتمجير والثاني يأخذ ما شاء لسبقه (فلو جاء ٢) اليه (معاً أقرع) بينهما (في الاصح) والثاني يقدم الامام من براه أحوج والثالث ينصب من يقسم الحاصل بينهما (والمعدن الباطن وهو ملا يخرج العلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الاظهر) والثاني يملك بذلك كلوات اذا أحس وفرق الاول بأن المحمي يستغنى عن العمل والتيل مبثوث في طبقات الارض يخرج كل يوم الى حفر وعمل وعلى الملك لا بد من قصد التملك وخروج التيل وهو قبل خروجه كالتمجير وعلى عدم الملك هو أحق به لكن اذا طال مقامه في ازعاجه اخلاف السابق في الظاهر ولو ازدهم عليه اثنان فعلى الالوجه السابقة وللسلطان اقطاعه على الملك وكذا على عدمه في الاظهر ولا يقطع الا قدراً يتأتى للقطع العمل عليه والاخذ منه ويجوز على القولين العمل فيه والاخذ منه بغير اذن الامام فانه متردد بين الظاهر والموات (ومن احيا مواتاً فظهر فيه معدن باطن) لم يعلم به (ملكه) لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء فان علم به واتخذ عليه داراً ففي ملكه طريقان أحدهما على القولين السابقين والثاني القطع بالملك وأما البقعة المحيطة بالملك بالاحياء وقيل تملك به وتقدم ان المعدن الظاهر لا يملك بالاحياء وفي الخاوى وغيره ان من أحيا أرضاً مواتاً فظهر فيها بعد الاحياء معدن باطن أو ظاهر ملكه لانه لم يظهر الا بالاحياء (والمياه المباحة من الاودية) كاليل والقرات (والعيون في الجبال) وسيل الامطار (يستوى الناس فيها) بأن يأخذ كل منهم ما يشاء (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف (مها فضاء الماء) عنهم وبعضهم أعلاه (سقى الاعلى فالاعلى وجب كل واحد) منهم (الماء حتى يبلغ الكعبين) لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك صححه الحاكم على شرط الشيخين (فان كان في الارض ارتفاع) من طرف (وانخفاض) من طرف (أفرد كل طرف بسقى) بما هو طريقه قال في الروضة طريقه ان يسقى المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسده ثم يسقى المرتفع ولو كان الماء يبي بالجميع سقى من شاء منهم متى شاء (وما أخذ من هذا الماء في انا ملك على العهد) والثاني لا يملك لكن آخذة أولى به من غيره (وحافر بئر عموات للارتفاق) دون التملك (أولى بماء حتى يرتحل) فاذا ارتحل صار كغيره وقبل ارتحاله ليس له منعه ما فضل عنه عن محتاج اليه للشرب اذا استقى بدون نفسه ولا منعه مواشيه وله منعه غيره من سقى الزرع به (والحفورة لا تملك أو في ملك يملك) حافرها (ماءها في الاصح) لانه نفعاً لملكه كالثمرة والثاني لا يملكه لحديث الناس شركاء في ثلاثة في ماء والكلا والنار ورواه ابن ماجه بأسناد جيد (وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فصل عن حاجته لزرع ويجب لماشية) لم يجز صاحبها ماء مباحا (على العهد) لحرمته الروح والثاني

٩٥ ل ج ما جحر نفسه لا يجوز الاخذ منه بغير اذنه وأما الجسرم المضى فالوجه عدم منع من يقتبس منه ضوءاً كالاستناد لجدار الغدير والحق ذلك مذكور في باب الصلح (قوله) حرمة الروح والحديث لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا أى رعى الكلا واعمالها فالبهايم الزرع حرمة لروح ولا نه ليس في منعه منه منعه من الكلا المشترك وهذا الحديث الشريف هو المخصص لما تمسك به الامام من عموم الهسى عن بذل فضل الماء * فرع * الشرب وسقى الدواب من الجداول المملوكة جائز اقامة للاذن العرفى مقام النقطى نعم لو كانت البيتم ونحوه استجبه المنع

(قول) **الوقف** ما يابى جله الزكشي حالا من المبتدأ الذي هو القسمة على مذهب سيويه أقول له مندوحة عن ذلك بأن يجعل حالا من فاعل الطرف
 * (كتاب الوقف) * مصدر وقف وأوقف لغته تميم وهو حبس فان الفصح أحبس قال الراغب ومعناه لغة المنع من الحركة انتهى وشرعا حبس
 مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول) المتن وأهلية التبرع هو بمن عاقبه * فرع * أفنى
 ابن أبي عصرون والنووي وغيرهما بجهة وقف الامام من يث المال لان له تملكه وكاف فعل عمر (٣٧٨) رضى الله عنه في أرض سواد العراق

لا يجب كالماء المحرز في اناء وعلى الاول لا يجوز أخذ عوض عنه على الصحيح للنهي عن بيع فضل الماء
 رواه مسلم من حديث جابر والثاني يجوز كما يطعم المضطر بالعوض (والقناة المشتركة) بين ملاكها
 (يقسم ماؤها بنصيب خشبة في عرض النهر فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) ويجوز
 أن تكون متساوية مع تفاوت الحصص بأن يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخر ثقبين ويسوق كل
 واحد نصيبه الى أرضه (ولهم القسمة ما يابى) كان يسقى كل واحد منهم يوماً أو بعضهم يوماً وبعضهم
 أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع عن المأياة متى شاء

* (كتاب الوقف) *

هو كقوله ووقف دارى على الفقراء فيتحقق بواق وموقوف وموقوف عليه وصيغة وأنى بالاربعة مع
 ما يشترط فيها على هذا الترتيب فقال (شرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع) أى فلا يصح وقف
 الصبي والمجنون والسفيه والمكاتب (و) شرط (الموقوف دوام الانتفاع به لا مطعوم) بالرفع يعنى
 فلا يصح وقفه لان منفعته في استهلاكه (وريجان) فلا يصح وقفه لسرعة فساده وفي ضمن دوام الانتفاع
 حصوله لكن لا يشترط حصوله في الحال بل يجوز وقف العبد والجش الصغيرين والزمن الذي يرجى
 زوال زمانه (ويصح وقف عقار) بالاجماع (ومنقول) لاتفاق المسلمين على وقف الحصر والقناديل
 والزلاى في كل عصر ومن النقول العبد والدواب (ومشاع) وقف عمر رضى الله عنه مائة سهم من
 خير مشاعار واه الشافعي والمشافع يصدق بالنقول كنصف عبد ولا يسرى وقفه الى النصف الآخر
 (لا عبد وثوب في الذمة) أى لا يصح وقفهما لعدم تعيين ما في الذمة وهذا كالمستثنى من المنقول
 في بعض أحواله (ولا) يصح (وقف حر نفسه) لانه لا يملك رقبته (وكذا مستولدة وكلب معلم
 واحد عبده في الاصح) لان المستولدة آيلة الى العتق فكأنها عبقة والكلب غير معمول واحد
 العبد من مهم ومقابل الاصح فيه يقيس الوقف على العتق وفيما قبله يقيس وقفه على اجارته * فرع * ما لك
 المنفعة دون الرقبة كالمستأجر والموصى له بالمنفعة لا يصح وقفه باها (ولو وقف بناء أو غراسا في أرض
 مستأجرة لهما فالاصح جوازه) والثاني المنع اذ ملك الارض قلعهما فلا بدوم الانتفاع بهما قلنا
 يكفى دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة فان قلع البناء بقي متفعلاً به فهو وقف كما كان وان لم يبق فيصير
 ملكاً للموقوف عليه او يرجع الى الواقف وجهان ويقاس بالبناء في ذلك الغراس (فان وقف على
 معين واحد أو جمع اشترط امكان تملكه) بأن يكون موجوداً حال الوقف في الخارج أهلاً للملك (فلا
 يصح على جنين ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الواقف الوقف عليه فهو وقف على سيده) أى يحمل على
 ذلك ليصح (ولو أطلق الوقف على جهة نفي وقيل هو وقف على مالكها) كما في الوقف على العبد وفرق
 الاول بانها ليست أهلاً للملك بحال بخلاف العبد فانه أهل له بتمليك سيده في قول ولو وقف على علفها
 ففيه الخلاف (ويصح) الوقف (على ذمي) من مسلم أو ذمي (لا) على (مرتد وحربي ونفسه) أى

وقال السبكي لا أفنى به ولا يجمع ولا
 أعتقه (قول) المتن دوام الانتفاع
 يراد عليه المدبر والمعلق عتقه بصفة فانه
 يصح وقفه ويبطل عند وجود الصفة ثم
 قضية عبارته صحة وقف غير المرتضى وهو
 كذلك على الاصح في الروضة وقضيته صحة
 وقف الاعمي ولم يذكره ثم اذا وقف غير
 المرتضى فلا خيار له عند الرؤية (قوله)
 لاتفاق المسلمين استدلل أيضاً بحديث
 وأما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتاده
 في سبيل الله تعالى والاعتنا بما يعتده
 الرجل من مراكب وسلاح
 وروى وأعتده (قول) المتن في الذمة
 أى سوا ذمة نفسه وذمة غيره كعبد
 مسلم فيه * فرع * يصح عتق الحمل
 ولا يصح وقفه (قوله) لعدم تعيين الخ
 فكان كعتقه (قوله) ولا يصح وقف
 حرأى ولو قلنا ملك الموقوف للواقف ومن
 ثم تعلم ان الشخص اذا ملك المنافع فقط
 لا يصح وقفها وذلك لان المنفعة فرع
 الرقبة فهي تابعة لها فلا يقال هلاصه نقل
 منافعها كما يوجبها (قوله) يقيس
 الخ فرق الاول بان العتق أقوى بدليل
 السراية والتعلق (قوله) يقيس وقفه الخ
 فعلى هذا ادعت المستولدة بموت
 السيد بطل الوقف (قوله) لا يصح وقفه
 الخ لانها فرع الرقبة (قول) المتن ولا على
 العبد يصح الوقف على مكاتب الغير عند
 الماوردى والمتولى وكذا على البعض

أى على النصف الحر ولو وقف مالك نصفه نصف الرقيق على النصف الآخر صح أيضاً كما بجهته الزكشي (قول) المتن فهو وقف الخ
 ويشترط قبول العبد (قول) المتن وقيل الخ منه يؤخذ ان الوقف على الطيور والغير المملوك لا يصح جزماً (قوله) لا على مرتد ولا وقف على المرتدين
 أو الحريين بطل قطعاً (قول) المتن ونفسه لو كانت المنافع مباحة كان يفتى مكاناً مسجداً أو محرراً فلا يضر التصريح بنفسه مع الناس بخلاف
 وقف البستان ونحوه فانه يبطل عند التصريح وان كان يدخل عند الاطلاق بطريق التبعية فيما لو وقف على الفقراء ثم اتصف بالفقر

(قوله) وفي النفس الخ عليه جملة من الاصحاب كابن سريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وقال الروياني يجوز أن يقضى به * فرع *
لوقال وقفت على فلان ثم على نفسي ثم على الفقراء فالحكم كذلك أي فيكون منقطع الوسط (قول) المتن أوجهة لوقال وقفت على جميع الناس
قال المساوردي والرواياني لا يصح لعدم إمكان التعميم بخلاف الفقراء والمساكين لان عرف الشرع فيهم لا يوجب الاستيعاب لكن استثنى منه الزركشي
بجنا مثل القناطر والربط قال فلا ينبغي أن يضرب التعميم فيها (قول) المتن كالأغنياء لوضع معهم غيرهم مع جزما كما يحتمل من الرفع * فرع * الغني هنا
من تحرم عليه الصدقة (٣٧٩) (قول) المتن ولا يصح الابلغ أي ولو كان بناء مسجد بخلاف ما لو أحياء أو ثمانية المسجد أو المقبرة

أو البئر أو الرباط أو المدرسة وما أشبه ذلك كإنه عليه الزركشي رحمه الله
وزير ولملكه عن الآلة بعد استقرارها في مواضعها (قول) المتن صريحان
أي لا شتارهما في ذلك (قوله) والثالث استدلاله بحديث حبس الأصل
وسبل الثمرة فلم يستعمل التسبيل في الأصل (قول) المتن أو موقوفة قيل
ذكرها تحريف اذ كيف يكون أرضي موقوفة صريح قطعاً وتصدق بكذا
صدقة موقوفة صريح على الأصح (قوله) لا احتمال التملك أي وتكون هذه
الصفات مؤكدة (قوله) فلا ينصرف الى الوقف الذي في الزركشي أن محل
ذلك في الظاهر وأما في الباطن فانه يؤاخذ به (قوله) أي للمساكين مثله
عليهم لئلا ينفي فيه أن يكون كاية قطعاً ولوقال حرمة وأبدته معافوه كاية
فيما يظهر (قوله) يشترط فيه قبوله قال الزركشي لوقال على ولده فلان ومن
يحدث له من الأولاد قال بعضهم فهو في حكم الجهة فيما يظهر وليس كالوقف
على معدوم وموجود كي يصح في النصف فقط وخرجه الزركشي عند الرد على
منقطع الاشتداء (قوله) والثاني ينظر الى كالتعق (قول) المتن شرطنا

الواقف (في الأصح) في الثلاث لان المرتد والحربي لا دوام لهما والوقف صدقة دائمة وهو تملك
منفعة فملكها نفسه تحصيل للحاصل ومقابل الأصح في المرتد والحربي يقيسهما على الذمي وفي النفس
يقول استحقاق الشيء وقفاً غير استحقاقه ملكاً من الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره
أو يتفقع به فقيه الخلاف * فرع * لوقال لرجلين وقفت هذا على أحد كالم يصح وفيه احتمال للشيخ أبي محمد
تقريباً على أنه لا يشترط القبول (وان وقف على جهة معصية كعمارة كائس فباطل) لانه اعانة
على المعصية (أوجهة قرينة كالفقراء والعلماء والمساكين والمدارس مع) جزماً (أوجهة لا تظهر
فيها القرينة كالأغنياء صريح في الأصح) نظراً الى أن الوقف تملك والثاني ينظر الى أنه قرينة ولا قرينة
في الأغنياء (ولا يصح الابلغ) كغيره من التملك (وصريحه وقفت كذا) على كذا (أو أرضي
موقوفة عليه والتسبيل والتجسس صريحان) أيضاً (على الصحيح) والثاني هما كائسان لانهما
لم يشتهرا اشتهاً للوقف والثالث التسبيل فقط كاية لانه من التسبيل وهو منهم (ولو قال تصدقت بكذا
صدقة محرمة أو موقوفة أو لاتباع ولا تهب فصرح في الأصح) لذكر التحريم أو الوقف أو حكمه
والثاني هو كاية لاحتماله التملك المحض (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وان نوى) يعني لا يحصل
به الوقف وان نواه (الأن يضيف الى جهة عامة) كالفقراء (وينوي) الوقف فيحصل بذلك فيكون
كاية فيه بخلاف المضاف الى معين واحد أو أكثر فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف الى الوقف
نفيه فلا يكون كاية فيه فقول ليس بصريح لا مفهوم له (والأصح أن قوله حرمة أي للمساكين
أو أبدته ليس بصريح) لانه لا يستعمل مستقلاً وانما يؤكده كاعتدماً والثاني هو صريح لا فادته الغرض
كالتجسس (و) الأصح (ان قوله جعلت البقعة مسجداً اتصيره مسجداً) والثاني لا تصيره مسجداً
لانه ليس فيه شيء من ألباط الوقف وأحيب بأنه قائم مقامه لا شعاره بالمقصود واشتاره فيه (و) الأصح
(ان الوقف على معين يشترط) فيه (قبوله) نظراً الى أنه تملك فليكن متصلاً بالايجاب كالهبة والثاني
ينظر الى أنه قرينة (ولورڈ بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) أما الوقف على جهة عامة كالفقراء
أو على المسجد والرباط فلا يشترط فيه القبول جزماً (ولو قال وقفت هذا سنة فباطل) لان شأن
الوقف التأييد (ولو قال وقفت على أولادى أو على زيد ثم نسله ولم يزد فالأظهر صحة الوقف) ويسمى
منقطع الآخر والثاني بطلانه لا تقطاعه والثالث ان كان الموقوف حيواناً صح الوقف اذ يصير الحيوان
الى الهلاك فقد يهلك قبل الموقوف عليه بخلاف العقار (فإذا انقضض المذكور) بناء على الجهة
(فالأظهر انه يبق وقفاً) والثاني يعود ملكاً للواقف أو ورثته ان مات (و) الاظهر على الأول (ان

القبول أم لا لانه ان شرط فكاك وصية ولا فكاك كالة * فرع * وقف على ابه داراهى قدر ثلث ماله وكان ذلك في مرض موته فهو وصية ولا ترتد
برء الولد ويحتاج الى اجازة كذا في الزركشي تغلق عن الشيخين (قول) المتن فالأظهر احوالاً لان مقصوده الثواب فاداب من مصرفه حالاً سهلت ادايته
على وجه الخير والثاني نظر الى أنه يشبه الذي أسند الى غير مالك فكان كمنقطع الأول قال الامام وهو الأصح وبه التقوى انتهى (قوله) لا تقطاعه
فصله موقت (قول) المتن فالأظهر انه يبق وقفاً وجهه ان وضع الوقف على الدوام وكما لو نذر هدياً الى مكة فردّه فقراؤها (قوله) ان مات
لان بقاءه بلا مصرف متعذر وصرفه لغیر من عيه الواقف كذلك

(قوله) لما فيه الخ عبارة غيره لان أفضل القربات القربات (قوله) والثاني وجهه أن المساكين أعم كأن وجه الثالث أن المصالح أعم من الكل * فرع * لو كان الوقف من بيت المال صرف للمصالح لالأقارب الامام (قوله) المساكين هل المراد مساكين بلد الواقف أو الوقف الظاهر الثاني نظرا الى اعتبارهم في الزكاة فقراء بلد المال (قوله) ثم الفقراء هو دفع لما يقال هذا المال منقطع الآخر أيضا ولا خلاف في بطلانه وعذر المصنف ايضاح الحال لأن ذكر الأول يفهمه * تنبيه * منقطع الأول فيه تعليق بمعنى كأن منقطع الآخر فيه تأقيت ضمنى (قوله) فيصرف الخ أى بخلاف المثال السابق والفرق لاخ فليتأمل (قول) المتن منقطع الوسط (٣٨٠) كوقفت على أولادى الخ ربما يكون

هذا أولى بالفساد من منقطع الآخر (قوله) بناء الخ أماغلى القول في منقطع الآخر فهنا يصح بالأولى هذا مراده فيما يظهر وبه تعلم وجه التعبير بالمذهب ثم رأيت السبكي قال والطريق الثاني القولان في منقطع الآخر (قول) المتن محتمل أى لوجود المصروف في الحال والمآل (قوله) وعلى الصحة يصرّف الخ فيه رد على ابن المقرئ حيث يقول مثل مثال المتن المذكور أنه يلغى المجهول ويصرف لمن بعده (قوله) بعد الأول يرجع لقول المصنف على أولادى (قول) المتن فالظاهر بطلانه كالبيع والهبة اذا لم يعين المشتري واتمب (قوله) والثاني يصح الخ كما لو قال لله على أن أتصدق بهذا ولم يعين المصدق عليه وكما لو قال أو صيت ثلث مالى واقصر عليه وفرق النووي بأن غالب الوصايا للمساكين وبأن مناهها على المساهلة بدليل صحتها بالجهول والنسب وقد اختار السبكي الثاني عند قوله الله (قول) المتن ولا يجوز تعليقه بمثله فيما يظهر ولو نجزه وعلق المصروف على وقت لانه شرط فاسد (قوله) والثاني يصح ويبطال الشرط دليله أن شخصا أصغر وشرط أن يكون لورثته بعد موته فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم شرطه فقط

مصرفه أقرب الناس الى الوقف يوم انقراض المذكور) لما فيه من صلة الرحم ويختص بفقراء قرابة الرحم فيقدم ابن البنت على ابن العم والثاني مصرفه المساكين والثالث المصالح العامة مصارف خمس الخمس (ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من سبى ولدلى) ثم الفقراء (فالمذهب بطلانه) لا تقطاع أوله والطريق الثاني فيه قولان أحدهما الصحة ويصرف في الصورة المذكورة في الحال الى أقرب الناس الى الوقف على ما تقدم بيانه وقيل الى المذكورين بعد الأول ومن صوره وقفت على ولدى ثم على الفقراء ولا ولده فيصرف على القول بالصحة في الحال الى الفقراء ودكر الأول لغو (أو) كان الوقف (منقطع الوسط كوقفت على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب محتمل) وقيل لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر وعلى الصحة يصرّف بعد الأول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو اقتصر على وقفت) كذا (فالأظهر بطلانه) لعدم ذكر مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت) الى آخره (ولو وقف بشرط الخيار) أى في إبقائه والرجوع فيه متى شاء (بطل على الصحيح) والثاني يصح ويبطال الشرط (والأصح أنه اذا وقف بشرط أن لا يتزوج تابع شرطه) والثاني لا تضمنه الحجر على مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقف به قاله في الروضة كأصلها (و) الأصح (أنه اذا شرط في وقف المسجد) أى وقف المكان مسجدا (اختصاصه) أى المسجد (بطائفة كالشافعية اختصاص بهم أى قصر عليهم) (كالدرسة والرباط) أى فانه اذا شرط في وقفهما اختصاصهما بطائفة اختصاصهم قال في أصل الروضة قطعاً والثاني لا يختص المسجد بهم قال الامام وبلغوا الشرط وقال المتولى يفسد الوقف لفساد الشرط واقصر عليه في الروضة كأصلها وفيهما والمحترز التعبير باتساع الشرط (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقراء فان أحدهما فالأصح المنصوص ان نصيبه يصرّف الى الآخر) لانه أقرب الى غرض الوقف والثاني يصرّف الى الفقراء كنصيبهما اذا ماتا قال في المحرر كالشرح والقياس أن يجعل الوقف في نصيبه منقطع الوسط قال في الروضة معناه يكون مصرفه مصرف منقطع الوسط لانه يتجى خلاف في صحة الوقف انتهى وبوافق البحث حكاية وجه بعده بالصرف الى أقرب الناس الى الوقف

(فصل قوله وقفت على أولادى وأولادى يقتضى التسوية بين الكل) * أى جميع الافراد وادخال آل على كل اجازة الاخفش وغيره (وكذا الزاد) على ما ذكر (متناسلا أو بطناً بعد بطن) فانه أيضا للتسوية بين الجميع اذا لمزيد للتعميم في النسل وقيل المزيد فيه بطناً بعد بطن للترتيب (ولو قال على أولادى ثم أولاداً وأولادى ثم أولادهم متناسلا أو على أولادى وأولاداً وأولادى الاعلى (قول) المتن فالأصح المنصوص وجهه السبكي دلل بأن كل واحد ثبت له جميع الاستحقاق وليس لضرورة المزاحمة وقطع فالأعلى الاشتراط اذا زالت انفراد بالاستحقاق * (فصل قوله الخ) * (قول) المتن يقتضى التسوية الخ قال ابن الرفعة وقياس من جعلها للترتيب تأخر أولاد الا ولاد ولم يذكره وأيده الزركشى لجرى الخلاف فيما لو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق (قول) المتن متناسلا هو بمنزلة قوله وان سفلوا (قوله) فانه التعمير فيه يرجع لقول المصنف أول الفصل قوله (قول) المتن أو على أولادى الخ لم يذكر الشرحان في هذا المثال متناسلا وحينئذ فهو بعد أولاد الا ولاد منقطع الآخر

(قوله) والثاني يدخلون استدلاله بقوله تعالى يا بني آدم وحيث ارموا بنى اسماعيل * فرع * ولم يكن له الا اولاد اولاد دخل عليهم فلو حدث له بعد ذلك ولدا فظاهر دخوله * فرع * لو قال وقفت على اولادى واخوتى دخل الموجود والحادث (قول) المتن وقيل يبطل ما أخذنا الخلاف ان المشترك هل هو مجمل أو كالعالم (٣٨١) والمحكى عن الشافعى فى الاصول الثاني (قول) المتن واحفادى يقال رجل محفود اذا كان له خدم

وأعوان يسرعون فى طاعته ومنه نسعى ونحفد أى نسرع (قوله) فان كان العطف بتم انك لا يمكن قال الراغبى فى باب الطلاق نقلا عن المتولى ان الشرط يعود الى الجملتين اذا كان العطف بتم * (فصل) * الاظهر انك (قول) المتن أى ينقل انك يريدان هذا هو المراد والا فجميع الموجودات ملك له سبحانه وتعالى فى سائر الاوقات (قوله) بدليل اتباع شرطه وايضا فقد حبس الاصل وسبل الثمرة وذلك لا يستدعى انتقال ملكه (قول) المتن ملك للموقوف عليه أى فليس للواقف انتفاع لكن يستثنى المسجد والبئر والمقبرة ونحو ذلك فللواقف فيها ما غيره (قول) المتن ويغيره هذا فى الوقف على معين أو على غيره كالمدراس والربط فله أن يتفقد خاصة دون الايجار قاله الزركشى ومنه تعلم ان بيت المدرس ونحوه لا تجوز اجارته ولا اعارته * فرع * لو نقص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن الموقوف عليه ما نقص قاله ابن الرفعة بجحا (قول) المتن واجارة أى ما لم يشرط نفسها وكذا الاعارة (قوله) من نأطره متعلق بقول المصنف واجارة (قول) المتن كثره بعد الوقف أما الموجودة عنده فان كانت مؤجرة فهى ملك الواقف أو غير مؤجرة فوجهان قال الزركشى وكذا الموجود فى البئر عند الوقف ينبغى أن يكون ملكا للواقف

فالا على أو الاول فالاول فهو للترتيب فلا يصرف للبطن الثاني مثلثا شئ ما بقى أحد من الاول وقوله الاول بالترتيب لا (ولا يدخل اولاد الاولاد فى الوقف على الاولاد فى الاصح) اذ يصح أن يقال فى ولد الولد لشخص ليس ولده والثاني يدخلون حملا على الحقيقة والجواز والثالث تدخل اولاد البنين لانسابهم اليه دون اولاد البنات (ويدخل اولاد البنات فى الوقف على الذرية والتسل والعقب وأولاد الاولاد) لصدق اللفظ بهم (الا أن يقول على من يتسبب اليهم) أى فان اولاد البنات لا يدخلون فيمن ذكر نظرا الى القيد المذكور (ولو وقف على مولى له معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم) الوقف (بينهما) لتناول اسم المولى لهما (وقيل يبطل) للجهل بالمراد منهما وامتناع حمل اللفظ على المعنيين المختلفين وعبارة المحرر رجع كلامه بحجوت وفى الشرح الاول أصح فى التنبيه والثاني أرجح فى الوجيز وزاد فى الروضة الاصح الاول (والصفة المتقدمة على حمل معطوبة تعتبر فى الكل كوقفت على اولادى واحفادى) وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المتأخرة عليها والاستثناء) يعتبران فى الكل (اذا عطف) فهما (بواو كقوله) وقفت (على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين أو الا أن يفسق بعضهم) فان كان العطف بتم اختصت الصفة والاستثناء بالجمله الاخيرة وقوله عليها للقابلية وفى المحرر عنها وفى تسمية ماذ كرجلا نسج * (فصل الاظهر ان الملك فى رقبته الموقوف ينتقل الى الله تعالى أى ينقل عن اختصاص آدمى) كالعتق (فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه) والثاني لا ينتقل عن الواقف بدليل اتباع شرطه والثالث ينتقل الى الموقوف عليه كالصدقة وسواء فى الخلاف الموقوف على معين أم جهة عامة ولو جعل البقعة مسجدا أو مقبرة انفك عنها اختصاص آدمى قطعا (ومنافعه) أى الموقوف (ملك للموقوف عليه يستوفى بنفسه وبغيره باعارة واجارة) من نأطره فان وقف ليسكنه زيد لم يكن له اسكان غيره (ويملك أجرته وفوائده كثمره) ومنها أغصان شجر الخلاف (وصوف) ووبر (ولبن وكذا الولد فى الاصح والثاني يكون وقفا) تبعالامه ولو كانت حاملا حين الوقف فولدها وقف على الثاني وكذا على الاول ان قلنا للحمل حكم ولو وقف دابة على ركوب انسان فذرتا ونسلها للواقف قاله البيهقى (ولو ماتت البهيمة اختص) الموقوف عليه (بجملتها) فان دبغته فى عوده وقفها وجهان قال المتولى أحصهما العود (وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة أو نكاحا ان صححناه وهو الاصح) تحصينها لها والثاني لا يصح لانها قدمت من الطلق فيفوت حق البطن الثاني منها وعلى الصحة وقولنا الملك فى الموقوف لله تعالى رزقها السلطان ويستأذن الموقوف عليه وان قلنا الملك للواقف رزقها باذن الموقوف عليه أيضا أو للموقوف عليه رزقها ولا يحتاج الى اذن أحد قال فى الروضة ولو طلبت التزويج فلهم الامتناع (والمنه بان) أى الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا أتلف) أى أتلفه أجنبي ولا يملكها الواقف (بل يشتري بها عبيدا ليكون وقفا مكانه فان تعذر فبعض عبيد) وقيل يملكها

٩٦ ل ج (قول) المتن والثاني يكون وقفا هو نظير ما صححناه فى ولد الموصى بمنفعتهما والفرق قوة الملك هنا (قول) المتن ان صححناه مرجحا يوهم أنه ليس له على تعدير الفساد وليس مراد (قوله) تحصينها أى ولانه عقد على المنفعة كالاجارة (قوله) وقيل يملكها انك أى والاصح على هذا الطريقة عدم الملك بل يشتري على سائر الاقوال لا ناوان قلنا الملك للموقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وانما يملك منفعتها ولهذا رجع بعضهم طريقة القطع

(قوله) وسكت الخ ان قلت اقتضاء صنيع الشارح رحمه الله ترجيح الطريقة الحاكية للخلاف قلت أخذه من قول المحرر أصح الوجهين فانه مشعر بذلك (قوله) ان قلنا الملك أى في الموقوف نفسه لا في قيمة الموقوف لان الكلام حينئذ يفسد (قول) المتن لم ينقطع أى وان لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الابتداء (قول) المتن بل يتفجع بها جذا حتى في جعله بامثلا قاله ابن المقرئ وشرط فيه تعذر الانتفاع باجارته خشبا قال فان لم يكن الانتفاع الا بالايقاد فعل ويصير ملكا للموقوف عليه كما نقله عن اخبار المتولي وأقرأه قال ابن (٣٨٢) الاستاذ ولو كان الغراس موقوفا

في أرض مستأجرة وريعه لا يني بالاجرة أو ينيها فقط ساغ قلعه والانتفاع به ان أمكن والاملكه الموقوف عليه * فرع * اشترى بساء في أرض محتسرة ثم وقفه أعتى ابن عدلان بان الواقف تلزمه الاجرة كما يلزمه جناية العبد الذي وقفه بجامع أن الوقف مفقوت للبيع فيهما وقال الزركشي الظاهر أنها تكون في الربيع ان وجدوا الا فللملك مطالبته بالتفريغ قال والفرق ان رقة العبد محمل لتعلق الجناية لولا الوقف ولا كذلك الغراس (قوله) ومقابل المذهب يريد ان الخلاف السابق من تقاريع الاول (قوله) الموقوفة أى بان يصرح بوقفها لفظا ولا يكفي الشراء لجهة الوقف وحينئذ فالموجود الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لانهم لا يصرحون فيه بوقفية (قول) المتن اذا انكسرت أو اشرفت عليه * (فصل) * ان شرط الواقف الخ (قوله) وفي الروضة الخ محصله أن في الجهة العامة كالطريقة الاولى وفي المعين يكون الحكم نظير ما ينصل من أوجه الطريقة الثانية (قول) المتن ووطيقته الخ ولو قلنا الملك للموقوف عليه وقسمتها وأما التولية والعزل فقضية كلامه ان

الموقوف عليه بناء على ان الملك في الموقوف له وقيل الواقف بناء على ان الملك له وينتهي الوقف والطريق الثاني القطع بشراء عبيدها الى آخره لئلا يتعطل غرض الواقف وحق باقي البطون وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الطريقين وان أئلف العبد الموقوف عليه أو الواقف فان قلنا القيمة له في اتلاف الاجنبى فلا قيمة عليه والا فالحكم كما تقدم أى فيشتري بالقيمة الواجبة عليه عبدا الى آخره ويشتريه الخاصكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه ان قلنا الملك له والواقف ان قلنا الملك له في أحد الوجهين ويقفه من يباشر شراءه وقيل يصير وقفه بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان أقواهما في الروضة المنع (ولو جفت الشجرة) الموقوفة (لم ينقطع الوقف على المذهب بل يتفجع بها جذا) ادامة للوقف في عنها وقيل تصير ملكا للموقوف عليه (وقيل تباع والتمن بقيمة العبد) فقيل يشتري به شجرة أو شقص شجرة من جنسها لتكون وقفا وقيل يملكه الموقوف عليه ومقابل المذهب ينقطع الوقف فنقلب الخطب ملكا للواقف هذا ما في الروضة وأصلها في مسألتى العبد والشجرة فالمذهب فيها معنى الراح (والاصح جواز بيع حصر المسجد) الموقوفة (اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق) لثلاث نضيع ويصرف ثمنها في مصالح المسجد والثاني لا تباع بل تترك بحالها أبدا وحصره التي اشترت أو وهبت له ولم توقف يجوز بيعها عند الحاجة جزما (ولو انهدم مسجد وتعدرت اعادته لم يبيع بحال) لا مكان الصلاة فيه في الحال

* (فصل) ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره (تابع) شرطه (والا) أى وان لم بشرطه لاحد (فالنظر للقاضي على المذهب) والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجه قيل للواقف وقيل للموقوف عليه وقيل للقاضي بناء على ان الملك في الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى والطريق الثالث للواقف من غير خلاف وفي الروضة كأصلها والمحرر الذي يقتضى كلام معظم الاصحاب الفتوى به أن يقال ان كان الوقف على جهة عامة فالتولية للحاكم أو على معين فكذلك ان قلنا الملك ينتقل الى الله تعالى وان جعلناه للواقف أو للموقوف عليه فكذلك التولية (وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتداء الى التصرف) هو المهتم من الكفاية ذكر للتنبيه عليه وهو خير يدعى الروضة وأصلها (ووطيقته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها وفي الروضة كأصلها وحفظ الاصول والغلات على الاحتياط وكان السكون عن ذلك لظهوره وهذا اذا أطلق النظر له (فان قوض اليه بعض هذه الامور لم يتعد) ولو قوض الى اثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف (ولو واقف عزل من ولأه) النظر (ونصب غيره) وهذا حيث كان النظر له (الا أن بشرط نظره حال الوقف) فليس له عزله لانه لا نظره بعد شرطه النظر لغيره كاذكره في الروضة عن ابن الصلاح (واذا أجز

ذلك ليس اليه وبه جزم الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال ان المدرس هو الذي يقرر الفقهاء وليس ذلك للناظر وتازه الناظر الزركشي متمسك بان له القسمه فله التعيين * فرع * من عين لاستحقاق لا يجوز عزله بغير سبب كما صرح به النووي في الاجناد المرتين في الديوان وهذا أولى

(قوله) يتفسخ اقتضاء هذا الانفساخ من غير توقف على فسخ فرع فضل من ربيع الوقف شيء هل يجوز الاتجار فيه أفتى بعض المتأخرين بالجواز ان كان للسجد والإفلاحة * (٣٨٣) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفي ربيع كفاية نقل ابن دقيق العيد عن بعضهم منعه لما فيه من

تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الاجر قال الزركشي ولعله مفرع على ان الملك للواقف

(كتاب الهبة)

(قول) المتن التملك الحريد عليه الوصية وقضيته أيضا ان الاحتصاصات لا تجرى فيها الهبة وهو كذلك على ما في الروضة هنا (قول) المتن محتاجا مثله غيره وقوله لتواب الآخرة قضيته انه لو غفل عن ذلك وملكه لاجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر (قول) المتن فان نقله الواو أحسن ثلاثيه ان الهبة نوع من الصدقة (قول) المتن اكراما خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه (قول) المتن فهدية منها الهدي لانه يحمل الى مكة (قوله) والتقديم البطلان أي لقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما اذا قال هي لك ماعشت فانها ترجع الى صاحبها (قول) المتن أي ان مت الخ قال الزركشي هو تفسير للصورتين قبله انتهى وقضية المهاج ان التفسير المذكور الخ يقتضي الثاني وعلى الاول فيكون الذي في المهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذي فيه صورة التفسير (قوله) الثاني القطع بالبطلان لان هذا اشتراط في العمري كذا قال الزركشي وفيه نظر (قول) المتن كجهول في الزركشي وأخرج بعض الورثة نفسه من البين وجعل حصته لهم جار ذلك مع الجهل بها (قول) المتن ولغيره باطلة

التأخر) مدة بأجرة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب الزيادة) عليها (لم يتفسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته والثاني يتفسخ تبين وقوعه على خلاف الغبطة في المستقبل وضعفه المصنف في فتاويه

(كتاب الهبة)

هي شاملة للصدقة والهبة كسبأقي (التمليك بلا عوض هبة) ذات أنواع (فان ملك محتاجا لتواب الآخرة) أي لاجله شيئا (فصدقة فان نقله الى مكان الموهوب له اكرامه فهدية) فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر فيه على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الإطلاق اليه ومن ذلك قوله (وشرط الهبة) أي لتحقيق (ايجاب وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت (ولا يشترط ان في الهبة على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذلك) كما جرى عليه الناس في الاعصار والمشتراط قاسها على الهبة وحمل ما جرى عليه الناس على الاباحة ورتب تصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كاصلها الصدقة كالهبة بلفظ تأكيد ونصبه بنزع الخافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرت لك هذه الدار) أي جعلتها لك عمرك (فإذا مت فهي لورثتك فهي هبة) طول فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرت لك هذه الدار (فكذا) أي هي هبة (في الجديد) والتقديم البطلان كما لو قال أعمرت لك سنة (ولو قال) بعده (فأدانت عادت الى فكذا) أي هي هبة (في الاصح) على الجديد ويلغو الشرط والثاني يطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم يطل من باب أولى كما ذكر في المحرر (ولو قال أرقبتك) هذه الدار (أو جعلتها لك رقبتي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبة ويلغو الشرط المذكور وهو ان مت قبلي عادت الى والتقديم يطل العقد والطريق الثاني القطع بالبطلان والرقب من الرقب فكل منهما يرقب موت صاحبه وفي الروضة كاصلها ذكر الطريقين في صورتي التفسير والسكوت عنه أي العلم به وفي الصحيحين حديث العمري ميراث لاهلها (وما جاز يبعه جازيته ومالا) يجوز يبعه (كجهول ومغصوب وضال وآبق (فلا) يجوز هبته (الاحبتي حنطة ونحوها) فاهما لا يجوز بيعهما كما تقدم ويجوز هبتهما كما ذكره في الدقائق لا تتفاء المتقابل فيها وهذا الاستثناء المزيد لم يذكره في الروضة وفيها كاصلها أمر العاقلين واضح أي من البيع وغيره (وهبة الدين للدين ابراء) منه ولا يحتاج الى قبول اعتبارا بالمعنى وقيل يحتاج اليه اعتبارا باللفظ (ولغيره باطلة في الاصح) والثاني صحيحة وهما مفرعان في الشرح على القول بحجة بيعه وعبارة الروضة وان وهبه لغيره لم يصح على المذهب وقيل في صحته وجهان ولا يملك موهوب الا قبض باذن الواهب فلو مات أحدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) فيتخير وارث الواهب في الاقباض والقبض وارث الموهوب له ان أقبضه الواهب (وقيل يتفسخ العقد) لجوازه كالشركة والوكالة وقرق الاول بأنه يؤول الى اللزوم بخلافهما وفي الروضة كاصلها نسم الهبة الى الموهوب ومثلها التصديق به وقولهم قبض باذن الواهب طاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في اقباضه الى ادنه كما صرح به الروائي وغيره وفي الروضة كاصلها عن

في الاصح لانه غير مقدور على تسليمه اذا ما قبضه عن لادين (قول) المتن موهوب هو بالمعنى الاعمال الشامل للهبة والصدقة وسواء كان بصيغة العمري والرقبي أم لا فرع لا يحصل القبض هنا بالاتلاف ولا بالتخلية بينه وبينه أعني في المنقول لانه غير مستحق كقبض الوديعة (قول) المتن قام وارثه مقامه الخ كالباع الجائر

(قوله) كان اقرارا بالهبة الى
آخره أى من غير توقف على الاعتراف
بأذن فيكون فيه شاهدا سلفا له من
أن الاقباض يغني عن الاذن (قول)
المتن ويسن للوالد العدل لأن التفاضل
يفضي الى العتق والتحاسد (قول)
المتن بأن يسوي بين الله كروا لاني أى
لما في الحديث أيسر لئلا يكون ذلك في
البر سواء قال بل قال فلا اذن (قول)
المتن في هبة ولده قال في الروضة في باب
الاقرار ولو أقر الاب لابنه بعين فله
الرجوع قال المتكلمون عليها تنزيلا
على ضعف الملكين وهو الهبة (قول)
المتن لسائر الاصول أى كافي في وجوب
النفقة وحصول العتق وسقوط
القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك
بهم وفور شفقتهم فلا يرجعون الا من
حاجة أو ضرورة غالبا * فرع * ولو هب
المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فوريته
جدا لابن فليس له الرجوع (قوله)
والثاني يحصل الرجوع الخ وتصح (قول)
المتن في الأظهر هو جار في الهبة وأما
الصدقة فترواها على الله تعالى وسأتيان
في كلام الشارح * فرع * أهدي
له هدية على أن يقضى له حاجة أو يخدمه
فلم يفعل وجب ردّها ان بقيت وبدلها
ان تلفت قاله الاصطخري رحمه الله
(قول) المتن فهو قيمة الموهوب أى كما
في النكاح بلامه حيث تنجب قيمة
البضع وهو مهر المثل * فرع * لا تنجب
القيمة هنا بل هو مخير بينها وبين رد
الموهوب (قوله) أى وعاءه الذي يكثر
فيه الخ ولا تسمى بذلك الا والتمرفها فان
أفردت سميت زنبلا

النص لو قيل له وهبت دارك فلان وأقبضته فقال نعم كان اقرارا بالهبة والاقباض وفي زيادة الروضة
عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه الاكتفاء بالاقباض أيضا وكيفية القبض في العقار والمنقول كما سبق
في البيع (ويسن للوالد العدل في عطية أو لاده بأن يسوي بين الذكر والانثى وقيل كسمة
الارث) فان لم يعدل فقد فعل مكرها زاد في الروضة أن الأم في ذلك كلاب وكذلك الجد والجدة
وكذا الولد والديه قال الدارمي فان فضل فليفضل الام انتهى (وللاب الرجوع في هبة ولده وكذا
لسائر الاصول) من الام والاجداد والجذات من جهة الاب والام (على المشهور) والثاني
لارجوع لغير الاب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها
الا والوالد فيما يعطى ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الاب وعمه الاول في كل من له
ولادة (وشروط رجوعه) أى الاب أو غيره من الاصول (بناء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع)
الرجوع (بيعه ووقفه) وكاتبه وإيلاده (لارهنه وهبته قبل القبض) فهما (وتعلق عتقه)
وتدبيره (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابله قول
الامام ان لم يصح بيع المؤجر في الرجوع ترد وتيمتج الرجوع بالرهن والهبة بعد القبض ولو كانت
الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الجد (ولو زال ملكه) أى الموهوب (وعاد) بارث أو غيره (لم يرجع
فيه في الاصح) لاق ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني ينظر الى ملكه السابق (ولو زاد رجوع فيه
بزيادة المتصلة) كالسمن (لا المتفصلة) كالسب ولونقص رجوع فيه من غير ارش النقص
(ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملاكي أو تنقصت الهبة) أو بطلتها
أو فسختها وفي وجهه ان الثلاثة لاخيرة كليات تحتاج الى التبة (لا يبيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها
في الاصح) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل به من السائق في زمن الخيار فسخ
البيع وفرق الاول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب اذ يتصرف فيه وعلى
الاول يلزم بالوطء مهر المثل ويلغو غيره مما ذكر وعلى الثاني لا ولا وظاهر ان المراد عليه الهبة التامة
بالقبض وفي الروضة لا خلاف ان الوطء حرام على الاب وان قصد به الرجوع كذا قاله الامام انتهى
وقال الفسار في ان قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولارجوع لغير الاصول في هبة مقيدة بنفي
الثواب) أى العوض وسأتي الرجوع في المطلقة (ومتى وهب مطلقا) أى من غير قيد بثواب
أو عدمه (فلا ثواب ان وهب لدويه) في الرتبة (وكذا لا على منه في الاظهر ولنظيره على المذهب)
لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة والطريق الثاني في الاخيرة بطرد فيها الخلاف فيما
قبلها (فان وجب) ثواب على الرجوع (فهو قيمة الموهوب في الاصح) يوم القبض والثاني ما بعد
ثواب العادة (فان لم يهبه فله الرجوع) في الموهوب ان بقي فان تلف رجوع بقيته قال في الروضة
ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعاً صرح به البغوي وغيره وهو ظاهر وأما الهدية فظاهرها
كالهبة انتهى ونقله في الكفاية عن البندنجي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فلا يظهر صحة العقد
ويكون بيعا على الصحيح) تنظر الى المعنى والثاني يكون هبة نظرا الى اللفظ فلا يلزم قبل القبض
ومقابل الاظهر بطلان العقد لتنافاة شرط الثواب للفظ الهبة المقضى للتبرع (أو) بشرط ثواب
(مجهول) كثوب (المذهب بطلانه) أى العقد لم ينعذر تضييعه ببيعها بحالة العوض وهبة بذكر
الثواب بساء على انها لا تقتضيه وقيل يصح هبة بناء على انها تقتضيه (ولو بيعت هدية في طرف عالم
تجر العادة برده كقوسرة تمر) بتشديد الراء وعاءه الذي يكثر فيه من البوارى قاله الجوهري (فهو
هدية أيضا والا) أى وان جرت العادة برده (فلا) يكون هدية (ويحرم استعماله الا في اكل

(قوله) * كتاب القطة * هي بفتح القاف وقد تسكن الشئ الملتقط على طلب قال ترمذي في القطة (٣٨٥) فرعون وشرا ما وجد من مال أو شخص ضائع لغير حرب ليس بحرز ولا يمتنع ببقوته ولا يعرف الواحد مالكة وخرج بالحرز المال الموجود في المكان المملوك ونحوه ولا يعرف مالكة فانه مال ضائع يحفظ ويحوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقتضيه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف مالكة فسيبيله سبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للاكتساب ولو ذكر عقب القراض لكان متجها أيضا فان ذلك بها مسلكه وعند الخنفي مسلك الصدقة ولهذا منع الغنى منها (قوله) صيانة للمال الخ ردها بأمره أمانة ابتداء واكتساب انتهاء وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع ينبغي الوجوب (قول) المتن ولا يستحب لغير وائق استشكل السبكي خرمهم بذلك مع حكاية وجهه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق المالك ويجاهد نفسه والاستحباب بجامعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنابه (قول) المتن ويجوز في الأصح لأن الأصل عدم الجنابة (قول) المتن انه لا يجب الخ لعدم الأمر به في حديث زيد بن خالد وغيره (قوله) وقيل يجب أي الحديث أبي داود ومن أخذ لقطة فليشهد إذا عدل أو دوى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حمل على النذب ويحتاج إلى دليل (قول) المتن انه يصح قبل الغرض من العصة أن أحكام القطة تثبت له وإن منعناه لا اخذ فلا تكرر فيه مع ما سبق

الهدية منه ان اقتضت العادة) فيجوز أكلها منه حينئذ قال البغوي ويكون عارية

* (كتاب القطة) *

يضم اللام وفتح القاف في المشهور رأى الشئ الملتقط وهو ما ضاع من ماله سقط أو غفلة أو نحوهما في محال تأتي (يستحب الالتقاط لوائق بأمانة نفسه وقيل يجب) عليه صيانة للمال عن الضياع (ولا يستحب لغير وائق) بأمانة نفسه (ويجوز) له (في الأصح) والثباني يحرم لخوف الجنابة (ويكره لفاسق) لأنه رجاء يدعو نفسه إلى كتمان وفي الوسيط لا يجوز له (والمذهب انه لا يجب الاشارة على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالاقول ويذكر في الاشارة صغات الملتقط أو يسكت عنها وجهان أحدهما عند البغوي الثاني لثلاث متصل كاذب اليه وقال الامام يذكر بعضها ليكون في الاشارة فائدة وصحة في الروضة (و) المذهب (انه يصح التقاط الفاسق والصبي والذي في دار الاسلام) كاصطياهم والطريق الثاني ان قلنا المذهب في الالتقاط الامانة والولاية فلا يصح التقاطهم أو الاكتساب بالتملك بعد التعريف وهما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق القطع في الذي مرجوح في الروضة كأصلها (ثم الاظهر انه ينزع) الملتقط (من الفاسق ويوضع عند عدل) والثاني لا ينزع ولكن يضم اليه عدل مشرف (و) الاظهر (انه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه) عدل (رقيب) لثلاثيخون فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم اذا تم التعريف فله التملك (وينزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويملكها للصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له) فان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط (حتى تلف في يد الصبي) أو اتلفه والضمان في مال الولي ثم يعرف السالف وان تلف قبل انتزاعه بغير تفریط فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في يد الصبي فلا ضمان عليه وان اتلفه ضمن * تمة * الذي كالفاسق في انتزاع الملتقط منه وما يترتب عليه (والاظهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولاية والملك والثاني صحته ويكون أسبغده والقولان اذا لم يأذن له فيه ولم ينه عنه ولو أذن فيه فطرد ابن أبي هريرة القولين فيه وقطع غيره بالحجة ولو نهاه عنه قطع الاصطخري بالمنع وطرد غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتد بتعريفه) على البطلان (فلو أخذه) أي الملتقط (سيده منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكأنه أخذه منه ورده اليه (قلت) كما قال الراعي في الشرح (المذهب صحة التقاط المكاتب كصحة) لأنه مستقل بالملك والتصرف والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالحفظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالحجة كالحرام المكاتب كصحة فإسدة فلا يصح التقاطه كالتن وقيل يصح كذبي الكتابة الصحيحة وادامح التقاط المكاتب عرف وتملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق حكى الراعي فيه الطريقين في المكاتب زادي الروضة المذهب والمتنصوص صحة التقاطه

٩٧ ل قلت يجوز أن يقال ذكره هنا توطئة لما بعده (قول) المتن في دار الاسلام متعلق بقوله والذي (قول) المتن (قول) المتن لا يلزم له ولا يلزم له فكيف يلي مال غيره ونظر الثاني إلى حق التملك (قول) المتن والاظهر أي سواء قلنا ينزع من يده أم لا (قوله) والثاني صحته كالاختطاب (قوله) والقول الثاني عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لأنه لا ولاية له على المكاتب أقول هذا فيه نظر فانهم قالوا ان الاجنبي اذا انتزع من العبد القطة صح التقاطه

(قول) المتن فلصاحب التوبة في الاظهر بقاء على دخول الكسب النادر في المهايأة والثاني مبني على عدم دخوله (قوله) ومقابلته يشتركان أي لأن النادر لا يخطر بالذهن عند نهايتها (قوله) فليس على من وجدت قال الزركشي ولاه فيما اذا جنى (٣٨٦) قال وحينئذ فلا استثناء من

المؤمن والا كساب لان المؤمن فقط (قوله) استقلالاً يعني زاده في الروضة ولم يذكر فيها المستثنى منه وهو المؤمن وقوله وفريده معه الخ يريد به أن مازاده المنهاج هنا بقوله قالت كسبه في الشرح الارش الجنائية والمؤمن فهما في المنهاج فزيدان على الشرح وفي الروضة زاد الارش فقط هذا مراده كما يعلم بمراجعة الروضة

* (فصل الحيوان الخ) * (قول) المتن المملوك كذلك المختص كالكلب والبعير المنذور هديه يلتقطه للنحر والموقوف ينبغي أن يلتقط لتلك مناعه (قول) المستثنى للقاضي التقاطه قال الزركشي ينبغي أن يكون محله اذا حاف الضياع والافيترك ولا يتعرض له (قوله) لانه مصون بالامتناع الخ وفي حديث زيد بن خالد في الابل مالك ولها (قوله) كالغزاة لا طلاق الحديث (قوله) بخلاف المغازاة أي والجواب عن الحديث أنه طاهر في المغازاة بدليل قوله فيه ترد الماء وترعى الشجر (قوله) بعد التعريف كغيره (قول) المتن أو باعه لاه أولى من الاكل (قوله) أي اللقطة المسعة يعني لا الثمن (قول) المتن أو أكله الاحسن أكلها وهو كذلك في بعض النسخ (قوله) أيضاً أو أكله بالاجماع على هذه الحصة قاله الزركشي فلولم يأكل حتى حضره الى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه (قوله) أخذ ايرجعه لقوله متمكاله (قول)

(وهي) أي اللقطة (له وليس له) يعرفانها ويملكها بحسب الرق والحرية كشخصين التقاط هذا ان لم يكن بينهما مهايأة (فان كانت مهايأة) أي منوبة (فلصاحب التوبة) اللقطة (في الاظهر) فان وقعت في نوبة السيد عرفها وتملكها وان وقعت في نوبة العبد عرفها وتملكها والاعتبار بوقت الالتقاط وقيل بوقت التملك والقول الثاني كالمولم تكن مهايأة (وكذا حكم سائر النادر) أي باقيه (من الاكساب) كالوصية والهبة والركز (و) من (المؤمن) كأجرة الطبيب والحمام وثن الدواء المعنى ان الاكساب لمن حصلت في نوبته والمؤمن على من وجد سببها في نوبته في الاظهر فهما ومقابلته يشتركان فهما (الارش الجنائية والله أعلم) أي فليس على من وجدت الجنائية في نوبته وحده بل يشتركان فيه جزماً لانه يتعلق بالرقبة وهي مشتركة وهذا المستثنى بتوجهه فزيد في الروضة استقلالاً وفريده معه المستثنى منه على الشرح وظاهر انه اذا لم يكن بينهما مهايأة يشتركان في سائر النادر من الاكساب والمؤمن

* (فصل الحيوان المملوك المتع من صغار السباع) كالذئب والثعلب والفهد (بقوة كعبير وفرس) وحمار وبغل (أو بعدو) أي جرى (كأرنب وطي أوطير) ان كان حماماً او وجد بمغازاة أي مهلكة (فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا لغيره) أي لغير القاضي من الأحاد التقاطه للحفظ (في الاصح) لثلا يأخذ من خائن فيضيع والثاني المنع اذا لولا للاحاد على مال الغير (ويحرم التقاطه للتملك) على كل أحد لانه مصون بالامتناع على أكثر السباع مستغن بالرعي الى أن يجده صاحبه لتطلبه له فنأخذه للتملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده الى موضعه فان دفعه الى القاضي برئ في الاصح (وان وجد بقرية) أو موضع قريب منها أو بلدة (فالاصح جواز التقاطه للتملك) والثاني المنع كالغزاة وقرى الأول بأنه في العمران يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه بخلاف المغازاة فان طروق الناس به لا يعم ولو وجد في زمن غيب وفساد جاز التقاطه للتملك قطعاً في المغازاة والعمران (وما لا يتبع منها) أي من صغار السباع (كشاة) ومجل وفصيل (يحوز التقاطه للتملك في القرية) ونحوها (والمغازاة) صيانة له عن الخونة والسباع (ويختار أخذه من مغازاة فان شاء عرفه وتملكه) بعد التعريف (أو باعه) أي وان شاء باعه استقلالاً ان لم يجرحاً كما وبأذنه في الاصح ان وجد (وحفظ ثمنه وعرفها) أي اللقطة المسعة (ثم تملكه) أي الثمن (أو أكله) أي وان شاء أكله متمكاله أخذاً عاماً سيأتي (وعرغم قيمته ان ظهر مالكه) ولا يجب بعد أكله تعريفه في الظاهر للامام من وجهين لماسياً عنه والحصوله الاولى أولى من الثانية والثالثة أولى من الثالثة (فان أخذ من العمران فله الخصلتان الاولى) بضم الهمزة وبالثانية (لا الثالثة في الاصح) وفي الروضة كأصلها الاظهر والثاني له الثالثة أيضاً كالغزاة ودفع بان الاكل فيها لانه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل اليه ولو كان الحيوان غريباً مأكولاً كالحش ففيه الخصلتان الاولى وان لا يجوز تملكه في الحال في الاصح واذا أمسك الملتقط الحيوان وتبرع بالاتفاق فذلك وان أراد الرجوع فلينفق بادن الحاكم فان لم يجد كما أنشد (ويحوز أن يلتقط عبداً لا يمين) في زمن أمن أو نهب وعمران في زمن غيب بخلاف الامن لانه يستدل فيه على سيده في فصل

المتن وعرغم قيمته قال ابن المنذر دليله القياس على ثبوت ذلك في لقطة الذهب والفضة (قوله) ولا يجب هو مستفاد من صنيع اليه المنهاج حيث ذكر التعريف في الخصلتين الاولى وتترك من الاحبة (قوله) من الثالثة أي لما فيها من تجميل الاستباحة قبل التعريف * فرع * لم يراعوا هنا وجوب اتباع الاخط وراعوه فيما يحيف كإسباني فما الفرق ثم رأيت الاسنوي اعتبره هنا أيضاً

(قوله) المتن يعرف أولاً انه انما كانت مرات التعريف في الاوائل أكثر لان الطلب فيها أكثر (قوله) ويقاس بها الثانية يرجع لقول المصنف بكل يوم مرة (قوله) لانه عرف سنة وكالو نذر صوم سنة ولا طلاق الخبر وقيد الامام بما اذا لم يؤد (٣٨٨) الى نسيان النوب السابقة انتهى

ويشترط أيضاً نسيان زمن الوجدان واسنادها الى ذلك الوقت كما ذكره الامام أيضاً (قوله) كما أفاده ثم المراد بها ما في قول المصنف تم يعرفها (قول) المتن ولا يلزمه ان قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الاجرة لاتة أتى في السنة الابقية اللقطة فينبغي أن تباع بأحد التقدين فان حفظه سهل لا يحتاج الى مؤنة (قول) المتن من بيت المال قرضاً على صاحبها (قوله) بأن ظهر مالكها قال الركني وينبغي جريان هذا الوجه فيما لو تمكك ثم ظهر المالك (قوله) التمول خرج القليل الذي لا يتمول ما به ينك في الحال كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) كالكتير لظاهر الحديث

* (فصل اذا عرف الخ) * (قوله) أي نية التملك أي احداث هذه البية فلا يكتفي بنية ذلك عند الاخذ (قوله) اكفاء بقصده وفي الحديث فان جاء صاحبها والافهس لك ولذا قال في العدة انه طاهر النص ولا يحال له حديث والافشاك بها (قوله) في التقط الخ منه تعلم أن قول الركني وغيره أن من عرف عاموا قد التقط بقصد الحفظ ثم بداله التملك لا بد من تعريف عام آخر محله اذا قلنا أن التعريف غير واجب عليه والاصح في شرح مسلم الوجوب خلافاً لماسلف عن الاكثرين (قوله) واستدل الاول من الادلة أيضاً القياس على القرض (قول) المتن أو قيمتها الخ هذا يدل على أن قولهم يسلك بها مسلك القرض ليس من كل وجه (قوله) لا ارش له لحصول النقص في ملكه (قوله)

على الاصح (سنة) الحديث ويقاس على ما فيه غيره وليست على الاستيعاب بل (على العادة يعرف أولاً كل يوم طرف في النهار ثم كل يوم مرة ثم) كل (أسبوع) مرة أو مرتين كما في المحرر وغيره (ثم كل شهر) بحيث لا ينسى انه تكرر الاول كدافي الروضة وفي أصلها المامضى وسكان نسيان المدد في ذلك وفي التهذيب ذكر الاسبوع في المدة الاولى ويقاس بها الثانية (ولا يصح في سنة مفترقة في الاصح) كان يعرف شهراً ويترك شهراً وهكذا لانه لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الاصح تكفي والله أعلم) لانه عرف سنة وصححه في الروضة أيضاً ولا تنجب المبادرة في التعريف في الاصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أوصافه) في التعريف ولا يستوعبها اثلا يعتمدها الكاذب وذ كره مستحب وقبل شرط وهو مسبق بمعرفة فيأتي فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الاكثرين (بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض) على المالك أو يأمر الملتقط بها ليرجع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه ان عرف فهو متبرع (وان أخذ لملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه عليه وسواء تملك أم لا (وقيل ان لم يملك) بأن ظهر مالكها (فعلى المالك) المؤنة لعود فائدة التعريف اليه (والاصح ان الحقير) أي القليل التمول (لا يعرف سنة بل زمننا يظن ان فاقده يعرض عنه غالباً) بعد ذلك الزمن ويختلف ذلك باختلاف المال قال الروابي فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يعرف يوماً أو يومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كالكتير وقيل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير التمول ككتبي الخنطة والرنية فلا يعرف ولو واجده الاستبداد به وقد رجعهم القليل التمول بما دون نصاب السرقة والاصح لا يتقدر بل هو ما غلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً

* (فصل اذا عرف) أي الملتقط للتملك كما صرح به الرافعي في الشرح اللقطة (سنة) على ما تقدم (لم يملكها حتى يختاره) أي الملك (بلفظ كتملكت) ونحوه (وقيل تكفي البية) أي نية التملك لفقد الايجاب (وقيل يملك بمضي السنة) اكفاء بقصده عند الاخذ للتملك بعد التعريف فن اتقط للحفظ دائماً وقلنا بوجوب التعريف عليه وعرف سنة فبداله التملك لا يأتي فيه هذا الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط وان لم نوجب التعريف عليه فعرف ثم بداله قصد التملك لا يعتد بما عرف من قبل (فان تملك) الملتقط اللقطة (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واتقاعاً على رد عنها فذلك) ظاهره ويقاس به اتفاقهما على العدول الى بدلها (وان أرادها المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها أوجب المالك في الاصح) والثاني الملتقط واستدل الاول بما في الحديث السابق فان جاء طاهراً فأفادها اليه وقصره الثاني على ما قبل التملك ولوردها الملتقط لرم المالك القبول (وان تلفت غرم مثلاً) أي ان كانت مثلية (أو قيمتها) أي ان كانت متقومة (يوم التملك) لانه يوم دخولها في ضمانه (وان نقصت بعيب) ونحوه (فله أخذها مع الارش في الاصح) لان الكل مضمون فكذا البعض والثاني لا ارش له وله على الوجهين الرجوع الى بدلها سليمة أفصح به البغوي على الثاني لا قصاره عليه ومثله الاول وعليه لو أراد الملتقط وأراد المالك الرجوع في البديل أوجب الملتقط وان زادت أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة ولو طهر المالك قبل التملك أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة (وان ادعاها رحل) مثلاً (ولم يصفها ولا بينة) له بها (لم تدفع اليه) الآن

يعلم الملتقط انه له ميلز به الدفع اليه (وان وصفها وظن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) اليه (ولا يجب على المذهب) وفي وجهه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخرينة بها حوات اليه) عملا بالبيئة (فان تلفت عنده فلصاحب البيئة تضمين الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه) أي على الثاني فيرجع الملتقط بما غرمه عليه ان لم يقر له بالملك فان أقبل لم يرجع واخذة له وان لم يظن صدقه لم يجوز الدفع اليه على المذهب وحكي الامام تردد في جوازه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لا تحل لقطة الحرم) أي حرم مكة وفي الروضة كأصلها مكة وحرمها (للملك على الصحيح) أي وتحل للحفظ ابدا جزما (ويجب تعريفها) أي التي للحفظ (قطعا والله أعلم) استدلالا قول المحترم بحديث الشيخين ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته الا من عرفها وفي رواية للبخاري لا تحل لقطته الا لمنشداي لعرف والمعنى على الدوام والافسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا بد من تعريفها سنة كما في سائر البلاد لئلا يتوهم ان تعريفها في الموسم كاف لسكثرة الناس وحكاية الخلاف وجهين كما في الروضة يخالف لحكاية في كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطع ازاذه في الروضة وقال للحديث وقال يلزم الملتقط الاقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم وسكت عن لقطة المدينة الشريفة فلا تلحق بمكة كما صرح به الدارمي والرواني وقضية كلام صاحب الانتصار خلاف ذلك وروى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشادها أي رفع صوته وهو بالمجعة ثم المهملة

* (كتاب القبط) *

بمعنى الملقوط وهو كل طفل ضائع لا كافل له يسمى لقيطا وملتقوا باعتبار انه يلقط ومنه ما باعتبار انه نبذ أي ألقى في الطريق ونحوه (التقاط انبوذ) بالمجعة (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشارة عليه) أي على التقاطه (في الاصح) خيفة من استرقاق الملتقط له والثاني لا يجب اعتمادا على الامانة لكن يستحب والثالث ان كان ظاهرا العدا له لم يجب أو مستورها وجب وفي الروضة كأصلها ترجع القطع بالاول وعليه لو ترك الاشارة قال في الوسيط لا تثبت له ولاية الحضانة ويجوز الانتزاع منه ثم الطفل يصدق بالمميز وفي التقاطه تردد للامام والافق للكلام الاحباب انه يلتقط وعلى مقابله يلي أمره الحاكم ومن له كافل كآب أو وصي أو رض أو ملتقط برذالي كافله أي يجب رده اليه (وانما تثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد) وبين المختز عنه بقوله (ولو التقط عبد بغير اذن سيده انتزع) أي اللقيط منه لان الحضانة تبرع وليس له أهلية التبرع (فان علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية ولو التقط مكنت انتزع منه وان أدس فيه السيد لان حق الحضانة ولاية وليس المكاتب أهلا لها فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو الملتقط ومن بعضه حر اذا التقط في نوبته في استحقاها الكفالة وجهان (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور) عليه بتبذير (أو كافر مسلما انتزع منه) لعدم أهلية الصبي والمجنون ولان الفاسق والمبذر غير مؤتمنين شرعا وان كان الثاني عدلا والكافر لا يلي المسلم وله التقاط الكافر وللمسلم التقاط المحكوم بكفره وسبأ في ومن ظاهرا له الامانة ولم يختبر لا ينتزع منه لكن يوكل القاضي به من يراقبه بحيث لا يعلم لثلاثين اذى فاد اوثق به صار كعلوم العدا له ولا يشترط في الملتقط الذكورة ولا الغنى اذ الحضانة بالاناث أليق والفقير لا يشغله عنها طلب القوت (ولو ازدحم اثنان على أخذه) بأن قال كل واحد منهما انا آخذه (جعله الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما) اذا حق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمته)

(قول) المتن جاز الدفع شبه ابن سريج بقول الهدية من الرسول وشراء ما يشتري من يرضعهم أنه ملكه * فرع * وصفها جماعة لا تدفع لاحدهم الا بيته (قول) المتن ولا يجب أي لانه مدع فحتاج الى بيته كغيره (قوله) يجب لاقامة البيئة فديعمر وبذلك قال مالك وأحمد (قول) المتن تضمين الملتقط والمدفوع اليه الخ لو أنلف العين الملتقط بعد مضى الحول وغرم قيمتها الواصف ثم أقام آخر البيئة فليس له مطالبة المدفوع اليه (قوله) أي لعرف يقال أنشد اذا عرف وبشدا اذا طلب فالنشد المعروف والناشد الطالب (قوله) والثاني به قال الاثمة الثلاثة * (كتاب القبط الخ) * (قوله) ومنه هذا التذمناؤه عار يبلغ الام أو قفد أي به أو قفد أبو به قال القاضي والامام هذا الولد له اسمان مأخوذ ان من لحرفي حاله اذا القبط والسود من الأقط والبذ (قول) المتن لمكلف الخ وذلك لانها ولا تثبت على الغير فكانت شبيهة بالقضاء وقوله رشيد قبل انه مستدرك بعد العدا (قول) المتن انتزع قال الزركشي المنتزع منهم هو الحاكم نقل ذلك عن صاحب التعجيز ولو زال المانع قبل الانتزاع فيأبى فيه ما سلف في القطة أي فيقر بايديهم من الآن

(قوله) والثاني يستويان الخ علل أيضا في المسئلة الأولى بأن نفقة اللقيط لا تجب على من له نفقة فلا فرق بين غني وقصير وفي الثانية بأن المستور لا يسلم مؤنة الآخر ويقول لا أترك حتى بسبب جهلهم حال * فرع * لو اجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر نعم لو كان أحدهما نجس لا يحل تقديم الآخر (قوله) على أن الثاني يرجع للفقير والمستور من قول المصنف تقدم غني على فقير وعدل على مستور (قوله) لخشونة عيشها وأيضاً فظهور نسبة جعل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النقلة وغيره (قوله) لما فيه من تعريض إلى آخره (٣٩٠) والاول لم يعتبر هذه العلة

لسبقه بالاتقاط ولا يثبت السابق بالوقوف على رأسه بغير أخذ في الأصح (وان التقاطه معاً وهما أهل فالأصح انه يقدم غني على فقير) لانه قد بواسيه عماله (وعدل على مستورا خذاً طالم اللقيط والثاني يستويان في المسئلتين لاهلتهما وقوله كأصله وهما أهل المسكوت عنه في الروضة كأصلها للتنبيه على أن الثاني في المسئلتين أهل فانه لم يذكّر قبل والاولان لم يذكّر كالأهل فيما قبل أيضاً (فان استويا) في الصفات (أقرع) بينهما عند تشاحهما ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر كالشفيعي ولا يجوز لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كالمسكوت عنه (واذا وجد بلدي لقيطاً ببلد فليس له نقله إلى بادية) لخشونة عيشها وفوات العلم بالدين والصنعة فيها (والأصح أن له نقله إلى بلد آخر وان للغريب اذا التقط ببلد أن ينقله إلى بلده) لانتفاء ما ذكر في البادية والثاني في المسئلتين لما فيه من تعريض نسبة للضياع فانه يطلب غالباً حيث ضاع (وان وجدته) أي البلدي (ببادية فله نقله إلى بلد) لانه أرق به (وان وجدته بدوي ببلد فكالخضري) أي فليس له نقله إلى بادية وله نقله إلى بلد آخر في الأصح (أو) وجدته أي البدوي (ببادية أقر يده) وان كان أهل حلتهم يتقلون (وقيل ان كانوا يتقلون للجمعة) بضم النون أي الذهاب لطلب المرحى وغيره (لم يقر) لما فيه من تعريض نسبة للضياع والبلدي ساكن البلد والبدوي ساكن البادية والخضري ساكن الحاضرة وهي خلاف البادية كالبلد (ونفقته في ماله العام كوقف على اللقطاء) والوصية لهم (أو الخاص وهو ما اختص به كتاب مدفوعة عليه) وملبوسة له (ومفروشة تحته) ومغطى بها (وما في جبهه من دراهم وغيرها أو مهده) الذي هو فيه (ودنانير مشورة فوقه وتحته) لان له يدوا اختصاصاً كالألبان الخ والاصل الحرية مالم يعرف غيرها (وان وجد في دار) ليس فيها غيره (فهو له) لما تقدم (وليس له مال مدفون تحته وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقربه) ليست له (في الأصح) كالبعيدة عنه (فان لم يعرف له مال فالأطهر انه ينفق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثاني يقتض عليه من بيت المال أو غيره لجواز أن يظهر له مال (فان لم يكن) أي فيه مال كما في المحرر وغيره (قام المسلمون بكفايته قرضاً) بالقاف (وفي قول نفقة) فان قام بها بعضهم اندفع الخرج عن الباقي والمعنى على جهة القرض أو النفقة فالنصب على تزاع الحافض (ولللقط الاستقلال بحفظ ماله في الأصح) كحفظه والثاني يحتاج إلى اذن القاضي (ولا ينفق عليه منه الا بادن القاضي قطعا) على الوحين كما في المحرر وغيره اذا أمكنت مراجعته فان أفتق بلا دن ضمن

(فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فتحوها) * أي المسلمون (واقروها بدار كفر صلحا) أي على وجه الصلح (أو) اقروها يدهم (بعد ملكها بجزية وفيها مسلم في الصورتين) (حكم باسلام اللقيط) في المسائل الثلاث تغليبا للاسلام فان لم يكن فيما فتحوها مسلم

ينظر إلى استوائهما في العيش وتعلم الدين والصنعة فانها العلة الصحيحة (قوله) لما فيه الخ أجاب الاول بأن أطراف البادية كحال البلدة الواسعة (قوله) كالبلد مثال بخلاف البادية ومثاله أيضا القرية والحاصل ان البلدي أخص من الخضري هذا مراده فيما يظهر (قول) المتن لانه أي كما في الطفل الذي له أب موجود وأولى ولا تجب على الملتقط بالاجماع (قول) المتن كتاب الخ قال الزركشي المراد أن يكون ذلك له جواز التصرف ودفع المنازع له لأن ذلك يكون طريقاً لحكم الحاكم بحجة ملكه فتفتن له فانه لا يسوغ للصالح كما بمجرد ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبه تدافع لأن المنازع لا يدفع الا بالحاكم ثم رأيت السبكي ذكر انه طريق للحكم بدفع المنازع للحكم بالملك (قول) المتن وليس له مال مدفون تحته أي لانه لا يقصد بالدفن الضم إلى الطفل (قول) المتن موضوع بقربه لو كانت في دار وفيها فالظاهر أنها كالأروم مثله يقال في الدين السابق (قول) المتن من بيت المال قال عمر رضي الله عنه الملتقط لقيط لك ولاؤه وعلينا نفقته ثم لافرق في هذا بين اللقيط المسلم والكافر (قول) المتن قرضا قال الزركشي هو مشكل مع قولهم ان وجودها في بيت المال نفقة لا قرضا ثم وجه كونها قرضا الحاقه

بالعام المضطرو وجه النفقة الحاقه بالصبي والمجنون العاخرين (قوله) يحتاج إلى اذن القاضي لعدم ولايته (فصل) * اذا وجد (قول) المتن أو بدار فتحوها الخ قال الزركشي كلا القسمين دار اسلام أيضا على نظري الاول قال ولومنعونا من الثاني فهو دار كفر (قول) المتن مسلم أي يمكن أن يولد له ذلك الولد قال الزركشي ينبغي أن يكون اشتراط وجود المسلم راجعاً للقسم الأول أيضا

(قول) المتن وان سكنها مسلم الخ وان نكحها (قوله) فلا يغير مجزأ الدعوى النظر والتميم على الأصول والآتي (فصل) المتن لا يفرضان في القبط
أى وانما يذكران في باب القبط (٩٩٢) استطرادا (شوة) تبعاله قال تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم وحديث

كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه
أو ينصرانه فجعل موجب كفره كفرهما
جميعا ثم هو اجماع في اسلام الاب وكذلك
الام عندنا خلا لما لك (قوله) هو كافر
أصلى قال الراعى في الظاهر من قواعد
القولين وجوب التلفظ بالاسلام بعد
البلوغ على الثاني دون الاول (قول)
المتن تبع السابى وذلك لان السبى
يستفحق للسبى وجودا كانه ولده والثاني
يصح (قول) المتن أحد أبويه مثلها سائر
الاصول فيما يظهر (قول) المتن ولو سباه
دعى الخ أى ويكون على دين سايه لان
السبى يستفحق للسبى وجودا كانه ولده
(قوله) والثاني يصح بدليل قصة على
رضى الله عنه وهو قولى لان العبادات
تصح منه فهلا كان الاسلام كذلك
ولهذا قال الامام هذا الوجه ضعيف
تقلا قولى توجيهها قال وقد صححوا احرامه
والفرق بينه وبين الاسلام عسرو قوله
تصح منه الظاهر ان الضمير راجع للصبي
المسلم لا لهذا الصبي الذى الكلام فيه
فلينأمل

* (فصل) * اذا لم يقر القبط الخ (قوله)
وهو بالغ عاقل زاد بعضهم الرشد بحثا
وقال أشار اليه ابن عبد السلام (قول)
المتن بل يقبل اقراره الخ قال السبكي قال
أبو الطيب بن سلمة في قبول أصل الاقرار
قولان وأصح الطريقين القطع بقبول
أصل الاقرار وثبت حكم الارقاءه
في المستقبل مطلقا وتخصيص القولين
باحكام التصرفات الماضية فأحدهما
القبول في أحكامها أيضا وأصحهما المنع

فالقبط كافر (وان وجد يدرك كافر كافر ان لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كاسير وتاجر فسلم
في الاصح) تغليا للاسلام والثاني هو كافر تغليا للذار (ومن حكم باسلامه بالدار فأقام ذمى بينة
بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) للبينة (وان اقتصر على الدعوى فالمنذهب انه لا يتبعه
في الكفر) لانه قد حكم باسلامه فلا يغير مجزأ الدعوى والطريق الثاني فيه قولان ناتهما يتبعه
في الكفر كالنسب (ويحكم باسلام الصبي بجهتين أخريين لا تفرضان في قبط احدهما الولادة
فادا كان أحد أبويه مسلما وقت العلوق فهو مسلم) تغليا للاسلام (فان بلغ ووصف كفرا)
أى أعرب به عن نفسه كما عبر به في المحرر والشرح هنا وبعد (فترد ولو علق بين كافرين ثم أسلم
أحدهما حكم باسلامه) تبعاله (فان بلغ ووصف كفرا فترد في قول) هو (كافر أصلى) لانه كان
محكوما بكفره وأزيل ذلك بالحكم بالتبعية فادا استقل انقطع فيعتبر بنفسه (الثانية اداسى مسلم
طفلا تباع السابى في الاملام ان لم يكن معه أحد أبويه) لانه صار تحت ولايته فادا كان معه في السبى
أحدهما لم تباع السابى لان تبعية أحد الابوين أقوى ومعنى كون أحدهما معه كما قال في الروضه
ان يكونا في جيش واحد وغنمة واحدة ولا يشترط كونهما في مثل رجل (ولو سباه ذمى لم يحكم
باسلامه في الاصح) والثاني يحكم به تبع الدار فان الذمى من أهل دار الاسلام ودفع بها لم تؤثر فيه
فكيف تؤثر في مسيه ثم في المحكوم باسلامه تبع السابى اذا بلغ وأعرب بالكفر القولان في الذى قبله
فعلى قول انهما كافرين أصليا لنقضهما بدار الحرب (ولا يصح اسلام صبي عمير استقلالا على الصحيح)
المنصوص والثاني يصح فيرث من قريبه المسلم وعلى الاول يستحب أن تملط بوالديه وأهله الكفار
فيؤخذ منهم ثلاثين فقهه فان بلغ ووصف الكفر هدد وطولب بالاسلام فان أصر رد اليهم أما الصبي غير
المميز فلا يصح اسلامه قطعا

* (فصل) ادالم يقر القبط برق فهو حر * لان غالب الناس أحرار (الا أن يقيم أحد بينة برقه) فيجعل
هابشرطه الآتى (وان أقر) وهو بالغ عاقل (به) أى بالرق (لشخص فصدقه قبل ان يسبق اقراره
بجربة) فان سبق اقراره لم يقبل اقراره بالرق وان كذبه لم يقبل اقراره أيضا (والمنذهب انه
لا يشترط) في قبول اقراره بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضى نفوذه) بالمعجزة (حرية كسيع
ونكاح بل يقبل اقراره) بعد التصرف المذكور (في أصل الرق وأحكامه المستقبلية) وفي قول
من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية (الا) الاحكام (الماضية المضرة بغيره) أى
لا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر فلو زعم دين فأقر برق وفي يده مل قضى منه) على هذا
وعلى مقابله لا يقضى منه والمال للقر له ويبقى الدبر في ذمة المقر أما الاحكام الماضية المضرة به فيقبل
اقراره بالنسبة اليها قطعا (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل) لان الظاهر الحرية (وكذا
ان ادعاه الملتقط) أى بلا بينة لا يقبل (في الاظهر) لان الأصل الحرية والثاني يقبل ويحكم له بالرق
كما في دغير الملتقط وسياقى وقرق الاول ان القبط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره (ولو رأينا
صغيرا ميرا أو غيره في يده من يسترقة ولم يعرف استنادها الى التقات حكم له بالرق) بدعواه لانه الظاهر
من حاله ولا أثر لانكار الصغير ذلك (فان بلغ وقول أنا حر لم يقبل قوله في الاصح الابينة) لانه قد حكم

فما يضر غيره والتبطل في الذى يضره (قول) المتن وأحكامه المستقبلية أى ولو ضرت الغير واستشكل بمالو باع عنا ثم ادعى أنها وقف أو ملك غيره
فأيه لا يقبل أقول هذا حكم مريض لا مستقبل وان كن صدور الاقراره مستقبلا (قول) المتن وكذا ان ادعاه الملتقط لكان هل ينزع من يده قال
الزنى لا وقال الماوردى نعم لانه بطلت أمانته عليه واعترض باحتمال صدقه

(قول) المتن ومن أقام بينة برة أى القبط (قول) المتن ولو استلحق القبط الخ وجه ذلك ان اقامة البينة على النسب عشرة فلو كلف الشخص ذلك ولم يكتف فيه بالدعوى لضاعت الانساب ولا فرق في المستلحق بين الرشيد والسفيه الملتقط وغيره لكن يستحب للقاضي أن يسأله من أين له ذلك أمن أمة أم حرة من شبهة أو نكاح فانه قد يظن الاكتفاء في ذلك بالاتقاط ثم أحكام النسب ثبتت من الجانبين فبرث كل منهما الآخر وقول الشارح المسلم ذكره فوطنة تنقيح المتن الملتقط بالمسلم (قول) المتن مسلم (٣٩٢) لو استلحق الذمي لقبطا محكوما باسلامه

بالدار لحقه ولا يتبعه في الكفر كما سلف
وحينئذ فلا يصير أحق بتربيته ولا يسلم
اليه (قول) المتن لحقه أى في النسب فقط
وهو باق على حرمة (قوله) بنكاح الخ
لكن لا يسلم اليه لانه مشغول بأمر
الرق (قول) المتن وفي قول بشرط
تصديق سيده مثل تصديقه مالهو كان
اذن له في النكاح (قول) المتن أمر
القبط أى بشرط أن يكونا حيين ويكون
رضى الفطنة صحيح الذكاء (قوله) رجع
الآخر عليه قال في الخادم نقلا عن
الرافعي محل هذا اذا أنفق باذن الحاكم
انتهى فاندفع الاشكال بان نفقة القريب
تسقط بضي الزمان (قول) الشارح
ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من ثم قال
النووي رحمه الله في نكحت التنبيه ليس
لنساء موضع تسقط فيه الاقوال الثلاثة
في أعمال البينتين الا هذا الموضع ومثله
الثلث في النجاسة وعبارة صاحب العدة
ان لنا يستعملان لم يحسن الا القافة
ولا شيء من الاقوال ولذا قال الجرجاني
تساقتا قول واحد ونجى القافة انتهى
* فرع * لو كان يدا أحدهما قبل
المنازعة وهو يستلحقه رجعت بيته
(قوله) وهي أقرب أى أقرب الى افاة
ان الحكم وجهان مفرعان على قول
السقوط في الاموال

(كتاب الجعالة)

برقه فلا يرفع ذلك الحكم الا بحجة والثاني يقبل قوله الا أن يقيم المدعى بينة برة (ومن أقام بينة برة عمل
بها ويشترط ان تتعرض البينة لسبب الملك) له من ارب أو شراء أو غيرها لثلاث تعمد طاهرية بالاتقاط
(وفي قول يكفى مطلق الملك) كافي الدار والتوب وغيرهما وفرق الأول بان أمر الرق خطير فاحتيط
فيه (ولو استلحق القبط) المسلم (حرم لم لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار سواء الملتقط وغيره
(وصار أولى بتربيته) من غيره أى أحق بها بمعنى انه مستحق لها دون غيره واستلحاق الكافر
الكافر كاستلحاق المسلم المسلم (وان استلحقه عبد لحقه) لا مكار حصوله منه بنكاح أو وطء شبهة
(وفي قول بشرط تصديق سيده) لان الحقوق يمنعها الارت لو أعنته (وان استلحقه امرأة لم يلحقها
في الاصح) والثاني يلحقها كالرجل وفرق الأول بامكان اقامتها البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف
الرجل والثالث يلحق الحلية دون المزرقة وعلى الثاني لا يلحقز وجهها وقيل يلحقه واستلحاق الامة
كالحر ان جوزنا استلحاق العبد فان ابتناه لم يحكم برق الولد لولاها وقيل يحكم به (أو) استلحقه (اثان
لم يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد) بناء على صحة استلحاق العبد بل يستوى المسلم والذمي والحر والعبد
لان كلاهم أهل لو انفرد فلا بد من مرجح (فان لم يكن بينة) لو احدى منهم (عرض) القبط (على قائف
فيلحق من ألحقه به) وسياق بيان القائف في فصل آخر كلب الدعوى والبيئات (فان لم يكن قائف أو)
وجد لكن (تخير أو نفاذ عنهما أو ألحقه بهما أمر) القبط (بالانساب بعد بلوغه) وعبارة الروضة
كأصلها تارة حتى يبلغ فادبلغ أمر بالانساب (الى من يميل طبعه اليه منهما) بحكم الجلبلة لا بمجرد
التشهي وعلمهما النفقة مدة الانتظار فاذا انساب الى أحدهما رجع الآخر عليه بما أنفق أى للحقوق به
ولو لم ينسب الى واحد منهما بقي لفقد الميل الامر موقوفا ولو انسب الى غيرهما وادعاه ذلك الغير ثبت
نسبه منه (ولو أقام بينتين) بنسبه (متعارضتين سقطتا في الاظهر) ويرجع الى قول القائف والثاني
لا يسقطان ويرجح أحدهما الموافق لها قول القائف بقوله ذآل الاتين واحد وهما وجهان مفرعان
على قول التساقط في التعارض في الاموال ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من أقوال الوقف والقسمة
والقرعة وقيل تأتي القرعة هنا وعبارة المحرر تساقطتا على القول الاظهر وهي أقرب

(كتاب الجعالة)

بكسر الجيم (هي كقوله من رد آتني فله كذا) أو رد آتني الضالة ولو كذا وسياق من رد عبد زيد فله
كذا ويلحق به رد عبد زيد ولو كذا وشرط الجعالة أن يكون مطلق التصرف (ويشترط) فيها
ليتحقق (صيغة) من الجعالة (بدل على العمل) بشرط أو طلب كما تقدم أى على الاذن في العمل
كافي المحرز وغيره (بعض ملتم) كمتقدم من الصيغ ونحوها (فلو عمل) العامل (بلا اذن
أو اذن لشخص فعل غيره فلا شيء له) نعم لو كان الغير عبد المأدون له استحق المأدون له الجعل لان يده عده

(قوله) أو رد هو يفهم من مثال المتن بالاولى وقوله وسياق الى آخره اشارة الى ان قول المتن آتني ليس بشرط (قول) المتن صيغة أى لاها يده
معاوضة * فرع * تأقيتها مفسد (قول) المتن على العمل أى ولو جعولا (قول) المتن ما تزم يفهم من الالتزام اشتراط أن يكون معلوما وهو كذلك
كما يأتي وكذا يشترط أن يكون مقصودا بخلاف الدم ونحوه (قوله) ونحوها الظاهر ان الضمير لما لانها مؤنثة بمعنى ان عوده على الصيغ لزمه أن يكون
نحوها تقدم (قول) المتن فلو عمل بلا اذن خاف في ذلك أبو حنيفة اكن العامل محررا بذلك العمل (قول) المتن فلا شيء له أى وبضم بوضع اليد

(قوله) لم يستحق لورده وهو غير عالم ثم علم انباء في البلد قبل أن يسلمه استحق (قول) المتن فله كذا أي وان لم يقل على (قوله) وان كان صادقا لو كذب زيد
شهد عليه المتأدي قال في البيان قبل (٣٩٣) ونارعه النووي من حيث انه منهم في ترويح قوله (قول) المتن ولا يشترط لكن هل يرتد بذهبه يشبه أن يأتي

فيه ما في الوكالة (قول) المتن قبول
لانه تضيق بنا في موضوع الباب (قول)
المتن عمل مجهول أي بقياس الاولى على
القراض وذلك لاننا احقنا الجعالة
في القراض لحصول زيادة فلرد الجاعل
أولى ثم اذا صحت على المجهول فعلى المعلوم
أولى (قول) المتن كون الجعل معلوما
أي مالا معلوما (قول) المتن فشاركه الخ
لو كان العامل معنا ثم وكل غيره
ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان
عاما فعلم به شخص ثم وكل استحق الاول
هذا يحصل بحث الشيخين خلافا للغزالي
في الاولى (قوله) فله كل الجعل منه
استنبط السبكي استحقاق المستنبت
في الوظائف لكل الجعل اذا كان
النائب مثله أو خيرا منه خلافا للنووي
وابن عبيد السلام حيث قال بعدم
استحقاق واحد منهما ونصرهما الزركشي
بان هذا ليس من باب الاجارة ولا
الجعالة لان شراهما ان يقع العمل
للمستأجر والجاعل فلم يبق الا كونه باحة
بشرط الحصول ولم يوجد قال فان استناب
بأذن الواقف فهو كما اذا قوض اليه القضاء
والوكالة واذن له في الاستئانة أي فيكون
عن الموكل وحينئذ فلا يتكفل الوكيل
من عزل النائب ولا ينزل بانعزاله
انتهى أقول ان قوله ان شرط الجعالة
ان يقع العمل للجاعل غفلة عن مسئلة من
رد عبد زيد فله كذا فان قاله السبكي
قويم والله الموفق (قوله) أي النصف
يريد انه بحسب الرأس (قول) المتن
وفسخ العامل أي سواء وقع العامل مسلما
أم لا (قول) المتن وينقص أي كافي البيع

يده ولو قال من رد أتى فله كذا فرد من لم يبلغه ثأوه لم يستحق شيئا ولو قال ان رده زيد فله كذا فرد
زيد غير عالم باذنه لم يستحق شيئا ولو أذن في الرد ولم يشترط عوضا فلا شيء للراد وظاهر ان من عمل باذن
علمه يستحق الجعل الملتزم (ولو قال أجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحقه الراد) العالم بذلك (على
الاجنبي) لانه التزمه (وان قال قال زيد من رد عبد زيد فله كذا او كان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد)
لعدم التزامهما وان كان صادقا استحق على زيد قلة البغوى وهو ظاهر اذا كان المخبر ممن يعتمد خبره
ولا يشترط قبول العامل وان عنه الجاعل بل يكفي الاتيان بالعمل وبعبارة الروضة كأصلها اذا
لم يكن العامل معينا فلا يتصور قبول العقد وان كان معينا لم يشترط قبوله وفيها يشترط عند التعيين
أهلية العمل في العامل (وتصح) الجعالة (على عمل مجهول) كذا لا يتق (وكذا معلوم) كنيابة
وبناء موصوفين (في الاصح) والثاني المنع استغناء بالاجارة (ويشترط كون الجعل معلوما)
اذلا حاجة الى جهاته بخلاف العمل (فلو قال من رده) أي أتى (فله ثوب أو أرضيه فسد العقد
وللراد أجره مثله) كالاجارة الفاسدة (ولو قال) مررده (من بلد كذا) فله كذا ابتداء على العدة
في المعلوم (فرد من أقرب منه فله قسطه من الجعل) ولورده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها
(ولو اشترك انسان في رده اشترك في الجعل) بالسوية (ولو التزم جعل لامين) كقوله ان رددته فلك
دينار (فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته فله) أي للعين (كل الجعل وان قصد العمل للمالك
فلا قول) أي المعين (قسطه) أي النصف (ولاشئ للشارك بحال) أي في حال مما قصده
لعدم الالتزام له (ولكل منهما) أي الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل
الشروع) فيه من المالك أو العامل المعين القابل (أو فسخ العامل بعد الشروع) فيه
(فلا شيء له) في المستثنين لانه لم يعمل في الاولى ولم يحصل غرض المالك في الثانية
(وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل) للعامل (في الاصح)
والثاني لا كمال لو فسخ العامل والفرق ظاهر (وللمالك أن يزيد وينقص
في الجعل قبل الفراغ) من العمل وفائدته بعد الشروع) فيه (وجوب
أجره المثل) له لان التغيير بما ذكر فسخ للاول (ولومات الآتي
في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل) لانه لم يردده (وإذا
رده فليس له حبه لقبض الجعل) لانه انما يستحقه
بالتسليم (ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجعل
أو سعيه) أي الطالب له (في رده)
أي الآتي لان الاصل عدمهما (فان
اختلفا) أي الجاعل والعامل
(في قدر الجعل تخالفا)
وله عامل أجره المثل
والله اعلم

٩٩ ل الج في زمن الخيار بطريق الاولى (قول) المتن ولو مات الآتي فرع *تولى وطبيعة ثم أكره على تركها بشرط ما يفسر أو غيره أفتى الشيخ
تاج الدين الفزاري بأنه يستحق ويبحث الزركشي خلافا من حيث انه جعالة ولم يحصل الجعل أقول انظر كيف اعترض هنا بأنه جعالة وهذا نصه
في مسئلة السبكي السابقة والله أعلم

(فهرست الجزء الاول من شرح المنهاج للجلال المحلى)

صفحة	صفحة
١٢٠	٦ كتاب الطهارة
١٢٣	١٠ باب أسباب الخلل
١٢٧	١٢ فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
١٢٨	١٥ باب الوضوء
١٣٠	٢٠ باب مسح الخف
١٣١	٢٢ باب القبل
١٣٣	٢٤ باب النجاسة
١٣٦	٢٧ باب التيمم
١٣٧	٣١ فصل يقيم بكل تراب طاهر
١٤١	٣٦ باب الحيض
١٤٣	٣٧ فصل اذا رأت دما لسن الحيض
١٤٨	٤٠ كتاب الصلاة
١٥٧	٤٤ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم
١٦١	٤٨ فصل استقبال القبلة
١٦٥	٥١ باب صفة الصلاة
١٧٠	٦٥ باب شروط الصلاة
١٧٢	٧٠ فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٧٣	٧٤ باب سجود السهو
١٧٦	٧٨ باب في سجود التلاوة والشكر
١٨٠	٧٩ باب صلاة النفل
١٨٢	٨٤ كتاب صلاة الجماعة
١٨٦	٨٨ فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
١٨٨	٩٣ فصل لا يتقدم المأموم على امامه في الموقف
١٩٠	٩٦ فصل شرط القدوة في الابتداء أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء
١٩٣	٩٨ فصل تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة
١٩٥	١٠٠ فصل اذا خرج الامام من الصلاة
١٩٦	١٠٣ باب صلاة المسافر
	١٠٤ فصل طوِيل السفر ثمانية وأربعون ميلا
	١٠٧ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا
	١٠٩ باب صلاة الجمعة المرقومة في الحقيقة ٢٠٩
	١١٧ فصل يسن الغسل لحاضرها
١٢٠	فصل من أدرك ركوع الثانية من الجمعة مع الامام واستقر معه الى أن يسلم أدرك الجمعة
١٢٣	باب صلاة الخوف
١٢٧	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره
١٢٨	باب صلاة العيدين
١٣٠	فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد
١٣١	باب صلاة الكسوفين
١٣٣	باب صلاة الاستسقاء
١٣٦	باب ترك المكلف الصلاة جاحدا وجوبها
١٣٧	كتاب الجنائز
١٤١	فصل يكفن بماله لبيه حيا
١٤٣	فصل لصلاته أركان أحدها النية
١٤٨	فصل أقل القبر حفرة تمنع الراحة
١٥٧	كتاب الزكاة
١٦١	فصل ان اتخذ نوع الماشية
١٦٥	باب زكاة الثبات
١٧٠	باب زكاة النقد
١٧٢	باب زكاة المعدن
١٧٣	فصل التجارة تقلب المال
١٧٦	باب زكاة الفطر
١٨٠	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
١٨٢	فصل تجب الزكاة على الفور
١٨٦	كتاب الصيام
١٨٨	فصل الية شرط للصوم
١٩٠	فصل شرط الصوم الامساك
١٩٣	فصل شرط الصوم الاسلام
١٩٥	فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ
١٩٦	فصل من فاته شيء من رمضان فأت قبل امكان القضاء فلا تدارك له

صحيحة	صحيحة
٢٨٥ باب اختلاف المتبايعين	١٩٩ فصل تجب الكفارة بافساد صوم يوم
٢٨٦ باب في معاملة العبد	٢٠٢ باب صوم التطوع
٢٨٧ كتاب السلم	٢٠١ كتاب الاعتكاف
٢٩٥ فصل الاقراض مندوب	٢٠٤ فصل اذا نذر مدة متتابعة
٢٩٦ كتاب الرهن	٢٠٦ كتاب الحج
٢٩٩ فصل شرط المرهون به كونه ديناً المرقومة	٢١١ باب المواقيت للحج والعمرة
في الصحيحة (٣٩٩)	٢١٤ باب الاحرام
٣٠٢ فصل اذا لزم الرهن فاليد فيه للرهن	٢١٤ فصل المحرم ينوي الدخول في الحج أو العمرة
٣٠٤ فصل اذا جنى المرهون قدم الجنى عليه	٢١٦ باب دخول مكة زادها الله شرفاً
٣٠٥ فصل اذا اختلفا في الرهن	٢١٨ فصل للطواف بأنواعه واجبات وسنن
٣٠٦ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٢٢١ فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
٣٠٧ كتاب التفليس	٢٢٢ فصل يستحب للامام أو منصوبه اذا خرج
٣٠٨ فصل يباذر القاضى استحباباً باعد الحجر	مع الحج أن يخطب
بييع ماله وقسمه	٢٢٤ فصل ويبيتون بمزدلفة
٣١٠ فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على	٢٢٧ فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر الى منى
المشتري بالفلس	٢٣٠ فصل أركان الحج خمسة الاحرام
٣١٣ باب الحجر	٢٣٣ باب محرمات الاحرام
٣١٦ باب الصلح	٢٤١ باب الاحصار والقوات
٣١٨ فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه	٢٤٤ كتاب البيع
بما يضر المارة	٢٥١ باب الربا
٣٢٢ باب الحوالة	٢٥٥ باب فيما نهي عنه من البيع وغير ذلك
٣٢٤ باب الضمان	٢٥٨ فصل ومن المنهي عنه مالا يبطل
٣٢٧ فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ	٢٦٠ فصل باع في صفقة واحدة خلا وخمرا
يشعر بالالتزام	٢٦٢ باب الخيار
٣٢٩ كتاب الشركة	٢٦٣ فصل لهما أى لـ كل من المتبايعين
٣٣٠ كتاب الوكالة المرقومة في الصحيحة (٣٩٠)	ولا أحدهما شرط الخيار
٣٣٢ فصل الوكيل بالبيع مطلقاً ليس له البيع	٢٦٥ فصل للمشتري الخيار
بغير نقد المبلد	٢٧١ فصل التصرية حرام المرقومة (٢٣١)
٣٣٤ فصل قال بيع لشخص معين أو زمن معين	٢٧٢ باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع
٣٣٥ فصل الوكالة جائزة من الجانبين	المرقومة في الصحيحة (٢٣٢)
٣٣٧ كتاب الاقرار	٢٧٦ باب التولية والاشراك والمراجعة
٣٣٩ فصل قوله لزيد كذا على أو عندى صحيحة	المرقومة في الصحيحة (٢٣٦)
اقرار	٢٧٨ باب بيع الاصول والثمار
٣٣٩ فصل يشترط بالمقر به أن لا يكون ملكاً للمقر	٢٨٢ فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٣٧٠	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين	٣٤١	فصل اذا قال له عندي سيف في غمد
٣٧٦	فصل لا تفسخ اجارة بعذر	٣٤٣	فصل اذا اقرب نسب ان الحق به نفسه اشترط
٣٧٤	كتاب احياء الموات		لحقته ان لا يكذبه الحس
٣٧٦	فصل منفعة الشارع المرور	٣٤٤	كتاب العارية
٣٧٦	المعدن الظاهر لا يملك باحياء	٣٤٦	فصل لكل منهما أى المعير والمستعير رد
٣٧٨	كتاب الوقف		العارية متى شاء
٣٨٠	فصل قوله وقفت على أولادى وأولاد	٣٤٨	كتاب الغصب
	أولادى يقتضى التسوية بين الكل	٣٤٩	فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته
٣٨١	فصل الاظهر ان الملك فى رقبته الموقوف	٣٥٠	فصل اذا ادعى الغاصب تلف المغصوب
	ينتقل الى الله	٣٥٢	فصل زيادة المغصوب ان كانت أمرا محضا
٣٨٢	فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه		فلا شئ للغاصب
	أو غيره اتبع	٣٥٤	كتاب الشفعة
٣٨٣	كتاب الهبة	٣٥٥	فصل ان اشترى بمثل
٣٨٥	كتاب اللقطة	٣٥٨	كتاب القراض
٣٨٦	فصل الحيوان المملوك ان وجد بمفازة	٣٥٩	فصل يشترط ايجاب وقبول
	فللقاضى التقاطه	٣٦١	فصل لكل من المالك والعامل فسخه
٣٨٨	فصل اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره	٣٦٢	كتاب المساقاة
٣٨٩	كتاب اللقيط	٣٦٣	فصل يشترط تخصيص الثمر بهما
٣٩٠	فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام	٣٦٥	كتاب الاجارة
٣٩١	فصل اذا لم يقر اللقيط برق فهو حر	٣٦٧	فصل يشترط كون المنفعة معلومة
٣٩٢	كتاب الجمالة	٣٦٨	فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد
		٣٦٩	فصل يجب تسليم مفتاح الادار الى
			المكترى

To: www.al-mostafa.com